



الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار منتقى
 الاخبار لآمام المحققين شيخ الاسلام
 والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
 نفع الله به القاصي
 والداني

٢

وبه أمته كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
 من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسمع الله
 تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
 نهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
 وأسكنه مسجده جنته

جوہلم

الحمد والسرور لہم من افاض فی شرفہ من شرف الابرار

تفتيح

٤

٤٦

٧٧١

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •
قال في الفتح البسملة ثابتة في
الاصل

• (باب وجوب الزكاة) •

وهي في اللغة التطهير والاصلاح
والنماء والمدح ومنه فلا تزكوا
أنفسكم وفي الشرع اسم لما
يخرج عن مال أو بدن على وجه
مخصوص سمي به بذلك لانها
تطهر المال من الخبث وتقويه
من الآفات والنقص من
رذيلة البخل وتثمر لها فضيلة
الكرم ويستجلب بها البركة في
المال ويمدح المخرج عنه قال
ابن العربي تطلق الزكاة على
الصدقة الواجبة والمتدوية
والنفقة والحق والعنود وتعرفها
في الشرع اعطاء جرم من النصاب
الحولي الى فقير ونحوه غير
هاشمي ولا مطلبجي ثم لها ركن
وهو الاخلاص وشرط هو
السبب وهو ملك النصاب
الحولي وشرط من يجب عليه
وهو العقل والبلوغ والحرية

• (كتاب الزكاة) •

لزكاة في اللغة التمام يقال زك الزرع اذا نما وترد ايضا على التطهير ويرتد شرعا
بالاعتبارين معا اما بالاول فلان اخراجها سبب للتمام في المال او بمعنى ان الاجر يكثر
بسيما او بمعنى ان تعلقها بالاموال ذات التمام كالتجارة والزراعة ودليل الاول ما نقص
مال من صدقة لانها ايضا عرفوا بها كما جاء ان الله تعالى يربي الصدقة واما الثاني فلانها
طهارة للنفس من رذيلة البخل وطهارة من الذنوب قال في الفتح وهي الركن الثالث من
الاركان التي بني الاسلام عليها قال أبو بكر بن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة
والمندوبة والنفقة والعنود والحق وتعرفها في الشرع اعطاء جرم من النصاب الى فقير
ونحوه غير متصف بما نفع شرعي يمنع من الصرف اليه وجوب الزكاة امر مطلق في
الشرع يستغنى عن كلف الاحتجاج له وانما وقع الاختلاف في بعض فروعهما فيكفر
باجدها وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه فالأكثر انه بعد الهجرة وقال ابن خزيمة
انما فرضت قبل الهجرة واختلف الاولون فقال النوروي ان ذلك كان في السنة الثانية
من الهجرة وقال ابن الاثير في التمامة قال في الفتح وفيه نظر لانها ذكرت في حديث ضملم
ابن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة احاديث وكذا في مخاطبة أبي سفيان مع
هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها امرنا بالزكاة وقد أطال الكلام الحافظ على
هذا في أوائل كتاب الزكاة من الفتح فليرجع اليه

وأما حكمهم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع
الدرجة واستحقاق الأجر انتهى وهو جيب ذلك في شرط ٣ من تجب عليه اختلاف والزكاة أمر

(باب الحث عليهم والتشديد في منهاها)

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك تأتي
قوماً من أهل الكتاب قاعدتهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وإلى رسول الله فانهم أطاعوك
لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانهم أطاعوك فاعلمهم
أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فانهم أطاعوك لذلك
فأياك وكرائم أوليائهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس بيننا وبين الله حجاب رواه الجماعة)
قوله لما بعث معاذاً كان بعثه سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره
البخاري في آخر المغازي وقيل كان ذلك في سنة تسع عند منصرفه من تبوك رواه
الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن
سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر وقيل بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا على أنه
لم يزل باليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها واختلف هل كان
واليها أو قاضياً فجزم ابن عبد البر بالثاني والغالب الأول قوله تأتي قوماً من أهل
الكتاب هذا كالتوطئة للوصية تستجمع همته عليهم الكون أهل الكتاب أهل علم في
الجملة فلا يكون في مخاطبتهم كخطابته الجاهل من عبدة الأوثان قولاً قاعدتهم الخ انما
وقعت البداية بالشهادتين لانهم أصل الدين الذي لا يصح بشئ غيرهما فن كان منهم غير
موحد فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين ومن كان موحداً
فالمطالبة بالجمع بينهما فانهم أطاعوك الخ استدله على أن الكفار غير مخاطبين
بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ثم دعوا إلى العمل ورتب ذلك عليه بالنسبة
وتعقب بأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به وبأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم
الترتيب في الوجوب كما أن الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب وقد قدمت
أحداًهما على الأخرى في هذا الحديث ورتب الأخرى عليه بالقول خمس صلوات
استدله على أن الوتر ليس بقرض وكذلك تحية المسجد وصلاة العبد وقد تقدم البحث
عن ذلك قوله فانهم أطاعوك لذلك قال ابن دقيق العبد يحتمل وجهين أحدهما أن
يكون المراد أن هم أطاعوك بالقرار بوجوبهم عليهم والتزامهم بها والثاني أن يكون
المراد الطاعة بالفعل وقد رجح الأول بأن المذکور هو الأخبار بالفريضة فتعود الإشارة
إليها ويرجح الثاني أنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامتنال بالفعل لكني ولم يشترط
التملق بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الإنكار والاذعان للوجوب وقال الحافظ
المراد القدر المشترك بين الأمرين فن امتثل بالقرار بالفعل كنهاء أوبه ما فاولى وقد
وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة فاذا صلوا وبعد ذكر الزكاة فاذا أقرأوا
بذلك فخذ منهم قوله صدقة زاد البخاري في رواية في أموالهم وفي رواية له أخرى افترض

مقطوع به في الشرع يستغنى
عن تكلف الاحتجاج له وانما
وقع الاختلاف في بعض فروعه
وأما أصل فريضة الزكاة فن
بجدها كفر وهي أحد أركان
الاسلام يقاتل الممتنعون من
أدائها وتؤخذ منهم وان لم يقاتلوا
قهرًا كما فعل أبو بكر الصديق
رضي الله عنه (عن ابن عباس
رضي الله عنهم أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى
اليمن) سنة عشر قبل حجة الوداع كما
عند البخاري في آخر المغازي
وقيل في آخر سنة تسع عند
منصرفه من غزوة تبوك رواه
الواقدي وابن سعد في الطبقات
وقد أخرجه الدارمي في مسنده
عن أبي عاصم ولفظه في أوله أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك ستأتي
قوماً من أهل كتاب (نقل ادعهم)
أولاً (إلى) شيتين (شهادة أن لا إله
إلا الله وأني رسول الله فانهم
أطاعوا) أي انقادوا (لذلك) أي
الاثبات بالشهادتين (فأعلمهم)
من الإعلام (أن الله قد افترض
عليهم خمس صلوات في كل يوم
وليلة) فخرج الوتر (فانهم
أطاعوا لذلك) بأن أقرأوا
بوجوبها أو بادروا إلى فعلها
(فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم

صدقة) أي زكاة (في أموالهم تؤخذ من) مال (أغنيائهم) المالكين وغيرهم (وترد على فقرائهم) وفي نسخة في وبدأ
بالأهم فالأهم وذلك من التلطف في الخطاب لانه لو طالبهم بالجميع في أول الأمر لفترت نفوسهم من كثرتها واقتصر على الفقراء

من غير ذكر بقية الاصناف لما قبله الاغنياء لان الفقراء هم الاغلب والاضافة في قوله فقراتهم تفيد منع صرف الزكاة للكاثر وفيه منع نقل الزكاة عن بلد المال لان الضعيف فيه يعود على أهل اليمن وقيل يرجع الى فقر أهل المسلمين

وهم أعم من أن يكونوا فقراء أهل تلك البلاد وغيرهم وأجيب بان المراد فقراء أهل اليمن بقربة السباق فلو نكحها عند وجوبها الى بلاد آخر مع وجود الاصناف أو بعضهم لا يسهط الفرض وفي هذا الحديث التحديث والعمدة وأخرجه البخاري أيضا في التوحيد والمظالم والمغازي ومسلم في الايمان وأبو داود في الزكاة وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي أيوب) بن خالد بن زيد الانصاري (رضي الله عنه) ان رجلا قيل هو أبو أيوب الراوي ولا مانع ان يسم نفسه لفرض له رأاه سمعته في حديث أبي هريرة الا في باعراي فيعمل على انه مدد أو هو ابن المنفق كما رواه البقوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكجي وزعم الصريفي ان ابن المنفق اسمه اقيط بن صبرة وافد بني المنفق (قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبرني بعمل يدخلني الجنة) أي بعمل عظيم أو معتبر في الشرع (قال) القوم (ماله ماله) وهو استفهام والتكرير لثبات كيد (وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرب ماله) أي حاجة جاءت به أي له أرب بفتح الهمزة ورا وما زادة

عليهم زكاة في أموالهم قوله تؤخذ من أغنيائهم استدله على ان الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها ما يسهه وامانائهم فمن امتنع منهم أخذت منه قهرا قوله على فقراتهم استدله بقول مالك وغيره انه يكفي اخراج الزكاة في صنف واحد وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لهم كونهم الغالب في ذلك وللمطابقة بينهم وبين الاغنياء قال الخطابي وقد يستدل به من لا يرى على المديون زكاة اذ لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لانه ليس بغنى اذ اخراج ماله مستحق لغرماته قوله فيك وكرائم أموالهم كرائم منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والكرائم جمع كريمة أي نفيسة وفيه دليل على انه لا يجوز زكاة صدق أخذ خيار المال لان الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الاحتياج بالمالك الا برضاه وقوله واتق دعوة المظلوم فيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم والنكسة في ذكره عقب المنع من أخذ كرائم الاموال الاشارة الى ان أخذها ظلم قوله حجاب أي ليس لها صارف يصرفها ولا مانع والمراد انها مقبولة وان كان عاصيا كما جاز في حديث أبي هريرة عند أحمد مدر فوعاد دعوة المظلوم مستجابة وان كان فاجر افجره على نفسه قال الحافظ واسناده حسن وليس المراد ان الله تعالى حجابا يحجبه عن الناس قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد احتج به على وجوب صرف الزكاة في بلدها واشترط اسلام الفقير وانما يتجيب في مال الطفل الغني عملا به مومه كما تصرف فيه مع الفقر انتهى وفيه أيضا دليل على بعث الساعة وتوصية الامام عاملا فيما يحتاج اليه من الاحكام وقبول خبر الواحد وجوب العمل به وإيجاب الزكاة في مال الجنون لعدم أحوال نصابا لا يعطى من الزكاة من حيث انه جعل ان المأخوذ منه غنى وقابل بالفقر وان المال اذا تلف قبل التمكن من الاداء سقطت الزكاة لاضافة الصدقة الى المال وقد استشكل عدم ذكر الصوم والحج في الحديث مع ان بعث معاذ كان في آخر الامر كما تقدم وأجاب ابن الصلاح بان ذلك نقصه من بعض الرواة وتعبق بانه يقضى الى ارتفاع الرقوق بكثير من الاحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان وأجاب الصكرمانى بان اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ولهذا كرر في القرآن فمن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع انه ما من أركان الاسلام وقيل اذا كان الكلام في بيان الاركان لم يحل الشارع منه بشي كحديث بني الاسلام على خمس فاذا كان في الدعاء الى الاسلام اكتفى بالاركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الحج والصوم لقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة مع ان نزولها بعد فرض الصوم والحج (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدى زكاته الا أحيى عليه نار جهنم فيجعل صنائع فتكوى بها جنباه وجهته حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان

للتقابل أي له حاجة يسيرة قاله الزركشي وغيره وتعقبه في المصابيح فقال ليس مبتدأ مقداره محذوف الخبر بل مبتدأ مذكور الخبر ساغ الابتداء به وان كان منكرا لانه موصوف بصفة يرشد اليها ما الزائدة والخبر هو

قوله وأما قوله أي حاجة له بسيرة وما لا تقبل فليس كذلك بل ما زائدة منبهة على وصف لائق بالهل واللائق هناك بقدر عظيم
لأنه قال عن عمل يدخل الجنة ولا أعظم من هذا الأمر على أنه يمكن ٥ أن يكون له وجه وروى أبو داود

الماضى كعلم أي احتاج فسأل
لحاجته أو تظن لما سأل عنه
وعقل يقال أرب إذا عقل فهو
أرب وقيل تعجب من حرصه
وحسن فطنته ومعناه الله دهره
وقيل هو دعاء عليه أي سقطت
أرابه وهي أعضاؤه كما قالوا ترب
عينه وليس على معنى الدعاء بل
على عادة العرب في استعمال هذا
الافتاء وروى أرب بكسر الراء
مع التنوين مثل حذر أي حاذق
فطن يسأل عما يعنيه أي هو
أرب فحذف المبتدأ ثم قال ماله
أي ماله قال في الفتح ولم أفت
على صحة هذه الرواية وروى
أرب بفتح الجميع رواه أبو ذر قال
القاضي عياض ولا وجه له
انتهى وبالأول أولى (تعبد الله
ولا تشرك به شيئا) ولابن عساكر
بأسقاط الواو (وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصل الرحم)
تحسن اقربائك وخص هذه
الخصلة نظرا إلى حال السائل
كأنه كان قاطعا للرحم فأمر به
لأنه المهم بالنسبة إليه وعطف
اللام وما بعده على سابقهما من
عطف الخاص على العام إذ
العبادة تشمل ما بعدهما ودلالة
هذا الحديث على الوجوب فيها
نحوض وأجيب بأن سؤاله عن
العمل الذي يدخل الجنة يقتضي
أن لا يجاب بالنوافل قبل
الفرائض فيعمل على لزكاه الواجبة وبأن الزكاة قرينة الصلاة المذكورة مقارنة للوجود وبأنه وقف دخول
الجنة على أعمال من جعلها أداء الزكاة فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضي

مقداره سنة من ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب إبل
لا يؤدي زكاتها إلا بطعها إياها بقاع قرقر كما وفرما كانت تستن عليه كما مضى عليه أنراها
رد عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كالمقداره حينئذ ألف سنة ثم يرى
سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها إلا بطعها إياها بقاع
قرقر كما وفرما كانت قنطوء باطلا فها وتنطعه قرونها ليس فيها عقصاء ولا جلهاء كما
مضى عليه أنراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كالمقداره حينئذ ألف سنة
ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قالوا فالحليل يا رسول الله قال
الحليل في نواصيها أو قال الحليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الحليل ثلاثة هي
لرجل أجرة ولرجل رزق وأما التي هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله
ويعدّها له ولا تغيب شيئا في بطونها إلا كتب الله له أجر أولو رعاها في مرجع فأما التي
هي لا كتب الله لها أجر أولو رعاها من نهر كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها أجر حتى
تكر الجرجي أبو الهاء وأروائها ولو استنت نهر فأوشريه كتب له بكل خطوة يحطوها
أجر وأما الذي هي له من أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله ولا يسي حق ظهورها
و بطونها في عسرها ويسرها وأما التي هي عليه وزر فالذي يتخذها أنشرا و بطر أويدها
وربما الناس فذلك الذي هي عليه وزر قالوا فالحجر يا رسول الله قال ما نزل الله على فيها
شيئا إلا هذه الآية الجامعة الفارقة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة
شرا يره رواه أحمد ومسلم) قولا ما من صاحب كنز قال الامام أبو جعفر الطبري الكنز
كل شيء مجموع بعضه على بعض سواء كان في بطن الارض أو في ظهرها قال صاحب العين
وغیره وكان مخزونا قال القاضي عياض اختلف السلف في المراد بالكنز المذكور في
القرآن وفي الحديث فقال أكثرهم هو كل مال وجبت فيه صدقة الزكاة فلم يؤد فاما مال
خرجت زكاته فليس بكنز وقيل الكنز هو المذكور عن أهل اللغة ولكن الآية منسوخة
بوجوب الزكاة وقيل المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك وقيل كل ما زاد
على أربعة آلاف فهو كنز وان أدبت زكاته وقيل هو ما فضل عن الحاجة ولعل هذا كان
في أول الاسلام وضيع الحال واتفق أئمة الفتوى على القول الأول لقوله صلى الله عليه
وأله وسلم لا تؤدي زكاته وفي صحيح مسلم من كان عنده مال لم يؤدي زكاته مثل له شجاعا
أقرع وفي آخره فيقول أنا كنزك وفي لفظ مسلم بدل قوله ما من صاحب كنز لا يؤدي
زكاته ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها فغلبه ثم يرى سبيله قال المروي
هو بضم الياء التسمية من يرى وقتها ويرفع لام سبيله ونصها قوله لا بطعها إياها بقاع قرقر

الفرائض فيعمل على لزكاه الواجبة وبأن الزكاة قرينة الصلاة المذكورة مقارنة للوجود وبأنه وقف دخول
الجنة على أعمال من جعلها أداء الزكاة فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضي

الوجوب قال النووي معناه ان يحسن الى ذوى رحمة بما يسر على حبيب حاله من اتفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك انتهى ويؤخذ منه تخصيص

٦

أكثر مما سواه الملتزم بها عليه
واما التسهيل في أمرها وهذا
الحديث رواه ما بين كوفي
واسطى ومسندي وأخرجه
البزارى أيضا في الادب ومسلم
في الايمان والنسائي في الصلاة
والهـ لم يـ (عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان اعرابيا) من مكن
البادية وهل هو السائل في
حديث أبي أيوب السابق أو
غيره سبق ما فيه (أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال داني)
بضم الدال وتشديد اللام (على
حمل اذا علمته دخلت الجنة قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (تعبد
الله) وحده (لا تشرك به شيئا) فيه
ان المشرك لا يدخل الجنة كما
ان الموحيد دخلها وقد قال تعالى
ان الله لا يفر أن يشرك به
ويفسر ما دون ذلك لمن يشاء
(وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى
الزكاة المفروضة) غاييرين
القيدين كراهة لتكرير اللفظ
بالواحد أو آخره من صدقة
التطوع لانها زكاة لغوية أو
من المجهلة قبل الحول فانها زكاة
لكن ليست مفروضة (وتصوم
بمضان) ولم يذكر الحج اختصارا
أو نسبا من الراوى وقال في
الفتح لانه كان حينئذ حيا (قال)
الاعرابى (والذى تقصى بيده
لا أزيد على هذا) المفروض أو على

القاع المستوى الواسع في سوى من الارض قال الهروى وجمعه قبة وقيعان مثل جار
وجيرة وجيران والقرقر بقاين مفتوحين وراين أرواها ساكنة المستوى أيضا من
الارض الواسع والبطح قال جماعة من أهل اللغة معناه الالتقاء على الوجه قال القاضى
هياض وقد جاء في رواية للبزارى تحبط وجهه باخفافها قال وهذا يقتضى انه ليس من
شرط البطح ان يكون على الوجه وانما هو في اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجهه
وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطحا مكة لان بساطها قوله كافر ما كانت يعنى لا يفقد
منها شيء وفي رواية لمسلم أعظم ما مكنت قوله ثمن عليه أى تجرى عليه وهو بفتح
الفوقية وسكون السين المهملة بعدها فوقية مفتوحة ثم نون مشددة قوله كلامه
عليه أخرها ردت عليه أولاها وقع في رواية لمسلم كلامه عليه أولاها ردت عليه أخرها
قال القاضى عياض وهو تغيير وتصحيح وصوابه الرواية الأخرى يعنى المذكورة في
الكتاب قوله ليس فيها قصاص الخ قال أهل اللغة القصص ملتوية القرنين وهى بفتح العين
المهملة وسكون القاف بعدها صادم مهملة ثم ألف معدودة والهاء بفتح مفتوحة ثم لام
ساكنة ثم حاء مهملة التى لا قرن لها قوله تنطعه بكسر الطاء وقصها الغتان حكاهما
الجوهري وغيره والكسبر أفصح وهو المعروف في الرواية قوله الخليل في نواصي الخليل
جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح بانه الأجر والمغنم وفيه دليل على بقاء الاسلام
والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة يسير وهو وقت اتيان الريح الطيبة
من قبل البين اتى تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح قوله فاما التى هى
له أبره كذا فى أكثر نسخ مسلم وفي بعضها فاما الذى هى له أبر وهى أوضح وأظهر قوله
في صريح بيم مفتوحة ورامسا كنة ثم جيم وهو الموضع الذى ترمى فيه الدواب قوله ولو
استنقت شرفا أو شرفين أى جرت والشرف بفتح الشين المجهلة والرام هو العالى من
الارض وقيل المراد طلقا وطلقين قوله اشراو بطراو بذخا قال أهل اللغة الاشرف بفتح
الهمزة والشين المجهلة المرح والباج والبطر بفتح الباء واحد من أسفل والطاء
المهملة ثم واء هو الطغيان عند الحق والبدخ بفتح الباء الموحدة والذال المجهلة بعدها خاء
مجهلة وهى بمعنى الاشرف والبطر قوله الاهذال ذال الفاذة الجماعة المراد بالفاذة القاطنة
التظهير وهى بالذال المجهلة المشددة والجامعة العامة المتناولة لكل خير ومعروف
ومعنى ذلك انه لم ينزل على فيها نص بعينها ولكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحتاج بهذا
من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحاج بأن لم يظهر له فيها شيء ومحل
ذلك الاصول والحديث يدل على وجوب الزكاة في الذهب والنقصة والابل والغنم وقد
زاد مسلم في هذا الحديث ولا صاحب بقر الخ قال النووي وهو أصح حديث ورد في زكاة
البقر وقد استدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل لما وقع في رواية لمسلم عند
ذكر الخيل ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رعاها وتأول الجمهور هذا الحديث على ان

لم يصح منك في تأديته لقومى فانه كان وفدهم وزاد مسلم شيئا أبدا ولا أنتص منه (طباوى) أى أدبر (قال النبي صلى الله
الله عليه وآله وسلم من مره ان ينظر الى رجل من أهل الجنة فليستظر الى هذا) الاعرابى أى ان داوم على فعل ما أمر به لقوله

في حديث أبي أيوب عند مسلم ان تمسك بما أمر به دخل الجنة قال في القح أو يصل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك
فاخبره قال القرطبي هذا الحديث وكذلك حديث طه في قصة الاعرابي وغيرهما الذي على جواز ترك

٧

التطوعات لكن من دام على ترك السنن كان نقصا في دينه فان كان تركهم او ناهيا ورغبة عنها كان ذلك فسقا يعني لو روى لوعبد عليه حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وقد كان صدر الصحابة ومن تبعهم يوم اطبون على السنن مواظبين ثم على الفرائض ولا يفرقون بينهم في اغتنام ثوابها وانما احتاج اليه الى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الاعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونقصه وامر اصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالاسلام فاكثروا منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لئلا يشغل عنهم فملاوا حتى اذا انشروا صدورهم لفهم منه والحرم على نفسه بل ثواب المذنبات سهلت عليهم انتهى وفيه ان المبشر بالجنة اكثر من الشجرة كما ورد النص في الحسن والحسين واهله وأمهات المؤمنين فحصل ثبات الشجرة انهم بشر وادفعة واحدة أو بلفظ بشر بالجنة أو ان العدد لا ينفي الزائد (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان

المراد بجهادها وقيل المراد بالحق في رفاها الاحسان اليها والقيام بعقوباتها وسموها والمراد بظهورها اطراق خلفها اذا طلبت عاريته وقيل المراد حق الله بما يكسبه من مال العدو على ظهورها وهو خمس الغنمة وسبق في الكلام على هذه الاطراف التي دل الحديث عليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل ان تارك الزكاة لا يقطع له بانار وآخره دليل في اثبات العموم انتهى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن أبو بكر وكثير من كثر من العرب وقال كيف تقاوم الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أصرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله من قالها فقد عصم مني ماله ونفسه الا بهيمة وحسابه على الله تعالى فقال والله لا تقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اقاتلهم على منعها قال عمر فوالله ما هو الا أن قد شرع الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت انه الحق رواه الجماعة الا ابن ماجه ليكن في لفظه لم والتمذي وأبي داود ولوسموني عقالا كانوا يؤدونه بدل العناق قوله وكثير من كثر من العرب قال الخطابي أهل الردة كانوا صنفين صنفًا ارتدوا عن الدين وابتدوا بالله وعدلوا الى الكفر وهم الذين عناهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان احدهما اصحاب مسيلة الكذاب من بني حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة واصحاب الاسود العنسي ومن استجاب له من أهل اليمن وهذه الفرقة باسرها منكرة لنبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مدعية النبوة فافترقوا فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلة بالهامة والعنسي بضماء وانقضت جموعهم وهلك كثيرهم والطائفة الاخرى ارتدوا عن الدين فانكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرهما من أمور الدين وعادوا الى ما كانوا عليه في الجاهلية فلم يكن يسجد لله في الارض الا في ثلاثة مساجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد عبد القيس قال والمصنف الاخرهم للذين فرقوا بين الصلاة وبين الزكاة فانكروا وجوبها ووجب أدائها الى الامام وهو لا على الحقيقة أهل النبي وانما يدعوا به في الاسم في ذلك الزمن خصوصاً لخواصهم في غمار أهل الردة وأضيف الاسم في الجملة الى أهل الردة اذ كانت أعظم الامرين وأهمهما وأرخ مبدأ قتال أهل البقي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام اذ كانوا منقردين في زمانه لم يخلطوا باهل الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المنافعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولم يمنعه الا أن رؤسائهم صدقوا عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك كبتى يروع فانهم قد كانوا يجمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها الى أبي بكر فنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها فيهم وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعمر بن الخطاب فراجع ابا بكر وناظره واحتج عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أصرت ان أقاتل الناس الحديث

أبو بكر (رضي الله عنه) خليفة بعده (وكثير من كثر من العرب) بعض بعبادة الاوثان وبعض بالرجوع الى اتباع مسيلة وهم أهل الهامة وغيرهم واستقر بعض على الايمان لانه منع الزكاة وتأول انها خاصة بالزمن النبوي لانه تعالى

قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم **الآية** ففعل به صلى الله عليه وآله وسلم لا يطهرهم ولا يصل عليهم
 فتكون صلواته سكا لهم (فقال ٨ عمر) بن الخطاب رضي الله عنه لا يكره رضي الله عنه (كيف تقاتل

الناس) وفي حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وقد قال) رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أمرت) أي أمرني الله (أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) وكان عمر رضي الله عنه لم يستخضر من هذا الحديث إلا هذا القدر الذي ذكره ولا فقد وقع في حديث ولده عبد الله زيادة وإن محمدا رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤنوا الزكاة وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما جئت به وهذا يوم الشريعة كلها ومقتضاه أن من بعد شيئا عما جابه صلى الله عليه وآله وسلم ودعى إليه فامتنع ونصب القتال فجب مقاتلته وقتله إذا أصر (فن قالها) أي كلمة التوحيد مع لوازمها (فقد عصم في ماله ونفسه) فلا يجوز هدر دمه واستباحة ماله بسبب من الأسباب (الاجته) أي ينقح الإسلام من قتل النفس المحرمة أو ترك الصلاة أو منع الزكاة بتأويل باطل (وحسابه على الله) فيما يسره فينبى المؤمن ويعاقب المتأفق فاحتج عمر رضي الله عنه بظاهر ما استخضره مما رواه من قبل أن يتطرق إلى قوله الاجتهاد ويتأمل شرائطه

وكان هذا من عمر تعلقا بظاهر الكلام قبل أن يتطرق في آخره ويتأمل شرائطه فقال له أبو بكر إن الزكاة حق المال يريد أن القضية قد قضت عصمة دم ومال منه معلقة باطراف شرائطها والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والاخر معدوم ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة إليها فكان في ذلك من قول دليل على أن قتال الممتنع من الصلاة كان اجبا على العصاة ولذلك رد المختلف فيه إلى المتفق عليه وقد اجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر بالعموم ومن أبي بكر بالقياس ودل ذلك على أن العموم يخص بالقياس وإن جيع ما تضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه ومعتبر صحتة فلما استقر عند عمر صحة رأى أبي بكر وبأن له صوابه تابعه على قتال القوم وهو مع في قوله فعرفت أنه الحق بشيء إلى انشراح صدره بالحجة التي أدلى بها والبرهان الذي أقامه نصا ودلالة وقد زعم زاعون من الرافضة أن أبا بكر أقر من سبي المسلمين وإن القوم كانوا أمنا وأمين في منع الصدقة وكانوا يزعمون أن الخطاب في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم أن صلواتك سكن لهم خطاب خاص في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله ولم دون غيره وأنه مقيّد بشرائط لا توجد فحين سواه وذلك أنه ليس لاحد من التطهير والتزكية والصلاة على المتصدق ما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومثل هذه الشبهة إذا وجدت كان ذلك مما يذرفه أمثالهم ويرفع به السيف عنهم وزعموا أن قتالهم كان عسفا وهو لا يقوم لأخلاقهم في الدين وإنما رأس ما لهم البت والتكذيب والوقعية في السلف وقد بينا أن أهل الردة كانوا أصنافا منهم من ارتد عن الملة ودعا إلى نبوة مسيلة وغيره ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر انشراح كلها وهو لا محم الذين سماهم العصاة كفارا ولذلك رأى أبو بكر سبي ذرارهم وساعده على ذلك أكثر العصاة واستولد على بن أبي طالب عليه السلام جارية من سبي بني حنيفة فولدت له محمد بن الحنفية ثم لم يتقض عصر العصاة حتى أجمعوا على أن المرتد لا يسبي فأما ما نعو الزكاة منهم المقيمون على أصل الدين فأنهم أهل بني ولم يسموا على الانفراد كفارا وإن كانت الردة قد أضيفت إليهم لمشاركتهم المرتدين في منع بعض ما منهوه من حقوق الدين وذلك أن الردة اسم لغوي فكل من أنصرف عن أمر كان مقبلا عليه فقد ارتد عنه وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة ومنع الحق وانقطع عنهم اسم الثناء والمدح وعلق بهم الاسم القبيح لما شاركهم القوم الذين كان ارتدادهم حقا وأما قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وما ادعوه من كون الخطاب خاصا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن خطاب كتاب الله على ثلاثة أوجه خطاب عام كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة الآية ونحوها وخطاب خاص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرك فيه غيره وهو ما بين به عن غيره بسمه التخصيص وقطع التشريك كقوله تعالى ومن الليل فقم فبديه نافله لك وقوله خاصة لك

(فقال) له أبو بكر رضي الله عنه (والله لا تقاتل من رفق) بتشديد الراء وقد تحذف (بين الصلاة والزكاة) أي قال أحدهما واجب دون الآخر ومنع من إعطاء الزكاة منأولا كما مر (فإن الزكاة حق المال) كما أن

الصلاة حق البدن أي قد خلعت في قوله لا يحقه فقد تضمنت عصمة دم ومال معلقة باستيفاء شرائطها والحكم المعاق بشرطين
لا يحصل باحدهما والاخر معدوم فكذلك تتناول العصمة من لم يؤد حق الصلاة كذلك لا تتناول العصمة من

لم يؤد حق الزكاة وادلم تتناولهم
العصمة بقوا في عموم قوله
أمرت أن أقاتل الناس فوجب
قتالهم حينئذ وهذا من لطيف
النظر أن يقاب المعترض على
المستدل دليله فيكون أحق به
ولذلك فعل أبو بكر فـ لم له عمر
وقاسه على الممتنع من الصلاة
لأنها كانت بالاجماع من رأى
الصلاة فرد المختلف فيه إلى
المتفق عليه فاجتمع في هذا
الاحتجاج من عمر بالعموم
ومن أبي بكر بالقياس فدل على
ان العموم يخص بالقياس وفيه
دلالة على ان العموم لم يسمعا
من الحديث الصلاة والزكاة
كأعمه غيرهما وأول يستحضراه
اذ لو كان ذلك لم يحتج عمر على أبي
بكر ولو سمعه أبو بكر لرذبه على
عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم
قوله لا يحقه لكن يحقل ان
يكون معهما واستظهرهم هذا
الدليل النظري ويحقل كما قال
الطبي ان يكون عمر ظن ان
المتأمله انما كانت لكفرهم
للمنعهم الزكاة فاستشهد
بالحديث وأجاب الصديق بأن
ما قاتلهم لكفرهم بل لمعهم
الزكاة (والله لو منعوني عناقا)
بقبح المهمله الانثى من المعز
(كانوا يؤدونها إلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلهم

من دون المؤمنين وخطاب مواجهة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو وجميع أمته
في المراد به سواء كثر قوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس وكثر قوله تعالى فاذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله وهو ذلك ومنه قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وهذا غير مختص به بل
يشارك فيه الامه والغائده في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخطاب انه هو
الراعي إلى الله والمبين عنه معنى ما أراذ قد علم اسماء ليكون سلوك الامه في شرايع الدين
على حسب ما ينسبهم وأما التطهير والتزكية والدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم
اصحاب الصدقة فان الفاعل لها قد ينال ذلك كله بطاعة الله وطاعة رسوله فيها وكل
نواب موعود على عمل بر كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فانه باق غير منقطع قوله حتى
يقولوا لا اله الا الله الخ المراد به ذاهل الاوثان دون أهل الكتاب لانهم يقولون لا اله الا الله
ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف قوله لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة قال النووي
ضبطناه بوجهين فزاد وفرق بتشديد الراء وتخفيفها ومعناه من أطاع في الصلاة وبجهد
في الزكاة ومنعها قوله عناقا بفتح العين بعدها نون وهو الاتي من أولاد المعز وفي الرواية
الاخرى عقالا وقد اختلف في تفسيره فذهب جماعة إلى ان المراد بالعقال زكاة عام قال
النووي وهو معروف في اللغة كذلك وهذا قول السكساق والنضر بن شميل وأبي عبيد
والمعز وغيرهم من أهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال والعقال الذي هو
الحبل الذي يعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة فلا يجوز القتال عليه فلا يصح حمل
الحديث على هذا وذهب كثير من المحققين إلى أن المراد بالعقال الحبل الذي يعقل به
البعير وهذا القول محكي عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهم او هو اختيار صاحب التحرير
وجماة من حذاق المتأخرين قال صاحب التحرير قول من قال المراد صدقة عام
تعسف وذهب عن طريقة العرب لان الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد والمبالغة
فيتنضي قلة ما علق به العقال وحذارته واذ حمل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى
قال النووي وهذا الذي اختاره هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره وهو ذلك أقول أنا ثم
اختلفوا في المراد بقوله منعوني عقالا فتنبه ليدرك قيمة كافي زكاة الذهب والفضة
والمعشرات والمعدن والركوز الفطرة والمواشي في بعض أحوالها وهو حيث يجوز دفع
القيمة وقيل زكاة عقال اذا كان من عروس التجارة وقيل المراد بالمبالغة ولا يمكن تصويره
ويرد ما تقدم وقيل انه العقال الذي يؤخذ مع الفريضة لان على صاحبها تسليمها
برباطها واعلم انها قد وردت أحاديث صحيحة قاضية بأن مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها
واعلم ان مبلغ الصديق ولا النار وقولوا بلغتم ما خالف عمر ولا احتج أبو بكر بثلاث الحجج
التي هي القياس فقاما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أأمر أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن
محمد رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصمت دماءهم لا يحق

٢ نيل ح على منعهما قال عمر رضي الله عنه (فولته ما هو الآن قد شرح الله
صهبر أبي بكر) رضي الله عنه (لقتالهم فعرفت انه الحق) بما ظهر من الدليل الذي أقامه الصديق نصا وإقامة الحجة لانه

قلده في ذلك لان المجتهد لا يقاد مجتهد داود كرا البغوي والطبري وابن شاهين والحاكم في الاكابر من رواية حكيم بن حكيم
ابن عباد بن حنيف عن فاطمة بنت خشاف ١٠ السليمة عن عبد الرحمن الظفري وكانت له صحبة قال بهت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رجل من أنجب ان
قوخذمته صدقة فاني ان
يعطيه افردته اليه الثانية فاني ثم
ردته اليه الثالثة وقال ان أبي
فاضرب عنقه للفظ لا طبراني
ومداره عندهم على الواقدى عن
عبد الرحمن بن عبد العزيز
الامامى عن حكيم وذكره
الواقدى في أول كتاب الردة وقال
في آخره قال عبد الرحمن بن عبد
العزيز فقلت لحكيم بن حكيم
ما أوى أبابكر الصديق قاتل
أهل الردة الاعلى هذا الحديث
قال أجل وخشاف ضبطه ابن
الاثير بفتح المجهمة وتشديد الشين
المجهمة وآخره فامضى في الحديث ار
حول اقتراح حول الامهات والاد
يجزأ أخذ العناق وهذا مذهب
الشافعية وبه قال أبو يوسف
وقال أبو حنيفة ومحمد لا تحب
الزكاة في المسئلة المذكورة
وجعل الحديث على المبالغة
وهذا الحديث أخرجه البخاري
أيضا في استتابة المرتدين وفي
الاعتصام ومسلم في الايمان
وهذا الترمذي وأخرجه
النسائي أيضا وفي المحاربة
قال في الفتح واختلف في أول
وقت فرض الزكاة فذهب
الاكثر الى انه وقع بعد الهجرة
فقيل في السنة الثانية قبل

الاسلام وحسابهم على الله وأخرج البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أهرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله
الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بجنتها
وحسابهم على الله وأخرج مسلم والنسائي من حديث جابر بن عبد الله نحوه وفي الباب
أحاديث (وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول في كل ابل ساعة في كل أربعة ابلات ابون لا تفرق ابل عن - سابع من اعطاها
مؤجرا فله أجرها ومن منعها فانا آخذوها وشطرأبله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى
لا يحل لأهل محمد منها شيء رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وشطر ماله وهو حجة في
أخذها من الممتنع ووقوعها موقعا الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال يحيى
ابن معين اسناده صحيح اذا كان من دون بهز ثقة وقد اختلف في هز فقال أبو حاتم لا يحتج
به وروى الحاكم عن الشافعي انه قال ليس بهز بحجة وهذا الحديث لا يشبهه أهل العلم
بالحديث ولو ثبت انما يهوى وكان قال به في القديم ثم رجع وسئل أحمد عن هذا الحديث
فقال ما أدري وجهه وسئل عن اسناده فقال صالح الاسناد وقال ابن حبان لولا هذا
الحديث لا دخلت بهز في الثقات وقال ابن حزم انه غير مشهور بالعدالة وقال ابن
الاطلاع انه مجهول وتعمد ابانه قد وثقه جماعة من الأئمة وقال ابن عدي لم أر له حديثا
منكرا وقال الذهبي ما تركه عالم قط وقد تكلم فيه انه كان يلعب بالشطرنج قال ابن
القطان وليس ذلك بضار له فان استباحته مسئلة فقهية مشتهرة قال الحافظ وقد
استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب وقال البخاري بهز بن حكيم يخطون فيه
وقال ابن كثير الاكثر لا يحتج به وقال الحاكم حديثه صحيح وقد حسن له الترمذي عدة
أحاديث وثقه واحتج به أحمد واسحق والبخاري خارج الصحيح وعلق له فيه وروى عن
أبي داود انه حجة عندهم نوابه في كل ابل - ثمانية يدل على انه لا زكاة في المعلوفة قوله في كل
أربعة ابل الخ - أي تفصيل الكلام في ذلك تريد لا تفرق ابل عن حساب أي لا يفرق أحد
الخليفة من ملكه عن ملك صاحبه وسأني أيضا تحقيقه قوله مؤجرا أي طابا بالاجر
قوله فانا آخذوها استدلل به على انه يجوز للامام ان يأخذ الزكاة قهرا اذا لم ير رض رب
المال وعلى انه يكتفى بنسبة الامام كإذهب الى ذلك الشافعي والهادوية وعلى ان ولاية
قبض الزكاة الى الامام والى ذلك ذهب المعتزلة وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي
في أحد قوايه قوله وشطر ماله أي بعضه وقد استدلل به على انه يجوز للامام ان يعاقب
بأخذ المال والى ذلك ذهب الشافعي في القديم من قوايه ثم رجع عنه وقال انه منسوخ
وهكذا قال البيهقي واكثر الشافعية قال في التلخيص وتعمقه النووي فقال الذي ادعوه
من كون العتوبة كانت بالاموال في قول الاسلام ليس بثابت ولا معروف ودعوى

فرض رمضان أشار اليه النووي في باب السير من الروضة ويزعم ابن الاثير في تاريخه بان ذلك كان
في التاسعة وفيه نظروا في حديث شعام بن ثعلبة وحديث رفد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة كذا بخطاطبة

أنى سقيم مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يا مرناباز كاهن وملايدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث
أنس في قصة ضمام بن ثعلبة المذكوري البخاري في كتاب العلم وقوله ١١

هذه الصدقة من أغنيائنا
فئة سعيها على فقرائنا وكان قدوم
ضمام سنة خمس وأعمال الذي وقع
في التاسعة بهت العمال لاخذ
الصدقات وذلك يستدعي تقديم
فريضة الزكاة قبل ذلك وعما
يدل على أن فرض الزكاة وقع
بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام
رمضان إنما فرض بعد الهجرة
لان الآية الدالة على فرضيته
مدينة بلاخلاف وثبت عند
أحمد وابن خزيمة أيضا والنسائي
وابن ماجه والحاكم من حديث
قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بصدقة التطوع قبل أن
تسئل الزكاة ثم نزلت فريضة
الزكاة فلم يأمرنا ولم يثمننا ونحن
تسعه اسناده صحيح ورجاله رجال
الصحيح إلا أبا عمار الراوي له عن
قيس بن سعد وهو كوفي اسمه
عريب بالمهملة المشقوق ابن
حميد وقد وثقه أحمد وابن معين
وهو دال على أن فرض صدقة
الفطر كان قبل فرض الزكاة
فيقتضى وقوعها بهد فرض
رمضان وذلك بعد الهجرة
وهو المطلوب وأدعى ابن خزيمة
أنه افترض قبل الهجرة قال
الحافظ وفيه نظر وقد بسط
الحافظ في التبع القول في ذلك
فاظهره (وعنه) أي عن أبي

النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ وقد نقل الطحاوي والغزالي الإجماع على نسخ
العقوبة بالمال وحكي صاحب ضوء النهار عن النووي أنه نقل الإجماع مثلهما وهو
يخالف ما قد منع عنه في نظر وزعم الشافعي أن النسخ حديث ناقة البراء لانه صلى الله
عليه وآله وسلم حكم عليه بضممان ما فسدت ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك
القضية أضعف الغرامة ولا يخفى أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم للعاقبة بأخذ المال
في هذه القضية لا يستلزم الترك مطلقا ولا يصلح للتسليم على عدم الجواز وجعله ناسخا
البيت وقد ذهب إلى جواز المعاقبة بالمال الإمام مجي والهادوية وقال في الغيث لأعلم
في جواز ذلك خلافا بين أهل البيت واستدلوا بحديث جهم بن عبد الله بن جهم النخعي
وآله وسلم بترك يوت المتضادين عن الجماعة وقد تقدم في الجماعة وبحديث عمر بن أبي
داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا ماله وفي
اسناده صالح بن محمد بن زائدة المديني قال البخاري عامة أصحابنا يحتجون به وهو باطل
وقال الدارقطني أنكره وعلى صالح ولا أصل له والحفوظ أن سألنا الأمر بذلك في رجل غل
في غزاة مع الوليد بن هشام قال أبو داود وهذا أصح وبحديث ابن عمرو بن العاص
عنه أبي داود وأماكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا
متاع الغال وشربوه وفي اسناده زهير بن محمد قيل هو الخراساني وقيل غيره وهو مجهول
وسألت الكلام على هذا الحديث في كتاب الجهاد وله شاهد مذكور هنا وبحديث
أن سعد بن أبي وقاص سلب عبدا وجاهده يصيد في حرم المدينة قال سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من وجدتموه يصيد فيه فخذوا سيبه أخرجه مسلم وبحديث تفريع
كأن الضالة أن يردوها ومنها واحد في تضمين من أخرج غدا يرميها كل من الثمر المملوك
مثليه كما أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المنذرى من حديث عبد الله بن عمرو بن أبي
صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الثمر المملوك فقال من أصاب بنيه من ذي حاجة غير محتذ
خبيثة فلا تنهى عليه ومن خرج بشئ منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا
بعد أن يؤويه الجربين فبلغ عن المجن فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه
والعقوبة وأخرج نحوه النسائي والحاكم وصححه وسيأتي في كتاب السرقة ومن الأدلة
قضية المدي الذي أغلظ لأجله الكلام عوف بن مالك على خالد بن الوليد لما أخذ سيبه
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترد عليه أخرجه مسلم وباحراق علي بن أبي طالب
عليه السلام لطعام المحتكر ودور قوم يتبعون الخمر وهدمه دار جرير بن عبد الله
ومشاطرة عمر لسعد بن أبي وقاص في ماله الذي جاءه من العمل الذي بعثه اليه وتضمنه
لحاطب بن أبي بلتعة مثل قيمة الناقة التي غصبها عبيده واتحروها وتغليظه وهو ابن
عباس الدية على من قتل في الشهر الحرام في البلاد الحرام وقد أجيب عن هذه الأدلة
باجوبة أما عن حديث جهم بن زبابة في المقال وبما رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد

هريرة (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأتى الأبل على صاحبها) أي يوم القيامة وعبر على يشعر
بأستعلاهم أو تسلطها عليه (على خير ما كانت) عنده في القوة واليمن ليكون أثقل لوطنها وأشد نكابتها فيكون زيادة

في عقوبته وأيضاً فقد كان يؤد في الدنيا ذلك في إراها في الآخرة أكمل (إذا هو لم يعط فيها حقها) أي لم يؤدز كلها (طعام
 باخفائها) جمع خف وهو لابل كالطائف ١٢ للغنم والبقر والحافر للجمار والبغل والقرس والقدم للآدمي

والحافظ في التخصيص عن إبراهيم الحربي أنه قال في سبأ قوله هذا المتن لفظة وهم فيها
 الراوى وإنما هو قانا أخذوها من شطر ماله أي يجعل ماله شطرين ويخصيه عليه المصدق
 ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة فامالاً يلزمه فلا وبما قال
 بعضهم أن لفظة وشطر ماله بضم الشين المجهمة وكسر الطاء المهملة فعل مبني للمجهول
 ومعناه جعل ماله شطرين يأخذ المصدق الصدقة من أي الشطرين أراد ويجب
 عن القدرج بما في الحديث من المقال بأنه مما لا يقدر بمثله وعن كلام الحربي وما به
 بأن الأخذ من خير الشطرين صادق عليه أمم العقوبة بالمال لأنه زائد على الواجب
 وأما حديثهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأحراق فاجيب عنه بأن السنة أقوال
 وأفعال وتقريرات والهم ليس من الثلاثة ويرد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يهم
 إلا بالجائز وأما حديث عمر فبما فيه من المقال المتقدم وكذلك أجيب عن حديث ابن
 عمرو وأما حديث سعد بن أبي وقاص فبأنه من باب القدية كما يجب على من يصيد صيد
 مكة وإنما عيّن صلى الله عليه وآله وسلم نوع القدية هنا بأنها سلب العاصدية تنصر على
 السبب لقصور العدة التي هي هذه الحرمة عن التعدية وأما حديث تغريم كاتم الضالة
 والمخرج غير ما يأتى كل من الثمر وقضية المددى فهي واردة على سبب خاص فلا يجاوزها
 إلى غيره لأنها أسائر أحاديث الباب مما ورد على خلاف القيام لورود الأدلة كتاباً وسنة
 بتحريم مال الغير قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام وقال صلى الله عليه وآله وسلم
 في خطبة حجة الوداع اعتماد ماؤكم وأموالكم وأعراضكم الحديث قد تقدم وقال لا يحل
 مال امرئ مسلم إلا بطيبه من نفسه وأما تحريق على طعام المحتسك وودور القوم وهدمه
 دار جبرير فبعد تسليم صحة الإسناد إليه وانتماض فعله للاحتجاج به يجب أن ذلك من
 قطع ذراع الفساد كهدم مسجد الضرار وتكسير المزامير وأما المروى عن عمر من ذلك
 فيجيب عنه بعد ثبوته بأنه أيضاً قول صحابي لا يفتض للاحتجاج به ولا يقوى على تخصيص
 عمومات الكتاب والسنة وكذلك المروى عن ابن عباس قوله عزمة من عزمات ربنا
 قال في البدر المنير عزمة خبره بمقتل الأخذ وفي تقديره ذلك عزمة وضبطه صاحب ارشاد
 الفقه بالنصب على المصدروكلا الوجهين جائز من حيث العربية ومعنى العزمة في اللغة
 الجدة في الأمر وفيه دليل على أن الأخذ بذلك واجب مفروض من الأحكام والعزائم
 القرائن كما في كتب اللغة

• (باب صدقة المواشي) •

(عن أنس أن أبا بكر كتب لهم أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لم على المسلمين التي أمر الله به أو رسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها

ولم من طريق أبي صالح عنه
 ما من صاحب إبل لا يؤدى
 حقها منها إلا إذا كان يوم
 القيامة بطح لها بقاع قرقر وأفر
 ما كانت لا يقدّر منها فاصلاً
 واحداً نطأ باخفائها ونعضه
 بأفواهها كلما مرّت عليه
 أو لاهار دنت عليه آخرها في يوم
 كان مقداره خمسين ألف سنة حتى
 يقضى الله بين العباد ويرى
 سبيله إما إلى الجنة وإما إلى
 النار) وتأتى الغنم على صاحبها
 أي يوم القيامة (على خير
 ما كانت) عنده في القوة والسمن
 (إذا لم يعط فيها حقها) أي
 زكاتها (طعام بظلافها وتقطعه
 بقرونها) وفيه أن الله يحب
 البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة
 والحكمة في كون تعداد كلهما مع
 أن حق الله فيها إنما هو في بعضها
 لأن الحق في جميع المال غير
 متميز زائد في رواية ليس فيها أعضاء
 ولا جلود ولا أعضاء وزاد فيه ذكر
 البقر أيضاً وذكر في البقر والغنم
 ما ذكر في الإبل وقطعه بفتح
 الطاء وبكسرها على الأشهر بل
 قال الزين العراقي أنه المشهور
 في الرواية (قال ومن حقها) يريد
 حق الكرم والمواساة وشرف
 الأخلاق لأنه فرض قاله ابن
 بطال (أن تحلب على الماء) يوم
 ورودها كما زاد أبو نعيم وغيره
 لحضرتها لما كين النازلون على الماء ومن لا ين له نيم ما يعطى من ذلك اللبن ولأن فيه رفقا بالماشية فليعطها
 قال العلماء وهي ذابح يسوخ بأية الزكاة أو هو من الحق الزائد على الواجب الذي لا عتاب به كدبل على طريق المواساة وكرم

الاخلاق كما هو واستدل به من يرى ان في المال حقوقا غير الزكاة وهو مذهب غير واحد من التابعين وفي الترمذي عن قاطمة بنت قيس عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان في المال حقان سوى الزكاة ١٣ ووقع عند أبي داود من طريق أبي عمرو

الغداني ما يفهم ان هذه الجملة وهي ومن حقها الخ مدرجة من قول أبي هريرة لكن في مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر وفيه فقلنا يا رسول الله وما حقها قال اطراق لحائها واعارة ولدها ومنعها وحلبها على الماء وحملها عليها في سبيل الله فبين انما مرفوعة ككاتبه عليه في النسخ لكن قال الزين العراقي النظار انها أي هذه الزيادة ليست متصلة بكاتبه أبو الزبير في بعض طرق مسلم فذكر الحديث دون الزيادة ثم قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا لقول ثم سألت جابرا فقال مثل قول عبيد بن عمير قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال قال رجل يا رسول الله ما حق الابل قال حلبها على الماء قال الزين العراقي فقد بين ان هذه الزيادة انما معها أبو الزبير من عبيد بن عمير مرسله لا ذكر لجابر فيها انتهى لكن وقعت هذه الجملة وحدها عند البخاري مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة في الشراب في باب حلب الابل على الماء وهذا يتوى قول الحافظ ابن حجر ان مرفوعة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا يأتي) خبره عن النبي (أحدكم يوم القيامة بشاة يصحها

فأبسطها ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه فيمادون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس ذود شاة فإذا بلغت خمس أو عشر من ففيها ابنة محاص الى خمس وثلاثين فان لم تكن ابنة محاص فان لبون ذكرا فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون الى خمس وأربعين فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين فإذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها ابنة لبون الى تسعين فإذا بلغت واحدة وتسعين ففيها حقة طروقة الفحل الى عشرين ومائة فإذا ادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فإذا تبين أسنان الابل في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فأبسطها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة فليست عنده الا جذعة فأبسطها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما وشاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده فليست عنده ولا يستيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون فليست عنده الا حقة فأبسطها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما وشاتين ومن بلغت عنده ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وعنده ابنة محاص فأبسطها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده ابنة محاص وليست عنده ابنة لبون فليست عنده الا ابنة لبون ذكرا فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن لا يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء وفي صدقة الهنم في سائمتها اذا كانت أربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة فإذا زادت ففيها شاتان الى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فإذا زادت ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذوات عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ومن كان من خيل طين فانه ما يقرأ جعان بينهم بالسوية واذا كانت ساعة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها شيء الا أن يشاء وفي الرقة ربع العشر فاذا لم يكن المال الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا أن يشاء ربعا رواه أحمد والنسائي وأبو داود والبخاري وقطعة في عشرة مواضع ورواه الدارقطني كذلك وفيه في رواية في صدقة الابل فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة قال الدارقطني هذا السناد صحيح ورواه كاهن ثقات الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبيهقي والحاكم قال ان حرم هذا كتاب في نهاية الصحة عمل به المصدق بجيزة العلماء ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان أيضا وغيره قوله ان أبابكر كتباهم في انظ للبخاري

على رقبته لها بعار) بضم المنة والخسة أي صرت قال ابن المديني ومن لطف الكلام ان النبي الذي أولاه الذي يحتاج الى تأويل أيضا فان القيامة ليست دار تكليف وليس المراد منهم عن ان يأتيهم هذه الحالة انما المراد لا تمنعوا الزكاة فتأقوا كغلة

فالتنبي في الحقيقة : فمما يثير سبب الايمان لانفس الايمان وفي رواية تغافل وهو صياح الغنم أيضا ورجسته ابن التين (فبقولنا معهم فاقول) له (لا املك ان شيئا) أى للتخفيف ١٤ عنك (قد بلغت) اليك حكم الله (ولا يأتى) أحدكم يوم

أقيامة (يعني) ذكر الابل
وأنداء (بجمله على رقبته له
وغاه) صوت الابل (فيقول
ياجمه فاقول) له (لأملك انت
من الله شيئا قد بلغت اليك
حكم الله تعالى ﴿﴾ (وعنه) أي عن
أبو هريرة (رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم من آناه الله أي
أعطاه) ما لا فم يؤذز كانه مثل له)
أي صور له (يوم القيامة) ماله
الذي لم يؤذز كانه (شجاعا) ضم
الشين وهو الحية الذكرا والذى
يقوم على ذنبه ويؤثب الرجن
والفسارس وربما بلغ الفارس
(أقرع) لاشعر على رأسه لكثرة
شعره وطول عمره (له ربيتان) أي
زبدتان في شقيقه ينال تكام
فلان حتى زبد شقاه أي خرج
الزبد عليه أوهما نابان بحرجان
من فيه ورد به دم وجود ذلك
كذلك أوهما النكتتان
السوداوان فوق عينيه وهو
أوحش ما يكون من الحيات
وأخبسه (يطوقه) أي يجهل
طوقا في عنقه (يوم القيامة ثم
ياخذ) الشجاع (بلهزميته) يعني
شقيقه (أي جانبي القدم) ثم يقول
الشجاع له (أنا مالك أنا كنزك)
يخطبه بذلك ليزداد غصة وتم كبح
عليه (ثم تلا) صلى الله عليه
 وآله وسلم (لا يحسن من الدين

ان ابا بكر كتب له هذا الكتاب الموجه الى البحرين هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي امر الله بها رسوله **قوله** التي فرض رسول الله معنى فرض هنا اوجب او شرع به في بامر الله تعالى وقيل معناه قدر لان ايجابه انبأت بالكتاب فيكون المعنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ذلك قال في الفتح وقد ورد الشرع في البيات كقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وبعنى الانزال كقوله ان الذي فرض عليك لقرآن وبعنى الحل كقوله ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير ووقع استعمال لفرض بمعنى اللزوم حتى يكاد يغلب عليه وهو لا يخرج عن معنى التقدير وقد قال الراغب كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الالزام وكل شيء ورد فرض له فهو بمعنى لم يحرم عليه وهذا ان معنى قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن اى اوجب عليك العمل به وهذا يؤيد قول الجمهور ان الفرض مرادف لا وجوب وتزويق الحنفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يقتضيان به لا مشاحة فيه وانما النزاع في حمل ما ورد من الاحاديث الصحيحة على ذلك لان اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث انتهى في ايدى رسوله في نسخة رسوله بدون واو وهو الصواب كما في البخارى وغيره **قوله** ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه اى من سئل زائد على ذلك في سن او عدد فله المنع ونقل الراغبى الاتفاق على ترجمته وقيل معناه فلم يمنع السامع وليقول اخراجه بنفسه او يدفعها الى ساع آخر فان السامع الذى طلب الزيادة **بـ** يكون بذلك متعديا وشرطه ان يكون أمينا قال الحافظ لىكن محل هذا اذا طلب الزيادة بغير تأويل انتهى واهله يشير بهذا الى الجمع بين هذا الحديث وحديث ارضوا مصلديكم عند مسلم من حديث جابر وحديث ما ياتكم ركب مبغضون فاذا اتوكم فرحبوا بهم واخلوا بينهم وبين ما يغنون فان عدلوا ولا تنسهم وان ظلموا فاعلموا وارضوهم فان غامز كاتمكم رضاهم آخرجه ابوداود من حديث جابر بن عتيك وفي النسخ للطبراني من حديث سعد بن ابي وقاص ادفعوا اليهم ما صلوا الخمس فتكون هذه الاحاديث محمولة على ان للعامل تأويلا في طلب الزائد على الواجب **قوله** الغنم هو مبداء ما قبله خبره وهو يدل على ان اخراج الغنم فيما دون خمس وعشرين من الابل متعين واليه ذهب مالك واخذ فلا يجوز عندهما اخراج بعير عن اربع وعشرين وقال الشافعى والجمهور يجوز لانه اذا اخراى خمس وعشرين فاجزأوه فيما دونها بالاولى قال فى الفسخ ولان الاصل ان يجزى في جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع باختياره الى الاصل اجزأه فان كانت قيمة البعير مثلا دون قيمة اربع شياء ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم والاقبس انه لا يجوز انتهى **قوله** في كل خمس ذود شاة الذود بفتح الذال المهجمة وسكون الواو بعد هاء ال المعجمة قال الاكثرو هو من الثلاثة الى العشرة لا واحد له من لفظه وقال ابو عبيدة من الاثنين الى العشرة قال

يُخْلَوْنَ) الآية أى لا يجيبن المباحلون بحلهم خيرا لهم وفي رواية الترمذى مرأته سبطه رسول
ما يجعلوا به يوم القيامة وفيه دلالة على ان المراد بالتطوف حقيقة خلافا لما قال ان معناه سيطوقون الاثم وفي تلاوة الرسول

صلى الله عليه وآله وسلم الآية عقب ذلك دلالة على انه انزلت في ما نهي الزكاة عليه **ك** ثم المفسرين وقد أخرجه أيضا في التفسير لئلا في لز كافي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ١٥ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وآله (وسلم) ليس في ما من خمس (أو في) بخوار بغصيرها من النخلة (صدقة) فليس بكنزانه لاصدقة فيه فاذا زاد شيء عليها ولم تؤدز كانه فهو كنز والواقية أربعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع كما قال الموروث في شرح المهذب وروى الدارقطني بسند فيه ضعف عن جابر بن سمرة والواقية أربعون درهما وعذر ابن عمر من حديثه من روى أيضا الديلم أربعين وعشرون قيراطا قال وهذا وإن لم يصح سند فيه في الاجماع عليه ما يعني عن استناده والاعتماد بوزن مكة تحديدا والمثقال لم يختلف في جاهلية ولا اسلام وهو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها ما في وطال وأما الدراهم فكانت ثمانية الاوزان وكان التعامل غالبا في عصره صلى الله عليه وآله وسلم والصدور الاولى بعده الدرهم البغلي نسبة الى البعل لانه كان عليها صورته وكان ثمانية دنانير والدرهم الطبري نسبة الى طبرية نسبة الى اردن بالشام وتسمى بنصيبين وهو أربعين دنانير فجمعها وقسم الدرهمين كل واحد ستة دنانير وقيل انه فعل زمن بني أمية وأجمع أهل ذلك العصر عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان سماعة الملقب بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها ستة وخمسة وسبعين وقال المسعودي فعليه عمر ومضى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقاله ومضى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

وهو مختص بالاناث وقيل سبويه تقول ثلاث ذود من الذود مؤنث وليس بهم كسر عليه مذ كز قال القرطبي أصله ذاد وذود اذا دفع شيئا فهو مصدر وكائن من كان عنده دفع عن نفسه معرة الفقر وشدة الحاجة وقال ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط وأما كز أن يراد بالذود الجمع قال ولا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح ان يقال خمس ثوب وغلطه بعض العلماء في ذلك وقال أبو حاتم السجستاني تركوا القياس في الجمع وقالوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا لثلاثة على غير قياس قال القرطبي وهذا صريح في ان الذود واحد في لفظه قال الحافظ ولا شهر ما قاله المتقدمون انه لا يطلق على الواحد قوله فاذا باعت خمسة وعشرين فقيم البنت مخاض بنت المخاض بفتح الميم بعدها خاء مبهمة خفيفة وآخرة صاد مبهمة هي التي أتى عليها - ول ودخلت في الثاني وحلت أمها والمخاض الحامل والمراد انه قد دخر وقت حملها وان لم تحمل - وهذا يدل على انه يجب في الخمس والعشرين الى الخمس والثلاثين بنت مخاض واليه ذهب الجمهور وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي عليه السلام ان في الخمس والعشرين خمس نياما فاصارت ستا وعشرين كان فيها بنت مخاض وقد روى عنه هذا مرفوعا وموقوفا قال الحافظ واستناد الرفع ضعيف قوله فابن ابي ذر وهو الذي دخل في السنة الثالثة وصارت أمه لبونا وضع الحمل وقوله كزنا كبرنا قوله ابن ابون وفيه لبيل على جواز العدول الى بن اللبون عند عدم بنت المخاض قوله ابنه اوت زاد لجاري أتي - وحقة الحقة بكسر الميم حلة وتشديد القاف والجمع حقاقي بال كسر وطريقة الفعل بفتح أوله ي مطروقة مخلوبة بمعنى مخلوبة والمراد بها بنت ان بطرقتها الفعل وهي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة - ول راف فيها جعدة الجعدة بفتح الجيم والدال المبهمة وهي التي أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة قبل فني كل أربعين بنت ابون المراد انه يجب بهد مجاورة المائة والعشرين بواحدة في كل أربعين بنت ابون فيكون الواجب في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات ابون والى هذا ذهب الجمهور ولا اعتبار بالمجاورة بدون واحدة كنصف اربعة أو ربع خلافا لاصطغري فقال يجب ثلاث بنات ابون بزيادة بعض واحدة فيدر عليه ما عند الدارقطني في آخره هذا الحديث وما في كتاب عمر الا في بالنظر فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ومئة له في كتاب عمرو بن حزم والى ما قاله الجمهور ذهب الناصر والهادي في الاحكام حكى ذلك عنهم - ما المهدى في البحر وحكى في البحر أيضا عن علي وابن مسعود والقعي وحاد والهادي وأبي طالب والمؤيد بالله وأبي العباس ان الفريضة تسألف بعد المائة والعشرين فيجب في الخمس شاة ثم كذلك واحتج لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وما زاد على ذلك استوفت لفريضة وهذا صحيح كان محمولا على الاستئفاف المذكور في الحديث أعني ايجاب بنت اللبون في كل أربعين والحقة في كل خمسين جمعا بين الاحاديث لا يقال انه يرجح حديث الاستئفاف فنهى

عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان سماعة الملقب بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها ستة وخمسة وسبعين وقال المسعودي فعليه عمر ومضى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقاله ومضى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

قال ابن المنير أضاف خمس إلى ذود
المفرد والجمع وأما قول ابن قتيبة
أنه يقع على الواحد فقط فلا
يدفع ما نقله غيره أنه يقع على
الجمع انتهى والآخر على أن
الذود من الثلاثة إلى العشرة
لا واحد له من لفظه وأنكر ابن
قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال
لا يصح أن يقال خمس ذود كما
لا يصح أن يقال خمس ثوب
وغلطه العلماء في ذلك لكن قال
أبو حاتم السجستاني تركوا
القياس في الجمع فقالوا خمس
ذود لخمس من الأيسر كما قالوا
ثلثمائة على غير قياس قال
ابن جرير وهذا صريح في أن
الذود واحد في لفظه ولا ينهر
ما قاله المتقدمون أنه لا يقصر
على الواحد وقال في القاموس
من ثلاثة أبعرة إلى عشرة
أو خمس عشرة أو عشرين
أو ثلاثين أو مائتين الثنتي عشر إلى
التسع ولا يكون إلا من الألف
وهو واحد وجمع أو جمع
لا واحد له أو واحد جمع أو ذود
(وليس في ذود خمسة أو سق)
من غمراً وحسب (صدقة) والأوسق
جمع وسق وهو ستون صاعاً
والصاع أربعة أمداد والمد
رطل وثلاث بالبعدادى فالأوسق
الخمسة آلاف وسقانة رطل
بالبعدادى ورطل بغداد على
الظاهر مائة وعشرون درهماً
وأربعة أسباع درهماً (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

الرجوع إلى إيجاب شاة في كل خمس إلى خمس وعشرين على حسب التفصيل المتقدم بأنه
متضمن للإيجاب يعني إيجاب شاة مثلاً في الخمس الزائدة على مائة وعشرين وحديث
الباب وما في معناه متضمن للأسقاط لأننا نقول هو وهم نأخذ من قوله وإذا زادت في
كل أربعين فظن أن معناه في كل أربعين من الزيادة فقط وليس كذلك بل معناه في كل
أربعين من الزيادة والمزيد وحكي في الفتح عن أبي حنيفة منسب قول علي وابن مسعود
ومن معهما وقيل في البحر بأنه يقول بذلك إلى مائة وخمس وأربعين ثم له فيما زاد
روايتان كالذهب الأول والذهب الثاني قوله ويجعل معها شاتين الخ فيه دليل على
أنه يجب على المصدق قبول ما هو أدون ويأخذ من التفاوت من جنس غير جنس الواجب
وكذا العكس وذهبت الهاديوية إلى أن الواجب إنما هو زيادة فضل القيمة من المصدق
أو رب المال ويرجع في ذلك إلى التوقيف لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك
لم ينظر إلى ما بين السنين في القيمة وكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك
في الأمكنة والأزمنة فلا قدر للشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك
هو الواجب في الأصل في مثل ذلك ولو لا تقدير الشارع بذلك لتعبدت بقية الخاص مثلاً
ولم يجز أن تبدل ابن أبونع مع التفاوت وذهب أبو حنيفة إلى أنه يرجع إلى القيمة فقط عند
التعذر وذهب زيد بن علي إلى أن الفضل بين كل سبعين شاة أو عشرة دراهم قوله
الآن يشاء أي الآن يتطوع متبرعاً قرضاً فإذا زاد ففيها شاتان قد ورد ما يدل
على تعيين قل المراد من هذه الزيادة المطلقة في كتاب عمرو بن حزم فإذا كانت إحدى
وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان وقد تقدم خلاف الاصطغري في ذلك قول الجمهور
وفي كل مائة شاة مقتضاهم الاتجايب الشاة الرابعة حتى تفي بأربع مائة شاة وهو مذهب
الجمهور وعن بعض الكوفيين والحسن بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على الثلثمائة
واحدة وجبت الأربع قوله هرمة بفتح الهاء وكسر الراء هي الكبيرة التي سقطت
أسنانها قرأه ولا ذات عوار ينفع العير المهملة ونهها رقبيل بالفتح فقط أي معيبة وقيل
بالفتح العيب وبالنضم العور واختلف في مقدار ذلك فالأكثر على أنه ما ثبت به الرد في
البيع وقيل ما يمنع الجز في الضحية ويدخل في المعيب المريض والذي كره بالنسبة إلى
الأنثى والمغير بالنسبة إلى سن أسنانه بضم السين قوله ولا تيس بفتح فوقية مفتوحة وياء
تحتية ساكنة ثم سين مهملة وهو غل الغنم قوله الآن يشاء المصدق قال في الفتح اختلف
في ضبطه يعني المصدق فلا أكثر على أنه بالقشديد والمراد المال وهو اختيار أبي عبيد
وقد يراد الحديث لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلاً ولا يؤخذ التيس إلا برضا المالك
لأنه محتاج إليه في أخذه بغير اختياره وأمره وعلى هذا فالاستثناء مختص
بالثالث ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي وكأنه أشير بذلك إلى التفويض
إليه في اجتماعه لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يصح في غير المصلحة فيستفيد بما تقتضيه

تصدق بعدل ثمرة) بسكون الهمزة والعدل عند الجمهور ينفع العين المثل وبالكسر الحمل بكسر الحاء أي بقية ثمرة (من كسب

طبيب) حلال (ولا يقبل الله الا الطيب) تأكيده لتقرر بالمطلوب في النفقة (وان الله يتقبلها بيمينه) قال الخطابي ذكر اليمين
لأنها في العرف لما عزم والاخرى لما هان وقال ابن اللبان نسبة الايدي ١٧ اليه تعالى استعارة لحقائق أحوال

علوية يطهر عنها تصرفه وبطشه
يد أو إعادة وتلك الأنوار متعاقبة
في روح القرب وعلى حسب
تفاوتها وسعة دوائرها تكون
رتبة التخصص يص لما ظهر عنها
فمنور الفضل باليمين ونور العدل
باليد الاخرى والله تعالى متعال
عن الجوارحه انتهى ومذهب
السلف ان اليمين والبدن والقدم
ونحوها مما ورد في القرآن
والسنة صفات له سبحانه وتعالى
يجب امرارها على ظاهرها من
دون تأويل وتكييف وتعطيل
وتحريف وهو الحق الاحق
بالاتباع ومذهب الخلف
التأويل لذلك وهو ضعيف
مرجوح لا يتشبهه الاكل من
لم يفتق من بشار العرقان
ولم يشم من روائح السنة
والقرآن ما يمتد به قلبه ويرميخ
به لارة الايمان وفي رواية
سهل الاخذها بيمينه وفي رواية
لم يقبضها وعند البزار من
حدث عائشة فيلقاها الرحمن
بيده (ثم يربها صاحب) بضاعة
الاجر والمزيد في الكمية (كما
يربى أحدكم فلوله) بفتح الفاء وضم
اللام وتشديد الواو المقموعة
المهمل لانه يلقى أي يقطم وقيل
هو كل فطيم من ذات حافر والجمع
أفلاء قال أبو زيد اذا فطمت الداء
شدت الواو واذا كسرتها

القواعد وهذا قول الشافعي انتهى قوله ولا يجمع بين مفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية
الصدقة قال في الفتح قال مالك في الموطأ مع هذا أن يكون النقر الثلاثة لكل واحد
منهم أو يعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا يجب عليهم - م كاهم فمع الاشارة
واحدة أو يكون الخليطين ما تناساة وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى
لا يكون على كل واحد منهما الا شاة واحدة وقال الشافعي هو خطاب لرب المال من
جهة والساعي من جهة فامر كل منهما أن لا يحدث شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة
قرب المال بخشي ارتبة الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي أن تقل الصدقة
فيجمع أو يفرق لتكثفه في قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثروا وتقل فلما كان محتملا
للامرين لم يكن الحل على أحدهما أولى من الآخر فحمل عليهم ما عمل الكن الذي يظهر أن
حله على المالك أظهر واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون
النصاب من الذهب مثلا أنه لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير نصابا كاملا فيجب عليه
فيه الزكاة خلافا لما قال بالضم كمال الكمية والهادوية والمنفعية واستدل به أحمد على
أن من كان له شية يلا لا تبلغ النصاب وله يلد آخر ما يوفيه منها انما لا انضم قال ابن
المنذر نحوه الجمهور فقالوا تجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى
ويخرج منها الزكاة واستدل به أيضا على ابطال الحيلة والعمل على المقاصد المدلول عليها
بأقران قوله وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية قال في الفتح
اختلف في المراد بالخليطين فعند أبي حنيفة انهما الشريك كان قال ولا يجب على أحد
منهما ما يملك الآخر الذي كان يجب عليه لو لم يكن خايط وتعبه ابن جرير بأنه لو كان
تقريبهما مثل جمعها في الحكم لبطات فائدة الحديث وإنما هي عن أمر لو فعله كان فيه
فائدة ولو كان كما قال لم يكن لتراجع الخليطين بينهما معنى ومثله في أبي حنيفة
روى البخاري عن سفيان وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث ذ
بلغت ما شئتم ما النصاب زكوا والخلط عندهم أن يجمعوا في المهرج والمبيت والموض
والفصل والشركة أو من من - ما ومثل ذلك روى سفيان في جامعه عن عمر والمصير الى
هذا لتفسير معين ومما يدل على أن الخلط لا يستلزم أن يكون شرى كما قوله تعالى وان
كثيرا من الخلطاء قد بينه قبل ذلك بقوله ان هذا أخى له تسع وتسعون نجمة واعتذر
بعضهم عن الحنفية بأن الحديث لم يبلغهم أو أرادوا أن الأصل ليس فيه دون خمس
ذود صدقة وحكم الخلط بخالفه ويرد بان ذلك مع الانفراد وعدم الخلطة لا اذا انضم
مادون الخمس الى عدد الخلط يكون به الجميع نصابا فانه يجب تركية الجميع له - هذا
الحديث وما ورد في معناه ولا بد من الجمع هذا ومعنى التراجع كما قال الخطابي ان يكون
بينهم ما أربعون شاة مثلا لكل واحد منهم ما عشرون قد عرف كل من - ما عين ماله فيأخذ
المصدق من أحدهم ما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة وهي تسمى

٣
نيل
ح
سكنت اللام بحرو وسرب به الله - لانه يزبد زيادة فينة ولان
الصدقة تباح العمل وأجور ما يكون المتاج الى الترية اذا كان فطيمافلوا حسن العناية به انتهى الى حد الكمال وكذلك

عجل ابن آدم لاسيما الصدقة فان الله اذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نعت الكمال حتى يفتنى
 بالتضعيف الى نصاب يقع المناسبة ١٨ بينه وبين ما قدمه من بة ما بين القرعة الى الجبل وفي روايه الترمذي من

حديث أبي هريرة أيضا فلو أو
 مهره ولعبد الرزاق من وجه آخر
 عنه مهره أو فضيله وعند البزار
 من روايته أيضا مهره أو وصيفه
 أو فضيله ولا بن خزيمة من طريق
 سعيد بن يسار عن أبي هريرة
 فلو أو قال فضيله وهذا يشعر
 بأن أو لا شك قال المازري
 هذا الحديث وشبهه انما عبر به
 على ما اعتادوا في خطابهم
 لينهموا عنه فكفى عن قبول
 الصدقة باليمين وعن تضعيف
 أجزائها التريية وقال عياض
 لما كان الشيء الذي يرضى يتلقى
 باليمين ويؤخذ به بالاستعمال في
 مثل هذا واستعمله قبول انول
 القائل تلقاه اعرابة باليمين
 أي هو مؤهل للعبد
 والشرف وليس المراد بها
 الجارحة قال الترمذي في جامعه
 قال أهل العلم من السنة
 والجماعة تؤمن بهذه الاحاديث
 ولا توهم فيها تشبيها ولا نقول
 كيف هذا هكذا روى عن مالك
 وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم
 وأكثرت الجهمية هذه الروايات
 انتهى قال في الفتح وسيأتي
 الرد عليهم أي على الجهمية
 في كتاب التوحيد ان شاء الله
 تعالى (حتى تكون مثل الجبل)
 يعني القرعة وعند الترمذي بالنظر
 حتى ان اللقمة تصير مثل أحد

خلطة الجوارقوله وإذا كانت ساعة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة لفظ شاة الاول
 منصوب على انه ميمر عدد أربعين وانظ شاة الثاني منصوب أيضا على انه ميمر نسبة
 ناقصة الى الساعة قول في الرقة بكسر الراء وتخفيف القاف هي النقصه الخالصة
 سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة قال الحافظ قبل أصلها الورق في ذفت الواو
 وعوضت الهاء وقبل تطلق على الذهب والنقصه بخلاف الورق وعلى هذا قيل ان الاصل
 في زكاة المتقين نصاب الفضة فاذا بلغ الذهب ما قيمته ما تدارهم فضة خالصة وجبت
 فيه الزكاة وهي ربع العشر وهذا قول الزهري وخالفه الجهور وسما في البحث عن
 ذلك في باب زكاة الذهب والفضة (وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يصرجهما الى عمله حتى توفى قال واخرجها
 أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفى ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها قال فلقد هلك
 عمر يوم هلك وان ذلك لما قرور بوصيته قال فكان في ابي في خمس شاة حتى تفتنى
 الى أربع وعشرين قاد بلغت الى خمس وعشرين ففهي باثنتي عشرة الى خمس وثلاثين
 فان لم تكن بنت محاسن فابن لبون فاذا زادت على خمس وثلاثين ففهي باثنتي عشرة الى
 خمس وأربعين فاذا زادت واحدة ففهي احدى عشرة الى ستة فافا زادت ففهي باثنتي عشرة الى خمس
 وسبعين فاذا زادت ففهي ثمانون الى تسعة فافا زادت ففهي احدى عشرة الى عشرين
 ومائة فاذا كثرت اذبل في كل خمسين حقة وفي كل أربعين ايشة لبون وفي العثم من
 أربعين شاة شاه الى عشرين ومائة فاذا زادت شاة ففهي اثنان الى مائتين فاذا زادت ففهي
 ثلاث شياء الى ثمانمائة فاذا زادت بمائتين في شيء حتى تبلغ أربع مائة فاذا كثرت الغنم
 في كل مائة شاة وكذا لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بر منفرق بحقة الصدقة وما كان
 من خلد بين ففهي ما يتراعى بالسو ولا تؤخذ هرمة وذات عيب من الغنم رواه أحمد
 وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي هذا الخبر من روايه الزهري عن سالم
 بن سلاف فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففهي ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا
 وعشرين ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففهي باثنتي عشرة حتى تبلغ تسعا وثلاثين
 ومائة فاذا كانت أربعين ومائة ففهي اثنان وبنت لبون حتى تبلغ تسعا وأربعين
 ومائة فاذا بلغت خمسين ومائة ففهي ثلاث حقات حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة فاذا
 كانت ستين ومائة ففهي أربع بنات لبون حتى تبلغ تسعا وستين ومائة فاذا كانت
 سبعين ومائة ففهي ثلاث بنات لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة فاذا بلغت ثمانين
 ومائة ففهي اثنان وابنتي لبون حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة

وقال وقد سبق ذلك في كتاب الله تعالى الربا وبري الصدقة وفي رواية جريرا مصر يحن فيها
 تلاوة الآية من كلام أبي هريرة ولم يسم طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة حتى تكون أعظم من الجبل ولا بن خزيمة

وجه آخر من القاسم حتى يوافي يوم القيامة وهي أعظم من أحد وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضا
 فتصدقوا والظاهر المراد بغيرها أن عينها تعظم لتثقل في الميزان ١٩ ويحتمل أن يكون ذلك معبراً به عن

نواها (عن حارثة بن وهب)
 الخزامي أخى عبد الله بن عمر بن
 الخطاب لأمه (رضي الله عنه)
 قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) يقول تصدقوا فإنه
 يأتي عليكم زمان يمشي الرجل
 فيه (بصدقه فلا يجد من يقبلها
 بقول الرجل) الذي يريد المتصدق
 أن يعطيه الصدقة (لوجئت بها
 بالأس) حيث كنت محتاجاً
 إليها (انقلبتم أجمعين) فلا حاجة
 لى بها) والظاهر أن ذلك يقع
 في زمن كثرة المال وفيه قرب
 الساعة كما قال ابن بطال قال
 بن المنذر والمقصود الحث على
 التحذير من التسويف بالصدقة
 لما في السارعة اليها من تحصيل
 الثواب الذي هو قبل لأن التسويف
 به قد يكون ذريعة إلى عدم
 القسائل لها إذا لايتم مقصود
 الصدقة إلا بمصادفة المحتاج إليها
 وقد أخبر الصادق أنه سيقع فقد
 الفقراء المحتاجين إلى الصدقة
 بأن يخرج القني صدقته فلا يجد
 من يقبلها فإن قيل من أخرج
 صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد
 من يقبلها فالجواب أن الواجد
 يناب ثواب الجبارة والفضل
 والنواى يشاب ثواب الفضل فقط
 والاول أرجح وفي الحديث الحث
 على الصدقة والاسراع بها
 والتهديد بمصروفها من آخرها

ففيها ثلاث حقا وباتن لبون حتى تبلغ تسعين ومائة فإذا كانت مائة فففيها
 أربع حقا وأربع بنات لبون أي التسعين وجدت أخذت رواه أبو داود الحديث
 أخرجه المرفوع منه أيضاً الدارقطني والحاكم والبيهقي ويقال تشدد بوجهه في بيان بن
 حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصلحونه رواه
 أبو داود والدارقطني والحاكم عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري
 قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كتب في الصدقة وهو عند
 آل عمر قال ابن شهاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فروعه عتيقاً على وجهها وهي التي انتسخ
 عمر بن عبد العزيز عن عبد الله وسالم أخى عبد الله بن عمر فذكر الحديث وقال البيهقي
 تابعه سفيان بن حسين على وصلة سليمان بن كثير وأخرجه ابن عدى من طريقه ولكنه
 كما قال الحفاظ لين في الزهري وقد اتفق الشيوخ على إخراج حديث سليمان بن كثير
 والاحتجاج به وأخرج مسلم حديث سفيان بن حسين واستشهد به البخاري قال
 الترمذي في كتاب العلال سألت البخاري عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون
 محفوظاً بن عثمان بن حسين صدوق انتهى وضعف ابن معين هذا الحديث وقال تفرده
 سفيان بن حسين ولم يتابعه سفيان أحد عليه وسفيان ثقة دخل مع يزيد بن المهلب
 خراسان وأخذوا عنه وفي رواية للدارقطني في هذا الحديث أن في خمس وعشرين
 حس شاة وضعتها لانه من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري وهو ضعيف وعلم أن
 المرفوع من هذا الحديث هو بعض من حديث أنس السابق وقد تقدم شرحه قوله
 ففيها اثنا لبون وحقة الحقة عن حسين وبنات لبون عن عثمانين وكذلك إذا بلغت مائة
 أربعين ففيها حقتان عن مائة وثلاث لبون عن أربعة عشر وإذا بلغت مائة وخمسين ففيها
 ثلاث حقا عن كل خمسين حقة وإذا بلغت مائة وثم فيها أربع بنات لبون عن كل
 أربعين واحدة وإذا بلغت مائة وسبعين ففيها ثلاث بنات لبون عن مائة وعشرين
 حقة عن خمسين وإذا بلغت مائة وثمانين ففيها حقتان عن مائة واثنا لبون عن عثمانين
 وإذا بلغت مائة وتسعين ففيها ثلاث حقا عن مائة وخمسين وثلاث لبون عن أربعين
 وإذا بلغت مائتين ففيها أربع حقا عن كل خمسين حقة وأربع بنات لبون عن كل
 أربعين واحدة وهذا يخالف ما تقدم في حديث أنس لأن قوله فيه فتي كل أربعين بنت
 لبون وفي كل خمسين حقة معناه مثل هذا لا فرق بينه وبينه إلا أنه مجمل وهذا مفصل
 وزاد أبو داود في هذا الحديث بعد قوله ولا ذات عيب فقال وقال الزهري إذا جاء المصدق
 قسمت الشاة اثلاثاً فاشتراراً وثلاثاً خياراً وثلاثاً وسطاً فإخذ من الوسط (وعن معاذ
 بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن وأمرني أن أخد من كل
 ثلاثين من البصرة ثوباً وتبيعة ومن كل أربعين مسنة ومن كل مائة ديناراً أو عدله
 معافور رواه الخمسة وإسناد ابن ماجه فيه حكم الحالم * وعن يحيى بن الحكم أن معاذاً

عن معاذها ومطلبه أحق استعنى ذلك القسير المسحق فغنى القسير لا يخلص ذمه العسى لما طاف في وقت الحاجة وهذا
 الحديث من الرابعات ويرى أنه علقاني وواسطي وكوفي وفيه التحديث والسهاج والقول بأخرجه أيضاً في القين ومسلم

في الزكاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يكثركم المال فيفيض) يفتح الياء من فاض الاناء فيضا ٢٠ اذا امتلا (حتى هم رب المال من يقبل صدقته) من أهم

والهم الحزن ضبطوه بفتح أوله وضم الهاء من الهم وهو ما يشغل القلب من أمر يجرم به وأسند الفعل اليه لانه كان سببا فيها حصل أصحاب المال وبضم الهم وكسر الهاء من أهمه الأمر اذا أفلفه وقال النووي ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء والمعنى انه يعلق صاحب المال ويجزئه أمر من يأخذ منه زكاة ماله لانه قد احتاج لاخذ الزكاة لعموم الفنى يلجئ الناس والثاني بفتح أوله وضم الهاء من هم بمعنى قصده ورب فاعل ومن مفعول أى يقصده فلا يجده انتهى (وحتى يعرضه) بفتح أوله (في قول الذى يعرضه عليه لأربى) بفتحات أى لاحتاجة إلى الاستغناء عنه قال الزركشى والكرماني والبرماوى كانه سقط من الكتاب كلمة فيه وقول البرماوى كانه كرماني وغيرهما وقد وجد ذلك في زمن العصاة كان تعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها يشيرون به الى نحو حكيم بن حزام اذ دعاه الصديق رضى الله عنه ليعطيه عطاء فأبى وعرض عليه عمر بن الخطاب فرفضه من النقي فلم يقبله ورواه الشيخان وغيرهما ولكن هذا انما كان لخدمهم واعراضهم عن الدنيا

قال بهنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصدق أهل اليمن فأمرنى أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا ومن كل أربعين مائة فعرضوا على أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فقدمت فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمرنى أن لا آخذ فيما بين ذلك وزعم ان الاوقاص لا فريضة فيها رواه أحمد الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والدارقطنى والحاكم وصححه أيضا من رواية أبي واثل عن مسروق عن معاذ ورواه أبو داود والنسائي من رواية أبي واثل عن معاذ ورجح الترمذى والدارقطنى الرواية المرسله ويقال ان مسروق قال يسمع من معاذ وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك وقال ابن القطان هو على الاحتمال ويبنى ان يحكم الحديث بالاتصال على رأى الجمهور وقال ابن عبد البر فى الفقيه داسناده متصل صحيح ثابت ورواههم عبد الحق فقل عنه انه قال مسروق لم يلق معاذ وتعبه ابن القطان بان أبا عمرا قال ذلك فى رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ وقد قال الشافعى طاوس عالم بأمر معاذ وان لم يلقه لكثرة من لقاه عن أدرك معاذ وهذا ما أعلم من أحديه خلافا انتهى قال الحافظ فى التلخيص ورواه البزار والدارقطنى من طريق ابن عباس بانظ لما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبيعة جذعا أو جذعة الحديث لكنهم من طريق بقية عن السعوى وهو ضعيف ورواية الثانية المذكورة عن معاذ أخرجهما أيضا البزار وفى اسنادها الحسن بر عمارة وهو ضعيف ويدل على ضعفه ذكره فى القدر ومعاذ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقدم الا بعد موته وقد أخرج نحو هذه الرواية مالك فى الموطأ من طريق طاوس عن معاذ وليس عنده ان معاذ أقدم قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل صرح فيها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات قبل قدومه وحكى الحافظ عن عبد الحق انه قال ليس فى زكاة البقر حديث متفق على صحته يعنى فى النصب وحكى أيضا عن ابن جرير الطبرى انه قال صح الاجماع المتيقن المقطوع به الذى لا اختلاف فيه ان فى كل خمسين بقرة بقرة فوجب الاخذ بمذموم مادون ذلك مختلف فيه ولا نص فى إيجابه ونعقبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل فى الديار وغيره فان فيه فى كل ثلاثين بقرة تبيع جذع أو جذعة وفى كل أربعين بقرة بقرة وحكى أيضا عن ابن عبد البر انه قال فى الاستذكار لا خلاف بين العلماء ان السنة فى زكاة البقر على ما فى حديث معاذ وانه النصاب المجمع عليه فيها انتهى قوله من كل ثلاثين من البقر فيه دليل على ان الزكاة لا تجب فيما دون الثلاثين واليه ذهب العقدة والنقهاء وحكى فى البصر عن سعيد بن المسيب والزهرى انها تجب فى خمس وعشرين منها كالابل وروى ان النصب لا تثبت بالقياس وان لم قاله من مانع قوله تبيعا أو تبيعة التبيع على ما فى القاموس وانها ما كان فى أول سنه وفى حديث عمرو بن حزم جذع أو جذعة

مع قوله المال وكثرة الاحتياج ولم يكن الفيض المال وحينئذ فلا يشهد به فى هذا المقام وقال فى القمع قوله إن ذلك يكون فى آخر الزمان (عن عدى بن حاتم) الطائى (رضى الله عنه) والده الجواد المشهور راسم سنة تسع أو عشر وتوفى

بعد الستين وقد أسن قبل بلغ مائة وعشرين وقيل مائة وعثمانين (قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجماعة رجال) قال في الفتح لم أعرفه (أحداهم يشكو العيلة) أي الفقر ٢١ (وأنه يشكو وطع السبيل)

أي طريق من طائفة يتصدقون في الكمان لأخذ مال أولئك أو أرباب مكابرة اعتماد على الشوكة مع البعد عن الغوث (فتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما قط مع السبيل فانه لا ياتي عليك الا قلبه حتى يخرج العير) ابل تحمل الميرة (الى مكة بغير خفير) بركة فعيل المجبة لذي يـ تكون القوم في خذارته وذمته (وأما العيلة فان الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقة لا يجده من يملها) لاستغنائها عنها (منه) ثم لينقن أحدكم بيزيدى الله عز وجل (ليس بينه وبينه حجاب) هذا على سبيل التمثيل والا فلا يرى سبحانه وتعالى لا يحيط به شيء ولا يحجب به حجاب وتما يستتر تعالى عن أبصارنا بما وضع فيه من الحجب للجزع عن الادراك في الدنيا فاذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى تراه معانية كما ترى القمر ليلة البدر (ولا ترجان) بفتح التاء وضعا وضم الجيم (يترجم له ثم ليقول له أم أوتك مالا) زاد أبو الوقت ولدا (فليقوان بلى) ثم ليتولن ألم أرسل اليك رسولا فليقوان بلى فينظر عن يمينه فلا يرى الا النار ثم ينظر عن شماله فلا يرى الا النار فأتقن

قوله مسنة حكى في النهاية عن الازهرى ان البقرة والشاة يقع عليهما اسم المسن اذا كان في السنة الثانية والاقتصار على المسنة في الحديث يدل على انه لا يجوز المسن ولكنه أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعا وفي كل أربعين مسنة أو مسن تقولا ومن كل عالم دينار فسر أبو داود بالهتلم والمراد به أخذ الجزية عن لم يسلم قوله معافا بالعين المهملة حتى من همداء لا ينصرف لما فيه من صيغة منتهى الجوع واليهم تنسب الثياب المعافرية والمراد هنا الثياب المعافرية كما فسر عبد الله أبو داود قولا ان الاوقاص الخ هي جمع وقصر بفتح الواو والقاف ويجوز اسكانها وابدال الصاد سيما وهو ما بين القرطين عند الجهور واستعمله الشافعي في بادون النصاب الاول وقد وقع الاتفاق على انه لا يجب فيها شيء في البقرة في رواية عن أبي حنيفة فنه أوجب فيها بين الاربعين والستين ربع مسنة وروى عنه وهو الصحيح لانه يجب قسطه من المسنة

(وعر رجل يقال له سمر عن مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال انما أنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تأخذوا ما رواه الشافعي التي في بطنها ولدها وعن سويد بن غفلة قال انما أنا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعه يقول ان في عهدى انما تأخذ من راضع لبن ولا تفرق بين مجتمع ولا تجمّع بين منفرد وأما رجل يباقة كوما فاني أن ياخذها راءها وأبو داود والشافعي) الحديث الاول أخرجه أيضا الطبراني بسكت عنه أبو داود والمنذرى والمحاظ في التلخيص ورجال السنن ثقات والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده هلال بن خباب وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم قولا يقال له سمر بكسر السين المهملة وسكون العين المهملة وآخروه كذا في جامع الأصول ومختصر المنذرى وفي كتاب ابن عبد البر بفتح السين المهملة وهو ابن ديسم بفتح الدال المهملة وسكون الياء التحتية وفتح السين المهملة الكافي الديلي روى عنه ابنه جابر هذا الحديث وذكر الدارقطني وغيره ان له حجة وقبل كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما جاء في هذا الحديث قول امر راضع لبن فيه دليل على انه لا تؤخذ الا من الصغار التي ترضع اللبن وظاهره راء كانت منفردة أو منضمة الى الكبار أو أوجبها فيها عارض هذا بما أخرجه مالك في الموطأ والشافعي وابن حزم ان سمر قال لسا عيسى سفيان بن عبد الله الثقفي اعتمد عليهم بالخذل التي يروح بها الراعي على يده ولا تأخذها ناسياني وهو مبني على جواز الخصيص بمذهب الصعابي والحق خلافه قوله كوما بفتح الكاف وسكون الواو هي الناقة العظيمة السنن والحديثان يدلان على انه لا يجوز ان يأخذ من خيار الماشية وقد أخرج الشيخان من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاهدا الى اليمن قال له اياك وكرائم أموالهم وقد تقدم الكلام على قوله ويرى بين مجتمع ولا يجمع

أحدكم لنار ولوبشقرة فان لم يجد شيئا يصدق به على المحتاج (وبلامه طيبه) يرد بها ويطيب قلبه ليكون ذلك سببا لتجانه من النار قال في الفتح وهذا موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشر به ان ذلك يكون في آخر الزمان وحديث أبي موسى

الا في بعده يشعر بذلك أيضا وقد أشار عدي بن حاتم كما في علامات النبوة الى ان ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار امر النوح فالتقى ٢٢ قول من زعم ان ذلك وقع في ذلك الزمان قال ابن لئين انما يقع

ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الارض بركاتها حتى تشبع الرمان أهل البيت ولا يبقى في الارض كافر (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لياتين على الناس زمان) قيل هو زمان عيسى عليه السلام (يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب) خصه بالذكر بالغلة في عدم من قبل الصدقة لان الذهب أعز الاموال وأشرفها فاذا لم يوجد من يأخذه فغيره بطريق الاولى والصدقة عدم حصول القبول مع اجتماع ثلاثة أشياء طواف الرجل بصدقته وعرضها على من يأخذها وكونها من ذهب (ثم لا يجدا أحدا يأخذها منه ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة بالذنوب) أي يتجهن اليه (من قسلة الرجال) بسبب كثرة الحروب والقتال الواقع في آخر الزمان اقول صلى الله عليه وآله وسلم يكثّر الهرج (وكثرة النساء) ورواة هذا الحديث كاهن كوفيون وأخرجه مسلم بسند البخاري (عن أبي مسعود الانصاري) عتبة بن عمرو بن قعبلة البصري مشهور بكنيته وجزم البخاري بأنه شمدبدا واستضاف مرة على الكوفة

بين منفرد (وعن عبد الله بن معاوية الغضائري من غاضرة قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من فعلهن طم طم الايمان من عبد الله وحده وأنه لا اله الا الله واعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام ولا يعطى الهرمة ولا الدرة ولا المريضة ولا الشمرط الثمينة وليكن من وسط أموالكم فان الله لم ييسر لكم خيره ولم يأمركم بشره واما أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الطبراني وجود اسناده وسماهة أتم سنداً ومناوذاً كره أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة مسنداً وعبد الله هذا له صحبة وهو معدود في أهل حصص قبل انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاحديث او احداً والغضائري بالغين والصاد المجتهدين فيلزم رافدة لرافدة المعينة والمعطية والمراد هنا المعنى الاول أي معينة له على اذ الزكاة قوله ولا الدرة بتفتح الدال المهملة مشددة بعدها راء مكسورة ثم نون وهي الجرباء قاله الخطابي وأصل الدرة الوسخ كما في القاموس وغيره قوله ولا الشمرط الثمينة الشرط بتفتح الشين المججمة والراء قال أبو عبيد هي صغار المال وشراره والقيمة ليجعله بالهين قوله وليكن من وسط أموالكم الخ فيه دليل على انه يعني ان يخرج الزكاة من أوساط المال لا من شراره ولا من خياره (وعن أبي بن هب قال عثقي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصداقاً فمرت برجل فلم أجد عليه في ماله الا ابنة مخاض فأخبرته انهم اصدقته فقال ذلك ما لبي فيه ولا ظهر وما كنت لا قرئ الله مالا في فيه ولا ظهر ولا يكن هذه ناقدة معينة فخذها فقلت ما تأبأ أخذ ما أمري به فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منك في يخرج معي ويخرج بالناقة حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرته الخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الذي علمت وان تقطعت بخير قبلنا منك وأجرنا الله فيه قال فخذها فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبضها وادعاه بالبركة رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وبأتم مما هنا وصححه الحاكم وفي اسناده محمد بن اسحق وخلاف الأئمة في حديثه مشهوراذا عن من وهو ناقد صرح بالتحديث قوله ولا ظهر يعني ان يفت الخصاص است ذات لبي ولا صالحة للركوب عليه اقله ولكن هذه ناقدة معينة لفظ أبي داود ولكن هذه ناقدة قيمة عظيمة معينة قوله منك قريب زاد أبو داود فان أحببت أن تأتيه فتعرض عليه ما عرضت علي فافعل فان قبله منك قبلته وان رده عليك رددته قال فاني فاعل فخرج معي بالناقة التي عرضت علي الخ قوله فأخبره الخبر لفظ أبي داود فقال لبي أي الله أناني رسولك اما خذمني صدقة مالي وإيم الله ما قام مالي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا رسوله قط قبله فجمعت مالي فزعم ان ما على فيه الابنة خمس ثم ذكر نحو ما تقدم والحديث يدل على جواز أخذ من أفضل من السن

و توفي قبل سنة أربعين أو فيها و صحح في الاصابة انه مات بعدها له ادرك امانة المعيرة على الكوفة وذلك بعد سنة أربعين قطعاً (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدهنا

الى السوق فيصاير) بضم الباء وكسر الميم فعلا مضارعا وفي رواية فتعادل فعلا ماضيا اي تكلف الحمل بالاجرة ليكسب ما يصدق به (فيصيب المد) في مقابلته بجرته فيصدق به (وان لبعضهم ٢٣ اليوم لماة ألف) من الدراهم

أو لدا نيرا والامداد ولا يصدق زاد البخاري في التفسير كانه يعرض بنفسه وأشار بذلك الى ما كانوا عليه في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قلة الشيء والى ما صار واليه بعده من التوسع لكثرة الفتوح ومع ذلك فكانوا في العهد الاول يتصدقون بما يجحدون ولو جهدوا والذين أشار اليهم آخر اختلاف ذلك وفي الحديث الحديث على الصدقة بما قل وبما جل ولا يجحد ما يصدق به ومن ليسير من الصدقة يستقر المتصدق من النار (من عاتشة رضى الله عنها قالت دخلت امرأة) قال الحفاظ ابن حجر لم أعرف اسمها ولا ابتيها (معها بفتان) كائنتان (لها نسال) عناء (فلم تجد عندي شيئا غير غرة) واحدة (فأعطيتها أياها) لم تردّها خائبة وهي تجدد شيئا مثلا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لها لا يرجع سائل من ذلك ولو بشق تمره رواء البزار من حديث أبي هريرة (فقسمتها) السائلة (بين ابنتيها ولم تأكل منها) شيئا لما جعل الله في قلوب الامهات من الرحمة (ثم قامت فخرجت فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم علينا فآخبرته) بشأن السائلة (فقال من ابنتي

اتى تجب على المالك اذا رضى بذلك وهو مما لا علم فيه خلافا (وعن سليمان بن عبد الله لثقي ارعمر بن الخطاب قال تعد عليهم بالسخلة بحملها الراعى ولا تأخذها ولا تأخذ الا كولة ولا الربي ولا الماحصر ولا خيل الغنم وتأخذ الجذعة والذئبة وذلك عدل بين غداة المال وحياضه رواء مالك في الموطأ الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حزم وأغرب ابن أبي شيبة فرواه مرفوعا قال حدثنا أبو أسامة عن التماس بن فهم عن الحسن بن مسلم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سليمان بن عبد الله على الصدقة الحديث ورواه أيضا أبو عبيد بن الاموال من طريق الاوزاعي عن سائر بن عبد الله لمخاريب ابن عمار بعث صدقاته كرحمة من تعد عليهم بالسخلة استدله على وجوب الزكاة في الصغار وقلة عدم في المرفوع من حديث سويد بن غفلة ما يخالفه قول الا كولة بفتح الهمزة وسم الكاف العاقر من الشاة والعزل للكل هـ ما في القاموس وما لا كولة بضم الهمزة والكاف فهي قيحة لما كول وايسر مرادة هنالان السياق في تعداد الخيل قول دونه الربي بضم الراء وتشديد الباء او حدة هي الشاة التي تربي في البيت للبيتم قوله ولا خيل لعنتم غلمانهم من أخذهم مع كونه لا يعد من الخيل لان المالك يحتاج اليه لينزوع على العنق وتاخذ الجذعة والذئبة المراد الجذعة من اصار والذئبة من المعز ويدل على ذلك ما في بعض روايات حديث سويد بن غفلة المتقدم لم يعد في قال اما حقتنا في الجذعة من الضأن والذئبة من المعز قوله بين غداة المال انما العاقر المكيورة بعد هذا زال مجيء جمع غنم كغنى الخيل وقدا استدله بدنه قرأ على أن لما شاة اتى تؤخذ في الصدقة هي المتوسطة بين الخيل والسرار وفي المرفوع انه عن كرائم لمول كما تقدم من حديث معاذ وعن المعيب كما تقدم في حديث أنس وعمر والامر بأخذ الوط كذا تقدم في حديث العاضري

• (باب لا زكاة في الرقيق والحبل والحجر) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه رواء الجماعة ولا في داود ليس في الخيل ولريق زكاة زكاة انظر ولا جسد ومسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة النظرو عن عمر وجاهه ناس من أهل الشام فقالوا انما قد أصبنا أموالا حيلة ورقية فحب ان يـ ورنائهم از كاه وطهور قال ما فعله صاحبنا قلى فافعله واستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم على رضى الله عنه فقال على هو حسن ان لم تكن جزية رتبة يؤخذون به امن بعد ذلك رواء أحمد وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر فيها زكاة فقال ما جاني فيها مني الا هذه الآية الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره

من هذه البينات) لاشارة الى امثال من ذكر في الداعة أو في جنس البنات مطلقا (بشيء) من أحوالهن أو من أنفسهن وسماء ابتلاء يوضع الكبراهة لهن (كن لهنا) لم يقل اصبتا اباي جمع لان المراد الجنس المتناول للتقليد واليكثير أي يحاها

(من الزيادة) ومما سببه الحديث للترجمة من جهة ان الام المذكورة لما سميت الثمرة بين ابنتيها صار لكل واحدة منهما شقة ثمرة
وقد دخلت في عموم كلام الصادق ٢٤ المصدق انهم امن يستمرن النار لانهم امن ابتلى بشئ من البنات فاحسن

اليمن ومما سببه فعل عائشة
لترجمة من قوله والقابل من
الصدقة وللاية من قوله والذين
لا يجحدون الاجهدهم لقولها
في الحديث فلم تجد عندي غير ثمرة
وفيه شدة حرص عائشة امتثالاً
لوصيته صلى الله عليه وآله وسلم
وفي هذا الحديث التصديت
والاخبار والعنفنة والقول
واخرجه أيضاً في الادب وكذا
مسلم واخرجه أيضاً الترمذي
في البروق قال حسن صحيح (عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء
رجل الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) قال في الفخ لم أف
على اسمه قيل يحتمل أن يكون
ابن ذر لانه ورد في مسند أحمد انه سأل
أبي الصدقة أفضل وكذا عند
الطبراني لكنه أجيب جهدهم من
مقتل أوسر الى فقير (فقال
يا رسول الله أي الصدقة أعظم
أجر قال ان تصدق وأنت صحيح
شحيح تحشى الفقر وتامل العني)
أي تطمع في العني لجهاذة
النفوس حينئذ على اخراج المال
مع قيام المانع وهو الشح اذ فيه
دلالة على صحة القصد وقوة
الرغبة في اقربة (ولا تمهل حتى
اذ بلغت) أي الروح أي قاربت
(الحلوم) مجرى النفس عند
المرغرة (قلت لفلان كذا
وافلان كذا) كتابة عن الموصي

رواه أحمد وفي الصحيحين معناه الاثر المروي عن عمر قال في مجمع الزوائد ورجاله ثقات
ثم لا بد ليس على المسلم صدقة في عبده ولا قرسه قال ابن رشد أراد بذلك الجنس في الفرس
والعبد لا الفرد الواحد اذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والشر من المعد للركوب
ولا خلاف أيضاً ان لا تؤخذ من الرقاب وانما قال بعض الكوفيين تؤخذ منها بالقيمة
وقال أبو حنيفة انها تجب في الخيل اذا كانت ذكراً وانما انظر الى النسل وله
في المنفردة روايتان ولا يرد عليه انه يلزم مثل هذا في سائر السواثم اذا انفردت لادم
التنازل لانه يقول انه اذا عدم التناسل حصل فيها الغولاد كل والخيل لا تؤكل عنده قال
الحافظ ثم عنده ان المالك يضر بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوم ويخرج
ربيع العشر وهذا الحديث يرد عليه وأجيب من جهته بحمل الثاني فيه على الرقبة
لا على القيمة وهو خلاف الظاهر ومن جهة ما يرد به عليه حديث علي عند أبي داود
باسناد حسن مرفوعاً قد عرفت عن الخيل والرقبة فيهما تواضع الرقة وسباق واستدل
على الوجوب بما وقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
في الخيل ثم لم يفسح حق الله في ظهورها وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث أبي
هريرة ومن جهة ما استدلل به ما أخرجه الدارقطني والبيهقي والطيب من حديث جابر
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في كل فرس ساعة ديناراً وعشرة دراهم وهذا الحديث مما
لا تقوم به حجة لانه قد ضاع الدارقطني والبيهقي فلا يقرى على معارضة حديث الباب
الصحيح وقد سلك أيضاً ما روى عن عمر انه أمر عامله بأخذ الصدقة من الخيل وقد تقرر ان
أفعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيها الا سيما بعد اقرار عمر بأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأبا بكر له يأخذ الصدقة من الخيل كما في الرواية المذكورة في الباب وقد احتج
بظاهر حديث الباب الظاهرية فقالوا لا تجب الزكاة في الخيل والرقبة لا للتجارة ولا لغيرها
وأجيب عنهم بما رزكنا التجازة ثابته بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم
هذا الحديث ولا يخفى ان الاجماع على وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها
في كل نوع من أنواع المال لان محالة الظاهرية في وجوبها في الخيل والرقبة الذي
هو محل النزاع مما يطل الاحتجاج عليهم بالاجماع على وجوبها فيهما فظاهر ما ذهب
اليه أهله فقوله ان لم تكن حزمة الخ ظاهر هذا ان علياً لا يقول بجواز اخذ الزكاة من
هذين النوعين وانما حسن الاخذ من الجماعة المذكورة لكونهم قد طلبوا من عمر
ذلك وحديث أبي هريرة المذكور في الباب هو طرف من حديثه المتقدم في أول
الكتاب وقد شرحناه هناك وقد استدلل به على عدم وجوب الزكاة في الحر لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم سئل عن زكاة ما لم يذكر ان فيها زكاة والبراءة الاصلية مستحبة
والاحكام التكليفية لا تثبت به دليل ولا عرف فاثبت ان أهل العلم يقول بوجوب
الزكاة في الحر لغير تجارة واستغلال

له والموصي به فيما (وقد كان ائلام) أي وقد صار ما أوصى به للوارث فيبطله ان شاء اذا زاد على
الثالث أو أوصى به لوارث آخر والمعنى تصدق في حال صحته واختصاص المال بك وشيخ نفسك بأن تقول لا تملك مالك لئلا

تصير فقير الا في حال سقمك وسياق موتك لان المال حينئذ يخرج منك وتعلق بغيرك قال الخطابي فيه ان المرض يقتصر يد المالك عن بعض ملكه وان سخطه بالمال في مرضه لا تصرف عنه صدقة البخل ٢٥ فلذلك شرط صحة البذل لئلا يله

في المائتين بحسب حال وقته في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفسق وأحد الامرين للموصي والثالث للوارث لانه اذا شاء أبطله قال الكرماني ويحتمل أن يكون الثالث للموصي أيضا لئلا يروجه عن الاستقلال بالتصرف فيما يشاء فلذلك تنص ثوابه عن حال الصحة قال ابن بطال وغيره لما كان الشئ غالباً بالحق الصحة فالسماح نية بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر بخلاف من ينس من الحياة ورأى مصدر المال لغيره وهذا الحديث أخرجه أيضا في الوصايا ومسلم والسنن في الزكاة (عن عائشة رضي الله عنها) ان بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قلن) الضمير للبعض الغير المعين قال في الفتح ولم أقف على تعيين السائلة منهن عن ذلك الا عبد ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الاسناد عن عائشة قالت فقلت وقد أخرجني الفسق من هذا الوجه بانظرة قلن بالنون (لنبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) أي تأمرع بك لحوقاً أي يدركك بالاموت (قال أطولكن يدا فأخذوا قصبة يذرعونها) أي يقدرونها بذراع كل واحدة كي يعالوا أيهن

• (باب زكاة الذهب والفضة) •

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عذوت لكم عن صدقة الخليل والرقيق فهما وصدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وليس في قسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي نسخة قد عذوت لكم عن الخليل والرقيق وليس فيما دون المائتين زكاة رواه أحمد والنسائي) الحديث روى من طريق عاصم بن ضمرة عن علي ومن طريق المسرث الأعور عن علي أيضا قال الترمذي روى هذا الحديث الأعشى وأبو عوانة وغيرهم ما عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي وروى سفيان الثوري وابن عينة وغير واحد عن أبي إسحق عن الحرث عن علي وسألت محمد بن يعقوب البخاري عن هذا الحديث فقال كلاهما ما عندي صحيح انتهى وقد حسن هذا الحديث الحافظ وقال الداوطني الصواب وقنه على علي الحديث يدل على وجوب الزكاة في الفضة وهو مجمع على ذلك ويدل أيضا على أن زكاتها ربع العشر ولا أعلم في ذلك خلافا ويدل أيضا على اعتبار النصاب في زكاة الفضة وهو إجماع أيضا وعلى أنه مائة درهم قال الحافظ ولم يخالف في أن نصاب الفضة مائة درهم الا ابن حبيب الاندلسي فانه قال ان أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرهما من دراهم البلدان قبل وبعدهم اعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن وهو خارق للإجماع وهذا البعض الذي أشار اليه هو الرئيسي وبه قال المغربي من الظاهرية كما في البحر وقد قوى كلام هذا المغربي الظاهري المغربي الصنعاني في شرح بلوغ المرام وقال انه الظاهر ان لم يمنع منه إجماع وحكي في البحر عن مالك أنه يقتصر بنقص الحبة والحببتين ولا بد أن يكون النصاب خالصاً عن الغش كما ذهب اليه الجمهور وقال المؤيد بالله والامام يحيى انه يقتصر باليسير وقد رده الامام يحيى بالعرف فبادون وحكي في البحر عن أبي حنيفة أنه يقتصر بما دون النصف وسألت في تحقيق مقدار الدرهم وفي الحديث أيضاً دليل على أنه لا زكاة في الخليل والرقيق وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أوقية من لوز صدقة وليس فيما دون خمس ذود من ابل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من تمر صدقة رواه أحمد ومسلم وهو لا أحد في البخاري من حديث أبي سعيد وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كانت لك مائة درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف ديناراً رواه أبو داود) حديث أبي سعيد المشار اليه هو متفق عليه ولفظه في البخاري ليس فيما دون خمسة

أطولهن يداً من طريق المساحة (فعلنا بعد) أي يبدان تشركون بوجه أطولهن يداً بالمساحة (انما) كانت أطول يداها

للصدقة واطول ترشح لها انه ثم
(وكانت تحب الصدقة)

البخارى ومسلم بأن يزيد
منه ان ذلك معارض بما

ثم كان حاضرا خطابه صلى الله عليه وآله وسلم يذللون له السودا، فاجتمعوا عنده فلم يغادر منهم واحد رأيا جاب

في الفتح بأنه يمكن أن يكون نفق - يره بسودة من أبي عوانة لكون غير عالم بتقديم له ذكر لأن ابن عبيدة عن فراس قد خالفه في ذلك وروى عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب رويده رواية ٢٧ الحاشية في المناقب من مسند ذكره لفظه

عند ابن ماجه والدارقطني والبيهقي والعقيلي من حديث عائشة من اعتبار الحول وروى اسنادهم حادثة بن أبي الرجال وهو ضعيف وبعائد الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر مثله وفيه اسحق بن عياش وحديثه عن غير أهل الشام ضعيف وبعائد الدارقطني من حديث أنس وفيه حسن بن سباه وهو ضعيف قوله ففيه نصف دينار فيه دليل على أن زكاة الذهب ربع العشر ولا أعلم فيه خدفا

* (باب زكاة الزرع والثمار) *

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت سهار والعيم العشور وفيما سقى بالساية نصف العشور ورواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال ابن سهار واعميون

وعن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء العيون أو كما

ثريا عشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر ورواه الجماعة لا سيما لكن انظر النسائي

وأبي داود وابن ماجه بعد بدل ثريا قوله والغيم بفتح الغاء المعجمة وهو المطر دجا

في رواية أبي داود باللام قال أبو عبيد هو ما جرى من المياه في الانهار وهو سبل دون لسيل

الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الأرض قوله العشور قال النووي

ضبطناه بضم العين جمع عشر وقال القاضي عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح

العين وقال وهو اسم للمخرج من ذلك وقال صاحب المطالع أكثر الشيوخ بولونه بضم

وصوابه الفتح قال النووي وهذا الذي ادعاه من اصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن

أكثر الرواة وهو بالصم وهو الصواب جمع عشر وقد انتدوا على قواهم عشور أهل

الذمة بالصم ولا فرق بين اللفظين قوله بالساية هي البعير الذي يستقى به الماء من البر

ويقال له الناضح يقال منه سنايسنوسنوا إذا استقى به قوله فيما سقت السماء المراد

بذلك المطر أو الثلج أو البرد أو الطل والمراد بالعبون اسم الجارية التي يستقى منها من

دون اعتراف بأنها لعل ناسح اساحة قوله أو كما عثرنا هو بفتح العين له ففتح الماء

المثلثة وكسر الراء وتشديد التحتية وحكى عن ابن الأعرابي تشديد المثلثة وردة فعمل

قال الخطابي هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى

وهو المستنقع في بركة أو نحوها يصب اليه ماء المطر في سوان تسقى اليه قال واشتقاقه

من العافور وهي الساقية التي يجري فيها الماء لأن الماشي يستقي منها قال ومثله الذي

يشرب من الانهار بغير صفة أو يشرب بعروقه كان يغرس في أرض يكون الماء قريباً من

وجهها فحصل اليه عروق الشجر فيستقي عن السقي قال الحافظ وهذا التفسير أولى من

الملاق أبي عبيد أن العثري ما سقته السماء لأن سياق الحديث يدل على التفسير كذا

قول من فسر العثري بأنه الذي لا حبل له أنه لا زكاة فيه قال ابن قدامة لا تعلم في هذه

الفرقة التي ذكرها خلافاً لقوله بالنضح بفتح النون وسكون الضاد المعجمة بعد هاء طمعه

قالت عائشة فكما إذا اجتمعنا في بيت احداً نأبده وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أريد ساقى الحدارت طاول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطول لنا عرفنا حينئذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد بطول اليد الصدقة وكانت زينب امرأة صناعة باليد تدبغ رثاً رزوتها صدق في سبيل الله قال الحاكم على شرط مسلم وهي رواية مبيضة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب روى على شرط مسلم وروى ابن أبي خيثمة عن طريق القاسم بن معن قال كانت زينب أول نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحواقيبه فهذه روايات بعضها بعضهم بعضها ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهو ما (عن أبي هريرة رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رجل من بني اسرائيل كما عند أحد لا تصدق بصدقة) هو من باب الالتزام كالذرمة لا والقسم فيه مقدر كما قال والله لا تصدق وزاد في رواية أبي عوانة الله وكررها في المواضع الثلاثة وكذا مسلم وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث وترجمته بصدقة السر

في يد مستحق (فوضه في يد سارق) وهو لا يعلم أنه سارق (فأصبحوا) أي القوم الذين فيهم هذا التصديق (يتصدقون تصديق)

الليلة (على سارق) اخبار جمعي التجب أو الامكار ولا بن لهيعة على فلان السارق (فقال) المصدق (اللهم لك الحمد) على
تصدقني على سارق حيث كان ذلك ٢٨ بارادتك لا بارادتي فان ارادتك كلها اجيلة ولا يصح مد على المكروه

سوان (لا تصدقن) لليلة
(بصدقة) على مستحق (تخرج
بصدقة) ليضعها في يد مستحق
(فوضعه في يد) امرأة (زانية
فأصبحوا) أي بنو اسرائيل
(يتحدثون تصدق الليلة على)
امرأة (زانية فقال) المصدق
(اللهم لك الحمد) على تصدق
(على) امرأة (زانية) حيث
كان بارادتك قال في الفتح ولذي
يظهر أنه سلم وفوض ورني
يقضاه الله فحمد لله على تلك
الحال لانه لمحمد على جميع
الحال لا يصح مد على المكروه
سواء وقد ثبت أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان اذا رأى
مالا يجبه قال اللهم لك الحمد على
كل حال (لا تصدقن) الليلة (بصدقة
تخرج بصدقة فوضعه في يد
غني فأصبحوا يتحدثون تصدق)
الليلة (على غني فقال اللهم لك
الحمد على سارق وعلى زانية وعلى
غني) زاد الطبراني فساء ذلك
(فاني) في منامه (فتبين له) في
رواية الطبراني في مسند
الشاميين عند أحمد بن عبد
الوهاب عن أبي اليمان بهذا
الاسناد فساء ذلك فاني في
منامه وأخرجه أبو نعيم في
المستخرج عنه وكذا الاسماعيلي
من طريق علي بن عباس عن
شعيب وفيه تعيين أحد

أي بالسانية قوله بعلا بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة ويروي بضمها قال في
القاموس البعل الأرض المرتفعة تطر في السنة مرة وكل نخل وزرع لا يسقى أو ما سقته
السما انتهى وقيل هو الاشجار التي تشرب بعروقها من الأرض والحديثان يدلان على
أنه يجب العشر فيما سقى بماء السماء والامهار ونحوهما ما ليس فيه مؤنة كثيرة ونصف
العشر فيما سقى بالنوايح ونحوها مما فيه مؤنة كثيرة قال النووي وهذا متفق عليه
وان وجد ما يسقى بالتصحيح تارة وبالمطر أخرى فان كان ذلك على جهة الاستحوا وجب
ثلاثة أرباع العشر وهو قول أهل العلم قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافا وان كان أحدهما
أكثر كالحكم الاثر تبعاً لذلك كثر عند أحمد والنوري وأبي حنيفة وأحمد قولي الشافعي
وقيل يؤخذ بالتقسيم قال الحافظ لم يحتمل أن يقال ان أمكن فصل كل واحد منهما أخذ
بحساب وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع ولو كان أقل (وعن أبي سعيد
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس
أواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة رواه الجماعة وفي لفظ لأحمد ومسلم والنسائي
ليس فيما دون خمسة أوساد من تمر ولا حب صدقة ومسلم في رواية من تمر بالثنا ذات النقط
لثلاث وعن أبي سعيد أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعاً رواه
أحمد وابن ماجه ولاحمد وأبي داود ليس فيما دون خمسة أوساق زكاة والوسق ستون
مخزوماً) قوله ليس فيما دون خمسة أوسق قد تقدم تفسير الوسق والواق والذود قوله
الوسق ستون صاعاً هذا الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان من طريق عمر بن
يحيى عن أبيه عن أبي سعيد رواه أخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وابن ماجه من طريق
البخاري عن أبي سعيد قال أبو داود وهو ممتنع لم يسمع أبو البخاري من أبي سعيد وقال
بوحاتم لم يذكره وأخرج البيهقي نحوه من حديث بن عمرو وابن ماجه من حديث جابر
واسناده ضويف قال الحافظ وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب وحديث ليس فيما
دون خمسة أوسق صدقة مخصوص لعموم حديث جابر المتقدم في أول الباب والحديث
ابن عمر المذكور بعده لانهم ما يشملان الخمسة الاوسق وما دونها وحديث أبي سعيد هذا
خاص بتدو الخسة الاوسق فتجب الزكاة فيما دونها والى هذا ذهب الجمهور وذهب
ابن عباس وزيد بن علي والفخري وأبو حنيفة الى العمل بالعام فقلوا تجب الزكاة في
القليل والكثير ولا يعتبر بالصاب وأجابوا عن حديث الاوساق بأنه لا يفتض التخصيص
حديث العموم لانه مشهور وله حكم المعلوم وهذا مما يتم على مذهب الحنفية القائلين
بأن دلالة العموم قطعية وان العمومات القطعية لا تخص بالظنيات وان كان ذلك
يجري فيما نحن بصدده فان العام والخاص ظنيان كلاهما وانما الخاص أرجح دلالة
واسناداً فيقدم على العام تقدم أو تأخر أو قارن على ما هو الحق من أنه يبقى العام على

الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره قال الكرماني قوله أي في منامه أي أرى في المنام أو سمعها تنافا
ملكاً وغيره أو أخبره نبي أو أنباه عام وقال غيره وأناه ملك فكماله فقد كانت الملائكة تسلمهم بعضهم في بعض الأمور وقد

ظهر بالنقل الصحيح انها كلها لم تقع الا الاول كذا في الفتح (اما صدقة) زاد ابو امية فقد قبلت (اقاما) على سارق فاعله ان يستعف عن مرقته واما الزانية فاعلمها ان تستعف عن زناها) باقصر ٢٩ (وأما لغني فاعله يعتبر فيه تنقيح اعطاء

الله) وفيه ان الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجات من أهل الخير ولهذا تعجبوا من الصدقة على هؤلاء الاصناف الثلاثة وفيه أن نية المصدق اذا كانت سالحة قبلت صدقته ولولم تقع الموقع واستجاب اعاءة الصدقة اذ لم تقع الموقع وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سره بركة التسليم والرضا ودم التضجير بالقضاء كما قال بعض السلف لا تنقطع الحرمة ولو ظهر لك عدم القبول وهذا في صدقة التطوع أما الواجبة فلا تجزى على غنى وان ظننه فقيرا خلافا لابي حنيفة ومحمد حيث قال لا تسقط ولا تجب عليه الاعادة وهذا الحديث أخرجه مسلم والساني في لزومه (عن عن ابن يزيد) السلي السلي (رضي الله عنه قال ايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ما وابي) يزيد السلي (وجدى) الاخفى السلي ابن حبيب السلي (وخطب على) من الخطبة بكسر الخاء أى طلب من ولى المرأ أن يزوجهامنى (فألتعن) أى طلب لى النكاح فاجبته (وخاصعت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم قال الزبير كفى والبرماوى كأنه سقط ههنا من البضارى ما ثبت في غيره وهو

الخاص مطلقا وهكذا يجب البناء اذا جهل اثار يخرج وقد قيل ان ذلك اجماع والظاهر أن مقام النزاع من هذا القبيل وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون نخلة أو سق مما أخرجت الأرض الا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعته من الأرض الا الحطب والنضب والحشيش والشجر الذى ليس له ثمر انتهى وحكى عياض عن داود ان كل ما يدخله الكيل يراعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه الكيل ففي قلبه وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو لقسم بالعموم انتهى وههنا مذهب ثابت حكاه صاحب الجرعن الباقر والصادق أنه يعتبر النصاب في القرو والزيب والبر والسبعير اذ هي المعتاة فانصرف اليها هو قصر للعام على بعض ما تناوله بلا دليل (وعن عطاء ابن السائب قال أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ من أرس موسى بن طلحة من الخضر اوات صدقة فقال له موسى بن طلحة ليس لذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة رواه لا ثرم في سننه وهو من أقوى المراسيل (رحمهم الله) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بن ثعلبة وأما الثناء والبطخ والمان والقضب فممنوع عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعضه من حديث عيسى بن طلحة عن معاذ وهو ضعيف وقال الترمذي ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شئ يعنى في الخضر اوات وانما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل او ذكره الدارقطني في العلل وقال المواب مرسل وروى البيهقي بعضه من حديث موسى بن طلحة قال عندنا كتاب معاذ رواه الحاكم وقال موسى تابيع كبير لا يشكر أنه اتى معاذ او قال ابن عبد البر لم يلق معاذ ولا أدركه وكذلك قال أبو زرعة وروى البزار والدارقطني من طريق الحرث بن نيهان عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعا ليس في الخضر اوات صدقة قال البزار لا نعلم أحدا قال فيه عن أبيه الا الحرث بن نيهان وقد حكى ابن عدى تضعيفه عن جماعة والمشهور عن موسى مرسل ورواه الدارقطني من طريق مروان ابن محمد السنجاري عن جرير عن عطاء بن السائب فقال عن أنس بدل قوله عن أبيه واهله تضعيف منه ومروان مع ذلك ضعيف جدا وروى الدارقطني من حديث علي بن مهزيب عن الصقر بن حبيب وهو ضعيف جدا وفي الباب عن محمد بن بحش عند الدارقطني وفي سنده عبد الله بن شبيب قيل عنه انه يسرق الحديث وعن عاتشة عند الدارقطني أيضا وفيه صالح بن موسى وفيه ضعف وعن علي موقوف عند البيهقي وعن عمر كذلك عنه والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضر اوات والى ذلك ذهب مالك والشافعي

فالمعنى يعنى حكم لى أى أظفرنى عمادى يقال فلج الرجل على خصمه اذا ظفربه (وكان أبى يزيد أخرج ذاتير يتصدق بها فوضعهما) أى ذاتير (عند رجل في المسجد) قال في الفتح لم أقف على اسمه وفي السياق حذف تنديده وأذن له أن يتصدق بها

على المحتاج اليها اذا نام طامعا (لجنت فآخذتها) من الرجل الذي اذن له في التصديق بها باختياره منه لا بطريق الغصب (فأثبته بها) أي بالصدقة (فقال والله ما بالثأر أدت) ٣٠ على الخصوص بالصدقة بل أردت عموم الفقراء أي من

غيرهم على الوكيل أن يملك الولد وقد كان الولد فقيرا (نفاصته) يعني أبيه وهذه النفاصة تفسير لما دعت الأول (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال لك ما نويت من أجر الصدقة (يا يزيد) لأنك نويت الصدقة على محتاج وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها (ولك ما أخذت يا من) لأنك أخذت محتاجا اليها وإنما أضاعها صلى الله عليه وآله وسلم لأنه دخل في عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف اليهم وكانت صدقة تطوع قال في الفتح وفيه دليل على العمل بالمطالقات على الطلاق وان أحق أن يطلق لو خاف ريبه فرد من الأفراد لتعدد النواظير واستدل به على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان من تلزم نفقته ولا حجة به لانها واقعة حال فاحق أن يكون من كان مستقلا لا يلزم أيام يزيد نفقته وفيه جواز الأقضار بالواجب اللدنية والتحدث بنعم الله وفيه جواز التماكم بين الأب والابن وإن ذلك بمجرده لا يكون عقوقا وجواز الاستخلاف في الصدقة ولا تصدقة التطوع لأن فيه

وقالا غناجب الزكاة فيما يكال ويدخر لا قنيمات وعن أحمد انه ما يخرج مما يكال ويدخر ولو كان لا يقات وبه قال أبو يوسف ومحمد وأوجبوا في الخضر اوات الهادي والقسم الا الحشيش والطيب لحديث النامس شركاه في ثلاث ووافقه ما أبو حنيفة الا أنه استثنى السعف والتبن واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضر اوات بعموم قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وقوله وما أخرجناكم من الأرض وقوله وأتاحه يوم حصاده وبعوم حديث فيما سقت السماء العشر ونحوه قالوا وحديث الباب ضعيف لا يصلح تخصيص هذه العمومات وأجيب بأن طريقه يقوى بعضهم ببعض فإنتهض تخصيص هذه العمومات ويقوى ذلك ما أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وما أخرجه الطبراني عن عمر قال انما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة فذكرها وهو من رواية موسى بن طلحة عن عمر قال أبو زرعة موسى عن عمر مرسل وما أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ انما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب زاد ابن ماجه والذرة وفي اسناده محمد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك وما أخرجه البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في خمسة فذكرها وأخرج أيضا من طريق الحسن فقال لم يفرض الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في عشرة فذكر الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة وحكى أيضا عن الشعبي أنه قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أهل اليمن انما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكدها بعضهم ببعض ومعهما حديث أبي موسى ومعهما قول عمرو بن علي وعائشة ليس في الخضر اوات زكاة انتهى فلا أقل من انتفاء هذه الاحاديث لتخصيص تلك العمومات التي قد دخلها التخصيص بالانوساق والبقر العوامل وغيرها فيكون الحق ما ذهب اليه الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي من أن الزكاة لا تجب الا في البر والشعير والتمر والزبيب لا فيما عدا هذه الاربعة مما أخرجت الارض وأما زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت ان في اسناده متروكا ولا يمكنها معتمدة بمرسى مجاهد والحسن (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيفرض الفضل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ثم يخبرهم ويأخذونه بذلك الخرص أو يدفعونه اليهم بذلك الخرص ليكن يحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق رواه أحمد

فوق أسرار وفيه أن للمتصدق أجر ما نواه سواء صدق المستحق أو لا لان الأب لا يرجع له في الصدقة وأبو على ولده بخلاف الهبة والله أعلم وهذه الحديث من أفراد البخاري (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم إذا انفقت المرأة) على عيال زوجها لو أضيانه ونحو ذلك (من طعام) زوجها الذي في (بئها) المتصرف فيه إذا
أذن لها في ذلك بالتصريح أو بالإنفاق أو من أطراد العرب فعات ٣١ رضاه ذلك حال كونها (غير منسدة) له

بأن لم يتجاوز العادة ولا يؤثر
فقدته وقيد الطعام لأن لزوج
يسمح به عادة بخلاف الدراهم
والدنانير فإن اتفاقها منه بغير
أذنه لا يجوز فلو اضطرب العرف
أو شكت في رضاه أو كان
شخصا يشع بذلك وعلمت ذلك من
سأله أو شكت فيه حرم عليها
التصدق من ماله إلا بصريح
أمره وإيسر في حديث الباب
تصريح بجواز التصديق بغير
أذنه نعم في حديث أبي هريرة عند
مسلم وما انفقت من كسبه من
غير أمره فإن نصف أجره له لكن
قال النووي معناه من غير أمره
الصريح في ذلك القدر المعين
ويكون معها إذن عام ساق
مقتاول لهذا القدر وغيره أما
بالصريح أو بالإنفاق أو كسره قال
النووي وقال الخطابي هو على
العرف الجاري وهو إطلاق
رب البيت لزوجه طعام
الضيف والتصدق على السائل
فتاب الشارع ربة البيت لذلك
ورفع فيه على وجه الإصلاح
للافساد والامراف وفي حديث
أبي أمامة الباهلي عند الترمذي
مرثوعا وقال حسن لا تنفق
امرأة شيئا من بيت زوجها إلا
بإذن زوجها قيل يا رسول الله ولا
الطعام قال ذلك أفضل أموالنا
وفي حديث سعيد بن أبي وقاص

وأبو داود وعن عتاب بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث على
الناس من يخرص عليهم كرومهم وغارهم مرواه الترمذي وابن ماجه وعنه أيضا قال
أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل فتؤخذ
من كانه زيبا كما تؤخذ صدقة النخل غرارا وأبو داود والترمذي وعن سهل بن أبي
حنمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثالث قال
لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع رواه الخمسة إلا ابن ماجه حديث عائشة فيهما واسطة
بين ابن جريح والزهري ولم يعرف وقد رواه عبد الرزاق والدارقطني بدون الواسطة
المذكورة وابن جريح مدلس فله تركها تدايسا وذكر الدارقطني الاختلاف فيه
فقال رواد صالح عن أبي الأخضر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة وأرسله
معمر ومالك وعقيل وليذكر وأبهريرة وحديث عتاب بن أسيد أخرجه أيضا باللفظ
الأول أبو داود وابن حبان واللفظ الثاني الشافعي وابن حبان والدارقطني ومداوه على
سعيد بن المسيب عن عتاب وقد قال أبو داود لم يسمع منه وقال ابن قانع لم يذكره وقال
المسندى شطاعه ظاهر لأن مولد سعيد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر
وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السكن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من وجه غير هذا وقد رواه الدارقطني بسند فيه الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن
المسور بن مخرمة عن عتاب بن أسيد وقال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر عتابا برسل وهذه رواية عبد الرحمن بن الصديق عن الزهري
وحديث سهل بن أبي حنمة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وفي أسناده عبيد
لرحمن بن مسعود بن يار الراوي عن ابن أبي حنمة وقد قال البزار أنه انفرد به وقال ابن
القطان لا يعرف حاله قال الحاكم وله شاهد بأسناده متفق على صحته أن عمر بن الخطاب
أمر به ومن شواهده ما رواه ابن عبد البر عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
وفي أسناده ابن أبي حنمة والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الخرص في العنب
والنخل وقد قال الشافعي في أحد أقواله بوجوبه مستدلا بما في حديث عتاب من أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك وذهبت العترة ومالك وروى عن الشافعي إلى أنه جائز
فقط وذهبت الهادوية وروى عن الشافعي أيضا إلى أنه مندوب وقال أبو حنيفة لا يجوز
لأنه رجم بالغيب والاحاديث المذكورة ترد لمجهوده قصر جواز الخرص على مورد
النص بعض أهل الظاهر فقال لا يجوز إلا في النخل والعنب ووافقه على ذلك شريح وأبو
جعفر وابن أبي النوارس وقيل يلقيص عليه غير مما يمكن ضبطه بالخرص واختلاف
في خرص الزرع فأجاز المصلحة الإمام يحيى ومنعه الهادوية والشافعية تقول ودعوا
الثالث قال ابن حبان له معنيان أحدهما أن ينزل الثالث أو الرابع من العشر وثانيهما

عند أبي داود لما يبيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء قامت امرأة فقالت يا رسول الله أنا كل على آباءنا وأبنائنا قال
أبو داود وأرى فيه أن زوجا ينفق لئلا يمل لنا من أموالهم قال الرطب تأكله وتمديه قال أبو داود الرطب أي بفتح الراء الخبز

والبقل والطيب بضم الراء القرم ومحمد من هذا ان الحكم يختلف باختلاف عادة البلاد وحال الزوج من ضاحكة وغيرها
وباختلاف حال المذفق منه بين أن يكون ٣٢ بسم الله تعالى وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج بخلاف مثله

وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى
فساده ان تأخر وبين غيره (كان
لها أجرها بما أنفقته) غير
مفسدة (ولزوجها أجرهما
كسب) أي بسبب كسبه
(وللغازن) الذي يكون يده
حفظ الطعام المتصدق منه
(مثل ذلك من الاجر) لا ينقص
بعضهم أجر بعض (أي من أجر
بعض شيئاً) وفي هذا الحديث
التصديت والعنينة وتابى عن
تابعي عن صحابي ورواته كلهم
كوفيون وجوز رازي أصله من
الكوفة وأخرجه أيضا في الزكاة
والبيوع ومسلم في الزكاة وكذا أبو
داود والترمذي وأخرجه النسائي
في عشرة النساء وابن ماجه في
التجارات (عن حكيم بن حزام)
بالحاء والزاى الاسدي المكي وله
يجوز الكعبة في أحكام الزبير
ابن بكار وهو ابن أخي أم
المؤمنين خديجة وعاش مائة
وعشرين سنة شطرها في الجاهلية
وشطرها في الاسلام وأعتق مائة
رقبة وحج في الاسلام وصنع مائة
بدنة ووقف بعرفة بمائة رقة في
أعناقهم أطواق الفضة مئة وش
فبع اعتقاه الله عن حكيم بن حزام
وأهدى ألف شاة ومات بالمدينة
سنة خمسين أو ستة وأربع أو ثمان
ونحوه من أئمة ستين (رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه)

أن يترك ذلك من نفس الثمرة قبل أن تعشر وقال الشافعي أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها
لغيرها هو بنفسه وقيل يدعه ولاهله قدر ما يابا كلون ولا يخرس وأخرج أبو نعيم في
الاصحابة من طريق الصلت بن زيد بن الصلت عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يستعمله على الخرس فقال ثابت لما النصف وبقي لهم النصف فأنهم
يسرقون ولا تصل اليهم (وعن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجعور ورولون الحبيص أن يؤخذوا في الصدقة قال
الزهري عمر بن من عمر المدينة رواه أبو داود وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله
عز وجل ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون قال هو الجعور ورولون حبيص فنهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤخذوا في الصدقة الرذالة رواه النسائي) الحديث الأول
سكت عنه أبو داود ومحمد بن زكريا ورجال اسناده رجال الصحيح والحديث الثاني في
اسناده عبد الجليل بن حبيب الصحيح ولا بأس به وبقيته رجاله رجال الصحيح وقد أخرج
نحوه الترمذي وقال حسن صحيح غريب من حديث البراءة قال في قوله تعالى ولا تيمموا
الخبيث منه تنفقون نزلت فينا معشر الانصار كنا أصحاب لخل فكان الرجل يأتي من نخله
على قدر كثرته وقلته وكان الرجل يأتي بالقنوء والقنوين فيعلقه في المسجد وكان أهل
الصفة ليس لهم طعام فكان أحدهم إذا جاع أتى القنوء فغض به بعصاه فسقط البسر
والقرفيا كل وكان ناس من لا يرغب في الخير يأتي الرجل بالقنوء فيه الشيص والحشف
والقنوء وقد انكسر فيعلقه فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات
ما كسبتم وما أنخرجنكم من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم يأخذونه
الآن تغفوا فيه قال لو أن أحداً كم أهدى اليه مثل ما أعطى لم يأخذه الأعلى انما نحن
وحياء قال فكان بعد ذلك يأتي أحدنا به الخ ماعنه قوله الجعور وبضم الجيم وسكون
العين المهملة وضم الراء وسكون الواو بعدهم قال في القاموس هو عمر ردى قوله
ولون الحبيص بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون التحتية بعدهم قال في
القاموس حبيص كز بير عرقل قوله الرذالة بضم الراء بعدهم قال في مجمعهم ما اتفق
جده كما في القاموس وقوله نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه دليل
على أنه لا يجوز للمالك أن يخرج الردي عن الجعير الذي وجبت فيه الزكاة نصافي
التمر وقياسا في سائر الاجناس التي تجب فيها الزكاة وكذلك لا يجوز للمصدق أن يأخذ
ذلك

(باب ما جاء في زكاة العسل)

(عن أبي سياره المتي قال قلت يا رسول الله أن لي نخلا قال فاد العشور قال قلت
يا رسول الله أحلى لي جيلها قال غمى لي جيلها رواه أحمد وابن ماجه وعن عمرو بن

شعب وآله (وسلم قال البداءة) المذقة (خير من البداءة) السائلة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور
وقد بسط الخافض ابن حجر الاقوال في بيان المراد من العلياء والسفلى لا تطول بذكرها ثم قال وكل هيئة التأويلات المتعددة

تضمحل عند الاحاديث المتقدمة المصروفة بالمراد فالمراد ما في مفسر الحديث بالحديث ومحصل ما في الآيات المتقدمة ان اعلى
الايدي المتقدمة ثم المتقدمة عن الاخذ ثم الاخذ بغير سؤال واسئل ٣٣ الايدي السائلة والمناجعة والله اعلم

(وابداً بمن تعول) وفيه تقديم
نفقة نفسه وعياله لانها مخصصة
فيه بخلاف نفقة غيره زاد
النسائي من حديث طارق
المخاري أمك وأباك وأختك
وأخاك ثم ادناك أدناك وروى
النسائي أيضاً من حديث أبي هريرة
قال رجل يا رسول الله عندي
دينار قال تصدق به على نفسك
قال عندي آخر قال تصدق به
على زوجك قال عندي آخر قال
تصدق به على ولدك قال عندي
آخر قال تصدق به على خادمك
قال عندي آخر قال أنت أبصر به
ورواه أبو داود والحاكم لكن
بتقديم الولد على الزوجة (وخبر
الصدقة عن ظهر غنى) أي
لا صدقة كاملة الا عن ظهر غنى
قال في الفتح معنى الحديث أفضل
الصدقة ما وقع من غير محتاج
الى ما تصدق به لنفسه أولاً
تلتزم نفقة قال الخطابي انظر
الظاهر يرد في مثل هذا الشباها
للإكلام والمعنى أفضل الصدقة
ما خرج الانسان من ماله بعد
ان يستبقى منه قدر الكفاية
ولذلك قال بعده وابدأ بمن تعول
وقال المغيرة المراد غنى يستظهر
به على النواصب التي تنوبه
والنكير لا تظلم هذا هو المعنى
في معنى الحديث قال النووي
ان التصدق بجميع المال

شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل اعشر رواء
ابن ماجه وفي رواية له جاءه لال أحد بنى منعان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم
يعشو ونخل له وكان له أريحي واديا يقال له سلة فمضى له ذلك الواري فلما ولى عمر بن
الخطاب كتب قتيان بن وهب الى عمر يسأله عن ذلك فكتب عمر ان أدى اليه ما كان
يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عشور ونخله فاحمله له سلة والافانها هو ذباب
غيث يا كاه من يشاء رواء أبو داود والنسائي ولا يداود في رواية بنحوه وقال من كل عشر
قرب قرية) حديث أبي سياره أخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وهو منقطع لانه من رواية
سليمان بن موسى عن أبي سياره قال البخاري لم يدرك سليمان أحد من الصحابة وليس في
زكاة العسل شيء يصح قال أبو عمرو بن عبد البر لا يتوهم بهذا جهة وحديث عمرو بن شعيب
قال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحارث وابن أبي عمير عن عمرو بن شعيب مسنداً
ورواه يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن مسعود قال الحافظ فلهذه
عنته وعبد الرحمن وابن أبي عمير ليسا من أهل الاتقان لكن تابعهما عمرو بن الحارث أحد
الثقات وتابعهما اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عندهما ابن ماجه وغيره وفي الباب عن ابن
عمر عند الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أزقاق
زق وفي اسناده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ وقد خواف وقال النسائي هذا حديث
منكر ورواه البيهقي وقال تفرده صدقة وهو ضعيف وقد تابعه طلحة بن زيد عن موسى
ابن يسار ذكره المروزي ونقل عن أحمد بن حنبل انه سأل البخاري عنه فقال
هو عن نافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يروى عن أبي هريرة عند البيهقي وعبد
الرزاق وفي اسناده عبد الله بن عمر بن عمار وهو متروك وعن سعد بن أبي ذؤيب عند
البيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على قومه وأنه قال لهم أدوا العشر
في العسل وفي اسناده منير بن عبد الله ضعيف البخاري والازدي وغيرهما قال الشافعي
وسعد بن أبي ذؤيب يحكي ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره فيه بشيء
وأنه شيء رآه هو فتطوع له به قومه قال ابن المنذر ليس في الباب شيء ثابت قوله متعان
بضم الميم وسكون المثناة بعد هاء مهمله وكذا المتعنى قوله سلبية بفتح الميم مهمله واللام والياء
الموحدة هو وادابني متعان قاله البكري في معجم البلدان وقد استدل بالحديث الباب
على وجوب العشر في العسل أبو حنيفة وأحمد وإسحق وحكاها الترمذي عن أكثر أهل
العلم وحكاها في البحر عن عمرو بن عباس وعمر بن عبد العزيز والباقي والمؤيد بالله
وأحمد في الشافعي وقد حكى البخاري وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عمرو بن عبد
العزيز انه لا يجب في العسل شيء من الزكاة وروى عنه عبد الرزاق أيضاً مثل ما روى عنه
صاحب البحر ولكنه باسناد ضعيف كما قال الحافظ في الفتح ذهب الشافعي ومالاً

يستحب لمن لا دين عليه ولا له مال لا يصبرون ويكون هو من
يصر على الاضاعة والفقار لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه قال ولختار ان معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام

بحق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجا به صدقته الى اجدد في الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالاكل عند

٢٤

عن نفسه الاذى وما هذا سبيله فلا يجوز الا يشار بل يحرم وذلك انه اذا أثر غيره أدى الى اهلاك نفسه أو الاضرار بها أو كشف عورته فإراة حقه أولى على كل حال فاذا سقطت هذه الواجبات صح الايتار وكانت صدقته هي أفضل لاجل ما يستحقه من غصص الفقروندة مشقة وبهذا يتدفع التعارض بين الادلة انتهى (ومن يستعفف) يطلب العفة وهي الكف عن الحرام وسؤال الناس (يعفقه الله) أي يصبره عقبتنا (ومن يستغن يغنه الله) أي من يطلب الغنى يعطيه الله ذلك (عن عبد الله بن عمر رضي الله عما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو على المنبر) قال ابن عبد البر فيه اباحة الكلام للتطبيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة (وذكر الصدقة) وفيه الحث على الانفاق في وجوه الطاعة (والتعفف) أي كان محض الغنى على الصدقة والتعفف على العفة وفيه تنصّل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر لان المطامع انما يكون مع الغنى (والمسئلة) ولمسلم والتعفف عن المسئلة وفيه كراهية السؤال والتنفير عنه ومحل ما إذا لم تدع له ضرورة من خوف

• (باب ما جاء في الركا زو المعدن)

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم اخرجها جبار والبه ثرجبار والمعدن جبار وفي الركا زو نحس رواء الجماعة وعن ربيعة بن عبد الرحمن عن غيره واحد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني مائة الفيلة وهي من ناحية الفرع فتلكت المعدن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم رواء بوداودومالك في الموطأ الحديث الاول له طرق والفاظ والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني والحاكم والبيهقي بذكر قوله وهي من ناحية الفرع الخ قال الشافعي بعد أن روى هذا الحديث ليس هذا مما ينبغي أهمل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاقطاعه وأما الزكاة في المعدن دون الخمس فليت مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي وقد روى هذا الحديث بث عن الدراودى عن ربيعة المذكور وموصولا وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرک وكذلك ذكره ابن عبد البر ورواه أبو سبرة المديني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال موصولا لكن لم يتابع عليه ورواه أبو أويس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس هكذا قال البيهقي وأخرجه من الوجهين الآخرين أبو داود وسبأ في حديث ابن عباس المشار اليه في باب ما جاء في اقطاع المعدن من كتاب احياء الموات قولنا الجماسيت البهية بجمها لانها لا تنكح قولنا جبار أي هدر وسبأ في الكلام على ذلك قوله وفي الركا زو الخمس الركا زو بكسر الراء وتحقيق الكاف وآخره زاي مأخوذ من الركا بفتح الراء يقال ركا زو ركز ركز اذا دفعه فهو ركا زو وهذا متفق عليه

هلاک ونحوه وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقال مرفوعا ما اعطى من سعة قال بافضل من الاخذ اذا كان محتاجا (اليد العليا خير من اليد السفلى فليد العليا هي المدفقة) اسم فاعل من أفتق ورواه

أودود وغيره المتعفة ورجمه الخطاي قال لاف الساق في ذكر المسئلة والتعنف عنها وقال شارح المشكاة نفسه بالعفة
يتناسب الحمل والمنفعة غير مناسب له لكن انما يتم هذا الوقتصر على قوله ٢٥

يقوله (و) اي سئل السائل هي
السائلة له لالتقاء على علو المنفعة
وسئلة السائلة ورذالتها وهي
ما يستدرك منها فظهر بهذا
ان ما في البخاري ومسلم ارجح
من احادي روايي أبي دار-
قتلا ورواية ويؤيد ذلك رواية
-كم عند الطبراني باسناد صحيح
مرفوعا يد الله فوق يد المعطى
ويد المعطى فوق يد المعطى ويد
المعطى أسفل الايدي وعند
النسائي من حديث طارق
الحاربي قدمنا المدينة فاذا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قائم على
المنبر يخاطب الناس وهو يقول
يد المعطى العليا وهذا نص يرفع
الخلافا ويدفع تعسف من
تعسف في تأويله ذلك كتول
بعضهم العليا لا تحذف والسفلى
المنفعة أو العليا لا تحذف
والسفلى المنفعة وقد كان اذا
أعطى الفقير العطية يجعلها في
يد نفسه ويأمر الفقير ان
يتناولها لتكون يد الفقير هي
العليا أدبامع قوله تعالى ألم يعلموا
ان الله هو يقبل التوبة عن
عباده ويأخذ الصلوات قال
فلما أضيف الأخذ الى الله تعالى
فوضع لله موضع يده أسفل من
يد الفقير لا تحذف وقال ابن
العري والتحقيق ان السفلى يد
السائل وأما يد الأخذ فلا ان

قال مالك والشافعي الركا زفن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن
ركاز واحتج لهم قول العرب ار كز الرجل اذا اصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج
من المعدن وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واحتجوا بما وقع
في حديث الباب من التفرقة بينهما بالعطف فدل ذلك على المغايرة وخص الشافعي الركا ز
بالذهب والفضة وقال الجمهور ولا يختص واختاره ابن المنذر قوله القلبية منسوبة الى
قبل يفتح القاف والباء وهي ناحية من ساحل البحر بين اوبين المدينة خمسة أيام والفرع
موضع بين نخلة والمدينة والحديث الا قول يدل على ان زكاة الركا ز الخمس على الخلاف
السابق في تفسيره قال ابن دقيق العيد ومن قال من انقضاءه ارفى ركاز الخمس اماما مطلقا
أرفى اكثر الصور فهو أقرب الى الحديث انتهى وظاهره سوء كان الواجد له - لما أودميا
والى ذلك ذهب الجمهور فيخرج الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء وانما يتوابعه الى الله
لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخمس في الحال والى ذلك ذهب العترة قال في الفتح
وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء
من كتبه ولا كتب أصحابه ومصرف هذا الخمس مصرف خمس التي عند مالك وأبي
حنيفة الجمهور وعند الشافعي مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان وظاهر الحديث
عدم اعتبار النصاب والى ذلك ذهب الحنفية والعترة وفارم مالك وأحمد واسحق يعتبر
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ايس فيما دون خمس أواق صدقه وقد تقدم وأجيب بان
الظاهر من الصدقة الزكاة فلا تناول الخمس وفيه نظر قوله قلنا المعدن لا يؤخذ منها
الا الزكاة فيه دليل لمن قال ان لو اوجب في المعدن الزكاة وهي ربع العشر كالشافعي
وأحمد واسحق ومن أدانهم أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقة ربع العشر
ويقال غير ما عليها وذهب العترة والحنفية والزهرى وهو قول للشافعي الى انه يجب
فيه الخمس لانه يصدق عليه اسم الركا ز وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (أبواب اخراج الزكاة) •

• (باب المبادرة الى اخراجها) •

(عن عقبه بن الحرث قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر فامر عثم دخل البيت
فلم يلبث أن خرج وقت أو قبل له فدل كذا حانت في البيت تبرأ من الصدقة فذكرت
ان أبيته فقصته رواء البخاري وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول ما خلطت الصدقة ما لافط الا أهلكتهم رواه الشافعي والبخاري في تاريخه
والحميدي وقد قال يكون قد وجب عليك في مالك صدقة ولا تخرجها فذلك الحرام
الاحلال وقد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين قوله تبرأ بكسر المنة وسكون
الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قال الجوهرى لا يقال الا للذهب وقد قاله

يد الله هي المعطية ويد الله هي الأخذ وكتاها على او كتاها ميعن انتهى وهو رضى بأن البحث انما هو في بدل الآمين وأما
يد الله عز وجل فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده الى الاعطاء وباعتبار قبوله الصدقة ورضا بها نسبت يده الى الأخذ وقد

روى اصبغ في مسنده ان حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما الدال على ان الله تعالى يعطي ولا تاخذ وهو صريح في ان الاخذ صدقة
 ليست بعلية وقد ذكر أبو العباس ٢٦ الداني في أطراف الموطا ان هذا التفسير المذكور في حديث ابن عمر هذا

مدرج فيه ولم يذكر ذلك - تتدا
 ثم في كتاب الصحابة للمسكري
 باسناده فيه انقطاع عن ابن عمر
 انه كتب الى بشر بن مروان اني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول اليه الدال على
 خير من اليد السفلى ولا احب
 السفلى الا السائل ولا العلية
 الا المعطية فهذا يشعربان
 التفسير من كلام ابن عمر ويؤيده
 ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر
 قال كنا نحدث ان اليد العليا
 هي المنفقة قاله في الفتح وفي
 هذا الحديث الحديث
 والعفة ورواه ما بين بصرى
 ومدي وأخرجه مسلم وأبو
 داود والنسائي في الزكاة (عن
 أبي موسى رضى الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا جاءه السائل أو
 طلبت اليه حاجة قال اشنعوا
 توجروا) سواء قضيت الحاجة
 أم لا (ويقضى الله على لسان
 نبيه صلى الله عليه وآله وسلم)
 ما شاء) وهذا من مكارم أخلاقه
 صلى الله عليه وآله وسلم ليصلوا
 جناح السائل وطالب الحاجة
 وهو فائق باخلاق الله حيث
 يقول نبيه صلى الله عليه وآله
 وسلم اشنع نشفع واذا أمر على
 الله عليه وآله وسلم بالشقاعة
 عند مع علم بأنه مستغن عنها

بعضهم في النفقة انتهى وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل ان تصاغ
 وتضرب حكام بن الانباري عن الكافي كذا أشار اليه ابن دريد قوله ان أئمة أي
 تركه بيت عندي قول فقسمه في روايه للبخاري فامرت بقسمته والحديث الاول
 يدل على مشروعية المبادرة بخارج الصدقة قال ابن بطال فيه ان الخير ينبغي ان يساويه
 فان الاوقات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسوية غير محمود زاد غيره وهو
 ان خاص للذمة وأنني للمعاجة وأبعد من المثل المذموم وأردى للرب تعالى وأصح للذنب
 والحديث الثاني يدل على ان مجرد مخالطة المصقة لغيرها من الاموال سبب لاهلاك
 ونهيه وان كان الذي خلطه باغيرها من الاموال عازما على اخراجها بعد حين لان
 التراخي عن الخارج لا يبعد ان يكون سببا لهذه العقوبة أعني هلاك المال
 واحتجاج من احم به على تعاقب الزكاة بالعين صحيح لانها كانت متعلقة بالذمة لم يستقم
 هذا الحديث لانه لا تكور في جز من أجر المال فلا يستقيم اختلاطها بغيرها
 ولا كونها سببا لاهلاك ما خلطته

(باب ما جاء في تجليلها)

(عن علي عليه السلام ان العباس بن عبد المطلب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 تجليل صدقته قبل ان تحول فرخص له في ذلك رواه النخعي في التلخيص وعن أبي هريرة قال
 بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على صدقة فقيل منع ابن جميل وخاله بن
 الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
 يقيم ابن جميل الا أنه كان قتيلا فاغناه الله وأما خالدا فاقم نظموني خالدا قد احبس أذراعه
 وعناقه في سبيل الله تعالى وأما العباس فهي على ومثلها معها ثم قال يا عمر ما شعرت
 ان عم الرجل صوابه روى أحمد وسلم وأخرجه البخاري وليس فيه ذكر عمر ولا ما قيل
 له في العباس وقال فيه فهي عليه ومثلها معها قال أبو عبيد آرى والله أعلم انه أخر عنه
 الصدقة عامين لما عرفت للعباس والامام ان يؤخر على وجه لنظره بأخيه ومن
 روى في علي ومثلها فيقال ان ثلث منه صدقة عامين ذلك العام والذي قبله
 حديث علي أخرجه أيضا الحاكم والدارقطني والبيهقي وفيه اختلاف ذكره الدارقطني
 ورجع رساله وكذا رجه أبو داود وقال الشافعي لا أرى أثبت أم لا يعني هذا الحديث
 ويشم له ما أخرجه البيهقي عن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انا كنا اخفينا
 فاملفنا العباس صدقة عامين رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا وبعده أيضا حديث أبي
 هريرة المذكور بعده قوله يتقم بكسر القاف وقصها والكسر أفصح وابن جميل هذا
 قال ابن الاثير لا يعرف اسمه لكن وقع في تعليق الناضي حسين الشافعي وتبعه الروائي
 ان اسمه عبد الله وذكر الشيخ سراج الدين بن الملائن ان بعضهم سماه حمدا ووقع في

لان عند شانه من نفسه وباعثه من جوده فالشفاعة المسبقة عند غيره من محتاج الى تحريك ذراعه
 الى الخير منها كذا بطريق الاولى وهذا الحديث أخرجه أيضا في الادب والتوحيد ومسلم وأبو داود في الادب والترمذي في العلم

والنسائي في الزكاة (عن اسمعيل بن أبي بكر) الصدوق (رضي الله عنه) ما قالت قال لي النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا تؤك (يقال أوكى ما في سنانة إذا شتم بالوك وهو الخيط الذي يشده برأس القربة أي

٢٧

رفيو كى عليك) أي لا تغنى مالك من صدقة خشيعة فتأده فتقطع عنك مادة الرزق (وفي رواية) رخصي رخصي فيحصى الله عليك) والاحسان معرفة قدر الشيء وزنا أو عدد أو هو من باب المقابله واحسان الله هذا المراد به قطع البركة أو حبس مادة الرزق أو احسانه عليه في الآخرة وفي هذا الحديث الحديث والاحسان والعنفة ورواية تابعة عن صحابة ورواها كلهم مديون لآبائهم فذكر في وأخرجه البخاري في الأمانة ومسلم في الزكاة وكذا النسائي (وفي رواية) لا تؤك (مر أوعيت المقاع في الوعاء إذا جعلته فيه ووعيت الشيء حنطته والمراد لازم الإبقاء وهو الامساك) (في معنى الله عليك) واستناد إلى الله مجاز عن الامساك (أوضحني ما استطعت) فعل أمر من الرضخ وهو العطاء اليسير أي أنفق من غير احتياق أي ما دمت مستطيعا فإدارة على الرضخ وفي هذا الحديث الحديث والاحسان والعنفة وأخرجه أيضا في الزكاة والأمانة ومسلم في الزكاة والنسائي فيه وفي عشرة النساء (عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أرايت) أي أخبرني عن حكم (أبناء

رواية ابن جرير أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جبريل وهو خطأ لأطابق الجميع على ابن جبريل وقول الأكرانه كان انصاريا وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا نسبه وأعتاده جمع عتاد يفتح العين المهملة بعدها فوقية وبعد ألف دال مهملة والاعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها ويجمع أيضا على اعتدة ومعنى ذلت لهم طلبوا من خالد كذا أعتاده فلهذا منعهم أنها التجارة وإن الزكاة فيها واجبة فقال لهم لا زكاة فيما على فقالوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن خالد أمتنع الزكاة فقال أنكم تظلمونه لأنه حبسهم أو وقفها في سبيل الله تعالى قبل الحول عليها فلا زكاة فيها ويحتمل أن يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لأعطاهم ولم يشعربها لأنه قد وقف أموال الله تعالى متبرعا فكيف يشعربها واجب عليه واستنبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة وبه قال جمهور السلف والخلف خلافا لداود وفيه دليل على صحة الوقف وصحة وقف المنقول وبه قالت الأمة بأسرها لأباحتهم وبعض الكوفيين وقال بعضهم هذه الصدقة أمتنع منها ابن جبريل وخالد والعباس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع سكاها القاضى عباس قال ويؤيده ابن عبد الرزاق روى هذا الحديث وذكر في روايته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذهب الناس إلى الصدقة وذكر تمام الحديث قال ابن النصارى المال كيم وهذا التأويل أليق بالقصة ولا يظن بالصحابية منع الواجب وعلى هذا فصدر خالد واضح منه أن خرج ماله في سبيل الله فحاشي له مال يحتمل المواساة بصدقة الطوبى يكون ابن جبريل شع بصدقة الطوبى فعتب عليه وقاله العباس هي على مثلها ما عها أي أنه لا يمنع إذا طلبت منه انتهى كلام ابن النصارى قال القاضى عباس ولكن طهر الحديث في الصحيحين أنهم في الزكاة أقروا له بثروة ولله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة وإنما كان يمتنع في الفريضة ورجح هذا النووي قول القاضى على ومثلها معها مما يقوى أن المراد به إذا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أخبرهم أنه تجمل من العباس صدقة عامين ما أخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمرانا كأنهما صدقة مال العباس عام الأول وما أخرجه الطبراني والبخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم نزل من العباس صدقة عامين وفي أسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ورواه البخاري من حديث موسى بن طلحة عن أبيه نحوه وفي أسناده الحسن بن عمار وهو متروك ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وفي أسناده منديل بن عتي والعريزي وهو ماضيه نفاق والصواب أنه مرسل ومما يرجح أن المراد ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد أن يتحمل ما عليه لأجل امتناعه لكفاه أن يتحمل مثلها من غير زيادة وأيضا الحمل على الامتناع فيه سوطن بالعباس والحديثان يدلان على أنه يجوز تحمل الزكاة قبل الحول ولو أعمين في ذلك ذهب الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وبه قال الهادي والثالث قال المؤيد بالله

كنت أمتنع أي أعتد وأتقرب والخمسة في الأصل الأثم فكانه أراد أني عني الأثم وعن ابن مسعود أن الحسن التمتع التمتع بلفظ كنت أمتنع بها يعني أتبرع بها قال عباس روى جماعة من الرواة في البخاري بالمثلثة

رواية ومعه في (هم في الجاهلية) قبل لاسلامه (من صدقة أو عتاقة) وكان أعتق مائة رقبة في الجاهلية وحمل على مائة بعير (وصلة رحم فهل) لي (فيما من أمر فقال ٣٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلمت علي) قبول (ما سلف) لك (من)

(خير) وقال الحاربي معناه ما تقدمت من الخير الذي عاتته هولاء ويؤيد ظاهر هذا الحديث ما رواه الدارقطني في غرائب مالائ من حديث أبي سعيد صريحا ذاك لم يكفر فحين اسلامه كتب الله له كل سنة كرزاقها ومجاعته كل سنة كان رزاقها وكان عمله بعد ذلك الحسنه بعد ثمر أمثالها في سبع مائة ضعف واليه يشتملها ما أن يجبر وزالله عنها السكن هذا لا يخرج على التواعد الاصولية لان الكافر لا يصح منه في تركه عبادة لان شرطها النية وهي متعذرة منه وغايته كتب له ذلك الخير بعد اسلامه بفضل من الله سبحانه قار في الفتح وأما من قول ان الكافر لا ينال لحمل معنى الحديث على وجوه أخرى منها ان يكون المعنى انك بفعلك ذلك اكتسبت طباعا جميلة فانتفعت بتلك الطباع في لاسلام أو تكون تلك العادة قد مهدت لك مهونة على فعل الخير أو انك اكتسبت بذلك ثناء جميفا فهو ياق لك في الاسلام أو انك ببركة الخير هديت الى الاسلام لان المبادئ عنوان انفعالات أو انك بتلك الافعال رزقت الرزق الواسع قال ابن الجوزي

وهو أفضل وقال مالك وربيعة وسفيان الثوري وداود وأبو عبيد بن الحرث ومن أهل البيت المناسرة لا يجزئ حتى يحول الحول واستدلوا بالاحاديث التي فيها تعليق الوجوب بالحول وقد تقدمت وتسايم ذلك لا يضر من قال بعصمة لتجيب لان الوجوب متعلق بالحول بلانزاع وانما النزاع في الاجزاء قبله

(باب تسرقه لزكاة في بلد ما مراعاة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها) *

عن أبي جحيفة قال قدم علينا مصروق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فئرانها سكنت غلاما يتيما فاعطاني منها قلو صا رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن عمر بن حصين انه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين

لمال قال والله ما أرسلني اخذنا من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه رواه أبو داود وابن ماجه وعن طاوس قال كان في كتاب

معاذ من خرج من بخلاف الى خلاف فان صدقته وعشره في بخلاف عشره رواه

الأثرم في سننه) الحديث الاول هو من رواية حصص بن غياث عن أشعث عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه وهو لاء ثقات الأشعث بن سوار فقيه مقال وقد أخرج له مسلم متابعه قال الترمذي بعد ذكر الحديث وفي الباب عن ابن عباس والحديث الثاني سكت عنه

أبو داود والمنذري ورجال اسنادهم رجال الصحيح الا ابراهيم بن عطاء وهو صدوق والحديث الثالث أخرجه أيضا سعيد بن منصور بإسناد صحيح الى طاوس لم يقط من انتقال

من بخلاف عشرته فصدقته وعشره في بخلاف عشرته وفي الباب عن معاذ عند الشيخين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه الى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في

فقرائهم وقد استدل بهذه الاحاديث على مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقرائه له وكرهية صرفها في غيرهم وقد روى عن مالك والشافعي والثوري انه لا يجوز صرفها في غير فقرائه البلد وقال غيره هم انه يجوز مع كراهة لما علم بالضرورة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستدعي الصدقات من الاعراب الى المدينة وبصرفه في فقرائه

المهاجرين والانصار كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كدت أقفل بعدك في عذاق أو شاة من الصدقة

فقال صلى الله عليه وآله وسلم لولا اني اعطيت فقرائه المهاجرين ما أخذتها وما أخرجها اليهم في وعلقه البخاري عن معاذ انه قال لاهل اليمن اتوني بكل خيس واميس آخذة منكم مكان الصدقة فانه أرفق بكم وأنفع لاهل اليمن اتوني بكل خيس واميس آخذة

وقال الاسماعيلي انه مرسل فلاحجة فيه لاسيما مع معارضة الحديث المتفق عليه الذي تقدم وقد قال فيه بعض الرواة ان الجزية بدل قوله الصدقة أو يحمل على انه بعد كناية

من في اليمن والافنا در معاذ ايضا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله من بخلاف

قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عن جوابه فانه سأل هل لي بها من أجر فقال أسلمت علي الخ ما سلف من خبره العتق فعل خير فيكانه أراد انك قد فعلت خيرا والخير يدح فاعله ويجازي عليه في الدنيا فقد روى مسلم من

حدثت أن من مرقوعا يثاب في الدنيا بالرزق على ما يعطيه من جنة قال ابن النير لم يثبت الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه قال
الحافظ ابن حجر لا مانع من أن الله يشرف إلى إحسانه في الإسلام ثوابا ٣٩ كان صدر منه في الكفر فتذلا

الحق فيه دليل على أن من انتقل من بلد إلى بلد كان زكاة ما له لاهل البلد الذي انتقل منه
مهما أمكن اتصال ذلك اليهم (وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بعثه إلى اليمن فقل خذ الحب من الحب والشاة من العنم والبعير من الإبل والبقرة
من البقر واهأبوداود وابن ماجه والجبرانات المقدرة في حديث أبي بكر تدل على أن
القيمة لا تنسرح والا كانت تلك الجبرانات عبثا) الحديث صحيحه لما كرم على شرطهما
وفي أسناده عطاه عن معاذ ولم يسمع منه لانه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته
بسنة وقال البراز لا تعلم أن عطاه مع من معاذ وقد استدلل به في الحديث من قال انتم انجب
الزكاة من العين ولا يعدل عنها إلى القيمة الا عند عدمها وعدم الجنس وبذلك قال إلهادي
والقاسم والشافعي والامام يحيى وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله اسم انجزي مطلقا وبه قال
الناصري والمنصور وباند وبوالعباس وزيد بن علي واستدلوا بقول معاذ فتكون بكل خميس
وايميس فان الخميس والاييس ليس القيمة عن الاعيان التي تجب فيها الزكاة وهو مع كونه
فعل صحابي لا حجة فيه فيه انقطاع وارسل كما قدمنا في الشرح للحديث لذي قبله هذا
فالحق أن الزكاة واجبة من العين لا يعدل عنها إلى القيمة الا عند عدمها وبذلك قال الجبرانات بضم
الجيم جمع جبران وبه ما يجبر به الشيء وذلك نحو قوله في حديث أبي بكر السابق ويجعل
معها شاتين ان استقيم برثاله أو عشرين درهما فان ذلك ونحوه يدل على أن الزكاة واحدة
في العين ولو كانت القيمة هي الواجبة لكان ذلك لا عبثا لانهم اتفقوا باختلاف الأزمنة
والأمكنة فتقدير الجبران بمقدار معلوم لا يناسب تعلق الوجوب بالقيمة وقد تقدمت
الإشارة إلى طرف من هذا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا أعطيتكم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا اللهم اجعلها مغنما ولا تجعلها معرمارا
ابن ماجه وعن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه
قوم بصدقة قال اللهم صل عليهم فأتاه أبي أبوأوفى بصدقة فسأل اللهم صل على آل أبي
أوفى (توفي عليه) الحديث الأول أسناده في سنن ابن ماجه هكذا أحد شيوخنا سويد بن سعيد
حدثنا الوليد بن مسلم عن الجعفي بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة قد ذكر والجعفي بن
عبيد الطائفي متروك وسويد بن سعيد فيه مقال وفي الباب من وثق بن حجر عبد النساب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل بعث بشفقة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه
وفي آله قولا فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا كأنه جعل هذا القول نفس الثواب لما كان له
دخل في زيادة الثواب تبارك اللهم صل عليهم في رواية على آل فلان وفي أخرى على فلان
قوله على آل أبي أوفى يريد أبا أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة
أبي موسى القسدا وفي من مار من من أمير آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل
الجليل قاله رواه أبي أوفى عن علقمة بن خالد بن الحرث الأسدي شهد هو وبه عبد الله بن

واحسانا انتهى وفي هـ هذا
الحديث الحديث والعبث
ورواية تاجي عن تاجي عن
صحابي وأخرجه أيضا في السور
والب والعتق وأخرجه مسلم
في الإيمان (عن أبي موسى
رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال الخازن المسلم
الأمين الذي ينفذ بشا منكم سورة
مثله وحقيقة مضارع أنه قد
أرثه من الأهل أو من
التعجيل وهو الأمضاء (وربما
قال يعلى ما أمر به) من الصدقة
(كأنه لا موفر أطيب به نفسه
فدفعه إلى الشخص) الذي
أمره (مبذبا له من قول أي الذي
أمره الأمر به) أي بالرفع
(أحد المصدقين) بفتح التاء
لكن أجره غير ضائع له عشر
حسان بخلاف رب المال فهو
نحو قولهم في المبالغة القلم أحد
الأسان وقيل الخازن بكونه
مسلم لا أن الكافر لا قيمة له
وبكونه أمينا لا أن الخازن غير
مأجور وزد الأجر على
اعطاه ما أمر به لئلا يكون خائنا
أيضا ولا تكون نفسه بذلك
طيبة فلا يعدم لقيمة في فقد
الأجر ليجعل كل الجعيل من
يجعل بمال غيره وان يعطى من
أمر بالرفع إليه لا غيره وهذا
الحديث أخرجه أيضا في الوكالة

والاجارة ومسلم في الزكاة وكذا أبوداود والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ما من يوم يصبح العباد فيه) ينزل فيه أحد (الملك) كان ينزل في قوله أحدهما اللهم أعط منقذاً (خالفا) بفتح

اللهم أي عرضا كقولك تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ر قوله ابن آدم أنفق يتفق عليك (ويقول) الملك (الآخر اللهم اعط
مما كانا فارد بن أبي حاتم عن أبي

٤٠

الدرد فأنزل الله تعالى في ذلك فأما من أعطى واتقى إلى قوله العسرى

لرؤا تحت الشجرة واستدل بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرهه
من جمهور قال ابن القيم وهذا حديث يعكز عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعون
أخذ الصدقة لامتداد بهدا لدعاء لهذا الحديث وأجيب عنه بأن أصل الصلاة الدعاء
لأنه يختلف بحسب المدعول وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته دعاء لهم
للمقربين من الله تعالى لزيادة اقربته والزاني ولذلك كانت لا تليق بغيره وفيه لبيل على
أنه يستحب الدعاء عند أحد الزكاة لمطهرها وأوجب به بعض أهل الطائفة وحكام الخناطى
وجبها لبعض الشافعية وأجيب بأنه لو كان واجبا لكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الساعة وما يأخذ الاسم من الله نذارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيه
لدعاء وكذلك الزكاة وأما الآية فيجوز أن يكون الوجوب خاصا به ليكون صدقانه
صلى الله عليه وآله وسلم سكالهم بخلاف غيره

• (باب من دفع صدقته إلى من طمعه من أهلها بيان غيا) •

(عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله - قال قال رجل لا تصدق بصدقته

فخرج صدقته ووضعها في يد سارق فصدقوا تصدقون تصدق على سارق قال اللهم - م لأن

لجوع على سارق لا تصدق بصدقته فخرج صدقته فوضعها في يد سارق فصدقوا تصدقون

صدق الليلة على زانية فقال اللهم لك الحمد على زانية لا تصدق بصدقته فخرج

صدقته ووضعها في يد غنى فصدقوا تصدقون تصدق على غنى فقال اللهم لك الحمد على

زانية وعلى سارق وعلى غنى فأتى فأتى له أما صدقته لا فقد قذرات أما الزانية فاعلم الله استعفف

به من زناها ولعل السارق أن يذهب به عن سرقة وأهل الغنى أن يذهب بقرضه فتنق عما آتاه

الله عز وجل متفق عليه) ثم قال رجل وقع عند أحد من طريق ابن لهيعة عن

الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل في إلات تصدق زانية في رواية متفق

عليها لله - وهذا من باب لا تقام كالدمر والقسمة فيه مقدر كانه قال

ر الله تصدق قولك يد سارق أي وهو لا يعلم أنه سارق وكذلك على زانية وكذلك على

غنى قولك تصدق بضم أوله على البناء المجهول قوله لك الحمد أي لاني لأن صدقتي وقعت

في يد من لا يستحقه ذلك لجهل من كان ذلك بارادتك لا بارادتي قال الطيبي الماعزم أن

يصدق على مستحقه ويصدقها يد سارق حمد الله على أنه لم يقبله أن يصدق على من هو

أسوأ حالا أو أجرى الحمد مجرى التسميع في استعماله عند مشاهدته ما يتعجب منه تعظيما

لله تعالى فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضا فقال اللهم لك الحمد على سارق أي تصدقت

عليه وهو مستحق بمحذوف قال الحافظ ولا يجزئ بده هذا الوجه وأما لا يقبله أبعد منه

ولدى يظهره قول والله سلم وفوض ورضى بقضاء الله حمد الله سبحانه على تلك الحال لأنه

وقوله لهم اعط مما كانا فارد

من قبيل المداكاة لأن تلف

ليس يعطية وظاهره كما قال

انقرطبي يسم الواجبات

وللمدوبات لكن المداكاة

المنسوبات لا يستحق الدعاء

بالتلف نعم إذا علب عليه اجل

المذموم بحيث تطيب نفسه

بإخراج ما ضربه إذا أخرجه

ورواة هذا الحديث كاهم

مدنيون وأخرجهم صدق الزكاة

والساقى في عشرة النساء وكذا

أخرجه من حديث أبي الدرد

أحمد وابن حبان في صحيحه

والساقى وصححه راجع في

من طريق الحاكم بالخط من

يوم طاعت فيه شمس الأركان

بجنتيها ملكا يديان نداء

يسمعه خلق لله كاهم غير المتأثر

يا أيها الناس هلموا إلى ربكم ن

ما قرأ في خير مما أكرموا به

له آيت الشمس لا وكان

بجنتيها ملكا يديان نداء

يسمعه خلق لله كاهم غير المتأثر

الله اعط منة فاخلقوا واخلقوا

سكانا وأنزل الله في ذلك قرآنا

يقول المداكين يا أيها الناس

فالو المداكين في ورة يونس

بالله يده إلى دار السلام

يهدى من يشاء إلى صراط

ستقيم وتزل لله في قولها ما اللهم

عط منة فاخلقوا والبل اذ يغشى

لما إذا أتى إلى قوله للعسرى وقوله بجنتيها آية جسه يجمع الجيم وسكون النون وهي الناحية
الحديث الترغيب في الانفاق في وجوه البر وان ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل وتضمنت

المحود

الآية الكريمة الوعد بالتيسير ان يتفق في وجوب البر والوعيد بالتيسير بعكسه والتيسير المذكور أعني من أن يكون
 لأحوال الدنيا أو لأحوال الآخرة وكذا دعاة الملك بالخلف ٤٩ يحتمل الأمرين وأما الدعاء بالتلف فيجوز أن تلف

ذلك المال بعينه أو تلف نفس
 صاحب المال أو المراد فوات
 أعمال البر التي تشغل بغيرها قال
 النووي الاتفاق المذروح ما كان
 في الطاعات وعلى العيال
 والضيقان والظروعات (وعنه)
 أي عن أبي هريرة (رضي الله
 عنه) أنه سمع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول
 مثل البخل والمنفق كمثل
 رجلين عليهما جبينان من
 حديد لا تكراهما بالموحدة وفي
 رواية بالنون وهي بالمرحمة
 ثوب فخمة ومن ولا مانع من
 إطلاقه على الدرع (من ثديهم)
 جمع أي إلى ثراقيهما) جمع
 ترقوة العظم خير لمنترفين في
 أعلى الص. ومن رأس المنكبين
 إلى طرف ثغرة الصدر (أما
 المنفق فلا يتفق) شيئا رالا
 سبغت أي امتدت وغطت (أو
 وفرت) من الوفور والشك
 من راوى أي كذا (على
 جملته حتى تخفى أي تستتر في
 رواية تجن من أجل الشيء إذا
 ستره) بانه أي أصابعه وروى
 ثيابه وهو تخفى وفي رواية
 حتى تغشى أنامله (وتستر
 ثره) تقول عفت الديار إذا
 دهمت وغشاها الريح إذا
 طمسها وهو في الحديث متعدد
 أي تمحو أثر مشي به لسبوغها

المجود على جميع الأحوال لا يحمده على المكره سواء وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان إذا رأى ما لا يحببه قال الحمد لله على كل حال راي فأتى فقبل له في رواية
 الطبراني فساء ذلك فأتى في منامه وكذلك أخرجه أبو نعيم والآنماعيلي وفيه تعيين أحد
 الاحتمالات التي ذكرها ابن تين وغيره قال الكرماني قوله أي أرى في المنام أو سمع
 عاتقا ملكا أو غيره أو أخيرا نبي أو أفتاء عام وقار غيره وأفتاء ملك فكله فقد كان الملائكة
 تكلم بعضهم في بعض الأمور وقد ظهر بما سلف أن الواقع هو القول دون غيره قوله
 أما صدقتك فقد قبلت في رواية الطبراني أن الله قد قبل صدقتك في الحديث لالة على أن
 الصدقة كانت عندهم متصلة بأهل الحاجة من أهل الخير له ما يحبوا وفيه راية
 المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقة ولو لم تتع الموقع واختلفت انتهائهما في الاجزاء
 إذا كان ذلك في ركعة الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا المنع ولهذا ترجم
 الجار على هذا الحديث بالنظر الاستفهام فقال باب إذا صدق على غنى وهو لا يعلم ولم
 يحزم بالحكم قال في الصحيحين فان قيل ان الخبر إنما تضمن قصة صدقة رفع الاطلاع فيها على
 قبول الصدقة برؤيا صا قدا تناقضية فمن أين يقع تعميم الحكم فالجواب ان التخصيص
 في هذا الخبر على رجاا استعناف هو الدال على تعدية الحكم فيتمتدنى ارتباطا بقول
 بهذه الأسباب انتهى

*(باب برقة المال بالدع إلى السلطان مع العدل والجور
 وانه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب بها عن شيء)*
 (عن أنس أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أدت الزكاة المذرو لك
 فقد برقت بها إلى الله ورسوله قال نعم إذا أدتها إلى رسولي وسد برقت منها إلى الله ورسوله
 فلان أجراها وانما على من بدلها محتسرا لا محذور قد احتج به موه من يرى المجمل في الامام
 اذا هلك عنده من ضمان الفقر ادون ذلك وعن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال انما استكون بعدى أثره وأمرهم مكرهها قالوا يا رسول الله ما
 تأمرنا قال تؤدوا الحق الذي عليكم وسأبذل الله لديكم يتفق عليه وعن وائل بن
 حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال أرايت ان كان علينا
 أمر أئمتنا عونا حتمنا بالواحقهم فقال ائمتنا عونا وأطيعوا فانما عليهم ما حملوا
 وعليك ما حملتم رواه مسلم والترمذي وصححه) الحديث الأول أخرجه أيضه الحرث بن
 وهب وأورد الحفاظ في التخصيص وسكت عنه وفي الباب عن جابر بن عتيق مرفوعا
 عند أبي رويدانظ سياتيكم ركب مبعوضون فاذا أتوكم فرجبوا بهم واخلوا بينهم
 وبين ما يتغنون فان عدلوا فترقبهم وار ظلوا فاعلموا وأرضوهم فان غامز كاتكم
 رسالهم وعن سعد بن أبي وقاص عند الطبراني في الاوسط مرفوعا دفعوا إليهم ما صلوا

يعني ان الصدقة تستر خطايا المتصدق كما يستتر الذنوب لدى يجز
 على الأرض أثر مشي لابس به جبرور الذيل عليه فضرِب المثل بدرع سابعة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه والمراد ان
 ح نيل ٦

الجواد اذا ذهب بالصدقة اتفصح لها صدره وطابت به انفسه فتوسعت بالانضاق (وأما البخيل فلا يريد ان يتفق شيئا الا لزقت) أي
التصقت (كل حاجة) يسكون الادم ٤٢ (مكانه انه يوسعها ولا تنسج) ضرب المثل برجل أو ادان بلبس

دوعا يستحسن به فحالت يدها بينها
و بينا تتر على سائر جسده
فاجتمعت في عنقه فلم تمت ترقوته
والله في ان البخيل اذا حدثت
نفسه بالصدقة شئت نفسه
وضاق صدره وانقبضت يده
(عن أبي موسى رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال في كل مسلم صدقة) أي في
سبيل الاستحباب لما كدر لا
في المألوس في لزكاه الا
على سبيل السدب ومكارم
الاخلاق كما قاله الجمهور (فقالوا
يا بني الله في لم يجد) ما تصدق به
(قال يعمل ليد منه ينفع نفسه
ويتصدق قالوا فان لم يجد قول
بعيد هذا الحجة الملهوف)
أي المظلوم العاجز (فقالوا فان
لم يجد) أي لم يتدر (فول عليه عمل
بالمعروف) وعند البخاري في
الادب من وجه آخر عن شعبة
فانه أمر بنظير أو بالمعروف وزاد
أبو داود وأحمد بن حنبل وبنحو
عن مالك (وليسك عن الشر
فانها) أي الخصلة التي هي
الامساك (أي أي للممسك
(صدقه) وظاهره ان الامر
بالمعروف والامساك عن الشر
رتبة واحدة وليس كذلك بل
الامساك هو الرتبة الاخيرة قول
الزين بن المنبر انما يحصل ذلك
للممسك عن الشر اذا قوى
بالامساك لقربة بخلاف محض

نهر وعمر ابن عمر وسعد بن أبي وقاص رأيا هريرة وأبي سعيد عن سعد بن منصور
و برأي تيبة ان رجلا سألهم عن الدفع الى السلطان فقالوا ادفعها الى السلطان وفي
رواية ان قال لهم هذا السلطان يفعل ما ترون فادفع اليه زكاه قالوا نعم ورواه البيهقي
عنهم وعن غيره هم أيضا وروى ابن أبي شيبة عن طريق قزعة قال قلت لابن عمر ان لي مالا
فالي من ادفع زكاته قال ادفعها الى هؤلاء القوم يعني الامراء قلت اذا اتخذوا ذونهم اثينا
وطيبا قال وان وفي رواية انه قال ادفعوا صدقة أموالكم الى من ولاء الله امركم فمن بر
فانفسه ومن آمن فعليه وفي الباب أيضا عند البيهقي عن أبي بكر الصديق والمغيرة بن شعبة
وعائشة وخرج البيهقي أيضا عن ابن عمر باسناد صحيح انه قال دفعوها اليهم ونشربوا
الخمر ونخب أيضا عن حديث أبي هريرة اذا أتاك الصدوق فاعطه صدقتك فان اعتدى
عليك فقله ظهرك ولا تلعنه وتل اللهم اني احتسب عندك ما أخذته في قولك أثره بفتح
الهمزة راء المثلثة هي اسم للاستئثار الرجل على أصحابه والاحاديث المذكورة في
الباب استدلالهم الجمهور على جواز دفع الزكاة الى سلاطين الجور واجرائهم وحكي
المهدي في البحر عن العترة وحديثي ان لا يجوز دفع الزكاة الى الظلمة ولا
يجزئ واستدلوا بقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين ويجار بان هذه الآية على تسليم
صحة الاستدلالهم الى محل النزاع عمومها مخصوص بالاحاديث المذكورة في الباب وقد
زعم بعض المتأخرين ان الدلالة المذكورة لا تدل على ما يوجب الجوز لانها في المصدق
والنزاع في الواجب وهو غلظة عن حديث ابن مسعود وحديث واثل بن حجر المذكورين في
الباب وقد حكي في التقرير عن أحمد بن عيسى والباقر مثل قول الجمهور وكذلك عن
المنصور وأبي مضر وقد استدللوا به أيضا بما رواه ابن أبي شيبة عن خبيثة قال سألت
ابن عمر عن زكاة فتدل دفعها اليهم ثم سأله به مذات فتدل لانه دفعها اليهم ثم قالهم قد
ضاعوا الصلوات وعذ مع كونه قول صحيح ولا حجة فيه ضعيف الاسناد لانه من رواية
جابر الجعفي ومن جملة ما احتج به صاحب البحر للقائلين بالجواز بانهم لم يزلوا يؤخذ كذلك
ولانه ادوماء عليا لم يثن على من أعطى الخوارج وأجاب عن الاول بانه ليس باجماع وعن
الثاني ان ذلك كان له دأرا ومصلحة اذا تصرف بالاجزاء ولا يخفى ضعف هذا الجواب
وا- ق ما ذهب اليه الجمهور من الجواز والاجزاء (وعن بشير بن الخصاصية قال قلنا

يا رسول الله رقومنا من أصحاب الصدقة يعتدون علينا أفنم كنتم من أموالنا بقدر
ما يعتدون علينا فقال لا رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه
أبو داود والمنذري وفي اسناده ديسم السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات وقال
في التقریب مقبول وفي الباب عن جرير بن عبد الله وأبي هريرة عن عبد الله بن أبي شيبة والحديث
استدل به على انه لا يجوز كنتم شي عن المصدقين وان ظلموا وتعدوا وقد عورض ذلك
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم من سئل ففوق ذلك فلا يعطه كما تقدم في حديث أنس

الطويل

عن غيره مكانه تصدق عليه بالسلامة منه فان كان شره لا يتعدى

نفسه فقد تصدق على نفسه بان منعها من الاثم قال وليس ما تضمنه الخبر من قوله فان لم يجد ترتيبا وانما هو لا يوضح لما يفعله

25

السكن هنا عن القوم يرى قال أبو عبد الله أي البخاري نسبة هي أم عطية (منها) أي من الشاة (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندكم نبي) قالت عائشة (فقلت لا) نبي عندما (الاما أرسلت به) أم عطية (نسبة من تلك الشاة) فقال هات فقد

* (باب أمر الساعي ان بعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكاذهم حشدها امه) •

• (باب سمع الامام الراشي اذا تنوعت عنده) •

عن أنس قال عدت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الله بن أبي طلحة إلى مكة
واقبته في يده الميسر يسر ابل الصدقة آخر جاء ولا جدوا بن ماجه دخلت على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وهو يسر غنما في آذانها عن زيد بن أسلم عن أبيه انه قال لعمر ابي
الظاهر رافعة عيب فقال أم نعم الصدقة أو من نعم الجزية قال أسلم من نعم الجزية رها
ان عليها ميسر الجزية رواء الشامي قول الميسر بكسر الميم وسكون اليااء التسمية وفتح
السين المهملة وأصله موسم لان قاءه واواكها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت يا وهو
الحديدة التي يوسم بها أي يعلّم بها وهو نظير الخاتم وفيه دليل على جواز وسر ابل الصدقة
ويطوقها غير هاهن الانعام والحكمة في ذلك تعييزها وليرد هاهن أخذها ومن النقطها
وليرد هاهن فلا يشترها اذا تصدق به امثلا لا يعود في صدقته قال في الفتح ولم أقف
على نص صحيح عما كان مكتوبا على ميسر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا ان ابن الصباغ

بلغت محالها) أي وصلت إلى الموضع الذي تحمل فيه بصيرورته أملا كاللحم صدق بهما عليهم فصحت بهما هديهما وإنما قال ذلك لأنه
 كان يجرم عليه أكل الصدقة وترحم البخاري لهذا الحديث ٤٤ باللفظ باب قد روى عن أبي بكر بن كزاعة

الصدقة وحكم من أعصى ما
 انتهى وأشار بذلك إلى الرد على
 من كره أن يدفع إلى شخص واحد
 قدر الزكاة وهو محكي عن أبي
 حنيفة وقال محمد بن الحسن
 لا بأس به وقال غيره لفظ الصدقة
 يسمي الزرع والنفيل ولزكاة
 كذلك الحكم لا تطبق غالباً إلا على
 المنزوح دون التطوع انتهى
 أخص من الصدقة من هذا
 الوجه ونظير الصدقة من حيث
 الإطلاق على الشرح ترادف
 الزكاة لمن حيث الإطلاق على
 المنزل وقد تكررت في الأحاديث
 لفظ الصدقة على المفروضة
 ويمكن التغلب التفرقة والله
 أعلم (عن أنس رضي الله عنه
 أن أب بكر الصديق رضي الله
 عنه كتب له) الفريضة التي
 تؤخذ في زكاة الحيوان (التي
 أمر الله رسول الله صلى الله
 عليه وآله (رسولهم) بها) ومن
 بلغت صدقته بنت مخاض) بن
 كان عنده من الإبل خمس
 وعشرون إلى خمس وثلاثين
 وبنت لخاض الأثني من الإبل
 وهي التي تملأها عام سميت به لأن
 أمها أن لها أن تلحق بالخاض
 وهو دجج الولادة وإن لم تحمل
 (وأيست عدم أي بنت الخاض
 موجودة) وعنده بنت لبون)
 أنثى وهي التي أن لها من الإبل
 فتصير أمونا فأنما تتقبل منه أي من المال من الزكاة (ويعطيه المصدق) كعند أخذ الصدقة
 وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة (عشر بن درهم) فضة من النقرة الخالصة وهي المراد بالدرهم الشرعية حيث أطلقت (أو

من أشافيه نزل إجماع الصحابة على أنه يكتب في ميسم الزكاة أو صدقة وقد كره
 بعض الحنفية الوسم بالميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة وحديث الباب يخص
 هذا العموم فهو حجة عليه وفي الحديث اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه
 وجواز أخير القصة لأن الوسم لا يستغنى عن الوسم قوله أن عليه ميسم الجزية الخ فيه
 دليل على نوسم إبل الجزية كان يفعل في أيام الصحابة كما كان يوم إبل الصدقة

(البواب المصنف الثمانية)

(باب جامع الفقير والمساكين والمثلة وأغنى)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين الذي تردده القرة
 وانقرتان ولا اللقمة واللقمة ثمان انما المسكين الذي يتعفف أقرؤا ان شئتم لا يسألون
 الناس اسأفا وفي لفظ أبي المسكين الذي يطوف على الناس تردده للقمعة واللقمة ثمان
 والقرة والقرة ثمان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن به فيمتص صدق عليه ولا
 يقوم فيسأل الناس متفق عليهم ما) قوله ولا اللقمة واللقمة ثمان في رواية للبخاري إلا كاه
 والاكتان قولاً يغني به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر وكان المعنى نفي اليسار المقيد بدلانه يغنيه
 مع وجود أصل اليسار وفي الحديث دليل على أن المسكين هو الجامع بين عدم الغنى
 وعدم تقطن الغنى له لما يظن به لاجل تعففه وتظهره بصورة الغنى من عدم الحاجة
 ومع هذا فهو مستعفف عن السؤال وقد استدلل به من يقول أن الفقير أسوأ حالاً من
 المسكين وأن المسكين الذي له شيء ولكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء له ويؤيده قوله
 تعالى أما السنيعة فكانت مساكين يعاملون في البحر فسميهم مساكين مع أن لهم
 سفينة يعاملون فيها وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور كما قال في القح وذهب أبو حنيفة
 والعترة إلى أن المسكين دون الفقير واستدلوا بقوله تعالى أو مسكيناً ذميراً قالوا لأن
 المراد أنه يلصق بالتراب للعرى وقال ابن القاسم وأصحاب مالك أنهم ماسواه وروى عن
 أبي يوسف ورجحه الجلال قال لأن المسكنة لازمة للفقير وليس معناها الذل والهوان
 فانه ربه كان بغنى النفس أعز من الملوك الأكبر من معانها العجز عن إدراك المطالب
 الذي يوفيه والعجز عما يمكنه من الانتماض إلى مطالبه انتهى وقيل الفقير الذي يسأل
 والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال وظاهره أيضاً أن المسكين من اتصف بالتعفف
 وعدم الخلاف في السؤال لكن قال ابن بطال بعناء المسكين الكامل وليس المراد في
 أصل المسكنة بل هو كقوله أتدرون من الناس الحديث وقوله تعالى ليس البر إلا
 وكذا قرى القرطبي وغير واحد ومن جملة تجميع القول الأول قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 اللهم أحبي مسكيناً مع نوره من الفقر الذي ينبغي أن يقول عليه أنه يقال المسكين

من
 فقصة أمونا فأنما تتقبل منه أي من المال من الزكاة (ويعطيه المصدق) كعند أخذ الصدقة
 وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة (عشر بن درهم) فضة من النقرة الخالصة وهي المراد بالدرهم الشرعية حيث أطلقت (أو

سائين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الابل (خان لم يكن عنده) أي المالك (بنت مخاض على وجهها) المفروغ عن (وعنده ابن لبون) ذكر (فانه يقبل منه) وان كان أقر قيمة منها ولا يكاف ٤٥ تحصيلها (وليس معه شيء) وهذا طريف من حديث الصدقات ودلالته على

الدرجة من جهة قبول ما هو انفس مما يجب على المتصدق واعطائه التفاوت من جنس غير جنس الواجب وكذا العكس وأجيب بأنه لو كان كذلك لكان ينظر ما بين السائين في القيمة فيكان الترضيز يتقاربه وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الامكنة والازمنة فلا قدر اثارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كالذلك هو الواجب في مثل ذلك قاله في فتح الباري ورواه بصريون وفيه التحدث وأخرجه البضاري في مواضع قال صاحب التسليم أي في عشرة مواضع باسماد واحد متطعا من حديث ثمانية عن أنس وأخرجه أبو داود في الزكاة وهذا لسائى وابن ماجه (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أن أب بكر رضى الله عنه كتب له التريضة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين شئ من خشية) لمالك كثر (الصدقة) فيقل ماله أو خشية المصدق قتها فأمر كل واحد منهما ان لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفريق وهذا التأويل قاله الشافعي وقال مالك في الموطا

من اجتمعت له الاوصاف المذكورة في الحديث والنكير من كان ضد الغنى كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة وسبأ في تحقيق الغنى فيقال ان عدم الغنى فقير وان عدمه مع التعفف عن السؤال وعدم نطق الناس له مسكين وقيل ان الفقير من يجد القوت والمسكين من لا شيء له وقيل النكير المحتاج والمسكين من أذله الفقر حتى هذب صاحب القاموس روعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله لم انه قال لما مثله لا تحل الا ثلاثة تدي ورمي مدق أولدى - رم مدق أولدى دم موجه رو - وأحد وأبو داود وفيه نبيه على ان العرم لا يخدم مع الغنى وعن عبد الله بن عمر وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى رواه الخمسة الا ابن ماجه والشافعي لاكم لهم من حديث أبي هريرة ولا أحد الحديثان وعن عبيد الله بن عدي بن الحياران ر - لمين أخبراه اسماء أمنا النبي صلى الله عليه وآله ولم يسه الا انه من الصدقة فقلب فيها ما البصر وراهما جلد في فقال ان شئنا أعطتكم كما ولا حظ في العنى ولا تقوى مكتوب رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال أحمد هذا أجوده اسنادا حديث أنس أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وحسنه وقال لا نعرفه الا من حديث الاخضر بن عجلان انتهى والاخضر بن عجلان قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه وحديث عبد الله بن عمر وحسنه الترمذي وذكر ان شعبة لم يرفعه وفي اسناده ويحمان ابن يزيد وثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي شيخ مجهول وقال بعضهم لم يصح اسناد هذا الحديث وانما هو موقوف على عبد الله بن عمرو وقال أبو داود الاحاديث الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض الذي مرة سوى وبعض الذي مرة قوى وحديث عبيد الله بن عدي بن الحيار أخرجه أيضا الدارقطني وروى عن أحمد انه قال ما أجوده من حديث وحديث أبي هريرة الذي أشار اليه المصنف أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي الباب عن طلحة عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن عدي وعن حبشي بن جنة عند الترمذي وعن جابر عند الدارقطني وعن أبي زميل عن رجل من بني هلال عند أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عند الدارقطني قوله مدق بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر الزاف وهو الفقر الشديد المصق صاحبه بالدعاء وهي الارض التي لا تبار بها قول اولدى غرم مفظع الغرم بضم الغين المجهمة ويكون الرا هو ما يلزم أدائه تكلفا في مقابلة عوض والمفظع بضم الميم وسكون الفاء وكسر الطاء المجهمة وبالعين المهملة وهو الشديد الشنيع الذي جاوز الحد قوله اولدى دم موجه هو الذي يتحصل دية عن قريته أو جيمه أو نسيبه القاتل يدفعها الى أولياء المقتول وان لم يدفعه قدر قريته أو جيمه الذي يرجع لته له واراقة دمه الحديث يدل على حوازم المسئلة لهؤلاء الثلاثة قول لا تحل الصدقة لغنى قد استلقت المذاهب في المقدار الذي يصير به

معناه أن يكون الفقر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجبه ومن احدى لا يجب عليهم كلهم فيها الا شاة واحدة أو يكون للخليطين ما تناساه وشاتان فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فقير فانما حتى لا يكون على كل واحد الا شاة

واحدة تصرف الخطاب للمالك وقال أبو حنيفة معنى لا يجمع بين متفرق ان يكون بين رجلين أربعون شاة فاذا اجعها
فشاة واذا فرقاها فلا شيء ولا يفرق بين مجتمع أو يكون ٤٦ لرجل مائة وعشرون شاة فاذا فرقاها المصدق

أربعين أربعين فثلاث شاة
وقال أبو يوسف معنى الأول أن
يكون للرجل ثمانون شاة فاذا اجع
المصدق قال هي مئة وبين
اخوتي لكل واحد عشرون فلا
زكاة أو يكون له أربعون
ولا أخوته أربعون فيقول كلها
للفشاة (وفي رواية عنه) أي
عن أبي مثنى رضي الله عنه (ان أبي
بكر رضي الله عنه كتبه)
الزينة (التي فرض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم)
كان من خليطين فتم ما
يتراجمان بينهما بالسوية) يريد
ان المصدق اذا أخذ من أحد
الخليطين ما وجب أربعة من
مال أحدهما فانه يرجع الخطا
الذي منه الواجب أو بعضه
بقدر حصته الذي خاطبه من
مجموع المالين مثلاً في المثل
كأشجار وأحبوب وقيمة في
المقوم كالابل والبقر والغنم فلو
كان لكل منهما عشرون شاة رجعت
الخليط على خليطه بقيمة نصف
شاة لا بنصف شاة لانها غير مثابة
ولو كان لهما مائة ولا أكثر
خمسون وأخذ الساعي الشاتين
الواجبتين من صاحب المائة
رجع بثلاث قيمتهما ومن صاحب
الخمسين رجع بثلاثي قيمتهما ومن
كل واحد مائة رجع صاحب
المائة بثلاث قيمة شاة وصاحب

الرجل غنيا فذهبت الهادوية والحنفية الى أن الغنى من ملك النصاب فيصم عليه أخذ
الزكاة واحتجوا بما تقدم في حديث معاذ بن قول الله صلى الله عليه وآله وسلم تؤخذ من
أغنياهم وترد في فقرائهم قالوا فوصف من تؤخذ منه الزكاة الغنى وقد قال لا تحل
الصدقة للغنى وقال بعضهم هو من وجد ما يغنيه ويعيشه حكاية الخطابي واستدل به
أخرجه أبو داود وابن حبان وصححه عن مهمل بن الحنفية قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من آل وعنده ما يغنيه فانه يستكثر من النار قالوا يا رسول الله وما يغنيه
قال قدر ما يغنيه ويعيشه ويؤتي وقال الثوري وابن المبارك وأحمد وأبو حنيفة وجماعة
من أهل العلم هو من كان عنده خمسون درهما أو قيمتهما واستدلوا بحديث ابن مسعود
عند الترمذي وغيره مرفوعاً عن أبي مثنى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وجهه خمسون قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهما أو واحد من الذهب
وسبأني وقال الشافعي وجماعة اذا كان عنده خمسون درهما أو أكثر وهو محتاج فله ان
يأخذ من الزكاة وروى عن الشافعي ان الرجل قد يكون غنياً بالدرهم مع الكسب ولا
يغنيه الله مع ضيقه في نفسه وكثرة عياله وقال أبو عبيد بن سلام هو من وجد أربعين
درهما واستدل بحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا وقية وقيل هو من لا يكفيه غلة أرضه للسنة حكاية في البحر عن أبي طالب والمرضى
قوله ولا الذي مرة سوى مرة بكسر الميم وتشديد الراء قال الجوهري المرة القوة وشدة
العقل ورجل مريض أي قوى ذو مرة وقال غيره مرة القوة على الكسب والعمل واطلاق
المرة هنا وهي القوة مقيده بالحديث الذي بعده أعني قوله ولا لقوى مكسب فيؤخذ من
الحديثين ان مجرد القوة لا يقتضي عدم الاستحقاق الا اذا قرن بها الكسب وقوله سوى
أي مستوى الخلق قاله الجوهري والمراد استواء الاعضاء وسلامتها قول جلد بن
بسكان اللام أي قويين شديدين قال الجوهري الجلاء بفتح اللام هو الصلابة والجلادة
تقول منه جلد الرجل بالضم فهو جلدية بني بسكان اللام وجليد بين الجلد والجلادة
قوله مكسب أي يكتسب قدر كفايته وفيه دليل على انه يستحب للامام أو المالك الوعظ
والنهي وتعرف التام بان الصدقة لا تحل لغنى ولا الذي قوة على الكسب كما فعل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويؤخذ من ذلك برفق (وعن الحسن بن علي قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأخذوا من أموالكم ولا تأخذوا من أموالكم ولا تأخذوا من أموالكم
وهو حجة في قبول قول السائل من غير تحليف واحسان النان به وعن أبي سعيد قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل ولا قيمة أو قيمة فقد ألحقه رواء أحمد وأبو
داود وأما في وعن مهمل بن الحنفية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من
سأل وعنده ما يغنيه فانه يستكثر من جهنم قالوا يا رسول الله وما يغنيه قال ما يغنيه

لحمين بثلاثي قيمة شاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان اعرابيا سأل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن الهجرة) أي ان يهاجروا على الإقامة بالمدينة ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح

(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (وبحك) كلمة رجة وتوقع ان وقع في هلكة لا يسهلها (ان شأها) أى القيام بحق الهجر
(شديد) لا يستطيع القيام بها الا القليل ولعلها كانت متعذرة ٤٧ على السائل شاقه عليه فلم يجبه اليه

(فهل لك من ابل تؤدى صدقة من زكاتها) (قال نعم) الى ابل تؤدى زكاتها (قال فاعل من وراء البصر) أى القرى والمدن وكأله قال اذا كنت تؤدى فرض الله عليك فى نفسك ومالك فلا تبالي ان تقيم فى بيتك ولو كنت فى ابل معد مسكن (فان الله ان يترك) أى ينقصك (من) ثواب (عملك) (شياً) وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الهجرة والادب والهبة وسلم فى المغازى وأبو داود فى إيمانهم والنسائى فى البيعة والبيهقى (عن أنس رضى الله عنه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له فريضة الصدقة التى أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة) (بفتح الجيم) والذال المججمة التى لها أربع سنين وطعنت فى الخامسة (وليت عنده جذعة وعنده حقة) (بكسر الحاء وفتح القاف المشددة) التى لها ثلاث سنين وطعنت فى الرابعة (فانها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين) (بضم الشين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الابل يدفعها للمصدق (ان استيسر تاله) أى وجد تافى ما يتيه (أو عشرين درهما) فضة من النقرة وكل منهما أصل فى نفسه لا يبدل لانه قد خير فيه ما كان ذلك معه لو ما لا يجرى مجرى

أوبعث به رواء أحد واحتج به وأبو داود وقال بغديه وبعث به وعن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل وله ما يغنيه جاءت يوم القيامة خدوشا وكدوشا فى وجهه قالوا يا رسول الله وما غناه قال خور درهما أو حاسب من الذهب رواء الله -ة وزاد أبو داود وان ما جبه والترمذى فقال رجل ان شئ به لا يحدث عن حكيم بن جبير فقال سفيان حدثنا زهير بن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) أما حديث الحسن بن علي فالذى وقدمنا عليه فى التسخن الصحيحة من هذا الكتاب ان الراوى للحديث الحسن بن علي وقد سنن أبي داود وغيره ان الراوى للحديث الحسين بن علي وهذا الحديث فى إسناده يعلى ابن أبي يحيى - مثل عنه أبو حاتم الرازى فقال مجهول وقال أبو يعلى - سعيد بن عثمان بن السكن قدرى من وجوه صحاح - ضور الحسين بن علي عنده - ولله صلى الله عليه وآله وسلم ولعله بين يديه وتقبله إياه فأما الرواية التى بروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى كل ما مر أسبيل وقال أبو القاسم البغوى فى مجملته نحو ما من ذلك وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء سمع - ولله صلى الله عليه وآله وسلم ولعله لم يكن يده وبين أخيه الحسن بن علي الأطهر واحد وحديث أبي سعيد سكت عنه أبو داود والمندرى ورجال إسناده ثقات - عبد الرحمن بن محمد أبي الرجال المذكور فى إسناده قد وثقه أحمد والدارقطنى وابن معين وذكره ابن حبان فى الثقات وقال رجلاً خطأ وحديث سهل أخرجه ابن حبان وصححه وحديث ابن مسعود حسن الترمذى وقال وقد تكلم شعبة فى - حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث قول وان جاء على فرس ذى - الامر بحسن الطن بال - لم الذى امتن نفسه - بذل السؤال فلا يتأمله بسوء الظان به واحتماره بل يكرمه بظهور أسرو رله ويقدر ان الفرس التى تحتها عارية أو انه من يجوز له أخذ ذلك مع الغنى كمن يحمل جمالة أو غرم غرمالاً - لاح ذات البين قوله وله قيمة أو قيمة قال أبو داود زاد هذا فى روايته وكانت الأوقية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين درهما قولاً فقد ألحق قال الواحدى اللطاف فى اللغة هو اللطاف فى المسئلة قال أبو الاسود الدؤلى ليس للسائل اللطف مثل الرد قال الزجاج - فى اللطف مثل بالمسئلة والالطف فى المسئلة هو ان يشتمل على وجوه الطلب بالمسئلة كاشتغال اللطاف فى الغطية وقال غيره معنى اللطاف فى المسئلة - أنه ما أخذ من قولهم ألطف الرجل اذا شئ فى لطف الجبل وهو ماء - له كانه استعمل الحشونة فى الطلب قولاً فانما يستكثر أى يطلب الكثير قولاً ما يغنيه بفتح الغين المجهمة وتشديد لادال المهمل أى من الطعام بحيث يشبعه قوله وبعث به بفتح العين أيضاً فى رواية التخصير يكون المعنى ان الانسان اذا حصر له أكله فى انهار غداء أو عشاء كفته واستغنى بها وعلى رواية الجمع يكون المعنى

تد - بل لقيمة لا فى - لان فى الاذن والامك - فهو نمو يص - وهما الشارح كالصاع فى المصرة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق) (تخصيف الصادى السائى) (عشر بن

درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحققة وليست عنده الابنت لبون) أنشئ (فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى) المصدق
بالثمن وهو المال (شاتين أو
في الثالثة) (وعنده حقة فأنما تقبل
منه الحققة ويعطيه المصدق)
بالتخفيف وهو الساعى (عشرين
درهما أو شاتين ومن بلغت
صدقة بنت لبون وليست عنده
وعنده بنت مخاض) وهى التى
لها سنة وطعت في الثانية (فإنها
تقبل منه بنت مخاض ويعطى)
أى المال (معها) المصدق
(عشرين درهما أو شاتين) فيه
أرجس كل مرتبة شاتين أو
عشرين درهما وجواز الزول
والصعود من الواجب عنده
الى سن آخر ياله والخيار في
الشاتين والدرهم لافعهما سواء
كان مالا أو أساعيا وفي
الصعود والنزول للمالك في
الأصح وهذا الحديث طرف من
حديث أنس (رضي الله عنه) أى عن أنس
(رضي الله عنه) أى عن أنس
الله عنه كتب له هذا الكتاب لما
وجهه الى البحرين) أى عامل
عليها وهو اسم لأقليم مشهور
يشغل على مدن معروفة فاعلمتها
هجر وهى كذا ينطق به بلفظ
التثنية والنسبة اليها جحرانى
(بسم الله الرحمن الرحيم هذه
فريضة) أى نسخة فريضة
(الصدقة التى فرض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على
المسلمين) بفرض الله (والتي أمر
الله به رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أى بقوله) وأخفيف الفرض
بأنه لا بد من الإجماع ولا بد من
القرآن على سبيل الإجمال وبين
صلى الله عليه وآله وسلم بجملة
بشيرة أنواع والجناس (فمن سئلها) أى
في سنن الزكاة

أنه إذا حصل له في يومه أكلتان كتمام قوله خدوشا بضم الخاء المجمة جمع خدش وهو خش
الوجه بظفر أو حديدة أو نحوها ما قوله أو كدوشا بضم الكاف والدال المهملة وبعد
الواو شين مجمة جمع كدش وهو الخدش قوله أو حساب من الذهب هذه رواية أحمد
ورواية أبي داود أو قيمته من الذهب وهذه الأحاديث الثلاثة قد استدل بكل واحد منها
طائفة من الخلفين في صد الغنى وقد تقدم بذلك ويجمع بينهما بان القدر الذى يحرم
السؤال عنده هو أكثرها وهى الله ونعلا بالزيادة (وعن مرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إن المسئلة كد يكذبها الرجل وجهه إلا أن يسأل الرجل سلطا فأنار
في أمر لا بد منه رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا بدوا أحدكم فيحط على ظهره فيصدق
منه ويستغنى بدع الناس خيره من أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه متفق عليه وعنه
أيضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكل الناس أموالهم تمشى فأنما يسأل
جرا فليس ينقل أو يستكثر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله كد هذا اللفظ الترمذي
وابن حبان في صحيحه ولفظ أبي داود كد وحى آثار الخوش قوله إلا أن يسأل الرجل
سلطا فافيه دليل على جواز سؤال السلطان من الزكاة والخمس أو بيت المال أو نحو ذلك
فيخص به عموم أدلة تحريم السؤال قوله أو في أمر لا بد منه فيه دليل على جواز المسئلة
عند الضرورة والحاجة التى لا بد عندها من السؤال نسأل الله السلامة وقوله وعن
أبي هريرة الخ فيه الحديث على التعريف عن المسئلة والتزعم عنها ولو أمعن المرء نفسه
في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ولولا قبح المسئلة في نظر الشرع لم يفضل ذلك
عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد إذا لم يعط ولم يدخل على
المسؤول من الضيق في ماله أو أعطى كل سائل وأما قوله خيره فليست بمعنى أفضل
التفضيل إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتفاء والاصح عند الشافعية أن
سؤال من هذا حرام ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتداد السائل
وتسمية الذى يعطاه خيرا وهو في الحقيقة شر قوله تكثرا فيه دليل على أن سؤال
المسكين محرم وهو السؤال لقصد الجمع من غير حاجة قوله فأنما يسأل جرا الخ قال القاضي
عياض معناه أنه يعاقب بالنار قال ويحتمل أن يكون على ظاهره وأن الذى يأخذه يصير جرا
يكوى به كما ثبت في مابغ الزكاة وعن خالد بن عدي الجهني قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من بله معروفا عن أخيه عن غير مسئلة ولا شرافة فسر
فليقبله ولا يرد فأنما هو رزق الله الله به رواه أحمد وعن ابن عمر قال سمعت عمر يقول
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطينى العطاء فأقول أعطه من هو أفقر اليه منى

فقال

بشيرة أنواع والجناس (فمن سئلها) أى في سنن الزكاة

(من المسائل على وجهها فافهمها) أي على الكيفية المذكورة في الحديث من غير تعديل بدليل قوله (ومن سئل فوقها) أي زائدا على الفريضة المعتبرة في السن أو العدد (فلا يعطى الزائد) ٤٩ على الواجب وقيل لا يعطى شيئا من الزكاة له - هذا المصنف مدونة بيان

بطائبه فوق الزائد فإذا ظهرت خباته سقطت طاعته وحينئذ يتولى إخراجها أربعة عشر عليه السلام آخره ثم شرع في بيان كيفية الفريضة وكيفية أخذها وبدأ بكافة الأبل لانها غالب أموالهم فقال (في أربع وعشرين من الأبل) زكاة (فإذا دونها) أي في دون أربع وعشرين من الغنم من كل خمس شاة) أي لأجل كل خمس من الأبل (فإذا بلغت) أبله (خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين فقيمها بنت خمس اثنين) قيد بالاثني لأننا كدد كما ية لرأيت بعيني وسمعت بأذني (فإذا بلغت) أبله (ستاء وثلاثين إلى خمس وأربعين فقيمها بنت لبون اثنين) أن لأمها ان تلد (فإذا بلغت) أبله (ستاء وأربعين إلى ستين فقيمها بنت طروقة الجمل) أي استقصت ان يغشاها الفعل (فإذا بلغت) أبله (واحدة وستين إلى خمس وسبعين فقيمها بنت ذعة) سميت بذلك لانها أجذعت مقدم اسمائها أي أسقطته وهي غايه أنمان الزكاة (فإذا بلغت) أبله (يعني ستين وستين إلى ثمانين فقيمها بنت لبون فإذا بلغت) أبله (أحدى وتسعين إلى عشرين ومائة فقيمها بنتان طروقة الجمل فإذا

فقال خذها إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل فله وما فلا تتبعه نفسك متفق عليه) - حديث خالد بن عدي أخرجه أيضا أبو يعلى والطبراني في الكبير قال في جمع الزوائد رجال أحد رجال الصحيح قول ولا اشتراف نفس الاشتراف بالمعجمة التعرض للشيء والحرص عليه من قولهم اشترف على كذا إذا دنا طول له وقبل المكان المرتفع مشرف لذلك قال أبو داود وسألت أحمد عن اشتراف النفس فقال لا يقاب وقال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال دون يقول مع نفسه يبعث الى فلان بكذا وقال الأثرم ضيق عليه ان يردده اذا كان كذلك قوله يعطيني سيأتي ما يدل على ان عطية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بسبب العمالة كما في حديث ابن السعدي ولهذا قال الطحاوي ليس معنى هذا الحديث في الصدقات وانما هو في الاموال وليست هي من جهة الفقر ولا بكن شيء من الخلق فله قال عمر أعطه من هو أفقر اليه مني لم يرض بذلك انه انما أعطاه لمعنى غير النقر قال ويؤيده قوله في رواية شعيب خذته فقوله قد دل على ان ليس من الصدقات واختلاف العلماء فيمن جاءه مال هل يجب قبوله أم يشدب على ثلاثة مذاهب - كما هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بعد إجماعهم على انه مندوب قال النووي الصحيح المشهور والذي عليه الجمهور انه مستحب في غير عطية السلطان وأما عطية السلطان يعني الجائر فخرمها وزم وأباحها آخرون وكرهها قوم والصحيح انه ان غلب الحرام فيما في يد السلطان حرمت وكذا ان أعطى من لا يستحق وان لم يغلب الحرام فباح لم يكن في القابض مانع يمنعه من التحقق الأخذ وقات مائة الأخذ واجب من السلطان وغيره وقال آخرون هو مندوب في عطية السلطان دون غيره وحديث خالد بن عدي يردده قال المافظ ويؤيده حديث حمزة في السنن الأربعة يسأل اذا سلطان قال والتحقق في المسئلة ان من علم كونه ماله فلا ترد عطيته ومن علم كونه ماله حراما فخرم عطيته ومن شك فيه فلا احتياط رده وهو الورع ومن أباحه أخذها صل انتهى قال ابن المنذر واحتج من رخص بأن الله تعالى قال في اليه وسماعون لا تكذبوا كالون للحت وقدر من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم دعه مذهب يهودي مع علمه بذلك وكذا أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات القاسدة قال المافظ وفي حديث الباب ان الامام ان يعطى بعض رعيته اذا رأى لذلك وجهه وان كان غيره أحوج اليه منه وأرد عطية الامام ليس من الادب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه قوله من هو أفقر اليه مني ظاهرة ان عمر لم يكن غنيا لازمة ان فعل تدل على الاتزان في الاصل وهو الاقتدار الى المال ولكن ظاهرا من صلى الله عليه وآله وسلم له الأخذ اذا لم يكن مستشرفا ولا سائلا انه لا فرق بين كونه غنيا أو فقيرا وهكذا في قبول المال من غير السلطان لا فرق فيه بين الغني والفقير على ظاهر حديث خالد بن عدي وسبكر المصنف حديث خالد بن عدي هذا

٧ نيل ح زات) أبله (على عشرين ومائة) واحدة فصاعدا (نفى كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وواجب مائة وأربعين بنتا لبون وحقتا

وهكذا (ومن لم يكن غنمه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أي يتبرع ويتطوع (فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة) (فرض صلى الله عليه وآله وسلم) ٥٥ (في صدقة الغنم في رعايتها) أي راعيها إلا المعالوفة وفي

في كتاب ليهبة رند كريمة الكلام عليه هنالك أن شاء الله تعالى

• (باب العامل في عليها) •

(عن بسر بن سعيد بن السدي المالكي قال استعملني عمر بن الخطاب في الصدقة فلما فرغت منها وأديتها اليه أمرني بعمله فقلت انما علمت لله فقال خذ ما أعطيت فاني علمت علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولمفعما في فقلت مثل قولك فقال لي رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكل وقصد متفق عليه) قولنا أن ابن السدي هو أبو محمد عبد الله بن وقدان بن عبد الله بن عبد شمس بن عبد ود بن نضر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب وانما قيل له السدي لأن أباه استرضع في بني سعد بن بكر بن هوازن وقد صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدما وقال وقد ت في نفر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمالكي نسبة إلى مالك بن حنبل قوله بعمالة قال الجوهري العمالة بالضم رزق العامل على عمله قوله فعمالي بتشديد الميم أي أعطاني أجرة عمل وجعل لي عمالة قولا من غير أن تسأل فيه دليل على أنه لا يحل أكل ما حصل من المال عن مسألة وفي الحديث دليل على أن عمل الساعي سبب لا لتحقيق الأجرة كما روي وصف الفقر والمسكنة هو السبب في ذلك وإذا كان العمل هو السبب اقتضى قياس قواعد الشرع أن المأخوذ في مقابلته أجرة ولهذا قال أصحاب الشافعي تبعاله أنه يستحق أجرة المثل وفيه أيضا دليل على أن من نوى التبرع يجوز له أخذ الأجرة به وذلك ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على أن نصيب العامل يطيب له وإن نوى التبرع أو لم يكن مشروطا انتهى (وعن المطلب بن ربيعة بن الحارث

ابن عبد المطلب أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال ثم تكلم أحدهما فقال يا رسول الله جئناك لتؤمرنا على هذه الصدقات فنصيب

ما يصيب الناس من المنفعة ونرى إليك ما يؤتى الناس وهذا أن الصدقة لا تنبغي لمحمد

ور لا محمد وإنما هي أوساخ الناس مختصر لا جدوم سلم وفي لفظ لها لا تحمل لمحمد

ولا لا محمد) قوله أوساخ الناس هذا بيان لعل التحريم والأشهاد إلى تنزه الآل

عن أكل الأوساخ وانما سميت أوساخا لأنها تطهره لاموال الناس وتوسمهم كما قال

تعالى تطهرهم وتزكهم بها فذلك من التشبيه وفيه إشارة إلى أن الحريم على الآل انما

هو الصدقة الواجبة التي يحصل بها تطهير المال وأما صدقة التطوع فنقل الخطابي

وغیره الاجماع على أنها محرمة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللشافعي قول أنها

تحل وتحل لا على قول الأكثر وللشافعي قول بالتحريم وسما في الكلام في تحريم

الصدقة الواجبة على بني هاشم وظاهر هذا الحديث أن التحل لهم ولو كان أخذهم لها

من باب العمالة واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة والناسر العمالة معاوضة

سماها كما قاله في شرح المشكاة

بدل من الغنم بإعادة الجار البديل

في حكم تطوع فلا يجب

في مطلق الغنم شيء وهذا أقوى

في الدلالة من أن لو قيل بابتداء

في ساعة الغنم أو في الغنم الساعة

لأن دلالة البديل على المقصود

بالتطوع ودلالة غيره عليه

بالمفهوم وفي تكرار الجار إشارة

إلى أن لا رسوم في هذا الجنس

مدخل اقويا وأصلها يقاس عليه

بمخلاف جنس الآل وأبقر

انتهى (إذا كانت) غنم الرجل

وفي رواية إذا بلغت (أربعين

إلى عشرين ومائة) فزكاتها

(شاة) جذعة ضأن لها سنة

ودخلت في الثانية وقيل سنة

أشهر أو ثلثة معز لها سنة

ودخلت في الثالثة وقيل سنة

(فإذا زادت) غنمه (على عشرين

ومائة) واحدة فصاعدا إلى

مائتين) فزكاتها (شاتان فإذا

زادت) غنمه (على مائتين ولو

واحدة إلى ثلثمائة ففيها ثلاث)

ولكنهم في ثلاث شياء فإذا

زادت) غنمه (على ثلثمائة) مائة

أخرى لا دونها (ففي كل مائة شاة)

ففي أربع مائة أربع شياء وفي

خمس مائة خمس وفي ستمائة ست

وهكذا فإذا كانت ساعة الرجل

ناقصة من أربعين شاة واحدة)

أي إذا كان عند الرجل ساعة

تنقص واحدة من أربعين فلا

زكاة عليه فيها بطريق الأولى

إذا نقصت زائدة على ذلك فليس

بمنفعة

فيها) أي الناقصة عن الأربعين (صدقة إلا أن يشاء ربها) أن يتطوع (وفي) مائتي درهم من (الزكاة)

بكسر الراء وتخفيف التاء الورق والهاء عوض عن الوار شعير العبد والوعاء النفقة المضروبة وغيرها (ربيع العشير)

نخسة درهم وما زاد على المائتين فحسابه فيجب أربع عشرة. وقال أبو حنيفة إنها وقص فلا شيء على ما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ أربعين درهما نصفه حينئذ درهم واحد وكذا في كل أربعين ٥١ (فإن لم تكن) أي الرقعة (أو تسعين

ومائة فليس فيها شيء) (لهم
النصاب والتعبير بالمائة من يوههم
اذا زادت على المائة والنسبة
قبل بلوغ المائتين ان فيها اذكاة
وايس كذلك وانما ذكر التسعين
لانه آخرة قبل المائة والحساب
اذا جاوز الاحاد كان تركيبة
بالعشود كما عشرات والمئتين
والالف فذكر التسعين ليبدل
على الامدة فبما انتقص عن
المائتين ولو بعض حبة لحديث
الشيخين ليس فيما دون خمس
أواق من الورق صدقة (الا ان
يشاء ربها) وهذا كقول
في حديث الاعرابي في الايمان
الا ان تطوع (وعنه) أي عن
أنس (رضي الله عنه) أن أبا بكر
رضي الله عنه كتب له (الصدقة
(أتى أمر الله رسوله صلى الله
عليه وآله وسلم بها) ولا يجزئ
في الصدقة) المنروضة (هرمة
الكبيرة التي سقطت أسنانها
(ولادات عوار) بفتح العين أو
معجمة بماء ترقبه في البيع ره
شامل للمريض وغيره وبالض
العور في العين الامن مقابلها
الهرمات وذات العوار وتكسر
مريضة متوسطة ومعجمة من
الوسط وكذا لا تؤخذ صغرى
لما غلبت الاجزاء (ولا تفر
وهو غلب الغنم أو مخصوص
بالمعز لقوله تعالى ولا تجمعه
افقره في قبض الزكوات بان يؤخذ
كوزة ثم يؤخذ ذابن اللبون أو الح

بمنفعة والمنفعة مال فهي كالواشترها بما له وهذا قياس فاسد الاعتبار اصادمته لانصر
قال النووي وهذا ضعيف أو باطل وهذا الحديث صريح في رده قال المصنف رحمه الله
تعالى بعد ان ساقه هذا الحديث ما نقله وهو يمنع جعل العامل من ذوى القربى انتهى
وقد عقب بأن الحديث انما يمنع دخول ذوى القربى في مهم العامل ولا يمنع من جعلهم
عمالا عليها ويعطون من غير هافاته حائز بالاجاء وقد استعمل على علمه الامم منى
لعباس رضى الله عنه (وعن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
لخازن المسلم الامين الذي يعطى ما أمر به كاملا موقرا طيبة به نفسه حتى يدفعه الى
الذى أمر له به أحد المتصدقين متفق عليه) قولنا طيبة به نفسه هذه الارصاف لا بد من
اعتبارها في تحصيل أجر الصدقة للخازن فانه اذا لم يكن مسلما لم تصح منه نية التقرب
وان لم يكن امينا كان عليه وزر الخيانة فكيف يحصل له أجر الصدقة وان لم تكن نفسه
بذلك طيبة لم يكن له نية فلا جوب قوله أحد المتصدقين قال القرطبي لم نروه الا بالتحفية
ومعناه ان الخازن بما فعل متصدق في صاحب المال متصدق آخر فهمامة صدقات قال
وبصريح أن يقال علم الجميع فتكسر التاف ويكون معناه انه متصدق من جهة المتصدقين
والحديث يدل على ان المشاركة في الطاعة توجب المشاركة في الاجر ومعنى المشاركة
ان له اجرا كما ان لصاحبه أجر او ليس بمعناه انه يزاحمه في أجره بل المراد المشاركة
في الطاعة في اصل الثواب فيكون له ذنواب وله ذنواب وان كان أحدهما أكثر
ولا يلزم ان يكون مقدار ثوابه مساويا بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه
فاذا أعطى المالك خازنه مائة درهم أو نحوها لم يصلها الى مستحق للصدقة على باب
داره فأجر المالك أكثر وان أعطاه مائة أو رغبنا أو نحوها ما حيث ليس له كثير قيمة
ليذهب به الى محتاج فيه مائة بعمدة بحيث يتقابل ذهاب المائتي اليه أكثر من المائة
ونحوها فأجر الخازن أكثر وقد يكون الذهاب مقدارا الزمة فيكون الاجر سواء قال
بن رسلان ويدخل في الخازن من يتخذ الرجل على عياله من وكيل وعبد وواحدة
رعلام ومن يقوم على طعام الضيفان (وعن بر يذعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من استعمل مائة على عمل فرزقه او رزقا فاما خذ به فهو غلول رواه أبو داود)
الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات وفيه دليل على انه لا يحل
للعامل زيادة على ما فرض له من استعمله وان ما أخذه بعد ذلك فهو من الغلول وذلك
بناء على انما الاجارة وليكنها فاقدا يلزم فيها اجرة لمثل ولهذا ذهب البعض الى أن الاجرة
المقرضة من المستعمل للعامل تؤخذ على حسب العمل فلا يأخذ زيادة على ما يستحقه
وقيل يأخذ ويكون من باب الصرف وفي الحديث أيضا دليل على انه يجوز للعامل أن
يأخذ حقه من تحريمه ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه تنبيه على جواز أن

الحديث منه تنفقون (الاماشاء المصدق) كحدث آخذ الصدقات الذي هو وكيل الفقراء في قبض الزكوات بان يؤدى اجتهاده الى أن ذلك خير لهم وحينئذ فلا يستنار راجع لما ذكر من الهرم والعور والذكورة ثم يؤخذ ان اللبون أو الحلة

عن خمس وعشرين من الابل عند ثبوت الخاض والذكر من الشياه فيمادون خمس وعشرين من الابل والتبيع في الثلاثين من البقر للنص على الجواز فيها ٥٢

المأشية الى صحاح ومراض
أولى سليمة ومعيبة أخذ صحبة
وسليمة بالقسط في أربعين ثاة
نصفها صحاح ونصفها مراض
وقيمة كل صحبة ديناران وكل
مريضة دينار وأخذ صحبة بقيمة
صحبة ونصف مريضة وهو دينار
ونصف وكذا لو كان نصفها
سليما ونصفها معيبا كاذ كرم
ان الاكثرين كما قاله الحفاظ ابن
عمر على تشديد الصادق أي
المصدق وتقدير الحديث حينئذ
ولا تؤخذ هزيمة ولا ذات عوار
أصلا ولا يؤخذ أقيس البرضا
المالك لكونه محتاجا اليه في
أخذه بغير رضاه اضر ربه
وحينئذ قال استثناء مختص
بالتيس واستدل به له الكمية
في تكليف المالك سليما وهو
مذهب المدونة وعن ابن
عبد الحكم لا يؤخذ من المعيبة
الأزيرى الساعى أخذ المعيبة
لا الصغيرة (عن ابن عباس رضي
الله عنهم ما حديث بعثه عاذلى
ابن تقدم وفي هذه الرواية قال
انك تقدم على قوم أهل كتاب
وذكر باقي الحديث ثم قال
في آخره وتوفى أى أحد
(كرائم أموال الناس) أى
تفاسدها من أى صنف كان جمع
كريمة وهي العزيرة عند رب المال
امام اعتبار كونها كولة أى
مسئنة لا كل أو ربي بضم الراء تشديد الميم أى قرية العهد بولادة وقال الأزهرى الى خمسة

بأخذ العامل حقه من تحت يده فيقبض من نفسه لنفسه انتهى

• (باب المواة قلوهم) •

(عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يشيأ على الاسلام الا أعطاه
قال فانما رسل رساله وأمر له بشاء كثير بين جليلين شاءا صدقه قال فرجع الى قومه
فقال يا قوم سلوا فان محمد يعطى عطاء من لا يخشى الفاقة رواه أحمد بابا في صحيح
وعن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بحال أوسى فقعه فاعطى
رجلا وترك رجلا فقلعه من الدين تركه عموا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فوالله
انى لاعطى الرجل وادع الرجل والذى ادع احب الى من الذى أعطى ولكنى أعطى
أموالما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع وأكل أقواما الى ما جعل في قلوبهم من
الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب فوالله ما أحب أنلى بكلمة رسول الله صلى الله عليه
وسلم حر لم رواه أحمدوا البخارى) الحديثان يدلان على جواز التأليف لمن لم يرسخ إيمانه
من مال الله عز وجل وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة منها أعطاه صلى الله عليه وآله
ولم بأسفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرع بن عباس
بن مرداس كل انسان منهم مائة من الابل وروى أيضا انه أعطى علقمة بن علاثة
مائة ثم قال لا انصار للماعة واعليه الاترضون ان يذهب الناس بالشاعر الابل وتذهبون
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رجالكم ثم قال لما بلغه أنهم قالوا يعطى صناديد
نجد ويدعنا فعاتل ذلك لا ما فهم كفى صحيح مسلم وقد ذهب الى جواز التأليف العترة
والجبالي والبطنى وابن مبرور وقال انشأ في التأليف كافر أفا ما الفاسق فيعطى من
سهم التأليف وقال أبو حنيفة وأصحابه قد سقط بانتشار الاسلام وغلبته واستدلوا
على ذلك باشتناع أبي بكر من اعطاء أبي سفيان وعيينة والاقرع وعباس بن مرداس
واقطهر جواز التأليف عند الحاجة اليه فاذا كان في زمن الامام قوم لا يطيعونه الا
لدينا ولا يقدرون على ادخالهم تحت طاعته بالقسر والعاب فله ان يتألفهم ولا يكون لنفسه
الاسلام تأثير لانه لم يقع في خصوص هذه الواقعة وقد عذب ابن الجوزى أسماء المواة
قلوبهم في جرته من رد قبائحهوا نحو الحسين نفسه

• (باب قول الله تعالى وفي الرقاب) •

(وهو يشمل بعمومه المكاتب وغيره وقال ابن عباس لا بأس أن يعتق من زكاة ماله
ذكره عنه أحمد والبخارى وعن البراء بن عازب قال جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال داني على عمل يشربني من الجنة فبيعه داني من الباه فقال انتق
القصة وذك الرقبه قال يا رسول الله أليسوا واحدا قال لا انتق القصة أن تفرد بعتقها

ون
عشر يومان ولادتها لان الزكاة لمواسم الفقراء فلا يسب الا يضاف بحال الاغنياء الا ان رضوا بذلك (عن أنس بن مالك

رضي الله عنه قال كان أبو طلحة (زيد الانصاري رضي الله عنه) أكثر الانصار المدينة ما لامن فخل وكان أحب أمواله إليه
بيرحاء) بكسر الباء أو ينقصها اسم قبيلة أو امرأة أو بئر أو بستان أو أرض

٥٣

وفك الرقبة أن تعين في غنهار واه أحد الدارقطني وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاثة كلهم حق على الله عونته الغزى في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الأداة والناس كمن المتعسر واه الخمسة الأبا داود) حديث البراء بن عازب قال في جمع الزوائد رجاله ثقات وحديث أبي هريرة قال الترمذي حسن صحيح قوله المكاتب وغيره قد اختلف العلماء في المراد به وله تعالى وفي الرقاب فروى عن علي بن أبي طالب وسعيد بن جبيرة والليث والثوري والعنزة والحنفية والشافعية وأكثر أهل العلم أن المراد به المكاتبون يمانون من الزكاة على الكتابة وروى عن ابن عباس والحسن البصري ومالك وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد الله مال البخاري وابن المنذر أن المراد بذلك أنها تسترى رقاب لتعتق واخبروا بأنهم لا تختص بالمكاتب لدخول في حكم العارمين لأنه غارم وبأن شراء الرقبة لثمة حتى أولى من إعانة المكاتب لأنه قد يعان ولا يعتق لأن المكاتب عبدا مابني عليه درهم ولأن الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف الكتابة وقال الزهري أنه يجمع بين الأمرين واليه آثار المصنف وهو الظاهر لأن الآية تحتل الأمرين وحديث البراء المذکور فيه دليل على أن ذلك الرقاب غير عتقه أو على أن العتق وإعانة المكاتبين على مال الكتابة من الأعمال المقربة من الجنة والمبعدة من النار قوله حق على الله فيه دليل على أن الله يتولى إعانة هؤلاء الثلاثة وينزل عليهم لم بأن لا يحوجه لم لكن بشرط أن يكون الغزى غزيا في سبيل الله والمكاتب مريد الأداة والتمس كمن متعتقا وقد اختلف في المكاتب إذا كان فاسقا هل يعان على الكتابة أم لا فذهبت الهادوية إلى أنه لا يعان قالوا لأنه لا قرينة في إعانته وقال الشافعي والامام يحيى والمزني بالله أنه يعان وهو الظاهر

(باب الغارمين)

عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المسئلة لا تحل إلا لثلاثة لذي فقر مرقع أولاد غرم مقطوع أولادى دم موجه رداء أحمد وأبو داود وعن قبيصة بن مخارق الهلالي قال سمعت حالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسأله فيها فأنزل أقم حتى تأتينا الصدقة فأنزلها ثم قال يا قبيصة إن المسئلة لا تحل إلا لثلاثة رجل تحمل حالة الخلف المسئلة حتى يبيعها ثم يملك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله خلت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يتول ثلاثة من أوى الخجان قومه أقدأ أصابت فلا تفاقه خلت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش فأسوا حتى من المسئلة يا قبيصة فسكت يا كاهن صاحبها صحتار واه أحمد وسلم والشافعي وأبو داود) حديث أنس قد تقدم

وغيره مع اختلاف في ذلك (وكانت) بيرحاء (مسئلة قبيلة المسجد النبوى أى مقابلته قرية منه) وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها) أى في بيرحاء (طيب قال أنس) رضي الله عنه (فلما أنزلت هذه الآية لن: الوالبر) أى أن تلغوا حقيقة البر الذي هو كال الخير أولن تشالوا بر الله الذي هو الرحمة والرضا والجنة (حتى تنذتوا عما تحبون) أى من بعض ما تحبون من المال أو ما يعمه وغيره كبذل الجاه في معاونة الناس والبسطن في طاعة الله والمهجة في سبيل الله (قام أبو طلحة) رضي الله عنه (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول إن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وإن أحب أموالى إلى بيرحاء وإنها صدقة لله أرجو برها) أى خيرها (ونشرها) بضم الذا المجهمة أى أقدمها فأذخرها لأجلها (عند الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله) فوسن تعيين مصرفها إليه صلى الله عليه وآله وسلم لكن ليس فيه تصريح بأن أباطلحة جعلها حبا (قال فقال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم) بفتح الباء وسكون المجهمة كهل وبلف غير مكررة هنا قال في التاموس قل في الأفراد بخ ساكنة وبخ مكسورة وبخ منونة مضهومة وتكرر بخ للمبالغة الأول منون والثاني مسكن ويقال بخ بخ مسكنين وبخ

فَاعِلٌ بِعَنْ مَذْعُولٍ (وَقَدْ سَمِعْتُ
مَاقِلْتُ وَأَنِّي أَرَى أَنَّ تَجْمُلَهَا
فِي الْأَقْرَبِينَ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَفْعَلُ)
بِرَفْعٍ لَامٍ أَفْعَلُ فَعَلًا مَسْمُومًا تَقْبِلًا
(يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَحَّهَا) أَيِ يَدٍ
(أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ)
مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِنْ تَفَاقَّحَ أَحَبُّ
الْأَمْوَالِ عَلَى أَقْرَبِ الْأَقَارِبِ
أَفْضَلُ وَأَنَّ الْأَبِيَّةَ تَعْمُ الْإِنْسَانَ
الْوَاجِبَ وَالْمُسْتَنْبَحَ قَالَهُ
الْبَيْهَقِيُّ لَكِنْ اسْتَشْكَلَ دَلَالَةَ
الْحَدِيثِ عَلَى التَّرَجُّحِ لِأَنَّهُ لَا تَزَكَاةَ
عَلَى الْأَقَارِبِ وَهَذَا يَلِيسُ زَكَاةَ
وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ أَثْبَتَ لِلزَّكَاةِ حُكْمَ
الْمَصَدَقَةِ بِأَقْيَاسِ عَائِلِيهَا قَالَهُ
الْكِرْمَانِيُّ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَالَ ابْنُ
الْمُنِيرِ مَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ عَلَى
الْأَقَارِبِ لِمَا لَمْ يَنْقُصْ أَجْرُهَا
بِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ الْمَصَدَقَةِ وَالصَّلَاةِ
مَعًا كَأَنَّهُ مَصَدَقَةُ الْوَاجِبِ
كَذَلِكَ لَكِنْ لَا يَلِيزُ مِنْ جَوَازِ
مَصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى مَنْ يَلِيزُ
الْمَرَّةَ فَقَدْ تَنَبَّهَ أَنَّ تَكُونُ الْمَصَدَقَةُ
الْوَاجِبَةِ كَذَلِكَ (عَنْ أَبِي
سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
حَدِيثُهُ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمُصَلَّى تَزْدَمُ
وَفِي هَذِهِ لِرِوَايَةٍ قَالَ فَلَمْ يَصَارَ
إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ) بِنْتُ
مَعَاوِيَةَ أَوْ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَعَاوِيَةَ بِنْتُ عَتَابِ الْمُتَقَفِّصَةِ

ويقال لها أيضا ربطة وقع ذلك في صحيح
وعن جرزم به بن سعد وقال الكلبي
(١) فوله لأهل الصدقة الثلاثة في أبي داود

• (باب الصرف في بيل الله وابن البيل) •

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لعني الا في سبيل الله أو ابن السبيل أو جار فقير تصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك أو يداود وفي انفا (١) لا تحل الصدقة للعامل عليها أو رجل اشتراها بماله أو غارم أو غار في سبيل الله أو مسكين تصدق عليه بما عاهد من الغني رواه أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا أحمد ومالك في الموطأ والبخاري وعبد بن حميد وأبو يعلى والبيهقي والحاكم وصححه وقد أعل بالارسال لأنه رواه بعضهم عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه رواه الأكثر عنه عن أبي سعيد والرفع زيادة في تعيين الأخذ به أقول لغني قد قد منا

المقام

ويقال لها أيضا ربطة وقع ذلك في صحيح ابن حبان فهو هذه القصة ويقال هامة ان عند الاكثر الكلام
ومن جزم به ابن سعد وقال المكلا بذي ربطة هي المروقة بزيب وبه جزم الطحاوي فقال ربطة هي زيب (امرأة ابن
(١) فوله لأفضل الصدقة الأنيسة في أبي داود لأهل الصدقة لغني الأناخ وعدا الخسة بتقديم وتأخير اه مصر

مسعود) عبد الله (تستادن عليه فقبل بارسول الله) القائل بلال (هذه زينة فقال أي الزينة) أي أي زينة منهم فعرف باللام مع كونه عالما بالانكسار حتى جمع (فقبل امرأته ابن مسعود) قال نعم

الكلام عليه في باب ما جاء في الفقير والمسكين قوله في سبيل الله أي للعازي في سبيل الله
كافي الرواية الأخيرة قوله أو ابن السبيل قال المفسرون هو المسافر المنقطع بأحد من
الصدقة وإن كان غيبا في بلدته وقال مجاهد هو الذي قطع عليه الطريق وقال الشافعي ابن
السبيل المستحق للصدقة هو الذي يريد السفر في غير مصيبة فيمجز عن بلوغ مقصده
الاعانة قوله إمامنا علي بن عباس ويدخل في العامل الساعي والكاتب والقاسم
والحائز الذي يجمع مع الأموال وحافظ المال والعريف وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم
عمال لكن أشهرهم الساعي والباقي أعوان له وظاهر هذا أنه يجوز أنصرف من الزكاة
إلى العامل عليها سواء كان هاشميا أو غير هاشمي ولكن هذا اختصاص بحديث المطلب بن
ربيعة المتقدم فإنه يدل على تحريم الصدقة على العامل الهاشمي ويؤيده حديث أبي
وانع الآتي في باب تحريم الصدقة على بني هاشم فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يجوز له أن يعصب من بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدقة لكونه من
موالي بني هاشم قوله أو رجلا اشتراها بآله فيه أنه يجوز أن يردافع الزكاة شراؤها
ويجوز لا أخذها بها ولا كراهة في ذلك وفيه دليل على أن الزكاة والصدقة إذا ملكها
الآن أخذت تغيرت منها وزال عنها اسم الزكاة وتغيرت الأحكام المتعلقة بها قوله أو غارم
وهو من غرم لأن نفسه بل لغيره كإصلاح ذات البين بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين أو
قبيلتين فيستدين من يطلب صلاح الحال بينهما مالا لتسكين الثائرة فيجوز له أن يقضي
ذلك من الزكاة وإن كان غنيا قال المصنف رحمه الله تعالى ويحمل هذا الغارم على من
تحمّل حالة لإصلاح ذات البين كافي حديث قبيلة لا مصلحة لنفسه أتوله في حديث أنس
أولى غرم مقطوع انتهى قوله فاهدى منها الفتي فيه جواز إهداء الفقير الذي صرفت
إليه الزكاة بهضامتها إلى الأغنياء لأن صفة الزكاة قد زالت عنها وفيه أيضا دليل على
جواز قبول هدية الفقير للفقي وفي هذا الحديث دليل على أنه لا تحل الصدقة لغير
هؤلاء الخمسة من الأغنياء وما ورد بدليل خاص كان مخصصا لهذه العموم كحديث عمر
المتقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين (وعن ابن لاس الحزاعي قال حدثنا النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على أبي بل من الصدقة إلى الحج رواه أحمد وكره البخاري تعليقا وعن
أم معقل الأسدي أن زوجها جعل بكراني سبيل الله وإنها أرادت العمرة فسألت
زوجها المكروا بي فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له فأمره أن يهطيهما وقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج والعمرة في سبيل الله رواه أحمد وعن يوسف بن
عبد الله بن سلام عن حديث أم معقل قالت لما حج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجة
الوداع وكان لنا جبل فخه له أبو معقل في سبيل الله وأصابنا من صحره هلك أبو معقل وخرج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإما رغب من حجته جمته فقال يا أم معقل ما منعك أن

فكأنك تخرج عمارا عارض بوضع دلا في التطوع ويلزم منه بطلان ما دل عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم خصه وإن كان الصحيح عند الأصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالقرع لأنه

ما دام كافرا فلا يجب عليه الانحراج حتى يلم فاذا أسلم سقطت لان الاسلام يجب ما قبله (في نفسه) الشامل للذكور والاثني وجمعه
 الخبـ لـ من عـ يرانظـه (وغلامه) ٥٦ أي عبده (صدقة) خلافا لابي حنيفة رحمه الله في انها أود كورها

وانما هــ ثـ أو جب في كل فرس
 دينار أو ربع عشر قيمتها على
 التضيق قال في الفسخ واستدله
 من قال من أهل الظاهر بعدم
 وجوب الزكاة فيه ما مطلقا
 ولو كانا للتجارة وأجيبوا بأن
 زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما
 نقله ابن المنذر وغيره فيخص
 به عموم هذا الحديث انتهى
 فقلت وهو الرابع قال الشوكاني
 وقد نقل ابن المنذر الإجماع على
 زكاة التجارة وهذا النقل ليس
 بصحيح فأقول من يخالف في ذلك
 الظاهرية وهم فرقة من فرق
 الاسلام قال وقد كانت التجارة
 في عصره صلى الله عليه وآله وسلم
 قائمة في أنواع مما يجزئ به ولم ينقل
 عنه ما يفيد ذلك ويؤيد عدم
 الوجوب حديث الباب انتهى
 وبسط القول على ذلك في شرحه
 للمتن في فراجعـه (عـ) أي
 سعيد الخدري رضي الله عنه
 قال ان النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم جلس ذات يوم) أي قطعة
 من الزمان فذات يوم صفة
 لقطعة المقدرة ولم يتصرف لان
 اضافته من قبيل إضافة المسمى
 الى الاسم وليس له تمـكن
 في الظرفية لزمانية لانه ليس من
 أممه الزمان (على المدرج
 وجلسنا حوله فقال ان مما
 أخاف عليكم من بعدى ما يفتح

تخرجي قالت لقد تهيأنا فهاك أبو معقل وكان لنا رجل هو الذي شجع عليه فأوصى به
 أبو معقل في سبيل الله قال فهاخرجت عليه فان الحج من سبيل الله رواه أبو داود حديث
 ابن لاس سبأ في الكلام عليه وحديث أم معقل أخرجه بنحو الرواية الأولى أبو داود
 والنسائي والترمذي وابن ماجه وفي اسناده رجل مجهول وفي اسناده أيضا ابراهيم بن
 مهاجر بن جابر الجبلي الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وقد اختلف على أبي بكر بن
 عبد الرحمن فيه فروى عنه عن رسول مروان الذي أرسله الى أم معقل عنها وروى عنه
 عن أم معقل بغير واسطة وروى عنه عن أبي معقل والرواية الثانية التي أخرجهما أبو
 داود في اسنادهما محمد بن اسحق وفيه مقال معروف قوله ابن لاس هكذا في نسخ الكتاب
 الصحيحة بالنظر ابن والذي في البخاري أي لاس وكذا في التقریب من ترجمة عبد الله
 ابن عثمة ولاس بسين هـ حله خراعى اختلف في اسمه فقيل زياد وقيل عبد الله بن عثمة
 به حله ونون مفتوحة وقيل غير ذلك لا صحة وحديثان هذا أحدهما و قد وصله مع
 أحمد ابن خزيمة والحاكم وغيرهما من طريقه قال الحافظ ورجاله ثقات الا أن فيه عن عثمة
 ابن اسحق وإـذا توقف ابن المنذر في ثبوته وأحاديث الباب تدل على ان الحج والعمرة
 من سبيل الله وان من جعل شيئا من ماله في سبيل الله جازله صرفه في تجهيز الحاج
 والمعتمرين واذا كان شيئا من كوايها جازل الحاج والمعتمر عليه وتدل أيضا على انه يجوز
 صرف شيء من سهم سبيل الله من الزكاة الى قاصدين الحج والعمرة

• (باب ما يد كرفي استيعاب الاصناف) •

عن زياد بن الحرث الصدائ قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله ولم فبايعته فأني
 رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ان الله لم يرض
 بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى يحكم فيها هو فجزها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك
 الأجزاء أعانته رواه أبو داود وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لـمـن
 صخر اذهب الى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها اليك) حديث زياد بن الحرث
 لصدائ في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنم الأفرنجي وقد تكلم فيه غير واحد وحديث
 سلم بن صخر له طرق وروايات يأتي ذكر بعضها في الصيام وهذه أحداها وقد أخرجهما
 بهذا اللفظ أحمد في مسنده باسناد فيه محمد بن اسحق ولم يصرح بالتحديث ومع هذا فهذه
 الرواية تعارض ما سبأ في الروايات الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعانته
 بعرق من تمر من طريق جماعة من الصحابة وانما ورد المصنف هذه الرواية ههنا
 للاستدلال بها على ان الصرف في زعمه كفارة من الزكاة جائز قوله فجزها ثمانية
 الزاى وهذا الحديث مع الآية يرد على المزني وأبي حنيفة بن الوصل كـيل من أصحاب
 الشافعي حيث قال انه لا يصرف خمس الزكاة الى من يصرف اليه خمس الف والغنية

عليكم من زهرة الدنيا وزينتها) حسنهما وجهها النائية ذال الغنائم وغيرها (فقال رجل) لم اعرف اسمه ويرد
 (يا رسول الله أو ياتي الخير بالشر) أي تصير نعمة الله التي هي زهرة الدنيا عقوبة ووبالا (فكـت النبي صلى الله عليه وآله

(أنه ينزل عليه الوحي) أي مبنياً
للمنعول (قال) أبو سعيد
(فسبح) صلى الله عليه وآله ولم
(عنه الرضاء) لورق الكثير
(فقال أين السائل وكانه) صلى
الله عليه وآله وسلم (جده) أي
السائل فهموا أولاً من سكوته
عند سؤاله انكاره ومن قوله
أين السائل جده لما رأى فيه من
الغمى لى أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان إذا مر استدار
وجهه الكريم (فقال) صلى
الله عليه وآله وسلم (لأنه لا يأتي
الخير بالشر) أي ما قدر الله أن
أن يكون خيراً ما يكون خيراً وما
قدوان يكون شراً يكون شراً
وإن الدين أخاف عليكم تضميعكم
نعمة الله ورسولكم إياه في غير
ما أمر الله فلا تعلق ذلك بتفويض
العمة (و) أن ربكم مثاليين
أحدهما مثل المفرط في جمع
الذي هو (أن مما ينبت الربيع)
من الانبات والربيع هو
البدول الذي يستتقي به
ما يقتل) قتلاً حبطاً (أو لم)
بضم أوله وسر اللام أي
يقرب من القتل والحبط هو
داهي يصيب البعير من أحرار
العشب أو من كلاتيب يكثر
منه فيقتنخ فيه لك أو يقتارب
الهلاك فكذلك الذي يكثر من
جمع الدنيا لا سيما من غير حلها

• (ب) بفتح ريم اصدقة لي و هاشم وموارم و مولی أزواجهم •

٨
ع
ويعتمد الحق حقه في الآخرة بدخوله النار وفي الدنيا بأذى
الامر له وحسداهم ايا. وغير ذلك من أنواع الاذى. واسناد الاتيات للربيع مجاز على رأي الشيخ عبد القاهر الجرجاني اذا استند

اليه ملائكة الفحول وليس فاعلا حقيقة اله اذ الفاعل هو الله تعالى والسكاكي يرى ان الاسناد ليس مجازيا وان المجاز في
في الربيع فاعله استعارة ٥٨ بالكاتبه على ان المراد به الفاعل الحقيقي بقدر نسبة نسبة الاسناد اليه

(الا) بالثديد (آكلة الخضر) الاستثناء مفرغ والاصل مما يثبت الربيع ما يقتل آكله الا آكل الخضر او قال الطيبي الاظهر انه منقطع لوقوعه في الكلام المثبت وهو غير جائز عند الزحشرى الا بالنأويل ويجوز أن يكون متصلا لكن يجب التأويل في المستثنى والمعنى ان من جملة ما يثبت لربيع شيا يقتل آكله الا الخضر منه اذا اقتصد فيه آكله وتحسرى دفع ما يؤذيه الى الهلاك وفي بعض النسخ الابان تخفيف كانه قال الاظروا آكلة الخضر واعتبروا بشأنها (أكلت) أى أى فان آكلة الخضر اكلت (حتى اذا امتدت خاضرتها) أى جنبها أى امتلأت شبعها وعظم جنبها ثم أفلتت عنه سر بها (استقبلت عين الشمس) تستمرى بذلك ما كات وتجتريه (فطلعت) أى ألفت السمرقين - - - - - (وبالت) فيقول عنها الحبط وانما تحبط الماشية لانها تمتلئ بطونها ولا تملك تبول فتتفخ بطونها فيعرض لها المرض فتهلك (ورفعت) اتسعت في المرعى وهذا مثل المقتصد في جمع الدنيا المؤدى حقها الناسي من وبائها كما لمجت آكلة الخضر التي ايسر

عليه وآله وسلم باسلامهما ودعاهما موثقا منه خنيا والاطاف ولهما عقب عند أهل النسب قال ابن قدامة لانهم خلافا في ان بنى هاشم لا تحمل لهم الصدقة المفروضة وكذا قال أبو طالب من أهل البيت حكى ذلك عنه في البحر وكذا حكى الاجماع ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وقيل عنه يجوز لهم اذا حرموا منهم ذوى القربى حكاه الطحاوى ونقله بعض المالكية عن الابهرى منهم قال في الفتح وهو وجه لبعض الشافعية وحكى فيه أيضا عن أبي يوسف انه يحمل من بعضهم لبعض لامن غيرهم وحكاه في البحر عن زيد بن علي والمرضى وأبي العباس والامامية وحكاه في الشفاء عن ابن الهادي والناظم العماني قال الحافظ بعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه والا حديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل انها متواترة بقرائن متوالية يؤيد ذلك قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرة الا المودة في القربى وقوله قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أكلها لاله أو شك أن يطعموا فيه واتوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة أو ساخ الناس كإرواء مسلم وامام استدلل به القائلون بجلها الهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحاكم في انواع السابع والثلاثين من علوم الحديث باسناد كاه من بنى هاشم ان العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تحمل لنا صدقات بعضهم البعض قال نعم فهذا الحديث قد اتهم به بعض رواه وقد أطل صاحب الميزان الكلام على ذلك فليس بصالح تخصيص تلك العمومات الصحيحة وأما قول العلامة محمد ابراهيم الوزير بعند ان ساق الحديث ما لفظه وأحسب له متابعا لشهرة القول به قال والقول به قول جماعة وافرق من أئمة العترة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم انه اجماعهم ولعل توارث هذا بينهم يقوى الحديث انتهى فكلام ليس على قانون الاستدلال لان مجرد الحساب ان له متابعا رذاهاب جماعة من أهل البيت اليه لا يدل على صحته وامادعوى انه - م أجمعوا عليه فباطل باطل ومطولات ومؤلفاتهم ومختصراتهم شاهدة لذلك وأما قول الامير في المتحة ام اسكنت نفسه الى هذا الحديث بعد وجدان سنده وماعضده من دعوى الاجماع فقد عرفت بطلان دعوى الاجماع وكيف يصح اجماع لاهل البيت والقاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وجماعة من اكابرهم بل جمهورهم خارجون عنه وأما مجرد وجدان السند الحديث بدون كشف عنه فليس مما يوجب سكون الفقه والحاصل ان تحريم الزكاة على بنى هاشم معلوم من غير فرق بين ان يكون المزكى هاشميا أو غيره فلا ينفع من المأذير عن هذا الحرم المعلوم الا ما صح عن الشارع لا ما لفته الواقعون في هذه الورطة من الاعذار الواهية التي لا تخلص ولا ما لم يصح من الاحاديث المروية في التخصيص ولكنة كلة الزكاة من آل هاشم في بلاد اليمن خصوصا

من أحرار البقول وجيدها التي ينبت الربيع بتوالي امطاره قصص وتنم ولكنهم من البقول التي ترعاها الموائى بعد هيج البقول ويسمها حيت لا تجسدوا هاهنا ترى المناسبة تكثرت من أكلها ولا تستقر ثم اقبل الربيع قد

ثبت أحرار العتب والكلا فهي كلها خير في نفسها وانما ياتي الشر من قبل آكل مسنة منهم من قيم يبحث فتدفع أسلحه
منه وتقتل خاصرته ولا يقطع عنه في السر يعافه ذامه ٥٩ الكافر ومن ثم اكاد القتل بالحبط

أي يقتل قتلا حبطا والكافر هو الذي تحبط أعماله أو من قبل آكل كذلك فيشرقه الى الهلاك وهذا مثال للمؤمن الطالم لنفسه المتهم في المعاصي أو من آكل مسرف حتى تنفخ خاصرته ولكنه يتوخى ازالة ذلك ويصلي في دفع مصرفته حتى يرضى ما كل وهذا مثال للمقتصد أو من آكل غير مشروط ولا مسرف يا كل منها ما يسد جوعه ولا يسرف فيه حتى يحتاج الى دفعه وهذا مثال السابق الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة لكن هذا ليس صريحا في الحديث لكنه ربما يفهم منه (وان هذا المال) زهرة الدنيا (خضرة) من حيث المنظر (حلوة) من حيث الدوق وخص الخضر لانه أحسن الالوان ولما ذكرهم صلى الله عليه وآله وسلم ما يحاف عليهم من قسمة المال أخذ به رفهم واداء تلك القسمة بقوله (فيم صاحب المسلم ما أعطى منه المسلم) وابتيم وابن السبيل أو كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) شت من يصبي الراوى وفي الجهاد من طريق فليج بقط فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل (وانه من يأخذ) أي المال

أرباب الرياسة قام بعض العلماء منهم في المذهب وتحايل ما حرم الله عليهم مقام الارضاء لله ولا تاد العلماء فألف في ذلك رسالة هي في الحقيقة كالمراب الذي يحس به النظام ما حتى اذا جاءه لم يجده شيئا ودار يتهلى به أرباب النجاسة منهم وقد يتدلل بعضهم بما قاله البعض منهم ان أرض اليمن خراجية وهو لا يدري ان هذه المذلة مع كونهم امن أبطال الباطلات ليست مما يجوز ان تقلد فيه على مقتضى أصواتهم فالله المستعان ما أسرع الناس الى متابعة هوى وان خالف ما هو معلوم من الشريعة المطهرة واء لم ان ظاهر قوله لا تحل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقدمه لجماعة منهم الخطابي الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وآله وسلم وتعب بانه قد حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد وقال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وأما آراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أكثر الحنفية وهو المصحح عن الشافعية والحنابلة وكثير من الزيدية ان يجوز لهم صدقة التطوع دون الفرس قالوا لان لم يحرّم عليهم انما هو أو ماخ الناس وذلك هو لكافة لصدقة التطوع وقال في إرانه خصص صدقة التطوع القياس على الهبة والهدية ولو وقف وقال أبو يوسف وأبو العباس انما يحرم عليهم كصدقة الفرس لان لدليل لم يفصل (وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لم يثبت رجلا من بني محزون على الصدقة فقال لا يرفع اصبعي ليمّا تصيب منها قال لا حتى آى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا والله وانما لى فسا له فقال ان الصدقة لا يهر لدا وان موالى القوم من أنفسهم رواه الخليفة قال ابن ماجه وصححه الترمذى) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصححه وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني قوله من أنفسهم بضم الفاء ولفظ الترمذى مولى القوم منهم أى حكمه حكمهم الحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحوها على آله وقدمه عدم الكلام على ذلك وبديل على تحريمها على موالى آل بنى هاشم ولو كان الأخذ على جهة العمالة وقدمه ما فيه قال الشافعي حرم على موالىهم من الصدقة ما حرم على نفسه وبه قال أبو حنيفة وهو صرى أيضا عن الثوري والشافعي وأصحابه واليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وهو مرمى عن الثوري وابن ماجه وشون وقال مالك ويحيى وهو مرمى أيضا عن الثوري والشافعي في قول له انها تحل لهم قال في البحر لان على التحريم منقودة وهي الشرف قلنا نجزم لخبر يدفع ذلك انتمى رصب هذه العلة في متابل هذا الدليل الصحيح من الغرائب اتي بمعتبرها المتيقظ (وعن أم عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بنى فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل عندكم من شئ فمالت لالا رفسية بعثت اليها من الشاة التي بعثتم بها اليها قال

(بغير حقه) بان يجده من الحرام أو من غير احتياج اليه ولم يخرج منه حقه الواجب فيه فهو (كاذب يا كل ولا يبيع) لانه كلما مال منه شيئا زد ادت رغبته واستقل ما عنه هذه وتطر الى ما فوقه (ويكون) ماله (ثم يد اعليه يوم القيامة) بان ينطق

الله الصامت منه بما فعل به أو يحثل مثاله أو يشهد عليه الموكلون بكتب الكسب والاتفاق وفي هذا الحديث الصديق
والعنينة والسماع وأخرجه
الصدقة على البتاعي قال ابن
المنيع غير بالصدقة دون الزكاة
لتردد الخبرين صدقة الفرض
والطوع لتكون ذكر البتيم جاء
متوسطا بين المـكين وبين
السيل وهم امن مه ارف الزكاة
وقال ابن رشيد لما قال رب ايسر
على المسلم في فرسه صدقة علم انه
يريد الوجبة ادله خلاف في
انتطوع فلما قال الصدقة على
البتاعي أحال على مـه ووديع (عن
زينب امرأة عبد الله بن مـهود
رضي الله عنهم ما حدثتها من قدم
قريباً وقالت في هذه الرواية
انطلقت الى البتاعي صلى الله عليه
 وآله وسلم فوجدت امرأة من
الانصار على الباب حاجتها من
حاجتي) وهي زينب امرأة أبي
مـهود يعني عقبه بن عمرو
الانصاري كما عند ابن كثير في أسد
الغابة (فرع علينا لال) المؤذن
(فقالنا) له (سل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أيجزئني عن أـأذنق
على زوجي وأيتام لي في هجري)
وللتأني على أزواجنا وأيتام
في جهورنا وللطبيالسي انـه بنو
أخيه أو بنو أختها ولتأني أيضاً
من طريق علقمة لاحتدما
فضل مال وفي هجرها بنو أخ لها
أيتام ولذا خرى فضل مال
وزوج خفيف ذات اليد وهذا
كأيه عن الفقر (فـأله فقال نعم)

٦٠

ما قد بلغت محلها متفق عليه وعن جويرية بنت الحارث ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم دخل عليها فقال هل من طعام فقالت لا والله ما عندي من طعام الا عظم من شاة
أعطيتها لمولاي من الصدقة فقال قد ميا فقد بلغت محلها رواه أحمد ومسلم) قوله هل
عندكم من شيء أي من الطعام قوله نسبية قال في الفتح بالنون والمهملة والموحدة مع غـ
امم أم عطية التي رأما نسبية بفتح النون وكسر السين فهي أم حمارة قوله بلدت
محلها أي انما انصرفت فيها بالهدية لخدمة ملكها لهما انتقلت عن حكم الصدقة لحلت
محل الهدية وكانت تحوز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف الصدقة كما تقدم
مـدا قال ابن بطال قال في الفتح وضبطه بعضهم بكسر هـ من الحـ لول أي بلغت
مستقرها والاول أولى انتهى والحديث يدل على ان مـوالى أزواج بنى هاشم ليس
حكمهم حكم مـوالى بنى هاشم فحل لهم الصدقة وقد نقل ابن بطال اتفاق الفقهاء على
عدم دخول الزوجات في ذلك وفيه نظر لان ابن قدامة ذكر ان الحلال أخرج من طريق
ابن أبي حنيفة عن عائشة انها قالت ما آل محمد لا تحل لهما الصدقة قال وهذا يدل على
تحريمها قال الحافظ واسناده الى عائشة حسن وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً وهذا يقدح
فيما نقله ابن بنال وذكر ابن المنير ان الانحصر الصدقة الى الأزواج قولاً واحداً ويقال
ان قول البعض بدخولهن في الآل يستلزم تحريم الصدقة عليهن فان ذلك غير لازم
وفي الحديثين أيضاً دليل على انه يجوز لمن تحرم عليه صدقة الاكل منها بعد صيرها الى
المصرف وتلقاها عن يمينه أو هديته أو نحوها وفي الباب عن عائشة عند البخاري
وعنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلعم فقالت له هذه صدقة علي ببريرة
فقال حولها صدقة وله هدية

* (باب من يشتري ما تصدق به) *

عن عمر بن الخطاب قال حلت علي خمس في سبيل الله فصدعته الذي كان عنده فأردت أن
أشتره وظنفت له يمينه برخص فالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تشتره
ولا تعد في صدقتك وان أعسا كعبدرهم فان العائد في صدقته كالعائد في قيمته متفق عليه
وعن ابن عمر ان عمر حمل على خمس في سبيل الله وفي لفظ تصدق خمس في سبيل الله ثم رآها
تباع فأراد ان يشتريها فسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تعد في صدقته ولا تشتره
رواه الجماعة زاد البخاري فبذلك كان ابن عمر لا يترك ان يتباع شيئاً تصدق به الا جعله
صدقة) قوله من عمر هذا يشفي ان الحديث من مسند عمر والرواية الاخرى تقتضي
ان من صدق ابن عمر ورجح الدار قطن الثاني قوله حلت علي خمس المراد انه ملكها اياه
ولذلك ساغ له بيعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه وانما ساغ للرجل بيعه لانه حصل فيه
هزال هجز بسببه عن العاقبة لئلا يسل وضعت عن ذلك وانتهى الى حالة عدم الاتباع به

يجزئها وأما أجرة ان أجرة القرابة) أي صله الرحم (وأجر الصدقة) أي ثوابها قال المازري ويرج
الاطهر حله على الصدقة لواجبه لـه والها من اجزاء وهذا اللفظ انما يستعمل في الواجبة انتهى وعليه يدل تبويب

البضارى اكد ماد كرمه ان لا يجرأ ثنائيه عمل في الواجب ابا اراد قوله واحد فليس كذلك لان الاصوليين انتم صرافى
المسئلة فذهب قوم الى ان الاجزاء هم الواجب والمندوب وخصه آخرون ٦١ بالواجب ومنعه من المسئلة

واعقده لما زرى ونصروا قرائى
ولاحقه هانى واستبعد الشيخ
تقو ليدى السجكى وقال ان
كلام الفسقه يقتضى ان
المسئلة يرصفت بالاجراء
كانترض وقد تعقب القسسى
عيس لما زرى بان قوله ولو
م حدى وقوله في ورد في
نوع اربابا عند الطعاري
وغيرها كاب اسراء صعبا
ابيدى فكانت تصدق عليه
وعلى رادميد لان عيسى اصادقة
نصوع وبه جزم الووى وعديه
ولو قوله تجزئ عنى دى
الوقاية من المار كما خاف ان
صدقة على روجها لا تحصل
لها المراد وقد سبق الحديث في
باب الزكاة على الاقارب وفيه
اسماء افاضت الى صلى الله عليه
واله وسلم باسوان وشاهها
وهو الم تقع مشاهدته وقيل بحمل
الولى على الجواز انه على
لن بلال والظاهر انهما
قضية ان احدهما فى والها عن
تصدقها بغيرها على زرجها
ورها والاخرى في سؤالها
عن ائمة وفي الحديث الحديث
الى الصدقة على الاقارب
والبحث على صلة الرحم وجواز
تبرع المرأة بماله بغير اذن
زوجها وفيه عظة للنساء وترغيب
ولى الامر في افعال الخير للرجال

ويرجع القول قوله لا تعد في صدقة ولو كان حبا ساء الله به شر فاداعه اى لم يحسن
القيام عليه وقصر في موته وخدمته وقيل لم يعرف مقدارها فاداعه بدون قيمته وقيل
معنا استعمله في غير ما جعل له والقول اظهر قوله وان اعطا كهدية لهم ومنه لفظة في
تفصيله وهو الحامل له على شرائه من لا تعدا انما هي شره من خسر عودا في الصدقة
من حيث ان الغرض منها ثواب الاخرة فاذا اشترىها برخص مكانه اختار عرض
الدنيا على الاخرة فصدى راحة في ذلك المقصد والذى سوغ فيه كانه انشأ في نفسه
استدلاله على تحريم ذلك ان الذى حرّم قال انظر طي وهذا هو طاهر من سيار
الحديث ويحتمل ان يكون التشبيه لتنفيز خاصه الكون انى م استدر وهو قول
الاكثر ويلحق بالصدقة الكفاية والتدريج غيرهما من قدرت شره لا يتك ان يتناح
الخاء كان اذا نفذ له ان يشترى شيئا بمات صدقة به لا يتك ما حدى تصدق به فكل
فهم ان النهى عن شراء صدقة انما هو ان ار ان يتكها لمن يرد صدقة وصدقة وصدقة
يدل على كراهة الرجوع عن الصدقة وان شرائها برخص نوع من الرجوع فيمنع من
مكرها وقيل يعارض هذا الحديث الحديث المتقدم عن أبي سعيد في صدقة
لرجل اشترى اياه لجمع بينهما بحمل هذا على كراهة التبرع والظاهر ان المصنف رحمه
الله تعالى رحمه قوم عد على امتنيزه واحتجوا بعموم قوله ولو اشترى بئالا في خبر
أبي سعيد يدل عليه اتباع ابن عمر وهو روى الخبر ولو فهم منه التحريم فلهذا عذب
بصدقة تستند اياه انتهى واطا هرا له معارضة بين هذا وبين حديث أبي سعيد
المتقدم لان هذا صدقة تطوع رزاق في صدقة اشترى فيكون لشره مما زرى
صدقة اشترى في صدقة لا يتصور الرجوع فيه حتى يكون الشراء مشبه بالبيع صدقة
الصدقة فنه يتصور الرجوع فيها كمره ما يشبه وهو الشراء نعم في حديث باب
في الطاهر ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ان امرأ أمت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماتت كت صدقة على أبي بوليه فبرها ماتت
وتركت تلك الواحدة قال وجب أبرل ورجعت اليه في بيان ويجب مع تبرعها تلك
الشيء المتصدق به بالبراث لان ذلك ليس مش بها بالرجوع عن الصدقة وسائر
المعارضات

(باب فضل الصدقة على الزوج والارباب)

عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
تصدقن يا معشر النساء ولو من حايكن قالت مرجعت الى عبد الله فقالت انك رجل حفيظ
ذات يد وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قدأمرنا بالصدقة فانه ذله فان كان
ذلك يجزئ عنى والى صرفتم الى غيركم قالت قتال عبد الله بل اتتبه انت قالت فانطلقت

والنساء والتحدث مع النساء الجانب عمد من العتمة والخوف من المؤاخذه بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب وفيه
فتيا العام مع وجود من هو أعلم منه وطلب الترقى في تحمل العلم وفي هذا الحديث الحديث ليعتد والى دوراته كانه

كوفون الاعراب والحرث وفيه رواية صحابي عن صحابي ونابغ عن نابغ عن صحابي وأخرجه مسلم في الزكاة

٦٢

عشرة السنة وابن ماجه في الزكاة (عن ابنه أم سلمة) بفتح السين واللام وهي بنت أبي سلمة عبد الله بن

عبد الله بن مسعود بن هلال الخزومية
ربيع رسول الله صلى الله عليه وآله
والله وسلم ولدت بارض الحبشة
وحفظت عن النبي صلى الله عليه وآله
والله وسلم ورويت عنه وعن
أزواجه وذكره الجعفي في ثقات
اتباعه قال في الزكاة كونه
كان يشترط للصحة البلوغ
وذكره ابن سعد في لم يرو عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
شباباً روى عن أزواجه وأم
سليمة هي أم المؤمنين هذه (قوله)
أي زيب ولا يذرع أم سامة
وهو أصوب كما لا يخفى
(قوله يار الله لي أبر أن
أنفق على بني أم سلمة) بن عبد
الاسد وكن تزوجها النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وهو هان
أي سلمة لمعة وعمر ومحمد وزيب
وردة (ثمها بنى) منه (قوله)
أنفق عليهم فلك أبر ما أنفقت
عليهم قال في الفتح ليس في
الحديث تصريح بأن الذي كنت
تنفقه عليهم من الزكاة فكان
لقد در المشرك من الحديث
حصول الانفاق على الأيتام
اتهي وفي هذا الحديث
الحديث والعنونة والقول
ورواه ما بين كوفي ومدني وفيه
رواية نابغ عن نابغ عن صحابي
وأبوهم وصحابية عن صحابية
زيب وأمها (عن أبي هريرة)
رضي الله عنه قال أمر رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم

إذا مر آمن الانصار بباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتي حاجتها قالت وكان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ألقى عليه المهابة قالت فخرج علينا باللال
فقلنا له أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنه أن امرأتين بلباب يسألانك أن تجزئ
الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في بيوتهم ولا تخبرن من نحن قالت فدخل بلال
فقال له من هما فقال امرأتان من الانصار وزيب فقال أي الزيات فقال امرأة
عبد الله فقال لهما أبر أن أبر القرابة وأجر الصدقة متفق عليه ولفظ البخاري أي تجزئ
على أن أنفق على زوجي وعلى أيتام لي في بيوتهم (قوله لك رجل خفيف ذات اليد هذا
كناية عن الفقر وفيه نظر للبخاري أن زيب كانت تنفق على عبد الله وأيتام في بيوتهم
فما أتت عبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي تجزئ هي أن أنفق عليك وعلى
أيتام في بيوتهم من الصدقة الحديث قوله فإذا مر آمن الانصار في ذلك الشافعي والشافعي
يقال لها زيب وفي رواية للشافعي انطلقت امرأته عبد الله يعني ابن مسعود وامرأته أبي
مسعود يعني عقبة بن عمرو الانصاري استدلت بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة أن تدفع
زكاتها إلى زوجها وبه قال انصاري والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمدى لروايتين عن
مالك وعن أحمد بن حنبل في زكاتها إلى زوجها والشافعي والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمدى
لهذه الصدقة صدقة واجبة وبذلك جزم لما زور ويؤيد ذلك قولها أي تجزئ عن
وتعقبه عياض بأن قوله ولو من حليكن وكون صدقتها كانت من صناعتها يدل على
التطوع وبه جزم النووي وأولوا قولها أي تجزئ عن أي في الوقاية من النار كما خافت
أن صدقتها على زوجها لا يحصل لها المقصود وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوي
بقوله أبي حنيفة اسم الأيتام زكاة المرأة في زوجها فخرج من طريق رائطة امرأة ابن
مسعود أنها كانت امرأة صنم البدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده فلهذا يدل على أنها
صدقة تطوع واحكموا أيضا على أنها صدقة تطوع عما في البخاري من حديث أبي
عبد الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها زورك ولداً أحق من تصدقت عليهم
ولو لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع كقوله ابن المنذر والله في البحر
وغيرهما وقد تب هذا بأن الذي يمنع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من تلزم المعطى تنفقه
والأم لا يلزمها نفقة ابنه مع وجود أبيه قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث
وهذا عند أكثر أهل العلم في صدقة التطوع انتهى والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف
زكاتها إلى زوجها ما أؤلفا لعدم المانع من ذلك ومن قال أنه لا يجوز فلهذا الدليل
وأما ما إذا كان ترك استئصاله صلى الله عليه وآله وسلم لها ينزل منزلة لعموم فلم
يستصلها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب فكانه قال يجوز في ذلك فرضا كان
أو تطوعاً وقد اختلف في الزوج هل يجوز له أن يدفع زكاته إلى زوجته فقال ابن المنذر

بالصدقة الواجبة أو التطوع ووجه بعضهم تحسبها للزكاة بالاحتساب لا يظن بهم منع الواجب
وعلى هذا مذهبنا لا يخرج ماله في سبيل الله بقى له ما يحتمل المواساة وتعقب بهم ما منعهوا بحمدنا ولا عناداً أما ابن

جعل قيل نه كان منافقة ثم تاب بعد كما حكاها المهاب قبل وفيه نزات ومناقمة والاية الى قوله فان يتوبوا يك خسرهم فقلنا
استتابي الله فتاب وصلى حاله والمتهور نزولها في غيره وأما خاند فكان ٦٢ متأولا بآخر ما حجبته عن الزكاة

فما ظهر انهم الصدقة في رتبة
لتعريف الصدقة باللام العهدية
وعال النووي انه الصحيح المشهور
ويؤيده ما في رواية مسلم عن أبي
لزاد بعث رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم عمر ساعيا على
الصدقة فهو مشعر بانه صدقة
القرض لان صدقة التطوع
لا تبعث عليها السعاة (وقيل)
القائل عمر رضى الله عنه لانه
المسل (منع ابن جيل) ينفع
البيم وكسر الميم قال ابن منبه
لم يعرف اسمه ومنهم من سماه
جيلا وقيل عبد الله وذكره
الدعي فبين عرف بابيه ولم يسم
(وخالد بن الوليد وعباس بن عبد
المطلب) أي منع هؤلاء الاعطاء
(وقال النبي صلى الله عليه)
وآله وسلم بيان لوجه الامتناع
ومن ثم عدا الله (ما ينفع من
جيل) أي ما يكره وينكر (الا انه
كان فقيرا فاعناه الله ورسوله) من
فضله واعاد ذكر صلى الله عليه
وآله وسلم نفسه لانه كان سببا
لدنوله في الاسلام فاصبح غنيا
مفقرا بمأثرا الله عز رسوله
واح لامتته من العناثم ببركته
صلى الله عليه وآله وسلم
ولا تنقاه من غر ومغنى الحديث
كما قاله غير واحد انه ليس ثم شيء
ينفع ابن جيل فلا موجب للمنع
وهذا مما تنقده العرب في مثله

أجمعوا على ان الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة شبه الان نفقة او اوجة عليه ويمن ان
يقال ان التعديل بالوجوب على الزوج لا يوجب امتناع الصرف ايها لان نفقتها واجبة
عليه غنية كانت أو فقيرة فاصرف ايها لانه سقط عنه شيئا وأما الصدقة على الاصول
والنصول وبقيتها القربة فيسألى الكلام عليها (وعن الحسن بن عامر عن ثني صلى الله
عليه وآله وسلم قال الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي رحم ثمان
صدقة وصلته واه أحد وابن ماجه والترمذي وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح رواه أحد وله مثله من
حديث حكيم بن حزام وعن ابن عباس قال اذا كان ذوو قرابة لا تعلمهم فاعطهم من زكاة
مالك وان كنت تعلمهم فلاقطعهم ولا تجعلهم من تعلمهم رواه الأثرم في سننه) حديث
سلمان أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم وحسنه الترمذي قال
الحافظ وفي الباب عن أبي طلحة وأبي امامة عند الطبراني في كتاب الكاشح هو المضمحل العدة
وقد استدل بالحدود من على جواز صرف الزكاة الى الاقارب سواء كانوا ممن تلزمهم النفقة
أم لا لان الصدقة المذكورة فيهم عالم تقيد بصدقة التطوع وليكن قد تقدم عن ابن المديني
وصاحب الجراح ما حكيا الاجماع على عدم جواز صرف زكاة الى الاقارب وكذا
سائر الاموال والنصول كافي الصرف انه قال مثله ولا يجوز في أصوله وفصوله مطلة
اجماعا وقال صاحب ضوء النهار ان دعوى الاجماع وهم قال وكيف يحمد بن الحسن
وروي عن العباس انها تجزى في الآباء والامهات قال قلت والمسئلة في الجرم تنسب
الى قائل فضلا عن الاجماع وهذا هم منه رحمه الله تعالى فان صاحب الصرح
ينسبها الى الاجماع كما حكيناها سالنا فقد نسبت الى قائل وهم أهل الاجماع لانه يدر
الماروي عن أبي العباس ومحمد بن الحسن ما في البخاري ونجد عن مع بن يزيد قال أخرج
أبي دناير يتصدق بها عند رجل في المسجد فحقت فاخذتها فقال والله ما اياك أرت فحقت
فخاصمته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا من يزد ولا تأخذت
يامعن وسألى في هذا الحديث في كتاب لو كذا ان شاء الله تعالى ولكنه يحتمل ان تكون
الصدقة صدقة تطوع بل هو لظاهر وقد روي عن مالك انه يجوز الصرف في بني البنيين
وفيما فوق الجد والجدوة وأما غير الاصول والنصول من القرابة الذين تلزم نفقتهم فذهب
الهادي واناسهم والاصم والمؤيد بالله وما نأله من شأني الى انه لا يجوز لصرف اليهم
وقال أبو حنيفة وأصحابه وانما ما يجزى يجوز ويجزى اذ لم ينسب الدليل لعموم الادلة
المذكورة في الباب وقال الاقول انها مخصوصة بالعباس ولا أصل له وأما الاثر المروي عن
ابن عباس فكلام صحابي ولا حجة فيه لانه لا اجتهد في ذلك مسرعا ويؤيد الجواز
والاجزاء الحديث الذي تقدم بافظز وجك ولذلك أحق من تصدقت عليهم وترك

تاكيد النبي والمباغة فيه باثبات شيء وذلك الشيء لا يقتضي ثباته فهو منتفأ أبدا ويسمى مثل ذلك عند علماء البيان تاكيدا
المدح بما يشبه الذم وبالعكس فمن الاول الحق قول الشاعر ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بين فلول من قراع الكتائب

72

• (باب زكاة المطر) •

فَمِنْ بَيْنِ سَبْرِهِ إِلَى يَوْمِ الْاِصْطِفَاءِ مَا قَالَهُ ابْنُ جَهْلَةَ الْخَبَرِ قَالَنَ كَانَ قَوْمًا طَائِفًا مِنْ

العید با اذان و اقامت

خاله زكاة ما حبسه فكيف يمكن ذلك مع تعيين ما حبسه لصرفه وان كان طلب منه زكاة المال الذي لم يحبسه من العين والحرف والمناشئة فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك وقد نعتي صرف ٦٥ ذلك الحبس الى جهته ثم انشأ

عن ذلك باحتمال ان يكون المراد بالحبس الارصاد لذلك لا الوقف فيزول الاشكال لكن هذا الاشكال انما يتأتى على القول بأن المراد بالصدقة المقروضة اما على القول بأن المراد التطوع فلا إشكال كما لا يخفى (وأما العباس بن عبد المطلب فم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى) أى الصدقة منه (عليه صدقة) ثابتة سيصدقه فيها (ومثلها معها) أى ويضيق اليها مثلها كرامته فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزم به بتضعيف صدقة له يكون ذلك أرفع لقدره وأنبه لذكركه وأنتى للذنب عنه أو المعنى ان أمواله كالصدقة عليه لانه استدان في مقاداة نفسه وعقيل فصار من العارمين الذين لا يلزمهم الزكاة وهذا التأويل على تقدير ثبوت لفظة صدقة واستبعادها السيبي لان العباس من بني هاشم فحرم عليهم الصدقة أى وظاهر هذا الحديث انها صدقة عليه ومثلها معها فإنه أخذها منه وأعطاه له وحل غيره على ان ذلك كان قبل تخريم الصدقة على آل صلى الله عليه وآله وسلم واسلم من طريق ورقاء وأما العباس فهي على ومثلها ثم قال

الحديث فرض أى قدره هو أصله في اللغة كما قال ابن دقيق العيد لكن نقول في عرف الشرع الى الوجوب فالجمل عليه أولى وقد ثبت ان قوله تعالى قد أفلم من تركي نزلت في زكاة الفطر كما روى ذلك ابن خزيمة قوله زكاة الفطر أضيفت الزكاة الى الفطر لكونها يجب بالفطر من رمضان كذا قال في الفتح وقال ابن قتيبة والمراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة قال الحافظ والأول أظهر ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر في رمضان وقد استدلل بقوله زكاة الفطر على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محل للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالاكل بعد طلوع الفجر والأول قول الثوري وأحمد وأصحق والشافعي في الحديث واحد الروايتين عن مالك والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك وبه قال الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وبقويه قوله في حديث ابن عمر الآتي أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة ولكم الم تقيده القبلية بكونها في يوم الفطر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله زكاة الفطر على الوقت ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان ومارق الوجوب في طلب من أمر آخر قوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير قال في الفتح انتصب صاعا على التمييز أو انه مفعول ثان قول على العبد والمر ظاهره يدل على ان العبد يخرج عن نفسه ولم يقل به الاداود فقال يجب على السيد أن يمكن عبده من الاكساب لها ويبدل على ما ذهب اليه الجمهور من كون الوجوب على السيد حديث ليس على المرة في عبده ولا فدية صدقة الاصدقة الفطر وانظرمسلم ليس في العبد صدقة الاصدقة الفطر قوله المذكور لاثني ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المذنب وروى مالك والشافعي والليث وأحمد وأصحق يجب على زوجها تبعاً للنفقة قال الحافظ وفيه نظر لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة امة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فاقترعوا وتفوقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجه الكافرة مع ان نفقة التزم وانما استجى الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقري سلا اذوا صدقة النظر عن عمونون وآخرجه السيبي من هذا الوجه فزاد في اسناده ذكر على وهو منقطع وآخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف وآخرجه أيضا عنه الدارقطني قوله والصغير والكبير وجوب فطرة الصغير في ماله والمخاطب بنحواها رايه ان كان للغير مال والاوجب على من تلزمه نفقته والى هذا ذهب الجمهور وروى محمد بن الحسن البصري لا يجب الا على من صام واستدل لهما بحديث ابن عباس الآتي بلفظ صدقة الفطر طهرة لاصنام قال في الفتح وأوجب بأن

٩ نيل ح يا عمر أما شرت ان عم الرجل صنواً إليه فلم يقل فيه صدقة بل فيه دلالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم التزم بإخراج ذلك عنه لقوله نهى على ويرجعه قوله ان عم الرجل صنواً إليه أى مشله فني

هذه اللفظة اشعار بما ذكرنا فان كونه صنوا لآب يناسب ان يحمل عنه أى هي على احسانا الله وبراه هي عندي قرص لاني
استقلت منه صدقة عامين وقد ورد ذلك ٦٦ صريحاً في حديث علي بن الترمذي لكن في اسناده مقال وفي

حديث ابن عباس عند
الدارقطني بأسناد فيه ضعف
بعث النبي صلى الله عليه وآله
وسلم هجر ساعياً فأقى العباس
فاغلاظه فاحمى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال ان لعباس
قد استأنفنا زكاة ما له العام
والعام المقبل وبسط القول
على ذلك في الفتح ثم قال وفي
الحديث بعث الإمام العباس
لجباية الزكاة وتبنيه العاقل
على ما أنعم الله به من نعمة الغنى
بعد الفقر يا قوم بحق الله عليه
والعتب على منع الواجب
وجواز ذكره في غيبته بذلك
وتحمل الإمام عن بعض رعيته
محبب عليه ولا عتذار عن
بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار
به (عن أبي سعيد الخدري
رضي الله عنه أن رسماً من
الانصار) قال الحافظ ابن حجر لم
أعرف أحدهم لكن في حديث
السناني ما يدل على أن أبا سعيد
المذكور منه (سأله رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم)
فأعطاهم ثم سأله فاعطاهم زاد
أبو ذر ثم سأله فاعطاهم (حتى
نفدت) بكسر الهمزة وبالذال أى
فرغ وفي (ما عنده فقال ما يكون
عندي من خير فان أخره
عنكم اي لن أجعله ذخيرة
لغيركم أولاً أحببته وأخباه

ذكر التطهير خرج مخرج الغالب كما نهى عن التجب على من لا يذنب كتحقق الصلاح أو من
أسلم قبر غروب الشمس بالهظة قال فيه ونقل ابن المنذر الاجماع على انه لا تجب على الجني
وكان أحمد يستحب ولا يوجب قوله من المسلمين فيه دليل على اشتراط الاسلام في وجوب
النطرة فلا تجب على الكافر قال الحافظ وهو أمر متفق عليه وهل يخرجها عن غير
كسوة لونه المسلمة نقل ابن المنذر فيه الاجماع على عدم الوجوب لكن فيه وجه للشافعية
ورواية عن أحمد وهل يخرجها المسلم عن عبادة الكافر قال الجوهري لا خلافا لهما
والنهي والثوري والشافعية واسحق واسندوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على
مسلم في عبادة صدقة لاصدقة الفطر وأجاب الجوهري بأنه يني عموم قوله في عبادة على
خصوص قوله من المسلمين في حديث الباب ولا يخفى ان قوله من المسلمين أعم من قوله
في عبادة من وجه واحد من وجه فخصيص أحدهما بالآخر تحكيم وإكفائه يؤيد
اعتبار الاسلام ما عدا ذلك بالنظر على كل نفس من المسلمين حر أو عبد واحتج بعضهم على
وجوب خراجها عن العبد أن ابن عمر راوى الحديث كان يخرج عن عبادة الكافر
وهو أعرف مراد الحديث وتعقبه بأنه لو صح حمل على انه كما يخرج عنهم تطوعاً ولا مانع
منه وظاهره حديث عدم الفرق بين أهل البادية وغيرهم واليه ذهب الجوهري وقال
الزهري وربعة والليث ان زكاة النطرة تخص بالحاضرة ولا تجب على أهل البادية قول
أبو زرعة رحمه الله ولا رأى أى احتاج بقول أعوزني الشيء اذا حجت اليه فلم أقدر عليه
وفيه دليل على ان القرء فضل ما يرجع في صدقة الفطر يوماً أو يومين فيه دليل على
جواز تججيل الفطرة قبل يوم الفطر وقد جوزة الشافعي من أول رمضان وجوزة الهادي
والقاسم وأبو حنيفة وأبو لعباس وأبو طالب لوالى عامين عن البدن الموجود وقال
الكرخي وحديث بن حنبل لا تقدم على وقت وجوب الامايع فقر كيوه أو يومين وقال
مالك والناسر والحسن بن زياد لا يجوز لتججيل مطاوعا كالصلاة قبل الوقت وأجاب
عنهم في البحر بأن زكاه لا أقرب وحكى الامام يحيى اجماع السلف على جواز
التججيل قبل صاعاً من طعام الخ ظاهره المعايير بين الامام وير ما ذكر بعده وقد حكى
الخطابي ان المراد بطعامهما الخنطة واد اسم خاص له قال هو وغيره قد كانت اللفظة
الطعام تستعمل في الخنطة عند الاطلاق حتى اذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه
سوق القمح واغلب العرف نزل اللفظ عليه لانه لما غلب استعمال اللفظة فيه كان
خطوره عند الاطلاق أغلب قال في الفتح وقد ذلك من المنذر وقال ظن بعض
أصحابنا ان قوله في حديث أبي سعيد صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من خنطة وهذا
غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجل الطعام ثم نسره ثم أورد طريق حديث بن ميسرة عند
البخاري وغيره أن أبا سعيد قال كان يخرج في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
الفطر صاعاً من طعام قال أبو سعيد وكان طعامنا الشعير والزبيب والاقط والتمر وهي

وأمنعكم اياه (ومن يستغنى) يظهر الغنى (يفقه القوم من صبر) يعالج الصبر ويتكافه على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا
عن الحرام (ومن يستغنى) يظهر الغنى (يفقه القوم من صبر) يعالج الصبر ويتكافه على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا

قال في شرح المشكاة قوله بعد الله يريد أن من طلب من نفسه العنة عن السؤال لم يظهر الاستغناء بعنه الله أي بصره
عنه من ترقى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى من أظهار الاستغناء عن ٦٧ الخلق لكن إن أعطى شيئا لم يرد

بصر الله قلبه غنى ومن فاز
بالقدح المولى وتصبر وإن أعطى
لم يتبيل فهو هو وإذا الصبر جامع
لمكارم الاخلاق (بصبره الله)
برزقه الله الصبر (وما أعطى
أحد عطاء خيرا وأوسع من
الصبر) لانه جامع لمكارم
الاحلاق أعطاهم من الله عليه
وآله وسلم لحاجتهم ثم ينهم على
موضع التفضيل (عن أبي
هريرة رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال والذى نفسي بيده) انما حلف
لتوبة الاصلوات كبدته (لان
ياخذ أحدكم حبله فيصطلب)
أي يجمع الخطب (على ظهره)
فهو (خير له) ليست خير هنا من
أعمال التفضيل اذ لا خير في
الذوال مع القدرة على
الاستغناء والاصح عند
اشاعة ان سؤال من هذا حاله
حرام ويحتمل ان يكون المراد
بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل
وتسميته الذى يعطاه خيرا وهو
في الحقيقة شر والله أعلم (من أن
بأنى رحلا) أعطاه الله من فضله
(وبالله أطاء) فحمله ثقل المنة
مع ذل السؤال (أو منعه)
فالسبب الذل والخيبة
والحرمان أعادنا الله من كل
سوء وفي الحديث الحث على
التعفف عن المسئلة والتعفف

بظاهرة فيما قال يخرج الطحاوى نحوه من طريق أخرى وأخرج ابن خزيمة والحاكم
في صحيحهما إرا بأبي سعيد قال لما ذكر وعنده صدقة رمضان لا أخرج لاحا كنت أخرج
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع
أقط فقال للرجل من القوم أو متدين من هم فقال لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أحمل بها
قال ابن خزيمة كرا الحنطة في خبر أبي سعيد هذا غير محفوظ وأدرى من الوهم ويدل
على أنه خطأ قوله فقال رجل الخ اذ لو كان أبو سعيد أخبرناهم كانوا يخرجون منها ما
لما قال الرجل أو متدين من هم وقد أشار أيضا أبو داود إلى أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ
قوله حتى قدم معاوية زاد مسلم حاجا ومعقرا زكاهم الناس على المنبر وزاد ابن خزيمة وهو
يومئذ خليفة ثلثا من صحابة الشام بفتح السين المهمله راسكان الميم وبالمدى التمع
الشامى قال ليووى عسك بتول معاوية من قال بالمتدين من الحنطة وفيه نظر لانه فعل
صحابى قد خالف فيه أبو سعيد وغيره هو أطول صحة منه واعبر بحال أنى صلى الله
عليه وآله وسلم وقد سرح: أنه رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ابن المنذر لانه لم فى الجمع خبرا ثابعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعده عليه ولم يكن
البر لمدينة ذلك الوقت له الشئ اليسير منه فلما كثر فى زمن الصحابة رأوا ان نصف
صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير وهم المنة فغير جائز أن يعدل عن قولهم انه الى قول
منهم ثم أسد عن عثمان وعلى وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه سمع
بفت أبي بكر أسيد قال الخافظ صحيحة انهم رأوا ان وزكاة الفطر نصف صاع من هم
اتمى وهذا مصير منه الى اختبار ما ذهب اليه الحنفية يمكن حديث أبي سعيد دال على
انه لم يوفق على ذلك وكذلك ابن عمر في إجماع في المسئلة فيقول لم يذ كر الحنطة أو يعنى
لم يذ كر حرف التحية فى شئ من طرق الحديث هواد وصاعا من أقط بفتح الهمزة وكسر
الضاد وهو لبن يابس غير منزوع الزبد وقال لارهرى يخذه من اللبن الخبيص يطبخ
ثم يترك حتى ينصل وقد اختلفت فى اجرائه على قولين أحدهما انه لا يجزئ لانه غير مقنات
وبه قال أبو حنيفة انه أجرا حراجه بدلا عن القيمة على قاعدته والقول الثاني انه يجزئ
وبه قال مالك وأحمد وهو الراجح لهذا الحديث الصحيح من غير معارض وروى عن أحمد
انه يجزئ مع عدم جرمه وغيره وزعم الماوردى انه يجزئ عن أهل البادية ودرن أهل
الحاضرة وير يجزئ عنهم لا خرف وتعبه النور وقال قطع الجمهور بأن الخلاف
فى الجميع عول الاصا عن دقيوق كرا لدقيق ثابت فى سنن أبي داود ومن حديث أبي سعيد
أيضا وكما قال أبو داود ان ذكر دقيق وهم من ابن عيينة وقد روى ذلك ابن خزيمة
من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤدى زكاة رمضان
صاعا من طعام عن الصغير والكبير والحر والمملوك من أدى سلتا قبل منه وأحسبه
قال من أدى قيقا قبل منه ومن أدى سويقا قبل منه ورواه الدارقطني ولكن

عنه ولو امتن المرء نفسه فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك ولولا ما في المسئلة فى نظر الشارع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما
يدخل على السائل من ذل السؤال وذل الرد اذ لم يعط ولما يدخل على المسؤول من الضيق فى ما له ان أعطى كما سألنا ١٠٥١ هـ

عن الزبير بن العوام (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال لأن يأخذ أحدكم حبله فأتاني بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها يكف الله بها (أي يجمع وجهه) من أن يريق ما به السؤال قاله المظهرى ومن فوائد

الاستغناء
والصدق كافي
به ويستغنى عن الناس فهو
(خبره من أن يسأل الناس)
أى من سؤالهم ولو كان
الأكسب به عمل شاق
كالاحتطاب وقدرى عن عمر
فيعاذ كره ابن عبد البر مكسبة
فيها بعض الدناءة خير من ماله
الناس (أعطوه) ما سأل (أو منعه)
وفي الحديث فضيلة الأكسب
بعمل اليد وقد ذكر بعضهم أنه
أفضل المكاسب وقال الماوردى
أصول المكاسب الزراعة
وتجارة الصناعة قال ومذهب
الشافعى أن التجارة أطيب
والأشبه عندى أن الزراعة
أطيب لأنها أقرب إلى التوكل
قال النووي في شرح المذهب
في صحيح البخارى عن المقدم بن
معد يكرب عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ما أكل أحد
طعاما قط خيرا من أن يأكل
من عمل يده الحديث قاله صاحب
مناص عليه الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم وهو عمل اليد فان
كان زراعا فهو أطيب المكاسب
وأفضلها لأنه عمل يده ولأن فيه
توكلا كما ذكره الماوردى ولأن
فيه نفعاعا للعاملين والدواب
ولأنه لا بد في العادة أن يؤكل
منه بغير عوض فيحصل له أجره

قال ابن أبي حاتم سألت أبا عن هذا الحديث فقال من ذكر لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس وقد استدل بذلك على جواز إخراج الدقيق كما يجوز إخراج السويق وبه قال أحمد وأبو قاسم الأنطاقي لأنه مما يكال ويقتنع به الفقير وقد كفى فيه الفقير مؤنة الطحن وقال الشافعى ومالك أنه لا يجزئ إخراج حلة حديث ابن عمر المتقدم ولا منافعها قد نقصت والنص ورد في الحطب وهو يصلح لما لا يصلح له الدقيق والسويق قوله من سلت بضم السين المهملة وسكون اللام بعد هاء مثناة فوقية نوع من الشعير وهو كالحنطة في ملاسته وكالشعير في برودته وطبعه والروايات المذكورة في الباب تدل على أن الواجب من هذه الاجناس المنصوصة في النطرة صاع ولا خلاف في ذلك لاقى البر والزيب وقد ذهب أبو سعيد وأبو العالية وأبو الشعماء والحسن البصرى وجابر بن زيد والشافعى ومالك وأحمد وأصحق والهادى والقاسم والناسر والمؤيد بالله إلى أن البر والزيب كذلك يجب من كل واحد منهما صاع وقال من تقدم ذكره من الصحابة في كلام ابن المنذر وزاد في البر أبابكر واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن علي والامام يحيى أن الواجب نصف صاع منها والقول الأول أرجح لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض صدقة الفطر صاعا من طعام والبر مما يطلق عليه اسم الطعام أن لم يكن غالبا فيه كما تقدم وتفسيره بغير البر إنما هو لما تقدم من أنه لم يكن معهم ولا عندهم فلا يجزئ دون الصاع منه ويحتمل أن يقال إن البر على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام مخصص بما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ صدقة الفطر مائة من مع وأخرج نحوه الترمذى من حديث عمرو بن سعيد عن أبيه عن جده مرفوعا أيضا وأخرج نحوه الدارقطنى من حديث عصمة بن مالك وفي إسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف وأخرج أبو داود والبيهقى عن الحسن مرفوعا بلفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قمح وأخرج أبو دارم من حديث عبد الله بن قيس بن عبد الله بن أبي صعب بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاع من بر أو قمح عن كل اثنين وأخرج سفيان الثورى في جامعه عن علي عليه السلام موقوفا بلفظ نصف صاع بر وهذه تنتمض بمجموعها للتخصيص وحديث أبي سعيد الذى فيه التصريح بالحنطة قد تقدم ما فيه على أنه لم يذكر إطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك (وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بركاثة الفطران تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة رواه الجماعة إلا ابن ماجه) قوله قبل خروج الناس إلى الصلاة قال ابن التين أى قبل خروج الناس إلى صلاة العبد وبه صلاة الفجر قال ابن عيينة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال يهـ دم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته فان الله تعالى يقول قد أفلم

وان لم يكن من يعمل يده بل يعمل له فله أجره وأجر أئمة كسبها بالزراعة أفضل لما ذكرنا وقال
في الرضة بعد حديث المقدم هذا فهاذا صريح في ترجيح الزراعة والصناعة لكونها من عمل يده ولكن الزراعة أفضلها

لهوم النفع به لا آدمي وغيره وعموم الحاجة اليها والله أعلم وغاية ما في هذا حديث تفضيل الاحتساب على المال وليس فيه انه افضل المكاسب فاعلم ذلك ثم ليسر له لا سيما في بلاد الحجاز ٦٩

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاني ثم سألته فاعطاني ثم سألته فاعطاني ثم سألته فاعطاني (ثم قال يا حكيم ان هذا المال في الرغبة والميل اليه وحرص النفوس عليه شاكهة اي هي خضرة في المنظر حلوة في الذوق وكل منهما يرغب فيه على اشراده فكيف اذا اجتمعا وقال في الشقيح تأييد الخبر بنسبه على ان الميت دامت واثم والتقدير ان ضرورة هذا المال اوبى من ان يثبث للمعنى لانه اسم جامع لشيء كثير والمراد بالخضرة الروضة الخضراء او الشجرة الشائعة والحلوة المستحلاة الطعم (فن اخذه) اي المال (بسخاوة نفس) من غير حرص عليه او بسخاوة نفس المعطى (بورك) له فيه ومن اخذه باشراف نفس (اي مكنيا له بطلب النفس وحرصها عليه وتطلعها اليه لم يبارك له) اي لا اخذ فيه (او في المعطى) (وكان) اي لا اخذ (كلذي يا كل ولا يشبع) اي كذى الجوع الكاذب بسبب سقم من غلبة خاط سوداوى أو آفة يسمي جوع الكلب كلما ازداد كلما ازداد جوعا فلا يجذب شيئا ولا

من تركه وذكر اسم ربه صلى ولا بن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن هذه الآية فقال زكاة في زكاة الفطر وحل الشافعي التقييد بقبل صلاة العيد على الاستحباب لصديق اليوم على جميع النهار وقدره ايام عشرة عن نافع عن ابن عمر بلفظ كان يا ما ما نأ أن يخرجها قبل أن نصلي فاذا انصرف قسمه بينهم وقال اغنواهم عن الطلب آخرجه سعيد بن منصور ولكن أبو معشر ضعيف وهم ابن العربي في عز وهذه الزكاة لمسلم وقد استدل بالحديث على كراهة تأخيرها عن الصلاة وحله ابن حزم على التصريم وعن ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة لصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من اذاها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اذاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات روى أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه قوله طهرة أي تطهير النفس من صام رمضان من اللغو وهو ما لا ينفعه عليه القلب من القول والرفث قال ابن الاثير الرفث هنا هو الفحش من الكلام قولا وطعمة بينهم الطاء وهو الطعام الذي به كل وفيه دليل على ان الفطرة تصرف في المساكين دون غيرهم من مصارف الزكاة كما ذهب اليه الهادي والقاسم وأبو طالب وقال المنصور بالله هي كالزكاة تصرف في مصارفها وقواه المهدى قوله من اذاها قبل الصلاة أي قبل صلاة العيد قوله فهي زكاة مقبولة المراد بالزكاة صدقة الفطر قولا فهي صدقة من الصدقات يعني التي تصدق بها في سائر الاوقات وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى والظاهر أن من أخرج الفطر بقصد صلاة العيد كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكهما في تركها هذه الصدقة الواجبة وقد ذهب الجمهور الى أن أخرجها قبل صلاة العيد انما هو مستحب فطو وجزموا بانها تجزئ الى آخر يوم النظر والحديث يرد عليهم وأما تأخيرها عن يوم العيد فقال ابن رسلان انه حرام بالاتفاق لانها زكاة فوجب أن يكون في تأخيرها ثم كفي أخرج الصلاة عن وقتها وحكى في البحر عن المنصور بالله وقتها الى آخر اليوم الثالث من شهر شوال (وعن اسحق بن سليمان الرازي قال قلت لمالك بن انس أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمسة أرطال وثلاثون عراقي أنا حزنه فقلت أبا عبد الله خالفت شيخ القوم قال من هو قلت أبو حنيفة يقول ثمانية أرطال فعضب غضبا شديدا ثم قال جلست أنا يا فلان هات صاع جدد يا فلان هات صاع عمن يا فلان هات صاع جدد قال اسحق فاجتمعت أصح فقال ما تحسبون في هذا قال هذا حديثي أبي عن أبيه انه كان يؤدى بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال هذا حديثي أبي عن أخيه انه كان يؤدى بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال لا أخر حديثي أبي عن أمه امه أقت بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ينجع فيه الطعام وقال في شرح المشكاة وصف المال بما قيل اليه النفس الانسانية يجلبها رتب عليه بالافاء من من أحدهما تركه مع ما هي مجبوبة عليه من الحرص والشر والميل الى الشهوات واليه أشار بقوله ومن أخذه باشراف نفس وثانيهما كنهها

عن الرغبة فيه الى ما عند الله من الثواب واليه أشار بقوله بسخاوة نفس في كفى في الحديث بالسخاوة عن كف النفس عن
الحرص والشره كما كفى في الآية ٧٠ يتوق النفس عن الشح والحرص المحبولة عليه عن السخاوة لان من

توق عن الشح يكون سخيا مطلقا في
الدارين (واليد العليا) المنفقة
(خبر من اليد السفلى) السائلة
(فقال حكيم فقلت يا رسول الله
والذي بعثت بالحق لأرزي)
لأنقص (أحد بعدك) أي
بعد سؤالك أو لأرزي غيرك
(شيا) من ماله أي لا آخذ من
أحد شيئا بعدك وفي رواية
اصح قلت فوالله لا تكون
يدي بعدك تحت أيدي العرب
(حتى تفرق الدنيا مكان أبو
بكر) الله يدق (رضي الله عنه
يدعو حكيم الى إعطاء ما ي
أي تمتع (ان يقبل منه) خوف
الاعتقاد فتجاوز به نفسه الى
ما لا يريد فظنهم ما من ذلك وترك
ما يريه الى ما لا يريه (ثلاث
عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه دعاه لإعطائه فبني) أي امتنع
(ان يقبل منه شيئا فقال) عمر
لمن حضره مباينة في براءة
سيرته العادلة من الحيف
والتخصيص والحرمان بعير
مستند (انني أشهدكم معشر
المسلمين على حكيم اني أعرض
عليه حقه من هذا الف الف فباني
ان يأخذه) فيه انه لا يستحق من
يت المال شيئا الا بإعطاء الامام
ولا يجبر أحد على الأخذ وانما
أشهد عمر على حكيم لما مر (فلم
يرزأ حكيم أحد من الناس بعد

وسلم فبال مال أبا حذرت هذه وجدها خذلة أوطار وثان ورواه لدارقطني) هذه
القصة منهم ورواه آخر جهات أيضا لبيقي بأسناد جيد وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم من
طريق عروة عن أسماء بنت أبي بكر مائة مائة كفاويجرجونز كاه الفطري عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة التي يقات بها أهل المدينة والبحار عن مالك
عن دفع عن ابن عمر كان يعطى زكاة رمضان عبد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة
القول ولم يحلف أهل المدينة في الصاع وقد روى من ابن الصعبة الى يومنا هذا انه كما قال
أهل الجرحسة أوطال وثلاث بالعرفي وقال العراقيون منهم أبو حنيفة انه ثمانية أوطال
وهو قول مردود تدفعه هذه القصة المسندة الى صبيان الصعبة التي قررها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد رجح أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة بعد هذه
القصة الى قول مالك وترك قول أبي حنيفة قديلا بأحزرتة بأحد المله المستوحه
هذه ازي مفتوحة ثم رابعا كنه أي قدرته قوله أصع جمع صاع قار في البصر والاداع
أربعة مائة اجماعا * (فائدة) * قد اختلف في القدر الذي يعتبر ملكه لمن تلزمه الفطرة
وقال الهادي والناظم وأحد قول المؤيد بالله انه يعتبر ان يملك قوت عشرة أيام فاضل عما
استغنى لقتير وغير لفطرة لما أخرجه أبو داود في حديث ابن أبي عمير عن أبيه في رواية
بزيادة غنى أو فقير بعد مائة وعبد ويجاب عن هذا الدليل بأنه وإن أودع عدم اعتبار العنى
لشرعى ولا يفيد اعتبار ملك قوت عشرة وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه انه يعتبر
ان يكون المحرر غنيا عن شرعى واستدل بهم في الجرح بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
لما صدقة ما كانت عن ظهر غنى وبالقياص على زكاة المال ويجاب بأن الحديث
لا يفيد ما مطلوب لانه يلفظ خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى كما أخرجه أبو داود
ومعارض أيضا بأخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعا أفضل
الصدقة جهدا من قبل وما أخرجه الطبراني من حديث أبي امامة مرفوعا أفضل الصدقة
سر إلى فقير وجهد من قبل وفسر في النهاية بقدر ما يحقر حال قليل المال وما أخرجه
الناظم وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ له والحاكم وقال على شرط مسلم من
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبق درهم مائة ألف درهم
وقال رجل وكيف ذلك يا رسول الله قال رجل له مال كثير أخذ من عرض مائة ألف
درهم فتصدق بها ورجل ليس له الا درهمان فأخذ أحدهما فمصدق به فهذا انصدق
بنصف ماله الحديث وأما الاستدلال بالقياص فغير صحيح لانه قياس مع الفارق اذ وجوب
الفطرة متعلق بالابدان والزكاة بالاموال وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل
واصحق والمؤيد بالله في أحد أقواله انه يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مال كالقوت يوم
وايلة لما تقدم من أنه اطهرة للصائم ولا فرق بين العنى والفقير في ذلك ويؤيد ذلك ما تقدم
من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يملك ما يغديه ويعشيه وهذا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى توفي) لعشر سنين من امانة معاوية مبالغة في الاحتراز
إذ مقتضى الجبللة الاشراف والحرص والنفس مراقبة ومن جام حول الحبي يوشك ان يقع فيه قال النووي اتفق العلماء على
هو

التهى عن السؤال من غير ضرورة واختلاف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب عن وجهين أحدهما أنها حرام لظاهر الأحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاثة شروط لا يذلل نفسه ولا يلزم في السؤال ولا يؤذى لرسول

٧١

فأما فقد واحد من هذه الشروط

حرام بالاشفاق انتهى وقد مثل القاضي أبو بكر بن العري لا واجب للمريد في ابتداء أمرهم وتاريخه العرفي به ، يطلق على سؤال المريد في ابتداءهم اسم الرجوب وانما عبرت عادة الشيخوخ في تهم ذنب أخلاق المبتدئين بعمل ذات الكسر أذا هم اذا كان في ذات أصلهم فالرجوب

المرعى فلا وعند أبي داود ونسائي من حديث ابن أبي راسي انه قال يا رسول الله اسأل فتسأل لا وان كنت سائلا

لبدفاسأل له صالحين أى من

أرباب الاموال الذين لا يمتنعون

ما لهم من الحق وقد يعلمون

لمستحق من غير ما يعرفوا

بالسؤال المحتاج أعطوهم منهم

من حقوق الله أو لمروا من

يتحرك بدعائهم وترحى جبايتهم

وحديث جاز له قال فيجب

في الأخراج والسؤال بوجه الله

حديث المهج المذموم على أبي

موسى بن عيسى دحس عنه صلى الله

عليه وآله وسلم انه قال لا عون

من سأل بوجه الله ولمعون من

سأل بوجه الله فنعى له ما لم

يسأل هجرا وفي هذا الحديث

التحديث والاختبار والنعمة

وثلاثة من التابعين وأخرجه

هوا - في لان النصوص أطلقت ولم يخص غنيا ولا فقيرا ولا نجما ولا جفرا في تعيين مقدار الذي يعتبر ان يكون مخروح الفطرة ما لكاله ولا سيما والعلة التي شرعت له الفطرة موجودة في الغنى والفقير وهي التطهرة من الغنى والرفق واعتبار كونه واجدا لقوت يوم وليلة أمر لا بد منه لار المقصود من شرع الفطرة اغناء انقر في ذلك اليوم كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسأله زكاة الفطر وقال أغنوهم في هذا اليوم وفي رواية يبيح أغنوهم عن طواف هذا اليوم وأخرجه أيضا ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد لم يمتنع في حرج ذلك أن من أمرنا باغنائهم في ذلك اليوم من المأمورين بخراج الفطرة واغناء غيره وهم ذابندفع ما عترض به صاحب الجبر عن أنزل هذه المقالة من أنه يلزمه إيجاب الفطرة على من لم يملك الادون قوت اليوم ولا فائز به

(كتاب الصيام)

قال النووي في شرح مسلم والمخالف في الفتح الصيام في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مخصوصة زمن مخصوص بشرط مخصوصة انتهى وكان فرض صوم شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة

(باب ما يثبت به الصوم وانظر من اشهد)

(عن ابن عمر قال تراعى الناس ليلان فاحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في

رأيته وصام وأمر الناس بصيامه روى أبو داود والدارقطني وقال تفرقه مروا بن محمد

عن ابن هب وهو ثقة وعن عكرمة عن ابن عباس قال سمعنا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم قال انى رأيت الدلال يعنى رخصا فقال أنشهد ان لا اله الا الله قال نعم

قال أنشهد ان محمدا رسول الله قال نعم قال يا ايل دن في الناس لم يصوموا عذره

الخمسة احمد ورواه أبو داود أيضا من حديث جابر بن عبد الله عن عكرمة

مرسله ما وقال امر بالافتداء بالناس يشوموا ونصوموا الحديث الاول

أخرجه أيضا الدري وابن حبان والبيهقي وعنه ابن حزم كله - مروى

طريق أبي بكر بن نافع عن نافع عنه والحيث الاخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني

والبيهقي والحاكم قال الترمذي روى عنه لا وقال النسائي لا روى باصواب ومعه

ابن حبان اذا تدر بأصل الحديث في الباب عن ابن عباس وابن عمر أيضا عند

الدارقطني والشيخاني في الاوطان طريق طاوس قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن

عباس فجا رجل الى واليها وشهد عند علي رؤية هلال شهر رمضان قال ابن عمر

وابن عباس عن شهدته فأمره ان يجيزه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز

شهادة واحد على رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الا فطارا لا بشهادة رجلين قال

البخاري أيضا في الوصايا وفي الخمس والرفاق ومسلم في الزهد والنسائي في الزكاة قال في الحديث قال ابن أبي

نزة في حديث حكيم فواتد منها انه يشع الزهد مع الأخذ فان ضاوة النفس هو زهدا ومنها ان الأخذ مع ضاوة النفس

يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق
الأمثلة لأن الغالب من الناس

٧٢

فتمين أن الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة وفيه ضرب المثل بما لا يعقله السامع من
لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير فبين بالمثال المذكور أن

البركة هي خلق من خلق الله
بوضرب لهم المثل بما يعهدون
قالا كل انما يأكل كل لشبع فانا
أكل ولم يشبع كان عنا في حقه
يغير فائدة وكذلك المال ليست
الفائدة في عينه وانما هي لما
يقتصل به من المنافع فاذا أكثر
عند المرء بغير تحصيل منفعة كان
وجوده كالأعدم وفيه أنه ينبغي
للإمام أن لا يبين للطالب ما في
مسئله من الفساد إلا بعد قضاء
حاجته تقع موعظته له الموقع
لئلا يتخيل أن ذلك سبب لغيره من
حاجته وفيه جواز تكرار
السؤال ثلاثا جواز المنع في
الرابعة وفيه أيضا أن سؤال
الأعلى ليس بهاد وان رد السائل
بعث ثلاث يس تكرر وإن
الاحمال في الطلب مقرون
بالبركة وزد الحق بزيادة
في منعه من طريق معمر عن
الزهري في آخره فأت حين من
وانه لمن أكثر قریش مالا
(عن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه قال كنت رسول الله صلى
الله عليه وآله) ولا يعطيني
أعطاه) بسبب العمالة كما
في مسلم لأمن الصدقات وليس
من جهته فذكر (فأقول أعظمه
من هو؟ نسرا إليه من) عبر
بأنفق ليفيد نكتة حسنة

الدارقطني تفرد به - قصر بن عمر الأبي وهو ضعيف والحديثان المذكوران في الباب
يدلان على أنها قبل شهادة الواحد في دخول رمضان وإلى ذلك ذهب ابن المبارك وأحمد
ابن حنبل والشافعي في أحد قوليهم قال النووي وهو الأصح وبه قال المؤيد بالله وقال مالك
والنبيث ولا وزاعي والثوري والشافعي في أحد قوليهم والهادوية أنه لا يقبل الواحد
بل يعتبر اثنتان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الآتي وفيه فان شهد
شاهدان مسلمان فصوموا وافتروا وبحديث أمير مكة الآتي وفيه فان لم يره وشهدا هذا
عدل زطاهرهما اعتبار شاهدين وتأولوا الحديثين المتقدمين باحتمال أن يكون قد شهد
عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره ما وأجاب الأولون بأن التصريح بالاثنتين غاية
ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم وحديثنا الباب يدلان على قبوله بالمنطوق ودلالة
المنطوق أرجح وأما التأويل بالاحتمال المذكور فتعسف وتجويز لو صح اعتبار من له
كان مضيا إلى طرح أكثر الشريعة وحكي في البحر عن الصادق وأبي حنيفة وأحمد
قولي المؤيد بالله أنه يقبل الواحد في النجم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره لا الصحو فلا يقبل
الاجتماع له بخلافه واختلاف أيضا في شهادة خروج رمضان لحكي في البحر عن العترة
أجمعين والفتاها أنه لا يـ في الواحد في هلال وقال وحكي عن أبي ثور أنه يقبل قال
الثوري في شرح مسلم لا تجوز شهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء
لا بأثر رجوزه بعد دل انتهي واستدل الجمهور بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدمين
ومعناه تقوم به حجة لما تقدم من ضعف من تفرد به وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن
الخطاب وحديث أمير مكة الآتيان فهما واردان في شهادة دخول رمضان أما حديث
أمير مكة فظاهرا قوله فيه نسكنا ثم ادعاهما وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ففي
عص ألفاظه أن يشهد شاهد عدل وهو مسلم متقى من قوله فأكملوا عدة شعبان
فكلام في شهادة دخول رمضان وأما اللفظ الذي سيذكره المصنف أعني قوله فان شهد
مسلمان فصوموا وافتروا واقع كونه مفهوما للشرط قد وقع الخلاف في العمل به هو أيضا
معارض بما تقدم من قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لخبر الواحد في أول الشهر وبالقياس
عنه في آخره لعدم الدارقطني فيتمض مثل هذا المذهب لاثبات هذا الحكم به وإذا
لم ير يدل على اعتبار الاثنين في شهادة الإفطار من الأدلة العجيبة فالظاهر أنه يكفي فيه
واحده قياسا على الاكتفاء به في الصوم وأيضا التعبد بقبول خبر الواحد يدل على قبوله
في كل وضع الامور الدليل يتخصيصه بعدم التعبد فيه بخبر الواحد كما أنه شهادة على
الاموال ونحوها فالظاهر ما قاله أبو ثور ويمكن أن يقال أن مفهوم حديث عبد الرحمن
ابن زيد بن الخطاب قد عورض في أول الشهر بما تقدم وأما في آخر الشهر فلا يتم ذلك
القياس لما عارضته لاسيما مع تأييد حديث ابن عمر وابن عباس المتقدمين وهو وإن كان
ضعيفا فذلك غير مانع من صلاحيته للتأييد فيصالح ذلك المذهب المعتمد بذلك الحديث

التخصيص

وهي كون التقدير هو الذي يملك شيئا ماله انما يتحقق فقروا فقرا إذا كان التقدير له شيء

يقولون **كثيرا** ما لو كان التقدير هو الذي لا شيء له ألبنة كان الفقراء كلهم - م سوا ليس فيه - م أفقر قاله صاحب المصابيح

احتج بسؤال ذم المثلثا يعاقب المسلم بسنة لورقه قاله ابن أبي جرة وظاهر الحديث الوعد لمن يسأل سؤلا كثيرا أو البخاري
فهم انه وعد لمن سأل كثيرا والفرق بينهما ظاهر فليسأل الرجل دائما ٧٥ وليس منكم من لا يسأل سؤلا كثيرا

الميم أي حال بينه وبينكم صاحب أو نحوه أو ما قدره قال أهل اللغة يبال قدرته
الشيء أقدره وأقدره بكسر الدال وضعها وقدرته وأقدرته كها يعني واحد رهي من
التقدير كما قال الخطابي ومعناه عند الشافعية والحنفية وجهه ورأسه والمن والخلف
فأقدره والنعيم الثلاثين يوما لا كما قال أحمد بن حنبل وغيره أن معناه فذروه تحت
الصحاب فإنه يكفي في رد ذلك الروايات المصرية بالثلاثين كما تقدم ولا كما قال جماعة
منهم ابن مثير ومطرف بن عبد الله وابن قتيبة أن معناه قدروه بحسب المنازل قال
في الفتح قال ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو من يعرج عليه في
مثل هذا ولا كما قال ابن العربي عن ابن شريح أن قوله ما رواه له خطاب ابن خصه الله
به هذا العلم وقوله فاكملوا لعدد خطاب للعامه لأنه كما قال ابن العربي أيضا يستلزم
اختلاف وجوب رمضان فيجب على قوم بحسب الشهور والقمر وعلى آخرين بحسب
العدد قال وهذا بعيد عن النبلاء قوله الشهر تسع وعشرين طاهره حشر الشهر في تسع
وعشرين مع أنه لا يخص فيه بل قد يكون ثلاثين والعشرون أن الشهر يكون تسعة
وعشرين أو ثلاثين لا عهد والمراد شهر بعينه وبؤيد أن قول مارق في رواية لا سلم من
حديث الباب بلقط الشهر يكون تسعة وعشرين وبؤيد الثاني قول بن مسعود
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسع وعشرين أكثر مما ثلاثين أخرجه أبو داود
والترمذي ومثله عن عائشة عند أحمد بن حنبل صحيح قوله لا تصوموا حتى تروا ليس المراد
تعليق الصوم بالرؤية في كل أحد بل المراد بذلك رؤية البعض أما إذا علم على رأى الجمهور
أو أثنان على رأى غيرهم وقد تقدم الكلام على ذلك وقد تقدمت بتعليق الصوم بالرؤية من
ذهب إلى الرأى أهل البلد يرى أهله لا غير أو سباني تحتية من الشهر هكذا
الحق قال الموصي حاصله أن الاعتبار بالهلال لأن الشهر قد يكون ثمانين وقد يكون
باصطلاحه تسعة وعشرين وقد لا يرى الهلال فيجب إكمال السنة ثم ثلثين قال قاتلوا وقد يتبع
المتص منو اليافى شهرين وثلاثة وأربعة ولا يتبع أكثر من أربعة وفي هذا الحديث
جو زاعة لا إشارة بوجهه ففتح الساف والفاء السوية وبهذه الأراء هو لعبارة على ما في
القاموس قوله أصبح صاعا بيه دليل على أن ابن عمر كان يقول بصوم الشهر وسباني بسط
الكلام في ذلك (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا
لرؤيته واظطروا لرؤيته قال غبي عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين رواه البخاري ومسلم
وقال فان غبي عليكم فعدوا ثلاثين وفي انظر صوموا لرؤيته فان غبي عليكم فعدوا وثلاثين
رواه تاجد وفي انظر رأيتم الهلال فحرموا إذا رأيتموه فاططروا فان غم عليكم فعدوا
ثلاثين يوماروا أحمد ومسلم وابن ماجه والشافعي وفي لفظ صوموا لرؤيته واظطروا
لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أظطروا رواه أحمد والترمذي صحيحه) قوله
فيسأل الناس) وقد يستدل بقوله هذا على أحد محلي قوته تعالى لا يسألون الناس حاجة
لفظة يقوم تدل على التأكيدي السؤال والتأكيدي في القول هو الخلاف والترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعا عن رسول

واحتياجه لكن أقوا عديدين
أن المقرعه وهو السائل عن غنى
وكثرة لأن سؤال الحاجة مباح
ورعما ارتفع عن هذه الدرجة
وعلى هذا نزل البخاري الحديث
كرد في المصاييح وسبقة إليه ابن
المثير في السنية (وقال صلى الله
عليه وآله وسلم) (أن الشمس تدنو
أي تقرب (يوم القيامة) فيسبحن
الناس من دوحا فيعرقون
(حتى يطلع العرق نصف الأذن)
ووجه ذكر نوال الشمس هنا هو
أن الشمس إذا كانت يكون أدها
من اللحم لفي وجهه أكثر وأشد
سحره (فبينما هم كذلك استعاثوا
بأدم ثم استعاثوا) (يوسف)
استعاثوا بمحمد صلى الله عليه وآله
(وسلم) فيه اختصار إذ يستعاث
أيضا به من ذكر من الأنبياء
كما لا يخفى (عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال ليس
المسكين) بكم الميم وقد تفتح
في الكامل في المسكنة (لدى
يلوف على الناس) ليسألهم
صدقة عليه (ترده الله) (للمسكين)
واستعاثوا واتمروا ولفترتان
واكن لمسكين) الكامل في
المسكنة (الذي لا يج غي
بعنيه) أي شيئا يتبع مرتعا من
حاجته (ولا يظن به) أي لا يعلم
بجأله (فيه صدق عليه) ويقوم
فيسأل الناس) وقد يستدل بقوله هذا على أحد محلي قوته تعالى لا يسألون الناس حاجة

الانس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسلته في وجهه خرش قبل يارسول الله وما يغنيه قال خردون درهمين وقبهما من الذهب
وفي اسماء حكيم بن جبير روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الترمذي العم

٧٦

عن هذا الحديث بعض أصحابنا

كانور وبن مبارك وأحمد
واسحق قال روى قوم في ذلك
فقالوا اذا كان عندكم درهم
درهم أو أكثر وهو محتاج فذا
بأخذ من الركة وهو قول
الشافعي وغيره من أهل العلم
التميم وعن ابن خزيمة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من أعتقه من العباد فغنيه
فغناه يستكثر من العباد فقال
يارسول الله ما يغنيه قد قدر
ما يغنيه يورثه يورثه أبو
داود وصححه بن حبان قال
الشافعي قريكو لرجل غني
بلد له مع الكتاب وديته
أو فمعه في نفسه وثمة
عليه وفي المسألة مدح أبي أخرى
أحمد قول أبي حنيفة ن لحي
من ماله باب فيجوز عليه أخذ
الركة وقيل أرادة أربعون
درهما وهو قول بن سلام وهو
الطاهر من تصرف الجاري
لأنه تبع ذلك قوله تعالى يسألون
لناس الحد (عن أبي حميد
ابن عدي روى عنه قال
غرو مع رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم غرة بولك)
غيره صرو وكنت في رجب
سنة تسع (عن جودى القور)
مدينة قبة - مدينة و الشام
(أذ مرآة) مرآة الحائط

صوم والرؤية اللام للثاقية لا تعليل وسيا في الكلام على ذلك في باب ما جاء في استقار
رمضان بأيوم الأيام فان غني الفتح لغيا المجهمة كسر الباء الموحدة شذفة وهو
عنى غم مأخوذ من العبارة وهي عدم الفطنة استعار ذلك لخفاء الهلال قوله قال غني
عنكم بضم العين المجهمة وتشديد الميم وتخفيفه فانهم ومغموم وهو غني غم ونقل ان
الغنى الغنى بالعين الميم من الغنى وهو غناه لان ذلك ب البصر عن
الشافعي ت رابعية راء ثولات الحديث يدل على ان يجب على من لم يشاهد
هلال الاخر من شاهده أن يكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ثم يصوم ولا يجوز ان يصوم
أكثر من ثلاثين من شعبان خلافاً لقل بسوم يوم - ثوسيا في ذكرهم ويكمل عدة
رمضان ثلثين يوما ثم يصوم ولا خلاف في ذلك (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله لم يصوموا الرزية أطروا رية حال يدكم بيدهم صام فكمالوا
أحمد بن حنبل قال قال أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
روى في فطمة ما في فطمة لعدة عدة من رواه من حديث أبي براس عن عائدة
عن عكرمة عنه وفي فطمة لا تندموا الشهر بصيام يوم لا يومين لأن يكون شيأ يصومه
حكم من نسو من تروهم - حتى تروهم حال دون عمامة فاعوا العدة ثلثين
ما أطروا رواه أبو داود رعن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم
من هلال شعبان ما في فطمة من غيرة يصوم لربقة رمضان فان عم عليه لعدة ثلثين يوما
محمود روه أحمد بن أبي اود والدارقطني وقال اسما حسن صحيح وعن حديثه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تفتدوا شهر حرمي تروا الهال أو تكمالوا
لعدة - صوموا حتى تروا الهال أو تكمالوا - رواه أبو داود والشافعي وعن عمر
رياس من صوم أيوم الذي يشرب فيه فسد حصى ابا قاسم محمد بن أبي الله عليه وآله
رسلم رواه عنه لانه وصحه محمد روه بجاري عليا حديث ابن عباس
خرجه أيضا بن حبان وابن خزيمة والحاكم وهو من صحيح حديث عائدة بن حرم
يداس فيه وابق أيضا فاه من رواية شعبة عنه وكان شعبة لا يأخذ عن ثيوخه
السوفيه ولا ما اتفقوا وحديث عائدة صححه أيضا لخاصكم وحديث حذيفة
خرجه أيضا ابن حبان من طريق جرير عن منصور عن ربيع عن حذيفة وحديث عمار
خرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصحاه الحاكم والدارقطني وابيه في من حديث
صدين زفر قال كأند غمار فذكره وعائنه الجداري في صحبه عن ربه وليس هو عدم لم
رواه من عزه اليه قال بن عبد البر هذا سند عندهم من روى لا يحتجوا في ذلك
زعم أبو الوفاء وهو روى انه مرقوف ورد عليه ورماه - صحق بن اهو به عن كيع عن

سديان

ابن جبر روى عنه في حديثه لها - وجبر قال بن عباس في التوسيع لا يجمع الا بعد بالكرة

المخضة على الاطلاق بل اذا لم تحصل فائدة فخور رجل يتكلم اذا التحوا لذيامن رجل متكلم بلواقتن بالكرة قرية تحصل بها

الثالثة جاز الابداء بها ومن تلك القرائن الاعتماد على اذا العجائية نحو انطلقت فاذا سمع في الطريق والحديقة قال ابن
سنة هـ من الرباض كل أرض استدارت وقيل الستة ١٧ (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا تصحابة اخروا) زاد سايه .

ابن بلال عنده مسلم فخرنا قال
في الفتح ولم أقف على اسم من
خرص منهم (خرص رسول الله
صلى الله عليه وآله) (وسلم عشرة
أوسق فقتالها أوصى) من
الاحصاء هو العداء، احفظ
قدر (ما يخرج منها) كيلا (فلما
أقبلت بولك قال) صلى الله عليه
وآله ولم (أما استحب البغلة)
زاد سايه ان عليه ربيع فريدة
فلا يقومن أسا (منكم) (ومن
كان معه بدفله مثله) أي يشده
باعتقال وهو أبل (فمقلماها
رعي ربيع فريدة فقام رجل
فألقته بجلطي) (بشأيد الباه
وفي رواية جبرلي بالثنية
أحدهما أبا والآخر سايه
رواه سايه) (رحنا واسم امه
العلماء (ملك أينة) بلدة نديعة
بساحل البحر (للنبي صلى الله
عليه وآله (وسلم بغلة يضاء)
واسمها تلجوز به النورى دليل
وقال لكن ظاهرا للفظ هما انه
أهداهما للنبي صلى الله عليه وآله
وسلم في غزوة تبوك وكانت سنة
تسع من الهجرة وقد كانت هذه
البغلة عند النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قبل ذلك وحضر عليها
غزوة حنين كما هو مشهور
في الحديث وكانت حنين عقب
فتح مكة سنة ثمان قال القاسمي

فيمان عن مالك عن عكرمة ورواه الخطيب وزاد فيه ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة
ندين لدى في ترجمة على القرشي وهو ضعيف وعنه أيضا حديث آخر عند النسائي
لفظ لا تسبقوا الشهر بصوم يوم أو يومين أن يوافق ذلك صياما كان بصومه أحدكم
وعنه أيضا حديث آخر عند البزار بالفظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيام
سنة أيام أحدها اليوم الذي يشك فيه وفي أسناده عبد الله بن سعيد المنبري عن جده وهو
ضعيف وآخر جده أيضا الدارقطني وفي أسناده الواقدي وخرجه أيضا البيهقي وفي
أسناده عباد وهو عبد الله بن سعيد المنبري المتقدم وهو مرة كرا الحديث كما قال أحمد بن
حنبل وقد استدل بهذه الأحاديث على المنع من صوم يوم الشك قال النووي وبه قال
مالك والشافعي والجمهور وحكي الحافظ في الفتح عن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجوز صومه
عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك قال ابن الجوزي في التحقيق وأحدهما
المسئلة وهي إذا حال دون مطالع الهلال نيم أو غيره ليلة الثلاثاء من شعبان ثم ثلثه وال
سنة يجب صومه على أنه من رمضان وثانها لا يجوز فرضا لأنه لا مطقاً بالنسبة
وكنارة وتذرا ولا يوافق عادة ثلثه الرابع مع الأثر في الدم انظره في
حجة من الصحابة صومه منهم على دعائهم وعمر بن عمر وأنس بن مالك وأما ما ثبت
أبي بكر وأبو هريرة وماوية وعمر بن الخطاب وغيرهم وساعة من الذين منهم ما هو
وداوس وسالم بن عبد الله وميرون بن مهران ومطرق بن الشخير وبكر بن عبد الله لم يروى
وأبو عثمان التماري وقا جماعة من أهل البيت باستحبابه وقد ادعى المؤيد الله أنه
أجمع على استحباب صومه أهل البيت وهكذا قال الأمير الخليل في الشفاء رآه في
الجزيرة قد استدل ابن القيم في الهدى الرواية عن الصحابة المتقدمين كرههم التأخير بصومه
وحكي التبرك بصومه عن جميع من ذكرنا منهم ومن التابعين وقال وهو مذهب أئمة أهل
الحديث والائمة أحمد بن حنبل واستدل الجوزي بصومه بدلة منها ما خرجه ابن أبي
شيبه والبيهقي عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه وأجيب عنه من
مراده أنه كان يصوم شعبا كله ما خرجه بدار وأقره في ذلك من حديث
قالت ما رأيته يصوم شهرين متتابعين أو شعبان رمضان وهو غير محسب المراجحة لأن ذلك
جائز عند المتابعين من صوم يوم الشك لما في الحديث الصحيح المتفق عليه من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا رجل كان يصوم صوما فليصمه وأيضا قد تقرر في الأصول أن فعله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة ولا العام لهم نديكون فلهذا
مخصصا من العموم ومنها ما أخرجه الشافعي عن علي عليه السلام قال لأن أصوم يوما
من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان وأجيب بأن ذلك من رواية طمعة
بأن الحديث من علي وهو قد روى في رواية منقطعة ولو لم الاتصال فليس ذلك بنافع لار
الطاروايه ان رجلا شهد عند علي على رؤية الهلال فقام وأمر الناس ان يصوموا

ولم يرو به كان له صلى الله عليه وآله وسلم بغلة غيرها ويحمل قوله على أنه أهداهما له قبل ذلك وقد عطف الاهداء على الجبي بالواو
وهي لا تقتضي الترتيب انتهى كلام النووي ونعقبه الجلال البلقيني بأن البغلة التي كان عليها يوم حنين غير هذه ففي مسلم أنه

كان صلى الله عليه وآله وسلم على بغلة بيضاء أهداها له فزوة الجذامى وهذا يدل على المغيرة قال وفيها قاله القاضي من التوجيه
نظروا قد قبل انه كان له من لبعال ٧٨ دلال ونفصة والتي أهداها ابن العلماء والابنية والبغلة التي أهداها له

كسرى وأخرى من دومة الجندل
وأخرى من عند الضائى كذا
في السيرة لمغلطاي قال وقوله
في تفريقه بين بغلة ابن العلماء
والابنية فإن ابن العلماء هو
صاحب ابلة ونقص ذكر البغلة
التي أهداها له فزوة الجذامى
(وكناه) نبي صلى الله عليه
وآله وسلم (بردا) الضمير عند على
ملك ابلة وهو المسمى
(وكتب) صلى الله عليه وآله ولم
(له) نبي الملك ابلة (بجرهم) أي
يملدهم والمراد أهل بجرهم لأنهم
كانوا سكانا بساحل البحر
والمعنى انه أقره عليهم بما اتزمه
من الجزية وانظر الكتاب في
ذكر ابن الصوق بعد البغلة
هذه أمية من الله ومحمد نبي
رسول الله ليوحنا بن روبة
وأهل ابلة اساقفتهم وسائرهم
في البر والبحر لهم ذمة الله وذمة
النبي ومن كان معه من أهل
لشام وأهل اليمن وأهل البحر
فمن أحدث منهم حدثا فإنه
لا يحصل ماله دون نفسه وأنه
طبيب لمن أخذه من الناس وأنه
لا يحل ان يمنعوه ما يريدونه من
بر أو بحر هذا كتاب جهيم بن
الصلت وشرجيل بن حمنة
ياذن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (فلأق) صلى الله عليه
وآله وسلم (وادي القرى) المدينة
السابق ذكرها قريبا (قال

ثم قال لان أصوم الخ فاصوم لقيام شهادة واحد عنده لال كونه يوم شك وأيضا الاحتجاج
بذلك على فرض انه عليه السلام استحجب صوم يوم الشك من غير نظر الى شهادة الشاهد
انما يكون حجة على من قال بان قوله حجة على انه قد روى عنه القول بكراهة صومه حتى
رأى عنه صاحب الهدى قال ابن عبد البر ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن
الخطاب وعلى بن أبي طالب وعمار وابن مسعود وحماد بن عيسى وابن عباس وابو هريرة
وأوس بن مالك والحاصل ان الصحابة مختلفون في ذلك وليس قول بعضهم بحجة على أحد
والحجة ما جئنا من الشارع وقد عرفته وقد استوفيت الكلام على هذه المسئلة
في الابحاث التي كتبتها على رسالة بلال وسيأتي الكلام على اسئلة بمال رمضان يوم
أوبومير في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

• (باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم) •

(عن كريب) أم الفضل بعثته الى معاوية بالشام فقال قد قدمت الشام فقضيت حاجتها
واستهل على رمضان وأما بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر
فقال لي عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال فقلت رأيتناه ليلة الجمعة
فقال أنت رأيته فقلت ثم وراى ما سمع وصاموا وصاموا بية فقال لي كراى بانه ليلة
السبت فلانزل نصوم حتى يكمل ثلاثين أو نراه فقلت لا أكتفي برؤية معاوية وصيامه
قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الجماعة الا البخارى وابن
ماجه) روى واستهل على رمضان هو بضم التاء من استهل قاله ابو روى قوله أفلا تكتفي
شأن أحد رواه عن هو بالخطاب لابن عباس أو بنون الجمع للمتكلم وقد عمنك بحديث
كريب هذا من قال انه لا يلزم أهل بلدة رؤية أهل بلد غيرها وقد اختلفوا في ذلك على
مذهب ذكرا صاحب الفتح أحدها انه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية
غيرهم حكاه ابن المنذر عن عكرمة والناسم بن محمد وسالم واصلح وحكاة الترمذى عن
أهل العلم ولم يحك سواه وحكاة الماوردى وجهان للشافعية وثانيها انه لا يلزم أهل بلد
رؤية غيرهم لأن ثبت ذلك عند الامام الاعظم فيلزم الناس كلهم لان البلاد في حقه
كأبلد الواحد اذ حكمه ناذ في الجميع قاله ابن الماجشون وثالثها انها ان تقاربت البلاد
كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند اكثر قاله بعض الشافعية
واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاة البغوى عن الشافعي وفي ضبط البعد وجه
أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصعيداني ومعه النوى في الروضة
بشرح المذهب فأنهم امساة النضر قطع به البغوى ومعه الرافعي والنوى ثالثها
باختلاف اقاليم حكماء في الفتح رابعها انه لا يلزم أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم
بلا عارض دون غيرهم حكاه السرخسى خامسها مثل قول ابن الماجشون المتقدم

للأمراء) صاحبة المدينة المذكورة قبل (كم جات) وجاءهنا بمعنى كان أي كم كان (حديقةك) أي غيرها
ولم يسم فبال المبرأة عن حديقةها كم بلغ غيرها (قالت عشرة أو سبعة) ينصب عشرة على نزع الحافض أي بقية عشرة أو سبعة

أو على الحال وتعبه في المصاحب بأنه ليس المعنى على أن ثمر الحديقة جاء في كونه عشرة أوسق بل لا معنى له أصلاً انتهى أي بقدر
ذلك (خرص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مصدرة صوت ٧٩ بدل من عشرة أوسق أو عطف - إن لها

ولا يذخر ص بالرفع خبر مستند
محمداً في أي هي خرس ويجوز
رفع عشرة وخرص على تقدير
الحاصل عشرة أوسق وهي
خرص رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كذا قاله **الكرماني**
والبرماوي والمناظر ابن حجر
والعيني والزركشي وتعبه
الدمعيني بأنه مناف لثقة غيره
أولاً جاءت بقدر عشرة أوسق
(فقال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أتى متجمل إلى المدينة
فأرأى منكم أن يتجمل) أيها
(معي وليتمجمل) وفي تعاقب سليمان
ابن بلال الموصول عند أبي علي
ابن حريمة أقبلنا مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا
دأبنا من المدينة أخذنا طريق غراب
لأنها قرب إلى المدينة وتركنا
الأخرى قال في الفتح فتنبه بيان
قوله أتى متجمل إلى المدينة أي
أي ذلك الطريق الذي فيه فن
أرد فليأت معي يعني عمر له
أقصد أريد على ذلك دون بقية
الجيش (فلما أشرف على المدينة
قال هذه طابة) غير منصرفه
(ولما رأى أحداً قال هذا جليل)
مصغراً ولا أربعة جبل (يحبنا
ونحبه) حقيقة ولا يشكر وصف
الجماد أنه يحب الرسول كما خنت
الاطوانه على مفارقتها صلى الله
عليه وآله وسلم حتى سمع النجوم

سادس - أنه لا يلزم إذا اختلفت الجهتان ارتداعاً وانحداراً كان يكون أحدهما مهلاً
والآخر جبلاً أو كان كل بلد في إقليم حكم المهدى في البحر عن الامام يحيى الهادي
وجه أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا الوجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل
برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يلزم أهل بلاد العمل
برؤية أهل بلاد آخر وأعلم أن الجهة اسمها في المرفوع من رواية ابن عباس لابي جهم
لذي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
هو قوله فلا نزال نضوم حتى نكمل ثمرين والامر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما بالفظ لا تصوموا - أي تروا الهلولة وتطهروا
حتى تروها فان غم عليكم **م** وكلوا العذة ثلاثاً وهذا يخص أهل ناحية على عهد
الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين فلا يستدل به على لزوم رؤية أهل بلاد
غيرهم من أهل البلاد أظهر من استدلال به على عدم الزعم لانه إذا رأى أهل بلاد فشهد
وأه المساوون فيلزم غيرهم ما رزقهم ولو لم توجه الأمر في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم
رؤية أهل بلاد أهل - آخر المكان عدم لزوم مقيد بديل العتق وهو أن يكون بين
القطارين من بعددته وزعمه اختلاف المطاع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام
مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف على الاحتجاج وليس بجهد ولو سلم عدم لزوم
التقييد بالعتق فلا يشك عالم الأدلة قاضية بأهل القطر يعمل بعضهم بربعض
وشهادته في جميع الأحكام الشرعية ورؤية من جهتها وهو كان بين القطارين من
البعد ما يجوز معه اختلاف المطاع أم لا فلا يتدل التخصيص بالإبدال ولو سلم صلاحه
حديث كريب هذا التخصيص فيمنعني أن يقتصر فيه على محل الصان كالنصر معلوماً
أو على المفهوم منه أن لم يكن معلوماً لوروده على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس
بإدعاء أبي علي عليه وآله وسلم ولا بعنى الفظة حتى تطرق في عمومها وخصوصها لاجتماع
بصيصه مجمله أنسابهم إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام على تسليم أن
ذلك المراد ولم نهم منه زيادة على ذلك حتى نجهل شخصاً صالداً العموم فيمنعني الاقتصار
على المفهوم من ذلك الوارد على خلاف القياس وعدم الالتفات به ويرى على أهل
المدينة العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في ذلك حكمة فاعتقلها
ولو سلم صحة الأسانيد وتخصيص العموم به فغايته أن يكون في المحلات التي ينهض البعد
ما بين المدينة والشام أو أكثر أو ما أقل من ذلك ولا وهذا ظاهر فيمنعني أن ينظر
ماداييل من ذهب إلى اعتبار لبريد أو الساجية أو البلاد في المنع من العمل بالرؤية ولذي
ينفي عظمها وهو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الريدية واحد امر المهدى منهم وحكام
المرطبي عن شيوخه أنه إذا رأى أهل بلاد كاهلولة يلتفت إلى ما قاله ابن عبد

ح - إنها حتى سألها وكأحجار حجر كالبسماء قبل الوحي فلا يشكر أن يكون جبل أحد رجب مع أجزء المدينة تحبسه وتجن
إلى لقائه حال مفارقتها أيها وقال الخطابي أو أدبه أهل المدينة وسكانها كقولاً في الواسأل القرية أي أهلها فيكون على

حذف مضاف وأهل المدينة الانصار ثم قال لمن كان معه من أصحابه (الآخبر كم يخبر دور الانصار) الالتيه ودور جمع دار
يريد به القبائل الذين يسكنون الدور ٨٠ وهي الخمال (قلاوبل) آخرنا (قال دور بن النجر) بفتح النون

البر من أن هذا القول خلاف الاجماع قال لانهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد
من ابدان كغرا مان والندلس وذات لاذ الاجماع لا يتم والخالف مثل هؤلاء الجماعة

(باب وجوب القيمة الليل في انشراح دون النفل)

(عن ابن عمر عن حصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من لم يجمع الصيام قبل
الفجر فلا صيام له رواه الخمسة) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان ومحمد بن
سفر عا وأخرجه أيضا الدارقطني قال في التلخيص واختلاف الأئمة في رفعه ووقفه فقال
ابن أبي حاتم عن أبيه لا يرى إجماع أصح عن رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر
عن الزهري عن سائر رواة يحيى بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم بن بغير واسطة
الزهري لكن الوقت أنسبه وقال أبو داود يصح رفعه وقال الترمذي هو قول أصح
ونقل في المعارج عن البخاري أنه قال هو خطأ وهو حديث فريد اضطراب الصحيح عن ابن
عمر موقوف وقال الترمذي لا يروى عن أبيه موقوف ولم يصح رفعه وقال أحمد بن حنبل
في مسنده دو قال ما لم يروى عن أبيه صحيح على شرط الشيخين قال في المستدرک صحيح
على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات لا يروى موقفا وقال خطابي أسنده
عبد الله بن أبي بكر أنبا من الثقة قبله وقال بن حزم لا اختلاف فيه يزيد الحار
قوله وقال الدارقطني كلهم ثقات فتم في كلام التلخيص وقد تقرر في الأصول وعلم
الاصطلاح ان لرفع من السنة زيادة ثقة بولته وإعقاب بن حزم ان الاختلاف يزيد الحار
قوله لان من رواه من فوعانقة روه موقفا باعتبار طرق وفي الباب عن عائشة عنده
الدارقطني بغيره عبد الله بن عباد وهو صحيح وروى ذكره ابن حبان في مسنده عن ميمونة
بنات سعد عنده رقطي أيضا بالفتح رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقول من
أجمع الصيام من أيسر فيهم ومن صحيح لم يجمعه فلا يصح وفي اسناد الواقدي
الحديث بعد ايل على وجوب تبين القيمة إجماعا في جز من أجز الاليل وذهب
في ذلك ابن عمر جابر بن يزيد من الاليل والاسم والمؤيد بالله ومالك وليث وابن أبي
دئب ولا يفرق بين الثرمس واختل وقال أبو طحمة وأبو حنيفة والافقي وأحمد بن حنبل
وهار رانقاهم لا يجب التبين في الشطوع ويروي عن عائشة اسمها تصح النبوة
بعد الرول وروي عن علي عليه السلام والناصر رأي حنفية وأحدولي الشافعي انها
تصح النبوة بعد لزوال وقالت لها دويترروي عن علي وابن مسعود والنخعي أنه
لا يجب التبين الا في صوم النساء والذكر المطلق والكنارات والوقت النبوة في غير
هذه من روي شمس اليوم الاول الى بقية من نهار اليوم الذي صامه وقد استدل
القاتلون بأنه لا يجب القيمة بحديث سلمة بن الأكوع والربيع عند الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وآله لم أمر رجلا من أسلم الا أذن في الماس ففرض صوم عاشوراء

وتشديد الجيم تيم برؤية وهي
بالنجار فيما قيل لانه اختل
بفتح زيم رثم دور بن عبد الله
ثم دور بن ساعدة أو دور بن
الحارث بن الخزرج وفي كل دور
الانصار يعني خيرا كان انظر
خير المحذوف من كلام الرول
صلى الله عليه وآله لم يرو
مراد وفي الحديث مشروعية
الطرح واختلاف الاليل
هو دور واجب أو مستحب في
الصبر من الشافعية وجهها
بوجوبه وقال الجمهور هو
مستحب الا ان يتعلق به حق
للمجور مثلا أو كان شر كرمه غير
مؤمنين فيجب حفظ مال الغير
واختلاف أيضا في صحة
بالفعل ويلحق به الغنم أريم
كل ما ينع به رطبا جافا
وبالاول دل شريح الشافعي
وبعض أهل الظاهر والشافعي
قول الجمهور روي الثقات
الحارثي روي في قول
الناصر أو يرجع الى ما آل
اليه الحال بعد المناقاة قول
قول مالك رطابة رطاف قول
الشافعي من تبعه روي
خارص واحد معارف ثقة أولاد
من ثنين وهو أقولان للشافعي
والجمهور روي ايل واختلاف
أيضا هل هو اعتبار أو تفدين
وهما قولان اشأني أظهرهما

الثاني وقتان يجوز ان تصرف في جميع الفترة ولوا ذهب المالك الفترة بعد الطرح أخذت منه الزكاة
بحسب ما حرص فيه أو من أعلام النبوة كالاخبار عن الرشح وما ذكر في تلك القصة وفيه تدبر باب الاتباع وتعليقهم

وأخذ الحذر مما يتوقع الخوف منه وفضل المدينة والإنصار ومشروعية المفاضلة بين الفضل بالاجال والتعيين ومشروعية
الهبة والمكافأة عليهما وفي السنن وصحيح ابن حبان ٨١ من حديث سهل بن أبي خيثمة مرفوعا إذا خرصتم
نفس ذوا دعووا الثالث فان لم

تدعوا الثالث فدعوا الرابع
وقال بظاهره وهما الليث وأحمد
واسحق وغيرهم وفهم منه أبو
عيسى في كتاب الاموال
انه القدر الذي يأكلونه بحسب
احتياجهم اليه فقال يترك قدر
احتياجهم وقال مالك وسفيان
لا يترك لهم شيء وهو المشهور
عن الشافعي قال ابن العربي
والمصنف من صحيح النظران
يعمل بالحديث وهو قدر المونة
ولقد جربناه فوجدناه كذلك
في الاغلب مما يؤكل كل ربوا
(عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنه ما عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال فيما سقت
السماء من باب ذكر الهل
وارادة الحال أي المطر
(والعبود أو كان غريبا) يفتح
العين المهملة والمثلثة وكسر
الراء وتشديد القمية ما يسقى
بالسيل الجاري في حشر وتسمى
الحفرة عانورا لعن الثمار
بها اذ لم يعلمها قاله الازهرى
وهو المسمى باليهلى في الرواية
الانحرى قال الخطابي هو الذي
يشرب به روقه من قيرسقى زاد
ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى
وهو المستنقع في بركة وتقومها
بصب الماء المطر في سواقي
تشق له قال ومثله الذي يشرب

ألا كل من أكل فليعلم ومن لم يأكل فليعلم وأجيب بان خبر حفصة متأخر فهو ناسخ
لجوازها في التمار ولو سلم عدم النسخ فالنية انما صحت في ثمرة عاشر اهل كن الرجوع الى
الليل غير مرة ودور النزاع فيما كان مقدورا فخص الجواز بمثل هذه الصورة أعني من
ظهر له وجوب الصيام عليه من التمار كالجئون يبقون والى يحتمل والكافر يسلم ولكن
انكشف له في التمار ان ذلك اليوم من رمضان واستدلوا أيضا بحديث عائشة الاتي
وساقي الجواب عنه والحاصل ان قوله لا صيام ذكره في سياق الذي فيم كل صيام
ولا يخرج عنه الاما قام الدليل على انه لا يشترط فيه التبييت والظاهر ان النفي متوجه
الى العصة لانها اقرب المجازين الى الذات أو متوجه الى ذات الشرعية فيصالح
الحديث للاستدلال به على عدم صحة صوم من لا يبيت النية الا ما خص كالصورة المتقدمة
والحديث أيضا يرد على الزهري وعطاء وفرلان لم يوجبوا النية في صوم رمضان وهو
يدل على وجوبها ويدل أيضا على الوجوب حديث انما الاعمال بالنيات والظاهر وجوب
تجديدها لكل يوم لانه عبادة مستقلة مسقطه فرض وقتها وقد دهم من قاس ايام
رمضان على أعمال الحج باعتبار التعدد لا لافعال لان الحج عمل واحد ولا يتم الا بعمل
ما اعتبره الشارع من المناسك والاخلال بواحد من أركانه يستلزم عدم اجرائه قوله
يجمع أي يعزم يقال أجمعت على الامر أي عزمته عليه قال المتذري يجمع يضم الياء
آخر الحروف وسكون الحيم من الاجماع وهو احكام النية والعزيمة ينال اجمعت الراي
واجمعت بمعنى واحد وعن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا فقال فاني اذرحه ثم ثم انا ياوما آخر فقلنا
يا رسول الله اهدى لنا حيس فقال أرغب فيه فقلنا أصبحت صائما فكلوا كل رواء الجماعة الا
البضاري وزاد انه اني ثم قال انما مثل صوم المتعوق مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة
فان ثابا مضاهوا وان شاع بهم اوفى له ايضا قال باء ثنية انما بمنزلة من صام في غير
رمضان اوفى التطوع تنزلة رجل اخرج صدقة ماله لخدمته اجماعا فامه ما وبجلى منها
عاشا فامه مكة قال البخاري ومثل أم الدرداء كـ أبو الدرداء يقول عندكم طعام فان
قلنا لا قال فاني صائم يومى هذا قال ورفع له أبو طلحة وأبو هريرة واذن عباس وحديفة رضي
الله عنهم الرواية الاولى أخرجهما أيضا الدارقطني والبيهقي وفي لفظ لم ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يدخل على بعض أزواجه فيقول هل من غداء فان قالوا لا قال
فاني صائم وله الفاظ عنده ورواه أبو داود وابن حبان والدارقطني بلفظ كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يأتي فابا يقول هل عندكم من غداء فان قلنا نعم تقدي وان قلنا لا قال فاني
صائم وانه انا ما ذات يوم وقد اهدى لنا حيس الحديث قوله حيس يفتح الحاء المهملة
وسكون المشاة القمية بعدها سين مهملة هو طعام يخذ من التمر والاقط والسمن وقد

من الامار بغير مونة أو يشرب به روقه كان يغرس في أرض

يكون المسقر يامن وجهه فيفصل اليه عروق الاشجار فيستقي عن السقي قال في الفتح وهذا التفصيل أولى من اطلاق أبي

عبيد ان العثرى ماسقة السماء لان سياق الحديث يدل على المغايبة وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذي لاجل له لانه لازكاة فيه قال ابن قدامة لانعلم في هذه التفرقة ٨٢ التي ذكرها خلافا (العشر) أي العشر واجب فمما سقت السماء

(وماسق في بالنضح) يفتح النون وسكون المجهة بعدها حاء مهملة أي ماسق من الآبار بالغرب أو بالسانية فواحية (نصف العشر) والفرق ثقل المؤنة هنا وخفتها في لاؤل والناضح اسم الماسق عليه من يعبر أو بقره ونحوهما (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) لم يؤف بالتمر عند صرام الفحل أي قطع التمر عنه فجي هذا بقره وهذا من تمر حتى يصير عنده كوما من تمر أي حتى يصير التمر عنده كوما وهو ما اجتمع كالعرصة وفي رواية كرم يرفع على انما تامة فلا تحتاج إلى خبر وقال في المصابيح الطبر عنده ومن للبيان (لجعل الحسن والحسين) ابنا فاطمة (رضي الله عنهما) وعها (بلعبان بذلك التمر فاخذ احدهما) وهو الحسن يفتح الحاء (تمره لعله) أي المأخوذ (في فيه فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) فانخرجهما من فيه فقال أما علمت أن آل محمد هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعي زاد في الفتح على الأربع من أقوال العلماء قال الشافعي اشركهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمهم ذوى النسيبي ولم يعط

يجعل عوض لاقط لذيقي والفتيق قاله في النهاية وقد استدل بحديث عائشة من قال انه لا يجب تبييت النية في صوم التطوع وهم الجمهور وكذا قال النووي وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد كان نوى الصوم من الليل وانما أراد افطاره لضعف عن الصوم وهو محفل لاسماعيل رواية فلقه بدأ أصبحت صائما ولوسلم عدم الاحتمال كان غايته تخصيص صوم التطوع من عموم قوله فلا يصيام له قوله نعم مثل صوم التطوع الخ فيه دليل على انه يجوز له التطوع بالصوم أن يفطر ولا يلزمه الاستقرار على الصوم وان كان أفضل بالاجاع وظاهره ان من أفطر في التطوع لم يجب عليه القضاء واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك والحسن البصري ومكحول والفضلي انه لا يجوز للمتطوع الافطار ويلزمه القضاء اذا فعل واستدلوا على وجوب القضاء بما وقع في رواية للدارقطني وابيه في من حديث عائشة بلنظ واقضى يوم ما مكاه ولكنهم ما قالوا هذه الزيادة غير محدودة قوله **كان أبو الدرداء** هذا الاثر وصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق قوله **وعنه أبو طهمة وأبو هريرة** وابن عباس وحذيفة أما أثر أبي طهمة فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأما أثر أبي هريرة فوصله البيهقي وعبد الرزاق وأما أثر ابن عباس فوصله الطحاوي وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة أيضا

• (باب العبي يصوم اذا أطاق وحكم من وجب عليه الصوم في أثناء النهار واليوم) •

(عن الربيع بنت معوذ قالت أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار اتى حول المدينة من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه فيكتب بعد ذلك صومه وصومه صبياتنا الصغار منهم ونذهب إلى المسجد فنجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بكى أحدهم من الطعام أعطيناه إياه حتى يكون عند الإفطار أخرجه قال البخاري وقال عمر لثوان في رمضان وبك وصيائنا صيام وضربه) قوله الربيع بتشديد الياء صغرا ومعوذ بكسر الواو المشددة وهو ابن عمون ويعرف بابن عفره قوله اللعبة بضم اللام المشددة بعدها بين مهملات ساكنة ثم بوحدة ثم تاء ثانیة وهي الشئ الذي يلعب به الصبيان قوله من العهن أي الصوف قيل هو الصبوغ منه قوله أعطيناه إياه حتى يكون عند الإفطار وقع في مسلم أعطيناه إياه عند الإفطار وهو مشكل ورواية البخاري توهم انه سقط منه شيء وقد رواه مسلم أيضا من وجه آخر فقال فيه فاذا سلونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتموا صومهم قوله لثوان هو يفتح النون وسكون المجهة كسكران وزنا ومعنى وجمعه نساوي كسكرى قال ابن خالويه سكر الرجل فاقنى وتلعبنى وقال صاحب المحكم نسا الرجل واقنى وتلعبنى كله بمعنى سكر وقال ابن التين النشوان السكران سكر أخفها وهذا الاثر وصله سعيد بن

أحدا من قبائل قريش وغيرهم وذلك العطية عوض عروصهم بدلا عما حرموه من صدقة وهذا يمتدح من قريش وقيل قريش كلها أي عن أبي جدي بنى المطلب روايتان (لا يأكول الصدقة) وظاهره يوم القرض حنيفة ومالك بن وهاشم فقط وقيل قريش كلها أي عن أبي جدي بنى المطلب روايتان (لا يأكول الصدقة) وظاهره يوم القرض

والنفل لكن السباق يخصها بالقرض لان الذي يحرم على الله انما هو الواجب قال في الفتح كان يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقة القرض والتطوع كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابي الاجماع لكن حكى غير واحد

٨٣

عن الشافعي في التطوع قولا وكذا في رواية عن أحمد واقظه في رواية لم يوفى لا تحل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته صدقة الفطر وزكاة الاموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد به وجه الله فاما غير ذلك فلا ليس بتل كل معروف صدقة قال ابن قدامة وليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وانما أراد ليس من صدقة الاموال كك القرض والهبة وهل المعروف وكل غير محرم قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الماء متقوما وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كبناء الابار وكالسا جدد واختلاف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الانبياء أو كلهم سواء في ذلك وهل يلحق به آله في ذلك أم لا قال ابن قدامة لا نعم لم خلافه في ان بنى هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة كذا قال وقد نقل الطبري الجواز أيضا من أبي حنيفة وقيل عنه تجوز لهم اذا حرموا هم ذوى القربى كك الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الاميرى منهم وهو وجه لبعض الشافعية وعن أبي يوسف يترك من بعضهم لبعض لامن غيرهم وعنه

منصور والبغوي في الجمعيات بالفظ ان عمر بن الخطاب اتى برجل شرب الخمر في رمضان فلما دان منه جعل يشول للمخزين والقم وفي رواية البغوي فلما رفع اليه عمر فقال عمر على وجهك ويحك وصيبا تشا صيام ثم امر به فضرب ثمانين سوطا ثم سيره الى الشام الحديث استدلل به على ان عاشورا كان فرضا قبل ان يشرع رمضان وعلى انه يستحب امر الصبيان بالصوم للفرين عليه اذا اطاقوه وقد قال باستحباب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري والشافعي وغيرهم واختلف أصحاب الشافعي في تحديد السن التي يؤمر الصبي عندها بالصيام فقيل سبع سنين وقيل عشرة وبه قال أحمد وقيل اثنا عشرة سنة وبه قال اسحق وقال الاوزاعي اذا اطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يضعف بين حل على الصوم والمشهور عن المالكية ان الصوم لا يشرع في حق الصبيان والحديث يردعهم لانه يبعد كل البعد ان لا يطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأخرج ابن خزيمة من حديث رزينة بفتح الراء وكسر الزاي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضه انه ورضعاه فاطمة فيمتثل في أفواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وقد توقف ابن خزيمة في صحته قال الحافظ واسناده لا بأس به وهو يرد على القرطبي قوله لعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمهل بذلك ويبعد ان يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة انتهى مع ان الصحيح عند أهل الأصول والحديث أن الصحابي اذا قال فعلمنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرقع لان الظاهر اطلاعه عليه مع توفر دواعيهم الى سؤالهم بآية عن الاحكام مع ان هذا لا مجال للاجتماع فيه لانه ايلام لغيره يكلف فلا يكون الا بدليل ومذهب الجمهور انه لا يجب الصوم على من دون البلوغ وذكر الهادي في الاحكام انه يجب على الصبي الصوم بالاطاقة لصيام ثلاثة أيام واجتنب على ذلك بما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا اطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام الشهر كك وهذا الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال أخرجه المروعي عن ابن عباس ولانظنه تجب الصلاة على الغلام اذا عقل والصوم اذا اطاق والحدود والشهادة اذا احتلم وقد جعل المروزي كلام الهادي على لزوم التأديب وحمل السادة الهار ونيون على انه يؤمر بذلك ثم يداوهم رينا (وعن سفيان بن عبد الله بن ربيعة قال حدثنا قداما الذين قد مروا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسلام نقيف قال ودموا عليه في رمضان وضربوا عليه في القبة في المسجد فلما أسأروا ما بقي عليهم من الشهر رواه ابن ماجه وعن عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه ان أسلم أتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت سمعت يومكم هذا قالوا لا قال فأتوا ببقية يومكم واقضوا رواه أبو داود الحديث الاول اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى حدثنا أحمد بن خالد الوهبي حدثنا محمد بن اسحق

المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المانع حوازا للتطوع دون لقرض عكسه وأدلة المانع ظاهرة من حديث الباب وغيره واقوله تعالى قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أحله الله أو شئت ان يطعنوا فيه ولقوله خذ من أموالهم صدقة

قطرهم وتزكهم واثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة وأساخ الناس كلواهم مسلم فيؤخذ من هذا جواز
التطوع دون الضرر وهو قول أكثر الحنفية ٨٤ والصحيح عن الشافعية والحنابلة وأما عكسه فقالوا

عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن عطية بن سفيان بن عبد الله بن كره رجال اسنادهم
الثقة والصدوق ومن لا بأس به وفيه عن عمنه محمد بن اسحق وهذا الحديث هو طرف من
حديث قدوم ثقيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانزاله لهم المسجد والحديث
الثاني أخرجه الترمذي أيضا من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن ميمونة عن عه فذكر
الحديث الأول يدل على وجوب الصوم على من أسلم في رمضان ولا أعلم فيه خلافا
والحديث الثاني فيه دليل على أنه يجب الصوم على من أسلم في غير رمضان ويلحق به
من تكلف أو أفاق من الجنون أو زال عذره المانع من الصوم وأنه يجب عليه القضاء
لذلك اليوم وإن لم يكن مخاطبا بالصوم في أوله قال في الفتح وعلى تقدير أن لا يثبت هذا
الحديث في الأمر بالصوم فلا يتعين القضاء لأن من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كن
بلغ أو أسلم في أثناء النهار قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث الربيع وما بعده
ما لفظه وهذا حجة في أن الصوم عاشورا كان واجبا وإن الكافر إذا أسلم أو بلغ الصبي في
أثناء يومه لزمه إمساكه وقضاؤه ولا حجة فيه على سقوط تبييت النية لأن صومه انما لزمهم
في أثناء اليوم انتهى وقد قدمنا الكلام على جميع هذه الأطراف

• (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب) •

• (باب ما جاء في الجماعة) •

(عن رافع بن رافع بن رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم
رواه أحمد والترمذي ولا سند وأبي داود وابن ماجه من حديث ثوبان وحديث شداد بن
أوس مثله ولا حديث ابن ماجه من حديث أبي هريرة مثله ولا حديث عائشة
وحديث أسامة بن زيد مثله وعن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى على
رجل يحجم وروى عن قتال أفطر الحاجم والمحجوم وعن الحسن بن عمار بن سنان
الأنصاري أنه قال مررت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أحجم في ثمان عشرة
ليلة خات من شهر رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم رواهما أحمد وهما دليل على أن
من فعل ما يفطر جاهلا بقصد صومه يجوز أن يمسك قال أحمد أصح حديث في هذا
الباب حديث رافع بن رافع بن رافع وقال ابن المديني أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان
وشداد بن أوس) حديث رافع أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه قال الترمذي ذكر عن
أحمد أنه قال هذا أصح شيء في هذا الباب وبالغ أبو حاتم فقال هو عندى من طريق رافع
باطل ونقل عن يحيى بن معين أنه قال هو أضعف أحاديث الباب وحديث ثوبان أخرجه
أيضا النسائي وابن حبان والحاكم وروى عن أحمد أنه قال هو أصح ما روى في الباب
وكذا قال الترمذي عن البخاري وصححه البخاري تبعه العلي بن المديني فقد له الترمذي في

أن الواجب حد ولا يلزم لا يطق
بأنه مذلة بخلاف التطوع
ووجه التفرقة بين أبي هاشم
وغيرهم أن ما وجب المنع رفع
يد الأدنى على الأعلى فأما الأعلى
على مثله فلا ولم أر أن أجاز مطلقا
دليلا لا ما تقدم عن أبي حنيفة
أنتم في وفي الحديث أن العقل
يجب لحرام كالكبير ويعرف
لا شيء من منافعها على العلم
فيأتي عليه وقت التكليف وهو
على علم من الشرعية (عن
محمد بن فضال عن أبيه قال سمعت
رجلا (على فرس في سبيل الله)
أي جهلته حوله من لم تكن
له حولة من المجاهدين مله أياه
وكان اسم العرس فيما ذكره ابن
سعد في الطبقات الورد وكان لقيم
الداري فأهداه للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم فأعطاه عمر ولم
يعرف الحافظ ابن حجر اسم
الرجل (فأضاعه) الرجل (الذي
كان عنده) بقره القيام عليه
بالخدمة والعلف والحق وإرساله
لأرعى حتى صار كائن في الهالك
(فأردت أن أنتزعه فقط أنه
يبيع برخص فسألت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) عن ذلك
(فقال لا تشتر) وظاهر النسي
التبريم لكن الجمهور على أنه
للتزوية فيكره أن تصدق بشيء
أو أخرجه فزكاة أو كفارة أو

فقر أو نحو ذلك من الفقرات إن يشترطه ممن دفعه هو إليه أو يتبرع به أو يملكه باختياره منه فأما إذا ورثه
منه فلا كراهة فيه وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة وحكي الحافظ العراقي في شرح الترمذي

كرهه شره من ثلث اقل اليه من المتصدق به عليه عن بعضهم لرجوعه فيتركه كاحرم على المهاجرين سكنى مكة بعد
هجرتهم منها لله تعالى قال ابن المنذر ليس لاحد ان يتصدق بصدقة ٨٥ ثم يشترى بها اللبى للثابت ويلزم من ذلك فساد

العلم وحديث شداد بن اوس أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة وابن حبان ومعهما
ومعه أيضا أحمد والبخاري وعلي بن المديني وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي من
طريق عبد الله بن بشير عن الاعشى عن أبي صالح عنه وله طريق أخرى عن شقيق بن قور
عن أبيه عنه وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وفيه إسناده عن أبي سليم وهو ضعيف
وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفيه اختلاف وحديث ثوبان الآخر أخرجه
أيضا النسائي وهو أحد أفاضل حديثه أشار إليه أبو داود وحديث معقل بن سنان في إسناده
عطاء بن السائب وقد اختلط ورواه البرقي في الكبير وأخرجه أيضا النسائي وذكروا
الاختلاف فيه وفي الباب عن أبي موسى عند النسائي والحاكم ومعهما علي بن المديني
وقال النسائي رحمه خطأ والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعلقه البخاري ووصله أيضا
بدون ذكر أقطر الحاجم والمجوع له وعن بلال عند النسائي وعن علي عند النسائي أيضا
قال علي بن المديني اختلاف فيه على الحسن وعن أنس وجابر وابن عمرو عن عبد بن أبي وقاص
وأبي يزيد الانصاري وابن مسعود عند ابن عدي في الكامل والبخاري وغيرهما وقد اقبل
بأحاديث الباب القائلون بفطر الحاجم والمجوع له ويجب عليهم ما القضاة وهم على وعطاء
والاوزاعي وأحمد وأبو داود وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري
وابن حبان حكماء عن هؤلاء الجماعة صاحب الفتح وشرح بانهم يقولون انه يفطر الحاجم
والمجوع له وهو يرد ما قاله المهدي في البحر وتبعه المقرئ في شرح بلوغ المرام وصاحب
ضوء المنار من انه لم يقل أحدا من العلماء بان الحاجم ينظر ومن القائلين بأنه يفطر
الحاجم والمجوع له أبو هريرة وعائشة قال الزعفراني ان الشافعي علق القول به على صحة
الحديث وبذلك قال الداودي من المالكية وذهب الجمهور الى ان الجماعة لا تصد
الصوم وحكام في البحر عن جماعة من الصحابة منهم علي وأبيه الحسن وأنس وأبو سعيد
الخدري وزيد بن أرقم وعن العترة وأكثر أئمة أهل البيت البصري وعطاء والصادق
قال الخازمي عن روي عنه ذلك من الصحابة سعد بن أبي وقاص والحسن بن علي وابن
مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سلمة ومن التابعين والعلماء
الشعبي وعروة والقاسم بن محمد وعطاء بن يزيد وروى زيد بن أسلم وعكرمة وأبو العالية
وابراهيم وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه الا ابن المنذر وأجابوا عن الأحاديث
المدكورة بانهم منسوخة بالأحاديث التي سنأت وأجيب عن ذلك بما سئذكره في شرحها
وأجابوا أيضا بما أخرجه الطحاوي وعقيل الدارمي والبيهقي في المعرفة عن ثوبان انه
صلى الله عليه وآله وسلم انما قال أفطر الحاجم والمجوع لانهما كائنا غنابان ورويان في
إسناده يزيد بن ربيعة وهو متروك وحكم ابن المديني بانه حديث باطل قال ابن خزيمة جاء
بعضهم بالهجو به نزههم انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال أفطر الحاجم والمجوع لانهما
كائنا غنابان فاذا قبل له فالغيبه تفطر الصائم قال لافعلي هذا لا يخرج من مخالفة الحديث

البيع الا ان ثبت الاجماع على
جوازها وأشار صلى الله عليه
وآله وسلم الى العلة في نهيه عن
الابتضاع بقوله (ولا تعد في صدقتك
اي بطريق الابتضاع ولا غيره فهو
من عطف العام على الخاص
وفي رواية لانه على انه جعل تعلق
الاحكام (وان أعداكم بدرهم)
اي لا ترغب فيه البتة ولا تنظر
الى رخصه ولكن انظر الى انه
صدقتك وقد ورد ابن المنذر هنا
سؤالا وهو ان الغيا في انهم
عادته ان يكون بالاختلاف او
الادنى كقوله تعالى فلا تقل
لهم ائني ولا تخفوا ان اعطاكم اياه
بدرهم اقرب الى الرجوع في
الصدقة مما اذا باعه بغيره وكلام
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
هو الحل في النصيحة وأجاب بان
المراد لا تغلب الدنيا على لا شرة
وان وفرها عظيم فاذا زهد فيها
وهي موفرة فلا تيزهد فيها
وهي متوفرة أخرى وأولى وهذا
على وفق المساعدة انتهى (فان
العائد في صدقته كالعائد في
قبضه) النساء للتعليم لاي كما
يقع ان يبقى غنيا كل كذلك
يقع ان يتصدق بشئ ثم يبره الى
نفسه بوجه من الوجوه وفي
رواية الشيخين كالكتاب يهود
في قبضه فشيء به بائس الحيوان
في أخس أحواله تصوير التمجيز

وتنقيصه قال المصنف في ذلك دليل على المنع من الرجوع في الصدقة لما اشقل عليه من التقصير الشديد من حيث شبه
الراجع بالكلب والمرجوع فيه بالنهي الرجوع في الصدقة برجوع الكلب في قبضه انتهى ويحرم بعضهم بالحرمة قال قتادة

لأنهم اتوا بالاحرام والاصحح انه للتنزيه لان فعل الكلب لا يوصف بتحريم اذ لا تكليف عليه فالمراد التذمير من العود بتثمينه
 بهذا المستفاد واستدل به على تحريم ٨٦ ذلك لان اتى حرام قال القزطبي وهذا هو الظاهر من سياق

الحديث ويحتمل أن يكون
 التنبيه للتنبيه خاصة ليكون
 التي مما يستفاد وهو قول
 الاكثر وفي الحديث كراهية
 الرجوع في الصدقة وفضل الحمل
 في سبيل الله والاعانة على الغزو
 بكل شيء وان الحمل في سبيل الله
 وان له مفعول به والارتفاع
 بقرينة (عن ابن عباس رضي
 الله عنه) قال وجد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم شاة ميتة
 أعطيته بأمولاة لم يرته) قال في
 الفتح لم أقف على اسم هذه
 المولاة وميرته هي أم المؤمنين
 (رضي الله عنه) من الصدقة
 وهذا موضع الترجمة لان مولاة
 ميونة أعطيت صدقة فلم يذكر
 عليه النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فدل على ان موالى أزواجه
 صلى الله عليه وآله وسلم تحمل لهم
 الصدقة كمن لان من لسن من
 جملته الآل ونزل ابن بطال
 الاتفاق عليه لكن فيه نظر فقد
 روى الخلال فيما ذكره ابن
 قدامة من طريق ابن أبي مليكة
 عن عائشة قالت اما آل محمد
 لا تحمل لنا الصدقة قال ابن قدامة
 وهذا يدل على تحريمها قال في
 الفتح واسناده الى عائشة حسن
 وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا وهذا
 لا يقدح فيما نقله ابن بطال وروى
 أصحاب السنن ومحمد الترمذي

بلا شبهة واجاب أيضا بان المراد بقوله أفطر الحاجم والمحجوم انه ماسية نظر ان باعتبار
 ما يؤول الامر اليه كقوله تعالى اني أراى اعصر خرافا قال الحافظ ولا يخفى تكلف هذا
 التأويل وقال البغوي في شرح السنة معنى أفطر الحاجم والمحجوم اي تعرضا للأفطار
 اما الحاجم فلانه لا يأمن ومول شيء من الدم الى جوفه عند المص وأما المحجوم فلانه
 لا يأمن من ضعف قوته بخروج الدم فدل أمره الى ان يفطر وهذا أيضا جواب متكلف
 وسأني التصريح بما هو الحق (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم
 وهو محرم واحتجم وهو صائم رواه أحمد والبخاري وفيه إلفظ احتجم وهو محرم صائم رواه
 أبو داود وابن ماجه والترمذي ومعه وعن ثابت البناني انه قال لانس بن مالك اكنتم
 تذكرون الخامة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا الامن أجل
 المصنف رواه البخاري وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لم قال انما نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال في الصيام والخامة
 للصائم ابقاء على أصحابه ولم يحرمهم ما رواه أحمد وأبو داود وعن أنس قال أقول ما كرهت
 الخامة للصائم ان جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فزبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال أفطر هذا ثم رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم بعد في الخامة للصائم وكان أنس
 يحتجم وهو صائم رواه الدارقطني وقال كلهم ثقات ولا أعلم له علة) حديث ابن عباس
 ورد على أربعة أوجه كما حكاه في التلخيص من بعض الحفاظ الاول احتجم وهو محرم
 الثاني احتجم وهو صائم الثالث كالرواية الاولى التي ذكرها المصنف الرابع
 كالرواية الثانية التي ذكرها المصنف وقد أخرج الافظ الاول من الاربعة الشيخان
 من حديث عبد الله بن بريدة ولا طريق شئ عندنا في غيره من حديث أنس وجابر
 والثاني رواه أصحاب السنن من طريق الحكم بن ميسرة عن ابن عباس لكن أعلى بانه
 ليس من مصنف الحكم بن ميسرة ولا طريق أخرى والثالث أخرجه من ذكر المصنف
 وكذلك الرابع وأعله أحمد وعلي بن المديني وغيرهما نقل أحمد ليس فيه صائم انما هو
 محرم عند أصحاب ابن عباس وقال أبو حاتم هذا خطأ أخذه عن غيره وقال الحيدري انه
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحرم ما شئت انه خرج في رمضان في غزاة الفتح ولم يكن
 محرم انتهى وإذا صحت فينبغي ان يحمل على ان كل واحد من الصوم والاحرام وقع في
 حالة مستقلة وهذا لا مانع منه وقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم صام في
 رمضان وهو مسافر وزاد الثاني وابن عبد البر وغير واحد ان ذلك في حجة الوداع قال
 الحافظ وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان مفطرا كما صرح ان أم الفضل
 أرسلت اليه يتدح ابن فشر به وهو واقف بعرفة وعلى تقدير وقوع ذلك فقد قال ابن

وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرفوعا لا تحمل لنا الصدقة وان موالى القوم من أنفسهم وبه قال
 أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون وهو الصحيح عند الشافعية وقال الجمهور يجب وزلهم لانهم ليسوا منهم

حقيقة ولذلك لم يفوضوا الخمس ونشأ الخلاف قوله منهم أو من أنفسهم هل يتناول المساواة في تحريم الصدقة أو لا ويرجع الجمهور
إليه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة لكنه ٨٧ ورد على باب الصدقة وقد اتفقوا على

أنه لا يخرج السبب وإن اختلفوا
هل يخص به أو لا ويحتمل أن
يستدل لهم بحديث الباب لأنه
يدل على جوازها إلى الأزواج
وقد تقدم أن الأزواج ليس في
ذلك من جهة الآل وإنما من جهة
بذلك قال ابن المنير في الماشية إنما
أورد البخاري هذه الترجمة
ليصح أن الأزواج لا يدخل
مواهلين في الخلاف ولا يحرم
عليهن الصدقة قولاً واحداً إلا
يظن الظان أنه لما قال بعض
الناس بدخول الأزواج في الآل
أنه يطرد في مواهلين فبين أنه
لا يطرد وإنما لم يترجم البخاري
لأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم
ولأمواليه لأنه لم يثبت عنده فيه شيء
(قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
(وسلم) هلا انفعتم بجلدها قالوا
إنها ميتة قال إنما حرم أكلها
أي اللحم حرام لا الجلد (عن
أنس رضي عنه أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) لم ألقى اللحم تصدق
به على بريرة فقال هو) أي اللحم
(عليها صدقة) هو) (أهنية) قدم
أفظ عليها على الميتة لا لأداة
الاختصاص أي لا علمنا زال
وصف الصدقة وكما هي الكونها
صارت ملكاً بريرة ثم صارت
هدية فالصحيح ليس أكل اللحم
كما لا يخفى والصدقة منحة للشواب
الآتية والهدية عليك الغير

خزينة هذا الظاهر لا يدل على أن الخجامة لا تنظر للصائم لأنه إنما احتجيم وهو صائم محرم في
سفره لا في حضره لأنه لم يكن قط محرماً مقبلاً قال ولله ما فرأى ينظر ولو نوى الصوم
ومضى عليه بعض النهار خلا فإن أبي ذلك ثم احتج له أن تعقب عليه الخطأ في أن قوله
وهو صائم دال على بقاء الصوم قال الحافظ قلت ولا مانع من أن لا يلاق ذلك باعتبار ما كان
عليه حالة الاحتجيم لأنه على هذا التأويل إنما أفطر بالاحتجيم انتهى وحديث أنس
الأول اعترض على البخاري فيه بأنه سقط من أسناده حميد ما بين شعبة وثابت البناني
وقال الحافظ أن الخلل وقع فيه من غير البخاري وبين وجه ذلك وحديث عبد الرحمن بن
أبي ليلى أخرجه أيضاً عبد الرزاق قال في الفتح وأسناده صحيح والجهالة بالصائم لا تضر
وقوله إتياء على أصحابه متعلق بقوله نسي وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن
النوري بأسناده هذا وألفظه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم قالوا إنما نسي النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن الخجامة للصائم وكراهها للضعيف أي لتلاضعف وحديث
أنس الآخر قال في الفتح رواه كلهم من رجال البخاري وفي الباب عن أبي سعيد الخدري
قال روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخجامة أخرجه النسائي وابن خزيمة
والدارقطني قول الحافظ أسناده صحيح ورجاله ثقات لكن اختلاف في رفعه ووقفه
واستنده به حديث أنس المذكور وله حديث آخر عند الترمذي والبيهقي أنه صلى الله
عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يفتخرن الله بها الخجامة والاحتلام وفي أسناده عبد الرحمن بن
زيد بن أسلم وهو ضعيف وقال الترمذي هذا الحديث غير محفوظ وقد رواه الدراوردي
وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا ورواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجحه أبو حاتم وأبو زرعة وقال أنه أصح وأشبه بالصواب
وتبعهما البيهقي وقال الدارقطني رواه كامل بن طلحة عن مالك عن زيد بن أسلم عن
عنه وليس هو من حديث مالك قال ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ولا يصح
وأخرجه في السنن وفي الباب عن ابن عباس عن عبد العزيز وهو موقوف عن ثوبان عن
الطبراني وسنده ضعيف وقد استدل الجمهور بالأحاديث المذكورة على أن الخجامة
لا تنظر وإنما كان حديث ابن عباس لا يصلح لتصح الأحاديث السابقة أما أولاً فلأنه لم يعلم
تأخره لما عرفت من عدم انتهاض تلك الزيادة أعني قوله في حجة الوداع وأما ثانياً فله
فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بعد عزمه بشمله أن يكون مخلصاً من العموم
لأرفع الحكم العام نعم حديث ابن أبي ليلى ونس وأبي سعيد يدل على أن الخجامة غير
محرمة ولا موجبة لأفطار الحاجم ولا للمجموع فيجمع بين الأحاديث بأن الخجامة مكروهة
في حق من كان يضعفها وترداد الكراهة إذا كان الضعف يبلغ إلى حد يكون سبباً
للافطار ولا تذكره في حق من كان لا يضعف بها وعلى كل حال تجنب الخجامة للصائم أولى
باعتين من قول أفطار الحاجم والمجموع على الجواز هذه الأدلة الصارفة له عن معناه

شيئاً تقريباً إلى أكرامه في الصدقة فوعظ ذلك لا تخذف ذلك حرمت الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم دون الهدية وقيل
لأن الهدية ينابح عليها في الدنيا تزيول المنة والصدقة يراد بها ثواب الآخرة فتبقى المنة ولا يندبني أن ين عليه غير الله وقال

البيضاوي اذا تصدق على المحتاج بشئ ملكه وصار له كماله ان يهدي به غيره كماله ان يهدي سائر امواله بلا فرق وهذا موضع الترجمة لان بريرة من ٨٨ جملة موابيات عائشة وتصدق عليها في الحديث معاذ بن جبل

الحقيق

• (باب ما جاء في التي والا كمال) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدا فله قص رءوسه الا النسي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم وله الفاظ قال النسائي وقفه عطاء على أبي هريرة وقال الترمذي لا نعرفه الا من حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس وقال البخاري لا أراه محفوفا وقد روى من غير وجه ولا يصح اسناده وقال أبو داود وبعض الحفاظ انهم محفوفا قال الحفاظ وانكره أحمد وقال في روايته ليس من ذاتي يعني انه غير محفوظ كما قال الخطابي وصححه الحاكم على شرطه وفي الباب عن ابن عمر موقوف عند مالك في الموطأ والشانبي يلقظ من استناه وهو صائم عليه القضاء ومن ذرعه التي فليس عليه القضاء قوله من ذرعه قال في التلخيص هو يفتح الذال المجهة أي غلبه قوله من استقاء عمدا أي استدعى التي وطالب خروجه فعدا والحديث يدل على انه لا يطل صوم من غلبه التي ولا يجب عليه القضاء ويطل صوم من تعدد ارجائه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء وقد ذهب الى هذا علي وابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن علي والشانبي والناصر والامام يحيى حكى ذلك عنهم في البحر وحكى ابن المنذر الاجماع على ان تعدد التي يفسد الصيام وقال ابن مسعود عكرمة وربيعة والهادي والقاسم انه لا يفسد الصوم سواء كان غالباً أو مستفخراً ما لم يرجع منه شئ باختيار واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم في الباب الذي قبل هذا بانظ ثلث لا يقطرن التي والجماعة والاحتمال وأجاب بان فيه المقال المتقدم فلا يفسد مع الاستدلال ولو لم صلاحية لذلك فهو محمول كما قال البيهقي على من ذرعه التي وهذا لا بد منه لان ظاهر حديث أبي سعيد ان التي لا يقطر مطلقاً وظاهر حديث أبي هريرة انه يقطر نوع منه خاص فيبقى العام على الخاص ويؤيد حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن مندة والحاكم من حديث أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فافطر قال معدان بن أبي طلحة الراوي له عن أبي الدرداء فقلت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق أنا صليت عليه وضوءه قال ابن مندة انه من حديث صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده حين العلم وهو أصح شئ في هذا الباب وكذلك قال أحمد قال البيهقي هذا حديث مختلف في اسناده فان صحفه فهو محمول على التي عامدا وكاله كان صلى الله عليه وآله وسلم صائماً تطوعاً وقال في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة (وعن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد عن هذبة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يكرهنا كراهة تنزيه على الصحيح لذى علمه الا كثرون كما قاله النووي افراد الصلاة على عليه غير الانبياء لانه صاير شعارهم اذ اذكروا فلا يطق غيرهم فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحيحاً كما لا يقال

(وبعضه الى العين تقدم) في هذا الكتاب (وفي هذه الرواية وانق دعوة المظلوم) أي تجنب جميع انواع الظلم للابدعوى عليك المظلوم وانما ذكره عقب المنع من اخذ الكرامة للإشارة الى أن اخذها ظلم (فانه ليس بينه) أي المظلوم وفي رواية بينها أي دعوة المظلوم (وبين الله سبحانه) وان كان المظلوم عاصياً لحديث أحمد عن أبي هريرة باسناد حسن مرفوعاً دعوة المظلوم مستجابة وان كان قاصراً فقبوره على نفسه وليس لله حجاب يحجب عنه خلقه (عن عبد الله بن أبي اوفى رضى الله عنه) اسناده علقمة بن خالد بن الحرث الاسدي وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وعشرين قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتاه يوم بصدقتهم أي بن كاذ أموالهم قال اللهم صل على آل فلان أي اغفر له وارحمه والاك يطلق على ذات لشيء كقوله في قصة أبي موسى اندأ وفي من مارا من عز امير آل داود يريد داود نفسه (فأتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (أبو أوفى) بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي اوفى امتثالاً لقوله تعالى وصل عايمهم وهذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم

عليه

والله أعلم بالصواب

غير الانبياء لانه صاير شعارهم اذ اذكروا فلا يطق غيرهم فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحيحاً كما لا يقال

قال محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا لان هذا من شعارذ كراقة تعالى قال في الصنع واستدل به أي هذا الحديث على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن

عليه وآله وسلم أنه أمر بالاعتدال في الصوم وقال لا يتقوه الصائم رواء أبو داود والبخاري في تاريخه وفي اسناده مقال قريب قال ابن معين عبد الرحمن هذا ضعيف وقال أبو حاتم لاري هو صدوق الحديث قال ابن معين أيضا هو منكر وقال الذهبي انه روى عن سعيد بن اسحق فقلب اسمه أولا فقال عن اسحق بن سعيد بن كعب ثم غلط في الحديث فقال عن أبيه عن جده ثم النعمان بن سعيد فمرفوع وقد استدل به هذا الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا ان السكحل يفسد الصوم وخالفهم القمرة والقهقهة وغيرهم فقالوا ان السكحل لا يفسد الصوم وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف لا ينتهض للاحتماج به واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخاري تعليقا ورواه البيهقي والدارقطني وابن أبي شبرمة من حديث ابن عباس بالنظر في المطر مما دخل والوضوء مما خرج قال واذا وجد طعمه فقد دخل ويحجب بان في اسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف جدا وفيه أيضا شعبه مولى ابن عباس وهو ضعيف وقال ابن عدي الاصل في هذا الحديث انه موقوف وقال البيهقي لا يثبت مرفوعا ورواه سعيد بن منصور وموقوفان طريق الاعمش عن أبي ظبيان عنه ورواه الطبراني من حديث أبي امامة قال الحافظ واسناده أضعف من الاول ومن حديث ابن عباس مرفوعا واحتج الجمهور على ان السكحل لا يفسد الصوم بما أخرجه ابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكحل في رمضان وهو صائم وفي اسناده بقبية عن الزبيدي عن هشام عن عروة والزبيدي المذكور اسمه سعيد بن أبي سعيد كره ابن عدي وأورد هذا الحديث في ترجمته وكذلك قال البيهقي وصرح به في روايته وزاد انه مجهول وقال النووي في شرح المذهب رواء ابن ماجه باسناد ضعيف من رواية بقبية عن سعيد بن أبي سعيد وهو ضعيف قال وقد اتفق الحافظ على ان رواية بقبية عن الجمهور وابن مردوداة انتهى قال الحافظ وليس سعيد بن أبي سعيد مجهول بل هو ضعيف وامم أبيه عبد الجبار على الصحيح وقرئ ابن عدي بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فقال هو مجهول وسعيد بن عبد الجبار فقال هو ضعيف وهما واحد ورواه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يكحل وهو صائم قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال في محمد انه منكر الحديث وكذا قال البخاري ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر قال في التلخيص وسنده متارب ورواه ابن أبي حاتم في كتاب الصيام له من حديث ابن عمر أيضا بالنظر خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وعينه مملوءتان من الاثمد وذلك في رمضان وهو صائم ورواه الترمذي من حديث أنس في الاذن فيه لمن اشتكت عينه وقال اسناده ليس بالقوي ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء ورواه أبو داود ومن فعل أنس قال الحافظ ولا بأس باسنادة قال وفي الباب من بريرة مولاة عائشة في الطبراني وعن ابن عباس في شعب الايمان للبيهقي

العلماء يدعو آخذ الصلوة لامتداد في هذا الدعاء اهـ هذا الحديث وأجاب الخطابي عنه قديما بان أصل الصلاة الدعاء الا أنه يختلف بحسب المدعوله فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة القربة والزاني ولذلك كان لا يليق بغيره انتهى واستدل به على استحباب دعاء آخذ الزكاة لمعطيها وأوجبه بعض أهل الظاهر وحكاها الخطابي وجهها لبعض الشافعية وأوجب بانه لو كان واجبا لعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم السعة ولان سائر ما يأخذ الامام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيه الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيحتمل ان يكون الوجوب خاصا به لكون صلواته سكا لهم بخلاف غيره (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل ان يسأله من أسلف ألف دينار زاد في باب الكفالة فقال اتنى بالشمع أشهدهم قال كفى بالله شهيدا قال فاتنى بالكفيل قال كفى بالله كفيلا قال صدقت (فدفعها اليه) وزاد أيضا في

الاجل مسمى (نخرج في الصلوة بعد مركبا) أي سفينة بركب عليها ويحيى إلى صاحبه أو يبعث فيها قضاء دينه (فاخذ خشفة فنقرأها) قورها (فادخل فيها ألف دينار) وزاد أيضا

في الكفة التي وصيفة منه الى صاحبه (فرحى بها) أي بالخشبة (في البصر) بقصد ان الله تعالى يوصلها الرب المال (تخرج الرجل الذي كان أسلفه) الاف دينار (فأذا بالخشبة) ٩٠ (فأخذها لاهله حطباً) أي يستعملها لعمل المال الحطب

في الوقود (فذكر الحديث) بتمامه وأتى به البخاري في باب الكفالة في القرض (فأما نشرها) أي قطع الخشبة بالمشارة (وجد المال) الذي كان أسلفه وموضع الترجمة قوله فإذا بالخشبة أخذها لاهله حطباً وأدنى الملازمة في التوافق كاف وقال ابن المنير موضع الاستشهاد انما هو أخذ الخشبة على انها حطب فدل على اباحة مثل ذلك مما يأنظره البحر ما مما يشافيه كالعنبر أو مما سبق فيه ملك وعطب وانقطع ملك صاحبه منه على اختلاف بين العلماء في تلك هذا مطلقاً أو مضافاً وإذا جاز تلك الخشبة وقد تقدم عليها ملك فقص العنبر الذي لم يتقدم عليه ملك أولى وكذلك ما يحتاج الى معاناة ونعيب في استخراجه أيضاً وقد فرق الاوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالغوص ونحوه فلائش فيه وذهب الجمهور الى انه لا يجب فيه شيء الا ما روى عن عمار بن عبد العزيز كما أخرجه بن أبي شيبة وكذا الزهري وقال الحسن في العنبر واللوا في الخس وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الكفالة والاستقراض واللقطة

وانظروا ما ذهب اليه الجمهور لان اليراة الاصليمة لا تنتقل عنها الا بدليل وليس في الباب ما يصلح للنقل لاسيما بعد ان شذبه هذا الحديث من عضدها وعلى فرض صلاحية حديث النظر مما دخل الاحتجاج به يكون كتحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم محضاً لتكامل وكذلك على فرض صلاحية حديث الباب يكون محمولاً على الامر باجتناب التحال المطيب لان المروح هو المطيب فلا يتناول ما لا طيب فيه ويمكن أن يقال حديث الا كتحال صاروا للامر عن حقيقة أنه أعني لوجوب فيكون الا كتحال مكروهاً ولا يمكنه بعد أن يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مكروه قوله بالاثبات بكم الهمة وهو محمول لتكامل كافي القاموس

(باب من أكل أو شرب ناسياً)

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما لله أطعمه وسقاه رواه الجماعة لا التماس وفي لفظ اذا أكل انصائم ناسياً أو شرب ناسياً فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح وفي لفظ من أفطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارقطني في تفرديه ابن مرزوق وهو ثقة عند الانصارى لفظ الدارقطني الاول أخرجه من رواية محمد بن عيسى بن الطماع عن ابن عليه عن هشام عن ابن سيرين عنه وقال بعد قوله اسناده صحيح ان رواه كلهم ثقات واللفظ الذي أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام وهو صحيح وقد تعقب قول الدارقطني انه تفرديه محمد بن مرزوق عن الانصارى بان ابن خزيمة أيضاً أخرجه عن ابراهيم بن محمد الباهلي عن الانصارى وبان الحافظكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرزى عن الانصارى أيضاً فالانصارى هو المتفرديه كما قال البيهقي وهو ثقة قال في الفتح والمراد انه انفراداً بذكر اسقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعاً من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه قال الحافظ واسناده وان كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة فاقول درجات الحديث بهذه الزيادة ان يكون حسناً فيصالح الاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المساقعة ما هو دونه في القوة ويعتضد أيضاً بانه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم كما قال ابن المنذر وابن حزم وغيرهم منهم علي وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر هم موافق لقوله تعالى ولاكن يؤخذكم عما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب القلوب وموافق للقياس في ابطال الصلاة بعدم الاكل لان نسيانه انتهى وقد ذهب الى هذا الجمهور ورفقنا الواس كل ناسياً فلا يفسد صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك وابن أبي اسلي والقاسمية ان من أكل ناسياً فقد بطل صومه ولزمه القضاء واعتذر بعض المالكية عن الحديث بانه خبر واحد يخالف

والشروط والاستئذان والتساق في اللقطة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ان رسول الله لقاعدة صلى الله عليه وآله (وسلم قال اللهم اجبار) أي البهجة التي لا تسلكم هدر غير مضمون ولم يجرها اجبار ولا بد في رواية

الخاري من تقدير اذ لا مـ في لكون الجاهل منهم اهدر او قد دلت رواية مـ مـ لم على ان ذلك المقدر هو الجرح فوجب المصير له
 لكن الحكم غير مختص به بل هو مثال تبـ به على غيره ولو لم تكن ٩١ رواية اخرى على تعيين ذلك المقدر

ليكن رواية البضاري عموم في
 جميع المقدرات التي يستقيم
 الكلام بتقدير واحد منها هذا
 هو الصحيح في الاصول لان
 المقتضى لا عموم له والمـ راد انما
 اذا انفصلت وصدمت انسانا
 فالتلفته أو تلفت ماله فلا غرم
 على مالكها اما اذا كان معها
 فعليه ضمان ما تلفته سواء
 تلفته لـ لا أو غيرها أو سواء كان
 سائقها أو راكبها أو قائدها
 وسواء كان مالكها أو أجنبي
 أو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا
 وسواء تلفت يدها أو رجلها
 أو عضها أو ذنبها وقال مالك
 القائد والراكب والسائق كلهم
 ضامنون لما أصابت الدابة الا
 أن ترجع الدابة من غير أن يتحمل
 جهنمى ترجع له وقال الحنفية ان
 الراكب والقائد لا يضمنان
 ما نفع الدابة برجلها أو ذنبها
 الا أن أوقفها في الطريق
 واختلفوا في السائق فقال
 القـ دورى وآخرون انه ضامن
 لما أصابت يدها أو رجلها لان
 النفعة يرى عينه فامـ كـ
 الاحتراز عنهما وقال اكثرهم
 لا يضمن النفعة أيضا وان كان
 يراها ذليلا على رجلها ما ينعها
 به فلا يكتفه الضرر عنه بخلاف
 الكدم لا مكان كبحها بلجامها
 وصحة صاحب الهداية وكذا

للقاعدة وهو اعتذار باطل والحديث قاعدة مستقلة في الميام ولو فتح باب رد الاحاديث
 العجيبة بمثل هذا لما بقي من الحديث الا القليل ولقد من شاة ماشاء وأجاب بعضهم أيضا
 بحمل الحديث على التطوع حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكذا قاله ابن القصار
 واعتذر بانه لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو محل غير صحيح واعتذر فاسد بـ ما وقع
 في حديث الباب من التصريح بالقضاء ومن الغرائب غـ ذلك بعض المتأخرين في فساد
 الصوم وجوب القضاء بما وقع في حديث الجامع بلانظ واقتر يومامكانه قال ولم يسأله
 هل جامع عامد أو ناسيا وهذا بـ ما وقع في أول الحديث فانه عند سعيد بن منصور وبلفظ
 وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تب الى الله واستغفره وتصدق واقض يوما
 مكانه والتوبة والاستغفار انما يكونان عن العمد لا عن الخطأ وأيضا بعد تسليم تبريل
 ترك الاستفصال منزلة العموم يكون حديث الباب مخصصا له فلم يبق ما يوجب ترك
 العمل بالحديث واما اعتذار ابن رقيق العمد عن الحديث بان الصوم قد فات ركنه وهو
 من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات فيجب عنه بان غاية هذه
 القاعدة المدعاة ان تكون بمنزلة الدليل فيكون حديث الباب مخصصا لها قوله فانما الله
 أطعمه وسقاه هو كناية عن عدم الانتم لان الفعل اذا كان من الله كان الانتم منتقيا قوله
 من أفطر يوما من رمضان ظاهره يشمل الجامع وقد اختلف فيه فبعضهم لم ينظر الى هذا
 العموم وقال انه ملحق بمن أكل أو شرب وبعضهم منع من الاستدراك لقصور حالة الجامع
 عن حالة الاكل والشرب وفرق بعضهم بين الاكل والشرب القليل والكثير وظاهر
 الحديث عدم الفرق ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أم اسحق انها كانت عند النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بقصعة من ثريد ما كالت مع ثمة تذكرت انها صائمة فقال لها
 ذوالدين الا أن بعد ما شبعت فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتمى صومك
 فانما هو رزق ساقه الله اليك

باب التحفظ من الغيبة واللغو وما يتولى اذا غتم

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث
 يومئذ ولا يصخب فإن شابه أحد أو قاتله فليقل الى امرؤ ثم الذي نفس امرؤ يومئذ
 بخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما اذا أفرطر
 فرح بقطره واد التي ربه فرح بصومه متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه
 وشرايه روى الجماعة الا مسنونا وفي قوله فلا يرفث بضم الفاء وكسرهما ويجوز
 في ما فيه التثنية والمراد به هنا الكلام الناحش وهو بهذا المعنى بفتح الراء والقاف وقد

قال الحنابلة ان الراكب لا يضمن ما تلفه البهية برجلها قلت ولينظر في أدلة هذه المقاصيل (والبئر) يحضرها الرجل
 في ملكه أو في موات فيسقط فيها رجل أو ثمار على من استأجره لحفرها فملك (جبار) لا ضمان فيه اما اذا حفرها في طريق

المسلمين أو في ملك غيره بغير إذن قتال فيهما انسان وجب ضمانه على عاقلة حافره او الكفارة مال الحافر وان تلف به غيره
الردعي وجب ضمانه في مال الحافر ٩٢ كذا في القسطلاني (والمعدن جبار) اذا حفره في ملكه او في موات

أيضا الاستخراج ما فيه فوقع فيه
انسان وانهار على حافره
لا ضمان فيه أيضا (وفي الركاز
دفن الجاهلية (الخمس) في
عطف الركاز على المعدن دالة
على تغيرهما وان الخمس في الركاز
لا في المعدن واتفق لأئمة لأربعة
وجهور العلماء على أنه سواء
كان في دار لا سلام أو دار
الحرب خذ فالله بن حيث فرق
وشروطه النصاب والتقسيدان
لا حول ومذهب أحمد أنه
لا فرق بين التقدين فيه وغيرهما
كالنحاس والحديد والجواهر
لظاهر هذا الحديث وهو مذهب
الحنفية أيضا لكنهم أوجبوا
الخمس وجهه لوه فيا والحنابلة
أوجبوا ربع العشر وجهه لوه
رسالة وعن مالك روايتان
كالقولي وحكي كل منهما عن ابن
القاسم قال في الفتح الركاز
يكسر الراء المل المدفون مأخوذ
من الركبة يقال ركبه ركزه ركزا
اذا دفنه فهو مركوز وهذا
متفق عليه واختلف في المعدن
وقال مالك وابن ادريس الركاز
دفن الجاهلية قال جمهور الأئمة
ان ذلك وجد في عبارة الشافعي
وأخذ عن ابن عبد العزيز من
المعادن من كل ما تبين خمسة
وجعله بمنزلة الركاز يؤخذ منه
الخمس وقال الحسن ما كان من

يطلق على الجماع وعلى مدمانة وعلى ذلك تسع النساء أو مطلقا قال في الفتح ويحتمل ان
مكون التمس لما هو أعم منها وفي رواية ولا يجهل أي لا يفعل شيئا من أفعال الجهل
كالصباح والسفوف ونحو ذلك قوله ولا يصضب الصضب هو الرجة واضطراب الاصوات
منصام قول القرطبي لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر وانما المراد
أن المنع من ذلك يتأخر بالصوم قوله أو قاتله يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل
للعن فيرجع إلى معنى الشتم ولا يمكن حمل قاتله وشاعته على المقابلة لأن الصائم مأمور
بأن يكتم نفسه من ذلك فكيف يقع ذلك وانما المعنى اذا جاء متعرضا لمقاتلته أو مشاعته
كان يبدأه بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليم فالمراد بالمقابلة ارادة غير الصائم
ذلك من الصائم وقد تطابق المنفعة على وقوع الفعل من واحد كما يقال عالج الامر
وعاناه قال في الفتح وأبعد من حمله على ظاهره فقال المراد اذا بدرت من الصائم بمقابلة
الشتم بشتم على مقتضى الطبع فليست بغير ذلك وما يبعد ذلك ما وقع في رواية فان شقه
أحد قوله أي امرؤ صائم في رواية لابن خزيمة وإن كنت قاتما فاجلس ومن الروايات
ركضه أي امرؤ صائم مرتين واختلف في المراد بقوله أي صائم هل يخاطب بها لذي
يشقه ويقاتله أو يقولها في نفسه وبالثاني جزم المتولي ونسبه الرافي عن الأئمة ورجح
النووي في الاذكار الاول وقال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول بالانسان أقوى
ولو جزمهم بالكان حسنا وقال الروياني ان كان رمضان فليقبل بلسانه وان كان غيره فليقبله
في نفسه وادعى ابن العربي ان موضع اختلاف في التطوع واما في القرض فليقبله بلسانه
قطعا قولنا والذي نفس محمد بيده هذا التقسيم لقصد التأكيد قوله الخلو في ضم المجهمة
وللام وسواء من الواو وبعد هاء قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبهض الشيوخ
يقول بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكي عن القاسمي الوجهين وبالغ النووي
في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بان المصادر التي جاءت على فعول
بفتح أوله قبله ذكرها يبيويه وغيره وليس هذا منها والخلاف تغير رائحة القوم قوله
طيب علفه من ريح المسك اختلف في معناه فقال المارزي هو مجاز لانها جرت العادة
بتقريب الروائح الطيبة منها فاستعير ذلك لتقريب الصائم من الله فالمعنى انه أطيب عند
الله من ريح المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقرب المسك إليكم وإلى ذلك أشار
ابن عبيد البر وانما جعل من باب المجاز لان الله تعالى منزوع عن استطابة الروائح لان ذلك
من صفات الحيوان والله يعلم الاشياء على ما هي عليه وقيل المعنى ان حكم الخلوف والمسك
عند الله على خلاف ما عندكم وقيل المراد ان الله يجازيه في الاخرة فتكون نكهته
أطيب من ريح المسك كما يأتي المكوم وريح جرحه يفوح مسكا قاله القاضي عياض
والمراد ان صاحبه يشال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك حكاه القاضي عياض
أيضا وقال الداودي من المغاربة المعنى ان الخلوف أكثر قواما من المسك حيث نذب اليه

ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة وفي المنظر اذا وجد العسكر في
في أرض العدو ففيه الخمس واذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن قال

البخاري قال بهض الناس المعدن وكان قال ابن التميمي المراد به أبو حنيفة قال الحافظ ابن حجر وهذا أول موضع ذكر فيه البخاري بهذه الصيغة ويحتمل أن يريد به أبو حنيفة وغيره من الكوفيين عن ٩٣ قال بذلك قال ابن بطال ذهب

أبو حنيفة والنوري وغيرهما

أني إن المعدن كالركاز واحتج

أهم بقول العرب أركز الزجل

إذا أصاب ركازا وهي قطع من

الذهب يخرج من المعادن

وأطلق الجمهور تفرقة النبي صلى

الله عليه وآله وسلم بين المعدن

والركازين والعطف فصح أنه

غيره قال وما ألزم به البخاري

القائل المذكور قد يقال إن

وهو له الشيء أو يرجح

كثيرا أو كثر غره أركزت حجة

بالغة لأنه لا يلزم من الاشتراك

في الأسماء الاشتراك في المعنى

إلا أن وجب ذلك من يجب

التسليم له وقد أجبه راعى أن

المال الموهوب لا يجب فيه الخسر

وان كان يقال لركاز فكذلك

المعدن وأما قول البخاري ثم

ناقض أي بعض الناس وقال

لابأس أن يكتمه أي من السامع

ولا يؤدي الخسر فليس كما قال

وأما أجازله أبو حنيفة أن يكتمه

إذا كان محتاجا بمعنى أنه يتأول

أن له حقا في بيت المال ونصيبا

في التي فإجازله أن يأخذ الخسر

لنفسه عوضا عن ذلك لأنه

أسقط الخسر عن المعدن انتهى

وقد نقل الطحاوي المسئلة التي

ذكرها ابن بطال ونقل أيضا

أنه لو وجد في داره معدن فليس

عليه فيه شيء وبهذا يتبعه اعتراض

في الجمع والاعباد ويحتمل أن يكون وجهه النووي وقد اختلف هل ذلك في الدنيا أو في الآخرة فقال الأول ابن الصلاح وبالداني ابن عبد السلام واحتج ابن الصلاح بما أخرجه ابن حبان بلفظ فم الصائم حين يخلف من الطعام وكذا أخرجه أحمد وبما أخرجه أيضا الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بلفظ فان خلف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك قال المنذري استاده مقارب واحتج ابن الصلاح أيضا بأن ما قاله هو ما ذهب إليه الجمهور واحتج ابن عبد السلام على ما قاله بما في مسلم وأحمد والنسائي أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من وجه آخر ويعتبر على هذا الخلاف القول بكرة السواك للصائم وقد تقدم البحث عنه في موضعه قوله للصائم فرحان إذا أفطرا الخ قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أبيع له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو السابق إلى الفهم وقبل أن فرحه انظره انما هو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته قال في الفتح ولا مانع من الحل على ما هو أعم مما ذكره فخرج كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون نومه مباحا وهو الطبيعي ومنهم من يكون مستعبدا وهو أن يكون إتمام العبادة والمراد بالفرح الذي ربه أنه ينرجح بما يحصل له من الجزاء والنواب قوله الزور والعمل به زاد البخاري في رواية والجهل وأخرج الطبراني من حديث أنس من لم يدع الخلق والكذب قال الحافظ ورجاله ثقات والمراد بالزور الكذب قوله فليس لله حاجة الخ قال ابن بطال ليس معناه أنه يؤمر بأن يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكره قال في الفتح ولا مضموم لذلك فإن الله لا يحتاج إلى شيء وانما معناه فليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقال ابن المنير في حاشيته على البخاري بل هو كتابة عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد عليه شيئا طلبه منه فلم يقم به لا حاجة لي في كذا وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن لا يثاب على صيامه ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة بالزور وما ذكره واستدل بهذا الحديث على أن هذه الأفعال تنقص ثواب الصوم وتعقب بأن ما صغرت كقوله باجتناب البكائر

• (باب الصائم يتعمض أو يغتسل من الحر) •

(عن عمر قال هشتت يوما فقبلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت

صنعت اليوم امرأ عظيمًا قبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أرايت لو تعمضت بماء أو أت صائم قلت لا بأس بذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم فقيم

رواه أحمد وأبو داود وعن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصب الماء على رأسه من الحر

وهو صائم رواه أحمد وأبو داود) الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وقال أنه منكر

البخاري والعرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه إن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز

وقد جرت عادة الشرع أن ما غلبت مؤنته خفي عنه في قدر الزكاة وما خفي زيد فيه وقيل انما جرح في الركاز الخسر أنه

مال كافر فنزل من وجده متزلة الفم فكان له أربعة أخماسه وقال ابن المنبر كان الر كافر مأخوذ من أركننه في الأرض إذا غرخته فيها وأما المعدن فإنه يغيب في الأرض

٩٤

في حكمه ما انتهى ما في الفتح

وقال الر كاز حصره الشافعية فيما يوجد في الموات بخلاف ما إذا وجد في طريق مسلول أو مسجد فهو لقطه قال الشيخ قتي الدين بن دقيق العيد ومن قال من الذمها بأن في الر كاز الخمس إماما مطلقا وفي أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث وخصه الشافعي بالذهب والفضة وقال الجمهور لا يختص واختاره ابن المنذر واختلوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور مصرفه مصرف خمس أنى وهو اختيار المزني وقال الشافعي في أصح قولي مصرفه مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان ويبنى على ذلك ما إذا وجد له الذم فعند الجمهور يخرج منه الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب إخراج الخمس في الحال وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحدود والنسائي في الزكاة وأورده البزار في الأحكام (عن أبي حميد الساعدي) عبد الرحمن أو المنذر رضي الله عنه قال

استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من الأسد) ويقال الأزدي بالزاي (على صدقات وقال

بن سليم) بضم السين وقع اللام (يدعى ابن اللبنة) بضم اللام وسكون التاء قاله ابن جرير وحكى فتح اللام وحكا المنذري قال

عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتبسط وهو صائم متفق عليه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل وهو صائم ويأشرو وهو صائم

ولكنه كان إذا كرم لاربه رواء الجماعة إلا النسائي وفي لفظ كان يقبل في رمضان وهو صائم رواء أحمد ومسلم وعن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أي قبل الصائم فقال له سل هذه لام سلمة فآخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك فقال يا رسول الله قد فقّر الله لك مائة دهم من ذنبك ومائتا نحر فقال له أما والله أني

لا أتناكم لله وأخشاكم له ورواه مسلم وفيه أن أفعاله حجة وعن أبي هريرة أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فخص له وأناه آخر فنهاه عنها فإذا الذي

رخص له شيخ وإذا الذي نهاه شاب رواء أبو داود حديث أبي هريرة فسكت عنه أبو داود والمنذري والمافظ في التلخيص وفي أسناده أبو العباس الحرث بن عبيد سكتوا عنه

وقال

عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتبسط وهو صائم متفق عليه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل وهو صائم ويأشرو وهو صائم

ولكنه كان إذا كرم لاربه رواء الجماعة إلا النسائي وفي لفظ كان يقبل في رمضان وهو صائم رواء أحمد ومسلم وعن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أي قبل الصائم فقال له سل هذه لام سلمة فآخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك فقال يا رسول الله قد فقّر الله لك مائة دهم من ذنبك ومائتا نحر فقال له أما والله أني

لا أتناكم لله وأخشاكم له ورواه مسلم وفيه أن أفعاله حجة وعن أبي هريرة أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فخص له وأناه آخر فنهاه عنها فإذا الذي

رخص له شيخ وإذا الذي نهاه شاب رواء أبو داود حديث أبي هريرة فسكت عنه أبو داود والمنذري والمافظ في التلخيص وفي أسناده أبو العباس الحرث بن عبيد سكتوا عنه

وقال

عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتبسط وهو صائم متفق عليه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل وهو صائم ويأشرو وهو صائم

في الفتح واصله عبد الله ولم أعرف اسم أمه وكان من بني ثعلبة من الأزد وقيل للثبينة أمه
الله عليه وآله وسلم لما وجدته من جنس مال الصاغة وادعى أنه أهدى

٩٥

وقال في التقريب مقبول وقد أخرجه ابن حنبل من حديث ابن عباس ولم يصرح برفعه
والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً وأخرج نحوه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو وقوله
كان يقبلها فيه دليل على أنه يجوز التقبيل للصائم ولا يفسد به الصوم قال النووي
والإخلاف أنه لا تبطل الصوم إلا أنزل بها ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفق بإظهار
من قبل ونقل الطحاوي عن قوم ولم يسمهم وقد قال **ذكر** أهلة التقبيل والمباشرة على
الاطلاق قوم وهو المشهور وعند المالكية وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر
أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمهما وأباح المسلمون
قوم قال في الفتح وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله بن أبي وقاص
وطائفة وبالع بعض الظاهريين فقال أنهم مستحبة وفرق آخرون بين الشاب
والشيخ فأباحوا للشيخ دون الشاب تسكيجاً حديث أبي هريرة المذكور في الباب وما
ورد في معناه وبه قال ابن عباس أخرجه مالكاً وسعيد بن منصور وغيرهم وأورد آخرون
بين من يملك نفسه ومن لا يملك واستدلوا بحديث عائشة المذكور في الباب وبه قال
نيمان والشافعي ولكنه ليس الاقوال عائشة نعم نهيته صلى الله عليه وآله وسلم لم الشاب
وأذنه للشيخ يدل على أنه لا يجوز التقبيل لم يخفى أن فعله الشهوة وظن أنه لا يملك نفسه
عند التقبيل ولذلك ذهب قوم إلى تحريم التقبيل على من كان قد ترك به شهوته الشاب
مظنة لذلك ويعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه النسائي عن عائشة قال أهرى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبلني فقلت اني صائمة فقال وتناصت فقبلني وعائشة كانت
ثابة حينئذ أن يكون حديث أبي هريرة متصلاً بالرجال والله بعد لأن الرجال
والنساء سواء في هذا الحكم ويمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم من حال
عائشة أنها لا تحرك شهوتها بالتقبيل وقد أخرج ابن حبان في صحيحه أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة فدل على أنه كان يجنبها ذلك إذا صامت
فتزهر أمانه لها عن ترك الشهوة ليكونها ليست مثله وقد ل حديث عمرو بن أبي سلمة
المذكور عن جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره وحديث أبي هريرة
أخص منه فيبقى العام على الخاص واحتج من قال بتحريم التقبيل والمباشرة مطلقاً بقوله
تعالى فلا تنباشروهن قالوا فنحن من المباشرة في هذه الآية وأجيب عن ذلك أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المأمور عن الله تعالى وقد أباح المباشرة فنفى ما قبله عن أن
المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها وغاية ما في الآية أن تكون
عامية في كل مباشرة مخصوصة بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم وما أذريه والمراد
بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقبيل ما لم يبلغ إلى حد الجماع فيكون
قوله كان يقبل ويباشر من **ذكر** العام بعد الخاص لأن المباشرة في الأصل التقاء
البشرتين ووقع الخلاف فيما إذا بآشر الصائم أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى فقال

وقال في التقريب مقبول وقد أخرجه ابن حنبل من حديث ابن عباس ولم يصرح برفعه
والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً وأخرج نحوه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو وقوله
كان يقبلها فيه دليل على أنه يجوز التقبيل للصائم ولا يفسد به الصوم قال النووي
والإخلاف أنه لا تبطل الصوم إلا أنزل بها ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفق بإظهار
من قبل ونقل الطحاوي عن قوم ولم يسمهم وقد قال **ذكر** أهلة التقبيل والمباشرة على
الاطلاق قوم وهو المشهور وعند المالكية وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر
أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمهما وأباح المسلمون
قوم قال في الفتح وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله بن أبي وقاص
وطائفة وبالع بعض الظاهريين فقال أنهم مستحبة وفرق آخرون بين الشاب
والشيخ فأباحوا للشيخ دون الشاب تسكيجاً حديث أبي هريرة المذكور في الباب وما
ورد في معناه وبه قال ابن عباس أخرجه مالكاً وسعيد بن منصور وغيرهم وأورد آخرون
بين من يملك نفسه ومن لا يملك واستدلوا بحديث عائشة المذكور في الباب وبه قال
نيمان والشافعي ولكنه ليس الاقوال عائشة نعم نهيته صلى الله عليه وآله وسلم لم الشاب
وأذنه للشيخ يدل على أنه لا يجوز التقبيل لم يخفى أن فعله الشهوة وظن أنه لا يملك نفسه
عند التقبيل ولذلك ذهب قوم إلى تحريم التقبيل على من كان قد ترك به شهوته الشاب
مظنة لذلك ويعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه النسائي عن عائشة قال أهرى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبلني فقلت اني صائمة فقال وتناصت فقبلني وعائشة كانت
ثابة حينئذ أن يكون حديث أبي هريرة متصلاً بالرجال والله بعد لأن الرجال
والنساء سواء في هذا الحكم ويمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم من حال
عائشة أنها لا تحرك شهوتها بالتقبيل وقد أخرج ابن حبان في صحيحه أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة فدل على أنه كان يجنبها ذلك إذا صامت
فتزهر أمانه لها عن ترك الشهوة ليكونها ليست مثله وقد ل حديث عمرو بن أبي سلمة
المذكور عن جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره وحديث أبي هريرة
أخص منه فيبقى العام على الخاص واحتج من قال بتحريم التقبيل والمباشرة مطلقاً بقوله
تعالى فلا تنباشروهن قالوا فنحن من المباشرة في هذه الآية وأجيب عن ذلك أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المأمور عن الله تعالى وقد أباح المباشرة فنفى ما قبله عن أن
المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها وغاية ما في الآية أن تكون
عامية في كل مباشرة مخصوصة بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم وما أذريه والمراد
بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقبيل ما لم يبلغ إلى حد الجماع فيكون
قوله كان يقبل ويباشر من **ذكر** العام بعد الخاص لأن المباشرة في الأصل التقاء
البشرتين ووقع الخلاف فيما إذا بآشر الصائم أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى فقال

الاموال المملوكة ولغيره ما من أخذه أو من التقطها أو لم يرها صاحبها فلا يشترط إذا تصدق بها أمثلة لا يعود في صدقته فهو
مخصوص من عموم الشيء عن تعذيب الحيوان وقد نقل ابن الصباغ من شافعية إجماع الخصامة على أنه يستحب أن يكتب

في ما شئنا الا كاذر كاذر صدقة وفي الذبايح عن أنس انه رآه يسلم غمما في آذانها ولا يسلم في الوجه انتهى عنه قال في الضحك ولم أقف على تصريح بما كان مكتوبا في ميسم ٩٦ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث الباب بجهة على من كره

الوسم من المنفعة من الميسم لدخوله في عموم انتهى عن المثلة وقد ثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدل على انه مخصوص من العموم المذكور للساجدة كالمثلان في الآدمي قال المهاب وغيره في هذا الحديث ان الامام ان يقض ميسما ليس للناس ان يتخذوا نظيره وهو كالخاتم وفيه اعتناء الامام باموال الصدقة وتوليها بنفسه ويلتحق به جميع أمور المسلمين وفيه جواز ايلام الحيوان للساجدة وفيه قصد اهل النظر لتهيئ المولود لاجل البركة وفيه جواز تاخير القسمة لان لم يعلت لاستغنى عن الوسم وفيه مباشرة اجمال المهنة وترك الاستعانة في المهرغبة في زيادة الاجر ونفي الكبر والله أعلم انتهى وفي هذا الحديث الحديث بالافراد والجمع والقول واخرجه في اللباس

الكوفون والشافعي يقضي ان انزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال مالك واصحق يقضي في كل ذلك ويكفر الا في الامضاء فيقضي فقط واحتج له بان الانزال اقصى ما يطلب في الجماع من الائتلاف في كل ذلك وتعب بان الاحكام ملقة بالجماع فقط وروى ابن القاسم عن مالك انه يجب القضاء على من باشر أو قبل فاعط انزل أو لم ينزل امضى أم لم يذروا نكروه غيره عن مالك وروى عبد الرزاق عن حذيفة ان من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه قال في الفتح واسناده ضعيف قال وقال ابن قدامة ان قبل فأنزل أفطر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن حزم انه لا يفتروا ولو أنزل وقوى ذلك وذهب اليه قوله لا ربه بفتح الهمة والراء وبالوحدة أي حاجته ويرى بكسر الهمة وسكون الراء أي عضوه قال في الفتح والاول أشهر والى ترجيحه أشار البزارى بما أورده من التفسير انتهى وفي الباب عن عائشة عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها ويصم لسانه قال الحافظ واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على انه لم يتلع ريقه الذي خالطه ريقها وعن رجل من الانصار عند عبد الرزاق باسناده صحيح انه قبل امرأته وهو صائم فامر امرأته فسالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عن ذلك فقال اني فعل ذلك فقال زوجها ترخص الله لنبيه في أشياء فرجعت فقال أنا أعلمكم بحمد دود الله وأتقاكم وأخرجه مالك لكنه أورده

(باب من أصبح جنباً وهو صائم)

(عن عائشة ان رجلاً قال يا رسول الله تدر كفى الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ولم وأنا تدر كفى الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال است مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني لارجو أن أكون أنا كما كنتم وأعلمكم بما أتني رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة وأم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان متفق عليه وعن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنباً من جماع لا حل ثم لا يفطر ولا يقضي أخرجه هذه الأحاديث استدل بها من قال ان من أصبح جنباً فاصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق بين ان تكون الجنابة عن جماع وغيره واليه ذهب الجمهور ورجح النووي بانه استقر الاجماع على ذلك وقال ابن دقيق العيد انه صار ذلك اجماعاً وكالاجماع وقد ثبت من حديث أبي هريرة ما يخالف أحاديث الباب فانخرج الشيخان عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من أصبح جنباً فلا صومه وقديق على العمل به حديث أبي هريرة هذا بعض التابعين كما نقله الترمذي ورواه عبد الرزاق عن مروان بن الزبير وحكاه ابن المنذر عن طاوس قال ابن بطال وهو أحد قول أبي هريرة

(باب اسم الله الرحمن الرحيم)

*(أبواب) فرض (صدقة النظر) أضيفت لصدقة النظر لكونها تجب بالنظر من رمضان وقال ابن فتيمة المراد بها صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة المرادة بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال في الفتح والاول أظهر

وبؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة افطر من رمضان انتهى قال في الكفاية يقال للمخرج قال فزكاة افطر فطرة بعضهم الفاء وهو غريب والذي في شرح المهذب وغيره كبير الفاء لا غير قال وهي مولدة لاهربية ولا معربة

الجمعة في شهر رمضان قبل
العيد يومين (عن ابن عمر
رضي الله عنهم) قال فرض
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي أوجب وما أوجبه
فبإمر الله وما كان ينطق عن
الهيوى (زكاة الفطر) من
صوم رمضان ووقت وجوبها
غروب الشمس ليلة العيد
لكونه أضافه إلى النظر وذلك
وقت النظر وهذا قول الشافعي
في الجديد وأحد واحد
لروايتين عن مالك وقال أبو
حنيفة طلوع الفجر يوم العيد
وهو قول الشافعي في القديم
قال البخاري ورأى أبو العالية
وعطاء وابن سيرين أنهما فرضة
وهو مذهب الشافعية والجمهور
وإنما قصر البخاري على ذكر
هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا
بفرضيتها والافقده قبل ابن
المذر وغيره الاجماع على ذلك
لكنه معارض بأن المنفعة
يقولون بل وجوب دون الفرض
وهو مقتضى قاعدتهم في أن
الواجب ما ثبت بدليل ظني وقال
المرداوي من المناهضة في
تنقيحها وهي واجبة وتسمى
أيضا فرضا صا وتقتل الملكية
عن أنسب انما سنة مؤكدة
قال جرير وروى ذلك عن
مالك وهو قول بعض أهل

قال الحافظ ولم يصح عنه لأن ابن المنذر ورواه عنه من طريق أبي المهزم وهو ضعيف وحكي
ابن المنذر أيضا عن الحسن البصري ورواه ابن عبد الله بن عمر أنه يمت صومه ثم يقضيه
وروى عبد الرزاق عن عطاء مثل قوله ما قال في الفقه ونقل به بعض المتأخرين عن الحسن
ابن صالح بن حي إيجاب القضاء والذي نقله عنه الطحاوي استنباهه وتدل ابن عبد الله
عنه وعن النخعي إيجاب القضاء في الفرض دون التطوع ونقل الماوردي أن هذا
الاختلاف كله انما هو في حق الجنب وأما المحل فاجمعوا على أنه يجوز له وتعقبه الحافظ
بما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن أبي هريرة أنه أفق من أصبح جنباً من احتلام إن
ينظر وفي رواية أخرى عنه عند النسائي أيضا من احتلم من الليل أو وقع أهله ثم أدركه
الفجر ولم يغتسل فلا يصح وأجاب القائلون بأن من أصبح جنباً فطر عن أحاديث الباب
باجوبة منها أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ورده الجمهور بأن الخصائص
لا تثبت الأدليل وبأن حديث عائشة المذكور في أول الباب يقتضي عدم اختصاصه
بلى الله عليه وآله وسلم بذلك وجميع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة
أمر إرشاد إلى الأفضل فإن الأفضل أن يغتسل قبل الفجر ولو خاف جاز ويحمل حديث
عائشة على بيان الجواز وقد نقل النووي هذا الجمع عن أصحاب الشافعي ونفقة الحديث فقط
بأن الذي نقله البيهقي وغيره عن أصحاب الشافعي هو سلوك طريقة الترجيح وعن ابن
المنذر وغيره سلوك التسخّر والتسخر قال الخطابي وتوأم ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى
أسأل لكم ليلة الصيام الرفق إلى نسائكم يقتضي إباحة الوطء ليلة الصوم ومن جملته
لوقت المقارن لطول الفجر فيلزم إباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك
جنباً ولا يشترط صومه ويقوى ذلك أن قول الرجل للنجي ملى الله عليه وآله وسلم قد غفر
الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر يدل على أن ذلك كان بعد نزول الآية وهي انما نزلت
عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ويؤيد دعوى التسخّر
رجوع أبي هريرة عن النخعي بذلك كما في رواية للبخاري انه لما أخبر بما قالت أم سلمة
وعائشة فقال هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية ابن جرير فرجع
أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذا وقع عند النسائي أنه رجع وكذا عند ابن أبي شيبة
وفي رواية للنسائي أن أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس ووقع نحو ذلك في
البخاري وقال انه حدث بذلك الفضل وفي رواية أنه قال حدثني بذلك أسامة وأما
ما أخرجه ابن عبد البر عن أبي هريرة أنه قال كنت حدثتكم من أصبح جنباً فقد أفطار
وان ذلك من كيس أبي هريرة فقال الحافظ لا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر
ابن قيس وهو متردد ومن حجج من ذلك طريق الترجيح ما نقله ابن عبد الله بن عمر
حديث عائشة وأم سلمة وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات عنه انه كان يفتي بذلك
وأيضا رواية اثنين مقدمة على رواية واحد ولا سيما وهو ما روي جتان للنبي صلى الله

هو اصل في اللغة لكن نقول في عرف الشرع الى الوجوب فالجمل عليه اولى انتهى قال في الفتح وفيه تسمية تارة كانه قوله في الحديث على كل حرو عبد

٩٨

عليه وآله وسلم والزوجات أعلم باحوال الاذواج وأيضا روايتهما موافقة للمنعول وهو ما تقدم من مدلول الآية وللمنعول وهو ان الغسل شيء واجب بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على الصائم فان الصائم قد يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يفسد صومه ولا يفته اجسا عاقوله ولا يتضي عزامه منصف الى البخاري ومسلم ولم نجد في البخاري بل هو مما انقرب به مسلم في نظر في ذلك

• (باب كفارة من أقدم صوم رمضان بالجماع) •

(عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكك يا رسول الله قال وما هلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعاق رقية قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا قال ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعرق فيه عمر قال تصدق بهدا قال فهل على أفقر من اثنين لا يتبع أحوج اليه منافضك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب فأطعمه أهله رواه الجماعة وفي لفظ ابن ماجه قال اعتق رقية قال لا أجده قال صم شهرين متتابعين قال لا أطيق قال اطعم ستين مسكينا وذكروا وفيه دلالة قوية على الترتيب ولان ابن ماجه وأبي داود في رواية وصبر بما مكناه وفي لفظ لادارة قطي فيه فقال هلكك هلكك فقال ما هلكك قال وقعت على أهلي وذكروا وظاهر هذا انها كانت مكرهة في الباب عن عائشة عند الشيخين واقطع الدارقطني الذي ذكره المصنف قال الخطابي انه تقر به على من منصور عن ابن عيينة وذكر البيهقي أن الحاكم نظر في كتاب علي بن منصور فلم يجد هذه اللقطة في هلكك وأهلكك وأخرجها من رواية الاوزاعي وذكر انها أدخلت على بعض الرواة في حديثه وان أصحابه لم يذكروها قال الحافظ وقدرها الدارقطني من رواية لامة بن روح من عقيل عن ابن شهاب قوله جاء رجل قال عبد الغني في المهمات ان اسمه سلمان أو سلمة بن مخرم البياضي ويؤيده ما وقع عند ابن أبي شيبة عن سلمة بن مخرم أنه ظاهر من امرأته وأخرج ابن عبيد البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب أنه سلمان بن مخرم قوله هلكك استدله على انه كان عامدا لان الهلاك مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فحكمة جعل المتوقع كالواقع مجازا فلا يكون في الحديث حجة على وجوب الكفارة على الناس وبه قال الجمهور وقال شيخنا وبعض المالكية انها تجب على الناس واسند لو ابتكره صلى الله عليه وآله وسلم فلا يستفاد وهو ينزل منزلة العموم قال في الفتح والجواب انه قد بين حاله بقوله هلكك واحترقت وأيضا وقوع النسيان في الجماع في شهر رمضان في غاية البعد قوله وقعت

في عموم قوله تعالى وآتوا الزكاة فبين صلى الله عليه وآله وسلم لم تضافيل ذلك ومن جهتها زكاة الفطر وقال تعالى قد أفلح من تركي وثبت انها نزلت في زكاة الفطر وثبت في الصحيحين اثبات حذيفة الزلاح لمن اقتصر على الواجبات قيل وفيه نظر لان في الآية وذكر اسم ربه فصلى فيه لم يزم وجوب صلاة العيد ويجاب بأنه خرج بدليل عموم من خمس لا يدل القول لدى انتهى وقال ابراهيم بن عليه وأبو بكر بن كيسان الاصح نسخ وجوبها واستدل اهما بحديث الف في وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصداقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نقول له لكن في اسناده راو مجهول وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لان الزيادة في جنس العبادة لا تجب نسخ الاصل المسند عليه لاحتمال الاستغناء بالأمر الاول ولان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر غير ان محل سائر الزكوات الاموال ومحل زكاة الفطر الرقاب كاتبه عليه الخطابي

(صاعا من تمر) وهو خمسة أرطال وثبت رطل بالبغدادى وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد وعلماء الحجاز وهو مائة وثلاثون درهما على الاصح عند الراقى ومائة وعشرون درهما أو أربعة أسباع درهم على

الاصح عند النوى فالصاع على الاول ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم وعلى الثاني ستمائة درهم وخمسة وعشرون درهما وخمسة أسباع درهم والاصل الكيل وانما

٩٩

في الروضة وقديت بكل ضبط
الصاع بالارطال فان الصاع
الخرج به في زمن النبي صلى الله
عليه وآله ولم يكن له معروف
ويختلف قدره وزنا باختلاف
جنس ما يخرج كالليرة والحصى
وغيرهما والصواب ما قاله
الدارمي ان الاعتقاد على
الكيل بصاع معاير بالصاع
الذي كان يخرج به في عصر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ومن لم يجد له لزمه اخراج قدر
يقين انه لا ينقص عنه وعلى
هذا فالتقدير بخمسة ارطال
وثلاث تقريبا وقال جماعة من
العلماء الصاع أربع فئات
يكفي رجل معتدل الكفين
حكاك النوى في الروضة وذهب
أبو حنيفة ومحمد الى انه ثمانية
ارطال بالطل المذكور وكان
أبو يوسف يقول كئولهما
ثم رجع الى قول الجمهور لما
تناظر مع ما ثبت بالمدينة فراه
الصحيحان التي توارثها أهل
المدينة عن أسلافهم من زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(أو صاعا من شعير) ظاهره انه
يخرج من أيهما صاعا ولا
يجزئ غيرهما وبذلك قال ابن
حزم ~~لكن~~ ورد في روايات
أخرى ذكر أجناس آخر قاله

على امرأتي في رواية ان رجلا أفطر في رمضان وبهذا استندت المالكية على وجوب
الكفارة على من أفطر في رمضان بجماع أو غيره والجمهور والمطلق على التقيد وقالوا
لا كفارة الا في الجماع قوله رقة استدل الحنفية باطلاق الرقة على جوارح الرقة
الكفارة وأجيب عن ذلك بأنه يحمل المطلق على التقيد في كفارة القتل وبه قال الجمهور
والخلاف في المسئلة مبسوط في الاصول قول مستبين مسكيننا قال ابن دقيق العيد أضاف
الاطعام الذي هو مصدر أطعم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أطعم ستمين
مساكين عشرة أيام مثلا وبه قال الجمهور وقال الحنفية انه لو أطعم الجميع مسكينا
واحدا في ستمين يوما كفي ويدل على قولهم قوله فاطمه أهلك وفي ذلك دليل على ان
الكفارة تجب بالجماع خلافا لمن شذف قال لا تجب مستندا الى أنم الو كانت واجبة لما
ستطت بالاعسار وتعقب بمنع القوط كاسيا في رقيه أيضا دليل على أنه يجزئ التكفير
بكل واحد من الثلاث النخال وروى عن مالك انه لا يجزئ الا الاطعام والحديث
يرد عليه وظاهر الحديث انه لا يجزئ التكفير بغير هذه الثلاث وروى عن سعيد بن
المسيب انه يجزئ اهداء البدينة كافي الموطأ منه صر لا وقد روى سعيد بن منصور عن
سعيد بن المسيب انه كذب من نقل عنه ذلك وظاهر الحديث أيضا ان الكفارة بالنخال
الثلاث على الترتيب قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقله من أمر بعد
عدمه الى أمر آخر وليس هذا شأن التخيير ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في
السؤال عن ذلك فتأمل ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرره ابن
المنير وقال البيضاوي ان ترتيب الثاني على الاول والثالث على الثاني بالتعديله على عدم
التخيير مع كونهم في معرض البيان وجواب السؤال فتأمل من نزل الشرط والى القول
بالترتيب ذهب الجمهور وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير والذين رروا
الترتيب أكثرهم الزيادة وجمع المذهب واقربط بين الروايات بتعدد الواقعة قال
الحافظ وهو بعيد لان القصة واحدة والخرج متحد والاصل عدم التعدد وجمع بعضهم
بجعل الترتيب على الاولوية والتخيير على الجواز وعكسه بعضهم قوله فاني النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يضم الهمة لا كثر على البناء للجهول والرجل الا في لم يسم ووقع في
رواية البخاري في رجل من الاقصاء وفي أخرى للدارقطني رجل من ثقيف قوله
بمرفقيه تمر بفتح المهملة والراء بعدها طاف وفي رواية القابسي باسكان الراء وقد أنكر
ذلك عليه والصواب الفتح كما قال عياض وقال الحافظ الاسكان ليس بمنكر وهو الزنبيل
والزنبيل هو المكمل قال في الصحاح المكمل يشبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعا ووقع
عند الطبراني في الاوسط انه أتى بمكمل فيه عشرون صاعا فالتصديق هذا وفي اسناده
ابن أبي سليم ووقع مثل ذلك عند ابن خزيمة من حديث عائشة وفي مسند علم عن ابن
عرقان فيه ما طعمام قال في الفتح ووجهه ان القم كان في عرق لكنه كان في عرقين في حال

القطاني قال في لفتح ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشبهين الا أخرجه أبو داود والبيهقي
بغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن قانع فزاد فيه الهات والزبيب والسلت نوع من الشعير انتهى قلت وهو

فما يقال فيها القارسية جوير منه قال الحافظ أما الزيب فسباني في حديث أبي سعيد وأما في حديث ابن عمر فقد حكم
مسلم في كتاب التيميم عن عبد العزيز
نفسه وهو قول داود الطاهري
منفردا به قال يجب على
السيد أن يملك عبده من
الاكتساب لها كما يجب عليه
أن يملكه من الصلاة وخالفه
أصحابه والناس واحتجوا
به حديث أبي هريرة مرفوعا
ليس في أمة صدقة الا صدقة
الفطر أخرجه مسلم وفي رواية
له إمام على المسلم في عبده
ولا فدية له صدقة الا صدقة
الفطر في الرقيق وذلك يقتضي
أنه يملكه على العبد بل على
سيده وقد تقدم ما عند
البخاري قريبا فغير الاستثناء
ومقتضاه أن على السيد وهل
يجب عليه ابتداء أو يجب على
العبد ثم يصح له السيد وجهان
للشافعي وإلى الثاني فالحق البخاري
وقال البيضاوي وجعل وجوب
زكاة الفطر على السيد
كالوجوب على العبد يجب إذا
ليس هو أهلا لأن يكاف
بالواجبات المالية ويؤيد ذلك
صنف الصغير عليه (والذكر
والأنثى) ظاهره وجوبه على
المرأة سواء كان لها زوج أم لا
وبه قال الثوري وأبو حنيفة
وابن المنذر وقال مالك والشافعي
والليث وأحمد وأحمد بن حنبل
على زوجها الماطة بالنفقة وفيه
نظر لأنهم قالوا إن أمهروا كانت الزوجة أمة وجبت ففترتها على السيد هدف لندقة فافترقا
والنفقة قوامها أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقة الكافرة واجبة وإجماع الشافعي على ما رواه من طريق محمد بن علي

١٠٠

التحصيل على الدابة ليكون أسهل فيحتمل أن لا يقي به لما وصل أفرغ أحدهما في
الاسترخاء قال عرفان أراد ابتداء الحلال ومن قار عرق أراد ما آل إليه وقد ورد في
تقدير الطعام حديث على عمنه الدار قطن بل غط بطعم ستين مسكينا لكل مسكين مد
وفيه فاني بخمسة عشر صاعا فقال اطعمه ستين مسكينا وكذلك عند الدار قطن من
حديث أبي هريرة قال الحافظ من قال عشر ون أراد أصل ما كان عليه ومن قال خمسة
عشر أراد قدر ما يقع به الكثرة قوله تصد في هذا استدلاله وبما قبله من قال أن
الكثرة تجب على الرجل فقط وبه قال الاوزاعي وهو الأصح من قول الشافعي وقال
الجمهور تجب على المرأة على اختلاف بينهم في الحررة والامة والمطاعة والمكرهة وهل
هي على أو على الرجل واستدل الشافعي بـ كونه عن اعلام المرأة في وقت الحاجة
وتأخير البيان عنه لا يجوز ورواهاهم تعترف ولم تسأل فلا حاجة ولا يجمع احتمال
أن تكون مكرهة كما يرشد إلى ذلك قوله في رواية الدار قطن هلكت وأهلك قول
فهمل على أقصر منها هذا يدل على أنه فهم من الأمر لا بالتصدق أن يكون المتصدق عليه
فقيرا قوله فمابين لا يقيم بالانقياد تقييد لاية وهي الحررة والحررة الارض التي فيها الحجارة
سود يقال لاية ولوبة ونوبة بالنون حكاهن الجوهرى وجماعة من أهل اللغة والضمير عائذ
إلى المدينة أى ما بين حرق المدينة قوله فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل سبب
ضحكه ما شاهد من حال الرجل حيث جافنا فاعلى نفسه راغب في فدائهم أمة ما أمكنه
فما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه في الكفارة وقيل ضحك من بيان الرجل
في مقاطع كلامه وحسن بيانه وتوسله إلى مقصوده وظاهر هذا أنه وقع منه ضحك
يزيد على التبس فيعمل ما ورد في حديثه صلى الله عليه وآله وسلم أن ضحكه كان التبس على
غالب أحواله قوله فاطعمه أهلا استدل به على سقوط الكفارة بالاعمال أقروا من
أنه لا تصرف في النفس والعبال ولم يبين له صلى الله عليه وآله وسلم استقراره في ذمته
إلى حين يسار وهو أحد قول الشافعي وجزم به عيسى بن دينار من المالكية وقال
الجمهور ولا تسقط بالاعمال قالوا أو ليس في الضمير ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه
ما يدل على استقراره عليه قالوا أيضا والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل
الكفارة وقيل المراد بالأهل المذكورين من لا تلزمه نفقتهم وبه قال بعض الشافعية
وربما وقع من التصريح في رواية بالعمال وفي أخرى من الإذن له بالكل وقيل لما كان
عابرا عن نفقة أهله جازله أن ينفق الكثرة فيهم وقيل غير ذلك وقد طول الكلام عليه
في الفتح قوله وصبر وما مكانه يعني مكان اليوم الذي جامع فيه قال الحافظ وقد ورد
الأمر بالقضاء في رواية أبي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري
وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحدث إبراهيم بن
سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحدث الليث عن الزهري في

الصحيحين

الباقر من سلافة حديث ابن عمر وزاد فيه عن عون بن أنس أخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في أسناده ذكره على وهو منقطع أيضا وأخرجه من حديث ابن عمر وأسنداه ضعيف أيضا ١٠١

وقال أسناده غير قوي قال في المجموع والخاص ان هذه اللفظة من عون بن أنس بن ثابت بن جابر وقال في السيل لشوكاني ولا تقوم بذلك حجة (والصغير) وان كان يتبعها خلافا لمحمد بن

الحسن وزفر (والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير لكن

المخاطب عنه وابنه فوجوبها على هذا في مال المغيرة والافعل

من تلزمه نقضه وهذا قول الجمهور وقال محمد بن الحسن

هي على الاب مطلقا فان لم يكن له أب فلا شيء عليه وعن سعيد

ابن المسيب والحسن البصري لا تجب الاعلى من صام واستدل

لهم ما بحديث ابن عباس طهارة للصائم من صدقة الفطر طهارة للصائم من

النفق والرفق أخرجه أبو داود وأجيب بان ذكر التطهير

خرج مخرج الغالب كما انما تجب على من لم يذنب كحقق الصلاح

أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة ونقل ابن المنذر الاجماع

على انها لا تجب على الجنين قال وكان أحد يستحب ولا يوجب

ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالاجاب وبه قال ابن سزيم

لكن قيدة بمائة وعشرين يوما من يوم حمل أمه به ونعقب

بان الحمل غير محقق وبانه لا يسمي صغيرا لغة ولا عرفا واستدل بقوله في حديث ابن عباس طهارة للصائم على انها تجب على الفقير كما تجب على الغني وقد

ورد ذلك صريحاً بخلاف حديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة بن أبي صعيرة عند الدارقطني وعن الحنفية لا تجب الاعلى

الصحيحين بدونهما وقعت الزيادة أيضا في مراسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب وبمجموع هذه الطرق الأربع يعرف ان لهذه الزيادة أصلا وقد حكى عن الشافعي انه لا يجب عليه القضاء واستدل بأنه لم يقع التصريح في الصحيحين بالقضاء ويجب ان عدم الذكر في الصحيحين لا يستلزم عدمه وقد ثبت عند غيرهما كما تقدم وظاهر اطلاق اليوم عدم اشتراط النورية

• (باب كراهة الوصال) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال فقالوا انك تنهيه فقال اني

است كأحدكم اني أظلم بطعمي ربي ويسقيني وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيها

رجال الوصال فقبل انك تواصل قال اني أيت بطعمي ربي ويسقيني فأكلوا من العمل ما يطيقون وعن عائشة قالت نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن الوصال رحمة لهم فقالوا انك تواصل قال اني است كأحدكم اني يطعمني ربي ويسقيني متفق عليه وعن أبي سعيد ان سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول لا تواصلوا فأيكم أراد ان يواصل فليواصل حتى السحر قالوا انك تواصل يا رسول الله قال است كأحدكم اني أيت بطعمي ربي ويسقيني ورواه البخاري

وأبو داود وفي الباب عن أنس عند الشافعي وعن بشير بن الخصاصية عند أحمد بن حنبل

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال وقال انما يفعل ذلك النصراني وأخرجه أيضا الطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد قال في الفتح اسناده صحيح

وعن أبي ذر عند الطبراني في الاوسط وعن رجل من الصحابة عند أبي داود وغيره قال في الفتح واسناده صحيح بلانتهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اطعامه والمواصل ولم

يحرمه ما وقد تقدم قوله يطعمني ربي ويسقيني قال في الفتح اختلف في معناه فقبل هو على حقيقة وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتي بطعامه وشرابه من عند الله كرامة

له في امالي صيامه وتعبه ابن بطال ومن تبعه بانه لو كان كذلك لم يكن مواسلا وبان قوله أظلم يدل على وقوع ذلك في النهار وأجيب بان الرابع من الروايات لفظ أيت دون

اظلم وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على الجواز أولى من حمل انظلم على الجواز وعلى التنزيل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتي به الرسول على سبيل الكرامة

من طعام الجنة وشرابه لا يجري عليه أحكام المسكنين وقال الزين بن المنير هو محمول على ان اكله وشربه في تلك الحال كماله الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب

وبقره ذلك حتى يمتنع فلا يطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص من أجره وقال الجمهور وهو مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكانه قال يعطيني قوة

لا يسمي صغيرا لغة ولا عرفا واستدل بقوله في حديث ابن عباس طهارة للصائم على انها تجب على الفقير كما تجب على الغني وقد ورد ذلك صريحاً بخلاف حديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة بن أبي صعيرة عند الدارقطني وعن الحنفية لا تجب الاعلى

من ثلاث أصاب ومقتضاه انما لا تجب على الفقير على قاعدته - ثم في الفرق بين الغنى والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدمة لصدقته الا عن ظهر غنى

١٠٢

من ثلاث أصاب ومقتضاه انما لا تجب على الفقير على قاعدته - ثم في الفرق بين الغنى والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة واشترط الشافعي ومن تبعه ان يكون ذلك فاضلا عن قوت

يومه ومن لم يمه نفقته قال ابن بركة لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لانها زكاة يذينة لا مالية قال الحافظ الشوكاني السيل وظاهر الاحاديث بان الفطرة طهرة لصلاتهم من اللغو والرفث وطهارة للمساكين وهكذا ما ورد من الامر باغناء الفقراء في هذا اليوم يدلان على ان المعتبر وجود قوت هذا اليوم فمن وجدوه وجد زيادة عليه أخرجهما عن الفطرة ومن لم يجد الاقوت اليوم فلا فطرة عليه لانه اذا أخرجهما احتاج الى النفقة في هذا اليوم وصار مضر ما فطرة واذا صح ما ورد من ايجابها على الغنى والتعريف فقد عرفت ما هو الغنى وعرفت ان الفقير من لا يجد ما يجده الغنى فيجيب الفطرة على الفقير لا يستلزم ان يخرج قوت يومه (من المسلمين) دون الكفار لانه طهرة والكفار ليسوا من أهلها ذكر غير واحد ان ما يكاتبه - ردها من بين الثقات وفيه نظر فتدرواها جماعة ممن يعتمد على حفظهم كما ذكرهم في الفتح والاسطواني فراجعهم ان ثبت (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أى

بالفطرة (أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة) أى صلاة العيد وأخرج أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر

الا كل الشارب وهذا هو الظاهر قوله اياكم والوصال وقع في رواية لا جد مرتين وفي رواية ثلاث مرات واسنادها صحيح قوله فاكفوا بسكون الكاف وبضم اللام أى اجلوا من المشقة في ذلك ما تطيقون - وكفى عياض عن بعضهم انه قال هو سم - حمزة قطع ولا يصح لغة قول درجة لهم استدلاله من قال ان الوصال مكروه غير محرم وذهب الاكثر الى تحريم الوصال وعن الشافعية وجهان - ريم والكراهة وأساديت الباب تدل على ما ذهب اليه الجمهور واجابوا بان قوله درجة لا يمنع التحريم فان من رجمه لهم أن حرمه عليهم - ومن ادلة التناهي بعدم التحريم ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه واصل باصحابه لما أبوا أن يفتوا عن الوصال فواصل بهم يوم ماثريوما ثم وأوا الهلال فقال لو تأخر لزدتكم كالتنكيل اه - ثم حين أبوا أن يفتوا وهكذا في البضاري وغيره وأجاب الجمهور عن ذلك بان واصلته صلى الله عليه وآله وسلم لم يهجم بعد منية له - ثم فلم يكن تقريرا بل تقريرا وتنكيلا واحقل ذلك منهم لاجل مهلة التي في تأكيدهم لانه اذا بان حرمه ظهرت لهم حكمة التني وكان ذلك ادعى الى قبولهم ما يقترب عليه من المثل في العبادة والتعصية فيها هو اهم منه وارجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك ومن الأدلة على ان الوصال غير محرم حديث الرجل من الصعبة لذي قدمنا ذكره فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم الوصال ومنه ما روى الطبراني من حديث حمزة قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال وليس بالعزيمة ومنها قدام الصحابة على الوصال بعد انهم سمى فان ذلك يدل على انهم سمى وان التني للتنزيه لا للتحريم كما قال الحافظ وذهب الى جوازهم مع عدم المشقة عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شعبة عنه باسناد صحيح انه كان يواصل خمسة عشر يوما ذهب اليه من الصحابة اخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعيم وعامر بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن زيد التيمي وبوالجوزاء كما في الفتح وهو الظاهر فلا أقل من أن تذكر هذه الأدلة التي ذكروها صارفة للتنبه عن الوصال عن حقيقة وذهبت الهادوية الى كراهة الوصال مع عدم المية وحرمته مع النية وذهب أحمد ودواحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السهر لحديث أبي سعيد المذكور في الباب ومثله ما أخرجه الطبراني من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يواصل من صحر الى صحر وأخرجه أحمد وعبد لرزاق من حديث علي فان كان اسم الوصال انما يصدق على اسم الكسب جميع الليل فلا معارضة بين الاحاديث وان كان يصدق على أعين من ذلك فيبقى العام على الخاص ويكون المحرم ما زاد على الامسالك الى ذلك الوقت

• (باب آداب الافطار والصور) •

عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا أقبل الليل وأدبر النهار

ونبات

وأخرج أبو داود

بالفطرة (أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة) أى صلاة العيد وأخرج أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر

لهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات قال الحافظ الشوكاني فهذا يدل على أنه

١٠٣

زكاة فطر ببل صدقة من صدقات التطوع والكلام في زكاة الفطر فلا تجزئ بعد الصلاة وفي العيصين مر حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة فهذا يدل على أن وقتها يوم الفطر قبل الخروج إلى صلاة العيد والمكن قدروى البخارى وغيره من حديث ابن عمر أنهم كانوا يطون قبل الفطر يوم أو يومين فيقتصر على هذا التدرى التجيل وهو مستند أيضا من حديث فخر أداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة فان المراد القبلية القرية لا القبلية البعيدة التي تنافي حديث أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين انتهى وفي هذا الحديث التحديث والاعتناء والقول وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذى وقال حديث حسن صحيح (عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال كان يخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر صاعا من طعام) هو البرقولة في الحديث الثا

وغابت الشمس فقد أطر الصائم وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما جعلوا الفطر متفق عليهم وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل إن أحب عبادى إلى أعلمهم فطروا أو أهدوا (الترمذى) حديث أبي هريرة قال الترمذى حديث حسن غريب وفي الباب عن عائشة عند الترمذى وصححه أنه ما مثلت عن رجاين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أحدهما يجعل الإفطار ويجعل الصلاة والأخر يؤخر الإفطار ويؤخر الصلاة فتألت أيهما يجعل الإفطار ويجعل الصلاة قبلهما عبد الله بن مسعود قالت هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم والأخر أبو موسى وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بالنظ قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الدين ظاهرا ما جعل الناس الفطر لأن اليهود والنصارى يؤخرون وعن سهل بن سعد حديث آخر عند ابن جبان والحاكم بالنظ لا تزال أمتى على حق ما لم تنتظر بفطرها الصوم وعن أبي ذر عند أحمد وسياق وعن ابن عباس وأنس أشارا إليهما الترمذى قال ابن عبد البر الحديث تجيل الإفطار وتأخير الصور صحاح متواترة وأخرج عبد الرزاق وغيره بإسناد قال الحافظ صحيح عن عمرو بن ميمون الأودى قال قال أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أمرع الناس افطارا وأبطأهم صورا قوله إذا قبل الليل زاد البخارى في روايته من ههنا وأشار بأصبعه قبل المشرق والمراد وجود الظلة وقوله وأدبر المنار زاد البخارى في روايته من ههنا معنى من جهة المغرب وقوله وغابت الشمس في رواية للبخارى وغربت الشمس ذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور وهي وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقباله حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك أدبار المنار فمن ثم قد يغروب الشمس قوله فقد أطر الصائم أى دخل في وقت الفطر كما قال أنجب إذا أقام ينجد وأنهم إذا أقام بتمامه ويحتمل أن يكون معناه فقد صار فطرا في الحكم ليكون الليل ليس ظرفا لصيام النحرى وقال ابن خزيمة هو أنظ خبره معناه الأمر أى فلية طر ويرجح الأول ما وقع في رواية عند البخارى فقد دخل الإفطار قوله ما جعلوا الفطر زاد أبو ذر في حديثه وأخر والصور أخرجه أحمد وسياق ومناظر فية أى مدة فعلهم ذلك امتنالا لسنة ووقفاء عند حديثها قال المهاب والخكمة في ذلك لا يزال في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأتوى له على العبادة انتهى وأيضا في تأخيرته تشبیه باليهود قائمهم ينظرون عند ظهور الصوم وقد كان الشارع يأمر بخالفهم في أفعالهم وأقوالهم واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين أو عدل وقد صرح الحديث القديم بأن محجل الإفطار أحب عبادة الله إليه أو صاعا من شعير قال النوربشتى والبرأعلى ما كانوا يفتاونه في الحضرة والسر فلولاته أراد بالطعام إليه لذكره عند التفضيل وحكى المنذرى في حواشى السنين عن بعضهم اتفاق العلماء على أنه المراد هنا وقال بعضهم كانت لفظة الطعام

تستعمل في الحنطة عند الاطلاق حتى اذا قبل اذهب الى سوق الطعام فهم منسوق القمع واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لان ما غلب استعمال اللفظ ١٠٤ فيه كان خطوره عند الاطلاق اقرب وتعقبه ابن

102

فلا يرغب عن الانصاف به هذه الصفة الامن كان حفظه من الدين قليلا كما تنهله الرافضة
ولا يجب تعجيل الافطار لما تقدم في الباب الاول من اذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بالمواصلة الى الصبح كما في حديث أبي سعيد (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يطعم على رطبات قبل ان يصلي قال لم تسكر رطبات فمقرات فان لم تسكن فمقرات
حاصوات من ماء رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعن سلمان بن عامر الضبي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطرا أحدكم فليأخذ طرية طرية على تمر فان لم يجد فليأخذ طرية على
ماء فانها طهورة رواه الترمذي وعن معاذ بن زهرة انه بلغه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان اذا أفطرا قال اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت رواه أبو داود
حديث أنس حقه الترمذي وقال أبو بكر البرزالي لم يرواه عن ثابت عن أنس الا جعفر
ابن سليمان وقال ايضا رواه النشيطي قال كروا عليه وضعف حديثه وقال ابن عدي فقد
به جعفر عن ثابت والحديث مشهور بعبد الرزاق تابعه عمار بن هرون وسعيد بن سليمان
النشيطي قال الحديث فلو أخرج أبو يعلى عن ابراهيم بن الحجاج عن عبد الواحد بن ثابت عن
ثابت عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن ينظر على ثلاث تمرات
أو ثقي ثم تصبه النار وعبد الواحد قال البخاري ذكر الحديث وروى الطبراني في الاوسط
من طريق يحيى بن أيوب عن خديجة بن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
كان صائما لم يصل حتى يأتيه برطب وما فيا كل ويشرب واذا لم يكن رطب لم يصل حتى
يأتيه بتمر وما وقال تفرده به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب وعنه زكريا بن عمر
وأخرج ايضا الترمذي والحاكم وصححه عن أنس مرفوعا من وجد التمر فليأخذ طرية عليه
ومن لم يجد التمر فليأخذ طرية على الماء فانها طهورة وحديث سليمان بن عامر أخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم وصححه وأبو حاتم الرازي وروى ابن عدي عن عمران بن حصين
بعنه واسناده ضعيف وحديث معاذ مرسل لانه لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وقد رواه الطبراني في الكبير والدارقطني من حديث ابن عباس بسند ضعيف ورواه
أبو داود والنسائي والدارقطني والحاكم وغيرهم من حديث ابن عمر وزاد ذهب الظم
ابنت انه روى وثبت الاجران شاء الله قال الدارقطني اسناده حسن وعند الطبراني عن
أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطرا فليأخذ بسم الله اللهم لك صمت وعلى
رزقك أفطرت واسناده ضعيف لان فيه داود بن الزبرقان وهو متروك ولا ابن ماجه عن
عبد الله بن عمر ومرفوعا ان لسانهم دعوة لا ترد وكان ابن عمر اذا أفطرا يقول اللهم اني أسألك
برحمتك التي وسعت كل شيء ان تغفر لي ذنوبي وحديث أنس وسليمان يدلان على
مشروعية الافطار بالتمر فان عدم قبالة الماء لم يكن حديث أنس فيه دليل على أن الرطب من
التمر أولى من اليابس فيه قدم عليه از وجدا وانما شرع الافطار بالتمر لانه لو وكل حلو

على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عاينا كان الرجل يقول بقوى
لأولم يبع من فم وقد أشرف أيضا أن يرد لود الرواية ابن اسحق هذه وقال ان ذكر الحنطة في السجدة

(وكان طعامنا الشهيرو الزبيب والاقط) وهو ابن جامدة فيه زبدة فان أفسد الملح جوهره لم يحزوان ظهر عليه ولم يفسده وجب
يلوغ خالصه صاعا (والتمر) زاد الطماوى من طريق أخرى ١٥٥ عن عياض فلا تخرج غيره وهو يؤيد

تغليب ابن المنذر ان قال ان قوله
صاعا من طعام يعني قال صاعا
من حنطة كما مر وحل البرماوى
كأنه كرماني الطعام هنا على
الغوى الشامل لكل مطعم
قال ولا ينافى تخصيص العام فيما
سبق بالبر لانه قد عطف عليه
الشهير فدل على التعمير ليس هو
من عطف الخاص على العام
نحو وفا كنه وتخل ولا تكتنه
وحبريل فان ذلك انما هو فيما اذا
كان الخاص أشرف وهنا بالعكس
انتهى فليتنامل مع ما سبق قال
النووى عكسك بقول معاوية
من قال بالمدين من الحنطة وفيه
نظر لانه فعل صحابي قد خافه
فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة
عن هو أطول صحبة منه وأعلم
بحال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وقد صرح معاوية بأنه رأى
رآه لانه سمعه من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وفي حديث أبي
سعيد لما كان عليه من شدة
الاتباع والتمسك بالآثار وترك
العدول الى الاجتهاد مع وجود
النص وفي صنيع معاوية
وموافقة الناس له دلالة على
جواز الاجتهاد وهو محمود لكنه
مع وجود النص فاسد الاعتبار
قال الحافظ الشوكاني في الدراوى
وقد ذهب بعض الصحابة الى
أن الفطرة من البراءة صاع

يقوى البصر الذى يضعف بالصوم وهذا أحسن ما قيل في المناسبة وبيان وجه الحكمة
وقيل لان الحلوى وافق الايمان ويزق القلب واذا كانت العلة كونه حلوا والحلولة ذلك
التأثير فيلحق به الحلويات كلها اماما كان أشد منه في الحلوة فيقعوى الخطاب وما كان
مساويا له فليكنه وحديث معاذ بن زهرة فيه دليل على انه بشرع للصائم ان يدهو عند
افطاره بما اشغل عليه من الدعاء وكذلك انما ذكرناه في الباب قوله صاعا حوات أى
شرب شربات والحسوة المرة الواحدة (وعن أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقول لا تزال أمتي بحير ما أخرجوا السور ويهلوا السور رواه أحمد وعن أنس ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال تسهروا فافا في السور وبركتموه جماعة انما داود وعن
عمرو بن ابياس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان فاصلا ما بين صيام او صيام
أهل الكتاب كله السور رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه (حديث أبي ذر في استناده
سليمان بن أبي عمير ان قال أبو حاتم مجي ولوفى الباب عن أبي ليلى الانصارى عند النسافى
أبى عوانة في صحيحه بنحو حديث أنس وعن ابن مسعود وعنده النسافى والبخارى بنحوه
أيضا وعن أبي هريرة عن عدي بن مسعود بن أنس بن مازن عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أيضا وعن ابن عباس عن ابن ماجه والحاكم باللفظ استعينوا بطعام السهر على صيام
الهار وبقية لولة النهار على قيام الليل وله شاهد في عمل ابن أبي حاتم عنه وقسمه له رواه
لابن داسية في سنن أبي داود وأخرجه ابن حبان بلفظ نعم سحر المؤمن الترو عن ابن عمر
عند ابن حبان بلفظ ان الله وملائكته يصلون على المتسهرين وفي رواية له عنه تسهروا
ولو بجرعة من ماء وعن زيد بن ثابت عند الشيخين انه كان بين تسهره صلى الله عليه وآله واله
وسلم ودخوله في الصلاة قد رما يقرأ الرجل خمسين آية وعن أنس عند البخارى بنحوه
وعن أبي سعيد عند أحمد بلفظ السور وبركتموه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء
فان الله وملائكته يصلون على المتسهرين واسعيد بن منصور من طريق أخرى
تسهروا ولو بالقمعة قوله ما أخرجه السور أى مدة تأخيرهم وفيه دليل على مشروعية
تأخير السور وقد تقدم قول ابن عبد البر ان أحاديث تأخير السور صحاح متواترة
قوله فان في السور وبركة بفتح السين وضمها قال في الفتح لان المراد بالبركة الاجر
والثواب فيناسب الغم لانه مصدر أو البركة كونه يقوى الى الصوم وينشطه ويحقق
المشقة فيه فيناسب الفتح لانه اسم لما يتسهر به وفيه دليل على مشروعية التسهر
وقد نقل ابن المنذر الاجماع على فدية السور انتهى وليس بواجب لما ثبت عنه صلى
الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه انهم واصلوا من مقويات مشروعية السور ما فيه
من المخالفة لاهل الكتاب فانهم لا يتسهرون كما صرح بذلك حديث عمرو بن العاص
وأقل ما يصل به التسهر ما يتناوله المؤمن من ما كؤل أو مشروب ولو بجرعة من ماء كما

وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأبيه اسماء بنت أبي بكر بإسناد صحيح كما قاله الحافظ واليه ذهب أبو حنيفة وقد ثبت كواحيديث ابن

والشعر والارز والذرة والدخن والقرو والزبيب والاقط وغير العشر والاقط كالبز والقطائف والحبوب
واللحم والابن فانه يخرج منه على المشهور كذا في القسطاني ١٠٧ وانما هو من الحديث ان اوتخيه بر قال

الحافظ في الفتح وكان البخاري
اراد بذكر ربي القراميس الاشارة
الى ترجيح التخيير في هذه الانواع
انتهى (على) ولى (المخير) ادى
لمحة لم ين له ان كان له ما
او على من تلتزمه نفقته وبه
قال الاثمة الاربعه والجهور
خلافا لمذهب الامم من حيث
قال على الاب مطلقا (والكبير
والحر والمملوك) وهذا آخر
كتاب الزكاة وبقي التوفيق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب وجوب الحج وفعله)
قدمه على الصيام لمداية لطيفة
ذرها الما فظن هدى السارى
مقدمه فتح لبارى ورتبه على
مقاصد متخاضة كما يتضح من
احاديث الباب والحج بفتح الحاء
وكسر هاءهم ما قرى فالفتح لغة
اهل العالية والكسر لغة نجد
وفرق سيبويه بينهما ما فجعل
المكسور مصدرا واما الما للفعال
والفتوح مصدرا فقط وقال
ابن السكيت بالفتح القصد
وبالكسر القوم المحتاج وقال
الجوهري والجمة بالكسر المرة
الواحدة وهو من الشواذ لان
القياس بالفتح وهو مبني على
اختياره انه بالفتح الاسم وبه
الحج في لغة القصد وقال الخليل
مستثناة القصد الى معظم وفي

عليه وهذا يشعر بانه سال عن صيام القريضة لان الرخصة انما تطلق في مقابل ما هو
واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عنه انه قال يا رسول الله انى
صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه عما صا فى هذا الشهر يه فى رمضان وأنا
أجد ان قوة وأجدلى أن أصوم ففوت على من أن يؤخره فيه يكون دينا فقال أى ذلك شئت
وفى هذا الحديث دلالة على استواء الصوم والافطار في السفر ففعله في شهر رمضان هذا
لنظم مسلم وفي البخاري خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله ولم فى هض أسفاره وبرواية
مسلم يتم المراد من الاستدلال ويوجه به الرد على ابن حزم حيث زعم ان حديث أبي
الدرداء هذا الاجتهاد لا محتمل ان يكون ذلك الصوم تطوعا وقيل ان هذا السفر هو
غزوة الفتح وهو وهم لان الدرء ان كان عبدا لله بن رواحة كان صائما فى هذا السفر
وهو استشهاده بوجوبه قبل عزرة الفتح لا خلاف وان كانتا جميعا فى سنة واحدة وأيضا
لذين صاموا فى غزوة الفتح جماعة من الصحابة ولم يستثن أبوا الردا فى هذه الرواية مع
أن صلى الله عليه وآله وسلم لا يعبد الله بن رواحة وفى هذا الحديث دليل على أنه
لا يكراه الصوم لم قوى عليه قبل فى سفره فى رواية للبخاري وابن خزيمة انه غزوة الفتح
قول دوير لا قد ظلل عليه زعم مغلطى أنه أوامر قبل وعز ذلك الى مباحات الخطيب
ولم يقل ذلك فى هذه القصة وانما قاله فى قصة الذى تقرأ يصوم ويقوم فى الشمس وكان
ذلك يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحطب قال الحافظ لم تقف على اسم هذا
لرجل قرأ ليس من ابراهيم قد أشار البخاري الى أن السبب فى قوله صلى الله عليه وآله
وسلم هذه المنة له هو ما ذكر من المشقة التى حلت لارجل الذى ظلم له وفى ذلك دليل
على ان الصيام فى السفر لمن كان يشق عليه ليس بفضيلة وقد اختلف السلف فى هذه
المسئلة أعنى صوم رمضان فى السفر فذاالت طرفة لا يجزئ الصوم عن الفرض بل من
صام فى السفر وجب عليه قضاؤه فى الحاضر وهو قول بعض الظاهرية وحكا فى البصر
عن أبي هريرة وداود والامامية قال فى الفتح وكفى عن عمرو بن عمرو وفيه هريرة
والزهري وابراهيم النخعي وغيرهم ما انتهى واحتجوا بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا
أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ن ظاهر قوله فعدة أى فالواجب عليه عدة
وتأوله الجمهور بان التمسير فافطر فعدة واحتجوا أيضا فى حديث ابن عباس
الذى كور فى الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفطر فى السفر وكان ذلك آخر
الامر من وار الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله فزعموا ان صومه صلى
الله عليه وآله وسلم فى السفر منسوخ وأجاب الجمهور عن ذلك بأن هذه لزيادة مدرجه
مر قول لزهري كما حرم بذلك البخاري فى الجهاد وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة وباء
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صام بعد هذه القصة كما فى حديث أبي عبد المذكور
فى آخر الباب بل ظن ان تدرأ يتناصوم مع رسول لله صلى الله عليه وآله وسلم لم بعد ذلك

الشرع القصد الى البيت الحرام باعمال مخصوصة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشوراء وحج وطواف ذى طهر واختص بالبيت
عن يساره بها وجوب الحبر معلوم من الدين بالضرورة وأجمعوا على أنه لا يتكرر الجاهل كالتسديد واختلف هل هو

على الفور وألترأى فعند الشافعية على التراخي واليه ذهب اللغوي وصاحب المقدمات والتلسانی من المالكية وحكي
ابن القصار عن مالك أنه على الفور وتابعه ١٠٨ العراقيون وبشره صاحب الذخيرة وصاحب العدة وابن

برزقة لكن القول بالتراخي مقيد
بعدم خوف القوات واختلاف
في وقت ابتداء فرضه فقبل قبل
الهجرة وهو شاذ وقيل بعدهم
اختلاف في سنته فالجمهور على
أنه سنة ست كما صححه الرافعي
في السير وتبعه عليه النووي في
الروضة ونقله في شرح المذهب
عن الأصحاب لأنهم أنزل فيه أقوله
تعالى وأقموا الحج والعمرة لله
وهذا ما جئنا على أن المراد بالقيام
ابتداء الفرض ويؤيده قراءة
أقموا أخرجه الطبري بإسناد
صحيح عنه ثم وقيل المراد
بالقيام الإكمال بعد التبرع
وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل
ذلك وقد أحره صلى الله عليه
وآله وسلم إلى سنة عشر من غير
مانع يدل على التراخي وقد وقع
في قصة ضمام ذكر الأمر بالحج
وكان قدومه على ما ذكر
الواقدي سنة خمس وهذا يدل
أن ثبت على تقدمه على سنة
خمس أو وقوعه فيها بجرم
الرافعي في كتاب الحج وأما نقله
فهو مشهور ولا سيما في الوعيد
على تركه في الآية **﴿عَنْ ابْنِ**
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا قَالَ كَانَ
الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ وهو شقيق
عبد الله أمهما أم الفضل ابنة
الكبرى (يدفرون) - ولله
صلى الله عليه وآله وسلم

في السفر واحتجوا أيضا بما أخرجه مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج
عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع النخيم وصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه
حتى قطران من ثم شرب فقبل له به - لذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة
وفي رواية أنه أن الناس قد شق عليهم الصيام وانما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من
ماء بعد العصر الحديث وسأق وأجاب عنه الجمهور وبأنه اغتاسمهم إلى العصيان لأنه
عزم عليهم فحالفوا واحتجوا أيضا بما في حديث جابر المذکور في الباب من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم ليس من البر الصوم في السفر وأجاب عنه الجمهور بأنه صلى الله عليه وآله
وسلم إنما قال ذلك في حق من شق عليه الصوم كما جئنا به ولا شك أن الإفطار مع المشقة
الزائدة أفضل وفيه نظر لأن العبادة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب **ولكن** قيل إن
السياق والقرائن تدل على التخصيص قال ابن دقيق العيد ويقتضي أن يتنبه للفرق بين
دلالة السبب والبيان والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود
العام على سبب فإن بين المقامين فرقا واضحا ومن أجراه مجرى واحد لم يصب فإن
مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به **كأن** نزول آية البرقة في قصة ردا
صفوان وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة إلى بيان الجملة
كما في حديث الباب وأيضا في البراءة يستلزم عدم صحة الصوم وقد قال الشافعي يحتمل أن
يكون المراد ليس من البراءة المرض الذي من خلته ثم وقال الطحاوي المراد بالبرء هنا البر
للكامل الذي هو أعلى المراتب وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برا
لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم **كأن** لا تقوى على إقامته وقال الشافعي
في البراءة كذا في الحديث محمول على من أبي قبول الرخصة وقد روى الحديث
الشافعي بلفظ ليس من البر أن الصوم في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم
فأقبلوا قال ابن القطان أسماها حسن متمل يعني الزيادة ورواها الشافعي ورجح ابن
خزيمة الأول واحتجوا أيضا بما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف عن فروعا
الصائم في السفر كالمطعم في الحضر ويحجب عنه فإن في أسماها ابن لهيعة وهو ضعيف
ورواه الأثر من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعا قال الحافظ وهو مرفوع عن أبي سلمة عن
أبيه موقوف **كأن** أخرجه النسائي وابن المنذر ورجح وقفه ابن أبي حاتم والبيهقي
والدارقطني ومع وقفه فهو موقوف لأن أباه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحته فهو
محمول على المسألة التي يكون الفطر فيها أولى من الصوم كحالة المشقة جمعها بين الأدلة
واحتجوا أيضا بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه عن أنس بن مالك السلمي
بلفظ أن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ويحجب عنه بأنه مخفف فيه كما قال
ابن أبي حاتم وعلى نسائهم فلو وضع لا يستلزم عدم صحة الصوم في السفر وهو محل النزاع
وذهب الجمهور منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه

را كما خالفه على الدابة (بجاءت امرأته من خنعم) غير مصرفه قال ليرماوى كالزركنى للعليه ووزن
التفصيل من مجيئه من قبائل اليمن وتعقبه في المصابيح فقال إن لم يحل هذا على سبيل قلم من المصنف أو الغلط من الناسخ فهو

يجب اذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر عندهم ولو قيل بانه على وزن دحرج للزم منع صرف جعفر وهو باطل بالاجماع انتهى
(بفعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه) زاد البزار في أبواب ١٠٩ الاسئلة وان كان النضر رجلا وضيفا

أي جيل أو أقبليت امرأة من خنم
وضيفة وطفق النضر ينظر اليها
وأعجبه حسنها (وجعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) لم
يصرف وجه الفضل الى الشق
الآخر (بكسر الشين وفتح الخاء
فقال) أي المرأة (بار) ولله
ان فريضة الله على عباده في الحج
أدركت أي حال كونه (شيئا
كبيرا لا يثبت على الرخصة)
واختلفت طرق الاحاديث في
السائل عن ذلك هل هو امرأة
أو رجل وفي المسؤول عنه أيضا
ان يصح عنه هل هو أب أو أم
أو أخ فأكثر طرق الاحاديث
الصحة دالة على ان السائل
امرأة سألت عن أبيها كما هو في
أكثر طرق حديث الفضل
وحديث عبد الله أخيه وحديث
علي وفي الثاني من حديث
الفضل ان السائل رجل سأل
عن أمه وفي صحيح ابن حبان من
حديث ابن عباس ان السائل
رجل يسأل عن أبيه وعند
انسائي أيضا امرأة سألت
عن أبيها وفي حديث بريرة عند
الترمذي ان امرأة سألت عن
أمها وفي حديث حسين بن عوف
عند ابن ماجه ان السائل رجل
سأل عن أبيه وفي حديث نسيان
ابن عبد الله ان عمته قالت
يا رسول الله توفيته أي ربه إذا

ولم يشق به وبه قالت العترة وروى عن أنس وعثمان بن أبي العاص وقال الاوزاعي
وأحمد وأصق ان الفطر أفضل عملا بالرخصة وروى عن ابن عباس وابن عمر وقال عمر بن
عبد العزيز واختاره ابن المنذر أفضلهما أي سرهما فنسب عليه حينئذ ويشق عليه
قضاؤه به بذلك فالصوم في حقه أفضل وقال آخرون هو خير مطلقا والاول ان يقال
من كان يشق عليه الصوم ويفتره وكذلك من كان معرضا عن قبول الرخصة فالفطر
أفضل أما الطرف الاول فاما قد مناهم الادلة في جميع الفائقين بالمنع من الصوم وأما
الطرف الثاني فلحديث ان الله يحب أن توفى رخصه وقد تقدم حديث من رعب عن
سفيان فليس مني وكذلك يكون الصيام أفضل في حق من خاف على نفسه الهيج أو الرياء
اذا صام في السفر وقد روى الطبراني عن ابن عمر انه قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان
تصم قال أصحابك اكفوا الصيام ادفعوا اللسان وقاموا بأمرك وقالوا فلا تصائم
فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك وأخرج نحوه أيضا من طريق أبي ذر ومن ذلك
ما أخرجه البزار في الجهاد عن أنس مرفوعا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تطربن لما خدموا الصائم يذهب المقطرون اليوم بالاجر وما كان من الصيام خاليا
عن هذه الامور فهو أفضل من الافطار ومن أحب الوقوف على حقيقة المسئلة
المراجع قبول البشري في تيدي البشري لعلامة محمد بن ابراهيم قوله الكندي يفتح
الكاف وكسر الدال المهملة قوله وقد يديضم القاف صغرا وبين الكندي وكسر
مرحلتان قال عباس اختلقت الروايات في الموضع الذي أفطرن فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم والكل في قضية واحدة وكما امتقاربة والجميع من علمه فان قوله أجدني
قوة ظاهرة ان الصوم لا يشق عليه ويقوت به حق وفي رواية لم يلم الى رجل أسرد الصوم
وقد جعل المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث قويا للدلالة على فضيلة افطار قوله
صلى الله عليه وآله وسلم فنأخذ من الحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح فأثبت للاخذ
بالرخصة الحسن وهو أرفع من رفع الجناح وأجاب الجمهور بأن هذا فيمن يجامى ضررا
أو يبعد مشقة كما هو صريح في الاحاديث وقد أسلفنا تحقيق ذلك قوله انكم قد تدفونتم
من عدوكم والافطار أقوى اليكم فيه دليل على ان افطار ابن وصل في سفره الى موضع قريب
من العدو أولى لانه يصل اليهم اعداؤا الى ذلك الموضع الذي هو مظنة ملاقات العدو
ولهذا كان الافطار أولى ولم يتحتم وأما اذا كان لقاء العدو مظنة ملاقات العدو
لان الصائم يضعف عن منازلة القران ولا سيما عند غلبان مراحل الضراب والطعان
ولا يخفى ما في ذلك من الاهانة للجنود المحققين وادخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين
(قائدة) المسافة التي يساح الانطار في هي المسافة التي يساح التصرف فيها والخلاف
هنا كالخلاف هناك وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب القصر فلم يرجع اليه
(باب من شرع في الصوم ثم أفطرن في يومه ذلك)

محرم على التعداد (افاج عنه) أي أيجوز ان أنوب عنه فأج عنه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نم) مجي عنه (وذلك في حجة
الوداع) وفيه جواز الحج عن الغير وتمسك الحنفية بعمومه على صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره وخالف الجمهور ونحوه من حج

عن نفسه الحديث الحسن وصحيح ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يلبس شربة فقال أجيبت عن نفسك قال لا قال هذه ١١٠ من نفسك تم اجمع عن شربة قال الحافظ الشوكاني في السيل

ونظائر الحديث أنه لا يجوز أن لم يجمع عن نفسه أن يجمع عن غيره وسواء كان مستطيماً وغير مستطيماً لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه في هذا الرجل لدى من يلبس شربة من هو ينزل منزلة الصوم فيمنعني الاعتقاد على هذا الحديث ومن زعم أن في شربة ما يعارضه فليطلب منه التحجج به وأما ما استدله صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عن نبينا وجمع عن نفسك فلا أدري من رواه يوم فسد عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة وقد روى الدارقطني حديث نبينا موافقاً للحديث شربة لا يحل له أن يزعم صاحب البحر وقد قدم قول من قال إن شربة شربة نبينا في منع ماله الحج عن المعضوب مع أنه روى الحديث قال القرطبي رأى ماله أن ظاهر حديث أنفة حجة مخالف لما ظهر القرآن فخرج ظاهر القرآن ولا شذوذ في ترجمه من جهة وأتره انتهى ولا يمكن يقال هو يوم شربة ومن ياد حديث الواردة في ذلك ولا تعارض بين عام وخاص وقال الشافعي لا يستتيب الصحيح لافي فرض ولا تغفل وجوز أبو حنيفة وأحمد في السبل ومطابقة

(عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج إلى مكة عام الفتح فصام حتى بدا كراع الغم - يوم صام الناس معه فقبل له أن الناس قد شربوا عليهم - ثم الصيام وإن الناس ينظرون فيما عملت فدعا به قدح من ماء بعد العصر فشربوا وأما من ينظرون إليه فافطر بعضهم - ثم صام بعضهم فلمعه أن ناساً صاموا فقال أولئك العصاة رواه مسلم والذائي ولترمذي وصححه وعن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نهر من ماء السمان والناس صيام في يوم صائف مشاقق نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم على نهر له وشال انهم يواهم الناس قال فابوا قالوا اني لست مثلكم اني ايسر كم اني راكب فابوا فنرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخذله فنزل فشرب فشرب الناس وما كان يريد أن يشرب ومن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - راعاً الفتح في شهر رمضان فصام حتى مر به - يدري في الطريق وذات في نحره فذهب الناس فحلبوا يدوا - اعزاقهم وتوق أنفسهم ليسه قال فدعاه - ول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتدح فيه ما فأسكه على - حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس رواه أحمد - حديث ابن عباس أخرجه نحوه البخاري في المغازي من طريق - لد الخ - ذاه عن حكمة - ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في راحة من الناس صائم ومنه نظر فلما استوى على راحته دعا بانه من ابن أومه فوضعه على راحته ثم نظرا الناس وس - يأتي وزاد في رواية أخرى من طريق طار من ابن - باسم ثم دعا به فشرب ثم أرا وأخرجه من طريق أبي الاسود عن عكرمة أوضع من - سياف خالد واقطه فلما بلغ الكديد بلغ ان الناس شق عليهم - ثم الصيام فدعا به من ابن فأسكه - يده - حتى رآه الناس وهو على راحته ثم شرب فأفادوا وقالوا رجلاً إلى جنبه فشرب والاحاديث في هذا المعنى تشهد بعضها ببعض قوله كراع الغم هو بضم الكاف والغم يفتح الغين المججمة وهو اسم راعٍ امام عدنان وهو من أمول أعلى المدينة وفيه دليل على أنه يجوز له سافر أن ينظر بعد أن نوى الامام من الليل وهو قول الجمهور وقال في الفتح وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر فاما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فله أن ينظر في ذلك النهار منه الجمهور وقال أحمد - واهو حق بالجواز واختاره المزني - وهذا هو الحق لحديث جابر المذكور في الباب لما تقدم من كراع الغم من أمول أعلى المدينة - حديث ابن عباس الذي سيأتي في الباب الذي بعده هذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أفطر حين استوى على راحته وهذا الحديث أيضاً يروى عن من سافر ان من - من رمضان في الحضر ثم سافر به - ذلك فليس له - ينظر وقد روى عن علي عليه السلام نحو ذلك

الحديث لقرينة تدرك بدقة النظر من دلالة الحديث على تأكيده من الحج - حتى - المكاف لا يعذر باسناد يتر كعند غيره عن المباشرة بنفسه بل يلزم أن يكتفي بغيره وهو يدل على أن في مباشرة نصلاً عظيمه هذا الحديث أخرجه

أيضا في المغازي والاستئذان وهو في الحج وكذا أبو داود الترمذي والذائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ركبت حاتم ١١١ يذئ الخليفة) وهي أجرة المواقف من مكة

(فيهم) من الهدايا وهو دفع
 لصوت بالتلبية أي مع الاحرام
 (في تسمية) أي الرأفة
 (به قاعة) وهذا الحديث أخرجه
 مسلم والذائي قال ابن المنير
 أراد البخاري ان يرد على من
 زعم ان الحج ماشيا بأفضل لان
 قهقهة قدم الرجل على الركبان
 فيبين انه لو كان أفضل لكانه صلى
 الله عليه وآله وسلم وناسج على
 الله عليه وآله وسلم لم ياصد ذلك
 ولما لم يرد حق الله وتوحيده
 راحلة قال ابن المنذر اختلف
 في الركوب والمشي للمنجح ابهما
 أفضل فقال الجمهور والركوب
 أفضل لفضل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ولا يكون أعون على
 الدعاء ولا ينال ولم يفي به من
 التذنية وقال الحق بن راهويه
 المني أفضل لما فيه من التعب
 قال في القمع ويحق ان يقال
 انه يختلف باختلاف الاحوال
 والاشخاص انتهى قلت قول
 الجمهور وأرجح وأوفق بالكتاب
 العزيز والسنة المطهرة لان
 الله سبحانه قال من استطاع
 اليه سبيلا والاستطاعة الزاد
 والراية كما مره صلى الله عليه
 وآله وسلم (عن أس رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم حج على راحل) بفتح
 الراء وكون الحاء وهو تابع
 كما مر في شرحنا هذا إلى أن
 المشقة أفضل للعاج من اترقه
 (وكانت) أي الراحلة التي ركبها
 (زملته) بالزاي أي حاملته
 وحامله يتابعه لان الزملة البعير الذي يستطهر به الرجل لئلا يمتلئ وطعامه فاقترى به صلى الله عليه وآله وسلم أنس وقد روى

بإسناد ضعيف والجمهور على الجواز وهو الحق واستدل المساع من الافمار بقوله تعالى
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه تقول فزمر الخفيف دليل على أن هذه الافمار لا تقتصر
 على أجهده الصوم أو حتى العجب والرياء أو طنبه لرغبة عن الرخصة بل يلتحق بذلك
 من يقتدى به اتباعه من وقع له شيء من هذه الامور الله تعالى ويمن لفه في ذلك
 الحال في حقه أفضل منه بآية ايمان ويدل على ذلك قوله في حديث أبي سعيد وما كان
 يريد أن يصيب قوله أولئك له صافا استدلال به من قبل أن افطاروا الصرمة ثم ومن قال
 بانه أصل وقد تقدم الجواب عن ذلك قوله في يوم صائف يمينه ان افطاره عند ذلك
 الحز كما يكون في أيام الصيف أفضل لانه مائة المشقة والله يشترع للمع المسافر من
 امام أو عالم ان يفطرا فيقتدى به الناس وان لم يكن محتاجا إلى افطاره استقدم
 اني أيسر كم اني راكب بعدي اني أيسر كم مشقة ثم يرد ذلك بقوله اني راكب في
 الطهيرة أي في أول المطهرة قال في انما هو من غير الهمار والسهل وأوله الجمع فهو سهو
 ان لا تموت أنفسهم أد تشتماز قال في انما هو من تاق اليه فوافوا وتوافوا فوافوا
 اش حاق انتهى تروى فأمسكه على يده في رواية البخاري فرفعه الى يده قال الحافظ وهذا
 لرواية مشككة لان الرفع انما يكون باليد وأجاب السكراني بأن المعنى يحتمل ان يكون
 رفعه الى أقصى طول يده أي اتته الى الرفع الى أقصى غايتها وفي رواية لابن داود ورفعه
 الى فمسه تروى حتى رآه له من رواية البخاري ليراه الناس وفي رواية للمصنف في ليرى
 بسمه قوله وسر الرهوف فتح التحانية راس بالنصب على المدح والمنة

باب من سافر في اثنا عشر يوما هل ينظر فيه متى يفطر

(عن ابن عباس قال سرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان الى حنين والناس
 محملون فصائمون ففطر فلما انتهى على راحلته مدعا بانهم من ابن أمية ففوضه عنه على
 راحلته أو راحلته ففطر له من المنطرون للصوام افطار ورواه البخاري) هذا أحد
 المناظر حديث ابن عباس رقدور بالافاظ شائعة في البخاري وغيره وقد تقدم في
 بعضها وذكروا المصنف هيئته لادلاله على انه يجوز للمسافر افطاره عند ابتداء
 السفر وقوله فيه ما استوى على راحلته الحديث وقال الشافعي من أصبح في حضر مسافرا
 وليس له ان يفطر الا أن يثبت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أفطار يوم
 الكديد انتهى والحديث المذكور قد ثبت كما تقدم ولكنهم لا تقوم به الحجة على افطار
 من أصبح في حضر مسافر الا بغير الكديد والمدينة ثمانية أيام بل هو حجة على انه يجوز
 لمن صام أياما في شهره ان يفطر وقد ترجم عليه باب اذا صام أياما من رمضان ثم سافر
 والذي تقوم به الحجة على جواز افطار من أصبح في حضره افرا هو حديث الباب وكذلك
 حديث جابر المتقدم في الباب الاول كما تقدم تحقيق ذلك قال المصنف رحمه الله

كما مر في شرحنا هذا إلى أن المشقة أفضل للعاج من اترقه (وكانت) أي الراحلة التي ركبها (زملته) بالزاي أي حاملته وحامله يتابعه لان الزملة البعير الذي يستطهر به الرجل لئلا يمتلئ وطعامه فاقترى به صلى الله عليه وآله وسلم أنس وقد روى

يج البرار على الرحل وقبته ترك الترفه حيث جعل متاعه فحتمه وركب فوقه وتروى سعيد بن منصور عن طريق هشام بن مروة قال كان الناس يجهلون ويجهلون ١١٢ أوردتهم وكان أول من حج على رسل وائمس بحتة شئ عثمان بن عفان رضى الله عنه

ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر جوابه خير او مكة لانه قد صدهما في هذا الشهر فاما حين فكانت بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى والفتح كان اعشر بقين من رمضان وقيل لتسع عشرة ليلة خلت منه قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل السير وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فاذا كانت حين بعده بأربعين ليلة لم يستقم ان يكون السفر اليها في رمضان (وعن محمد بن كهر قال أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفره او قد رحلت له راحلته ولبس ثياب السفر ودعا بطعام فاكل فقلت له سنة فقال سنة ثم ركب رواده الترمذي وعن عبيد بن جبر قال ركبت مع أبي بصرة الغفاري في سفرة من الفسطاط في رمضان فدفع ثم قرب عداة ثم قال اقترن فقلت است بين البيوت فقال أبو بصرة أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يروها أحد وأبو داود) الحديث اقل ذكره الحافظ وسنة عنه وفي اسناده عبيد بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف والحديث الثاني كتبه أبو داود والمنذري والحافظي والتحليص ورجال اسناده ثقات وأخرج البيهقي عن أبي اسحق عن أبي ميسرة عمرو بن حبيب انه كان يسافر وهو صائم فبفطر من يومه فقول من السطاط هو اسم علم العصر العتيقة التي بها عمرو بن العاص والحديثان يدلان على انه لا يجوز للمسافر ان يفطر قبل خروجه من الموضع الذي اراد السفر منه قال ابن العربي في العارضة هذا صحيح ولم يقل به الا أحمد اما علمنا وفاقه وعوامه انهم اختلفوا اذا اكل كل عليه كنارة فقال مالك لا وقال أشهب هو متاقل وقال غيرهما يكفر ونحب أن لا يكمر احسن الحديث واقول أحسن عذر يبيح الافطار فطريانه على الصوم يبيح التطار كالمريض وفرق بأن المريض لا يتكسر دفعه بخلاف السفر قال ابن العربي وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر ثم ذكر ان قوله من السنة لا بد من أن يرجع الى الوقيف والخلاف في ذلك معروف في اصول والحق ان قول الصحابي من السنة ينصرف الى سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد سرح هذان الصحابي أن الافطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة

• (باب جواز قصر للمسافر اذا دخل بلاد ولم يجمع اقامة) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يغز غزوة الفتح في رمضان وصام حتى اذ بلغ الماء الذي بين قديد وعسفان فليزل منطرا حتى انسلخ الشهر ورواه البخاري ووجه الحجة منه ان الفتح كان اعشر بقين من رمضان هكذا جاء في حديث متفق عليه) الكديد وقديد قد تقدم ضبطهما ونفسيرهما والحديث يدل على ان المسافر اذا أقام يلا متريدا اجاز له ان ينظر مدة تلك الاقامة كما يجوز له ان يقصر وقد عرفنا

(عن عائشة ام المؤمنين رضى الله عنها انها قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل) أي نعتة دو ذلك الكثرة مانعة من فضايله في الكتاب والسنة وقد رواه جوير عن حبيب عند الله ساقى بلقا قال فاني لا أرى عملا في اقرار أفضل من الجهاد (فوتجهد قال) تجاهدن (لكن أفضل الجهاد حج مبرور) اختلاف في ضمه لاكن قال اكثر يضم ككاف خطا بالنسوة قال القاسبي وهو الذي تميل اليه نفسي وفي رواية بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بالظ الاستدراك في الفتح والاول أكثر فائدة لانه يشتمل على اثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد وسماء جهاد المسافر من مجاهدة النفس والحاج اليه هنا ونهجه الحج أفضل الجهاد ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وبصري ورواه طي وكوفي ومدي وفيه رواية امرأة عن خاتمها فان عائشة ام المؤمنين حالة عائشة بنت طلحة لان أمها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وأخرجه أيضا في الحج والجهاد والنساق في الحج وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

من حج لله) وفي رواية عند البخاري من حج هذا البيت ولم يأت هذا البيت وهو يشمل الاتيان للحج والعمرة ولا ارادة من طريق الاعش عن أبي حازم بسنة فيه ضعف الى الاعش من حج أو اعتمر (فلم يرفث)

يتنكبث الفاسق في المضارع والماضى **ك**ن الاصح الماضى في المضارع والفتح في الماضى أى الجماع أو الفعش في القول
أو خطباء الرجل المرأة فيما يعلق بالجماع وقال الأزهري كلمة جامعة ١١٣ لكل ما يريد الرجل من المرأة

وأن ابن عباس يخصه بما
خوطف به الناس وقال عياض
هذان قول الله تعالى فلا روث
ولا نسوق والجموع على ان المراد
به في الآية الجماع انتهى قال
في الفتح والذي يظهر ان المراد به
في الحديث ما هو أعم من ذلك
واليه تمها القراطي وهو المراد
بقوله في الصيام فاذا كان صوم
أحدكم فلا يرفث (ولم ينسق)
أى لم يأت سيئة ولا موصية
وأعرب ابن الأعرابي ان لفظ

الرفث لم يسمع في الجاهلية ولا في
أشعارهم وإنما هو إسلامي
وتعقب بأنه كثر استعماله
في القرآن وحكايته عن قبل
الإسلام وقال غيره أصله
افترقت الرطوبة اذا خرجت
بغير ذنب فسمى الخارج عن
الطاعة فاستأقأه سعيد بن جبير
في الآية الرفث اتيان النساء
والفسوق السباب والجسد ال
المراء يعنى مع الرفقة
والمكارين ولم يذكر في الحديث
الجسد في الحج اعتقاد على
الآية واكتفاء بذكر البعض
وترك ما دل عليه ما ذكر أو تركه
قصد الان وبيده لا يؤثر ترك
مغفرة ذنوب الحاج اذا كان
المراد به الجسدية في أحكام الحج
لما يظهر من الأدلة أو الجسدية
بطريق التعميم لا يؤثر أيضا لان

في باب قصر الصلاة من حطر رحله في بلد أو أقام به يوم - لانه لان مشقة السفر قد زالت
عنه ولا يقصر الا الى مقدار المدة التي قصر في صلى الله عليه وآله وسلم مع اقامته ولا شك
ان قصره صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة لا يثبت في القصر فيما زاد علمه او لم يكر
ملاحظة الاصل معت من مجاوزته الا ان القصر لا يثبت لم ينصره الشارع ولا يثبت له
الابدليل وقد دل الدليل على انه يقصر في مثل المدة التي أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تقدم الخلاف في مقدارها فيقصر على ذلك وهكذا يقال في الافطار الاصل في المنع
ألا لا ينظر لزوال مشقة السفر عنه الا لا يدل على جواز له وقد دل الدليل على ان
من كان مقيما يلد وفي عزمه السفر يقصر مثل المدة التي أفطرها صلى الله عليه وآله وسلم
بمكة وحى عشرة أيام أو أحد عشر على اختلاف الروايات فيقصر على ذلك ولا يجوز
الزيادة عليه الا بدليل فان قيل الاعتبار باطلاق اسم المسافر على المقيم المتردد وقد
طلقه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال انا قوم سنركم كما تقدم في القصر لا بالمشقة له
انها باطها قلنا قد تقدم الجواب عن ذلك في القصر فليرجع اليه

• (باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع) •

(عن أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل
وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحلي والمرضع الصوم رواء الخلة وفي القن
بعضهم وعن الحامل والمرضع) الحديث حسنه الترمذي وقال لا يعرف لابن مالك هذا
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد انتهى وقال ابن أبي حاتم في عله
سألت أبي عنه يعني الحديث فقال اخذناه فيه والصحيح عن أنس بن مالك القشيري
انتهى قال المنذرى ومن يسمى بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة صحابيان هذا وأبو
حمزة أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم وأنس بن مالك
والد الامام مالك بن أنس روى عنه حديث في اسناده نظر والرابع شيخ حمصي حدث
والخامس - وفي حديث عن حماد بن أبي سليمان والاعمش وغيرهما انتهى ويذهب إلى أن
يكون أنس بن مالك القشيري الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسا ان لم يكن هو الكعبي
والحديث يدل على ان المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وأنه صلى الله عليه وآله وسلم
تقدم تحقيقه وأنه يجوز للحلي والمرضع الافطار وقد ذهب الى ذلك المعتز والذهبي اذا
خافت المرضعة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا انها تنهار حتما قال أبو طالب ولا
خلاف في الجواز وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم وقال بعض أهل العلم
الحامل والمرضع ينطران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سفيان ومالك والشافعي
وأحمد وقال بعضهم يفطران ويطعمان ولا قضاء عليهم ما وان شاء ناقضه ما ولا طعام عليهم ما
وبه يقول اصحق انتهى وقد قال بعدم وجوب الكفارة مع القضاء الا وزاعى والأزهري

جج الابرار على الرجال وفيه ترك الترفه حيث جعل متاعه قهقهه وركب فوقه وروى سعيد بن منصور عن طريق هشام بن عروة قال كان الناس يحبون وفهمهم ١١٢ أزودتهم وكان أول من حج على رجل وليس معه شيء عثمان بن عفان رضي الله عنه

ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن حيد القادر صوابه خير او مكروه لانه قصد هما في هذا الشهر فاما حينئذ فكانت بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى والفتح كان له شهر بقرين من رمضان وقيل لتسع عشرة ليلة خلت منه قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل السير وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فاذا كانت حينئذ بعد بأربعين ليلة لم يستقم ان يكون السفر إليها في رمضان (وعن محمد بن كعب قال

أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفرًا وقد رحلت له راحلته ولبس ثياب السفر ودعا بطعام فاكل فقلت له سنة فقال سنة ثم ركب رواده القرمدي وعن عبيد بن جبر

قال ركب مع أبي بصرة الغناري في سنة من الفسطاط في رمضان فدفع ثم قرب عداة ثم قال اقترب فقلت استأين البيوت فقال أبو بصرة أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لم يرواه أحمد وأبو داود الحديث الأول ذكره الحافظ وسكت عنه وفي اسناده عبيد بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف والحديث الثاني سكت عنه

أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات وأخرج البيهقي عن أبي اسحق عن أبي ميسرة عمر بن شرحبيل انه كان يسافر وهو صائم فيفطر من يومه

قوله من الفسطاط هو اسم علم العصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص والحديثان يدلان على انه لا يجوز للمسافر ان يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه

قال ابن العربي في الممارسة هذا صحيح ولم يقل به الا أحمد اما علماؤنا فنفوا عنه لكونه اختلفوا اذا كل هل عليه كفارة فقال مالك لا وقال أشهب هو من أول وقال غيرهما

يكفر ونصب أن لا يكفر اربعة الحديث واقول أحمد هذا هو الصحيح الا فطر فطرانه على الصوم يصح الفطر كما رخص وفرق بأن المرض لا يمكن دفعه بخلاف السفر قال ابن العربي

وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر ثم ذكر ان قوله من السنة لا بد من أن يرجع الى التوقيف والخلاف في ذلك معروف في الأصول والحق ان قول

الصحابي من السنة ينصرف الى سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد سرح هذان الصبيان بأن الافطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة

• (باب جواز قصر للمسافر اذا دخل بلد اول يجمع اقامته) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزا غزوة الفتح في رمضان وصام حتى اذا بلغ الكديد الماء الذي بين قديد وعفان فليزل مة فطرا حتى انسلخ الشهر ورواه

البخاري ووجه الحجته منه ان الفتح كان له شهر بقرين من رمضان هكذا جاء في حديث متفق عليه) الكديد وقديد قد تقدم ضبطهما وتفسيرهما والحديث يدل على ان المسافر اذا

أقام ليلة مسترددا اجاز له ان يفطر مدة تلك الاقامة كما يجوز له ان يفطر وقد عرقنا

(عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها انها قالت يا رسول الله ترى الجهاد أفضل العمل) أي

نعتد بذلك لكثرة ما سجد مع من فضائله في الكتاب والسنة

وقد رواه جرير عن جبيب عند الله تعالى بالفظ قال فاني لا أرى

علا في القرآن أفضل من الجهاد (أفلا يجاهد قال لا) يجاهدن

(لكن أفضل الجهاد حج مبرور) اختلاف في ضبط لكن فالاكثر

بضم الكاف خطايا للنسوة قال القاسبي وهو الذي تميل اليه

نفسه وفي رواية بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بالفظ

الاستدراك قال في الفتح والاول أكثر فائدة لانه يشتمل على اثبات

فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد وما جهاد النفس

من مجاهدة النفس والمحتاج اليه هنا كونه جعل الحج أفضل

الجهاد ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وبصري ورواه طي

وكوفي ومدي وفيه رواية المرأة عن خالته فان عائشة أم المؤمنين

خاله عائشة بنت طلحة لان أمها أم كلثوم بنت أبي بكر

المديني وأخرجه أيضا في الحج والجهاد والنسائي في الحج

وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حج لله وفي رواية عند البخاري من حج هذا البيت وسلم من أتى هذا البيت وهو يشمل

الاتيان للحج والعمرة ولادارة في من طريق الاعمش عن أبي حازم بسنة فيه ضعف الى الاعمش من حج وأما قوله (فلم يرفث)

يقتلث القساق المضارع والماضى لنسكن الاصح الضم في المضارع والفتح في الماضي أى الجماع أو القساق في القول
أو خطب الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع وقال الأزهرى كلمة جامعة ١١٢ لكل ما يريد الرجل من المرأة

وكان ابن عباس ينصحه بما
خو طبه به الناس وقال عياض
هذا من قول الله تعالى فلا رث
ولا نسوق والجهد ورعى ان المراد
به فى الآية الجماع انتهى قال
فى الفتح والذى يظهر ان المراد به
فى الحديث ما هو أعم من ذلك
واليه تم القوطى وهو المراد
بقوله فى الصيام فاذا كان صوم
أحدكم فلا يرنث (ولم ينسق)
أى ليات سيئة ولا مصيبة
وأغرب ابن الأعرابى ان لفظ
الفتح لم يجمع فى الجاهلية ولا فى
أشعارهم وإنما هو اسبغى
وتعقب بأنه كثر استعماله
فى القرآن وحكايته عن قبل
الاسلام وقال غيره أصله
انفثت الرطبة اذا خرجت
بغير ذنب فسمى الخارج عن
الطاعة فاسقا قال سعيد بن جبير
فى الآية الرث اثبات النساء
والفسوق السباب والجدال
المراء يعنى مسح الرفقة
والمكار بين ولم يذكر فى الحديث
الجدال فى الحج اعقاده على
الآية واكتفاء بذكر البعض
وترك ما دل عليه ما ذكر أو تركه
قصدا لا نوبه لا يؤثر فى تركه
مفطرة ذنوب الحاج اذا كان
المراد به الجدال فى أحكام الحج
لما يظهر من الأدلة أو الجدال
بطريق التعميم لا يؤثر أيضا لان

فى باب قصر الصلاة من حط رحله فى بلد وأقام به يتم صلاة ثلاث لان مشقة السفر قد زالت
عنه ولا يقصر الا الى مقدار المدة التى يقصر فى أصل الله عليه وآله وسلم مع أقامته ولا شك
ان قصره صلى الله عليه وآله وسلم فى تلك المدة لا يبنى القصر فيما زاد عليها ولكن
ملاحظة الأصل منعت من مجاوزتها الا القصر لما عقيم ليشرعه الشارع فلا يشبه
الابدليل وقد دل الدليل على انه يقصر فى مثل المدة التى أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تقدم الخلاف فى مقدار ما يقصر على ذلك وهكذا يقال فى الإفطار الأصل فى المقيم
أن لا يفطر لزال مشقة السفر عنه الا لا يدل على جواز له وقد دل الدليل على أن
من كان مقبلا يلد وفى عزه السفر يقطره مثل المدة التى أفطرها صلى الله عليه وآله وسلم
بمكة وهى عشرة أيام أو أحد عشر على اختلاف الروايات فيقتصر على ذلك ولا يجوز
الزيادة عليه الا بدليل فان قيل الاعتبار باطلاق اسم المسافر على المقيم المتردد وقيل
اطلعه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنا قوم سفر كما تقدم فى القصر لا بالمشقة لعدم
انضباطها قلنا قد تقدم الجواب عن ذلك فى القصر فليرجع اليه

• (باب ما جاء فى المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع) •

(عن أنس بن مالك الكعبى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل
وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم رواه الترمذى وفى لفظ
بعضهم وعن الحامل والمرضع) الحديث حسنه الترمذى وقال ولا يعرف لابن مالك هذا
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد انتهى وقال ابن أبي حاتم فى الله
سألت أى عنه يعنى الحديث فقال اختلف فيه والصحيح من أنس بن مالك القشبرى
انتهى قال المنذرى ومن يسمي بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة صحابيات هذا وأبو
حزرة أنس بن مالك الأنصارى خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنس بن مالك
والد الامام مالك بن أنس روى عنه حديث فى اسناده نظر والرابع شيخ حمى حدث
والخامس كوفى حدث عن حماد بن أبى سليمان والاعمش وغيرهما انتهى ويبنى أن
يكون أنس بن مالك القشبرى الذى ذكره ابن أبي حاتم سادسا ان لم يكن هو الكعبى
والحديث يدل على ان المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وأنه يصلى قصر أو قد
تقدم تحقيقه وأنه يجوز للحبل والمرضع الإفطار وقد ذهب الى ذلك القرة والقهة اذا
خافت الموضة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا انها تنفطر حقا قال أبو طالب ولا
خلاف فى الجواز وقال الترمذى العمل على هذا عند أهل العلم وقال بعض أهل العلم
الحامل والمرضع يفطران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سفيان ومالك والشافعى
وأحمد وقال بعضهم يفطران ويطعمان ولا قضاء عليهما وان شئت فقل تناولا طعام عليهما
وبه يقول اصح انتهى وقد قال بهدم وجوب الكفارة مع القضاء الا وزاى والأزهري

الفاحش ما دخل فى عموم الرفق والحسن منها ظاهر فى عدم
التأثير والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا قاله فى الفتح (رجع) أى من ذنوبه (كيوم ولدته أمه) أى بغير ذنب يصر يوم على

الأعراب ويقتضه على البناء وهو المختار في مثله لأن صدر الجملة المضاف إليها مبنى أي رجع مشابهاً لنفسه في أنه يخرج بالأذن
كما يخرج بالولادة وهو يشمل الصغار ١١٤ والكبار والتهنئات قال في الفتح وهو من أقوى الشواهد لحديث

العباس بن مرداس المصريح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري انتهى وللدارقطني رجع كهيئة يوم ولدت أمه لكن قال الطبري أنه محمول بالنسبة إلى المطامع على من تاب وعجز عن وفاتها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المملوكة بحقوق الله خاصة دون العباد ولا تسقط الحقوق أنفسها فمن كان عليه صلاة أو كفارة ونحوها من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه لأنها حقوق لا ذنوب إنما للذنوب تأخيرها فنفس التأخير يسقط بالحج لأهـ أنفسها فلا أخرها به فده تجدد ثم آخر بالحج المبرور يسقط ثم الغلبة لا الحقوق (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت أي حد الموضع الآية للأحرام وجعلها موقفاً وإن كان مأخوذاً من الوقت إلا أن العرف يستعمله في مطلق التحديدات أعاد ويحتمل أن يريد به تعليق الأحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر وقد يكون بمعنى واجب كقوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً وبؤيده الرواية الشاذية بلانظ فرضه رسول الله صلى الله عليه

والشافعي في أحد أقواله وقال مالك والشافعي في أحد أقوالهما أنهما اتفهما المصريح لا الحاصل إذ هي كالمريض (وعن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر وينتدي حتى أنزلت الآية التي بعدها فأنفستهم رواه الجماعة إلا أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل نحوه حديث سلمة وفيه ثم أنزل الله فنشهد منكم الشهر فليصمه فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الأطعام لا الكبير الذي لا يستطيع الصيام مختصراً لأحمد وأبي داود وعن عطاء مع ابن عباس يقرأ على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فبطعامان مكان كل يوم مسكناً رواه البخاري وعن عكرمة أن ابن عباس قال أثبت للرجل والمرضع رواه أبو داود حديث معاذ قد اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً قوله الآية التي بعدها هي الآية المذكورة في حديث معاذ الذي بعده قوله فنسختهم فقد روى عن ابن عمر كما روى عن سلمة من النسخ كذلك البخاري عنه مع اتفاقاً وموصلاً وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله لم يقدم المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل رمضان فاستكفروا ذلك وشق عليهم فكان من يطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام عن يطيعه رخص لهم في ذلك ثم نسخته قوله تعالى وأن تصوموا خيراً لكم فأمر بالصيام وهذا الحديث أخرجه أيضاً أبو داود ومن طريق شعبة رآه مودى عن الأعشى مطولاً وقد اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً وإذا تقرر أن الإفطار والأطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حتماً واجبا فكيف يصح الاستدلال على ذلك بقوله وأن تصوموا خيراً لكم والخيرية لا تدل على الوجوب دلالة قوله خيراً لكم على المشاركة في أصل الخير وأجاب عن ذلك الكرمانى جواباً منتهكاً فاحاصله أن المراد أن الصوم خير من التطوع بالفدية والتفريع بها كان سنة والخير من السنة لا يكون واجباً أي لا يكون شيئاً من السنة إلا الواجب كذا قال ولا يخفى به مدهوت كلفه فالأولى ما روى عن سلمة بن الأكوع وابن عمر أن النامخ قوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وإلى النسخ في حق غير الكبير عن يطيع الصيام ذهب الجمهور قالوا وحكم الأطعام باقي في حق من لم يطق الصيام وقال جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور ودادان جميع الأطعام منه وخ و ليس على الكبير إذا لم يطق الأطعام وقال قتادة كانت الرخصة لكبير بقدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فحين لا يطيق وقال ابن عباس أنها محكمة لكنهم اخصوها بالشيخ الكبير كما وقع في الباب عنه وقال زيد بن أسلم والزهرى ومالك هي محكمة نزلت في المريض يفطر ثم يبرأ فلا يقضى حتى يدخل

وآله وسلم (لاهل المدينة) النبوية ومن سلك طريق سننهم (ذا الحامنة) تصغير حادثة رمضان ثبت معروف وهي قرية خربة وجه مسجد يعرف بمسجد الشيعة خراب وبئر يقال لها بئر على وقال في القاموس ما لبني هو

جشم على ستة أميال وهو الذي صححه النووي وروى عن أبيه من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ في الشامل والروائي في البصر يرقه الحس وقال ابن حزم بينه وبين مكة ما تماثل غير ميلين ١١٥ وقال غيره بينهما عشر مراحل

قال القسطلاني ولهم موضع آخر بين حاذة وذات عرق وجادة بالحاء المهملة والذال المهملة الخفيفة وهو المراد في حديث رافع بن خديج **كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم** بذي الحليفة من تهامة فأصبنا خبأ بل (ولاهل الشام) زاد النسائي في حديث عائشة ومهر وزاد الشافعي في روايته والمغرب (الخفيفة) بضم الجيم وسكون الحاء وهي قرية ثرية بينهما وبين مكة خمس مراحل أو ست وقول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل فيه نظر كما قال في الفتح وفي حديث ابن عمر أنها مهيبة بو زن علقمة وقيل بو زن لطيفة وسميت الخيفة لان السبل أبحف بها قال ابن الكلبي كان العماليق يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بني عيل وهم اخوة عاد حرب فاحرقوهم من يثرب فنزلوا مهيبة فجاء ميل فاجتمعهم أي استأصلهم فسميت الخيفة والمكان الذي يحرم منه المصريون الآن وابغ بو زن فاعل قريب من الخيفة واختصت الخيفة بالحى فلا ينزلها أحد الاحم (ولاهل نجد) أي لنجد الجاز أو اليمن ومن سلك طريقهم في السفر قال في الفتح هو كل مكان مرتفع وهو اسم

رمضان آخر قبله صومه ثم يقضى بعده ويطعم عن كل يوم من حنطة فان اتمل مرضه برمضان الثاني فليس عليه اطعام بل عليه القضاء فقط وقال الحسن البصري وغيره الضمير في يطعمونه عائدة على الاطعام لا على الصوم ثم نسخ بعد ذلك قوله مع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطعمونه هكذا في هذا الكتاب وهو لا يناسب قوله آخر الكلام هي الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما الا أن يكون مراد ابن عباس ان ذلك من مجاز الحذف كما روى عن بعض العلماء والاصل وعلى الذين لا يطعمونه وقد روى عن ابن عباس انه كان يقرأ وعلى الذين يطعمونه ولا يطعمونه وهو المناسب لآخر الكلام وقد روى عن ابن عباس أنه قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه رواه الدارقطني والحاكم ومعهما وفيه مع ما في الباب عنه وعن معاذ دليل على أنه يجوز للشيخ الكبير العاجز عن الصوم أن يفطر ويكفر وقد اختلف في قدر اطعام المسكين فقل نصف صاع عن كل يوم من أي قوت وبه قال أبو طالب وأبو العباس وغيرهما من الهادرية وقيل صاع من غير البر ونصف صاع منه وبه قال أبو حنيفة والمؤيد بالله وقيل مد من بر أو نصف صاع من غيره وبه قال الشافعي وغيره وليس في المرفوع ما يدل على التقدير قوله أثبتت للعبلى والمرضع لفظ أبي داود ابن عباس قال في قوله وعلى الذين يطعمونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطعمان الطعام ان يفطرا أو يطعما مكان كل يوم مسكيناً والحبلى والمرضع اذا خافتا في على أولادهما أفطرتا وأطعمتا وأخرجه البزار كذلك وزاد في آخره وكان ابن عباس يقول لام ولده حيلي أنت بمنزلة الذي لا يطعمه فعليك الفداء ولا قضاء عليك وصح الدارقطني اسناده

باب قضاء رمضان متتابعاً ومقرراً وتأخيرها الى شعبان

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قضاؤه رمضان ان شاء فارق واشاء تابع رواه الدارقطني قال البخاري قال ابن عباس لا بأس ان يفرق لقول الله تعالى في عدة من أيام أخر وعن عائشة قالت نزلت فعدة من أيام أخر متتابعات فسقطت متتابعات رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح) حديث ابن عمر في اسناده سفيان بن بشر وقد تقدم بوجهه قال الدارقطني ورواه عطاء عن عبيد بن عمير مرسل لا قال الحافظ وفي اسناده ضعف أيضاً وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال ما علمنا أحد اطعم في سفيان بن بشر ورواه الدارقطني أيضاً من حديث عبد الله بن عمر وفي اسناده الواقدي وابن الهيثم ورواه من حديث محمد بن المكي **كدر** قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن تطبيع قضاؤه رمضان فقال ذلك اليك أرايت لو كان على أحدكم دين ف قضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء والله أحق أن يعذرو وقال هذا اسناد حسن لكنه مرسل وقد

لعمري تموضع والمراد منها التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق (قرن المنازل) بلفظ الجمع والمركب الاضافي هو اسم المكان ويقال له قرن بلاضافة وهو بفتح القاف وسكون الراء وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطوه وبانغ

النزوى فحكي الاتفاق على تحطته في ذلك لكن حكي عياض عن تعليق القابسي ان من قاله بالاسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق ويسمى قرن الثعالب ١١٦ وسمى بذلك لكثرة ما كان يأوى اليه من الثعالب وحكي

الره ياني من بعض قداما الشافعية انه ما موضعان أحدهما في هبوط وهو الذي يقال له قرن المنازل والاخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الاول لكن في أخبار مكة لنا كهي ان قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل مقيينيه وبين مقي ألف وخمسمائة ذراع فظهر ان قرن الثعالب ليس من المواقيت وقال في الفتح والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة الشرق مرحلتان (ولاهل اليمن) اذا قصدوا مكة طريقين احدهما طريق أهل الجبال وهم يصلون الى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق والاخرى طريق أهل تهامة فيمرّون ببلد أو يحاذونه وهو ميقاتهم لا يشاركهم فيه الا من أتى بلده من غيرهم (بلد) غير منصرف جبل من جبال تهامة ويقال له الملم على مرحلتين من مكة فان مر أهل اليمن من طريق الجبال فيمقاتهم فجدت قال في التلخيص من مائة لا تون ميسلا وحكي ابن السكيت فيه يرمم براين بدل اللامين وأبهـ المقات من مكة ذوالخليفة مينات أهل المدينة نقيـ الحكمة في ذلك ان تعظم أجور

روى هو صولا ولا يثبت وفي الباب عن أبي عبيدة وهاذن جبل وأنس وأبي هريرة ورافع ابن خديج أخرجهما البيهقي وهذه الطرق وان كانت كل واحدة منهما لا تخلو من مقال فبعضها يقوى بعضها فتصلح للاحتجاج بها على جواز التثريق وهو قول الجمهور وحكا في البحر عن علي عليه السلام وأبي هريرة وأنس ومما ذوقه ابن المنذر عن علي وعائشة وجوب اتباعه قال في الفتح وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق بإسناد عن ابن عمر انه قال يقضيه تبعاء وحكا في البحر عن النخعي والناصر واحد قولي الشافعي ونسكوا بالقراءة المذكورة أعني قوله متتابعات قال في الموطأ هي قراءة أبي بن كعب وأجيب عن ذلك بما تقدم عن عائشة انه سقطت على انه قد اختلف في الاحتجاج بقراءة الواحد كما تقر في الأصول واذا سلم انه لم تسقط فهي منزلة عند من قال بالاحتجاج بها منزلة أخبار الآحاد وقد عارضها في الباب من الأحاديث وقال القاسم بن ابراهيم ارفق أساء وأجزأ وحكي في البحر عن داود أن القاضي يطابق وقت النوات من أول الشهر وآخره وسقطه ومما احتج به المتتابع ما أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فلم يسره ولا يقطع له لكنه قال البيهقي لا يصح وفي أسناده عبد الرحمن بن ابراهيم الثاني وهو مختلف فيه قال الدارقطني ضيف وقال أبو حاتم ليس بالقوي روى حديثا منكر قال عبد الحق يعني هذا وتعقبه ابن اقطان بأنه لم ينس عليه فاعله غيره قال ولم يأت من ضـ عنه بحجة والحديث حسن قال لحافظ قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه بأنه انكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن قوله قال ابن عباس وصلى الله عليه وآله وسلم أخرجه الدارقطني عنه من وجه آخر (وعن عائشة

فالت كان يكون على الصوم من رمضان فاستطبع أن اقضى في شعبان وذلك لمكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة ويروى بأسا ضعيف عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل مرض في رمضان فأفطر ثم صم ولم يصم حتى أدرك رمضان آخر فقال يصوم الذي أدرك ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويظم كل يوم مسكينا ورواه الدارقطني عن أبي هريرة بن قوله وقال اسناد صحيح وقوف وروى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام شهر ومضار فليظم عنه مكان كل يوم مسكين واسناده ضعيف قال الترمذي والصحيح انه عن ابن عمر موقوف وعن ابن عباس قال اذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم يكن عليه قضاء وارقد قضى عنه وليه رواه أبو داود حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني وفي أسناده عمر بن موسى بن وحيه وهو ضعيف جدا والراوى عنه ابراهيم بن باع وهو أيضا ضعيف وروى عنه موقوفاً وصححه الدارقطني كذا كرم المصنف وغيره

أهل المدينة وقيل رثا أهل الاتفاق لان أهل المدينة أقرب الاتفاق الى مكة أي ممن له ميقات وحديث معين (من) أي المواقيت المذكورة (لهم) بضمير المؤنثات وكان مقتضى الظاهر ان يكون لهم بضمير المذكورين فأجاب

ابن مالك بأنه عدل الى ضمير المؤنثات لقصد التشاكيل وكانه يقول ناب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشاكيل وأجاب غيره بأنه على حذف مضاف أي هن لاهن أي هذه المواقيت لاهل هذه البلدان ١١٧

وحدث ابن عمر أخرجه الترمذي عن قتيبة عن عثرب بن القاسم عن أشعث عن محمد بن

نافع عن ابن عمر مرفوعا وقال غريب لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه والصحيح انه

موقوف على ابن عمر قال وأشعث هو ابن سوار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن أبي إيلي قال

الحافظ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد

الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه وقال الدارقطني المحفوظ وقفه على ابن عمر وتابعه

البيهقي على ذلك وأثر ابن عباس معهما الحافظ وأخرجه الدارقطني وسعيد بن منصور

والبيهقي وعبد الرزاق موصولا وعلقه البخاري قال عبد الحق في أحكامه لا يصح في

الاطعام شيء في مرفوعا وكذا قال في النسخ قوله فاستطيع ان أقضي الا في شعبان

استدل بهذا على ان عائشة كانت لا تنطوق بشئ من الصيام ولا في عشر ذي الحجة ولا

عاشوراء ولا غير ذلك وهذا الاستدلال انما يتبعه تسليم انها كانت ترى انه لا يجوز صيام

المنطوق ان عليه دين من رمضان ومن أين انما ذلك قوله وذلك لما كان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم هذا القظم لم وفي لفظ البخاري الشغل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم

وفي رواية للترمذي وابن خزيمة انها قالت ما قضيت شيئا مما يكون علي من رمضان الا في

شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دلالة على جواز تأخير

فطار رمضان مطلقا سواء كان بعد رأيا وغيره عذر لان الزيادة اعني قوله وذلك لما كان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جزم بانهم اذ جاعة من الحفاظ كما في النسخ والله

الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاسيما مع توفر دواعي ازواجه الى

واله عن الاحكام الشرعية فيكون ذلك أعني جواز التأخير مبدأ بالعدر المستوعب لذلك

قوله ويطعم كل يومه - كيما استدله به وبعاد وفي معناه من قال بانهم اتلزم القديسة من لم

يهم ما فات عليه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجمهور وروى عن جماعة

من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وقال الطحاوي عن يحيى بن أكنة قال

وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم مخالفا وقال النخعي وأبو حنيفة وأصحابه نهى

لا تجب القديسة لقوله تعالى فعد من أيام أخر ولبيد كرهه وأجيب بانها قد ذكرت في

الحديث كما تقدم وبديل على ثبوتها قوله تعالى وعلى الذين يطعمونه فدية طعام مساكين

قال في البحر ونسخ التخيير لا ينسخ وجوبه سأل من أفطر مطلقا الا ما خصه الاجماع

وقال أبو عباس ان ترك الاداء الغير عذر وجبت والا فلا وحكي في البحر عن الشافعي

انه ان ترك القضاء حتى حاله عذر ولزمه والا فلا وأجيب عن هذين القولين بان الحديث

لم يفرق وقد بينا انه لم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء وأقوال الصحابة

لا حجة فيها وهذا الجمهور والى قول لا يدل على انه الحق والبرائة الاصابية قاضية بعدمه

وجوب الاشتمال بالاحكام التكاليفية حتى يقوم الدليل الناقل عنها ولا دليل لهذا

فالظاهر عدم الوجوب وقد اختلف القائلو بوجوب القديسة هل يسقط القضاء بها أم لا

لا

وحدث ابن عمر أخرجه الترمذي عن قتيبة عن عثرب بن القاسم عن أشعث عن محمد بن

نافع عن ابن عمر مرفوعا وقال غريب لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه والصحيح انه

موقوف على ابن عمر قال وأشعث هو ابن سوار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن أبي إيلي قال

الحافظ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد

الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه وقال الدارقطني المحفوظ وقفه على ابن عمر وتابعه

البيهقي على ذلك وأثر ابن عباس معهما الحافظ وأخرجه الدارقطني وسعيد بن منصور

والبيهقي وعبد الرزاق موصولا وعلقه البخاري قال عبد الحق في أحكامه لا يصح في

الاطعام شيء في مرفوعا وكذا قال في النسخ قوله فاستطيع ان أقضي الا في شعبان

استدل بهذا على ان عائشة كانت لا تنطوق بشئ من الصيام ولا في عشر ذي الحجة ولا

عاشوراء ولا غير ذلك وهذا الاستدلال انما يتبعه تسليم انها كانت ترى انه لا يجوز صيام

المنطوق ان عليه دين من رمضان ومن أين انما ذلك قوله وذلك لما كان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم هذا القظم لم وفي لفظ البخاري الشغل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم

وفي رواية للترمذي وابن خزيمة انها قالت ما قضيت شيئا مما يكون علي من رمضان الا في

شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دلالة على جواز تأخير

فطار رمضان مطلقا سواء كان بعد رأيا وغيره عذر لان الزيادة اعني قوله وذلك لما كان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جزم بانهم اذ جاعة من الحفاظ كما في النسخ والله

الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاسيما مع توفر دواعي ازواجه الى

واله عن الاحكام الشرعية فيكون ذلك أعني جواز التأخير مبدأ بالعدر المستوعب لذلك

قوله ويطعم كل يومه - كيما استدله به وبعاد وفي معناه من قال بانهم اتلزم القديسة من لم

يهم ما فات عليه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجمهور وروى عن جماعة

من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وقال الطحاوي عن يحيى بن أكنة قال

وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم مخالفا وقال النخعي وأبو حنيفة وأصحابه نهى

لا تجب القديسة لقوله تعالى فعد من أيام أخر ولبيد كرهه وأجيب بانها قد ذكرت في

الحديث كما تقدم وبديل على ثبوتها قوله تعالى وعلى الذين يطعمونه فدية طعام مساكين

قال في البحر ونسخ التخيير لا ينسخ وجوبه سأل من أفطر مطلقا الا ما خصه الاجماع

وقال أبو عباس ان ترك الاداء الغير عذر وجبت والا فلا وحكي في البحر عن الشافعي

انه ان ترك القضاء حتى حاله عذر ولزمه والا فلا وأجيب عن هذين القولين بان الحديث

لم يفرق وقد بينا انه لم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء وأقوال الصحابة

لا حجة فيها وهذا الجمهور والى قول لا يدل على انه الحق والبرائة الاصابية قاضية بعدمه

وجوب الاشتمال بالاحكام التكاليفية حتى يقوم الدليل الناقل عنها ولا دليل لهذا

فالظاهر عدم الوجوب وقد اختلف القائلو بوجوب القديسة هل يسقط القضاء بها أم لا

لا

أراد الحج والعمرة مع ما بان يقرن بينهما والواو بمعنى أو وفيه دلالة على جواز دخول مكة بغير احرام (ومن كان دون ذلك) أي بين الميقات ومكة (فن) أي فبقائه من (حيث أنشأ) الأحرار أو السفر من مكانه الى مكة وهذا متفق عليه الا ما روي

عن مجاهد قال مبعوث هؤلاء نفر مكة واستبدل به ابن حزم على ان من ليس له مميزات قيمة فانه من حيث انشاء اولاد لادالة فيه لانه يختص عن كان دون المبعوثات أى الى جهة مكة ١١٨ ويؤخذ منه ان من سافر غير فاصدا لانسك بغاوز المبعوثات

ثم يرد الله بذلك التمسك أنه يحرم
من حيث تجدد له الفصد
ولا يجب عليه الرجوع الى
المبقات لقوله فمن حيث أنشأ
(حق أهل مكة) وغيرهم ممن هو
بها ملبس ويجوز فيه الرفع
والكسر (من مكة) أى
لا يحتاجون الى الخروج الى
المبقات للأحرام منه بل يحرمون
من مكة كالاتفاق الذى بين
مكة والمبقات فإنه يحرم من مكانه
ولا يحتاج الى الرجوع الى
المبقات ليحرم منه وهذا خص
بالحاج واختلف فى أفضل
الاما كن التى يحرم منها وأما
المعتمر فيجب عليه ان يخرج الى
أدى الحل قال المحب الطبري
لا أعلم أحدا جعل مكة مبقاتا
للمعتمرة فتعزى له على الفان
واختلف فى الفان فذهب
الجمهور الى أن حكمه حكم
الحاج فى الإهلال من مكة وقال
ابن المأجشون يجب عليه
الخروج الى أدنى الحل ووجهه
العمرة الغاتس درج فى الحج
فيعمله واحد كالطواف
والسعى عند من يقول بذلك وأما
الأحرام فجعله فيهما مختلف
وجواب هذا الاشكال ان
المقصود من الخروج الى الحل
فى حق المعتمر ان يرد على البيت
الحرام من الحل فيصير كونه

فذهب الاكثر منهم الى انه لا يستقط وقال ابن عباس وابن عمر وقتادة وسعيد بن المسيب
انه يستقط والخلاف في مقدار القديه ههنا كالخلاف في مقدارها في حق الشيخ العاجز
عن الصوم وقد تقدم بيانه قوله اذا مرض الرجل في رمضان الخ استدله على وجوب
الاطعام من تركه من مات في رمضان بعد ان فات عليه بعضه وفيه خلاف والظاهر عدم
الوجوب لان قول الصحابة لا حجة فيه ووقع التردد بين مات آخر شعبان وقد رجع في البحر
عدم الوجوب لان الاصل البراءة قوله وان نذر نسي عنه وليه سباني البحت عن هذا
قرياً

• (باب موم النذر عن الميت) •

(عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله انى ماتت وعليها صوم نذر فاصوم عنها
فقال ارايت لو كان على أمك دين ففوضته اكان يؤدى ذلك عنها فالتفت فاصومى عن
أمك أخرجه وفي رواية ان امرأة ركبت البحر فنذرت ان الله نجها ان تصوم شهرا
فانجها لله فلم تصم حتى ماتت فجاءت قرابة لها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فذكروا ذلك فقال صومى عنها أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود وعن عائشة ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه وعن بريدة
قال بينما أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ أتته امرأة فقالت انى تصدقت
على أمى بجارية وانما ماتت فقال وجب أجرك و ردها عليه لك الميراث قالت يا رسول الله
انه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومى عنها قالت انهم لم يصح قط أفأصوم عنها قال
يجب عنهار واحد واحد - لم وأبو داود والترمذي وصححه ولمسلم في رواية صوم شهرين)
قوله ان امرأة هي من جهينة كما في البخارى قوله وعليها صوم نذر في رواية للبخارى
وعليها صوم شهر وفي أخرى له انه أنى رجل فسأل وفي رواية له أيضا وعليها خمسة عشر
وما وفي رواية له أيضا وعليها صوم شهرين متتابعين قال في الفتح وقد ادعى بعضهم
أن هذا اضطراب من الرواة والذي يظهر تعدد الواقعة وأما الاختلاف في كون السائل
رجلا أو امرأة والمسؤل عنه أختا أو أمافلا يتدح فى وضع الاستدلال من الحديث
قوله ارايت الخ فيه مشروعية القياس ونزول الامثال ليكون أوضح وأوقع فى نفس
السامع وأقرب الى معرفة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه
انه يستحب للمنتفى التنبية على وجه الدليل اذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب انفس
للمنتفى وأدعى لادعائه وسواء فى مثل هذا فى الحج ان شاء الله تعالى قوله فجاءت قرابة لها
لهذه الرواية مطلقة فينبغى ان تحمل على الرواية المقيدة بذكر البنت قوله من مات وعليه

١٥

واندا علمه وهذا حصل لتأمر من محضر وجه الى عرفة وهي من الحل ورجوعه الى البيت لطواف

الافاضة جعل في المقصود ذلك أيضا واختلف في تجاوز المواعيت مرید النفس فلم يحرم فقال الجمهور يأثم ويلزمه دم فأما

لزوم الدم قبل دليل غير هذا أو ما لا ثم فلتترك الواجب وقد تقدم في حديث ابن عمر بلفظ فرضها وجاء بالفظم وهو خبر جمعي
 الامر والامر لا يريدان الا اذا اريدنا كيدونا كيدا الامر ١١٩ للوجوب وفي كتاب الع- لم يلفظ من

أين تأمرنا ان نهل ولمسلم من
 طريق عبد الله بن دينار عن ابن
 عمر أمر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أهل المدينة
 وذهب عطاف والنخعي الى عدم
 الوجوب ومقابله قول سعيد بن
 جبيل لا يصح حجه وبه قال ابن حزم
 وقال الجوهري ولورجع الى الميقات
 قبل الناس بانفسك سقط عنه
 الدم وقال أبو حنيفة بشرط ان
 يعود ما يبايها وقال مالك بشرط ان
 لا يعود وأحمد لا يسقط نهي
 والافضل في كل ميقات أن
 يحرم من طرفه الا بعد من مكة
 فلما أحرم من طرفه الا قرب جاز
 (عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنه) ما ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله (وسلم) أتاه (أي أترك
 راحلته) بالبطحاء التي بذي
 الحليفة) ونزل عنها (فصلى بها)
 في ذهابه ركعتي الاحرام أو العصر
 ركعتين أو في الرجوع لحديث
 ابن عمر النسائي واذا رجع صلى
 بذي الحليفة ولا مانع من أنه كان
 يقبل ذلك ذهابا وايابا (وكان
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 يقبل ذلك) المذكور ومن
 الصلاة اتباعا واقتداء به صلى الله
 عليه وآله وسلم (وعنه) أي
 عن ابن عمر (رضي الله عنه) ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) كان يخرج من المدينة

صيام هذه الصيغة عامة لكل مكاف وقوله صام عنه وليه خبر جمعي الامر تقديره فليصم
 وفيه دليل على انه يصوم الولي عن الميت اذا مات وعليه صوم أي صوم كان وبه قال
 أصحاب الحديث وجاعة من محمد في الشافعية وأبو ثور ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علو
 القول به على صحة الحديث وقد صح وبه قال الصادق والناصر وما يؤيد بالله والاوزاعي
 وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد أقواله قال البيهقي في الخلافات هذه السنة ثابتة لا أعلم
 خلافا بين أهل الحديث في صحتها والجهور على ان صوم الولي عن الميت ليس بواجب
 وبالغ امام الحرميين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وتعتب بان بعض أهل الظاهر
 يقول بوجوبه وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الج-ديد الى انه لا يصام عن الميت
 مطلقا وبه قال زيد بن علي والهادي والقاسم وقال الليث وأحمد واسحق وأبو عبيد الله
 لا يصام عنه الا النذر وتعمد المانعون مطا بقا يروى عن ابن عباس انه قال لا يصل أحد
 عن أحد ولا يصم أحد عن أحد أخرجه النسائي باسناد صحيح من قوله وروى مثله
 عبد الرزاق عن ابن عمر من قوله وبما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة انها قالت
 لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم ثم قالوا قلنا أنتي ابن عباس وعائشة بخلاف
 ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه قال في الفتح وهذه قاعدة
 لهم معروفة الا ان النار عن عائشة وابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع من
 الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا انتهى وهذا بناء من صاحب
 الفتح على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم
 أحد عن أحد وذلك كنه ذكره في التخصيص باللفظ الذي ذكرناه سابقا والحق ان الاعتبار
 بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلام في هذا مبسوط في الاصول والذي روى مرفوعا
 صريح في الرد على المانعين وقد اعتذر روايان المراد بقوله صام عنه وليه أي فعل عنه
 ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام وهذا اعتذر باراد لا يتسلك به منه في مقابلة
 الاحاديث الصحيحة ومن جله اعداؤهم ان عمل أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر
 أبرد من الاول ومن اعداؤهم ان الحديث مضطرب وهذا انتم اهتم في حديث ابن عباس
 لم يتم في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بلا ريب وتعمد القائلون بانه يجوز في النذر
 دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيحمل عليه ويكون المراد
 بالصيام صيام النذر قال في الفتح وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما في حديث ابن عباس
 صوفة مستقلة يسأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد
 وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قال في آخره فدين الله
 أحق ان يقضى انتهى وانما قال ان حديث ابن عباس صوفة مستقلة يعني انه من
 التخصيص على بعض افراد العام فلا يصلح تخصيصه ولا لتقييده كما تقر في الاصول قوله
 صام عنه وليه لفظ البزار فليصم عنه وليه ان شاء قال في مجمع الزوائد واسناده حسن قال

(من طريق الشجرة) التي عند مسجد ذي الحليفة (ويدخل) الى المدينة (من طريق المرس) بشدة يد الراموض مع نزول
 المسافرين آخر الليل أو مطلقا وهو أسفل من مسجد ذي الحليفة فهو أقرب الى المدينة منها قال في الفتح وكل من الشجرة

والمعروض على ستة أميال من المدينة لم يكن المعروض أقرب قال ابن بطال كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك كما يفعل في العيدين يذهب من طريق ويرجع ١٢٠ من أخرى وقد قال بعضهم ان نزوله هناك لم يكن قصدا وإنما

كان اتفاقا حكاه اسمعيل الفاضل في أحكامه عن محمد بن الحسن وذهبوا إلى أن المعصية كان قصداً لا يدخل المدينة لئلا يبدل عليه قوله الآتي وبأن حتى يصبح ولمعنى فيه وهو التبرك به (وان رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم كان اذا خرج الى مكة يصلى (بأقظ المضارع في مسجد الشجرة واذا رجع) من مكة صلى بذي الحليفة يطن الوادي وبأن بذي الحليفة (حتى يصبح) ثم توجه الى المدينة لئلا يفتحا الناس أهاليهم ايلاء (عن عمر رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم بوادي العقيق) أى فيه وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال (يقول أناني الليلة آت من ربى) هو جبريل عليه السلام (فقال صل في هذا الوادي المبارك) أى وادي العقيق وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن تبعاً لما رجع من المدينة انضمد وفي مكان فقال هذا عقيق الارض فسمى العقيق لكن ليس هذا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يطابق الترجمة بل حكاه عن قول الآتي الذي أناء وقد روى ابن عدى من طريق يعقوب ابن ابراهيم الزهري عن هشام

في الشيخ اخذ في الميزون في المراد بقوله عليه فقل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل أمته والاول أرجح والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها قال واختلفوا هل يختص ذلك بالولي لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ولا تهم عبادة لا يدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت لا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد في الباقي على الأصل وهذا هو الأرجح وقيل لا يختص بالولي فلا أمر أجنبي باب يصوم عنه اجراً وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب وظاهر صحيح البخاري اختيار هذا الأخير به جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بالدين والدين لا يختص بالقرىب انتهى وظاهر الأحاديث أنه يصوم عنه وآله وان لم يصوم بذلك وان من صدق عليه اسم الولي لافته أو شرعاً أو عرفاً صام عنه ولا يصوم عنه من ليس بولي ومجرد القليل بالدين لا يدل على أن حكم الصوم كحكمه في جميع الأمور قوله وردها عليه كالميراث فيه دليل على أنه يجوز لمن ملك قرية له عينا من الأعيان ثم مات القرىب بعد ذلك وورثه أن يملك تلك العين وقد سبق الكلام على هذا في كتاب الزكاة قوله قال مجي عنها فيه دليل على أنه يجوز لابن أبي جحج عن أمه أو أبيه وان لم يصوم وسأني الكلام على ذلك في الحج ان شاء الله تعالى

• (أبواب صوم التطوع) •

• (باب صوم ست من شوال) •

(عن أبي أبوب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذلك صيام الدهر رواه الجماعة إلا البخاري والثاني ورواه أحمد من حديث جابر وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها رواه ابن ماجه) حديث ثوبان أخرجه أيضاً النسائي وأحمد والدارمي والبخاري في الباب عن جابر عند أحمد وعبد بن حميد والبخاري وهو الذي أشار إليه المصنف وفي إسناده عمرو بن جابر وهو ضعيف كذا في مجمع الزوائد وعن أبي هريرة عند البخاري وأبي نعيم والطبراني وعن ابن عباس عند الطبراني في الأوسط وعن البراء بن عازب عند الدارقطني وقد استدلل بأحاديث الباب على استحباب صوم ستة أيام من شوال واليه ذهب الشافعي وأحمد ودود وغيرهم وبه قالت المعتزلة وقال أبو حنيفة ومالك يكره صومها واستدلوا على ذلك بأنه ربما ظن وجوبه وهو باطل لا يليق به أقل فضلاً عن عالم نصب مثله في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة وأيضاً يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغوب فيها ولا قائل به واستدل مالك على الكراهة بما قال في الموطأ من أنه ما رأى أحداً من أهل العلم يصومها ولا يفتي أن الناس اذا تركوا

العمل

ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً تحتها وبالعقيق فانه مبارك فكان البخاري أشار الى هذا

وتخيموا أمر بالتخيم أى النزول هناك لئلا يفتي ابن الجوزي في الموضوعات أنه تعصيف وان الصواب بالمنة الفوقية

من المنام وانما طاله انجاء لانه وقع في معظم الطرق ما يدل على انه من الضم وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بالقطه وقد وقع في حديث عمر بن الخطاب واما بالعقيق ١٢١ فان جبريل أتاني به من الجنة الحديث

وأما بسنده ضعيفة قاله في الفتح (وقل عمر في حجة) أي قل جعلتها عمرة وهذا دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارنا وأبعد من قال معناه عمرة مدرجة في حجة أي أن عمل العمرة يدخل في عمل الحج فيجزي لهما طواف واحد ومن قال ان معناه ان يعمر في تلك السنة بعد فراغ حجه فهذا أبعد من الذي قبله لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك نعم يحتمل أن يكون أمر بان يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران وهو كقوله دخلت العمرة في الحج قاله الطبري واعترضه ابن المنير في الحاشية فقال ليس نظيره لان قوله دخلت الحج تأسيس قاعدة وقوله عمرة في حجة بالتشكيك يستدعي الوحدة وهو اشارة الى الفعل الواقع من القران اذ ذلك قال الحافظ ابن حجر ويؤيده ما في كتاب الاعتصام بالقطه عمر وحجة بواو العطف وفي الحديث فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلاد ومبيتهم بها الاجتماع اليهم من تأخر منهم عن أراد مرافقتهم وليست درك حاجته من نسائه لا فيرجع اليها من قرب وهذا الحديث أخرجه في المزارعة والاعتصام

العمل بسنة لم يكن تركهم دليلا ترد به السنة قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا والافضل أن تصام الست متواليه عقب يوم النطر قال فان فرقها أو أخرها عن أوائل شوال الى آخره حصلت فضيلة المتابعة لانه يصدرق انه أتبعه ستامن شوال قال قال العلماء وانما كان ذلك كصيام الدهر لان السنة بعشر أمثالها فمرضان بعشرة أشهر والستة بشهرين وقد جاءه في حديث مرفوع في كتاب النسائي قوله ستامن شوال على صيغة المؤنث ولو قال ستمة بالهاء لكان صحيحا لان المعدود المميز اذا كان غير مذكور لفظا جازت كبر معززة وتأنيته يقال صمتا وستة وخمسا وخمسة وانما يلزم اثبات الهاء مع المذكر اذا كان مذكورا لفظا وحدها مع المؤنث اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسلوكة صرح بها أهل اللغة وأئمة الاعراب قوله بعد النطر أي بعد اليوم الذي ينظر فيه وهو يوم عيد الاضطر فيعمل المطلق على المقيد ويكون المراد بالاست ثاني النطر الى آخره سابقه ولكنه يبقى النظر في البعدية المذكورة هل يلزم ان تكون متصلة يوم الفطر بلا فصل أو يجوز اطلاقها على كل يوم من أيام شوال لكونها بعد يوم الفطر وهكذا يقال في قوله ثم أتبعه ستالان الاتباع يحتمل ان يكون بلا فاصل بين التابع والمتبوع لا يصلح للصوم وهو يوم الفطر ويحتمل ان يجوز اطلاقه مع الشامل وان كثرهما كان التابع في شوال

• (باب صوم عشر ذي الحجة وتأكيده يوم عرفة لغير الحاج) •

(عن حنيفة قالت أربع لم يكرهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من كل شهر والركعتين قبل الفجر وأحد والسائق وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية برواء الجماعة الا البخاري والترمذي وعن أبي هريرة قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفات رواه أحمد وابن ماجه وعن أم الفضل أنهم شكوا في صوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة فأرسلت اليه بلبن فشرب وهو يحطب الناس بعرفه متفق عليه وعن عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الاسلام وهي أيام اكل وشرب رواه الترمذي الا ابن ماجه ومحمد الترمذي حديث حنيفة أخرجه أبو داود ولكنه لم يسهل ما بل قال عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقطه قالت كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس وقد اختار فيه علي بن عيسى بن خالد فرواه عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه عن حنيفة وروى عنه

١٦ نيل ع وأبو داود في الحج وكذا ابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أرى) بضم الهمزة أي في المنام وفي رواية كرى يروى بتقديم الراءى وراه غيره (وهو

معمر (على لفظ اسم الفاعل من التعريس وفي رواية في معمر بن قيس الرازي لانه اسم مكان) (بذي الحليفة بين الوادي) أي
 وادي العقين كادل عليه حديثه ١٢٢ السابق (قيل له انك يقطع المباركة عن يعلى بن أمية) القمي

المعروف بابن منية بضم الميم
 وسكون النون رفح تصدقة
 وهي أمه وقيل جدته (رضي الله
 عنه) أنه قال (عمر) بن الخطاب
 (رضي الله عنه) أن النبي صلى
 الله عليه وآله (وسلم) حين يوحى
 إليه قال فيمينا النبي صلى الله
 عليه وآله (وسلم) بالجرأة
 بكسر الجيم واسكان العين
 وتخفيف الراء كما ضبطه جماعة
 من اللغويين ومحقق المحدثين
 ومنهم من ضبطه بكسر العين
 وتشديد الراء عليه أكثر المحدثين
 قال صاحب المطالع أكثر
 المحدثين يشددون وأهل الالب
 بخطونهم ويخففون وكلاهما
 صواب (ومعه) صلى الله عليه
 وآله وسلم (نفر من أصحابه) جماعة
 منهم وكان ذلك في سنة ثمان
 (جاءه رجل) قال في الفتح لم
 أعرف اسمه لكن ذكر ابن
 فحون في الذيل عن تنبيه
 الطرطوشي ان اسمه عطاء بن
 منية قال بن فحون فان ثبت
 ذلك فهو أخو يعلى الرازي
 (فقال يا رسول الله كيف ترى
 في رجل أحرم به مرة وهو متضخم)
 أي متلطم (بطيب فسكت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ساعة
 فجاءه الوحي فاشار عمر رضي الله
 عنه إلى بخت وعلى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قوب

عن أم سلمة وقد تقدم في كتاب العيدين أحاديث تدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة
 على العموم والصوم مندوج تحتها وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها قالت ما رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام في العشرة ط وفي رواية لم يصم العشرة فقال
 العلماء المراد انه لم يصمها العارض مرض أو سوء نرا أو غيرهما أو ان عدم رؤيته له صامها
 لا يستلزم عدمه على انه قد ثبت من قوله ما يدل على مشروعية صومها كما في حديث
 الباب فلا يقدح في ذلك عدم العمل وحديث أبي قتادة يروى من طريق جماعة من
 الصحابة منهم زيد بن أرقم ومسلم بن سعد وعطاء بن النعمان وابن عمر عند الطبراني ومن
 حديث عائشة عند أحمد وفي الباب عن أنس وغيره وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا
 أبو دارود والنسائي والحاكم والبيهقي وصححه بر خزيمة والحاكم وفي اسناده مهدي
 الهجري وهو مجروح ولوراء العتيبي في الضعفاء من طريقه وقال لا يتابع عليه قال وقد
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأساتيد جيدانه لم يصم يوم عرفة به ولا يصح عنه
 نهى عن صيامه وحديث أم الفضل أخرجه الشيخان من حديث ميمونة وأخرجه
 النسائي والترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بلانظ حجبت مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فلم يصم ومع أبي بكر كذلك ومع عثمان فلم يصم وأما لأصومه ولا أمر به ولا
 نهى عنه وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس وحديث عقبه في معناه أحاديث
 يأتي ذكر بعضها في باب النهي عن صوم العيدين وأيام التذريق قولاً صيام عاشوراء
 سيأتي البحث عنه وكذلك يأتي الكلام على قوله وثلاثة أيام من كل شهر قولاً والعشر فيه
 دليل على استحباب صوم عشر ذي الحجة وعلى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم
 يوم عرفة ورواية أبي داود التي قد مرنا باقظ تسع ذي الحجة قولاً صوم يوم عرفة يكفر
 سنتين الخ في بعض الفاظ الحديث احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي
 بعده وقد استشكل تكفيره السنة الآتية لان التكفير التغطية ولا تكون لاشي قد
 وقع وأجيب بان المراد يكفره بعد وقوعه أو المراد انه ياتف به فلا يأتي بذنب فيه بسبب
 صيامه ذلك اليوم وقد قيد ذلك جماعة من المعتزلة وغيرهم بالصغار قال النووي فان لم
 تكن صغائر كفر من الكفر وان لم تكن بكار كزيادة ورفع الدرجات والحديث
 يدل على استحباب صوم يوم عرفة وكذلك الاحاديث الواردة في معناه التي قدمنا الإشارة
 اليها والى ذلك ذهب عمرو عائشة وابن الزبير واسامة بن زيد وعثمان بن أبي العاص والعروة
 وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان وقال قتادة انه لا بأس به اذ لم يضعف عن
 الدعاء ونقله البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والمتولي من
 الشافعية وحكي في الفتح عن الجمهور انه يستحب افطاره حتى قال طاعن افطره
 لينة قوي به على الذكركا له مثل أجرة الصائم وقال يحيى بن سعيد الانصاري انه يجب فطار
 يوم عرفة للحاج واعلم ان ظاهر حديث أبي قتادة لمذكور في الباب انه يستحب صوم

قد أطل به) أرجو ان النوب له كاطله يستظن به (فادخلت رأيي) اي ابراه صلى الله عليه وآله وسلم حال
 نزول الوحي وهو محمول على ان عمر و يعلى علما انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت لان فيه تقوية

الايان بمشاهدة حال الوحي الكريم (فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صر الوجه وهو يقط من الغمط وهو صوت النفس المتوردة من النائم والمغمى عليه من شدة ثقل الوحي أى ينفتح ١٢٣ وعند الطبراني في الأوسط وابن

أبي حاتم ان الآية التي أنزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ قوله ته الى وأتوا الحج والعمرة لله ويستفاد منه ان المأمور به وهو الاتمام يستدعي وجوب اجتناب ما يقع في العمرة (ثم سري عنه) صلى الله عليه وآله وسلم لم أى كشف عنه شيئا فشيئا وروى بضعيف الراوى كشف عنه ما يشاء من ثقل الوحي يقبل سرور الثوب وسريته نزعته واتشيدا كثر لافاد التدرج (ان قال أين السائل عن العمرة فاق برجل فقال اغسل الطيب الذي بك) وهو أعم من أن يكون بشوبه أو يسهانه واستدل به على منع استدعاة الطيب بعد الاحرام للامر بغسل أثره من الثوب والبسند لعموم قوله اغسل الطيب الذي بك وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب الجمهور بانه قصه يعلى كانت بالجرأة سنة ثمان بالاختلاف كما مر وقد ثبت عن عائشة انها طيبته صلى الله عليه وآله وسلم يدها في حجة الوداع سنة عشر بالاختلاف وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من الامر (ثلاث مرات) هو نص في تكرار الغسل أو المعنى قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات اغسل الثوب

يوم عرفة مطلقا ظاهر حديث عتبة بن عامر المذكور في الباب أيضا انه يكر صومه مطلقا لجهله قرييا في الذكرا يوم النحر وأيام التشريق وتعليل ذلك انها عباد وانما أيام أكل وشرب وظاهر حديث أبي هريرة انه لا يجوز صومه بعرفات فيجمع بين الاحاديث بان صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد مكره لمن كان بعرفات حاجا والحكمة في ذلك أنه ربما كان مؤديا الى الضعف عن الدعاء والذكريوم عرفة هنالك والقيام باعمال الحج وقيل الحكمة انه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه ويؤيده حديث أبي قتادة وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أفطرفيه لوافقته يوم الجمعة وقد نسي عن افراده بالصوم كما سياتى ويرده هذا حديث أبي هريرة المصحح بالنهي عن صومه مطلقا قوله فشرب وهو يخطب فيه دليل على جواز الاكل والشرب في احوال من غير كره هذوى رواية للخزاري من حديث ميمونة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشربه والناس ينظرون اليه قوله عيد فاهل الاسلام فيه دليل على ان يوم عرفة وبقية أيام التشريق التي بعد يوم النحر أيام عيد

(باب صوم المحرم ونأ كيدعاشوراء)

(قد سبق انه صلى الله عليه وآله وسلم سئل أى الصيام بعده رمضان أفضل قال شهر الله المحرم وعن ابن عباس وسئل عن صوم عاشوراء فقال ما علمت انزل ول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام يوما بطاب فضله على الايام الا هذا اليوم ولا شهر الا هذا الشهر يعني رمضان وعن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه لما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه وعن سالم بن الأكوع قال أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم ان اذن في الناس ان من كان اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وعن عائشة ان الاشعث بن قيس دخل على عبد الله وهو يطعم يوم عاشوراء فقال يا أبا عبد الرحمن ان اليوم يوم عاشوراء فقال قد كان يصام قبل ان ينزل رمضان فلما نزل رمضان تركه فان كنت مفطرا فاطم وعن ابن عمر ان اهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صامه والمسالمون قبل ان يفرض رمضان فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوم عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه وكان ابن عمر لا يصومه الا ان يوافق صيامه وعن أبي موسى قال كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود وتخصه عباد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموه أنتم وعن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله

فلا يكون فيه تنصب من على أمره بثلاث غسلات وعلى الاول فهمه ابن المنبر لكن لو كان في الحديث ما يدل على ان الخلق كان في الثوب أمكن ما قاله لكن ظاهره ان الخلق كان في بدنه لاني ثيابه اقوله وهو متضمن بطيب واذا كان الخلق في البدن

أمكن ان تزول وانتهت ولونه الكاكية بغسله ثلاث مرات لان مخلوق الحايث بالبـدن أخف من مخلوقه بالنوب قاله في المصايح
(وازرع عذك الحبة واصنع في عمرتك كما تصنع ١٢٤ في جهنم) وعند مسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء في هذا الحديث

فقال ما كنت صانعا في جهنم
فاصنع في عمرتك رتك وهو دال على
انه كان يعرف اعمال الحج قبل
ذلك قال ابن العربي كما هم كانوا
في الجاهلية يخلطون الثياب
ويجتنبون الطيب والاحرام
اذ حجوا وكانوا يتساهلون في
ذلك في العمرة فاخبره النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان حجراهما
واحد وقال ابن المنبر في الحاشية
قوله واصنع معناه ترك لان المراد
بيان ما يجنبه المحرم فيؤخذ
منه فائدة حسنة وهي ان الترك
قبل قال واما قول ابن بطال أراد
الادعية وغيرها مما يشترك فيه
الحج والعمرة فنيه نظير
لان التروك مشتركة بخلاف
الاعمال فان في الحج أشياء زائدة
على العمرة كالوقوف وما بعده
وقال لنووي كما قال ابن بطال
وزاد ويقتضى من الاعمال
ما يختص به الحج وقال بابي
المأمور به غير نزع الثوب رغـل
الخلوق لانه صرح لهما فلم يبق
الا الضدية كذا قال ولا وجه
لهذا الحصر بل الذي تبين من
طريق أخرى ان المأمور به
العمل والنزع وذلك ان عند
مسلم والنسائي من طريق سفيان
عن عمرو بن دينار عن عطاء في
هذا الحديث فقال ما كنت
صانعا في جهنم قال أنزع عني هذه

عليه وآله وسلم فرأى اليهود قصوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم صام نوحى الله فيه
موسى وبني اسرائيل من عذوقهم فصامه موسى فقال أنا أحق بموسى منكم فصامه
وأمر بصيامه وعن معاوية بن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول ان هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأما صائم فمن شاء صام ومن شاء
فليفطره تتفق على هذه الاحاديث كلها واكثرها يدل على ان صومه واجب ثم نسخ ويقال
يجب بحال بدليل خبر معاوية وانما نسخنا كيدا استصياه (قوله قد سبق انه صلى الله
عليه وآله وسلم سئل الخ هذا الحديث ذكره المصنف رحمه الله تعالى في باب ما جاء في قيام
الليل من أبواب صلاة التطوع وهو للجماعة الا البخاري عن أبي هريرة وفيه دليل على
ان أفضل صيام التطوع صوم شهر المحرم ولا يعارضه حديث أنس عند الترمذي قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أى الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم
رمضان لان في السنة اده صدقة بن موسى وليس بالقوى ومما يدل على فضيلة الصيام
في المحرم ما أخرجه الترمذي عن علي عليه السلام وحسنه انه سمع رجلا يقول لرسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد فقال يا رسول الله أى شهر تأمرني ان أصوم بعد شهر
رمضان فقال ان كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فانه شهر الله فيه يوم نأب فيه على
قوم ويترب فيه على قوم وقد امتدت لكل قوم كثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صوم
شعبان دون المحرم مع كون الصيام فيه أفضل من غيره وأجيب عن ذلك بجوابين الاول
انه صلى الله عليه وآله وسلم انما علم فضل المحرم في آخر حياته والثاني لانه كان يعرض له
فيه سفرا أو مرض أو غيره مما يؤيد عن صوم عاشوراء قال في الفتح هو بالمدعى المشهور
وحكى فيه النصر وزعم ابن زيد انه اسم اسلامي وأنه لا يعرف في الجاهلية وورد ذلك ابن
دحية بان ابن الامرابي حكى انه سمع في كلامهم خابوراه كذا في الفتح وبجديد عائشة
المذكور في الباب ان الجاهلية كانوا يصومونه ولكن صومهم له ليس بمتلزم ان يكون
مسمى عندهم بذلك الاسم قال في الفتح أيضا واختلف أهل التمرغ في تعيينه فقال الاكثر
هو اليوم عاشوراء قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشوراء المعجمة والتعظيم وهو
في الاصل صفة الليلة العاشرة لانه مأخوذ من العشر الذي هو اسم المقد واليوم مضاف
اليه فاذا قيل يوم عاشوراء كانه قيل يوم الليلة العاشرة انهم لماء عدلوا به عن الصفة
غلبت عليه الاسمية فامتدوا عن الموصوف فخذوا الليلة فصار هذا للفظ علماء على
اليوم العاشر وذكروا منصور الجواليقي انه لم يسمع فاعولاه الا هذا وضاروا وساروا
والاولاه من اضاروا والساد والذال قال زين بن المنبر الاكثر على ان عاشوراء هو اليوم
اهاش من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع
على الاول اليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية وقيل

الثياب وأغسل عني هذا المخلوق فقال ما كنت صانعا في جهنم واصنع في عمرتك رتك وسدلهما
الحديث على ان من أصابه طيب في اجرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر الى ازالته فلا كفارة عليه وقال مالك ان طال ذلك لم يزد

دم وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا وعلى أن المحرم إذا صار عليه غيط نزع ولا يلزمه تنزيه ولا شقه خلافا للشيخي
والشعبي حيث قال لا ينزعه من قبل رأسه لأنه لا يصير مغطيا لرأسه ١٢٥ أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما روى عن علي

أنما سمى يوم التاسع عاشورا أخذوا من أو راد الأبل كانوا إذا روهوا الأبل ثمانية أيام ثم
أوردوها في التاسع قالوا وردنا عشر أبكسر العين وروى مسلم من حديث الحكم بن
الاعرج أنه أتيت إلى ابن عباس وهو متوسد رداء فقلت أخبرني عن يوم عاشورا قال إذا
رأيت هلال المحرم فاعددوا صبح يوم التاسع صائما قلت أهكذا كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يصوم قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشورا هو التاسع انتهى كلام الفقيه وقد
تأول قول ابن عباس هذا الزين بن المنير بأن معناه أنه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة
للتاسع وقواء الحافظ بحديث ابن عباس إلا أني أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كان
المقبل أن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي قال فإنه ظاهر في أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يصوم العاشر وهم يصوم التاسع فثبت قبل ذلك وأقول الأولى أن
يقال إن ابن عباس أرشد السائل إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه
بتعيين يوم عاشورا أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما لا يثبت عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه
فائدة فإن ابن عباس لما فهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب
عليه بأنه التاسع وقوله نعم بعد قول السائل أهكذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم يعني نعم هكذا كان يصوم لو أتى لأنه قد أخبرنا بذلك ولا بد من هذا لأنه صلى الله عليه
وآله وسلم مات قبل صوم التاسع وتأويل ابن المنير في غاية البعد لأن قوله وأصبح يوم
التاسع صائما لا يثبت له وسبق في الكلام ابن عباس وتأويل آخر قوله ما علمت الخ هذا
يقضي أن يوم عاشورا أفضل الأيام للصيام بعد رمضان ولكن ابن عباس أسند ذلك إلى
علمه فليس فيه ما يردع لم فيه وقد تقدم أن أفضل الصوم بعد رمضان على الإطلاق صوم
المحرم وتقدم أيضا في الباب الذي قبل هذا أن صوم يوم عرفة يكفر سنتين وصوم يوم
عاشورا يكفر سنة وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشورا قوله قال
قدم المدينة صام فيه تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشورا وهو أول قدومه
المدينة ولا شك أن قدومه كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول الهجرة
الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصوم عاشورا
لأن سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى المتطوع قوله من شاء صامه ومن شاء
تركه هذا يرد على من قال يقاء فرضية صوم عاشورا كما نقله القاضي عياض عن بعض
السلف ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه ليس إلا في فرض والإجماع على أنه مستحب
وكان ابن عمر يكره صومه بالصوم ثم انعتد الإجماع بعده على الاستحباب قوله وعن سامة
ابن الأكواع قد تقدم شرح هذا الحديث في باب الصبي يصوم إذا طاق قوله أن أهل
الجاهلية كانوا يصومون الخ في حديث عائشة أنها كانت تصومه قريش قال في الفقه
وأما صيام قريش لعاشوراء لمعلمهم تلقوه من الشرع السالف كانوا يعظمونه بكسوة
الكعبة وغير ذلك قال الحافظ ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير
شد وأنما المراد إرادة الاحرام وقد دل على ذلك رواية أنس في حبر أراد الاحرام وحقيقة قولها كنت أطيب تطيب بدنه
ولا يتناول ذلك تطيب ثيابه وقد دل على اختصاصه بدنه الرواية الأخرى التي فيها كنت أجود ويص الطيب على رأسه

ولحيته وقد اتفق الشافعية على انه لا يستحب تطيب الثياب عند اعادة الاحرام وشذ المتولي في كقولنا باستحبنا له نعم في جواز خلاف والاصح الجواز فلو

١٢٦

نزعته ثم ليسه فني وجوب الفدية وجهان صحح البغوي وغيره

الوجوب (وله) أي تحمله من مخطورات الاحرام بعد ان يرى ويحلق (قبل ان يطوف بالبيت) طواف الافاضة وفيه استحباب الطيب عند الاحرام وجواز استدائه بعد الاحرام وانه لا يضرب بقاء لونه ورائحته وانما يحرم ابتداءه في الاحرام وهو قول الجمهور وعن مالك يحرم لكن لا فدية وقال محمد بن الحسن يكره ان يتطيب قبل الاحرام بما بقي عينه بعده واستحباب الطيب أيضا بعد التحلل الاول قبل الطواف وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم قاله المطلب وابن التمار وأبو النرج من المالكية ورجحه ابن العربي ونهق بانه المصاغر لا تثبت بالقياس (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول) أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه (ملبدا) شعر رأسه فهو الصمغ فينضم الشعر ويلتصق بعضه ببعض احترازا عن تمططه وتقلبه وانما يفعل ذلك من بطول كونه في الاحرام واستقيده منه استحباب التلبيد وقد نص عليه الشافعي وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس وكذا مسلم وأبو داود

عن عكرمة انه - مثل عن ذلك فقال أذقت قريش ذيبا في الجاهلية فاعظم في صدد ورمهم ففيل لهم صوموا عاشوراء يكثر ذلك انتهى قوله فرأى اليه ونصوم عاشوراء في رواية لمسلم فوجد اليه ووصيه اما وقد استشكل ظاهر هذا الخبر لاقتضائه انه صلى الله عليه وآله وسلم حين قدمه المدينة وبعد اليه ووصيه بما يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول وأجيب بان المراد ان أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد ان قدم المدينة أو يكون في الكلام حذف وتقدمه قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فاقام الى يوم عاشوراء فوجد اليه وفيه صياما ويحتمل ان يكون أوامرك اليه ود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصايف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قوله فصامه وأمر بصيامه قد استشكل رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليه وفي ذلك وأجاب المازري باحتمال ان يكون أوحى اليه بصومهم أو تواتر عنده الخبر بذلك أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بانه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة انه لم يحدث له بقول اليه وتجدد حكم ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومون كما تقدم اذ لا مانع من تواتر الأقريفة بين علي وصيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم ثم فاته كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب مواظبة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه نزل ولم يكتب عليكم صيامه الخ هذا كله من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما بينه النسائي واستدل به على انه لم يكن فرضا قط كما قال المصنف قال الحافظ ولا دلالة فيه لاحتمال ان يريد ولم يكتب عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته انه عام خص بالدلالة لدلالة على تقدم وجوبه ويؤيد ذلك ان معاوية انما صام عاشوراء والبداهة ذلك شهده في السنة الاولى اقول العام الثاني ويؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجبا للثبوت الامر صومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنسبة للعام ثم زيادته بأمر من أكل بالامسالك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الاطفال ومقول ابن مسعود الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكيده استحبابه والباقي مطلق الاستحباب فلا يخفى ضعفه بل تأكيده استحبابه باق ولا سيما مع استقرار الاحكام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال لئن بقيت لأصوم من التاسع كما سباني وأمر غييه فيه واخبره بانه يكفر سنة فأي تأكيده بلغ من هذا (وعن ابن عباس قال لما صام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله

والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه قال ما أكل رسول الله صلى الله عليه وآله) انه (وسلم) الامن عند المجديعي مسجد ذي الحليفة) واقطعت رواية سفيان الذي لم يذكره البخاري هذه البيداء التي يكذبون

ففيما على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأمن عند مسجد ذي الحليفة أخرجه الحميدي في مسنده وكان ابن هريث يكره على رواية ابن عباس ١٢٧

على البيداء أهل والبيداء هذه كما قاله أبو بريد البكري وغيره فوق على ذي الحليفة لمن صعد من الوادي وعند البصري من طريق صالح بن كيسان من نافع عن ابن عمر قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين استوت به راحلته فائمة فهذه ثلاث روايات ظاهرها التدافع لكن قد أوضح هذا ابن عباس فيما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبيرة قلت لابن عباس عجت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أهله فذكر الحديث وفيه فلما صلى بمسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجامعها أهل الحج حين فرغ منهم فسمع منه قوم فخطوه ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في المرة الأولى فسمعوه حين ذلك فقاموا فقام أهل حين استقلت به راحلته ثم مضى فلما أشرف البيداء أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنزل كل واحد منهم مع وانما كان أهله في مصلاه وأيم الله ثم أهل ثانيا وثالثا وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وانما الخلاف في الأفضل وحديث الباب أخرجه مسلم في الحج وكذا أبو داود والترمذي

أنه يوم نعظمه اليهود والنصارى فقال فاذا كان عام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مسلم وأبو داود وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع يعني يوم عاشوراء رواه أحمد ومسلم وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا قبله يوما وبعده يوما رواه أحمد رواية أحمد هذه ضعيفة منكر من طريق داود بن علي عن أبيه عن جده رواها عنه ابن أبي ليلى قوله نعظمه اليهود والنصارى استشكل هذا بأن التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون محال على اختصاص ذلك بموسى واليهود وأجيب بأحقال أن يكون سبب تعظيم النصارى أن عيسى كان يصومه وهو عالم بفسخ من شريعة موسى لأن كثرة منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم وأكثر الأحكام انما يتلقاها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد عن ابن عباس أن السفينة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكر الله تعالى وكان ذكر موسى دون غيره لما شاركته في الفرح باعتبار نجاتهم ما وغرق أعداؤهم ما قولهم صمنا اليوم التاسع يحتمل أن المراد أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه إلى اليوم العاشر اما احتياطه واما مخالفة اليهود والنصارى ويحتمل أن المراد أنه يقتصر على صومه واكتنه ليس في اللفظ ما يدل على ذلك ويؤيد الاحتمال الأول قوله في آخر الحديث صوموا قبله يوما وبعده يوما فإنه صريح في مشروعية ضم اليومين إلى يوم عاشوراء وقد أخرج الحديث المذكور بمثل اللفظ الذي رواه أحمد البيهقي وذكره في التلخيص وسكت عنه وقال بعض أهل العلم إن قوله صمنا التاسع يحتمل أنه أراد قتل العاشر إلى التاسع وأنه أراد أن يضيفه إليه في الصوم فلما توفي قبل ذلك كان الاحتياط صوم اليومين انتهى والظاهر أن الاحوط صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادي عشر فيه كونه صوم عاشوراء على ثلاث مراتب الأولى صوم العاشر وحده والثانية صوم التاسع معه والثالثة صوم الحادي عشر معه ما وقد ذكر معنى هذا الكلام صاحب الفتح قوله يعني يوم عاشوراء قد تقدم تأويل كلام ابن عباس بأن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع وتأوله النووي بأنه مأخوذ من الظلمة الأبل فان العرب تسمى اليوم الخامس من أيامه رابعا وكذا باقي الأيام وعلى هذه النسبة فيكون التاسع عاشرًا قال وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أن عاشوراء هو اليوم العاشر من الحرم عن قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وأحمد وصح وخلافه قال وهذا ظاهر الأحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير أخذ من الظلمة فبعد انتهى

• (باب ما جاء في صوم شعبان والأشهر الحرم) •

والنسائي (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أسامة بن زيد) كان ردف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ردينه وهو الذي يركب خلف الراكب (من عرفة) موضع الوقوف إلى المزدلفة) بكبير اللام اسم فاعل من الأزد لان وهو القرب لان الحاج

إذا أفاضوا من عرفته يزادون اليها أي يقرَّبون منها ويقدمون اليها أو ينجيهم اليها في ذلك من الليل (ثم اردف) صلى الله عليه وآله وسلم (الفضل) بن العباس بن عبد المطلب ١٢٨ (من المزدلفة إلى منى) نواضعاً منه صلى الله عليه وآله

وسلم وليحدث ثأنته بما يتفق له في تلك الحالة من التشديد ولذا اختار أحداث الاستحسان كما يختارون لتسبيح الحديث قاله ابن المنير (فكلاماً قال لم يزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبي حتى) أي إلى أن (رحى بحجرة العقبة) وهي حدمنى من جهة مكة من الجانب الغربي وفي الحديث جواز الازدافى لكن إذا طأ طأته الدابة وان الركوب في الحج أفضل من المنى وأخرجهم مسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنه قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) بين الظهر والعصر يوم السبت كما مر حبه الواقدي (بعد ما ترحل) أي مخرج شعره (وادهن) استعمل الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن للمعمر أن يأكل الزيت والشحم والدهن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته وأجمعوا على أن الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه ففرقوا بين الطبيب والزيت في هذا فتعاس كون المحرم منوعاً من استعمال الطبيب في رأسه أن يساح له استعمال الزيت في رأسه (وابس) ازاده ورداه هو وأصحابه فلم يمه (أحد) عن شيء من الازدية (جمع رداء) (والازد)

(عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهرات ما الا شعبان يصل به رمضان رواه الترمذي والنسائي ما جاءه كان يصوم شهرى شعبان ورمضان وعن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم أكثر من شعبان فإنه كان يصومه كله وفي لفظ ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قبله لا بل كان يصومه كله وفي لفظ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا شهر رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان متفق على ذلك كله) حديث أم سلمة حسنة الترمذي قوله شهرات ما الا شعبان وكذا قول عائشة فإنه كان يصومه كله وقولها بل كان يصومه كله ظاهره يخالف قول عائشة كان يصومه الا قبله وقد جمع بين هذه الروايات بأن المراد بالكل والقام الاكثر وقد نقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال جائز في كلام العرب إذا جامأ أكثر الشهران يقال صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع وأعله قد تعشى واشتغل ببعض أمره قال الترمذي كان ابن المبارك يجمع بين الحديثين بذلك وحاصله أن رواية الكل والقام مفسرة برواية الا أكثر ومخصصة بها وأن المراد بالكل الا أكثر وهو مجاز قبل الاستعمال واستبعده الطائفة قال لان لفظ كل تأكيد لا رادة الشغل ورفع التجوز فتفسره البعض منافاة قال فيتمهل على أنه كان يصوم شعبان كله نارة ويصوم معظمه أخرى لتلايتهم أنه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقولها كله أنه كان يصوم من أوله قارة ومن آخره أخرى ومن أشانه طوراً فلا يخفى شيئاً منه من صيام ولا يخص بعضها منه بصيام بعض وقال الزين بن المنير أمان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الا أكثر وأمان يجمع بأن قولها أنه كان يصومه كله متأخر عن قولها أنه كان يصوم أكثر وإنه أخبرت عن أول الأمر ثم أخبرت عن آخره ويؤيد الأول قوله ولأصام شهرها كاملاً قط منذ قدم المدينة غير رمضان أخرجه مسلم والنسائي واختاف في الحكمة في كذا رده صلى الله عليه وآله وسلم من صوم شعبان فتقبل كان يشتغل عن صيام الثلاثة أيام من كل شهر استراً وغيره فقتضت فيه ضمها في شعبان أشار إلى ذلك ابن بطال ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان ولكن في إسناده ابن أبي لمي وهو ضعيف وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن أنس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان فقال شعبان لتعظيم رمضان ولكن إسناده ضعيف لان فيه صدقة بن موسى وليس بالقوى وقيل الحكمة في ذلك ان النساء كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان فكان يصوم معهن وقيل الحكمة أنه يتعقبه رمضان وصومه مقترض فكان يكثر من الصوم في شعبان قدر

بضم الزاي واسكانه اجمع ازاد (تلبس) المزهرة التي تردع أي كثرت فيها الزعفران حتى ينتفضه على من يلبسها قال عباس الفتح أوجه ومعنى الضم أنها تبقى أثره (على الجلد) أي تصبغه وعند البخاري عن ابن عمر مرفوعاً ولا

تلبسوا من الشباب شيئا منه الزعفران الحديث (فأصبح) صلى الله عليه وآله وسلم (بذي الحليفة) أي وصل إليها ثم بات بها وفي مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بها ثم دعا به اقته ١٢٩ فأشعرها في صفحة سنامها باليمين

وسلت الدم وقلدها بنعلين ثم ركب راحلته حتى استوى على البيداء) وعند النسائي أنه صلى الظهر ثم ركب وصعد جبل البيداء ثم (أهل هو وأصحابه) تقدم نقل الخلاف في ذلك فرياً وطريق الجمع بين المختلف فيه وهل كان صلى الله عليه وآله وسلم مفرد الحج أو قارناً ومقتعاً خلاف يأتي بحقه ان شاء الله تعالى (وقلده بدته) بنعلين للإشعار بأنه هدى قال الأزهرى تكون البدينة من الإبل والبقر والغنم وقال النووي هي البعير ذكراً كان أو أنثى وهي التي استكملت خمس سنين (وذلك) المذكور من الركوب والاستواء على البيداء والاهلال والتقليد (تلمس بقين من ذي القعدة) بفتح القاف وكسرها أو الإشارة لخروجه من المدينة وهو الصواب لأن أول ذي الحجة كان يوم الخميس قطع المائت وتوترأن وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة فتعين أن أول الحجة الخميس ولا يصح أن يكون خروجه يوم الخميس وأن جزمه ابن حزم بل ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة لكن ثبت في الصحيحين عن أنس أنهم صلوا معه صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالمدينة أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين فدل على

ما يصوم في شهرين غيره لما يقوته من التطوع الذي يعتاده بسبب صوم رمضان والاولى أن الحكمة في ذلك غفلة الناس عنه لما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث أسامة قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع علي وأناصم ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى ولا تعارض بين ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من صوم كل شعبان أو أكثره وصله بـرمضان وبين أحاديث النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام يعتاده وقد تقدم تفصيل أحاديث النهي عن التقدمة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأب يكون شيئاً يصومه أحدكم (فائدة) ظاهر قوله في حديث أسامة أن شعبان شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان أنه يستحب صوم رجب لأن الظاهر أن المراد أنهم يغفلون عن تعظيم شعبان بالصوم كما به ظمون رمضان ورجباً به ويحتمل أن المراد غفلتهم عن تعظيم شعبان بصومه كما به ظمون رجباً به فخره بغيره فانه كان يعظم بذلك عند الجاهلية ويخفون فيه العترة كما ثبت في الحديث والظاهر الأول لأن المراد بالناس العصابة فإن الشارع قد كان إذا كان محاماً نار الجاهلية ولكن غابته التقرير لهم على صومه وهو لا يفيد زيادة على الجواز وقد ورد ما يدل على مشروعية صومه على العموم والخصوص أما العموم فالأحاديث الواردة في الترغيب في صوم الأشهر الحرم وهو منها بالاجماع وكذلك الأحاديث الواردة في مشروعية مطلق الصوم وأما على الخصوص فما أخرجه الطبراني عن سعيد ابن أبي راشد مرفوعاً بالنظر من صام يوماً من رجب فكأنما صام سنة ومن صام منه سبعة أيام غفلت عنه أبواب جهنم ومن صام منه ثمانية أيام قفلت له ثمانية أبواب الجنة ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه ومن صام منه خمسة عشر يوماً نادى من السماء قد غفر لك ما مضى فأناف العمل ومن زاد زاده الله ثم سأل حديثاً طويلاً في فضله وأخرج الخطيب عن أبي ذر من صام يوماً من رجب عدل صيام شهر وذكروا حديث سعيد بن أبي راشد وأخرج نحوه أبو نعيم وابن عساكر من حديث ابن عمر مرفوعاً وأخرج أيضاً نحوه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس مرفوعاً وأخرج الخلال عن أبي سعيد مرفوعاً رجب من شهر الحرم وأيامه كتوبة على أبواب السماء السادسة فإذا صام الرجل منه يوماً جدد صومه بتقوى الله نطق الباب ونطق اليوم وقاد يارب اغفر له وإذا لم يتم صومه بتقوى الله لم يستغفر له وقيل خدعتك نفسك وأخرج أبو الفتح بن أبي القوارس في أماليه عن الحسن مرسلاً أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي وحكى ابن السبكي عن محمد

أن خروجه يوم الخميس لم يكن يوم الجمعة ويحمل قوله تلمس بقين أي أن كان الشهر ثلاثين فاتفق أن جازتها وعشرين فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة بعد مضى أربع ليالٍ لا خمس ويؤيده قول

جابر بن نفيس يبين من ذى الحجة أو أربع وانما لم يقل الراوى ان يبين بغير الشرط لان الغالب تمام الشهر وبه احتج من قال
لا حاجة للاتبان به والا تروا حى احتمال ١٣٠ النقص فقال يحتاج اليه للاحتياط (فقدم) صلى الله عليه

وآله وسلم (مكة) من أعلاها
(لأربع ليال خلوت من ذى الحجة)
صبيحة يوم الأحد (فطاف بالبيت
وسعى بين الصفا والمروة ولم يحل)
بفتح أوله وكسر ثانيه أى لم يصح
حلالاً (من أجل بدنه) بـ يكون
الهدال (لأنه) صلى الله عليه وآله
وسلم (قلده) فصارت هـ ديا
ولا يجوز لأصحاب الهدى ان
يصلح حتى يبلغ الهدى محله (ثم
نزل بأعلى مكة عند الجحون) بفتح
الجـ المـ حـ له وضم الجيم الجبل
المشرف على المحصب حـ ذاء
مسجد العقبة وفي المشارق
وغيرها صبرة أهل مكة على ميل
ونصف من البيت (وهو) أى
والحال أنه صلى الله عليه وآله
وسلم (مهل بالحج ولم يقرب
الكعبة بعد طوافه بها) لعله
اشغل منعه من ذلك (حتى رجع
من عرفة وأمر أصحابه) الذين
لم يسوقوا الهدى (ان يطوفوا
بالبيت وبين الصفا والمروة ثم
يقصروا من رؤسهم) لأجل
أن يحلقوا بـ (ثم يحلقوا) لأنهم
متمتعون ولا هدى معهم كما قال
(وذلك لمن لم يكن معه بدنة قلدها
ومن كانت معه امرأته فهي له
حلال والطيب والنياب)
كسائر محرقات الاسرام حلال له
وموضع الترجة قوله في هذا
الحديث فلم يسه عن شئ من

ابن منصور السمعاني انه قال لم يرد في استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة
والاحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم وأخرج ابن أبي شيمية في مصنفه ان عمر
كان يضرب أكف الناس في رجب حتى يضعوه في الجحان ويقول كلوا فانما هو شهر
كان تعظمه الجاهلية وأخرج أيضاً من حديث زيد بن أسلم قال سئل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن صوم رجب فقال أين أنتم عن شعبان وأخرج عن ابن عمر ما يدل على
انه كان يكره صوم رجب ولا يخفك ان الخصوصات اذ لم تنتهض للدلالة على استحباب
صومه انتهضت العمومات ولم يرد ما يدل على الكراهة حتى يكون مخصصاً لها وأما
حديث ابن عباس عند ابن ماجه بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام رجب
ففيه ضعف فان زيد بن عبد الحميد وداود بن عطاء (وعن رجل من باهله قال أتيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أبا الرجل الذي أتيتك عام الاول فقال فقال
أرى جسمك نادحاً قال يا رسول الله ما كنت طعاماً بالمارماً كته الا بالليل قال من
أمرك ان تعذب نفسك قلت يا رسول الله انى أقوى قال صم شهر الصبر ويوم بعده قلت
انى أقوى قال صم شهر الصبر ويومين بعده قلت انى أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام
بعده وصم أشهر الحرم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وهذا القوله الحديث أخرجه
أيضاً النسائي وقد اختلف في اسم الرجل الذى من باهله فقال أبو القاسم البغوي في معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث وقال سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم حديثاً ولم يسمه وذكر في موضع آخر هذا الحديث وكذلك قال ابن قانع في معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث والراوى عنه مجيبة الباهلية بضم الميم وكسر الجيم
وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء موحدة مفتوحة وتاء تانيث ففى رواية أبي داود
عن أبيها وعمها يعنى هذا الرجل وهكذا قال أبو القاسم البغوي انها قالت حدثني أبي
أوعى وفى رواية النسائي مجيبة الباهلى عن عمه وقد ضعف هذا الحديث بعضهم لهذا
الاختلاف قال المذوى وهو متوجه وفيه نظر لا مثل هذا الاختلاف لا ينبغي ان يعتد
قاده فى الحديث قوله صم شهر الصبر يعنى شهر رمضان قولاً ويوماً بعده الى قوله وثلاثة
أيام بعده فيه دليل على استحباب صوم يوم أو يومين أو ثلاثة بعد شهر رمضان وقد تقدم
انه يستحب صيام ستة أيام فلا منافاة لان الزيادة مقبولة قوله وصم أشهر الحرم هى شهر
العدة والحجة وحرم ورجب وفيه دليل على مشروعية صومها أما شهر محرم ورجب
فقد تقدم ما ورد فيه ما على الخصوص وكذلك العشر الاول من شهر ذى الحجة وأما شهر
العدة وبقية شهر الحجة فلهذا العموم واكفنه ينبغي أن لا يستكمل صوم شهر منها
ولا صوم جميعها ويدل على ذلك ما عند أبي داود من هذا الحديث بلفظ صم من الحرم
واترك صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك

(باب)

الاردية والازرقين والحديث من افراد البخارى ورواه أيضاً مختصراً (عن عبد الله بن عمر

رضي الله عنه ما ان تلبس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولمسلم عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا

استنوت به راحته قاعة عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال (بيك اللهم ليك لين) أي يا الله أجبتك فادعونا قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية أجابة دعوة إبراهيم

١٣١

حين أذن في الناس بالحج انتهى

وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن

برير وغيرهما بأسانيدهم في

تقاسيمهم عن ابن عباس ومجاهد

وعطاء وعكرمة وقتادة وغير

واحد والاسانيد اليهم قوية

وأقوى ما فيه عن ابن عباس

ما أخرجه أحمد بن منيع في

مسنده وابن أبي حاتم من طريق

قابوس بن أبي طبيان عن أبيه

عنه رضى الله عنه قال لما فرغ

إبراهيم من بناء البيت قبل له

وأن في الناس بالحج قال رب

وما يبلغ صوتي قال أذن وعلى

البلاغ قال فنادى إبراهيم يا أيها

الناس كتب عليكم الحج إلى

البيت العتيق فسمعه ما بين

السما والارض ألا ترون الناس

يجيئون من أقصى الارض يلبنون

ومن طريق ابن جرير عن ابن

عباس وفيه فأجابوه بالتلبية من

أصلا ب الرجال وأرحام النساء

وأول من أجابه أهل اليمن فليس

حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم

الساعة الا من كان أجاب إبراهيم

عليه السلام يومئذ زاد غيره فمن

لبي مرة حج مرة ومن لبي مرتين حج

مرتين ومن لبي أكثر حج قد ر

تليته قال ابن المنير في الحاشية

في مشروعية التلبية تنبيهه على

إكرام الله تعالى لعباده بأن

وفودهم على بيته أعظم كان

بأمره سبحانه وتعالى

ووقع في المرفوع تكرير لفظة ليك ثلاث مرات وكذا في المرفوع الأول والثانية بقوله اللهم

وقد قل اتفاق الأدباء على أن التكرير اللفظي لا يزداد على ثلاث مرات (لا شريك لك ليك ان الحمد) بالكسر على الاستئناف

• (باب الحث على صوم الاثنين والخميس) •

(عن عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم صيام الاثنين والخميس

رواه الخمسة الأباة داود ولكنه لمن رواية أسامة بن زيد وعن أبي هريرة ان النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فاحب أن يعرض على

وأما ما رواه أحمد والترمذي وابن ماجه عنهما ولا جد والنسائي هذا المعنى من

حديث أسامة بن زيد وعن أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسئل عن صوم

يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث

عائشة أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وأعله ابن القطان الراوى عنها وهو ربيعة

البحرثى وأنه مجهول قال الحافظ وأخطأ في ذلك فهو صحابي قال الترمذي حديث عائشة

هذا حسن صحيح وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفي إسناده رجل مجهول ولكنه

صح الحديث ابن خزيمة وحديث أبي هريرة قال الترمذي حديث غريب وأورده الحافظ

في التلخيص وسكت عنه وحديث أبي قتادة أخرجه من ذكر المصنف وفي الباب عن

حفصة عن أبي داود وأحاديث الباب تدل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس

لانهم ما يومان تعرض فيهما الأعمال قوله فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه الولادة

والانزال انما كانا في يوم الاثنين كما جاء في الأحاديث

• (باب كراهة إفرا يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم) •

(عن محمد بن عبد بن جعفر قال -الت جابرا أمسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم

يوم الجمعة قال نعم متفق عليه والبخاري في رواية ان يرد بصوم وعن أبي هريرة قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصوموا يوم الجمعة الا قبله يوم أو بعده يوم رواه

الجماعة الا النسائي ولمسلم ولا تحتصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الايام ولا تحتصوا يوم

الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم ولا أحد يوم الجمعة يوم

عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا أن تصوموا قبله أو بعده وعن جويرية ان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل علي في يوم الجمعة وهي ساعة فقال أصمت أمس

قالت لا قال تصومين غدا قالت لا قال فاطري رواه أحمد والبخاري وأبو داود وهو

دليل على أن التطوع لا يلزم بالشرع وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال لا تصوموا يوم الجمعة وحده وعن جنادة الأزدي قال دخلت على رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم في يوم جمعة في سبعة من الأزد أنا منهم وهو يتغدى فقال هاوا

ووقع في المرفوع تكرير لفظة ليك ثلاث مرات وكذا في المرفوع الأول والثانية بقوله اللهم

وقد قل اتفاق الأدباء على أن التكرير اللفظي لا يزداد على ثلاث مرات (لا شريك لك ليك ان الحمد) بالكسر على الاستئناف

وبالفتح على التعليل والكسر أجود عند الجمهور وحكام النخشي عن أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد بن حنبل وابن
عبد البر عن اختيار أهل العربية ١٣٢ لانه يقتضي ان تكون الاجابة مطلقة غير معلقة فان الحمد والنعمة لله

الى الغداة فقلنا يا رسول الله انما صيام فقال اضعتم أمس قلنا لا قال اقتصومون غدا قلنا لا
قال فافطروا فافا كلفاه فلم يخرج وجلس على المنبر دعا بانام من ماء فشرب وهو على
المنبر والناس يتظرون يريهم انه لا يصوم يوم الجمعة رواه أحمد حديث ابن عباس
هو مثل حديث أبي هريرة الملقب وفي اسناده الحسين بن عبد الله بن عبيد الله وثقه ابن
معين وضعفه الأئمة وحديث جندب بن الأزد هو مثل حديث جويرية وأخرجه أيضا
الحاكم وأخرجه أيضا النسائي بإسناد رجاله رجال الصحيح الأحذية البارق وهو مقبول
قوله قال نعم زاد مسلم وأحمد وغيرهما قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية النسائي ورب
الكعبة وهم صاحب العمدة فزاهما الى مسلم قوله أن يفرد بصوم فيه دليل على ان
النهى المطلق في الرواية الأولى متين بالأفراد لا اذا لم يفرد بالجمعة بالصوم كما يأتي في بقية
الروايات قوله الا قبله يوم أو بعده يوم أي الآن تصوموا قبله يوم أو تصوموا بعده يوم
وكذا وقع في رواية الاسماعيلي فقال الآن تصوموا قبله أو بعده وفي رواية لمسلم الآن
تصوموا قبله يوم أو بعده يوم وهذه الروايات تفيد مطلق النهى أيضا قوله ولا تختصوا
ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي فيه دليل على عدم جواز تخصيص ليلة الجمعة بقيام
أو صلاة من بين الليالي قال النووي في شرح مسلم وهذا متفق على كراهته قال واحتج
به العلماء على كراهة هذه الصلاة المبعدة التي تسمى الرغائب فأنزل الله واضعها
وختصرها فقام بعبادة منكورة من البدع التي هي ضلالة وجهالة وفيها منكرات ظاهرة
وقد صنف جماعة من الأئمة مصنفات نفيسة في تنقيحها وتضليل مصليها ومبتدعها
ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل قائلها أكثر من أن تحصر والله أعلم انتهى واستدل
بأحد باب على منع افراد يوم الجمعة بالصيام وقد حكاه ابن المنذر وابن حزم عن علي
عليه السلام وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم ولا تعلم لهم مخالفا في العبادة ونقله
أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقال ابن المنذر ثبت النهى
عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وهذا يشعر بأنه يرى تحريمه وقال
أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بان الاجماع منع قد على تحريم صوم يوم العيد
ولو صام قبله أو بعده وذهب الجمهور الى أن النهى فيه للتنزيه وقال مالك وأبو حنيفة
لا يكرهوا استدلال بحديث ابن مسعود الا في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل ما كان
ينظر يوم الجمعة قال في الفسخ وليس فيه حجة لانه يحتمل انه كان لا يعتمد فطره اذا وقع
في الايام التي كان يصومها ولا يصاد ذلك كراهة افراد بالصوم جماعة ابن المنذر قال
ومنهم من عدم من الخصائص وليس بجيد لانها لا تثبت بالاحتمال انتهى ويمكن أن يقال
بل دعوى اختصاص صومه صلى الله عليه وآله وسلم جيدة لما تقر في الاصول من أن
فعله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عنه من يشبهه يكون مخصصا له وحده من العموم

على كل حال والفتح يدل على
التعليل لكن قال في اللام مع
والعدالة اذا كسر صار تعليل
أيضا من حيث انه استئناف
جوابا عن سؤال عن العلة على
ما قرر في البيان حتى ان الامام
الرازي وأتباعه جعلوا ان تفيد
التعليل نفسها ولكنها مردود
(والنعمة لك) بكسر النون
الاحسان والمنفعة مطلقا وبالفتح
على الاثر عطفًا على الحمد
ويجوز لرفع على الابتداء والخبر
محذوف أي ان الحمد لك والنعمة
مستقرة لك (والملك) لك بالنصب
والرفع اذ التقدير والملك كذلك
(لا شريك لك) في ملكك وروى
النسائي وابن ماجه وابن حبان
في صحيحه والحاكم في مستدركه
عن أبي هريرة قال قال كان من
تلبية النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ليبيك له الخلق ليبيك وعند
الحاكم عن ابن عباس أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقف
بعرفات فلما قال ليبيك اللهم
ليبيك قال انما الخير خيرا الاخرة
وعند الدارقطني في العلل عن
أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم
قال ليبيك حاجة تعبدوا ورفا
وزاد مسلم في حديث الباب
فذكرها حتى قال فافع وكان
عبد الله بن عمر يذ فيها ليبيك
اللهم ليبيك وسعديك والخير

في يدك والرغبة اليك والعمل ولم يذكروا البخاري هذه الزيادة فهي من افراد مسلم خلافا لما توهمه
عبارة جامع الاصول والحافظ المذري في مختصره التواتر في شرح المذهب وقوله وسعديك هو من باب ليبيك فيأتي فيه

ما سبق من التثنية والافراد ومعناه اسعدني اسعادا بعد اسعاد فالمصدر فيه مضاف للفاعل وان كان الاصل في معناه اسعدك
بالاجابة اسعادا بعد اسعاد على ان المصدر فيه مضاف للمفعول ١٣٣

ومنها يختص بالامة لا يكون فعله ما واصله اذ لم يقم دليل يدل على التامس في ذلك
الفعل لخصوصه لا مجرد ادلة التامس العامة فانها مخصصة بالتامس للامة لانه اخص منها
مطلقا ومن غرائب المقام ما احتج به بعض المالكية على عدم كراهة صوم يوم الجمعة
فقال يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده وهذا قياس فاسد الاعتبار لانه منصوب
في مقابلة النصوص الصحيحة واغرب من ذلك قول مالك في الموطأ لم يسمع احدا من اهل
العلم والفقهاء ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعضهم
يصومه واره كان يكرهه قال النورى والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت
النهي عن صوم الجمعة فيتمين القول به ومالك معذوره فانه لم يبلغه قال الداودى من
اصحاب مالك لم يبلغه مالك هذا الحديث ولو بلغه لم يخافه وقد اختلف في سبب كراهة
افراد يوم الجمعة باصمام على اقوال ذكرها صاحب الفتح منها الكونه عيدا او يدل على
ذلك رواية احمد المذكور في الباب واستشكل التعديل بذلك بوقوع الاذن من الشارع
بصومه مع غيره واجاب ابن القيم وغيره بان شبهه بالعيد لا يستلزم الاستواء من كل وجه
ومن صام معه غيره اتفقت عنده صورة التحريم بالصوم ومنها لا يضعف عن العبادة
ورجح النورى قال في الفتح وتعقب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه واجاب
النورى بانه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله او بعده جبر ما يحصل به يوم صومه من فتور
او قصير قال الحافظ وفيه نظر فان الجبر لا يخص في الصوم بل يحصل بجميع افعال الجبر
فيلزم منه جواز افراده من عمل فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله او بعده كمن
اعتق فيه رقبة مثلا ولا فائز بذلك وايضا فكما انهي يختص عن يخشى عليه الضعف
لامن يقتضيه القوة ويمكن الجواب عن هذا بان المظنة اقيمت مقام المنفعة كما في جواز
القطر في السفر لمن لم يشق عليه ومنها خوف المبالغة في تعظيمه فيقتضيه كما اقتضى اليهود
بالسبب قال في الفتح وهو منتقض بثبوت تعظيمه بغير الصيام وخوف اعتقاده وجوبه قال
في الفتح ايضا وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس ومنها خشية ان يفرض عليهم كما
خشى صلى الله عليه وآله وسلم من قيام الليل ذلك قاله المذهب قال في الفتح وهو منتقض
باجازة صومه مع غيره وبانه لو كان السبب ذلك لجاز صومه بعده صلى الله عليه وآله وسلم
لارتفاع الخشية ومنها مخالفة النصارى لانه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم
قال في الفتح وهو ضعيف واقتوى الاقوال ولا هابنا الصواب الاقل لما تقدم من حديث
ابي هريرة وقد اخرجنا اكرم ايضا لما اخرج ابن ابي شيبة باسناد حسن عن علي عليه
السلام قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه
يوم طعام وشراب وذكر (وعن عبد الله بن بسر عن اخته واسمها الصماء ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد احدكم
غير ان الاختيار عندي ان يفرد ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التلبية وفي سنن ابي داود وابن ماجه عن
نابر قال اهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر التلبية قال والناس يزبدون هذا المعارج ونحوه من الكلام والنهي صلى

مساعد على طاعتك بعد
مساعدة فيكون من المضاف
للمنصوب وقوله والرغبة بفتح
الراء والمدة وبضمها مع القصير
كالعلاء والعلا وبالفتح مع القصير
ومعناه الطلب والمسألة يعني انه
تعالى هو المطلوب المسؤول منه
فبيده جميع الامور والعمل له
سبحانه لانه المستحق للعبادة
وحده وفيه حذف يحتمل أن
تقديره والعمل اليك أي اليك
القصد به والانتباه اليك
تبارى عليه وأخرج ابن أبي
شيبه من طريق المورين
مخرمة قال كانت تلبية عمر
فذكر مثل المرفوع وزاد اليك
مرغوبا ومرهوبا اليك اذا
النعمة والفضل الحسن وهذا
يدل على جواز الزيادة على تلبية
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بلا استصحاب ولا كراهة
وهذا مذهب الائمة الاربعة لكن
قال ابن عبد البر قال مالك أكره
ان يزيد على تلبية رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وينبغي
ان يفرد ما روى مرفوعا ثم
يقول الموقوف على انفراده حتى
لا يختلط بالمرفوع قال الشافعي
رحم الله فيما حكاه عنه البيهقي
في المعرفة ولا يصح على أحد
في مثل ما قال ابن جرير ولا غيره
من تعظيم الله ودعائه مع التلبية

ما وقع عند التساقى من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال كان من تلبية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فذكره
ففيه دلالة على أنه كان يلبي بغير ذلك وما تقدم عن عمرو بن عمر

١٢٥

قصر الشجر

• (باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها) •

(عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة
فهم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواء أحد والتساقى والترمذى وعن أبي
قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان
فهذا صيام الدهر كله رواء أحد ومسلم وأبو داود وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثاء
والاربعاء والخميس رواء الترمذى وقال حديث حسن وعن أبي ذر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر فأنزل الله
تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اليوم بعشرة رواء ابن ماجه
والترمذى) حديث أبي ذر الاول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه ولفظه عند التساقى
والترمذى قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرجه أيضا التساقى وابن حبان
وصححه من حديث أبي هريرة رواء التساقى من حديث جرير مرفوعا قال الحافظ
واسناده صحيح ورواه ابن أبي حاتم في العلل عن جرير موقوفا وصحح عن أبي زرعة وقفه
وأخرجه أبو داود والتساقى من طريق بن مهزيان القيسي عن أبيه وأخرجه البزار من
طريق ابن أبي عمير عن أبيه عن ابن عمر وحديث عائشة روى موقوفا قال في الفتح وهو
أشبه حديث أبي ذر الا أخرجه الترمذى وفي الباب عن ابن مسعود عند أصحاب
السنن وصححه ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة
كل شهر وعن حنيفة عند أبي داود والتساقى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الاخرى وعن عائشة غير
حديث الباب عند مسلم قالت كان صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام
لا يبالى من أى الشهر صام وعن أبي هريرة غير حديثه الاول عند الشيخين باللفظ أو صام
خليلي بصيام ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند التساقى باللفظ كان صلى الله عليه وآله وسلم
لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر وسيأتي وعن قرة بن إياس المزني وأبي عقرب
وعثمان بن أبي العاص أشار إلى ذلك الترمذى قوله فصم ثلاث عشرة الخ فيه دليل على
استحباب صوم أيام البيض وهي الثلاثة المعينة في الحديث وقد وقع الاتفاق بين العلماء
على أنه يستحب أن تكون الثلاث المذكورة في وسط الشهر كما حكاه الثوري واختلقوا
في تعيينها فذهب الجمهور إلى أنها ثلاث عشر ورابع عشر وخامس عشر وقبل هي

وروى سعيد بن منصور عن
طريق الاسود بن يزيد أنه كان
يقول ليبيك غفار الذنوب وفي
حديث جابر الطويل في صفة
الحج حتى استوت به ناقته على
البيداء أهل بالتوحيد ليبيك
اللهم ليبيك الخ قال وأهل الناس
بهذا الذي يهلون به فلم يرد عليهم
شيئا منه ولزم تلييته وأخرجه
أبو داود ومن الوجه الذي أخرجه
منه مسلم قال والناس يزيدون
ذا المعارج ونحوه من الكلام
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسمع فلا يقول لهم شيئا وفي
رواية البيهقي ذا المعارج وذا
القواضل وهذا يدل على أن
الاقتصار على التلبية المرفوعة
أفضل لمدامته هو صلى الله
عليه وآله وسلم عليه وأنه لا بأس
بزيادة لكونه لم يرد عليه - م
وأقرهم عليها وهو قول الجمهور
وبه صرح أشهب وحكي ابن
عبد البر عن مالك الكراهة
انتهى واستحب الشافعية أن
يصل على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعد الفراغ من التلبية
ويسأل الله رضا والجنة
ويتعوذ به من النار واستأنسوا
لذلك بما رواء الشافعي
والدارقطني والبيهقي من رواية
صالح بن محمد بن زائدة عن حمارة
ابن خزيمة بن ثابت عن أبيه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله

و لم كان اذ فرغ من تلييته سال الله رضوانه والجنة واستقام برحمة من النار وصالح هذا ضعيف عند الجمهور ورواه أحمد
لا يرى به بأسا (عن أنس رضى الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن معه بالمدينة) حين أراد حجة

الوداع (الظهر أربعاً) أي أربع ركعات (والعصر بذي الحليفة ركعتين) قصر (ثم يأت بها) أي بذي الحليفة (حق أصح) دخل في الصباح أي وصلى الظهر ١٣٦ ثم دعا بئانته فأشعرها كما عند مسلم (ثم ركب) أي واحداً (حق استوت

به) أي حال كونها متلبسة به (على اليداء) الشرف المقابل لذي الحليفة (جداً لله وسبح وكبر ثم أهل بحج وعمره) قارنا بينهم (وأهل الناس) الذين كانوا معه (بهم) اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم وفي الصحيحين عن جابر أهدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو وأصحابه بالبحر وفيه ما عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لي بالبحر وحده ولم يرفق لقضاء أهل بالبحر مفرداً وعند الشيعين عن ابن عمر أنه كان مقتعاً وفيه ما أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج وتمتع الناس معه قال النووي في المجموع والصواب الذي نعتقده أنه صلى الله عليه وآله وسلم أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أدخل عليه العمرة فصارت قارناً فمن روى أنه كان مفرداً وهم إلا كثرون اعتمدوا أول الأحرار ومن روى أنه كان قارناً هم آخرون ومن روى أنه كان مقتعاً أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع والالتذاذ وقد انتفع بأن كفاه عن التمكن فعل واحد ولم يحتج إلى أفراد كل واحد بعمل انتهى قال الحافظ في الفتح وهذا هو المعتمد في الجمع بين مختلف الروايات (فلما قدمنا مكة) (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم (الناس) الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (خلوا) من أحرارهم وأما أمرهم بالتسخ وهم قاريون لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج منكراً كما هو رسم الجاهلية فأمرهم بالتخل من جههم والانتساخ

الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وحديث أبي ذر المذكور في الباب وما ذكرنا من الأحاديث الواردة في معناه بر ذلك قوله ثلاث من كل شهر الخ اختلافوا في تعيين هذه الثلاثة الأيام المستحبة من كل شهر فقصرها عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو ذر وغيرهم من الصحابة وجماعة من التابعين وأصحاب الشافعي أيام البيض ويشكل على هذا قول عائشة المتقدم لا يسأل من أي الشهر صام وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يله كان يعرض له ما يشاء من مراعاة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل والذي أمر به قد أخبر به أمته وصاحبه به وعينه لهم فيحمل مطابق الثلاث على الثلاث المقيمة بالأيام المعينة واختار النخعي وآخرون أنها آخر الشهر واختار الحسن البصري وجماعة أنهم من أوله واختارت عائشة وآخرون صيام السبت والاحد والاثنين من عدة شهر ثم الثلاثة والاربعاء والخميس من الشهر الذي بعده للحديث المذكور في الباب عنها وقال البيهقي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يسأل من أي الشهر صام كما في حديث عائشة قال فكل من رآه فعل فوعاذه كره وعائشة رأت جميع ذلك فاطلقت وقال الروائي صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فان اتفقت أيام البيض كان أحب وفي حديث رفعه ابن عمر أن اثنين في الشهر وخيسان بعده وروى عن مالك أنه يكره تعيين الثلاث قال في الفتح وفي كلام غير واحد من العلماء أن استحباب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر انتهى وهذا هو الحق لأن حمل المطلق على المقيد ممتنع مذكور وكذلك استحباب السبت والاحد والاثنين من شهر والثلاثاء والاربعاء والخميس من شهر غير استحباب ثلاثة أيام من كل شهر وقد سكت الحافظ في الفتح في تعيين الثلاثة الأيام المطلقة عشرة أقوال وقد ذكرنا أكثرها والحق أنها تبقى على إطلاقها فيكون الصائم مخيراً في أي وقت صامها فقد فعل الم شروع لكن لا يفعله في أيام البيض فالخامس من أحاديث الباب استحباب صيام تسعة أيام من كل شهر ثلاثة مطلقة وأيام البيض والسبت والاحد والاثنين في شهر والثلاثاء والاربعاء والخميس في شهر قوله فذلك صيام الدهر وذلك لأن السنة بعشرة أمثالها يعبءل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله فيكون كمن صام الدهر

• (باب صيام يوم وفطر يوم وكره صوم الدهر) •

(عن عبد الله بن عمر) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت أني أقوى من ذلك فلم يزل يرفعي - في قال صم يوماً وفطر يوماً فإنه أفضل الصيام وهو صوم أخي داود عليه السلام وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام إلا بدعتي عليهما وعن أبي قتادة قال قيل يا رسول الله

كيف الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (خلوا) من أحرارهم وأما أمرهم بالتسخ وهم قاريون لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج منكراً كما هو رسم الجاهلية فأمرهم بالتخل من جههم والانتساخ

الى العمرة فحقها الخالقهم وتصر بها يجوز الاعتقاد في تلك الايام وهذا خاص بتلك السنة عند الجمهور خلافا لاجل
(حتى كان يوم التروية) وهو ثامن الحجة سمي به لانهم كانوا ١٣٧ يرون دوابهم بالماء فيه ويحملونه الى

كيف بن صام الدهر قال لا صام ولا أفطر ولم يصم ولم يفطر واما الجماعة الا البخاري

وابن ماجه وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيقت

عليه جهنم هكذا وقبض كفره واه أحمد ويحمل هذا على من صام الايام المنهي عنها

حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة وألفظ ابن

حبان ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين وأخرجه أيضا البزار والطبراني قال

في جمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح وفي الباب عن عبد الله بن الشخير عند أحمد وابن

حبان بلفظ من صام الايام فلا صام ولا أفطر وعن عمران بن حصين أشار اليه الترمذي

قوله فانه أفضل الصيام مقتضاه ان الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسأني البحث

عن ذلك قوله لا صام من صام الايام استدلل بذلك على كراهية صوم الدهر قال ابن التين

استدل على الكراهية من وجود منهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة وأمره بأن

يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الايام وقيل معنى قوله لا صام

المنهي أي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلي ويدل على ذلك ما عند مسلم من حديث

أبي قتادة بلفظ ما صام وما أفطر وما عند الترمذي بلفظ لم يصم ولم يفطر قال في الفتح

أي لم يحصل أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لانه أمسك والى كراهية صوم الدهر مطلقا

ذهب اصحق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وقال ابن حزم يحرم ويدل للتصريح

حديث أبي موسى المذكور في الباب لما فيه من الوعيد الشديد وذهب الجمهور كافي

الفتح الى استحباب صومه وأجابوا عن حديث ابن عمر وحديث أبي قتادة بأنه محمول

على من كان يدخل على نفسه مشقة أو يفوت حقا قالوا ولذلك لم ينه صلى الله عليه وآله

وسلم حزين عن عمر والاصل وقد قال له يا رسول الله اني أسرد الصوم ويحجب من هذا بأن أسرد

الصوم لا يستلزم صوم الدهر بل المراد انه كان كثير الصوم كما وقع ذلك في رواية

الجماعة المتقدمة في باب الفطر والصوم في السفر ويؤيد عدم الاستلزام ما أخرجه أحمد

من حديث اسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسرد الصوم مع ما ثبت انه لم يصم

شهرًا كاملا الا رمضان وأجابوا عن حديث أبي موسى بحمله على من صام جميعا ولم

يفطر في الايام المنهي عنها كالعيدين وأيام التشريق وهذا هو اختيار ابن المنذر

وطائفة وأجيب عنه بان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لا صام ولا أفطر لمن سأله عن

صوم الدهر ان معناه انه لا يبره ولا انهم عليه ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه

انهم يصومها بالاجماع وحكي الاثر من مسدد انه قال معنى حديث أبي موسى ضيقت

عليه جهنم فلا يدخاها وحكى منه ابن خزيمة عن المزني ورجحه الفزالي والمجيب الى هذا

التأويل ان من ازداد الله عملا صالحا ازداد الله رفعة وكرامة قال في الفتح وذهب بان

ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقربا بل رب عمل صالح اذا ازداد

عرفات (أهـ) لو بالحج) من مكة
(قال) أنس (ونحراً النبي صلى
الله عليه) وآله (وسلم) بمكة
(بدنات يـ) حال كونهن
(قياما) أي قاعات وعن المهدي
الى مكة (وذكر رسول الله صلى
الله عليه) وآله (وسلم بالمدينة)
يوم عيد الاضحي (كتبـ)ين
أطلسين) وهو الايض الذي
يخالطه سواد وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الحج والجهاد
وأبو داود بعضه في الاضاحي
وبعضه في الحج (عن ابن عمر
رضي الله عنهما انه كان ياي)
بعد أن يركب راحلته (من ذي
الحليفة) ولا يقطع تلبسته (فاذا بلغ
الحرم) أي دخل في أرض أدنى
الحرم (أمسك) عن التلبسة أو
المراد بالحرم المجهود بالامسك
عن التلبسة التشاغل بغيرها من
الطواف وغيره وروى ابن
خزيمة في صحيحه من طريق عطاء
قال كان ابن عمر يدع التلبسة
إذا دخل الحرم ويراحلها بعد
ما يقضي طوافه بين الصفا
والمروة فالاولى ان المراد اذا
دخل الحرم كافي رواية أحمد
ابن علي وقوله بعد (حتى اذا جاء
ذاتوى) في التاموس بثلاث
الطوافه ورامنونا وقال
الكرمانى الفتح أقصم وهو واد
معروف بقرب بمكة في صوب
طريق العمرة ومساجد عائشة ويعرف اليوم بئر الزاهر بخلاف

الرافعي ولذلك نقول المعقولة قطعها اذا افتتح الطراف وفي الصحيحين عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى منى قال يلبى المعقولة حتى يستلم الحجر وعند المالكية خلاف هل ينطع التلبية حين يتدنى الطواف أو اذا دخل مكة والاول في المدونة والثاني في الرسالة ونهره ابن بشير (بات به) اي بذى طوى (حتى يصح) اي الى ان يدخل في الصباح (فاذا صلى الغداة) الصبح (اقتل) لدخول مكة (وزعم) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك المذكور في البيتونة والصلاة والغسل وفيه اطلاق الزعم على القول الصحيح **عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** (وسلم اماموسى) عليه السلام (فكان انظر اليه) رؤيا حقيقة بان يجعل الله لروحه مثالا يرى في البقعة كما يرى في النجوم كليله الاسراء والانبيا احياء عند ربهم يرزقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائما في قبره يصلي كما رواه مسلم عز أنس أو انه صلى الله عليه وآله وسلم انظر ذلك في المنام وبذلك صرح موسى بن عقبة في روايته عن نافع ورويا الانبياء حتى روى قال في الفتح وهو المعتمد عندى أو انه مثلت له موسى التي كان عليه في الحياة وكيف يحج ويلبى أو انه أخير بالوحى عن ذلك فشدته قطع به فان كان انظر اليه (اذ انظر حاجه في الوادى) وادى الازرق (يلبى) ولم يلم عنه بلفظ كان انظر الى موسى ها باطمان النية واضع الصبيعية في أذنيه ما راها هذا

١٣٨

منه ازداد بعد كالمصلاة في الاوقات المكروهة انتهى وأيضا لو كان المراد ما ذكره اقال ضيق عنه واستدلوا على الاستحباب بما وقع في بعض طرق حديث عبد الله بن عمرو بلفظ فان الحسنة بعشرة أمثالها وذلك مثل صيام الدهر وبما تقدم في حديث من صام رمضان واتبعه ستامن شوال فكان صام الدهر وبما تقدم في صيام أيام البيض انه مثل صوم الدهر قالوا والمثبه به أفضل من المثبه فكان صيام الدهر أفضل من هذه المشبهات فيكون مستحباره والمطلوب قال الحافظ وتعب بان التشبيه في الامر المقدرا لا يقتضى جواز المثبه به فضلا عن استحبابه وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروع صيام ثلثمائة وستين يوما ومن المعلوم ان المكاف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المثبه به من كل وجه واختلف الجوزون لصيام الدهر هل هو الافضل أو صيام يوم رانطار يوم فذهب جماعة منهم الى أن صوم الدهر أفضل واستدلوا على ذلك بأنه أكثر عافيه كوناً أكثر أجراً وتعبه ابن دقيق العيد بان زيادة الاجر بزيادة العمل ههنا معارضة باقتضاء الله اداة التقصير في حقه وقا أخرى فالاولى التوفيق الى حكم الشارع وقد حكم بان يوم يوم واقطار يوم أفضل الصيام هذا معنى كلامه ومما يرشد الى أن صوم الدهر من جهة الصيام المتفضل عليه صوم يوم واقطار يوم أن ابن عمر يطلب ان يصوم زيادة على ذلك المقدار فآخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه أفضل الصيام

• (باب تطوع المسافر والغاوى بالصوم) •

(عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر رواه النسائي) وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام يوماً في سبيل الله بعد الله وجهه عن الناربين خريمار رواه الجماعة الا ابا داود الحديث الاول في اسناده يعقرب بن عبد الله القمي وجعفر بن أبي المغيرة القمي وفيه ما مقال موفيه دامل على استحباب صيام أيام البيض في السفر ويطوي صوم سائر التطارحات المرغب فيها والحديث الثاني يدل على استحباب صوم الجاهل لان المراد بقوله في سبيل الله الجهاد قال النووي وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يفوت به حق ولا يخل قتاله ولا غيره من مهمات غزوه ومعناه المباحة عن النار والمعاقبة منها سيرة سبعين سنة

• (باب في ان صوم التطوع لا يلزم بالشروع) •

(عن أبي جحيفة قال آخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرأى ام الدرداء متبذلة فقال لها ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء ليس له

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يلبى المعقولة حتى يستلم الحجر وعند المالكية خلاف هل ينطع التلبية حين يتدنى الطواف أو اذا دخل مكة والاول في المدونة والثاني في الرسالة ونهره ابن بشير (بات به) اي بذى طوى (حتى يصح) اي الى ان يدخل في الصباح (فاذا صلى الغداة) الصبح (اقتل) لدخول مكة (وزعم) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك المذكور في البيتونة والصلاة والغسل وفيه اطلاق الزعم على القول الصحيح **عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** (وسلم اماموسى) عليه السلام (فكان انظر اليه) رؤيا حقيقة بان يجعل الله لروحه مثالا يرى في البقعة كما يرى في النجوم كليله الاسراء والانبيا احياء عند ربهم يرزقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائما في قبره يصلي كما رواه مسلم عز أنس أو انه صلى الله عليه وآله وسلم انظر ذلك في المنام وبذلك صرح موسى بن عقبة في روايته عن نافع ورويا الانبياء حتى روى قال في الفتح وهو المعتمد عندى أو انه مثلت له موسى التي كان عليه في الحياة وكيف يحج ويلبى أو انه أخير بالوحى عن ذلك فشدته قطع به فان كان انظر اليه (اذ انظر حاجه في الوادى) وادى الازرق (يلبى) ولم يلم عنه بلفظ كان انظر الى موسى ها باطمان النية واضع الصبيعية في أذنيه ما راها هذا

الحياة وكيف يحج ويلبى أو انه أخير بالوحى عن ذلك فشدته قطع به فان كان انظر اليه (اذ انظر حاجه في الوادى) وادى الازرق (يلبى) ولم يلم عنه بلفظ كان انظر الى موسى ها باطمان النية واضع الصبيعية في أذنيه ما راها هذا

الوادى وله جوار الى الله تعالى بالتلبية فانه لما مر بوادى الازرق وفي الحديث ان التلبية في بطون الاودية من سقى المرسلين وانها تنبت كدعند الهبوط كما تنبت كدعند الصعود ١٣٩ وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في اللباس

وفي أحاديث الانبياء ومسلم في الإيمان (عن أبي موسى رضى الله عنه قال بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى قومي باليمن في العاشرة من الهجرة قيل حجة الوداع (بجنت وهو بالبطحاء) اى بطحاء مكة زاد في رواية وهو منبج أى نازل بها (فقال بها أهلات قلت أهلات) وفي رواية قلت لبيك بأهلل (كأهلل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) أحسنت (هل معك من هدى قلت لا فأمرني فطنت بالبيت وبالصفا والمروة ثم أمرني فأهلت) من أحرأى (فأنت امرأة من قومي) لم تسم المرأة لكن في أبواب العمرة انه امرأة من قيس ويحتمل ان تكون محرمة (فشطنتى) اى سرحته بالمشط (أو غسلت رأى) ولم يذكر الخلق اما لكونه مع الوفا عنه دهم أو لدخوله في أمره بالأهلال (فقدم) اى جه (عمر) ابن الخطاب (رضي الله عنه) اى زمان خلافته لافى حجة الوداع كما بين في مسلم واختصره البخارى وانظر مسلم ثم أتيت امرأة من قيس فقلت بأى ثم أهلت بالحج فكنت أفتى به الناس حتى كان في خلافة عمر رضى الله عنه فقال له رجل يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس

ساجدة في الدنيا جاءه أبو الدرداء فمضى مع له طعما فقال كل فاني صائم فقال ما بابا كل حتى نأكل فإنا كل فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم قال ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما كان من آخر الليل قال سلمان قم الآن فصليا فقال له سلمان ان لربك عليك حقا ولله عليك حقا ولاهلك عليك حقا فأعط كل ذى حق حقه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان رواء البخارى والترمذى (وصحبه) قوله مبتدلة بفتح المثناة القوقبية والموحدة بعدها وتنبه ليدال المجهمة المكسورة أى لاسية ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذال وهى المهنة وزناومعنى وانراد انها تارة لكسرة لابس ثياب الزينة وفي رواية للكشميين مبتدلة بتقديم الموحدة وتخفيف الذال المجهمة والمعنى واحد قوله لبيت له ساجدة في الدنيا زاد ابن خزيمة يصوم النهار ويقوم الليل قوله فقال كل القائل أبو الدرداء على ظاهره هذه الرواية وهى انظر الترمذى واقط البخارى فقال كل قال فاني صائم فيكون القائل سلمان قوله فقال ما أنا بأكل حتى نأكل في رواية للبخارى فقال أقسمت عليك أن تطعمن وكذا رواه ابن خزيمة والدارقطنى والطبرانى وابن حبان قوله فلما كان من آخر الليل في رواية ابن خزيمة فلما كان عند العصر وعند الترمذى فلما كان عند الصبح ولله دارقطنى فلما كان في وجه الصبح قوله ولاهات عليك حقا زاد الترمذى وابن خزيمة ولصيفك عليك حقا وزاد الدارقطنى فمهم واقطروصل ونحوات أهلك قوله صدق سلمان فيه دليل على مشروعية النصح للمسلم وتنبه من غفل وفضل قيام آخر الليل وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وجواز النهي عن المستحبات اذا خشى ان ذلك يقضى الى السائمة والمال وتقويت الحقوق المطلوبة وكراهة الحمل على النفس في العبادة وجواز القطر من صوم التطوع وسأق الكلام عليه (وعن أم هانئ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها فادبها بشرب فشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله امانى ككف صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وار شأه أفطر رواء أحد الترمذى وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم شرب شربا فناولها لتشرب فقالت انى صائمة ولكنى كرهت ان أردسؤرك فقال يعنى ان كان فضاء من رمضان فاقضى يومه مكانه وان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى رواء أحد أبو داود وبعينه وعن عائشة قالت اهدى لحفصة طعاما وكأما عتيق فافطرنا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله انا أهديت لنا هدية واشتهيناها فأفطرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليكم كما صوما مكانه يوما آخر رواء

رويدك بعض فتياك فانك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في نفسك بعدك فقال يا أيها الناس من كآفتيناهم قسما فليمتد فان أمير المؤمنين قادم عليكم فأتوا به قال فقدم عمر فذكر ذلك له (فقال ان ناخذ بكتاب الله فانه يا امرأنا بالقام) أى باتمام أفعالهما

بعد الشروع فيها (قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله) وقيل اشتملها الإحرام بها من ديرة أهلها وهو مروي عن علي وابن عباس وسعيد بن جبيرة وطاوس ١٤٠ وعند عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب أن يفرّد كل واحد

منهم ما من الآخر وان يعترف
غير أشهر الحج أن الله تعالى يقول
الحج أشهر معلومات (وان تأخذ
بسنة النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) فإنه لم يجل من إحرامه
(حتى فخر الهدى) معنى وظاهر كلام
عمره هذا انكار فسخ الحج في
العمرة وأن فيه من القنوع انما
هو من باب ترك الأولى لانه منع
ذلك من غير تحريم وإبطال قاله
صياض وقال النووي والختار
أنه ينهى عن المتعة المعروفة
التي هي الاعتقار في أشهر الحج
ثم الحج من عامه وهو على التنزيه
للتعقيب في الأفراد ثم انه قد
الاجماع على جواز القنوع من
غير كراهة وبقي الخلاف في
الأفضل وانما أمر بأباموسى
بالاحلال لانه ليس معه هدى
بخلاف على حيث أمر بالبقاء
لان معه الهدى مع انما أحراما
كإحرامه لكن أمر بأباموسى
بالاحلال تشبيها بنفسه لولم يكن
معه هدى وأمر عاليا تشبيها به في
الحالة لراهنه وفي الحديث
حصه الاحرام المعلق وهو موضع
الترجمة وبه أخذ الشافعية وأهل
الحديث ومجمل ذلك ما اذا
كان الوقت قابلا لبلوغه على أن الحج
لا ينفذ في غير أشهره (عن
عائشة رضي الله عنها حديثها في
الحج قد تقدم) فرياً (وقالت

أبو داود وهذا أمر فرب يدائل قوله لا عليكم) حديث أم هانئ أخرجه أيضا الدارقطني
والطبراني والبيهقي وفي أسناده سمك وقد اختلف عليه فيه وقال النسائي سمك ليس
يعقد عليه اذا انفرد وقال البيهقي في أسناده مقال وكذلك قال الترمذي وفي أسناده أيضا
هرون بن أم هانئ قال ابن القطبان لا يعرف وفي أسناده أيضا يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال
ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدوق ردى الحفظ وقد غلط سمك في هذا
الحديث فتال في بعض الروايات ان ذلك كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني
ويوم الفتح كان في رمضان فكيف يصور ان تكون صائفة قضاء وتطوعا وحديث عائشة
أخرجه أيضا النسائي وفي أسناده زميل قال النسائي ليس بالشهر وقال البخاري
لا يعرف لزميل سمع من عروة ولا يزيد يعني يزيد بن الهادي سمع من زميل ولا تقوم به
الجنة وقال الخطابي أسناده ضعيف وزميل مجهول وأخرج الحديث الترمذي بلفظ
اقضيا يوما آخر مكانه وقال رواه ابن أبي حنيفة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن
عروة عن عائشة مثل هذا يعني مرفوعا ورواه مالك بن أنس ومسلم وعبد الله بن عمر
وزياد بن سماعة وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسل لا ولم يذكر وفيه
عروة وهذا أصح لأنه روى عن ابن جريج قال سألت الزهري قلت له أحد ذلك عروة عن
عائشة قال لم أسمع من عروة في هذا شيئا ولكن سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من
ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث فذكره ثم أسنده كذلك وقال النسائي
هذا خطأ وقال ابن عيينة في روايته سئل الزهري عنه أهو عن عروة فقال لا وقال
الخلال اتفق الثقات على إرساله وتوارد الحفاظ على الحسم بضمة منه وضعفه أحمد
والبخاري والنسائي مجمل الزميل وفي الباب عن عائشة غير الحديث المذكور ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليه ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقدمت له حبيسا
فقال لقد أصبحت صائما فاكل منه وقد تقدم في باب وجوب النية وزاد النسائي فأكل
وقال أم يوم يوما مكانه قال النسائي هي خطأ يعني الزيادة ونسب الدارقطني الوهم فيها
الى محمد بن عمر والباهي ولكن رواها النسائي من غير طريقه وكذا الشافعي وفي
الباب أيضا عن أبي سعيد عن البيهقي بأسناد قال الحفاظ حسن قال صنعت للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم طعاما فلما وضع قال رجل أنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم دعاك أخوك وتكفل لك أظرفهم مكانه ان شئت والاحاديث المذكورة
في الباب تدل على أنه يجوز لمن صام تطوعا ان يطر لاسيما اذا كان في دعوة الى طعام
أحد من المسلمين ويدل على أنه يستحب للمطوع القضاء لذلك اليوم وقد ذهب الى ذلك
الجمهور من أهل العلم وحكى الترمذي عن قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنهم رأوا عليه القضاء اذا أظفر قال وهو قول مالك بن أنس واستدلوا بحديث عائشة
المذكور وروى حديث أبي سعيد في الباب وأجيب عن ذلك بما في حديث أم هانئ من

في هذه الرواية خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أشهر الحج) أجمع العلماء على ان
المراد بها ثلاثة أولها أول شوال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكالها وهو قول مالك ورواية عن الشافعي وشهران وبعض

الثالث وهو قول الباقي ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذي الحجة وهل يدخل يوم
النصر أو لا قال أبو حنيفة وأحمد نعم وقال الشافعي في المصحح عنه لا ١٤١ ثم اختلف العلماء في اعتبار هذه

الاشهر هل هو على الشرط أو
الاستصحاب فقال ابن عمر وابن
عباس وجابر وغيرهم من الصحابة
والتابعين هو شرط فلا يصح
الاحرام بالحج الا فيها وهو قول
اشافعي (وليالي الحج وحرم
الحج) يضم الحاء والراء اي أزمته
وامكنته وحالاته ولا زركشي
كعباض حرم بفتح الراء جمع
حرمة اي ممنوعات الحج وحرماته
وهذا موضع الترجمة فانه يدل
على انه كان مشهورا عندهم
معلوما (فتزانا بسرف) غير
منصرف للعلمية والتأنيث اسم
بقعة على عشرة أميال من مكة
(قالت) عائشة (تخرج) صلى
الله عليه وآله وسلم من قبله
التي ضربت له (الى أصحابه فقال)
لهم (من لم يكن منكم معه هدى
فأحب ان يجعلها) اي حجة
(عمرة فليفعل) اي العمرة (ومن
كان معه الهدى فلا) يجعلها
عمرة ولمسلم قالت قدم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
لاربعة مضين من ذي الحجة او
خمس فدخل على وهو غضبان
فقلت من أغضبك أدخله الله
النار قال أو ما شعرت اني أمرت
الناس بأمر فاذا هم يترددون
وفي حديث جابر عند البخاري
فقال لهم احلوا من احرامكم
واجعلوا التي قدصتم بها مكة

التضيق فيجمع بينه وبين حديث عائشة وأبي سعيد يحمل القضاء على التذيق ويدل على
جواز الافتطار وعدم وجوب القضاء حديث أبي حنيفة المتقدم لان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لم قرر ذلك ولم يبين لابي الدرداء وجوب القضاء عليه وتأخير البيان عن وقت
 الحاجة لا يجوز وقال ابن المنير ليس في تحريم الاكل في صوم النفل من غير عذرا الا ادلة
 العامة كقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم الا ان الاصل بتقديم على العام كحديث سلمان
 وقال ابن عبد البر من احتج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فهو جاهل باقوال أهل
 العلم فان الاكثر على ان المراد بذلك انتهى عن الزيادة كانه قال لا تبطلوا اعمالكم بالزيادة
 بل اخلصوها قال آخرون لا تبطلوا اعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك
 انتهى عن ابطال ما لم يقرض الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرا وغيره لا تمتنع عليه
 الافتطار الا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى ولا يخفى ان
 الاية عامة والاعتبار بعوم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقر في الاصول فالصواب
 ما قال ابن المنير قوله لا عليكما فيه دليل على انه يجوز زلن كان صائما عن قضاء نية فطر ولا
 انتم عليه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هل له صوم قضاء أو تطوع ويؤيد
 ذلك قوله في حديث أم هانئ ان كان قضاء من رمضان فاقضى يوما مكانه قوله يعني هذه
 اللفظة ليست في متن الحديث

• (باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقدم أحدكم رمضان
 يصوم يوم أو يومين الا ان يكون رجل كان يصوم صوما فليصمه واه الجماعة وعن
 معاوية قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر قبل شهر رمضان
 الصيام يوم كذا وكذا ونحن متقدمون فمن شاء فليصمه ومن شاء فليتناخر واه ابن
 ماجه ويحمل هذا على التقدم بأكثر من يومين وعن عمار بن حصين ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من سر ردها الشهر شيئا قال لا فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فاذا أفطرت رمضان أصم يومين مكانه متفق عليه وفي رواية لهم من
 سر ردها صياما وبجاء هذا على ان الرجل كانت له عادة بصيام سر والشهر أو قد تذر
 حديث معاوية في اسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن مولى ابن أمية وفيه
 مقال واليهتم بن جند وفيه أيضا مقال قوله لا يتقدم أحدكم الحج قال العلماء معنى
 الحديث لانه استقبال رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما أخرج
 هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا ان يتجهل الرجل بصيام قبل دخول
 رمضان بمعنى رمضان انتهى وانما اقتصر على يوم أو يومين لانه الغالب فيمن يفتد ذلك

فقالوا كيف يجعلها متعة وقد نهينا الحج فقال افعلوا ما أقول لكم فلولا اني سقت الهدى افعلت مثل الذي أمرتكم
 ولكن لا يجعل معنى حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا قال النووي هذا صريح في انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بفسخ الحج

الى العمرة امر عزيمة وتختيم بخلاف قوله من لم يكن معه هدى فاحب أن يجعلها عمرة فليفعل قال العلامة خيرهم أولابن الفسخ
وهدمه ملاطمة لهم وايناسا بالعمرة في أشهر الحج ١٤٣ لانهم كانوا ير ونها البحر القصور ثم حتم عليهم بعد

ذلك الفسخ وأمرهم امر عزيمة
فالزمهم - م اياه وكره تركه - م في
قبول ذلك ثم قبلوه وفعلوه الا
من كان معه هدى (قالت) عائشة
رضي الله عنها (قالا) اخذنيما
والتارك لهما اي للعمرة (من
اصحابه قالت فاما رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم
ورجال من اصحابه فكانوا أهل
قوة وكان معهم الهدى فلم
يقدر واعلى العمرة وذكر باقي
الحديث) وفيه التخصيص
والعنفنة والسمع والقول
ورواته القولان بصريان
والاخبار مديان وأخرجه
مسلم في الحج وهذا النساق
(وعنها) أي عن عائشة (رضي
الله عنها في رواية قالت خرجنا
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في أشهر الحج (ولاوى
الا أنه الحج) أي لا تظن (فلما
قدمنا) مسكة (نطوفنا بالبيت)
نعني النبي صلى الله عليه وآله
وسلم واصحابه غيرهما لانهم لم
تطف بالبيت ذلك الوقت لاجل
حيضها وهذا من العام الذي
أريد به الخاص (فأمر النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) من لم يكن ساق
الهدى ان يحمل) من الحج بعمل
بالعمرة وهذا هو فسخ الحج
الترجم به وسبق انه أمرهم
بشرف فالتاني تكرار للاول

رفد قطع كثير من الشافعية بان ابتداء المنع من أول السادس عشر من شعبان واستدلوا
بحديث لعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا اذا اتصف شعبان فلا
نصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الرواية من الشافعية
يحرم التقدم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث
الاخر وقال جهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا
الحديث الوارد في النهي عنه وقد قال أحمد وابن معين انه منكر وقد استدلل البيهقي على
ضعفه بحديث الباب وكذا صنع قبله الطحاوي واستظهر بحديث أنس مرفوعا أفضل
الصيام بعد رمضان شعبان هـ ككن اسناده ضعيف كما تقدم واستظهر أيضا بحديث
عمر ابن حصين المذكور في الباب انه قوله فيه من سر شعبان والسر يفتح السين المهملة
ويجوز كسرهما وضمهما ويقال أيضا سرار يفتح أوله وكسره ويرج القراء الفصح وهو من
الاستسار قال أبو عبيدة والجهور والمراد بالسر رهننا آخر الشهر سميت بذلك لاستسار
التمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين ونقل أبو داود عن الاوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز ان سره أوله ونقل الخطابي عن الاوزاعي كالجهر وروى قبل
السر روسط الشهر حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم ووجهه بان السر يرجع سره وسره
الشيء وسطه ويؤيده النذب الى صيام البيض وهي وسط وان لم يرد في صيام آخر الشهر
مدب بل ورد فيه منى خاص بان شعبان لمن صامه لاجل رمضان ورجحه النووي بان
مسلم أفرد الرواية التي فيها سره هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي
فيها الخفض على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم وقد قال الخطابي ان بعض أهل
العلم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ان سؤاله عن ذلك سؤالا زجروا عنكار
لانه قد نسي ان يستقبل الشهر بيوم أو يومين وتعب بانه لو أنكر ذلك لم أمره بقضائه
وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أو جها على نفسه فذلك أمره بالوقاف وان
يقضى ذلك في سؤال وقال آخر ونفيه دليل على ان النهي عن تقدم رمضان يوم أو
يومين اغما هو ان يقصده التحري لاجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي
وهو خلاف ظاهر حديث النهي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة وقال القرطبي
الجمع بين الحديثين ممكن بحمل النهي على من است له عادة بذلك وحمل الامر على من له
عادة وهذا هو الظاهر وقد استثنى من له عادة في حديث النهي بتولاه الا أن يكون رجل
كان يصوم صوما فليحرمه فلا يجوز الصوم النفل المطلق الذي لم تجز به عادة وكذلك يحمل
حديث معاوية المذكور في الباب بعد ثبوته على من كان معتادا للصوم في ذلك الوقت
وأما قول المصنف انه يحمل على التقدم باكثر من يومين فغير ظاهر لان حديث العلاء بن
عبد الرحمن المتقدم يدل على المنع من صوم النصف الاخر من شعبان وقد جمع
الطحاوي بين حديث النهي وحديث العلاء بان حديث العلاء محمول على من يصفه

وتأكيده فلا منافاة بينهما ولا يحمل مضمومة من الاحلال (خل) بعمل العمرة (من لم يكن ساق
الهدى) وهذا هو فسخ الحج المترجم به وجوزة أحمد وبعض أهل الظاهر وقواء ابن القيم في الهدى وخصه الاثمة الثلاثة

والجمهور بالصيام في تلك السنة (ونسأوه) صلى الله عليه وآله وسلم (لم يسقن) الهدى (فاحلان) وعائشة منهن لكن منعهما من التحلل كونهما حاضرت ليلة دخولهما مكة وكانت محرمة ١٤٣ بعمره وأدخلت عليهما الحج فصارت قارئة

(قالت صفية) بقت حبي أم المؤمنين رضي الله عنها (ما أراني) أي ما أظن نفسي (الاحاسن) أي القوم عن المسير إلى المدينة لاني حضرت ولم أطف بالبيت فاعلمهم بسببي يتوقفون إلى زمان طوافي بعد الطهارة واستناد الحس إليها مجاز (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (عقرا حلقا) بفتح الأول وسكون الثاني فيهما وألفهما مقصودا للتأنيث فلا يتوفايان ويكتبان بالالف هكذا يرويه المحدثون حتى لا يكاد يعرف غيره وفيه خمسة أوجه ذكرها القسطلاني وهذا دعاء عليها وليس المراد حقيقة ذلك في الدعاء ولا في الوصف بل هي كلمة اتسعت فيها العرب فتنطقها ولا تريد حقيقة معناها فهي كقرب يدها وتحو ذلك (أو ما طقت يوم النحر) طواف الأفاضة (قالت صفية) قلت بلى (طقت) (قال لا بأس انقري) أي ارجعي واذهبي اذ طواف الوداع ساقط عن الحائض (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية أخرى قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع فنامنا من أهل بعمره (فقط) ونامنا من أهل بعمره (جمع ينهما) ونامنا من أهل (الحج) فقط وكانوا أولا لا يعرفون

الصوم وحديث الباب مخصوص بمن يحتاج بزعمه لرمضان قال في الفتح وهو جمع حسن وقد اختلف في الحكمة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين فقبيل هي التقوى بالقطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط وفيه نظر لان مقتضى الحديث انه لو تقدمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة أيام جاز وقيل الحكمة خشية اختلاط النفل بالفرض وفيه نظر لانه يجوز ان له عادة كما تقدم وقيل لان الحكم معلق بالرؤية فن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطاعن في ذلك الحكم قال في الفتح وهذا هو المعتمد ولا يرد عليه صوم من اعتاد ذلك لانه قد أذن له فيه وليس من الاستقبال في شيء ويلحق به القضاء والنذر لو جوبها قال بعض العلماء يستثنى القضاء والنذر بالدلة القاعية على وجوب الوفاء به ما قلنا يطل القطعي بالظني وفي حديث أبي هريرة بيان معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الماضي صوم والرؤية فان اللام فيه للتأنيث لالتلليل قال ابن دقيق العيد ومع كونها محمولة على التأنيث فلا بد من ارتكاب مجاز لان وقت الرؤية وهي الليل لا يكون محل الصوم وتعقبه النساكهي بان المراد بقوله صوموا أنو والصيام والليل كله ظرف للنية قال الحافظ فوقع في الجواز الذي زعمه لان النوى ليس صائغا حقيقة بدليل انه يجوز له الاكل والشرب بعد النية في ان يطلع الفجر

• (باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق) •

(عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر متفق عليه) وفي لفظ لا جدو البخاري لا صوم في يومين * واسلم لا يصح الصيام في يومين) وفي الباب عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر بنحو حديث الباب وهي في صحيح البخاري ومسلم وتقدم به مسلم من حديث عائشة قال النووي في شرح صحيح مسلم وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامهما عن قدر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ولو نذر صومهما تمتعهما معهما قال الشافعي والجمهور لا يتعد نذره ولا يلزمه قضاؤه ما وقال أبو حنيفة يتعدو ويلزمه قضاؤه ما قال فان صامهما أجزأه وخالف الناس كلهم في ذلك انتهى وبمثل قول أبي حنيفة قال المؤيد بالله والامام يحيى وقال زبدين علي والهادوية يصح النذر بصيامهما ويصوم في غيرهما ولا يصح صومه فيهما وهذا اذا نذر صومهما بعيتهما كما تقدم وأما اذا نذر صوم يوم الاثنين مثلا فوافق يوم العيد فقال النووي لا يجوز له صوم العيد بالاجاع قال وهل يلزمه القضاء فيه خلاف للعلماء وفيه لاشافعي قولان أحدهما لا يجب قضاؤه لان لفظه لم يتناول القضاء وانما لا يجب قضاء الفرائض بأمر جديد على المختار عند الأصوليين انتهى والحكمة في النهي عن صوم العيدين أن فيه اعراضا عن ضيافة الله تعالى لعباده كما صرح بذلك أهل الأصول (وعن كعب بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الاطح فيبر لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتقاد في شهر الحج والحاصل من مجموع الاحاديث ان الصيام رضي الله عنهم كانوا ثلاثة أقسام قسم أحرم واجب وعمره أو صحيح * قسم الهدى وقسم بعمره فزعموا

من انهم احرموه بالحلج وقسمهم بحج ولا هدى معهم فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقلبوه حجرة وهو من فسخ الحج الى
 العمرة واما عائشة رضي الله عنها ١٤٤ فكانت اهلّت بعد مرة ولم تسق هديا ثم ادخلت عليها الحج فصارته

قارئة كما مر قريبا (واهل رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالحج) مفردا ثم ادخل عليه العمرة
 (فاما من اهل بالحج) فقط (او
 جمع الحج والعمرة لم يجزوا حتى
 كان يوم النحر) (عن عثمان
 رضي الله عنه انه نهى عن المتعة)
 اي عن فسخ الحج الى العمرة
 لانه كان مخصوصا بتلك السنة
 التي حج فيها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم او عن القمع
 المشهور والنهي للتنزيه ترغيبا
 في الافراد (ونهي ايضا نهى
 تنزيه (ان يجمع بينهما) اي الحج
 والعمرة (فلما رأى علي رضي
 الله عنه النبي الواقع من عثمان
 عن المتعة والقرآن (اهل جمعا)
 اي بالحج والعمرة حال كونه
 قائلا (ليكن بعمرة وحجة) وانما
 فعل ذلك خشية ان يحمله غيره
 النهي على التحريم فأتباع ذلك
 ولم يحف علي عثمان ان القمع
 والقرآن جائزان وانما نهى عنهما
 ليعمل بالافضل كما وقع للعمرة
 فكل مجتهد ما جاور ولا يتقال
 ان هذه الواقعة دليل للمثلة
 اتفاق اهل العصر الثاني به
 اختلاف اهل العصر الاول
 وان ذكره ابن الحارث وغيره
 لان نهى عثمان عنه ان كان
 المراد به الاعتماد في أشهر الحج
 قبل الحج فلم يستقر الاجماع

بعنه وأوصى بن الحداث أيام التشريق فنادى انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وأيام منى أيام
 أكل وشرب رواء أحمد ومسلم وعن سعد بن أبي وقاص قال أمرني النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ان أنادي أيام منى انها أيام أكل وشرب ولا صوم فيها يعني أيام التشريق رواء
 أحمد وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة أيام في السنة يوم
 الفطر ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق رواء الدارقطني وعن عائشة وابن عمر قال لم
 يرخص في أيام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدى رواء البخاري وله عنهما انها قال

الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى
 حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه أيضا البزار قال في مجمع الزوائد ورجاله ما يعني
 أحمد والبزار رجال الصحيح وحديث أنس في اسناده محمد بن خالد الطعان وهو ضعيف وفي
 الباب عن عبد الله بن حذافة السهمي عند الدارقطني بلفظ لا تصوموا في هذه الايام فانها
 أيام أكل وشرب وبعمال يعني أيام منى وفي اسناده الواقدي وعن أبي هريرة عند الدارقطني
 وفي اسناده محمد بن سلام وهو قريب من الواقدي وفيه ان المنادي يديل بن ورقاء
 وأخرجه أيضا ابن ماجه من وجه آخر وابن حبان وعن ابن عباس عند الطبراني نحوه
 حديث عبد الله بن حذافة رفيه وبعمال وقاع انما في اسناده اسمعيل بن أبي حبيب
 وهو ضعيف وعن عمر بن خليفة عن أبيه عند أبي يعلى وعبد بن جريد وابن أبي شيبة
 واسحق بن راهويه نحوه وفي اسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف وعن ابن
 مسعود بن الحكم عن أبيه عند النسائي انها رأت رضى عنى في زمن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم راكباً يصيح يقول يا أيها الناس انها أيام أكل وشرب ونساء وبعمال وذكر
 الله قالت فقلت من هذا فقالوا على بر أبي طالب وأخرجه البيهقي من هذا الوجه لكن
 قال ان جدته حدثته وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر من طريق يزيد بن الهاد عن
 عمرو بن سليم الزرق عن أمه قال يزيد فقلت عنها فقيل انها جدته وعن نيشة الهذلي
 عند مسلم في صحيحه بلفظ أيام التشريق أيام أكل وشرب وأخرجه ابن حبان عن أبي
 هريرة بنحوه وأخرجه النسائي عن بشر بن حكيم بنحوه وعن عتبة بن عامر عند أصحاب
 السنن وابن حبان والحاكم والبزار بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيام
 التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد وعن عمرو بن العاص عند أبي
 داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بافطارها وينهى عن صيامها وقد
 استدل بهذه الاحاديث على تحريم صوم أيام التشريق وفي ذلك خلاف بين الصحابة فمن
 بعدهم قال في القمع وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من
 الصحابة الجواز مطلقا وعن علي عليه السلام وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا

عليه لان الحنفية يجتازون فيه وان كان المراد فسخ الحج الى العمرة فكذلك لان الحنابلة يجتازون
 فيه على ان الظاهر ان عثمان كان يطلع وانما كان يرى الافراد افضل منه وفي رواية للنسائي ما يشهد بان عثمان

وجمع عن النبي واظهري عثمان عن التمتع فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينهم عثمان فقال له على ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمنع قال بلى وزاد من لم هذا فقال عثمان ترى ١٤٥ أنهي الناس وأنت تفعله (قال)

على (ما كنت لأدع سنة لنبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم أقول أحد) والله در القائل دعوا كل قول عند قول محمد فما آمن في دينه كذا طر وفي الحديث اشاعة العالم ما عنده من العلم واظهاره ومناظرته ولاية الامور وغيرهم في تحقيقة لمن قوى على ذلك اقصه مناصحة المسلمين والبيان بالفضل مع القول وجواز الاستدلال من النص (عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال كانوا) أن أهل الجاهلية (يرون) بفتح الياء أي يعتقون وقال في المصابيح كالتعقيب وغيره بعضهم أي يظنون (ان العمرة) أي الاحرام بها (في أشهر الحج) (يقول رضى القعدة وتسع من ذي الحجة واثنية عشر أو ذي الحجة بكامله على ألف السابق في ذلك) (من أجز القصور) من باب ج جده وشعر شاعر والنجوم والانبعاث في المعاصي أي من أعظم الذنوب وهذا من تكليفهم بالمطاعة اخوة من غير أصل (في الارض) ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال والله ما أهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة في ذي الحجة الا لقطع بذلك أمر الشرك فان هذا الحجة من قریش ومن

ر هو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخر من منعه الا للتمتع الذي لا يجد الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن ا وزاعى وغيره أيضا يصومها المحصر والقارن انتهى واستدل القائلون بالمنع مطلقا بالحديث الباب التي لم تقيد بالجواز للتمتع واستدل القائلون بالجواز للتمتع بحديث عائشة وابن عمر المذكور في الباب وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني والطحاوي بالنظر رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للتمتع اذا لم يجد الهدى ان يصوم أيام التشريق وفي السنة ما يصح من الصوم وليس بالقوى ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحل المطلق على المقيد واجب وكذلك بناء العام على الخاص وهذا أقوى المذاهب وأما القائل بالجواز مطلقا فأحاديث الباب جميعها ترد عليه قال في الفتح وقد اختلفت في كونها بمعنى أيام التشريق يومين أو ثلاثة قال وسببت أيام التشريق لان لحوم الاضاحي تشرق فيها أى تشرق في الشمس وقبل لان الهدى لا يفتر حتى تشرق الشمس وقبل لان صلاة العيد تنفع عند شروق الشمس وقبل التشريق التكبير يدبر كل صلاة انتهى وحديث أنس المذكور في الباب يدل على انها ثلاثة أيام يديوم النحر

• (كان الاعتكاف) •

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف الا في الايام الاخر من رمضان حتى يرقاه الله عز وجل • وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الاخر من رمضان متقيا عليه ما لمسلم قال نافع وقد ارانى عبد الله المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف الا في الايام الاخر من رمضان فلم يعتكف عامًا قال

كان في العام القدر اعتكف عشرين يوما أحدهم الترمذي وصححه ولا حسد وأبي داود وابن ماجه هذا المعنى من رواية أبي بن كعب) هذه الاحاديث فيها دليل على مشروعية الاعتكاف وهو متفق عليه كما قال النووي وغيره قال مالك فكثر في الاعتكاف وترك الحداية له مع شدة اتباعهم للاثرف وقع في نسي أنه كالوصال وأراهم تركه لشدته ولما يغني عن أحد من الخلف انه اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن انتهى ومن كلام مالك هذا أخذ بعض أصحابه ان الاعتكاف جائز وأنكر ذلك عليهم ابن العربي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على تأكيده قال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا انه ممنون وتعب الحافظ في الفتح قول مالك انه لم يعتكف من الخلف الا أبو بكر بن عبد الرحمن وقال انه أراد سنة مخصوصة والافق حكي عن غيره واحد من الصحابة انه اعتكف

دان دينهم كانوا يقولون فذكر نحوه قال في السبع فعرف بهذا تعين المعقدين (ويجملون) أي يسهون (الحرم صغرا) أي أنهم يجعلون صغرا من الايام الحرم ولا يجعلون الحرم منها

ثلاث تنو الي عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم ما اعتادوه من غارة بعضهم على بعض فضلاهم الله بذلك فقال انما النسيء
 زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا ١٤٦ الآية أي انما تأخير حرمة الشهر الى شهر آخر قال المفسرون

كانوا اذا جاء شهر حرام وهم محاربون اهلوه وحرمو ما كانه شهرا حتى رخصوا خصوص الاشهر واعتبروا بحجر العدد ويحرمونه عاما فيكونه على حرمة وقيل ان اول من أحدث ذلك جنادة بن عوف السكاني كان يقوم على جعل في المومنين فيناي ان آلهتكم قد أحلت لكم المحرم فاحلوه ثم يتأدى في القابل ان آلهتكم قد حرمت عليكم المحرم فحرموه وقيل القاس واسمه خلد بن عبيد السكاني وقيل غير ذلك وقال ابن دريد لصفوان شهران من السنة حتى أحدهما في الاسلام المحرم وقد سمي بذلك لاصناف مكة من أهلها وقال القراء لانهم كانوا يحلون البيوت فيه ثم روجهم الى البلاد وقيل كانوا يزيدون في كل أربع سنين شهرا يسمونه صفرا الثاني فتكون السنة ثلاثة عشر شهرا ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم السنة اثنا عشر شهرا وكانوا يطهرون ويرون ان الاوقات فيه واقعة (ويقولون اذبرا) آفاق (الدبر) بفتح الدال المهملة والموحدة الجرح الذي يكون في ظهر الابل من اصطكاك الاقتاب والحل عليه ومثقة السرفانة كان يبرأ به دأصراهم من الحج

واعلم انه لا خلاف في عدم وجوب الاعتكاف الا اذا تدر به قوله يعتكف الاعتكاف في اللغة هو الحبس والزوم والمكث والاستقامة والاستدارة قال المهاج فنهن يعتكفن به اذا اجما عكف النبيط يلعبون التفتريا والنبيط قوم من العجم والفتريج بالفاء والنون والراي والجيم لعبة للعجم يأخذ كل واحد منهم يد صاحبه ويستديرون راقصين وقوله اجما أي أقام بالمكان وفي الشرع المكث في المسجد من شخص مخصوص بمسقة مخصوصة قوله العشر الاواخر من رمضان فيه دليل على استحباب مداومة الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان لتخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوقت بالمداومة على اعتكافه قوله اعتكف عشرين فيه دليل على ان من اعتاد اعتكاف أيام ثم لم يتمكن أن يعتكفها أنه يستحب له قضاءها وسياق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف لما لم يعتكف العشر الاواخر من رمضان العشر الاواخر من شوال (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وانه أمر بخبائه فضرب ما أراد الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان فأمرت زينة بخبائه فضرب وأمرت غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخبائهن فضرب فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفجر نظر فاذا الاخبية فقال آبر يردن فامر بخبائه فقوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الاواخر من شوال رواه الجماعة الا الترمذي سكن له منه كان اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه (قوله صلى الفجر ثم دخل معتكفه) استدله على ان اول وقت الاعتكاف من اول النهار وبه قال الاوزاعي والليث والثوري وقال الاثمة الاربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأقول الحديث على انه دخل من اول الليل وليكن انما يحل بنفسه في المكان الذي أعده لاعتكاف بعد صلاة الصبح قوله بخبائه بخاء مبهمة ثم ياء موحدة قوله وأمرت غيرها الخ هذا يقتضي تعميم الأزواج وليس كذلك وقد نسي قوله من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدائشة وحفصة وزينب فقط ويؤيد ذلك ما وقع في رواية للبضاري بلفظ أربع قباب وفي رواية للثوري فاما صلى الصبح اذا هو باربعة أبنية قال من هذه قالوا العائشة وحفصة وزينب الحديث ولرابع خبائه صلى الله عليه وآله وسلم قوله آلبريم منزلة ستفهام معدودة وبغيره وينسب الراي قيل يردن بضم أوله كسر الراء وسكون الدال ثم نون النسوة وفي رواية للبضاري انزعوها فلا أراها ثم نقض قول بضم القاف وتشديد الواو المكسورة بعدها مبهمة أي نقض قولنا وترك الاعتكاف كأن الحامل له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك خشية أن يكون الحامل للزوجات المباحات والمتنافس

(وعنا اثر) أي ذهب أثر سير الحاج من الطريق وانمى بعد رجوعهم بوقوع الامطار وغيرها
 الطول الايام أو ذهب أثر الدبر ولا يداود وعنا لوبر بالواو أي كثر وبالابل الذي خلق بالرحال (وانسلخ صفر) الذي هو المحرم

في نفس الامر وسواء صغرا أى اذا انقضى وانفصل شهر صفر (حات العمره لمن اعتمر) بالسكون في الاربعه وذلك لانهم لما جعلوا المحرم صفر الزم منه ان تكون السنة ثلاثة عشر شهرا ١٤٧ والمحرم الذى هو صفر آخر السنة

والآخر أشهر الحج على طريق التبعية اذ لا يبرأ دبرا بلهم في أقل من هذه المدة وهى ما بين أربعين يوما الى تسعين يوما غالبا وجعلوا أول أشهر الاعتقار شهر المحرم الذى هو في الاصل صفر والراه التى توأطت عليها القواصل في الدبر والثلاثة بعدهما كنية للصبح ولوحركات فأت الغرض المطلوب من الصبح (قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأصحابه صبيحة (ليلة) رابعة من ذى الحجة يوم الاحد دحل كونهم (مهلين بالحج) أى مهلين به كما صرح في رواية ابراهيم بن الحجاج واقطعه وهم يلبون بالحج ولا يلزم من اهلاله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج أن لا يكون قارنا فلا حجة فيه لمن قال انه صلى الله عليه وآله وسلم كان مفردا (فأمرهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يجهلوا) أى يقبلوا الحجة (عمرة) ويجهلوا بعملها فيصيروا مقربين وهذا الفسخ خاص بذلك الزمن خلافا لاحد كاسر (فمعاظم) وفي رواية ابراهيم فكب (ذلك) الاعتقار في أشهر الحج (عندهم) لما كانوا يعتقدونه أولا من أن العمرة فيمن أجبر القجور (فقالوا) بهد ان رجعو عن اعتقادهم (يا رسول الله أى الحبل) أى

الذاتى عن الغيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو الحاصل له على ذلك أن يكون باهتارا اجتماع النسوة عنده يصير كالجالس في بيته وربما يشغله ذلك عن التخلي لما قصد من العبادة فيشوت مقصوده بالاعتكاف قوله في العشر الاواخر من شوال في رواية في البخارى حتى اعتكف في العشر الاول من شوال ويجمع بينه وبين الرواية الاولى بان المراد بقوله في العشر الاواخر من شوال انتهاء اعتكافه قال الاصماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لان أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام وسبق فى الكلام عليه وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على ان التوافل المعتادة اذا كانت تقضى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه ان النذر لا يلزم بمجرد النية وان السنن تقضى وان للمعتكف ان يلزم من المسجد مكانا بعينه وان من التزم اعتكاف أيام معينة لم يلزمه أول ليلة لها انتهى واستدل به أيضا على جواز الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فيكون دليلا على جواز ترك العبادة اذا لم يحصل الا مجرد النية كما قال المصنف (وعن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لم كان اذا اعتكف طرح له فراشه أو يوضع له سريرته وراه اسطوانة التوبة رواه ابن ماجه) الحديث رجال اسناده في سنن ابن ماجه ثقات وقد ذكره الحفاظ في الفتح عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف الخ ولين ذكر انه مرفوع وفي صحيح مسلم عن نافع انه قال وقد رأى عبد الله بن عمر المكان الذى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف فيه من المسجد وفيه دليل على جواز طرح الفراش ووضع السرير للمعتكف في المسجد وعلى جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف فيكون مخصصا للنهي عن ايطان المكان في المسجد يعنى ملازمته وقد تقدم الحديث

في الصلاة (وعن عائشة انها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم وهى حائض وهو معتكف في المسجد وهى في حجرته) واهما رأيه وكان لا يدخل البيت لانتهاجاة الانسان اذا كان معتكفا وعنها أيضا قالت ان كنت لادخل البيت للحاجة والمرىض

وبه فما أسال عنه الا واما رده وعن صفية بنت يحيى قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معتكفا فاقبته أزوره ليل اخذته ثم قت لانتقاب فقام معي ليقلبنى وكان مسكنها في دار اسامة بن زيد متفق عليهن) قوله ترجل الرجل الترجيل بالجيم المشط والدهن فيه دليل على انه يجوز له اعتكاف التنظيف والطيب والغسل والخلق والتزيين الخا فالتزجيل والوجه ورعى انه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك يكره الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفيه دليل على ان من أخرج بهض بدنه من المسجد لم يكن ذلك قادحا في صفة

هل هو الحبل العام لكل ما حرم بالاحرام حتى الجماع أو حل خاص لانهم كانوا يحرمون بالحج وكانهم كانوا يعرفون انه له فعلين (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (حبل كاه) أى حل يحل فيه كل ما يحرم على المحرم حتى غشيان النساء لان العمرة ليس لها

الاتصال واحد وعند الطحاوي أي الحل محل قال الحل كله وهذه الحديث أخرجه البخاري أيضا في أيام الجاهلية ومسلم في الحج
وكذا الساق وقد بسط الحافظ ابن ١٨ حجر في الفتح كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم به محرمًا

واختلاف أهل العلم في ذلك
وأدلتهم تعارض ما وجدوا من روايات
من روى القسري قال إنما
جاءت عن بضعة عشر صحابيا
بأسانيد جيد بخلاف رواية
الأفراد والتمتع وهذا يقتضي
رفع الشك عن ذلك والمصير إلى
أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
قاررا وقد قدمنا حاصل ذلك
مختصرا وفي السيل الجرار
لحافظ الشوكاني وأعلم أن
صلى الله عليه وآله وسلم ون
اختلفت الأحاديث في بيان نوعه
فقد تواتر أنه صلى الله عليه وآله
وسلم خرج فرائدا وبغت الأحاديث
في ذلك زيادة على عشرين حديثا
من طريق بضعة عشر صحابيا
ولم يرد ما يصلح لمعارضته بعض
هذه الأحاديث فضلا عن كلها
فن جعل وجه التفضيل لأحد
أنواع الحج هو أنه صلى الله عليه
وآله وسلم حج بنوع كذا وإن الله
لا يخبر الرسول صلى الله عليه
وآله وسلم إلا ما كان فضلا على
غيره فقد كان حج صلى الله عليه
وآله وسلم قرانا فيكون اقتران
أفضل أنواع الحج لا يمكن قد ثبت
من حديث جابر في العيصين
وغيرهما أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لو استقبلت
من أمري ما استدبرت ما كنت
ألهدي بلعلمنا عمر قد فعل

الاعتكاف قوله الحاجة الإنسان فسرهما الزهرى بإبول والعائط وقد وقع الإجماع
على استثنائهما واختلافوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ويلحق بالإبول
والعائط القيء والقيء والحاجة إلى الاحتياج إلى ذلك وسببها في الكلام على الخروج
للحاجات ولغيرها قوله فأن أئله عنه سببها في الكلام على الخروج لزيارة المريض قوله
نقلت لا تغلب أي ترجع إليها قوله أبقلي بفتح أو لا وسكون الفاء أي يردّها إلى
منزلها وفيه دليل على جواز خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لتشجيع الزائر
تزيده في دار أسامة بن زيد أي التي صارت له بعد ذلك لأن أسامة أذن لليس له دار مستقلة
بحيث يسكن فيها صنية وكانت بيوت زواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حوالى

أبواب المسجد (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بمريض وهو
معتكف فيمر كما هو ولا يخرج يسأله ربه أبو داود) وعن عائشة قالت السنة على
لمعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج للحاجة

الملا بد منه ولا اعتكاف الصوم ولا اعتكاف في مسجد جامع روى أبو داود
الحديث الأول في أسناده لهيث بن أبي سليم وفيه مقال قال الحافظ والعصم عن عائشة من
فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال صحيح ذلك عن علي عليه السلام والحديث الثاني أخرجه
أيضا النسائي وأيس فيه قالت السنة وأخرجه أيضا من حديث مالك وأيس فيه ذلك قال
أبو داود وغيره عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة وحرم الدارقطني بأن القدر
الذي من حديث عائشة قوله لا يخرج وما عداه من حديثه انتهى وكذلك رجع ذلك
لبيحي ذكره ابن كثير في الإرشاد وعبد الرحمن بن اسحق هذا هو القرشي المدني يقال له
عباد قد أخرجه له مسلم في صحيحه ورواه يحيى بن معين وثني عليه غيره وكلم فيه
بعضهم الحديثان استدلهما على أنه لا يجوز للمعتكف أن يخرج من معتكفه كنه لعبادة
المريض ولا يباشرها من القرب كتشجيع الجنازة وسببها لجمعة قال في الفتح وروينا
عن علي عليه السلام والنخعي والحسن البصري أن شهدا المعتكف جنازة وما عدا مريضا
أو خرج للبيعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجملة وقال الثوري
والشافعي واسحق إن شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يطل اعتكافه به له وهو
رواية عن أحمد انتهى وعند الهادوية أنه يجوز الخروج لتلك الأمور ونحوها ولا يكن
في وسط النهار قياسا على الحاجة المذكورة في حديث عائشة المتقدم وهو فاسد
الاعتبار لانه في مقابلة النص قوله ولا يمسه امرأة ولا يباشرها المراد بالمباشرة هنا الجماع
بقريضة كرامس قبلها وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك ويؤيده ما روى الطبري
وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية يعني قوله تعالى ولا يباشرهن وأنتم عاكفون
في المساجد أنهم كانوا يعتكفوا والخروج رجلا للحاجة فليكن أمره بجامعها إن شاء

فتركت

والادلة في شرح المنقح بما لا يحتاج لناظر إلى

الرجوع إلى غيره فالجاء عليه أولى لأن المقام طويل الذيل وكل أنواع الحج شريفة صحيحة وثابتة فقد ثبت في

الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد أن يهل بالحج وعمره فليقبل ومن أراد أن يهل بالحج فليقبل ومن أراد أن يهل بعمره فليقبل هل انتهى

١٤٩

(عن قصة زج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأما ما رواه ابن عباس (وسلم) ورأى عنها أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس ح- لو) من الحج (بهم مرة) أي بعمرها لانهم فقصوا الحج الى الع- مرة فكان احرامهم بالعمره سببا لسهولة حلهم (ولم يخل) بفتح أوله وكسر ثالثة (أنت من عمرتك) أي المضمومة الى الحج فيكون قاربا كما هو في كثير الاحاديث وحينئذ فلا تسكت به لمن قال انه صلى الله عليه وآله وسلم كان مقتعا لكونه صلى الله عليه وسلم أقر على انه كان محرما بعمره لان اللفظ يحتمل للقتل والقران قعين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية عبيد الله ابن عمر عن الشخين حتى أحل من الحج انه كان قارنا ولا يتجه القول بأنه كان مقتعا لانه لا جائز ان يقال انه استقر على الع- مرة خاصة ولم يحرم بالحج أصلا لانه يلزم منه انه لم يحج تلك السنة وهذا لا يتوله أحد وقد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه كان قارنا سعيد بن المسيب كما في البخاري وأنس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم وغيره ابن الخطيب في البخاري والبراء في سنن أبي داود وعلى في سنن الدارقطني ومراقبة وأبو طهعة عند

فترت قوله ولا يخرج حاجة ال- لا بد منه فيه دليل على المنع من الخروج لكل حاجة من غير فرق بين ما كان مباحا أو قربة أو غيرهما الا الذي لا بد منه كالمخرج لقضاء الحاجة وما في حكمها قوله ولا اعتكاف الا بصوم فيه دليل على انه لا يصح الاعتكاف الا بصوم وأنه شرط وحكم في الحج- عن العترة جيعا وابن عباس وابن عمر وروايات الاوزاعي والنوري وأبي حنيفة وحكي في البحر أيضا عن ابن مسعود والحسن البصري والشافعي وأحمد وإسحق انه ليس بشرط قالوا يصح اعتكاف ساعة واحدة وخطبة واحدة واستدلوا بما تقدم من أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الاول من روال ومن جلت يومه انطروا بحديث عمر الآتي وأجابوا عن حديث عائشة المذكور في الباب بما تقدم من الكلام عليه وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم ان الراجح لدى عليه جهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف وقد روى عن علي وابن مسعود انه ليس على الاعتكاف صوم الا أن يوجبه على نفسه ويدل على ذلك حديث ابن عباس الآتي ويؤيد قول من قال يجوز الاعتكاف ساعة أو لحظة حديث من اعتكف فواق ناقة فكانما أتى نعمة رواء لعقيلي في الضعفاء من حديث عائشة وأنس قال في البدر المنير- هذا حديث غريب لا أعرفه بعد البحث الشديد عنه وقال الحافظ هو منكر ولكنه أخرجه الطبراني في الاوسط قال الحافظ لم أرفق اسناده ضعفا الا أن فيه وجادة وفي المتن تكرار شديدة وذهبت العترة وأبو حنيفة الى أن أقل مدة الاعتكاف يوم قوله ولا اعتكاف الا في مسجد جامع فيه دليل على ان المسجد بشرط للاعتكاف قال في الفتح واتفق العلماء على مشروعية المسجد للاعتكاف الا محمد بن عمر بن لياحة المالكي فاجاز في كل مكان وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعتد للصلاة وفيه قول للشافعي قديم وفي وجه لا صحابه والامامية يجوز للرجال والنساء ان التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد الى اختصاصه بالمسجد اتفق تقام فيها الدورات وخمس- أبو يوسف بالواجب منه وأما المنزل ففي كل مسجد وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد انتهى كلام الفتح وسباني قول من قال انه يختص بالمساجد الثلاثة (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم- لم قال كنت تذر في الجاهلية أ-

اعتكف ليلة في المسجد لحرام قال فاوقف بذكرك متفق عليه ورد البخاري فاعتكف ليلة وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف- يوم الا أن يجعله على نفسه رواء الدارقطني وقال ربيعة أبو بكر السوسي وغيره لا يرفع الحديث الثاني رجع الدارقطني والبيهقي وقه- وأخرجه- المالكم مرفوعا وقال صحيح السناد قول ان عمر لم يذكر مكان السؤال وفي رواية للبخاري ان ذلك كان بالجمعة انه لم يرد عليه من زعم ان اعتكاف عمر كان قبل المنع

أحمد وأبو سعيد وقتادة عند الدارقطني وابن أبي أوفى عند البزوري والافراد ابن عمر وجابر بن الصديق وابن عباس في مسلم وجمع بين القولين بأنه كان أولا مفردا ثم أحرم بالعمره بعد ذلك وأدخلها على الحج فعمد رواة الافراد أول الاحرام وعدة رواة

القران آخره وأما من روى انه كان معقرا كابن عمر وعائشة وأبي موسى الاشعري وابن عباس في الصبيتين وجران بن حصين في مسلم فأراد الفتع للغوى وهو الاستناع ١٥٠ وقد انتفع بالاكتفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه لم يعمر في ثلاث

السنة عمرة منقردة ولو جعلت حجة منقردة لكان غير معقور في تلك السنة ولم يقل أحدان الحج وحده أفضل من القران وبهذا الجمع تنتظم الاحاديث وقال الحافظ في الفتح وأما رواية من روى انه كان معقرا فعنه انه أمر به لانه صرح بقوله ولو لا أن معي الهدي لاحتلقت فصيح أنه لم يصهل انتهى (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اني لبدت رأيي) من التلبيد وهو ان يجعل الحرم في رأسه شيئا من نحو الصغى ليجمع الشعر ولا يدخل فيه قل ويؤخذ منه استحياب ذلك للمعمر (وقادت هـ دي) هو تعليق نقي في عنق الهدي ليعلم (فلا أحل) من احرأى (في النحر) الهدي وهذا قول أبي حنيفة وأحمد لانه جعل المسلمة في بقائه على احرأه الهدي وأخبرانه لا يحل حتى ينحر وأجاب الجمهور عنه بأنه ليس العلة في ذلك سوق الهدي وانما السبب فيه ادخل العمرة على الحج ويدل له قوله في رواية ابن عمر حتى أحل من الحج وعبر عن الاحرام بالحج بسوق الهدي لانه كان ملازما في تلك الحجة فانه قال لهم من كان معه هدي فليحل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منه ما جيبها ولما كان

من الصيام في الليل لان عزوة حنين متاخوة عن ذلك قولنا قدرت في الجاهلية زاد مسلم فلما أسلت - آت وفي ذلك رد على من زعم ان المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه نذر في الاسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني بلفظ قدر ان يعتكف في الشرك قوله ان اعتكف ليلة استدل به على - وازال اعتكاف بغير صوم لان الليل ليس بوقت صوم وقد أمره صلى الله عليه وآله وسلم ان يني بنذره على الصفة التي أوجبها وتعقب بان في رواية مسلم يوم ما يدل عليه وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة في أطاق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته وقد ورد الامر بالصوم في رواية أبي داود والنسائي بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل واكتنه ضعيف وقد ذكر ابن عسدي والدارقطني انه نذر بديل عن عمرو بن دينار قال في الفتح ورواية من روى يوم ما شاذة وقد وقع في رواية سليمان بن بلال عند البخاري فاعتكف ليلة فدل على انه لم يزد على نذره شيئا وان الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حذمه في قوله ليس على المعتكف صيام استدل به القائلون بأنه لا يشترط الصوم في الاعتكاف وقد تقدم ذكرهم وقد استدل بعض القائلين بأن الصوم شرط في الاعتكاف بقوله تعالى ثم أعفوا الصيام الى الليل ولا تيامنوهن وأنتم عاكفون في المساجد قال فذكر الاعتكاف عقب الصوم وتعقب بأنه ليس فيه ما يدل على تلازمهما والالزام أن لا صوم الا باعتكاف ولا قائل به وفي حديث عمر المذكور في الباب رد على من قال ان أقل الاعتكاف عشرة أيام وفيه أيضا دليل على ان النذر من الكافر لا يسقط عنه بالاسلام وسبق أن شاء الله تعالى الكلام على ذلك (وعن حذيفة انه قال لابن مسعود لقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا اعتكاف الا في المساجد الثلاثة أو قال في مسجد جماعة رواه سعيد في سننه وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف معه بعض نساياه وهي مستحاضة ترى الدم فربما وضعت الطشت تحتها من الدم رواه البخاري وفي رواية اعتكف معه امرأة من أزواجه وكانت ترى الدم والصفرة والطشت تحتها وهي تصلي رواه أحمد والبخاري وأبو داود) الحديث الاول أخرجه ابن أبي شيبة ولكن لم يذكر المرفوع منه واقتصر على المراجعة التي فيه بين حذيفة وابن مسعود واقتضاه ان حذيفة جاء الى عبد الله فسال ألا تعجبك من قوم مكوف بين دارك ودار الاشعري يعني المسجد قال عبد الله فلهم أصابوا وأخطأت فهذا يدل على انه لم يستدل على ذلك بحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى ان عبد الله يخالفه ويجوز الاعتكاف في كل مسجد ولو كان ثم حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما خالفه وأيضا الشك الواقع في الحديث مما يضعف الاحتجاج بأحدتيه وقد استشهد بعضهم لحديث حذيفة بحديث أبي سعيد وأبي هريرة

صلى الله عليه وآله وسلم قد أدخل العمرة على الحج لينتدوا الاحرام بالعمرة سرعة الاحلال لبقائه على الحج فشاركوا الجاهلية في الاحرام بالعمرة وفارقهم في بقائه على الحج وفسحوا له وليس التلبيد والتقليد من الحل ولان

عدمه وانما هو لبيان انه من أول الامر مستعد لدوام احرامه حتى ياتي الهدى عليه والتأييد منه عز وجل طوله وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحج واللباس والمغازي ومسلم في الحج وكذا أبو داود

١٥١

عباس رضي الله عنهم. انه - له رجل) هو أبو جرة نهر بن عمران الضبي (من الققع وقال نهاني ناس عنه) قال في الفقه لم أقف على أسمائهم وكان ذلك في زمن عهد الله بن الزبير وكان ينهي عن المتعة **كم** اروا مسلم (فأمر به) أي بأن يستمر على التمتع (قال الرجل) المذكور فرأيت في المنام كأن رجلا يقول لي (هذا حج مبرور) مقبول (وعمره متقبلة فأخبرت ابن عباس) بما رأيته في المنام من قول الرجل حج مبرور وعمره متقبلة (فقال لي هذه سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي وافقت أو اتيت وفي رواية النظر قال الله اكبر سنة أبي القاسم وقال في آخر هذا الحديث فقال لي ابن عباس أقم عندي فاجعل لك سهما أي نصيبا من مالي قال المهلب وفي هذا دليل على انه يجوز للعالم أخذ الاجرة على العلم وفيه نظر اذ الظاهر انه انما عرض عليه ماله وغبته في الاحسان اليه لما ظهر ان عمله متقبل وحجه مبرور وانما يتقبل الله من المتقين قاله في المصابيح قال شعبة الراوي قلت لابي جرة لم فقال للرؤيا التي رأيت أي ليفص الناس على هذه الرؤيا المينة لحال المتعة قال

رغمهما من فروعها لفظ لانشد الرجال الاثني ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وهو متفق عليه ولكن ليس فيه ما يشهد الحديث حذيفة لان فضيلة المساجد الثلاثة واختصاصها بشد الرجال اليها لا تستلزم اختصاصها بالاعتكاف وقد حكى في الفقه عن حذيفة ان الاعتكاف يختص بالمساجد الثلاثة ولم يذكر هذا الحديث رخصي عن عطاء انه يختص بمسجد مكة وعن ابن المسيب بمسجد المدينة وقوله أو قال في مسجد جاعة قبل فيه دليل المذهب أبي حنيفة وأحمد المتقدم قوله بعض نسائه قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كانت مستحاضة قال والظاهر ان عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب وليكنه يرة علمه ما وقع في البخاري في كتاب الاعتكاف ولفظ امرأة مستحاضة من أزواجه ووقع في رواية سعيد بن منصور عن عكرمة ان أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وهذه الرواية تصيد تعمينا وقد حكى ابن عبد البر ان بنات جحش الثلاث كن مستحاضات زينب وحمنة وأم حبيبة ويدل على ذلك ما وقع عند أبي داود عن عائشة انها قالت استحيضت زينب بنت جحش وقد عدم غلطاي في المستحاضات - ووقفت زمعة وقد روى ذلك أبو داود تعليقا وذكر البيهقي ان ابن خزيمة أخرجه موصولا فهذه ثلاث مستحاضات من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله من الدم أي لاجل الدم والحديث يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد وحصة اعتكافها وصلاتها وجواز حديثها في المسجد عند أمن التلويت ويلحق بها دأثم الحديث ومن به جرح بسيل وقد تقدم البحث عن ذلك

(باب الاجتهاد في العشر الاواخر وفضل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها وأي ليلة هي) *

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر أحيا الليل وأيقظ أهله وشدة التزم متفق عليه ولا أحد ومسلم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها) قوله أحيا الليل فيه استعارة الاحياء والاستيقاظ أي سهره فاحياه بالطاعة وأحيا نفسه بسهره فيه لان النوم أخو الموت والحديث فيه دليل على مشروعية الحرص على مداومة القيام في العشر الاواخر من رمضان وأحيائها بالعبادة واعتزال النساء وأمر الأهل بالاستكثار من الطاعة فيها قولوا ويقظ أهله أي للصلاة وفي الترمذي عن أم سلمة لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم اذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام الاقامه قوله وشدة التزم رأى اعتزل النساء كبارواه عبد الرزق عن الثوري وابن أبي شيبه عن أبي بكر بن عباس وحكمي في الفقه عن الخطابي انه يجتهد ان يراد به الجهد في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر منزري أي شمرت له ويحتمل ان يراد التشجيع والاعتزال مما ويحتمل ان يراد حقيقة والمجاز كن يقول طويل

المهلب في هذا دليل على ان الرؤيا الصادقة شاهد على أمور الباطنة وفيه نظر لان الرؤيا الحسنة من غير الانبياء ينفع بها في التأكيد لا في التأسيس والتجديد فلا يسوغ لاحد أن يستند بقيامه الى مناهم ولا يتلقى من غير الادلة الشرعية حكما من الاحكام

وموضع الترجمة قوله نعمت الى قوله فأمرني وأخرجه أيضا مسلم قال في الفتح وبؤخذ منه اكرام من اخبر المرء بما يسره وفرح
بارؤيا ما شابه الدليل الشرعي وعرض الرؤيا على العالم والتكبير

عند المسرة والعمل بالادلة
الظاهرة والتنبية على اختلاف
أهل العلم لم يعمل بالراجح منه
الموافق للدليل (عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما انه حج
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم يوم ساق البدن معه)
وذلك في حجة الوداع (وقد أهلوا)
أي الصعبة (بلحج مفردا) بفتح
الراء (فقال لهم) صلى الله عليه
وآله وسلم اجعلوا حجكم عمرة ثم
(أهلوا من أحرامكم) (ب) (طواف
البيت و) السعي (بين الصفا
والمروة وقصروا) لم يأمرهم
بإطلاق ليلته وفور الشعريوم الحلاق
لأنهم يهلون بعد قليل بلحج ليل
بمزدخوله - مكة - وبزي يوم
التروية أربعة أيام فقط (ثم
أقيموا) حال كونكم (حلالا)
شدي (حتى إذا كان يوم التروية
فأهلوا بالحج) من مكة وهاء أهلوا
مكة ورة (واجعلوا) الحجة
انفردوا التي قدمتم (مهلين) بها
منعة (بأن فصلوا منها قصريرا
مقتعين وأطلق على العمرة
منعة بجازا والعلاقة بينهما
ظاهرة وقال النووي قوله رقد
أهلوا بالحج الح فيه تقديم وتأخير
تقديمه وقد أهلوا بالحج مفردا
فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اجعلوا أحرامكم عمرة
وتحلوا بعمل العمرة وهو معنى

النجا طويل القامة وهو طويل النجا شقيقة يعني شذوثة منزهة حقيقة واعتزل النساء
وشعر العباد يعني فيكون كناية وهو يجوز فيه الازالة اللازم والمزوم وقد وقع في رواية شذ
منزله واعتزل النساء فالعطف بالواو يقوى الاحتمال الاول كما قال الحافظ (وعن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام ليلة القدر إيمانا وإيمانا باغفر له
مائة سنة من ذنبيه رواه الجماعة الا ابن ماجه وعن عائشة قالت قالت يا رسول الله رأيت
أن عمتي ليلة ليلة القدر ما أقول فيها قال قرأ اللهم لك عفو نحب العفو فاعف عني
رواه الترمذي وصححه وأحمد وابن ماجه وقاد فيه رأيت أن وافقت ليلة القدر
الحديث أو قول قد تقدم مع شرحه في باب صلاة التراويح وأورد المصنف ههنا
للاستدلال به على شروعية قيام ليلة القدر والحديث الثاني صححه الترمذي كما ذكر
المصنف وفيه دليل على إمكان معرفة ليلة القدر وبثانها وسيأتي الكلام على ذلك في قوله
ليلة القدر اختلف في المراد بالاندر الذي أضيفت اليه الليلة فقبل هو العظيم اقوله
تعالى وما قدروا الله حق قدره والمعنى ثم اذات قدر لنزول القرآن فيها أو لما يقع فيها من
نزول الملائكة أو ما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو أن الذي يحيمه يصير قدر
وقيل القدر هنا تضيق لتدولة تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التضيق فيها اختاؤها
عن العلم بتعيينها وقيل القدر بها معنى القدر بفتح الدال لذي هو موافق للقضاء والمعنى
أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لتدولة له في فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر التروى
كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما يكتب فيها الملائكة من الاقدار لقوله تعالى
فيها يفرق الآتي ورواه عبد الرزاق وغيره من أنفسه بن بأسانيد صحيحة عن مجاهد
وكرمة وقتادة وغيرهم وقال التوربشتي انما جاء التدرب كقول الدال وان كان الشائع
في القدر والذي يؤاخذ القضاة فتح الدال ليعلم انه لم يرد به ذلك وانما يريد به تنصيص ما جرى
به القضاء واطهار ما هو متخذه في تلك السنة لتحصيل ما يليق اليهم فيها مقدررا بقدر اقول
لك عن يفتح العز ومنه القاض وتشديد الواو صيغة مبالغة وفيه دليل على استحباب الدعاء
في هذه الليلة بهذه الكلمات وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
كان منكم ربه فليكثرها ليلة سبع وعشرين أو قال يكثرها ليلة سبع وعشرين يعني ليلة
القدر رواه أحمد اسناد صحيح وعن ابن عباس ان رجلا أتى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسال يا نبي الله اني شيخ كبر عدل يشق علي القيام فأمرني باليلة لعل الله يوفقني فيها ليلة
القدر فقال عليه السلام يا سادته رواه أحمد وعن معاذ بن أبي سفيان عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في ليلة القدر قال ليلة سبع وعشرين رواه أبو داود وعن ذر بن حبيش

ففتح الحج الى العمرة (فقالوا كيف نجمعها للحج فقال افعلوا ما أمرتكم) به (فأولوا اني سقت قال
الهدى لثقلت مثل الذي أمرتكم) به (ولكن لا يحل) بكسر الحاء (معنى) (حرام) أي ما حرم على (حتى ياتوا) أي محله

أي إذا انقضى يوم من قضاها ما أمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم واستدل به على أن من اعترف فساق هديا لا يتصل من عمرته حتى
ينصره هدي يوم النحر وتاول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ١٥٢ ومن أحرم بعمره فاهدى فاهل

بالحج ولا يحل حتى ينصره هدي به
قال في الفتح ولا يخفى ما فيه
فانه خلاف ظاهر الأحاديث
الذكورة وهذا الحديث طرف
من حديث جابر الطويل الذي
انفرد به - لم - بياقه وفي هذه
الطريق بيان زائد لأمانة التصلل
من العمرة ليس في الحديث
الطويل (عن عمران) بن
حصين (رضي الله عنه قال سمعنا
علي عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) لم - وزن
القرآن) يجوازه قال تعالى
فنمتع بالعمرة الى الحج الآية
وزاد - لم - ولم ينزل قرآن يحرمه
ولم ينه عنها حتى مات أي فلا نسخ
(قال رجل برأيه ماشاء) هو عمر
ابن الخطاب لا عثمان بن عفان
كما زعم الكرماني لان عمر - رأول
من نهي عنها فكان من بعده
تابع له في ذلك في - لم - ان ابن
الزب - كان ينهي عنها وابن
عباس يأمرها فساووا جارا
فاشار الى ان أول من نهي عنها
عمر بن في حديث عمران هذا
ما يعكر على عباس وغيره في
جزءهم ان المتعة التي نهي عنها
عمر وعثمان هي فسح الحج الى
العمرة لا العمرة التي يجب بعدها
فان في بعض طرقه عند - لم -
النصر يح بكونها متعة الحج
وفي رواية له أيضا ان النبي صلى

قال سمعت أبي بن كعب يقول وقيل له ان عبد الله بن مسعود يقول من قام السنة أصاب
ليلة القدر قال أبي والله لذي لا اله الا هو انه النبي رمضان يحلف ما يصدق وواقه في
لا علم أي ليلة هي هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة
سبع وعشرين وأما رأتها ان تطلع الشمس في صبيحة يومها أيضا لاشماع لها رواه أحمد
ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني في الكبير
قال في مجمع الزوائد رجال أحد - رجال الصحيح وقد أخرج ضوء عبد الرزاق عن ابن عمر
مرفوعا والمراد بالسابعة اما السبع بقين أو السبع مضين بعد العشرين وحديث معاوية
سكت عنه أبو داود والمث - ذكرى ورجال اسناده رجال الصحيح وفي الباب عن جابر بن سمرة
عند الطبراني في الاوسط نحوه حديث ابن عمر وعن ابن مسعود عند الطبراني قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر فقال أيكم يذكر ليلة الصبيها قالت أنا
وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه ابن أبي شيبة عن عمرو بن حفص عن أنس بن مالك عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عن ابن عباس قال دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسألهم عن ليلة القدر فاجمعوا على أنها في العشر الاواخر قال ابن عباس فقاتل عمراني
لا علم أو أظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقاتل سابعة تقضي أو سابعة تبقى من العشر
الاواخر فقال من أين علمت ذلك فقاتل خلق الله سبع - سوات وسبع أرضين وسبعة أيام
والدهريدور في سبع والانس خلق من سبع ويا كل من سبع ويسجد له سبع
والطواف والجار وأش - جاء ذكرها فقال عمر لقد فطنت لاهر ما فطنته وقد أخرج نحو
هذه القصة الحاكم والي أن ليلة القدر ليلة السابع والعشرين ذهب جماعة من أهل
العلم وقد حكاه صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد اختلف العلماء فيها
على أقوال كثيرة ذكر منها في فتح الباري ما لم يذكره غيره وسنذكر ذلك على طريق
الاختصار فنقول القول (الاول) انه ارفقت حكماء المتولي عن الروافض والفاكية اني عن
الحنفية (الثاني) انه خاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حكماء
الفاكية اني (الثالث) انه خاصة بهذه الامة يجرم به جماعة من المالكية ونقله صاحب
العمدة عن الجمهور من الشافعية واعترض بحديث أبي ذر عند النسائي قال قلت
يا رسول الله أتكون مع الانبياء فاذا ما توارفت فقال بل هي باقية واحتجوا بما ذكره مالك
في الموطأ بالاغان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعمار أمتي عن أعمار الامم
الماضية فاعطاه الله ليلة القدر قال الحفاظ وهذا محتمل للتأويل فلا يدفع التصريح في
حديث أبي ذر (الرابع) انه ممكنة في جميع السنة وهو المشهور عن الحنفية وحكي عن
جماعة من السلف وهو مردود بكثير من أحاديث الباب المصروفة باختصاصها برمضان
(الخامس) انه محتملة برمضان ممكنة في جميع لياليه وروى عن ابن عمر وأبي حنيفة وبه

٢٠ قيل ح
بين حج وعمره ومراة التمتع المذكور وهو الجوع بينهما في عام واحد وفي الحديث أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف
الله عليه وآله وسلم أمر به بعض أهل في العشر وفي رواية له ج -

فيه وجواز نسبه بالسنة وفيه اختلاف بينهم ووجه الدلالة منه قوله ولم ينه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان
 مة هو مة انه لو لم ينه عن الامتداع ١٥٤ ويسـ تلزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ وقد يؤخذ منه ان

الاجماع لا ينسخ به لكونه
 حصر وجوه المنع في نزول آية
 أو نهى من النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وفيه وقوع الاجتهاد
 في الاحكام بين الصحابة وانكار
 بهض الجهم - دين - على بعض
 بالنص ورواه هذا الحديث كاهم
 بصريون وأخرجهم - لم في
 الحج أيضا (عن ابن عمرو بن
 الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم دخل مكة من
 كذا) بفتح لكاف والذال
 المهملة محذوران على ارادة
 الموضع وقال أبو عبيد لا يصرف
 أي على ارادة البقعة للعلمية
 والتأنيث من التثنية العليا التي
 بالبطحاء بفتح الموحدة قال
 الجوهري الاطح - جبل واسع
 فيمد قاق الحمى والعليا بضم
 العين تأنيث الاعلى وهذه
 الثانية ينزل منها الى الجحون بفتح
 الحاء وضم الجيم مقبرة مكة قال
 في لفتح وكانت صعبة المرتقى
 فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم
 المهدي على ما ذكره الازرقعي ثم
 سهل في عصرناه - فذا منها سنة
 احدى عشرة وعما غماتة - موضع ثم
 - مات كاهن في زمن سلطان مصر
 الملك المؤيد في حدود العشرين
 وعما غماتة وكل عقبه في جبل
 أو طريق عال تسمى ثنية انتهى
 (ويخرج من الثنية السدلي)

قال ابن المنذر وبعض الشافعية ووجه السبكي (السادس) انها في ليلة معينة مهمة قاله
 الذهبي في منظومته (السابع) انها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العقيلي
 العاصبي وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من رمضان قال
 ابن أبي عاصم لا نعلم أحدا قال ذلك غيره (الثامن) انها ليلة النصف من رمضان حكاه ابن
 الملقن في شرح العمدة (التاسع) انها ليلة النصف من شعبان حكاه القرطبي في المنتهم
 وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز (العاشر) انها ليلة سبع عشرة من رمضان
 ودليله ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال بلا شك ولا امتراء انها
 ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن وأخرج به أبو داود عن ابن مسعود
 (الحادي عشر) انها مهمة في العشر الوسط حكاه النووي وعزاه الطبري الى عثمان بن أبي
 العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية (الثاني عشر) انها ليلة ثمان عشرة
 ذكره ابن الجوزي في مشكله (لثالث عشر) ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي
 عليه السلام وعزاه الطبري الى زيد بن ثابت ووصله الطحاوي عن ابن مسعود (الرابع
 عشر) أول ليلة من العشر الاخرة وليه مال الشافعي وجرم به جماعة من أصحابه
 (الخامس عشر) مثل الذي قبله ان كان الشهر تاما وان كان ناقصا فليد ليلة احدى وعشرين
 وهكذا في جميع العشر وبه جزم ابن حزم ودليله حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنس
 وأبي كرة وسيأتي (سادس عشر) ليلة اثنين وعشرين ودليله ما أخرجه أحمد من
 حديث عبد الله بن أنس انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر وذاك
 صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قالت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو
 القابلة (السابع عشر) ليلة ثلاث وعشرين ودليله حديث عبد الله بن أنس الا في
 وقد ذهب الى هذا جماعة من الصحابة والتابعين (الثامن عشر) انها ليلة الرابع
 وعشرين ودليله ما رواه الطيالسي عن أبي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة أربع
 وعشرين وما رواه أحد من حديث بلال بن عوف ونبيه بن الهيثم وروى ذلك عن ابن
 مسعود والشمس والحسن وقتادة (التاسع عشر) ليلة خمس وعشرين حكاه ابن
 الجوزي في المشكل عن أبي بكر (العشرون) ليلة ست وعشرين قال الحافظ وهو قول
 أرم صريحا لأن عياضا قال ما من ليلة من ليالي العشر الا خيرة الا وقد قيل فيها انها ليلة
 القدر (الحادي والعشرون) ليلة سبع وعشرين وقدة قدم دليله ومن قال به (الثاني
 والعشرون) ليلة الثامن والعشرين وهذا لم يذكره صاحب الفتح اكن ظاهرا قول
 عياض المتقدم انه قد قيل انها ليلة القدر وقد أسقط في الفتح القول الثاني والعشرين
 وذكر الثالث والعشرين بعد الحادي والعشرين فله سقط عليه كتابة هذا القول
 وقد ثبت في بعض النسخ (الثالث والعشرون) انها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن
 العربي (الرابع والعشرون) انها ليلة الثلاثين حكاه عياض ورواه محمد بن نصر عن

التي بأهل مكة عند باب شيعة يقرب شعب الشاميين من ناحية جبل قبيصة كان بناء هذا
 الجبل عليها في القرن السابع زاد الامم على معنى شيعة مكة والمعنى في ذلك المذهب من طريق والاياب من أخرى كالعديد

لثمنه قوله الطريقان وحصلت العليا بالدخول مناسبة للمكان العالي الذي قصده والسفل للثمن وج مناسبة للمكان الذي يذهب اليه ولان ابراهيم عليه السلام حين قال فاجعل انفسكم من الناس ١٥٥ تهوى اليهم كان على العليا كثر روى

عن ابن عباس قاله السهيلي (عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الجدر) يفتح الجيم وسكون الدال وفي رواية المستنقلى الجدر قال الخليل الجدر راحة في الجدر اراهمي وروهم من ضبطه بضم الجيم لان المراد الجدر ولا يداود الطيالسي الجدر أو الجدر بالشك ولا يداود الجدر بغير شك (أمن البيت هو قال نعم) هو منه لما فيه من أصول حاطة وظاهرة أن الجدر كله من البيت وبذلك كان يفتي ابن عباس وقد روى عنه الرزاق عنه أنه قال لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لادخلت الجدر كله في البيت فلم يطاف به ان لم يكن من البيت وروى القرمذي واللساني عن عائشة قالت كنت أحب أن أصلي في البيت فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فادخلني الجدر فقال صلى الله عليه وآله وسلم فاعلموا قطعة من البيت ولكن قومك استقصروه حسين بنوا الكعبة فخرجوه من البيت ونحوه لا يداود وأبي عوانة وأحمد وفيه أنها أرسلت إلى شيبه الجبي ليفتح لها البيت في الليل فقال ما فتحته في جلهاية ولا اسلام بليل وهذه الروايات كلها مطلقة

سماوية وأحمد عن أبي هريرة (الخامس والعشرون) أنها في أو ثار العشر الأخيرة ودليله حديث عائشة الآتي في آخر الباب وكذلك حديث ابن عمر قال في الفتح وهو أرجح الأقوال وصار إليه أبو فور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب انتهى (القول السادس والعشرون) مثله بزيادة الآية الأخيرة ويدل عليه حديث أبي بكر الآتي وقد أخرج أحمد من حديث عباد بن الصامت ما يدل على ذلك (السابع والعشرون) تنقل في العشر الاخر كلها قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري وأحمد وأصحق وزعم الماوردي أنه متفق عليه ويدل عليه حديث أبي سعيد الآتي (الثامن والعشرون) مثله الا ان بعض ليالى العشر أربع من بعض قال الشافعي أرجاها ليلة احدى وعشرين (التاسع والعشرون) مثل السابع والعشرين الا ان أرجاها ليلة ثلاث وعشرين ولم يذكروا في الفتح قائله (الثلاثون) كذلك الا ان أرجاها ليلة سبع وعشرين ولم يحك صاحب الفتح من قاله (الحادي والثلاثون) أنها تنقل في جميع السبع الا واخر ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي وقد اختلف أهل هذا القول هل المراد السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة منه من الشهر قال في الفتح ويخرج من ذلك القول (الثاني والثلاثون) القول (الثالث والثلاثون) أنها تنقل في النصف الأخيرة ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف وعما وحكام امام الحرمين عن صاحب التقرير (الرابع والثلاثون) ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواء الحرث بن أبي اسامة من حديث عبد الله بن الزبير (الخامس والثلاثون) ليلة سبع عشرة أو ثمان عشرة أو احدى وعشرين رواء سعيد بن منصور من حديث أنس بإسناد ضعيف (السادس والثلاثون) أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة منه رواء ابن أبي عامر من حديث أنس بإسناد ضعيف (السابع والثلاثون) ليلة ثمان عشرة أو احدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواء أبو داود من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف قال وعبد الرزاق من حديث علي بن مسعود قطع وسعيد بن منصور من حديث عائشة بإسناد منقطع أيضا (الثامن والثلاثون) أول ليلة أو ثمان عشرة أو سبع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر ليلة رواء ابن مردويه في تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف (التاسع والثلاثون) ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين ودليله حديث ابن عباس الآتي ولا جد نحوه من حديث النعمان بن بشير (القول الاربعون) ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين ويدل عليه حديث ابن عباس الآتي وأخرج البزار نحوه من حديث عباد بن الصامت (الحادي والاربعون) أنها مختصرة في السبع الا واخر ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي وفي الفرق بينه وبين القول الحادي والثلاثين خفاء (الثاني والاربعون) ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين ويدل عليه حديث عبد الله بن أنس عن أحد (الثالث والاربعون) أنها في اشفاق العشر الوسط والعشر الا واخر قال

وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة من المسلم عن عائشة في حديث الباب حتى أتيد فيه من الجدر له من وجه آخر عنها فان بدا لقومك ان ينوب بعدى فلي لا يركمتم كواسته فاراها قريما من سبعة أذرع وله في هذا الحديث وزدت فيها من الجدر ستة

وكانت في الابواب الذين جعلوا على حفر من حفر واقامة ونصب ما فيها من اعلى تجارته لها طروق فتصل برزء عروق المروة فضر قوه
فارتجت قواعد البيت فكبر الناس ١٦٠ فبقى عليه وعند عبد الرزاق عن مرثدة فكشف عن ريش في الحجر

أخذ بعضهم بيض فقه كد مكشوفاً
ثمانيه أيام لينهم يدوا عليه قرأت
ذلك الریش مثل خاتم الابل
وجه حجر ووجه حجر ووجه
حجر ووجه حجران ورأيت
الرجل يأخذ العتلة فيضرب
بها من ناحية الركن فيهتز
الركن الاخير وأطال في الفتح
في بيان بناء ابن الزبير وتغيير
الحجاج له رجع الروايات وتحقق
سنة أذرع وفيما جد في الكعبة
من مد عمارة الحجاج وقال
القسطلاني وهل الصحيح ان
الحجر كاهن البيت حتى لا يصح
الطواف في جرة منه أو بعضه
فيصح جزم النووي بالاول كابن
الصلاح لحديث الصحيحين الحجر
من البيت والجواب في وولده امام
الحرمين والبقوى بالثاني وقال
الرافعي انه الصحيح لحديث الباب
ونص الشافعي على ايجاب
الطواف خارج الحجر ونقل ابن
عبد البر الاتفاق عليه لكن
لا يلزم منه ان يكون كله من
البيت وانما طاف صلى الله عليه
 وآله وسلم خارجه وقال خذوا
عني مناسككم وكما لا يصح
الطواف داخل البيت لا يصح
داخل جرة منه فلا يصح على
الشاذرون بنسخ الذال المجمة
وهو الخارج عن عرض جدار
البيت مرتفعاً عن وجه الارض

الشرعية هكذا في الفتح قوله تحر واليه القدر في رواية البخاري القسوا وفي حديث
عائشة دليل على ان ليله القدر في أوتار العشر الاواخر وقد تقدم انه القول الرابع
(قائدة) قال الطبري في اخفاء ليله القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك
الليلة للعبون ما لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان حقاً لم يخف على كل من قام ليلته
السنة فضلاً عن ليله رمضان، وتعبه ابن المنير بانه لا ينبغي اطلاق القول بالكذب
لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباد الله فيخص بهم اقوام
دون قوم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة قال رجع ذلك
فلا يمتنع ان ليله القدر لا ينالها الا من رأى الخوارق بل فضل الله تعالى رابع ورب
قام تلك الليلة لم يحصل منها الا على العباد من غير رؤية خارق وآخر رأى الخوارق
من غير عبادته والذي حصل على العباد افضل والعبرة انما هي بالاستقامة بخلاف
الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة وقيل ان المطلاع على ليله القدر يرى كل شئ ساجداً
وقبل يرى الانوار مطاعة في كل مكان حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع كلاماً أو خطاباً
من الملائكة وقيل من علاماتهم انما هي بآيات دعاءهم وفق لها

(كتاب المناسك)

(باب وجوب الحج والعمرة وتوايهما)

عن أبي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض
الله عليكم الحج فجاؤا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم نوجبت ولما استطعتم رواه أحمد ومسلم والنسائي
فيه دليل على ان الامر لا يقتضي التكرار وعن ابن عباس قال خطبنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس
فقال أفي كل عام يا رسول الله فقال لو قلتم اوجبتم ولو وجبت لم نعملوا بها ولم نستهطعها
ان نعملوا بها الحج مرة فن زاد فهو تطوع رواه أحمد والنسائي بمعناه الحديث الاول
تمامه ثم قال ذروني ما تركتكم وفي انظرو ولو وجبت ما قمت بها والحديث الثاني أخرجه
أيضاً أبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرطهما وفي الباب عن أنس
عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب عليكم الحج فقبل
يا رسول الله في كل عام فقال لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لم تقوموا بها ولولم تقوموا بها
عذبتم قال الحافظ ورجاله ثقات وعن علي عليه السلام عند القمذي والحاكم وسنده
منقطع قوله باب وجوب الحج والعمرة الحج بفتح الحاء هو المصدر وبالفتح والكسر هو
الاسم منه وأصله القصد وبطاق على العمل أيضاً وعلى الاتيان مرة بعد أخرى وأصل

العمرة

قد رثي ذراع تركته قرش اضيقت النفقة ولو كان في الطواف ومن جدار البيت في موازاة

الشاذرون لا يصح على الاصح لان بعض بدنه في البيت والصحيح من مذهب الحنابلة لا يجزئه وقطعوا به وعند الشيخ في الدين

ابن تيمية رحمه الله انه ليس من الكعبة وقال الحنفية يصح ما وافق من لم يحترزه نه. لكن قال ابن الهمام وينبغي أن يكون طوافه وراه الشاذر وان لا يكون طوافه في البيت بناء على انه

١٦١

كالشافعية وقال الخطيب أبو عبد الله بن رشيد بضم الراء وفتح الشين في رحلته ما حاصله ان لفظ الشاذر وان لم يوجد في حديث صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من السلف ولا ذكره عن فقهاء المالكية فلو كان الشاذر وان من البيت كان الركن الاسود داخل في البيت ولم يكن متمما على قواعد ابراهيم بن خن أين نشأ الشاذر وان وقد انعقد الاجماع على ان البيت مقم على قواعد ابراهيم حتى من جهة الركنين المائتين ولذلك استلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون الآخرين وان ابن الزبير لما هدمه حتى بلغ به الارض وبناءه على قواعد ابراهيم انما زاد فيه من جهة الحجر وأقامه على الاسس الظاهرة التي عاينها العدول من العصابة وكبراء التابعين وان الحاج لما تنقض البيت بأمر عبد الملك لم ينقضه الا من جهة الحجر خاصة وهذا أمر معلوم مقطوع به بجمع عليه منقول بالسند الصحيح في الكتب المعتمدة التي لا يشك فيها أحد انتهى قلت قول ابن رشيد لم يوجد لفظ الشاذر وان عن أحد من السلف يقال عليه قد قال ذلك الامام الشافعي في مناقه البيهقي في كتاب معرفة السنن والاخبار وذكر القسطلاني عبارته قال ولا

العمرة الزيادة وقال الخطيب الحج كثرة القصد الى معظم وجوب الحج معلوم بالضرورة الدينية واختلاف في العمرة فقيل واجبة وقيل مستحبة وللشافعي قولان أحدهما وجوبها وسياقي تفصيل ذلك قريبا والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن الحج لا يجب للمرأة واحدة وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما وكذلك العمرة عند من قال بوجوبها لا يجب للمرأة الا أن ينذر بالحج أو العمرة وجب الوفاء بالنذر بشرطه وقد اختلف هل الحج على الفور أو التراخي وسياقي تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى واختلاف أيضا في وقت ابتداء اقتراض الحج فقيل قبل الهجرة قال في الفتح وهو شاذ وقيل بعدها ثم اختلف في سنته فالجمهور على انها سنة لان نزل فيه ما قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله قال في الفتح وهذا ينبغي على أن المراد بالانعام ابتداء القرض ويؤيده قراءة عاقمة ومسروق و ابراهيم النخعي بالقط وأقيموا أخرجه الطبراني بأسانيد صحيحة عنهم وقيل المراد بالانعام الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضي تقديم فرضه قبل ذلك وقد وقع في قصة ضمهم مذكر الامر بالحج وكان قدومه على ما ذكره الواقدي سنة خمس وهذا يدل ان ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها وقيل سنة تسع حكاه النووي في الروضة والماوردي في الاحكام السلطانية ورجح صاحب الهدى ان اقتراض الحج كان في سنة تسع أو عشر واستدل على ذلك بأدلة فليتوخذه منه قوله لو قلتمنا لوجب استدل به على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفوض في شرع الاحكام وفي ذلك خلاف مبسوط في الاصول (وعن أبي رزين العقيلي انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي شيخ

كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظمن فقال حج عن أبيك واعمر رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث يدل على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشي وسياقي الكلام عليه في باب وجوب الحج على المعضوب وذكره المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب للاستدلال به على وجوب الحج والعمرة قال الامام أحمد لا أعلم في إيجاب العمرة حديثا أبود من هذا ولا أصح منه انتهى وقد جزم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور عن الشافعي وأحمد وبه قال اسحق والثوري والمزني والناسخ والمشهور عن المالكية ان العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية وزيد بن علي والهادوية ولا خلاف في المشروعية وقد روى في الجامع الكافي القول بوجوب العمرة عن علي وابن عباس وابن عمر وعائشة وزين العابدين وطاوس والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبيرة ومجاهد وعطاء واستدل القائلون بعدم الوجوب بما أخرجه الترمذي وصححه وأحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن جابر ان امرأيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة واجبة هي فقال لا وان تعقرت يركن وفي رواية أولى لك وأجيب عن الحديث بان في اسناده الحاج بن اوطاة

٢١

نيل

ح

ريب أن الثاني من أجل السلف ثم تفرقه في المسئلة وهذا الحديث من علامات النبوة حيث أعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بذلك فكان الذي تولى تقصمها وبناءها ابن أخيها

عبد الله بن الزبير ولم ينقل انه قال ذلك لغيره من الرجال والنساء يؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها فان بد القوم كان
ينوه فها هي لاريك ما تركوا منه فاراها قريبا ١٦٢ من سبعة أذرع ورواه مسلم (عن اسامة بن زيد رضي

الله عنهما) حبيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انه قال يا رسول الله أين تنزل) زاد في المغازي غدا (في دارك بمكة) قال في الفتح حذف أداة الاستفهام من قوله في دارك بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب بلفظ أنزل في دارك فكانه استفهمه أولا عن مكان نزوله ثم ظن انه ينزل في داره فاستفهمه عن ذلك انتمى ونعم فيه العيني بأن أين كلمة استفهام فلم يبق وجه لتقدير حرف الاستفهام قال وما وجه قوله حذف أداة الاستفهام من قوله في دارك والاستفهام عن النزول في الدار لأن نفس الدار انتمى قال القسطلاني والذي قاله في الفتح هو الاظهر فليتأمل (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (وهل ترك زاد مسلم كالبضاري في المغازي هنا (هزيل) بزنة فاعيل (من ربيع) بكسر الراء جمع ربيع الهلة أو المنزل المشغل على آيات أودو روحه ثم قد يكون قوله (أودو) تأكيداً أو شكاً من الراوي وجمع النكرة وان كانت في سياق الاستفهام الانكاري يتمدد العموم للاشارة بأنه لم يترك من الرباع المتعدد شيء ومنه لا تبعه من قاله الكرماني وقيل ان هذه الدار كانت لها ثم بن عبد

وهو ضعيف ونهيج الترمذي له فيه نظر لأن الاكثر على تضعيف الحاج واتفقوا على انه مدلس قال النووي ينبغي ان لا يفتقر بالترمذي في تضعيفه فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه انتهى على ان نهيج الترمذي له الثابت في رواية الكرخي فقط وقدجه صاحب الامام على انه لم يرد على قوله حسن في جميع الروايات عنه الا في رواية الكرخي وقد قال ابن حزم انه كذب باطل وهو افرط لان الحاج وان كان ضعيفاً فليس منهم بالوضع وقد رواه البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر بن وهب ورواه ابن جريح عن ابن المنكدر عن جابر ورواه ابن عدي من طريق أبي عبيدة عن ابن المنكدر عن أبي صالح وابو عبيدة قد كذبوه وفي الباب عن أبي هريرة عند الدارقطني وابن حزم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع واسناده ضعيف كما قال الحفاظ وعن طلحة عن ابن ماجه باسناد ضعيف وعن ابن عباس عند البيهقي قال الحفاظ ولا يصح من ذلك شيء ربهذا تعرف ان الحديث من قسم الحسن لغيره وهو صحيح به عند الجمهور ويؤيده ما عند الطبراني عن أبي امامة مرفوعاً من مشي الى صلاة مكتوبة فآجره كعبه ومن مشي الى صلاة تطوع فآجره كعمرة واستدل القائلون بوجوب العمرة بما أخرجه الدارقطني من حديث زيد بن ثابت بلفظ الحج والعمرة فريضتان لا يضرك أيام ما بدأت وأجيب عنه بان في اسناده اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وفي الحديث أيضاً انقطاع ورواه البيهقي موقوفاً على زيد قال الحفاظ واسناده أصح وصححه الحاكم ورواه ابن عدي عن جابر وفي اسناده ابن لهيعة وفي الباب عن عمر في سؤال جبريل وفيه وأن تصح وتعتبر أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه قالت يا رسول الله على النساء جهاد قال عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وسماي والحق عدم وجوب العمرة لأن البراءة الأصلية لا ينتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف ولا دليل يصلح لذلك لا سيما مع اعتضادها بما تقدم من الاحاديث القاضية بعدم الوجوب ويؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على الحج في حديث بقى الامام على خمس واقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقد استدل على الوجوب بحديث عمر الا في قرية ساوسياً في الجواب عنه واما قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فليحفظ القام من ربه انما يجب به الاحرام لا قبله ويدل على ذلك ما أخرجه الشيعان واهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالجرانة عليه جبة وعليه اخلاق فقال كيف تأمرني ان أصنع في عمري فانزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآية فهذا السبب في نزول الآية والسائل قد كان أحرم وانما سأل كيف يصنع (وعن عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه

مناف ثم صارت لابنه عبد المطلب نفسه هابيز ولده فن صار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حق أبيه الحج
عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله الله كنهاني ونظاها قوله هل ترك لنا عقيل من ربيع انما كانت ملكه

وأضافها الى نفسه فيتمهل ان عقلا تصرف فيها كما فعل أبو سعيدان يدور المهاجرين ويحفل غير ذلك وقد فسر الراوى ولعله
اسامة المراد بما أدرجه هنا حيث قال (وكان عقيل وورث) أبيه ١٦٣ (أباطال) أخوه عبد مناف (هو) أخوه

(طالب) المكفى به عبد مناف
أبوه (ولم يرثه) أى ولم يرث أباطال
ابنهم (جعفر) الطيار ذو الجناحين
(ولا على) أبو تراب (رضى الله
عنه) ما شاء (يا لأنهما كانا مسلمين)
ولو كانا واثنين لنزل صلى الله عليه
وآله وسلم في دورهما وكانت
صك أنهما ملكا له ما يثارهما
أيام على أنفسهما وكان قد استولى
طالب وعقيل على الدار كلها
باعتبار ما ورثاه من أبيهما
لكنهما كانا مسلمين وأبى اعتبار
ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لحقه منهما بالهجرة وقد طالب يدر
فباع عقيل الدار كلها وحكى
النسابة أن الدار لم تزل بيد
أولاد عقيل إلى أن باعوها لعمد
ابن يوسف أخى الحاج بمائة ألف
دينار قال الدودى وغيره كان
كل من هاجر من المؤمنين باع
قريبه الكافر داره فامضى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تصرفات
الجاهلية تأليفا للقلوب من أسلم
منهم (وكان عقيل وطالب
كافرين) فكان عمر بن الخطاب
رضى الله عنه يقول لا يرث المؤمن
الكافر وفى هذا الحديث
التصديت والاخبار والعننة
والقول ورواه ما بين بصرى
وأبى ومده وأخرجه أيضا فى
الجهاد والمغازى ومسلم فى الحج
وكذا أبو داود والنساق وأخرجه

الحج والعمرة ورواه أحمد وابن ماجه واسناده صحيح) الحديث فيه دليل على أن الجهاد
غير واجب على النساء وسيأتى أن شاء الله تعالى الكلام على ذلك وفيه إشارة الى وجوب
العمرة وقد تقدم البحث عن ذلك (وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أى الأعمال أفضل قال إيمان بالله وبرسوله قال ثم ماذا قال ثم الجهاد فى سبيل الله
قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور ومتفق عليه وهو حجة من فضل الحج على نفل الصدقة وعمر
عمر بن الخطاب قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما رجل
فقال يا محمد ما الإسلام قال الإسلام أن تشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن
تقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتحج البيت وتعمر وتغسل من الجنابة وتم الواضوء وتقوم
رمضان وذكريا فى الحديث وأنه قال هذا جبريل أتاناكم يعلمكم دينكم ورواه الدارقطنى
وقال هذا اسناد ثابت صحيح ورواه أبو بكر الجوزى فى كتابه المخرج على الصحيحين وعمر
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كنارة لما بينهما
والحج المبرور ليس لجزاءه الجنة ورواه الجماعة الأباود) قوله إيمان بالله الخ فيه
دليل على أن الإيمان بالله وبرسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور وقد
اختلفت الأحاديث المشتهرة على بيان فاضل الأعمال من مفضولها فتارة تجعل الأفضل
الجهاد وتارة الإيمان وتارة الصلاة وتارة غير ذلك وأحق ما قيل فى الجمع بينهما أن بيان
الفضل عليه يختلف باختلاف الخطاب فإذا كان الخطاب ممن له تأثير فى انقضاء وقوة على
مقارعة الأبطال قيل له أفضل الأعمال الجهاد وإذا كان كثير المال قيل له أفضل الأعمال
الصدقة ثم كذلك يكون الاختلاف على حسب اختلاف الخطابين قوله مبرور قال ابن
خالبه المبرور المقبول وقال غيره الذى لا يخاطبه شئ من الاثم ورجحه النووي وقيل غير
ذلك وقال القرطبي الاقوال التى ذكرت فى تفسيره متعارفة المعنى وهى أن الحج الذى
وفيت أحكامه فوقع موقعا لم يطلب من المكلف على الوجه الاكمل ولا جاد والمالك
من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما بر الحج قال اطعم الطعام وافشاء السلام قال فى
الفتح وفى اسناده ضعف ولو ثبت كان هو المعتبر دون غيره قوله ما الإسلام الى قوله وتحج
البيت قد تقدم الكلام على هذه الكلمات فى أوائل كتاب الصلاة وقوله وتعمر فيه
مقبول لمن قال بوجوب العمرة والكنة لا يكون مجرد اقتران العمرة بهذه الامور
الواجبة دليلا على الوجوب لما تكرر فى الاصول من ضعف دلالة الاقتران لاسيما وقد
عوضها ما سلف من الأدلة القاضية بعدم الوجوب فان قيل ان وقوع العمرة فى جواب
من سأل عن الإسلام يدل على الوجوب فيقال ليس كل أمر من الإسلام واجبا والدليل

ابن ماجه فيه وفى القرائن (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أراد قدوم مكة)
بعدى جوعه من منى وتوجهه الى البيت الحرام (مترنا هذا) المراد بان هذا ثالث عشر ذى الحجة لانه يوم النزول بالمحصب فهو

بجاز في إطلاقه كما يطلق أمس على الماضي مطلقا والافئنان العبد هو الغد حقيقة وليس مراد افئنا البرماوى كالكرماني
(ان شاء الله تعالى بخيف بنى كنانة) ١٦٤ اى فيه وهو بفتح الخاء وسكون الياء آخره فاما الحد من الجبل

وارتفع عن المسيل والمراد به
المحصب (حيث تناسموا) اى
نضالوا (على الكفر) وهو
نبرؤهم من بنى هاشم وبنى المطلب
ان لا يقبلوا لهم صلحا (يعنى ذلك
المحصب وذلك ان قريشا وكنانة)
قال فى الفتح فيه اشهر ابن فى
كنانة من ليس قريشا اذا عطف
يفتضى المغيرة فخرج القول بان
قريشا من ولد فهر بن مالك على
القول بانهم ولد كنانة نعم لم يعقب
النضر غير مالك ولا مالك غير فهر
فقريش ولد النضر بن كنانة واما
كنانة فاعقب من غير النضر
ولهذا وقعت المغيرة بنتى
(تحالفت على بنى هاشم وبنى عبد
المطلب او بنى المطلب) بالشك
جميع الاصول وعند البيهقى من
طريق أخرى بقريش (ان
لنا كحومهم) فلا تفرج قريش
وكنانة امرأة من بنى هاشم وبنى
عبد المطلب ولا يزوجون امرأة
منهم اباهم (ولا يابعوهم) اى
لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم
وعند الامام على ولا يكون بينهم
و بينهم شئ (حتى يسلموا اليهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
وكتبوا بذلك كتابا بخط منصور
ابن عكرمة العبدي فسلت يده
ار بخط بغير بنى هاشم
وما عوفى جوف الكعبة فاشتد
الامر على بنى هاشم وبنى المطلب

على ذلك حديث شعب الاسلام والايمان فانه اشقل على أمور ليست بواجبة بالاجماع قوله
نفاة لما بينهم ما أشار ابن عبد البر الى أن المراد تكفير المغائر دون الكفار قال وذهب
بعض العلماء من عصرنا الى أن المراد تعميم ذلك ثم بالغ فى الانكار عليه وقد تقدم البحث
عن مثل هذا فى مواضع من هذا الشرح وقداسة شكل بعضهم كون العمرة كفارة
مع ان اجتناب الكفار يكفر المغائر فماذا تكفر العمرة وأجيب بان تكفير العمرة
مقيد بمنها وتكفير الاجتناب للكفار عام لجميع عمر العبد فتغاير من هذه الحقيقة وقد
جعل البخارى هذا الحديث المذکور من جملة أدلة وجوب العمرة وفضلها وهو لا يصلح
للاستدلال به على الوجوب وقد قيل انه أشار الى ما ورد فى بعض طرق الحديث المذکور
وهو ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود عن فروع تابعوا بين الحج والعمرة
فان متابعة بينهما تثنى الذنوب والفقر كما تثنى الكبر خبث الحديد وليس للعمرة المبرورة
جزاء الا الجنة فان ظاهرها التسوية بين أصل الحج والعمرة ولكن الحق ما أسلفناه لان
هذا الاستدلال مجرد الاقتران وقد تقدم ما فيه وأما الامر بالمتابعة فهو مصر وف عن معناه
الحق بى بما سلف وفى الحديث دلالة على استحباب الاستكثار من الاعمار خلافا لقول
من قال يكره ان يعمر فى الدنيا أكثر من مرة كالمالكية ولمن قال يكره أكثر من مرة
اشهر من غيرهم واستدل للمالكية بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من
سنة الى سنة وافعاله على الوجوب أو الندب وتعقب بان المندوب لا يتصرف فى أفعاله صلى
الله عليه وآله وسلم فقد كان يترك الشئ وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته وقد ندب
الى العمرة بلقطة فثبت الاستحباب من غير تقييد وانقواعلى جوازها فى جميع الايام
لان لم يكن مندوبا بالحج الا ما نقل عن الحنفية انها تذكره فى يوم عرفة ويوم النحر وأيام
التشريق وعن الهادى انها تذكره فى أيام التشريق فقط وعن الهادوية انها تذكره فى
أشهر الحج غير لمتعة والفارن اذ يشتغل به عن الحج ويحج بان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اعقر فى عمره ثلاث عمر مفردة كلها فى أشهر الحج وسيأتى لهذا مزيد بيان فى باب جواز
العمرة فى جميع السنة

• (باب وجوب الحج على الفور) •

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج يعنى الفريضة فان
حدكم لا يدري ما يعرض له رواه أحمد وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل أو
احدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل
فانه قد يعرض المريض وتضل الرحلة وتعرض الحاجة رواه أحمد وابن ماجه وسيأتى
قوله عليه السلام من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وعن الحسن قال قال

فى الشعب الذى انما رواه الىه فبعث الله الارضة فطست كل ما دى من جور وظلم وبقى ما كان فيها من حجر
ذكر الله فاطاع الله رسوله على ذلك فأخبر به عمه أباطالب فقال أبوطالب الكفار قريش ان ابن أخى اخبرنى ولم يكذبنى قط ان الله

قد سلب على صيفتكم الارضة فلسطين ما فيها من غلب وجور وبق فيها ما كان من ذكر الله فان كان ابن اخي صادقا نزعتم عن
سورايكم وان كان كاذبا دفعتم اليكم فقتلوه واستحييتهموه ١٦٥ قالوا قد انصفتمنا فوجدوا الصادق

المصدق قد اخبر بالحق فسقط
في ايديهم ونكسوا على رؤسهم
وانما اختار النزول هناك لشكر
لله تعالى على النعمة في دخوله
ظاهرا ونقصا لما تعاقده بينهم
وقاسموا عليه من ذلك (عن
ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
يخرب الكعبة من الغريب
(ذو السويقتين من الحبشة)
تنبيه سويقتين من الحبشة
بها التاء في التصغير لا في الساق
مؤنثة والتصغير للتخثير وفي سيقان
الحبشة دقة فلذا صغرها ومن
للتبعض أي يخرجهما ضعيف
من هذه الطائفة والحبشة نوع
من السودان قال الرشاطي وهم
من ولد كوش بن حام وهم أكثر
السودان وجميع عمال السودان
يعطون الطاعة للعبيس ولا ينافي
ما ذكرهنا قوله تعالى أولم ير وأنا
جعلنا حرمنا آمنا لان الامن الى
قريب القيامة ونحارب الدنيا
حينئذ فمات ذوالسويقتين
وقال في الفتح انه يقع حيث لا يقي
في الارض أحدي يقول الله الله كما
ثبت في صحيح مسلم لا تقوم الساعة
حتى لا يقال في الارض الله الله
ولهذا وقع في رواية سعيد بن
سهمان لا بعمر بعده أبدا وقد وقع
قبل ذلك منه من القتال وهزو
أهل الشام له في زمن يزيد بن

عمر بن الخطاب لقد هممت ان أبعث رجلا الى هذه الامصار فينظر واكل من كان له جدة
ولم يحج فيمضربوا عليهم الجزية ما هم مسلمين وما هم مسلمين في سنه) حديث ابن
عباس الآخري اسناده اسعيل بن خليفة العيسى أبو امير ائيل وهو صدوق ضعيف
الحفظ وقال ابن عدي عامة ما يرويه يجهل فيه الثقات وحديث من كسر أو عرج يأتي
ان شاء الله تعالى في باب القوات والاحصار وأثر عمر أخرجه أيضا البيهقي وفي الباب
عن أبي امامة مرفوعا عند سعيد بن منصور وفي سنه وأجدوا بني يعلى والبيهقي بلقظ من لم
يحبسه مرض أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائز فلم يحج فليمت ان شاء الله وديا
وان شاء نصرانيا بلقظ أحمد من كان ذابا ريقان ولم يحج ثم ذكره كاسلف وفي اسناده
ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وشريك وهو سبي الحفظ وقد خالفه سليمان الثوري فأرسله
رواه أحمد عن ابن سابط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا رواه ابن أبي شيبة مرسلا
وله طريق أخرى عن علي مرفوعا عند الترمذي بلقظ من ملك زاد أو راحله تبلغه الى بيت
الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك لان الله تعالى قال في كتابه والله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال الترمذي غريب مقال والحديث يذهب
وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي اسحق مجهول وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى
عن علي موقوفا ولم يرو مرفوعا من طريق أحسن من هذا وقال المنذري طريق أبي امامة
على ما فيها أصح من هذه وقد روى من طريق قاله عن أبي هريرة رفعه عند ابن عدي
بلقظ من مات ولم يحج حجة الاسلام في غير وجه طابس أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائز
فليمت أي الميتين شاء امام يهوديا أو نصرانيا وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها بذلك يتبين
بجازفة ابن الجوزي في صمد له هذا الحديث من الموضوعات فان مجموع تلك الطرق
لا يقصر عن كون الحديث حسنا لا يبره وهو محتج به عند الجمهور ولا يقدح في ذلك قول
العقيلي والدارقطني لا يصح في الباب ثني لان ثني الصحة لا يستلزم ثني الحسن وقد شد من
عضد هذا الحديث الموقوف الاحاديث المذكورة في الباب قال الحافظ واذا انضم هذا
الموقوف الى مرسيل ابن سابط علم ان له هذا الحديث أصلا ومجمله على من استعمل الترك
ويبين بذلك خطأ من ادعى انه موضوع انتهى وقد استدل المصنف بما ذكره في الباب
على ان الحج واجب على الفور ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الاول والثاني
ظاهرة ووجهها من حديث من كسر أو عرج قوله وعليه الحج من قابل ولو كان على
التراخي لم يعين العام القابل ووجهها من أثر عمر من الاحاديث التي ذكرناها ظاهرة
والى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل
البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر وقال الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف
ومحمد بن أهل البيت القاسم بن ابراهيم وأبو طالب انه على التراخي واحتجوا بانه صلى
الله عليه وآله وسلم حج سنة عشر وقرض الحج كان سنة ست أو خمس وأجيب بانه قد

معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة فقطلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة
وقاموا الجور الأسود فحولوه الى بلادهم ثم عادوه بعد مدة طويلة ثم غزى مرارا بعد ذلك وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى أنا

جعلنا حرما آمنا لان ذلك انما وقع بأيدى المسلمين فهو مطابق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولن يستحل هذا البيت الا أهله
فوقع ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم ١٦٦ وهو من علامات ثبوته وايمس في الآية ما يدل على استقرار الامن

المذكور فيها والله أعلم انتهى
وفيه ان قوام أمور الناس
واتعاض أمر دينهم بالكعبة
لمشرفة فاذا زارت الكعبة على يد
الرجل المذكور فتمتل أمور
الناس وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الزئبق والساق في الحج
والتميم (عن عائشة رضي
الله عنها قالت كانوا أي
المسلمين) يوم عاشوراء
بالمذغير منصرف اليوم العاشر
من المحرم (قبل ان يفرض
رمضان) قال الكرماني فيه
جواز نسخ السنة بالكعب والنسخ
بلا بد قال ابراهيم بن
الشافعي رحمه الله من مشهورهم
يجب حتى يفتح وبته يرفع
واجبا فلا معارضة بينه وبين
رمضان فلا نسخ وما قوله بلا بد
فموجب فانهم يمتثلون به لما هو يدل
ثقل اذا قلنا بالنسخ انتهى
(وكن) عاشوراء يوما تستر فيه
الكعبة لما بينا من المناسبة في
الاعظام والجلال وهذا موضع
الترجمة قال في الفتح ويستمداد
منه معرفة الوقت الذي كانت
الكعبة تسمى فيه من كل سنة
وهو يوم عاشوراء وكذا ذكر
الواقدي باسناد عن أبي جعفر
ابن اقران لا بأس على ذلك في
زمانهم وقد تغير ذلك بعده فصارت
تسمى يوم التضرع وصاروا

اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جملة الاقوال انه فرض في سنة عشر فلا
تأخير ولو سلم انه فرض قبل العاشرة فتراخي صلى الله عليه وآله وسلم انما كان
سكراة الاختلاط في الحج بأهل الشرك لانهم كانوا يجفون ويطوفون بالبيت عراة
فما طهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله عليه وآله وسلم فتراخي له عذروهم على النزاع
الترابي مع عدمه

*(باب وجوب الحج على المعسوب اذا أمكنه الاستقانة

وعن الميت اذا كان قد وجب عليه)*

عن ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان أبي ادركته فريضة الله في الحج

شيئا كبيرا الا يستطيع ان يستوى على ظهره بهيمة قال فحجى عنه وادى الجماعة * وعن علي

عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءته امرأة شابة من خثعم فقالت ان أبي

كبير وقد أفندت ادركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع اداها فيجزي عنه ان أودعها

بنيته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم رواه أحمد والترمذي وصححه * وعن

عبد الله بن الزبير قال جاء رجل من خثعم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان

أبي أركب الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكتوب عليه أأج

عنه قال أتأكل ولدك قال نعم قال أريد لو كان علي أكل دين ففرضته عنه أكان

يجزي ذلك عنه قال نعم قال فاجتمع عنه رواه أحمد والشافعي حديث علي أخرجه

أبنا الميقي وحديث ابن الزبير قال الحافظان اسنادهما صحيح قوله ان فريضة الله أدركت

أي قد اختلف هل المسؤول عنه رجل أو امرأة كما وقع الاختلاف في الروايات في

لسائل ففي بعض الروايات انه امرأة وفي بعضها انه رجل وقد بسط ذلك في الحق قوله

شيئا قال لطبي هو حال والمعنى انه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الصفة قوله قال

فحجى عنه في رواية للبخاري قال نعم قوله وقد أفندت بهم حزمة مفتوحة ثم قاما كنه بعدها

ورمته فتوحته ثم رآلهما حلة قال في القاموس القند بالتصريك الخرف وانكار العقل

بهم أو مرض وانطما في القول والرأى والكذب كالافتاد ولا نقل يجوز مقنعة لانهم لم

تكن ذات رأى أبدا وفنده تفنيدا كدبه وعجزه وخطاراه كافنده انتهى قوله أنت

أ كبير ولدك فيه دليل على ان المشروع ان يتولى الحج عن الاب المات بركا كبيرا ولده

قوله أ رأيت الحج فيه مشر وعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس

السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكال بما اتفق عليه وفيه

انه يستحب التنبيه على وجه الدليل لمصلحة وأحاديث الباب تدل على انه يجوز الحج من

الولد

بعدم دون اليه في ذي القعدة فيلقون كسوته الى ثوب نصفه ثم صاروا يقطعونهم فيصير البيت

كهيئة الحرم فاذا حل الناس يوم النحر كسوا الكسوة الجديدة انتهى (فلما فرض الله) عز وجل صيام (رمضان) قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء أن يصومه فليصمه ومن شاء أن يتركه فليتركه ﴿ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليجمعن البيت منبأيا ١٦٧ للمنعول (وابن عمر) زاد عبد بن حميد

عن روح بن حمادة وبنفسه رسول
التخل (بعد خروج يا جوج
وما جوج) وفي رواية عن شعبة
هذا البخاري قال لا تقوم الساعة
حتى لا يجمع البيت وظاهرهما
التعارض لأن المفهوم من الأول
أن البيت يجمع بعد إتمام الساعة
ومن الثاني أنه لا يجمع بعدها لكن
يمكن الجمع بين الحديثين بأنه
لا يلزم من جمع البيت بعد خروج
يا جوج وما جوج أن يمتنع الحج
في وقت تمامه قد قرب ظهور
الساعة ويظهر والله أعلم أن
المساراد بقوله ليجمعن البيت أي
م كان البيت لأن الحبشة إذا
خربوه لم يجمعوا به - كذلك قاله في
الفتح ﴿ عن ابن عباس رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال كافي به) قال في الفتح
كذا في جميع الروايات عن ابن
عباس في هذا الحديث والذي
يظهر أن في الحديث شيئا حذف
ويحتمل أن يكون هو ما رقع في
حديث علي عن أبي سعيد في
غريب الحديث من طريق أبي
العباس قال أما أكثر ما من
الطواف به - هذا البيت قبل أن
يحل منكروا بينه فكأنه برجل
من الحبشة أصم أو قال أصم
حس الساقين فاعده عليه وهي
تهدم ورواه الفاكه عن من هذا
الوجه ولفظه أصم بدل أصم

الولد والدة إذا كان غير قادر على الحج وقد ادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة
بالشعبي كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير حكاه ابن عبد البر
وقد عقب بأن الأصل عدم الخصوص وأما ما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة
بأسنادين مرسلين في هذا الحديث فزاد في عنه وأمس لاحد بعده فلا حجة في ذلك لضعف
أسنادهما مع الإرسال والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن وقد ادعى جماعة من
أهل العلم أنه خاص به قال في الفتح ولا يخفى أنه جود وقال القرطبي رأى مالك أن ظاهر
حديث الشعمية مخالف للقرآن فيرجح ظاهر القرآن ولا شك في ترجمته من جهة تواتره
أنتم في رأيكم بقوله هو عموم محذور بأحاديث الباب ولا تعارض بين عام وخاص
وهذه الأحاديث ترد على محمد بن الحسن حيث قال أن الحج يقع عن المباشر والمعجوج
عنه أجزأ النذرة وقد اختلفوا فيما إذا عوفي المعضوب فقال الجمهور لا يجوز لأنه تبيين
أنه لم يكن مأبوسا عنه وقال أحمد وصح لا تلزمه إلا إعادة ثلاثه نفي إلى إيجاب تحريم
وأوجب بأن العبرة بالانتماء وقد انكشف أن الحجة الأولى غير مجزئة (وعن ابن عباس
أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت إن أمي نذرت أن تحج
فلم تخرج حتى ماتت أفأجعتها قال نعم حتى عنها الرايت لو كان على أمك دين أكت قاضيته
أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء واه البخاري والنسائي عنه وفي رواية لأحمد والبخاري
بضم ذلك وفيها قال جاء رجل فقال إن أختي نذرت أن تحج وهو يدل على صحة الحج - و
عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يمس - فصله وأورث هو أم لا وشبهه بالدين - وعن ابن
عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال إن أمي ماتت وعليها حجة الإسلام
أفأجعه عنه قال أرأيت لو أن أباك ترك دينه عليه أقضيته عنه قال نعم قال فاجع عن أبيك
رواه الدارقطني حديث ابن عباس الآخر أخرجه النسائي والشافعي وابن ماجه قوله
إن أمي نذرت الحج قبل أن هذا الحديث مضطرب لأنه قد روي أن هذه المرأة قالت إن أمي
ماتت وعليها صوم شهر كانه في الصوم وأوجب بانه محمول على المرأة سألت عن كل
من الصوم والحج ويؤيد ذلك ما عده مسلم عن بريدة أن امرأة قالت إن أمي وفيه بار - ول
الله أنه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت إن أمي فاجع عنها قال
حتى عنها أقوله قال نعم فيه دليل على صحة النذر بالحج من لم يجمع فاذأج أجزأ عن حجة
الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقبل يجزئ من النذر ثم يجمع عن حجة
الإسلام وفيه - ليجزئ عنها وفيه - ليل أيضا على أجزاء الحج عن الميت من الولد وكذلك
من غيره ويدل على ذلك قوله أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وروى سعيد بن منصور وغيره
عن ابن عمر بأسناد صحيح أنه لا يجمع أحد عن أحد ونحوه عن مالك والليث وعن مالك أن

وقال فأنما عليها ما يهدمها بمسحانه ورواه يحيى الحماني كافي مسنده من وجه آخر عن علي بن مرفوع انتهى ونعتبه العميق بانه
لا يحتاج إلى تقدير حذف لأنه انما بقدر في موضع يحتاج إليه للضرورة ولا ضرورة هنا قال ودعواه الظهور وغيره ظاهرة لأنه

لا وجه في تقدير محذوف لا حاجة اليه بما جاء في أثر من صحابي ولا يقال الاحاديث يفسر بعضها بعضا لاننا نقول هذا انما يكون عند الاحتياج اليه ولا احتياج هنا ١٦٨ الى ذلك والضمير في به للقانع الا في ذكره (اسود) نصب

على الذم أو الاختصاص وليس من شرط المنصوب على الاختصاص ان لا يكون نسكرة فقد قال الزمخشري في قوله تعالى فاعمالهم بسطة انه منصوب على الاختصاص كذا نقله البرماوي والعيني وغيرهما كالكرمانى الخ (الخ) بالخاء والجمع قال في القاموس فتح كمنع تكبر وفي منسبته تدانى صدور قدميه وتباعد عقباه كمنع فهو والخج بين الفجج محركه والتفجج اتفرج بين الرجلين (يقامها) اى يقع الاسود لان الخج الكعبة حل كونها قاعا (حجر حجر) وفي هذا الحديث التحدث بالجمع والافراد والعنة وفيه بصريان وكوفي ومكي وقد جاء في تخريب الكعبة احاديث بحديث ابن عباس وعائشة ههنا البخارى وحديث ابن عمر عند احمد وروى ابن الجوزى عن حذيفة حديثا طويلا مرثويا فيه وخراب مكة من الحبشة على يد بشى الخج السابقين اوراق العيين افسطس الانف كبر البطن معه اصحابه مئة وضوءهم اجرا وبنوا ولونهم حتى يرموا بها به في الكعبة الى البحر وخراب المدينة من الجوع والبن من الجسر اودى كالحلمى ان خراب الكعبة يكون في زمن عيسى عليه السلام وقال

أوصى بذلك فليج عنه والافلا قوله أ كنت قاضية فيه دليل على ان من مات وعليه حج وجب على وليه ان يجزه من صحيح عنه من رأس ماله كما ان عليه قضاء ديونه وقد اجمعوا على ان دين الا دى من رأس المال فكذلك ما شبه به في القضاء ويلحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من نذر او كفارة أو زكاة أو غير ذلك قوله فاقله الحق بالوفاء فيه دلائل على ان حق الله مقدم على حق الا دى وهو أحد أقوال الشافعى وقيل بالعكس وقيل سواء قولاهم رجل فقال ان اخفى الخ لا منافاة بين هذه الرواية والاولى لانه يحتمل ان تكون القصة متعددة وان تكون متحدة ولكن النذر وقع من الاخت والام فسأل الاخ عن نذر اخته والبت عن نذر الام وقد استدلل المصنف بهذه الرواية على صحة الحج من غير الوارث اهدم استنصاه صلى الله عليه وآله وسلم للخ هل هو وارث أو لا وترك الاستنصاه في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقر في الاصول واستدل بأحاديث الباب على انه يصح عن لم يحج ان يحج نيابة عن غيره لعدم استنصاه صلى الله عليه وآله وسلم ان سألهم عن ذلك وبه قال الكوفيون وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه واستدلوا بحديث ابن عباس الا فى في باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه ويأتى الكلام فيه قوله ان أبى مات وعليه حجة الاسلام الخ فيه دلائل على انه يجوز للابن ان يحج عن أبيه حجة الاسلام بعدموته وان لم يقع منه وصية ولا نذر ويدل على الجواز من غير الولد حديث الذى سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ابيك عن نبيرة وسياقى

• (باب اعتبار الزاد والراحلة) •

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال قير يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة رواه الدارقطني وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الزاد والراحلة به في قوله من استطاع اليه سبيلا رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرطهما ما اتيه في كاهم من طريق سعيد بن أبي هريرة عن قتادة عن أنس مرفوعا قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلا قال الحافظ وسنده صحيح الى الحسن ولا يرى الموصول الا وهما وقد رواه الحاكم من حديث جاد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا الا ان الراوى عن جاده هو ابو قتادة عبد الله بن واقد الحمراني وهو منكر الحديث كما قال أبو حاتم ولكنه قد وثقه احمد والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني قال الحافظ وسنده ضعيف ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس وفي الباب عن ابن عمر عند الشافعى والترمذى وحسنه وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن يزيد الخوزى بجهة مضمومة ثم وارتضى مجة وقد قال فيه أحمد واقسافى متروك الحديث وعن جابر وعلى بن ابي

طالب

القرطبي بعد رفع القرآن من الصدور والمصاحف وذلك بعد موت عيسى وهو الصحيح (عن عمر

ابن الخطاب رضى الله عنه انه جاء الى الجبل الاسود فقبله) بان وضعه عليه من غير صوت (فقال) ليدفع توهم قريب عهد

بِالْإِسْلَامِ مَا كَانَ يَتَّقِيهِ فِي حِجَارَةِ أَحَدِهِمْ مِنَ الضَّرَرِ وَالْفَنَعِ (إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ جَرَّ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ) أَيُّ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ
أَمْتًا لَمْ يَأْخُذْ بِهِ يَنْفَعُ فِي الثَّوَابِ كَمَا لَا رَدَّ عَلَيْهِ ١٦٩ لَاحِظْ كَسْرَ الْأَجَارِ وَأَشَاعَ عَمْرَهُ ذَا

طالب وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وعند الدارقطني من طرق قال الحافظ كلها ضعيفة وقد قال عبد الحق ان طرق الحديث كلها ضعيفة وقال ابو بكر بن المنذر لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً واصح من الروايات رواية الحسن المرسلة ولا يخفى ان هذه الطرق يقوى بعضها بعد افتتاحها للاحتجاج بها وبذلك استدل من قال ان الاستطاعة المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة وقد حكى في الجرح عن الاكثر ان الزاد شرط وجوب وهو ان يجده ما يكفي به ويكفي من يعول حتى يرجع وحكى أيضاً عن ابن عباس وابن عمر والثوري والهادي واثبتوا كثرة افتقارها ان الراحلة شرط وجوب وقال ابن الزبير وعطاء وعمره ومالك ان الاستطاعة الصفة لا غير وقال مالك والناصر والموتضى وهو مروى عن القاسم ان من قدر على المشي لزمه ان لم يجد راحلة اقله تعالى بأول رجل الا قال مالك ومن عافته السؤل لزمه وان لم يجد الزاد في كتب النسخ تناسيل في قدر الاستطاعة ليس هذا محل بسطها والذي دل عليه الدليل هو اعتبار الزاد والراحلة

• (باب ركوب البحر للجم الا ان يغاب على ظنه الهلاك)

(عن عبد الله بن عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تترك البصر الا حاجا أو
معتمرا أو غازيا أو سبيل الله عز وجل فان تحت البصر نار او تحت النار بصر او له أبو داود
وسعيد بن منصور في سننهم * وعن أبي عمران الجوني قال حدثني بعض أصحاب النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وعزونا نحو فارس فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
تفوق بيت ليس له اجاره وقع فمات فقد برئت منه الذمة ومن ركب البصر عند ارتجاعه
فمات برئت منه الذمة (رواه أحمد) الحديث الاول اخرجه أيضا البيهقي قال أبو داود
رواه مجهولون وقال الخطابي ضعه في الاسناد وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح
ورواه البراء من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا وفي اسناده ابي بن أبي سالم والحديث
الثاني في الاسناده زهير بن عبد الله قال الذهبي هو مجهول لا يعرف وأخرج هذا الحديث
أبو داود عن عبد الله بن علي يعني شيبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
بأنت على ظهر بيت ليس له اجاره فقد برئت منه الذمة وبوب عليه باب النوم على سطح غير
محصن وسكت عنه هو والمنذري قوله ليس له اجاره لا يجزئهم مرة مكسورة بعد ما جيم
مشددة وآخره راء مهملة هرما يرد الساقط من البناء من حائط على السطح او نحو
ورواية أبي داود ليس له اجاره كما تقدم قال المنذري هكذا وقع في رواية ابي جابر برامهم
بعد الاثنا عشر ويدل عليه تبويب أبي داود على هذا الحديث كما تقدم فانه قال على سطح غير
محصر والجار جمع حجر بكسر الحاء اي ليس عليه نبي يستريح منه من السقوط ويقال

٢٢ نيل ح
وسلم وقف عند الجفرة قال اني لاعلم انك هجر ولا تضر ولا تنفع ثم قبله ثم حج أبو بكر رضي الله عنه عن رجل رأى النبي صلى الله عليه وآله

يجز لا تضرو ولا تنفع ولولا اني رأيت الخ فليراجع احادنا فان صح يحكم بطلان حديث الحاء كم بعد ان يصدر هذا الجواب
عن علي أعني قوله بل يضرون ينفع
صورته ما روضة لاجرم ان الذهبي
قال في مختصره عن العبدى
انه ساقط (ولولا اني رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل
ما قبلت) تنبيهه على انه ر
الافتد ما قبله قال الطبري
انهم يغفلون نوعا من أنواع الجنس
بمنزلة جنس آخر باعتبار انصافه
بصفة مختصة به لان تغاير
الصفات بمنزلة التغاير في النوات
فقوله فذلك جهل شهادته بانه من
هذا الجنس وقوله لا تضرو ولا
تنفع تقرير وقا كيد بانه حجر
كسائر الاجسام وقوله لولا اني
رأيت الى آخره اخرج له عن
هذا الجنس باعتبار قبيله صلى
الله عليه وآله وسلم انتهى قال
الطبري انما قال ذلك لانه ر لان
الناس كانوا حديثي عهد بعبادة
الاصنام فخشى عه ران ينظر
الجهال ان استلام الحجر من باب
تعظيم بعض الاجسام كما كانت
العرب تفعل بالجاهلية فاراد
ع ر أن يعلم الناس ان استلامه
اتباع الفعل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لان الحجر
يتدح ويضرب بانه كما كانت
الجاهلية تعتقده في الاوثان
قال الحافظ ابن حجر وفي قول عمر
هذا التسليم للشارع في أمور
الدين وحسن الاتباع فيما
لم يكشف عن معانيها وهو قاعدة
عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما ينهاه ولو لم تعلم الحكمة فيه وفيه دفع ما وقع لبعض
الجهال من أن في الحجر الاسود خاصية ترجع الى ذاته وفيه بيان السنن بالقول والفعل وان الامام اذا خشى على أحد من فعله

١٧٠

احتجرت الارض اذا ضربت عليها منار تمنعها به عن غيرك أو يكون من الحجر وهي
حظيرة الابل وحجرة الدار وهو واجب الى المنع أيضا ورواه الخطابي بالياء هي وذكر انه
يروى بكسر الحاء وفتحها قال غيرة فمن كسر شيئا بالحق الذي هو العقل لان السقي يمنع
من الماء ومن قصه قال الخطابي مقصور اطراف الناحية وجمعه جهاء قال المنذرى
وقد روى أيضا احباب بالياء قوله عند ارتجاجه الارتجاج الاضطراب والحديث
الذي يدل على عدم جواز ركوب البهائم كل أحد الا للعلاج والمعمور والغاري يعارضه
حديث أبي هريرة المتفق في أول هذا الكتاب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ذكر على الصيادين لما قالوا له اننا ركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء وروى
البيهقي في الاوسط من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة قال كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يتجرون في البحر وفي سمع الحسن من سمرة قال معروف
ونفاية ما في ذلك ان يكون ركوب البحر للصيد والتجارة مما خص به عموم مفهوم
حديث الباب على فرض صلاحية للاحتجاج والحديث الثاني يدل على عدم جواز
المبيت على السطوح التي ليس لها حائط وعلى عدم جواز ركوب البهائم في أوقات
اضطرابه

• (باب انه منى عن سفر المرأة للحج وغيره الا بمحرم) •

(عن ابن عباس انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط به يقول لا يحلون رجل
بمرأة الا ومعهما ذو محرم ورواه ابن عمر قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يحلون رجل
ان امرأتى خرجت حاجه وانى كتبه في غزوة كذا وكذا قال فانطلق حج مع امرأتك
• وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة ايام ومعهما
ذو محرم متفق عليهما • وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تسافر
امرأة بميرة يومين أو ليلةين اذ ومعهما زوجها أو ذو محرم متفق عليه وفي الحديث قال لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر بكون ثلاثة ايام فصاعدا الا ومعهما
أبوها أو زوجها أو ابنتها أو أخوها أو ذو محرم منها رواه الجماعة الا البخاري والشافعي
• وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل لامرأة تسافر بميرة يوم
وليلة الا مع ذي محرم عليها متفق عليه وفي رواية مسيرة يوم وفي رواية مسيرة ليلة وفي
رواية لا تسافر امرأة بميرة ثلاثة ايام الا مع ذي محرم رواه أحمد ومسلم وفي رواية لا ي
داود بر بدا قوله لا يحلون رجل بامرأة الخ فيه منع الخلوة بالاجنبية وهو اجماع كما قال
في الفقه ونحوه من الخلوة مع وجود المحرم واختلافوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا

كالنساء

عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما ينهاه ولو لم تعلم الحكمة فيه وفيه دفع ما وقع لبعض
الجهال من أن في الحجر الاسود خاصية ترجع الى ذاته وفيه بيان السنن بالقول والفعل وان الامام اذا خشى على أحد من فعله

فساد اعتقاد أن يادرا إلى بيان الأمر ووضع ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الشافعي ومهما قبل من البت الحسن لم يرد به الاستصحاب فان ١٧١ المباح من جهة الحسن عند الأصوين

انتهى قلت أورد البضاري حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله لا تضر ولا تنفع في باب ما ذكر في الحجر الأسود كأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك وقد وردت فيه أحاديث منها حديث ابن عمر وابن عباس مرفوعان الحجر والمقام يا وقتان من يا قوت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لاصا أما بين المشرق والمغرب أخرجه أحمد والترمذي وصححه وابن حبان وفي أسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي حديث غريب وروى عن ابن عمر وموقفا وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقته أشبه والذي رفعه ليس بالثوري ومنها حديث ابن عباس مرفوعا نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم أخرجه الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط وجرى من يسمع عنه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن مختصر واقظه الحجر الأسود من الجنة وجاد عن مع عطاء قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس

كالنسوة الثقات فميل يجوز ضعف التهمة وقيل لا يجوز بل لا بد من الهرم وهو ظاهر الحديث قوله ولا تسافر المرأة أطلق السفر هنا وقبده في الأحاديث المذكورة بعده قال في الفتح وقد عمل في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقديرات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرًا والمرأة منهية عنه لا بالهرم وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه وقال ابن التين وقع لاختلاف في مواطن بحسب السائلين وقال المنذرى يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد واليلة المفردة بمعنى اليوم واليلة يعني فمن أطلق يوما أراد بيلياته أو ليلة أراد يومها قال ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلا لأوائل الأعداد قال أبو أول العدد والثلاثين أول التسكين والثلاث أول الجمع ويحتمل أن يكون ذكر لثلاث قبل ذكر ما دونها مؤخرا بذات ما ورد من ذلك وأقل الرواية التي فيها ذكر البريد كما في رواية أبي هريرة لمذكورة في الباب وقد أخرجه الحاكم والبيهقي وقد ورد من حديث ابن عباس عند طبراني ما يدل على اعتبار الهرم فيمادون البريد ولفظه لا تسافر المرأة ثلاثة أميال لا مع زوج أو ذي محرم وهذا هو الظاهر أعني الأخذ بما قبل ما ورد لأن ما فوقه منهي عنه بالأولى والتنصيص على ما فوقه كالتنصيص على الثلاث واليوم واليلة واليومين واليلتين لا ينافيه لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر وغاية الأمر أن النهي عن الأكثر يدل بمفهومه على أن مادونه غير منهي عنه والنهي عن الأقل منطوق وهو أخرج من المفهوم وقالت الحنفية إن المنع مقيد بالثلاث لأنه متحقق وما عداه مشكوك فيه يؤخذ بالمتيقن ونوقض بان الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما سواها فإنه مشكوك فيه والأولى أن يقال إن الرواية المطلقة مقيدة بما قرأ ما ورد وهي رواية الثلاثة الأميال إن صح والآخر رواية البريد وقال سفيان يعتبر الهرم في المسافة البعيدة لا القريبة وقال أحمد لا يجب الحج على المرأة إذا لم يجد محرما وإلى كون الهرم شرطا في الحج ذهب العقدة وأبو حنيفة والنخعي وأصحق والشافعي في أحد قوليه على خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرط وجوب وقال مالك وهو مروي عن أحمد أنه لا يعتبر الهرم في سفر الفريضة وروى عن الشافعي وجعلوا مخصوصا من عموم الأحاديث بالاجماع ومن جعله سفر الفريضة سفر الحج وأجيب بأن الجمع عليه إنما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار كذا قال صاحب المغني وأيضاً قد وقع عند الدارقطني باللفظ لا تجب امرأة الأرملة ما زوج وصححه أبو عوانة وفي رواية للدارقطني أيضا عن أبي امامة مرفوعا لا تسافر المرأة سفر ثلاثة أيام أو تسجد الأرملة ما زوجها فكيف يخص سفر الحج من بقية الأسفار وقد قيل إن اعتبار الهرم إنما هو في حق من كانت شابة لا في حق العجوز لأنها لا تستهي وقيل لا فرق لأن لكل ساقط لا قاطع وهو مراعاة للأمر النادر وقد احتج أيضا من لم يعتبر الهرم في سفر الحج بما في البضاري

مرفوعا أن لهذا الحجر لسافوا وشقيين يشهد لمن استلمه يوم القيامة بحق وصححه أيضا ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضا قال المهلب حديث عمر هذا يعني حديث الباب يرد على من قال إن الحجر بين الله في الأرض يصافح بها

عباده ومعاذ الله أن تكون لله جارحة وانما شرع تشبيهه اختيارا لم بالشهادة طاعة من يطمع وذلك شبه بقصة ايليس
حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطاي ١٧٢ معنى كونه عين الله في الارض انه من صالحه في الارض كان له

عند الله عهد وجرت العادة بان
العهد بعهده الملك بالمصالحه ان
يريد موادته والاختصاص به
فخطبهم بعباده هودنه وقال الحب
الطبرى معناه ان كل ملك
قدم عليه لو اقد قبل عينه فلما
كان الحاج قول ما يتقدم سن له
تقبيله نزل منزلة عين الملك والله
المثل الاعلى وقال في الفتح
اعترض بعض المحدثين على
الحديث الماضي فقال كيف
سودته خطايا المشركين ولم
تبيضه طاعات اهل التوحيد
واجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله
لكان ذلك وانما أجرى العادة
السواد يصبغ ولا يصبغ على
العكس من البياض وقال الحب
الطبرى في بقائه أسود برة
لمن له بصيرة فان الخطايا اذا أثرت
في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب
أشد قال وروى عن ابن عباس
انما غير بالسواد لك لا ينظر
أهل الدنيا الى زينة الجنة فان
ثبت هذا فهو الجواب فان
أخرج الحديث في فضائل مكة
بسناده ضعيف والله أعلم فتنبى
قال القسطلاني ويسمى الحجر
الاسود الركن الاسود وهو
ركن الكعبة الذى يلي الباب
من جانب المشرق وارتفاعه
من الارض الآن ذراعان وثلاثا
ذراعا على ما قاله الازرق وبينه

من حديث عدى بن حاتم مرفوعا بلنظ يوشك أن يخرج الطعينة من الحبرة تؤم البيت
لاجوارمها ونعقب بانه يدل على وجود ذلك لاعلى جوازها واجيب عن هذا بانه خبر
في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيصم على الجواز والاولى حمل على ما قال المذهب
جماعته وبين أحاديث الباب قوله الامع ذى محرم يعنى فيصل لها الله مرة قال في الفتح
وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأيد بسبب مباح لمزمتها فخرج
بالأيد زوج الاخت والعمة وبالمباح أم الموطوءة شبهة ويقنها وبجزمها الملاعبة
واستثنى أحاديث الباب الكافر فقال لا يكون محرما بانه المسلمة لانه لا يؤمن أن يقنها
عن دينها وتقتضاه الحاق سائر القرابة لكننا بالباب لوجود العلة وروى عن البعض
ن العبد كالمحرم وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعا سفر المرأة مع
عبدها ضيقة قال الخافظ لكن في اسنادها ضعف قال ويغنى عن ذلك ان يقنده
عما اذا كانا في قافلة بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلا هذا الحديث قولاه فخرج مع امرأتك
فيه دليل على ان الزوج داخل في معنى المحرم أو قائم مقامه قال في الفتح وقد أخذ
بظاهر الحديث بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته اذا لم يكن لها غيره
وبه قال أحمد وهو وجه للشافعي والمشهور انه لا يلزمه كالولى في الحج عن المريض ولو
منتهى الاباء بقرنتها لانه من يميلها فصار في حقها كالمؤنة واستدل به على انه ليس
للزوج منع امرأته من حج القرض وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والاصح عندهم
ان له منعها السكون الحج على التراخي وقد روى الدارقطني عن ابن عمر مرفوعا في امرأة
لها زوج ولها مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها واجيب عنه
انه محمول على حج التطوع جماع بين الحديثين ونقل ابن المنذر الاجماع على ان لا رجل
منع زوجته عن الخروج في الاسلام فاركلها وانما اختلافوا فيما اذا كان واجبا وقد
استدل بن حزم بهذا الحديث على انه يجوز للمرأة السفر بغير زوج ولا محرم لكونه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يعب عليه اذ ذلك السفر بعد ان أخبره زوجها ونعقب بانه
ولم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو الذى كتب فيه قوله
لاومعها أبوها الخ وقع في هذه الرواية بيان بعض المحارم وقوله أذ ومحرّم منها من
طف العام على الحائض وأحاديث الباب تدل على انه لا يجب الحج على المرأة الا اذا
كان لها محرم قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالعامين اذا تعارضت فان قوله
تعالى ولله على الناس حج البيت الامة عام في الرجال والنساء فقتضاه ان الاستطاعة
على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر
المرأة الا مع محرم عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فن أخرج عنه خص الحديث بعموم
الامة ومن أدخله فيه خص الامة بعموم الحديث فيصنّاج الى الترجيع من خارج
انتهى ويمكن أن يقال ان أحاديث الباب لا تعارض الامة لانها تضمنت ان المحرم

وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعا ويغنى ان يتأمل كيف ابقاه الله تعالى على صفه السواد أبدا مع
مامسه من أبدي الانبياء والمرسلين المقتضى تبييضه ليكون ذلك عبرة لذوى الابصار وواعظا لكل من وافاه من ذوى الافكار

ليكون ذلك باعثا على مبالغة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات وانما اذهب الله نورهم أي نور الجبر والمقام ليكون إيمان الناس بكونهم ماحقا إيمانا بالغيب ولولم يطمس إيمان الأيمان ١٧٣ بهما إيمانا بالمشاهدة والإيمان الموجب

للثواب هو الإيمان بالغيب انتهى (عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة قبل الفتح (فطاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين ومعه من يستتره من الناس فقال له) أي لابن أبي أوفى (رجل أدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة في هذه العمرة والعمرة للاستنهام (قال) ابن أبي أوفى (لا) لم يدخلها في هذه العمرة وسببه ما كان فيها حينئذ من الاصنام ولم يكن المشركون يتكلمون بغيرها فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها قاله النورى ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط فلما أراد دخوله لمعه كما منعه من الإقامة بـ مكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخولها لثلاث يمنعوه وفي السيرة عن علي أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئا من الاصنام وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة نحو ذلك فان ثبت ذلك لم يشك على الوجه الاول لان ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لقصد العبادة ولا لآزالة الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف

في حق المرأة من جملة الاستطاعة على السفر التي أطلقها القرآن وليس فيها اثبات امر غير الاستطاعة المشروطة حتى تكون من تعارض العمومين لا يقال الاستطاعة المذكورة قد ثبتت بالزاد والراحلة كما تقدم لاننا نقول قد تضمنت أحاديث الباب زيادة على ذلك البيان باعتبار انفسا غير منافية فيتعين قبولها على ان التصريح باستطاعة المحرم في سفر الحج مخصوصه كما في الرواية التي تقدمت مبطل لدعوى التعارض

• (باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع رجل لا يقول ليك عن شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أوفى قال حجبت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة رواه أبو داود وابن ماجه وقال فاجه ل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة والدارقطنى وفيه قال هذه عنك وحج عن شبرمة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقى وقال أسنده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقد روى موقوفا والرفع زيادة يتعين قبولها اذا جاءت من طريق ثقة وهي ههنا كذلك لان الذي رفعه عبدة بن سليمان قال الحافظ وهو ثقة صحيح في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد الله الانصارى وكذا روى عبد الحق وابن القطان رفعه ورجح الطحاوى انه موقوف وقال أحمد رفعه خطأ وقال ابن المذنب لا يثبت رفعه وقد أطل الكلام صاحب التلخيص ومال الى صحته قوله مع رجل لا زعم ابن باطيش ان اسم الملبى نبيشة قال الحافظ وهو وهم منه فانه اسم الملبى عنه فيما زعم الحسن بن عمار وخالفه الناس فيه فقالوا انه شبرمة وقد قيل ان الحسن بن عمار يرجع عن ذلك وقد بينه الدارقطنى في المتن وظاهر الحديث انه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه ان يحج عن غيره وسواء كان مستطيعا أو غير مستطيع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستقل هذا الرجل الذي جمعه يابى عن شبرمة وهو ينزل منزلة العموم والى ذلك ذهب الشافعى والناصر وقال النورى والهادى والقاسم انه يجزئ حج من لم يحج عن نفسه ما لم يتضيق عليه واستدل لهم في الجهر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم هذه من نبيشة وحج عن نفسك فكانهم جعلوا بين هذا وبين حديث الباب بحمل حديث الباب على من كان مستطيعا ولكن الحديث الذي استدل لهم به صاحب البحر لا أدري من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة فينبغي الاعتماد على حديث الباب ومن زعم ان في السنة ما يعارضه فليطأ منه التصحيح لم دعاه وقد روى الدارقطنى حديث نبيشة موافقا لحديث شبرمة لا يخالفه كما زعم صاحب البحر وتقدم قول من قال ان اسم شبرمة نبيشة

• (باب صحة الحج المكي والعبدة من غير ايجاب له عليهما) •

يوم الفتح وكان البخارى أشار بإيراد هذا الحديث الى الرد على من زعم ان دخولها من مناسك الحج وكان ابن عمر رضي الله عنه يحج كثيرا ولا يدخل الكعبة فلو كان من المناسك لما أدخل به مع كثرة اتباعه واستدل المكي الطبري به على ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في حجة الوداع وفي فتح مكة قال في الفتح ولادلالة فيه على ذلك لانه لا يلزم من نفي كونه دخلا في عمرته انه دخلها في جميع ١٧٤ أسأله انتهى وهو هذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقي ركباً بالروحاء فقال من القوم قالوا المسلمون فقالوا من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تفرقت اليه سراة نصيبا فنالت الهدى حج ولتم ولان اجر رواء حدودهم وابودادود والناسي وعن السائب بن يزيد قال حج بي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وانا من سبع سنين رواء حدود الصاري والترمذي وصححه وعن جابر قال حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم معنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان وومينا عنهم رواء حدود ابن ماجة وعن محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يماضي حج أهله فمات أجرأت عنه فان أدرك فعليه الحج وأما رجل عاين حج به أهله فمات أجرأت عنه فان أعنى فعليه الحج ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله هكذا مرسل لا حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في اسناده أشعث بن سوار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه بالنظر آخر قال كذا إذا حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلنا من النساء ونرى عن الصبيان قال ابن القطن واقتطع ابن أبي شيبة أشعث بالاصواب فان المرأة لا يلبي عنها غيرها أجمع على ذلك أهل العلم وأخرج الترمذي أيضا من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستغربه وحديث محمد بن كعب أخرجه أيضا أبوداود وفي المراسيل وفيه راوهم وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري انه بعثه صلى الله عليه وآله وسلم في الشنبل بفتح المثناة والقاف ويجوز اسكانها أي الامتعة ووجه الدلالة منه ان ابن عباس كان دون البلوغ استدلل بالحديث الباب من قال انه يصحح الصبي قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الا انه اذا حج كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يلزمه شيء من محظورات الاحرام وانما يصح به على جهة التدريب وشده بهمهم فقال اذ حج الصبي أجرأت ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم في جواب قولها ألهذا حج والى مثل ما ذهب اليه أبو حنيفة ذهب الهاديون وقال الطحاوي لا حجة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم على انه يجزئه عن حجة الاسلام بل فيه حجة على من زعم انه لا حج له قال لان ابن عباس راوى الحديث قال أجمع غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم ساقه باسناد صحيح وقد أخرج هذا الحديث مرفوعا للحاكم وقال على شرطهما ما البيهقي وابن حزم وصححه وقال ابن خزيمة الصحيح موقوف وأخرجه كذلك قال البيهقي تفرد برفعه محمد بن المنهال ورواه الثوري عن شعبة موقوفا ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على رفعه الحرث بن شريح أخرجه كذلك الاسماعيلي والخطيب ويؤيد حجة رفعه ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تقولوا قال

وأبوداود في الحج وكذا النسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم أي مكة (أي أن يدخل البيت) أي امتنع من دخوله (وفيه) أي والحال ان فيه (الالهة) أي الاصنام التي لاهل الجاهلية وأطلق عليها الالهة باعتبار ما كانوا يزعمون (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أي بالالهة (فأخرجت) فأخرجوا صورة ابراهيم واسماعيل عليهما السلام (في أيديهم ما لازلام) جمع زلم بفتح الزاي وضعها وهي الاقدام أو القداح وهي أعواد نخعوها وكتبوا في أحدها افعل وفي الآخر لا تفعل ولا شيء في الآخر فاذا أراد أحدهم ففرا أو حاجة ألقاها فان خرج انفع فعل وان خرج لا تفعل لم يفعل وان خرج الآخر أعاد الضرب حتى يخرج له افعل أو لا تفعل فكانت سبعة على صفة واحدة مكتوب عليها لا اتم منهم من غيرهم ملصق العقل فضل العقل وكانت بيد السادن فاذا أرادوا بخروجا أو تزوجا أو حاجة ضرب السادن فان خرج ثم ذهب وان خرج لا كف وان شكوا في نسب واحد أو آية الى المسم فضررب

بتلك الثلاثة التي هي منهم من غيرهم ملصق فان خرج منهم كان من أو سطهم نسبيا وان خرج من غيرهم كان حليفا وان خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف وان جنى أحد جنابة واختلقوا على من العقل ضي واخان

خرج العقل على من ضرب عليه عقل وبرئ الآخرون ، كانوا اذا عقلوا العقل وفضل الشيء منه واختاروا فيه أو السادس
فضرب فعلى من وجب أداءه (فقال رسول الله صلى الله عليه) ١٧٥ و آله (وسلم قائلهم الله) أى لعنهم

كان القاموس وغيره (أما)
حرف استفتاح (والله قد علموا)
أه لى الجاهلية قيل وجه ذلك
أنهم كانوا يعلمون اسم أول من
أحدث الاستقسام وهو عمرو
ابن لحي فكانت نسبتهم الى
ابراهيم وولده الاستقسام بها
اقتراء عليهم التقدمة على عمرو
(انهم) أى ابراهيم واسماعيل
(لم يستقسموا) أى لم يطلبوا القسم
أى معرفة ما قسم لهما وما لم
يقسم (بها) أى بالازلام (قط)
وقول الزركشى ان معناها أبدا
تعقبه الدمامى بان قط مخصوص

بأستغراق فى الماشى من الزمان
وأما أبدا فيستعمل فى المستقبل
فحولا أنه لا أبدا وخالفين فيها
أبدا (فدخل) صلى الله عليه وآله
وسلم (البيت فكبى فى نواحيه ولم
يصل فيه) واحتج البخارى بهذا
الحديث مع كونه يرى تقديم
حديث بلال فى إثباته الصلاة
فيه ولا معارضة فى ذلك بالنسبة الى
الترجمة لان ابن عباس أثبت التكبير
ولم يتعرض له بلال وبلال أثبت
الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج
البخارى بزيادة ابن عباس وقدم
أثبت بلال على نقي غيره لانه
لم يكن مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يومئذ وانما أسند نفسه
تارة للاستامة وتارة لاختيه الفضل
مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم

ابن عباس فذكره وهو ظاهر فى الرفع وقد أخرج ابن عدى من حديث جابر بن عبد الله
صغير حجة لكان عليه حجة أخرى ومثل هذا حديث محمد بن كعب المذكور فى الباب
فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث انه يصح حج الصبي ولا يجوزته عن حجة الاسلام اذا بلغ
وهذا هو الحق فيتميز المصير اليه جماعة بين الأدلة قال القاضي عياض أجمعوا على انه
لا يجوزته اذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقالت يجوزته لقوله نعم وظاهره
استقامة كون حج الصبي حجة مطلقا والخج اذا أطلق تبادر منه اسقاط الواجب ولكن
العلماء ذهبوا الى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس يعنى المتقدم قال وقد ذهبت
طائفة من أهل البدع الى منع الصغير من الحج قال الثوروى وهو مردود ولا يلتفت اليه
لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه واجماع الامة على خلافه انتهى وقد
احتج أصحاب الشافعى بحديث ابن عباس الذى ذكره المصنف رحمه الله على ان الام
تحرم عن الصبي وقال ابن الصباغ ليس فى الحديث دلالة على ذلك

• (أبواب مواقيت الاحرام رصفتها أحكامها) •

• (باب المواقيت المكائية وجواز التقدم عليها) •

(عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل المدينة ذى الحليفة
ولا لاهل الشام بخلفة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن يلم قال فهن امنن ولمن أفى
علمن من غير هاهن ان كان يريد الحج والعمر فغن كان دونهن فهله من أهله وكذلك
حتى أهل مكة يهلوه) وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يهل
أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من الحمة ويهل أهل نجد من قرن قال
بن عمرو ذكرى ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ومهل أهل اليمن من
يلم متفق عليه ما زاد أحده فى رواية وقاس الناس ذات عرق بقرن) قوله وقت المراد
بالوقت هنا التحدد ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الاماكن
بالشرط المعتبر وقال القاضي عياض وقت أى حدد قال الحافظ وأصل التوقيت ان
يجعل لشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ثم اتسع فيه فاطاق على المكان أيضا قال
ابن الاثير التوقيت ان يجعل لشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء
بالتشديد بوقته ووقته بالتخفيف بفته اذا بين مدته ثم اتسع فيه فقبل للموضع ميعات
وقال ابن دقيق العيد ان التوقيت فى اللغة تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد
والتعين وعلى هذا قال العديد من لوازم الوقت وقد يكون وقت بمعنى أو جب ومنه قوله
تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قيل لاهل المدينة ذى الحليفة بالحاء
المهملة والقام صغرا قال فى الفتح مكان معروف بينه وبين مكة ما تأمبل غير مما يزل قاله

الافى رواية شاذة وأيضاً بلال مثبت فقدم على السابق لزيادة علمه وقد قرر البخارى مثل ذلك فى باب العشر فيما سبق من ما
السماء من كتاب الزكاة وبذكر فى الفتح قولاً أبسط من هذا فى هذه المسئلة وجايله ما ذكرناه هنا مؤخر (وعنه) أى عن ابن

عباس رضي الله عنهما (قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في عمرة القضية سنة سبع (فقال المشركون من قرئش (أنه) أي النبي صلى الله ١٧٦ عليه وآله وسلم (يقدم) بفتح الدال مضارع قدم بكسر هـ أي يرا (عليكم

(و) الحـل أنه (قد وهنهم) أي أضـعـفـهم (حتى يغرب) غير منصرف اسم المدينة الشريفة في الجاهلية (فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرملوا) بضم الميم مضارع رمل بفتحها (الاشواط الثلاثة) لسرى المشركون قوتهم بهذا العمل لأنه أقطع في تكذيبهم -م- وابلغ في تكذيبهم ولذا قالوا كما في مسلم هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم هؤلاء أجالدكم كذا وكذا الاشواط جمع شوط بفتح الميم والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة زادها الله شرفا (و) أمرهم (أن يشعوا ما بين الركنين) اليمانيين حيث لا يراه المشركون لأنهم كانوا محاطين بالحجر من قبل قريظة وعنه منوخ قال ابن عباس (ونه) بضمه أن يأمرهم أن يرملوا الاشواط كلها) أي بالرمل في الطوافات كلها (الا لابقاء هليم) مصدر أبقى عليه إذا رفق به لكن الابتاء لا يناسب أن يكون هو الذي منعه من ذلك إذا لابقاء معناه الرفق كما في الصحاح فلا بد من تأويله بإرادة ونحوها أي لم يمنعه من الأمر بالرمل في الأربعة إلا إرادته صلى الله عليه وآله وسلم لابقاء عليهم فلم يأمرهم به وهم لا ينعلمون شيئا إلا بأمره

ابن حزم وقال غيره بينهما عشر مراحل قال النووي بينهما وبين المدينة ستة أميال وهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ وبهم اسم مسجد يعرف بعد الشهرة خراب وفيها بئر يقال لها بئر علي انتهى قوله الخفة بضم الجيم وسكون الميم قال في الفتح وهي قرية خربة بينهما وبين مكة خمس مراحل وأوست وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظر وقال في القاموس هي على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وبهم اغدير خم كما قال صاحب النهاية قوله قرن المنازل بفتح الناف وسكون الراء بعدها نون وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلظه صاحب القاموس وحكى النووي الاتفاق على تحطيمه وقيل أنه بالـمـكون الجبل وبالفتح الطريق حكاه عباس عن القاسمي قال في الفتح والجبل المذكور بينهما وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان قوله بلم بفتح الهمزة الثانية واللام وكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم قال في القاموس ميقات أهل اليمن على مرحلتين من مكة وقال في الفتح كذلك وزاد بينهما ثلاثون ميلا قوله فمن أي المواقيت المذكورة وهي ضربة جماعة المؤت وأصله لما يعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة كذا في الفتح قوله فمن أي للجماعات المذكورة وبذل عليه ما وقع في رواية في الصحاح بلفظ هن أهم أولا هلمهن على حذف المضاف كما وقع في رواية للبخاري بلفظ هن لاهلهن قبله ولمن أي عابن أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة فإذا أراد الشامي الحج فدخل المدينة فيقائه ذوالخليفة لاجتماع عليهما ولا يؤخر حتى يأتي الخفة التي هو ميقاته الأصلية فان أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور وادعى النووي الاجماع على ذلك وتعقب بأن المالكية يقولون يجوز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قالت الحنفية وأبو فود بن المنذر من الشافعية وهو كذا ما كان من البلدان خارجا عن البلدان المذكورة فان ميقات أهلها الميقات الذي يأتيون عليه قوله فمن كان دونهن أي يبر الميقات ومكة قوله فهلم من أهله أي فيقائه من محل أهله وفي رواية للبخاري فمن كان دون ذلك فمن حيث نشأ أي من حيث نشأ الأحرار إذا سافر من مكانه إلى مكة قال في الفتح وهو إذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد أنه قال ميقات هؤلاء نفس مكة ويدخل في ذلك من سافر غير قاصد لذلك فجاء الميقات ثم بدله بعد ذلك الفسق فانه يحرم من حيث تجد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات قوله يهلون منها الإلهال أصله رفع الصوت لاهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الأحرار ثم أطلق على نفس الأحرار اتساعا والمراد بتوليم يهلون منها أي من مكة ولا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للأحرار منه وهذا في الحج وإما في العمرة فيجب الخروج إلى أدنى الحل كما سيأتي قال الهب الطبري لأعلم أحدا جعل مكة حقا لله للعمرة واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإلهال من مكة وقال ابن الماجشون يعين عليه الخروج إلى أدنى الحل قوله وقاس الناس ذات عرف بقرن سبأ في الكلام عليه (وعن ابن عمر قال لما فتح هذان

والرمل هو سرعة المشي مع تقارب الخطا دون العدو والنوب فيما قاله الشافعي وقال المتولي ذكره المبالغة في الإسراع في الرمل وعند الحنفية الرمل أن يهز كضربه في مشيه كالمتجترين الصفيين وفي الحديث مشروعية الرمل

وهو الذي عليه الجمهور وقال ابن عباس ليس هو سنة من شاة رمل ومن شاة رمل والاول أصح وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي ومسلم وأبو داود والنسائي في الحج ١٧٧ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود) افتعال من السلام بكسر السين وهي الحجرة قاله ابن قتيبة فلما كان لمس الجمر قبل له استلام أو من السلام وهو الحبة قاله الأزهري لأن ذلك الفعل سلام على الحجر وأهل اليمن يسمون الركن الأسود الهيأ أو هو استلامه - حوز من الملاحة وهي الاجتماع أو استعمل من الأمانة وهي الدرع لانه إذا لمس الحجر تحصن بخص من العذاب كما يتحصن بالأمانة من الأعداء (أول ما يطوف بحج) من الخبب ضرب من العدو أي يرمل (ثلاثة أطواف من) الطوافات (السبع) والمعنى انه رمل في طوافه أرل قدومه في حجة الوداع من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعاً فاستقرت سنة الرمل على ذلك من الحجر الى الحجر لانه المتأخر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال في المقح لا يشرع تدارك الرمل في الوتر في الثلاث لم يقضه في الأربع لان حينئذ السكينة فلا تتغير ويختص بالرجال فلا يرمل على النساء ويختص بطواف يعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش

المصران أو عمر بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدثنا لاهل نجد قرنا وأنه جعور عن طريقنا وان أردنا ان تأتي قرناشق علينا قال فانظروا حدوها من طريقكم قال فحدثهم ذات عرق روى البخاري وروى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق روى أبو داود والنسائي وعن أبي الزبير انه سمع جابر اسئل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مهمل أهل المدينة من ذى الحليقة والطريق الاخر الجفنة ومهمل أهل العراق ذات عرق ومهمل أهل نجد من قرن ومهمل أهل اليمن من يلم رواه مسلم وكذلك أحمد وابن ماجه ورفعه من غير شك حديث عائشة سكنت عنه أبو داود والمنذري وقال في التلخيص هو من رواية التمام عنها تفرد به المعافي بن عمران عن أفط عن عهده والمعاف ثقة وحديث جابر أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما قال المصنف وأخرجه أبو عوانة في مستقرجه كذلك وجزم برفعه أحمد وابن ماجه كما ذكر المصنف ولكن في اسناده أحمد ابن لهيعة وهو ضعيف وفي اسناده ابن ماجه ابراهيم بن يزيد الخوزي وهو غير محجبه وفي الباب عن الحرث بن عمر والسهمي عند أبي داود وعن أنس عند الطحاوي وعن ابن عباس عند ابن عبد البر وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد وفي اسناده الحجاج بن أرطاة وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال في ذات عرق أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث وعلى ابن المنذر حيث يقول لم يجد في ذات عرق حديثا يثبت قال في الفتح لعل من قال انه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتباره وان كل طريق منها لا يخلو عن مقال قال لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى وعن قال بانه غير منصوص وانما أجمع عليه الناس طاموس وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لمالك وعن قال بانه منصوص عليه الحنفية والحنابلة وجهه والشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المهذب وقد أعلمه بعضهم بان العراق لم تكن قصت حينئذ قال ابن عبد البر هي غفلة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتوح كونه علم انها مستفترج فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وبهذا أجاب الماوردي وآخرون وقد ورد ما يعارض أحاديث الباب فخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق العقيق وحسنه الترمذي ولكن في اسناده يزيد بن أبي زياد قال النووي ضعفه باتفاق الحديث قال الحافظ في نقل الاتفاق نظير يعرف من ترجمته انتهى ويزيد المذكور أخرجه حديثه أهل السنن الأربع ومسلم ومقر ونايا آخر قال شعبة لا باي اذا كتبت عن يزيد ان لا أكتب عن أحد وهو من كبار الشيعة

٢٣ نيل ح وراكب ولادم بتره عند الجمهور واختلاف عند المالكية وقال الطبري قد ثبت ان الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعني في حجة الوداع فعلم انه من مناسك الحج الا ان تاركه ليس

تارك العمل بل له في موصوفة فكان كرفع الصوت بالتلبية فمن لم يكن تاركا للتلبية بل له منها فلا تلي عليه
 (عن عمر رضي الله عنه انه قال ١٧٨) فالتنا والزل انما كآراءينا) يوفون فاعلمنا من الرواية اي اربناهم

بذلك انا اقوياء لانهم من
 متارمتهم ولا نصف عن
 محاربهم وجعله ابن مالك من
 الرياء الذي هو اظهار المرائي
 خلاف ما هو عليه فقال معناه
 أظهر نالههم القوة ونحن ضعفه
 وهو مثل قول ابن المنذر في قوله
 فامرهم ان يرموا ما يجوز لهم ان
 يتولوا ليس يناسي لكن يجوز
 لهم فعله لانهم من لا يعلم
 الباطن نه ليس مسموح وان
 كان القاهم مع الطاف فهم لمصلحة
 الخاتم الخصم المبطل لكن هذا
 الذي قلناه يحتاج الى ثبوت نقل
 يدل عليه وليس في الحديث
 ما يقتضيه وعلى هذا فتصويب
 العمى لنول ما ذكر فيه نظر نعم وقع
 في رواية ما يؤيده حيث روى
 وايدنا من غيرهم زجده له على لرباه
 (به المشر كين رقد اهلكه الله)
 فإلى فلا حاجة لنا اليوم الى ذلك
 فهم يتركونه قد سببه (ثم قال) بعد
 ان يرجع عما فيه (هو ثني صنعه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 فلا نحب ان نتركه (اعلم
 طلائعنا على حكمته وقصور
 عقولنا عن ادراك كنهه وقد
 يكون فعله سببا لاعتدال على ذكر
 نعمة الله تعالى على اهزازه الاسلام
 واهله وزاد الامم اعلى في روايته
 ثم رمل وقد أخرج البخاري هذا
 الحديث أيضا وكذا مسلم

وعلمائهم وصفه في الميزان به والحفظ وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله بأوجه
 منها ان ذات عرق ميثقات الوجوب والعقيق ميثقات الاستصحاب لانه أبعد من ذات عرق
 ومنها ان العقيق ميثقات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والآخر ميثقات لأهل
 البصرة ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني واسناده ضعف ومنها ان ذات عرق
 كانت أولا في موضع لعقيق الآن ثم حوت وقربت الى مكة فعلى هذا فان ذات عرق
 والعقيق ثني واحد حكى هذه الأوجه صاحب الفتح قوله لما فتح هذا الموضع ان بالبصرة
 للمجهول وفي رواية للكشيري لما فتح هذا الموضع ان بالبصرة للمجهول والمصير ان قنينة
 مصر والمراد بهما البصرة والكوفة فيلزم انه جاور بفتح الجيم وسكون الواو بعدها
 راء اي ميل والجور الميل عن القصد ومنه قوله تعالى ومنها جاور بفتح الجيم وسكون الواو بعدها
 اي اعتبروا ما يقابل الميثقات من الارض التي تسلك كونها من غير ميل فاجع لموم ميثقاتنا
 وظاهره ان عمر حدثهم ذات عرق باجتهاد وهذا قال المصنف رحمه الله والنص بتوقيت
 ذات عرق ليس في القوة كغيره فان ثبت فليس يندع وقوع اجتهاد عمر على وفقه فانه
 كان موقفا لا صوابا انتهى (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر
 في ذي القعدة الا التي اعتمر مع حجة عمرته من المدينة ومن العام المقبل ومن الجعرانة
 حيث قسم غنائم حنين وعمرته مع حجة وعن عائشة قالت نزل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم المحصب فدا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال اخرج باخذنا من الحرم فقتل بعمره
 ثم انطفأ بالبيت فاني أظن كما هي هنا قالت فخر جنانا أهلات ثم طفت بالبيت وبالصفاء
 والمرور جئنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزله في جوف الليل فقارده
 فرغت قلت نعم فارت في أمها به دار حيل فخرج فخر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم
 خرج الى المدينة متيقظا عليه ما وعن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول من أهل من المسجد الأقصى بعد مرة أو بجمعة فغفر له ما تقدم من ذنبه ورواه أحمد
 وأبو داود وصححه وابن ماجه وذكرفيه العمرة دون الحج (حديث أم سلمة في اسناده على بن
 يحيى بن أبي سفيان الاخفي قال أبو حاتم الرازي شيخ من شيوخ المدينة ليس بالمشهور
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن كثير في حديث أم سلمة هذا اضطراب قوله أربع
 عمرت مثل هذا من حديث عائشة وابن عمر عند البخاري وغيره وأخرج البخاري من
 حديث البراء انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مرتين والجمع بينهما وبين احاديثهم بان البراء
 لم يعد عمرته التي مع حجة لان حديثه مقيد بكون ذلك في ذي القعدة والتي في حجة كانت
 في ذي الحجة وكأنه أيضا لم يعد التي صدعنا وان كانت وقعت في ذي القعدة أو بعده ولم
 يعد الجعرانة لظننا عليها كما خفيت على غيره وفي الباب عن أبي هريرة عند عبد الرزاق

والله اعلم قال في الفتح استشكل قول عمر رضي الله عنه ان الرياء بالعمل مذموم والجواب ان
 صورته وان كانت صورته رياء لكنها ليست مذمومة لان المذموم ان يظهر العمل ليقال انه عامل ولا يعمل به بعينه اذ المبر

احدوا ما الذي وقع في هذه القصة فانما هو من قبيل الهبة عنة في الحرب لانهم اوهوا المشركين انهم اقوياء لئلا يطمعوا فيهم وثبت ان الحرب خدعة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ١٧٩ ماز كت استلام هذين الركنين) اليهانيين

(في شدة ولا راحة من ذرايت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يستلمهما) وكان معاوية يستلم
الاركان الاربعة فقال له ابن
عباس انه لا يستلم هذان الركان
فقال ليس شيء من البيت
مهورار واما اجد والترمذي
والحاكم والمراد الركان اللذان
يلبان اطراف لانهما على قواعد
ابراهيم فليسا بركنين أصليين
قال الشافعي اما ندع استلامهما
هجر البيت وكيف هجره وفن
نطوف به ولكنا نبيع السنة
فعلا وترهكا ولو كان ترك
استلامهما هجر الركان استلام
ما بين الاركان هجره ولا قائل به
وقال الداودي ظن معاوية
انهم ما ركا البيت الذي وضع عليه
من أول وليس كذلك وكان ابن
الزبير يستأمن كلهن لانه لما
عمر الكعبة أتمها على قواعد
ابراهيم كذا حماد بن التين فزال
مانع عدم استلام الآخرين ولم
يزل على بناء ابن الزبير اذا طاف
الطائف استلمها جميعا حتى قتل
ابن الزبير وفي رواية عن ابن عمر
قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يستلم من البيت الا الركنين
اليهانيين رواه البخاري لانهما
على القواعد الابراهيمية ففي
الركن الاسود فضيلتان كون
الطريق فيه وكونه على القواعد

قال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة وعن عائشة عند سعيد بن
منصور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذي القعدة وعمره في
شوال قال في الفتح واستناده قوي وقولها في شوال مغايرة قول غيرها ويجمع بينهما ما
ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن عائشة
بانظ لم يعتمر صلى الله عليه وآله وسلم الا في ذي القعدة وفي البخاري عن عائشة انها لما
سمعت ابن عمر يقول اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اربع عمر احداهن في رجب
فالت يرحم الله ابا عبد الرحمن ما اعتمر عمره الا هو وشاهده وما اعتمر في رجب قط وروى
الدارقطني عن عائشة انها قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمره في
رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت الحديث وقد قدمنا الكلام عليه في قصر الصلاة
قال ابن التيم في الهدى ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان قط وقال
لا خلاف ان عمره صلى الله عليه وآله وسلم لم تزد على أربع فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت
خمس لو كان قد اعتمر في رمضان لكانت ستا الآن يقال بعضهم في رجب وبعضهم في
رمضان وبعضهم في ذي القعدة وهذا لم يقع وانما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال
أنس وابن عباس وعائشة قوله من الجعرة انه قال في القاموس الجعرة انه وقد تكسر
العين وتشدد الراء وقال الشافعي التشديد خطأ موضع بيزمكة والطائفة هي بريطة بنت
سعد وكانت تلقب بالجعرة انه انتهى قوله المصعب هو على ما في القاموس الشعب الذي
يخرج الى الابطح وموضع رى الجار يعني قوله اخرج باختل من الحرم انظ البخاري
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يردف عائشة ويعبرها من التنعيم وقد وقع
الخلافا هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميعات
لله مرة ان كان بمكة الا للتنعيم ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج
وتالفهم آخرون فقالوا ميعات العمرة الحل وانما أمر عائشة بما لا حرام من التنعيم لانه
كان أقرب الحل الى مكة ثم روى عن عائشة في حديثها انها قالت فمكنا أنا نانا من الحرم
التنعيم فاعمرت منه قال فثبت بذلك ان التنعيم وغيره سواء في ذلك وقال صاحب الهدى
ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد
الهجرة الا دخلا الى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة بهجرة كما يفعل
الناس اليوم ولا ثبت عند احد من الصحابة فعل ذلك في حياته الا عائشة وحدها قال في
الفتح وبعد ان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته انتهى والله اعلم
المشروعية اذا لم يكن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لاجل تطيب قلبها كما قيل
قوله من المسجد الاقصى فيه دليل على جواز تقديم الاحرام على الميعات ويؤيد ذلك
ما أخرجه الشافعي في الام عن عمر والحاكم في المستدرک باسناد قوي عن علي عليه
السلام انها قال لا تمام الحج والعمرة في قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله بان تحرم لهما

وفي الثاني الثانية فقط ومن ثم خص الاول بمزيد قبيله دون الثاني وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل
الركن اليهاني ووضع خده عليه رواه جماعة منهم ابن المنذر والحاكم وصححه وضعه عنه بعضهم وعلى تقدير صحته فهو محمول على

أبخر الأسود لان المعروف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلم الركن اليماني فقط واذا استلمه قبل يده على الاصح عند الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من ١٨٠

وسلم استلم الجرف قبله واستلم الركن اليماني فقبل يده معفه اليه في وغيره وقال المالكية يستلمه ويضع يده على فيه ولا يقبلها فان لم يستطع كبر اذا حاذاه ولا يشير اليه بيده (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طاف لبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل ويتقبل المحجن وهذا مذهب الشافعي عند العجز عن الاستلام باليد وان استلم بيده لرجلة منعته من التقبيل قبلها كما في المجموع وعليه الجمهور ولكن نازع اهز ابن جماعة في تخصيص تقبيل اليد به فدر تقبيل الركن وعند الحنفية يضع يده عليه ويقبلها عند امكان التقبيل فان لم يمكنه وضع عليه شيئا كعصا فان لم يتمكن من ذلك رفع يده الى اذنيه وجعل باطنه مائحا نحو الجرف مشيرا اليه كنه واضع يده عليه وظاهرهما نحو وجهه ويقبلها عند المالكية ان ذوحم لمسه يده او يعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل فان لم يصل كبر اذا حاذاه ومضى ولا يشير بيده ومذهب الحنابلة كالشافعية ورواه هذا الحديث ما بين مصرى وكوفى ومدينى وابلى وفيه

من دويرة اهلك بل قد ثبت ذلك مرفوعا من حديث أبي هريرة قال في الدرا المنثور وأخرج ابن عدى والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى وأغوا الحج والعمرة لله قال ان من غمام الحج ان تحرم من دويرة اهلك وأما قول صاحب المداراة لو كان أفضل لما تكرر كجميع العناية فكلام على غير قانون الاستدلال وقد حكى في التلخيص انه فسر ابن عيينة فيما حكاه عنه أحمد بن يثني اه ما سقرامن أهله وليكن لا يناسب لفظ الالهلال الواقع في حديث الباب ولفظ الاحرام الواقع في حديث أبي هريرة وفي نفسه يروى وعمر وقد قدمنا في بحث حكم العمرة تفسير آخر للآية

(باب دخول مكة بغير احرام اعدى)

(عن جبرائيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام رواه مسلم والشافعي) وعن مالك عن ابن شهاب عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزعها جاز رجل فقال ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقال اقتلوه قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ محرما رواه أحمد والبخاري قوله عمامة سوداء فيه جواز لبس السواد وان كان البياض أفضل منه لما سافر في اللباس والحنابلة قوله وعلى رأسه المغفر زاد أبو عبيد القاسم بن سلام في روايته من حديث وكذا رواه عشرة من أصحاب مالك خارج الموطأ قال القاضي عياض وجه الجمع بينه وبين قوله وعلى رأسه عمامة سوداء ان أول دخوله كان وعلى رأسه المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بدليل قوله في بعض الروايات نطبت الناصي وعليه عمامة سوداء قوله فقال ابن خطل الخ انما قتله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان ارتد عن الاسلام رقتل مسلما كان يحدمه وكان يهجو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسببه وكان له قنيتان تغنيان بهما المسلمين واهم ابن خطل عبد العزيز وقال محمد بن اسحق احمد عبيد الله وقال ابن الكلبي اسمه غالب وخطب بخاء مبهمة وطائمه حلة مفتوحة حنين والحديثان يدلان على جواز دخول مكة للحرب بغير احرام وقد اعترض عليه بان القتال في مكة خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فان ترخص أحد لقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فيها فقولوا ان الله تعالى أذن لرسوله ولم يأذن لكم فدل على عدم جواز قتال غيره عليه ويحاج بان غاية ما في هذا الحديث اختصاص القتال به صلى الله عليه وآله وسلم وأما جواز الجوارز فلا وأما اسوته في أفعاله وقد اختلف في جوارز الجوارز فغيره عذر عنه به الجمهور وقالوا لا يجوز الا باحرام من غير فرق بين من دخل لاحد النساكين او لغيرهما ومن فعل ثم ولزمه دم وروى

عن التصديت والاخبار بالجمع والافراد والعننة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأل رجلا) هو الزبير بن عدي الراوى كما عده أي داود الطيالسي عن حماد بن عتبة الزبير سأل

ابن عمر بن الخطاب (عن استلام الحجر) الأسود (فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه) بأن يمسحه ويمسحه بيده (ويقبله) بشفه ويستقادمه استحباب الجمع بين الاستلام والتقبيل ١٨١ بخلاف الركن الثاني فيستلمه فقط والاستلام المسح باليد

والتقبيل بالقم (فضال الرجل رأيت ان زجت رأيت ان غلبت) أي أخبرني ما أصنع هل لا بد من استلامه في هذه الحالة (قال) ابن عمر (اجعل) لفظ (أرأيت) حال كونك (بالعين) أي اتبع السنة واترك الرأي وكأنه فهم منه من كثرة السؤال التدرج إلى الترك المؤدى إلى عدم الاحترام والتعظيم المطلوب شرعا ثم قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله) ظاهره ان ابن عمر لم ير الزحام عند زافي ترك الاستلام وروى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى ونقل ابن الرفعة انه تكره المزاحمة قال ابن جماعة وفي طلاقه نظر فان الشافعي قال في الام انه لا يجب الزحام الا في بدء الطواف وآخره والذي يظهر لي انه أراد الزحام الذي لا يؤدي وعن عبد الرحمن بن الحارث قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر رضي الله عنه يا أبا حفص انك رجل قوي فلا تزاحم على الركن فانك تؤذي الضعيف ولكن ان وجدت خلوة فاستلمه والافكبر وامض ورواه الشافعي وأحمد وغيرهما وهو مرسل جيد

عن ابن عمر والناسر وهو الاخير من قول الشافعي واحد دقولي أبي العباس انه لا يجب الاحرام الاعلى من دخل لاحد التسكين لاعلى من أراد مجرد الدخول استدل الاقول بقوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا وأجيب بانه تعالى قد تم تحريم الصيد عليهم وهم محرمون في قوله تعالى الا ما تلى عليه **كم** غير محلي الصيد وأنتم حرم وقد علم انه لا احرام الا على احد التسكين ثم أخبرهم باباحة الصيد لهم اذا حلوا فليس في الآية ما يدل على المطلوب واستدلوا ثانيا بحدِيث ابن عباس عنده البيهقي بلفظ لا يدخل أحد مكة الا محرما قال الحافظ واسناده جيد ورواه ابن عدي من قواعم وجهين ضعيفين وأخرجه ابن أبي شيبه عنه بلفظ لا يدخل أحد مكة بغير احرام الا الخطابين والعلماني وأصحاب منافعها وفي اسناده طلحة بن عمرو وفيه ضعف وروى الشافعي عنه أيضا انه كان يرد من جاوز الميقات غير محرم وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حدِيث ابن عباس هذا بانه موقوف على ابن عباس من تلك الطريق التي ذكرها البيهقي ولا حجة فيما عداها ثم عارض ما ظنه موقوفا بما أخرجه مالك في الموطان ابن عمر جاوز الميقات غير محرم فان صح ما ادعاه من الوقف فليس في استحباب الاحرام على من أراد الجاوزة لغير التسكين دليل وقد كان المسلمون في عصره صلى الله عليه وآله وسلم يحتلقون إلى مكة لحوائجهم ولم ينقل انه امر احد منهم باحرام كفصة الطحاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لغرض قبل الحج فجاوز الميقات لا بنية الحج ولا العمرة فقرر صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما مع ما يقتضى بعدم الوجوب من استحباب البراءة الأصلية إلى ان يقوم دليل ينقل عنها

• (باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها) •

(عن ابن عباس قال من السنة ان لا يحرم بالحج الا في أشهر الحج أخرجه البخاري وله عن ابن عمر قال أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ولذا وقفني منه عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وروى عن أبي هريرة قال بعثني أبو بكر في يوم من الأيام في الحج فوجدنا يوم النحر في لاجج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الاكبر يوم النحر ورواه البخاري وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال اي يوم هذا فقالوا يوم النحر قال هذا يوم الحج الاكبر ورواه البخاري وابوداود وابن ماجه قوله عن ابن عباس علقه البخاري ووصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطني من طريق الحكم عن مقسم عنه بلفظ لا يحرم بالحج الا في أشهر الحج فان من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهره ورواه ابن خزيمة من وجه آخر عنه بلفظ لا يصلح ان يحرم بالحج أحد الا في أشهر الحج قوله وعن ابن عمر علقه البخاري ووصله

ولو أزيل الحجر والعباد باق قبل موضعه واستلمه قاله الدارمي وتقبيل الحجر بوضع الشفة عليه من غير مصووت كما قاله الشافعي وروى الفاكه من طريق سعيد بن جبير قال اذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء قال في القم

بعضهم من مشير وعيسة تقبيل الجرب وازن تقبيل كل من يستحق التبعظيم من آدمي وغيره ونزل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه
 ١٨٢ وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض اتباعه صحة ذلك وقيل

تقبيل منبر النبي صلى الله عليه
 ابن أبي الصيف البغائي أحد علماء
 مكة من الشافعية جواز تقبيل
 المعصوف واجراء الحديث وقبور
 الصالحين انتهى وفيه ان ذلك
 يحتاج الى نقل صحيح يدل على
 جواز ذلك والقياس على تقبيل
 الجرب الاسود الوارد به الحديث
 الصحيح لا يصح ولو كان صحيحا
 لورده النقل عن سابق الأمة
 وأئمتها وأذليس فليس وكاد
 تقبيل قبور يبلغ صاحبه الى
 الوقوع في الحى والطرح في
 مهاوى الشرك والبدعة ورواة
 هذا الحديث النحلة بصريون
 وفيه التصديق والنعنة والسؤال
 وأخرجه الترمذي والشافعي في
 الحج (عن عائشة رضى الله
 تعالى عنها) ان أول شيء بدأ به حين
 قدم اليه صلى الله عليه وآله
 (وسلم) في حجة الوداع (أنه توضأ
 ثم طاف) بإيتم لم يعمل من حجه
 (ثم لم تكن) تلك لفعله الحق
 فعلها صلى الله عليه وآله وسلم
 حين قسم من الطواف وغيره
 (عمرة) فعرف من هذا ان ما ذهب
 اليه ابن عباس مخالف لفعله صلى
 الله عليه وآله وسلم وأن أمره
 صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه
 ان يصفوا حجهم فيصلاوه عمرة
 خاص بهم وان من أهل بالحج
 منرد الا يضره الطواف بالبيت
 كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم
 وبذلك احتج عروة (شيخ أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله) أي فكان أول شيء بدأ به الطواف ثم لم
 تكون عمرة في التمتع تقبيل ذلك ورواه هذا الحديث ما بين مصرى ومدن وفيه التصديق والاختيار بالافراد والنعنة

الطبرى والدارقطنى من طريق رفاع بن قهيد الله بن دينار عنه قوله ويوم الحج الا كبر
 يوم النحر انما سمى بذلك لان تمام أعمال الحج يكون فيه أو إشارة بالاكبر الى الاصغر
 أعنى العمرة وقد استدل المصنف بهذه الآثار على كراهة الانحراف بالحج قبل أشهر
 الحج وقد روى مثل ذلك عن عثمان وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة
 والتابعين انه لا يصح الاحرام بالحج الا فيها وهو قول الشافعي وقد تقرر فى الاصول ان
 قول الصحابي ليس بحجة وليس فى الباب الا أقوال صحابة الا ان يصح ما ذكرنا عن ابن
 عباس من قوله فان من سنة الحج الخ فان هذه الصيغة لها حكم الرفع وقد قدمنا فى آخر
 باب المواقيت ما يدل على استحباب الاحرام من دويرة الادل وظاهره عدم الفرق بين من
 يفارق دويرة أهله قبل دخول أشهر الحج أو بعد دخولها الا انه يقوى المنع من الاحرام
 قبل أشهر الحج ان الله سبحانه ضرب لأعمال الحج أشهرامعة ولمدة والاحرام عمل من
 أعمال الحج فن ادعى انه يصح قبلها فعليه الدليل وقد اجمع العلماء على ان المراد بأشهر
 الحج ثلاثة أولها اشوال لكن اختلفوا هل هى بكالها او شهران وبعض الثالث فذهب
 الى الاول مالك وهو قول للشافعي وذهب غيرهما من العلماء الى الثانى ثم اختلفوا فقال
 ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ايام من ذى الحجة وهل يدخل يوم النحر
 أولا فقال أحمد وأبو حنيفة نعم وقال الشافعي فى المشهور والمصحيح عنه لا وقال بعض
 تبعائه نزع من ذى الحجة ولا يصح فى يوم النحر ولا فى ليلته وهو شاذ ويرد على من أخرج
 يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى يوم النحر هذا يوم الحج الا كبر كما
 فى حديث ابن عمر المذكور فى الباب

• (باب جواز العمرة فى جميع السنة) •

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عمرة فى رمضان تعدل حجة ورواه
 الجماعة الى الترمذى لكنه لم يروى حديث أم معقل وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اعتمر أربعة احوال فى رجب رواه الترمذى وصححه وعن عائشة ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم اعتمر عشرين مرة فى ذى القعدة وبعمره فى شوال رواه أبو داود وعن علي
 رضى الله عنه قال فى كل شهر عمرة ورواه الشافعي) حديث أم معقل أخرجه أيضا النسائي
 من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بنى أسد يقال
 لها أم معقل قالت أردت الحج فاعنل بعيرى فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال اعتمرى فى شهر رمضان فان عمرة فى رمضان تعدل حجة وقد اختلف فى اسناده
 فرواه مالك بن يحيى عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأة فذكره مرسل ورواه
 النسائي أيضا من طريق حماد بن عمار وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل

ورواه

وبذلك احتج عروة (شيخ أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله) أي فكان أول شيء بدأ به الطواف ثم لم

تكون عمرة فى التمتع تقبيل ذلك ورواه هذا الحديث ما بين مصرى ومدن وفيه التصديق والاختيار بالافراد والنعنة

والذكر وأخرجه مسلم في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث طواف النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم قريبا وزاد في هذه الرواية أنه كان يصعد سجدتين بعد الطواف) أي بصلى ١٨٢ ركنين سنة الطواف (ثم يطوف بين

الصفا والمروة) أي يسعى بينهما

(عن ابن عباس رضي الله عنهما

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مرو هو يطوف بالكعبة بانسان

ربط يده الى انسان بسير ما يقد

من الجلد والقداشق طولاً

(أو يخط أو يشي غير ذلك)

كسديل وقصوه وكان الراوى

يضبط ذلك فلذا شئت (فقطعه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بيده) لأنه لم يمكن أن يزيل هذا

المنكر الا بقطعه (ثم قال)

للقائد (قديده) بضم التاء

واسكان الدال قيل وظاهره ان

المقود كان ضريراً وأجيب

باحتمال ان يكون المعنى آخر

قال الحافظ ابن حجر لم أقف على

تسمية هذين الرجلين سريحا

الا ان في الطبراني ما يفهم منه

انهم باشر وابنه طلق واغرب

الكرمانى فقال قيل اسم الرجل

المقود هو قواب ضد العقاب

انتمى ولم أر ذلك غيره ولا أدري

من أين اخذه انتهى واستدل

بهذا الحديث البخارى على إباحة

الكلام بالخير في الطواف وقد

استحب الشافعية لأطرافه

لا يتكلم الا به كرا لله تعالى وانه

يجوز الكلام في الطواف ولا

يطلب ولا يكره لكن الأفضل

تركه الا ان يكون كلاماً في خير

كأمر معروف أو نهى عن منكر

أو تعليم جاهل أو جواب فتوى وعن ابراهيم بن نافع قال

كيت طواف في الطواف فكأن في الترمذى مرفوعاً الطواف

حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير وفي النسائي عن ابن عباس الطواف

ورواه أبو داود ومن طريق ابراهيم بن مہاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول

مروان عن أم معقل ويجمع بين الروايتين بتعدد الواقعة وأما حديث ابن عباس فقد

قدمنا في باب المواقيت ما يخالفه وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود ورجال اسناده

رجال الصحيح وحديث علي أخرجه البيهقي من طريق الشافعي باسناد صحيح قوله تعدل

حجة فيه دليل على ان العمرة في رمضان تعدل حجة في اشواب لانها تقوم مقامها في اسقاط

الفرض للاجماع على ان الاعتماد لا يجزئ عن حج الفرض ونقل الترمذى عن اسحق بن

راهويه ان معنى هذا الحديث نظير ما جاء ان قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقال ابن

العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فتد أدركت العمرة منزلة

الحج بانضمام رمضان اليها وقال ابن الجوزى فيه ان ثواب العمل يزيد بزيادة شرف

الوقت كما يزيد بحضور القاب وخلص المقصد قوله اعتمر اربعاً قد تقدم الكلام في

عدد عمره صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف في ذلك وقد وقع خلاف هل الافضل

العمرة في رمضان لهذا الحديث أو في أشهر الحج لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

يتم الا فيهما قبل ان العمرة في رمضان اغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل وأما في

حتمه فاصنعه فهو أفضل لانه فعله للرد على أهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتماد

في أشهر الحج والحديث الباب وما ورد في معناه مما تقدم تدل على مشروعية العمرة في

أشهر الحج واليه ذهب الجمهور وذهب الهادوية الى ان العمرة في أشهر الحج مكروهة

وعلاو ذلك بانهم انشغلوا في وقتها وهذا من الغرائب التي يتعجب الناظر منها فان

الشارع صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل عمره كلها في أشهر الحج لا بطال ما كانت

عليه الجاهلية من منع الاعتماد فيها كما عرفت فما الذي قد غوغ مخالفة هذه الأدلة

الصحة والبراهين الصريحة وألجأ الى ثلاثة الشارعة وافقة ما كانت عليه الجاهلية

وبجود كونها أشغل عن أعمال الحج لا يصلح مانعاً ولا يحسن نهيه في مقابلة الأدلة

الصحة وكيف يجعل مانعاً وقد اشتغل بها المصطفى في أيام الحج وأمر غيره بالاشتغال بها

فيما ستم أي شغل لمن لم يرد الحج أو اراده وقدم يمكنه من أول شوال لا جرم من لم يشغل بعلم

السنة المطهرة حق الاشغال يقع في مثل هذه المضائق التي هي السبب القتال والداء

العضال وحكي في البصر عن الهادي انها ذكره في أيام التشريق قال أبو يوسف ويوم

النحر قال أبو حنيفة ويوم عرفة

• (باب ما يصنع من أراد الاحرام من الغسل والتطيب ونزع الخيط وغيره) •

(عن ابن عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النساء والحائض

تغتسل وتتحرم وتقتضي المناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت رواء أبو داود والترمذى

أو تعليم جاهل أو جواب فتوى وعن ابراهيم بن نافع قال كيت طواف في الطواف فكأن في الترمذى مرفوعاً الطواف

حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير وفي النسائي عن ابن عباس الطواف

بالبيت صلاة فاقولوا به الكلام فلبث ادب الطائفة بآداب الصلاة خاضعا خاضع القلب ملازم الادب في ظاهره وباطنه مستشعرا
بقلبه عظمة من بطوف بيته

عن وهيب بن الورد قال كنت
في الطرقت الميزاب فسمعت
من تحت الاسنار الى الله أشكو
واليك يا جبريل ما ألقى من الناس
من تفككههم حولي في الكلام
آخرجه الازرق وغيره قال ابن
بطلان في هذا الحديث انه يجوز
للاطائف فعل ما خف من الافعال
وتغيير ما يراه الطائفة من المنكر
وفيه الكلام في الامور الواجبة
والمستحبة والمباحة وقال ابن
المذر ولا يحرم الكلام المباح
الا ان الذكر أتم وحكي ابن التين
خلافا في كراهة الكلام المباح
وعن مالك تقييد الكراهة
بالطواف الواجب واختلفو في
القرائة فقال ابن المبارك ليس
بشيء أفضل من قراءة القرآن
وفعله مجاهد واستحبه الشافعي
وأبو ثور وقيد الكوفيون بالسجدة
وروى عن عروة والحسن
كرهه وعن عطاء ومالك انه
محدث وعن مالك انه لا بأس به
إذا أختصاه ولم يكثر منه قال ابن
المذنب من أباح القرآن في البوادي
والطرق ومنعه في الطواف
لا حجة له (عن أبي هريرة رضي
الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي
الله عنه بعثه في الحجة التي أمره
عليها رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) سنة تسع من الهجرة
ليحج بالناس (قبل حجة الوداع

وعن عائشة قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند احرامه بأطيب ما أجد
وفي رواية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ثم أرى
وبيص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك أخرجهما) حديث ابن عباس في اسناده خفيف
بن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون قال المنذري وقد ضعفه غير واحد وقال في
التقريب صدوق في الحفظ خاط بأخرة وروى بالاربعاء وقد استدل المصنف به في
الحديث على انه يشترع للمحرم الاغتسال عند ابتداء الاحرام وهو محتمل لامكان أن
يكون الغسل لاجل قذو الخيض ولكن في الباب أحاديث تدل على مشروعية الغسل
للاحرام وقد تقدمت في أبواب الغسل فلم يرجع اليها قوله عند احرامه أي في وقت
احرامه وللنسائي حين أراد أن يحرم وفي البخاري لاحرامه وطله قوله ويص بالوحدة
المكسورة وبعدها تحتية ساكنة وآخره صادمه حلة وهو البريق وقال الامام علي ان
الويص زيادة على البريق وان المراد به التلألؤ وأنه يدل على وجود عين قاطعة لا يرجح
واستدل بالحديث على استحباب التطيب عند اعادة الاحرام ولو بقيت رائحته عند
لاحرام وعلى انه لا يضر بقا رائحته ولو نه وانما المحرم ابتداءه بعد الاحرام قال في الفتح
وهو قول الجمهور وذهب ابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والزهرى وبعض أصحاب
الشافعي ومن أهل البيت الهادي والقياس والناسخ والمؤيد بالله وأبو طالب الى انه
لا يجوز التطيب عند الاحرام واختلقوا اهل هو محرم او مكر وهو هل تلزم الفدية أولا
واستدلوا على عدم الجواز بأدلة منها ما وقع عند البخاري وغيره باللفظ ثم طاف على نسائه
ثم أصبح محرما والطواف الجماع ومن لازمه الغسل بعده فهذا يدل على انه صلى الله عليه
وآله وسلم اغتسل بعد ان تطيب وأجيب عن هذا بما في البخاري أيضا بلنظ ثم أصبح
محرما ينضح طيبا وهو ظاهر في ان نضح الطيب وظهور رائحته كان في حال احرامه
ودعوى بعضهم ان فيه تقدما وتأخيرا والتقدير طاف على نسائه ينضح طيبا ثم أصبح
محرما خلافا للظاهر ويرد قول عائشة المذكور ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته
بعد ذلك وفي رواية لها ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك وفي رواية للنسائي وابن حبان
رأيت الطيب في مفرقة بعد ثلاث وهو محرم وفي رواية متفق عليها كافي أنظر الى
وبيص الطيب في مفرقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وسلم ويص المسك
وسياق ذلك في باب منع المحرم من ابتداء الطيب ومن أدلتهم فيه صلى الله عليه وآله
وسلم عن الثوب الذي مسه الورس والزعفران كما سياق في أبواب ما يتجنبه المحرم
وأجيب بأن تحريم الطيب على من قد صار محرما بجميع عليه والتزاع انما هو في التطيب
عند اعادة الاحرام واستمرار أثره لا ابتدائه ومنها أمره صلى الله عليه وآله وسلم
للاعراي بنزع المنطقة وغسلها عن الخلق وهو متفق عليه ويجب عليه غسل الجواب

عن
امرأة (يؤذن) أي بعلم الرهط أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يربوا

المسجد الحرام الآية والمراد به الحرم كله (ألا يهيج بعد) هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) واحتجهم ذا الشافعي ومالك وأحمد في رواية عنه على اشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة وعليه الجمهور والخالف في ذلك الحنفية وأحمد في رواية حيث جوزاه لأعاري وقالوا من طاف عربيا ناعا مادام بمكة فان خرج لم يدمه دم وواصله هو الاول (عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة طواف) بالبيت لا قدوم (وسمي بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد طوافه) هذا (بها حتى يرجع من عرفة) خشية ١٨٥

ان يظن وجوبه واجتري عن ذلك بما أخذ به من فضل الطواف وكان يجب التضييق على أمته وليس فيه دلالة للمذهب المالكية ان الحاج يمنع من طواف المنفل قبل الوقوف بعرفة وعن مالك الطواف بالبيت أفضل من الصلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة قال في الفتح وهو المعقد ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وهو من أفراد وفيه التحديث والاختبار بالأفراد والعنفنة واة قول (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال استأذن العباس بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيت بمكة ليلتي منا) ليله الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر (من أجل سقايتهم) أي بسقيهم (فأذن له) وسقاية مصدر سقى والمراد ما كانت ترش سقيته الحاج من الزبيب المنبؤ في الماء وكان يلحق العباس بن عبد المطلب بعد أبيه في الجاهلية فأقرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم له

عن الذي قبله ولا يخفى ان غاية هذين الحديثين تحريم لبس ماله الطيب ومحل النزاع تطيب البدن ولا كنهه. يأتي في باب ما يمنع من احرام في قبص أمره صلى الله عليه وآله وسلم ان سألته يغسل الخلق عر بذه وسياى الجواب عنه وقد أجاب عن حديث الباب المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية بان ذلك من خصاصه ويرده ما أخرجه أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة قالت كنا ننضح وجوهنا بالماء المطيب قبل ان نحرّم ثم نحرّم فنهرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم فلا ينهانا وهو صريح في بقاء عين الطيب وفي عدم اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسياى الحديث في باب مع الحرم من ابتداء طيب قال في الفتح ولا يقال ان ذلك خاص بالنساء لانهم اجمعوا على ان النساء والرجال سواء في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم لم كان ذلك طيبا رائحة لما وقع في رواية عن عائشة بطيب لا يشبه طيبهم قال بعضهم وتبعني لابتداء أخرجه الله في يده طاقدم في الذي قبله وأيضا المراد بآية طيبكم أي أطيب منه كيدل على ذلك ما تقدم من علم عنها بلانف بطيب فيه مسك رفي أخرى له عنها كاني انظر الى وجب المسك وأضع من ذلك قولها في حديث الباب بأطيب ما نجد ولهم جوابات أخر غير ماضية فتركم الأولى والحق ان الحرم من الطيب على الحرم هو ما تطيب به ابتداء بعد احرامه لاما عله عند ارادة الاحرام وبقي أثره لو باوريجحاول لا يصح ان يقال لا يجوز استعماله الطيب قيا على عدم جوار استعماله لباس لان استعماله اللبس ليس بخلاف استعماله الطيب فليت بطيب سلبا استواءهما فيه مذاق لباس في مقابله النهر وهو فاسدا الاعتبار (وعن ابن عمر في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويجزى أحدكم في ازار ورداء وعلير فاريج بدنه ليس فليلبس خنثى وليتطههما أو فليمن السكعين رواه أحمد) هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال الحافظ كله أخذه من كلام ابن المنذر فإنه ذكره كذلك بغير اسناد وقد بيض له المنذري والواوي في الكلام على المذهب وهم من عزاه الى الترمذي وقد عزاه المصنف الى أحمد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبراني في الاوسط واسناده حسن وهو يعض انما له الجماعة

٢٤ نيل مع في الاسلام فهي حق لا آل العباس أبدا وفي الحديث دليل على وجوب المبيت يعني في اليا الى الثلاث لغيره عذوركاهل السقاية الا ان ينتر في ثاني أيامها فيسقط مبيت الثالثة والمراد معظم الليل كالحاق لا يبيت بمكان لا يهت الا بميته معظم الليل فيجب بقر كدم وفي ترك مبيت الاله الواحدة تعد والليتين مدان من طعام أما أهل السقاية ولو كانوا غير عباسيين والرعاه فاهم ترك المبيت من غير دم لانه صلى الله عليه وآله وسلم رخص للعباس ولرعاه الابل كما رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقال الحنفية المبيت يعني سنة لانه لو كان واجبا لما رخص في تركه

لاهل السقاية واجابوا عن قول الشافعية لولائه واجب لما احتاج الى اذن بان مخالفة السنة عندهم كان مجتاهدا خصوصا اذا انضم اليه الانفراد عن جميع الناس مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذن لاسقاط الاساقفة لكانت بسبب عدم موافقته صلى الله عليه وآله وسلم لما فيه من اظهر مخالفة السنة لسوء الادب انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيت في ليالى أيام التشريق وقال الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني قد ثبت المبيت حتى من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بيانا لجمال القرآن والسنة فافاد ذلك ١٨٦ فريضته وبؤيده ما ثبت من ترخيصه للرعاة في البيوت فانه

اترخيص لهم يدل على انه عزية على غيرهم وهكذا ترخيصه صلى الله عليه وآله وسلم لادب اسقائه يدل على انه عزية على غيره وبذلك تنافى كذا الفرضية وأما إيجاب الدم بتركه أو المند بتركه لانه أو المدين بتركه ليلتين فقد عرفت ان إيجاب مثل هذا في المناسك من القول على المشرع يعلم بقسلي انتهى كذا ذكره في السيل (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السقاية) انتهى في بها الماء في الموضع وغيره (فاستقى) اي طلب الشرب (فقال العباس) لولاه (يا فضل اذهب الى أمك) أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية وهي والدة عبد الله أيضا (فانت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشراب من عندها فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انني قال يا رسول الله انهم يجعلون أيديهم فيهم) وفي رواية الطبري من طرقي يزيد بن أبي زياد عن

كاهن كاسي أتى في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس وهو أيضا نقي على بعض ما فيه من حديث ابن عباس وفيه دليل على انه يجوز للمحرم لبس الأزار والرداء والنعلين وفي البخاري من حديث ابن عباس قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بعد ما ترحل وادهن ولبس ازله ورداه هو وأصحابه لم يشته عن شيء من الأردية والأزار لبس الأبرصمات التي تردع على الجلود قبل ولية طاهها ما أسفل من الكعبين الكعبان هما المعظماء السابقان عندهما صل السابق واقدم وهذا هو المعروف عند أهل اللغة وأما دليله على اشتراط القطع خلافا لغيره وعن أحمد فإنه أجاز لبس الخفين من غير قطع واستدل على ذلك بحديث ابن عباس أتى في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس بالفظ ومن لم يجد خفين فلبس خفين ويجاب عنه بأن حمل المطلق على التقيد لازم وهو من جملة التمسك به وأجاب السادة بأنه يجوز إتيان آخر له يأتي ذكره بعضهم عند ذكر حديث ابن عباس (وعن ابن عمر قال يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها ما أهدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأمن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة متفق عليه وفي لفظ ما أهل الأمن عند الشجرة حين قام به يومه أخرجه وللبخاري ان ابن عمر كان اذا أراد الخروج الى مكة دهن يدهن ليس له راحة طيب ثم يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ثم يركب فاذا استوثق به راحته فاستأذنه ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (صلى الظهر ثم ركع راحته فاعلا على جبل البسدة أهل رواه أبو داود وعن سابر ان هلالا روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوثق به راحته رواه البخاري وقال رواه أنس وان عباس بن موسى بن جبير قال قلت لابن عباس عجا باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أهله فقال اني لاعلم للناس بذلك انما كانت منه حجة واحدة فنهاك الاختلاف واخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فلما صلى في مسجد بني الحليفة ركع فيه أو جب في مجلسه فاهل بالحج حين فرغ من

ركعتيه هكروا في هذا الحديث ان العباس قال له ان هذا قد مرث أفلا تقيان من يرونا قال لا ولكن استوفى ما نثر به منه الناس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم فواضعا او ارشادا الى ان الاصل الطهارة والنظافة حتى يتحقق أو يظن ما يخاف الاصل لتناوله صلى الله عليه وآله وسلم من الشراب الذي غسست فيه الأيدي (اسقى) زاد أبو علي بن السكن في روايته فنار له العباس الدلو (فشرب منه) زاد الطبري فذاقه فغلب ثم دعا بالدفك كسره ثم قال اذا اشتد نبيذكم فاكسروه بالماء وتطيبه صلى الله عليه وآله وسلم منه انما كان لموضعه فقط وكسره بالماء ليمون فيه عليه وعرفهم هذا نفس المطلوب

شربه اذ ذلك فعمله مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالساً مع ابن عباس فقال قدّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفه اسامة فاستقى فابتناه بايمن نبيذ فشرب وسقى فضله اسامة وقال احدهم كذا فاصنعوا (ثم أتى زهري وهم يسقون) لناس (ويدهلون فيها) أي ينزحون منها (فقال اعملوا فانكم على عمل صالح ثم قال لولا ان تغلبوا) مبنية الالف معول أي لولا ان يجتمع عليكم الناس اذ اراوني قد عملتم لرغبتم في الاقتداء بي فيغلبوكم بالملكثرة (الزلات) عن راحتي (حق) أضاع الحبل على هذه يعني) صلى الله عليه وآله وسلم (عاقبه وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (عليه وآله وسلم بقوله هذه) (الي عاقبه) وفيه إشارة الى ان السقايات العامة كالآبار والصحاريج يتناول منها الغني والفقير الا ان ينهر على اخراج الغني لانه صلى الله عليه وآله وسلم تناول من ذلك الشراب العام وهو لا يحل له الصدقة فيصير الامر في هذه السقايات على انما وقوفة للذئع العام فهي للغني هدية وللفقير صدقة قاله ابن المنير في الحاشية وفيه أيضاً كراهة التقذر والتكبر له بالأكولات والمشروبات وموضع الترجمة منه قوله جاء الى السقاية واستدل به ذاعلى ان سقاية الحاج خاصة ببني العباس قال في الفتح وأما الرخصة في المبيت ففيها أقوال للعلماء هي أوجه للشافعية أحدها لا يختص بهم ولا بقائهم واستدل به الخطابي على أن أفعاله لا وجوب وفيه نظر وقال ابن بري أراد بقوله ان تغلبوا قصر السقاية عليهم وان لا يشركوا فيها واستدل به على ان الذي أوصد للمصالح

١٨٧

صلى الله

ركعتيه فسمع ذلك منه أقوام فحفظوا عنه ثم ركب فلما استقالت به ناقته أهل فادرك ذلك منه أقوام فحفظوا عنه وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقالت به ناقته يمل ف قالوا انما أهل حين استقلت به ناقته ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهل فادرك ذلك أقوام فقالوا انما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علا على شرف البيداء و ايم الله لقد أوجب في مصلا وأهل حين استقلت به راحلته وأهل حين علا شرف البيداء واه أحدوا أبو داود ودولبة في نسخة منه مختصرا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل في دبر الصلاة) حديث أنس الذي عزاه المصنف الى أبي داود أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناد رجال الصحيح الأشعث بن عبد الملك الحراني وهو ثقة وحديث ابن عباس الذي رواه عنه سعيد بن جبيرة في اسناده خفيف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف ومحمد بن اسحق ولكنه صرح بالكذب حديث وقد أخرجه الحاكم من طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس وأخرج أيضا ما أخرجه الخمسة من حديثه مختصرا قوله بيدها وكم البيداء هذه فوق على ذي الحليفة لمن صعد من الوادي قاله أبو عبيد البكري وغيره وكان ابن عمر اذا قيل له الاحرام من البيداء أنكر ذلك وقال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعني بقولكم انه أهل منها وانما أهل من مسجد ذي الحليفة وهو يشير الى قول ابن عباس عند البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل والى حديث أنس المذكور في الباب والتكذيب المذكور المراد به الاخبار عن اشئ على خلاف الواقع وان لم يقع على وجه العمل قوله ادهن بدن ليست له رائحة طيبة فيه جواز الادهان بالادهان التي ليست اها رائحة طيبة وقد ثبت من حديث ابن عباس عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن ولم ينس عن الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمعمر ان يأكل الزيت والشحم والشحيرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه رأسه وحيته وأجمعوا على ان الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه وفروا بين الطبيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعا من استعماله الطبيب في رأسه ان يباح له استعمال الزيت في رأسه وقد تقدم الكلام في الطبيب قوله على حبل البيداء بالح

العام لا يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على العامة تناول لان العباس أوصد سقاية زهري لذلك وقد شرب منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي من ابن عباس (رضي الله عنه) ما قال سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زهري فشرب وهو قائم) فيه الرخصة في الشرب قائما واستحب الشرب من ماء زهري قال ابن المنير وكان عنوان عن حسن العهد وكال الشرق فان العرب اعتادت الحنين الى منازل الاحبة ووارداهل المودة وزهري هو منهل أهل البيت فالمرحوق عليها والمتعطش اليها قد أقام شعار المحبة وأحسن الهدى للاحبة وهذا جعل التضلع منها علامة فارقة بين الأيمان والنفاق والله

لأنهم ادلت على رفع الجناح وهو الأثم عن فاعله وذلك يدل على إباحته ولو كان واجبا لما قبل فيه مثل هذا فردت عليه عائشة
 حيث (قالت بما قلت يا بن أخي) أسماء (ان هذه الآية لو كانت كما أولتم عليه) من الإباحة (كانت لا جناح عليه أن
 لا يطوف بهما) فانما كانت حجة تدل على رفع الأثم عن تاركه وذلك حقيقة المباح فلم يكن في الآية نص على الوجوب ولا
 عدمه ثم بينت عائشة أن الاقتصار في الآية على نفي الأثم له سبب خاص فتألت (واكنها) أي الآية (أنزلت في الانصار)
 الاوس والخزرج (كانوا قبل ان يسلموا يملكون) أي يمجون (لمنة) ١٨٩ الطاغية) غير منصرف للعبادة

والتأنيث وسعت مناة لان
 النساء كانت تسمى أي تراق
 عندها وهي اسم صنم كان في
 الجاهلية والطاغية صفة

اسلامية مناة (لأن كانوا يعبدونها
 عند المشال) بضم الميم وفتح الشين
 وتشديد اللام ثنية مشرفة على
 قديد زاد سفيان عن الزهري
 بالمشال من قديد أخرجه مسلم
 وكان لغديرهم صنمان بالصفا
 اساف وبأروة نائلة وقيل انهما
 كانا رجلا وامراة تزنيا داخل
 الكعبة فذبحهما الله تعالى
 بحرين فنصبهما عند الكعبة
 وقيل على الصفا والمروة ليعتبر
 الناس بهما ويتعظوا ثم حوّلها
 قصي بن كلاب فجعل أحدهما
 ملاصق الكعبة والاخر

بزمزم ونحو عندهما وأمر
 بعبادتهما فلما فتح النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة كسرها
 (فكان من أهل) من الانصار
 (يتخرج) أي يخرج ترمى الأثم
 (ان يطوف بالصفا والمروة)
 كراهية لذنك الصنمين وحبهم
 صنمهم الذي بالمشال وكان ذلك

ابن عباس قصة ضباعة بأبيها ثابتة جيد انتهى وقد غلط الاصيل غلطا فاحشا فقال
 انه لا يثبت في الاشتراط حديث وصكانه ذهل عما في الصحيحين وقال الشافعي لو ثبت
 حديث عائشة في الاستثناء لم أعده الى غيره لانه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن
 رسول الله قال البيهقي قد ثبت هذا الحديث من أوجه قوله ضباعة بضم المعجمة بعدها
 موحدة قال الشافعي كنيتم أم حكيم وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوها
 لزبير بن عبد المطيب بن هاشم وروى الغزالي قتال اسملية وتعقبه الديلمي وقال
 صوابه الهاشمية قوله محلى بفتح الميم وكسر الهاء أي مكان أحلالى وأحاديث الباب
 تدل على ان من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يحبس به عن الحج جازله التحال وانه
 لا يجوز التحال مع عدم الاشتراط وبه قال جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وعمر
 وجماعة من التابعين واليه ذهب أحمد وأبو حنيفة وأبو ثور وهو الصحيح الشافعي كما قال
 النووي وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين واليه ذهب الهادي انه لا يصح الاشتراط
 وهو مروى عن ابن عمر قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة فقال به وليه
 الاشتراط كما لم ينكره أبوهم انتهى وقد اعتذروا عن هذه الأحاديث بانهم قصصة عين وام
 مخصوصة بضباعة وهو ينزل على الخلاف المشهور في الأصول في خطابه صلى الله عليه
 وآله وسلم لو أحدهم يكون غيره فيه مثله أم لا وادعى بعضهم ان الاشتراط منسوخ روى
 ذلك عن ابن عباس لكن يأسه ناديه الحسن بن عمار وهو متروك وادعى بعض انه لم
 يثبت وقد تقدم الجواب عليه

• (باب التخيير بين القمعة والافراد والقران وبين ان يدخلها) •

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم ان
 يمل حج وعمره فلينعلم ومن أراد ان يمل حج فليمل ومن أراد ان يمل بعمره فليمل قالت
 وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله لم يلج وأهل به فاس معه وأهل معه ناس بالعمرة
 والحج وأهل ناس بعمره وكنت فيمن أهل بعمره متفق عليه • وعن عران بن حصين
 قال نزلت آية المتمتع في كتاب الله تعالى فنهضنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة في آبائهم من أحرم لنام لم يطوف بين الصفا والمروة (فأنا أسألو) أي الانصار (سألو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن ذلك) أي عن الطواف بهما (قالوا يا رسول الله انا كنا نخرج ان تطوف بين الصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة
 من شعائر الله الآية) الى آخرها فقد بين ان الحكمة في التعبير بذلك في الآية مطابقة جواب السائلين لانهم توهموا من
 كونهم كانوا يعلمون ذلك في الجاهلية انه يستمر في الاسلام فخرج الجواب مطابقة السؤال والهم وأما الوجوب فيستفاد من دليل
 آخر وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد المعقولة انه منع من ايقاعه على صفة مخصوصة كمن عليه صلاة يظهر مثلا فظن انه

لا يجوز فعلها عند الغروب فسأل فقيه. في جوابه لاجتراح عليك ان صليت في هذا الوقت فالجواب صحيح ولا يمس ذلك الوجوب ولا يلزم من نفي الاثم عن الفاعل نفي الاثم عن التارك فلو كان المراد مطلق الاباحة انقي الاثم عن التارك (قالت عائشة رضي الله عنها و قد سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بينهما) أي بين الصفا والمروة قال الحافظ و قول عائشة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بين الصفا والمروة أي فرضه بالسنة وليس المراد في فرضيته ما يؤيده ما في مسلم من حديثها و امرى ما أتم الله حج من ١٩٠ لم يطف بين الصفا والمروة واستدل البيهقي وابن عبد البر والنووي

وغيرهم على ذلك أيضا بكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسعى بينهما في حجه وعمرته وقال خذوا عني مناسككم (فليس لاحد أن يترك الطواف بينهما) وهو ركن عند الجمهور والشافعية والمالكية والحنابلة وقال الحنفية واجب يصح الحج بدونه ويجبر بالدم وبه قال الثوري في الناسي لافي العامد وبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب تركه شيء وبه قال أنس وأغرب ابن العربي في الحي الاجماع على ان السعي ركن في العمرة وانما الاختلاف في الحج واحتج ابن المنذر وجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبيبة وهي إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار أبي الحسين فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسعى وانه مئزره يدور من شدة السعي وسمعه يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما وفي اسناد هذا الحديث

ولم ينزل قرآن بحرمه ولم ينه عن حاجته متفق عليه ولا خذوا مسلم لم نزل آية المنة في كتاب الله تعالى بمعنى منة الحج وأمرنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم تنزل آية تنسخ آية منة الحج ولم ينه عن حاجته وعن عبد الله بن شقيق ان عليا كان يامر المنة وعثمان ينهى ثم اختلف عثمان كلمة فقال على لقد عاتنا منة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عثمان أجل والكا كذا فنفى رواه أحمد ومسلم وعنه ابن عباس قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعمره وأهل أصحابه بالحج فلم يحل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من ساقى الهدى من أصحابه وحل بقيتهم رواه أحمد ومسلم وفي رواية قال شفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك وأول من نهي عنها معاوية ورواه أحمد والترمذي (الرواية الأخرى) حسنهما الترمذي قوله فقال من أرا منكم ان يهل بالحج فيه الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم لم بالحج افراد او قرانا وتمعنا والافراد هو الاهل بالحج وحده والاعتبار به بالافراغ من أعمال الحج لمن شاء ولا خلاف في جوازه والشران هو الال بالحج والعمرة معا وهو أيضا متفق على جوازه اراءه لال بعمره ثم يدل عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه والتمعن هو الاعتناء في أشهر الحج ثم الفصل من تلك العمرة والاهلال بالحج في تلك السنة ويطلق التمتع في عرف السلف على التران قال ابن عبد البر ومن لقمع أيضا التران ومن التمتع أيضا فسبح الحج الى العمرة انتهى وقد حكى النووي في شرحه - - لم لاجماع على جواز الانواع الثلاثة وتأول ما ورد من النهي عن التمتع عن بعض الصحابة قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج احتج به من قال كان حجه صلى الله عليه وآله وسلم مقردا وأجيب بانه لا يلزم من اهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة واهل انه قد اختلف في حجه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو تمعا وافرادا وقد اختلفت الاحاديث في ذلك فروى احمد ورواه من جهة جماعة من الصحابة منهم ابن عمر عند الشيعين وعنه عند مسلم وعائشة عندهما أيضا وعنه عند أبي داود وعنه عند مالك في الموطأ وجابر عند الترمذي وابن عباس عند أبي داود وعمر بن الخطاب عند البخاري وسيأتي والبراهين عازب عند أبي

داود

عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ومن ثم قال ابن المنذر ان ثبت فهو حجة في الوجوب وله طريق أخرى

في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس قال في التمتع واذا انضمت الى الاولى قويت قال واختلف على صفة بنت شيبة في اسم الصحابة التي أخبرتم به ويجوز ان تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنه أخبرني نسوة من بني عبد الدار فلا يضره الاختلاف والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم انتهى قال في نيل الاوطار قات وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم خذوا في مناسككم وقوله جروا كما رأيتموني أجب يستلزم وجوب كل فعل أدخله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الاله
 ما خصه دليل فن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كلمة فعلية لا حظ في جميع
 الابحاث التي ستمربك انتم هي (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف الطواف
 الاول طواف القدوم وكذا الركن (خب ثلاثا) أي رمل وهو المشي مع تقارب الخطا (ومشوا أربعاً) من غير رمل (وكان
 ي) جرده بان يسرع فوق الرمل (بطن المسيل) أي المكان الذي ١٩١
 يجتمع فيه السيل ولم يبق اليوم

بطن المسيل لان السيل
 كبسته في يديه حين يدنو من
 المسيل الأخضر المعلق بجدار
 المسجد قد رسته أذرع حتى
 يقابل الملبين الأخضرين الذين
 أجلسهم بجدار المسجد
 والاخر يجدار العباس ثم يمشي
 على هينته (اذا طاف بين الصفا
 والمروة) يفعل ذلك ذاهبا
 وارجعا وفي رواية أخرى عنه
 رضى الله عنه عند الجوارى بالنظ
 قدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم مكة فطاف بالبيت أي
 سبعاً ثم صلى ركعتين خلف المقام
 أي سنة الطواف ثم سعى بين
 الصفا والمروة أي سبعاً يعني
 يبدأ بالصفا ويختم بالمروة بحسب
 المذهب من الصفا مرة والعود
 من المروة مرة ثانية قال النووي
 في الإيضاح وهذا هو المذهب
 الصحيح الذي قطع به جماهير
 العلماء من الشافعية وغيرهم
 وعليه عمل الناس في الأزمنة
 المتقدمة والمتأخرة وذهب
 جماعة من الشافعية إلى أنه
 بحسب المذهب والعود مرة

داود وسياق وعلى عند النسائي وعنه عند الشيخين و... باق وعمران بن حصين عنه مسلم
 وأبو قتادة عند الدارقطني قال ابن القيم وله طرق صحيحة ومروا بن مالك عند أحمد
 وسياق ورجال اسناده ثقات وأبو طه الأناصري عند أحمد وابن ماجه وفي اسناده
 الخجاج بن ارطاة والهرماس بن زياد الباهلي عند أحمد أيضاً وابن أبي أوفى عند البزار باسناد
 صحيح وأبو عبيد عند البزار وجابر بن عبد الله عند أحمد وفيه الخجاج بن ارطاة وأم سلمة
 عنده أيضاً وحفصة عند الشيخين وسعد بن أبي وقاص عند النسائي والترمذي وصححه
 وأنس عند الشيخين وسياق وأما حجة عافروى عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسياق
 وعلى وعثمان عند مسلم وأحمد كافي الباب وابن عباس عند أحمد والترمذي كافي الباب
 أيضاً وسعد بن أبي وقاص كاسياق وأما حجة افراد فروى عن عائشة كافي حديث الباب
 وعنها عند البزارى كاسياق وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كاسياق أيضاً وابن عباس عند
 مسلم وجابر عند ابن ماجه وعنه عند مسلم وقد اختلفت الآثار واضحة طربت لأقوال
 لا اختلاف هذه الأحاديث فن أهل العلم من جمع بين الروايات كالخطابي فقال **از**
 أضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أمر به اتساعاً ثم رجع أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم أفرد الحج **وكذا** قال عياض وزاد فقال وأما حرامه فقد تضافرت الروايات
 المصححة بأنه كان مفرداً وأما روايته من روى القمع فعنده أنه أمر به لأنه صرح بقوله ولولا
 أن معى الهدى لاسلالت فصيح أنه لم يتحالى وأما روايته من روى القرآن فهو اخبار عن آخر
 أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي رقيباً لقل عمرة في حجة قال المافظ
 وهذا الجمع هو المعقد وقد سبق إليه قديما ابن المنذر وبينه ابن حزم في حجة لوداع بيانا
 شافيا وهذه المذهب الطبرى فلهذا الغاي طول ذكره ومحصله ان كل من روى عنه الافراد
 حل على ما أهل به في قول المال وكل من روى عنه القمع أراد ما أمر به أصحابه وكل من
 روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه الامر وجمع شيخ الاسلام ابن تيمية جمعا حسنا فقال
 ما حاصله ان القمع عند الصحابة يتناول القرآن فتعمل عليه رواية من روى أنه حج فتمها
 وكل من روى الافراد قد روى أنه حج صلى الله عليه وآله وسلم فتمها وقراناً فتمها فالحل على
 القرآن وأنه أفرد أعمال الحج ثم فرغ منها وأتى بالعمرة ومن أهل العلم من صار إلى
 التمازض فرجح نوعاً وأجاب عن الأحاديث القاضية بما يخالفه وهي جوابات طويلة

واحد قاله من أصحابنا أبو عبد الرحمن ابن بفت الشافعى وأبو حفص بن الوكيل وأبو بكر الصديق لاني وهذا قول فاسد
 لا اعتماد له ولا نظر إليه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أحرم (هو
 وأصحابه بالحج) فيه دليل على أنه كان مفرداً واطلاق انظر الاصحاب محمول على الغالب (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) وطهنة وقدم على (بن أبي طالب) (من اليمن ومعه هدى) وفي رواية من سعايته أي من عمله في السعي
 في الصدقات لم يكن قال بعضهم انما بعثته أميراً لا يجوز أن يستعمل في هاشم على الصدقة وأجيب بان سعايته لا تتعين للصدقة

فان مطلق الولاية يسمى حماية سالما لكن يجوز ان يكون ولاية الصدقات محتسبا أو بعمالة من غير الصدقة (فقال أهلت بما أهله النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يذكريه هذا الحديث جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قال لا ذلك وفي رواية أنس فقال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لولا ان معي الهدي لأحلت وعن ابن جريج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل سقت الهدي قال لا قال فطف بالبيت وبالضأ ١٩٢ والمروة ثم أحل الحديث وانما أجابه بذلك لأنه ليس معه هدي

أكثرها متعسفة وأورد كل منهم لما اختاره من رجحات أقواها وأولاهها من رجحات التران فإنه لا يقاومها شئ من رجحات غيره منها أن أحاديثه مشقة على زيادة على من روى الأفراد وغيره والزيادة مقبولة إذا خرجت من مخرج صحيح فكيف إذا ثبتت من طرق كثيرة عن جمع من أصحابه ومنها أن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك لأنهم جميعا روى عنهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع قرأنا ومنها أن روايات القرآن لا تحتل التأويل بخلاف روايات الأفراد والتمتع فأنما تحتل به كإثباته ومنها أن رواية القرآن أكثر كإثباته ومنها أن فيهم من أخبر عن سماعه أنظاصه يخافونهم من أخباره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه فعل ذلك وفيهم من أخبر عن أمر به بذلك ومنها أنه الذي الذي أمر به كل من ساق الهدي فلا يمكن لأمره به إذا ساقوا الهدي ثم يوق هو الهدي ويخذه وقد ذكر صاحب الهدي من رجحات غير هذه ولكن امر رجحات باعتبار أفضلية القرآن على التمتع والأفراد لا باعتبار أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع قرأنا وهو بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا فذهب جمع من الصحابة والتابعين وأبو حنيفة وأصحابه وروحه جماعة من الشافعية منهم النخعي والمزني وابن المنذر وأبو إسحق المروزي ونقي الدين إلى أن القرآن أفضل وذهب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد والشافعية والناصري وأحمد بن عيسى وإسماعيل بن جعفر الصادق وأخيه موسى والامامية إلى أن التمتع أفضل وذهب جماعة من الصحابة وجماعة من بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ومن أهل البيت الهادي والقاسم والامام يحيى وغيرهم من متأخريهم إلى أن الأفراد أفضل وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء أن لأنواع الثلاثة في التفضل سواء قال في التمتع وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه وقال أبو يوسف القرآن والتمتع في التفضل سواء وهما أفضل من الأفراد وعن أحمد بن سنان الهدي قال القرآن أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم ومن لم يبق الهدي قال التمتع أفضل له ليوافق ما تقدم وأمر به أصحابه زاده من أتباعه ومن أراد أن ينشئ له سمرة من يلد سمرة فالأفراد أفضل له قال وهذا أعديل المذاهب وأشبهها بواقعة الأحاديث الصحيحة ولكن المشهور عن أحمد بن حنبل أن التمتع أفضل مطلقا وقد احتج القائلون بأن القرآن أفضل بجمعهم منها أن الله اختاره لنبيه صلى

فهو من المأمورين بفسخ الحج بخلاف على فإن معه هديا وفيه صحة الأضحية الملق على ما أحرم به فلان وينعتد ويصير محرما بما أحرم به فلان وأخذ بذلك الشافعي فأجاز لأهل البيت الثانية لمهمة ثم له أن ينتهها إلى فاشأ من حج أو عمرة (فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (أصحابه) من ليس معه هدي (أن يجمع لهما) أي الحج والعمرة وهو معنى أهل الواجب (عمرة) وهو معنى فسخ الحج في العمرة (ويطوفوا) هو من عطف المنصل على الجملة مثل توأما غل وجهه والمراد بطواف هاتما هو أعم من الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة قال تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أو اقتصر على الطواف بالبيت لاستلزامه السعي بعده والتقدير فطوفوا ويسعوا الخذف اكتفاء على أنه قد جاء في رواية التصريح به (ثم يقصروا ويحلقوا) أي يصيروا حلالا (الامن كان معه الهدي فقالوا)

أي المأمورون بالفسخ (تطلق إلى متى رد كرا حذنا طر منيا) هو من باب المبالغة أي أنه يفضي الله بنا إلى مجامعة النساء ثم فحرم بالحج عقب ذلك فنخرج وذكرا حذنا طر منيا من الجماع يطر منيا وحالة الحج تنافي الترفه وتناسب الشدة فكيف يكون ذلك (فبلغ ذلك) أي قولهم هذا (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية فنادى أتيت ببلغه من السماء ثم نبي من قبل الناس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لو استقبلت من أمري ما أسـتـقبلت) أي لو كنت لأن يستقبلن الأمر الذي استدبرته (ما أهديت) أي ما سقت الهدي (ولولا ان معي الهدي لأحلت) أي بالفسخ لأن وجوده

مانع من فسح الحج الى العمرة والتحال منها والامر الذي استدبره صلى الله عليه وآله وسلم لم هو ما حصل له لا مما به من مشقة
 انفرادهم عنه بالفسح حتى انهم توقفوا وترددوا وارجعوه الى المعنى لو ان الذي رأيت في الاثر وأمر تكسبه من الفسح عنى
 في أول الامر ما سقت الهدى لان سوقه يمنع منه لانه لا ينخر الا بعد بلوغه بماله يوم النحر قال في المعالم انما أراد صلى الله عليه
 وآله وسلم تطيب قلوب اصحابه لانه كان يشق عليهم ان يملوا وهو محرم ولم يحبهم ان يرغبوا بانفسهم ويتركوا الاقتداء به
 فقال ذلك لا يجدر اني انفسهم وليعلموا ان الافضل في حقهم ما دعاهم ١٩٣ اليه ولا يقال ان الحديث يدل

على ان التمتع أفضل لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضى الا
 الافضل لانا نقول اتفق هنا ليس
 لكونه أفضل لمطابقا بل لاصر
 خارج فلا يلزم ترجحه من
 وجه ترجحه مطابقة كذا ابن
 دقيق العيد قاله الله طلاق
 أقول هذه المسئلة قد طال فيها
 الزرع واضطربت فيها الأقول
 ففهم من قال بان أفضل الأنواع
 القرآن لكونه صلى الله عليه
 وآله وسلم حج قرانا على ما هو
 الصحيح وقد ذهب الى حديث
 الباب جمع من الصحابة والتابعين
 ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو
 الحق لانه لم يعارض هذه الالة
 معارض وقد أوضح فيها صلى
 الله عليه وآله وسلم أنواع التمتع
 أفضل من النوع الذي فعله
 وهو القرآن وقد أوضح الشوكاني
 رحمه الله حجج الاقوال وما احتج
 به كل فريق في نيل الاوطار
 وقران التمتع أفضل الأنواع
 وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله
 تعالى في اعلام الموقعين اتفق
 صلى الله عليه وآله وسلم بجواز

الله عليه وآله وسلم ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم
 القيامة يقتضى انها قد صارت جزءا منه أو كالجزء الداخل فيه بحيث لا يفصل بينهما وبينه
 ولا يكون ذلك الامع القرآن ومنها ان التسك الذي اسقى على سوق الهدى أفضل
 واستدل من قال بان التمتع أفضل بما اتفق عليه من حديث جابر وغيره ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لو استقبلت من أمرى ما استقبلت ما سقت الهدى وبلغتكم العمرة
 قالوا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضى الا الافضل واستقر امره في القرآن انما
 كان لا يضطر الى السوق اليه وهذا هو الحق فانه لا يظن ان تسكا أفضل من تسك اختار
 صلى الله عليه وآله وسلم لأفضل الخلق وخير القرون وأما ما قيل من انه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم انما قال كذلك تطيب القلوب اصحابه لمزجهم على فوات موافقته ففاسد لان المقام
 مقام تشريع للعبادة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يجبر عبدا على ان
 ما فعلوه من التمتع أفضل مما استمر عليه من القرآن والامر على خلاف ذلك وهل هذا
 الا تغرير به على مقام النبوة وبالجملة لم يوجد في شيء من الاحاديث ما يدل على ان
 بعض الأنواع أفضل من بعض غيره هذا الحديث قاله القسمة متعين ولا ينبغي ان يلتفت
 الى غيره من المبرجات فانما في مقابلة ضائعة واحتج من قال بان الافراد أفضل ان
 الخلق الراشدين رضى الله عنهم أفردوا بالحج وواظبوا على افراده فلو لم يكن أفضل
 لم يواظبوا عليه وبأن الافراد لا يجب فيه دم قال النووي بالاجماع وذلك لسكاه ويجب
 الدم في التمتع والقران وهو دم حبران لقوات الميعات وغيره فكان ما لا يحتاج الى حبران
 أفضل ومنها ان الامة أجمعت على جواز الافراد من غير كراهة وكراهة عمر وعثمان وغيرهما
 التمتع وبعضهم القرآن ويجب عن هذا كله بان الافراد لو كان أفضل لافعله النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أو تبنى فعله بعد ان صار ممنوعا بالسوق والسكاه ما ساق
 من انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا وأظهر انه كان يود ان يكره حج تمتعا وهذا ان
 الجحان أعنى تعيين ما حجه صلى الله عليه وآله وسلم من الأنواع وبيان ما هو الافضل منها
 من المضائق ومواطن الباطن وفيها حذرنا مع كونه في غاية الابهام ما يفنى اللبيب (وعن
 حفصة أم المؤمنين قالت قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شان الناس ملوا ولم يحل
 من عمرتك قال انى قلت هدى ولبدت رأيتى فلا أحل حتى أحل من الحج رواه الجماعة

٢٥ نيل ح ففهم الحج الى العمرة ثم افتتاهم باستصحابه ثم أفتهم بفعله حتموا ولم ينصه شيء
 بعدم وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه وقد صرح عنه صحة لاشك فيه انه قال من لم يكن
 أهدي فليل بعمره ومن أهدي فليل بحج ثم عمرة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتاب الروضة المديحة شرح الدرر
 البهية فراجع ما ثبت في العليل ويروى القليل والله الموفق وهو يهدي الى سواء السبيل وهذا الحديث أخرجه أبو داود
 وفيه التهديت والعنقة والقول ورواه كاهم بصريون الاعطاء في (عن أنس بن مالك رضى الله عنه انه سأل رجلا)

هو عبد العزيز بن ربيع الراوي (قوله اخبرني بشئ عقلمه عن النبي صلى الله عليه وآله) (رسلم أين لي الظهور والعصر يوم التروية) أي الثامن من ذي الحجة وسمى التروية لأنهم كانوا يروون فيه إبلهم ويترؤون من الماء لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا هيون وأما الآن فقد كثرت جدا واستغفوا عن حمل الماء (قال) أنس صلاهما (بني) اتفق الاربعة على استحبابه (قال فابن صلي العصر يوم النحر) الأول الرجوع من منى (قال) أنس صلاهما (بالاطح) هو المحصب (ثم قال) أنس (افعل كما يفعل امرؤك) صل ١٩٤ حيث يصليون وفيه إشارة إلى الجواز وإن الأمر إذا كان ما كانوا

الا الترمذي وعن غنيم بن قيس المازني قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة في الحج فقال فعلناها وهذا يومئذ كابر بالعروض يعني بيوت مكة يعني معاوية رواه أحمد ومسلم وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فساقا قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة قال أناس من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شئ حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطوف بالبيت وبالصفا والمروة وليعصر وليحل ثم اهل بالحج وليهدفن لم يجدها فقسيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن وقال نبي ثم خب ثلاثة اشواط من السبع ومشى أربعة أطراف ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطراف ثم لم يحل من شئ حرم منه حتى قضى حجه وتحرر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شئ حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هدى فساق الهدى وعن عروفة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه متفق عليه قوله ولم تحل في رواية للجباري ولم تحل باليمن وهو ظاهر شارحا رفيه لعمدة معرفة حديثه ليدت بقوله سيد الموحدة أي شهر رأي وهو ان يجعل فيه شئ مما تصق ويؤخذ منه استجاب ذلك للمعصوم قوله فلا أحل من الحج يعني حتى يبلغ الهدى محله واستدل به على ان من اعقر فاق هديا لا يتحل من عمرته حتى يضر هديه يوم النحر قوله بالعر وشي جمع عرش يقال له مكة ويوتها كافي الناموس قوله تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج قال المهلب معناه أمر بذلك لأنه كان يشكر على أنس قوله انه قرن ويقول انه كان مفردا قوله فاهل بالعمرة قال المهلب معناه أمرهم بالتمتع وهو ان يمسوا بالعمرة مرة أولا

يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم يمكن معين فاشاء أنس إلى ان الذي ينه عن جازون كان لا يتابع أفضل وفي هذا الحديث الحديث بالفظ الافراد والجمع والعنعنة والقول والسؤال ورواياته ما يبر بخاري وواطي وكوفي وليس له بعد العزيز بن ربيع عن أنس في الصحيحين إلا هذا الحديث وأخرجه البخاري أيضا في الحج وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وقد قال الترمذي بعد ان أخرجه صحيح مستغرب من حديث الحق الأزرق عن الثوري قال في الفتح ان الحق تغرد به وله واحد منها في حديث جابر الطويل عنده لم فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فذهبوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمضى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والقبة والابن داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس صلى الله عليه وآله وسلم الظاهر

يوم التروية والفجر يوم عرفة يعني لابن خزيمة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال من يقدموها سنة الحج ان يصلي الامام الظهر وما بعدهما والفجر يعني ثمانية دون إلى عرفة قال ابن المنذر وفي حديث ابن الزبير ان من السنة ان يصلي الامام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يعني قال به علماء الامصار قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم انه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روي عن عائشة انهم انصرفوا عن مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال ابن المنذر الخروج إلى منى في كل وقت مباح إلا ان الحسن وعطاء قال لا بأس ان يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية

يوم او يومين وكرهه ماله وكره الاقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي الا ان اذكره وقت الجمعة فعليه ان يصلها قبل ان يخرج وفي حديث الباب اشارة الى متبادلة اولى الامر والاشهر ان عن مخالفة الجماعة وان ذلك ليس بفساد واجب نعم المصنف ما فقه له الشارع وبه قال الائمة الاربعة قال النووي وهو الصحيح المشهور من نصوص الشافعي وفيه قول ضيق فانه يعلم على الظاهر بمكة ثم يخرج الى منى (عن أم الفضل رضي الله عنها) لبابة أم عبد الله بن عباس رضي الله عنه (قالت شك الناس) واختلافوا وهو معنى قوله في كتاب الصوم وتعاروا (يوم عرفة) ١٩٥ وهم معترفون (في صوم النبي صلى الله عليه وآله

(و-م) فقال بعضهم هم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فيه انه اربابان صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتادا لهم في الحضرة قال بصيامه له أخذ بما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من عادته ومن نقاه أخذ به يكونه مسافرا قالت أم الفضل (فبعثت) وفي كتاب الصوم فارسلت وفي حديث آخر ان الرسالة هي ميمونة بنت الحارث فيجتمعون انهم ما عارسلت انفسب ذلك الى كل منهم ما فقهون ميمونة أرسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل أن تكون أم الفضل أرسلت ميمونة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشراب) وفي باب الوقوف على الدابة بعرفة وفي كتاب الصوم بقدر ابن (فشربه) زاد فيها وهو واقف على بهيره وزاد أبو نعيم وهو يحطب الناس بعرفة وفيه استحباب فطر يوم عرفة للعاج وفي سنن أبي داود نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم

ويقدموها قبل الحج قال ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر وقال ابن المنير ان حمل قوله تمتع على معنى أمر من أبعد التأويلات والاستشهاد عليه بقوله رجم وانما أمر بالرجم من أو هن الاستشهاد ان لان الرجم وظيفة الامام والذي يتولاه انما يتولاه نيابة عنه وأما أعمال الحج من افرا دو قران وفتح فانه وظيفة كل أحد عن نفسه ثم أورد تأويل آخر وهو ان الراوى عهد أن الناس لا يفعلون الا كقله لاسيما مع قوله خذوا عني مناسككم فلما تحقق ان الناس تمتعوا ظن انه صلى الله عليه وآله وسلم تمتع فأما لفظ ذلك قال الحافظ ولا يتعين هذا أيضا بل يحتمل ان يكون معنى قوله تمتع مجهولا على مدلوله اللغوي وهو الاتفاق بالقاط عمل لعمره والخروج الى سبقاتها وغيرها قال النووي ان هذا هو المتعين قول بالعمرة الى الحج قال المذهب أيضا اى ادخل العدة مرة على الحج قوله فانه لا يجعل من شئ حرم عليه تقدم يائه قولاً وليقصر قال النووي معناه انه بفعله اطواف والسعي والتقصر يصير حلالا وهذا دليل على ان الحلق والتقصر من ذلك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور قال وانما أمره بالتقصر دون الحلق مع ان الحلق أفضل ليعقب له شعيرة بحلقه في الحج قبل ولا يصح هو أمر بمعناه المبرأى قد صار له لانه فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل أن يكون أمر اعلى الاباحة لفعله ما كان عليه حراما قبل الاحرام قوله ثم لم يزل بالحج أى يحرم وقت خروجه الى عرفة ولهذا فى ثم الله على التراخي فلم يرد انه لم يزل بالحج عقب احلاله من العمرة قولاً ولم يهدى القمتع قوله فن لم يجد الخ أى لم يجد الهدى بذلك المكان أو لم يجد عنه او كان يجد هدبا ولكن يمتنع صاحبه من يبعه أو يبيعه بفساد فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد بقوله تعالى في الحج أى بعد الاحرام به قال النووي هذا هو الافضل وان صامها قبل الاهلال بالحج اجزأه على الصحيح وأما قبل التعلل من العمرة فلا على الصحيح وجوزة النورى وأهل الراى قوله ثم خب سبب الكلام عليه في الطواف وبأى الكلام أيضا على صلاة الركعتين والسعي بين الصفا والمروة ونحر الهدى والاخاضة وسوق الهدى وقد استدل بالاحاديث المذكورة على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب قوله من أهدى فساد الهدى الموصول فاعل قوله فعل اى فعل من أهدى فساد الهدى مثل ما فعل رسول الله صلى

عرفة بعرفة وهذا وجه للشافعية والصحيح انه خلاف الاولى لا مكره وعلى كل حال يستحب فطره للعاج للاتباع كما دل عليه حديث الباب وليقوى على الدعاء وأما حديث أبي داود وضعف بارى اسناده مجهولا قال في المجموع قال الجمهور وسواء أضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا وقال المتولى ان كان ممن لا يضعف بالصوم عن ذلك فالصوم أولى له والا فالفطر انتهى قلت وهذا مضادة للحديث الصحيح والحديث أحق بالاتباع ولا عبرة بآراء القوم في أمثال ذلك وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في الصوم وكذا مسلم وأبو داود (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه أتى يوم عرفة حين زالت الشمس) قال سالم وأنا

معه (فصاح عند سر ادق الجحاح) بن يوسف الثقفي عام نزل بابن الزبير بمكة لخارسته سنة ثلاث وسبعين قال البرماوى والحاظ ابن
 جبر وعنه برهما كالكرماني الصرا دق بضم السين الخمية ونعقبه العيني بأنه انما هو الذي يحيط بالخمسة وله باب يدخل منه الى
 الخمية قال ولا يدهم عليه غالب الا الملوك الا كابر انتهى وفي القاموس انه الذي يدفوق حصن البيت والبيت من الكرماني انتهى
 قلت وهو معرب سر ابرده وما فسره به العيني هو الصحيح وزاد الاسماعيلي أين هذا يعني الجحاح وفيه تحقيره ولعله لتقصيره
 في تهجيل الرواح ونحوه (نخرج) من سر ادقه ١٩٦ (وعليه ملحقه معصوفة) مصبوغة بالعصندر والمطهرة

الازار الكبير (فقال) اي الجحاح
 (مالك يا ابا عبد الرحمن) كنية ابن
 عمر (فقال) له ابن عمر مهمل أوج
 (الرواح ان كنت تريد) أي
 نصيب (السنة) النبوية (قال)
 الجحاح (هذه الساعة) وقت
 الهجرة (قال) ابن عمر (ثم قال)
 الجحاح (فانظري) من الانظار
 وهو المهلة (حتى أفيض على
 رأسي) أي اغتسل لان افاصة
 الماء على الرأس غالبا انما تكون
 في الغسل (ثم أخرج فنزل) ابن
 عمر عن مركوبه وانتظر (حتى
 خرج الجحاح فسار فقال له سالم
 ابن عبد الله وكان مع أبيه ان
 كنت تريد السنة) النبوية
 (فاقصر الخطبة وجعل الوقوف)
 وعن مالك فقالوا وجعل الصلاة
 وغلط ابن عبد البر الرواية الاولى
 لان أكثر الروايات عن مالك على
 خلافها ووجهه بان تهجيل
 الوقوف يستلزم تهجيل الصلاة
 (فجعل) الجحاح (ينظر الى عبد الله)
 ابن عمر كما يستدعي معرفة
 ما عنده فيما قاله ابنه سالم هل هو
 كذا أم لا (فلم يأت ذلك عبد الله

لله عليه وآله وسلم وأغرب الكرماني فشرحه على ان فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر
 وفصل في رواية أي الوقت بين قوله فعل وبين قوله من أهدي بلفظ باب قال في الفتح
 وهذا خطأ شنيع وقال أبو الوائد امرنا أبو ذر ان يضرب على هذه الترجمة يعني قوله من
 أهدي وساق الهدى وذلك لظنه بأن الترجمة من البخاري تخكم عليهم بالوهم (وعن القاسم
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج رواه الجماعة الا البخاري وعن
 نافع عن ابن عمر قال أهلكنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا رواه أحمد
 ومسلم ومسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحج مفردا وعن بكر المزني عن أنس
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا يقول لبك عمرة
 وسجامة عليك وعن أنس أيضا قال خرجنا نصرخ بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت
 بل جعلتها عمرة ولعن من سقت الهدى وقرنت بين الحج والعمرة رواه أحمد وعن عمر بن
 الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بوادي العقيق يقول أمانى
 اللبلة ان من ربي فقال صلى في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة رواه أحمد والبخاري
 وابن ماجه وأبو داود وفي رواية للبخاري وقل عمرة وحجة قوله أفرد الحج قد تقدم ان
 رواية الافراد غير منافية لرواية الاقران لان من روى القمرا ن مقل للزيادة وغاية الامر
 ان يجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل أولا بالحج مفردا ثم أضاف اليه العمرة وأما
 قول ابن عمر أهلكنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا فليس فيه ما يشاق
 قول من قال ان حجهم صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا أو قمتعا لانه أخبر عن اهلالهم مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخبر عن اهلاله صلى الله عليه وآله وسلم قوله يقول
 لبك عمرة وسجامة من أدلة القائلين بأن حجهم صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد
 رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم الحسن البصري وأبو قلابة وجديد بن هلال وجديد
 بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ويحيى بن سعيد الانصاري وثابت البناني وبكر بن
 عبد الله المزني وعبد العزيز بن صهيب وسليمان ويحيى بن أبي اسحق وزيد بن أسلم

قال صدق) وموضع الترجمة منه قوله هذه الساعة لانه أشار به الى وقت زوال الشمس عند الهجرة ومصعب
 وهو وقت الرواح الى الموقف لحديث ابن عمر عند أبي داود قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلى الصبح في
 صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل غرة وهو منزل الامام الذي ينزل به عرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم مهجرا لجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف وحديث الباب قد أخرجه الترمذي في
 الحج قال القسطلاني وفي هذا الحديث فوائد جمة تظاهر عند التامل لانطيل بها انتهى قلت ومن فوائد القسطلاني للوقوف

بعرفة وأهل العلم يستحبونه وكان ابن عمر يغتسل لوقوفه عشية عرفة وقال الطحاوي فيه حجة لمن أجاز المصفر للمعمر وتعمقه
ابن المنير في الحاشية بأن الحجاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سلك الدماء وغيره حتى يتقى المعصية وإنما لم ينه ابن عمر لعلمه أنه
لا يصح فيه النهي ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى قال في الفتح وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو لعدم انكار ابن
عمر لعدم انكاره يتقى الناس في اعتقاد الجواز انتهى وفيه أن إقامة الحج إلى الخلفاء وإن الأمير يعمل في الدين بقول أهل
العلم ويصير إلى رأيهم وفيه مدخل العلماء السلاطين وأنه لا نقيصة ١٩٧ عليهم في ذلك وفيه فتوى التليد

بمحضر زعماء عند السلطان وغيره
وابتداء العالم بالفتوى قبل أن
يستل عنها وفيه الفهم بالإشارة
والنظر لقول سالم فجعل الحجاج
ينظر إلى عبد الله فلما رأى ذلك
قال صدق وفيه طلب العلوق
العلم تشوف الحجاج إلى سماع
ما أخبر به سالم من أبيه ابن عمر
ولم ينكر ذلك ابن عمر وفيه تعليم
الناظر السق لشفعة الناس وفيه
احتمال المفيدة الخفيفة التحصيل
المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من
مضى ابن عمر إلى الحجاج وتعليمه
وفيها الحرص على نشر العلم
لائقاع الناس به وفيه مهمة
الصلاة خلف القاسق وإن
التوجه إلى المسجد الذي بعرفة
حين تزول الشمس للجمع بين
الظهر والعصر في أقل وقت الظهور
سنة ولا يضرب التأخير بقدر ما يشتغل
به المرء من متعلقات الصلاة
كالتغسل ونحوه (وكان
عبد الملك) ابن مروان (قد كتب
إلى الحجاج أن لا يخالف ابن
عمر في الحج) أي أحكامه
(عن جبير بن مطعم رضي الله

وعنه بن سليم وأبو قدامة عاصم بن حسين وسويد بن جبر الباهلي قوله خرجنا نصرخ
بالحج فيه حجة للجمهور القائلين أنه يستحب رفع الصوت بالتلبية وقد أخرج مالك في
الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خالد بن السائب
عن أبيه مرفوعا جاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالأهلال
وروى ابن القاسم عن مالك أنه لا يرفع الصوت بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد
منى قوله لو استقبلت مني جبريل فإني لأبشرك بالهجرة قال في حديث جابر وبه استدلال من قال
بأن التمتع أفضل أنواع الحج وقد تقدم البص من ذلك قوله إني لأبشرك بالهجرة جبريل
كأن في الفتح قوله فقال صلى في هذا الوادي المبارك هو وادي العتيق وهو بقرب العتيق
بينه وبين المدينة أربعة أميال وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن تبع لما انحدر
في مكان عند رجوعه من المدينة قال هذا عتيق الأرض مسمى العتيق قوله وقل عمر في
حجة يرفع عرفة في أكثر الروايات وينصبها في بعضها بأضمار فعل أي جعلتها عمرة وهو دليل
على أن حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وأبوه من قال أن معناه أنه يعتمر في تلك
السنة بعد فراغ حجه وظاهر حديث عمر هذا أن حجة صلى الله عليه وآله وسلم القرآن كان
بأمر من الله فكيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم لو استقبلت مني أمرى ما استديرت
لجعلتها عمرة فينظر في هذا فإن أجيب بأنه إنما قال ذلك تطييبا لخواطر أصحابه فقد تقدم
أنه تغير لا يليق نسبة مثله إلى الشارع (وعن مروان بن الحكم قال شهدت عثمان وعليهما
وعثمان ينهي عن المتعة وإن يجمع بينهما فلما رأى ذلك على أهل بيته ما يليك بعمرة وحجة
وقال ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول أحد رواه البخاري
والنسائي وهو عن الصبي بن معبد قال كنت رجلا نصرانيا فأسأت فاهلت بالحج والعمرة
قال فسمعت زيدا بن صوحان وسلمان بن ربيعة وأنا أهل بيته ما فقالا لهذا أضل من بعير
أهل فكأنما حل على بكلماتهما جبل فقدمت على عمر بن الخطاب فاخبرته فأقبل عليه بما
دلاهما وأقبل على فقال هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد
وابن ماجه والنسائي) الحديث أخرجه ضوء أبوداود وسكت عنه هو والمنذرى ورجال

عنه قال أضلت بعير إلى أي أضلته أو ذهب هو زادا بصق بن راهويه في مسنده في الجاهلية (فذهبت أطلبه يوم عرفة)
وفي رواية الحميدي في مسنده من طريقه أخرجه أبو نعيم أضلت بعير إلى يوم عرفة فتفرجت أطلبه بعرفة فعلى هذا فقول يوم
عرفة متعلق بأضلت فان جبريل إنما جاء إلى عرفة ليطالب بعيره لا ليقتبها (فرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة)
وهذا موضع الترجمة واستدل به على أن الوقوف يكون بعرفة دون غيرها من الأماكن قال جبير (نقلت هذا) أي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (واقفه من الحنن) بضم الحاء وسكون الميم قال في القاموس الحسنى الأمكنة الصلبة جمع أحسن وبه لقيت قرش

وكانه وجديلة ومن تابعهم لهم سهم في دينهم وأول تبعائهم للحمس وهو الكعبة لان جبرها أبصر عجل الى السواد انهى
وهذا الاخير رواه ابراهيم الجري في غريب الحديث من طريق عبد العزيز بن عمرو الاول اسكنوا وأشهر وقال ابن اسحق
كانت قریش لا أدري قبل الفيل أو بعده ابتدعت أمر الحس رأيا تفرقوا الوقوف على عرفة والاقاضة منهم ما وهم يعرفون
ويقررون انهم امن المشاعر ولحق الا انهم قالوا نحن اهل الحرم والحس والحس اهل الحرم قالوا ولا ينبغي للحمس ان يتأقظوا
القط ولا يسلوا السمن وهو - حرم ١٩٨ ولا بدخ - لو ايتنا من شعر ولا يستظلموا ان استظلموا الا في بيوت

الا دم ما كانوا حراما ثم قالوا لا ينبغي
لاهل الحل ان يأكلوا من طعام
جاؤا به معهم من الحل الى الحرم
اذ جاءوا بهجا أو عمار ولا
يطوفوا بنيت اذا قدموا قول
طوائفهم الا في ثياب الحس (فما
شانه ههنا) فحب من جبير
وانكار منه لما رأى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة
فقال هو من الحس فاباه يقف
بعرفة والحس لا يقفون به الا انهم
لا يقفون من الحرم وعند
الحديد عن سفيان وسمكان
الشيخان قد استهواهم فقال
لهم انكم ان عظمتم غير حرمكم
انصف الناس بحرمكم فكانوا
لا يخرجون من الحرم وعهد
الامم اعلى وكانوا يقولون نحن
اهل الله لا نخرج من الحرم وكان
سائر الناس يقف بعرفة فذلك
قوله تعالى ثم أفيضوا من حيث
أفاض الناس قال الكرماني
وقفة رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعرفة كانت سنة عشر
وجبير كان حينئذ مسلما لانه
أسلم يوم الفتح فان كان سواه عن

اسناد رجال الصحيح قوله وان يجمع بينهم ما يحتمل ان تكون الواو عاطفة فيكون نهى
عن الفتح والقران معا ويحتمل ان يكون عطفا نداء يربا وهو على ما تقدم ان السلف
كانوا يطلقون على القران تمعا فيكون المراد ان يجمع بينهم ما قرأوا أو ايقاعا لهما في سنة
وحدة بتقديم العرفة على الحج وقد زاد مسلم ان عثمان قال اعلى دعنا عنك فقال على اني
أستطيع ان أدعك وقد تقدم في أول الباب ان عثمان قال أجل وانكنا خاتمتين بقوله
عن ابي هو بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة بعد هاتمتيه قال في التقرير يصبى
بالنصب غير ان عبد الغني بالمثناة والجمعة وكسر اللام فقة مخضرم نزل الكوفة من
الثانية قوله زيد بن صوحان بضم الصاد المهملة بعد هاو وسا كنه ثم جمعة مخففة قوله
فكانا حبل على بكامة ثم ما جعل يعنى انه نقل عليه ما سمعه منهما من ذلك اللفظ الغليظ
قوله حديث السنة نبيك هو من أدلة القائلين بتفضيل القران ولا يخفى أنه لا يصلح
للدلالة على الافضلية لانه لا خلاف ان الثلاثة الانواع ثابتة من سنته صلى الله
عليه وآله وسلم اما بالقول أو بالفعل ومجرد نسبة بعضها الى السنة لا يدل على انه أفضل
من غيره مع كونها مشتركة في ذلك (وعن سراقه بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يقول دخلت العرفة في الحج الى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في حجة الوداع رواه أحمد وعن البراء بن عازب قال لما قدم على من اليمن على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وجدت فاطمة قد بدت ثيابا صبيعا وقد
بضعت ابيت بنضوح فقالت مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر أصحابه
فخلوا قال قلت لها في أهلت باهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فأتيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي كيف صنعت قال قلت أهلت باهلال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال فاني قد سقت الهدى وقرنت قال فقال لي اني انظر من البدن
سبعاء وسنين أو ستا وسنين وانك لنفسك ثلاثا وثلاثين أو أربعين وأهلتك لي من
كل بدنة منها بضعة رواه أبو داود) حديث سراقه في اسناد داود بن يزيد الاودى وهو

ضعيف

كورة وان كان للاستنهاض عن حكمة المخالفة

وما كانت عليه الحس فلا اشكال ويحتمل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفة قبل الهجرة انهى قال
في الفتح وهذا الاخير هو المعقد وكنه تبع السمع لي في ظنه انه حاجة لوداع أو وقع له اتفاقا وقد روى ابن خزيمة واسحق بن
راهويه في مسنده موصولا من طريق ابن اسحق حديثي عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن
أبيه قال كانت قریش انما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحس فلا نخرج من الحرم وقد تركوا عرفة قال فرأيت رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية يفت مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيفت معهم ويدفع اذا دفعوا ولقد يونس بن بكير عن ابن اسحق في المغازي مختصرا وفيه توفيقا من الله له واخرجه اسحق ابضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء بن جبيب بن مطعم قال اضلت جارا لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة مع الناس فلما سألت عن ذلك اتهمني ودل هذا الحديث على ان المراد بالآية الافاضة من عرفة وظاهر سياقها انها الافاضة من مزدلفة وهذا ١٩٩ الحديث أخرجه مسلم والنسائي في

الحج (عن اسامة بن زيد رضي الله عنه انه سئل عن سير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع حين دفع) اي انصرف من عرفات الى المزدلفة وسمى دفعا لا زدها منهم اذا انصرفوا فامدفع بعضهم بعضا (قال) اسامة (كان) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يسير العتيق) بفتح العين والنون وهو السير بين الابطاء والاسراع (فأدوا به) بالجر (بفتح الفاء) وسكون الجيم اي متسعا (نص) بفتح النون وثـ (يد الصاد أي سار) يرشد يد أي بلغ به الغاية قال ابن عبد البر في هذا الحديث كنية السير في الدفع من عرفة الى المزدلفة لاجل الاستهلال للصلاة لان المغرب لا تصلي الا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلتين من الوفاء والسكينة عند الزحمة ومن الاسراع عند

ضعيف وقد أخرج نحوه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس وسياق في باب فسخ الحج وحديث البراء أخرجه أيضا النسائي وفي إسناد يونس بن اسحق السبيعي وقد احتج به مسلم وأخرج له جماعة وقال الامام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث الناس وقال البيهقي كذا في هذه الرواية وقرنت وليس ذلك في حديث جابر حين وصفت قدوم علي واهله وحديث جابر أصح سنداً وأحسن سياًقة ومع حديث جابر حديث أنس يري دان حديث أنس ذكر فيه قدوم علي وذكر اهله وليس فيه قرنت وهو في الصحيحين قوله دخلت العمرة في الحج قد تقدم انه يدل على أفضلية القران لصحة العمرة جزاً من الحج أو كالمزاة قوله صبيغافعل ههنا جمع في مفعول اي مصبوغات قوله وقد انضمت بفتح النون والاضاد المجهمة والحاء المهملة قوله بضوح بفتح النون وضم الصاد المجهمة بعد الواو حاء مهملة وهي ضرب من الطيب قوله فقالت ههنا كلام محمد بن قنبر فانكر عليها صبيغ ثيابهم وانضج بيتهم بالطيب فقالت الخ قوله قد أمر أصحابي بالحواف في رواية مسلم فوجدنا طامة من حلت ولبست ثيابا صبيغاوا كملت فأنكر ذلك عليها قالت أمرني أبي بهذا قوله أو ستاوستين هكذا في سنن أبي داود وكانت جملة الهدى الذي قدم به علي من العين والذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة كافي صحيح مسلم وفي لفظ لم يمسكسرة ثلاثا وستين بيده ثم أعطى علياً فصر ما خبر قال النووي والترطبي ونقله القاضي عن جميع الروايات ان هذا هو الصواب لا ما وقع في رواية أبي داود قران بصحة بفتح الـ الموحدة وهي القطعة من اللحم وفي صحيح مسلم ثم أمر من كل بدنة يضمة فجعلت في قدر ووطختها كل هو وعلى من لحها وثرى بامن مرقها واستدل بحديث سراقه والبراء من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل بحديث علي على صحة الاحرام معلقا وعلى جواز الاشتراك في الهدى وسياق في الكلام على ذلك

باب ادخال الحج على العمرة

(عن نافع قال اراد ابن عمر الحج عام حجة الضرورية في عهد ابن الزبير فقبل له ان الناس كانوا يصرصون على السؤال عن كنية أحواله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع حر كاته

وسكونه ليقتدوا به في ذلك انتهى وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في الجهاد والمغازي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما انه دفع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة) من عرفات (فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وراعه زجرا) بفتح الزاي وسكون الجيم صياحا (شديدا وضم باللايل فأشار بسوطه اليهم وقال أيها الناس عليكم بالسكينة) اي الرزمو الرفق وعدم المزاحمة في السير ثم على ذلك بقوله (فان البر) بكسر الموحدة اي الخير (ليس بالايضاع) بكسر الهمزة وبالضاد المجهمة وأخره عن مهملة وهو جل الدابة على اسراعها في السير يقال وضع

البعير وغيره أسير في سيرة أو وضعه ركبته أي ليس البر بالسير السريع ويقال هو سيرة مثل الخيل فيبين صلى الله عليه وآله وسلم أن تكليف الأسراع ليس مما يتقرب به ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ولكن السابق من غفر له وقال المهلب انما هم عن الأسراع ابقاء عليهم لئلا يجفوا بأنفسهم مع بعد المسافة وهذا الحديث من أفراد البخاري (عن أم هانئ بنت أبي بكر رضي الله عنهما انما انزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلي فصليت ساعة ثم قالت) لعبد الله بن ٢٠٠ كيسان (يا بني) مصغرا (هل غاب القمر) قال ابن كيسان (قلت لا

فصليت ساعة ثم قالت) له (هل غاب القمر) قال نعم قالت فارتحلوا) بكسر الحاء أمر من الارتحال (فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة) الكبرى (ثم رجعت) إلى منزلها (في) (فصليت الصبح في منزلها) وفي أبي داود بسند صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضي الله عنها ر ر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل أم سلمة إلى القصر فرمت قبل الفجر ثم أقامت واستبدل به على أنه يدخل وقت الرمي بنصف ليلة القدر ووجهه صلى الله عليه وآله وسلم عاتق لرمي به قبل الفجر وهو صالح بجميع دليل ولا ضابط له به على النص فضا بطأه أنه أقرب إلى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت به لدفع من مزدلفة ولأن الصبح مكمل وقت لرمي كما بعد الفجر ومذهب المالكية والحنفية يحمل بطأه الفجر ونسبه لغو حتى لنساء الضعفة والرخصة في الدفع لئلا انما هي في الدفع خوف الزحم والافضل الرمي من طلوع الشمس وفي سنن أبي داود

أصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهدكم أني قد أوجبتم عمرة ثم خرج حتى إذا كان بظاهر اليمامة قال ما شأن الحج والعمره الا واحد أشهدكم أني قد جعلت حجة عمرتي وأهدي هديا قلدا اشتراه بقديد وانطلق حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد على ذلك ولم يحل من شيء حرم منه حتى يوم النحر فحلق ونحر ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمره بطوافه الا قول ثم قال هكذا صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه) قوله حجة الحرورية هم الخوارج واكتهم حجوا في السنة التي مات فيها يزيد ابن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل ان يقتل ابن الزبير بالخلافة ونزل الطحاج باب الزبير في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير فاما ان يحمل على ان الراوي أطلق على الطحاج واتباعه حرورية بل جامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق واما ان يحمل على تعدد القصة وأن الحرورية حجت سنة أخرى والله يؤوله الاول ما في بعض طرق البخاري من طريق الميث عن نافع بلفظ حين نزل الطحاج بابن الزبير وكذا مسلم من رواية أبي القطان قوله كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية للبخاري كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله أشهدكم أني قد أوجبتم عمرة يعني من أجل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أهر بعمره عام الحديبية قال النووي معناه ان صدقت عن البيت وأحصرت فقلت من العمرة كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العمرة وقال عياض يحتمل ان المراد أنه أوجب عمرة كما أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ويحتمل أنه أراد الامر من الإيجاب والاحلال قال الحافظ وهذا هو الاظهر قوله ما شأن الحج والعمره الا واحد يعني فيما يتعلق بالاحصار والاحلال قوله ولم يزد على ذلك هذا يقتضي انه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الاقضية وهو مشكل وسماي ان شاء الله تعالى الكلام عليه وفي الحديث قوائدهما ما توجب له المصنف من جواز ادخال الحج على العمرة واليه ذهب الجمهور ولكن بشرط ان يكون الادخال قبل الشرع في طواف العمرة وقبل ان كان قبل مضى أربعة أشواط صحيح وهو قول الحنفية وقيل ولو بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبا الوثرش قد نزع

بإسناد حسن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال لما كان بنو عبد المطلب لا ترموا

في ترميع الشمس وأخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والترمذي وصححه الترمذي وابن حبان وحسنه الحافظ في الفتح وإذا كان من رخص له منع ان يرى قبل طلوع الشمس فمن لم يرخص له أولى واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا وقد جمعوا بين حديث ابن عباس وحديث الباب بحمل الامر في حديث ابن عباس على التدب ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق ثعبة مولى ابن عباس قال به في النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم مع أهله وأمرني ان أرمي مع الفجر وقال ابن

المدة والسنة ان لا يرى الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز زواله قبل طلوع فجر لان فاعله مخالف للسنة ومن رماها حنيفة فلا إعادة عليه اذ لا أعلم أحد قال لا يجوز ثم قال الامام الحافظ الشوكاني الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه روى ضحى وأخرج أحمد واهل السنن من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أغيلة بني عبد المطلب ان يرموا الجمار حتى تطلع الشمس وصححه الترمذي وابن حبان وحده ابن حجر في الفتح وهكذا أخرجه الترمذي من حديثه انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ضحفة أهله ان يرموا الجمر حتى تطلع الشمس فدل على ان أول وقت

الرمي من طلوع الشمس لان
فجر الفجر ولا يعارض هذا
ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من
حديث أم سلمة أنها رأت الجمر ثم
رجعت فصلى الصبح لانها
استمدت على ذلك بقولها ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أذن للناس فكان ذلك خاصا
بهم (فقلت لها يا بنت أمية) اي يا هذه
(ما أراها) بضم الهمزة اي
ما ظن (الا قد ظننا) بفتح
الميم وثبت ديد اللام وسكون
السين أي قد ظننا على لوقت
المشروع (فالت يا بني) رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
أذن للناس (صم الظان) الجمة
والعين المهملة ويجوز ان كانها
جمع ظمينة لمراة في الهودج وفي
رواية أبي داود اما كذا نفع هذا
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وفي رواية ما لا يد
كأنه فعل ذلك مع من هو خير منك
يعني النبي صلى الله عليه وآله
وسلم واستدل به وانها اذن على عدم
وجوب الميت بالمزدانة اذ لو كان
واجبا لم يستطع به ذر الضمف

ادخل الحج على العسمة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج ومنها ان القارن يقتصر
على طواف واحد ومنها ان القارن يهدي وشذا بن حزم فقال لا هدى على لقارن ومنها
جواز الخلوج الى مكة في الطريق المظنون خوفه اذ روى السلامة قال ابن عبد البر
ومنها ان العصاة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به (وعن جابر انه قال أقبلنا مع النبي
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمحج مقرد وأقبلت عائشة بعمره حتى اذا كنا
بصرف عركت حتى اذا قدمنا مكة طعنا بالكعبة والصفاء المروية فأمرنا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان يحسن من لم يكن معه هدى قال فقلنا اجل ما اذا قال الحل كله
فواقعنا النساء وطيبنا بالطيب ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة الأربع ليال ثم
أولنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عائشة فرحدها تبكي
فقال ما شأنك قالت أتى قد دخلت قد دخل الناس ولم أحل ولم أطه بالبيت
والناس يذهبون الى الحج الا أن فقال اره هذا امر كتبته الله لي بات آدم فاغتسل لي
ثم أهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة
ثم قال قد دخلت من حجة لك وعمرتك جميعا فقالت يا رسول الله اني أجهد نفسي اني لم
أطف بالبيت حين حجبت قال فاذهب به يا عبد الرحمن فاعمرهما من التمتع وذلك ليله
الحصبة متفق عليه قوله بمحج مقرد استدلل به من قال اره هذا امر كتبته الله لي بات آدم فاغتسل لي
كان مقردا وليس فيه ما يدل على ذلك لان غاية ما فيه انهم أفردوا الحج مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج ولو سلم انه يدل على
ذلك فهو مؤول بما سلف قوله عركت بفتح العين المهملة والراء اي حاضرت بفتح عركت
تعر كعرو كما كعدت تقعد وقعد قوله حل ما ذاب كسر الحاء المهملة وتشديد اللام
وحذف التثنية للاضافة وما استهامة أي الحل من أدنى ذواوه هذا السؤال من
جهة من جواز أنه حل من بعض الاشياء دون بعض قوله الحل كله أي الحل الذي لا يقي
معه شيء من منوعات الاحرام بعد الحل المأمور به قوله ثم أهلا يوم التروية هو اليوم

٢٦ نيل ح كالوقوف بعرفة وهو ذهب المالكية قال الشيخ خليل
وندى يانه وان لم ينزل قائم أي على الاشتهر وهذا مع الرافعي وصح النووي وجوبه على غير المعذور كالرعا وأهل سقاية
العباس أو له مال يخاف تعلقه بالميت أو مريض يحتاج الى تعهده أو أمر يخاف فوته قال النووي ويصح على الميت بالمزدانة
بعضها الخلقة في النصف الثاني كالوقوف بعرفة نص عليه في الام وبه قطع جمهور العراقيين وأكثر الخراسانيين وقبل
يشترط معظم الادل كالو حلف لا يمين موضع لا يحنث الا بعظم الليل وقال أبو حنيفة بوجوب الميت أيضا قال الشوكاني

السبل الجرار قد صح المبيت بمزدلفة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بيانا للجمل القرآن والسنة فأذا ذلك فرضيته وانه الى ذلك ما ثبت من حديث محبة بن مضر من والحاصل ان الادلة قد دلت على وجوب المبيت بمزدلفة فهو واجب من واجبات الحج وفرض من فرائضه لا سيما صلاة الفجر بها وفي حديث عروة بن مضر من شهد صلاة تناهذه ووقف يفيد انه لا يتم حج من لم يصل الفجر بالمزدلفة انتهى قال في الشرح واختلف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مرت بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ومن نزل بها ثم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولولا وقف مع الامام وقال بجاهد

٢٠٢

وتسادة والزهرى والثوري من لم يقف بها فندفعه نكار عليه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي وأبو ثور وروى عن عطاء وقال الاورزعي لادم عليه مطلقا وانما هو منزل من شاة ينزل به ومن شاة لم ينزل به وروى الطبراني بسند فيه ضعف عن ابن عمر مرفوعا انما جمع منزل لا يلج المسلب وهذا ابن بنت الشافعي وابن خزيمه الى ان الوقوف به اركان لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله عن عاتمة والتخمي والحب انهم قالوا من لم يقف به اذنه الحج يجعل احرامه عمرة واجتج الطحاوي بان اقله يذكر الوقوف وانما قال واذكروا الله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على ان من وقف به باقعه ذكران حجة تام فاذا كان الذكركم ذكر في الكتاب ليس من صلب الحج فالوطن الذي يكون الذكرك فيه أخرى ان لا يكون فسرنا وقد ارتكب ابن حزم الشطط فزعم ان من لم يصل صلاة أصبح بمزدلفة مع الامام بذوته الحج التزاما لما ألزمه به الطحاوي ولم يعتبر ابن قدامة بخلافته هذه في الاجماع على الاجزاء كما حكاه الطحاوي عليه

الذامن من ذى الحجة قوله أمر كتبه الله على بنات آدم فاعتدلى الخ هذا الغسل قيل هو الغسل للاحرام ويحتمل ان يكون الغسل من الحيض قوله حتى اذا ظهرت بفتح الهاء وضعها والقح أفصح قوله من حجتك وعمرتك هذا نص يرجح بان عمرتك الم تبطل ولم تخرج منها وان ما وقع في بعض الروايات من قوله ارفضى عمرتك وفي بعضهم ادعى عمرتك متأول قال النووي ان قوله حتى اذا ظهرت طوقت بالكعبة والصفا والمروة ثم قال قد حلت من حجتك وعمرتك يستتبط منه ثلاث مسائل - سبعة احداها ان عاتمة كانت قارئة ولم تبطل عمرتها وان الرفض المذكور متأول الثانية ان القارن يكفيه طواف واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة وطائفة يلزمه طوافان وسعيان الثالثة ان السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح وموضع الدلالة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ولم تسع كما لم تطف فلولا يكن السعي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته قال واعلم ان طهر عاتمة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم الصرفة في حجة الوداع وكان ابتداء حيفهم ساء هذا يوم السبت أيضا الثلاث خلون من ذى الحجة - سبعة احدى عشرة ذكرا أبو محمد بن حزم في كتابه حجة الوداع قوله فاذهب بهم ايا بعد الرحمن الخ قد تقدم شرح هذا في أول كتاب الحج والحديث ساقه المصنف رحمه الله ههنا للاستدلال به على جواز ادخال الحج على العمرة وقد تقدم ما فيه من الخلاف والاشتراط وللعديث فوائد ياتي ذكرها في موضعهما

• (باب من احرام مطلقا أو قال أحرمت بما أحرم به فلان) •

(عن أنس قال قدم عن علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال بما أهلت يا علي فقال أهلت باهلل كاهلال النبي قال لولا ان معي الهدى لأهلت متفق عليه ورواه النسائي من حديث جابر وقال فقال له لي بما أهلت قال قلت اللهم اني أهل بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • وعن أبي موسى قال قدمت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو منيع بالبطحاء فقال بما أهلت قال قلت أهلت باهلل كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عليه

كما حكاه الطحاوي

انتمى (عن عاتمة رضى الله عنها قالت نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم (سودة) بنت زمعة رضى الله عنها (ان تدفع) أى ان تتقدم الى منى (قبل - طمة الناس) أى زحمتهم لان بعضهم يحطمون بعضهم الزحام (وهكيات) سودة (امرأة بطيئة فاذا نزلها) صلى الله عليه وآله وسلم (فدفعت) الى منى (قبل - طمة الناس) وأقنا حتى أصبحنا نحن ثم دفعتنا دفعه صلى الله عليه وآله وسلم قالت عاتمة (فلان) كون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنت سودة أحب

الحرمين) كل شيء (مفروغ به) وأسره وهذا كقول في الحديث الآخر أحب إلى من حر الزم وعنده ابن ماجه عن عبد الرحمن بن القاسم بالفظ وددت إلى كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنته - ودة فأصل الصحيح عن فارسي الجيرة قبل أن يأتي الناس الحديث وكانت عائشة - لا تفيض الامع الامام قال أبو عبد الله الابي الشائع في كلام الامويين أن ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه عليه وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه عليه لأنه لو أشعر بكونه عليه لم ترد ذلك لاختصاصه سود بذلك الوصف الآن يقال إن عائشة - فقوت ٢٠٣ المظا ورأت أن العلة - فنهاي

الضعف والضعف أعم من أن يكون أثقل الجسم أو غيره كما قال أذن اضعة أهله ويحتمل أنها قالت ذلك لأنهم اشركتم في الوصف لما روي أنها قالت سأبقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسبقتهم فلما ريت اللهم سبقتي (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه أنه قدم بها) أي المزدلفة من عرفات (فصل في الصلواتين) المغرب والعشاء (كل صلاة) منها (وحدوها بأذان وإقامة والعشاء بينهما) المراد به الطعام أي أنه تعنى بين الصلوتين وقد وقع ذلك مبينا كما في رواية أخرى

أنه دعا عشائه فتعنى ثم صلى العشاء قال عياض وإنما فعل ذلك ليقب على أنه يقتصر الفصل اليه بينهما (ثم صلى الفجر حين طلع الفجر) فأنزل يقول طلع الفجر وقال يقول ليطلع الفجر ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن هاتين الصلوتين حوتا أي غيرتا (عن وقتها) المعتاد (في هذا المكان) المزدلفة قال لباقيني فيما قبل عنه صاحب الامع لعل هذا مدرج من كلام ابن مسعود في

عليه وآله وسلم قال سقت من هدى قلت لا قال فطف بالبيت وبالمناء والمروة ثم حل قال فطفت بالبيت وبالمناء والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فغسلتني وغسلت رأسي - فتفق عليه وفي لفظ قال كيف قلت - حين أحرم - قال قلت أبيتك باهلال كاهل من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكرة أخرجه) قوله في حديث علي لولان مني الهدى لالت قال البخاري زاد محمد بن بكر عن ابن جريج قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما أهلت يا علي قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاهدوا مكث حراما كما أنت قوله ثم أتيت امرأة من قومي في رواية البخاري امرأة من قيس والمبتادر من هذا الاصلاح انها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الاشعري نسبة وفي رواية من نساء بني قيس قال الحافظ قطهر لي من ذلك أن المراد بقيس أبو قيس بن سليم والد أبي موسى الاشعري رث المرأة زوج بعض اخوته فقد كان لأبي موسى من الاخوة أبو رهم وأبو بردة قبل محمد والحديثان يدلان على جواز الاحرام كاحرام شخص يعرفه من أراد ذلك وأما مطلق الاحرام على الاجهال فهو جائز ثم يصرفه المحرم الى ما شاء لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن ذلك والى ذلك ذهب الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على الاجهال وهو قول الكوفيين قال ابن المنير وكان مذهب البخاري لأنه أشار في صحيحه عند الترجمة لهذين الحديثين الى أن ذلك خاص بذلك الزمن وأما الآن فقد استقرت الاحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك وهذا الخلاف يرجع الى قاعدة أمومية وهي هل يكون خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد أو لجماعة مخصوصة في حرم الخطاب اعم للائمة أولا فمن ذهب الى الاول جعل حديث علي وأبي موسى شرعا عاما ولم يقبل دعوى الخصوصية الا بدليل ومن ذهب الى الثاني قال إن هذا الحكم مختص بهما والظاهر الاول

(باب التلبية وصفاتها واحكامها)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا استوت به راحلته فأمته عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال اللهم لبیک لبیک لا شریک لابیک ان الحمد والذم لک والملائک لا شریک لک) وكان عبد الله بن عمر يقول - ذا لبیک لبیک وسعدیک والخیر یدیک

باب من اذن وأقام قال عبد الله ما صلاتا محولتان قال وحكى البيهقي عن أحمد تردد في أنه مرفوع أو مدرج ثم جزم البيهقي بأنه مدرج وأجاب البرماوى بأنه لا تنافي بين الأمرين فمرة رفع ومرة وقف (المغرب والعشاء فلا يقدم الناس جمعا) أي المزدلفة (حتى يعقوا) من الاعتماد أي يدخلوا في العمرة وهو وقت العشاء الاخيرة (وصلاة الفجر هذه الساعة) أي بعد طلوع الصبح قبل ظهوره للعلامة (ثم وقف) ابن مسعود رضى الله عنه بمزدلفة أو بالمشعر الحرام (حتى اسفر) اضاء الصبح وانتشر ضوءه (ثم قال لولان أمير المؤمنين) عثمان رضى الله عنه (أفاض الآن) عند الاقارب قبل طلوع الشمس (أصاب السنة) التي فعلها رسول الله

صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم خلا فالما كانت علیہ الجاہلیة من الافاضة بعد طلوع الشمس قال عبد الرحمن بن يزيد الراوی عن ابن مسعود (فأدري قوله) أي أقول ابن مسعود لو أن أمير المؤمنين أفاض الخ (كان أسرع أم دفع عثمان رضي الله عنه) أمير ع وقال الكرمانی وتبعه البرماوی ان القائل فإدري الخ هو ابن مسعود نفسه وهو خطأ كما قاله في الفتح قال روة في رواية جرير بن حازم عن أبي اسحق عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث ان نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضا وانظرو فلما وقع في عرفة غاب ٢٠٤ الشمس فقال لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب قال

والرغبة اليك واعمل متفق عليه وعن جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكرا التلبية مثل حديث بن عمر قال والداس يذرون ذالمعارج وهو ممن الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا رواه أحمد وأبو داود ومسلم بن سعد وعنه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في تلبيةه إليك الله الحق إليك رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي حديث أبي هريرة عنه ابن حبان والحاكم قوله فقال إليك قال في الفتح هوافظ متفق عنه بسبويه ومن تبعه وقال يونس هو اسم مفرد والله إنما انقلب ياءه تصاها بالضم ككدي وعلى ورد بنها قلبت ياء مع المظهر وعن أنس هو منصوب على الصدو أصله بالك فتفتي على التأكيدي البيا بعد الباب وهذه التقنية ليست حقيقة بل هي للتكثير والمبالغة ومعناه اجابة بعد اجابة لازمة وقيل معناه غير ذلك قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة إبراهيم حين أن في الناس بالحج وهذا قد أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وأسأيدهم في تفسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة رقتادة في غير واحد قال الحافظ والأسأيد أنهم قوية وهذا مما ليس للاجتهاد فيه مسرح فيكون له حكم الرفع قوله ان الحديث يكسر الهمزة على الاستئناف ونقصها على التعليل قال في الفتح والكسر أجود عند الجمهور وقال ثعلب لان من كسر جعل معناه ان الحديث على كل حال ومن فتح قال معناه إليك لهذا السبب الخاص ومنه قال ابن دقيق العيد وقال ابن عبد البر معناه ما واحد وقعب ونقل الزنجشيري ان الشافعي اختار الفتح وأباحينة اختار الكسر قوله والنعمه قلت المشهور فيه النصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا قاله ابن الانبار وكذلك الملك المشهور فيه النصب ويجوز الرفع قوله وكان عبدا لله الخ أخرجه بن أبي شعبة من طريق المسور بن مخرمة قال كانت تلبية عمر فذكركم من المرفوع وزاد إليك مرغوبا إليك ذالنعمة والفضل الحسن قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث عمرو بن دينار ودود وعائشة وجابر وعمرو بن معد يكرب أجمع المأون جميعا على ذلك غير ان قوما قالوا لا بأس ان يزيد بها ان الذكركم تعالى ما أحب وهو قول محمد والنوري والاوزاعي واحتجوا بما في الباب من حديث أبي هريرة وجابر

البلد الحرام وهذا غير مستقيم لأنه يقتضي ان ثبير المدكور في صفة الحج بالمزدلفة وانما هو يعني على وبلا نار
ما ذكره الهب الطبري في ترحاته عليه بل قال الهب - الشيرازي في كتاب الوصل والماني في بيان فضل منى ان قول النووي
مخالف لاجماع ائمة اللغة والتواريخ وقال في الفاموس وثبير الانيرة وثبير الخضر والنصح والزنج والاعرج والاحدب
وغنيه - جبال بظاهر مكة انتمى وسمى برج من هـ - ايل اسمه ثبير دفن به والماني لتطلع عليه - ان الشمس وكما تغير أي تذهب
بها يقال انما بغير اذا اضرع في العمد وقيل تغير على لحوم الاضاحي أي نتمها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لنا منهم) فأفاض حين أسفر قبل طلوع الشمس (ثم أفاض) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر والمعتد الأول له طئنه على قوله مخالفهم وفي حديث جابر الطويل عندهم سلم فلم يزل يوافي أي عند المشعر الحرام حتى أسفر جدا فدفع (قبل أن تطلع الشمس) ولا بن خزيمة عن ابن عباس فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال مالك في المدونة ولا يقف أحديه أي بالمشعر الحرام إلى طلوع الفجر والأسفار ولكن يدفع قبل ذلك وإذا أسفر وليدفع الإمام دفع الناس ٢٠٥ وتر كونه واجبة لبعض أصحابه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم لم يجعل الصلاة مقفلا إلا يدفع قبل الشمس فكما بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى وهذا موضع الترجمة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا) قال في الفخ لم أقف على اسمه بعد طول البحث (يسوق بدنة) زاد مسلم مقادة والبدة تقع على الجمل والساقة والبقرة وهي بالابل أشبه وكفر استعملها فيما كان هديا (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (اركبها) تخالف بذلك الجاهلية في ترك الاتفاق بالساقية والوصيلة والحمام وأوجب بعضهم ركوب الهذا المعنى عما يظاهر هذا الأمر وحله الجمهور وعلى الإرشاد لمصلحة دينوية واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهدي ولم يركب ولم يأمر الناس بركوب الهدايا وجزم به الثوري في الرخصة كما صله في الضحايا ونقل في المجموع عن القفال والمأوردى جواز الركب مطلقا ونقل فيه عن أبي حامد والبنديهي وغيرهما تقييده بالحاجة قال الروياني تجوز بغير حاجة يخالف النص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وأصح وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأحمد وأصح له ركوبها من غير حاجة بحيث لا يضرها ثم قال ودليلنا على حرمة وموافق رواية جابر عندهم سلم أركبها بالمعروف إذا بلغت إليها حتى تجد ظهرا تنتهي يعني لأنه مقيد بالمقيد يقضي على الإطلاق ولأنه شيء يخرج عنه فلا يرجع فيه ولو أبيع النفع لغير ضرورة أبيع استجاره ولا يجوز باتفاق والذي رأيته في تنقيح المفتاح من كتب الحنابلة وعليه الفتوى عندهم وله ركوب الحاجة فقط بلا ضرر ويضمن أنفسهم وهو مذهب الحنفية

وبالآن نأرمذ كورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي أن يزاد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور وحكي ابن عباس عن مالك الكراهة وهو أحد قول الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأحمد أنها سنة وقال ابن أبي هريرة واجبة وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب الدم لركبها وقال ابن شامس من المالكية وصاحب الهداية إنهم واجبة يقوم مقامها فعل يتعاق بالحج كالنحو على الطريق وحكي ابن عباس البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية من الشافعية وأهل الظاهر إنهم أركب في الإحرام لا يتعقد بدونهما أو أخرج ابن سعد عن عطاء بن يسار أنه صحح أنها فرض وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة (وعن السائب بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا نبي جبريل فأمرني أن أصر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية ورواه الحنفية وصححه الترمذي وفي رواية أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن بها جاجا نجاجا والعج التلبية والعج فخر البدن رواه أحمد وعن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا فرغ من تلبيته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار ورواه الشافعي والدارقطني وعن القاسم بن محمد قال كان يستحب للرجل إذا فرغ من تلبيته أن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الدارقطني وعن الفضل بن العباس قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع إلى منى فلم يزل يلبى حتى رمى جرة العقبة رواه الجماعة وعن عطاء عن ابن عباس قال يرفع الحديث أنه كان يحد عن التلبية في العمرة إذا سلم الحجر رواه الترمذي وصححه وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يلبى المعقر حتى يسلم الحجر رواه أبو داود) حديث السائب بن خالد أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي عنده وابن حبان والحاكم والبيهقي وصحوه وأخرج شعوه الحاكم عن أبي هريرة من فوجا وأحمد من حديث ابن عباس وأخرج ابن أبي شيبة

أيضا قاله الله طلاق (فقال) الرجل (انما ابدنه) أي هدى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اركبها فقال انما ابدنه فقال اركبها وبلان) نصب أبدأ على المفعول المطلق بفعل من معناه محذوف وجوباً أي أركمه الله ويلاوهي كلمة يقال لمن وقع في الهلاك أو لمن يستحقه أو هي بمعنى الهلاك أو مشقة العذاب أو الحزن أو واد في جهنم أو بقر أو ياب لها أقوال فيصطلح ابرأوها على هذا المعنى هذا التأخر المخاطب عن امتثال أمره صلى الله عليه وآله وسلم لقول الراوي (في) المرة (الثالثة) أو (في) المرة (الثانية) قال القرطبي وغير قالها أي ويلا تأديا ٢٠٦ لاجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ويحتمل ان لا يراد

بها وصوبها الاصل الى ويكون
مجرى الى اسان العرب في
المخاطبة من غير قصد لموضع
كأن تربت يدك ونحوه وقيل كان
أشرف على هلكته من الجهد وويل
بكم قال ان وقع في هلكة كما مر
فانما أشرفت على الهلكة
فركب فعل هذا هي اخبار قال في
الفتح استدراكه في الحديث
على جوارركوب الجدي سواء
كان واجبا أو مستوطعا لكونه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل
صاحب الجدي عن ذلك فدل
على ان الحكة لا يختلف بذات
وتصرح من هذا ما أخرجه أحد
من حديث علي أنه سئل هل يركب
الرجل دابة قال لا بأس قد كان
الى صلى الله عليه وآله وسلم لم يمر
بالرجل يشوق قيامهم بركوب
هدي أي هدى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم واسناده صالح وبالحوار
مطلقا قال عرو بن الزبير ونسبه
ابن المنذر لأحد وصحوقه قال
أهل الظاهر وأطلق ابن عبد البر
وكوبهم بغير حاجة عن ائمة
الشيعة غير أحد وعن أكثر الفقهاء

عن المطالب بن عبد الله بن حنظب قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يرفعون أصواتهم حتى تسمع أصواتهم وأخرج الترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث
أبي بصير الصديق أفضل الحج العج والتج واستغربه الترمذي وحكي الدارقطني
الأخلاق فيه وأشار الترمذي الى نحوه من حديث جابر وصلة أبو القاسم في
الترغيب والترهيب ورواه عن أبيه مسنود وهو أصح من أبي فسرورة وروى ابن المقري في
مسند أبي حنيفة عن ابن مسعود نحوه وأخرجه أبو يعلى وحديث خزيمه في اسناده
صالح بن محمد بن أبي زائدة وهو مدني ضعيف وفيه أيضا ابراهيم بن أبي يحيى ولكنه قد
تابعه عليه عبد الله بن عبيد الله الأموي أخرجه البيهقي والدارقطني وحديث ابن
عباس الأول في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه مقال وحديثه الثاني قال
المنذري أخرجه الترمذي وقال صحيح وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد
تكلم فيه جماعة من الأئمة انتهى كلام المنذري وليس في الترمذي الا الحديث الأول
لذي عزاء المصنف وهو والذي بعده حديث واحد ولكنه لما اختلفت أفظهم ما جعلها
لمصنف حديثين قوله ان أمر أصحابي الخ استدلاله على استحباب رفع الصوت للرجل
التلبية بحيث لا يضر نفسه وبه قال ابن رسلان وخروج بقوله أصحابي النساء فان المرأة
تجهر به بل تقتصر على السماع نفسها قال الروباني فاز وقعت صوتهم المبحر لانه ليس
بعورة على المصحح بل يكون مكرها وكذا قال أبو الطيب وابن الرفعة وذهب داود الى
ان رفع الصوت واجب وهو ظاهر قوله فأمرني ان أمر أصحابي لاسيما وأفعال الحج
وأقواله ان الحمل واجب هو قول الله تعالى وثقه على الناس حج البيت وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله حتى رمى جرة العقبة فيه دليل على ان التلبية
تستمر الى رمي جرة العقبة واليه ذهب الجمهور وقالت طائفة يقطع الحرم التلبية اذا
دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقالت
طائفة يقطعها اذا راح الى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور وباسانيد صحيحة
عن عائشة ومحمد بن أي وقاص وعلي وبه قال مالك وقتيبة بن واو الشمس يوم عرفة
وهو قول الاوزاعي والليث وعن الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم
عرفة واختلف الاولون هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي فذهب

وقد صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار الى ذلك وهو المنقول عن الشعبي وقال ابن العربي من مالك يركب جمهورهم
لضرورة فاذا نزل قال وفي المسئلة مذهب طمس وهو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن
اندى نقله الطحاوي وغيره الجواز بتدريج الحاجة الا انه قال ومع ذلك يضمن ما نقص منها ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله
ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر كما بظاهر الامر واختلاف المجيزون هل يعمل عليها امتناعه فمنعه مالك وأجازة الجمهور
وهل يعمل عليها غيره أجازة الجمهور أيضا على التمهيد بل المتقدم ونقل عياض الاجماع على انه لا يجوزها وقال الطحاوي فاذا

احتلب منها شيئا تصدق به فأنأ كاه تصدق بتمنه وقال مالا لا يشرب من ابنه فان شرب لم يغرم انتهى وفي الحديث تمكروا
 الفتوى والتدب الى المبادرة الى امتثال الامر وزجر من لم يبادر الى ذلك وتوبخه وجواز مسابقة الاكابر في السفر وان
 الكبير اذا رأى المصلحة للصغير لا يأنف عن ارشاده اليها واستفبط منه المصنف جواز ارتفاع الوقف بوقته وهو موافق
 للجمهور في الاوقاف العامة وأما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقه هم (ع) ابن عمر رضي الله
 عنهم ما قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حجة ٢٠٧) الوداع بالعمرة الى الحج) تمتع ببلغه القرآن

الكريم وسرف الصحابة أعم
 من القرآن كما ذكره غير واحد
 وإذا كان أعم منه احتل ان يراد
 به لفرد المسمى بالقرآن في
 الاصطلاح الحادث وان يرايه
 الخصوص باسم التمتع في ذلك
 الاصطلاح الكسبي في النظر في
 انه أعم في عرف الصحابة أم لا ففي
 الصحاح عن سعيد بن المسيب
 قال اجتمع على وعثمان بعس ثمان
 فكان عثمان ينهى عن المتعة
 فقال هل ماتريد الى أمر فعه له
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انتهى عنه فقال عثمان دعامة ثمان
 فقال اني لأستطيع ان أدعك
 فلما رأى على ذلك أهل به ما جعلا
 فهذا بين انه صلى الله عليه وآله
 وسلم كان قاروا يشهد أيضا ان
 الجمع بينهما تمتع قال عثمان كان
 ينهى عن المتعة وقد علم ان اظهار
 مخالفته تقرير المانة له صلى الله
 عليه وآله وسلم وانه لم ينسخ
 فقرر وانما تكو مخالفة ادا
 كانت المتعة التي ينهى عنها عثمان
 فدل على الامرين اللذين عيناها
 ونضمن اتفاقا على وعثمان على

جهورهم الى الاول والى الثاني أحد وبعض أصحاب الكافي ويدل لهم ما روى ابن
 خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل
 قال أفقت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة
 ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسرا
 لما بهم في الروايات الاخرى وان المراد حتى رمى جمره العقبة اي أتم رميها انتهى والامر
 كما قال ابن خزيمة فان هذه زيادة مقبولة خارجة من مخرج صحيح غير منافية لما زيد
 وقبولها متفق عليه كما تقرر في الاصول قوله حتى يستلم الحجر ظاهر انه يلبي في حال
 دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستلام ويستغنى منه
 الاوقات التي فيها دعاء مخصوص وقد ذهب الى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند
 الشروع في الاستلام أبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم يلبي ولكنه يخفض
 صوته وهو قول ابن عباس وأحمد

• (باب ما جاء في فسح الحج الى العمرة) •

(عن جابر قال أهلكنا بالحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدم من مكة أمرنا ان
 نحل ونجعلها عمرة فكبر ذلك علينا وضاقت به صدورنا فقال يا أيها الناس ألهوا قلوبا
 الهدى معي فعمدت كما فعلتم قال فاحللتنا حتى وطئنا التراب ففعل كما يفعل الحلال حتى اذا
 كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج متفق عليه وفي رواية أهلنا مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بالحج خالصا لا يحاطه شيء من مناهكة لا ربيع ليل خلون من دى
 الحجة فماتنا وسعدنا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نحل وقال لولا هدى
 لحلت ثم قام سرافة بن مالك فقال يا رسول الله أرايت منعتنا هذه لعامنا هذه أيام الابد
 فقال بلى هي الابد رواه البخاري وأبو داود وسلم معناه وعن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نمرخ بالحج صراخا فلما قدم من مكة أمرنا ان نحلها
 عمرة الامن ساق الهدي فلما كان يوم التروية ورجعنا الى منى أهلنا بالحج رواه أحمد
 ومسلم وعن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا محرمين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

ان القرآن من مسمى التمتع وحده فيجب حل قول ابن عمر تمتع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على التمتع الذي سمع به قرانا ولم
 يكن عنده ما يخالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلنا وهو ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة
 وطافا لهما طوافا واحدا ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فظهر ان مراده باللفظ المتعة في هذا الحديث
 الفردي المسمى بالقرآن (وأهدى) صلى الله عليه وآله وسلم أي تقرب الى الله تعالى بما هو مألوف عندهم من سوق شي من النعم الى
 الحرم ليدفع ويفرق على مساكينه تعظيما له (فساق معه الهدي) وكان أربعة أو ستة بنات (من ذى الحليانة) مبعثات أهل

المدينة قال المذهب أراد المصنف ان يعرف ان السنة في الهدى ان يساق من الحل الى الحرم فان اشترى من الحرم خرج به اذا
 مع الى عرفة وهو قول مالك قال فان لم يفعل فعليه البدل وهو قول الليث وقال الجمهور ان وقف به بعرفة فحسن والا فلا بد
 عليه وقال ابو حنيفة ليس سنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ساق الهدى من الحل لان مصنفه كان خارج الحرم
 وهذا كله في الاصل فاما البقرة فتدفع عن ذلك والغنم أضعف ومن ثم قال مالك لا يساق الا من عرفة أو ما قريب منها لانها
 تضعف عن قطع طويل المسافة) وبدأ ٢٠٨ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أهل) أي لبي (بالعمرة ثم

أهل) أي (بالحج) قد استشكل
 هنا قوله بأهل بالعمرة ثم أهل
 بالحج لان جميع الاحاديث
 الكثيرة في هذا الباب دللت على
 انه بدئ بالحج ثم أدخل عليه
 العمرة وهذا بالعكس وأجيب
 عنه بان المراد به صورة الاهلال
 أي ما تدخل العمرة على الحج
 أي بهما فقام ليلاً بعمرة وحجة
 معاً هذه اصطابق الحديث أنس
 لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على
 أنس فيصير ان يحمل انكار
 ابن عمر عليه لكونه أطلق انه صلى
 الله عليه وآله وسلم جمع بينهما
 في سنة واحدة وبؤيدها
 التاويل قوله في نفس الحديث
 (فتتبع الناس) في آخر الامر
 (مع لبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 (والمراعاة مرة الى الحج) لانه
 معلوم أن كثرة من ساق الهدى أو
 أكثرهم ساق الهدى أولاً بالحج
 ثم ساق الهدى بالعمرة
 مفردين وانما فسخوا الى العمرة
 آخر افساروا مقتضين (فيكان
 من الناس من أهدي فاساق)
 زاد في بعض الاصول معه
 (الهدى) من ذي الحليفة

وسلم من كان معه هدى فليقيم على احرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل فلم يكن معي
 هدى فخلف وكان مع الزبير هدى فلم يحل رواه مسلم وابن ماجه ومسلم في رواية قد مننا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (لم يهين بالحج) قوله وجعلنا مكة بظهر ابي جعلناها
 وراه أظهرنا وذلك عند ارادتهم الذهاب الى منى قوله لا يجزأ طه ثوبه في منى من العمرة ولا
 القران ولا غيره ما قوله من ذي الحليفة بكسر الحاء على الافصح قوله رأيت منته متناه هذه
 أي أخبرني عن فسخ الحج الى عمرتها هذه التي غنتها فمما يبالغ في الطيب واللبس قوله
 لعامنا هذه أي مخصوصة به لا تجوز في غيره أم لا بد أي جميع الاعصار وقد استدلل به هذه
 الاحاديث وما يأتي بعدها بما ذكره المصنف من قال انه يجوز فسخ الحج الى العمرة
 لكل أحد وبه قال أحمد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي
 قال النووي وجهور العلماء من السلف والخلف ان فسخ الحج الى العمرة هو مختص
 بالعبادة في تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وانما أسروا به في تلك السنة لاجتماع
 ما ذكرنا عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واستدلوا بحديث أبي ذر
 وحديث الحرث بن بلال عن أبيه وسبايان وبأبي الجواب عنهما قالوا ومعنى قوله لا بد
 جواز الاعتقاد في أشهر الحج أو القران فهم اجازان الى يوم القيامة وأما فسخ الحج الى
 العمرة فمختص بتلك السنة وقد عارض المجوزون للفسخ ما احتج به المانعون بأحاديث
 كثيرة عن أربعة عشر من الصحابة قد ذكر المصنف في هذا الباب منها أحاديث عشرة
 منهم وهـ م جابر وسراقة بن مالك وأبو سعيد وأسماء وعائشة وابن عباس وأنس وابن
 عمر والريبع بن بزة والبراء وأربعة لم يذكر أحاديثهم وهم حفصة وعلي وفاطمة بنت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى قال في الهدى وروى ذلك عن هؤلاء
 الصحابة بنحو طوائف من كبار التابعين حتى صار من قولهم لا يرفع الشك ويوجب البقين
 ولا يمكن أحد أن ينكره أو يقول ليقع وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ومذهب جبر الأمة وبجهد ابن عباس وأصحابه ومذهب أبي موسى الاشعري
 ومذهب امام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبل وأهل الحديث معه ومذهب عبد الله
 ابن الحسن العنبري قاضي البصرة ومذهب أهل الظاهر انتهى واعلم ان هذه الاحاديث
 قاضية بجواز الفسخ وقول أبي ذر لا يصلح للاحتماج به على انها مختصة بتلك السنة

أي من الميقات وفيه التمدد الى سوق الهدى من المواقيت ومن الاماكن
 البعيدة قال في الفتح وهي من السنن التي أغفلها كثير من الناس انتهى (ومنهم من لم يجد فلما قدم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة قال للناس) في رواية عن عائشة رضي الله عنها فتضى الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لهم ذلك
 بعد ان أهلوا بذى الحليفة كان الذي تدل عليه الاحاديث في الصحابين وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما انه انما
 قال لهم ذلك في منى سفرهم ودفعهم من مكة وهم يسرف كافي حديث عائشة أو بعد طوافه كافي حديث جابر وبحقل

تكرار الامر بذلك في الموضعين وان العزيمة كانت آخر احين امرهم بفسخ الحج الى العمرة (من كان منكم أهدي فانه لا يهل لشيء حرم منه) أي من أفعاله (حق يقضى حجه) أن كان حاجا فان كان معقرا فكذلك في الرواية الاخرى ومن أحرمت به عمرة فلم يهد فليصل ومن أحرمت به عمرة وأهدى فلا يهل حتى ينصره فيه (ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وما صفا والمروة وليقصر) من شعر رأسه وانما لم يقل وليحلق وان كان أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج فان الحلق في قتل الحج أفضل منه في تحال العمرة قال النووي معناه انه بفعل الطواف والسعي ٢٠٩ والتقصير به صرحا لا وه - ذاد دليل على ان الحلق أو التقصير ينكح وهو الصحيح وقيل استباحة محظور (وليصل) أمر معناه الخبر أي صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون أمراء على الاستباحة كقوله تعالى واذا لم تأمروا فاصطادوا والمراد فسخ الحج عمرة وانما هما حتى يحل منها وينهل ما كان عليه حراما قبل الاحرام (ثم ليل بالحج) أي يحرم في وقت خروجه الى عرفات لانه يهل عقب التحلل من العمرة ولذا قال ثم ليل فبعد بتم المقتضية للتراخي والمهلة (فن لم يجد هديا) في ذلك المكان ويحقق ذلك بان يعدم وجوده أو غمته أو يجد غمته لكن احتاج اليه لاهم من ذلك أو زاد على غن المثل أو كان صاحبه لا يريد به فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن (فليصم ثلاثة أيام في الحج) أي بعد الاحرام به والاولى تقديمها قبل يوم عرفة لان الاولى فطره فيندب ان يحرم المتمتع العاجز عن الدم قبل سادس ذي الحجة

وبذلك الركب وغاية ما فيه انه قول صحابي فيما هو مسرح للاجتهاد فلا يكون حجة على أحد على فرض انه لم يعارضه غيره فكيف اذا عارضه رأي غيره من الصحابة كابن عباس فانه أخرجه عنه مسلم انه كان يقول لا يطوف بالبيت حاج الا حل وأخرج عبد الرزاق انه قال من جامعهم لا بالحج فان الطواف بالبيت يصير الى عمرة ثانيا أم أبي فتسيل له ان الناس يشكرون ذلك عليك فقال هي سنة نبينهم وان رغبوا وكلبي ومسي فانه كان يقضي بجواز الفسخ في خلافه عمر كما في صحيح البخاري على ان قول أبي ذر معارض بصريح السنة كما تقدم في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم اسرافه بقوله لا بد من أسأله عن متهم تلك بخصوص ما شيرا اليها بقوله متعنتا هذه فليس في المقام متمسك بيد المانعين بعنده ريجل انصبه في قوله هذه السنة المتواترة وأما حديث الحارث بن بلال عن أبيه فسيأتي انه غير صالح للفسخ به على فرض انفراد فكهيف اذا وقع معارضه الاحاديث أربعة عشر صحابيا كلها صحيحة وقد أبعد من قال انه آمنه وخسة لان دعوى الفسخ تحتاج الى نصوص صحيحة متأخرة عن هذه النصوص وأما مجتزأ الدعوى فأمرا لا يجوز عنه أحد وأما ما رواه البزار عن عمرانه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أحل لنا المتعة ثم حرمها علينا فقال ابن القيم ان هذا الحديث لا سند له ولا متن أصح منه فما لا تقوم به حجة عند أهل الحديث وأما متهمه فان المراد بالمتعة به متعة النساء ثم استدل على ان المراد ذلك بإجماع الامة على ان متعة الحج غير محرمة وبقول عمر لو حجبت لقتعت كما ذكره الاثر في سننه بقول عمر لما سئل هل نهى عن متعة الحج فقال لا أبعد كتاب الله أخرجه عنه مع عبد الرزاق وبه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يل لا بد فانه قطع لتوهم ورود الفسخ عليها واستدل على الفسخ بما أخرجه أبو داود ورجلان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمر بن الخطاب فشهد عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج وهو من رواية سعيد بن المسيب عن الرجل المذكور وهو لم يسمع من عمر وقال أبو سليمان الخطابي في اسناده هذا الحديث قال وقد اعقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته وجوز ذلك إجماع أهل العلم ولم يذكروا فيه خلافا انتهى اذا تقرر ذلك هذا علمت ان هذه السنة عامة لجميع الامة وسأبقى في آخر هذا الباب بقية متمسكات الطائفتين وقد اختلف هل الفسخ على

٢٧ نيل ح ويمتنع تقديم الصوم على الاحرام كذا في القسطلاني قال في السبل للشوكاني والمراد انه انما في أيام الحج أو مع أعمال الحج انتهى (وسبعة اذا رجع الى أهله) يلبسه أو عكازا أو كان توطن به كحكة ولا يجوز صومه في توجهه الى أهله لانه تقديم للعبادة البدنية على وقتها فيندب تتابع الثلاثة والسبعة وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء أمه عاتكة أخت عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري وكان مولده بعد الهجرة بسنتين وقدم المدينة

بعد الفتح سنة ثلاث ابن مسكين قال البغوي حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث وحديثه عنه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة على بنت أبي جهل في الصبيان وغيرهما وقع في بعض طرقه عند مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما محتم وهو ما يدل على أنه ولد قبل الهجرة لأنهم سموا طبة وواله إلى أنه ولد بعده رها وقد أول بعضهم أن قوله محتم من الحلم بالكسر لأن الحلم بالضم يريد أنه كان عاقلا ضابطا لما يسمعه وفيه بعد وتوفي في حصار ابن الزبير الأول أصابه حجر من هجرة المنجنيق وهو صلى الله عليه وسلم فقام خمسة أيام ومات يوم أتي ٢١٠ نبي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين لاني سنة ثلاث وسبعين

لأن ذلك الحصار كان من الجحاح وفيه قتل ابن الزبير ولم يبق المسور إلى هذا الزمان (ومروان) ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي ابن عم عثمان رضي الله عنه وكاتبه في خلافته ولده بعد الهجرة بستين وقيل بأربع وقال ابن أبي داود كان في الفتح معزاً وفي حجة لوداعه لا أدري أسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيأ أم لا قال في الإصابة ولم أر من جزم بصحته فمكانه لم يكن حيث قد معزاً ومن بعد الفتح أخرج أبوه إلى الطائفة وهو - فلم يثبت له أزيد من الرتبة وأرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقترته البخاري بالمسور بن مخرمة في روايته عن الزهري عنهم في قصة الحديبية وفي بعض طرقه عنده أنهم رأوا ذلك عن بعض الصحابة وفي أكثرها روى لا الحديث وروى مروان الخلافة سنة أربع وستين ومات في رمضان سنة خمس وله ثلاث وأحدى وستون سنة قال في التقریب ولم يثبت

جهة الوجوب أو الجواز فدل بعض إلى أنه واجب قال ابن القيم في الهدى بعد أن ذكر حديث البراء الأسدي وغضبه صلى الله عليه وآله وسلم لما لم يفعلوا ما أمرهم به من الفسخ ونحن نشهد الله علينا قالوا أحر من أن نجح لربنا فراضا علينا فاضحه إلى عمره فنادى يا من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتباعا لأمره فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ولا مع حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعده بل أجرى الله على أمان سراقته أن سأل هل ذلك مختص بهم فأجابهم بذلك كثر لا بد لا بد فاندري ما يقدم على هذه الأحاديث وهذا الأمر المؤكد لذي غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من سألته انتهى وانظر أن الوجوب رأى ابن عباس لقوله في حياته تقدم أن الطواف بالبيت يصبه إلى عمره شاء أم أبى (وعن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا نرى إلا أنه الحج فلما قدمنا طوفنا بالبيت وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن ساق الهدى أن يحمل خلع من لم يكن ساق ونسأله لم يسكن فالحق قالت عائشة خفضت فلم أطف بالبيت وذكرت قصص متفق عليه وعن ابن عباس قال كانوا يرون العمر في أشهر الحج من أجرا فجور في الأرض ويجعلون الهرم صغرى ويقولون أدا برأ الدبر وعفا الأثر وانسلخ صدر حلت لعمره لمن أعمر تقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم أن يجعلوها عمرة فمما ظم ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أي الحل قال حل كما هم متفق عليه وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عمرة - فممنعنا ما فن لم يكن عنده هدى فليصل الحل كله فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم النسيئة رواه أحمد ومسلم وروى عنه أيضا أنه سئل عن منعة الحج فقال أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأهل الله فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أجعلوا أهلاً لكم بالحج عمرة إلا من قلدا الهدى وطعنا بالبيت وبالصفا والمروة وآتيناهم الساب والشباب وقال من قلدا الهدى فإنه لا يحمل له حتى يافع الهدى محله ثم أمرنا عشيبة أن ترويه أن نزل بالحج وإذا فرغنا من المناسك جئنا طائفنا بالبيت وبالصفا والمروة فقدمت جئنا وعائنا الهدى كما

له صفة وقال الحافظ صفي الدين الساعدي في الخلاصة لا يصح لسماع روى عن عثمان وعلي وعنه قال

ابن عبد الملك وسهل بن سعد كبر منه في صحيح البخاري استولى على مصر والشام ومات بدمشق سنة خمس وستين (قالا) أي المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) زمن الحديبية (في بضع عشرة مائة من أصحابه) والبضع بكسر الباء وقد فتح ما بين الثلاث إلى التسع (حتى إذا كانوا بذي الحليفة) ميقات أهل المدينة المشهور (قلدا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ظاهره اليراعة بالتقليد (وأمره) وعند الدار قطن أنه صلى الله عليه وآله وسلم ساق يوم الحديبية

سبعة بنات من سبعة ماثر رجل (وأحرم بالعمرة) ويؤخذ منه ان السنة لم يرد اليك ان يشعروا بقلبه عند الاحرام من الميقات وهل الافضل تقديم الاشعار أو التقليد قال في الروضة صرح في الاثر خير في صحيح مسلم وصح في الثاني من فعل ابن عمر وهو المنصوص وزاد في المجموع ان الماوردي حكى الاول عن أصحابنا كاهم ولم يذكر فيه خلافا في هذا الحديث مشروعية الاشعار فائدة الاعلام بانها صارت هداية لاتباعها من يحتاج الى ذلك وحتى لو اختلفت بغيرها تميزت أو ضلت عرفت أو عطيت هزنها المساكين بالعلامة فأكلوا مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشريعة

وحدثنا غير عليه وأبعد من منع من الاشعار واعتل باحتمال انه كان منبر وعاقبل النهي عن المثلة قال النسخ لابصار اليه بالاحتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان قاله في الفتح (عن عائشة رضي الله عنها انه بلغها ان ابن عباس رضي الله عنهما يقول من أهدى هديا أي بعث الى مكة (حرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الاحرام (حتى ينصرف هديه) فقات عائشة ليس كما قال ابن عباس أما قلت فلا تلهي رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يدي) فيه رفع مجازان تكون أراد انهما افتلت بأمرها ثم قد هارول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يديه) الشريقتين (ثم بعث بها) أي بالبدن الى مكة (مع أبي) بكر صديق رضي الله عنه لما حج بالناس نسخة تسع قال ابن التين أراد عائشة بذلك علما بجميع النصرة (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم شيء) أحله الله حتى نحر الهدى) وقد

قال تعالى فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم الى امصاركم رواه البخاري) تقول ولا ترى الا انه الحج في اقل من ولا تترك الا الحج وظاهر هذا ان عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا يحرمون بالحج وقد تقدم قولها فنامن أهل بعمرة ونامن أهل بالحج والعمرة ونامن أهل بالحج فيحتمل انما ذكرت ما كانوا يعتادونه من ترك الاعتقاد في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتقاد في أشهر الحج قوله ونساؤه لم يبقن أي الهدى قوله وذكر قصتها وهي كما في البخاري وغيره فلما كانت ليلة الحصة قامت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمره وأرجع أنا بحجة قال وما طقت لما لي قدم من مكة قلت لا قال فاذهبي مع أخيك الى التمتع فاهلي بعمرة ثم موعداً كذا وكذا فقات صفة ما أراني الا حاسم قال عسرا حلقا وأما طقت يوم النحر قالت قلت بل قال لا بأس اخرى قالت عائشة فلقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منبهة عليها أو أنام مصعدة وهو منبط منها قوله من أجبر الفجور هـ ذان أبا طيهاهم المستندة الى غير أصل كسائر أخواتي ما قوله ويجعلون الحرم صفر قال في الفتح كذا هو في جميع الأصول من الصحاح قال النووي كان ينبغي أن يكتب بالالف وليسكن على تقدير ذنوها لا بد من قراءته منه وباللغة مصروف بلا خلاف يعني والمشهور في اللغة الربعية كتابة المنسوب بغير الف لا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالالف وسببته عياض الى نفي الخلاف فيه لكن في الحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فتبيل لا يمنع الصرف حتى يجمع عتات فاهما قال المعرفة والساعة وفصره المظنرى بأن مراد بالساعة لزمان والازمنة ساعات والساعات مؤنثة انتهى وانما جعلوا الحرم صفر لما كانوا عليه من النسي في الجاهلية فكانوا يسمون الحرم صفرا ويحلقونه ويؤخرون تحريم الحرم ثلاثين الى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما يعتادون من المقاتلة والغارة والنهب فضللهم الله عز وجل في ذلك فقال انما اتقى الكفر بضل به الذين كفروا قوله اذبرا البر بفتح الدال المهملة والموحدة أي ما كان يحصل بظهور الابل من الحمل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ عند انصرافهم من الحج قوله وعفا الاثر أي اندرس أثر الابل وغيرها في يبرأ هو يحل أثر الدبر المذكور وهو هذه الافاظ تقرأ

وافق ابن عباس جماعة منهم ابن عمر وقيس بن سعد وعلي وعمر والنخعي وعطاء بن سيار وآخرون قالوا من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على الحرم وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرما الى ذلك صارتهاء الامصار وحجة الاولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتدقيقه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال اني أمرت يدي التي بعثت بها ان تنفذ اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قبضي ونسيت فلم أكن أخرج قبضي من رأبي لكن قال في الفتح وهذا لا حجة فيه انه من اسناده انتهى قال الشوكاني

في السبل وحديث ابن جابر أخرجه عنه أحمد من طريق يميز وزجابه رجال الصحيح وأخرجه أيضا البزار ويخالفه ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة ويمكن الجمع بعدد القصة ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي من حديث جابر أنهم كانوا إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة يبعث الهدي فنشأ أحرم ومن شاة ترك وقد كان ابن عمرو ابن عباس يهتف بالهدي ويمسك عن عبيدك عنه المحرم انتهى قال ابن التين خالف ابن عباس في هذا جميع القتها واحتجبت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢١٢ وما روي في ذلك يجب أن يسهل إليه وأهل ابن عباس يرجع عنه

اتهي وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يجتنب شيئا مما يجتنبه المحرم إلا الجماع ليلة جمع وسننه صحيح وجاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس قال لما باغ أناس قول عائشة أخذ زابه وزكروا فتوى ابن عباس وذهب جماعة من النخفاء إلى أن من أراد النكاح ما روي مجرد تلبسه الهدي محرما حكاه ابن المذخر عن الثوري وأحمد وأما ما قال وقال أصحاب الرأي من ساق الهدي وأم البيت ثم قلد وجب عليه الاحرام وقال الجمهور لا يصير بتلبس الهدي محرما ولا يجب عليه شيء قال في الفتح وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفني به قياس التولية في أمر الهدي على المباينة له فينت عائشة أنه هذا القياس لا أعذر له في مقابلة هذه السنة الطاهرة وفي الحديث من الفوائد تناول النبي الكبير بنفسه وإن كان لمن يكفيه إذا كان ما هم به ولا سيما ما كان من إقامة

ساكنة الرأه لا رادة الصحيح ووجه تعليل جواز الاعتقاد بأنه لا خلاف مع كونه ليس من أشهر الحج أنهم لما جعلوا المحرم صفرا وكانوا لا يستقرون في بلادهم في الغالب ويبرأ دبر بلهم إلا عنه أنه لا خلاف له في طريق التسمية وجعلوا أول أشهر الاعتقاد المحرم الذي هو في الأصل صفرا والعمرة عنه هم في غير أشهر الحج قوله قال حل كله أي الحل الذي يجوز به كل محظورات الاحرام حتى لو طاف للنساء قوله هذه عمرة استمتعنا بها هذا من مقالة من قال إن حجته صلى الله عليه وآله وسلم كان قمتها وتأوله من ذهب إلى خلافه بأنه أراد به من تمتع من أصحابه كما يقول الرجل الرئيس في قومه نعمنا كذا وهو لم يشر ذلك وقد تقدم الكلام على حجته صلى الله عليه وآله وسلم قوله فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة قيل معناه سقط فعلها بالدخول في الحج وهو على قول من لا يرى العمرة واجبة وأما من يرى أنها واجبة فقال النووي قل أصحابنا وغيرهم فيه تنبيه أن أحدهما معناه دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إذا جمع بينهما ما بالقرآن والثاني معناه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج قال الترمذي هذا قال الشافعي وأحمد وأما ما في هذه الأحاديث من أدلة القائلين بالفسخ وقد تقدم البحث في ذلك (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يات بذي الحليفة حتى أصبح ثم أهل بحج وعمره وأهل الناس به ما فلما قدمنا أمر الناس فخلوا حتى كان يوم القروية أهلوا بالحج قال ونحضرنا نبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع بدات يده يماها وذبح بالمدية كبشين أحمرين رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعن ابن عمر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة واجه به مهاجر بالحج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاة أن يحلها عمرة إلا من كان معه الهدي قالوا يا رسول الله أيروح أحدنا إلى هنا وذكره بن بطر ميا قال نعم وسطعت الجمار رواه أحمد) حديث ابن عمر هذا قال في جميع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وهو في الصحيح باختصار وهو من أحاديث النسخ التي قال ابن القيم كلها صحاح وهو أحد الأحاديث التي قال أحمد بن حنبل إن عنده في النسخ أحد عشر حديثا صحاحا قوله يات بذي الحليفة حتى أصبح فيه استصحاب المبيت بمقارن الاحرام قوله وأهل الناس به ما فيه استصحاب أن تكون تلبية الناس به تلبية كبرى تقوم ولقظ أبي داود

الشرائع وأما رواية رافعه تعقب بعض العلماء على بعض ورذالا اجتماع بالنص وإن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم التامس به حتى تثبت الخصوصية وهذا الحديث أخرجه البخاري في الوكالة ومسلم رافعا في الحج (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى غنما أي بهت إلى مكة مرة وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الحج (وفي رواية عنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلد الغنم وأقام في أهل حلالا) وفي رواية عنها كنت أقتل قلائدا فبقي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم نبيته أي إلى مكة ثم يمكث أي

بالمدينة حلالا وقد احتج الشافعي به ذاعلى ان الغنم تقلدونه قال احمد والجهور خلاف لما ثالثوا به حنيفة حيث منعاه لانها تضعف عن التقليد قال عياض المعروف من مقتضى الرواية انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يمدى البدن لقوله في بعض الروايات قلدوا شعروني بعضهم لم يحرم عليه شئ حتى فجر الهدي لان ذلك انما يكون في البدن وانما لغنم في رواية الاسود هذه ولا تفرد به انزلت على حذف مضاف أى من صوف الغنم كما قال في الاخرى من عهن والعهن الصوف لكن جاء في بعض روايات حديث الاسود هذا كأنقلد الشاة وهذا يرفع التأويل انتهى ٢١٣

الباب ظاهرة في تقليد الغنم
انتمى وقال المنذرى والاعلال
يتفرد الاسود عن عائشة ليس
بمسألة لانه نقصة حافظ لا يضره
التفرد وقد وقع الاتفاق على
انهم لا تشعرا ضيقا ولا ناء شعرا
لا يظهر فيها شئ من شعرها
وصوفها فتقلد بما لا يضرها
كالحيوط المقتولة ونحوها قال
ابن المنذر انكر مالك وأصحاب
الرأى تقليدها زاد غيره وكانهم
لم يسمعوا الحديث ولم يجدوا
حجة الاقول بعضهم انها تضعف
عن التقليد وهي حجة ضعيفة
(وفي رواية عنها قالت قتلت
لهدي النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) القلائد قبل ان يحرم)
ولفظ الهدي شامل للغنم وغيرها
فالغنم فرد من افراد ما يمدى وقد
ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم
أهدى الابل وأهدى البقر فن
ارعى اختصاص الابل بالتقليد
فعليه البيان (وفي رواية قتلت
قلائدها) أى البدن والهدايا
وفي رواية انها قتلت تلك القلائد
وزاد مسلم فاصح فينا حلالا

ثم أهل الناس به ما قوله فقلوا أى أمر من فصح الحج الى العمرة من كان معه أن يحل من
عمرة قوله يوم التروية هو اليوم الثامن من ذى الحجة كما تقدم قوله قياما فيه استحباب
فجر الابل قائمة قوله وذبح بالمدينة كبشين فيه مشروعية الاضحية وسبق الكلام عليها
ان شاء الله تعالى وبأى ان شاء الله تعالى تفسير الامح قوله وذكره بقطر منيا فيه اشارة
الى قرب العهد بوط النساء وفيه دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة قوله
وسطعت الجحافر في رواية لابن أبي شيبة عن أسماء بنت أبي بكر ما انظمته جثم مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حجاجا لجهنما هامة فخللنا الاحلال كله حتى سطعت الجحافر
بين الرجال والنساء والمراد انهم تبحروا والجنود نوع من أنواع الطيب (وعن الربيع
ابن سبرة عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا كان بعد فان
قال له سراق بن مالك المدبلي يا رسول الله اض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم فقال
ان الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجكم عمرة فادقمتم في تطوف بالبيت وبين الصفا
والمروة قد حل الامن كان معه هدى رواه أبو داود وعن البراء بن عازب قال خرج رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال فاحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوا حجكم
عمرة قال فقال الناس يا رسول الله قد أحرمتنا بالحج كيف فجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم
به فافعلوا وردوا عليه الدول غضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فرأت
الغضب في وجهه فقالت من أغضبك أعصبه الله قال وملى لأعصب وأما امر بالامر ولا
أتبع رواه احمد وابن ماجه الحديث الاقل سكت عنه أبو داود ورجال رجال الصحيح
والمنذرى والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو يعلى ورجال رجاله الصحيح كما قال في مجمع
الزوائد وهو من الاحاديث في الصحيح التي صححها احمد وابن اثير قوله به سفان قرية بين
مكة والمدينة على نحو مرحلتين من مكة قال في المطايع مكة وعسفان أربع برد قوله
اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم أى أعلننا علم قوم كأنما وجدوا الآن وفي رواية
لابي داود كأنما ولدوا اليوم أى كأنما وردوا عليك الآن قوله الامن كان معه هدى
يعنى فاه لا يحل حتى يبلغ الهدي محله قوله فغضب استدله من قال بوجوب الفسخ
لان الامر لو كان أمرا مندبا لكان المأمور بخير بين فعله وتركه ولما كان يغضب رسول الله

بأى ما يأتى الخلال من أهله (من عهن) أى صوف وأى صوف أو كثر ما يكون مصبوغا يكون أبلغ في العلامة (كان عندي) وفيه رد على
من قال تسكره فلا تدمن الاوبار واختار ان يكون من نبات الارض وهو منقول عن ربيعة ومالك قال ابن التين لعله أراد
انه الاولى مع القول بجواز كونهم امن العوف ونقل ابن فرحون في مناسكه عن ابن عبد السلام انه قال والمذهب ان ما تنبت
الارض مستحب على غيره وقال ابن حبيب يقاتلها بما شاع (من على رضى الله عنه قال أمر في رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) ان أتصدق بجلال البدن التي نحررت وجيلودها) وفي هذا الحديث وأمناله استجواب تجليل البهائم والتصدق بجلال

وتخل عباض عن العلماء ان التجليل يكون بعد الاشعار الا لا يخلط بالدم وان نشق الجلال عن الاسفة ان كانت قيمها قليلة فان كانت نفيسة لم تشق قال صاحب الكواكب وفيه انه لا يجوز بيع الجلال ولا جلود الهدايا والفضايا كما هو ظاهر الحديث اذا امر حقيقة في الوجوب انتهى وتعبه في الامع فقال فيه نظر فذلك مسيئة فعل لا تفتأ امر انتهى وهذا الحديث أخرجه في الحج أيضا وكذا مسلم وابن ماجه قال في الفتح وفي هذه الاحاديث احتجاب التقليد والاشعار وغير ذلك يعني التجليل والتصدق بالجلال وذلك يقتضي ان

٢١٤

الصالح غير الفرض أفضل من اظهاره فاما ان يقال ان أفعال الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتقليد والتجليل كذلك فيخص الحج من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من التقليد والاشعار والتجليل اظهار العمل الصالح لان الذي يديم يمكنه ان يهتكم مع من يقلدها ويشهرها ويجلها ولا يقول انها للفلان فيحصل سنة التقليد وغيره مع كتمان العمل وأبعد من استدلال ذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضا واما ان يقال ان التقليد يعمل عملا لكونه هاديا حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها (عن عائشة رضي الله عنها) قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) سنة عشر من الهجرة (الحسب يقين من ذي القعدة) وسعى بذلك لانهم كانوا يتعدون فيه عن القتال وقواها خمس بتسين يقتضي أن تكون قاتله بعد انقضاء الشهر ولو قاتله

صلى الله عليه وآله وسلم عند مخالفته لانه لا يقضب الا لانتهاز حرمة من حرمت الدين لا مجرد مخالفة ما أرشد اليه على جهة الذنب ولا شيء وقد قالوا له قد أحرمتنا بالهلع كيف نجعلها محرمة فقال لهم انظروا ما أمركم به فافعلوا فان ظاهر هذا ان ذلك أمر حرم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان أمره ذلك لبيان الافضل أو لقصد الترخيص لهم بين لهم بعد هذه المراجعة ان ما أمرتكم به هو الافضل أو قال لهم اني أردت الترخيص لكم والتخفيف عنكم (وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحرث بن بلال عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما خصه أم للناس عامة قال بل لنا خاصة رواء النخلة اذا تمرذى وهو بلال بن الحرث المزني وعن سليم بن الاسود ان أبا ذر كان يقول فبينما هم في فسخها بعمره لم يكن ذلك الا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء أبو داود وسلم والفسافي وابن ماجه عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة قال أحمد بن حنبل حديث بلال بن الحرث عندي ليس يثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعني الحرث بن بلال وهل رأيت لوعرف الحرث بن بلال الا أن احدهم رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم يرون ما يرون من الفسخ أين يقع الحرث بن بلال منهم وقال في رواية أبي داود ليس يصح حديث في أن الفسخ كان لهم خاصة وهذا أبو موسى الأشعري يفتي به في خلافة أبي بكر وشطرا من خلافة عمر قات وبشبه ما قاله قوله في حديث جابر بل هي ثابتة وحديث أبي ذر موقوف وقد خالسه أبو موسى وابن عباس وغيرهما) أما حديث بلال بن الحرث ففيه ما نقله المصنف عن أحمد وقال المذري ان الحرث يشبه الجهول وقال الحافظ الحرث بن بلال من ثقات التابعين وقال ابن القيم نحن نثبت ما قاله ان حديث بلال بن الحرث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلط عليه قال ثم كيف يكون هذا تابعا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس ينفي بخلافه ويخطر عليه طول عمره بمنهم من الخاص والعام وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوافروا ولا يقول له رجل واحد منهم هذا كان مختصا باليس لغيرنا انتهى وقد روى عن عثمان مذهب قول أبي ذر في اختصاص ذلك بالصحاب والكنه حاجب عما قالان

قبله ان ان يقين (لا يرى) يضم النون أي لا تظن (الالحج) أي حين خروجهم من المدينة أو لم يقع للمروى في نفوسهم الا ذلك لانهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج (فلما دونوا) قرينا (من مكة) أي يسرف كما جاء عنها وأبعد طوائفهم بالبيت وسعيهم كافي رواية جابر ويحتمل تكريره الامر بذلك مرتين في الموضوعين وان العزيمة كانت آخر احين أمرهم بفتح الحج الى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل) أي يصير حلالا بأن يفتح (تقدم) هذا الحديث (وفي هذه الرواية زيادة) وهي قالت عائشة (قد دخل)

تسبب الله مقول (عليه السلام) ما هذا قال غير رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن أزواجه) عبر في الترجمة بلفظ الذبح وفي الحديث بلفظ النحر إشارة إلى رواية سليمان بن بلال بلفظ فقات ما هذا فقيل ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه ونحر البقرة عز عن العلماء ليكن الذبح مستحب لقوله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة واستفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها استدله بالموافاق لقوله بغير أمر من لأنه لو كان الذبح بعلمها لم يتجوز الاستفهام لكن ذلك ليس دافعا لاحتمال أن يكون تقدم علمه بذلك فيكون وقع استدناهن في ذلك ٢١٥ لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل أن يكون هو الذي وقع الاستدنا فيه وان يكون غير ذلك فاستفهمت عنه لذلك قاله في الفتح وقال النووي هذا محمول على أنه استأذنت لان التضحية من الغير لا تجوز إلا بإذنه وقال البرماوي وكان البخاري على أن الأصل عدم الاستدنا قال ابن بطال أخذ بظاهر هذا الحديث جماعة فأجازوا الاشتراك في الهدى والاضحية ولا جهة فيه لانه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية يونس عن الزهري عن مرة عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر عن أزواجه بقرة واحدة فقد قال الاسماعيلي تفرد يونس بذلك وخالفه غيره انتهى قال في الفتح ورواية يونس أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة حافظ وقد تابعه معمر عند النسائي أيضا وانقطعه أصرح من انقط يونس قال ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع الأبقرة والنسائي عن أبي هريرة قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

للمرور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك لا يبدى بمحض الرأي وقد جعل ما قاله على محامل أحدها أن ما أراد اختصاص وجوب ذلك بالصحابة وهو قول ابن تيمية حفيد المصنف لا بمجرد الجواز والاستصحاب فهو للامة إلى يوم القيامة وثانيها أنه ليس لاحد بعد الصحابة أن يتدنى بها طارنا أو مقردا بلا هدى يحتاج معه إلى التسخير ولكن فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو التمتع لمن لم يبق الهدى والقرآن لمن ساقه وليس لاحد بعدهم أن يحرم بحجة مفردة ثم يفسحها ويجمعها متعة وانما ذلك خاص بالصحابة وهذا هو المحملان معارضان ما حمل المانعون كلامهما عليه من أن المراد أن الجواز يختص بالصحابة إذا لم يكن الثاني منهم ما مراد الهم وهما راجحان عليه وأقل الاحوال أن يكونا معا وبينه فتسقط معارضة الاحاديث الصحيحة به وأما ما في صحيح مسلم عن أبي ذر من أن المتعة في الحج كانت لهم خاصة فيرده اجتماع المسايين على جوازها إلى يوم القيامة فان أراد ذلك متعة التسخير ففيه ثلاث الاحتمالات ومن جملة ما احتج به المانعون من التسخير أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر لا يقال بالرأي ويجب أن هذا من موطن الاجتهاد ومما للرأي فيه مدخل على أنه قد ثبت في الصحيحين عن عمران بن حصين أنه قال تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينزل القرآن فقال رجل برأيه ما شاء فهو ذات صريح من عمران أن المنع من التمتع بالعمرة إلى الحج من بعض الصحابة إنما هو من محض الرأي فكأن المنع من التمتع على العموم من قبيل الرأي كذلك دعوى اختصاص التمتع بالمتعة من التسخير بجماعة مخصوصة ومن جملة ما تمسك به المانعون من التسخير حديث عائشة المتقدم حيث قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فخان من أهل بعثرة ومنام من أهل حج حتى قد مناسكة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحرم بعثرة ولم يهد فليحل ومن أحرم بعثرة وأهدى فلا يحل حتى يضره يديه ومن أهل حج فليتم بهم وهو هذا لفظ مسلم وظاهره أنه لم يأمر من حج مقردا بالتسخير بل أمره بالتمام حجه وأجيب عن ذلك بأن هذا الحديث غلط فيه عبيد الملك بن شعيب وأبو شعيب وأبو جده الليث أو شيخه عبيد فان الحديث رواه مالك ومعمر والناس عن الزهري عنهم أو يثبتوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر من لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى أن يحل وقد خاف عبيد الملك جماعة

عن اعقر من نسائه في حجة الوداع بقرة فثبت صحة الحاشية وهو شاهد قوي لرواية الزهري وأما ما رواه عمار الذهبي عن عبيد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ذبح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم جئنا بقرة بقرة أخرجه النسائي أيضا فهو شاهد مخالف لما تقدم وقد رواه البخاري في الاضاحي ومسلم أيضا من طريق ابن عيينة عن عبيد الرحمن بن القاسم بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه بالبقرة ولم يذكر ما رواه عمار الذهبي وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ أهدى بدل ضحى والظاهر أن التصرف من الرواية لأنه ثبت في الحديث ذكر

النصر فله بعضهم على الاضحية فان رواية أي هريرة سرية في ان ذلك كان عن اقر من نساؤه فقويت رواية من زواه بلقظ
أهدى وتبين انه هدى التمتع فليس فيه حجة لما لا في قوله لانها باع على أهل منى وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك
في الهدى والاضحية واستدل به على ان الانسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله غيره بغير أمره ولا علمه وفيه جواز الاكل من
الهدى والاضحية (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان ينصر) هديه (في المنصر يعني منصر رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) وفي كاهما منصرف ليس في ٢١٦ تخصيص ابن عمر بمنصره صلى الله عليه وآله وسلم دلالة على انه من

المناسك لكنه كان شديدا لا تناف
للسنة نعم في منصره صلى الله عليه وآله
وآله وسلم فضيلة على غيره قال
ابن التين منصر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عند الجرة الاولى
التي تلي المسج داتهي وهذا
الحديث أخرجه مسلم من حديث
جابر وانظره نحرته هنادي
كاهما منصر ما نحره في رملكم
وهذا ظهروا ان نحره صلى الله
عليه وآله وسلم لم يذلل المكان وقع
عن اتفاق لا شيء يتعلق به ذلك
ولكن كان ابن عمر شديدا لا تناف
وعن عطاء كان ابن عمر لا ينصر
الا في وحي ابن بطال قول
مالك في النحر يعني للحاج والنحر
بمكة للمعتمر وطال في تقرير
ذلك وترجيحه ولا خلاف
في الجواز وان اختلف في الاصل
(وعنه) أي عن ابن عمر
(رضي الله عنه انه رأى رجلا)
لم يسم (قد أتانا حديثه) أي بركها
حال كونه (ينصرها) يعني (قال)
ابن عمر (يعنها) أي أثرها حال
كونها (قياما) مصدرا بمعنى
قائمة أي معقولة اليسرى رواه

من الحفاظ فرووه على خلاف ما رواه قال في الهدى بعد ان ساق الروايات المخالفة
لرواية عبد الملك فان كان محفوظا يعني حديث عبد الملك فيتميز ان يكون قبل الامر
بالاحلال وجعله عمرة ويكون هـ ذا أمر اذا قد طرأ على الامر بالاغنام كما طرأ على
التضجير بين الافراد والتمتع والقران ويتعين هـ ذا ولا بد اذا كان هـ ذا فاضلا لا امر
لنسخ والامر بالنسخ ناسخ الاذن في الافراد فهذا محال قطعا فانه بعد ان أمرهم بالحل
لم يأمرهم بنقضه والبقاء على الاسرام الاول وهذا باطل قطعا فيتميز ان كان محفوظا
ان يكون قبل الامرهم بالنسخ لا يجوز غير هذا البتة انتهى ومن منكراتهم ما في
الفاظ مسلم من حديث عائشة انها قالت فاما من أهل بعمره فحل وأما من أهل بجمع أو جمع
بين الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر وأجيب بأن هـ ذا من حديث أبي الاسود
عن عروة عنها وقد أنكره عليه الحفاظ قال أحمد بن حنبل بعد أن ساقه ايش في هـ ذا
الحديث من العجب هـ ذا خطأ فتات له الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه قال نعم
وهشام بن عروة وقد أنكره ابن حزم وأنكره حديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن
عائشة بنحوه عندهم لم وقال لا خفاء في منكره حديث أبي الاسود وهنه وبطلانه
والعجب كيف جاز على من رواه قال وأسلم الوجوه للمدنيين المذكورين عن عائشة ان
يخرج روايتهم ما على ان المراد بقولها ان الذين أهلوا بجمع أو بجمع وعمرة لم يحلوا انما اعنت
بذلك من كن معه الهدى لان الزهري قد خالفه ما هو أحفظ منها وكذلك خالفه ما
غيره ممن له مزيد اختصاص بعائشة ثم ان حديثها موقوفان غير مستدين لانها انما
ذكرت عنهما فعل من فعل ما ذكرت دون ان تذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم
ان لا يحلوا ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل وصح ما ذكره وقد صح أمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا هدى معه بالنسخ فتبادى المأمورون بذلك ولم يحلوا
لكانوا عصاة لله وقد أعادهم الله من ذلك وبراهم منه قال فثبت يقينا ان حديث
أبي الاسود ويحيى انما عني فيه من كان معه هدى وهكذا جاءت الاحاديث الصحاح بأنه
صلى الله عليه وآله وسلم أمر من معه الهدى بان يجمع بين الحج والعمرة ثم لا يحل حتى يحل
منها جميعا ومن جملة ما تنسبه المانعون من النسخ انه اذا اختلفت العصابة ومن
بعدهم في جواز النسخ فالاحتياط يقتضي المنع منه صيانة للعبادة وأجيب بأن

أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم وقيل معنى ابعثها أقامها (متقدمة) نصب على الحال من الاحوال الاحتياط
المتداخلة أو المترادفة (منه) محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقول الصحابي من السنة كذا امر فروع عند الشيوخ لا احتجاجهم
بهذا الحديث في صحيحهم وأخرجهم أيضا مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن علي رضي الله عنه قال أمرني النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان أقوم على البدن) وكانت مائة وفي حديث جابر الطويل عندهم لم انه صلى الله عليه وآله وسلم نحر منها
الانارستين بدنة ثم أعطى عليا فغير ما غيروا تبرك في هديه (ولا أعطى عليا شيئا) أجرة (جزائرا) بكسر الجيم اسم للتعلم

يعنى عمل الجزاء وجوزا من التبرع بها وهو اسم للسواطة فان سمعت الرواية بالضم جازان يكون المراد ان لا يعطى من بعض
الجزور أجرة للجزائر ثم يجوز اعطاؤه من صدقة اذا كان فقيرا واستوفى أجره كاملة وهذا موضع الترجمة لكن اطلاق الشارع
ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لتلايق مساحجة في الاجرة لاجل ما يأخذ منه فيرجع الى المعاوضة قال القرطبي ولم يرخص
في اعطاء الجزائر من اجرة الا الحسن البصرى وعبد الله بن عبيد بن عمير واستدل به على منع بيع الجاه فتيه دليل على ان
جلود الهدي وجلا لاله الاتباع اعطىها على اللحم واعطاهم احكمه وقد ٢١٧ اتفقوا على ان لحمها لا يساع

فكذلك الجلود والجلال واجازة
الاوزاى وأحمدوا حتى وأبو
نور وهو وجهه عند الشافعية
قالوا ويصرف ثمنه مصرف
الرضية وأخرج أحمد عن قتادة
ابن النعمان مرفوعا لا يبيعوا
الاضاحى والهدي وتصدقوا
وكلاهما واستمتعوا بجلودهما
ولا يبيعوا وان أطمعتم من
لحمهما فلكوا وان ثمنه والحديث
أخرجه البخارى أيضا فى الوكالة
ومسلم وأبو داود فى الحج وابن
ماجه فى الاضاحى (عن جابر بن
عبد الله) الانصارى (رضى الله
عنه) ما قال كلالنا كل من لحوم
بدينا فوق ثلاث منى) باضافة
ثلاث الى منى أى الايام الثلاثة
التي يقام بها منى وهى الايام
المعدودات (فرخص لنا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقال
كلوا وتزودوا فاكثروا)
وهذا الحديث فاسخ لانهم
الوارد فى حديث على عند مسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم نهانا ان ناكل من لحوم
ذلك بعد ثلاث وغيره وهو من

الاحتياط انما يشترع اذا لم يقين السنة فاذا ثبت فالا احتياط هو ان يعاها وترك ما خالفها
فان الاحتياط نوعان احتياط للخروج من خلاف العلماء واحتياط للخروج من خلاف
السنة ولا يخفى رجحان الثانى على الاول قال فى الهدي وأيضا فان الاحتياط ممتنع فان
للناس فى الفسخ ثلاثة أقوال على ثلاثة أنواع أحدها انه محرم الثانى انه واجب وهو
قول جماعة من السلف والخلف الثالث انه مستحب فليس الاحتياط بالخروج من
خلاف من حرمة أولى الاحتياط من الخروج من خلاف من أوجبه وإذا نهى
الاحتياط بالخروج من خلاف تعيين الاحتياط بالخروج من خلاف السنة انتهى
ومن مفسكناهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالفسخ ليبين لهم جواز العمرة
فى أشهر الحج لخالفته الجاهلية وأوجب بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اعقر قبل
لثلاث عمر فى أشهر الحج كما ساق وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين لهم جواز
الاعقار عند الميقات فقال من شاء أن يهل بعمره فليهل بالحديث فى العيصين ففعلوا
جوازها بهذا القول قبل الامر بالفسخ ولو سلم ان الامر بالفسخ لتلك اللة لكان أفضل
لاجلها فيحصل المطلوب لان ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فى المسألة لخالفه أهل الشرك
من روع الى يوم القيامة ولا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ان عمرة الفسخ لا بد
كما تقدم وقد أطال ابن القيم فى الهدي الكلام على الفسخ ورجح وجوبه وبين بطول
ما احتج به المانعون منه فمن أحب الوقوف على جميع ذبول هذه المسئلة فليراجعها وإذا
كان الموقع فى مثل هذا المضيق هو افراد الحج فالخاتم المتحرى لديه الواقف عند مشتمات
الشريعة يغنى له ان يجد من لا يتبعه من الامة وقرا فاعلموا فظنة البأس الى
مالا بأس به فان وقع فى ذلك فالسنة أحق بالاتباع واذا جاءه من الله بطل منه مقل

• (أبواب ما يجنبه المحرم وما يحل له) •

• (باب ما يجنبه من اللباس) •

(عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس
المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباه ورس ولا زعفران ولا
الخنزير الا أن لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكون أسفل من الكعبين رواه الجماعة وفى

٢٨ نيل ع نسخ السنة بالسنة قال فى الفتح وهو من الحكم المتفق على نسخه
انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الاضاحى والاضاحى فى الحج (عن ابن عمر رضى الله عنه) ما قال حلق رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رأسه (فى حجته) أى حجة الوداع وهذا طرف من حديث طويل رواه مسلم من حديث نافع ان ابن عمر أراد
الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير الحديث وفيه ولم يحل من شئ حتى كان يوم القصر فحرقوا حلق وقبه دليل على ان الحلق نكس
لا استحبابه محظور لادعاء اناء بالرجة والحدائق والاشواب انما يكون على العبادات لا على المباحات ولتفضيله أيضا على

الثقة - غير اذا المباحات لانتفاضه قاله ابن المنير ولا يهمل للعج والعمرة بدونه كسائر أركانهم ما الا ان لا يشعر برأسه فيتحلل
 منها بدونه والحق أفضل للرجال والنسك قول الجمهور والرواية ضعيفة عن الشافعي انه استباحة مخطورة وحكي
 أيضا عن عطاء بن أبي يوسف ورواية عن أحمد وعن بعض المالكية (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله (وسلم) قال في حجة لوداع أو في الحديبية أو في الموضع بجمع ما بين الاحاديث اللهم ارحم المعلقة بين قالوا أي
 الصلبة قال في الفتح لم أقف في شيء ٢١٨ الطرق على الذين تولوا السؤال في ذلك بعد البعث الشديد انتهى

وفي رواية ابن سعد في الطبقات
 في غزوة الحديبية ان عثمان
 وأما تاديهما المذاق قصر اول
 يحلفا في عام الحديبية قال الحلال
 ابن الباطني في حقه - ان يكونا
 هما المذاق قالوا (والمقصرين)
 أي قل وارحم المقصرين (يارسول
 الله قال) صلى الله عليه وآله
 وسلم (لهم ارحم المخلصين قالوا)
 قل (و) ارحم (المقصرين)
 يارسول الله (قالوا) ارحم
 (المقصرين) وفيه تنضيل الحلق
 للرجال عن النقص - يريد هو
 أخذ أطراف الشعر وتوله تعالى
 محلفين رؤسكم ومقصرين إذ
 العرب تبدأ بالاهم والافضل
 ويذهب لمن لا شعر برأسه ان
 يمر المومني عليه تشبها بالخالفين
 وليس يفرض عند الحنفية بل
 هو واجب وقيل - ذهب واستدل
 بقوله الخافقين على منسوخية
 حلق جميع الرأس لانه الذي
 تقتضيه الصيغة وقال بوجوب
 حلق جميع ما نبت وأحد وأقل
 ما يجزى عند الشافعية ثلاث
 شعرات وعند أبي حنيفة رابع

رواية لا - حدث قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنبر وذكروا
 عنه وفي رواية لا دار قطي ان رجلا نادى في المسجد ما ذا يترك المحرم من الثياب (قوله
 ما يلبس المحرم قال لا يلبس الخ قال النووي قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكلام لان
 ما يلبس من خصر فصلا التصريح به وأما الملبوس بالخائفه يرمضه فزال لا يلبس
 كذا أي ويلبس ما سواه قال البيضاوي سئل عما يلبس فأجاب بما يلبس يلبس له بدل
 بالزمام من طريق المفهوم على ما يجوز وانما عدل عن الجواب لانه أخصر وفيه إشارة
 الى ان حق السؤال ان يكون عمالا يلبس لانه الحكم المارض في الاحرام المحتاج الى
 بيان اذ الجواز ثابت بالاصل مع عدم الاستصحاب وكان للاتباع السؤال عما لا يلبس
 وقال غيره هذا شبه الاسلوب الحكيم ويقرب منه قوله تعالى يا أولئكم ما ذا ينفعون
 قل ما أنفعتم الخ فعلم عن جنس المنفق وهو المثل عنه الى جنس المنفق عليه لانه
 لا هم قال ابن دقيق العيد - تنادى منه ان المعتبر في الجواب ما يحصل به المقصود كيف
 كان ولو بغيره أو زيادة ولا يشترط المطابقة انتهى وهذا كلام مبني على الرواية التي فيها
 السؤال عن اللبس وأما على رواية الدارقطني المذكورة فليس من الاسلوب الحكيم
 وقد درواها كذلك أبو عوانة قال في الفتح وهي شاذة وأخرجه أحمد وأبو عوانة وابن
 حبان في صحيحهم ما لم يقطر ان رجلا قال يارسول الله ما يجب تنب المحرم من الثياب وأخرجه
 أيضا أحمد بل يلفظ ما يترك وقد أجمعوا على ان هذا يختص بالرجل فلا يطبقه المرأة قال
 ابن المنذر أجمعوا على ان للمرأة لبس جميع ذلك وانما تشترك مع الرجل في منع الثوب
 الذي منه الزعفران أو الورس وسأني الكلام على ذلك وقوله لا يلبس بالرفع على الخبر
 الذي في معنى النهي وروى بالجزم على النهي قال عياض أجمع المسأله على ان ما ذكر
 في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وقد ثبت بالتمحيص على كل مخيط وبالعمام والبرانس على
 غيره وبالحناف على كل سائر قوله ولا قوبام - وورس ولا زعفران الورس بفتح الواو
 وسكون الراء بعد هاء هملته ثبت أصح شرطيب الرائحة - بصيغ به قال ابن العربي ليس
 الورس من الطيب ولكنه شبهه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملائمة الشم فيؤخذ
 منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقتضيه الطيب وظاهر قوله
 منه تحريم ما صيغ كاه أو بعضه وان كان لا بد منه بالجهر ومن أن يكون للمصبوغ

الرأس وعند أبي يوسف النصف وعند أحمد أكثرها وعند المالكية جميع شعر رأسه ويستوعبه رائحة

بالتقصير من قرب أصله وأما النساء فالأشروع في حقهن التقصير بالاجماع وفيه حديث لا يبي داود باسناد حسن عن ابن
 عباس ليس على النساء حلق انما عليهن التقصير وللترمذي من حديث علي بن أبي طالب في حلق المرأة وأما ما يفكره لها الحلق فلهما
 عن التشبه بالرجال وفي الحديث من الفوائد ان الحلق أفضل من التقصير ووجهه انه أبلغ في العبادة وأبين في الخضوع
 والذلة وأدل على صدق النية والذي يقصير في نفسه شيئا ما يتزين به بخلاف الحلق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى

وفيه إشارة إلى التجرد من ثم استحب الصلوات الفاء الشعر عند التوبة وفيه مشروعية الدعاء لمن فعل الرجوع من الأمرين الخريف ما والتبسيب بالتمسك أو على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان من جوارحه (عن أبي هريرة رضي الله عنه مثل ذلك) أي حديث ابن عمر المتقدم (الأنه قال غفر بديل رحمه) فيجوز أن يكون بعض الرواة رواه بالمعنى أو قاله ما جيب (قالها ثلاثا) أي قال غفر للعالمين ثلاث مرات وفي الرابعة (قال ولله قصيرين) وفيه تفضيل الخلق على القهريين ثم إن غفر قبل الحج في وقت لو لم يبق فيه جاء يوم النحر ٢١٩ ولم يسود رأسه من الشعر فأنقاصه

له أفضل نص عليه الشافعي في الاملاء وقد تعرض النووي في شرح مسلم للمسئلة لكنه أطلق أنه يستحب للمفتع أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الخلق في أكل العبادتين قال الزركشي ويؤخذ من قول الشافعي أن مثله باق في حال لو قدم الحج على العمرة وانما لم يؤمر في ذلك بجواز بعض رأسه في الحج ويحلق بعضه في العمرة لأنه يكره الفزع وفي الحديث أن القصر مجزئ عن الخلق وإن لم يدركه ولا عبرة بكون التلبس لا بهعله إلا ما عزم على الخلق غالب لئلا يكون لونه الخلق وجب عليه لأنه في حقه قربة بخلاف المرأة والخائف لم يجز له عنقه النص ونحوه مما لا يسمى حلقا كانتف والاحراق إذا حلق استئصال الشعر بالموسى وإذا استأصله بما لا يسمى حلقا هل يبقى الخلق في ذمته حتى يتعاق بالشمع المستخلف تدارك ما أقره أولانا أنسك انما هو إزالة الشعر أشقل عليه

رائحة فان ذهبت جازابسه خلا فالمالك قوله إلا أن لا يجرد النعلين في لفظ البخاري زيادة خمسة يرتبط ذكر لعين بما قبلها وهو وليحتم أحدكم في إزار وردا ونعلين فان لم يجرد النعلين فليلبس اثنين وفيه دليل على أن واجب النعلين لا يلبس النعلين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازه والمراد بالوجدان القدرة على التحصيل قوله فليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين هما العظامان المتاثنتان عند مفصل الساق والقدم وقد تقدم الخلاف في ذلك وظاهر الحديث أنه لا فدية عن لبسهما إذا لم يجرد النعلين وعن الحنفية تجب وتعقب بأن لو كانت واجبة لبينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز واستدل به على أن القطع شرط لجواز لبس النعلين خلافا للاحتمش ورعن أحد فانه أجاز لبسهما من غير قطع لا طلاق حديث ابن عباس الآتي وأجاب عنه الجمهور بأن حمل المطلق على القيد واجب وهو من التائبين به وقد تقدم التنبيه على هذا في باب ما يمنع من أراد الاحرام وبأى تمام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة الحمرمة ولا تلبس القفازين رواه أحمد والبخاري وابن أبي شيبة والترمذي وصححه وفي رواية قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى النساء في الاحرام عن القفازين والنقاب وماس الورس والزعفران من الثياب رواه أحمد وأبو داود ورواد وتلبس بعد ذلك ما أحب من أوان الثياب مع قرا أو خرا أو حليا أو سراويل أو قمصا) الزيادة التي ذكرها أبو داود أخرجهما أيضا الحاكم والبيهقي قوله لا تنتقب المرأة نقبل البيهقي عن الحاكم عن أبي علي الخفاف أن قوله لا تنتقب من قول ابن عمر أدرج في تلخيص وقال صاحب الامام هذا يحتاج إلى دليل وقد حكى ابن المنذر الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفا وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة والانتقاب ليس غطاء للوجه فيه نقبان على العينين تنظر المرأة منهما وقال في الفتح الثياب الخمار الذي يشد على الأنف أو تحت الحاجب قوله ولا تلبس القفازين بضم القاف وتشديد القاف وبعد الألف زاي ما تلبس المرأة في يديها فيغشى أصابعها وكنها عند معاناة الشيء كقول

الاحرام المتجه الثاني لئلا يكون يلزمه لنوبات الوصم قاله الفاطمي (عن معاوية) بن أبي سفيان (رضي الله عنه قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أخذت من شعر رأسه بمشقص بكسر الميم مهم فيه نصل عريض وقال القزاز نصل عريض يرمى بالوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض زاد مسلم وهو على المروة وهو بعين كونه في عمرة ويحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجعرة ورجح النووي الثاني لكن في رواية أحمد أخذت من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشرة قص وهو محرم يدل على أن ذلك في حجة الوداع لأنه

لم يجمع غير ما فيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل حتى بلغ الهدى محله كافي الاحاديث الصحيحة وغيرها وقد بالغ النور في الرد على من زعم ان ذلك في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في حجة الوداع كان قارنا وثبت انه خلق عني وفرق ابوطلبة شعربين الناس فلا يصح حل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حله على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان صفتا لان هذا غلط فاحش فقد تظافرت

الاحاديث في مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل له ماشا أن الناس حلو من العمرة ولم تحمل أنت من عمرتك فقال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر فحل اخاف من تعقب بالقوله لا يصح حله على عمرة القضاء ما انظره قلت يمكن الجمع بانه كان أسلم خنية وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن من اظهاره الا يوم الفتح وقد أخرج ابن عساکر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية نصريحا بانه أسلم بين الخديجة والقضية وانه كان يخفي اسلامه خوفا من أبيه ولا يعارضه قول سعد فعمانا هدي في اعمرة وهذا يعني معاوية كافر بالهدى لانه أخذ برعا منعه من حله ولم يطلع على اسلامه لكونه كان يخفيه ولا يشفيه أيضا ما رواه الحاكم في الاكمال ان ابا عبد الله قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمرته التي اعقرها من الجعرانة أبو هند عبد بن عباس لانه يمكن الجمع بان

ونحوه وهو لا بد كالحلف للرجل قوله وما من الورس الخ تقدم الكلام عليه في شرح الحديث الذي قبله قوله ولتأبسن بعد ذلك ما أحبت الخ ظاهره جواز ابسن ما عدا ما استقل عليه الحديث من غير فرق بين الهبط وغيره والمصبوغ وغيره وقد خالف مالك في المعصفر فقال بكراهته ومنع منه أبو حنيفة ومحمد وشيخاه بالمورس والمزعفر والحديث يرد ذلك واختلاف العلماء أيضا في ابسن الثياب فنهى الجمهور ورواها جازية الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية وهو مردود بنص الحديث قال في الفتح ولم يحتلفوا في منعها من خروجها وكفيها بما سوى الثياب والفتاوى في قوله وأحلبا بفتح الحاء الواو كان اللام وبضم الحاء مع كسر اللام وتشديد الياء لقمان قرئ به ما في السبع وهو ما اتصل به المرأة من جليل وسوار وتقرين به من ذهب أو فضة أو غير ذلك وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يجد ذنبا لم يلبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل رواه أحمد وسلم . وعن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بعرفات من لم يجد ازارا فليلبس سراويل ومن لم يجد ذنبا فليلبس خفين متفق عليه . وفي رواية عن عمرو بن دينار ان ابا شعناء أخبر عن ابن عباس انه سمع ابا عبد الله عليه وآله وسلم وهو يخطب يقول من لم يجد ازارا وجد سراويل فليلبسها ومن لم يجد ذنبا فليلبس خفين فليلبسها ما قلت ولم يقل ليقطعهما قال لا رواه احمد وهذا بظاهره ما في الحديث ابن عمر قطع الخفين لانه قال بعرفات في وقت الحاجة وحديث ابن عمر كان بالمدينة كما سبق في رواية أحمد والدارقطني قوله فليلبس خفين غلظ بهذا الاطلاق أحدا فجاز للمعمر لبس الخف والسراويل للذي لا يجد الذناب والازار على حالهما واشترط الوجه ورقطع الخف وفتق السراويل ويلزمه التقية عندهم اذا لبس شيئا من هذا على حاله اتوله في حديث ابن عمر المتقدم فليقطعهما فيحصل المطاق على المقيد ويلحق النظر بالنظر قال ابن قدامة الاولى قطعها ما عدا الا بالحديث الصحيح وخروج من الخلاف قال في الفتح والاصح عند الشافعية والاصح عند الجمهور جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد واشترط الفتق محمد بن الحسن وامام الحرمين وطائفة وعن أبي حنيفة منع السراويل للمعمر مطلقا ومثله عن مالك والحديثان المذكوران في

يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر فاصره ان يكمل ازالة الشعر بالخلق لانه أفضل ولا يكره على كون ذلك في عمرة الجعرانة الارواية أحمد ان ذلك كان في أيام المشرك كما قال ابن القيم ملولة أو وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويهما عن عطاء عن ابن عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية قال ابن القيم وصدق قيس فحينئذ بان الله ان هذا ما كان في المشرك وقال في الفتح انها شاذة قال وأظن به من راويها حدث بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وأيضا ترك ابن الجوزي رواية أحمد هذه وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة

الجهرانة المذهب الطبري والمخالف ابن القيم وتبعه في الفتح بانه جاء انه خلق في الجهرانة ويحجب عنه بان الجمع ممكن كما سلف
انتهى من نسل الاوطار للشوكاني رحمه الله وفي هذا الحديث رواية صحابي عن صحابي ورواه كلهم مذكرون. وروى أبي عاصم
قبيصة عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأل رجل (هو وبرة بن عبد الرحمن المسلي الراوي) (حتى أرى الجمار) أيام التشريق
غير يوم النحر (قال اذا رى امامك) يعني أمير الحاج (فادمه) بم اسماء كنهه وهي للسكت وزاد ابن عيينة عن مسعر بن
الاسود فقلت له أرايت ان أكرام أي الرمي (فأعاد عليه المسئلة) ٢٢١ قال كانهين) من الحيز وهو الزمان

أي نراقب الوقت (فاذا زلت
اشمس رمينا) أي الجمار الثلاث
في أيام التشريق وكان ابن عمر
خاف على وبرة انه يخالف الامير
فيحصل له منه ضرر فلما أعاد
عليه المسئلة لم يسمع الركنان
فأعاد بما كانوا يفعلونه في زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ويشترط ان يبدأ بالجمرة الاولى
ثم الوسطى ثم جمرة العقبة للاتباع
رواه البخاري مع قوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني
مناياكم ولانه ناسك متكرر
فيشترط فيه الترتيب كما في السعي
فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام
الاولى ولا بالثالثة قبل تمام
الاوليين وقال الحنفية بسقوط
الترتيب فلو بدأ بجمرة العقبة
ثم بالوسطى ثم بالتي تلي مسجد
الحيف جاز لان كل جمرة قريبة
بمناسبتها فلا يكون بعضها تابعا
للاخر انتهى واذا ترك رمي
يوم النحر وروى أيام التشريق ولو
سهم والزمن الدم قال في السبل
والملزوم الدم فلا دليل على ذلك
الاقول ابن عباس ان صرح عنه

الباب يردان عليه ما ومن أجاز ليس السراويل على حاله قديما بان لا يكون على حاله لوقته
اكان ازار الاني في تلك الحال يكون واجب دالا لزار كما قال الحافظ وقد أجاب الحنابلة
على الحديث الذي احتج به الجمهور على وجوب القطع باجوبة منها عوى الشيخ كما ذكر
المصنف لان حديث ابن عمر كان بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس كان بعرفات
كما حكى ذلك الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري وأجاب الشافعي في الام عن هذا فقال
كلاما صادقا حافظ وزيادة ابن عمر ولا يخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزيت
عنه أو شك فيها أو قالها فلم يتقلها عنه بعض رواه انتهى وسلك بعضهم طريقة
الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في وقته ورفعه وحديث
ابن عباس لم يختلف في رفعه وردبانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية
شاذة وهو مرض بانه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا قال الحافظ ولا يرتاب أحد من المحدثين ان حديث
ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جابيا بأسناد وصفي بكونه أصح
الاسانيد وانفق عليه عن ابن عمر وغير واحد من الحفاظ منهم بافع وسالم بخلاف حديث
ابن عباس فلم يأت مرفوعا لامن رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصميلي انه شيخ
مصري لا يعرف كذا قال وهو شيخ معروف موصوف بالفتنة عند الأئمة واستدل بعضهم
بقياس الخلف على السراويل في ترك القطع وردبانه مصادم للنص فهو فاسد الاعتبار
واحتج بعضهم بقول عطاه ان القطع فساد والله لا يحب الفساد وردبان الفساد انما
يكون فيما نهي عنه الشارع لا فيما أذن فيه بل أوجبه وقال ابن الجوزي يحمل الامر
بالقطع على الاباحة لا على الاشتراط عملا بالحديثين ولا يفتي أنه مكلف والحق انه
لا تعارض بين مطلق ومقيد لا مكان الجمع بينهما ما يجعل المطلق على المقيده والجمع
ما أمكن هو الواجب فلا يسهل الى الترجيح ولو جاز المير الى الترجيح لا يمكن ترجيح
المطابق بانه ثابت من حديث ابن عباس وجابر كافي الباب ورواية اثنين أرجح من روايه

واحد (وعن عائشة قالت كان لربكنا يمر ونبنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لم محرمات فاذا حاذوا بنا سددت احنانا بلبابهم من رأسها على وجهها فاذا

وقد عرفت ان قول الصحابي ليس بحجة على أحد من العباد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وأخرجه أبو داود (عن عبد
الله بن مسعود رضي الله عنه انه رمى) جمرة العقبة (من بطن الوادي) فتكون مكة على يساره وعرفة من يمينه ويكون مستقبل
الجمرة واظن الترمذي لما أتى عبد الله جمرة العقبة استقبل الوادي (فقيل له) القاتل عبد الرحمن بن يزيد النخعي (ان ناسا
يرمون) أي جمرة العقبة يوم النحر (من فوقها فقال والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه
وآله وسلم) خص سورة البقرة لمناسبتها الحال لان معظم الناس لم يذكروا فيها خصه وما يات على وقت الرمي وهو قول الله

ثم إلى واذكروا الله في أيام معدودات وذو من باب التلحيف فكانه قال من هذا رمي من أثرت عليه أمور المناسك واخذ عنه أحكامها وهو أولى وأحق بالاتباع ممن روى الجمرة من فوقها ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون إلا الشيخ الجزارى فبصرى وسنيدان مكى وفيه رواية الرجل عن خاله وفيه ثلاثة من التابعين وأخرجهم م لم والنساقى وابن ماجه فى الحج و (وعنه) اى عن ابن مسعود (رضى الله عنه) انه انتهى الى الجمره الكبرى وهى جمره المشبهه (جعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه) واستقبل الجمره (وروى) الجمره (ببـ) من ٢٢٢ الحصيات فلا يجزى يست وهما قول الجمهور خلافا لمطاه

جاءونا كشيئنا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر
كان يقطع الخفين للمرأة المحزومة ثم حدثته حديث صفة بنت أبي عبيد أن عائشة
حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم كان قد ورخص للنساء في الخلق بين فترك
ذلك رواه أبو داود الحديث الأول أخرجه ابن خزيمة وقال في الثوب من يزيد بن أبي
زياد ولكن ورد من وجه آخر من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت
أبي بكر وهي جدتها نحوه وصححه الحاكم قال المنذر قد اختار رجاعة العمل بظاهر
هذا الحديث وذكر الخطابي أن الشافعي علق القول فيه يعني على صحة يزيد بن أبي زياد
المنذر وقد أخرجه له مسلم في الخلاصة عن الذهبي أنه صدوق وقد أعل الحديث أيضا
بأنه من رواية مجاهد عن عائشة وقد ذكر يحيى بن سعيد القطان وابن معين أنه لم يسمع
منها وقال أبو حاتم الرازي مجاهد عن عائشة مرسل وقد احتج البصري ومسلم في
صحيحهم بإباحة من رواية مجاهد عن عائشة والحديث الثاني في إسناد محمد بن إسحق
وفيه مقال منهم وقد قدمنا ذكره في أول هذا الشرح ولكنه لم ينعن قوله فاذا حاذوا
بنا في نسخ المصنف هكذا فاذا حاذوا بنا وانظروا في داود فاذا حاذوا بنا لا زاي مكان الذال
وفي التخصيص وغيره فاذا حاذونا قولنا جلابه أي لحنه قولنا من رأها فاعلم به أحمد
فقال إنما هي أن تدل على وجهها من فوق رأها واستدل بهذا الحديث على أنه يجوز
للأمرأة إذا احتاجت إلى سترة وجهها المرور بالرجال قرية أمها فانه تدل النوب من فوق
رأسها على وجهها إلا أن المرأة تحتاج إلى سترة وجهها فلم يحرم عليها سترة مطلقا كالمعورة
التي إذا سدت يكون الثوب متجافيا عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة هكذا قال
أصحاب الشافعي وغيرهم وظاهر الحديث خلافه لأن الثوب المدول لا يكاد يمس
البشرة فلو كان التحجاف بشرط البينة صلى الله عليه وآله وسلم قوله كان يقطع الخفين
للمرأة لعموم حديث ابن عمر المتقدم فان ظاهره مشمول الرجل والمرأة لولا هذا الحديث
والإجماع المتقدم قوله فترك ذلك يعني رجع عن فتواه وفيه دليل على أنه يجوز للمرأة
أن تلبس الخفين بغير قطع

في الاجزاء بالناس ومجاهد
بالسوابه قال احمد بن حنبل
الشافعي عن سبعة من ماله قال
رجعنا في الحجة مع انبي صلى
الله عليه وآله وسلم ولم يبعنا
يقول رميت بسبع وبعضنا
يقول رميت بست فلم يعب
بعضهم على بعض وحديث ابى
داود والنسائي ايضا عن ابى
بلال قال سألت ابن عباس عن
شي من امر الجاهل قال لا ادري
رماها رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بست او سبع
واجيب بان حديث عبد الله
بن مسعود وحديث ابن عباس
وردد على الشافعي وثالث
لا يقدح في جرم الجاهل وحصى
الرمي بجميعه سبعون حصة لرمي
يوم النحر سبع ولكل يوم من
ايام التمرق احدى وعشرون
لكل حصة سبع فان اذرقى اليوم
الثاني قبل الغروب مقاديرى
اليوم الثالث وهو احدى
وعشرون حصة ولادم عليه
ولا اتم فبطر هاهنا ما فعله الناس
وقد نقلا اصل له وهذا مذهب

الأئمة الأربعة وعاليه اصحاب احـ دلكن روى عنه انه استوفى فبرمى كل جرة بسنة وعنه ايضا عن
خـون فبرمى كل جرة بجمعة واذا ترك روى يوم او يومين عمدا او سهوا وتدارك في باقي الايام فية تدارك الاول في الثاني او الثالث
والثاني او الاخير في الثالث ويكون ذلك اذا وفي قول قضاء لما وزنه للوقت المضروب له وعلى الاداء يكون لوقت المضروب
وقت اختيار كوقت الاختيار الصلاة وجملة الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم روى التـ تدارك على الزوال ويجب
التقريب بينه وبين روى يوم التـ تدارك بعد الزوال وعلى القضاء الا يجب الترتيب بينه ما ويجوز التدارك بالليل لان القضاء

لا ينافى وقيل لا يجوز لأن الرمي عبادة النهار كالموم ذكره كاه الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة والمجموع فكذا
في القسطلاني قال في السبيل اقول لم يرد ما يدل على هذه الكلية وما حديث عاصم بن عدي عند احمد واهل السنن ومالك
والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصر لرعاء الابل في البيتوتة عن
معي يرمون يوم النحر ثم يرمون الغدوم من بعد ذلك فليومين ثم يرمون يوم النفر فهو على فرض ان بعض هذا الرمي وقع قضاء
مختص باهل الاعمال ثم حديث في دين الله احق ان يقضى يدل ٢٢٣

عبادة ورد به الشرع الا ما خصه
دليل انتهى (وقال) ابن مسعود
(هكذا رى الذي انزلت عليه
سورة البقرة صلى الله عليه وآله
(وسلم) وهذا انما يندب في رمي يوم
النحر امارى ايام التشريق فن
فوقها وقد امتازت بجرة العقبة
عن الجمرتين الاخرين باربعة
اشياء اختصاصها بيوم النحر وان
لا يوقف عندها وترى ضحى
ومن اسفلها استجابا وقد
اتفقوا على انه من حيث رماها
جازوا استقبلها او جعلها
عن يمينه ايساره او من فوقها
او من اسفلها او وسطها
والاختلاف في الاصل وفي
الحديث جواز ان يقال سورة
البقرة وسورة آل عمران ونحوهما
وهو قول كافة العلماء الا ما حكى
عن بعض التابعين من كراهة
ذلك وانه ينبغي ان يقال السورة
التي يذكر فيها كذا (عن ابن
عمر رضي الله عنهما انه كان يرمي
الجمرة الدنيا) اي القرية الى
جهة مسجد الخيف (بسبع
حصيات يكبر على اترك كل حصاة)

(عن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجر رجل متضجع بطيب فقال
يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعدما تضجع بطيب فنظر اليه ساعة فجاءه
الوحى ثم سرى عنه فقال أين الذي سألني عن العمرة آتفا فالقوس الرجل فجى به فقال
أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في العمرة كل ما
تصنع في حجتك متفق عليه وفي رواية لهم وهو متضجع بالخلوق وفي رواية لابي داود وقال
له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم اخلق جبة لك فخلها من رأسه) قوله جاءه رجل ذكر
ابن قسطلاني من نفسه يد الطرطوشي ان اسمه عطاء بن منية فيكون أخا يعلى بن منية لانه
يقال له يعلى بن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتية وهي أمه وقيل جدته وقال
ابن الملقن يجوز أن يكون هذا الرجل عمرو بن سواد وذكر الطحاوي ان الرجل هو
يعلى بن أمية الراوى قوله ثم سرى عنه بضم الميملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف
عنه قوله الذي بك هو أعم من أن يكون بثوبه أو يدينه ولكن ظاهر قوله وأما الجبة
الخ انه أراد الطيب المكنى في البدن قوله ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجتك فيه
دليل على انهم كانوا يعرفون اعمال الحج قال ابن العربي كام هم كانوا في الجاهلية
يتخذون الثياب ويحتملون الطيب في الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في
العمرة فاخذ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجزاهما واحدا وقال ابن المنير قوله
واصنع معناه اترك لان المراد بان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي ان
الترك فعل وما قول ابن بطال أراد الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه
نظر لان الترك مشترك بين الاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمرة كالوقوف
وما بعدة قال النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الاعمال ما يختص به الحج وقال
الناجى المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلوق لانه صرح لهم بما فلم يبق الا القديمة
كذا قال ولا وجه له هذا الحصر لانه قد ثبت عند مسلم والنسائي في هذا الحديث بلفظ
ما كنت صانعا في حجتك فاصنع في عمرتك قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب ان
ما كنت صانعا في حجتك فاصنع في عمرتك

من السبع واثر بكسر الهمزة وسكون انا أى عقب كل حصاة واستدل به على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة وقد قال
صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا لورى السبع دفعة واحدة اجزأه
(ثم تقدم) عنها (حتى يسهل) ينزل الى السهل من طس الوادى بحيث لا يصيبه المطاير من الحصى الذي يرمى به (فيقوم مستقبل
القبلة) مستدبر الجمرة (فيقوم طويلا ويدهو) قال الحافظ وقد وقع تفسير طول القيام فيما رواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح
عن عطاء كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة انتهى وقال القسطلاني بقدر سورة البقرة رواه البيهقي

عبد الله بن آدم الذي قال أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم العشر ثم تحيض قال ليكن آخر عهدا بالبيت فقال الحارث كذلك أتاني وفي رواية أبي داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (ومضى الله عنه قال ليس التعصيب) أي النزول في المحصب وهو البطح كما مر (بشيء) من أصر الناس الذي يلزم فعله (انما هو منزل نزول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) للاستراحة بعد الزوال فبقي فيه العصرين والمغربين وبات فيسه ليله الرابع عشر لكن لما نزل به كان النزول به مستحباً لاتباعه لغيره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقد فعله الخلفاء بعده رواه مسلم عن ابن عمر بل نظ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون إلا بطح قال نافع وقد

حصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده وهذا مذهب الشافعية والمالكية والجهود وفي حديث عائشة عند البخاري انما كان منزل ينزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أي النزول به اسمه نحر وجهه أي أهل راجعاً إلى المدينة يستوي في ذلك البطح والمعتدل ويكون مبيتهم وقيامهم في الحصر ورجلهم بأجمعهم إلى المدينة قال في الفتح والخامس انهم في اللهفة كعائشة وابن عباس أراد انه ليس من الناس فلا يلزم بتركه شيء ومن أثبت كبن عمر أراد دخوله في عموم الناس بأفواه صلى الله عليه وآله وسلم لا لالزام بذلك ويحسب أن يصلى به الظهور والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه كان إذا أقبل من المدينة إلى مكة (بات بذي طوى حتى إذا أصبح دخل) مكة (وإذا نحر) من منى (مر بذي طوى

عالمهم وأما تغطية وجهه من مات محرماً فيجوز عند من قال بتعصيم تغطية رأسه وتناولوا هذا الحديث على أن انتهى عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهاً انما ذلك صيانة للرأس منهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه وهذا أنا ويل لا يلحق اليه ملحق والكلام على بقية أطراف الحديث قد تقدم في الجنازة

• (باب المحرم بنية الدنا سيف الحاجة) •

(عن البراء قال اعتراني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فإني أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة - حتى قاضاهم لا يدخل مكة - سلاحاً لا في القرب • وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج معتمراً خال كفاً فرأى بين يديه وبين أمية فصره عليه وحاق رأسه بالحديبية وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا - يوقوا ولا يقيم إلا ما أحبوا فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما ان أقام بها ثلاثة أيام أمره أن يخرج فخرج رواه ما أحمد والبخاري وهو دليل على أن المحصر محر عليه حيث أحصر) قوله لا في القرب بكسر التاء هو وعاء يجعل فيه راكب البعير سيفه فمعداوي طرح فيه راكب سوطه وأداته ويعلقه في الرحل وانما وقعت المقاضاة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبينهم على أن يكون سلاح لبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه في الذرابتين لوجهين ذكرهما أهل العلم الأول أن لا يظهر منه حال دخوله دخول المغالبيين التاهرين لهم وإثباته أنه إذا عرضت فتنة أو غيرها يكون في الاستعداد لا في السلاح معوبة قاله أبو إسحق السبيعي وفي الحديثين دليل على جواز حمل السلاح بمكة للضرورة لكن بشرط أن يكون في القرب كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيحصر بهذين الحديثين عموم حديث جابر عنده وسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل أحدكم السلاح فيكون هذا النهي فيما عدا من حله للحاجة والضرورة وإلى هذا ذهب الجماهير من أهل العلم على حل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وعطاء قال وكرهه الحسن البصري في كتابه هذا الحديث يعني حديث النهي قال وشذعكرمة فقال إذا احتاج إليه حله وعليه الفدية وله إذا كان محرماً وأبى المغفر والدرع

وبات بها حتى يصبح وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله ذلك قال ابن بطال وهو هو ما ليس هذا من مسائل الحج قال في الفتح قلت وانما يؤخذ منه ما كن نزوله صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يأتى به فيها إذا لم يخلو شيء من أفعاله من حكمته والمقصود به هذا الحديث مشروعية المبيت بها أيضاً لراجع من مكة وغنل الدودي فظن أن هذا المبيت متعمد بالمبيت في المحصب فجعل ذا طوى هو المحصب وهو غلط منه وانما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النحر من منى فيصح سائرنا إلى أن يصل إلى ذي طوى فينزل بها ويبيت بهذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب انتهى والله أعلم

*(بسم الله الرحمن الرحيم) * (أبواب العمرة) * بضم العين مع ضم الميم واسكانها وبفتح العين واسكان الميم وهي في اللغة زيارة وقيل القصد الى مكان عامر وقيل مشتق من عارة المسجد الحرام وفي الشرع قصد الكعبة للتمكن بشروط مخصوصة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة) قال ابن ابي شيبة في مع كقوله تعالى الى أموالكم (كقصار لما ينهم) من الذنوب والظواهر أن العمرة الاولى هي المكذبة لانها هي التي وقع الخبر عنها أنها تكفر ولكن الظاهر من جهة المعنى ان العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها الى العمرة السابقة فان التكفير قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن ٢٢٧ اجتنب البكائر مكفرة فإذا تكفرت العمرة وأوجب بان تكفير العمرة مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد فتغاير من هذه الحقيقة وأشار ابن عبيد البراني أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال وذبح بعض العلماء من عصرنا الى تعميم ذلك ثم بالغ في الإنكار عليه (والحج المبرور) الذي لا يحاطه انهم أو المنقبيل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رفعة ولا فسوق (ليس لجزءه الا بلغة) فلا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه قال في الفتح امامنا نسبة الحديث لاحد شقي الترجمة وهو وجوب العمرة فتشكل بخلاف التقى الآخر وهو فضائها فانه واضح وكأن المصنف والله أعلم أشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا تابعوا بين الحج والعمرة فانهما يتقيان الفقر كما يتقى الكبر والخير الحديد والذهب والفضة وليس للعبة المبرورة ثواب الا الجنة فان ظاهره التسوية بين اصل الحج

ونحوه اقل لا يكون مخالفا للجماعة انتهى والحق ما ذهب اليه الوجه وولان فيه الجمع بين الاساديت وهو كذا يخص بحد يثي الباب عموم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العبد وادخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم لغير حاجة الا الحاجة فانه قد دخل به صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة كما في دخوله يوم الفتح هو وأصحابه ودخوله صلى الله عليه وآله وسلم للعمرة كما في حديثي الباب الاذين أحدهما من روايا ابن عمر

*(باب منع الحرم من ابتداء الطيب دون استدامته) *

(في حديث ابن عمر ولا توبه - - - ورسم ولا زعفران وقال في الحرم الذي مات لا تختطوه وعن عائشة قالت كائن أنظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وهو محرم متفق عليه - - - والمساقى وأبي داود كائن أنظر الى ويص المساقى مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم - - - وعن عائشة قالت كائن أنظر الى ويص مع الى صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة فنضمه جباهه بالاك المطيب عند الاحرام فإذا عرفت أحدا ناسا على وجهها فغيرا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينارواه أبو داود وعن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدهن بزيت غير ممتت وهو محرم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال - - - حديث غريب لا نعرفه الا من - - - حديث فرقد السجني عن سعيد بن جبير وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرقد وقد روى عنه الماس - - - حديث ابن عمر تقدم في باب ما يجتنبه المحرم من اللباس وقوله لا تختطوه تقدم في باب تطيب بدن الميت من كتاب البسائر وحديث عائشة ثانياً سكت عنه أبو داود والمثله ذرى واسناده رواه ثقات الاحسين بن الجنيدي شيخ أبي داود وقد قال النسائي لا بأس به وقال ابن حبان في الثقات مستقيم الامر فيما يروى وحديث ابن عمر في اسناده المقال الذي أشار اليه الترمذي ومن عدا فرقد افهم ثقات قوله كائن أنظر الى ويص الطيب قد تقدم الكلام على هذا تفسيراً وكافي باب ما يمنع من أراد الاحرام وجزئنا هنالك بان الحق انه يحرم على المحرم ابتداء الطيب لاستقراره قوله فنضمه بفتح الضاد

والعمرة فوافق قول ابن عباس اسم القرية ثم في كتاب الله يريد قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وأما إذا اتصف بكونه مبروراً فذلك قدر زائد وقع عند أحد وغيره من حديث جابر مرفوعاً قيل يا رسول الله ما بر الحج قال اطعام الطعام وإفشاء السلام ففي هذا تفسير المراد بالحج المبرور ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير الميم في حديث أبي هريرة وفي حديث الباب دلالة على استصحاب الا كفارة من الاعمال خلافاً لاول من قال يكفر ان يعقر في السنة أكثر من مرة كالنكبة وإن قال مرة في الشهر من غيرهم واستدل لهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وأفعاله على

الوجوب أو الندب وتعقب بأن المندوب لم ينص في أفعاله فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد نذب إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تعقيد وانفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلباً بأعمال الحج الأمانة عن أبي حنيفة أنه بكر في يوم عرفة ويوم الحرة وأيام التشريق ونقل الأثر عن أحمد إذا اعتمر فلا بد أن يصاق رأسه أو يقصر فلا يعقره - كذلك إلى عشرة أيام فيمكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة هذا يدل على كراهة الاعتماد عنده في دون عشرة أيام وفي الحديث أيضاً الإشارة إلى جواز الاعتماد قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه من عند الترمذي وهذا الحديث رواه مسلم والترمذي ٢٢٨ أيضاً وجزم البخاري بوجوب العمرة وهو متابع في ذلك لاهل مشهور

عن الشافعي واحمد وغيرهما عن
أهل الآثار والمشهور عن المالكية
أن العمرة تطوع وهو قول
الحنفية واستدلوا بإجماروا الترمذي
من طريق الحلج بن ارطاة عن
محمد بن المنكدر عن جابر أبي
اعرابي الذي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال يا رسول الله أخبرني
عن العمرة أو اجبت هي فقال
لا وأن تعمرك خير لك وقال الترمذي
حسن صحيح لكن قال في شرح
المهذب انفق الحفاظ على أنه
حديث ضعيف ولا يعتمد قول
الترمذي فيه حسن صحيح وقال
ابن الهمام في فتح القدير انه لا ينزل
عن كونه حسنا والحسن حجة
اتفاقا وان قال لدارقطني
الحلج بن ارطاة يعني لا روى فيه
لا يحتاج به فقد اتفقت الروايات
عن الترمذي على تحسين حديثه
هذا وقد رواه ابن جريح عن محمد
ابن المنكدر عن جابر وأخرجه
الطبراني في الصغير والدارقطني
بطريق آخر عن جابر فيه يحيى
ابن أيوب وضعفه وقد روى ابن
لهيعة عن عطاء عن جابر الحج
والعمرة فريضان أخرجه ابن

المجمعة وتنتد يد الميم المكورة أى تلتطخ قوليد بالسك بضم السين المهملة وتنتد يد
لكاف وهو نوع من الطيب معروف قوليد فاذا عرفت بكم لرا قوليد ولا ينما
كونه على الله عليه وآله وسلم يدل على الجواز لانه لا يكت على باطل قوليد غير مقت
قال في القاموس زيت مقت طبع فيه الرياحين أو خلط بأدها طيبة وفيه داليل على
جواز الادهان بالزيت الذي لم يخلط بشئ من الطيب وقد قال ابن المنذر انه اجمع العلماء
على انه يجوز للمعمر أن يأكل الزيت ولشحم والسمن واستخرج وان يستعمل ذلك
في جميع بدنه سوى رأسه وحليته قال وأجمعوا على ان الطيب لا يجوز استعماله في بدنه
وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا وقد تقدم مثل هذا النقل عن ابن المنذر والكلام
على هذا لساناً قد مر فلا ندمه

عن كعب بن جعفر قال كان بي أدي من رأيي لحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقد بلغته أثر على وجهي وقال ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ منك ما أرى اتجده شاه قلت لا فقلت الآية فندبة من صيام أو صدقة أو نكاح قال هو صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع ونصف صاع طه أو تسكين مسكين صدق عليه وفي رواية أخرى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الحديبية فقال كان هو أم رأيتك تؤذي ذلك فقلت أجل قال فاحلقه واذبح شاة أو دم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع من قرين سنة مساكين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والبيهقي في رواية فمدحني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي احلق رأيتك ودسه ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين فقام من زيب أو انك شاة فحقت رأيي ثم نكحت قوله ما كنت أرى أن الجهد بضم الهمزة أي اظن والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضا وكذا أحكام القاضي عياض عن ابن ريد وقال صاحب المغني بالضم الطائفة وبالفتح الكلفة فيمتعين النسخ هنا قوله قد بلغ منك ما أرى بفتح الهمزة من الرؤية قوله نصف صاع في رواية عن شعبة نصف صاع طعام وفي أخرى عن أبي ليلى نصف صاع من زيب وفي رواية أيضا عن شعبة

هـدى أيضا ونحوه عند الحاكم والدارقطني عن زيد بن ثابت الكندي قال الحاكم الصحيح عن
زيد بن قولة انتهى وفيه اسمعيل بن مسمي لم يضعفه ولا يثبت عن جابر في هذا الباب شيء يروي ابن الجهم المالكي باسمه
حسن ليس مسلم الاعلاء همره موقوف على جابر واسم تدل الاقوال بقول الضبي بن معبد رأيت الحج والعمره مكتوبتين على
قاهلتيهما فاقبل له هديت سنة نبيك أخرجه ابوداود وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر في سؤال جبريل عن الايمان
والاسلام فوقع فيه وان تحب وتعلم واسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يثبت في نسخة قال الدارقطني واسناده صحيح وبأحد حديث أخرى

ويقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله أي افعلوهما وذهب ابن عباس وعطاء وشاهد إلى إن العمرة لا تحب على أهل مكة وإن
وجبت على غيرهم ومذهب الحنابلة الوجوب كالحج قال الزركشي منهم وبه جزم جمهور الأصحاب وعنه أنما سنة وعن عائشة
عند ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج
والعمرة وروى الترمذي وصححه أن أبا رزين لقط بن عامر الثقفي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل يا رسول الله
إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال حج عن أبيه واعتمر وروى عبد الباقي بن قانع عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع وهو أيضا ٢٢٩ حجة للقاتل بسيفهم وأخرج ابن أبي

شيبه عن عبد الله بن مسعود الحج
فريضة والعمرة تطوع قال ابن
الهام وكفى بعبد الله قدوة وتعدد
طرق حديث الترمذي الذي
أنه قتل الروايات على تحسنه
يرفعه إلى درجة الصحيح كأن
تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى
الحسن فقام ركن المعارضة
والافتراض لا يثبت مع المعارضة
لان المعارضة تنهيه من اثبات
مقتضاه ولا يخفى أن المراد من
قول الشافعي القرض الظني هو
الوجوب عندنا ومقتضى
ما ذكرناه ان لا يثبت مقتضى
ما رويناه أيضا للاشتراك في موجب
المعارضة فحصل التقرير بحديث
تعارض مقتضيات الوجوب
والنقل فلا يثبت ويبقى مجرد فعله
صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه
والتابعين وذلك يوجب السنة
فقلنا بها انتهى قال الامام
الشوكاني في السيل ولم يرد دليل
صحيح يدل على وجوب العمرة
المفردة وما ورد مما فيه دلالة على
الوجوب فلم يثبت من وجه صحيح
تقوم به الحجة وأما قوله تعالى وأتوا

نصف صاع حنطة قال ابن حزم لا يثبت من ترجيح إحدى الروايات لانها قصة واحدة
في مقام واحد في حق رجل واحد قال في الفتح المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث
نصف صاع من طعام والاختلاف عاينه في كونه قرأ رحنطة لعله من تصرف الرواة وأما
الزبيب فلم أره الا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي أسنادهما محمد بن اسحق
وهو حجة في المغازي لافي الاحكام اذا انفك والمحقوظ رواية الترمذي وقدم الجزم بما عند
مسلم وغيره من طريق أبي قلابة كما وقع في الباب حيث قال أو تصدق بثلاثة أصع من تمر
بين ستة مساكين ولم يختلف على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن
كعب وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الاصماني ومن طريق شعبة وداود عن
الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول
من قال لا فرق في ذلك بين القر والحنطة وان الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف
صاع قوله هوام رأسك الهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الاحشاش والمراد
بها ما يلزم جسد الانسان غالباً اذا طال عهدهم بالتنظيف وقد وقع في كثير من الروايات
انها القمل قوله فرقا الفرق ثلاثة أصع كما وقع عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن
ابن عيينة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصع وفيه اشعار بان تفسير الفرق مدرج
لكنه مقتضى الروايات الاخر كما في رواية سليمان بن قرم عن ابن الاصماني عند أحمد بل حفظ
لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضاً وأطعم ستة مساكين
مدين قوله أو انك شاة لا خلاف بين العلماء ان النسل المذكور في الآية هو شاة لكنه
يعكر عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب انه اصابه أذى فخلق رأسه فأمره النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أن يهدي بقره وفي رواية للطبراني فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أن يهدي فاقته دي بقره وكذا العبد بن جعيد وسعيد بن منصور قال الحافظ وقد عارض
هذه الروايات ما هو أصح منها من ان الذي امر به كعب وفعله في النسل انما هو شاة وروى
سعيد بن منصور وعبد بن جعيد عن أبي هريرة ان كعباً ذبح شاة لازى كان أصابه وهذا
أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار قال اخذ
كعب بارقع الكنارات ولم يخالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أمر به من ذبح
الشاة بل وافق وزاد وتعبه الحافظ بان الحديث الدال على الزيادة لم يثبت

العمرة المفردة بل في العمرة التي مع الحج وقد لزمت بالدخول فيها والنزاع في وجوب العمرة المفردة من الأصل ويؤيد عدم
الوجوب ما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن العمرة واجبة هي قال لا وفي
أسناده الخياط بن ارطاة وفيه ضعف ويؤيد عدم الوجوب قوله تعالى والله على الناس حج البيت ولم يذكروا العمرة وفي الاحاديث
الصحيحة التي فيها بيان أركان الاسلام الاقتصار على الحج ولم يذكروا العمرة انتهى في (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن
العمرة) السائل عكرمة بن خالد الخزاعي (قبل الحج فقال) ابن عمر (لابأس) زاد أحمد وابن خزيمة لا بأس على أحمد

ان يعقر قبل الحج (وقال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان يحج وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (أنه قيل له كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) القائل عروة بن زبير كافي مسلم (قال أربع) بالرفع أي عمره أربع ولا في ذرأ ربعا بالنصب أي اعتمر أربعاً (أحداهن) أي العمرات كانت (في رجب) نكر هنا لن يرد عليه (قال السائل فثالث لعائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها (يا أمأماً لا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (فأنت) عائشة (ماية قول) عبد الله (قال) عروة (يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمرات أحدها في شهر رجب فانت) عائشة (يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عمره الأوهو) أي ابن عمر (شاهده) أي حاضر معه ٢٣٠

• (باب ما يباح في الحجامة وغسل الرأس للمحرم) •

(عن) عبد الله بن يحيى قال احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم بطي جمل من طريق مكة في وسط رأسه متفق عليه • وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم احتجم وهو محرم متفق عليه وللبخاري احتجم في رأسه وهو محرم من وجع كان به بما يقال له لحي الجمل • وعن عبد الله بن حنبل ان ابن عباس والمصورين مخرمة اختلافاً بالابو اعفقال بن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المصور لا يغسل المحرم رأسه قال قارناني ابن عباس الى ابي أيوب لانما يرى فوجدته يغتسل بين القريتين وهو يستر بثوب فسات عليه فقال من هذا فقلت انا عبد الله بن حنبل أرساني اليك ابن عباس يسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأ طأه حتى بداي رأسه ثم قال لانسان يصب عليه الماء اصيب فصب على رأسه ثم حوله رأسه يديه فأقبل • ما وادبره فقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل رواه الجماعة الا ترمذي) قولده وهو محرم زاد في رواية للبخاري بعد قوله محرم لفظ صائم قوله بطي جمل بفتح اللام وحكى كسرها وسكون المهملة وفتح الجيم والميم موضع بطريق مكة كما وقع مينا في الرواية الثانية وذكر البكري في معجمه أنه الموضع الذي يقال له ثربجل وقال غيره هو عقبة الخنفة على سبعة أميال من السقياء وهو من ظن أن المراد به لحي الجمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الجهم وجزم الحزمي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع قوله في وسط بفتح المهملة أي متوسطه وهو ما فوق اليافوخ فيما بين أعلى القريتين قال اللث كانت هذه الحجامة في فاس الرأين قال النووي اذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فان تضمنت قطع شعره في حرام وان لم تتضمنه جازت عند الجمهور وروكهها ماله وعن الحسن في الفدية وان لم يقطع شعره فان كان لضرورة جاز قطع الشعر وتجب الفدية وخسر أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس وقال الداودي اذا أمكن مسك الحاجم بغير حلق لم يجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وربط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضر من وغير ذلك من وجوه التدابير التي يمكن في ذلك ان كتاب ما في

(وما اعتمر) صلى الله عليه وآله وسلم (في شهر رجب قط) قالت ذلك مبالغة في نسبته الى النبيان ولم تنكر عابه الا قوله احدها في رجب وزاد • لم عن مطاع عن عروة وابن عمر • مع فاقال لا ولا نسم سكت قال النووي سكت ابن عمر على انكار عائشة يدل على انه كان إشتهبه عليه أو نسي أو شك انتهى • وبهذا يجب عما استشكل من تفديم قول عائشة الى ما في على قول ابن عمر ان ثبت وهو خلاف القاعدة المقررة (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أنه سئل كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) السائل قتادة بن دعامة (قال أربعاً عمره الحديبية في ذي القعدة) سنة ست (حيث صدق المشركون) فخير الهدى بها وحلق هو وأصحابه ورجع الى المدينة (وعمره من ايام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم) يعني قريناً وهي عمره القضاء والقضية وانما سميت بها لانه صلى الله عليه وآله وسلم

الحرم

فأما قريناً لانها وقعت قضاء عن العدة التي صدقها اذ لو كان كذلك لكانت اعمرة واحدة

وهذا مذهب الشافعية والمالكية وقال الخنفة هي قضاء عنها قال في فتح القدير وتسمية الصلابة وجميع السلف اياها بعمره القضاء ظاهر في خلافه وتسمية بعضهم اياها بعمره القضية لا يتبعه فانه اتفق في الأولى مع اضافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل مكة على ان ياتي من العام القليل فيدخل مكة بعمره ويقيم ثلاثاً وهذا الامر قضية تصح اضافة هذه العدة اليها فانها عمة كانت من تلك القضية فهي قضاء عن تلك القضية فتصح اضافتها الى كل منهما فلا تستلزم الاضافة الى القضية التي القضاء

والإضافة إلى القضاء فميدبوتة فميدبوتة يلامحارض انتهى (وهرة الجعرانة) وهي قابين الطائفت ومكة (اذ) أي
حين (قسم غنية أراه) أي أظنه وهو اعتراض بين المضاف وبين (حنين) المضاف إليه وكان الراوي طرأ عليه شك فادخل لفظ
أراه بينهم - ما وقد رواه مسلم عن هشام بن غوث بن شريك وحنين واديينه وبين مكة ثلاثة أميال وكانت في سنة ثمان في زمن غزوة الفتح
ودخل صلى الله عليه وآله وسلم بهذه العمرة إلى مكة ليلة لا وخرج منها ليلا إلى الجعرانة فبات بها فلما أصبح وزالت الشمس خرج في
بطن سرف حتى جامع الطريق ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس قال قتادة (فلت) لأنس (كم حج) صلى الله عليه
وآله وسلم (قال حج) واحدة وفي رواية أنه قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله ٢٢١ (وسلم حيث وقوه ومن القابل عمرة
الحديبية) قال ابن التين هذا رواه

وهما الآن التي رددوه فيها هي عمرة
الحديبية وأما التي من قابل فلم يردو
منها قال الحافظ قلت لا وهم في
ذلك لان كلامهما كان من الحديبية
ويحتمل ان يكون قوله عمرة
الحديبية يعلق بقوله حيث رددوه
انتهى (وعمره في ذي القعدة) وهي
عمرة الجعرانة (وعمرته مع حجه)
وهي الرابعة ﴿عن البراء بن عازب
رضي الله عنهما قال اعقر رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في ذي
القعدة قبل أن يحج مرتين﴾ وهذا
لا يدل على نفي غيره لان مفهوم
العدد لا اعتبار له وقبل ان البراء لم
يعد الحديبية لكونه لم تتم والتي
مع حجه لانها دخلت في أفعال الحج

(عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا
يخطب رواء الجماعة إلا البخاري وأبو داود ولا يخطب • وعن ابن عمر أنه سئل عن
مرأة أراد أن يتزوجها رجل وهو خارج من مكة فأراد أن يعتمر أو يجمع فقال لا تزوجها
وأنت محرم فهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواء أحمد • وعن أبي غطفان عن
أبيه عن عمر أنه فرق بينهما يعني رجلا تزوج وهو محرم رواء مالك في الموطأ والدارقطني
• وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواء الجماعة
وللبخاري تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم وبنيها وهو حلال وماتت
بسرف • وعن يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها حلالا

قبل أن يدخل ذوالحجة وقبيلها كان في ذى الحجة فصيح طريقا للثبات والنفي وأما ما رواه الدارقطني عن عائشة خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة رمضان فقد حكم الحفاظ بخلط هذا الحديث إذا خلا في أن عمره لم تزد على أربع وقد عينا أنس وعذها وأيس فيها ذكر شيء منها في غير ذى القعدة سوى التي مع حجة ولو كانت له عمرة في رجب وأخرى في رمضان لمكان ستا ولو كانت أخرى في شوال كما هو في سنن أبي داود عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في شوال كانت سبعة والحق في ذلك أن ما أمكن فيه الجمع وجب ارتكابه دفعا للمعارضة وما لم يمكن فيه حكم يقتضي الأصح والاثبت وهذا أيضا

يمكن الجمع بارادة عمرة الجعرانة فانه صلى الله عليه واله وسلم خرج الى خيبر في شوال وأحرم به في ذي القعدة فكان مجازا للقرب
 هذا ان صح وحفظ والا فالعمل عليه الثابت واقفه أعلم ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون الاعطاء ومجاهد اذ كان وفيه
 الحديث والنعنة والسؤال والسماع والقول (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه ما أن النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم امره ان يردف) عائشة) اخته أي يركبها وراعه على ناقته (ويحرمها) من الاثمار (من التنعيم) انما عين التنعيم
 لانه اقرب الى الحل من غيره وهو مريض على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة اقرب اطراف الحل الى البيت يسمى به لانه على يمينه
 جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم ولواذي ٢٣٢ اسمه نعامان قاله في القاموس وقال المذهب الطبري فيما قرأته في تحصيل المرام
 هو أمام أدنى الحل وليس بطرف

الحل ومن فسر به ذلك فقد تجاوز
 واطلق اسم النبي على ما قرب منه
 انتهى وروى الاثر في من طريق
 ابن جريج قال رأيت عطاء يصف
 الموضع الذي اعمرت منه عائشة
 قال فاشارة الى الموضع الذي انتهى
 فيه محمد بن علي بن شافع المسجد
 الذي وراء الكعبة وهو المسجد
 الخرب وهو افضل مواقيت العمرة
 بعد الجعرانة عند الاربعة الابا
 حنيفة رحمه الله انتهى واستدل
 بالحديث على تعيين الخروج الى
 أدنى الحل لمريدة العمرة فيلزمه
 الخروج من الحرم ولو بقليل من
 أي جانب شاء للجمع فيه بين الحل
 والحرم كالجمع في الحج بينهما وقوفه
 بمرفة ولا أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم امر عائشة بالخروج الى الحل
 لا احرام بالعمرة فلم يجب الخروج
 لاحرام من مكانه الضيق الوقت
 لانه كان عند رحيل الحاج وافضل
 يساع الحل لا احرام بالعمرة
 الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديمية ولو
 أحرم به من مكة وقم أفعاله ما لم
 يخرج الى الحل قبل تلبسه بفرض

ويجب احلالا ومات بسرف فدفعها الى الظلة التي فيها رواد أحد الترمذي ورواه
 مسلم وابن ماجه وانظر ما تروجه او هو حلال قال وكانت خاتى وخلة ابن عباس وأبو داود
 واقطه قالت تزوجني ونحن حلالا بسرفه وعن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وفيها احلالا وكنت الرسول بينه ورواه أحد الترمذي
 ورواية صاحب القصة والسفير في الأولى لانه أخبروا عرف بها وروى أبو داود أن سعيد
 ابن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله تزوج ميمونة وهو محرم) حديث ابن عمر في اسناده
 أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد وثق وحديث أبي رافع قال الترمذي حديث حسن
 ولأنهم أحدا اسنده غير حماد بن زيد عن مطر الوراق عن ربيعة قال وروى مالك بن أنس
 عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو حلال
 رواه مالك من سلا وقول سعيد بن المسيب أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندري وفي
 اسناده رجل مجهول قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح الأول بفتح الياء وكسر الكاف أي
 لا يتزوج انفسه والثاني بضم الياء وكسر الكاف أي لا يتزوج امرأة بولاية ولا وكالة في
 مدة الاحرام قال العسكري ومن فتح الكاف من الثاني فقد حذف قوله ولا ينكح أي
 لا ينكح المرأة وهو طلب زواجه وقبل لا يكون خطيبا في النكاح بين يدي العقد
 والظاهر الاول قوله تزوج ميمونة وهو محرم أجيب عن هذا بأنه مخالف لرواية أكثر
 الصحابة ولم يروه كذلك الا ابن عباس كما قال عباس ولكنه متعقب بأنه قد صح من رواية
 عائشة وأبي هريرة نحوه كما صرح بذلك في الفتح وأجيب ثانيا بأنه تزوجها في ارض الحرم
 وهو حلال فاطلق ابن عباس على من في الحرم انه محرم وهو بعيد وأجيب ثالثا
 بالمعارضة برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة وكذلك برواية أبي رافع وهو السفير
 رحمه الله أخبر بذلك كما قال المصنف وغيره ولكنه يعارض هذا المرجح أن ابن عباس روايته
 مثبتة وهي أولى من النافية ويحاجبان رواية ميمونة وأبي رافع أيضا مثبتة لوقوع
 عقد النكاح وانبي صلى الله عليه وآله وسلم حلال وأجيب رابعا بان غاية حديث ابن
 عباس انه حكاية فعمل وهي لا تعارض سريح القول أعني انتهى عن أن ينكح المحرم
 أو ينكح ولكن هذا انما يصار اليه عند تعذر الجمع وهو ممكن ههنا على فرض أن رواية

منها اجزاء ما أحرم به ولزمه الدم لان الاسامة بذلك الاحرام من المقات انما تقتضي لزوم الدم لاعداء الاجزاء ابن
 فان عاد الى الحل قبل التلبس بفرض سقط عنه الدم ذكره القسطلاني قال في النسخ هل يتعين التنعيم لمن كان بمكة أم لا واذا
 لم يتعين هل لها فضل على الاعتمار من غيرهما من جهات الحل أو لا قال صاحب الهدى يعني الحفاظ ابن القيم رحمه الله لم ينقل أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة اقامته بمكة قبل الهجرة الا دخلا الى مكة ولم يعمر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة
 بعمره كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحيد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته صلى الله عليه وآله وسلم الا عائشة حدها

انتهى ويعد ان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته واختلفوا أيضا هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة فروي انه اكهى
 وغيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل مكة التمتع ومن طريق عطاء
 قال لا بد للعمرة ممن هو من اهل مكة او غيرهما فيخرج الى التمتع أو الى الجمرات فيحرم منها أو افضل ذلك ان يأتي ميعقاتنا
 من مكة فيلتجئ الى الجبل قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميعقات للعمرة لمن كان بمكة الا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة
 مكة الى التمتع قاله غيرهم وآخرون فقالوا ميعقات العمرة الحل وانما ٢٢٣ أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عائشة بالاحرام من التمتع لانه
 كان أقرب الحل من مكة ثم روى
 من طريق ابن أبي مليكة عن
 عائشة في حديثها قالت فكانت
 ادنا ما من الحرم التمتع فاعقرت
 منه قال ذهبت بذلك ان ميعقات
 مكة للعمرة الحل وان التمتع
 وغيره في ذلك سواء انتهى قال
 شيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه
 الله لم يكن على عهد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وخلفائه
 الراشدين أحد يخرج من مكة
 ليعتمر الا لعمدة في رمضان ولا
 في غيره والذين هموا مع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فيهم من اعتمر
 بعد الحج من مكة الا عائشة
 ولا كان هذا من فعل الخلفاء
 الراشدين انتهى وقد تقدم
 ما قاله صاحب المهدى نقلا
 عن الفتح وزاد وقد قام النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بعد
 الوحي ثلاث عشرة سنة لم يقل
 انه اعتمر خارجا من مكة ولم يفعله
 أحد على عهد هذه الا عائشة
 لانها اهلت بالعمرة فخاصت
 قاصدا ففقدت فوجدت في

ابن عباس أربع من رواية غيره وذلك بان يجعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص ما
 لمن عموم ذلك القول كما تقرر في الاصول اذا فرض تأخر الفعل عن القول فان فرض
 تقدمه فسيه الخلاف المشهور في الاصول في جواز تخصيص العام المتأخر بالخاص
 المتقدم كما هو المذهب الحق أو جعل العام المتأخر ناسخا كإذهب اليه البعض اذا تقرر
 هذا فالحق انه يحرم أن يتزوج المهرم أو يزوج غيره كإذهب اليه الجمهور وقال عطاء
 ومكرمة وأهل الكوفة يجوز للمهرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشترى الجارية للوطء
 وتعبق بانه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار وظاهر انتهى عدم الفرق بين
 من يزوج غيره بالولاية الخاصة أو العامة كالسلطان والقاضي وقال بعض الشافعية
 والامام يحيى انه يجوز أن يزوج المهرم بالولاية العامة وهو تخصيص لعموم النص بـ لا
 يخص قوله بسرف بفتح المهملة وكسر الراء موضع معروف قوله في الطالة بضم الطاء
 وتشديد اللام كل ما أنظر من الشمس قوله التي بنى فيها ما أي التي زفت اليه فيها قوله
 وهم ابن عباس هذا واحد الاجوبة التي أجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس (وعن
 عمر وعلى وأبي هريرة انه سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا لا يثنيان
 لوجه ما حتى يقضيا حجهم ما سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا لا يثنيان
 قابل تفرقا حتى يقضيا حجهم ما سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا لا يثنيان
 قبل أن يقضيا فامره أن يتخير بدنة والجميع لما لك في الموطأ) اثر عمر وعلى وأبي هريرة هو
 في الموطأ كما قال المصنف ولكنه ذكره بلاغا عنهم وأسند البيهقي من حديث عطاء عن
 عمر وفيه ارسال ورواه سعيد بن منصور عن مجاهد عن عمر وهو منقطع وأخرجه ابن
 أبي شيبة أيضا عنه وعن علي وهو منقطع أيضا بن الحكم وبينه وأثر ابن عباس رواه
 البيهقي من طريق أبي بشر عن رجل من بني عبد الدار عنه وفيه ان أبا بشر قال لقيت
 سعيد بن جبيرة فذكرت ذلك له فقال هكذا كان ابن عباس يقول وفي الباب عن ابن
 عمر عند أحمد انه سئل عن رجل وامرأة حاجين وقع عليهما قبل الاقضية فقالا ليجبا قايلا
 وعن ابن عمر بن العاص عند الدارقطني والحاكم والبيهقي نحوه قول ابن عمر وقد روى
 نحوه هذا الا نأمر فوعا عند أبي داود في المراسيل من طريق يزيد بن نعيم ان رجلا من

٢٠ نيل ح
 أنفسهم ان ترجع صوابا بحجة وعمرة مستقالتين فان كن
 مقدمات ولم يحضن وترجع هي بعمرة في ضمن حجتها فامر أخاها ان يعمرها من التمتع مطييا قلبها انتهى وتدل له رواية
 البخاري عن جابر بن رضى الله عنه وفيها قالت يا رسول الله أتطلقون بعمرة أي منفردة عن حجة أو حجة أي منفردة عن عمرة
 وانطلق بالحج أي من غير عمرة منفردة فامر صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر ان يخرج معها الى التمتع قال
 القسطلاني أي لتعمر منه بطييا قلبها فاعقرت منه بعد الحج في ذي الحجة أي ليله الحبيب (وان سراقبة بن مالك بن جهم)

بضم الجيم المدحجى السكاني (لحق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعقبة وهو) أى صلى الله عليه وآله وسلم (يرمى) أى يرى جرة العقبة (فقال) أى سمرانة (الكلمة هذه) القعلة وهى فسخ الحج إلى العمرة أو القرآن أو العمرة فى أشهر الحج (خاصة يارسول الله) أى هل مخصوصة بكم فى هذه السنة أو لكم ولا غيركم أبداً (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بحسبها (لا بل لا بد) وفى رواية جعفر عنده سلم فقام صرافة فقال يارسول الله أعلمنا هذا أم لا ليدفئ شبلنا أصابعه واحدة فى الأخرى وقال دخلت العمرة فى الحج مرتين لا بل لا بد أبداً ومعناه ٢٣٤ كما قال النووي عند الجهوران العمرة يجوز فعلها فى أشهر الحج

ابطالاً لما كان عليه أهل الجاهلية وقيل معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة قال وهو ضعيف وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل بل الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ وهو مذهب الحنابلة بل قال المرداوى فى كتابه الانصاف فى معرفة الرائج من الخلاف وهو شرح المقنن لشيخ الاسلام موفق الدين برقادة أن فسخ القارن والمفرد جهما إلى العمرة مستحب بشرطه نص عليه وعليه الاصحاب قاطبة قال وهو من مفردات المذهب لكن المصنف أى ابن قدامة هنا ذكر الفسخ بعد الطواف والسعى وقطع به الخرق وقد دمه الزركشى وقال هذا ظاهر الأحاديث وعن ابن عقيل الطواف بنية العمرة هو الفسخ وبه حصل رخص الاحرام لا غير قال فهو هذا تحقيق فسخ الحج وما ينسخ به وقال فى السكاني يسن لهما إذا لم يكن معهما هدى أن يفصلا فيهما بالحج وينوبان مرة مفردة ويجلان

جذام جامع امرأته وهما محرمان فالألفى صلى الله عليه وآله وسلم فقال اقضيانسكا واهدياه ديا قال الحافظ رجاله ثقات مع ارساله ورواه ابن وهب فى موطنه من طريق سعيد بن المسيب مرسل وأثر على المذكور فى الباب فى التفرقة أخرج نحوه البيهقى عن ابن عباس موقوفاً وروى ابن وهب فى موطنه عن سعيد بن المسيب مرفوعاً مرسل نحوه وفيه ابن لهيعة وهو عند أبي داود فى المراسيل بسند معضل قوله حتى يقضيا جهما استدله به من قال أنه يجب الماضى فى فساد الحج وهم إلا كثروا وقال داود لا يجب كالمصلاة قوله ثم عليه ما ج قابل استدله به من قال أنه يجب قضاء الحج الذى فسدوه هم الجهور قوله والهدى غسك به من قال أن كقارة الوطء شاة لأنهم أقل ما يصدق عليه الهدى وهو مرمى عن أى خبيثة والناصر ويدل على ما قاله قوله صلى الله عليه وآله وسلم واهديا هديا كما فى مرسل أبي داود المذكور وذهب الجهور إلى أنها تجب بدنة على الزوج وبدنة على الزوجة وتجب بدنة الزوج على الزوج إذا كانت مكرهة لا مطوعة وقال أبو حنيفة ومحمد على الزوج مطلقاً وقال الشافعى فى أحد أقواله عليه ما هدى واحد اظاهر الخبر والاثار وقال الامام يحيى بدنة المرأة عليها اذ لم يقض الدليل قوله تفرقا حتى يقضيا جهما ما فيه دليل على مشروعية التفرق وقد حكى ذلك فى البحر عن ابن عباس وعثمان والعمرة واكثر الفقهاء واختلفوا هل واجب أم لا فذهب أكثر المعتزلة وعطاء ومالك والشافعى فى أحد أقواله إلى الوجوب وذهب الامام يحيى والشافعى فى أحد أقواله إلى الندب وقال أبو حنيفة لا يجب ولا يندب واعلم أنه ليس فى الباب من المرفوع ما تقوم به الحجة والموقوف ليس بحجة فمن لم يقبل المرسل ولا رأى حجة أقوال الصحابة فهو فى سعة عن التزام هذه الاحكام وله فى ذلك سالف صالح كداود الظاهرى

• (باب تحريم قتل الصيد وضمائه بنظيره) •

(قال الله تعالى فجزا منى ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم الآية) وعن جابر

قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الضبيع يصيبه الحرم كبشاً ووجه له من الصيد رواه أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضاً بقية أهل السنن وابن حبان وأحمد والحاكم فى المستدرک قال الترمذى سألت عنه البخارى فقصه وكذا صححه

احرامها بطواف وسعى وتقصير ليصيرامقتهين وقال فى الاتصا لروادعى مدع وجوب الفسخ لم عبد

يعد وقال الشيخ فى الدين يجب على من اعتقد عدم مساعه ان يعتقه ولو ساق هدياً فهو على احرامه لا يصح فسخه الحج إلى العمرة على الصحيح عندهم وحجت مع الفسخ لزوم دم على الصحيح من مذهبهم نص عليه وعليه أكثر الاصحاب انتهى وقال بعض الحنابلة نحن نشهد الله أنالوا حرمنا حججاً رأينا قرضا فسخه إلى عمرة فنادى من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك أن فى السنن عن البراء بن عازب خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فاجرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوها

عمرة فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا الحج فكيف نجعلها عمرة قال انظر واما امر كبه فافعلوا فردوا عليه القول فغضب الحديث وقال سلمة بن شبيب لا جد كل امرئ عندى حسن الاخلة واحدة فقال وماهى قال تقول بفسخ الحج الى العمرة فقال يا سلمة كنت ارى لك عقلا عندى في ذلك احدى عشر حديثا صحاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتر كها القولك وقال في الفتح يحتمل أن يكون السؤال وقع عن الامر من تعدد المكانين انتهى وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وبجاءه العلماء من السلف والخلف هو مختص بهم تلك السنة لا يجوز بعدهما يخالفوا ما كانت ٢٣٥

عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج وفي حديث أبي ذر عن مسلم كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة يعني فسخ الحج الى العمرة وعند الشافعي عن الحرث ابن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لما خاصة أم للامامة عامة فقال لا بل لما خاصة وهذا لا يعارضه حديث سراقه لأن سبب الامر بالفسخ ما كان لاتقرير الشرع العمرة في أشهر الحج ما لم يكن مانع من سوق الهدي وذلك انه كان مستعظما عندهم حتى كانوا يعدونها في أشهر الحج من الجبر الفجور فكسر سورة ما استحكم في نفوسهم من الجاهلية من انكاره بمحملهم على فعله بانفسهم فلولم يكن حديث بلال بن الحرث ثابتا كما قال الامام أحمد حديث قال لا يثبت عندى ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من الجبر الفجور في الارض الحديث صريح في كون سبب

عبد الحق وقد أعل بالوقف وقال البيهقي هو حديث جديد تقوم به الحجة ورواه عن جابر عن عمر وقال لا أراه الا رفعه ورواه الشافعي موقوفا رخص وقفه من هذا الوجه لدارقطني ورواه من وجه آخر هو والحاكم مرفوعا وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي قال البيهقي روى موقوفا عن ابن عباس والآية الكريمة أصل أصيل في وجوب الجزاء على من قتل صيدا وهو محرم ويكون الجداء مما لا لامة قتول ويرجع في ذلك الى حكم عمدين كاذب اليه مالك وهو ظاهر الآية وقيل انه لا يرجع الى حكم العدلين الا فيما لا مثل له وأما فيما له مثل فيرجع فيه الى ما حكم به السلف والايحكم فيه السلف يرجع الى ما حكم به عدلان واختلافوا في أي شيء تعتبر الامثلة فقيل في الشكل أو الفعل وقيل في القيمة والحديث يدل على ان الضبيع صيد وان فيه كبشا وعن محمد بن سيرين ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني أجريت أنا وصاحب لي فرسين نسبتني الى ثغرة ثنية فاصفنا طيبا ونحن محرمان فماذا ترى فقال عمر لرجل جمل بجانبه تعال حتى تحكم أنا وانت قال نعم كما عليه بعنز فولى الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع ان يحكم في ظبي حتى دعا رجلا يحكم معه فسمع عمر قول الرجل ودعا له أهله تقس أسورة المائدة فقال لا فقال هل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي فقال لا فقال لو أخبرتنى انك تقر أسورة المائدة لوجهتك ضربا ثم قال ان الله عز وجل يقول في كتابه يحكم به ذوو العدل منكم هديا بالغ الكعبة وهذا عبد الرحمن بن عوف رواه مالك في الموطأ وعن جابر ان عمر قضى في الضبيع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي اليربوع بجفرة رواه مالك في الموطأ وعن الاجلم بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضبيع اذا أصابه المحرم كبش وفي الظبي شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة قال والجنسرة التي قد ارتعت رواه الدارقطني قال ابن معين الاجلم ثقة وقال ابن عدي صدوق وقال أبو حاتم لا يثبت حديثه الاثر الاول رواه مالك في الموطأ عن عبد الملك بن قريب عن محمد بن سيرين وعبد الملك بن قريب هو الأصح وهو ثقة والآخر الثاني لم يذكر مالك في الموطأ قوله عن جابر بل رواه عن أبي الزبير ان عمر

الامر بالفسخ هو قصد محوما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه وقال ابن المنير ترجم على ان العمر من التنعيم ثم ذكر حديث سراقه وأيس فيه تعرض لمقات واكن لاصل العمرة في أشهر الحج وأجاب بان وجهه ذكره في الترجمة الرد على من لعنه يزعم ان التنعيم كان خاصا بعمارة عائشة حينئذ فقرره حديث سراقه انه غير خاص وأنه عام أبدا انتهى ما في القسطلاني وقد رجح الحافظ ابن القيم رحمه الله فسخ الحج الى العمرة في كتابه الهدى وكتاب اعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد عليه ولا شك ان الحجة معه لامع غيره يتضح ذلك بعد النظر الصحيح في كنبه وقد جنح الى ما رجحه الامام ابن القيم الحافظ الشوكاني

في نيل الاوطار وبسط القول في ذلك وقوى دعائه بالادلة العجيبة فراجعته تجد ما يشي ويكفي وبالله التوفيق وحديث
الباب أخرجه البخاري في القتي وأبو داود في الحج وحديث سراقه هذا طرف من حديث جابر الطويل لا من حديث عبد الرحمن
ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان على صاحب الخبر أن يقول وفي رواية عن جابر أن سراقه الخ رده ما هذا الوهم لكن
قصرت عبارته في هذا المقام أو هو سمع من قلم الناصح أو الطابع والله اعلم (حديث عائشة رضي الله عنها في الحج) أي في ذكر
قصة حج الوداع (تكرر كثيرا وقد تقدم ٢٣٦ بقامه) فلا حاجة إلى العود بكثرة (وعنها) أي عن عائشة

ابن الخطاب قضى في الضبيع الخ وأخرجه أيضا الشافعي بسند صحيح عن عمر وأخرج
البيهقي عن ابن عباس أنه قضى في الارب بعناق وروى عنه الشافعي من طريق
الضحاك أنه قضى في الارب بشاة وأخرج البيهقي عن ابن مسعود أنه قضى في الاربوع
بجفرة ورواه الشافعي عنه من طريق مجاهد وروى أبو يعلى عن عمر وقال لا أراه
الارفعه انه حكم في الضبيع بشاة وفي الارب بعناق وفي الاربوع جفرة وفي الطهي كبش
وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر أنه قضى في الارب بعناق وروى إبراهيم الحارثي في الغريب
عن ابن عباس أنه قضى في الاربوع بحمل والحمل ولد الضأن المذكور وحديث جابر أخرجه
أيضا البيهقي وأبو يعلى وقال لا عن جابر عن عمر رده وأما الدارقطني فرواه من طريق
إبراهيم الصانع عن عطاء عن جابر وصحح وقفه الدارقطني من هذا الوجه كما ساف في
أول الباب قوله فخ كما عليه به نزق وادعاهما على ذلك على وعثمان وابن عباس وابن
عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير وكذلك وافقوا عمر في إيجاب عناق في الاربوع وجفري
الاربوع كما حكى ذلك الله في البقرة عنهم وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع
المذكور في الباب الا في الطهي فانه أوجب فيه شاة ولكنها قد تطلق الشاة على المعز قال
في القاموس الشاة الواحدة من الغنم للذكور والانثى أو يكون من الضأن والمعز والقطباء
والبقرة والنعام وحسر الوحش انتهى قوله بجفرة الجفرة بفتح الجيم هي الانثى من ولد
الضأن التي بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والعنز بفتح الميم ماله وسكون النون
بعد هاء الزاي الانثى من المعز الجع أهنز وعنز وعنار

(باب منع المحرم من كل لحم الصيد الا اذا لم يصد لاجله ولا أعان عليه)

(عن الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحم جبار وحشيا
وهو بالابواء أبو دثان فردده عليه فلما رأى ما في وجهه قال ان لم ترد عليك الا ان احرم
متفق عليه ولا حرج دوس لم لحم جبار وحش * وعن زيد بن أرقم وقال له ابن عباس
يستهزئ بك كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
حرام فقال أهدى له عضوا من لحم صيد فردده وقال انانا نأكله ان احرم رواه أحمد ومسلم
وأبو داود والنسائي) قوله جبار وحشيا هكذا رواية مالك ولم تختلف عنه الرواية في ذلك

(رضي الله عنها في رواية ان
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال لها في العمرة ولكمها)
أي عرفتك (على قدر نفقتك
أو نصيبك) تعبك لما في انشاق
المال في الطاعات من الفضل
وقبح النفس عن شهواتهم من
المشقة وقد وعد الله الصابرين
أن يوفيه أجرهم بغير حساب
لكن قال الشيخ عز الدين بن
عبد السلام ان هذا ليس بمطرد
فقد تكون بعض العبادات
أخف من بعض وهي أكثر فضلا
بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة
القدر بالنسبة لقيام الليل من
رمضان غيرها وبالنسبة للمكان
كصلاة ركعتين بالمسجد الحرام
بالنسبة لصلوات ركعتين في غيره
وأجيب بان الذي ذكره لا يمنع
الاطراد لان الكثرة احصاء
فيه ذكره ليست من ذاتها
وانما هي بحسب ما به عرض لها
من الامور المذكورة وأوفي
قوله أو نصيبك قال الكرماني
اما للشك واما للتشويع وفي رواية
الا ما عيلى من طريق أحمد بن

منيع عن اسمعيل ما يؤيد الاول ولفظه على قدر نصيبك أو تعبك وفي لفظه على قدر نفقتك
أو نصيبك أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطبراني والحاكم ما يؤيد الثاني ولفظه ان لك من الاجر
على قدر نصيبك ونفقتك أو بالعطف وقد استدل بظاهر هذا الحديث على ان الاعتقاد بان كان بمكة من جهة الحل القريبة
اقل اجرا من جهة الحل البعيدة وهذا ليس بشيء لان الجعراة والحديبية مسافتها إلى مكة واحدة ستة فراسخ والتنعيم
مسافتها إليها فرسخ واحد فهو أقرب إليهما منها وقد قال الشافعي افضل بقاع الحل للاعتقاد بالجعراة لان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أحرم منها ثم التعميم لأنه أذن لعائشة قال وإذا قضى عن هذين الموضعين فابن عبد الحق يكون أكثر سفره كان أحب إلى انتهى وعن أحمد أن المكي كلما ساعد في العمره كان أعظم للاجرة وقال الحنفية أفضل بقاع الحبل للاعتماد التعميم ووافقه - بعض الشافعية والخنا بلة ووجهه أنه لم ينقل أن أحدا من الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج من مكة إلى الحبل ليحرم بالعمرة غير عائشة وأما اعتماره من الجعرانة فكان حين رجوع من الطائف مجتازا إلى المدينة ولكن لا يلزم من ذلك تعيين التعميم لأفضل لم يدل عليه هذا الخبران الفضل ٢٣٧ في زيادة التعبد والنفقة وانما

يكون التعميم أفضل من جهة أخرى تساويه إلى الحبل لأن جهة أنه بعد منه قاله في الفتح (عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها - ما أنها كانت كلما مرت بالجنون) بفتح الجاء ضم الجيم الخففة وسكون الواو آخره نون قال التي القاسم في تاريخ البلاد الحرام هو جبل بالمعنى مقبرة أهل مكة على يسار الداخل إلى مكة وعين الخارج منها إلى منى على مقتضى ما ذكره الأزرقي والفاكهى في تعريفه لأنهم ما ذكرناه في شق معلى مكة اليماني وهو الجهة التي ذكرناها وإذا كان كذلك فهو يخالف ما يقوله الناس من أن الجنون النقية التي يهبط منها إلى مقبرة المعلى وكلام الهب الطبري يوافق ما يقوله الناس قال القسطلاني وكنت قد تدته في ذلك ثم ظهر لي أن ما قاله الأزرقي والفاكهى أولى لأنهم ما بذلك أدري وقد وافقه - ما على ذلك أصح الخراعى راوى تاريخ الأزرقي ولعل الجنون على مقتضى قول الأزرقي والفاكهى

وتابعه على ذلك عامة الرواة عن الزهري وخالفه - ابن عيينة فقال لحم حمار وحش كما وقع في الرواية الأخيرة وبين الجبدي أنه كان يقول حمار وحش ثم صارية ولحم حمار وحش فدل على اضطرابه فيه قال في الفتح وقد توبع على قوله لحم حمار وحش من أوجه فيها مقال ثم ساقها ولكنه يقوى ما رواه ابن عيينة حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد أخرج - لم من وجه آخر عن ابن عباس أن الذي أهدها الصعب بن جثامة لحم حمار وأخرجه - لم أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد قال تارة حمار وحش وتارة شق حمار قول بالابواب بفتح الهمزة وسكون الواو بالمد جبل من أعمال القرع بضم القاف والراء بعدها مهمله قيل معنى بالابواب بانه وقيل لأن السبول تنبؤوه أى تحله قوله أبو ذؤان شق من الراوى وهو بفتح الواو وتشديد الدال آخره نون موضع بقرب الجنة قوله فردته اتفقت الروايات كلها على أنه رده عليه كما قال الحافظ الامارواه ابن وهب والبيهقي من طريقه بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية أن الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لحم حمار وحش وهو بالطفة فأكل منه وأكل القوم قال البيهقي أن كان هذا محفوظا حمل على أنه رد الحمار وقبل اللحم قال الحافظ وفي هذا الجمع نظر فإن الطرف كلها محفوظة فلم يرد حمارا لكونه صيدا لاجله ورد اللحم تارة لذلك وقوله أخرى حيث لم يصح دلالة وقد قال الشافعي في الام أن كان الصعب أهدي له حمارا حيا فليس للصحرى أن يذبح حمار وحش حى وإن كان أهدي له لحما فقد يحتمل أن يكون قد علم أنه صيده انتهى ويحتمل أن يكون القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية في وقت آخر وهو وقت رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من مكة إلى المدينة قال القرطبي يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدي حمارا أراد بقلامه مذبوحا لحياءه من قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد بعضه مجازا ويحتمل أنه أهدها له حيا فلم يرد عليه ذلك وأما ما بهضمه ظانا أنه انما رده عليه لمعنى يختص بجملة فاعلمه بامتناعه أن يحكم الجزم من الصعب حكم الكل والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات قوله أن لم يرد عليه قال في الفتح قال

والخراعى الجبل الذي يقال فيه قبر ابن عمر وأالجبل المقابل له الذي بينهما الشعب المعروف بشعب الجرارين انتهى قال في الفتح جنون جبل معروف بمكة وقد تكرر ذكره في الأشعار عند الملقمة مرة المعروفة بالمعلاة على يسار الداخل إلى مكة وعين الخارج منها إلى منى قال وهذا الذي ذكرناه محصل ما قاله الأزرقي والفاكهى وغيرهما وذكر الأزرقي أنه شعب أبي دب رجل من بني عامر قال الحافظ ابن حجر قد جعل هذا الشعب الآن الآن بين سور مكة الآن وبين الجبل المذكور مكانا يشبه الشعب فله هو انتهى واغرب السهيلي فقال الجنون على فرسخ وثلاث من مكة وهو غلط واضح كما بينه في الفتح (تقول صلى

الله على محمد فقد نزلنا معه ههنا ونحن يومئذ خفاف) بكسر الخاء جمع خفيف ولمسلم خفاف الحقايب جمع حقيبة بفتح المهملة وبالقاف والموحدة ما احتجب الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف (قاييل ظهورنا) أي مراكبنا (قليله) أزودنا فاعقرت أمّا واخفى عائشة) أي بعد أن فسخنا الحج إلى العمرة (والزبير بن العوام وفلان وفلان) قال في الفتح لم أقف على تعيين ما وكنها سمعت بعض من عرفته من لم يسبق الهدى فلما صعدنا البيت) أي بركنه وكنه بذلك عن الطواف أذهوم من لوازم المسح عليه عادة والمراد غير عائشة ٢٣٨ لأنها كانت حائضا (أحلتنا) أي بعد السجى وحذف اختصارا

فلا جهة فيه لمن لم يوجب السجى لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في جهة الوداع وقد جاء من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيصل ما أجل على ما بين ولم تذكر الحاق ولا التقصير فاسد تدل به على أنه استباحة مخطور وأوجب بان عدم ذكره هنا لا يلزم منه ترك فعله فان القصة واحدة وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث وهذا كقوله لما زنى فلان رجم والتقدير لما أحسن وزنى رجم فان قلت في مسلم وكان مع الزبير هدى فلم يحمل وهو مغاير لما هنا ذكرها الزبير مع من أحل أجاب النووي بأن أحرار الزبير بالعمرة وقوله منها كان في غير جهة الوداع (ثم أهلتنا من العنى بالحج) وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج أيضا قال في الفتح واختلفوا في جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وهي فقال لا كترعابه الهدى وقال عطاء لا نرى عليه وقال الشافعي تفديعته وعليه المضي في فاسدها وقضاؤها

الفاضل عياض ضبطناه في الروايات بفتح الدال وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا الصواب أنه بضم الدال لأن المضاعف من الجهر ومراعى فيه الواو التي توجبها ضمة الهاء بعددها قال وليس الفتح بملط بل ذكره ثعلب في الفصح نعم تعقبوه عليه بأنه ضعيف وأجازوا فيه الكسر وهو أضعف الأوجه وهي لفظة حكاها الألفس عن بني عقيل وإذا أولاه ضمير الموث فحوردها فالفتح لازم اتفاقا كذا قال النووي ووقع في رواية الكشميني لم يردده بفتح الدال في وضع الأولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه قوله إلا بأسرهم زاد النسائي لانا كل الصيد وفي حديث ابن عباس أنا لانا كله فاحرم وقد استدلهما من قال بفتح الهمزة من لحم الصيد على الحرم مطلقا لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على أنه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق والهادوية واستدلوا أيضا بموم قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ولكن يعارض ذلك حديث طلحة وحديث الهزلي وحديث أبي قتادة وسأق في هذه الأحاديث وقال الكوفيون وطائفة من السلف أنه يجوز للحرم كل لحم الصيد مطلقا وتمسكوا بالأحاديث التي ستأتي وكلا المذهبين يستلزم أطراح بعض الأحاديث العيصية بلا موجب والحق ما ذهب إليه الجمهور ومن الجمع بين الأحاديث المختلفة فقالوا الأحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للحرم وأحاديث الرخصة محمولة على ما ساءه الحلال لأجل الحرم قالوا والسبب في الاقتصار على الأحرار عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيده إلا إذا كان محرما فاقصر عن تعيين الشرط الأصلي وسكت عما ساءه فلم يدل على نفيه ويؤيد هذا الجمع حديث جابر الآتي (وعن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بييض النعام فقال أنا قوم حرم أطعموه أهل الحل رواء أحمد) وعن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي وهو ابن أخي طلحة قال كنا مع طلحة ونحن حرم فاهدى لنا طير وطلحة واقدفنا من أكل ومننا من تورع فلم يأكل فلما استبذ طلحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحمد ومسلم والنسائي) حديث علي أخرجه أيضا البزار وفي أسنده على بن زيد وفيه كلام وقد وثق وبقيته رجاله رجال الصحيح وهو حديث طويل

هذا

واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لشيء عليه بخلاف من قال عليه

دم (عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قفل) رجوع (من غزواً ورجع) أو عمرة يكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتح عينه كان عال (من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا اله الا هو على كل شيء قدير) قال الفرطبي في تعقيب التكبير بالتلليل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاب جميع الموجودات وأنه المعبود في جميع الأماكن (أيون) أي نحن أيون جمع آيب أي راجع وزنه ومعناه أي راجعون إلى الله وليس المراد

الاخبار بمجرد الرجوع فانه تحصل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبيهم بالعبادة المخصوصة والاقتصاف
بالاوصاف المذكورة (تاتون) من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا الى ما هو محمود شرعا وفيه اشارة الى التمسك في
العبادة فانه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع أو تعليم الامته (عابدون ساجدون بناحمدون) كما هارفع بتقدير
نحن والجارو المجرور متعلق بساجدون أو بسائر الصفات على طريق التنازع (صدق الله وعده) فيما وعده من اظهار دينه
بقوله تعالى وعدهم الله مغنم كثيرة وقوله تعالى وعده الله الذين آمنوا ٢٣٩ منكم وعملوا الصالحات ليستخلفهم

في الارض الآتية وهذا في
الفز ومناسبة للرجوع قوله تعالى
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء
الله آمنين (ونصر عبده) محمدا
صلى الله عليه وآله وسلم (وهزم
الاحزاب) يوم الاحزاب واحزاب
الكفر في جميع الايام والمواطن
(وحده) من غير فعل أحد من
الادميين ويحتمل ان يكون خبرا
بمعنى الدعاء أي اللهم اهزم
الاحزاب والاول اظهر وظاهر
قوله من غزو وأوج أو مرة
اختصاصه بها والذي عليه
الجمهور انه يشرع في كل سفر
طاعة كطلب علم وقيل بتعدي
الى المباح لان المسافر فيه لا قواب
له فلا يمنع عليه ما يحصل له
الثواب وقيل يشرع في سفر
المعصية أيضا لان مرتكب
المعصية أحوج الى تصحيح
الثواب من غيره وتعقب بأن
الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع
المسافر في مباح ولا معصية من
الاكثار من ذكر الله تعالى
وانما التنازع في خصوص هذا
الذكر في هذا الوقت المخصوص

هذا طرف منه قوله اطعموه اهل الحل لا بد من تقييد هذا الاطلاق بما سلف من اعتبار
القدس بان ذلك للحرم فيحل هذا على انه اخذ البيضا فاصد بان ذلك لاجل الحرمين
جعا بين الأدلة وكذلك لا بد من تقييد حديث طلبة بان لا يكون من اهدى لهم الطير
صاده لاجلهم وقد اختلف فيما يلزم الحرم اذا اصاب بيضة نعام فقال ابو حنيفة واصحابه
والشافعي انه يجب فيها القيمة وقال مالك في رواية عنه قيمة عشرة بدنة وقال الشافعي في
رواية عنه قيمة عشرة النعامة وقال الهادي يجب فيها صوم يوم واستدل من قال بان
الواجب القيمة بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن
عميرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في بيضة نعامه أصابه محرم بقتله وفي اسناده
ابراهيم بن أبي يحيى وشيخه حسين بن عبد الله وهما ضعيفان وأخرجه ابن ماجه
والدارقطني من حديث أبي المهزم وهو أضعف منه ما واستدل الهادي بما أخرجه
الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم حكم في بيضة النعام في كل بيضة صيام يوم قال عبد الحق لا يستند من
وجه صحيح وفي اسناده أبي داود رجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي
هريرة وهو من طريق ابن جريج عن أبي الزناد ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم والدارقطني
قوله ابن عبد الله التيمي كذا في نسخ المنتقى والصواب ابن عبيد الله مصغرا قوله وفق
من أكله أي صوته كذا في شرح مسلم ويحتمل أن يكون معناه دعاه بالتوفيق (وعن عمير

ابن سلمة الضمري عن رجل من بهزانه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد
مكة حتى اذا كانوا في بعض وادي الرواح وجدا الناس جارا وحش عتير افذ كروه
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقرره حتى يأتي صاحبه فأتى بهزي وكان صاحبه
فقال يا رسول الله شأنكم هذا الجار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر
فقصه في الرقاق وهم محرمون قال ثم مررتا حتى اذا كنا بالانابة اذا نحن نطى حاقف
في ظل فيه سهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا أن يقف عنده حتى يخبر
الناس عنه رواه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ الحديث صححه ابن خزيمة وغيره كما قال

نقصه قوم به كاختص الذي كراما ثور عقب الاذان والصلاة انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الدعوات ومسلم في
الحج وأبو داود في الجهاد والتبائي في السير (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة)
في الفتح (استقبله أغيلة بن عبد المطلب) بضم الهمزة من أغيلة وقع الغين المعجمة قال في الصحاح الغلام معروف وتصغيره غليم
والجمع غللة وغلان واستغنوا بغلة عن أغلة وتصغير الغلة أغيلة على غير مكبره كأنهم صغر وأغلة وان كانوا لم يقولوه كما قالوا
أصيبة في تصغير صيبة وذهبهم بقول غللة على القياس وقال في القاموس الغلام الطائر الشارب والكهل ضده أو من حسين

يولد الى ان يشب جمعه أظله وغلمان وهي علامة انتهى ومراده صبيان بنى عبد المطلب وضافتهم اليه لكونهم من ذريته
(فهم) صلى الله عليه وآله وسلم (واحد) منهم (بين يديه) هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب (وآخر خلفه)
وهو قثم بن العباس بن عبد المطلب كذا قاله الحافظ ابن حجر لئلا يعلم هل خرج عبد الله بن جعفر من المدينة الى مكة بعد ان
دخلها مع أبيه من الحبشة حتى استقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدومه مكة في الفتح فليست بقول الحافظ
ابن حجر وكون الترجمة لتلقى القادم من ٢٤٠ الحج والحديث دال على تلقى القادم للحج ليس ينتمى متخالف

لاتفاقهما ما من حيث المعنى
تعبه العيني فقال لانسلم ان
كون الترجمة لتلقى القادم من
الحج بل هي لتلقى القادم للحج
والحديث يطابقه وهذا القائل
ذهل وظن ان الترجمة وضعت
لتلقى القادم من الحج وليس
كذلك وذلك لانه لو علم ان لفظ
الاستقبال في الترجمة مصدر
مضاف الى مفعوله والفاعل
ذكره مطوى لما احتاج الى
قوله وكون الترجمة الى آخره
انتهى واعلم اخذ من كلام ابن
المنير حيث تعقب ابن بطال لما
قال في الحديث من الفقه جواز
تلقى القادمين من الحج لانه صلى
الله عليه وآله وسلم لم ينكرو
ذلك بل سربه لحله لما بين يديه
وخلفه فقال هذا ليس تلقيا
للقادم من الحج ولم يكنه تلقى
القادم للحج قال وذلك العادة الى
الآن يتلقى المهاجرون وأهل
مكة القادمين من الركن انتهى
نعم يؤخذ منه بطريق القياس
تلقى القادمين من الحج بل ومن
في معناهم كن قدم من جهاد

في الفتح قوله أقروه أى اتركوه قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر الخ
فبني أن يقيد هذا الاطلاق بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم أن الهزى لم يصد
لأجلهم بقريضة حال أو مقال للجمع بين الأدلة كما تقدم قوله في الرقاق جمع رفقة قوله
بالأناية بضم الهمزة وكسر هاء بعدها ثمانية مثله وبعد الألف تحببة موضع بين الحرمين
فيه مصدري أو بتدوين العرج قال في القاموس هو بضم الهمزة وثلاث قوله
حاقف قال في القاموس الحاقف الرابض في حقف من الرمل أو يكون منطويا كالحقف
وقد انقضى وتبقى في نومه وهو بين الحقف انتهى قوله فامر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الخ انما لم يأذن لمن معه باكله لأميرين أحدهما انه حي وهو لا يجوز للمعمر ذبح
الصيد المحلى الثاني ان صاحبه الذي رماه قد صار أحق به فلا يجوز أكله الا باذنه ولهذا
قال صلى الله عليه وآله وسلم في جوار الهزى أقروه حتى يأتي صاحبه وفيه دليل على انه
يشرع للرئيس اذا رأى صيدا لا يقدر على حفظ نفسه بالهرب بالاضعاف فيه أو لجنائيه
أصابته ان يأمر من يحفظه من أصحابه (وعن أبي قتادة قال كنت يوما جاسما مع رجال من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم عام الجديية فأبصر واحارا وحشيا
وأنا مشغول أخفف نعلي فلم يؤذوني وأحبا والوا أنى أبصرته فالتفت فأبصرته فقامت الى
القرم فاسرجته ثم ركبته ونسيت السوط والرح فقلت لهم ما قولوني السوط والرح
قالوا والله لا نعينك عليه فغضبت فترأت فاخذتم ما ثم ركبته فشدت على الجارفة فمرته
ثم جمعت به وقد مانت فوقعوا عليه يا كونه ثم انهم شكوا في أكلهم اياه وهم حرم فرحنا
وخبأت العضد معي فادركنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالنا عن ذلك فقال هل
معكم منه شيء فقلت نعم فناولته العضد فأكلها وهو محرم متفق عليه ولفظه للجاري
ولهم في رواية هو حلال فكلوه ولمسلم هل أشار اليه انسان أو أمره بشئ قالوا لا قال
فكلوه وللجاري قال منكم أحد أمره ان يحمل عليها وأشار اليها قالوا لا قال
فكلوا ما بقي من لحمها) قوله امامنا بفتح الهمزة قوله عام الجديية هذا هو الصواب

أوسفر تائبس الهمة وتطيبها للقولهم وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن جعفر قال كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اذا قدم من سفر تاقى بصبيان أهل بيته وانه قدم من سفر فسبق بي اليه فحملني بين يديه ثم جى بأحدى ابني فاطمة
فأردفه خلفه فدخلنا المدينة ثلاثة على دابة وفي المسند وصحح الحاكم عن عائشة قالت أقبلنا من مكة في حج أو عمرة فقلنا
غلمان من الانصار كانوا يتلقون أهلهم اذا قدموا وذكرا بن رجب في لطائفه عن أبي معاوية الضرير عن عجاج عن الحكم
قال قال ابن عباس رضي الله عنهما لو يعلم المقيمون ما ليحاج عليهم من الحق لا تؤم حين يقدمون حتى يقبلوا رواههم لانهم

وفد الله في جميع الثامن وما لا ينقطع حيلة سوى التعلق بأذيال الواصلين وفي حديث الباب الحديث والعنينة والقول ورواته الثلاثة الأولى بصريون وأخرجه البخاري أيضاً في اللباس والنسائي في الحج (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم لا يطرق أهله) يضم الرامن الطروق أي لا يأتهم - لم يأتهم - لا إذا رجع من سفره ولا يكون الطروق إلا ليقبل أن أصل الطروق من الطرد وهو الدق ومعنى الآتي بالليل طارفاً لما جئته إلى دق الباب (كان لا يدخل إلا غداة أو عشية) لكرهه منه طروق أهله (عن جابر رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن

عليه) وآله (وسلم ان يطرق) أى
المسافر (أهله ليلا) يعنى كراهة
ان يجمع منها على ما يقع عنده
اطلاعه عليه فيكون سببا الى
بغضه او فراقها فنهى صلى الله
عليه وآله وسلم على ما تدوم به
الافئدة وتما كديه المحبة فينبغى
أن يجتنب مباشرة أهله في حال
البداذة وغير النظامه وأن
لا يتعرض لرؤية عورة يكرهها
منها في (عن أنس رضى الله عنه
قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اذا قدم من
سفرة أبصر درجات المدينة) أى
طرقها المرتفعة وفى رواية
المستقى دوحت أى نصبها
العظام وفى رواية جذرات وفى
أخرى جذران جمع جذر قال
صاحب المطالع جذرات أربع
من دوحتات وهى رواية
الترمذى أيضا (أوضع ناقته)
أى حملها على السير السريع
وان كانت (أى المركوبة) دابة
هى أعم من الناقصة (حركها
زاد فى رواية من حملها) أى
بجبه المدينة وفى الحديث

ووقع في رواية للبخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج حاجا وهو غلط كما قال
الاسماعيلي فان القصة كانت في العمرة وقال الحافظ لا غلط في ذلك بل هو من الجواز
الشائع وأيضا فالخج في الاصل المقصد للبيت فكانه قال خرج قاصدا للبيت ولهذا يقال
للعمره الحج الاصغر قوله والله لا نعيك زاد أبو عوانة انا محرمون وفيه دليل على انهم
قد كانوا علموا انه يحرم على المحرم الاعانة على قتل الصيد وقوله وخبأت في رواية للبخاري
فحملنا ما بقي من لحم الانان قوله فساكرو صبيغة الامر هذه الدباحة لا للوجوب لانها وقعت
جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب فوقع على مقتضى السؤال قوله قال
منكم أحد الخ في رواية للبخاري قال أمتكم بزيادة الهمزة ولتظمس لم هل منكم أحد
امر فيه دليل على ان مجرد الامر من المحرم لاصا ثبانا يحمل على الصيد والاشارة منه بما
يوجب عدم الحل لما ذكرته لاصا تد قوله ان يحمل عليه أو أشار اليه الضمير واجمع الى
الانان لانه لا يطلق الاعلى الا تقي وهي مدورة في رواية البخاري واقتطه فقرأ يا ساجر
وحش فحمل عليها أبو قتادة فمقر منها انا ما فترنا فأكلنا من لحها ثم قلنا أما كل لحم صيد
ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحها قال منكم أحد أمره الخ والروايات متفقة على
ان اراد البخاري بالرؤية وأفادت هذه الرواية ان الحار من جملته حروان المتقول كان انا
أي أتى بقوله فمقر منها انا والحد ثبت فيه فواتد منها انه يحل للمحرم لحم ما يصيده
الحلال اذ لم يكن صادرا لاجل ولا ولم يقع منه اعانة له وقد تقدم الخلاف في ذلك ومنها ان
مجرد حبة المحرم أن يقع من الحلال الصيد فبقيا كل منه غير قاذحة في اسرامه ولا
في حبل الاكل منه ومنها ان عقر الصيد ذكاته وسبأ في الكلام عليه ان شاء الله تعالى
ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرب منه (وعن أبي
قتادة قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في زمن الحديبية فأحرمت
أصحابي ولم أحرم قرأيت حمارا فحملت عليه فاهططته فذكرت شأنه لرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وذكرت أني لم أكن أحرم وأني اغتاصططته لثأمر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم أصحابي فأكوا ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصططته له رواه
أحمد وابن ماجه بإسناد جيد قال أبو بكر النيسابوري قوله أني اصططته لثأمره لم يأكل

٣١ نيل ح دلالة على فضل المدينة وعلى مشروعية حب الوطن والحمين
اليه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السفر قطعة من العذاب) أي جزؤه منه بسبب
الأم الناشئ عن المشقة فيه لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف قال ابن المنير أشار البخاري بهذا إلى أن الإقامة في
الأهل أفضل من المجاهدة انتهى قال في الفتح وفيه نظر لا يخفى لكن يحتمل أن يكون البخاري أشار بإيراد في الجمع إلى حديث
عائشة بألفظ إذا قضى أي دكم به فلا يهل إلى أهله انتهى (بمعنى أحدكم طعامه ونهرايه ونومه) وليس المراد بالجمع منعه

سقيمة نابل منع كالهـ وفي حديث أبي سعيد المقبري الـ قرطعة من العذاب لان الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه ولا يفتراني لا ينأ أحدكم نومه ولا طعامه ولا شرابه وفي حديث ابن عمر عند ابن عدي وانه ليس له دواء الاسرعة السير أو الراد عنه ذلك في الوقت الذي يريد لا شغل له بالمسير قال القسطلاني وهو في الفتح أيضا ولما جلس امام الحرمين موضع أبيه سئل لم كان السرقطة من العذاب فاجاب على الفور لان فيه فراق الاحباب ولا يعارض ما ذكر حديث ابن عباس وابن عمر صنفوا سافروا تغفوا وفي رواية ٢٤٢

منه لا أعلم أحد اقاله في هذا الحديث غير عمر (الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وابن خزيمة وقد قال بمنزل مقالته النيسابوري التي ذكرها المصنف ابن خزيمة والدارقطني والجوزقي قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محمولة على أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أكل من لحم ذلك الحمار من قبل أن يعلم أبوقتيادة انه اصطاده من أجله فلما علم امتنع وفيه نظر لانه لو كان حراما عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما قرره الله تعالى على الكل حتى يعلمه أبوقتيادة بانه صاده لأجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز وان الذي يحرم على المحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من أجله وأما إذا أتى بالحلم لا يدري ألم صيد أم لا وهل صيد لأجله أم لا فله على أصل الاباحة أن لا يكون حراما عليه عند الكل ولكنه بعده إذ ما تقدم من أنه لم يبق الا العمد وقال البيهقي هذه الزيادة غريبة بمعنى قوله أتى اصطادته قال والذي في الصحيحين انه أكل منه وقال النووي في شرح المذهب يحتمل انه جرى لابي قتادة في تلك السيرة قصتان قال ابن حزم لا يشك أحد بان أبا قتادة لم يصد الحمار الا لنفسه ولا صحابه وهم محرمون فلم يمنعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكله وكأنه يقول بانه يحل صيد الحلال للمعمر مطلقا وهو أحد الأقوال السابقة وقال ابن عبد البر كان اصطيدا بأبي قتادة الحمار لنفسه لا لاصحابه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه أبا قتادة على طريق البحر مخافة العدو فذلك لم يكن محرما عند اجتماع اصحابه لان مخرجهم لم يكن واحدا قال الاثرم كنت أسمع أصحاب الحديث يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لابي قتادة مجاوزة الميقات بلا حرام ولا يدرون ما وجهه حتى رأيت مفسرا في حديث عياض عن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحرمنا فلما كان مكان كذا وكذا اذن نحن بأبي قتادة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه في شيء قد سمعنا ذكر حديث الحمار الوحشي انتم والحديث من جملة أدلة الجمهور والقائل بانه يحرم صيد الحلال على المحرم اذا صاده لأجله ويحل له اذا لم يصد لأجله ولهذا لما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه صاده لأجله لم يأكل منه وأمر اصحابه بالاكل (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وانتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم رواه الخمسة الا ابن ماجه

صنفوا سافروا تغفوا وفي رواية من الرياضة والغنمة والرزق أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة فصار كالدواء المر الملقب بالحصاة وان كان في تناوله الكراهة (فاذا قضى نهمته) أي رغبته وشهوته وساجتته (فليجمل) الرجوع (الى أهله) زاد في حديث عائشة عند الحاكم فانه أعظم لأجره قال ابن عبد البر وزاد فيه بعض الضعفاء عن مالك وليتخذ لأهله هدية وان لم يجز الا لاجرا يعني حرج الزاد ثم قال وهي زيادة منكرة قال في الفتح وفي الحديث كراهة التعريف عن الأهل يعني حاجته واستحباب استجمال الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيعة بالغبية ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادات واستنبط منه الخطابي تعريب الزاني لانه قد أمر بتعذيبه والسفر من جملة العذاب قال الحافظ ابن حجر ولا يخفى ما فيه

وقال

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (أبواب المصير) •

بضم الميم وسكون الحاء ورفع الهمزة هو المنوع من الوقوف بعرفة أو الطواف بالبيت كالمعقر المنوع منه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قد أحصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حين صاده المشركون عن البيت في المدينة (خلق رأسه وجامع نسائه ونحوه حتى أعقر عما قابلا) تمسكه من قال لافرق بين الإحصار بالعدو وبغيره قال عطاء الإحصار

من كل شيء يحبسها فهو عام في كل حابس من عدو ومرض وغيرهما وبه قال الحنفية ككثير من الصحابة وغيرهم حتى أنقضى ابن مسعود رجلا بلغ بانه محصر أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح عنه والطحاوي قالوا إذا قامت الدلالة على أن شرعيته للعباس مطلقا استفيد جواز لمن سرق نفقته ولا يقدر على المنى وقال مالك والشافعي وأحمد لا أحصار إلا بالعدو ولا نية يعني قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وردت لبيان حكم انحصار صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكان بالعدو وقال في سياق الآية فإذا أمنتم فعلم أن شرعية الاحلال في العدو كانت ٢٤٣

لا ينجون من المرض فلا يكون الاحصار بالمرض في معناه فلا يكون النص الوارد في العدو واردا في المرض فلا يطبق به دلالة ولا قياسا لان شرعية التحلل قبل أداء الأفعال بعد الشروع في الاحرام على خلاف القياس فلا يتأسس عليه وفي الموطأ عن سالم عن أبيه قال من حبس دون البيت بمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت واحتج الحنفية بان الاحصار هو المنع والاعتبار به عموم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن إجماع أهل اللغة على أن مدلول لفظ الاحصار بالعدو المنع الكائن بالمرض والآية وردت بذلك اللفظ وباحتج به ابن الهمام بانه ظاهر في أن الاحصار خاص بالمرض والحصر خاص بالعدو ويحتمل أن يراد بكون المنع بالمرض من مصادقات الاحصار فان أراد الأول ورد عليه كون الآية لبيان حكم الحادثة التي وقعت للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضي الله

وقال الشافعي هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقيس الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وهو من رواية عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولا المطلب عن جابر وعمر ومختلف فيسمع كونه من رجال الصحيحين ومولا قال الترمذي لا يعرف له سماع من جابر وقال في موضع آخر قال محمد لا أعرف له سماعا من أحد من الصحابة إلا قوله حديثي من شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدر واه الشافعي عن عمرو وعن رجل من الانصار عن جابر ورواه الطبراني عن عمرو عن المطلب عن أبي موسى وفي اسناده يوسف ابن خالد السمعي وهو متروك ورواه الخطيب عن مالك عن نافع عن ابن عمر وفي اسناده عثمان بن خالد الخزاز وهو وضعيف جدا هذا الحديث صريح في التفرقة بين ان يصيده المحرم أو يصيده غيره وله وبين ان لا يصيده المحرم ولا يصاد له بل يصيده الحلال لنفسه ويطعمه المحرم ويمتد بلقيسة الاحاديث المطلقة كحديث الصعب وطحمة وأبي قتادة ومخصص العموم الآية المتقدمة

• (باب صيد المحرم وشجره) •

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام لا يعضد شوكه ولا يحتمل خلاه ولا ينقر صيده ولا تلتقط لقطته الا ما عرف فقال العباس الا الاخر فانه لا بد له من منه فانه للقيون والبيوت فقال الا الاخر • وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة قال لا ينقر صيدها ولا يحتمل شوكها ولا تحل ساقطتها الا للشدة فقال العباس الا الاخر فاما نجح له لقبوزنا ويوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا الاخر متفق عليه ما روي لفظ لهم لا يعضد شجرها بدل قوله لا يحتمل شوكها) قوله لا يعضد شوكه بضم أوله ويكون الممهلة وفتح الضاد المهملة أي لا يقطع وفي رواية للجاري ولا يعضد شجره الشجرة قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهي عنه بما ينبت الله تعالى من غير صنيع آدمي فاما ما ينبت بمعالجة آدمي فاختلاف فيه فالجهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة

عنهم واحتاج الى جواب صاحب الامراء وحاصله كون النص الوارد لبيان حكم حادثة قد ينظمه اللفظ وقد ينظم غيرهما كما يعرف به حكمه هاد لانه هذه الآية كذلك اذ يعلم منها احكام منع العدو بطريق الاولى لان منع العدو وحسب لا يتم كنه معه من الماضي بخلافه في المرض اذ يمكن بالحمل والركب والخدم فاذا جاز التحلل مع هذا فمع ذلك أولى وفي نهاية ابن الانساري قال أحصره المرض أو الالطان اذا منعه من مقصده فهو محصر ومحصره اذا حبسه فهو محصور وقال تعالى لا تقراء الذين أحصروا في سبيل الله والمراد منهم الاشتغال بالجهاد وهو أمر راجع الى العدو والمراد أهل الصفة منهم تعلم القرآن

أوئدة الحاجة والجهد عن الضرب في الأرض لتسبب وليس هو بالمرض انتهى وغرض البخاري من هذا الحديث الرد على من قال ان التحال بالاحصار من صالح بخلاف المعقرة لا يخال بذلك بل يستمر على احرامه حتى بطوف بالبيت لان السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج وهو محكي عن مالك (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقول ليس حسيبك سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم عن الحج) بان منع من الوقوف بعرفة (طاف بالبيت وبالصفاء وبالمرورة) أي اذا أمكنه ذلك تفسير ٢٤٤ السنة (ثم حل من كل شيء) حرم عليه (حتى يحج عاما قابلا فيه دى)

بذبح شاة اذا التحال لا يحصل
الابنية التحال والذبح والحق
(أو يصوم ان لم يجد هديا) حيث
شاء ويؤقف تحالاه على الاطعام
كنوقفه على الذبح لاعلى الصوم
لانه يطول زمنه فتمظم المشقة
في الصبر على الاحرام الى فراغه
وعند الترمذي عن معمر بن قيس
كان يذكر الاشترط ويقول
ليس حسيبك سنة نبيكم
وأخرجه عبد الرزاق بقامه
وكذا النسائي وانكار ابن عمر
الاشترط ثابت في رواية يونس
أيضا الا أنه حذف في رواية
البخاري هذه وأخرجه البيهقي
من طريق السراج عن أبي
كريب عن ابن المبارك عن يونس
وفي كتاب معرفة السنن والآثار
للعن ابن عمر انه كان يذكر
الاشترط في الحج ولو بلغه
حديث رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في ضباعة بنت الزبير لم
ينكره انتهى وحديث ضباعة
أخرجه الشافعي عن ابن عيينة
عن هشام بن عروة عن أبيه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله

واختلوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لاجراء فيه بل يأنم وقال عطية
يستغفر وقال أبو حنيفة يؤخذ بقيقته هدى وقال الشافعي في العقيقة بقرة وفيما دونها
ثمة قال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي أجاز قطع السوالد
من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان
لا يضرها ولا يملكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه
يؤذي بطبعه فأشبهه القواسم ومنعه الجهد وانهم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك
كافي حديثي الباب والقياس مصادم لهذا النص فهو فاسد الاعتبار وهو أيضا قياس
غير صحيح اقيام الفارق فان القواسم المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر قال ابن
ندامة ولا بأس بالاتفاق بما انكسر من الاغصان وانقطع من الشجر من غير صنيع
الادمي ولا بأس بسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا انتهى قوله ولا يحتل
خلال الخلاء المججمة مقصود ذكر ابن التين انه وقع في رواية القابسي بالمد وهو
الرطب من النبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه واستدله على تحريم رعيه لكونه
أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري وتخصيص التحريم
بالرطب اشارة الى جواز رعي اليابس وجواز اختلاؤه وهو أصبح الوجهين للشافعية
لان اليابس كاصيد المات قال ابن قدامة لكان في استفتاء الاذخر اشارة الى تحريم
اليابس ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يحتش حشيشها قال وأجروا
على اباحة أخذ ما استنبهه الناس في الحرم من بقل وزرع ومشموم فلا بأس برعيه
واختلافه قوله ولا يشترط به بضم أوله ونشد ليد الفناء المفتوحة قبل هو كناية عن
الاصطيد وقيل على ظاهره قال النووي يحرم التقطيع وهو الازعاج عن موضعه فان
نذر محصى تاف أولا وان تلف في نذره قبل سكونه ضمن والافلا قال العلماء يستفاد
من النهي عن التنزيه تحريم الاتلاف بالاولى قوله ولا يلتقط لقطاته الا ما عرف وكذلك
قوله في الحديث الثاني ولا تل ساقطها الا لشد ياتي الكلام على هذا في الاقطعة ان شاء
الله تعالى قوله الا الاذخر بكسر الهمزة وسكون الذال المججمة وكسر الخاء المججمة أيضا
قال في الفتح ثبت معروف عند أهل مكة طبيب الريح له أصل مندقن وقضبان دقاق ثبت
في السهل والحزن وأهل مكة يستقون به البيوت بين الخشب ويسددون به الخلل بين

النبات

وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت اني ثمة كية فقال لها اجي واشترطي ان تحلي

حيث حبستني وأخرجه البخاري في النكاح وقول الاصملي فيما حكاه عياض عنه لا يثبت في الاشتراط اسناد صحيح تعقبه
النووي بأن الذي قاله غلط فاحش لان الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة وهذا مذهب الشافعية وقيس بالحج العمرة
فاذا اشترطه بلا هدى لم يلزمه هدى ولا بشرطه وكذا الواطاق له دم الشرط ولما اهر حديث ضباعة فان التحال فيه ما يكون بالنية
فقط فان شرطه به دى لزمه ولا بشرطه ولو قال ان مرضت فانا حلالا فرض صار حلالا بالمرض من غير نية وعليه حملوا

حديث من كسر أو عرج فقد حل وعابه الحج من قابل رواه أبو داود وغيره بأسناد صحيح وإن شرط قلب الحج عرة بالمرض أو نحوه جاز كما لو اشترط التحال به بل أولى وأقول عمر لابي أمية سويد بن غفلة حج واشترط وقال اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسر والا فعمرة رواه البيهقي بأسناد حسن وأقول عائشة اعروة هل تستغنى اذا حجبت فقال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرته فهو الحج وإن حبسني حابس فهو عمة رواه الشافعي والبيهقي بأسناد صحيح على شرط الشيخين قال في الفتح والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال أحدها ٢٤٥ مشروعيته ثم اختلف من قال به

فقبل واجب لظاهر الامر وهو قول الظاهرية وقيل مستحب وهو قول أحمد وغلط من حكى عنه إنكاره وقيل جائز وهو المشهور وعند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والحق أن الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول بعمدته في الجديد فصار الصحيح عنده القول به وبذلك جزم الترمذي وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جمعها في كتاب مقرر مع الكلام على تلك الأحاديث والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة منها أنه خاص بضاعة حكام الخطاي ثم الروائي قال النووي وهو تأويل باطل وقيل معناه محلي حيث حبسني الموت أي اذا ذكر كسني الوفاة انتقطع احرامى حكام امام الحرمين وأنكره النووي وقال انه ظاهر النسناد وقيل ان الشرط خاص بالتحال من العمرة لامن الحج حكام الحب الطبري وقصة ضباعة تردده وقد أطنب ابن حزم

البنات في القبور ويجوز في قوله الا الاخر الرفع على البديل مما قبله والنصب على الاستثناء واستدل به على جواز الاجتماع منه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمعتق منه والكلام في ذلك معرووف في الاصول واستدل به أيضا على جواز النسخ قبل الفعل وهو ليس بواضح كما قال الحافظ قوله فانه للقبول جمع قين وهو الحداد قوله القبور ناوي وتنا قد سلف بيان الانتفاع به في القبور والدوت (وعن عطاء أن غلاما من قريش قتل جماعة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن يقتلوه عنه بشاة رواه الشافعي) الاثر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي من طرق وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم علي بن عبد الله الشافعي وابن عمر بن عبد الله بن أبي شيبة وعن عمر وعثمان بن عبد الله الشافعي وابن أبي شيبة فهو لا يقتضي كل واحد منهم بشاة في الحمامة وقد روى مثل ذلك عن جماعة من التابعين كعاصم بن عمر ورواه عنه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب رواه عنه البيهقي وعن نافع بن عبد الحارث ورواه عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال في حمام الحرم الجزاء في حمام الحل القيمة

• (باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام) •

عن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب والنارة والكلب العقور ومنتهى عليه • وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح الغراب والحدأة والعقرب والنارة والكلب العقور رواه الجماعة الا الترمذي • وفي لفظ خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم والاحرام الفأرة والعقرب والغراب والحدايا والكلب العقور رواه أحمد ومسلم والنسائي • وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بحرق ما يقتل حية على فرواه مسلم • وعن ابن عمر وسئل ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم وسئل حدثني احدى نسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يامر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية رواه مسلم • وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس كلهن فاسقة يقتلن

في التعقب على من أنكر الاشتراط بما لا مزيد عليه انتهى (عن المسور) بن خزيمة بن نوفل القرشي الزهري له ولايته محبة (رضي الله عنه) وعن أبيه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (والمعنى) الهدى بالحدية (قبل أن يخلق وأمر أصحابه) الذين كانوا معه (بذلك) وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه البخاري في الشروط وأخر الحديث فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحايه قوموا فانحروا ثم احلتوا فاذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تعبر بذلك فخرج فحضر بدنه ردأ جالقه فخلقه وعرف به هذا ان

البحاري أو رد القدر المذكور هنا بالمعنى وأشار إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ولم يتعرض لما يجب على من خلق قبل أن يضرو قدر ويؤثر في أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال عليه دم قال إبراهيم حدثني سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثله وقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله في غير الأحصاء ما أخرجه في الحصر فثبت أحصر وهناك قد بلغ محله فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم يحلل بالحديبية ويحرم بعده الطعن وهو من الحلال لا من الحرم وفي الحديث أن الحصر إذا أراد التحلل ٢٤٦ يلزمه دم بذبحه وقال المالكية لا هدى عليه إذا تحلل وهو

لحرم ويقتل في الحرم الفارة والعقرب والحية والكلب العقور والغراب رواه أحمد حديث ابن عباس أو رده في التخصيص وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في الكبير والأوسط وفي أسناده ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس قوله خمس ذر الخمس بقية مدججته ومه نقي هذا الحكم عن غيرهما ولكنه ليس بحجة عند الأكثرين على تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أو لا ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس تشترك معها في ذلك الحكم فقد ورد زيادة الحية وهي سادسة كما في حديث ابن عمر وحديث ابن مسعود وحديث ابن عباس المذكور في الباب وزاد أبو داود من حديث أبي سعيد السبع العادي وزاد ابن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة الذئب والنمر فصارت تسع ما قال في الفتح لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكرا الذئب والنمر من تدبير الراوي للكلب العقور قال ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم يقتل الحرم الحية والذئب ورجاله نقات وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر - رأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل الذئب للمعمر وحجاج ضعيف وقد خولف وروى موقوفا كما أخرجه ابن أبي شيبة قوله خمس فواسق قال النووي هو باضافة خمس لاتنوينه وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني قال النووي سمعته هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة فإن أصل النسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها فوصفت بذلك لظهور وجهها عن حشركم غيرهما من الحيوان في تحريم قتله أو حل أكله أو خروجه بالأياد أو الألفاد قوله في الحل والحرم ورد في لفظ عند مسلم أمر وعند أبي عوانة لم يقتل الحرم وظاهر الأمر الوجوب ويحتمل الندب والإباحة وقدرى البزار من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل العقرب والنارة والحية والحداة وهذا الأمر ورد به مدعى الحرم عن القتل وفي الأمر الوارد بعد النهي خلاف معروف في الأصول هل يفيد الوجوب أو لا وفي لفظ لم أذن وفي لفظ لا يذود قتلهم حلال للمعمر قوله الغراب هذا الإطلاق متبع بما عند مسلم من حديث عائشة بلفظ لا يقع وهو الذي في ظهرك وأبطنه يباح ولا عذر لمن

مذهب ابن القاسم وأجاب عن قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى بأن أحصر الرابع في الحصر بالمريض وحصر الثلاث في الحصر بالعدو قال القاضي ونقل بعض أئمة اللغة يساعدهم انتهى والحديث حجة عليهم لأنه نقل فيه حكم وسبب فالسبب الحصر والحكم الحصر فاقضى إظهاره رتبا الحكم بذلك السبب قاله التميمي (عن كعب بن عجرة) بضم العين وسكون الجيم وفتح الراء ابن أمية البسلى حليف الانصار شهد بالحديبية ونزلت فيه قصة التذية وأخرج ابن سعد بسند جيد عن ثابت بن عبيد أن يد كعب قطعت في بعض المغازي ثم سكن الكوفة وتوفي بالمدينة سنة احدى وخمسين وله في البخاري حديثان (رضي الله عنه قال وقف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحديبية وهي خارج من الحرم وقيل هي في الحل وقيل بعضها في الحل وبعضها في الحرم (ورأى

يتهافت قللا) أي يتساقط شيئا فشيئا عن مجاهد في المغازي أنى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وأنا وقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسي زادني رواية فقال ادن فدنوت ولا حدم وجه آخر وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجبي وشاوي فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال لقد أصابك بلاه ولا يداود أصابني هوام حتى تخوفت على بصري وفي رواية عند المصنف أن رأسي باصبعه فانتثر منه القمل زاد الطبراني من طريق الحكم أن هذا الذي قالت شديبار رسول الله ولا بر خزيمة رأ وقوله بسقط على وجهه (فقال يؤذيك هوامك) قال القرطبي هذا موال عن تحقيق العلة التي

يترتب عليه الحكم فلما أخبره بالمشقة التي نالت، خفت عنه والهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يذب من الاحشاش والمراد
بها ما يلزم جسد الانسان غالباً اذا دام عهده بالنظف وقد عين في كثير من الروايات انها القمل واستدل به على ان القديرة
مترتبة على قتل القمل ونعقب بذكر الخلق فاذا ظهر ان القديرة مترتبة عليه وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الخلاف
فيما لو خلق ولم يقتل فلا (قلت نعم) يا رسول الله (قال فاحاق رأسك) أو قال احاق قال ابن قدامة لا أعلم خلافاً في الحاق الازالة
بالحاق سواء كان بمومي أو بقص أو بنورة أو غير ذلك وأغرب ابن حزم ٢٤٧ فخرج المنتف عن ذلك فقال يلحق

جميع الازالات بالخلق الا الانتف
(قال) أي كعب (في نزات هذه
الآية فمن كان منكم مريضاً
أو به أذى من رأسه الى آخرها
فقال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) سم ثلاثة أيام أو صدق
بشرقي) يفتح الفاء والراء وقد تسكن
قوله ابن فارس وقال الأزهرى
بالفتح في كلام العرب والمحدثون
يسكنونه والمنقول جواز كل
منه ما هو مكيال معروف
بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً (بين
سته) من المساكين (أو انك)
بصفة الاصر (بما تيسر) من أنواع
الهدى وفي الحديث التخيير
وانما يكون عند وجود الشاة
وأما عند عدمها فالتخيير بين
أمرين لا بين الثلاثة وقال
الزوي ليس المراد أن الصوم
لا يجزئ الالعام الهدى بل هو
محمول على انه سأل عن التمسك
فان وجدته أخبره بأنه مخير بين
الثلاث وان عدمه فهو مخير بين
اثنتين (وعنه) أي عن كعب
ابن جحزة بضم العين وسكون
الجيم وفتح الراء (رضي الله عنه

قال يحمل المطلق على المقيد من هذا وقد اعتذر ابن بطال وابن عبد البر عن قبول هذه
الزيادة بانهم لم تصح لانهم امن رواية قتادة وهو ليس ونعقب ذلك الحافظ بان شعبة
لا يروى عن شعبة من المدائين الا ما هو مسموع لهم وهذه الزيادة من رواية شعبة بل
صرح الشافعي بسماع قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الزيادة بان الروايات المطلقة
أصح وهو اعتذار قاسم دلان الترجيح فرع التعارض ولا تعارض بين مطلق ومقيد ولا
بين مزيد وزيادة غير منافية فارقى الفتح وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير
الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع وأفتوا بجواز أكله نقي ماء من
الغراب ملحقاً بالابقع انتهى قال ابن المنذر أباح كل من يحتفظ عنه العلم بقتل الغراب
في الاحرام الاعطاء قال الخطابي لم يتابع أحد اعطاء على هذا قوله والحدأة بكسر الحاء
المهمله وفتح الدال بعد هاء مزه غير مد على وزن عنبة وحكي صاحب المحكم فيه المد
قوله والعقرب قال في الفتح هذا اللفظ للذكر والانثى وقد يقال عقربة وعقرباء وليس
منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم قال ابن المنذر لانهم اختلفوا في
جواز قتل العقرب قولاً والفارسيه مزمسة كنه ويجوز فيها التسميم قال في الفتح ولم
يختلف العلماء في جواز قتلها للمعصوم الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها اجزاء اذا
قتلها الحرم أخرجه عنه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل
العلم قولاً والكلب العقور اختلف في المار بالكلب العقور فروى سعيد بن منصور عن
أبي هريرة باسناد حسن كما قال الحافظ انه الاسد وعنه زيد بن اسلم انه قال واى كلب أعقر
من الحدأة وقال زفر المراد به هنا الذئب خاصة وقال في الموطأ كل ماعقر الناس وعدا
عليهم وأخبرهم مثل الاسد والغر والفهد والذئب فهو عقور وكذا نقل أبو عبيد عن
سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد به هذا الكلب خاصة ولا يلحق به في هذا
الحكم سوى الذئب احتج الجمهور بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكابين فاستبقوها
من اسم الكلب وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله
الاسد أخرجه الحافظ كما باسناد حسن وغاية ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب
هنا متناول لكل ما يجوز اطلاقه عليه وهو محل النزاع فان قيل اللام في الكلب تفيد
العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة

في رواية قال نزات) أي الآية المرخصة لخلق الرأس (في خاصة وهي لكم عامة) فيه دليل على ان العام اذا ورد على سبب
خاص فهو على عومه لا يخص السبب ويدل أيضاً على تأكده في السبب حيث لا يسوغ ارجاعه بالتخصيص ولهذا قال نزات
في خاصة وقال في آخر هذا الحديث أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والماع أربعة أمداد والمدرطل وثلاث فهو
موافق لرواية الفرق الذي هو ستة عشر رطلاً وزاد الطبراني نصف صاع ثم رواه لا حد طعام ولشعبة حنطة وعن ابن أبي ليلى من
زبيب قال الحافظ والخلاف عليه في كونه ثمراً وحنطة له من تصريفات الرواة وأما الزبيب فلم أره الا في رواية الحكم

أخرجهما أبو داود وفي أسنادهما ابن أبي عمير وهو صحيح في المغازي لافي الأحكام إذا خافت والمخفوظ رواية المقر وقد وقع الجزم بها
عند مسلم وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين المقر والخطة فإن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع انتهى
قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معاد لا بصاع وفي الفطر من رمضان عدل مدوكذا في الظاهر والجماع في رمضان
وفي كفاية اليمين بثلاثة أمداد وثلاث وذلك أقوى دلائل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقدير
(بسم الله الرحمن الرحيم) * ٢٤٨ * (باب جزاء الصيد) * إذا باشر المحرم قتله (ونحوه)

وهو ممنوع والسند أنه لا يتبادر عند إطلاق لفظ المكب إلا الحيوان المعروف والتبادر
علامة الحقيقة وعدمه علامة الجواز والجمع بين الحقيقة والجواز لا يجوز أنم الحاق ما عقر
من السباع بالكب العقر بجامع العقر صحيح وأما أنه داخل تحت لفظ المكب فلا
قوله من الدواب بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهي ما دب من الحيوان من غير فرق بين
الطير وغيره ومن أخرج الطير من الدواب فهذا الحديث من جملة ما رقبه عليه قوله
والحديث بضم أوله وتشديد الباء التثنية مقصور رآه في نسخة مجازية قال فاهم بن ثابت
الوجه الهزلة وكأنه سهل ثم أدغم قوله والخبسة قال نافع لما قيل له فالخبسة قال لا يختلف
فيها وفي رواية ومن يشك فيها وتعبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحكم
وحمدان ما قال لا يقتل المحرم الخبسة ولا العقر بوالا حديث ترد عليه ما عند المالكية
خلاف في قتل صغار الحيات والعقارب التي لا تؤذى

(باب تفضيل مكة على سائر البلاد)

(عن عبد الله بن عدي بن الجراء أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول وهو واقف
بالخزوة في سوق مكة والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني
أخرجت منك ما خرجت رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكة ما أطيبك من بلد وأحبك إلى ولولا
أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك رواه الترمذي وصححه) قوله بالخزوة بفتح
الهاء المهملة والراء مفتحة الواو المشددة بعدها واوهم هي الرابية الصغيرة وفي القاموس
الخزوة كقصة الناقة المقتلة المذلة والرابية الصغيرة انتهى قوله انك خير أرض
الله فيه دليل على أن مكة خير أرض الله على الإطلاق وأنها إلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وبذلك استدلل من قال إنها أفضل من المدينة قال القاضي عياض أن موضع
قبره صلى الله عليه وآله وسلم أفضل بقاع الأرض وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض
واختلفوا في أفضلهما عدا موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهل مكة
والكوفة والشامقي وابن وهب وابن حبيب المالكي أن مكة أفضل واليه مال الجمهور
وذهب عمر وبعض الصحابة ومالان وأكثر المدنيين إلى أن المدينة أفضل واستدل الأولون

كتفدير صيد المحرم وعرضه
(عن أبي قتادة رضي الله عنه
قال انطلقنا مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عام الحديبية
في عمرتها وهذا أصبح من رواية
الواحد من وجهه آخر عن
عبد الله بن أبي قتادة أن ذلك
كان في عمرة القضية (فأحرم
أصحابه ولم أحرم) أنا (فأبشنا) أي
أخبرنا (بعدد) للمسلمين (بغية)
بغير محبة فغداة ساكنة ففاق
مفتوحة موضع من بلاد بني
غفار بين الحرمين وقال في
القاموس موضع بظهر حرة
النواصب بن نعلبة بن سعد
(فتوجهنا نحوهم) بأمره صلى
الله عليه وآله وسلم فلما خرجنا
إلى القاح (فبصر أصحابي) الذين
كانوا معي في كشف العدو (بجماد
وحش فجعل بعضهم يصفك إلى
بعض) نجبا لا إشارة (فظفرت
فأرأيت فحملت عليه النرس
فطعمته فأبشته) أي حبسته
مكانه (فاستعنتهم) في حمله (فأبوا أن
يدينوني) فحملته حتى جئت به
اليهم (فأكانهم تم لحقت برسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وخشيت أن تقتطع) أي يقطعنا العدو ودونه صلى الله عليه وآله وسلم حديث
حال كوني (أرفع) أي أ كلف (فرمى شأوا) دفعة (وأسير عليه) بسهولة (شأوا) أخرى (فلقيت رجلا من بني غفار في جوف
الليل فقلت أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال تركته بتمهن) بفتح التاء والهاء وبكسرهما وبفتح فكسر
قال القاضي عياض هي عين ماء على ثلاثة أميال من السقياب بطريق مكة (وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (فأثال السقياب) أي
قال أقصدوا السقياب ومن القبلولة أي تركته بتمهن وعزمه أن يقبل بالسقياب (فلحق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

سقى أتيته فقلت يا رسول الله ان أصحابك أرسلوا يقرؤن عليك السلام ورجة الله) ثم ادعى رواية وبركانه (وانهم قد خشوا ان يقطعهم العدو دونك فانظرهم) بهمزة وصل وظاهرهم مضمومة أى انتظرهم (ففعّل) ما سأله من انتظارهم (فقلت يا رسول الله انما صعدنا جارا وحش) أصله لصعدنا من باب الافتعال وأخطأ من قال أصله اصطدا (وان عندنا منه) قطعة (فاضله) فضلت منه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه كلوا) من القطعة الفاضلة (وهم محرمون) والامر بالاكل للإباحة والمحرم تحرم عليه الإغاة على قتل الصيد قال ابن

٢٤٩

بطل اتفق أئمة الفتوى من أهل الجواز والعراق وغيرهم على ان المحرم اذا قتل الصيد عمدا أو خطا فعليه الجزاء وخالفه أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر في الخطا ونحوه كوا بقوله تعالى متعمدا فان مفهومه ان الخطي بخلافه وهو رواية عن أحمد وعكس الحسن ومجاهد فقالا يجب الجزاء في الخطا دون العمد فيقتصر الجزاء بالخطا والنية بالعمد وعنهما ما يجب الجزاء على العامد أول مرة فان عاد كان أعظم لاثمه وعليه النقرة للجزاء قال الموفق في المغنى لانعلم أحدا خالف في وجوب الجزاء على العامد غيرهما واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر هو بخير كما هو ظاهر الآية وقال الثوري يقدم المثل فان لم يجد أطعم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبيرة انما الطعام والصيام فيما لا يلغ عن الصيد واتفق الاكثر على تحريم أكل ما صاده المحرم وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة يجوز أكله وهو كذبجة السارق وهو وجه لاشافعية

يحدث عبد الله بن عدى المذكور في الباب وقد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه وقد ادعى القاضي عياض الاتفاق على استئنا البقعة التي قبر فيها صلى الله عليه وآله وسلم وعلى انها أفضل البقاع قيل لانه قد روى ان المريد فن في البقعة التي اخذ منها ترابه عند ما خلق كما روى ذلك ابن عبد البر في تهذيبه من طريق عطاء الخراساني موثقا ويجب ان هذا بان أفضلية البقعة التي خالق منها صلى الله عليه وآله وسلم انما كان بطريق الاستبطاء ونسبه في مقابل له النص الصحيح غير لائق على أنه معارض بما رواه الزبير بن بكراً أن جبriel اخذ التراب الذي منه خلق صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فالبقعة التي خلق منها من بقاع مكة وهذا لا يصح عن الصحاح لمعارضه ذلك الموقوف لاسيما وفي استناده عطاء الخراساني نعم ان صح الاتفاق الذي حكاه عياض كان هو المحجة عند من يرى أن الإجماع حجة وقد استدل القائلون بأفضلية المدينة بأدلة منها حديث ما بين يدي ومن يرى روضة من رياض الجنة كافي البخاري وغيره مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها وهذا أيضا مع كونه لا يمتنع لمعارضه ذلك الحديث المصريح بالأفضلية هو أخص من الدعوى لان غاية ما فيه ان ذلك الموضع بخصوصه من المدينة فاضل وأنه غير محل النزاع وقد أجاب ابن حزم عن هذا الحديث بان قوله انهم من الجنة مجاز اذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة انك لا تتجوع فيها ولا تعرى وانما المراد أن الصلاة فيها تؤدى الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم الجنة تحت ظلال السيوف قال ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل الا لتلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها أفضل مما بعد لزمهم أن يقولوا ان الجنة أفضل من مكة ولا قائل به ومن جملة أدلة القائلين بأفضلية مكة على المدينة حديث ابن الزبير عند أحمد وعبد بن جبر وابن زنجويه وابن خزيمة والطحاوي والطبراني والبيهقي وابن حبان وصححه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى بمائة صلاة وقد روى من طريق خمسة عشر من الصحابة ووجه

٢٢ نيل ح

و قال الاكثر أيضا ان الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم وما اختلفوا فيه فيجهد فيه وقال الثوري الاختيار في ذلك للعلمين في كل زمن وقال مالك يستأنف الحكم والخيار الى المحكوم عليه وله ان يقول الحكمين لا تتكلم على الا بالاطعام وقال الاكثر الواجب في الجزاء تطهير الصيد من النمل وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل وقال الاكثر في الكبير الكبير وفي الصغير الصغير وفي الصحيح الصحيح وخالف مالك فقال في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب

صححوا انتقوا على ان المراد بالصيد ما يجوز كالهلال من الحيوان الوحشي وان لاشئ فيما يجوز قتله واختلفوا في المتولف فالحقه الاكثر بالما كول وماتل هذا الباب وفر وعه كثيرة جدا فلتقتصر على هذا التدرهنا ونقتصر على الوجه المأثور مذكور في شرح المتن في الشوكاني رحمه الله وفي كتابنا من الاختتام شرح بلوغ المرام (وفي رواية عنه) أي عن أبي قتادة رضي الله عنه (قال كاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقاحه) وهي (من المدينة على ثلاث) من المراحل قبل السقيما بنحو ميل وبها وقع الصيد المذكور ٢٥٥ (ومن الحرم ومن غير الحرم) يعني نفسه فقط بدليل الاحاديث

الدالة على الانحصار (فذكر الحديث) بتمامه (وعنه) أي عن أبي قتادة رضي الله عنه (في رواية انهم لما أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أم منكم أحد أمره ان يحصل عليها وأشار إليها) ولمسلم عن عثمان بن عفان (أنهم لم يأتوا عثمان بن عفان (قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمها) وصيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز ولم يذكر في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكل منها لكن في الهبة فتناولته العصف فأكلها حتى تغيرتها وفي الجهاد قال معاذ بن جبل فأنفذنا فكلها وفي رواية المطالب قدوة عن مالك الذراع فأكل منها وفي رواية عند أحمد وأبي داود الطيالسي وأبي عوانة فقالوا كلوا وأطعموني وعند الدارقطني وابن خزيمة والبيهقي ان أبا قتادة ذكر شأنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه انما اصطاده له قال فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكلوا

الاستدلال بهذا الحديث ان افضلية المسجد لا فضلية المحل الذي هو فيه ومن جملة ما استدلو به حديث اللهم انهم أخرجوني من أحب البلاد إلى قاسكني في أحب البلاد اليك أخرجهم الحماكم في المستدرك ويحجب بان النزاع في الأفضل لا فيما هو أحب والهبة لا تستلزم الأفضلية والاستنباط لا يقاوم النص واعلم ان الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضعين الشريفيين كاشتغال ببيان الأفضل من القرآن والنبي صلى الله عليه وآله وسلم والسكك من فضول الكلام التي لا تتعلق به فائدة غير الجدال والخصام وقد أفضى النزاع في ذلك وأشباهه إلى فتن وتلقيق حجج وأهية كاستدلال المهلب على أفضلية المدينة بأنهم أهدى التي ادخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصار الجميع في صفات أهلها وبأنهم اتفقوا على الخبث كما ثبت في الحديث الصحيح واجيب عن الاول بان أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرية لا يلزم من ذلك تفضيل أحدى البقعتين وعن الثاني بان ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق والمنافق خبيث بلا شك وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطائفة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت على انه انما يدل ذلك على انها فضيلة لانها افاضة

• (باب حرم المدينة ونحوه يمينه وشجرة) •

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين عير إلى نور مختصر من حديث متفق عليه وفي حديث علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة لا يجزئ خلاها ولا ينقر صيدها ولا تلتقط قططها الا ان اشاء دبرها ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ولا يصلح أن تقطع فيها شجرة الا أن يعاف رجل بعيره رواء أحمد وأبو داود وعن عباد بن عقيم عن عمار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعاها لاني حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة متفق عليه وعن أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابتي المدينة وجهل اثني عشر

ملا حين أخبرته أني اصطدته له قال ابن خزيمة وغيره فقد روي هذه الزيادة معمر قال النووي يحتل انه جرى لابي قتادة في تلك السفرة قضيتان جمع بين الروايتين وفي هذا الحديث من القوائد جواز كل الحرم لم الصيد اذ لم تكن منه دلالة ولا إشارة واختلاف في كل الحرم لم الصيد فذهب مالك والشافعي انه ممنوع ان صاده أو صيد لأجله سواء كان باذنه أو بغيره اذ حديث جابر مرفوعا لم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصيد لكم رواء أبو داود والترمذي والشافعي وفي مختصر الشيخ خليل وما صاده حرم أو صيده ميتة قال شارحه أي فلا

يا كاهن حلال ولا حرام قال المرداوي من الحنابلة من كتاب الانصاف له ويحرم ما صيد لاجله على الصحيح من المذهب نقله الجماعة عن أحمد وعليه الاصحاب قال وفي الاتصاف احتمال بخواتم كل ما صيد لاجله وقال صاحب الهداية ولا بأس ان يا كل الحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه له اذ لم يدله الحرم عليه ولا أمره بصيده خلافا لما لك رحمه الله فيها اذا اصطاده لاجل الحرم يعني بغير أمره له أي لما لك رحمه الله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ان يا كل الحرم لحم صيد ما لم يصده أو يصده ولنا ما روى ان الصمدي رضي الله عنهم نذاكر والحرم الصيد ٢٥١ في حق الحرم فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لا بأس به قال في فتح القدير اما اذا اصطاد الحلال للحرم صيدا بأمره فاختلف فيه عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على الحرم وقال الجرجاني لا يحرم وأما الحديث الذي استدلل به لما لك فهو حديث جابر عند أبي داود والترمذي والنسائي لحم الصيد حلال لكم وأنتم حرم وقد سبق قريبا وقد عارضه المصنف ثم أوله دفعا للمعارضة بكون اللام للملك والمعنى ان يصاد بأمره وهذا لان الغالب في عمل الانسان لغيره ان يكون يطلب منه فذلك محله هذا دفعا للمعارضة والاولى في الاستدلال على أصل المطلوب بحديث أبي قتادة على وجه المعارضة على ما في الصحيحين فانهم لما سألوه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجب بحله لهم حتى سألهم عن موانع الحل كانت موجودة أم لا فقال صلى الله عليه وآله وسلم أم لا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس به

مما لا حول المدينة حتى متفق عليه * وعن أبي هريرة في المدينة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم شجرها ان يخطب أو يعضد رواته أحمد * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشرف على المدينة فقال اللهم اني أحرم ما بين جبلها مثل ما حرم ابراهيم مكة اللهم بارك اللهم في مدهم وصاعهم متفق عليه * وللجباري عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المدينة حرم من كذا الى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * وسلم عن عاصم الاحول قال سألت أنسا حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قال نعم هي حرام ولا يختلي خيلا هافن فعمل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اني حرمت المدينة حرام ما بين ما زعمها أن لا يهراق فيها دم ولا يحمى فيها سلاح ولا يخطب فيها شجر الا لعلف * وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين لايتها لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها رواه مسلم * وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المدينة حرام ما بين حرميها وساحاها كما لا يقطع شجرها إلا أن يعلف منها رواه أحمد * حديث علي الثاني رجاله رجال الصحيح وأصله في الصحيحين وحديث جابر الاخر في اسناده ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام معروف قوله ما بين غيري نور اما غيره فهو بفتح العين المهملة واسكان التثنية وأما نور فهو بفتح المثناة وسكون الواو بعد هاء الرواة من كفى عنه يكذون منهم من ترك مكانه بياض الانهم اعترفوا ان ذكره هنا خطأ قال المازري قال بعض العلماء نورنا وهم من الراوي وانما نور بكسر الكاف والصحيح الى أحد قال القاضي كذا قال أبو عبيد الله الحديث من غيري الى أحد انتهى قال النووي وكذا قال أبو بكر الحارثي الحافظ وغيره من الأئمة ان أصله من غيري الى أحد قال قلت ويحتمل ان نورا كان اسما لجبل هناك اما أحد واما غيره فحق اسمه وقال مصعب الزبيري ليس بالمدينة غير ولا نور قال عياض لامعني لانكار غير بالمدينة فانه معروف وكذا قال جماعة من أهل اللغة قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غيري ونور لانهم ما بينهم في المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين

في سلك ما يستل عنه هنا في التفحص عن الموانع ليحيط بالحكم عند دخولهم عنها وهذا المعنى كاهن يخرج في نبي ككون الاصطيد للمعصم مانعا في معارض حديث جابر ويقدم عليه لقوة ثبوته اذ هو في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بل في حديث جابر لحم الصيد الخ انقطاع لان المطالب بن حنبل لم يسمع من جابر عن غيره واحد وكذا في رجاله من فيه انتمى ولا جزاء عليه بدلالة ولا باعانة ولا يابا كله من صيده عند الشافعية لان الجزاء يتعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبهت بدلالة الحلال لاجل ان كانت الخنفة اذا قتل الحرم صيدا اودل عليه من قتله فعليه الجزاء اما القتل فاقوله تعالى لا تقبلوا الصبوة وأنتم

حرم الآية وأما الدلالة فلحديث أبي قتادة قال ابن الهمام وليس في حديث أبي قتادة هل دللتم بل قال صلى الله عليه وآله وسلم هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها قال لا قال فكأوأما بقى وجه الاستدلال به على هذا أنه عاق الحبل على عدم الإشارة وهي تحصل الدلالة بغير اللسان فاحرى أن لا يحمل إذا دل باللفظ فقال هذا لصيد ونحوه قالوا الثابت بالحديث حرمة اللحم على المحرم إذا دل قلنا ثبت أن الدلالة من محظورات الاحرام بطريق الالتزام لحرمة اللحم ثبت أنه محظور واحرم وهو جناية على الصيد فنقول حينئذ ٢٥٢ جناية على الصيد بتقويت الامن على وجه اتصال قتله عنها

فقيه الجزاء كالقتل وهذا هو القياس ولا يجوز عطفه على الحديث لأن الحديث لم يثبت الحكم المتنازع فيه وهو وجوب الكفارة بل محل الحكم ثم يثبت الوجوب المذكور في المحل انما هو بالقياس على القتل انتهى وقال المالكية ان صيد لابل المحرم فعليه واكل عليه الجزاء لا في أكلها وقال الحنابلة ان أكله كاه فعليه الجزاء وان أكل بعضه ضمنه بمثله من اللحم قال في الفتح وفي حديث أبي قتادة أي بطرقه المذكورة في هذه الابواب جميعا من التواردات على المحرم أن يقع من الحلال الصيد ليا كل المحرم منه لا يقدح في احرامه وان الحلال اذا صاد لنفسه جاز للمحرم الاكل من صيده وهذا يقوى من محل الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما على الاصطيد وفيه الاستيهاب من الصيد فاقبول الهدية من الصديق وقال عياض

الذين بطرق المدينة عيرا وثورا رجبالا وسبقه الى الاول أبو عبيد على ما حكاه ابن الاثير عنه وقال الحب الطبري في الاحكام قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء احمد بن يسار جالس الى ورثة جبل صغير يقال له ثور وأخبرانه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الارض وما فيها من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وثور دواعي ذلك قال فعلمنا أن ذلك ثور المذكور في الحديث الصحيح صحيح وان عدم علم اكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه فائدة جليلة انتهى وقد ذكر مثل هذا الكلام في القاموس وقال أبو بكر بن حسين المراغي نزيل المدينة في مختصره لاخبار المدينة ان خلف أهل المدينة يتناولون عن سلقهم ان خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا الى الحرة بتدوير يسمى ثورا قال وقد تحققته بالمشاهدة قوله لا يحتل خلاها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها قد تقدم تفصيل هذه الانساق والكلام عليها في باب صيد الحرم وشجره قوله الامن انما هي أي رفع صوته بتعريفه ما بدأ السنة كما في غيرها واهله يأتي في الاقطة بسط الكلام على لقطه مكة والمدينة وغيرهما قوله ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال قال ابن رسلان هذا محمول عند أهل العلم على محل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قوله ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة استدلل بهذا وبما في الاحاديث المذكورة في الباب من تحريم شجرها وخبطه وعضده وتحريم صيدها وتنقيده الشافعي ومالك وأحمد والهادي وجهه ورأى أهل العلم على أن للمدينة حرما كرم مكة يحرم صيده وشجره قال الشافعي ومالك فان قتل صيده أو قطع شجره فلا ضمان لانه ليس بعمل للنفس فاشبهه المحمي وقال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلى يجب فيه الجزاء كحرم مكة وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله كاحرم ابراهيم مكة وذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناس الى أن حرم المدينة ليس بحرم على الحقيقة ولا يثبت له الاحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر والاحاديث ترد عليهم واستدلوا بحديث أبي ابي عمير ما فعل النغير واجيب عنه بان ذلك كان قبل تحريم المدينة وأنه من صيد الحبل قوله الا أن يعلف رجل بعيره فيه دليل على جواز اخذ الاتجار للعاف لا لغيره فانه لا يحمل كما خلف قوله ما بين لابقى المدينة قال أهل اللغة الا بئان الحران واحدهم ما لا ية بتخفيف الموحدة وهي الحرة والحرة الجارية السود

عند أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطييبا للقلب من أكل منه ينافي الجواز بالقول وللمدينة والفعل لازالة الشبهة التي حصلت لهم وفيه تسمية القوس والحقبة المصنف الجارية ثم لم في الجهاد قال ابن العربي يجوز التسمية لما لا يعقل اذا دعي به وفيه امساك نصيب الرقيق الغائب عما يتعين احترامه أو تركه بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المستلة بخصوصها وفيه تفريق الامام أصحاب المصلحة وابستعمال الطلعة في الغزو وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه لالة على جواز ترك رد السلام عن بلغة لانه يمتنع أن يكون وقع وليس في الجهر ما يتقبح وفيه ان عقرب الصيد

كأنه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن العربي هو اجتهاد بالقرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا في حضرته وفيه العمل بما أدى اليه الاجتهاد ولو نادى المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يعب ذلك علينا وكان الاكل كل باصل الاباحة والامتنع نظر الى الامر الطارئ وفيه الرجوع الى النص عند تعارض الادلة وركض القرس في الاصططاد والتصيد في الاماكن الوعرة والاستعانة بالقارس وحمل الزاد في السفر والرفق بالاصحاب والرفقاء بالسيار واستعمال الكفاية في الفعل كما تستعمل في القول لانهم ٢٥٣ استعملوا الفضل في موضع الاشارة

بما اعتقدوه من ان الاشارة لا تحمل وفيه جواز سوق القرس للمساجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسيرناوا ونزول المسافر وقت القيامة وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله انما هي طعمة اطعمكموه الله ولا يجوز للمهرم قتل الصيد الا ان صال عليه فقتله دفعا للضرر فيجوز ولا ضمان عليه اهما في الفتح (عن ابن عباس رضى الله عنهما عن الصعب بن جشامة) يفتح الجيم والشاء المشددة ابن قيس بن ربيعة (الليثي) من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة وكان حليف قريش وأمه أخت أبي سفيان ابن حرب واسمها فاختة وقيل زينب ويقال انه أخو محمد بن جثممة مات في خلافة أبي بكر أو آخر خلافة عمر قال ابن حبان أو في خلافة عثمان والاول خطأ قاله يعقوب بن سفيان (انه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمارا وحشيا) وفي رواية لحم حمار وحش وفي أخرى رجل حمار وفي لفظ آخر عجز

والمدينة لابنان شرقية وغربية وهي بينهما قوله وجعل اثني عشر ميلا الخ لفظ مسلم عن أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابتي المدينة قال أبو هريرة فلو وجدت الظباء ما بين لابي ما ذعرت ما وجعل اثني عشر ميلا - ول المدينة حتى انتهى والضمير في قوله جعل راجع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يدل على ذلك اللفظ الذي ذكره المصنف ويدل عليه أيضا ما عند أبي داود من حديث عدي بن زيد الجذامي قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل ناحية من المدينة يريد ابريد فهاذا مثل ما في الصحيحين لان ابريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال وهذا الحديثان فيهما التصريح بحرم المدينة قوله أن يحبط أو يعرض الخ يحبط ضرب الشجر ليستقر ورقه والعرض القطع كما تقدم زاد أبو داود في هذا الحديث الا ما يساق به الجبل قوله ما بين جبليهما قد ادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لانه وقع التحديد في بعض الروايات بالحرثين وفي بعضها باللابتين وفي بعضها بالجبلين وفي بعضها بغيره ونور كما تقدم وفي بعضها بالمازمن كما ساقى قال في الفتح وتقع بان الجمع بينهما واضح وبمثل هذا لا ترد الاحاديث الصحيحة فان الجمع لو عذر أمكن الترجيح ولا شك أن ما بين لابي ما بين ابريد ابريد ابريد الروا عليها ورواية جبليهما لا تنافي فيها فيكون عند كل لابة جبل أو لابتينها من جهة الجنوب والشمال وجبليهما من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لانصر والمأزمن قد يطلق على الجبل نفسه كما ساقى قوله اللهم بارك لهم في مددهم وصاعهم قال عياض البركة ههنا في التمام والزيادة وقال النووي الظاهر أن المراد البركة في نفس الكيل من المدينة بحيث يكتفى المدينيا من لا يكتفيه في غيرها قوله من كذا الى كذا جاء هكذا في رواية البخاري كاهل اقل ان البخاري أيهمه عند ما وقع عنده انه وهم ووقع عند مسلم الى ثور فارادهم من غير ان يورق وقد تقدم الكلام على ذلك قوله من أحدث فيها حدثا أي عمل بخلاف السنة كن ابتدع بها بدعة زاد مسلم وأبو داود في هذا الحديث أو أي محدثا قوله فعليه لعنة الله الخ أي اللعنة المستقرة من الله على الكفار وأضيف الى الله على سبيل التخصيص والمراد بلعنة الملائكة والناس المباعدة في الابعاد عن رحمة الله وقيل المراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الامر وليس هو كلعن الكافر واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبار قوله

حمار وحش يقطر دما وفي أخرى شق حمار وحش قال النووي وهذه الطرق التي ذكرها مسلم سريجة في انه مذبح وانه انما أهدى له بعض لحم صيد لا كما انتمى ولا معارضة بين رجل حمار وعجزه وشقه الذي يدفع بارادة رجل معها الفخذ وبعض جانب الذبيحة فوجب حمل حمارا على انه من اطلاق اسم الكل على البعض ويمتنع العكس اذا اطلاق الرجل على كل الحيوان غير ميهود (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (بالابواء) جبل من عمل الفرس بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرين ميلا وسمى بذلك لما فيه من الوفاء قاله في المطالع ولو كان كما قيل لكان الابواء وهو مقلوب عنه والاقرب انه سمي

به لتبوء السيول به (أبو ودان) بفتح الواو وتشديد الدال موضع بقرب البطنة أو قرية جامعة من ناحية القرع وودان أثرب
 إلى البطنة من الأبواء فان من الأبواء إلى البطنة للآتي من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ومن ودان إلى البطنة ثمانية أميال والشك
 من الراوى (فروده عليه) أى رد صلى الله عليه وآله وسلم الجمار على الصعب وعليه لتفتت الروايات كلها على أنه عليه الصلاة
 والسلام رده عليه الامار واه ابن وهب والبيهقي باسناد حسن ولقظه ان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بجزء حمار
 وحش وهو بالبطنة فأكل منه وأكل
 ٢٥٤ القوم قال البيهقي ان كان هذا محفوظا لدرء الحى وقبل

العلم قال في الفتح وفي هذا الجمع
 نظر فان كانت الطرق كلها
 محفوظة فله رده حبال كونه
 صيدا لا جله ورد العلم تارة لذلك
 وقيل أخرى حيث علم انه لم يصد
 له ونقل الترمذى عن الشافعى انه
 رده لظنه انه صيد من أجله
 فتركه على وجه التفرؤ ويحتمل ان
 يتمم القبول على وقت آخر
 وهو حال رجوعه من مكة
 ويؤيد انه جازم فيه بوقوع
 ذلك بالبطنة وفي غيرها من الروايات
 بالأبواء أبو ودان وقال القرطبي
 يحتمل أن يكون الصعب أحضر
 الجار مذبوحا ثم قطع منه عضوا
 بحضرة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقدمه له فن قال أهدي
 حمارا أراد تمامه مذبوحا لا حيا
 ومن قال لحم حمارا أراد مقدمه
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ويحتمل أن يكون من قال
 حمارا أطلق وأراد به ضمة مجازا
 قال ويحتمل أن يكون أهده له
 حيا فلما رده عليه ذكاه وأناه
 بهضومه ظانا انه انما رده عليه
 لمعنى يختص بجهاته فاعلمه

ما بين ما زعمها قال النووي المأزم بمزة بعد الميم وكسر الزاي وهو الجبل وقيل المضيق بين
 جبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين جبلين انتهى قوله ان لا يهرق فيها
 دم فيه دليل على تحريم اراقه الدماء بالمدينة لغير ضرورة قوله الالغف هو باسكان
 الالام مصدر علفت واما العلف بفتح الالام فهو اسم للشيش والتبن والشعير ونحوها
 وفيه جواز اخذ اوراق الشجر للعلف لا خبط الاغصان وقطعها فانه حرام قوله اعضاها
 العضاء بالقصر وكسر العين المهملة وتخفيف الضاد المعجمة كل شجر فيه شوك واحدتها
 عضاة وعضة قوله وحادا كلها فيه دليل على أن حكم حى المدينة حكمها فى تحريم
 صيده وشجره وقد تقدم بيان مقدار الحى أنه من كل ناحية من فواحي المدينة يريد
 (وعن عامر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم انا احرم ما بين
 لابقى المدينة أن يقطع اعضاها أو يقتل صيدها وعن عامر بن سعد أن سعدا ركب الى
 قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخبطه فسلمه فلبى فجمع سعدا به اهل العبد
 فكلهم أن يرد على غلامهم أو عليهم ما اخذ من غلامهم فقال معاذ الله ان ارد شيئا
 نفلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى أن يرد عليهم رواه أحمد ومسلم وعن
 سليمان بن أبي عبد الله قال رأيت سعد بن أبي وقاص اخذ رجلا يصيد فى حرم المدينة
 الذى حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمه فسلمه ثيابه فخاها والبسه فقال ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم هذا الحرم وقال من رأى يتيم يصيد فيه شيئا فليكم سلمه
 فلا أرقت عليكم طعمة أطعمهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان شئتم
 اعطيكم غنمه أعطيتكم رواه أحمد وأبو داود وقال فيه من اخذ احد يصيد فيه فليسلمه
 ثيابه الحديث الاول قد تقدم الكلام عليه والحديث الثالث أخرجه أيضا الحاكم
 وصححه وفي اسناده سليمان بن أبي عبد الله المذكور قال أبو حاتم ليس بعشهم وروى لكن
 يعتبر بحديثه قال الذهبي تابعي وثق وقد وهم البزار فقال لا يعلم روى هذا الحديث عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاسعد ولا عنه الا عامر وهذا يرد عليه وقد أخرجه أيضا أبو
 داود عن مولى لسعد عنه وهم أيضا الحاكم فقال فى حديث سعدان الشيعين لم يخرجاه

بامتاعه وان حكم الجزم حكم الكل قال والجمع هما مكن أولى من توهم بعض الروايات (فلما رأى) وهو
 صلى الله عليه وآله وسلم (ماتى وجهه) أى وجه الصعب من الكراهة لما حصل له من الكسر فى رده حديثه (قال) تطيبا لقلبه
 (انام نرده) بفتح الدال وهو رواية المحدثين وذكره ثعلب فى الفصحى لكن قال المحققون من الصلة انه غلط والصواب ضم الدال
 ولم يحفظ سببوه فى نحو هذا الا ضم كما أفاده السمعى وصرح جماعة منهم ابن الحاجب بانه مذهب البصر بين وجوز الكسر
 أيضا وهو أصحها والمعنى انام نرده عليه لانه من العمل (الا أنا حرم) أى عمره من زاد الناس لا ياكل الصيد وفى الخط لولا

انما حرمون لقبنا منكم وهذا يقتضي تحريم كل المحرم لحم الصيد مطلقا سواء صيده أو بأمره لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو مذهب نقل عن جماعة من السلف منهم علي وابن عباس وابن عمر والبيهقي والثوري واصحق والذي عليه أكثر علماء العصبة والتابعين التفرقة بين ما صاده أو صيده وغيره وأولو حديث الصعب بانه صلى الله عليه وآله وسلم انما رده عليه لما ظن انه صيد من أجله وبه يقع الجمع بين حديث الصعب وحديث جابر لحكم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيدوه أو تصاد لكم وحديث أبي قتادة السابق ولا يقال انه منسوخ

٢٥٥

بحديث الصعب لان حديث أبي قتادة كان عام الحديثية وحديث الصعب كان في حجة الوداع لان الفسخ انما يصار اليه اذا تعذر الجمع وكيف والحديث المتأخر محقق لادلالة فيه على الحرمة العامة سريرا ولا ظاهرا حتى يعارض الاول فيضعفه وبالجواز مطلقا قال الكوفيون وطائفة من السلف قال القسطلاني وقول ابن الهمام في فتح القدير ما كون حديث الصعب كان في حجة الوداع فلم يثبت عندنا وانما ذكره الطبري وبعضهم ولم نعلم لهم فيه ثبوتا صحيحا وأما حديث أبي قتادة فانه وقع في مسند عبد الرزاق عنه انطلقنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديثية فاحرم أصحابه ولم أحرم في الصحبة عنه خلاف ذلك وهو ما روى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة فيهم أبو قتادة الحديث ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم

وهو في مسلم كما عرفت قوله فسلبه أي اخذ ما عليه من الثياب قوله نقلني أي اعطانيه قال في القاموس نقله النقل ونقله وانقله أعطاه اياه وقال أيضا والنقل محركة الغنمة والهبة قوله طعمة بضم الطاء وكسر هاء ومعنى الطعمة الاكسة وأما الكسر فجهة الكسب وهي مئة قوله فليسلبه ثيابه هذا ظاهر في أنه اتواخذ ثيابه جميعها وقال الماوردي يبيح له ما يستعرونه وصححه النووي واختاره جماعة من أصحاب الشافعي وبقصة سعد هذه احتج من قال ان من صادم من حرم المدينة أو قطع من شجرها اخذ سلبه وهو قول الشافعي في القديم قال النووي وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من العصبة انتهى وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في إحدى الروايتين القول به قال وروى ذلك عن ابن أبي ذئب وابن المنذر انتهى وهذا يرد على القاضي عياض حيث قال ولم يدل به أحد بعد العصبة الا الشافعي في قوله القديم وقد اختلف في السلب فقبل انه لمن سلبه وقبل لما كن المدينة وقبل لبيت المال وظاهر الادلة انه للسالب وانه طعمة ليكل من وجد فيه أحدا يصيد أو ياخذ من شجره

(باب ما جاء في صيد دوح)

(عن محمد بن عبد الله بن شيبان عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صيد دوح وعصاهه حرم محرم لله عز وجل روى أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه وانظر ان صيد دوح حرام قال البخاري ولا يتابع عليه) الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وسكت عنه عبد الحق أيضا وتعقب بما نقل عن البخاري انه لم يصح وكذا قال الأزدي وذكر الذهبي أن الشافعي صححه وذكر الخليل ان أحمد وضعفه وقال ابن حبان محمد بن عبد الله المذکور كان يخطئ ومقتضاه تضعيف الحديث فانه ليس له غيره فان كان اخطأ فيه فهو ضعيف وقال العتيبي لا يتابع الا من جهة تقاربه في الضعف وقال النووي في شرح المذهب اسناده ضعيف قال وقال البخاري لا يصح وذكر الخليل في العال ان أحمد وضعفه قوله ابن شيبان هكذا في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب والصواب ابن انسان كما في سنن أبي داود وتاريخ البخاري وكذا قال ابن حبان والذهبي والخزرجي في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيبان

وسلم لم يحج بعد الهجرة الا حجة الوداع انتهى يقال عليه قد ثبت في البخاري في باب جزاء الصيد عن عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي عام الحديثية فاحرم أصحابه ولم يحرم الحديث وكذا في باب اذا رأى المحرمون صيدا فضعكوا أو ما قوله في الحديث الذي ساقه خرج حاجا فهو من الجاهل وان المراد انه خرج معقرا والمراد معنى الحج في الاصل وهو قصد البيت أو الراوى خرج محرما فبعد عن الاحرام بالحج غلط منه انتهى وفي هذا الحديث جواز رد الهدية له وفيه الاعتذار عن رد هدايتي القلب المهدي وان الهبة لا تدخل في الملك الا بالقبول وان قدرته على قلبها لا تصير ملكا لها وان على المحرم ان يرسل ما في يده من الصيد

المستنع عليه اصطياده وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الهبة ومسلم في الحج وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيها الا امنا لكم الآية وهذا الحديث يرد عليه لذكر الغراب والحدأة فيه ويدل على دخول الطير أيضا عموم قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وقوله تعالى وكان من دابة لا تحمل رزقها ٢٥٦ الآية وفي حديث أبي هريرة عندهم مسلم في صفة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرّد الطير بذلك وقد تصرف أهل

العرف في الدابة فتنم من يخصها بالغار ومنهم من يخصها بالقرص وقائدة ذلك تظهر في الخلاف (كلهن فاسق يقتلن) المرء (في الحرم) وفي رواية يقتلن فيه وفي رواية نافع ليس على الحرم في قتلن جناح وعرف بذلك ان لا يتم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال وفي الحل من باب الاولى وقد وقع ذكر الحل صريحا عندهم مسلم بلفظ يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يعم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أدلى قال النووي هي تسمية صحيحة جارية على وفاق اللغة فان أصل الفسق الخروج فهو خروج مخصوص والمعنى في وصف هذه بالفسق لخروجها عن حكم غيرها بالايذاء والافساد وعدم الانتفاع وقيل لانها عمدت الى حبال سفينة نوح فتقطعها وقيل غير ذلك انتهى والتقييد بالخمس وان كان منهوه اختصاص المسذورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بجعة

هذا صوابه ابن انسان وقال في ترجمة عبد الله بن انسان له حديث في صيد دوج قال ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا هذا الحديث قوله دوج بفتح الواو وتشديد الجيم قال ابن رسلان هو أرض بالطائف عند أهل اللغة وقال أصحابنا هو وادب الطائف وقيل كل الطائف انتهى وقال الحارثي في المؤلفات والمختلف في الاماكن وج اسم لصوم الطائف وقيل لواحد من اوتام الشجرة دوج بالحاء المهملة وهي ناحية نعمان قوله وعضاه بكسر العين كما ساق قال الجوهرى العضاء كل شجر يعظم وله شوك قوله حرم بفتح الحاء والراء الحرام كقولهم زمن وزمان قوله يحرم لله تعالى تأكيد للحرمة والحديث يدل على تحريم صيد دوج وشجره وقد ذهب الى كراهته الشافعي والامام يحيى قال الشافعي في الاملاء كره صيد دوج قال في البصر بعد ان ذكر هذا الحديث ان صح فان قياس التحريم لكن منع منه الاجماع انتهى وفي دعوى الاجماع نظر فانه قد جزم به ورأى أصحاب الشافعي بالتحريم وقالوا ان مراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم قال ابن رسلان في نرح السنن بعد ان ذكر قول الشافعي في الاملاء ولا صاحب فيه طريقة فانكصهما وهو الذي أورده الجمهور والقطع بتحريمه قالوا مراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم ثم قال وفيه طريقان أحدهما وهو قول الجمهور به في من أصحاب الشافعي أنه يأثم فيؤديه الحاصم على قوله ولا يلزمه شيء لان الأصل عدم الضمان الا فيما رددية الشرع ولم يرد في هذا شيء والطريق الثاني حكمه في الضمان حكم المدينة وشجرها وفي وجوب الضمان فيه خلاف انتهى وقد قدمنا الخلاف في ضمان صيد المدينة وشجرها قال الخطابي ولست اعلم بتحريمه معني الا أن يكون ذلك على سبيل الحى لنوع من منافع المسكين وقد يحتمل أن ذلك التحريم انما كان في وقت معلوم الى مدة محصورة ثم نسخ قال أبو داود في السنن وكان ذلك يعني تحريم وح قبل نزوله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وحصاره ثقيفا انتهى والظاهر من الحديث تأكيد التحريم ومن ادعى النسخ فعليه الدليل لان الأصل عدمه وأما ضمان صيده وشجره على حد ضمان صيد الحرم المكي فموقوف على ور ودليل يدل على ذلك لان الأصل براءة الذمة ولا ملازمة بين التحريم والضمان

عند الا كره وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولا ثم بين بعد (ابواب ذلك ان غير الخمس يشترط معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بانها أربع وفي بعضها بانها ست والاولى عند مسلم والثانية عند أبي عوانة وزاد الحية وزاد نافع الانبي موقوفان صارت سبعة وعند أبي داود السبع العادي وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والخمر على الخمس فصارت تسعا لكن ذكرهما من تفسير الراوى للكتاب العقور وقال في الفقه فهذا جميع ما وقعت عليه في الاحاديث المرفوعة زيادة على الخمس ولا يجلو شيء من ذلك عن مقال انتهى (الغراب) وهو مقرظ هو

البعير وينزع عنه ويختلس أطعمة الناس وفي رواية لا يقع وهو الذي في ظهره وبطنه يساض وقيل معنى غيرا بالانه نأى واعتبر لما أنفذ فوح عليه السلام يستخير أمر الطوفان (والحدأة) بكسر الحاء موقع الدال مهموز وهي أخس الطير وتخطف أطعمة الناس قال في الفتح وباتيس بالحدأة الحدأة بفتح أوله فاص لها سان (والعقرب) واحدة العقارب وهي مؤنثة والاثني عقربة وعقرباء معمد ودغيم مصر وفي روايات أن أربل وعيناه في ظهرها تلدغ وتولم أيلام شديدا ورجع إلى البيت الأفي فموت ومن عجب أمرها أنهم مع مسفرها تقتل ٢٥٧ القيل والبعير بالجمع وانما لا تضرب الميت ولا النائم حتى يصير لشيء من بدنه فتضربه عند ذلك وتأوى إلى الخنافس ونسألها وفي ابن ماجه عن عائشة قالت لدغت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقرب وهو في الصلاة فلما فرغ قال لعن الله العقرب ما ندع مسلما ولا غيرا قتلوها في الحل والحرم (والقارة) أى قارة البيت وهي القويسقة قال أبو سعيد الخدرى استيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة وقد أخذت قارة فتبيلة أصرق على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت فقام اليها فقتلها وأحل قتلها للرجال والمحرم رواه الطحاوى في أحكام القرآن عن يزيد بن أبي نعيم أنه سأل أبا سعيد الخدرى لم سميت القارة قويسقة فقال استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ وفي سنن أبي داود عن ابن عباس قال جاءت قارة فاخذت تجر القتبيلة فجعلت تبها فالتفتها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخمره التي كان قاعدا عليها فاحرقتها

• (أبواب دخول مكة وما يتعلق به) •

• (باب من أين يدخل إليها) •

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل مكة دخل من الثنية العليا التي بالبطناء وإذا خرج خرج من الثنية السفلى رواه الجماعة إلا القرمذى • وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها وفي رواية دخل عام الفتح من كداء التي بآعلى مكة صنف عليهما وروى الثوري أبو داود وزاد ودخل في العمرة من كدى) قوله من الثنية العليا الثنية كل عقبة في طريق أو جبل فانها تسمى ثنية وهذه الثنية المعروفة بالثنية العليا هي التي ينزل منها إلى باب المعلى مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الخجون بفتح الميم وسنم الجيم وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي إلى ما ذكره الأزرقى ثم سهلها كلها سلطان مصر الملك المؤيد قوله من الثنية السفلى هي عند باب الشبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قبيصة وعلم باب بؤ في القرن السابع قوله من كداء بفتح الكاف والمذقال أبو عبيدة لا تصرف وهي الثنية العليا المتقدمة ذكرها قوله ودخل في العمرة من كداء بضم الكاف والقصر وهي الثنية السفلى المتقدمة ذكرها قال عياض والقرطبي وغيرهم الاختلاف في ضبط كداء وكذا قال أكثر على أن العليا بالفتح والمد والسفلى بالقصر والضم وقيل بالعكس قال النووي وهو غلط قالوا واختلف في المعنى الذي لا بد له خالف صلى الله عليه وآله وسلم بين طريقيه فقبل لينبذ به وذكروا شيئا مما تقدم في العبد وقد تقدم بسطه هناك وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا وقيل الحكمة في ذلك المناسبة بجهة الملق عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة إلى فراقه وقيل لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها وقيل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج منها مختميا في الهجرة فاراد أن يدخلها ظافرا غالبا وقيل لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا للبيت ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك

• (باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك) •

(عن جابر وسئل عن الرجل يرى البيت يرفع يديه فقال قد حجبنا مع رسول الله صلى الله

موضع درهم زاد الخاء كم فقال صلى الله عليه وآله وسلم فأطلقوا سر جكم فان الشيطان يدل منسل هذه على هذا ففهمكم ثم قال صحيح الاسناد وليس في الحيوان أسد من القار لا يسقى على خطير ولا جليل الأهل كونه ولم يختلف العلم في جواز قتلها للعصرم إلا إبراهيم النخعي فإنه قال فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرجه ابن المنذرى قال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكروا هذا القول ما كان بالكوفة الخيش رد إلا - ثار من إبراهيم النخعي لقلته فامنع منها ولا أحد من أتباعها من الشعبي

لكثرة ما مع ونقل ابن شام عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الاذى قال في القمع والقار
أنواع منها الجرذ والخلد وفأرة الابل وفأرة المسك وفأرة الغنص وحكمها في تحريم الاكل وجواز قتلها سواء (والكلب
العقور) الجارح وهو معروف وفي الكلب بجمية وسبعية كأنه من كلب منهم ما وفيه منافع للحراسة والعسد وفيه من اقتفاء
الاثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره يقال أول من اتخذ الحراسة فوح عليه
السلام واختلف العلماء في المراد ٢٥٨ به هنا وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوم أولا نرى سعيد بن منصور

عليه وآله وسلم فلم يكن يفعل به رواه أبو داود والنسائي والترمذي وعن ابن جريج قال
حدثت عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ترفع الايدي في
الصلاة واذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشبة عرفة ويجمع وعند الجرجين وعلى
الميت وعن ابن جريج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى البيت رفع يديه
وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه وعن
جمعه واعقره تشريفا وتعظيما وتكريما رواهما الشافعي في مسنده (حديث جابر
قال الترمذي انما نعرفه من حديث شعبة وذكر الخطابي ان سفيان الثوري وابن
المبارك وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ضعفوا حديث جابر هذا لان في اسناده
مهاجر بن عكرمة المكي وهو مجهول عنه منهم وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي
من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد الشامي عن مكحول به مرسل وأبو سعيد هذا
هو المصلي وهو كذاب ورواه الاذوقي في تاريخ مكة من حديث مكحول أيضا بزيادة
مهابة وبرافى الموضوعين وكذا ذكره الغزالي في الوسيط وتعقبه الرافعي بان البر لا يتصور
من البيت وأجاب الروي بان معناه أكثر برزاقه ورواه سعيد بن منصور في السنن
له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قسامة يقول اذا رأيت البيت فقل اللهم زد قدرك
مثله ورواه الطبراني في مسنده حديث بن أسيد مرثعا وفي اسناده عامر السكوري وهو
كذاب وحديث ابن جريج هو معضل فيما بين ابن جريج والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي
اسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال قال الشافعي بعد أن أوردته ليس في رفع اليدين
عند رؤية البيت شيء فلا أكرهه ولا أستحب به قال البيهقي فكانه لم يسمع هذا الحديث
لانقطاعه والحاصل انه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية
البيت وهو حكم شرعي لا يثبت الا بدليل وأما الدعا عند رؤية البيت فقد رويت فيه
أخبار رواها من أمان في الباب ومنها ما أخرجه ابن المغلس ان عمر كان اذا نظر الى البيت
قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ورواه سعيد بن منصور في السنن
عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكره رور ورواه الحاكم عن حماد أيضا وكذلك رواه
البيهقي عنه

عن أبي هريرة بإسناد حسن قال
الكلب العقور الاسد وعن زيد
ابن أسلم انهم لما سألوه عن
الكلب العقور قال وأي كلب
أعقر من الحية وقال زفره
الذئب خاصة وقال مالك في
الموطأ كل ما عقر الناس وهذا
عليهم وأخافهم مثل الاسد
والعسروا الله والذئب فهو
العقور وكذا نقل أبو عبيد عن
سفيان وهو قول الجمهور وقال
أبو حنيفة رحمه الله هو الكلب
خاصة ولا يلحق به في هذا الحكم
روى الذئب واحتج أبو عبيد
لجمهور بقوله صلى الله عليه
وآله وسلم اللهم سلط عليه كلبا
من كلابك فقتله الاسد أخرجه
الحاكم بسند حسن من طريق
أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه
وبقوله تعالى وما علمتم من
الجوارح مكليين فاشتبهوا
اسم الكلب فلهذا قيل لكل
جارح عقور واحتج الطحاوي
للحنفية بأن العلماء اتفقوا على
تحريم قتل البازي والصقر
وهما من سباع الطير فدل ذلك

على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة فكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو
الذئب وتعقب برد الاتفاق فان مخالفهم أجازوا قتل كل ما عدا ما اقتصر فدخل فيه الصقر وغيره بل قال بعضهم يلحق
بالغسل كل ما نهى عن أكله الا ما نهى عن قتله واختلف العلماء في غير العقور رحا لم يؤمر بقتله فصرح بتصريم قتله القاضي
الحسين والماردي ووقع في الام للشافعي الجواز واختلف كلام النووي فقال في البيع من شرح المهذب لا خلاف بين
أصحابنا في انه يجب أن لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب انه غير محترم وقال في الحج يكره قتله تنزيها وهذا اختلاف شديد وعلى

(باب

كرهه قتله اقتصر الرافعي وشبهه في الروضة وزاد انما كراهة تنزيه والله أعلم وذهب الجمهور وكما تقدم الى الخاق غير الخس بها
في هذا الحكم الا أنهم اختلفوا في المعنى فقبل المكون مؤذبة فيجو زقتل كل مؤذوه هذا قضية مذهب مالك وقيل كونها
معالم يؤكل فعل هذا كل ما يجوز قتله لافدية على الحرم فيه وهذه قضية مذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقصر راعى
الخس الا أنهم الحقوا بالحياة والذنب ومن ابتدأ بالعدوان والاذى من غيرها واستدل به على جواز قتل من يلما الى الحرم
من وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء معلومة ٢٥٩ بالفسق والقائل فاسق فيقتل بل هو أولى لان

ففي المذنبات طبعي
والمكلف اذا ارتكب الفسق
هاتك الحرمه نفسه فهو أولى
باقامة مقتضى الفسق عليه
وأشار ابن دقيق العيد الى انه
بحيث قابل للنزاع وفي حديث
الباب رواية القاسمي عن التابعي
والصحابي عن الصحابة والآخر
عن أخيه (عن عبد الله بن
مسعود (رضي الله عنه) أنه
(قال بينما نحن مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في غار منى)
أى ليلة عرفة كما عند
الاسماعيلي من طريق ابن غير
عن حفص بن غياث وبذلك يتم
الاحتجاج به على مقصود الباب
من جواز قتل الحية للمعصوم كما
دل قوله بمعنى على ان ذلك
كان في الحرم وعرف بذلك الرد
على من قال ليس في حديث
عبد الله ما يدل على انه أمر بقتل
الحية في حال الاحرام لاحتمال ان
يكون ذلك بعد طواف الاقضية
(اذنزل عليه) سورة (والمرسلات
وانه ليلته لوها وانى لا تلقاها)

باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول
خب ثلاثا ومشى أربعا وكان يسمى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة ولى
رواية رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعا ولى
رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم
فانه يسمى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشى أربعة متفق عليهن) قولنا الطواف الاول فيه
دليل على ان الرمل انما يشرع في طواف القدوم لانه الطواف الاول قال أصحاب
الشافعي ولا يستحب الرمل الا في طواف واحد في حج أو عمرة أما اذا طاف في غير حج أو عمرة
فلا رمل قال النووي بلا خلاف ولا يشرع أيضا في كل طوافات الحج بل انما يشرع في
واحد منها وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف يعقبه سعي ويتصور ذلك
في طواف القدوم وفي طواف الاقضية ولا يتصور في طواف الوداع والقول الثاني انه
لا يشرع الا في طواف القدوم وسواء أراد السعي بعده أم لا ويشرع في طواف العمرة
اذ ليس فيها الا طواف واحد قوله خب ثلاثا ومشى أربعا الخ يجب بفتح المجهدة والموحدة
بعدها موحدة أخرى هو اسراع المشي مع تقارب الخطا وهو كالرمل وفيه دلائل على
مشروعية الرمل في الطواف الاول وهو الذي عليه الجمهور وقالوا هو سنة وقال ابن
عباس ليس هو بسنة من شام رمل ومن شام رمل وفيه أيضا دليل على ان السنة أن
يرمل في الثلاثة الاول ويمشى على عادته في الاربعة الباقية قوله وكان يسمى الخ سبأ في
الكلام على السعي قولنا من الحجر الى الحجر فيه دليل على انه يرمل في ثلاثة اشواط كاملة
قال في الفتح ولا يشرع تدارك الرمل فلو ترك في الثلاثة لم يقض في الاربعة لأن هبتهما
السكينة ولا تتغير وكذا قالت الهاديون قال ويختص بالرجال فلا رمل على النساء
ويختص بطواف يعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب
ولادم بتركه عند الجمهور واختلاف في ذلك المالكية وقد روى عن مالك ان عليه دما
ولادليل على ذلك واعلم انه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهب العترة ومالك
وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعي الى أنه فرض لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق

وأخذها (من فيه) أي في الحرم (وان فاه) فيه (لرطب بها) أي لم يجف ريحها (اذ وثبت علينا حية فقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) لمن معه من أصحابه (اقتلوا) وفي رواية مسلم وابن خزيمة واللفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بحر ما يقتل حية في الحرم يعني (فابتعدوا عنها) أي اسرعوا اليها (فذهبت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وقيت) أي
حفظت ومنعت (شرككم كما وقيت شرها) أي لم يلحقكم شرها وهو من مجاز المقابلة وهذا الحديث أخرجه
أيضا في التفسير ومسلم في الحيوان والحج والتساق في الحج والتفسير (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

ورضى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال للوزغ) يقع الواو والزاى وآخره غين مهملة واللام فيه جعش عن
(فريق) مصغر التصغير والضم وانفقوا على انه من الحشرات الموزيات قالت عائشة (ولم أحسنه بأمرنا بقتله) قضية تسميته
اباه فويسخا أن يكون قتله مباحا وكون عائشة لم تسمه لا يدل على منعه فقد سمعته غير ما وفى الصحابين والنسائي وابن ماجه عن
أم شريك انها استأمرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل الوزغات فامر بذلك وتبعها أيضا انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بقتل الوزغ وسماه فويسخا وفى مسلم ٢٦٠ عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل وزغة من

ولعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله خذوا عنى مناسككم وقال أبو حنيفة انه سنة
وقال الشافعى هو كخصية المسجد قال لا لانه ليس فيه الا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
لا يدل على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالآية فقال شارح البخرامى لا يدل
على طواف القدوم لانها فى طواف الزيارة اجاعا والحق الوجوب لان فعله صلى الله
عليه وآله وسلم مبين لمعمل واجب هو قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عنى مناسككم وقوله حجوا كما رأيتموهى أجمع وهذا الدليل يستلزم
وجوب كل فعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم فى حجه الا ما خصه دليل فمن ادعى عدم
وجوب شئ من أفعاله فى الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كيسة فمليك بلا حظها فى
جميع الابهات التى سقربك (وعن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف
مضطجعا وعليه برد رواه ابن ماجه والترمذى وصححه وأبو داود وقال يبرده أخضر
واحد وانظروا قدم مكة طاف بالبيت وهو مضطجع يبرده حصرى وعن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه اعتمر وامن جعرانة فمرلوا بالبيت وجعلوا
أرديتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى رواه أحمد وأبو داود حديث
يعلى بن أمية صححه الترمذى كما ذكره المصنف وسكت عنه أبو داود والمتذرى وحديث
ابن عباس أخرجه نحوه الطبرانى وسكت عنه أيضا أبو داود والمتذرى والمحقق فى
التلخيص ورجال رجال الصحيح وقد صحح حديث الاضطجاع للنوى فى شرح مسلم قوله
مضطجعا هو افتعال من الضجع بـسكان الباء الموحدة وهو العصد وهو ان يدخل ازاره
تحت ابطة اليمين ويرد طرفه على منكبيه اليسرى ويكون منكبه اليمين مكشورا كذا
فى شرح مسلم للنوى وشرح البخارى للساقط وهذه الهيئة هى المذكورة فى حديث
ابن عباس المذكور والحكمة فى فعله انه يعين على اسراع المشى وقد ذهب الى استحبابه
الجهور سوى مالك قاله ابن المنذر قال أصحاب الشافعى وانما يستحب الاضطجاع
فى طواف بمن فيه الرمل قوله يبرده حصرى لفظ أبي داود يبرده أخضر قوله تحت
آباطهم قال ابن رسلان المراد ان يجعله تحت عاتقه اليمين قوله ثم قذفوها أى طرحوا
طرفها قوله على عواتقهم العاتق المنكب (وعن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله

أول ضربة فله كذا وكذا سنة
ومن قتلها فى الضربة الثانية له
كذا وكذا سنة دون الاولى
وفى الطبرانى من حديث ابن
عباس مرفوعا اقولوا الوزغ
ولو فى جوف الكعبة لكن فى
استاده عمر بن قيس المكي وهو
ضعيف ومن غـ راتب أمر
الوزغ ما قيل انه يقيم فى حجره
من الشتاء أربعة أشهر لا يطم
شيئا ومن طبعه ان لا يدخل بيتا
فيه رائحة الزعفران (عن ابن
عباس رضى الله عنهما قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يوم افتتح مكة) سنة ثمان من
الهجرة (لا هجرة) واجبة من مكة
الى المدينة بعد الفتح لانها
صارت دار اسلام زاد فى كتاب
الجهاد والهجرة من دار الحرب
الى دار الاسلام باقية الى يوم
القيامة (ولكن) لكم (جهاد)
فى الكفار (وبينة) صالحة فى
الخبر فحصلون بهما الفضائل
التي فى معنى الهجرة التى كانت
منروضة لفارقة القرى

عليه

الباطل فلا يكتسبون ادهم ولا علا كلمة الله واظهار دينه قال

أبو عبد الله الاينى اختلف فى أصول الفقه فى مثل هذا التركيب يعنى قوله لا هجرة بعد الفتح ولا يمكن جهاد ونيتهم هل هو لئلى
الحقيقة أو لئلى صفة من صفاتها كالأجوب وغيره فان كان لئلى الوجوب فهو يدل على وجوب الجهاد على الاعيان
لان المستدرك هو لئلى والمنئى وجوب الهجرة على الاعيان فيكون المستدرك وجوب الجهاد على الاعيان وعلى الاعيان
فى هذا التركيب بالحقيقة فالهين ان الهجرة بعد الفتح ليست بهجرة وانما المطلوب الجهاد الطلب الاهم من كونه على الاعيان

أوعلى الكفاية قال والمذهب ان الجهاد اليوم فرض كفاية الآن يعني الامام طائفة فيكون عليها فرض من اتهمى قال
الطبيب المعنى ان الهجرة من الاوطان اما هجرة الى المدينة لفرار من الكفار ونصرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما الى
الجهاد في سبيل الله واما الى غير ذلك من تخصيص الفضائل كطاب العلم فانقطعت الاول وبقيت الاخرى فاعتنوا بها
ولا تنفكوا عنها (واذا استنقروا فانفروا) أى اذا دعاكم الامام الى الخروج الى الغزو فاجزوا اليه (عن ابن بجمينة)
عبد الله بن مالك وبجمينة أمه وهى بنت الارت (رضي الله عنه قال ٢٦١ احتجيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وهو محرم) أى فى حجة الوداع
كما جزم به الحازمي وغيره (بلى
بجل) بفتح اللام وسكون الحاء
المهمل بعد هاء منناة فتحه
وبجل بفتح الجيم والميم اسم موضع
بين مكة والمدينة الى المدينة
أقرب (فى وسط رأسه) بفتح
السين من وسط أى متوسطه
وهو ما فوق الياضوخ فيما بين
أعلى القرنين قال الليث كانت
هذه الحجة فى فاس الرأس
وأما لقي فى أعلاه فلالانها
ربما عمت انتهى ويؤخذ من
هذا ان المعصوم لا يجام
والنصد ما لم يقطع به مانع راكان
كان يقطع به ما حرما الآن
يكون به ضرورة اليه ما قاله
القسطلاني وزاد فى النسخ
وكرها مالكا وعن الحسن فيها
الفدية وان لم يقطع شعرا وان
كان ضرورة جاز قطع الشعر
وتجيب القدية وخص أهل
الظاهر القدية بشعر الرأس
قال انداوى اذا أمكن مسك
المحاجم بغير خلق لم يجز الخلق
واستدل بهذا الحديث على جواز

عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المنذر كون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حتى يقرب
فاصرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ير ملوا الاشواط الثلاثة وأن يشوا ما بين
الركنين ولم يمنعه ان يامرهم ان يرملوا الاشواط كلها الا ابقاء عليهم متفق عليه
وعن ابن عباس قال رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حجته وفى عمره كلها وأبو
بكر وعمر والخلفاء وأحمد وعن عمر قال فيما الرملان الآن والكشف عن المذالك
وقد أطل الله الاسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لاندع شيئا كئانة على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم يرمل فى السبع الذى أقاض فيه رواء أبو داود وابن ماجه حديث
ابن عباس الثانى أخرجه أحمد من طريق أبي معاوية عن ابن جريج عن عطاء عنه وذكره
فى التلخيص وسكت عنه وأثره أخرجه أيضا البزار والحاكم والبيهقى وأصله فى البخارى
بلفظ ما لنا وللرمل انما كآرا بينا المشركين وقد أهلهم الله تعالى ثم قال شئ صنعته
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تلحق أن تتركوا وعزاء البيهقى اليه ومراده أصله
وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا النسائي والحاكم قوله يقدم بفتح الدال و
بضم الدال فعناه يقدم قوله وهنتهم بتخفيف الهاء وقد يستعمل رباعيا قال القراء
يقال وهنت الله وأوهنته ومعنى وهنتهم أضعفتهم قوله حتى يقرب هو اسم المدينة فى
الجاهلية وسببت فى الاسلام المدينة وطيبة وطابة قوله الاشواط بفتح الهاء مزنة وسكون
المججمة جمع شوط وهو الجرى مرة الى الغاية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وهذا
دليل على جواز تسمية الطواف شوطا وقال مجاهد والشعبي انه يكره تسجيته شوطا
والحديث يرد عليهم ما قوله الا ابقاء بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرنى والشفقة
وهو بالرفع على انه فاعل لم يمنعه ويجوز النصب وفى الحديث جواز اظهار القوة بالعدة
والسلاح ونحو ذلك للكفار اربا بالهم ولا بعد ذلك من الرىاء المذموم وقبته جواز
المعاريض بالفعل كما يجوز بالقول قال فى النسخ وربما كانت بالهـ على أولى قوله وفى عمره
كلها فميدليل على مشروعية الرمل فى طواف المعزة قوله فيما الرملان بآيات ألف
ما الاستهامة وهى لغة والاكثر يحدفونها والرملان مصدر رمل قوله والكشف

القصد بوط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوى اذ لم يكن فى ذلك ارتكاب مانع من المحرم
منه من تناول الطبيب وقطع الشعر ولا فدية فى شئ من ذلك وانه أعلم (عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله (وسلم تزوج ميمونة) بنت الحارث الهلالية (وهو محرم) بمسرة متبعية وهذا هو المشهور عنه رضى الله عنه وضع
نصوه عن عائشة وأبى هريرة لكن جامع ميمونة نفسها انه كان حلالا ومن أبدا فع مثله وانه كان الرسول اليه اقترح روايته
على ربيعة ابن عباس هذه لأن روايته من كان له مدخل فى الواقعة من مباشرة أو لغيرها أرجح من الاجنبى ورجحت أيضا بانها

مشة - له على اثبات النكاح لمدته مقدمة على زمن الاحرام والاخرى نافذة لذلك والمثبت مقدم على الثاني فانه في المصابع وقيل
 بحمل قوله هنا وهو محرم أى داخل الحرم ويكون العقد وقع بعد انقضاء العدة والجهور على ان نكاح الحرم وانكاحه محرم
 لا ينقد لحديث عثمان رضي الله عنه عند مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح وكما لا يصح نكاحه ولا انكاحه لا يصح اذنه لعبد الله الحلال
 في النكاح كذا قاله ابن القطان وفيه كما قاله المرزبان نظروا حتى الدارمي كلام ابن القطان ثم قال ويحتمل عندى الجواز ولا فدية
 في عقد النكاح في الاحرام فيستثنى ٢٦٢ من قواهم من فعل شيئا يحرم بالاحرام لزومه فدية وأجابوا عن حديث

معمونة بأنه اختلف في الواقعة
 كيف كانت ولا تقوم بها الحجة
 ولا نهان المحتمل الخصوصية
 فكان الحديث في النهي عن
 ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال
 الكوفيون يجوز له محرم ان
 يتزوج كما يجوز له أن يشتري
 الجارية للوطء وقد عقب بأنه
 قياس في معارضة السمنة ولا
 يعتبر واما ما قبلهم حديث
 عثمان بأن المراد به الوطء
 فقد عقب بالتصريح فيه بقوله
 ولا ينكح بضم أوله وبقوله فيه
 ولا يحطب (عن أبي أيوب
 الانصاري) خالد بن زيد رضي الله
 عنه انه قيل له (القاتل عبد الله
 ابن حنين المتوفى في أول خلافة
 يزيد بن عبد الملك في أوائل
 المئة الثانية وأول الحديث ان
 ابن عباس ومرو بن مخزومة
 احببنا بالابواء فقال ابن عباس
 يغسل المحرم رأسه وقال المسور
 لا يغسل المحرم رأسه فارسلني
 ابن عباس الى أبي أيوب الانصاري
 فوجدته يفتسل بين القرنين
 أي قرني البئر وهما جانبنا البناء

عن المالك هو الاضطباع قوله أظنى أصله وطى فأبدلت الواو همزة كافي وقت وأقت
 ومعناه مذهب وثبت قوله ومع ذلك لا ندع شيئا كما نقله على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم زاد الا ما عيلى في آخره ثم رمل وحاصله ان عمر كان قد سمع بم ترك الرسل في
 الطواف لانه عرف سببه وقد اذعن في فهم ان يتركه لانه قد سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال
 أن يكون له حكمة ما اطاع عليها فرأى ان لا يتبع أولى ويؤيد مشروعية الرسل على
 الاطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس انهم رملوا في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد نفي الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة والرمل في حجة الوداع
 ثابت أيضا في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره

• (باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وفيله وما يقال حينئذ) •

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له
 عينان يصريهما راسان ينطق به يشهدان استلمه بحق ورواه أحمد وابن ماجه والترمذي
 • وعن عمر انه كان يقبل الحجر ويقول اني لاعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبلك ما قبلتك رواه الجماعة • وعن ابن عمر وسئل عن
 استلام الحجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله رواه البخاري
 • وعن نافع قال رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يفقه (لم يمتنع عليه) حديث ابن عباس صححه ابن خزيمة وابن
 حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عبد الحاكم قوله لا تضر ولا تنفع أخرج الحاكم
 من حديث أبي سعيدان عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب انه يضرب وينفع وذكر
 ان الله تعالى لما أخذ الموائيق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقمه الحجر وقد سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة وله اسنان ذاق يشهد لمن استلمه
 بالتوحيد وفي اسناده أبو هريرة العبدى وهو ضعيف جدا ولكنه يشده حديث ابن
 عباس المتقدم قال الطبري انما قال عمر ذلك لان الناس كانوا حديثي عهد بعبدادة
 الاصنام فخشى أن يظن الجهال ان استلام الحجر من باب تعظيم الاحجار كما كانت العرب
 تفعل في الجاهلية فاراد ان يعلم الناس ان استلامه اتباع لقول رسول الله صلى الله عليه

وآله

الذي على رأس البئر يجعل عليهما خشبة تعلق بها البكرة وهو يستحب ثوب فسلط

عليه فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني اليك ابن عباس أسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يعمل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على الثوب) الذي ستره (فطأ طأ) أي خفف الثوب وأزاله عن رأسه (حتى يدالي)
 أي ظهر لي (رأسه ثم قال لاسنان) لم يسم (بصب عليه امسب فصب على رأسه ثم حوله رأسه يديه فاقبل بهما وأدبر) فيه
 جواز ذلك شعر المحرم بيده اذا أمن تناثره (وقال) أبو أيوب (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) فيه الجواب والبيان

بالفعل وهو أبلغ من القول زاد ابن عينة فرجعت اليه ما فاخبرتهم ما فقال الموردين عباس لا ماريل أبداً أي لا أجاء لك
وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج وكذا النسائي وابن ماجه قال في الفتح وفي هذا الحديث من السوائد ظاهرة الصلابة
في الاحكام ورجوعهم الى النصوص وقهلم لخبر الواحد ولو كان تابعاً وان قول بعضهم ليس بجهة على بعض قال ابن عبد
البرلو كان معه في الاقتداء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابي كالنجوم يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة
البيعة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا ننجم وأنت نجم ٢٦٤ فما بنا اقتدى من بعده ما كنا كنناه ولكن معناه

كما قال المزني وغيره من أهل
النظر انه في النقل لان جميعهم
مدول وفيه اعتراف للفاضل
بفضله وانصاف الصلابة بعضهم
بعضا وفيه استتار الغسل عند
الغسل والاستعانة في الطهارة
وجواز الكلام والسلام حال
الطهارة وجواز غسل المحرم
وتشريبه شربة بالماء وذلك
بيده اذا أمن تناثره واستدل به
على ان تخليل شربة اللحية في
الوضوء باق على استحبابه خلافا
لمن منعه كالتولي من الشافعية
خشية انتاف الشربة لان في
الحديث ثم حرك رأسه بيديه
ولا فرق بين شعر الرأس واللحية
الآن يقال ان شربة الرأس
أصاب والتحقيق انه خلاف
الاولى في بعض دون بعض قاله
السبكي الكبير (عن أنس بن
مالك رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
دخل عام الفتح مكة المكرمة
(وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم
وسكون الغين المججمة وفتح الفاء

وآله وسلم لان الجرب ضرر وينقع بذاته كما كانت الجاهلية تعبد الاوثان قولاً ولولا ان
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه استحب تقبيل الجرب الاسود واليه
ذهب الجمهور ومن الصلابة والتابعين وسائر العلماء وحكي ابن المنذر عن عمر بن الخطاب
وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد انه يستحب بعد تقبيل الجرب السجود عليه بالجهة
وبه قال الجمهور وروى عن مالك انه بدعة واعترف القاضي عياض بشذوذ مالك في ذلك
وقد أخرج الشافعي والبيهقي عن ابن عباس موقوفاً انه كان يتقبل الجرب الاسود ويسجد
عليه ورواه الحاكم والبيهقي من حديثه مرفوعاً ورواه أبو داود الطيالسي والدارمي
وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو علي بن اسكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله
الحميدي وقيل المخزومي باسناد متصل بابن عباس انه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا لفظ الحاكم قال الحافظ قال
العقيلي في حديثه هذا يعني جعفر بن عبد الله وهم واضطراب قوله يستلمه ويقبله فيه
دليل على انه يستحب الجمع بين استلام الجرب وتقبيله والاستلام لمسح باليد والتقبيل لها
كما في حديث ابن عمر الآخر والتقبيل يكون بالتم فقط (وعن ابن عباس قال طاف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن متمسك عليه و
لفظ طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بعير كلما أتى على الركن أشار اليه بشيء
في يده وكبر ورواه أحمد والبخاري وعن أبي الطغفيل عامر بن واثله قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالبيت ويستلم الجرب بمحجن معه ويقبل المحجن ورواه
وأبو داود وابن ماجه وعن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليا عمر انك رجل
قوي لا تراحم على الجرب فتؤذي الضعيف ان وجدت خلوة فاستاه والافاسه مقبل وهال
وكبر ورواه أحمد) حديث عمر في استاده راولم يسم قوله بمحجن بكسر الميم وسكون المهملة
وفتح الميم بعد هاتون هو مصاحبة الرأس والجن الاعوجاج وبذلك سمى الجحون
والاستلام اقتعال من السلام بالفتح أي التخصية قاله الازهرى وقيل من السلام بالكسر
أي الجارة والمعنى انه يوصي بعصاه الى الركن حتى يصيبه نزله وكبر فيه دليل على
استحباب التكبير حال استلام الركن قوله ويقبل المحجن في رواية ابن عمر المتقدمة انه

زرد يشج من الدرع على قدر الرأس أو رفرق البيضة أو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وفي المشارف هو ما يجعل
من فضل درع الحديد على الرأس مثل القنطرة وهدد الدارقطني والحاكم في الاكامل وعليه مغفر من حديد ولا تعارض
بينه وبين رواية مسلم من حديث جابر وعليه عمامة سوداء فانه يحتمل أن يكون المغفر فوق العمامة السوداء وقاية لرأسه
المكرم من صيدا الحديد أو هي فوق المغفر فأراد أنس بكسر الميم كونه دخل متاهياً للعرب وأراد جابر بكسر الميم كونه
غير محرم أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ثم أزاله رابس العمامة بعد ذلك فخشي كل منهما ما رآه ثم الرأس يدل على انه

دخل غير محرم لكن قال ابن دقيق العيد يحتمل ان يكون محرما وخطي واسمه له نذر ونعقب بتصریح جابر وغيره بأنه لم يكن محرما واستشكل في المجموع ذلك لان مذهب الشافعي ان مكة فصحت صلحا فلا في حنيفة في قوله انها قصت صنوة وحينئذ فلا خوف ثم اجاب بانه صلى الله عليه وآله وسلم صالح ابا فبيان وكان لا يامن غدوا هل مكة فدخله صلحامة اهل القتال ان غدروا (فلما نزعهم) أي نزع صلى الله عليه وآله وسلم المغفر (جامر رجل) وهو أبو برزة نضله بن عبيد الاسلمي كما جزم به النساكهاني في شرح العمدة والكرمانی قال البرماوی ٢٦٤ وكذا ذكره ابن طاهر وغيره وقيل سعيد بن حريث قال في الفتح لم أقف

على اسمه الا انه يحتمل أنه هو الذي باشر قتله ثم ذكر ما ذكرنا (فقال) يا رسول الله (ان ابن خطل) بفتح الخاء والطاء المهملة وكان اسمه في الجاهلية عبد العزى فلما لم يسمي عبد الله وليس اسمه هلالا بل هو اسم أخيه واسم خطل عبد مناف وخطل لقب له لان أحد طليعه كان أنقص من الآخر ففأمره انه مصروف وهو من بني تميم ابن نهر بن غالب ومقول قول الرجل هو قوله (متعلق بأستار الكعبة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اقتلوه) فقتله أبو برزة قال في الفتح وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم الجلاذري وغيره من أهل العلم بالاخبار فحمل بقية الروايات على انهم ابتدروا قتله وكان المباشر لهم ثم أبو برزة ويحتمل ان يكون شاركة فيه سعيد بن حريث وبه جزم ابن هشام في السيرة وقيل القاتل له سعيد بن ذؤيب وقيل الزبير بن العوام قاله المذهب الطبري وكان قتله بين المقام وزعم حكماء الحكم واستدل به القاضي

استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل واسم سعيد بن منصور من طريق عطاء قال رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا اذا استلوا الحجر قبلوا أيديهم قيل وابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثيرا قال في الفتح وهذا قال الجمهور ان السنة ان يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع ان يستلم يده استلمه بشئ في يده وقيل ذلك النسي فان لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك وعن مالك في رواية لا يقبل يده وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي رواية عند المالكية يضع يده على قمحه من غير تقبيل وقد استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر وكذلك تقبيل الحجر جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره وقد نقل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك ونقل عن ابن أبي الصنف البجلي أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف واجزاء الحديث وقبور الصالحين كذا في الفتح قوله قال له يا عمر انك رجل قوى الخ فيه دليل على أنه لا يجوز لمن كان له فضل قوة ان يضابق الناس اذا اجتمعوا على الحجر لما يتسبب عن ذلك من أذية الضعفاء والاضرار بهم ولكنه يستلمه خاليا ان تمكن والا اكتفى بالإشارة والتهيل والتكبير مستقبلا له وقد روى القاهني من طرق عن ابن عباس كراهة المزاجعة وقال لا يؤذى ولا يؤذى

• (باب استلام الركن البجاني مع الركن الاسود دون الاخرين) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن البجاني والركن الاسود يحط الخطايا حطاروا أحد والنسائي • وعن ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمس من الاركان الا البجانيين رواه الجماعة الا الترمذي لكن له معناه من رواية ابن عباس • وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أن يستلم الحجر والركن البجاني في كل طوافه رواه أحمد وأبو داود • وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن البجاني ويضع خده عليه رواه الدارقطني • وعن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا استلم الركن البجاني قبله رماه

عباس في الشفا وغيره من المالكية على قتل من آذى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تنقصه ولا تقبل له توبة البضاري لان ابن خطل كان يقول الشعر عجز به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويأمر جاريته ان تغيبه ولا دلالة في ذلك أصلا لانه انما قتل ولم يستتب الكفر والزيادة فيه بالآذى مع ما اجمع فيه من موجبات القتل ولانه اقتضى الآذى دينا فلم يقتل ان سبب قتله الذم فلا يقاس عليه من فرط منه قرطه وقتلنا بكفرهم او تاب ورجع الى الاسلام فالتصديق واضح وفي كتاب المواهب اللدنية بالمنح المحمدية مزيد بحث لذلك وانما أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتل ابن خطل لانه كان مسليا بعبثته صده فابعدت معه رجلا

لمن الانصار وكان معه مولى يخدمه وكان من المائت من لا فاهر المولى أن يذبح تبسار يمنع اطعما وفاهم فاستيقظ ولم يصنع شيئا فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قنيتان تغنيان بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان من أهدر دمه يوم الفتح قال الخطابي قتله بما جناه في الاسلام وقال ابن عبد البر قودا من دم المسلم الذي قتله ثم ارتد قال في الفتح جمع لواقدي عن شيوخه اسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس ستة رجال وأربع نساء منهم ابن خطل وعبد الله بن سعد وقيننا ابن خطل واستدل بقصته على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة وقال أبو حنيفة لا يجوز وتأول الحديث بأنه كان في الساعة التي أبيحت له وأجيب بأنه إنما أبيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليه ما رقتل ٢٦٥ ابن خطل بعد ذلك وتلقب بان الساعة المذكورة ما بين أول النهار

ودخول وقت العصر وقتله كان قبل ذلك قطع لانه قيد في الحديث بأنه كان عند نزعه المقة وذلك عند استقراؤه بمكة وحينئذ فلا يستقيم الجواب المذكور وقال ابن خزيمة قد أباح الله له القتال والقتل معا في تلك الساعة واستدل به على جواز قتل الذي اذاسب الرسول وفيه نظر كما قال ابن عبد البر لان ابن خطل كان حريا لم يدخله صلى الله عليه وآله وسلم في أمته لاهل مكة بل استثنانا مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع أمته لغيره مخرجا واحدا فلا دلالة فيه لما ذكرته من استدل به على جواز قتل الاسير صير الان القدرة على ابن خطل صيرته كالاسير في الامام وهو مخير فيه بين القتل وغيره واستدل به على جواز قتله لالاسير من غير أن يعرض عليه الاسلام ترجم بذلك أبو داود وفيه مشروعية ليس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدا وقوته

البخاري في تاريخه) حديث ابن عمر الاول في اسناده عطاه بن السائب وهو ثقة ولمكنه اختطاط وحديثه الثالث في اسناده عبد العزيز بن ابي رواد وفيه مقال قال يحيى بن سليم الطائفي كان يرى الاربا و قال يحيى القطان هو ثقة لا يترك لأرى أخطأ فيه وقال ابن المبارك كان يتكلم ودموعه تسيل ووثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدي في حديثه ما لا يتابع عليه وحديث ابن عباس الذي فيه أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه رواه أبو يعلى وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف قوله الا اليمانيين بخفيف الياء على المشهور لان الالف عوض عن ياء النسبة فلوحدهت كان جميعا بين العوض والمعوذ وجوز زيديويه وانما اقتصر على الله عليه وآله وسلم على استلام اليمانيين لما ثبت في الصحيحين من قول ابن عمر انهما على قواعد ابراهيم ومن الشاميين ولهذا كان ابن الزبير بعد عمارته لا يكتب على قواعد ابراهيم يستلم الاركان كلها كما روى ذلك عنه الا زبني في كتاب مكة فعلى هذا يكون للركن الاول من الاركان الاربعة فضيلتان كونه الحجر الاسود وكونه على قواعد ابراهيم وللماني الثانية فقط وليس للآخرين أي في الشاميين ثبتي منهم ما فلذلك يقبل الاول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الاخران ولا يستلمان على رأى الجمهور وروى ابن المنذر وغيره استلام الاركان جميعا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غنلة من التابعين وقد أخرجه البخاري ومسلم ان عبيد بن جريح قال لابن عمر رأيتك تصنع أربعا ما رأيت أحدا من أصحابك يصنعها فذكر منها رأيتك لا تمس من اركان اليمانيين وفيه دليل على أن الذين رأهم عبيد كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنين اليمانيين قوله ويضع خده عليه فيه مشروعية وضع الخد على الركن اليماني وتقبيله وقد ذهب الى استحباب تقبيل الركن اليماني بعض أهل العلم كما قال صاحب الفتح ثم كما بدأ كرم المصنف من حديث ابن عباس عند البخاري في التاريخ والدارقطني ولكن الثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستلمه فقط نعم ليس في اقتصار ابن عمر على التسليم ما يثبت في التقبيل فان صح ما روى عن ابن عباس فعين العمل به

لا ينافي التوكل وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد الى ولاه الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النسيئة وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في اللباس والجهاد والمغازي ومسلم في المناسك وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الجهاد والقتال في الحج وليس من افراد مالك كما زعم ابن الصلاح وغيره وقد نعتب الزين العراقي ذلك بأنه ورد من طرق متعددة ثم ذكرها (عن ابن عباس رضي الله عنهم ما أن امرأ من جهينة) هي امرأة سنان ابن سلمة الجهني كافي الساني ولاحد سنان بن عبد الله وهو أصح وفي الطب اني انها عتته قاله الحافظ في المقامة وقال في الفتح ان

فان الناقى لا يسره به المهم في حديث الباب لان فيه ان المرأة سالت بنفسها وفي الناقى ان زوجها سألها او يمكن الجمع بان نسبة السؤال اليها مجازية وانما الذي تولى لها السؤال زوجها لكن في حرف العين لابن منده من الصحاح ان عائشة بالغين المعجمة وبعد الالف مثلثة وقيل نون وقبل الهاء مثناة تحتية سالت عن نذرهما وابو جزم ابن طاهر في المهمات بانه اسم الجهنمية المذكورة في حديث الباب لكن قال الذهبي ارسله عطاء ولا يثبت (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ان امي) لم تسم (تذرت ان تخرج ٢٦٦ فلم تخرج حتى ماتت افا جعنا) اى ابصم منى ان اكون نائبة عنها فاجع

• (باب الطائف يجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الجحر) •

(عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة أتى الجحر فاستلم ثم مشى على عيمته فرمل ثلاثا ومشى أربعا رواه مسلم والناس في وعن عائشة قالت سالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عن الجحر أمن البيت هو قال نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرتم بمهم النفقة قالت فما شأن بابه مرة نعا قال فعل ذلك قومك لم يدخلوا من شأوا وعينو ما من شأوا ولولا ان قومك حديث عهد بالجاهلية فآخاف ان تنكروا لوجههم ان أدخل الجحر في البيت وأن لصق بابه بالارض متفق عليه وفي رواية قالت كنت أحب أن أدخل البيت أصلي فيه فآخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فأدخلني الجحر فقال لي صلى في الجحر اذا أردت دخول البيت فأتها وقطعة من البيت ولكن قومك استقصروا حين بنوا الكعبة فآخروهم من البيت رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذي وفيه اثبات التمسك في الكعبة) قوله أتي الجحر فاستلمه الخ فيه دليل على انه يستحب ان يكون ابتداء الطواف من الجحر الاسود بعد استلامه وحكي في البحر عن الشافعي والامام يحيى ان ابتداء الطواف من الجحر الاسود فرض قوله ثم مشى على عيمته استدله على مشروعية مشى الطائف بعد استلام الجحر على عيمته جاعلا للبيت عن يساره وقد ذهب الى ان هذه الكيفية شرط لصحة الطواف الا كثر قالوا بل عكس لم يجزه قال في البحر ولا خلاف الا عن محمد بن داود الاصفهاني وانكر عليه وهموا بقوله اتمته ولا يخفى ان الحكم على بعض أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لم في الحج بالوجوب لانها بيان لجمل واجب وعلى بعضها بعدهم تحكم محض لانه قد دلت على الفرق بينهما قوله أمن البيت هو قال نعم هذا ظاهر بان الجحر كاهن البيت ويدل على ذلك ايضا قوله في الرواية الثانية فانما هو قطعة من البيت وبذلك كان يفتي ابن عباس فأخرج عبد الرزاق عنه انه قال لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لا دخلت الجحر كاهن في البيت ولكن ما ورد من الروايات القاضية بانه كله من البيت مقيد بروايات صحيحة منها عند مسلم من حديث عائشة بلفظ حتى أزيد فيه من الجحر وله من وجه آخر عنها

عنها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم هي عنها) وفيه دليل على أن من مات وفي ذمته حق الله تعالى من حج أو كفاية أو نذر فانه يجب قضاءه (أريت) أى أخبريني (لو كان على أمك دين) لخلق (اكنت قاضية) ذلك الدين عنها (اقضوا الله) أى حق الله (فأله أحق بالوفاء) من غيره وهذا الخطاب دخل فيه الرجل والنساء فلما رجل أن يحج عن المرأة ولها أن تخرج عنه واستدل به على صحة نذر الحج من لم يحج فاذا حج اجزا عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقيل يجزى عن النذر ثم يحج حجة الاسلام وفيه ليجزى عنهما وفيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه انه يستحب لامتنع التنبه على وجه الدليل اذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتى وأدعى لادعائه

مرفوعا

وفيه أن وفاة الدين المالى عن الميت كان معلوما عندهم مقروا ولهذا حسن الالتحاق به وفيه اجزاء الحج عن الميت وفيه اختلاف فمن ابن عمر باسناد صحيح لا يحج أحد عن أحد ونحوه عن مالك والليث وعن مالك أيضا ان أوصى بذلك فليحج عنه والا فلا وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام والنذور والناس في الحج (عن السائب بن يزيد) الكندي ويقال الاسدي وهو جد محمد بن يوسف لاه (رضي الله عنه قال حج بي) مبنيا للمفعول وعن حاتم حجت بي اى وعند الفاكهى حج بي اى وجع بانه حج معهما (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا ابن سبع سنين) استدله البخاري على

مشر وعية حج الصبيان قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط النرض عن الصبي حتى يبلغ الاثثة اذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يلزمه شيء بفعله شيء من محظورات الاحرام وانما يحج به على جهة التدريب وهذا نقله النووي وسبقه اليه الخطابي وهذا فيه نظر اذ لا أعلم أحدا من أئمة مذهب أبي حنيفة نص على ذلك بل قال السرخسي فيما نقله عنه الزيلعي في شرح الكenz لو أحرم الصبي بنفسه وهو يعقل أو أحرم عنه أبوه صار محرما وقال في الكنز لو أحرم الصبي أو العبد بدفع أو عتق فضى لم يجوز عن فرضه لان احرامه ٢٦٧

انعه لاداء الفل فلان قلب للقرض وفي عمدة المفتي حسنات الصبي له ولا يوجب اجر التعليم والارشاد انتهى ولكن هذا التفصيل يحتاج الى صحة الدليل وثبوته وشذبهضهم فقال اذا حج الصبي اجراه ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله نعم في جواب الهذاج وقال الطحاوي لا حجة فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم أنه لا حجة له لان ابن عباس راوى الحديث قال أبا غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة اخرى ثم ساقه بإسناد صحيح (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حجة) الى المدينة المنورة قال لا ثم سنان الانصارية مائة من الحج) مهنا (فالت) يا رسول الله (أبو فلان) اي أبو سنان (تعني زوجها) كاره فانها حج على أحدهما (و) الناضع (الاخر) في أرضنا (لما قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فان عمرة في رمضان تقضى حجة

مرفوعا بلقط فان بد القومك ان ينوء بعدي فهلي لا ريك ماتر كوا منه فارها قريسا من سبعة أذرع وله أيضا منها مرفوعا بلقط وزدت فيها من الحجر سبعة أذرع وفي رواية للجباري عن عروة ان ذلك مقدار ستة أذرع ولسان بن عيينة في جامعه ان ابن الزبير زاد ستة أذرع وله أيضا عنه انه زاد ستة أذرع وشراؤه ذاذ كره الشافعي في عددهم لقيمهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه وقد اجتمع من الروايات ما يدل على ان الزيادة فوق ستة أذرع ودون سبعة وأما ما رواه مسلم عن عطاء عن عائشة مرفوعا بلقط اكننت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع فقال في الفتح هي شاذة والروايات السابقة أرجح لما فيه من الزيادة عن الثقات الحفاظ قال الحفاظ ثم ظهر لي لرواية عطاء وجهه وهو انه اريد بها معد الفرجة التي بين الركن والحجر فجمع مع الروايات الاخرى فان الذي هذا الفرجة أربعة أذرع وشي وهذا وقع عند الفاكه من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحارث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه القصة ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع فيصل - هذا على الغاء الكسر ورواية عطاء على جبره وتحصيل الجمع بين الروايات كما بهذا قوله ان قومك أي قريشا قوله قصرت بهم النفقة بتشديد الصاد أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الازرق وغيره وتوضيحه ما ذكره ابن امي في السيرة عن أبي وهب الخزومي انه قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه مهر بنغي ولا يسع ربوا ولا مظلة أحد من الناس قوله لا يدخلوا من شأوا زاد مسلم فكان الرجل اذا أراد أن يدخلها يدعونه ليرتقى حتى اذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط قوله حديث عهد في لفظ للجباري حديث عهدهم بتقوين حديث قوله بالجاهلية في رواية للجباري بجاهلية وفي أخرى له بكفر ولا يهوانة بشره قوله فأخاف ان تنكروا لهم في رواية للجباري تنكروا نقل ابن بطال عن بعض علمائهم ان المقررة التي خشها صلى الله عليه وآله وسلم ان ينسبوه الى انفرادهم وجواب لولا محذوف وقدر واه مسلم بلقط فأخاف ان تنكروا لهم انظروا ان أدخل الحجر ورواه الاسماعيل بلقط لنظرت فأدخلت وفيه دليل على انه يجوز للعالم ترك التعريف ببعض أمور الشريعة اذا خشي نفرة قلوب العامة عن ذلك

(باب الطهارة والستره للطواف)

الحج وان كان ظاهره يشعر بذلك بل هو من باب المبالغة والحق الساقص بالكمال للتغيب فيه وفيه دلالة على أن النساء يحجبن والترجئة في حج النساء أي هل يشترط فيه قدر زاد على حج الرجال أو لا (عن أبي سعيد) الخدرى (رضي الله عنه وقد فرزنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنق عشرة غزرة قال أربع) من الحكمة (سمعتين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية اخذتهن (فأجهنني وأنتنني) بصيغة جمع المؤنث قال في القاموس الانق مكرمة الفرح والسرور أولها (ان لا تباقر امرأة) وهذا اللفظ عام يشمل الشابة والعجوزا لكن خص أبو الوليد بالباقى المنع لغير العجوز التي لا تشبه في أماني

نتـ انـ كـفـ شـامـتـ فـيـ كلـ الـاـنـاـرـ بـلـاـزـوجـ وـلاـمـحـرمـ وـنـعـقـ بـانـ المـرأةـ مـنـظـنةـ الطـمـعـ فـيـهاـ وـمـنـظـنةـ الشـهـوةـ وـلوـ كانـتـ كـبـيرةـ وـقدـ
 قالـواـ لـكلـ سـاقـطةـ لـاقـطةـ وـأـجـيـبـ بـانـهـ ماـناـ لاـقـطةـ هـذهـ السـاقـطةـ وـلوـ وـجـدـ خـرجـتـ عـنـ فـرضـ المـسـئـلةـ لـانـهـاـ تـكـونـ حـيـنـمـذـ
 مـشـتـةـ فـيـ الجـلـةـ وـلـيـسـ الـكـلامـ فـيـهاـ انـماـ الـكـلامـ فـيـمـنـ لاـتـشـتـهـيـ أصـلاـ وـرأسـاـ وـلاـنـسـلمـ انـ منـ هـيـ بـهـذهـ المـنـايـةـ مـنـظـنةـ الطـمـعـ وـالمـيل
 الـيـهـاـ بـوجـهـ قالـ ابـنـ دـقـيـقـ العـيـدـ وـالـذـيـ قالـهـ البـاسـجـيـ تـخـصـصـ بـصـ الـعـمـومـ بـالـغـظـرـ الـيـ المـعـنـيـ وـقدـ اخـتـارـ الـذـاـنـيـ انـ المـرأةـ تـسـافـرـ فـي
 الـامـنـ وـلاـتـجـتـنـاجـ لـاحـدـبـلـ تـسـيـرـ ٢٦٨ وـحـذـرـهـاـ فـيـ جـلـةـ العـقـاقـلهـ وـتـكـونـ آسـنةـ قالـ وـهـذاـ مـخـالفـ لـظـاهـرـ المـادـيـثـ

اتـهـيـ وـهـذاـ الـذـيـ قالـهـ منـ جـوازـ
 سـفـرـهـاـ وـحـذـرـهـاـ ذـلـهـ الـكـرايـمـيـ
 وـلـكـنـ المـشـهـورـ عـندـالـثـ قـعـبةـ
 اشـترـاطـ الزـوجـ أوـالمـحـرمـ أوـالـذـةـ وـةـ
 النـكـاحـ وـلاـيـشـ تـمـرطـ أنـ يـخـرجـ
 مـعـهـنـ مـحـرمـ أوـزـوجـ لـاحـدـهـنـ
 لاـنـقـطـاعـ الـاطـمـاعـ بـاجـتـمـاعـهـنـ
 وـلـهـاـ أنـ يـخـرجـ مـعـ الواـحـدةـ لـفـرضـ
 الطـمـعـ عـلىـ الصـحـيـحـ فـيـ شـرحـيـ
 المـهـذبـ وـمـسـلمـ وـلوـ سـافـرتـ لـخـوـ
 زـيـارةـ أوـتـجـارةـ لـمـ يـجـبـ زـمـعـ الذـةـ
 لـانـهـ سـفـرـغـيـرـ وـأـجـبـ قالـ فـي
 الـجـمـوعـ وـانـلـغـيـ المـشـكـلـ يـشـترطـ
 فـيـ حـقهـ منـ المـحـرمـ ماـيـشـترطـ فـيـ
 المـرأةـ وـلـيـثـ تـمـرطـواـ فـيـ الزـوجـ
 وـالمـحـرمـ كـونـهـ حـائـضـةـ وـهـوـ فـي
 الزـوجـ وـأـماـ فـيـ المـحـرمـ
 فـسـيـهـ كـافـيـ المـهـمـاتـ أنـ الـوـزـعـ
 الطـبـيـعـيـ أقـوىـ منـ الشـرعيـ وـكالـمـحـرمـ
 عـبـدـهـاـ لاـ يـمـنـصـرـحـ بـهـ المـرعىـ
 وـابـنـ أبيـ الصـيـفـ وـالمـحـرمـ أـيـضـاـ
 عامـ فـيـشـمـلـ مـحـرمـ النـسـبـ كـاـيـهاـ
 وـابـنـهاـ وـاخـيـهاـ وـمـحـرمـ الرضـاعـ
 وـمـحـرمـ المـصـاهـرةـ كـاـيـ زـوجـهاـ
 وـابـنـ زـوجـهاـ وـاستثنىـ بـعضـهمـ
 وـهـوـ مـنـقولـ عـنـ مالـكـ ابـنـ الزـوجـ

(في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يطوف بالبيت عريان
 وعن عائشة ان أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف
 بالبيت متفق عليهم ما وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحائض تقضى
 المناسك كلها الا الطواف رواه أحمد وهو دليل على جواز الهي مع الحدث وعن
 عائشة انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كرا الالحج حتى جئنا
 برف فطهست فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وأنا أبكي فقال مالك
 اه لك نفست فقالت نعم قال هذا شيء كتب الله عز وجل على بنات آدم افعل ما يفعل الحاج
 عريان لا تطوف بالبيت حتى تطهري متفق عليه ولم في رواية فاقضى ما يقضى الحاج
 غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل) حديث عائشة الثاني أخرجه باللفظ المذكور
 ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من حديث ابن عمرو وأخرج نحوه الطبراني عنه بإسناد فيه متروك
 وقد تقدم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يصنع من أراد الاحرام قوله لا يطوف
 بالبيت عريان فيه دليل على انه يجب غسل العورة في حال الطواف وقد اختلف هل
 الشر شرط لصحة الطواف أو لا يذهب الجمهور الى انه شرط وذهبت الحنفية والهادوية
 الى انه ليس بشرط فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد مادام بمكة فان خرج لزمه دم
 وذکر ابن ابي حنيفة في باب طواف الجاهلية كذلك ان قريشا ابتدعت قبل القبيل
 أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحدهم يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف الا في ثياب
 أحدهم فان لم يجد طاف عريانا فان خالف فطاف بلباسه ألقاها اذا فرغ ثم لم يرفع بها لجام
 الاسلام دم ذلقت قوله توضأ ثم طاف لما كان هذا الفعل بيانا لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم لم خذوا عني مناسككم صلح للاسند دلالة على الوجوب والخلاف في كون الطهارة
 شرطا أو غير شرط كالخلاف في الشر قوله تقضى المناسك كلها أي تفعل المناسك كلها
 وفيه دليل على ان الحائض تسعي وبؤيده قوله في حديث عائشة المذكور في الباب
 افعل ما يفعل الحاج الخ ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي أثرنا اليه
 بعد قوله الا الطواف ما لفظه وبين الصنا والمروءة وكذلك زاد هذه الزيادة الطبراني
 من حديثه وقد قال الحفاظ ان اسناد ابن أبي شيبة صحيح وقد ذهب الجمهور الى أن

فقال يكبر سفرهما معه لغلبة الفساد في الناس بعد العصر الاول ولان كثير من الناس لا ينزل زوجة الاب الطهارة
 في النفرة عنهما منزلة محارم القرب والمراة فتنة الا فيما جبل الله النفوس عليه من النفرة عن محارم النسب (مسيرة يومين) وفي
 حديث ابن عمر التقييد بثلاثة أيام وفي حديث أبي هريرة يوم وإليه وفي حديث عائشة أطلق السفر وقد أخذ أكثر العلماء
 بالمطلق لاختلاف التقييدات قال النووي ليس المراد من التصديظ ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه الا بالمحرم وانما
 وقع التقييد عن أمر واقع فلا يعمل به فوهمه وقال ابن دقيق العيد وقد جملوا هذا الاختلاف على حسب اختلاف السائلين

والمواطن وأنه متعلق بأقل ما يقع عليه اسم السقر وعلى هذا يتناول السقر الطويل والقصر ولا يوقف استمتاع سقر المرأة على مسافة القصر خلاف الحنفية وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالتسعين وتذهب بان الرواية المطلقة شبهة لكل سقر فينبغي الأخذ بما أخرج ما عداها فإنه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد وقد خالفوا ذلك هنا وقال صاحب العمدة في شرح العمدة وليس هذا من المطلق والمقيد الذي وردت فيه قيود متعددة وإنما هو من العام لأنه متكررة في ٢٦٩ سابق النفي فيكون من العام الذي

ذكرت بعض أفرادها ولا تخصيص بذلك على الرابع في الأصول (ليس معها زوجها أو ذو محرم) وزاد في رواية محترم قال ابن دقيق العيد الحديث عام فإن عني بالكراهة التحريم فهو مخالف لظاهر الحديث وإن عني كراهة التزني فهو أقرب واختلقوا هل المحرم وما ذكره شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا ينسحب الوجوب والاستقرار في المدة والذين ذهبوا إلى الأول استدلووا بهذا الحديث فإن سقرها الحج من جملة الاستقرار الداخلية تحت الحديث فتقتنع الامع المحرم والذين قالوا بالثاني جوزوا سقرها مع رفقة ماء وبنين إلى الحج رجالاً ونساء وهو مذهب الشافعية كما مر والمالكية والأول مذهب الحنفية والخليفة قال الشيخ في الدين وهذه المسئلة تتعلق بالنصين إذا عارضوا وكان كل منهما عاماً من وجه خاص من وجه فإن قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع

الطهارة غير واجبة ولا شرط في السعي ولم يحك ابن المنذر القول بالوجوب إلا عن الحسن البصري قال في الفتح وقد سئل الجهد بن تيمية من الخنا بلة يعني المصنف رواية عنهم مثله قوله نفست بفتح الزون وكسر الفاء الخيض وبضم النون وفتحها الولادة والطمث الحضر أيضاً قوله حتى تطهري بفتح التاء والطاء المهملة وتشديد الهمزة أيضاً وهو على حذف أحد التامين وأصله تطهري والمراد بالطهارة الغسل كما وقع في رواية مسلم المذكورة في الباب والحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل والنهي يقتضي الفساد للمراة لا بلطالان فيكون طواف الحائض باطلاً وهو قول الجمهور وذهب جمع من الكوفيين إلى أن الطهارة غير شرط وروى عن عطاء إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً ثم حاضت أجزأ عنها

• (باب ذكر الله في الطواف) •

(عن عبد الله بن المبارك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركن اليماني والجريدين آتان في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناء عذاب النار رواه أحمد وأبو داود وقال بين الركبتين وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وكل به يعني الركن اليماني سبعون ملكاً فن قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدين والآخرة ربنا آتان في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناء عذاب النار قالوا آمين وعن أبي هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله مجتبه عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات رواه ابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل الطواف بالبيت وبالصفة والمروة ورمى الجمار والسعي بين الصفا والمروة لا قامة ذكر الله تعالى وصحبه واقتطعت ما جعل روى الجمار والسعي بين الصفا والمروة لا قامة ذكر الله تعالى) حديث عبد الله بن السائب أخرجه أيضاً النسائي وصححه ابن حبان والحاكم وحديث أبي هريرة الأول في إسناده صحيح بن عياش وفيه مقال وفي إسناده أيضاً هشام بن عمار

الدهم لا يدخل تحته الرجال والنساء فيقتضي ذلك أنه إذا وجدت الاستطاعة المتفق عليها يجب عليها الحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرأة الحديث خاص بالنساء عام في الاستطاعة يدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فإذا قيل به وأخرج عنه لفظ الحج لقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع قال المخالف بل يعمل بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت فتدخل المرأة فيه ويخرج صرح الحج عن النهي فيقوم في كل واحد من النصبين عموم وخصوص وبحاجة إلى الترجيح من خارج قالوا في بعض الظاهرية أنه يذهب إلى دليل من خارج وهو

قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمنعوا إماماً لله مساجداً ولا تحبوا ذلك فإنه عام في المساجد فيمكن أن يخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السقوف في الخروج إليه بحديث النسي انتهى وقال المراد أوى من الحنابلة المحرم من شرائط الوجوب كالاستطاعة وغيرها عليه أكثر الأصحاب ونقله الجماعة عن الإمام أحمد وهو ظاهر كلامه للخروج وقدمه في الحرور والفروع والحواوين والراغبين وجرم به في المنهج والافادات قال ابن منبج في شرحه هذا المذهب وهو من المقررات وعنه أن المحرم من شرائط لزوم الحج وجرم به في الوجيز وأطلقه

٢٧٠

وهو ثقة تفسير بأخرة والحديث قد ذكره الحافظ في التلخيص وحديثه الثاني ساقه ابن ماجه هو وحديثه الأول المذکور هنا بأسناد واحد وفيه إسماعيل بن عباس وهشام ابن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضاً وقال أسناده ضعيف وحديث عائشة سكت عنه أبو داود وذكر المنذرى أن الترمذى قال أنه حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه والحاكم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو بهذا الدعاء بين الركبتين اللهم فقهني في عمار رزقتني وبارك لي فيه وأخلف على كل غائبة لي بخبره وعن أبي هريرة عند البزار غير ما ذكره المصنف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم إني أعوذ بك من الشرك والشك والشقاق والشقاق وسوء الأخلاق وعن عبد الله بن السائب حديث آخر عن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ابتداء طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بهدله واتباعاً لسنة نبيك محمد قال الحافظ لم أجده هكذا وقد ذكره صاحب المذهب من حديث جابر وقد يضل له المنذرى والنووي ورواه الشافعي عن ابن أبي شيبة قال أخبرني بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف تقول إذا استلمنا قال قولوا بسم الله والله أكبر إيماناً بالله وتصديقاً بما جاء به محمد قال في التلخيص وهو في الامع عن سعيد بن سالم عن ابن جريج وفي الباب أيضاً عن ابن عمر من حديثه كان إذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر وسند صحيح وروى العقيلي أيضاً من حديثه كان إذا أراد أن يستلم يقول اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يستلمه ورواه الواقدي في المفازي مرفوعاً وعن علي بن عبد الله بن أبي الطبراني من طريق الحرث الأعور أنه كان إذا أمر بالحجر الأسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك وعن عمر بن عبد الله بن أحمد وقد تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث الباب تدل على مشروعية الدعاء بما اشتملت عليه في الطواف وقد حكى في البحر عن الأكرانه لادم على من ترك مسنوناً وعن الحسن البصري والثوري وابن المنبج أن عليه يلزم

• (باب الطواف را بکا عذر) •

(عن أم سلمة أنها قدمت وهي مريضة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال

(و) الثانية من الأربعة (لاصوم يومين) عيد الفطر والأضحية (والنائمة) (لا صلاة بعد صلاتين بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس) (والرابعة) (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام) (مسجدي) (بطيبة) (ومسجد الأقصى) (الأبعد عن المسجد الحرام في المسافة) (وعن الأقدار) وهو مسجد بيت المقدس (عن أنس) (بن مالك) (رضي الله عنه) (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيخاً) (قيل هو أبو إسرائيل) (تقله مغلطاً) (عن الخطيب) (وتبعه ابن المنقن) (لكن قال في الفتح أنه ليس في كتاب الخطيب) (وقيل اسمه قيس) (وقيل قيسير) (يهادي) (مبنياً للمنهول من المهادة) (وهو أن يمشى معقداً على غيره) (وللترمذى يتهادي) (بين يديه) (قال في الفتح لم أقف على اسم هذا الشيخ واسم أبيه) (قال) (صلى الله عليه وآله وسلم) (ما بال هذا) (أي عيشي هكذا) (قالوا) (ولم سلم من

حدثت أبي هريرة قال إني أيا رسول الله (تذران يمشي) إلى الكعبة (قال إن الله عز وجل) (عن طوفى تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب) أي أمره بالركوب ولم يأمره بالوفاء بالنداء ما لان الحجر را بكا أفضل من الحج ما شيا فنحذر المشي يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به أول كونه مجز عن الوفاء بنذر وهذا هو الظاهر قاله في الفتح (عن) (عقبة بن عامر) (الجهني) (رضي الله عنه قال نذرت أختي) (هي أم حبان بنت عامر الأنصاري) (كما قاله المنذرى) (والقطب القسطلاني) (والحاي) (كانت يلهو عن ابن ما كولا) (وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال لا يعرف اسم أخته) (عقبة هذا) (وما نسبته هؤلاء لابن ما كولا)

وهم فانه انما قلده عن ابن سعد وابن سعد انما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابي بن واثلة بن ابنة بن زيد بن حرام
 الانصارية وانه شهد بدرا وهو غير الجعفي (أن عني الى بيت الله) الحرام ولا جسد أصحاب النبي أن اخته نذرت أن تمشي
 حافية غير مختمرة (وأمرتني أن استفتيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيته) وفي رواية أبي ذر فاستفتيت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وزاد الطبراني انه شككها له ضمها (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم لنفسه ولتركب) وفي رواية ابن مالك مرها
 فلتختم ولتركب ولتصم ثلاثة أيام وفي رواية عن كرمة عن ابن عباس ٢٧١

قال القسطلاني وقد اختار
 فيما اذ نذر أن يمشي ماشيا هل
 يلزمه المشي بناء على أن المشي
 أفضل من الركوب قال الرافعي
 وهو الاظهر وقال النذوي
 الصواب ان الركوب أفضل
 وان كان الاظهر لزوم المشي
 بالنذر لانه مقصود ثم ان صرح
 الناذر بأنه يمشي من حيث سكنه
 لزمه المشي من مسكنه وان
 أطلق فن حيث أحرم ولو قبل
 الميقات ونهاية المشي فراغه من
 العملين فلو فاته الحج لزمه المشي في
 قضائه لا في تحله في سنة القواف
 لخروجه بالقواف عن اجزائه
 عن النذول ولا في الماضي فاسده
 لو أسدده ولو ترك المشي بعد
 أو غيره اجزاع لزوم الدم فيه ما
 والائتم في الثاني ولو نذر الحج
 حاقيا لم ينعقد نذر الحقاء لانه ليس
 بقربة فله لبس الثعلين وكالحج
 في ذلك العمرة وقال أبو حنيفة
 من نذر المشي الى بيت الله فحجز
 عنه فانه يمشي ما استطاع فاذا
 عجز ركب واهدى شاة وكذا ان
 ركب وهو غير عاجز وهذا

طوفي من وراء الناس وأنت راكبة رواه الجماعة الا الاستمذي • وعن جابر قال طاف
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبيت وبالصفاء المروية في حجة الوداع على راحلته
 يستلم الحجر بمحبه لان يراه الناس ولا يشرف ويسألو فان الناس غشوه رواه أحمد ومسلم
 وأبو داود والشافعي • وعن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع
 على بعير يستلم الركن كراهية أن يصرف عنه الناس رواه مسلم • وعن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة وهو يشتركي فطاف على راحلته كلما أتى على الركن
 استلم الركن بمحمن فلما فرغ من طوافه أفاض فسلمي ركعتين رواه أحمد وأبو داود • وعن أبي
 الطفيل قال قلت لابن عباس أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا أسنة هو
 فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذبوا قلت وما قولك صدقوا • وكذبوا قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى
 خرج العواتق من البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب الناس
 بين يديه فلما كثر واعليه ركب والمشي والسعي أفضل رواه أحمد ومسلم • حديث ابن
 عباس الاول في استناده يزيد بن أبي زياد ولا يمتحج به وقال البيهقي في حديث يزيد بن أبي
 زياد لفظة لم يوافق عليها وهي قوله وهو يشتركي وقد أنكره الشافعي وقال لأعله
 اشتركي في ثلاث الحج • قوله طوفي من وراء الناس هذا يقتضي منع طواف الركب في
 المطاف قال في الفتح لا دليل في طوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على جواز الطواف
 راكبا غير عذر وكلام الفقهاء يقتضي الجواز لان المشي أولى والركوب مكروه
 تنزيها قال والذي يترجح المنع لان طوافه صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أم سلمة كان قبل
 أن يحوط المسجد فاذا حوط امتنع داخله اذا لا يؤمن التلويث فلا يجوز بعد التحويط
 بخلاف ما قبله فانه كان لا يحرم التلويث كافي السعي قوله لا يراه الناس الخ فيه بيان
 الاله التي لا جأها طاف صلى الله عليه وآله وسلم راكبا وكذلك قول عائشة كراهية أن
 يصرف الناس عنه وفي رواية لمسلم كراهية أن يضرب بالبلاء الموحدة قال النذوي
 وكلاهما صحيح وكذلك قول ابن عباس وهو يشتركي وقد ترجم عليه البخاري فقال باب

الحديث أخرجه أيضا في النذور وكذا أبو داود والله أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة) النبوية التي
 اختارها الله تعالى لخبرته وصفوته من خلقه وجعلها دار هجرته وتربته قال في الفتح المدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر
 اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفن بها قال تعالى يقولون لنرجعنا الى المدينة فاذا أطلقت تبادر الى الفهم أنها المراد
 واذا أريد غيرها بلقط المدينة فلا بد من قيد فهي كالنعم لثريا وكان اسمها قبل ذلك يثرب قال تعالى واذا قالت طائفة منهم
 يا أهل يثرب وينب اسم موضع منها سميت كلها يثرب وقيل سميت يثرب بن قانية من ولد ابراهيم بن سام بن نوح لانه اول من نزلها يحكمها

أبو عبيد البكري وقبل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيبة وطاية وكان سكان العمل بالقبلى ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل قبل أن يرسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكارة في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق أهل سبب سبيل الحرم (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال المدينة حرم محرمة لا تنكح حرمتها (من كذا إلى كذا) كذا جامعهم ما كناية عن اسمى مكانين وفي حديث علي بن أبي طالب كذا وهو جبل بالمدينة واتفقت الروايات التي في البخاري كلها على إمام الشافعي وفي حديث ابن سلام عند أحمد والطبراني ما بين غير إلى أحمد وفي مسلم إلى ثور كان قال ٢٧٢ أبو عبيد أدل المدينة لا يعرفون جبلا عندهم يقال له ثور واما

ثور بركة وقبل ان البخاري انما ابيه عند المواقف عنده انه وهم لكن قال صاحب الفناء ومن ثور جبل مكة وجبل بالمدينة ومنه الحديث الصحيح المدينة حرم ما بين غير إلى ثور قال القسطلاني واما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من أكبر الأعلام ان هذا تعديف والضواب إلى أحمد لان ثورا انما هو بركة فغير جيد لما أخبرني الشجاع اليعلى عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصري ان هذا أحد جبالها إلى ورائه جبل الاصغير يقال له ثور وتكرر سؤاله عن طوائف من العرب العربتين بطلان الأمر فبطل الخبر ان اسمه ثور ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطري عن والده الحافظ النقة قال ان خلف أحد عن شماله جبلا صغيرا يدور يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلافا عن سابق وهو ذلك قال صاحب تحقيق النصرة فعلم ان ذلك ثور وفي الحديث صحيح وان عدم علم أكبر العلماء به لعدم شهرته

المريض بطوف راكبا وكنه أشار إلى هذا الحديث وكذلك قول ابن عباس في حديثه الآخر فلما كثر واعلمه فان هذه الالتفات كلها مصرية بأن طوافه صلى الله عليه وآله وسلم كان لهذرا فلا يلحق به من لا عذر له وقد استدلل أصحاب مالك وأحمد بطوافه صلى الله عليه وآله وسلم على طهارة قبول ما يؤكل لحمه وروثه قالوا لانه لا يؤمن ذلك من البعير ولو كان نجسا لما عرض المسجد له بذلك بوجوه أما أولا فلا يكتفى بذلك قد حوط المسجد كما تقدم وأما ثانيا فلا يكتفى من لازم الطواف على البعير ان يبول وأما ثانيا فلا يكتفى من المسجد كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقر ادخال الصبيان الاطفال المسجد مع انه لا يؤمن بولهم وأما رابعا فلا يكتفى ان تكون راحلته عصمت من التلويث حيث ذكر امته قوله صدقوا وكذبوا الخ لفظ أبي داود قال صدقوا وكذبوا قلت ما صدقوا وكذبوا قال صدقوا فادف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة على بعير وكذبوا ليست بسنة وحديث ابن عباس هذا يدل على جواز الطواف بين الصفا والمروة لا ركب له مذكور قال ابن رسلان في شرح السنن بعد ان ذكر حديث ابن عباس هذا ما افطه وهذا الذي قاله ابن عباس بجميع عليه انتهى به في نفي كون الطواف بصفة الركوب سنة بل الطواف من الماشي أفضل

• (باب ركعتي الطواف والفراة فيه ما واستلام الركن بعدهما) •

(رواهما ابن عمر وابن عباس وقد سبق • وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقلى يا أيها الكافرون وقلى هو الله أحد ثم عاد إلى الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا وراه أحمد ومسلم والنسائي وهذا انظره وقبله الزهري ان عطاء يقول بحزى المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة افضل لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسبوعا الا صلى ركعتين أخرجه البخاري) حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف تقدم في باب استلام الركن اليماني وكذلك تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار إليه تقدم في مواضع منها

بعدم يمتنع عنه قال الهب الطبري وهذه فائدة جليلة قال ابن قدامة فيمكن أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور باب لا أنهم ابعينهم في المدينة أو صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين اللذين بطرفي المدينة غير أو ثورا ارتجلا لا وعامد على ان المراد من قوله من كذا إلى كذا جبلان انظر مسلم عن أنس مرفوعا اللهم اني احرم ما بين جبلين او عندا أحمد والبيهقي والطبراني يلفظ ما بين لابتها واللاية الحرة وهي الجارة السود (لا يقطع شجرها) وفي رواية لا يمتلئ خلاها وفي مسلم من حديث جابر لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها وفي رواية أبي داود باسناد صحيح لا يمتلئ خلاها ولا ينقر صيدها في ذلك أنه يحرم صيد المدينة وشجرها كأي حرم مكة لكن لانهم ان في ذلك لان حرم المدينة ايسر من ذلك لان حرم مكة قال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف

ليس للمدينة حرم كالمكة فلا يمنع أحد من أخذ صدها أو قطع شجرها وأجابوا عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد بذلك بمنزلة المدينة ليستطيرها أو يأنفها وقال ابن قدامة بحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك والشافعي وأكثرا أهل العلم وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث سعد بن أبي وقاص عن مسلم وأبي داود من وجد أحد يصيد في حرم المدينة فليدليه قال القاضي عياض لم يقل أحد منهم ذابعه هذا الصحابة إلا الشافعي في القديم قلت واختاره جماعة معه وبهذه الصحة الخبرية ومن قال به اختلاف في كنهه ٢٧٢ ومصرفه والذي دل عليه صنيع سعد

عند مسلم وغيره أنه كسب القتل وأنه لا مال لا يخنس وأغرب بعض الحنفية فادعى الإجماع على تركه الأخذ بحديث السلب ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ودعوى الإجماع مردودة فبطل ما ترتب عليه قال ابن عبد البر لو صح حديثه لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يقطع الأحاديث الصحة ويجوز أخذه لعل حديث أبي سعيد في ذلك لا يختلط فيها شجرة الألف ولا يدارد عن علي نحوه قال المهلب في حديث أنس هـ لادالة على أن المنهي عنه في الحديث مقصور على القطع الذي يحصل به الإفساد فإما من قصد الإصلاح كمن يغرس مثلاً يستأنف فلا يمنع عليه قطع ما كان بتلك الأرض من شجر يضر بقاؤه قال وقيل بل فيه دلالة على أن النهي إنما يتوجه إلى ما أنبته الله من الشجر مما لا صنيع إلا آدمي فيه كالحل عليه النهي عن قطع شجر مكة وعلى هذا يحمل قطعه

باب استلام الحجر وكذلك باب استلام الركن اليماني وفي باب الطواف راكبا قولوا واخذوا في الروايات بكسر الخاء على الأمر وهي إحدى القراءتين والأخرى بالفتح على الخبر والأمر دال على الوجوب قال في الفتح لكن انفع الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بتمام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو وجوده الآن وقال مجاهد المراد بتمام إبراهيم الحرم كله والاول أصح قوله فقرأ فاتحة الكتاب الخ فيه استحباب قراءة هاتين السورتين مع فاتحة الكتاب واستلام الركن بعد الفراغ وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب أبو حنيفة وهو مروى عن الشافعي في أحد قوايه إلى أنه ما وجبتان وبه قال الهادي والقاسم واستدلوا بالآية المذكورة وأجيب عن ذلك بأن الأمر فيها إنما هو باتخاذ المصلي لأب الصلاة وقد قال الحسن البصري وغيره إن قوله صلى أي قبله وقال مجاهد أي مدعى يدعى عنده قال الحافظ ولا يصح حله على مكان الصلاة لأنه لا يهمل فيه بل عنده قال ويتراج قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي واستدلوا بما لا بالحديث التي فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولازم ذلك من جهات ما ذكره المصنف في الباب قالوا وهي بيان مجمل واجب فيكون ما اشتملت عليه واجبا وقال مالك والشافعي في أحد قوليه والناسراهم حاشية لما تقدم في الصلاة من حديث ضمام بن ثعلبة لما قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أخبره بالصلاة الخمس هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وقد أسلفنا في الصلاة الجواب عن هذا الدليل قوله الأصلي ركعتين استدلل به من قال أنها لا تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الأصلي ركعتين أعم من أن يكون ذلك نفلا أو فرضا لأن الصبح ركعتان

باب السعي بين الصفا والمروة

(عن حبيبة بنت أبي سفيان قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يسعي حتى أرى ركعتيه من شدة السعي فدوره أزاره وهو يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي وعن صفية بنت شيمة أن امرأة أخذت برتمها فسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة يقول كتب

صلى الله عليه وآله وسلم الضل وجهه قبله المسجد ولا يلزم منه التمسح المذكور واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النغير قال لو كان صيدا حراما ما جاز حبس الطير وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل قال أحمد من صادم الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير وهذا قول الجمهور ولكن لا يرد ذلك على الحنفية لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ولو كان قطع شجر حراما ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم

عليه وآله وسلم ونعقب بان ذلك كان في أول الهجرة كما ورد واضحاً في أول المغازي وحديث صريح المدينة كان بعد رجوعه
 صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر كما في الجهاد وفي غزوة أحد وواضحاً قال الطحاوي ويحتمل ان يكون سبب النهي عن مسجد
 المدينة وقطع نجرها كون الهجرة كانت اليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو الى الفتنة كما روى ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هدم أطام المدينة فانهم امن زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك وما قال
 ليس بواضح لان النسخ لا يثبت ٢٧٤
 الابدليل وقد ثبت على الفتوى بتحريمها سعد بن زيد بن ثابت وأبو سعيد

وغيرهم كما أخرجه مسلم
 (ولا يحدث فيها حدث) مبي
 للمنفرد قال القسطلاني أي
 لا يعمل فيه عمل مخالف للكتاب
 والسنن انتهى (من أحدث فيها
 حدثاً) قال القسطلاني مخالفاً
 لما جاءه الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم وزاد شعبة فيه عن
 عاصم عن أبي عوانة أو أي
 محدثاً قال في الفتح وهي زيادة
 صحيحة الآن عاصم لا يسمعها
 من أنس (فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين)
 وعيد شديد لا يقدر قدره
 ولا يصور فوقه ~~ال~~كن قال
 القسطلاني المراد باللعن هنا
 المذاب الذي يستحقه على ذنبه
 لا كلعن الكافر المبعد عن رحمة
 الله كل الأبعاد انتهى وفي الفتح
 فيه جواز لعن أهل المعاصي
 والفساد ولكن لا دلالة فيه على
 لعن الفاسق المعين وفيه ان
 الحديث والمؤوى لا يحدث في الاسم
 سواء المراد بالحدث وبالحدث
 الظلم والظالم على ما قيل أو ما هو
 أعم من ذلك قال عياض

عليكم السعي فاسعوا ورواهما أحمد) الحديث الاول أخرجه الشافعي أيضاً وغيره من
 حديث صفية بنت شيبة عن حبيبة فاعل المرأة المهمة في حديث صفية هي حبيبة وفي
 اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن
 ابن عباس قال في الفتح وإذا انضمت الى الاولى قويت قال واختلف على صفية بنت
 شيبة في اسم الحبيبة اتى أخبرتم به ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند
 الدارقطني عنهما أخبرني زائدة عن أبي عبد الدار فلا يضره الاختلاف وحديث صفية
 بنت شيبة قال في مجمع الزوائد في اسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف والعمدة في
 الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله تجربة قال في الفتح بكسر
 المثناة وسكون الجيم بعدهم راى ألف ساكنة ثم هاء ٣ وهي إحدى نساء بني عبد الدار
 قوله تدور به أزاره في لفظ آخر وان متزلة بدور من شدة السعي والضمير في قوله به يرجع
 الى الر كبتين أي تدور أزاره بركتيه قوله فان الله كتب عليكم السعي استدل به من
 قال بان السعي فرض وهم الجمهور وعنده الحنفية انه واجب يجبر بالدم وحكام في البصر عن
 العترة وبه قال الثوري في النامي خلاف العامد وبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب
 بغيره شيء وبه قال أنس في معانيه له عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد ك هذه الأقوال
 الثلاثة وقد أغرب الطحاوي فقال قد أجمع العلماء على انه لو حج ولم يطف بالصفا والمروة
 ان حجه قد تم وعليه دم والذي حكاه صاحب الفتح وغيره عن الجمهور انه ركن لا يجبر بالدم
 ولا يتم الحج بدونه وأغرب ابن العربي فحكى ان السعي ركن في العترة بالاجماع وانما
 الخلاف في الحج وأغرب أيضاً المحدث في البصر فحكى الاجماع على الوجوب قال ابن
 المنذر ان ثبت يعني حديث حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح العمدة في الوجوب
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قلت وأظهر من هذا في الدلالة على
 الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة (وعن أبي

هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فله عليه حتى نظر
 الى البيت ورفع يديه فجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو ورواه مسلم وأبو داود وعن جابر
 بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف وفي رمل ثلاثاً ومشي أربعاً ثم قرأ واتخذوا

واستدلوا به هذا على ان الحدث في المدينة من الكفار والمراد بلعنة الملائكة والناس المباعدة عن
 رحمة الله انتهى قلت والمراد بالحدث والحدث هنا أيضاً البسطة والمبتدع ففيه جواز اللعن على أهل البدع والمحدثات وهذا
 الحديث من الرعايات وأخرجه أيضاً في الاعتصام ومسلم في المناسك (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) قوله في نيل الاوطار بكسر المثناة الخ ليعن في القاموس في مادة تجرأ بالزاي وحبيبة بنت أبي قحزة أبطم الناء وسكون
 الجيم حبيبة اه معصم

وآله (وسلم قال حرم ما بين لابي المدينة على لسانى) وهى الحرة ذات الجارة السود والمدينة بين حرتين عظيمتين احدهما شرقية والاخرى غربية ووقع عندنا حديث جابر وأما حرم ما بين حرتيهما وزعم بعض الخنفية ان الحديث مضطرب لانه وقع فى رواية ما بين جبلهم او فى رواية ما بين لابتها وأجيب بان الجمع واضح ومثل هذا التردد الاحاديث الصحيحة ولو تعدد الجمع أمكن الترجيح ولا ريب ان رواية لابتها أرجح اتوارد الرواة عليه او رواية جبلهم لا تنافيما فيكون عند كل لابة جبل أو لابتها من جهة الجنوب والشمال وجبلهم من جهة المشرق والمغرب وتسمية الجبلين فى ٢٧٥ رواية أخرى لا تضروا زاد مسلم فى بعض

طرقه وجعل اثني عشر ملاحول المدينة حتى وعند أبى داود ومن حديث عدى بن زيد قال حتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل ناحية من المدينة يريد ابريد وفى هذا بيان ما أجل من حرم المدينة (قال واثق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بن حارثه) بطن من الاوس وكانوا اذ ذاك غربي مشهدة حرة زاد الاسماعيلى وهى فى عند الحرة أى فى الجانب المرتفع منها (فقال أراكم يا بنى حارثة قد خرجتم من الحرم) حرم بما غلب على ظنهم (ثم التفت) صلى الله عليه وآله وسلم فرآهم داخلين فى الحرم (فقال بل أنتم فيه) فرجع عن الظن الى اليقين واستنبط منه المذهب ان للعالم ان يقول على غلبة الظن ثم يتقرر فيه الصحيح المتظن (عن) على رضى الله عنه قال ما عندنا نائى أى مكتوب من أحكام الشريعة والافكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب أو المتفق على اختصاصه

من منام ابراهيم صلى الله عليه وسلم جعل المقام بينهما وبين الكعبة ثم استلم الركن ثم خرج فقال ان الصفا والمروة من شعائر الله فابدأ به رواه النسائى وفى حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دنا من الصفا والمروة من شعائر الله أبدأ بابدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده أفتخر عده ونصر عده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بئر ذكوان وقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماه فى بطن الوادى حتى اذا صعدنا حتى حتى فى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ورواه مسلم وكذلك أحمد والنسائى بمعناه قوله فعلا عليه السلام تدل به من قال بان معود الصفا واجب وهو أبو حنيفة بن الوكيل من أصحاب الشافعى وخالفه غيره من الشافعية وغيرهم فقالوا هو سنة وقد تقدم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يزل يحمده الله ويدعو ما شاء فيه استحباب الحد والدعاء على الصفا قوله طافوسى رمل ثلاثا فيه دليل على انه يذهب أن يرمى فى ثلاثة أشواط ومعنى فى الباقي قوله واتخذوا الآية قد تقدم ان الروايات بكسر الخاء وهى احدى القراءتين قوله ان الصفا والمروة من شعائر الله قال الجوهرى الشافعى ما تروا أعمال الحج وكل ما جعل عال الطاعة الله قوله فابدأ بابدأ الله به بصيغة الامر فى رواية النسائى وصححه ابن حزم والنووى فى شرح مسلم وله طرق عند الدارقطى ورواه مسلم بلفظ ابدأ بصيغة الخبر كفى الرواية المذكورة فى الباب ورواه أحمد ومالك وابن الجارود وأبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان والنسائى أيضا بدأ بالنون قال أبو الفتح القشيرى مخرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك وشعبة بن ربيعة بن سعد بن عبد القطان على رواية تبدأ بالنون التى للجمع قال الطائفة وهم أحفظ من الباقين وقد ذهب الجمهور الى أن البدأ بالصاد والضم بالمروءة شرط وقال عطية بن مجزى الجاهل بالعكس وذهب الاكثر الى ان من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط آخر وقال الصيرفى وابن خبير ان وابن جرير يدل من الصفا الى الصفا شوط ويدل على الاول ما فى حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم فرغ من آخر صفة بالمروءة قوله لما دنا من

عن الناس (الا كتاب الله وهذه الحقيقة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وسبب قول على كرم الله وجهه هذا يظهر بما رواه فى مسنده أحد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج ان عليا كان يأمر بالامر فقال له قد فعلناه فبقول صدق الله ورسوله فقال له لا تتر هذا الذى تقول شئ عهده اليك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عهد الى شئ خاصة دون الناس الا شأما سمعته منه فهو فى حقيقة فى قراب سبب فى الرواية حتى أخرجه العترة فاذا فيها (المدينة حرم) محرمة (ما بين عاتر) جبل بالمدينة (الى كذا) فى مسلم الى نورو قد تقدم ما فيه قرينة او زاد أحد فى روايته المؤمنين فتسكفوا ديارهم ويسعى

بذمتهم أذناهم وهم يد على من سواهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في عهد وقال فيها ان ابراهيم حرم مكة واني احرم ما بين حرتها وجباها كلها لا يحتل خلاها ولا ينقر صيدها ولا تلثقط لقطتها اولا تقطع منها شجرة الا ان يعلف رجل بعيره ولا يحمل في السلاح قتالاً وأخرجه الدارقطني والشافعي وغيره (من أحدث فيها حدثاً) مخالفاً للكتاب والسنة واستدع بدعة لا يرضاها الله ورسوله (أو آوى محدثاً) بدهمزة آوى على الافصح في المتعدي وعكسه في اللازم وكسر الدال محدثاً أي من نصر جالياً وآواه راجاه من

٢٧٦

الصفاقرأ الخ فيه دليل على انما استحب قراءة هذه الآية عند الدنو من الصفا وانه يستحب صعود الصفا واستقبال القبلة والتوحيد والتكبير والتلبيس وتكرير الدعاء والذكر بين ذلك ثلاث مرات وقال جماعة من أصحاب الشافعي يكرر ذلك ثلاثاً والدعاء مرتين فقط قال النووي والمواب الاول قوله وهزم الاحزاب وحده معناه هزمهم بغير قتال من الادميين ولا سبب من جهتهم والمراد بالاحزاب الذين تحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وكان الخندق في شوال سنة اربع من الهجرة وقيل سنة خمس قوله حتى انصبت قدماه في بطن الوادي هكذا في جميع نسخ مسلم كما نقله الناضي قال وفيه اسقاط لفظ لا بد منها وهي حتى انصبت قدماي رمل في بطن الوادي فقطت لفظه رمل ولا بد منها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى انصبت قدماي في بطن الوادي سعي حتى خرج منه وهو يعني رمل قال النووي وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصبت قدماي في بطن الوادي سعي كما وقع في الموطأ وغيره وفي هذا الحديث استحباب السعي في بطن الوادي حتى يصعد ثم يعني باقي المسافة الى المروة على عادة مشبه وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشى مستحب فيما قبل الوادي وبعده ولو مشى في الجميع أو سعى في الجميع أجره وفاته الفضيلة وبه قال الشافعي ومن وافقه وقال مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه تجب عليه الاعادة وله رواية أخرى موافقة لقول الشافعي قوله اذا صعدنا بكسر العين قوله ففعل على المروة كما فعل على الصفا فيه دليل على انه يستحب عليهما ما يستحب على الصفا من الذكر والدعاء والصعود

*(باب النهي عن التحلل بعد السعي الا للمتع اذا لم يسق هدبا

ويان متى يتوجه الممتع الى متى ومتى يحرم بالحج)*

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخان أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فامان أهل بالعمرة فأحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وأمان أهل بالحج

الامر المبتدع نفسه واذا رضى بالبدعة وأقر فاعلمها ولم يشكرها عليه فقد آوام (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) ولم من طريق أبي الطفيل كنت عند علي قاتنا نارجل فقال ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسر اليك فغضب ثم قال ما كان يسر الى شيء يكتفه عن الناس غير أنه حدثني بكلمات أربع وفي رواية له ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة الا ما كان في قراب سبني هذا فخرج محمداً مكتوب فيه لعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من سرق مزار الارض واعن الله من اعن والده ولعن الله من آوى محدثاً وفي كتاب العلم لم من طريق أبي محمداً قلت اعلى دل عندكم كتاب بحجة كور ككاف

قال لا الا كتاب الله أفهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر والجمع بين هذه الاخبار ان الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكره في كل راو بعضها وأتمها ساقا او طريق أبي حسان كما ترى (لا يقبل منه صرف ولا عدل) قال في القاموس الصرف في الحديث التوبة والعدل التوبة أو هو النافذ والعدل التريضة أو بالعكس أو هو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكتساب والعدل التقدي أو الحيلة ومنه ما يستطيعون صرفاً ولا نصراً معناه فاستطيعون ان يصرفوا عن أنفسهم العذاب انتهى وقال البيضاوي الصرف الشفاعة والعدل التقدي وقال عياض معناه لا يقبل منه قبول رضا وان قبل منه قبول جزاء وقد يكون مع في التقدي

لا يجدي في القيامة فداية تندي به بخلاف غيره من المذنبين الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بأن يقبضه من التائب وذئ
أو نصراني كافي الصبي وفي الفتح الصرف عند الجهور والقريضة والعدل النافذة ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن النوري
وعن الحسن بعكسه وعن الأصمعي الصرف التوبة والعدل القدية وعن يونس مثله لكن قال الصرف الاكتساب وعن أبي
عبيد مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليهم وقيل بالعكس وقيل الصرف القيمة
والعدل الاستقامة وقيل الصرف الدية والعدل البدل ٢٧٧ وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل

فصل أكثر من عشرة أقوال
وفي الحديث رد لما نذره عليه الشيعة
ويزعمونه ويقرونه بأنه كان عند
علي وأهل بيته صلى الله عليه
وسلم أمور كثيرة أعلم بها سرا
وأوصى إليهم وأنه صلى الله
عليه وآله وسلم خص أهل
البيت بما لم يطلع عليه غيرهم
تشتمل على كثير من قواعد
الدين وأمور الامارة قال النووي
فهذه دعاوى باطلة واختراعات
فاسدة وفيه دليل على جواز
كتابة العلم (وقال ذمة المسكين
واحدة) أي امانهم جميع سواء
صدر من واحد أو أكثر شريف
أو وضعيع فإذا أمن الكافر
واحد منهم بشروطه المعروفة في
كتب الفقه لم يكن لاحد نقضه
ويستوى في ذلك الرجل
والمرأة والحر والعبد لان المسكين
كنفس واحدة والذمة العهد
سمى بالانهايدم متعاطيا على
اضاعتها (فن أخضر مسلما)
أي نقض عهد المسلم وذمامه
يقال خفرت به بغير أمانته
وأخفرت نقضت عهده (فعليه

أو بالحج والعمرة لم يحلوا الى يوم النحر وعن جابر انه جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يوم ساق البدن معه وقد أهوا بالحج مفردا فقال لهم أحلوا من أحراركم بطواف البيت
وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقبلوا وحدهم الى البيت إذا كان يوم التروية فأهوا بالحج
واجعلوا التي قدمت بها منعة فقالوا كيف نجعلها منعة وقد هين الحجاج فقالوا
ما امرتكم ولكن لا يحل في حرام حتى يبلغ الهدي محله ففعلوا فمتفق عليهم ما وهو
دليل على جواز الفسخ وعلى وجوب السعي وأخذنا من التخل في العمرة وعن جابر
قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أحلنا أن نحرم إذا توجهنا الى منى
فأهلتنا من الأبطح رواه مسلم قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قدم
استدلال من استدله على أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان أفرادا وتقدم الجواب
عن ذلك قوله فأحلوا حين طافوا بالبيت فيه دلائل لمذهب الجهور وأن المعتمر لا يحل حتى
يطوف ويسعى قال ابن بطال لا أعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف
ويسعى إلا ما شذبه ابن عباس فقال يحل من العمرة بالطواف ووافقه ابن راهويه وقتل
القاضي عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب الى أن المعتمر إذا دخل الحرم
حل وإن لم يطف ولم يسع وله أن يفعل كل ما حرم على الحرم ويكون الطواف والسعي
في حقه كالرعي والمبيت في حق الحاج وهذا من شذوذ المذاهب وغريبها وغفل القطب
الحلي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حائته فإنه لا يحصل له التحلل
بالاجماع قوله أحلوا من أحراركم أي اجعلوا حركم عمرة وتحللوا من الطواف والسعي
قوله وقصروا أمرهم بالتقصير لأنهم لم يكونوا بعد قليل بالحج فأخر الحلق لأن بين
دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط قوله منعة أي اجعلوا الحجة المفردة التي
أهلتهم بها عمرة فتحللوا منها فتصبروا متمتعين فأطلق على العمرة انما منة مجازا والعلاقة
بينهما ظاهرة وفي رواية لمسلم فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة ونحجوه في رواية
الباقر عن جابر وفي الحديث الطويل عند مسلم قوله قال افعلوا ما أمرتكم فيه بيان
ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من اطاعة بأمره وحمله عنهم قوله لا يحل في حرام
بكسر الحاء من يحل والمعنى لا يحل في حرام على ووقع في مسلم لا يحل في حرام ما بالانصب

لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل وهذا وعيد شديد (ومن تولى قوما) أي اتخذهم أولياء
(بغير إذن مواليه) ليس بشرط تقييده بالحكم بعدم الاذن وقصره عليه وانما هو ايراد الكلام على ما هو الغالب قال
الخطابي وغيره انما هو لئلا كيد التعريم لانه اذا استأذنهم في ذلك منعوه وحالوا بينه وبين ذلك ويحتمل أن يكون كفي بذلك عن
بيعه فاذا وقع بعه جازله الانتماء الى مولاه الثاني وهو غير مولاه الاول والمراد مولاه الا ان الحلف فاذا اراد الانتقال عنه لا يقتل
الاباذن وقال البيضاوي الظاهر انه أراد به ولا العتق اعطته على قوله من ادعى الى غير آية والجمع بينهم بالوعية ففان العتق

من حيث انه لجة كاحمة السبب فاذا انصب الى غير من هو له كان كالحدي الذي تبرأ من هو منه والحق نفسه بغيره فيسحق به الدعاء عليه بالطرود والابعاد عن الرخوة قال القسطلاني وبالجمله فان أريد لواء الخلف فهو سائق وان أريد لواء العتق فلا منهوم له وانما هو للتبسيه على المانع وهو ابطال حق الموالي (فهو عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صترف ولا عدل) وفي هذا الحديث التحديت والعنة وثلاثة من التابعين في نسق واحد ورواه كلهم كوفيون الاشخه وشيخه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أمرت

٢٧٨

فبصرى (عن أبي هريرة

بقسريه) أى أمرت في ربي بالهجرة الى قرية أو سكناها فالاول محمول على انه قاله بمكة والثاني على انه قاله بالمدينة (تا كل القرى) أى تغلبها وتظهر عليها يعنى ان أهلها تغلب أهل سائر البلاد فتفتح منها يقال أكلنا بني فلان أى غلبناهم وظهروا عليهم فان الغالب المستولى على الشيء كالمغنى له اقناء الاكل اياه وفي الموطا لابن وهب قلت لما كنت ماتا كل القرى قال تفتح القرى وقال ابن المنير في الحاشية قال السهيلي في التوراة يقول الله باطابة يا مسكنة افي سارفع أجاجيرك على أجاجير القرى وهو قريب من قوله أمرت بقرية تا كل القرى لانها اذا علت عليها علو الغلبة أكلتها أو يكون المرادياً كل فضلها الفضائل أى يغلب فضلها الفضائل حتى اذا قيست بفضله تلاشت بالنسبة اليها فهو المراد بالكل وقديما في مكة انها أم القرى كما جاء في المدينة تا كل القرى لكن المذكور للمدينة أبلغ من

على المفعولية وعلى هذا في ترايح بل بضم أوله والقاعل محذوف تقديره لا يصل طول المكث أو نحو ذلك من شيا سر اما حتى بلغ الهدى محله أى اذا غمرته يوم حتى واستدل به على ان من اعقر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى ينصر هديه يوم النحر ومثله ما في البخارى من حديث عائشة بلانظ من أحرم بعمره فأهدى فلا يصل حتى ينصر وتاول ذلك المالكية والشافعية على ان معناه ومن أحرم بعمره فأهدى فاهل بالحج فلا يصل حتى ينصر هديه ولا يجزئ ما فيه من التمسك بقوله ان تحرم اذا توجهنا الى منى فيه دليل على ان من حل من احرامه يحرم بالحج اذا توجه الى منى (وعن معاوية قال قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة بمقتضى متفق عليه واقطع أحد أذنت من

أطراف شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر بمقتضى قص وهو محرم) قوله قصرت أى أخذت من شعر رأسه وهو يشعر بأن ذلك كان في نسك اما في حج أو عمرة وقد ثبت انه حلق في حجة فمتعين ان يكون في عمرة ولا سيما وقد روى مسلم ان ذلك كان في المروة وهذا يحتمل ان يكون في عمرة القضية أو الجعرانة وان كان قوله في الرواية الاخرى في أيام العشر يدل على ان ذلك كان في حجة الوداع لانه لم يحج غيره وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محله كما تقدم في الاحاديث الثابتة في الصحاح وغيرها وقد بالغ النووي في الرد على من زعم ان ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على ان معاوية قصع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الجعرانة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كان فارنا وثبت انه حلق بمعنى وفرقا أبو طلبة شعره بين الناس فلا يصح حمله على حجة الوداع ولا يصح حمله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مكة عالان هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الاحاديث في مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل له ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك فقال اني أبدت رأى وقطعت هدي فلا حل حتى أنحر قال الحافظ متعقباً لقوله لا يصح حمله على عمرة القضاء ما لفظه قلت يمكن الجمع بينهما ما بانه

كان

المذكور لمكة لان الامومة لا يجزى بوجودها وجود ما هي أم له لكن يكون حق الام ظاهر

وأما قوله تا كل القرى فمعناه ان الفضائل تضمن في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عدما وما يضمحل له الفضائل أفضل وأعظم مما تبقى معه الفضائل انتهى وهو ينزع الى تفضيل المدينة على مكة قال المذهب لان المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصارت الجميع في صفاتها أهلها وأجيب بأن أهل المدينة الذين قصروا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للشريقتين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البعنتين وقد استنبط ابن أبي جبر من قوله صلى الله

عليه وآله وسلم ليس من بلاد الاسطوخودوس والامكنة والمدينة التساوي بين فضل مكة والمدينة ومباحث التفضيل بين
 الموضعين مشهورة وما هي عند النظر الصحيح والقلب السليم والطبع المستقيم الامن فضول الكلام ولغو المرام وليس
 الخوض في ذلك في شيء من ورد الاسلام وصدره كما تقدم من الاشارة الى ذلك في هذا الكتاب وقال الاخي من المالكمة واختار
 ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله أي ابن عرفة تفضيل مكة واحتج ابن رشد لذلك بان الله تعالى جعلهم اقبلة الصلاة وكعبة الحج
 وجعل لها منية بهريم الله تعالى اياها ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس وأجمع أهل العلم على وجوب
 الجزاء على من صاد بحرمها ولم

يجهدها على رجوبه على من صاد
 المدينة ومن دخله كان آمنا ولم يقل
 أحد بذلك في المدينة والذنب في
 حرم مكة أغلظ منه في حرم المدينة
 فكان ذلك دليلا على فضلها
 عليها حال ولا جهة في الاحاديث
 المرغبة في سكنى المدينة على
 فضلها عليها حال ولا دليل في قوله
 أمرت بقريه تأكل القري لانه
 انما أخبراته امر بالهجرة الى قرية
 تفتح منها البلاد (يقولون) أي
 بعض المنافقين للمدينة (يقرب)
 يسعون بها بهم واحد من العمالة
 نزلها وهو اسم كان موضع منها
 سميت كلها به وكرهه صلى
 الله عليه وآله وسلم لانه من
 التثريب الذي هو التوبيخ
 والامانة أو من التريب وهو
 الفساد وكلاهما قبيح وقد كان
 صلى الله عليه وآله وسلم يحب
 الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح
 ولذا بدله بطابة والمدينة ولذلك
 قال يقولون ذلك (وهي المدينة)
 أي الكاملة على الاطلاق
 كاليات للكعبة والتجيم للثريا فهو

كان أسلم خفية وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن من اظهاره الا يوم الفتح وقد أخرج ابن
 عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية نصريحا بانه أسلم بين الحديبية والقضية وانه
 كان يخفي اسلامه خوفا من أبيه ولا يعارضه قول سعد المتقدم فعلمنا هاهنا في العمرة
 وهذا يعني معاوية كافر بالعرش لانه أخبر بما ستمعه من حاله ولم يطلع على اسلامه
 لكونه كان يخفيه ولا ينسبه أيضا ما رواه الحاكم في الاكليل ان الذي حلق رأس النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة ابو هند عبد بن جابر لانه
 يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر
 فأمره ان يكمل ازالة الشعر بالحلق لانه أفضل ففعل ولا يعكر على كونه ذلك في عمرة
 الجعرانة الا رواية أحمد المذكورة في الباب ان ذلك كان في أيام العشر الاثنا كما قال
 ابن القيم معلولة او وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويها عن عطاء عن ابن
 عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية قال ابن القيم وصديق قيس فحسن تخلف
 بالله ان هذا ما كان في العشر قط وقال في الفتح انه اشادة قال وأظن بعض روايات احداث
 بها بالمعنى فوقه لذلك انتهى وأيضا قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانيد رواية أحمد
 هذه وقد ذكر انه لم يترك فيه من مسند أحمد الا ما لم يصح وقال بعضهم يحتمل ان يكون
 في قول معاوية قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذف تقديره قصرت أنا
 شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بانه يرد ذلك قوله في رواية
 أحمد قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة وقال ابن حزم يحتمل
 ان يكون معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقية شعر لم يكن
 الحلاق استوفاه يوم الشعر ونعقبه صاحب الهدى بأن الحلاق لا يبق شعر بقصر منه
 ولا سيما وقد قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم شعره بين أصحابه الشعرة والشعرتين
 وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة الجعرانة ألهم الطبري وابن القيم قال
 الحافظ وفيه نظر لانه جاء انه حلق في الجعرانة ويحجب عنه بأن الجمع يمكن كما سلف قوله
 بمشقة بكسر الميم وسكون المجهة وفتح القاف وآخره صادمه - حلة قال القزاز هو نصل
 عريض يرمى به الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وائس بعريض
 وكذا قال أبو عبيد (وعن ابن عمر انه كان يحب اذا استطاع أن يصلي الظهر يعني من يوم

اسمها الحقيقي بها ان التكريب يدل على التخييم كقول الشاعر هم القوم يأتم خالده أي هي المستخفة لان تخذار
 اطامة وأمانتها في القرآن يقر بانها حكاية عن المنافقين وروى أحمد عن البراء بن عازب رفته من سمى المدينة يثرب
 فليست غفرا الله هي طابة وروى عمر بن شبة عن أبي أيوب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقال
 للمدينة يثرب وللهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمى المدينة يثرب كتب عليه خطيئة لكن في العهد في

حدث الهجرة فاذا هي بترب وفي رواية لا اراها الا يرب وقد يجاب بأنه قبل النهي (تنقي) المدينة (الناس) أي الحديث الردي منهم قال عياض وهذا يختص بمن صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يكن يصبر على التمرة والمقام معهم بالامن ثبت ايمانه وقال النووي ليس هذا بظاهر لان عدمه لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبير حديث الحديث وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى قال الحافظ ويحتمل أن يكون كلا الزمنين وكان الامر في حياته صلى الله عليه وآله وسلم كذلك للسبب المذكور ويؤيده قصة الاعرابي ٢٨٠

مع لابه خروج الاعرابي وسؤاله الاقالة عن البيعة ثم يكون ذلك أيضا في آخر الزمان عندما ينزل بها الدجال فتربط بأهله ثلاث رجسات فلا يبقى منافق ولا كافر الا خرج اليه وأما بين ذلك فلا انتهى (كما ينفي الكبير) بكسر الكاف وسكون الميم قال في القاموس رقية يفتح فيه الحداد وأما المبني من الطين فكور (خبث الحديد) يفتح الخاء والباء أي رجمه الذي يخرج منه النار أي انه لا يتلذذ فيها من في قلبه دغل بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما تميز النار ردي الحديد من حديد ونسب التميز للكبر كما كونه السبب الاكبر في اشتعال النار التي وقع التميز بها وقد خرج من المدينة بعد الوفاة النبوية معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود ووطائفة ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت واستدل به في الحديث على ان

التروية وذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بمكة ورواه أحمد وعنه ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة بمكة ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولا جد في رواية قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة خمس صلوات وعن عبد العزيز بن رفيع قال سألت أبا عبيدة عن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن من صلى الظهر يوم التروية قال بمكة قلت فأين صلى العصر يوم النحر قال بالبطح ثم قال افعل كما يفعل أمراؤك متفق عليه حديث ابن عمر أخرجه أيضا في الموطأ الكندي موقوف على ابن عمر وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي والحاكم وأخرج ابن خزيمة والحاكم عن ابن الزبير قال من سنة الحج أن يصلي الامام الظهر وما بعدهما والفجر بمكة ثم يفتدون الى عرفة قوله من يوم التروية يفتح المشاة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التثنية وانما هي بذلك لانهم كانوا يرون ابلهم فيه ويتبرون من الماء لان تلك الاماكن لم يكن فيها اذ ذلك آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء قوله يوم النحر يفتح النون وسكون الفاء والبطح البطحاء التي بين مكة ومكة وهي ما انبطح من الوادي وانسع وهي التي يقال لها المحصب والمعرس وحدها ما بين الجبلين الى المتبرة قوله افعل كما يفعل أمراؤك لما بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خشي عليه ان يحصر على ذلك فينسب الى المخالفة أو تقوته الصلاة مع الجماعة فأمره بان يفعل كما يفعل أمراؤه اذ كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم فكانت معهم فاشار الى ان الذي يشبهونه جائز وان الاتباع أفضل وأحاديث الباب تدل على ان السنة ان يصلي الحاج الظهر يوم التروية بمكة وهو قول الجمهور وروى الثوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة وقد تقدم عنه ان السنة ان يصليها بمكة فدل على صحة ما رواه الجواز وروى ابن المنذر عن طريق ابن عباس قال اذا زادت الشمس فليرح الى منى قال ابن المنذر أيضا بعد ان ذكر حديث ابن الزبير السابق قال به علماء الامصار قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم انه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روى عن عائشة انها لم تخرج من مكة يوم التروية

المدينة أفضل البالد قال ابن حزم لو تمت بلد من بلد فثبت بذلك الفضل الاول للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان ومجستان وغيرهما مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك انتهى (عن أبي حميد) عبد الرحمن الساعدي (رضي الله عنه) انه (قال أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك) سنة تسع من الهجرة (حتى أشرقنا على المدينة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) اسمها (طابة) كشامة وفي بعض طرقه طيبة حتى

كهية وسلم عن جابر ان الله تعالى سمي المدينة طابة وهذا الحديث طرف من حديث طويل في باب نحرص القوم من باب الزكاة وليس فيه ما يدل على انها لا تسمى بغير ذلك ولها أسماء كثيرة وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى فمن أسماء طابة كصيبة وطائب ككتاب فهذه الثلاثة مع طابة أخوات لفظا ومعنى مختلفة صيغة ومعنى وذلك لطبيب راجحته وأمرها ~~مكملها~~ ولطهارتها من أشرار الكفر وحلول الطبيب بها صلى الله عليه وآله وسلم والطبيب العيش بها واسكونها تنفي خبثها وتنفع طبيها والله در الاشيلي حيث قال لتربة المدينة نفحة ليس كما عهد ٢٨١ من طبيب بل هو هوب من الاعاجيب

قال في الفتح وقال بعض أهل العلم وفي طبيب ترابها وهو أنها دليل على صحة هذه القسمة لان من أقام بها يجسد من تربتها ويطاها وانحة طيبة لا يكاد يجدها في غيرها انتهى ولعل الله تعالى من بوجدها ذلك الطيبة على بعض الفقهاء مع قلّة زمن الإقامة بها على ما كنّا أفضل التسليم والصحة ولنعم ما قيل

بطبيب رسول الله طاب نسيمها
فما المسك والكافور والمنديل
الربط

ومن أسماءها الشريضة بيت الرسول قال تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق أي من المدينة لاختصاصها به اختصاص البيت بساكنه والحرم لحرمة رعيها كما تقدم والحيبة لحبه صلى الله عليه وآله وسلم لها ودعائه به وحرم الرسول لانه الذي حرمها وفي الطبراني بسند رجاله ثقات حرم ابراهيم مكة وحرم المدينة وحسنة قال تعالى لنبوتهم في

حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال أيضا والنور وج الذي في كل وقت مباح الان الحسن وعطاء قال لا بأس انية تقدم الحاج الى منى في يوم التروية يوم أو يومين وكرهه مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمشي الى الان أدركه وقت الجمعة فعليه ان يصلها قبل ان يخرج وفي الحديث الآخر أيضا متابعة أولى الامر والاعتزاز من مخالفة الجماعة (وفي حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا الى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والعجزة ثم مكث فيه لا حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شجر تضرب له بئرة فزار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تشك قريش انه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بئرة فنزل بها حتى أذاعت الشمس أمر بالقبصوا فرحلت له فاق بطن الوادي فخطب الامم وقال ان دعاءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا مختصر من مسلم) قوله لما كان يوم التروية الخ قد تقدم الكلام على هذا قوله وركب الخ قال النووي فيه بيان سق أحدها الر كوب في تلك المواضع أفضل من المشي كما انه في جله الطريق أفضل من المشي هذا هو الصحيح في صورتين ان الر كوب أفضل ولذا في قول آخر ضعيف ان المشي أفضل وقال بعض أصحاب الشافعي الأفضل في جله الحج الر كوب الا في مواطن المناسك وهي مكة ومنى ومن دافنة وعرفات والتريدينها السنة الثانية ان يصلي في هذه الصلوات الخمس السنة الثالثة ان يبيت في هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالاجماع انتهى قوله ثم مكث قليلا الخ فيه دليل على ان السنة ان لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه قولنا وأمر بقبة فيه استصحاب النزول بئرة اذا ذهبوا من منى لار السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جميعا فاذا زالت الشمس سار بهم الامام الى مسجد ابراهيم وخطب بهم خطبتين خفيفتين وتحدث الثانية جدا فاذا فرغ منهما صلى بهم

٢٦ نيل ع الدنيا حسنة أي مباءة حسنة وهي المدينة ودار البرار ودار الاخيار لانهم ادار المختار والمهاجرين والانصار وتنبى شرارها ومن أقام بها ماتم فليست له في الحقيقة بدار ورجما نقل منها بعد الاقبار ودار الايمان ودار السنة ودار السلامة ودار الفتح ودار الهجرة فمن اتقوا النار الا مصار واليه الهجرة السيد المختار ومنها انتشرت السنة والكتاب في جميع الاقطار والشافعية لحديث تراجم الشافعي من كل داء وقبة الاسلام والمؤمننة اتصدها بالله حقيقة بخلة قابلية ذلك فيها كافي تسبيح الحما أو حجاز الانصاف أهلها وانتشارهم فيها وفي خبر والذي تسمى

بيده ان تربتها المؤمنة وفي آخر ان المكتوبة في التوراة مؤمنة ومباركة لان الله تعالى بارك فيها ابدعته صلى الله عليه وآله وسلم وحلوله فيها والخاتمة لان الله تعالى اختارها المختار من خلقة والمختوفة لخطيئتها من الطاعون والجدال وغيره او مدخل صدق والمرزوقه أى المرزوق أهلها والمكة كنية وروى عن عروة بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان مكة لا تقبل الكون ارفع أجابك على أجابك القري والمكة المكنة المكنة الخشوع والخشوع خلقه الله فيها أو هي مسكن الخاشع من أسأل الله العظيم بوجهه وجهه الوجه الكريم ٢٨٢

انه جابر المتكسرين وواصل المنقطعين ومنهم المقدسة لتزهرها عن الشرك وكونه اتنى الذنوب واكالة القري لاعتباتها الجبيع فضلا وتلطها عايمها واقتناحه بأيدى أهلها ففخوها وأكلوها وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة عن عبد العزيز الدراوردى انه قال بلغنى ان للمدينة في التوراة أربعين عاما (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يتكون المدينة) الاكثر على الخطاب والمراد بذلك غير الخطابين لكنهم من أهل البلد أو من نسل الخطابين أو من نوعهم قال في الفتح وروى بالغيبة ورجحه القرطبي (على خير ما كانت) من العمارة وكثرة الأشجار وحسنها وفي أخبار المدينة لعمر بن شبة ان ابن عمر أنكر على أبي هريرة قوله خيرا ما كانت وقال انما قال صلى الله عليه وآله وسلم أمر ما كانت وأن أبا هريرة صدقه على ذلك قال القرطبي وقد وجد

الظهر والعصر جامعا فاذا فرغوا من الصلاة ساروا الى الموقف قولا بئر بفتح الون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم وهي موضع يجنب عرفات وايسر من عرفات قوله ولا تشك قريش الخ يعنى ان قريشا كانت تقف في الجاهلية بالمشعر الحرام وهو جبل بالمزدلفة يقال له قرح فظنوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيوافقهم قوله فاجزأى جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه الى عرفات قوله أمر بالقبول بفتح القاف والقصر ويجوز المد قال ابن الأعرابي القصر التي قطع اذنم او الجددع أكبر منه وقال أبو عبيد القصور المظلمة الاذن عرضا وهو اسم لماقته صلى الله عليه وآله وسلم قوله فرحلت بضم الفتح الملهمة أى جعل علم الرحل قوله بطن الوادى هو وادى عرفة بضم العين وفتح الراء بعد هانوت قوله فخطب الخ فيه استعجاب الخطبة للإمام بالجمع يوم عرفة فى هذا الموضع وهو سنة باتفاق جابر العلم وخالف في ذلك المالكية قوله ان دماكم الخ قد تقدم شرحه ذاق باب استعجاب الخطبة يوم النحر من أبواب العيد

• (باب الميسر من معنى الى عرفة والوقوف بها وأحكامه) •

(عن محمد بن أبي بكر بن عوف قال سألت أسا ونحن غاديان من معنى الى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يلبي الملبى فلا يشكر عليه ويكبر المكبر فلا يشكر عليه متفق عليه • وعن ابن عمر قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من معنى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بئرته وهي منزل الامام الذي ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس مع بنى النضير والظهر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة رواه أحمد وأبو داود • وعن عروة بن مضر بن أوس بن حارثة ابن لام الطائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة فقلت يا رسول الله انى جئت من جبلى ما بيأ كالت راح حتى وانعتب نفسه والله ما تركت من جبل الا وقفت عليه فهل لى من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم

ذلك حيث صارت معدن الخلافة رمة والناس وجهاتهم وحالت اليها اخبار ان الارض وصارت

من أمر البلاد فلما انتقلت الخلافة عن الشام ثم الى العراق وغلبت عليها الاعراب وتعاورتهم الفتن وخات من أهلها قدمت عوا في الطير والسباح وهذا معنى قوله (لا يشكها) أى لا يشكها (الا اعواف) جمع عافية التى قطاب اقوات اولادى ذر العوافى قال ابن الجوزى اجتمع في العوافى شيان أحدهما انها طالبة لا قوا تم امن قولك عفت فلاننا أعفوه فاناعاف والجمع عفاة أى أتيت أطاب معروفة والثاني من العفا وهو الموضع العالي الذى لا يؤس به فان الطير والوحش تقصده لانهما على

نفسها فيه قال القاضي عياض هذا جرى في العصر الاول وانقضى وقد تركت المدينة على أحسن ما كانت من انقضاء
 الخلافة منها الى الشام وذلك خبر ما كانت للدين لكثرة العلماء اولاد الدنيا عمارتهم واتساع حال أهلها وذكرا الاخباريون في
 بعض الفتن التي جرت في المدينة انه رحل عنها أكثر الناس وبقيت أكثر عمرها للعواقي وخاتمة مدة ثم تراجع الناس اليها
 (يريد عواقي السباع والطير) قال النووي المختار ان هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويوضحه قصة الراعيين
 فقد وقع عند مسلم بالخط ثم يحشر راعيها وفي البخاري انه ما آخر ٢٨٣ من يحشر وقال أبو عبد الله الا بي وهذا

لم يبق مع ولوروق انوار بل الطاهر
 انه لم يقع بعد ودليل المجزة
 بوجوب القطع بوقوعه في
 المستقبل ان مع الحديث وان
 الطاهر انه بين يدي نفخة الصعق
 كما يدل عليه موت الراعيين
 انتهى قال في الفتح ويؤيده
 ما رواه مالك عن ابن حبان
 بهما لم يبق ويتخفيف السنين عن
 عمه عن أبي هريرة رفعه انه كن
 المدينة على أحسن ما كانت
 حتى يدخل الدناب فيعوى على
 بعض سوارى المسجد أو على
 المنبر قالوا فلن يكون غمارها
 قال للعواقي الطير والسباع
 أخرجه عن بن عيسى في الموطأ
 عن مالك ورواه جماعة من
 الثقات خارج الموطأ ويشهد
 لذلك أيضا ما روى أحمد والحاكم
 وغيرهما من حديث مجمل بن
 الأدرع الأسدي قال بعثني النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لحاجة
 ثم أتيتني وأنا خارج من بعض
 طرق المدينة فاخذ بيدي حتى
 أتينا أحدا ثم أقبل على المدينة
 فقال ويل امها قرية يوم يدها

ولم من ثم وصلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلة لا اوتها را
 فقد تم حجه وقضى فقهه وراه الخمسة وصححه الترمذي وهو حجة في أن من سار عرفة كله وقت
 للوقوف) حديث ابن عمر في اسناده محمد بن اسحق وفيه كلام معروف قد تقدم ولا كنه قد
 صرح هنا بالتحديث وبقيته رجال اسناده ثقات وحديث عروة بن مضر من أخرجه أيضا
 ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه الحاكم والدارقطني والقاضي أبو بكر بن
 العربي على شرطهما قوله ونحن غاديان أي ذاهبان غدوة قوله كيف كنتم تصنعون
 من الذكر وفي رواية لم يبق قول في المسبية في هذا اليوم قوله فلا يكر عليه بضم
 أوله على البناء للجهول وفي رواية للبخاري لا يعيب أحدنا على صاحبه والحديث يدل على
 التخيير بين التكبير والتلبية اتمقر به صلى الله عليه وآله وسلم لم نهم على ذلك قوله غدا
 بانغير المجزة أي سار غدوة قوله حين صلى الصبح ظاهر انه توجه من متى حين صلى الصبح
 بها ولكن قد تقدم في حديث جابر المذكور في الباب الذي قبل هذا انه كان بعد طلوع
 الشمس قوله وهي منزل الامام الخ قال ابن الحاج المالكى وهذا الموضع يقال له الاراء
 قال الماوردي يستحب ان يتزل بمنزلة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 عند الصخرة الساقطة بأصل الجبل على عين المذهب الى عرفات قول دراح أي بعد زول
 الشمس قوله مهجرا بتشديد الجيم المكسورة قال الجوهرى التهجير والتهجير السير
 الهجرة والهجرة نصف النهار عند اشتداد الحر والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم
 سنة لما يلزم من تجهيل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخاري الى هذا الحديث في صحيحه
 فقال باب التهجير بالراح يوم عرفة أي من غرة قوله فجمع بين الظهر والعصر قال ابن
 المذوق أجمع أهل العلم على ان الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى
 مع الامام وذكر أصحاب الشافعي انه لا يجوز تاليج الا لمن بينه وبين وطئه سنة عشر فرضا
 الحاقا له بالقصر قال وليس يصح فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع فجمع معه من
 حضر من المكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال أغوا
 فاناسفر ولو حرم الجمع لبيته لهم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قال ولم
 يلقنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزلة بل وافق عليه من لا يرى

أهلها كايمن ما تكون قلت يا رسول الله من يأكل ثمرها قال عابية الطير والسباع وروى عمر بن شبة باسناد صحيح عن عوف
 ابن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ثم نظر اليها فقال أما والله ليدعها أهلها مذلة أربعين عاما
 للعواقي أتدرون ما العواقي الطير والسباع قلت وهذا لم يقع قطعا وقال المهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم
 القيامة وان خلت في بعض الاوقات لقصد الراعيين بغنمهم الى المدينة انتهى وشراد بالراعيين المذكوران في قوله (وأخر
 من يحشر) أي يموت فيحشر لان الحشر به الموت أو يتأخر حشرهم التأخر موتهم ما أو يحشر بمعنى يساق اليها كافي لفظ

رواية مسلم (راعيان من مزينة) بضم الميم والواو اي قبيلة من مضر وهذا يحتمل أن يكون حديثا آخر مستقلا لا يتعلق به بالذي قبله وأن يكون من قصة الحديث الذي قبله وعليه ما يترتب الاختلاف السابق عن عياض والنوى والثاني أنه - كما قال النوى (يريدان المدينة بينهما) أي يصحان والنعيمون زجر الغنم يقال نعق نعق بكسر العين وقصها نعيمقا ونعماقا ونعقا كما ذاصح بالغنم وأغرب الداودي فقال معناه يطلب السكلا فكانه فسر بالمقصود من الزجر لانه يزجره عن المهرج الويل الى المهرج الوسيم (بفتحهما) ٢٨٤ ليسوقاها وذلك عند قرب الساعة وصحة الموت (فيصداها) أي

المدينة (وحوشا) بالجمع أي ذات وحوش ظلموها من - كما رافى رواية وحشا أي خالية ليس بها أحد والوحش من الأرض الظلاء وقد يكون بمعنى وحوش وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش وقد يعبروا عنه عن جمده وحينئذ فالضمير للمدينة وعن ابن المرباط انه لا غنم أي انقلب الغنم وحوشا والقدرة صالحة لذلك أو المعنى ان الغنم صارت متوحشة تنفر من أصوات الرعاة وأسكره القاضى وصوب النوى الاول (حتى اذا بلغا) الراعيان (ثنية الوداع) التي كان يشيع اليها يودع عندها وهي من جهة الشام (توا) أي مقاما على وجوههما ما يمتين قال في الفتح ويؤيده ان في قصة الحديث انه ما يخرج ان على وجوههما اذا وصلا الى ثنية الوداع وذلك قبل دخوله - ما المدينة بلا شك فيدل على انها وجدوا الوحش المذكور قبل دخولها في قوى ان الضمير يعود

الجمع في غيره قوله ثم خطب الناس فيه دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد الصلاة قوله ابن مضر من بضم الميم وفتح الصاد الهمزة وتشديد الراء المكسورة ثم بين مهالة قوله ابن لام هو بوزن جام قوله من جبل طي - كما جعل سلى وجبل أجا فانه المنذرى وطى - ففتح الطاء وتشديد الياء به - كما دمهزة قوله أ كات أي أعيت قوله من جبل بفتح الحاء الملهة واسكان الموحدة أحد جبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع فانه الجوهرى تنزلا صلاتنا ه - كما دمهزة قوله ليدلا أو نمرارة قد تمجه تمك به ذاك من جبل فتال وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد لان القطر الليل والنهار مطلقان وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بانهم ارادوا بعد الزوال بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم والظلماء الراشدين بعده لم يتفقوا الا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد انه وقف قبله فكانهم جعلوا هذا الفعل متبدا لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه قوله وقضى نفسه قبل المراد به انه أتى بما عليه من المناسك والشهور وان التفت ما يصنع المحرم عند دخوله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة وتنف الابط وغيره من خصال الفطرة ويدخل في ضمن ذلك شح البدن وتضاعف جميع المناسك لانه لا يقضى التفت الا بعد ذلك وأصل التفت الوسخ والقذر (وعن عبد الرحمن بن يعمر ان ناسا من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف بعرفة فـ الوفا من نادى ينادى الحج عرفة من جاءه له جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك أيام منى ثلاثة أيام فمن تجمل في يومين فلا ثم عليه ومن تأخر فلا ثم عليه وأردف رجلا ينادى بين رواة الخمسة ه وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فحرت هـ ما منى كلها فخر فخر وافي رسالكم ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا وجميع كلها موقف رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد أيضا بخبره وفيه وكل الحاج مكة طريق ومنخر) حديث عبد الرحمن بن يعمر أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي قوله فسألوه أي قالوا كيف حج من لم يدرك يوم عرفة كما بوب عليه البخاري قوله الحج عرفة أي الحج الصحيح حج من أدرك يوم عرفة قال الترمذي قال سفيان الثوري والعمل على حديث عبد الرحمن

على غفهما وكان ذلك من علامات القيامة ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق ابن عطاء السائب عن رجل من أنجب عن أبي هريرة موقفا قال آخر من يحشر رجلا نرجل من مزنية وآخر من جهينة فقولان أين الناس فيا بيان المدينة فلا يريان الا الثعالب فينزل اليها ما لم يكن فيسهبان ما على وجوهها حتى يلقاها - ما بالناس وعنده أيضا من حديث حذيفة بن أسيد أن ما يفقدان الناس فيقولان تطلق الى بني فلان فيأتونهم فلا يجدان أحدا فيقولان تطلق الى المدينة فينطلقان فلا يجدان بها أحدا فينطلقان الى البقيع فلا يجدان الا السباع والثعالب وهذا يوضح

أحد الاحتمالات المتقدمة وروى ابن خبان عن أبي هريرة رفعه آخر قرية في الاسلام غربا المدينة وهو يناسب كون آخر
من يحشر يكون من ما وقد أخرج الحديث مسلم (عن سفيان بن أبي زهير) مصفرا الأزدي من أزد شنومة النخري ويلقب بابن
القرى بفتح القاف وكسر الراء بعدها دال مهملة صحابي يعد في أهل المدينة (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول تفتح اليمن) مبني للمفعول وسعي اليمن لأنه عن عين القبلة أو عن عين الشمس أو بين بن خطان قال ابن عبد
 البر وغيره افتتحت اليمن في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي أيام أبي بكر والشام بعدها والعراق

٢٨٥

ابن بهر عن أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم ان من لم يقف
 بعرفات قبل الفجر فقد فاته الحج ولا يجزئ عنه ان جاء به بعد طلوع الفجر ويجعلها عمرة
 وعليه الحج من قابل وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما قوله من جاء ليلة جمع أي ليلة
 المبيت بالزلفه وظاهره انه يكفي الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة طائفة في
 هذا الوقت وبه قال الجمهور وروى النوى قولانه لا يكفي الوقوف ليلة واحدة من اقتصر
 عليه فقد فاته الحج والاحاديث الصحيحة تردده قوله أيام منى مرفوع على انه بتداه
 وخبره قوله ثلاثة أيام وهي الأيام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمي الجمار وهي
 الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها لاجتماع الناس على انه لا يجوز ان يفر
 يوم ثاني النحر ولو كان يوم النحر من الثلاث لما كان ينفر من شاة في ثمانية قوله في تعجل
 في يومين أي من أيام التشريق فنفر في اليوم الثاني منها فلا اثم عليه في تعجيله ومن تأخر
 عن النفر في اليوم الثاني من أيام التشريق إلى اليوم الثالث فلا اثم عليه في تأخيره
 وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث إلى الرابع ولم ينزع العامة فلا اثم عليه والتخصير
 ههنا وقع بين الفاضل والافضل لان المتأخر أفضل فان قيل انما يحذف الاثم المتعجل فاما
 بالمتأخر الذي أتى بالافضل الحق به فالجواب ان المراد من عمل بالرخصة وتعجل فلا اثم
 عليه في العمل بالرخصة ومن ترك الرخصة وتأخر فلا اثم عليه في ترك الرخصة وذهب
 بعضهم الى أن المراد وضع الاثم عن المتعجل دون المتأخر وان كان ذكر كراما والمراد
 أحدهما قوله ينادى بين أي هذه الكلمات قوله فخرت ههنا وفي كلها فخر يعني
 كل بقعة منها يصح التعريفها وهو متفق عليه اكن الافضل النحر في المكان الذي فخر
 فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعي ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو
 عند الجرة الاولى التي تلي مسجد منى كذا قال ابن التير وحتمني من وادي محسر الى
 العقبة قوله في رحا اليكم المراد بالرحا الما بزل قال أهل اللغة رحل الرجل منزله سواء
 كان من حجر أو مدرا أو شعرا أو بر قوله ووقف ههنا يعني عند الحضرات وعرفة
 كلها ووقف يصح الوقوف فيها وقد أجمع العلماء على ان من وقف في أي جزء كان من
 عرفات صح وقوفه ولها أربعة حدود حتى يجاد طريق المشرق والثاني الى حافات
 الجبل الذي وراء أرضها والثالث الى البساتين التي تلي قرنها على يسار مستقبل

بعدها وفي هذا الحديث علم من
 اعلام النبوة فقد وقع على
 وفق ما أخبر به صلى الله عليه
 وآله وسلم وعلى ترتيبه ووقع
 تفرق الناس في البلاد لمسا فيها
 من السعة والرخاء ولو صبروا
 على الإقامة بالمدينة لكان خيرا
 لهم (فيما في قوم) من الذين
 حضروا ففهموا وأعجبهم حسناتها
 رر خاؤها (يسون) بفتح اليناء
 وكسر الباء وتشديد السين
 ثلاثيا وعن ابن القاسم ضم
 الموحدة من باب ضرب وباب
 نصر وبضم اليناء وكسر اليناء
 أيضا من الثلاثي المزيد أي
 يسوقون دوابهم الى المدينة
 سوقا ليناء قال أبو عبيد البس
 سوق الابل يقول بس بس
 عند السوق واردة السرعة
 قال الداودي معناه يزجرون
 دوابهم فيفتتتون ما يطؤون عليه
 من الأرض من شدة السير فيصير
 غبارا قال تعالى وبست الجبال
 بسا أي سالت سلا وقيل معناه
 سارت سيرا وقال ابن القاسم
 البس المبالغة في الفت ومنه قيل

للدقيق المصنوع بالدهن بسيس وانكر ذلك النوى وقال انه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن
 البلاد ويستقرون أخبارها ليسيروا اليها قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه ينشرون لاهلهم البلاد التي تفتح
 ويدعونهم الى سكناها فيتمه لكون بسبب ذلك من المدينة را حدين اليها وشهد لهذا حديث أبي هريرة عندهم لم يأتي على الناس
 زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرينه هلم الى رخاء والمدينة خير لهم وعلى هذا الذين يسمون غير الذين يسون وكان الذي حضرا
 انتخأه به حسن البلاد وخواها فدعا قرينه الى الجحى اليها لذلك فيحمل المدعو باهله وأتباعه لكن صوب النوى ان في

حدث الباب الاخبار عن خرج من المدينة معهم لابلها بأما في سيرهم سرعا الى الرخاء والامصار المفتحة وبؤيدهم رواية ابن
خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة في هذا الحديث ما يؤيده وانظره تفقح الشام فيخرج الناس اليها يسون والمدينة
خير لهم ويوضح ذلك حديث جابر عند أحمد مر فوعا لياتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها الى الارياف يلتسبون
الرخاء فيصدون رءاء ثم يأتون فيصممون باهلهم الى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وقال المنذرى رجاله رجال الصحيح
وقال في الفتح وفي اسناده ابن لهيعة ٢٨٦ ولا بأس به في المتابعات والارياف جمع ريف بكسر لراءه وهو ما قارب

المياه في أرض العرب وقيل هو
الأرض التي فيها الزرع والغصب
وقيل غير ذلك (فيصممون) منها
أي من المدينة (بأهلهم) ومن
أطاعهم) من الناس راحلين الى
اليمين (والمدينة خير لهم) منها
لأنها حرم الرسول وجواره
ومهبط الوحي ومنزل البركات
ومحل الصلوات (لو كانوا يعلمون)
بحافها من الفضائل كالصلاة
في مسجد ها وثواب الإقامة فيها
وغير ذلك من القوائد النبوية
والأخروية التي يستحقر دونها
ما يبعدونه من الخطوط الضمنية
العاجلة بسبب الإقامة في غيرها
ما ارتحلوا منها قاله البيضاوي
وقواه الطيبي قالوا والمراد به
الخارجون من المدينة رغبة
عنها كارهين لها وأما من خرج
لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو
ذلك فليس بداخل في معنى
الحديث وفي هذا الحديث فضل
المدينة على البلاد وهو أمر مجمع
عليه وفيه دليل على أن بعض
البقاع أفضل من بعض قال
الحافظ ابن حجر ولم يختلف العلماء

الشيعة والرابع وادى عبرة بعضهم العيين والتون وايت هي ولا غرة من عرفات
ولامن الحرم قوله وجمع كلها وقف جمع باء كان الميم هي المزدلفة كما تقدم وفيه دليل
على أنها كلها وقف كما أن عرفات كلها موقف قوله وكل فجاء مكة طريق القبايح بكسر
الفا جمع فج وهو الطريق الواسعة والمراد ان الطريق من سائر الجهات والاقطار التي
يقصدها الناس للزيارة والاتبان اليها من كل طريق واسع وهذا متفق عليه والله
الافضل الدخول اليها من الثنية العليا التي دخل منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما
تقدم وهذه الزبارة واهلها بوداد كجرواها أحمد وابن ماجه (وعن اسامة بن زيد قال
كنت رف الى صلى الله عليه وآله ولم يعرفات فرقع يديه وعفوات به ناقته فقام
خطامها فتناول الخطام باحدى يديه وهو رافع يده الأخرى رواه النسائي وعنه عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده قال كان أكرم دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير رواه
أحمد والترمذي واقظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال خير الدعاء يوم عرفة
وخير ما قال أنا والنبليون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على
كل شيء قدير) حديث اسامة اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا يعقوب بن ابراهيم عن
هشيم بن سعيد عن عبد الملك عن عطاء قال قال اسامة فذكره وهو لا يكلمهم رجال الصحيح
وعبد الملك هو ابن عبد العزيز المعروف بابن جريح وحديث عمرو بن شعيب في اسناده
حامد بن أبي حمزة وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر بنحوه عند العجلي في الضعفاء وفي
اسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف وقال البخاري منكر الحديث وعن علي عليه السلام
عند الطبراني في المناقب بنحوه وفي اسناده قيس بن الربيع وأخرجه البيهقي عنه بزيادة
اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وفي
اسناده موسى بن عبيدة الرزبي وهو ضعيف وتقدم عنه عن أخيه عبد الله عن علي عليه
السلام قال البيهقي ولم يدرك عبد الله علياً وعن طلحة بن عبيد الله بن كزيب في الكاف
وآخره رأى عند مالك في الموطأ مرسلًا ورواه البيهقي عن مالك موصولاً وضعفه وكذا
ابن عبد البر في التمهيد قوله فرقع يديه فيه دليل على أن عرفة من المواطن التي يشرع فيها

في أن للمدينة فضلاً على غيرها وانما اختلفوا في الأفضلية بينا وبين مكة (وتفحق الشام) وسمى به
لأنه عن شمال الكعبة (فيأتي قومه يسون) يفتح أوله وضحه وكسر الباء وضحاها (فيصممون) من المدينة (بأهلهم) ومن
أطاعهم) من الناس راحلين الى الشام (والمدينة خير لهم) منها الماذكر (لو كانوا يعلمون) بفضلها فالجواب محذوف كافي
السابق واللاحق دل عليه ما قبله وان كانت لوعني لبت فلا جواب لها وعلى كلا التقديرين ففيه تجهيل لمن قارنها بقوة
على نفسه خيراً أعظمها قال الطيبي الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل ليعلمون منزلة اللازم لينتفي عنهم المعرفة بالكلية ولو ذهب

مع ذلك الى التفتي لكان ابلغ لان التفتي طالب ما لا يمكن حصوله اى ليتهم لو كانوا من اهل العلم تغليظا وتشديدا انتهى وفيه اشعار بانهم ممن ركن الى الخطوط البهيمية والخطام الناني وأعرضوا عن الاقامة في جوار الرسول ولهذا كرر قوما وصفه في كل قرية بقوله يدونا استحضارا لتلك الهيئة القبيحة والله أعلم (وتفتح العراق في اتي قوم يسبون فيتمهلون اهلهم) من المدينة (ومن أطاعهم) من الناس راحلين الى العراق (والمدينة خير اهلهم) من العراق (لو كانوا يعلمون) ومطابقة الحديث لترجمة من حيث ان هؤلاء القوم المذكورين تفرقوا في البلاد بعد الفتوحات ورغبوا عن الاقامة في

٢٨٧

المدينة ولوصبروا على الاقامة فيها لكان خير اهلهم ورواه هذا الحديث كاهم مديون الاشيشه وفيه التحدث والاختبار والمنعنة والسمع والقول ورواية تابعي عن تابعي وصحابي عن صحابي وأخرجه مسلم في الحج وكذا النسائي (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الايمان باذن (اللام في قوله لبارز لا توكدى ان اهل الايمان لا تنضم وتجتبع مع) الى المدينة كما تارز الحية الى حجرها) أى كما تنضم الحية من يجرها في طلب ما تعيش به فاذا راعها شئ رجعت الى حجرها كذلك الايمان انتشر من المدينة فكل مؤمن لمن نفسه سائق اليها المحبة في ساكنهم صلى الله عليه وآله وسلم وهذا شامل لجميع الازمنة أما زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فله علم منه وأما زمن العصاة والتابعين وتابعهم فلا قسمة بهم دينهم وأما بعدهم فلزيارة قبره الشريف بشدة الرحل الى مصعبه

رفع اليدين عند الدعاء فيخص به عموم حديث أنس المتقدم في صلاة الاستسقاء قوله وهو رافع يده الاخرى فيسه دليل على ان رفع إحدى اليدين عند الدعاء اذا منع من رفع الاخرى عذر لا بأس به قوله دعاء يوم عرفة راجح المزى جردا ليكون قوله لا اله الا الله خير الخیر الدعاء وخير ما قلت أنا والنبيون وبقوله ما وقع في المواطن حديث طلمة بلنظ أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وما وقع عند العقيلي من حديث ابن عمر بلنظ أفضل دعاء في ودعاء الانبياء قبلي عشية عرفة لا اله الا الله وأما حديث الباب تدل على مشروعية الاستسقاء من هذا الدعاء يوم عرفة وأنه خير ما يقال في ذلك اليوم (وعن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر جاء الى الخراج بن يوسف يوم عرفة فبينما كانت الشمس وأنامعه فقال الروح ان كنت تريد السنة فقال هذه الساعة قال نعم قال سالم فقلت للعجاج ان كنت تريد نصيب السنة فاقصر الخطبة وعجل الصلاة فقال عبد الله بن عمر صدق رواء البخاري والنسائي وعن جابر قال راح النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الاولى ثم أذن بلال ثم أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من الاذان ثم أقام بلال فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر رواء الشافعي) حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وقال تنريدي ابراهيم بن أبي يحيى وفي حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية وهو أصح ويترجح جابر مع قول هو ان المؤذن قد أمر بالانصات للخطبة فكيف يؤذن ولا يسمع الخطبة قال الهب الطبري وذكر الملا في سيرته ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وركعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما فرغ بلال من الاذان تكلم بكلمات ثم أناخ راحلته وأقام بلال الصلاة وهذا أولى مما ذكره الشافعي اذ لا يقوت به سماع الخطبة من المؤذن قوله فاقصر الخطبة الخ قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندهم في المخذ لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أطلقت عالم تنصف الى صاحبها كسنة العمرين انتهى والكلام على ذلك مستوفى في الاصول وقد تقدم

المتين والصلاة فيه والتبرك بمشاهدة آثاره وأثار أصحابه رزقني الله ذلك والمهمات على محبته هنالك اللهم الى أوجه اليك بينك سيد الرسل وأكرم الانبياء في ذلك وفي جميع أمور وأخلاق من الرجال والنساء والصبيان فشقه في وفي ساني وخلفي انك أنت الجواب المكرم قال الداودي كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم خاصة انتهى والله درفأ أفقهه للمصود وقال القرطبي فيه تنبيه على مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وان علمهم حجة بكارواه مالك قال في الفتح وهذا ان سلم اختص بعبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعده

ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد ولا سيما في أواخر المائة الثانية وهم جرافهم بالشهادة بخلاف ذلك انتهى خصوصاً في
رماتنا هذا فقد كثرت الفتن وعت البلوى بالبدع والمنكرات وأطبع الهوى والهدونات وصار المعروف منكراً وعاد المنكر
معروفاً ودرج أهل التقوى وظهر أصحاب الفتوى وكان ما كان (عن سعد) بن أبي وقاص (رضي الله عنه قال سمعت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يكيد أهل المدينة أحد) أي لا يفعل بهم كيداً من مكروء وحرب وغير ذلك من وجوه الضرر
بغير حق (الانحاع) أي ذاب (كما ٢٨٨) (بما ع) يذوب (المخ في الماء) والمسلم لا يريد أحد أهل المدينة بسوء

حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يروح عند صلاة الظهر
وقدمنا أن ظاهره يخالف حديث جابر الطويل عندهم لم أن توجهه صلى الله عليه
وآله وسلم من غرة كان بين زناخت الشمس والمصنف رحمه الله تعالى اختصر هذه
القصة الواقعة بين ابن عمر والنجاشي وهي في البخاري أطول من هذا المقدار وكذلك
في سنن النسائي

• (باب الدفع إلى مزدلفة ثم منها إلى منى وما يتعلق بذلك) •

(عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أقاض من عرفات كان
يسير العنق فإذا وجد فجوة نص متفق عليه • وعن الفضل بن عباس وكان رديف النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وغداة
جمع للناس حين دفعوا عابكم السكينة وهو كاف ناقته حتى دخل محسراً وهو من منى
وقال عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمره رواء أحد ومسلم • وفي حديث جابر أن
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فمضى بها المغرب والعشاء بأذان واحد
واقامة ولم يسجد بينهما شيئا ثم اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبيّن له الصبح
بأذان واقامة ثم ركب القموا حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره
وهله ووحده فلم يزل واقفاً حتى اسفر جردا فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن
محسر فركب فليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمره الكبرى حتى أتى الجمره
التي عند الشجرة ورمها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حتى الخذف روى من
بطن الوادي ثم انصرف إلى المنصر رواء مسلم) قول العنق يفتح المهملة والنون وهو
السير الذي بين الإبطاء والاسراع وفي المشارق انه سير سهل في سرعة وقال القرطبي
سريع وفي التمام هو الخطو السريع وانصب العنق على المصدر المؤكّد كما لا يفتقر
القول قول جفوة بفتح الفاء وسكون الجيم المكنى المتسع قوله نص بفتح النون وتشديد
المهملة أي اسرع قال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى
مزدلفة لأجل الاستجمال للصلاة لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين

الأذابه الله في النار ذوب
الرصاص أو ذوب الملح في الماء
وهذا صريح في الترجمة لانه
لا يستحق هذا العذاب إلا من
ارتكب انما عظيماً قال عباس
هذه الزيادة تدفع اشكال
الاحاديث الاخر وتوضح ان
هذا حكمه في الآخرة والمراد
من أرادها في حياة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بسوء اضطلع
أمره كما يضل الرصاص في
النار أو المراد من أرادها في
الدنيا بسوء فانه لا يجهل بل يذهب
سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم بن
عقبة وغيره فانه عرجل عن قرب
وكذلك الذي أرسله أو المراد من
كادها اغتبالاً وطلب الغرتم في
غفلة فلا يتم له أمر بخلاف من
أتى ذلك جهاراً كما استباحها
مسلم بن عقبة وغيره وروى
النسائي من حديث السائب بن
خلاد رفعه من أخاف أهل
المدينة ظالمهم أخافه الله
وكانت عليه لعنة الله الحديث
ولابن حبان نحوه من حديث جابر
(عن أسامة) بن زيد (رضي

الله عنه قال أشرف النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) نظر من مكان مرتفع (على أطم من أطام المصطحين

المدينة) وهي الحصون التي تبنى بالجارة وقيل هو كل بيت مربع مسطح وهو جمع قوله وجمع الكثرة أطوم والواحدة أطمه
كالكلمة وقد ذكر الزبير بن بكركي أخبار المدينة ما كان بها من الأطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ثم ما كان بها بعد
حلولهم وأطال في بيان ذلك (فقال هل ترون ما أرى أني لأرى) بالبصر (مواقع) أي مواضع سقوط (الفتن خلال بيوتكم)
أي نواحيها بأن تكون البقي مثلاً حتى رأها (كواقع القطر) وهذا كما مثل به الجنة والنار في القبلة حتى رأها وهو صلى

أو تكون الرؤية بمعنى العلم وسببه سقوط الفتن وكبرتها بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم وقد وقع ما أشار إليه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرية وهذا من أعلام النبوة وآخرجه الضاري ومسلم في الفتن أيضا (عن أبي بكر) نضج بن الحرث بن كاذبة الثغني (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يدخل المدينة رجب المسيح الدجال) أي دعوته وخوفه والدجال من الدجل وهو الكذب والخلط لانه كذاب خلط واذا لم يدخل رجبته قبل الأولى أن لا يدخل (لها) أي للمدينة (يومئذ تسبعة أبواب على كل باب ٢٨٩

هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه تابعي عن تابعي والتحديث والنعنة والقول وآخرجه أيضا في الفتن وهو من افراد (عن) أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم على انقاب المدينة) جمع نقب بفتح النون وسكون النون وهو جمع قلة وجمع الكثرة نقاب قال ابن وهب يعني في مداخل المدينة وهي أبوابها وفوهات طرقها التي يدخل اليها منها كما جاء في حديث آخر على كل باب منها ملك وقيل طرقها وفي القاموس النقب الطريق في الجبل انتهى وقيل الطرق التي يسلمها الناس ومنه قوله تعالى فتقوا في البلاد (ملائكة) يحرسونها (لا يدخلها الطاعون) الموت الذي يبع القاتلي أي لا يكون بها مثل الذي يكون بغيرها كالذي وقع في طاعون عمواس والجارف وقد أظهر الله تعالى صدق قوله فلم ينقل قط انه دخلها الطاعون وذلك ببركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم

المصليين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن الاسراع عند عدم الزحام قوله وهو كاف ناقته الخ هذا محمول على حال الزحام دون غير مبدل حديث أسامة المتقدم وكذلك يحمل حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوقفه حين أفاض من عرفة وقال أيها الناس عليكم بالسكينة ان البراءة بالاجحاف قال غار أيت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعها وقد حله على مثل ما ذكر ابن خزيمة قوله الخلف بضم الخاء معجمة مفتوحة وذال معجمة ساكنة ثم قال قال العلماء حصي الخلف كقدر حبة الباقلا قوله فصل فيها المغرب والعشاء استدله على جمع التأخير بمزدلفة قال في الفتح وهو اجماع لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السقراطية وقد قدمنا الجواب عن هذا قوله ولم يسجد بينهم ما لم يتنفل وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة قال لانهم اتفقوا على أن العشاء اجماع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنفل بينهم لم يجمع انه جمع انتهى ويشكل على ذلك ما في البخاري عن ابن مسعود أنه صلى بعد المغرب ركعتين ثم دعا به عشاءه فتعشى ثم صلى العشاء قوله القصوا قد تقدم ضبطها قوله فاستقبل القبلة الخ فيه استحباب استقبالة القبلة بالمشعر الحرام والدعاء والتكبير والتلليل والتوحيد والوقوف به الى الاسفار والدفع منه قبل طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من اهل العلم منهم مجاهد وقسادة والزهرى والنورى الى أن من لم يقف بالمشعر فقد ضيع نسكا وعابه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد وأبي ثور وروى عن عطاء والاوزاعي انه لا دم عليه وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وذهب ابن يثرب الشافعي وابن خزيمة الى أن الوقوف به ركن لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه وروى عن عاقمة والخضري واحتج الطحاوي بأن الله عز وجل لم يذكر الوقوف وانما قال فاذا كروا الله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر ان حجته تام فاذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من تمام الحج فالوطن الذي يكون فيه الذكر انى ان لا يكون فرضا قوله حتى اسفر جدا بكسر الجيم أي اسفار بالياء وهذا يراد على ما ذهب اليه مالك من أن الدفع قبل الاسفار قوله محسرا الخ بكسر السين المهملة قبلها حاصمه له لا ليس هو من من دلالة ولا معنى بل هو مسيل بينهما وقيل انه من معنى وفيه دليل على انه يستحب أن يبلغ وادي محسر ان كان

٣٧ قيل ح اللهم صل على النبي وآله وسلم والحمد لله الذي قتل عثمان وعلى فضل هذا البلد الطيب وحفظه عن المكاره العظيمة التي تعتري غيرها من البلاد البهيمية وغيرها وآخرجه أيضا في الفتن والطب ومسلم في الحج والنسائي قيسما (عن أنس ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم قال ليس من بلد) أي من البلدان يسكن الناس فيه وله شأن (الاسبطوه الدجال) أي سيدخله المسيح الاور قال في الفتح هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور وشذابن حزم فقال المراد

لا يدخله بعنه وجنوده وكأنه استبعد مكان دخول الدجال جميع البلاد لصمدته وخلف عما ثبت في صحيح مسلم ان بعض أيامه يكون قدر السنة انتهى قال العيني يحتمل أن يكون اطلاق قدر السنة على بعض أيامه ليس على حقيقته بل لكون الشدة العظيمة الخارجة عن الحد فيه أطلق عليه كأنه قدر السنة انتهى وأقول لأوجه ذلك التأويل البعيد ولا يلحق إلى صرف الحديث الصحيح عن ظاهره والقدر صالحة لذلك وقد أحدث في هذا الزمان قوم من البرطانية بحجة تسيير بصرى الدخان والذرة قطع المسافة البعيدة ٢٩٠ في أقل القليل من الزمان حتى تطوى مسيرة شهر وشهرين في يوم ويومين

فكيف بالقادر الذي لا تقدر قدرته (الأممكة والمدينة) لا يطوقهما وهو مستثنى من المستثنى لأم من بلد أى فى اللانظ والافنى المعنى منه لان الظهري سيطر وعائد على البلد وعند الطبرى من حديث ابن حجر والالكعبة وبيت المقدس وزاد الطحاوى ومسجد الطور وفى بعض الروايات فلا يبقى له موضع الا وياخذ غيرة مكة والمدينة وبيت المقدس وجبل الطور فان الملائكة تطرده عن هذه الواضع (ليس له من نقابها) أى نقاب المدينة (نقاب الاعليه الملائكة) حال كونهم (صافين يحرسونها) منه وهو من الاحوال المقدسة (ثم ترجف المدينة) أى ترتل (بأهلها) لتعوض الى الدجال الكافر والمانق وقال الظهري أى تحركهم وتلقى ميل الدجال فى قلب من ليس يؤمن خالص (ثلاث رجفات) بفترات أى يحصل بها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة (فيخرج الله كل كافر و منافق) منها ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال وفى لفظ فيخرج الله الى الدجال كل كافر و منافق وهذا

را. كأن يحرك دابته وان كان ماشيا اسرع فى مشيه قوله فرماها الخ تبيان الكلام على الرى (وعن عمر قال كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق نبيهم خالفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأفاض قبل طلوع الشمس رواه الجماعة الاممكة) فى رواية أحمد وابن ماجه اشرق نبيهم كما تفسر قوله لا يفيضون بضم أوله أى من المزدلفة قوله أشرق بفتح الهمزة فعل أمر من الأشراف أى أدخل فى الشروق وظن بعضهم أنه ثلاثى مضطربة بكسر الهمزة من شرق وليس بواضح والمعنى تطلع عليه لك الشمس قوله نبيهم بفتح المثلثة وكسر الموحدة وسكون التثنية بعدها راء مهملة وهو جبل معروف بمكة وهو أعظم جبالها قوله فأفاض قبل طلوع الشمس الاقضية الدفعة كما قال الأصمى ولفظ أبي داود دفع على طلوع الشمس قوله كما تفسر قال الطبرى معناه كما تدفع وهو من قولهم أغار الغرس اذا أسرع والحديث فيه مشروعية الدفع من الموقف بالمزدلفة قبل طلوع الشمس عند الاسفار وقد نقل الطبرى الاجتماع على ان من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فانه الوقوف قال ابن المنذر وكان الشافعى وجهه واهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد فى معناه وكان ما لا يرى أن يدفع قبل الاسفار وهو مردود بالنصوص (وعن عائشة قالت كانت سودة امرأة حنيفة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تفيض من جمع بليل فاذن لها فمتفق عليه وعن ابن عباس قال أما من قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة فى ضعة أهله رواه الجماعة وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن لضعفة الناس من المزدلفة بيليل رواه أحمد وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوضع فى وادى محسر وامرهم أن يرموا بعنبل حصى الخذف رواه الترمذى وصححه قوله بطة بفتح المثلثة وكسر الموحدة بعدها مهملة خضفة أى بطنية الحركة أعظم جسمها قوله فى ضعة أهله الضعة بفتح الصاد الموحدة والعين المهملة جمع ضعيف وهم النساء والصبيان والخدم قوله أوضع أى أسرع السير بآله يقال وضع البعير وأوضعه را كبه أى أسرع به السير قوله بطة بفتح المثلثة بضم ضبطه وتفسيره وحديث عائشة وابن عباس وابن عمر فيها دليل على جواز الاقضية قبل طلوع الشمس وفى بقية جزم من الليل لمن كان من الضعفة وحديث جابر يدل على أنه

يشرع بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال وفى لفظ فيخرج الله الى الدجال كل كافر و منافق وهذا لا يعارضه ما فى حديث أبي بكر الماضى انه لا يدخل المدينة رعب الدجال لان المراد بالرعب ما يحصل من القزع من ذكره والخوف من عتوه لا الرعدة التى تقع بالزلزلة لاخراج من ليس بمخلص وحمل بعض العلماء الحديث الذى فيه انها تبنى الخبث على هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح فى معناه انه خاص بناس وزمان فلا مانع ان يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه مراد اننى غيره وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الفتن والنسائى فى الحج (عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حديثا طويلا عن الدجال (فكان فيما حدثناه ان قال يا في الدجال وهو محرم عليه ان يدخل نقاب المدينة ينزل بهض السباح التي بالمدينة) بكسر الهمزة وفتح الدال وهي الارض تعلوها الملوحة ولا تكاد تنبت شيئا أي انه ينزل خارج المدينة على أرض مغطاة من سباحها (فيخرج اليه) أي الى الدجال (يومئذ رجل هو خير الناس أو من خير الناس) شك من الراوي وذكر ابراهيم بن سفيان عن مسلم كما في صحيحه انه يقال انه الخضر وكذا احكامه معمر في جامعه وهذا انما يتم على القول ببقاء الخضر كما لا يخفى اسكن فيه بعد ٢٩١

وبحث يطول ويحقل ان يكون اسم هذا الرجل الخارج خضرا وليس بذلك الخضر (فيقول) الرجل (أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) حديثه فيقول (الدجال) لمن معه من أوليائه (أرأيت) أي أخبرني (ان قتات هذا) الرجل (ثم أحبيته هل تشكون في الامر فيقولون لا) أي اليهود ومن يصدق من أهل الشقاوة أو العموم يقولون ذلك خوفا منه لان صديقه له أو يقصدون بذلك عدم الشك في كفره وانه دجال والا قول أظهر وأوضح (فيقتله ثم يحييه) بقدره الله تعالى ومشيتته وفي مسلم فيأمر الدجال به فيشجع فيقول خذوه فيرجع ظهره وبطنه ضربا فيقول أو مانوا مني قال فيقول أنت المسيح الكذاب فينشر بالنار من مفرقه حتى يفسق بين رجله قال ثم يمشي الدجال بين القطعتين ثم يقول له قم فيستوي قائما (فيقول حين يحييه والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم) لان النبي صلى الله عليه وآله

يشرع الاسراع بالمشي في وادي محسر قال الازرق وهو خمسمائة ذراع وخمسة وأربعون دراعا وانما شرع الاسراع فيه لان العرب كانوا يفتنون فيه ويذكرون مفاتيحهم فاستعب الشارح مخالفتهم وحكى الراغب وجهها ماضعنا انه لا يستحب الاسراع للمشي

• (باب رمي جرة العقبة يوم النحر وأحكامه) •

(عن جابر قال رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجرة يوم النحر ضحى وأما بعد فاذا زالت الشمس أخرجه الجماعة) وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمي الجرة على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فاني لأدري لعل لا أحج به بحق هذه رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن ابن مسعود انه انتهى الى الجرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ورمى به سبع وقال هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة متفق عليه. ومسلم في رواية جرة العقبة وفي رواية لاحدا أنه انتهى الى جرة العقبة فرماها من بطن الوادي بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة وقال اللهم اجعل له حججا مبرورا وذنباً مغفورا ثم قال ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة) قوله الجرة يعني جرة العقبة لقوله يوم النحر ضحى لانه لا يأتى هذا الوقت هو الاحد من رماها واختلاف بين رماها قبل الفجر قبل الشافعي يجوز تقديمه من نصف الليل وبه قال عطاء وطاوس والشافعي وقالت الحنفية وأحمد واصل والجهور انه لا يرمى جرة العقبة الا بعد طلوع الشمس ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر أعا وحكى الملهدي في البحر عن المتعة والشافعي ان وقت الرمي من ضحى يوم النحر واستدل القائلون بان وقت الرمي من وقت الضحى بحديث الباب وحديث ابن عباس الاتي قالوا اودا كان من رخص له النبي صلى الله عليه وآله وسلم منعه أن يرمى قبل طلوع الشمس فن لم يرخس له أولى واحتج الجوزون للرمي قبل الفجر بحديث اسماء الاتي ولكنه مختص بالنساء كما سيأتي ولا حاجة الى الجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على اللبس كما ذكره صاحب الفتح قال ابن المنذر السنة لا يرمى الا بعد طلوع الشمس كما

والهوسم أخبر بان علامة الدجال أنه يحيي المقتول فزادت بصيرته بذلك العلامة (فيقول الدجال اقله فلا يسلط عليه) أي على قتله لان الله تعالى يعجزه به بذلك فلا يقدري على قتل ذلك الرجل ولا غيره وحديثه يدل على أمره وفي مسلم ثم يقول أي الرجل يا أيها الناس انه لا يفعل بعدى باحد من الناس قال فيأخذ الدجال حتى يذبحه فيجعل ما بين رقبته الى رقبته شحاه فلا يستطيع اليه سبيلا قال فيأخذ يديه ورجليه فينقلق به فيصيب الناس انه قد ذفه الى النار وانما اتى في الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في الفتن وكذلك مسلم وأخرجه

النسائي في الحج (من جابر رضي الله عنه قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال في الفتح لم أفت على اسمه الا ان الزمخشري ذكر في ربيع الابرار انه قيس بن ابي حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير مشهور وروى حواياته هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدماء فان كان محفوظا فلهذا آخر وافق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لابي موسى في الصحابة قيس بن حازم المنقري فيصطلح ان يكون هو هذا (فيابعه على الاسلام لحما من الغد) حال كونه (محمدا فقال) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (أقلني) أي من المباشرة على الاسلام ٢٩٢ قاله عياض وقال غيره انما استقاله على الهجرة ولم يرد الارتداد عن الاسلام

قال ابن بطال بديل انه لم يرد على ما عقده الاموافقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو اراد الرد ووقع فيها فله اذ ذلك وحله بعضهم على الاقالة من المقام بالمدينة (فأبى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ان يقبله (ثلاث مرار) أي قال ذلك ثلاث مرار وهو صلى الله عليه وآله وسلم بأبي من اقالته وانما لم يقبله ببعته لانها ان كانت بعد الفتح فهي على الاسلام فلم يقبله اذ لا يجرى الرجوع الى الكفر وان كانت قبله فهي على الهجرة والمقام معه بالمدينة ولا يجرى له هجران يرجع الى وطنه (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (المدينة كالكي) المنفخ الذي تنفخ به النار أو الموضع المشتمل عليها (تنفي خبثها) ما تبرزه النار من الوسخ والقذر ويصع طبيها ينسخ الظاهر تشديد الاءواله وسوع هو الخلوص وهذا تشبيه حسن لان الكبر لشدة نفخه ينفي عن النار الضمام والدخان والرماد حتى لا يبقى الا خاص الجرو وهذا

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع القمر من فاعله مخالف لسنة ومن رماها جند فلا إعادة عليه اذ لا علم أحد اقال لا يجزئته انتهى والادلة تدل على ان وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لا رخصة له ومن كان له رخصة كالنساء وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك ولكنه لا يجزئ في أول ليلة التمر اجما عاوي ياتي بقية الكلام على هذا واعلم انه قد قيل ان الرمي واجب بالاجماع كما حكى ذلك في البحر وقصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور وقال انه عند المالكية سنة وحكى عنهم أن روى جرة العقبة ركن يطل الحج بتركه وحكى ابن جرير عن عائشة وغيرها أن الرمي انما شرع لحفظ التكبير فان تركه وكبر اجزاؤه والحق انه واجب لما قدمنا من ان أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان له من واجب وقوله تعالى والله على الناس ح البيت وقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله على راحته استدل به على أن رمي الركب لجرة العقبة أفضل من رمي الرابل وبه قالت الشافعية والحنفية والشافعية والامام يحيى وقال الهادي والقاسم ان رمي الرابل أفضل واجابوا عن الحديث بانه صلى الله عليه وآله وسلم كان راكبا هذرا لا يذمهم قوله انما خذوا بكسر اللام قال النووي هي لام الامر ومعناه خذوا مناسككم قال وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقدير الحديث ان هذه الامور التي أقيمت بها في حقي من الاقوال والافعال والهيئات هي أمور الحج وصفته والمعنى اقبلوها واحفظوها واعملوا بها واعلموها الناس قال النووي وغيره هذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة صلوا كما رأيتموني صلى قال القرطبي ويلزم من هذين الاصلين ان الاصل في فعل الصلاة والحج الوجوب الا ما خرج بدليل كما ذهب اليه أهل الظاهر وحكى عن الشافعي انتهى وقد قدمنا في الصلاة ما يرجع واجباتها الى حديث المسمى فلا يجب غيرها ما شتمل عليه الا بدليل يخصه وقد مننا ان افعال الحج وأقواله الظاهر فيها الوجوب الا ما خرج بدليل كما قالت الظاهرية وهو الحق قال القرطبي رواية قال هذا الحديث بلام الجر المفتوحة والنون التي هي مع الامر ضمير أي يقول لنا خذوا مناسككم فيكون قوله له أصلا للقول قال وهو الاصح وقد روى لنا خذوا مناسككم بكسر اللام الامر وبالتاء المتناهي من فوق وهي لغة شاذة قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله

ان أريد بالكبر المنفخ الذي ينفخ به النار وان أريد به الموضع فيكون المعنى ان ذلك الموضع لشدة حرارته ينزع خبث الحديد والفضة والذهب ويخرج خلاصة ذلك والمدينة كذلك تنفي شرار الناس بالحج والوصب وشدة العيش وضيق الحال التي تخلص النفس من الاسقام في الشهوات وتطهر خيارهم وتركهم وليس الوصف تاما لها في جميع الازمنة بل هو خاص بمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يكن يخرج عنها رغبة في عدم الإقامة معه الا من لا خير فيه وقد خرج منها بعد جماعة من خيار الصحابة وقطنوا فيه بها وما تواروا عنها كابي مسعود وابي موسى وعلى وابي ذر وهما

وحذيفة وعبد بن الصامت وأبي عبيدة ومعاذ وأبي الدرداء وغيرهم فدل على أن ذلك خاص برؤسهم صلى الله عليه وآله وسلم
 بالصيد المذكور (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال اللهم اجعل بالمدينة ضعتى)
 تثنية ضعف بالكسر قال في القاموس مثله وضعفاه مثلاً أو أضعف المثل إلى ما زاد ويقال لك ضعفته يريدون مثاليه وثلاثة
 أمثاله لانه زيادة غير محصورة وقول الله تعالى بضاعف لها العذاب ضعفين أى ثلاثة أعذبة ويجازي بضعف يجعل إلى الشيء
 شيئاً حتى يهير ثلاثة انتهى وقال الفقه في الوصية بضعف نصيب ٢٩٣

أبيه مثلاً وبضعفه ثلاثة أمثاله
 عملاً بالعرف في الوصايا وكذا في
 الأقارب فحول على ضعف درهم
 فيلزمه درهمان لا العمل باللغة
 والمعنى هذا اللهم اجعل بالمدينة
 مثلي (ما جعلت بمكة من البركة)
 أى الدنياوية اذهب ويحمل فسر
 الحديث الآخر اللهم بارك لنا
 في صاعنا وما دنا فلا يقال ان
 منهضى اطلاق البركة ان يكون
 ثواب صلاة المدينة ضعتى ثواب
 الصلاة بمكة أو المراد عموم البركة
 لكن خصت الصلاة ونحوها
 بدليل خارجي فاستدل به على
 تفضيل المدينة على مكة وهو
 ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم
 من حصول افضلية المنزول في
 ثمن الأشياء ثبوت الافضلية
 على الاطلاق أيضاً لدلالة في
 تضعيف الدعاء للمدينة على فضائها
 على مكة اذ لو كان كذلك للزم ان
 يكون الشام واليمن افضل من
 مكة لقوله في الحديث الآخر
 اللهم بارك لنا في شامنا ويمننا
 أعادها ثلاثاً وهو باطل لما لا يخفى
 فاتمكرير لثابت كيد والمعنى واحد
 قال ابن حزم لاجبة في حديث

تعالى في ذلك فلتفرحوا انتهى والاولى أن يقال انها قبله لا تاذن لو ردها في كتاب الله
 تعالى وفي كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام فقهاء العرب وقد قرأهم اعظمان بن
 عفان وأبي وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المديني والسملي
 وقتادة وأبو حذرى وهلال بن يساف والاعشى وعمر بن قاتد والعباس بن الفضل
 الانصارى قال صاحب اللوامح وقد جاء عن يعقوب كذلك قال ابن عطية وقرأها ابن
 القعقاع وابن عامر وهي قراءة جماعة من المسلمين كثيرة وما نقله ابن عطية عن ابن عامر هو
 خلاف قراءته المشهورة قوله لملى لا ايج بعد معنى هذه فيه اشارة الى توديعهم والامهم
 بقرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا سميت هذه الوداع قوله الى الجرة الكبرى هي
 جرة العقبة قوله فجعل البيت عن يساره فيه انه يستحب لمن وقف عند الجرة أن يجعل
 مكة عن يساره قوله ومنى عن يمينه فيه أنه يستحب أن يجعل منى على جهة يمينه ويستقبل
 الجرة بوجهه قوله ورمى بسبع فيه دليل على أن رمى الجرة يكون بسبع حصيات وهو
 رد قول ابن عمر ما بالى رميت الجرة بست أو بسبع وسبأ فى باب المبيت بمنى مكة
 اقله وروى عن مجاهد انه لاشئ على من رمى بست وعن طاوس يصدق بشئ وعن مالك
 والاوزاعي من رمى باقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم وعن الشافعية في ترك حصاة
 وفي ترك حصانين مذان وفي ثلاثة فاكتر دم وعن الحنفية ان ترك أقل من نصف الجرات
 الثلاثة فنصف صاع والافدم قوله سورة البقرة خصها بالذكر لان معظم أحكام الحج
 فيها قوله يكبر مع كل حصاة فيه استحباب التكبير مع كل حصاة وقد استدل به ذاعلى
 اشتراط رمى الجرات بواحدة بعد واحدة من الحصى لان التكبير مع كل حصاة يدل على
 ذلك وروى عن عطاء انه يجزئ ويكبر لكل حصاة كبرية وقال الاصم يجزئ مطلقاً وقال
 الحسن البصرى يجزئ الجاهل فقط وقال الناصر والحنفية وللشافعية يجزئ عن
 واحدة مطلقاً وقالت الهادوية لا يجزئ بل يستأنف قوله وقال اللهم الخ فيه استحباب
 هذا الدعاء مع التكبير قال في الفتح وأجمعوا على أن من لم يكبر لاشئ عليه آتسى (وعن
 ابن عباس قال قدمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغيلة بنى عبد المطلب على
 جرات اناس من جمع فجعل يلطم الخماذا ويقول آيئنا لاترموا حتى تطلع الشمس رواء
 الخمسة ومعه الترمذى ولفظه قدم ضعة أهله وقال لاترموا الجرة حتى تطلع الشمس

الباب له لم لا تركبوا البركة لم لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة ورد عباس بان البركة أعم من أن تكون في أمور الدين
 أو الدنيا لانها بمعنى النماء والزيادة فاما في الأمور الدينية فلما يتعاقبها من حق الله تعالى من الزكوات والكفارات والاسما
 في وقوع البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر ان البركة حصلت في نفس الكيل بحيث يكنى المعقبة ما من لا يكفيه في
 غيرها وهذا امر محسوس عند من سكنه او قال القرطبي اذا وجدت البركة فيها وقد حصلت اجابة الدعوة فلا يستلزم دوامها
 في كل حين ولكل شخص وقال الابن ومنه في ضعف ما بمكة ان المراد ما أشبع بغير مكة رجلاً أشبع بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثة

صاع المدينة وهو كيل - مع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث عنده - دأهل الحجاز ورطلان في غيرها والثاني قول أبي حنيفة وقيل
يحتمل أن ترجع البركة إلى كثرة ما يكال بهما من غلاتها ونعمراتها (ومعها) أي المدينة (لنا) من الأمراض (وانقل) جماها
إلى الجفة) بضم الجيم - ~~كون~~ الحامضات أهل مصر وخصها لأنها كانت أذذاك دار شرك أيسر تغلوا بها من معونة
أهل الكفر فلم تزل من يومئذ كثرة بلا داء حتى لا يشرب أحد من مائها إلا حم (قالت) عائشة رضي الله عنها (وقدمنا
المدينة وهي أوبأ أرض الله) على وزن أفعل التفضيل أي أكثر وباء ٢٩٥ وأشد من غيرها (قالت فكان

بطمان) بضم الباء واد في صحراء
المدينة (بحرى فجلا) بفتح
النون وسكون الجيم ما يحرى
على وجه الارض قال الراوى
(نعنى) عاتشة (ماء آجنا) أى متغيرا
وغرضها بذلك بيان السبب فى
كثرة الوباء بالمدينة لان الماء
الذى هذه صفة يتجدد منه
المرض وهذا الحديث اخرجه
مسلم أيضا فى الحج وهذا آخر
كتاب الحج وقد بسطنا القول
على أحكام الحج ومسائله
والعمرة وما يتصل بها فى كتابنا
رحمة الصديق الى البيت
العتيق ونفعنا الله السنن الماثورة

القاضية بخلاف ذلك كما تقدم ولكنه يجوز ان يثبت معها من الضعفة كالصبيد والصبيان أن يرمى في وقت رميهم كافي حديث اسماء وخديث ابن عباس الآخر قوله فاقاضت أي ذهبت اطوا في الاقاضة ثم رجعت الى معنى قوله يعني هو من نفسه يراى داود قول عند هابى عنى عند أم سامة أي في نوبتها من القسم قوله فارتحلوا في رواية لم يرحلوا في قوله يا هنتاه بفتح الهاء والنون وقد تنسكن النون بعد هاء ثمانية فوقية وآخرها هاء ساكنة هذا اللفظ كتابه عن ثنى لاثذ كرم باسمه وهو بمعنى ياذن قوله ما أرانا بضم الهمزة بمعنى الظن وفي رواية مسند لم لا قد غلسنا بالجرم وفي رواية الموطأ قد غلسنا بغلس وفي رواية أبي داود انار مينا بالجره بليل وغلسنا قوله اذن لاظن بضم الظاء المعجمة جمع طعينة وهي المراتقى الهودج ثم أطلق على المراتق مطلقا وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز للنساء الرمي بجره العقبة في النصف الاخير من الليل وقد تقدم الخلاف في ذلك واستدل به على اسقاط المرور بالمشعر عن الطعينة ولا دلالة فيه على ذلك لان غاية ما فيه السكون عن المرور بالمشعر وقد ثبت في البخارى وغيره عن ابن عمر أنه كان يعدم ضعفة أهله في حقون عند المشعر الحرام بالزدلفة بليل ثم يقدمون منى لصلاة الفجر ويرمون قوله مع الفجر فيه دليل على أنه يجوز للنساء ومن معها من الضعفة الرمي وقت الفجر كما تقدم

(عن انس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله
بني ونحر ثم قال للحلاق خذوا وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس
رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اللهم اغفر للمعاقب قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمعاقبين قالوا
يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمعاقبين قالوا يا رسول الله وللمتصرين قال
وللمقصرين متفق عليه) قوله إلى جانبه الأيمن فيه استحباب البدأة في حلق الرأس
بالشق الأيمن من رأس الملق وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يبدأ بجانبه الأيسر
لأنه على عين الخالق والحديث يرد عليه وانما ظاهر أن هذا الخلاف يأتي في قص الشارب
قوله ثم جعل يعطيه الناس فيه مشروعية التعلل بشعر أهل الفضل ونحوه وفيه دليل

• (كتاب الصوم) •

ذكر الصوم متأخرا عن الحج أنسب من ذكره عقب الزكاة لأشغال كل منهما على بذل المال فلم يبق للصوم موضع إلا التاخير وهو ربيع الايمان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الصوم نصف الصبر وقوله الصبر نصف الايمان

(بسم الله الرحمن الرحيم) وفي نسخة بتقديم البسملة والصوم والصيام في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مخصوص من
 آتيا مخصوصة في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة وقال صاحب المحقق المصوم ترك الطعام والشراب والنكاح
 والكلام وقال الراغب هو الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفوم الممسك عن السير صام وفي الشرع امساك المكاف
 بالنية عن تناول المطعم والمنزيب والاستقناء والاستقامة من الفجر الى المغرب ولفظ الطيبي من الخيط الايض الى الخيل
 الاسود عن تناول الاطيبين ٢٩٦ فهو وصفي واي واطلاق العمل عليه تجوز وشعره سبحانه لقوائد

على طهارة شعر الاذى وبه قال الجمهور وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الطهارة
 قوله اللهم اغفر للمعلقين لفظ أبي داود ارحم كذا في رواية البخاري وفيه دليل على
 الترحم على الحي وعدم اختصاصه بالميت قوله وللمقصرين هو عطف على محذوف
 تقديره قل والمقصرين ويسمى عطف التائقين والحديث يدل على أن الخلق أفضل من
 التقصير لا تكرير صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للمعلقين وترك الدعاء لامة مصرين في
 المرة الاولى والثانية مع - واللهم له ذلك وظاهر صيغة المعلقين أنه يشترع خلق جميع
 الرأس لانه الذي تقتضيه الصيغة اذ لا يقال لمن خلق بعض رأسه انه حلقه الا بمازوا قد
 قال بوجوب حلق الجميع أجد ومالك واستحب الكوفون والشانعي ويجزئ البعض
 عندهم واختلفوا في مدة اذ اردن عن الحنفية الربع الا أن ابا يوسف قال النصف وعن
 الشافعي أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة وهكذا
 الخلاف في التقصير وقد اختلف أهل العلم في الحلق هل هو نكاح أو تحليل محظور فذهب
 الى الاول الجمهور والى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية
 والشافعي في رواية عنه ضعيفة وخرجه أبو طالب الهادي والقاسم وقد اختلف أيضا
 في الوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول قبل ان
 كان يوم الحديبية وقيل في حجة الوداع وقد دلت على الاول احاديث وعلى الثاني
 احاديث أخر وقبل ان كان في الموضوعين أشار الى ذلك النووي وبه قال ابن دقيق العيد
 قال الحافظ وهو المتعين لظواهر الروايات بذلك في الموضوعين وهذا هو الرابع لان الروايات
 القاضية بان ذلك كان في الحديبية لا تنافي الروايات القاضية بان ذلك كان في حجة الوداع
 وكذلك العكس فينبغي ما ملأه من أبي جيعها والجزم بان ذلك عليه وقد أطال صاحب
 النسخ الكلام في تعيين وقت هذا القول فمن أحب الاطاحة بجميع ذيول هذا البحث
 فليرجع اليه (وعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدرأه
 وأهدى فلما قدم مكة أمر نساء أصحابه أن يلقن بالثأنت لم فعل قال لي قلت هديي وابت
 رأسي فلا أحل حتى أحل من بعثي وأحلق رأسي رواه أحمد وهو دليل على وجوب الحلق
 وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء
 الحلق انما على النساء التقصير رواه أبو داود والدارقطني حديث ابن عمر هو في البخاري

أعظمها كسر النفس وقهر
 الشيطان قالت سبع ثم رفي
 النفس يرد الشيطان والنجوع
 ثم سرف في الروح زده الملازمة
 ومنها ان اتقى يعرف قدر نعمته
 الله عليه باقداره على ما منع منه
 كثير من الفسقاء من فحول
 الطعام والشراب والنكاح
 فانه باهتنامه من ذلك في وقت
 مخصوص وحصول المشقة له
 بذلك يذكرك به من منع ذلك على
 الاطلاق فيوجب ذلك شكر
 نعمة الله عليه باغنى ويدعوه
 الى رحمة أخيه المحتاج
 ومواساته بما يمكن من ذلك (عن
 أبي هريرة رضي الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال الصيام جنة) ضم
 الجيم وتشديد النون أي وقاية
 وسترة من المعاصي لانه يكسر
 الشهوة ويضعفها وقبل من
 النزول امساك عن الشهوات
 والنار محفوفة بالشهوات

وعند الترمذي وسعيد بن منصور وجنة من النار ولا تنافي
 من حديث عائشة مثله وله من حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنة بكسرة أحماء كم من القتل ولا جد
 من حديث أبي هريرة جنة ومن حصين من النار وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنة ما لم يضرقها
 وزاد الدارمي بالغيبة وبذلك ترجم له أبو داود وفيه تلازم الأمرين لانه اذا سكف نفسه عن المعاصي في الدنيا كان
 ستره من النار كان وجوب صوم شهر رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة قال تعالى كتب عليكم الصيام كما

كتب على الذين من قبلكم وعن ابن عمر مر فوعاصيام رمضان كتبه الله على الامم قبلكم رواه ابن أبي حاتم وفي اسناده مجهول وقيل المراد مطلق الصوم دون قدره ووقته فيكون التشبيه واقعا على مطلق الصوم وهو قول الجمهور (فلا يرفث) أي لا يقسم الصائم في الكلام وهو يطان على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا أو محتمل أن يكون انتهى لما هو أهم منها (ولا يجهل) أي لا يفعل فعل الجاهل كالصباح والسحرة أو يسه على أحد وعند سعيد بن منصور فلا يرفث ولا يجادل وهذا ممنوع في الجملة على الإطلاق لكنه يتأكد ٢٩٧ بالصوم كما لا يخفى (وان امرؤ قاتله أو شاتمه) قال عياض قاتله أي دافعه ونازعه ولا عنه وقد جاء القتل بمعنى اللعن وفي رواية أي صالح فان سابه أحد أو قاتله والمراد باللسان لسانه التي لها ولسعة بن منصور فان سابه أحد أو ماراه به في جادله في لفظ وان شتمه انسان فلا يكافه ونحوه عند أحمد ولا بن خزيمة عن أبي هريرة فان شاتم أحد فقتل اني صائم وان كنت قائما فاجلس ولا حرج والترمذي عن أبي هريرة فان جهل على أحد كتم جاهل وهو صائم وللنسائي عن عائشة واب امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسه (فليقل) له بلسانه أو يتابعه (ان صائم مرتين) فانه اذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه والادفعه بالاخف فالاخف والظاهر كما قاله في المصابيح أن هذا القول علمه الله تعالى كبد المنع فكانه يقول لخصمه اني صائم تحذير او تمريدا بالوعيد الموجه على من انتهك حرمة الصائم وتذرع الى تنقيص أجره بإيقاعه بالاشاعة أو يذكر نفسه شديد

عنه عن حفصة وابن أبي إسحاق وأبو حاتم وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني وقد قوى اسناده البزار في التاريخ وأبو حاتم في المعالي وحسنه الحافظ في أسناده ابن القطان ورد عليه ابن المواقف صاحب وقد استدلل بحديث ابن عمر على أنه يعين الخلق على من لبد رأسه وبه قال الجمهور وكان نقله ابن بطال وقالت الحنفية لا يعين بل ان شاء قصر قال في الفتح وهذا قول الشافعي في الجديد قال وليس للأول دليل صريح انتهى ولا يخفى ان الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح ويؤيده الخلق معلوم من حاله صلى الله عليه وآله وسلم في صحبة كافي صحيح البزار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلق في حجة قوله ليس على النساء الخلق فيه دليل على ان المنع في حقهن التقصير وقد حكى الحافظ الاجماع على ذلك قال جمهور الشافعية فان حلفت أجزأها قال القاضي أبو الطيب والنسائي حسمين لا يجوز وقد أخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام شئ ان تصالح المرأة رأسا (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شئ الا النساء فقال رجل والطيب فقال ابن عباس اما ما فقدوايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصح رأسه بالملك أو طبيب ذلك أم لا رواه أحمد وعن عائشة قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان يحرم ويوم التحرر قبل ان يطوف بالبيت بطيب فيه مسك متفق عليه وللنسائي طبيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرمه حين أسوم وطلعه بعد ما رمى جرة العقبة قبل ان يطوف بالبيت) حديث ابن عباس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث الحسن العرفي عنه قال في البدر المنير اسناده حسن كما قاله المنذرى الا ان يحيى ابن معين وغيره قالوا يقال ان الحسن العرفي لم يسمع من ابن عباس وفي الباب عن عائشة غير حديث الباب عند أحمد وأبو داود والدارقطني والبيهقي مرفوعا بل قد اذارميتم الجرة فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شئ الا النساء وفي اسناده الحاج بن اربعة وهو ضعيف وعن أم سلمة عند أبي داود والحاكم والبيهقي نحوه وفي اسناده محمد بن اسحق ولكنه صرح بالحديث قوله فقد حل لكم كل شئ الا النساء استدلت به العترة والحنفية والشافعية على انه يحمل بالرعي لجرة العقبة كل محظور من محظورات الاحرام

٢٨ نيل مع المنع المعلن بالصوم ويكون من اطلاق القول على الكلام النفسي وظاهر كون الصوم حجة أن يفي صاحبه من أن يؤذى كما يقه ان يؤذى قال في الفتح واتفقت الروايات كلها على انه يقول اني صائم والمعنى فليقل ذلك ولا يخاطب الذي يكافه أو يتوهم ان نفسه وبالثاني جزم المتولى ونقله الرازي عن الأئمة ورجح النووي الاول في الاذكار وقال في شرح المذهب كل من أفسد ريقه باللسان أقوى ولو جزمه باللسان حسن او قال الرواية ان كان رمضان فليقله بلسانه وان كان غيره فليقله في نفسه وادعي ابن عربي ان موضع الخلاف في التطوع وأما في الفرض في قوله بلسانه قطعاً وأما

تكرره قوله اني صائم فلما كبدا الان جازمته او بمن يخاطبه بذلك وقال الزركشي معنى مرتين أى يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه (و) الله (الذى نفسى بيده) أقسم على ذلك تأكيذا (خلوف قم الصائم) بضم الخاء على الصحيح المشهور وبالفتح وسخطاء الخطابي وقال في المجموع انه لا يجوز والمراد به تغير رائحة فم الصائم خلوصه من الطعام وفيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم عند الاضافة الا في ضرورة الشعر اثبتوه في هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله من ريح المسك) وزاد مسلم والنسائي يوم القيامة وقد وقع خلاف ٢٩٨ بين ابن الصلاح وابن عبد السلام في أن طيب رائحة الخلوف هل

هي في الدنيا والآخرة أوفي الآخرة فقط فذهب ابن عبد السلام الى أنه في الآخرة كما في دم الشهداء واستدل برؤية مسلم والنسائي هذو روى أبو الشيخ بإسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعا يخرج الصائمون من قبورهم يعرفون بريح أفواههم أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بحديث جابر مرفوعا وأما الثانية فان خلوف أفواههم حين يموتون أطيب عند الله من ريح المسك وهذه المسئلة احدى المسائل التي تزعما فيها استشكل هذا من جهة ان الله تعالى مستز عن استنطابة الروائح الطيبة واستنقاذ الروائح الخبيثة فان ذلك من صفات الحيوان مع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه والجواب عنه على أوجه قال المازري هو جاز واستعارة لانه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة من الفاسية غير ذلك من الصوم لتقريبه من الله تعالى

الا لو طه للنساء فانه لا يحل به الا اجاع قال مائث والطيب وروى نحوه عن عمرو بن عمر وغيرهما وقال الليث الا النساء والصيود وأحاديث الباب ترد عليهم وقد استدل المائثون من الطيب بعد الرمي بما أخرجه المساكم عن ابن الزبير انه قال اذ رمى الحجر المكبري حل له كل شيء حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت وقال ان ذلك من سنة الحج وبما أخرجه النسائي عن ابن عمر انه قال اذ رمى رحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب ولا يخفى ان هذين الاثرين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الباب وعلى فرض ان الاول منهما مرفوع فهو أيضا لا يعتد به بحسب الأحاديث المذكورة ولا سيما وهي مثبتة للى الطيب قوله أطيب ذلك أم لا هذا السامع تفهيم تقرير لان السامع لا بد أن يقول نعم وقد ثبت ان المسك أطيب الطيب كما سلف قوله قبل ان يحرم قد تقدم الكلام على هذا مبسوطا بقوله ويوم التمر قبل أن يطوف بالبيت أى لاجل احلاله من احرامه قبل أن يطوف طواف افاضة وذلك بعد أن رمى بحجرة العقبة كما وقع في الرواية الاخرى

• (باب افاضة من متى للطواف يوم النحر) •

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقام يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر حتى متنق عليه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انصرف الى المخبر فصرم ركبا فافاض الى البيت فصلى بمكة الظهر مختصرا من مكة) قوله أفاض أى طاف بالبيت وفيه دليل على انه يستحب فعل طواف الافاضة يوم النحر أول النهار قال النووي وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج الا به وانتهوا على انه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحق فان أخرجه عنه ورفع في أيام التشريق أجزأ ولادم عليه بالاجماع فان أخرجه الى بعد أيام التمتع يرق وأنى به بعدها أجزاء ولا شيء عليه عند الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك اذا تناول لزم معه دم انتهى وكذا حكى الاجماع على فرضية طواف الزيارة وانه لا يجبره الدم وان وقته من يوم النحر الامام المهدي في البصر وطواف الافاضة وهو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وهو الذي يقال له طواف الزيارة قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الا نحر فصلى بمكة الظهر نظاهر هذا التناهي وقد جمع النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع الى متى وصلى بها

قال معنى انه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أى يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم وإلى ذلك أشار ابن عبد البر وقيل المراد ان ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيبون ريح الخلوف أكثر مما تستطيبون ريح المسك وقال ابن بطال أى أذكى عند الله اذ هو سبحانه لا يوصف بالنعم قال ابن المنير لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من الادراك وكذلك بقية المدركات المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لانه خالقها ألا يعلم من خلق وهذا مذهب الاشعرى وقيل انه تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك أو أن صاحب الخلوف يقال من الثواب ما هو أفضل من

الظهر

ورج المسك عندنا وقال الدراوردي وجماعة المعنى أن الخلوف أ كثر فوابن المسك المندوب اليه في الجمع ومجالس الذكر
ورج الزوى هذا الأخير وحاصله حل معنى الطيب على القبول والرضا وبه قال القدوري من الحنفية والدراودي وابن عربي
من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر السمعاني وغيرهم من الشافعية وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطائعات يوم
القيامة ريحاً يوحى قال فرائحة الصيام بين العبادات كالمسك ويؤخذ من هذا الحديث أن الخلوف أعظم من دم الشهادة
لأن دم الشهيد يشبه ريحه بريح المسك والخلوف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة
لما لا يخفى وأعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما فإن أصل الخلوف طاهر ٢٩٩ وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله

ظاهر أطيّب ويحاو قال الله طلاق
أنزاله يوم أطيّب من أثر الجهاد
لأن الصوم أحد أركان الإسلام
المشار إليه بقوله صلى الله عليه
وآله وسلم بخ الإسلام على خمس
وبأن الجهاد فرض كفاية
والصوم فرض عين والعين
أفضل من الكفاية كما نص
عليه الشافعي وروى أحمد أنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال
دينار تنفقه على أهلك ودينار
تنفقه في سبيل الله أفضلهما
الذي تنفقه على أهلك وجه
الدليل أن النفقة على الأهل
التي هي فرض عين أفضل من
النفقة في سبيل الله وهو الجهاد
الذي هو فرض كفاية وقد قال
صلى الله عليه وآله وسلم للرجل
الذي سأل عن أفضل الأعمال
عليك بالصوم فإنه لا مثيل له زاد
أحمد عن مالك يقول الله تعالى
(يترك) الصائم طعامه وشرابه
وشهوته من أجل) أي شهوة
الجماع لعطشها على الطعام
والشراب ويحتمل أن يكون من
انطباع بعض العام لكن وقع

الظاهر مرة أخرى اما ما يا اعمامه كما - لي بهم في بطن فقل مرتين مرة بطائفة ومرة باخرى
فروى ابن عزم - لانه في وجاب صلاته بحكمة وهم اصدان وذكر ابن الما. اذ رخصوه ويمكن
الجمع بان يقال انه - لي بحكمة ثم رجع الى متى فوجد اعمامه يص - لون اظهره فدخل معهم
مستغفلا لامرهم صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لمن وجد جماعة يص - لون وقد صلى

(عن عبد الله بن عمرو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتاه رجل يوم الصبح وهو واقف عند الجرة فقال يا رسول الله حلفت قبل أن أرى قال أرم ولا أخرج وأتاه آخر فقال اني ذبحت قبل أن أرى قال أرم ولا أخرج وأتاه آخر فقال اني أفضت لي البيت قبل أن أرى فقال أرم ولا أخرج * وفي رواية عنه أنه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحطب يوم النحر فقام إليه رجل فقال كنت أحسب أن كذا قبل كذا ثم قام آخر فقال كنت أحسب أن كذا قبل كذا حدث قبل أن أنحر فخرت قبل أن أرى وأشياء * قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفعل ولا أخرج لهن كاهن فاستل يومئذ عن شيء إلا قال أعمل ولا أخرج متفق عليه * * * وسلم في رواية فقام معه رجل يومئذ عن أمر مما ينبغي المرء أن يبجل من تقديم بعض الأمور قبل بعض الأشياء * * * قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفعل ولا أخرج * * * وعن علي عليه السلام قال جاء رجل فقال يا رسول الله حلفت قبل أن أنحر قال أنحر ولا أخرج ثم أتاه آخر فقال يا رسول الله اني أفضت قبل أن أحاق قال أحاق أو قصر ولا أخرج * * * وفي لفظ قال اني أفضت قبل أن أحاق قال أحاق أو قصر ولا أخرج قال وجاء آخر فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل أن أرى قال أرم ولا أخرج * * * روى الترمذي وصححه * * * وعن ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل لهن الذبح والخلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا أخرج متفق عليه * * * وفي رواية سأله رجل فقال حلفت قبل أن أذبح قال أذبح ولا أخرج وقال رميت بعد ما أمسيت فقال أعمل ولا أخرج * * * روى البخاري وأبو داود وابن ماجه والبيهقي * * * وفي رواية قال قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم زرت قبل أن أرى قال لا أخرج قال حلفت قبل أن أذبح قال

عند ابن خزيمة ويدع زوجته من أجله فهو سرج في الأول وأصرح منه ما وقع عند الحافظ نحو يه من الطعام والشراب
والجماع وقد روى أحمد هذا الحديث فقال بعد قوله أطيب عند الله من ريح المسك يقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
آخرو وكذلك رواه عبد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل
هل ابن آدم هو له إلا الصيام فهو لى وأنا أجرى به وانما يذكر ابن آدم شهوته وطعامه من أجل الحديث وقديقه هم من الانسان
وصيغة الحصر في قوله انما يذكر الى آخره التنبيه على الجهة التي يستحق بها الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان

ترك المذكورات لغرض آخر كالنكاح لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفاعل وجود او عدمه ولا شك ان من لم يعرض في خاطره مشقة فشي من الاشياء اطول نهاره الى ان افطر ليس هو في الفضل لكن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه (الصيام) من بين سائر الاعمال ليس للصائم فيه حظ اولم يبد به احد غيري اوهو سريني وبين عبدى ينفذه خالص الوجهي (وانا اجزي) بفتح الهمزة (به) صاحبه وفيه دلالة على ان ثواب الصوم افضل من سائر الاعمال لانه تعالى استأعطاه ٣٠٠ الجزاء اليه واخبر انه يتولى ذلك بنفسه وقد علم ان الكريم اذا تولى

الاعطاء بنفسه كان في ذلك اشارة الى تعظيم ذلك العطاء وتفضيحه فتيه مضاعفة الجزاء من غير عدد ولا حساب وهذا كما روى أن من آدم من قراءة آية الكرسي عقب كل صلاة فانه لا يتولى قبض روحه الا الله تعالى قال في الفتح واختلف العلماء في المراد بهذا مع ان الاعمال كلها له وهو الذي يجزي بها على اقوال أحداهان الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره ~~هـ~~ المازري ونقله عباس عن أبي عبيد ولفظ أبي عبيد في غيره قد علم ان أعمال البر كلها لله التي يجزي بها فترى والله أعلم انه انما خص الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم بنفسه وانما هو شيء في القلب ويؤيد هذا انما قيل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في الصوم رياء حديثه شبيهة عن عقيل عن الزهري فذكر بعض من سئل قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحرركات الا الصوم قائما هو بالنية التي يحثي على الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى وروى الحديث

لا حرج قال ذهبت قبل ان ارمى قال لا حرج رواه البخاري) قوله في يوم النحر في رواية للبخاري ان ذلك كان في حجة الوداع وفي أخرى لم يخطب يوم النحر كما في الباب وفي أخرى له أيضا على راحته قال القاضى عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه وقف واحد على ان معنى خطب انه علم الناس لانهم اخطبة من خطب الحج المشروعة قال ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الامام فيها الناس ما في عليهم من مناسكهم وصوب النووى هذا الاحتمال الثاني فان قيل لا منافاة بين هذا الذي صوبه وبين ما قبله فانه ليس في شيء من طرق الاحاديث بيان الوقت الذي خطب فيه الناس فيجيب بأن في رواية حديث ابن عباس التي ذكرها المصنف فرميت بعد ما أمريت وهي تدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لان المصنف يطلق على ما بعد الزوال وكان السائل علم ان السنة للحاج ان يرى الجرة اول ما يقدم نصي لما أخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك والحاصل انه قد اجتمع من الروايات ان ذلك كان في حجة الوداع يوم النحر بعد الزوال عند الجرة والرجل المذكور في هذه الاحاديث قال الحافظ في الفتح لم تنف بعد البعث الشديد على اسم أحد من سأل في هذه القصة قوله حدثت قبل ان ارمى في هذه الرواية قدم السؤال عن الحلق قبل الرمي وفي الرواية الثانية قدم السؤال عن الحلق قبل النحر وكذلك في حديث علي عليه السلام وفي الرواية الاخرى منه قدم الاقضية قبل الحلق وفي الرواية الثالثة منه قدم الذبح قبل الرمي وفي رواية ابن عباس قدم الحلق قبل الذبح وفي الرواية الاخرى منه قدم الزيارة قبل الرمي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز تقديم بعض الامور المذكورة فيها على بعض وهي الرمي والحلق والتمتع والنحر وطواف الاقضية وهو اجماع كما قال ابن قدامة في المغني قال في الفتح الا انه لم يختلقوا في وجوب الدم في بعض المواضع قال القرطبي روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قدم شيئا على شيء فعله دم وفيه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي وتعبه الحافظ بأن نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأي فيها نظر وقال انهم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع وانما أوجبوا الدم لان العلماء قد اجمعوا على انها مترتبة اولها رمي بجرة العقبة ثم نحر الهدى

المذكور السابق في الشعب من طرق ابن عقيل وأورد من وجه آخر عن الزهري موصولا عن أبي سلمة عن أبي هريرة او واسناده ضعيف وانظره المصنف لاريا فيه قال الله عز وجل هولي وأنا اجزي به وهذا الوصف كان قاطع النزاع وقال الطبري لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله الا الله فأضافه الى نفسه ولهذا قال في الحديث يبيع شئونه من أجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تطهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم وارتضى هذا الجواب المأثور وأقره القرطبي والثاني ان المراد بقوله وأنا اجزي به اني أنفرد به بمقدار ثوابه وتضيعة حسنة وأما غيره من

العبادات فة يطاع عليه بعض الناس قال القرطبي أي أجازى عليه جزاء كثير من غير تعيين المقدار و يشهد له رواية أبي صالح عندهم يوه الا الصوم فانه لا يدري أحدا فيه الثالث ان معناه انه أحب العبادات الى والمتمد عندي وللناس في من حديث أبي امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا مذهب له الرابع ان هذه الاضافة اضافة تشريف وتعظيم قال ابن المنير التخصيص في موضع التزهيم في مثل هذا السياق لا ينهم منه الا التشريف والتعظيم الخامس قال القرطبي معناه ان أعمال العباد مناسبة لاحوالهم الا الصائم فانه مناسب بصفة من صفات

٣٠١

وغيره من الشهوات من صفات
لرب جل جلاله فلما تقرب الصائم
اليه بما يوافي صفاته اضافه
اليه السادس ان جميع
العبادات توفى منها عظم العباد
الا الصيام ويؤيده رواية أحمد
عن أبي هريرة مرفوعة عا كل العمل
كثارة الا الصوم لي وأنا أجزى
به ونحوه عند أبي داود الطيالسي
وأقرب الاجوبة التي ذكرتها
الى الصواب القول والثاني وقال
الفاظ الشوكاني في فتاويه قد
اختلف في تفسير معنى هذا
اللفظ الوارد في الحديث اخلافا
طويلا حتى بلغت الأقوال الى
خمس وخمسين قولاً أقواها ستة
أحدها ان الحسنه بعشر أمثالها
الى سبع مائة ضعف الا الصوم
فانه أكثر ويؤيده هذا سياق
الحديث فان لفظه في الامهات
هكذا عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة
بعشرة أمثالها الى سبع مائة
ضعف قال الله تعالى الا الصوم
فانه لي وأنا أجزى به يدغم حوته

أو ذبحه ثم الحاق أو التخصيص ثم طواف الاضافة وليخالف في ذلك أحد الا أن ابن جهم
المالكي استثنى الفارق فقال لا يحاق حتى يطوف ورد عليه ما نروي بالاجماع فالمراد
بإيجابهم الدم على من قدم شيئا على شيء يعنون من الاشياء المذكورة في هذا الترتيب
الجمع عليه بأن فعل ما يخالفه وقد روي إيجاب الدم عن الهادي والقاسم وذهب
جمهور العلماء من النقة وأصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لان
قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حرج بقتضي رفع الائم والندية بما لان المراد بنفي
الحرج نفي الضيق وإيجاب أحداهما فيه ضيق وأيضاً لو كان الدم واجبا لبيده صلى الله
عليه وآله وسلم لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وبه إذا يدفع ما قاله
الطحاوي من ان الرخصة مختصة بمن كاهل الأنا من كان عامدا فلهما قدية
قال الطبري لم يرد قط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج الا وقد أجرأ الفعل اذ لو
يجزى لأمره بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضيعة ما غير اتم الحكم الذي يلزمه في الحج
كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا ياتم بتركه ناسيا أو جاهلا لكن يجب عليه الاعادة قالوا العجب
من يحمل قوله ولا حرج على نفي الائم فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان
كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والافاضة تخص بعض دون
بعض مع تعميم الشارع للجميع ينفي الحرج انتهى وذهب بعضهم الى تخصيص
الرخصة بالناسي والجاهل دون العامد واستدل على ذلك بقوله في حديث ابن عمر
فما سمعته يومئذ يثبث عن امرئ نسي أو يجهل الخ وبقوله في رواية للشيخين من حديثه
ان رجلا قال له صلى الله عليه وآله وسلم لم أشعر ففكرت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج
وذهب أحمد الى اختصاص المذكور كما حكى ذلك عنه الاثر من قد قوى ذلك ابن دقيق
العميد فقال ما قاله أحد قو من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم في الحج بقوله خذوا هني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم
ما وقع عنه تأخير قد قدرت بقول السائل لم أشعر فيخص هذا الحكم بهذه الحالة وتبقى
صورة العمدة على أصل وجوب الاتباع في الحج وأيضاً الحكم اذا رتب على وصف يمكن
أن يكون معتبرا لم يجز اطراحه ولا شك ان عدم الشعور ومناسب لعدم المواخذه وقد
علق به الحكم فلا يجوز اطراحه بالحق اعمد بالاساويه وأما افسك بقول اراوى

وطعامه من أجلى الثاني انه يوم القيامة يأخذ خصماؤه جميع أعماله الا الصوم فلا سبيل لهم عليه قال بهذا ابن عيينة وهو
محتاج الى دليل الثالث ان الصوم لم يعبد به غير الله وما عدا من العبادات قد تقرب به الى غيره ويعترض عليه بمثل ما ذكره
السائل من أن أهل الملل الاخرى يصومون لاستخدام الافلاك والارتياض وإيجاب عنه بان ذلك ليس على طريقة
العبادة بل هو لتدقيق الاخلاط وتقليلها كما يفعله أهل الرياضات وينعمون ان له اثر في الحقائق ولم يكن في
قصدهم التقرب بذلك الى الكواكب ونحوها الرابع ان الصوم صبر فيدخل تحت قوله تعالى انما يؤتى الصابرون أجرهم بغير

حساب ويجاب عن هذا بأنه على تسليم ذلك بشاركه كل ما يصدق عليه أنه صير الخامس ان هذه العبادة لا يمكن اطلاع الغير عليها
انما هي عبادة يؤمن عليها العبد بخلاف غيرها السادس ان هذه العبادة لا تحصل بالمباهلة كما تكونها غير ظاهرة الاثر
واعترض على هذين بما ذكره السائل من ان الايمان أخفى من الصوم ويجاب عنه بان الايمان فعل من أفعال القلوب لا من
أفعال الجوارح وانقصود ههنا أعمال الجوارح كما يدل عليه قوله في أول الحديث كل عمل ابن آدم وليكن هذا الاعتراض
انما يتم بعدد ما لم يصدق عليه انه لا يصدق على ٣٠٢ أفعال القلوب انما أعمال وفيه نزاع وعندى جواب لها جدم من

قد عرض له وهو ان قوله تعالى
الصوم لي لا يدل على ان ماء داه
من الجارات ليس له الا بهجوم
القلب ومفهوم القلب غير معمول
به كما تقرر عند أئمة الأصول ولم
يختلف في ذلك الا اتفاق
والسؤال انما يريد على فرض انه
يدل على ان سائر العبادات ليست
له وليس الامر كذلك فوزانه
وزان قول من قال وله من أنواع
المال أنواع كثيرة من غنم وبقرة
وخيل وبعول وغير ذلك الغنم
أو البقر على أيها كيف شئت
فان ذلك لا يدل على ان ماء داه
الغنم أو البقر لغیره الا بهجوم
لقبه الساقط ويثبت لا يحتاج
الى طلب النكته في تخصيص
الصوم بكونه لله بل المراد انه لما
كان الصوم لله تعالى كان له ان
يجزى فاعله بأي جزاء شاء وليس
أمر ذلك لنا كما اثر الامور
المتعلقة انتم (و) سائر الاعمال
(الحسنة بعشر أمثالها) زاد في
الموطأ الى سبع مائة ضعف
واتفقوا على ان المراد بالصائم
من لم يصامه من المعاصي

فما مثل عن ثني الخ لا شعاره بأن ان قريب مطلقا غير مراعى لجوابه ان هذا الاخبار من
اروى يتعاقب بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى حال السائل والمطلق لا يدل
على أحد الخاصين بعينه فلا يقيح في حال العمدة كذا في القبح ولا يخفى ان السؤال
له صلى الله عليه وآله وسلم وقع من جماعة كما في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي
وغيره كالاعراب يسألونه وانظروا لفظ حديثه عند أبي داود قال خرجت مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم حاجا فكان الناس يأتونه فن قائل يا رسول الله سميت قبل ان أطوف
وقد مت شيئا أو آخرت شيئا فكان يقول لا حرج ولا حرج ويدل على تعدد السائل قول ابن
عمر وفي حديثه المذكور في الباب وأما آخره فقال اني أفضت الخ وقول على عليه السلام
في حديثه المذكور وأما آخر ذلك قوله وجاء آخره تعليق سؤال بعضهم بعدم الشعور
لا يثبت لهم سؤال غيره حتى يتبين انه يختص بالحكم بحالة عدم الشعور ولا يجوز اطراحها
بالحاقا لعدم اولها هذا يعلم ان التعويل في التخصيص على وصف عدم الشعور المذكور
في سؤال بعض السائلين غير مفيد لانه مطلوب نعم اخبار ابن عمر وعن أعم العام ودقوله فما
سئل يومئذ عن ثني مخضص باخباره مرة أخرى عن أخيه منه مطلقا وهو قوله فما سمعته
يومئذ يسئل عن أمر مما ينفي المرء أو يجبهل ولكن عند من جوز التخصيص بمنزل هذا
المفهوم قوله رميت بعدما سميت فيه دليل على ان من رمى بعد دخول وقت المساء وهو
الزوال صح رميه ولا حرج عليه في ذلك

• (باب احتجاب الخطبة يوم النحر) •

(عن ابي هريرة بن زيار قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط على ناقته اعضاءه
يوم الاصحى يعني رواء أحمد وأبو داود وعن أبي امامة قال سمعت خطبة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في يوم النحر رواء أبو داود وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في قففت أجمعنا حتى كنا نسمع ما يقول
ونحن في منازلنا فطقت يعلم مناسكهم حتى بلغ الجار فوضع اصبعه الى جابتين ثم قال
بعضي الخدف ثم أمر المهاجرين فزولوا في مقدم المسجد وأمر الانصار ان يزلوا من وراء
المسجد ثم نزل الناس به ذلك رواء أبو داود والنسائي بمعناه وعن أبي بكره قال خطبنا

النبي

وحديث الغيبة فظاهر الصائم على ما في الاحياء لا فزال قال العراقي ضعيف بل قال

أبو داود كذب ثم بانهم ويجمع جوابه اجاعا ذكره السبكي في شرحه وفيه نظر لمشقة الاحتراز لكن ان أكثر توجهت المقالة
لأنها وتطلبا ونحوه الحسا كم ونحوه وأدنى درجات الصوم الاتصاف على الصكف عن المفطرات وأوسطها ان يضم اليه
كف الجوارح من الجرائم وأهلها ان يضم اليها كتب القلب عن الوسواس وقال بعضهم معناه الصوم لئلا أي أنا
الذي لا ينبغي ان أظم وأشرب واذا كان بهذه المثابة وكان دخولك فيه كوني شرعتك فأبأ بجزئي به كانه يقول انما جزؤه

لازمنة التزنيه عن الطعام والشراب تطلبني وقد تلبست بهم اوليت لانا كذا انصفت بهم في حال صومك فهي
تدخلك على فان الصبر حبس النفس بامرئ عما عطية حقيقتهما من الطعام والشراب فلهذا قال لانا انهم فرحتان فرحة
عند فطره وتلك الفرحة لروح الحيواني لا غير وفرحة عند لقائه وتلك الفرحة لنفسه الناطقة الطبيعية الربانية
قارورة الصوم لقا الله وهو المشاهدة كره الفطاني وهذا الحديث أخرجه أبو داود وكذا الترمذي والترمذي (عن
سهل) بن سعد الساعدي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (عليه) وآله (وسلم) قال ان في الجنة بابا يقال له

الريان) تقيض العطشان وهو
مما وقعت المناسبة فيه بين لفظ
ومعناه فانه مشتق من الري وهو
مناسب لحال الصائم لانهم
يتعطشونهم أنفسهم في الدنيا
يدخلون من باب الريان ليامنوا
من العطش وقال ابن المنير انما
قال في الجنة ولم يقل الجنة
ليشعر أن في الباب المذكور من
النعم والراحة ما في الجنة فيكون
أبلغ في التشويق اليه وزاد
النسائي وابن خزيمة من دخل
شرب ومن شرب لا يظلم أبدا وقد
جا الحديث من وجه آخر بلفظ
ان الجنة غمانية أبواب منها باب
يسمى الريان لا يدخله الا
الصائمون أخرجه هكذا
الجوزقي من طريق أبي غسان
عن أبي حازم وهو للجازي من
هذا الوجه في بدء الخلق لكن
قال في الجنة غمانية أبواب
(يدخل منه الصائمون يوم
القيامة) الى الجنة (لا يدخل
منه أحد غيرهم) يقال أين
الصائمون فيقومون لا يدخل
منه أحد غيرهم فاذا دخلوا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم
فسكت حتى ظننا انه سيغير اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال هذا قلنا
انه ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيغير اسمه فقال أليس ذا الحجة قلنا بلى قال
أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيغير اسمه بغير اسمه قال أليست
البلدة قلنا بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم
هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم لكم الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم انهم لم يبلغ
الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم
رقاب بعض رواه أحمد والبخاري) الاحاديث المذكورة في هذا الباب قد قدمها انصنف
رحمه الله تعالى في كتاب عيدين بالفاظها المذكورة ههنا من دون زيادة ولا نقصان ولم
تجد له عادة بمثل هذا وقد شرحتها هنا لئلا يكون ما في الباب من الاحاديث التي لم يذكرها
وسمذ كرهنا فوان لم تعرض لذكرها هنا لئلا تتعلق بالفاظ هذه الاحاديث فقله
البراءة هي مقطوعة الاذن قال الاصمعي كل قطع في الاذن جديع فان جاوز الربع فهي
عضباء وقال أبو عبيد اب العضباء التي قطع نصف أذنهما فوق وقال الخليل هي مشقوقة
الاذن قال الحربي الحديث يدل على ان العضباء اسم لها وان كانت عضباء الاذن فقد
جعل اسمها هذا قوله يوم الاضحية وفي هذه هي الخطبة الثالثة بعد صلاة الظهر فعلها
ليعلم الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق وغير ذلك مما بين أيديهم قوله فتفتت بفتح
الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أي انسج مع أسماء أقوى من قولهم قارورة
فتح بضم القاء والتاء أي واسعة الرأس قال السكاكيني ليس لها صمام ولا غلاف
وهكذا صارت أسماءهم لما سمعوا صوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا من
بركات صوته اذا سمع المؤمن قوى سمعه واتسع مسلكه حتى صار يسمع الصوت من
الاماكن البعيدة ويسمع الاصوات الخفية قوله ونحن في منازلنا فيه دليل على انه لم
يذهبوا السماع الخطبة بل وقفوا في رحالهم وهم يسمعون ما فعل هذا كان فيمن له عذر
منعه عن الحضور لاسماعتها وهو الملائق بحال الصحابة رضي الله عنهم قوله فطلق يعلمهم
هذا انتقال من التكلم الى الغيبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن قوله

منه (أغلق) الباب (فلم يدخل منه أحد) كرفق دخول غيرهم منه تأكيذا وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج (عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) قال من أنفق زوجين اثنين من أي شيء كان صنفين
أو متشابهين وقد جاء تفسير امر فوجا بغيرين شاتين جارين درهمين زاد اسمعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك من ماله
(في سبيل الله) عام في أنواع الخير أو خاص بالجهاد (نودي من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير) من الخيرات وليس
المراد به أفعال الفضيل والتوبين للتعظيم (فمن كان من أهل الصلاة) المؤدين للتراث المتكبرين من النواقل وكذا

ما يأتي في ما قبل (دعي من باب الصلاة ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ومن كان من أهل الصيام) أي الذي غلب عليه الصيام والافضل المؤمن أهل لكل (دعي من باب الريان) وعند أحد لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فذكر أهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان (ومن كان من أهل الصدقة) المكثرون منها (دعي من باب الصدقة) وليس هذا تكرار لما في صدر الحديث حيث قال من أنفق زوجين لأن الاتفاق ولو بالقليل خير من الخيرات العظيمة وذلك حاصل من كل أبواب الجنة وهذا استدعاء ٣٠٤ خاص وفي نوادر الاصول من أبواب الجنة باب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو باب الرحمة وهو باب التسوية وسائر الابواب مقسومة على أعمال السبر باب الزكاة باب الحج باب العمرة وعند عياض باب الكاظمين الغيظ باب الراضين الباب الايمن الذي يدخل منه من لا حساب عليه وعند لا يرى عن أبي هريرة مرفوعا ان في الجنة باب يقال له الضحى فاذا كان يوم القيامة ينادى مناد أين الذين كانوا يصلون صلاة الضحى هذا بابكم فاخلوا منه وفي الفردوس عن ابن عباس يرفعه للجنة باب يقال له النور لا يدخل منه الا مفرح الصبيان وعند الترمذي باب لا ذكر وعند ابن بطال باب للصابرين والحاصل أن كل من أكثر نوعا من العبادة خص باب يناسبها ينادى منه جزاءه وفاؤا وقل من يجمع له العمل بجميع أنواع التطوعات ثم ان من يجمع له ذلك انما يدعي من جميع الابواب على سبيل التكميم والا

وآله وسلم وهو باب الرحمة وهو باب التسوية وسائر الابواب مقسومة على أعمال السبر باب الزكاة باب الحج باب العمرة وعند عياض باب الكاظمين الغيظ باب الراضين الباب الايمن الذي يدخل منه من لا حساب عليه وعند لا يرى عن أبي هريرة مرفوعا ان في الجنة باب يقال له الضحى فاذا كان يوم القيامة ينادى مناد أين الذين كانوا يصلون صلاة الضحى هذا بابكم فاخلوا منه وفي الفردوس عن ابن عباس يرفعه للجنة باب يقال له النور لا يدخل منه الا مفرح الصبيان وعند الترمذي باب لا ذكر وعند ابن بطال باب للصابرين والحاصل أن كل من أكثر نوعا من العبادة خص باب يناسبها ينادى منه جزاءه وفاؤا وقل من يجمع له العمل بجميع أنواع التطوعات ثم ان من يجمع له ذلك انما يدعي من جميع الابواب على سبيل التكميم والا

حتى بلغ الجمار يعني المكان الذي ترى فيه الجمار والجمار هي الحصى الصغير التي يرى بها الجمرات قوله فوضع اصبعيه السبابتين زاد في نسخة لابي داود في أذنيه وانما فعل ذلك ليكون أجمع لصوته في السماع خطبته ولهذا كان بلال يضع اصبعيه في صمخه أذنيه في الاذان وعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير وتقديره فوضع اصبعيه السبابتين في أذنيه حتى بلغ الجمار قوله ثم قال يحفل أن يكون المراد بالقول القول النفسي كما قال تعالى ويقولون في أنفسهم ويكون المراد به هنا النية للرى قال أبو حيان وثرا كيب القول الست تدل على معنى الخفة والسرعة فلهذا عبر هنا بالقول قول بصمى الخذف قد قدمنا في كتاب العيدين انه ناظمه والذال المجتمعين قال الازهرى حصى الخذف صغار مثل النوى يرى بها بين اصبعين قال الشافعي حصى الخذف أصغر من الاغلة طولا وعرضا ومتمهم من قال بقدر الباقلا وقال الوديع بقدر النواة وكل هذه المقادير متقاربة لان الخذف بالمجتمعين لا يكون الابواب غير قليلة في مقدم المسجد أي مسجد الخيف الذي يعني واهل المراد بالمقدم الجهة قولهم نزل الناس برفع الناس على انه فاعل وفي نسخة من سنن أبي داود ثم نزل الناس بتشديد الزاي ونصب الناس وقد قدمنا شرح حديث أبي بكر في كتاب العيدين مستكملا

• (باب اكنة القارن لثكبه بطواف واحد وسعي واحد) •

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرن بين حجه وعمرته أجرهما اهما طواف واحد ورواه أحمد وابن ماجه وفي القطن أحرمت بالحج والعمرة أجزأ طواف واحد وسعي واحد منهما حتى يحل منهما جميعا رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وفيه دليل على وجوب السعي وقوف التحلل عليه • وعن هريرة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فاهلنا بالعمرة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان معه هدى فليل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا فقد مت وأنا حائض ولم أطق بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك اليه فقال انتفضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة قالت فتعلت فلما قضينا الحج أرسلني مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى التنعيم فاعمرت فقال هذه مكان عمرتك قالت قطاف الذين

كانوا

ودخلوه انما يكون من باب واحد وهو باب العمل الذي يكون أغلب عليه

(فقال أبو بكر رضي الله عنه بأبي أنت) أي مفدي بأبي (وأمرني رسول الله ما على من دعي من تلك الابواب من ضرورة) أي ليس على استدعو من كل الابواب ضرر بل له تكرمه وعازا وقال ابن المنير وغيره يريد من أحد تلك الابواب خاصة دون غيره من الابواب فيكون أطلق الجمع وأراد الواحد وقال ابن بطال يريد أن من لم يكن الامس أهل خصلة واحدة من هذه الخصال ودعي من باب الاضر وعليه لان الغاية المطلوبة دخول الجنة وقال في شرح المشكاة

لما خص كل باب عن أكثر نوعا من العبادات وسع الصديق رضي الله عنه رغب في أن يدهي من كل باب وقال ليس علي من دهي من تلك الأبواب ضرر بل شرف وإكرام ثم سأله فقال (فهل يدهي أحد من تلك الأبواب) ويختص بهذه الكرامة (كما قال صلى الله عليه وآله وسلم) (نعم) يدهي منها كما هاهنا على سبيل التمييز في الدخول من أي باب شاء الاستحالة الدخول من الكل معا (وأرجو أن تكون منهم) الرجا منه صلى الله عليه وآله وسلم واجب فقيه إن الصديق رضي الله عنه من أهل هذه الأعمال كما هو هذا الحديث أخرجه أيضا في فضائل أبي بكر ومسلم في الزكاة والتمذي في المناقب ٣٠٥ والنسائي فيه وفي الزكاة والصوم والجهاد

(وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا جاء رمضان بدون شهر واحد حتى يجاري لمواز ذلك لكن رواه الترمذي بذكر الشهر وزيادة الثقة مقبولة فتكون رواية البخاري مختصرة منه فلا تبقى له حجة فيه على إطلاقه بدون شهر (قصت أبواب الجنة) حقيقة لمن مات فيه أو عمل عملا لا يفسد عليه أو هو علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ومنع الشياطين من أذى المؤمنين قال ابن العربي وهو يدل على أنها كانت مغالطة ويدل عليه أيضا حديث فاني باب الجنة فنقعقع فيقول الخازن من فأقول محمد فيقول بك أمرت أن لا أفخ لاحد قبلك قال وزعم بعضهم أنها مفتحة دائما من قوله تعالى حتى إذا جاءوها وقفت أبوابها وهذا اعتماد على كتاب الله ونظام أذهو جواب للجزء انتهى وتعقبه أبو عبد الله الهادي بأنه انما يكون جوابا إذا كانت الواو زائدة فكذا أخرجه

كانوا أهل البصرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى فجمعهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا متفق عليه وعن طاوس عن عائشة أنها أهدت بالعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حين حاصت فذكرت المنايا كاه أو قد أدلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بسمك طوافك للحج وعمرتك فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التميم فاعمرت بعد الحج رواه أحمد ومسلم وعن مجاهد عن عائشة أنها حاصت بسرف فتطهرت بهرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجت وعمرت رواه مسلم وفيه تدبير على وجوب السعي حديث ابن عمر أخرجه أيضا يدين منصور بن قواعب بن جهم بن الحج والعمرة كفاهم طواف واحد وسعي واحد وأعله الطحاوي بأن الدراويذ أخطأ فيه وإن الواجب أن يكون موقفاً في محطته بما رواه أبو يوب والبيهقي بن عتبة وغير واحد عن نافع بن عوسبة في ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأنه روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهو تعليل مردود فالدرود يصدوق وليس ما رواه مخالف لما رواه غيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود يلفظ لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحداً وأخرج عبد الرزاق عن طاوس بإسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجته وعرته الا طوافا واحداً وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف بحجته وعرته طوافا واحداً بعد أن قال انه سئل هل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر انه رأى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول يعني الذي طاف يوم النحر لاؤضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبهذه الادلة تنسك من قال انه يكفي القسار بحجته وعرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي وامسحق وداود وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال النووي وقال زيبين علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناصر قال النووي وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود

٢٩ نيل ح الكوفيون وقال المبرد الجواب محذوف تقديره سعد والواو الالف لم يشك ان الحال لا تقتضي انها مفتوحة دائما ولا يستقيم مع الحديث المذکور الآن يقال فنخذه أولاً ثم يأتون فيعيدونها مفتوحة انتهى أو مجاز لان العمل يزدي الى ذلك أو لكثرة لشواب والمغفرة والرحمة بدليل رواية مسلم قصت أبواب الرحمة الآن يقال الرحمة من أسماء الجنة وهذا الحديث أخرجه هنا مختصراً وقد أخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه بقامه ورواه مديون الشيخ البخاري فيلحق وأخرجه البخاري في الصوم وفي صفة أبيليس ومسلم في الصوم وكذا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي

هريرة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم اذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء) قيل هذا من تصرف الرواة والاصل أبواب الجنة وكذا وقع في باب حقة ابليس وجنوده من بدء الخلق بلفظ أبواب الجنة في غير رواية أبي هريرة أبواب السماء وقال ابن بطال المراد من السماء الجنة بقريته قوله (وغلقت أبواب جهنم) يحتمل أن يكون القمع على ظاهره وحقيقته وقال التوربشتي هو كناية عن تنزيل الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد تارة ببذل التوفيق وأخرى بحسن القبول وغلقت أبواب جهنم عبارة عن تنزه أنفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث على

٣٠٦

المعاصي بقمع الشهوات فان قيل ما منعكم أن تتجملوا على ظاهر المعنى قلنا لانه ذكر على سبيل المن على الصوام واتمام النعمة عليهم فيما سواه وندبوا اليه حتى صار الجنة في هذا الشهر كأن أبوابها فتحت ونعيمها هي والنيران كأن أبوابها غلقت وانسكالها عطلت واذا ذهبنا الى الظاهر لم ننع انفسه موقعها وتخلو عن الفائدة لان الانسان مادام في هذه الدار فانه غير مبرر لدخول احدى الدارين ورجح القرطبي حمله على ظاهره اذ لا ضرورة تدعو الى صرف اللفظ عن ظاهره وقرره ابن المنير قال الطبري فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملازمة على استصعاد فعل الصائمين وانه من الله بمنزلة عظيمة ويؤيده حديث ان الجنة تنزف لرمضان الحديث (وسلبت الشياطين) أي شلت بالاسل حقيقة والمراد مستغرق السمع منهم وان تسلبهم يقع في أيام رمضان دون ليله لانهم كانوا منعوا زمن نزول

والشعبي والنخعي انه يلزم القارن طوافان وسعيان وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة متعددة منها ما سلف عن الضحاوي على حديث ابن عمر ومنها جوابه عن حديث عائشة بانها أرادت بقولها جمعوا بين الحج والعمرة جمع متعة لاجمع قرآن وهذا مما يتجهب منه فان حديث عائشة مصروح بقوله من تمتع عن قرن ومائة له كل واحد منهما كما في حديث الباب المذكور فانهم سألوا طواف الذين كانوا أهلوا بالعمرة ثم قالت وأما الذين جمعوا الحج واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيره ما عن علي بن عليه السلام انه جمع بين الحج والعمرة وطواف الهماء طوافين وسعى لهم سبعين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وطرقه ضعيفة وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود بابا ضعيف ومن حديث ابن عمر باسناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلا ووقعه في القمع بأنه قد روى الطحاوي وغيره مرفوعا عن علي وابن مسعود وذلك باسناد لا بأس به انتهى فيمنه في أن يصار الى الجمع كما قال البيهقي ان ثبتت الرواية انه طواف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف اذ فاصلة وأما السعي مرتين فلم يثبت انتهى على انه يضاعف ما روى عن علي بن عليه السلام ما في القمع من أنه قد روى آل بيته عنه مثل الجماعة قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي بن القارن طوافا واحدا خلافا لما يقول أهل العراق ومما يضاعف ما روى عنه من تكرار الطواف أن أمثله طرقه عنه رواية عبد الرحمن بن أذينة عنه وقد ذكر فيها انه يمنع من ابتداء الاهلال بالحج بأن يدخل عليه مرة وأن القارن بطواف طوافين ويسعى سبعين والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج مان كان الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بمادات عليه والافلاحة فيها ويضعف أيضا ما روى عن ابن عمر من تكرار الطواف انه قد ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد وقد احتج أبو ثور على الاكتفاء بطواف واحد للقارن بحجة نظرية فقال قد أجرنا جميعا للحج والعمرة معا سفرا واحدا وحراما واحدا وتلبية واحدة فكذلك يجزى عنهما طواف واحد وسعي واحد حكى هذا عنه ابن المنذر ومن جله ما يحتج به على انه يكفي لهما طواف واحد حديث دخلت العمرة في الحج

القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل مبالغة في الحفظ أو هو مجاز على العموم والمراد انهم

لا يصلون من افساد المسكين الى ما يصلون اليه في غيره لاشتغالهم فيه بالصيام الذي فيه يقع الشيطان وان وقع شيء من ذلك فهو قليل بالنسبة الى غيره وهذا أمر محسوس وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة بلنظا اذا كان أول ليلة من شهر رمضان صدقت الشياطين ومردة الجن وفي لفظ عند النسائي مردة الشياطين وفي رواية أبي صالح غلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب وبإحدى هذا دليلا على ما قبله وبإحدى الشيرازي أقصير والله عتقا من النار

وذلك كل ليلة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا رأيتهم فاقطروا) الضمير راجع إلى الهلال وإن لم يبق له ذكر دلالة السياق عليه (فإن غم عليكم) من غمت النوى إذا غطت أي غطى الهلال بغيمة (فاقدروا له) أي قدره الله تمام العدد ثلاثين يوما من التقدير (يعني هلال رمضان) والحديث ورد بالفاظ مختلفة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور) أي من لم يترك الكذب والميل عن الحق (والعمل به) وزاد في الأدب عن أبي ذئب والجهل وفي رواية ٣٠٧ بر وهب والجهل في الصوم ولا ينماجه

من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به والضمير فيه يعود على الجهل لكونه أقرب مذكورا وعلى الزور فقط وإن بعد لاتفاق الروايات عليه أو عليها وأفراد الضمير لاشتراكهما في تقييد الصوم قاله العراقي وفي الأولى يعود على الزور فقط والمعنى متقارب وفي الأوسط

لما طرأت بسند رجاله نقات من لم يدع الخي والكذب والجهل على أن الكذب والغيبة والنميمة لا تنقص الصوم وعن الثوري أن الغيبة تنقصه وعن مجاهد دخلتان تنقصان الصوم الغيبة والكذب والصواب الأول نعم هذه الأفعال

تنقص الصوم وقول بعضهم أنها صغائر تكفر باجتناب الكبار أجاب عنه الشيخ تقي الدين السبكي بأن في حديث الباب والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية لذلك لا الرث والاضطراب وقول الزور والعمل به مما علم النبي عنه مطلقا والصوم مأموره مطلقا لو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يثربها

إلى يوم القيامة وهو صحيح وقد تقدم وذلك لأن ما بعد دخولها فيه لا يحتاج إلى عمل آخر غير عمله والسنة الصحيحة الصريحة أحق بالاتباع فلا يلتفت إلى ما خالفها قوله وامتنع من قبيح ما يدل على أنه لا يكره الامتناع للمعصية وقيل أنه مكروه قال النووي وقد تأول العلماء فعل عائشة هذا على أنها كانت معذورة بأن كان رأسها أذى فأباح لها الامتناع كما أباح للكعب بن جعرة الخلق للأذى وقيل ليس المراد بالامتناع هنا حقيقة الامتناع بالمتن بل تسريح الشعر بالأصابع عند الغسل للأحرام بالمحج لاسيما أن كانت لبثت رأسها كما هو السنة وكما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يصح غسائها إلا بإبصال الماء إلى جميع شعرها ويلزم من هذا انقضاء قوله يستعك الخ لمراد بالوسع هنا الأجزاء كافي الرواية الأخرى

• (باب الميت يفي ليالي من روى الجمار في أيامها) •

(عن عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آخر يوم حير صلى الطهر ثم رجع إلى منى فمكث بها إلى أيام التشريق يرى الجمر إذا زالت الشمس كل حرة بسبع حصيات يسبح مع كل حصاة ويقف عند الأولى وعند الثانية يطيل القيام ويتضرع ويرى الثالثة لا يقف عند هارواه أحد وأبو داود • وعن ابن عباس قال استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيت بمكة ليالي من أجل قايته فأذن له متفق عليه ولهم مثله من حديث ابن عمر • وعن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمار حين زالت الشمس رواء أحد وابن ماجه والترمذي • وعن ابن عمر قال كانت حين زالت الشمس رمينار واه الجارمي وأبو داود • وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رمى الجمار منى أتيا دعا عبورا راجعا رواء الترمذي وصححه • وفي نسخة عنه أنه كان يرى الجمر يوم النحر كما وسائر ذلك ما نسبوا ويخبرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواء أحد) حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي وأخرج نحوه مسلم في صحيحه من حديث جابر ويؤيده حديث ابن عمر المذكور في الباب عند

لم يكن لذكرها فيه مشروطة بمعنى تفهمه فلما ذكرت في هذا الحديث نهي متنا على أمرين أحدهما زيادة فعلها في الصوم على غيره والثاني الخ على سلامة الصوم عنها إن سلامته عن اصفه كمال فيه وقوة الكلام تقتضي أن يقع ذلك لأجل الصوم فتقتضي ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة عنه فإذا لم يعلم عنها نقص ثم قال ولا شك أن التكليف قد تردد بأشياء وينبغي على أخرى بطريق الإشارة وليس المقصود من الصوم عدم الحظ كافي المنهيات لأنه يشترط له النية بالإجماع ولعل القصد به في الأصل الامتناع عن جميع المخالفات لئلا يكون لما كان ذلك يشق تخفف الله وأمره بالامتناع عن المفطرات ونهى العاقل بذلك على الامتناع عن المخالفات

(وقال في آخره للصائم فرحان فرحه ما) أي بهما (إذا أفطر فرح) زادتم لم يفطره أي لزوال جوعه وعطشه حيث أبعجه
 الفطر وهذا الفرح الطبيعي قال القرطبي وهو السابق للفهم أو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة
 على مستقبل صومه قال في الفتح ولا مانع من الحمل على ما هو أعم مما ذكره فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك
 فمنهم من يكون فرحه مباهوا وهو الطبيعي ومنهم من يكون فرحه مستحبا وهو من يكون سببه شيئا مذكرا (وإذا لم يره) عز
 وجل (فرح بصومه) أي بهزاته وثوابه أو ببقائه به وعلى الاحتمالين فهو ٣٠٩ مسرور بقبول صومه (عن عبد الله بن
 مسعود) رضي الله عنه قال كنا

مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال من استطاع منكم (الباء)
 بالماء على الإفصاح لغة الجماع والمراد
 به هنا ذلك وقبل مؤن النكاح
 والقائل بالأول رده إلى المعنى
 الثاني إن التقدير عنده من
 استطاع منكم الجماع لقدرة
 على مؤن النكاح (فليترجج
 فانه) أي المترجج (اغض البصر
 وأحسن للفرج ومن لم يستطع)
 أي الباءة ليجزه عن المؤن (فعليه
 بالصوم) وإعاقده وبذلك لأن
 من لم يستطع الجماع لعدم شهوته
 لا يحتاج إلى الصوم لدفعها وهذا
 فيه كلام للنفاذ ذكره الله طلائع
 (فانه له وجاء) أي إن الصوم
 للصائم قاطع للشهوة والوجاه
 بكسر الواو والمدهور ض الخصيتين
 وقيل رضى عروقه ما ومن ينهل
 به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه
 أن الصوم قاطع لشهوة النكاح
 واعتش كل بأن الصوم يزيد في
 تهيج الحرارة وذلك مما يشير
 الشهوة والجواب أن ذلك إنما

الزوال أعاد الألف في اليوم الثالث فيجزيه والحاديث المذكور قد ورد على الجميع قوله نصين
 تتفعل من الحين وهو الزمان أي نراقب الوقت المطلب لقوله مشي إليها جعوا على أن
 اتيمان الجار ماشيا ورا كجاء نزل لكن اختلفوا في الأفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك
 في رمي جرة العقبة وفي غيرها قال الجوهري المستحب المشي وذهب البعض إلى استحباب
 الركوب يوم النحر والمشى في غيره والذي ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الركوب لرمي
 جرة العقبة يوم النحر والمشى به كذلك مطلقا (وعن سالم عن ابن عمر أنه كان يرمي الجرة
 الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلا
 ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة
 ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرمي الجرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يفت
 عنده ثم يصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشعه رواه
 أحمد والبخاري وعن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاة
 الأبل في البيوت عن معنى يرمون يوم النحر يرمون الغداة ومن بعد الغدلي ومن ثم
 يرمون يوم النحر ورواه المسند وصححه الترمذي وفي رواية رخص للرعاة أن يرموا يوم
 ويدعوا يوم رواه أبو داود والنسائي وعن سعد بن مالك قال رجعتنا في الجعة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست
 حصيات ولم يعيب بعضهم على بعض رواه أحمد والنسائي حديث عاصم بن عدي
 أخرجه أيضا مالك والشافعي وابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمرو بن العاص
 عند الدارقطني بإسناد ضعيف ووافقه رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للرعاة
 أن يرموا بالليل وأية ساعة شاءوا من النهار وعن ابن عمر عند البزار والحاكم والبيهقي
 بإسناد حسن وحديث سعد بن مالك ساقه في سنن النسائي هكذا أخبرني يحيى بن موسى
 البجلي حدثنا سليمان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال سجد قال سعد فذكره رجاله رجال
 الصحيح وقد أخرجه نحوه النسائي من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس
 أنه سئل عن أمر الجار فقهال ما أدى رماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست

يكون في مبدأ الأمر فإذا قاضي عليه واعتمأ سكن ذلك قاله في الفتح وفي الروضة فإن لم تنكسر به لم يكسر هابكا فور ونحوه
 بل ينكح قال ابن الرفعة نقل عن الأصحاب أنه نوع من الاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الشهر تسع وعشرون ليلة) يعني أن العبرة بالهلال فتارة يكون ثلاثين وتارة تسعة وعشرين وقد لا يرى (فلا
 تصوموا حتى تروه) أي الهلال وليس المراد رؤيته بجميع الناس بحيث يحتاج كل فرد فرد إلى رؤيته بل الاعتبار رؤيته بعضهم
 وهو العدد الذي ثبتت به الحقوق وهو عدلان إلا أنه يكفي في ثبوت هلال رمضان بعد واحد منهم عند القاضي وفات

ما تهمهم به سوى ويجب الصوم ابدا على من أخبره وتوفي به بالرؤية وان لم يذكره عند القاضي ويكنى في الشهادة اشهد اني
 رأيت الهلال واستدل لقبول خبر الواحد بحديث ابن عباس عند أصحاب السنن قال جاء عرابي الى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال اني رأيت الهلال فقال أقمه أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس أن يصوموا غدا
 وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني رأيت فصام
 وأمر الناس بصيامه وهذا أشهر ٢١٠
 قولي الشافعي عند أصحابه وأصحابه ما لكن آخر قوله انه لا بد من

مدلين قال في الام لا يجوز على
 هلال رمضان الاشهاد ان لكن
 قال الصبري ان صح اراد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة
 الاعرابي وحده أو شهادة ابن عمر
 وحده قبل الواحد والا فلا يقبل
 أقل من اثنين وقد صح كل منهما
 وعندى ان مذهب الشافعي
 قبول الواحد وانما رجع الى
 الاثنين بالقياس لما لم يثبت
 عنده في المسألة فانه عسك
 بالواحد باثر عن علي ولهذا قال في
 المختصر ولو شهد برؤيته عدل
 واحد رأيت ان أقبله لا لثرفه
 وقد ذهب الى العمل بشهادة واحد
 أحمد وابن المبارك قال النووي
 وهو الأصح واخاره اشوكاني
 وذهب مالك والليث والاوزاعي
 والنوري الى اعتبار الاثنين
 وقد عسك بتعليق الصوم
 بالرؤية من ذهب الى الزام أهل
 البلد برؤية بلده أو من لم يذهب
 الى ذلك لان قوله حق نزوه خطاب
 لخاص مخصوص فلا يلزم غيرهم
 ولكنه مصروف عن ظاهره فلا
 يتوقف الحال على رؤية كل

أو بسبع قوله الجرة الدنيا بضم الدال وبكسر هاءى القرية الى جهة مسجد الخيف
 وهي أولى الجمرات التي ترى ثاني يوم النحر قوله فيسهل بضم التثنية وسكون المهملة أى
 بقصد السهل من الارض وهو المكان المستوى الذى لا ارتفاع فيه قوله ويرفع يديه فيه
 استحباب رفع اليدين في الدعاء عند الجرة وروى عن مالك انه مكرهه قال ابن المنذر لا أعلم
 أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجرة الا ما حكى عن مالك قوله ثم يرمى الوسطى
 ثم ياخذ ذات الشمال أى يمشى الى جهة الشمال وفي رواية للبخاري ثم يبعد ذات
 الشمال عما يلي الوادى قوله ويوم طويل يلاقيه مشروعية القيام عند الجمرتين وتركه
 عند جرة العقبة ومشروعية الدعاء عندهما قال ابن قدامة لانعلم لما تضمنه حديث ابن
 عمر هذا مخالفا لما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء قوله ويدعوا يوم ما
 يجوزاهم ان يرموا اليوم الاول من أيام التشريق ويذهبوا الى ابلهم فيبيتوا عندها
 ويدعوا ويوم النحر الاول ثم يأتوا في اليوم الثالث فيرموا ما فاتهم في اليوم الثاني مع رمي اليوم
 الثالث وفيه تفسيران وهو انهم يرمون جرة العقبة ويدعون رمي ذلك اليوم ويذهبون
 ثم يأتون في اليوم الثاني من التشريق فيرمون ما فاتهم ثم يرمون عن ذلك اليوم كما تقدم
 وكلاهما جائز وغاير خاص للرعاء لان عليهم رمي الابل وحفظها لتشاغل الناس
 بنفسكهم عنها ولا يمكنهم الجمع بين رعيها وبين الرمي والمبيت فيجوز له -م ترك المبيت للعذر
 والرمي على الصفة المذكورة وقد تقدم الخلاف في الحاق بقية المعذرين بهم في أول
 الباب قوله ولم يجب بعضهم على بعض استدلاله من قال انه يجوز الاقتصار على أقل من
 سبع حصيات وقد تقدم ذكر القائلين بذلك في باب رمي جرة العقبة ولكن هذا الحديث
 لا يكون دليلا على جبر ذلك انكار الصحابة على بعضهم بهضا الا أن يثبت أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اطلع على شيء من ذلك وقرره

• (باب الخطبة أوسط أيام التشريق) •

(عن سراهفت نهان قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أى
 يوم هذا قلنا الله ورسوله أ -م قال آيس أوسط أيام التشريق رواه أبو داود وقال
 وكذلك قال عم أبي حرة الرقاشي انه خطب أوسط أيام التشريق • وعن ابن أبي نجيح عن

واحد فلا يتقيد بالبلد وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها في الفتح وأرجحها ما ذكره
 الشوكاني في شرح الدرر وهو اراء أهل بلد لزوم ما اثار البلاد الموافقة للاحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والافطار لرؤيته وهي
 خطاب لجميع الامم فمن رآه منهم في أى مكان كان ذلك رؤيته لجميعهم انتهى قال في المسوى والا قوى عند الشافعي انه يلزم
 حكم البلد القريب بدون البعد وعند الحنيفة يلزم مطلقا انتهى وهو الحق (فان غم عليكم) بضم الغين المهمة وقت مبداء الميم
 أى ان حال ينكم وبين الهلال غيم في صومكم أو فطركم (فأكلوا العدة ثلاثين) أى عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا مفسر ومبين

لقوله في الحديث الآخر فافدوا له وأولى ما فسر الحديث بالحديث فجيب أ كمال العدة ثلاثين وقد يقع النقص متوالي في شهرين وثلاثة ولا يقع في أكثر من أربعة أشهر (عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى من نسائه) أي حلف لا يدخل عليهن (شهر) وفي مسلم من حديث عائشة أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهر ففيه التصريح بأن حلفه صلى الله عليه وآله وسلم كان على الامتناع من الدخول عليهن شهر فثبت أن المراد بقوله هنا أتى حلف لا يدخل ولم يرد الحلف على الوطء والروايات يفسر بعضها بأن الإيلاء في اللغة

٣١١

مطلق الحلف ويستعمل في عرف

الفقهاء في حلف مخصوص وهو

الحلف على الامتناع من وطء

زوجته مطلقاً أو مدة تزيد على

أربعة أشهر وتعديته بمن في

قوله من نساء نكح على ذلك لأنه

راعى المعنى وهو الامتناع من

الدخول وهو يعمد بمن (فلما

مضى تسعة وعشرون يوماً)

وفي حديث عائشة عند مسلم فلما

مضى تسعة وعشرون ليلة دخل

على واستكمل لان مقتضاه أنه

دخل في اليوم التاسع والعشرين

فلم يكن ثم شهر لا على الكمال ولا

على النقصان وأجيب بأن المراد

تسع وعشرون ليلة بأيامها فإن

العرب تؤرخ بالأيام وتكون

الأيام تابعة لها أو يدل حديث

أم سلمة هذا فلما مضى تسعة

وعشرون يوماً (غدا) أي ذهب

أول النهار (أوراح) أي ذهب

آخره والشك من الراوي (ف قيل

له) وفي مسلم من حديث عائشة

بدأت فقلت يا رسول الله (أنك

حلفت أن لا تدخل) علمنا

(شهر) فقال صلى الله عليه وآله

وسلم (إن الشهر يكون تسعة

وعشرون يوماً) وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقسم على ترك الدخول على أزواجه شهر أربعين

بالهلال وجاء ذلك الشهر ناقصاً فلو تم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين لم يكن ثلاثين يوماً أما لو حلف على ترك الدخول

عليهن شهر أطلقاً لم يبرأ إلا بشهر تام بالعدد وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النكاح ومسلم في الصوم والنسائي في عشرة النساء

وابن ماجه في الطلاق (عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال شهران لا يتقصان) قال ابن المنير

المراد بالنقص الحسب باعتبار العبد فيجب أن كلا منهما شهر عظيم فلا يفتي بصفتهما بالنقصان بخلاف غيرهما من

أبيه عن رجلين من بني بكر قال رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بين أوسط

أيام التشريق ونحن عند راحته وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي

خطب بيني رواه أبو داود وعن أبي نضرة قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله

عليه وآله وسلم في أوسط أيام التشريق فقال يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم

واحد ألا أفضل أعرابي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا أحر على أسود ولا أسود على

أحر إلا بالتقوى أبلغت قالوا بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد

حديث سراه بنت نهمان سكنت عنه أبو داود والمنذري وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات

وحديث الرجلين من بني بكر سكنت عنه أيضاً أبو داود والمنذري والمخاطب في التلخيص

وجال رجال الصحيح وحديث أبي نضرة قال في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح قوله سراه

بفتح السين المهملة وثنتيذ الراء والمد وقبل الفصر بنت نهمان الغنوية هامية لها

حديث واحد قاله صاحب التقريب قوله يوم الرأس بضم الراء والهزة بعده هاء هو

اليوم الثاني من أيام التشريق سمى بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤس الأضاحي

قوله أي يوم هذا سال عنه وهو عالم به لكون الخطبة أوقع في قلوبهم وأثبت قوله

الله ورسوله أعلم هذا من حسن الأدب في الجواب لا كبر والاعتراف بالجهل ولعلمهم

قالوا ذلك لأنهم ظنوا أنه سيمسجه بغيره كما وقع في حديث أبي بكر المتقدم قوله

عم أبي حرة بضم الحاء المهملة وثنتيذ الراء اسم أبي حرة حنيفة وقيل حكيم والرائي

بفتح الراء وتحقير القاف وبعد الألف شين مجمة قوله أوسط أيام التشريق هو

اليوم الثاني من أيام التشريق قوله إلا أن ربكم واحد الخ هذه مقدمة اتفق فضل

البعض على البعض بالحسب والنسب كما كان في زمن الجاهلية لأنه إذا كان الرب

واحد وأبوا الكل واحدا لم يولد عوى الفضل بغير التقوى موجب وفي هذا الحديث

حصر الفضل في التقوى وتنبه عن غيرها وأنه لا فضل لعربي على عجمي ولا لأحد على

أحد إلا بها وليكن قد ثبت في الصحيح أن الناس معادن كما مدن الذهب خيارهم في

الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا فقهه أثبات الخيار في الجاهلية ولا تقوى هناك

وجعلهم الخيار في الإسلام بشرط الفقه في الدين وليس مجرد الفقه في الدين سبباً

وعشرون يوماً) وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقسم على ترك الدخول على أزواجه شهر أربعين

بالهلال وجاء ذلك الشهر ناقصاً فلو تم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين لم يكن ثلاثين يوماً أما لو حلف على ترك الدخول

عليهن شهر أطلقاً لم يبرأ إلا بشهر تام بالعدد وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النكاح ومسلم في الصوم والنسائي في عشرة النساء

وابن ماجه في الطلاق (عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال شهران لا يتقصان) قال ابن المنير

المراد بالنقص الحسب باعتبار العبد فيجب أن كلا منهما شهر عظيم فلا يفتي بصفتهما بالنقصان بخلاف غيرهما من

وان كل ما ورد عنهم من الفضائل والاحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو ثمانية عشر من سواها صافى الوقوف اليوم التاسع أو غيره ولا يخفى ان محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال وقائده الحديث رفع ما يقع في اقلوب من شك لمن صام تسعة وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة وقال الطيبي ظاهر سياق الحديث في بيان اختصاص الشهرين بزيادة ليست في سائرهما وليس المراد ان ثواب الطاعة ٣١٢ في سائرهما قد ينقص دون ما وانما المراد رفع الحرج عما عسى

أن يقع فيه خطأ في الحكم لا اختصاصهما بالهذين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ومن ثم لم يقتصر على قوله رمضان وزد الحجة بل قال (شهر أعيد) أي هما شهر أعيد أحدهما (رمضان) والآخر (ذو الحجة) واستشكل ذكر الحجة لأنه لا يقع الحج في العشر الاول منه فلا دخل لنقصان الشهر وعظمه وأجيب بأنه مؤول بأن الزيادة والنقص اذا وقع في ذي القعدة يلزم منهما نقص عشر ذي الحجة الاول أو زيادته فيقنون الثامن أو العاشر فلا ينقص أجر وقوفهم عما لا غلط فيه قاله الكرماني لكن قال البرماوي وقوف الثامن غلط لا يعتبر على الاصح قال في الفتح قد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من حمله على ظاهره فقال لا يكونان أبدا الاثلاثين وهذا مردود ومعاينه للموجود المشاهد ويكنى في رده قوله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا

أكونهم خيارا في الاسلام والامانة لا اعتبار كونهم خيارا في الجاهلية معني ولكن كل فقيه في الدين من الخيار وان لم يكن من الخيار في الجاهلية. وتوليس أيضا سبب كونهم خيارا في الاسلام بمجرد التقوى والامانة كان لذكر كونهم خيارا في الجاهلية معني ولكن كل متق من الخيار من غير نظر الى كونه من خيار الجاهلية فلا شك ان هذا الحديث يدل على ان اثر افة الانساب وكرم التجار مدخلا في كون أهلها خيارا وخيار القوم أفاضلهم وان لم يكن لذلك مدخل باعتبار أمر الدين والجزاء الاخرى فينبغي أن يحمل حديث الباب على الفضل الاخرى وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في أوسط أيام التشريق وقد قدمنا في كتاب العبد بن انهم من الخطب المستحبة في الحج وبيناه ذلك كما يستحب من الخطب في الحج

• (باب نزول المحصب اذا نفر من منى) •

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقة بالمحصب ثم ركب الى الميت فطاف به راء البخاري وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء لم يطعاهم ثم جيع هجعة ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعله راء آجوداوداودوا البخاري بعناه. وعن الزهري عن سالم ان أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون الابطح قال الزهري وأخبرني عروة عن عائشة انها لم تكن تفعل ذلك وقالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان مغزلا ومع لخروجه راء مسلم • وعن عائشة قالت نزول الابطح ليس بسنة انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان أسمح لخروجه اذا خرج • وعن ابن عباس قال ان محصب يس بشي انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليهم ما قوله باعصب بهم ملتين وموحدة على وزن محم وهو اسم لمكانة مع بين جبالين وهو الى منى أقرب من مكة معني بذلك لكثرة ما به من الحصان من جبالين ويسمى بالابطح وخيف بن كثة قوله ثم جيع هجعة أي اضطجع ونام يسيرا قوله أسمح لخروجه أي أسهل لتوجيهه الى المدينة يستوى البطي والمقتدر ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم

العدة فانه لو كان رمضان اثلاثين لم يمتح الى هذا ومنهم من تأول له معني الايفاء وقال الحسن كان اسحق بن باجههم راء به يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كان تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى وقيل لا ينقصان معا ان جاء أحدهما ثمانية وعشرين جاء الاخر ثلاثين ولا بد وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فیه ما وهذا القولان مشهوران وقد ثبتا من قولين في أكثر الروايات في البخاري قال الترمذي قال أحمد لا ينقصان معاني سنة واحدة وذلك كراعي في خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد ان معناه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم تلك المقالة وقيل المعني لا ينقصان في الاحكام وبه جزم

البيهي وقبلة الطحاوي وقيل لا يتقصان في نفس الامر لكن رجحا لدون وقوة الهلال مانع واليه اشار ابن حبان ولا يفتي
 بعده قال الطحاوي الاخذ بظاهره وحمله على نقص احدهما يدفعه العيان لا فاقد وجدناهما يتقصان معاني اعمام وقال ابن
 المنير لا يخلو شئ من هذه الاقوال عن الاعتراض واقربها ان النقصان الحسي باعتبار العدد يصير بان كلا منهما شهر عظيم
 فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع الى تأييد قول الحق وفي الحديث حجة ان قال ان
 الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً بل الله ان يتفضل ٣١٣ بالحاق الناقص بالتام في الثواب واستدل
 به بعضهم لما لا في استقصائه

به بعضهم لما لا في استقصائه
 لرمضان بنية واحدة لانه حصل
 الشهر بجملة عبادته واحدة
 فاكتفى بالنية وهذا الحديث
 يقتضي ان التسوية في الثواب
 بين الشهر الناقص وبين التام
 انما هو بالنظر الى جعل الثواب
 معاقبا بالشهر من حيث الجملة
 لا من حيث تفصيل الايام انتهى
 ملخصا وهذا الحديث موافق
 للفظ الترجمة واطلق على رمضان
 انه شهر عظيم لقربه من العبد
 او لكونه هلال العيد بما روى
 في اليوم الاخير من رمضان قاله
 الاثرم والاول اولى وتطهيره قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم بالمغرب
 وتر النهار أخرجه الترمذي من
 حديث ابن عمر وصلاة المغرب
 ايمية جهرية واطلاق كونها وتر
 انها لقربها منه وفيه اشارة الى
 ان وقتها يقع اول ما تغرب الشمس
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال انا اى العرب اوفقه
 المقدسة (أمة) جماعة (أمة)
 بلفظ النسبة الى الامم اى الباقون

باجعهم الى المدينة قوله ليس التصيب بشئ أى من المناسك التي يلزم فعلها وقد نقل ابن
 المنذر الخلاف في استصحاب نزول الحصب مع الاتفاق انه ليس من المناسك وقد روى
 أحمد عن عائشة انها قالت واقه ما نزلها يعنى الحصة الامن أجلى وروى مسلم وأبو داود
 وغيرهما عن أبي رافع قال لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنزل الا بطح
 حين خرج من منى ولكن جئت فضررت فبسته فجاء فنزل انتهى ولا شك ان النزول
 مستحب لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفعله وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه
 مسلم عن ابن عمر وعائيل على استصحاب التصيب ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود
 والنسائي وابن ماجه من حديث أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن
 نازلون بخيف بنى كنانة حيث قامت قريشا على الكفر يعنى الحصب وذلك ان بنى كنانة
 حالقت قريشا على بنى هاشم أن لا ينالوا كوههم ولا يوتوهم ولا يبايعوهم قال الزهري
 والخيف الوادي وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حين أراد ان يتفر من منى نحن نازلون غدا فاذ كرموه
 وحكى النووي عن القاضي عياض انه مستحب عند جميع العلماء قال في الفتح
 والحاصل ان من نفي انه سنة كعائشة وابن عباس أراد انه ليس من المناسك فلا يلزم
 بتركه شئ ومن أثبته كابن عمر أراد دخوله في عموم التامى بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا الا لزام بذلك يستحب أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض
 الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر

باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها *

(عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عدى وهو قمر العين
 طيب النفس ثم رجع الى وهو حزين فقلت له فقال انى دخلت الكعبة ووددت انى لم اكن
 فعلت انى أخاف ان أكون أتعبت أمتى من بعدى وادخلت الكعبة ووددت انى لم اكن
 الترمذى * وعن أسامة بن زيد قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت
 فجلس فحمد الله وأثنى عليه وكبر وهاهنا ثم قام الى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه
 وخذموه يديه ثم هال وكبر فذاع ثم فعل ذلك بالاركان كلها ثم خرج فاقبل على القبلة وهو

على الحالة التي ولدتنا عليها الامهات قال في الفتح وقيل اراد امة العرب لانها
 لا تكتب والكتاب فيهم نادر وانهم ليسوا اهل كتاب وقيل منسوبون الى أم القرى (لا تكتب) بانه لكونهم كذا (ولا
 تكتب) بضم السين أى لانعرف حساب الصوم وتيسيرها فلم نكافئ في تعريف مواعيت صومنا ولا عبادتنا ما يحتاج فيه الى
 معرفة حساب ولا كتابة اعمار بطت عبادتنا باعلام واضحة وامور ظاهرة لا تحتمل مستوى في معرفتها الحساب وغيرهم قال في
 الفتح والمراد بالحساب هنا حساب الصوم ولم يكونوا يعرفون من ذلك الا التزير اليسير فعلق اليك في الصوم وغيره بالرؤية

خرج عنهم في معاملة حساب التفسير واستمر الحكم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظاهر السياق يشترى تعليق الحكم بالحساب أصلاً ويوضح قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن غم عليكم فاعلموا العدة ثلاثين ولم يقل فاعلموا أهل الحساب والحكمة فيه كون العدة عند الانغماس سوى فيه المكافون فيرفع الخلاف والتزاع عنهم وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التفسير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم قال البيهقي وإجماع السلف الصالح حجة عليهم وقال ابن بزيرة هو مذهب باطل وقد نعت الشريعة عن ٣١٤ الخوض في علم النجوم لأنها حداث وتضمن ليس فيها قطع ولا ظن

غالب مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاق إذا لم يعرفها إلا القليل انتهى ثم غم صلى الله عليه وآله وسلم هذا المعنى بإشارته بيده من غير لفظ إشارة يفهمها لاخرس والأبهي (الشهر هكذا وهكذا) وفيه مقتدان رأى الحكم بالاشارة قال الراوى (بمعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) قال في القمح هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصراً ورواه غيره عن شعبة تماماً أخرجه مسلم عن ابن المنقعي وغيره عنه بلفظ الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة والثم هكذا وهكذا وهكذا به سني تمام ثلاثين أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة وهذا هو المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار به مارة أخرى ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع لمعاة النجوم بقوانين التعديل وانما المعول على رؤية الأهل وقد نعتنا عن التكلف ولا شك أن في مراعاة

على الباب فقال هذه القبلة هذه القبلة مرتين أو ثلاثاً رواه أحمد والنسائي وعن عبد الرحمن بن صفوان قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة انطلقت فواقته قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استلوا البيت من الباب إلى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسطهم رواه أحمد وأبو داود وهو عن اسمعيل بن أبي خالد قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته قال لا متفق عليه حديث عائشة أخرجه أيضاً وصححه ابن خزيمة والحاكم وحديث أسامة رجاه رجال الصحيح وأصله في صحيح مسلم بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في البيت ولكنه كبر في نواحيه وحديث عبد الرحمن بن صفوان في أسناده يزيد بن أبي زياد ولا يمتنع به حديثه وقد ذكرنا أدركه أن يزيد بن أبي زيادة فردبه عن مجاهد ولا يمتنع ذكره في الأصل أنه صدوق من ذوى الحفظ وذكر في الخلاصة أنه كان من الأئمة الكبار وقد تقدم الكلام فيه في غير موضع قوله ووددت أني لم أكن فعلت فيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح لأن عائشة لم تكن معه فيها كانت معه في غيره وقد جزم جمع من أهل العلم أنه لم يدخل إلا في عام الفتح وهذا الحديث يرد عليهم وقد تقرّر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل البيت في عمرته كما في حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فتعبد أن يكون دخوله في حجة وبذلك جزم البيهقي وقد أجاب البعض عن هذا الحديث بأنه يتخلف أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح وهو بعيد جداً وفيه أيضاً دليل على أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وبكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخولها من المناسك وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن دخولها مستحب ويدل على ذلك ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من دخل البيت دخل في الجنة وخرج مغفوراً له وفي أسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استصحابه ما لم يؤدأ حد يدخله ويدل على الاستصحاب أيضاً حديث أسامة وعبد الرحمن بن صفوان المذكور أن في الباب قوله وخذه ويديه فيه استحباب وضع اليد والسر على البيت وهو ما بين الركن والباب وفيه ما لا يلتزم كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال الملتزم ما بين الركن والباب وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من

ما غرض حتى لا يدري إلا بالظنون غاية لتكاف انتهى وقد ذكرت في كتابي الروضة الندية في شرح الدرر البهية طريق نقلا عن صاحب سبل السلام شارح كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام مانعه التوقيت في الأيام والشهور والسنوات بالحساب المنازل القمرية بدعة باتفاق الأمة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعي أن ذلك كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وانما هو بدعة أهلها ظهرت في عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعربهم ومنهم النجوم والمنطق فانه علم أولئك الذين قال الله تعالى فيهم فلما جاءتهم رسلنا بالبينات فرحوا بإجماعهم من العلم فأقل أحوال المقرين

على حساب المنازل القمرية أنهم متباعدون وكل بدعة ضلالة ووافقه عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فأنهم في مكة المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك واهم فيه أنواع مؤلفات مثل الربع الحبيب ونحوه يدرسونه ويقرؤنه ويعتقدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم لا ينفع وجهل لا يضر وهو من علم أهل الكتاب فان أعبادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان أنزل الله تعالى عليه اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ٢١٥ ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان أهل

بنيته وأصحابه على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعله المتأخرون هو الميزان ولا شيئا من هذه الامور التي صار ذلك التكليف الموقت عليها يدور انتهى وحديث الباب أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين) أي بنية الرضائية احتياطاً وليكرهه التقدم معان أحد هاخوفاً من ان يزداد في رمضان ما ليس منه كأنه عن صيام يوم العيد لذلك حذروا مما وقع فيه أهل الكتاب في صيامهم فزادوا فيه بآرائهم وأهوائهم وأخرج الطبراني من عائشة ان ناساً كانوا يتقدمون

الشهر فبصومهم قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتقدموا بين يدي الله ورسوله ولهذا انتهى عن صوم يوم الشك والمعنى الثاني الفصل بين صيام

طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعاً ورواه عبد الرزاق بسناد يصح عنه موقوفاً ومعنى بذلك لان الناس يلتزمونه قوله ثم فعل ذلك بالاركان كما هي فيه دليل على مشروعية وضع الصدر والخد على جميع الاركان مع التليل والتكبير والدعاء قوله من الباب الى الحطيم هذا تفسيه لبيان المكان الذي استلوه من البيت والحطيم هو ما بين الركن والباب كما ذكره محب الدين الطبري وغيره وقال مالك في المدونة الحطيم ما بين الباب الى المقام وقال ابن حبيب هو ما بين الحجر الاسود الى الباب الى المقام وقيل هو الشاذروان وقيل هو الحجر الاسود كما يشعر به سياق هذا الحديث ومعنى حطيم لان الناس كانوا يحطمون هناك بالايمن ويستجاب فيه الدعاء لما يلوم على الظالم وقتل من حلف هناك كاذبا بالاهبات له العقوبة وفي كتب الخنفية ان الحطيم هو الموضع الذي فيه الميزاب قوله وسطهم قال الجوهرى تقول جاست وسط القوم بالتسكين لانه طرف وجلست وسط الدار بالفتح لانه اسم حال وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالاسكان وان لم يصلح بين فهو وسط بالفتح قال الازهرى كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والسجدة وحلقة الناس فهو بالاسكان وما كان منضمم الاية بين بعضه من بعض كالساحة والدار والاحبة فهو وسط بالفتح قال وقد أجازوا في المفتوح الاسكان ولم يجزوا في الساكن الفتح قوله أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته بمزة الاستقهام قال القنوي قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتركونه لغيرها فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ونحوها يعضى كما ثبت في حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ويحتمل ان يكون دخوله البيت لم يقع في الشرط فلما أراد دخوله لمعه كانه هو من الإقامة بمكة فوق ثلاث

• (باب ما جاء في ما زعم) •

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ما زعم لما شرب له رواء أحمد وابن ماجه وعن عائشة انها كانت محملاً من ما زعم وتحدث بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحمله رواء القمذى وقال حديث حسن غريب • وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السقياه فاستقى فقال العباس يا فضل اذهب الى أمك فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرب من عندها فقال اسقى

القرض والنفل فان جنس القرض بينهما مشروع ولذا حرم صيام يوم العيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن توصل صلاة فريضة بصلاة حتى يفصل بينهما بسلام أو كلام مخصوصاً سنة الفجر في المسند أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله وهذا منه نظر لانه يجوز ان له عادة كما ساقى والمعنى الثالث أنه لا تقوى على الصيام لرمضان فان مواصلة الصيام تضعف عن صيام القرض فاذا حصل الفطر قبله يوم أو يومين كان أقرب على التقوى على صيام رمضان وفيه نظر لان مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام فصاعداً أجاز وسنذكر ما فيه قريبا المعنى الرابع أن الحكم عاقي بالرؤية فنقدمه يوم أو يومين

فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد (الأن يكون رجل كل يوم صومه) المعتاد من ورد كان اعتنا بصوم الدهر أو صوم يوم ونظر يوم أو يوم معين كالثنين فصادفه أو نذر أو قضاء (فليصم ذلك اليوم) فإنه مأذون له فيه ويجب عليه النذر وما بعده فهو مستثنى من الأدلة القطعية ولا يسلط القطعي بالظني ومفهوم الحديث الجواز إذا كان التقديم باكتساب يومين وقيل بمقتضى المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه التقديم بالصوم بحيث وجب المنع وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب ٢١٦ ممن يقصد ذلك وقالوا أمدا المنع من أول السادس عشر من

شعبان لحديث أبي هريرة إذا اتصف شعبان فلا تصوموا رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وظاهره أنه يحرم الصوم إذا اتصفوا وأنه لا يقبله وليس مراد حفظ الأصل مطلوبية الصوم وقد قال النووي في المجموع إذا اتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب إن لم يصله بما قبله على الصحيح وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وذهب الحديث الوارد فيه وقال أحمد وابن معين أنه منكر وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العللاء وكذا منعه قبله الطحاوي واستظهر بحديث انس مرفوعا أفضل الصيام بعد رمضان شعبان **ممكن** أسنده ضعيفا واستظهر أيضا بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من شهر شعبان شيئا قال لا قال فإذا أفطرت من رمضان فمهم يومين

فقال يا رسول الله انهم يحرمون أيديهم فيه قال اسقي فشرب ثم أتى زمزم وهم يستقون ويعلمون فيها فقال **ممكن** على عمل صالح ثم قال لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الحبل يعني على عاتقه وأشار إلى عاتقه رواه البخاري وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن آية ما ينشأ بين المنافقين لا يتصلحون من ما زمزم رواه ابن ماجه **ممكن** وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ما زمزم لما شرب له أن شربته فتشقى به شقاء الله وإن شربته يشبهك أشبهك الله به وإن شربته لقطع ظمئك قطع الله وهي هزيمة جبريل وسقياسمه يرواه الدارقطني حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه المنذري والدمياطي وحسنه الحافظ وفي أسنده عبد الله بن المؤمل وقد شربه كما قال البيهقي وهو ضعيف وأعله ابن القطان به وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن جابر وفيها سويد بن سعيد وهو ضعيف جدا وإن كان مسلم قد أخرج له فائغا أخرجه في المتابعات قال الحافظ وأيضا فكان أخذ عنه قبل أن يعمرى وبه حديثه وكذلك أمر أحمد بن حنبل إياه بالأخذ عنه كان قبل عمه ولما سمى صارياتن فينتلن وقال يحيى بن معين لو كان لي قوس وريح لغزوت سويدا من شدة ما كان يذكر له عنه من المناكير وأخرجه الطبراني من طريق ثالثة وحديث عائشة أخرجه البيهقي والحاكم وصححه حديث ابن عباس الأول أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي مليكة قال جابر رجل إلى ابن عباس فقال من أين جئت قال شربت من ما زمزم قال ابن عباس أشربت منها كما ينبغي قال وكيف ذلك يا ابن عباس قال إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذا كراهم الله ونفست ثلاثا وتصلح منها فإذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية ينشأ بين المنافقين أنهم لا يتصلحون من زمزم وحديثه الثاني أخرجه أيضا الحاكم وزاد الدارقطني على ما ذكره المصنفون شربته **ممكن** أعاد الله قال فكان ابن عباس إذا شرب ما زمزم قال اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفا من كل داء وهذا الحديث هو من طريق محمد بن سعيد البخاري عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال في التخيض والجار وفي صدوق الان رواية شاذة فقد رواه حفاظ أصحاب ابن عيينة كالحمدى وابن أبي عمر وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي

ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العللاء محمول على من يذهب للصوم وحديث أبي هريرة مخصوص بمن يحتاج برزعه لرمضان وهو جمع حسن قال في التمهيد وفي الحديث رده على من يرى تقديم الصوم على الرؤية كالأفضة ويرد على من قال يجوز الصوم النفل المطلق وأبعد من قال المراد بالشمس المنفعة فيه رمضان واستدل بلفظ التقديم لأن التقديم بالشئ على الشئ إنما يفتى إذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق لكن السياق يأبى هذا التأويل ويذهب عنه وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه **ممكن** (عن البراء بن عازب) رضى الله عنه

قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله (وسلم) في أول ما افتقر من الصيام إذا كان الرجل صائما فحضر الإفطار فنام قبل أن يقطر ليا كل ليلة ولا يومه حتى يمسي) وفي رواية زهير عند النسائي كان إذا نام قبل أن يمتشي لم يحل له أن يأكل شيئا ولا يشرب ليلة ولا يومه حتى تغرب الشمس ولا يبي الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي بصير كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا شيئا من ذلك إلى مثلها فاتفقت الروايات على أن المنع من ذلك كان مقيدا بالنوم وهذا هو المشهور وفي حديث غيره وفيه قيد المنع من ذلك ٢١٧ في حديث ابن عباس بصلاة العشاء

أخرجه أبو داود بلفظ كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أصابوا العفة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا إلى القابلة ونحوه في حديث أبي هريرة وهذا يخص من حديث البراء ويحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء ليكون ما بعدها منقطة النوم غالباً والتقييد في الحقيقة انما هو بالنوم كما في سائر الأحاديث وقديين السديان هذا الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير ولفظه كتب على النصارى الصيام وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينجسوا بعد النوم وكتب على المسلمين أن لا يمسوا ذلك حتى أقبل رجل من الأنصار فذكر

تخرج عن مجاهد من قول ابن عباس ومعاوية قوى الرفع ما أخرجه الديلمي في المجالسة قال كان عبد بن عيينة بخمار رجل فقال يا أبا محمد الحديث الذي حدثتنا به عن ما زعم من صحيح قال نعم قال فاني شربته الا أن تصدني مائة حديث قال اجلس فحدثه مائة حديث وفي الباب عن أبي ذر مرفوعا عنه داي داود الطيالسي في مسنده قال زعم من مباركة انما طعام طعم وشفاء سقم وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم وعن جابر غير حديث الباب عند مسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرب منه قوله ما زعم من لما شرب له فيه دليل على ان ما زعم من ينفع الشارب لا يضر شربه لاجله سواء كان من امور الدنيا والآخرة لان ما في قوله لما شرب له من صريح العموم قوله كان يحمله فيه دليل على انه لا بأس بحمل ما زعم من الى المواطن الخارجة عن مكة قوله لولا أن تغلبوا ذلك بأن يظن الناس ان الفاعل سنة فينزح كل رجل لنفسه فيغلب أهل السقاية عليها وفي هذا الحديث استحباب الشرب من ما زعم وما قبل من ان الشرب جبلي فلا يدل على الاستحباب اذ لا تأمى في الجبلي مدفوع بان القصد الى ذلك المحل والامر بالنزع واعطاء اسامة الفضلة لشربها من غير أن يستدعى الماء كما في صحيح مسلم مما يدل على ان الشرب للفضيلة لا الحاجة قوله لا يتصلحون أى لا يروون من ما زعم قال في القاموس وقضخ امتلاء شبعاً أوريا حتى بلغ الماء أضلاعه انتهى قوله هزيمة بالزى أى هزيمة جبريل لانه ضربها برجله فتباعد الماء قال في القاموس هزيمة هزيمة غمزة بيده فصارت فيه حفرة ثم قال والهزائم البثور الكبيرة الغز الماء قوله وسقيا اسمعيل أى أظهره الله ليسقى به اسمعيل في أول الامر

• (باب طواف الوداع) •

(عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينصرف حتى يكون آخر عهدك بالبيت رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه • وفي رواية أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه • وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص للحائض ان تصدق قبل ان تطوف بالبيت اذا كانت قد طافت في الافاضة رواه أحمد • وعن عائشة قالت

وقع عند أبي داود من هذا الوجه صرمة بن قيس وفي رواية النسائي أبو قيس بن عمرو فان حل هذا الاختلاف على تعدد اسماء من وقع له ذلك والافيهن الجمع بردي جميع الروايات الى واحد ونحوه في الفتح وزادوا الصواب صرمة بن أبي انس (كان صائما فلما حضر الإفطار أتى امرأته) لم نسم (فقال لها أتعطيك طعاما قالت لا ولكن انطلق فاطلب لك) وظاهره انه لم يجئ معه بشئ لكن في مرسل السدي انه أتاهما بقر فقال استبدلي به طعنا واجعليه مضيا فان القرأ حرق جوفى وفي مرسل ابن أبي ليلى فقال لا هله أطمعوني فقالت حتى اجعل لك شيئا مضيا (وكان يومه يعمل) أى في أرضه كما صرح به أبو داود في روايته (فغلبته

عنه) امام (جمله اسماء صحابه) قال حبيب بن جرماط قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يعصى الله واما ان
يا كل زاد اجد قاصح صاعدا فلما اتصف النهار غشي عليه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) بضم الذال وكسر الكاف
زاد اجد وابدو والحاكم من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاذ بن جبل وكان عمر اصاب النساء بعد ما نام ولا بن جرير
وابن ابي حاتم عن كعب بن مالك قال كان الناس في رمضان اذا صام الرجل قام حتى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء
حتى يطر من الغد فرجع عمر من عند ٣١٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صوم عنده فاراد امراته فقالت

حاضرت صفية بنت يحيى بعدما أفاضت قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أجبستناهي قلت يا رسول الله انهم اقد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضرت بعدما الافاضة قال فلتنفر اذن متفق عليه قوله لا يقرأ أحد الخ فيه دليل على وجوب طواف الوداع قال النووي وهو قول أكثر العلماء ويلزم به ترك دم وقال مالك وداود وابن المنذر هو سنة لا تنفي تركه قال الحافظ والذي رأيته لابن المنذر في الاوسط انه واجب للأمر به الا انه لا يجب به تركه نفي انتهى وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم به ونهيهم عن تركه رفعه الذي هو بيان للمجمل الواجب ولا شك ان ذلك يفسد الوجوب فعوله أمر الناس بالبناء على ما لم يسم فاعله وكذا قوله خفف قوله اذا كانت قد طافت طواف الافاضة قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامساك رابيس على الحائض التي أفاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت انهم أمروها بالمقام اذا كانت حائض الطواف الوداع فكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الافاضة اذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك وبقي عمر بن الخطاب لثبوت حديث عائشة وروى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم ابن محمد كان الصحابة يقولون اذا أفاضت قبل ان تفيض فقد فرغت الامر وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي عن عمر انه قال ليكن آخره هدها بالبيت وفي رواية كذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل الطحاوي بحديث عائشة على نسخ حديث عمر في حق الحائض وكذلك استدلى على نسخه بحديث أم سلمة عندها أبي داود الطيالسي انها قالت حضت بعد ما طفت بالبيت فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان انفر وحاضت صفية فقالت لهما عائشة حبستنا فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تنفروا وراه سعيد بن منصور وفي كتاب المناسك واصحق في مسنده والطحاوي وأصله في البخاري ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه الحاكم عن ابن عمر قال من حج فليكن آخره هدها بالبيت الا الحائض رخص لهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله فلتنفر اذن أي فلا تجلس علينا حينئذ لانها اقد أفاضت فلا مانع من التوجه والذي يجب عليها قد فعلته وفي رواية للبخاري فلا بأس انفرد في رواية له اخرجني وفي رواية فلتنفرن معائنه متقاربة والمراد بها

اني قد غت فقال ما نعت ووقع
عليها و منع كعب بن مالك مثل
ذلك (فنزلت هذه الآية احل
لكم ليلة الصيام) التي تصومون
منها صائمين (الرخصة الى نساءكم
ففرحوا) بامر حاسد يد او نزلت
وكلوا واشربوا) جميع الليل
(حتى يتبين لكم الخطيط الايض)
بياض الصبح (من الخطيط الاسود)
من سواد الليل وهذا البيان
يحصل بطلوع الفجر الصادق
ففيه دلالة على ان ما بعد الفجر
من النهار وقال أبو عبيد المراد
بالخطيط الاسود الليل وبالخطيط
الايض الفجر الصادق والخطيط
هو اللون وقيل المراد بالايض
اول ما يسدو من الفجر المعترض
في الافق ~~كما~~ الخطيط المسدود
وبالاسود ما يجتمع منه من غيش
الليل تشبه بالخطيط قاله الرخشي
قال الكرماني لما صار الوقت
وهو الجامع هنا حلالا بعد ان
كان حراما كان الاكل والشرب
بطريق الاولى فاذلك فرحوا
بنزولها ونهوها وامنوا الرخصة
هذا وجهها فاقه ذلك اقصة أي

فيس ثمالا كان حلهما بطريق المنة هو منزل بعد ذلك قوله تعالى كلا واسر بواليعلم بالمنطوق تسهيل الرحيل
الامر عليهم صريحا والمراد نزول الآية بقامها قال في الفتح وهذا هو المقدوب به جزم السهيلي وقال ان الآية تزات في الامرين
مع تقدم ما يتعلق بعمره في الله عنه لفضله انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الصوم والترمذي في التفسير (عن عدي
ابن حاتم) الصابي (رضي الله عنه قال للزات حق يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) ثم قدمت واسلت وتعلت
اشير انعموا لاجده من طريق مجاهد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة والصيام وقال صل كذا وصم كذا فاذا غابت

الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط للأسود (حدث) بفتح الميم (الى فقال) بكسر العين جبل (أسود والى فقال) أبيض فجعلت ما تحت وسادتي فجعلت انظر اليهما (في الليل فلا يستبين لي) أي فلا يراها لي وفي رواية مجاهدة فلا يستبين الأبيض من الأسود (فقدوت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انما ذلك) أي قوله تعالى المذكور (سواد الليل ويبيض النهار) ويستفاد منه كما قال عياض وجوب التوقف على الانفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وانما الاتكامل على اظهر وجوهها واكثر ٣١٩ استعمالها الا عند عدم البيان وقال

ابن بزي في شرح الاحكام وايض
هذا من باب تأخير الجملة لان
العناية بها اولاً ولا على ما سبق الى
افهامهم يقتضي اللسان فعلى
هذا فهو من باب تأخير ماله ظاهر
اريد به خلاف ظاهره واستدل
بالآية والحديث على ان غاية
الاكل والشرب طلوع القمر فلو
طلع القمر وهو يا كل أو يشرب
فترجتم صومه وفيه اختلاف
بين العلماء ولو اكل كل ثمانان
القمر لم يطلع لم يفسد صومه
عند الجمهور لان الآية دلت
على الاباحة الى أن يحصل التبيين
وروى عبد الرزاق باسناد صحيح
عن ابن عباس قال أحل الله لك
الاكل والشرب ما شككت قال
ابن المنذر والى هذا القول صار
اكثر العلماء وقال مالك يقتضي
وفي التفسير قلت يا رسول الله
ما الخيط الأبيض من الخيط
الأسود هما الخيطان قال انك
اعمر يض القفا ان أبصرت
الخيطين ثم قال لايل هما سواد
الليل ويبيض النهار وزاد
أبو عبيد ان وسادك اذا عريض
وكذا الاجد عن هشيم ولا معيل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فضحك وقال ان وسادك اذا عريض
وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك اطويل عريض قال الخطابي في المعاني فيه قولان
أحدهما يردان فومك لكثير وكفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو اراد ان ليك اطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل
حتى يتبين لك القول الاخر انه كفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو اراد ان ليك اطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل
تقول فلان عريض القفا اذا كانت فيه غباوة وغفلة وقيل يرد في هذا الحديث من طريق آخر انك لعريض القفا ويجزم

الرحيل من صفى الى جهة المدينة واستدل بقوله أحاب تناعى ان أمير الحاج يلزمه ان
يؤخر الرحيل لاجل من تفيض عن لم تطف للأفاضة وتغيب باحتمال ان يكون صلى الله
عليه وآله وسلم أراد بتأخير الرحيل اكرام صفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة وأما
ما أخرجه البزار من حديث جابر والثقة في فوائده من حديث أبي هريرة مرفوعاً
أمير ان ولد اباميرين من سبع جنازة فليس له ان ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها
والمرأة تنج أو تغرق مع قوم فخص من قبل طواف الركن فليس لهم ان ينصرفوا حتى
تطهروا وتأذن لهم في اسناد كل واحد منها ضعيف شديد الضعف كما قال الحافظ

(باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قل من غزواً وج أو عمرة يكبر
على كل شرف من الارض ثلاثاً كبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون تائبون عابدون لربهم حامدون صدق الله
وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده متفق عليه) قوله شرف هو المكان العالي كما
في القاموس وغيره وفي رواية لمسلم كان اذا أوفى على ثنية أو وفد فذكر قوله آيئون
راجعون وهو وما بعده اخبار لم يقدرا أي نحن آيئون الخ قوله صدق الله وعده
أي في اظهار الدين ركون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعد به سبحانه ان الله
لا يخلف الميعاد قوله وهزم الاحزاب وحده أي من غير قتال من الاعميين والمراد
بالاحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق وتحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كما تقدم فأرسل الله عليهم ريحاً وجنوداً وهذا هو المشهور ان المراد بالاحزاب احزاب
يوم الخندق قال القاضي عياض ويحتمل ان المراد احزاب الكفرة في جميع الايام
والمواطن والحديث فيه استحباب التكبير والتلليل والدعاء المذكور عند كل شرف
من الارض به لوه الرجوع الى وطنه من حج أو عمرة أو غزواً

(باب القوات والاحصار)

(عن عكرمة عن الطحاج بن عمر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
كسر أو عرج فقد دل عليه جهة أخرى قال فذكرت ذلك لابن عباس وابي هريرة فقالا

وكذا الاجد عن هشيم ولا معيل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فضحك وقال ان وسادك اذا عريض
وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك اطويل عريض قال الخطابي في المعاني فيه قولان
أحدهما يردان فومك لكثير وكفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو اراد ان ليك اطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل
حتى يتبين لك القول الاخر انه كفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو اراد ان ليك اطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل
تقول فلان عريض القفا اذا كانت فيه غباوة وغفلة وقيل يرد في هذا الحديث من طريق آخر انك لعريض القفا ويجزم

الزنجري بالثاني فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم قفاهدي لانه غفل عن البيان وتعرض القمامات استدلت به
وعلى قلة القطنة واشتد في ذلك شعرا وقد ائسرك ذلك غير واحد منهم القرطبي فقال حله بعض الناس على القدم له على ذلك القهم
كانهم فهموا انه نسبة الى الجهل والبخاء وعدم الفقه وعقدوا ذلك بقوله انك عرض القفا وليس الامر على ما قالوه لان من حل
اللفظ على حقيقته اللسانية التي هي الاصل اذ لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذمها ولا ينسب الى جهل وانما عفى والله اعلم ان
وسادته ان كان يغطي الخيطين اللذين ٣٢٠ اراد الله فهو اذا عرض واسع ولهذا قال في اثر ذلك انما هو سواد

الليل ويبيض النمار فكأنه قال
فكيف يذخر لان تحت وسادته
وقوله انك لعرض القفا أي ان
الوساء الذي يغطي الليل والنهار
لا يرقع عليه الا قفا ساعريض
لما نسبة قال في الفتح وترجم عليه
ابن حبان ذكر البيان بان العرب
تنافوت لغاتهم واشتد ذلك الى
ان عددا لم يكن يعرف في لغته
ان مواد الليل ويبيض النهار
يعبر عنهم بالخط الاسود والخط
الابيض وما في هذا الحديث انتهى
أقول المعنى الذي ذكره القرطبي
فيه من التكاف وابداد النعمة
مالا يخفى على من له بصيرة وقلب
سليم ولا سرح في كون هذه المقالة
قد صدرت على سبيل الذم أو
الاشارة الى قلة العطنة كما في قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يذخر
العصاة انك امرؤ فيك جاهلية
ولهذا قال ابن الأثير في الحاشية
في حديث عدى بن جوار التوبخ
بالكلام النادر الذي يسير في صير
من لا بشرط صحة القصد ووجود
الشرط عند من الغلو في ذلك
فانه من له قدم الامن عصمه الله

صدق رواه الخمسة وفي رواية لابي داود وابن ماجه من عرج أو كسرا أو مرض فذكر
معناه وفي رواية ذكرها أحد في رواية المروزي من حبس بكسرا أو مرض وعن ابن
عمر انه كان يقول ليس حبسكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم
عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم يحل من كل شيء حتى يجمع عامقا بلا يهدي أو
يصوم ان لم يجد هديا رواه البخاري والشافعي وعن عمر بن الخطاب انه امر ابا أيوب
صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهب ابن الاسود حين فاتهم ما الحج فأتيا يوم
النصر ان يحل بعمره ثم يرجع احلا لا ثم يحل عامقا بلا يهديا فليجده فيام ثلاثة أيام في
الحج وسبعة اذا وجع الى أهله وعن سليمان بن يسار ان ابن حنبل المروزي صرح ببعض
طريق مكة وهو محرم بالحج فقال على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمرو وعبد الله
ابن الزبير وعمران بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له وكلامهم أمره أن يتدأوى بما لا بد
منه ويقتدي فاذا صبح اعقر فحل من امره ثم عليه أن يجمع عامقا بلا يهدي وعن ابن
عمر انه قال من حبس دون البيت عرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وهذه الثلاثة
لما لا في الموطأ وعن ابن عباس قال لا حصر الا حصر العدو ورواه الشافعي في مسنده
حديث الطحاج بن عمرو سكت عنه أبو داود والمذري وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا ابن
خزيمة والحاكم والبيهقي وأثر عمر بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرج عن عمر انه
أمر من فاته الحج أن يهل بعمره وعليه الحج من قابل وأخرج أيضا عن زيد بن ثابت مثله
وأخرج نحو من عمر بن طريق أخرى والاثر الذي رواه سليمان بن يسار وامام مالك عن
يحيى بن سعيد عنه ولكن سليمان بن يسار لم يدرك القصة وأثر ابن عمر ورواه مالك في
الموطأ من طريق ابن شهاب عن سالم عنه وأثر ابن عباس صحيح الحفاظ اسناده قوله من
كسر بضم الكاف وكسر السين قوله أو عرج بفتح المهملة والراء أي أصابه شيء في رجله
وايس بضم الهمزة فاذا كان خلقة قبل عرج بكسر الراء قوله فقد حل تحسك بظاهر هذا أبو
نور داود فقال انه يحل في مكانه بنفس الكسر والعرج وأجمع بقية العلماء على انه يحل
من كسر أو عرج ولكن اختلفوا فيما به يحل وعلام يحل هذا الحديث فقال أصحاب
الشافعي انه يحل على ما اذا شرط التحلل به فاذا وجد الشرط جازحلا ولا يلزم الدم وقال

تعالى والله اعلم وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في التفسير ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي
وقال حسن صحيح (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال سمعنا نافع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قام الى الصلاة فقبل له)
القائل انس قال قلت لزيد (كم كان بين الاذان والاهور قال) زيد هو (قد رخصت آية) أي قد رخصت آية اتمها قال في الفتح أي
متوسطة لا طويلة ولا قصيرة ولا سريرة ولا بطيئة قال المهلب فيه تقدير الاوقات باعمال البدن وكانت العرب تقدر الاوقات
بالاعمال كقولهم قد رخصت ساعة وقد رخصت رجة وزيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالقراءة اشارت في ان ذلك الوقت كان
وقت العبادة بالسلامة ولو كانوا يسيرون بغير العمل لقال مثلا ديرة أو ثلث نجس ساعة وقال ابن أبي جرة فيه اشارة الى أن

أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة وفيه دلائل على تأخير السجود إلى قرب طلوع الشجر الصادق لكونه أبلغ في المقصود قال ابن أبي جرة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتقرب ما هو الأرفق بأمنه فيه لانه لو لم يتسمر لا تبعوه فشق على بعضهم ولو تسهر في جوف الليل لشق أيضا على بعضهم ممن يغلب عليه النوم فقد يقضى إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر قال وفيه أيضا تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لشق على بعضهم ولا سيما من كان صغرا أو يافدا يقضى عليه فيمضى إلى الإفطار في رمضان قال وفي الحديث تأتيس الفاضل أصحابه ٣٢١ بالمواكلة وجواز المشي بالليل للعاجة لان

زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الاجتماع على السجود وفيه حسن الادب في العبارة لقوله تسهرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل نحن ورسول الله لما يشعر لفظ المعية بالتبعية وقال القرطبي فيه دلالة على أن الفراغ من السجود كان قبل طلوع الفجر فهو معارض لقول حذيفة هو النهار الآن الشمس لم تطلع انتهى والجواب ان لامعارضته بل يعمل على اختلاف الحال فليس في رواية واحدة منهم ما يشعر بالمواظبة فتكون قصة حذيفة سابقة ﴿عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسهروا﴾ تفعل من السهر وهو قبيل الصبح وقال في الروضة ويدخل وقته نصف الليل قال السبكي وفيه نظر لان السهر لغة قبيل الفجر ومن ثم خصه ابن أبي الصنف المعنى بالسدس الاخير والمراد الاكل في ذلك الوقت وذلك على معنى ان التفعل هنا في الزمن المدوخ

مالك وغيره يحمل بالطواف بالبيت لا يجعله غيره ومن خالفه من الكوفيين يقول يحمل بالنسيب والذبح والخلق وسيأتي الكلام على ذلك قوله أو مرض الاحصار لا يتحصر بالاعتذار المذكورة بل كل عذر حكمه حكمها كاعواز النفقة والضلال في الطريق وبقاء السفينة في البحر - هذا قال كثير من الصحابة قال القاضي والكوفيون الحصر بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم مالك والشافعي وأحمد لا حصر الا بالعدو وتسكوا بقول ابن عباس المذكور في الباب وحكي ابن جرير قوا انه لا حصر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسبب في هذا الاختلاف انهم اختلفوا في تفسير الاحصار فالشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الاخفش والكسائي والفرعوني وأبو عبيد وأبو عبيدة وابن السكيت وفضل بن قتيبة وغيرهم ان الاحصار انما يكون بالمرض وأما بالعدو فهو الحصر وقال بعضهم ان أحصر وحصر بمعنى واحد قوله سنة نبيكم قال عياض ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص وعلى اضماع فعل أي تسكوا وشبهه وخبر سبكه طاف بالبيت ويصح الرفع على ان سنة خير حسبكم أو التاعل وحسبكم بمعنى الفعل ويكون ما بعدهما تفسير السنة وقال السهيلي من نصب سنة فهو بأضمار الامر كانه قال الزموا سنة نبيكم قوله طاف بالبيت أي اذا أمكنه ذلك ووقع في رواية عبد الرزاق ان حبس أحد منكم حابس عن البيت فاذا وصل طاف قوله - في صحيح عام قابلا استدلال به على وجوب الحج من القابل على من أحصر وسيأتي الخلاف فيه قوله فيمضى فيه دليل على وجوب الهدى على المحصر وان كان الاحصار الذي وقع في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما وقع في العمرة فقام العلماء الحج على ذلك وهو من الاتفاق بيني افاوق والى وجوب الهدى ذهب الجمهور وهو ظاهر الاحاديث الثابتة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه فعل ذلك في الحديبية ويظهر عليه قوله تعالى فان أحصرتم فنادوا - فيسمر من الهدى وذكر الشافعي انه لا خلاف في ذلك في تفسير الآية وخالف في ذلك مالك فقال انه لا يجب الهدى على المحصر وعقل على قياس الاحصار على الخروج من الصوم للعدو والتسكع بمثل هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب التي يتجنب من وقوع مثلها من أكبر العلماء قوله ابن حزمية بضم الحاء المهمة وبعدها رأى ثم بعد الالف موحدة قوله فسأل على الماء كذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي

٤١ نيل ح من لفظه فانه من معاني تفعل كما ذكره ابن مالك في التسهيل أو الاخذ في الامر شيئا فشيئا ويحصل السهر وبقيل المطعم وكثيره والامر به للندب (فان في السجود) يفتح السين اسم لما يتسهر به وبالضم الفعل (بركة) وفي معنى كونه بركة وجوه ان يبارك في السير منه بحيث تحصل به الاجابة على الصوم وفي حديث علي عند ابن عدي صر فوعا تسهر او لو بشر به من ما زاد في حديث أبي امامة عند الطبراني صر فوعا ولو بقرعة ولو بجهات زيب الحديث ويكون ذلك بالخاصية كما بورك في الثريد والاجتماع على الطعام والمراد بالبركة في التبعة وفي حديث أبي هريرة عماد كرم في

تفردوس ثلاثة لا يحاسب عليها العبد كذا السجود وما أنظر عليه وما كل مع الاخوان أو المراد به التقوى على الصيام
نير من أهال النهار وفي حديث جابر عند ابن ماجه والحاكم مرفوعا استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبالقيمة
قيام الليل ويحصل به النشاط ومدافعة سوء الخلق الذي يشبه الجوع أو المراد به الامور الاخرى فان اقامة السنة توجب
جرو زيادة وقال القاضي عياض قد تكون هذه البركة ما يتفق للمفسر من ذكر أو صلاة أو استغفار وغير ذلك من زيادات
أهل النى لولا القيام للسجود ٣٢٢ لكان الانسان ناقصا عنها وتاركا ونجس يد النية للصوم ليخرج من

بعضها عن الماء في نسخة صحيحة من الموطأ على الماء ومنسوخ عن قوله فوجدته هذه
اللقطة ثابتة في نسخة من هذا الكتاب وهي ثابتة في الموطأ وقد استدل بالأثر
المذكورة في الباب على وجوب الهدى وان الاحصاء لا يكون الا بالخوف من العدة
وقد تقدم البحث عن ذلك وعلى وجوب القضاء وسيأتي

• (باب تحلل المحصر عن العمرة بالتحريم المطلق حيث حصر
من حل أو حرم وأنه لا قضاء عليه) •

(عن المـور ومروان في حديث عمرة الحديبية والصلح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه قوموا فافخروا ثم احلقوا رواه أحمد والبخاري
وأبو داود والبخاري عن المـور والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فخر قبل ان يحلق وأمر
أصحابه بذلك وعن المـور ومروان قالوا قلدره ولله صلى الله عليه وآله وسلم الهدى
وأشعره بنى الحليفة وأمر من ابنا العمرة وحلق بالحديبية في عمرته وأمر أصحابه بذلك
ولحق بالحديبية قبل ان يحلق وأمر أصحابه بذلك رواه أحمد وعن ابن عباس قال انما
البدل على من نقض جهه بالتأذ ذما من حبسه عدوا وغير ذلك فانه يحل ولا يرجع وان
كان معه هدى وهو محصر فخره ان كان لا يستطيع ان يذهب وان استطاع ان يذهب
لم يحل حتى ياتي أهله هدى محله أخرجه البخاري وقال مالك رحمه الله يخرجه به ويحلق في
أى موضع كان ولا قضاء عليه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالحديبية فخرروا
وحلوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل ان يصل الهدى الى البيت ثم ليذكروا
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحد ان يقضوا شيئا ولا يعودوا والعمرة بالحديبية خارج
الحرم كل هذا كلام البخاري في صحيحه) قوله فافخروا ثم احلقوا وفيه دليل على ان
المحصر يقدم التحريم على الحلق ولا يباحض هذا ما وقع في رواية للبخاري عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حلق وجامع النساء وفخره به لان العطف بالواو وانما هو مطلق الجمع
ولا يدل على الترتيب فان قدم الحلق على الفخر فروى ابن أبي شيبة عن علقمة ان عليه
دما وعن ابن عباس مثله والظاهر عدم وجوب الدم لعدم الدليل قوله انما البدل الخ

لاف من أوجب تجديدها اذا
بعد ها وقال ابن دقيق العبد
لما جعل به استحباب السجود
نالقته لأهل الكتاب لانه
نح عندهم وهذا أحد الوجوه
تنصية للزيادة في الاجور
تروية وبارة الفتح السجود
تح السين وضعها لان المراد
بركة الاجر والثواب فناسب
ثم لانه مصدر بمعنى التحصير
البركة لكونه يقوى على
يوم وينشط له ويخفف
سنة فيه فيناسب الفتح لانه
نصربه وقيل البركة ما يتضمن
الاستيقاظ والدعاء في السحر
اولى ان البركة في السجود
لجميعها متعددة وهي
ع السنة ومخافة أهل
اب والتقوى به على العبادة
يادة في النشاط والتسبيح في
دقة على من يسأل اذ ذلك
يستمع معه على الاكل
سبب للذكر والدعاء وقت
ة الاجابة وتدارك لنية الصوم
فعلها قبل ان ينأى قال ابن
العبد وقع للمصوفة في

في السجود كالام من جهة اعتبار حكمه الصوم وهي كسر شهوة النفس والبطن والفرج والسجود بفتح
ين ذلك قال والضرب أن يقال ما زاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالكلية فليس يحاسب كالذي يصنع المتفردون
تأفق في المسألة كل وكثرة الاستعداد ادائها وما عد ذلك فختلف مراتبه انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي
ان ابن ماجه (عن سلمة بن الاكوع) واسم الاكوع سنان بن عبد الله (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
شدرجلا) هو عند ابن اسحاق بن حارثة الاسلمى كما عند أحمد وابن أبي خيثمة (يتأذى في الناس يوم عاشوراء ان من أكل فليتم)

أى لحيته بقية يومه حرمة الوقت كما يسلك لو أصبح يوم النكاح فمات ثم ثبت أنه من رمضان (أو) قاله (فليصم) شك من الراوى
(ومن لم يأكل فلا يأكل) واستدل به على صحة الصيام لمن لم ينو من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
أمر بالصيام في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا
والذى يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضا على تقدير أنه كان فرضا فنسخ حكمه وشرا نطقه بدليل قوله
فليتم ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزئ صيام من أكل من النهار ٣٢٣ وصرح ابن حبيب من المالكية

بأن ترك التبيت لصوم عاشوراء
من خصائص عاشوراء وعلى
تقدير أن حكمه باق فالأمر
بالمسالك لا يستلزم الاجراء
واحج الجمهور ولا شرائط النية
من الليل بما أخرجه أصحاب
السنن من حديث حفصة أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من لم يبيت الصيام من الليل
فلا صيام له وهذا انفك النساق
ولابى داود والترمذى من لم يجز
الصيام قبل الفجر فلا صيام له
ورجحا وقفة وقد أظن النساق
في تخرىج طرقه وحكى الترمذى
في العلل عن البخارى ترجيح
وفقه وعمل بظاهر الاسناد جماعة
من الأئمة فصنعوا الحديث منهم
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم
وابن حزم وروى له الدارقطنى
طريقا أخرى وقال رجالها ثقات
وأبعد من خصه من الحنفية
بصيام القضاء والنذر وأبعد
من ذلك تفرقة الطحاوى بين
صوم الفرض إذا كان في يوم
بعينه كعاشوراء فيجزئ النية
في النهار ولا في يوم بعينه كرمضان

بفتح الباء الموحدة والمهملة أى القضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة وهذا أقول الجمهور
كأنى الفتح وقال في البصران على المحصر القضاء إجماعا في الفرض العترة وأبو حنيفة
وأصحابه وكذا في النقل انعمى وعن أحمد وروايتان واحتج الموحسون للقضاء بحديث
الطاج بن عمرو والساق وهو نص في محل النزاع وبحديث ابن عمر المتقدم لقوله فيه حتى
يجمع عاما فالأخير بدى بعد قوله حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما تقدم
من الآثار وقال الذين لم يوجبوا القضاء لم يذكروا أنه تعالى القضاء ولو كان واجبا لذكره
وهذا ضعيف لأن عدم الذكر لا يستلزم عدمه قالوا ثانيا قول ابن عباس يدل على عدم
الوجوب ويحجب بان قول الصحابي ليس بحجة إذا انفرد فكيف إذا عارض المرفوع قالوا
ثالثا لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدا من أحصر معه في المدينة بأن يقضى
ولو لم يوجب القضاء لأمرهم قال الشافعى انما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي
وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لاعلى أنه أوجب عليهم قضاء تلك
العمرة وهذا هو الدليل الذى ينبغى التعويل عليه واسكنه يعارضه ما رواه الواقدي في
المغازى من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا أمر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أصحابه أن يعفروا فلم يخاف منهم الا من قتل بغير أوامر وخرج جماعة
معه معتمرين ممن لم يشهد المدينة فكانت عدتهم ألفين قال في الفتح ويمكن الجمع بين
هذا ان صح وبين الذى قبله بان الأمر كان على طريق الاستصحاب لأن الشافعى جزم بان
جماعة تخلقوا الغير عذر وقد روى الواقدي أيضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه
العمرة قضاء ولا يمكن كان شرطا على قريش أن يعتمر المسلمون من قابل في الشهر الذى
صعدهم المشركون فيه انعمى ويمكن ان يقال ان ترك أمره صلى الله عليه وآله وسلم
لا يتم لمعارضته ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء لان ترك الأمر ربما كان لعلمهم
بوجوب القضاء على من أحصر بدليل آخر كحديث الطاج بن عمرو لان حكم الحج
والعمرة واحد بقى ههنا شئ هو ان قوله وعليه الحج من قابل وقوله وعليه حجة أخرى
يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المفروض أو ما كان يريد ادائه في عام الاحصار لانه
القضاء المحط عليه لانه لم يسبق ما يوجب به بل غاية ما ذكرك انه منعه عن تأديته ما أراد
فعله مانع فعليه فعله ولا يسقط بمجرد عرض المانع وتعيين العام القابل يدل على ان ذلك

فلا يجزئ الا بنية من الليل وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار وقد تعقبه امام الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له
وقال ابن قدامة تعذر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن أحمد انه تجزئ نية واحدة لجميع الشهر كقول مالك
واسحق وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير نية وبه قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم
بمطهرين لغيره فلا يقتصر الحية لان الزمان معياره فلا يتصور في يوم واحد الا صوم واحد وقال أبو بكر الرازى يلزم قائل هذا
أن يصح صوم المفصى عليه في رمضان لذل بالكل ولم يشرب لوجود الامسالك بغيرية فان التزعة كان مستتبها وقال غيره

يلزمه ان من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها صلى حيث شئ تطوعا انه يجزئه الفرض واستدل ابن جرم بحديث الباب
 على ان من ثبت له هلال رمضان جازت له النية حيث شئ ويجزئه وبناء على ان عاثره ان كان فرضا أولا وقد أمر وان يسكنوا في
 أثناء النهار قال وحكم الفرض لا يتغير ولا يحن ما يرد عليه والحق بذلك من قس ان ينوي من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسي
 كذا في الفتح وهذا الحديث من الثلاثيات وأخرجه البخاري أيضا في الصيام وفي خبر الواحد ومسلم والنسائي في الصوم
 (عن عائشة وأم سلمة رضوا الله عنهما ٣٢٤ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يذكره القبر وهو)

أى والحال انه (جنب من) جامع
 (أهله) وفي رواية عن عائشة
 كان يذكره القبر من رمضان من
 غير حلم والنسائي عنهما من غير
 احتلام وفي لفظه كان يصبح
 جنباً منى (ثم يغتسل ويصوم)
 بياناً للجواز والافلا فضل الغسل
 قبل القبر والاحتلام يطلق
 على الانزال وقد يقع الانزال من
 غير رؤية شئ في المنام وأرادت
 بالتحديد بالجماع من غير احتلام
 المبالغة في الرد على من زعم ان
 قاع ذلك عمداً فطر قال في الفتح
 هل يصح صوم الصائم يصبح
 جنباً أولاً وهل يفرق بين العامد
 والناسي وبين الفرض والتطوع
 وفي كل ذلك خلاف للنفق
 والجهم وور على الجواز مطلقاً قال
 القرطبي في هذا الحديث فائدتان
 احدهما انه كان يجامع في
 رمضان ويؤخر الغسل الى بعد
 طلوع القمر بياناً للجواز
 والثانية ان ذلك كان من جماع
 لا من احتلام اذا الاحتلام من
 الشيطان وهو معصوم منه وقال
 غيره في قولها من غير احتلام

على القبر وقوله بالتذبح عتين وهو الجماع قوله فاما من جنبه عدوه كذا في نسخ هذا
 الكتاب عدوه بفتح العين المهملة وضم الدال المهملة أيضاً والواو وهي رواية أخرى ذرى
 صحيح البخاري ورواه الاكثر بضم العين وسكون الدال المهملة والراء مكان الواو وقوله
 فخره قد وقع الخلاف بين العصابة فمن بعدهم في محل فخر الهدى للمصنف فقال الجمهور
 يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا
 في الحرم وبه قال جماعة من أهل البيت منهم الهادي وفصل آخرون كما قال ابن عباس
 قال في الفتح وهو المعتمد قال وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم هل فخر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في الحديبية في الحل أو في الحرم وكان عطاء يقول لم يخبر يوم الحديبية الا في
 الحرم ووافقه ابن اسحق وقال غيره من أهل المغازي انما فخر في الحل (فائدة) لم يذكر
 المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان
 الموطن الذي يحسن ذكره فيه كتاب الجنائز ولكن لما كانت تفعل في سفر الحج في
 الغالب ذكرها جماعة من أهل العلم في كتاب الحج فاحسبنا ذكرها ههنا تكمة لا لفائدة
 وقد اختلفت فيها أقوال أهل العلم فذهب الجمهور الى انها مندوبة وذهب بعض
 المالكية وبعض الظاهرية الى انها واجبة وقالت الحنفية انها آريفة من الواجبات
 وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيد المصنف المعروف بشيخ الاسلام الى انها غير مشروعة
 وتبعه على ذلك بعض الحنابلة وروى ذلك عن مالك والحويني والقاضي عياض كما
 سياتي احتجاج القائلون بانها مندوبة بقوله تعالى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم لم جاؤك
 فاستغفروا والله واستغفر لهم الرسول الآية ووجه الاستدلال بها انه صلى الله عليه وآله
 وسلم حي في قبره بعد موته كما في حديث الانبياء احياء في قبورهم وقد صححه البيهقي وألف
 في ذلك جزأ قال الاستاذ أبو منصور البغدادي قال المتكلمون المحققون من أصحابنا
 ان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته انتهى ويؤيد ذلك ما ثبت ان الشهداء
 احياء في قبورهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم واذا ثبت انه حي في قبره
 كان الجحيء اليه بعد الموت كالحي اليه قبله ولكنه قد ورد ان الانبياء لا يتركون
 في قبورهم فوق ثلاث وروى فوق أربعين فان صح ذلك قدح في الاستدلال بالآية
 وبعارض القول بدوام حياتهم في قبورهم ما سياتي من انه صلى الله عليه وآله وسلم لم ترد

اشارة الى جواز الاحتلام عليه والاما كان لاستثناهم معنى ورد بان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم اليه
 منه واجيب بان الاحتلام يطلق على الانزال قال ابن دقيق العيد ما كان الاحتلام يلقى الأمر على غير اختياره فقد قيل عليه
 من يرخص لغير المتعمد للجماع فيبين في هذا الحديث ان ذلك من جماع لازالة هذا الاحتلام في معنى الجنب الخائف والتعصب
 اذا انقطع دمها لا تم طلع القبر قبل اغتسالها قال النووي في شرح مسلم مذهب العلماء كافة جهة صومها لا لما حكى عن
 بعض الائمة مما لا نعلم صح عنه أولاً انتهى وقد أطال القول في الفتح في مباحث هذا الحديث وما له فراجعه في (عن عائشة

رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل بعض أزواجه (ويشاور) بعضهم من عطف العام على الخاص لان المباشرة أهم من التقبيل والمراد غير الجماع كما هو أصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج وليس الجماع مرادها هنا (وهو صائم) وفي رواية عنها كان يقبل في شهر الصوم أخرجه مسلم والنسائي وفي رواية لمسلم يقبل في رمضان وهو صائم فاشتد ذلك الى عدم التفرقة بين صوم القرض والنفل وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم فكرها قوم مطلقا وهو المشهور عند المالكية وروى عن ابن عمر باسناد صحيح ٢٢٥

ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها واحتجوا بقوله تعالى فلا تنباشروهن الآية فمنع من المباشرة في هذه الآية ثم ارا والجواب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المميز عن الله وقد أباح المباشرة نها را فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ولمحوها والله أعلم ومن أفتى بإفطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة وقتله الطحاوي عن قوم ولم يسمهم وأزم ابن حزم أهل القياس ان يلحقوا الصيام بالجماع في منع المباشرة ومقدمان النكاح لاتفاق على ابطاها بالجماع وأباح القبلة قوم مطلقا وهو المنقول عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستصحبوا فرق آخرون بين الشيخ والشاب فكرها للشاب وأباحه للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما وجاء فيه حديثان

اليه روحه عند التسليم عليه ثم حديث من زارني بعد موتي فكانت زارني في حياتي الذي سياتي ان شاء الله تعالى ان صح فهو الحجة في المقام واستدلوا تأييا بقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية والهجرة اليه في حياته الوصول الى حضرته كذلك الوصول بعد موته وليكنه لا يخفى ان الوصول الى حضرته في حياته فيه فوائد لا توجد في الوصول الى حضرته بعد موته منها النظر الى ذاته الشريفة وتعلم أحكام الشريعة منه والجهاد بين يديه وغير ذلك واستدلوا أيضا بالحديث الواردة في ذلك منها الاحاديث الواردة في مشروعية زيارة القبور وعلى العموم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم داخل في ذلك دخولا أوليا وقد تقدم ذكرها في الجنازة وكذلك الاحاديث الثابتة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في زيارتها ومنها أحاديث خاصة بزيارة قبره الشريف أنخرج الدارقطني عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي وفي اسناده الرجل الجهول وعن ابن عمر عند الدارقطني أيضا قال قال فذ كرفوه ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدي في كامله وفي اسناده حنظل بن أبي داود وهو ضعيف الحديث وقال أحمد فيه انه صالح وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله قال الحافظ وفي طريقه من لا يعرف وعن ابن عباس عند العقيلي مثله وفي اسناده فضالة بن سعد المازني وهو ضعيف وعن ابن عمر حديث آخر عند الدارقطني بلفظ من زار قبري وجبت له شفاعة وفي اسناده موسى بن هلال العبدي قال أبو حاتم مجهول أي العدة ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه وقال ان صح الخبر فان في القاب من اسناده وأخرجه أيضا البيهقي وقال العقيلي لا يصح حديثه ولا يتابع عليه ولا يصح في هذا الباب شيء وقال أحمد لا بأس به وإضا قد تابعه عليه مسلم بن سالم كباروا الطبراني من طريقه وموسى بن هلال المذكور ورواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع وهو ثقة من رجال الصحيح وحزم الضياء المقدسي والبيهقي وابن عدي وابن عساكر بن موسى ورواه عن عبد الله بن عمر الكبير وهو ضعيف وليكنه قد وثقه ابن عدي وقال ابن معين لا بأس به وروى له مسلم مقرونا بآخر وقد صحح هذا الحديث ابن السكن وعبد الحق وثقوا الدين السبكي وعن ابن عمر عند ابن عدي والدارقطني وابن حبان في ترجمة النعمان بلفظ من حج ولم يزرني فقد جئتني وفي

مر فوعان فيه ما ضف أحدهما عند أبي داود ومن حديث أبي هريرة قال لا يخرج عن أحد عن عبد الله بن عمرو بن العاص وفرق آخرون بين من يملك نفسه وبين من لا يملك كما أشارت اليه عائشة قال الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن الصائم اذا ملك نفسه انه يقبل والا فلا ليس له صومه وهو قول سفيان والثاقفي ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق ابن أبي سلمة وهو قريب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الصائم فقال سل هذه لام سلمة فاخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال أما والله اني لاتقاكم الله

واخشاكم فدل ذلك على ان الشاب والشيخ سواء لان عمر احينئذ كان شابا لانه كان اول ما بلغ وفيه دلالة على انه ليس من
الخصائص وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار انه قبل امرأته وهو صائم فامر امرأته ان
تسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسالته فقال اني افعل ذلك فقال زوجه لم يرض الله عليه في شيء من ذلك فقال أنا
أعلم حدود الله وأتقاكم وأخرجهم مالك لكنه أرسله عن عطاء ان رجلا قد ذكر نحوه مطولا واختلفوا فيه اذا بانبر أو قبلي
أو نظر فانزل أو أمذى فقال الكوفيون ٣٢٦ والشافعي يقضي اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال

مالك واصحق يقضي في كل ذلك
ويكفر الا في الامضاء فقط
فقط واحتج له بان الانزال أقصى
ما يطلب بالجماع من الاتخاذ في
كل ذلك وتعقب بان الامضاء
علقت بالجماع ولو لم يكن انزال
فاقتضا (وكان) صلى الله عليه
وآله وسلم (أماكمكم لاربه)
يكسر الهمزة واسكان الراء
عضوه وعنت الذكر خاصة
للقرينة الدالة عليه وبروي بفتح
الهمزة والراء وقدمه في فتح
الباري وقال انه أثبت - روى
ترجيحه أشار البخاري بما أورده
من التفسير أي أغلبكم أهواء
وحاجته وقال التوربشتي محل
الارب ساكن الراء على العضوف
هذا الحديث غير سديد لا يفتقر به
الاجاهل بوجوه حسن الخطاب
ماتل عن سنن الادب ونهج
الصواب وأجاب الطيبي بانها
ذكرت أنواع الشهوة مترتبة
من الأدنى الى الأعلى فبدأت
بمقدمتها التي هي القبلية ثم انتهت
بالمباشرة من نحو المداعبة والمعاينة
وأرادت ان تعبر عن الجامعة

اسناده النعمان بن شبيب وهو ضعيف جدا وثقه عمران بن موسى وقال الدارقطني
الطعن في هذا الحديث على ابن النعمان لانه روى عنه أيضا البزار وفي اسناده ابراهيم
الغفاري وهو ضعيف ورواه البيهقي عن عمر قال واسناده مجهول وعن أنس عند ابن أبي
الدينا بلقظ من زارني بالمدينة محتسبا كنت له شفعيا وشهيدا يوم القيامة وفي اسناده
سليمان بن زيد الكعبي ضعيف ابن حبان والدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات وعن
عمر عن داود بن داود الطيالسي نحوه وفي اسناده مجهول وعن عبد الله بن مسعود عن أبي
الفتح الازدي بلقظ من حج حجة الاسلام وزار قبري وغزوة وصلى في بيت المقدس لم
يسأله الله فيما افترض عليه وعن أبي هريرة نحوه حديث حاطب المتقدم وعن ابن عباس
عنه انه قيل بنحوه وعنه في مسند الفردوس بلقظ من حج الى مكة ثم قصدني في مسجد
كتبته له جهنم مبرورتان وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند ابن عساكر من زار
قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جواره وفي اسناده عبد الملك بن هرون بن
عنبرة وفيه مقال قال الحافظ وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة
مرفوعا من أحد يسلم على الأردق الله على روي حتى أرد عليه السلام وبهذا الحديث
صدرا البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره
أعم من ذلك وقال الحافظ أيضا أكثر من هذه الأحاديث موضوعة وقد رويت زيادته
صلى الله عليه وآله وسلم عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساكر بسند جيد
وابن عمر عند مالك في الموطأ وأبو أيوب عند أحمد وأنس ذكره عياض في الشفاء وعمر
عند البزار وعلى عليه السلام عند الدارقطني وغير هؤلاء ولكنه لم ينقل عن أحد منهم
انه شد الرجل لذلك إلا من بلال لانه روى عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
بداريا يقول له ما هذه الجفوة يا بلال أما أن لك ان تزورني روي ذلك ابن عساكر
واستدل القائلون بالوجوب بحديث من حج ولم يزرن فقد جفاني وقد تقدم قالوا والجفاء
لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم محرم قصب الزيارة لا يقع في الحرم وأجاب عن ذلك
الجمهور بان الجفاء يقال على ترك المنسوب كافي ترك البر والصلة وعلى غلط الطبع
كافي حديث من بدأ فقد جفأ وأيضا الحديث على انفرادهم لا تقوم به الحجة لما سلف
واحتج من قال بانها غير مشروعة بحديث لا تشدد الرحال الى ثلاثة مساجد وهو في

الصحيح

فكنت عنها بالاياب وأي عبارة أحسن منها انتهى وفي الموطأ أيكم أمك لنفسه وبذلك فسره الترمذي

في جامعه فقال معنى لاربه لنفسه قال الحافظ الزين العراقي وهو أولى الاقوال بالصواب لان أولى ما فسره به القريب ما ورد
في بعض طرق الحديث وقد أشارت عائشة رضي الله عنها بقولها أو كن أمأكمكم لاربه الى أنه تباع القبلية والمباشرة بغير الجماع
لمن يكون مال كالأربد ون من لا يأمن من الانزال أو بالجماع وظاهره انها اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بذلك لكن ثبت عنها صريح الحاجة ذلك حيث قالت في حديث آخر يحمل له كل شيء الا الجماع فبطل التمسك على كراهة

التزبه لانهم لا يأتون الا باحة قال القسطلاني ولا يمتنع ان يحل هذا مع الامن فان حرك ذلك شهوة حرم لان فيه تعريضا لافاد
 العبادة لحديث الصبي من حام حول الخبي وشك ان يقع فيه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اذا نسى) الصائم (فاكل وشرب) سواء كان قليلا أو كثيرا كما رجحه النووي لظاهر اطلاق الحديث (فليتم صومه)
 سعي الذي يتم صوما وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية وإذا كان صوما وقع مجزئا ويلزم من ذلك عدم وجوب القضاء قاله ابن
 دقيق العيد وهذا الحديث دليل على ما لك حيث قال ان الصوم يطل بالنسيان ويجب القضاء وأخرج

٣٢٧

ابن خزيمة وحبان والحاكم
 والدارقطني عن أبي هريرة من
 أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا
 قضاء عليه ولا كفارة فصرح
 بشهر رمضان وبإسقاط الكفارة
 والقضاء قال الدارقطني تفريده
 محمد بن مرزوق عن الانصاري
 وتعب بان ابن خزيمة أخرجه
 أيضا عن ابراهيم بن محمد الباهلي
 وبار الحاكم أخرجه من طريق
 أبي حاتم الرازي كلاهما عن
 الانصاري فهو المنفرد به كما قاله
 البيهقي وهو ثقة والمراد انه
 انفرد بذلك إسقاط القضاء فقط
 لا بتعيين رمضان فان انساني
 أخرج الحديث من طريق علي
 ابن بكار عن محمد بن عمرو ولقظه في
 الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا
 قال لله أطعمه وسقاه وقد ورد
 إسقاط القضاء من وجه آخر عن
 أبي هريرة أخرجه الدارقطني
 من رواية محمد بن عيسى بن الطباع
 عن ابن عتبة عن هشام عن ابن
 سيرين ولقظه فأنما هو رزق
 ساقه الله له ولا قضاء عليه
 وقال بعد فقري بجه هذا اسناد
 صحيح وكلهم ثقات قال الحافظ

الصحيح وقد تقدم وحديث لا تقضوا قبوري عيدا رواه عبد الرارق قال النووي في شرح
 مسلم اختلاف العلماء في شد الرحل اغير الثلاثة كالذهاب الى قبور الصالحين والى المواضع
 الفضيلة فذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى حرمة وأشاره باض الى اختياره والصحيح
 عندنا ما لا يصر ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة الثابتة انما هي شد الرحل الى
 هذه الثلاثة خاصة انتهى وقد أجاب الجمهور عن حديث شد الرحل بان القصر فيه
 اضاف باعتبار المساجد لا حقيق قالوا والدليل على ذلك انه قد ثبت باناد حسن في بعض
 ألقاظ الحديث لا ينبغي للمطى أن يشد رحاله الى مسجد يتبقي فيه الصلاة غير مسجد
 هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى فالزيارة وغيرها خارجة عن النهي وأجابوا ما
 بالاجماع على جواز شد الرحل للتجارة وسائر مطالب الدنيا وعلى وجوبه الى عرفة للوقوف
 والى منى للمناسك التي فيها والى مزدلفة والى الجهاد والهجرة من دار الكفر وعلى
 استحبابه لطلب العلم وأجابوا عن حديث لا تقضوا قبوري عيدا بانه يدل على الحث على
 كثرة الزيارة لا على منعها وانه لا يمتنع حمل حتى لا يزار الا في بعض الاوقات كالعبادة
 ويؤيده قوله لا تقضوا قبوري وتكم قبوري أي لا تتركوا الصلاة فيها كذا قال الحافظ
 المنذرى وقال السبكي معناه انه لا تقضوا الهوا فقامت خصوصا لانكون الزيارة الا فيه أو
 لا تقضوه كالمعنى في المكوف عليه واطهار الزينة والاجتماع لله وغيره كما يفعل في
 الاعياد بل لا يؤتى الا للزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم ينصرف عنه وأجيب عما
 روى عن مالك من القول بكراهة زيارة قبوره صلى الله عليه وآله وسلم بانه انما قال بكراهة
 زيارة قبوره صلى الله عليه وآله وسلم لم قطعه بالذريعة وقيل انما كره اطلاق لفظ الزيارة
 لان الزيارة من شاف فعلها ومن شاتركها او زيارة قبوره صلى الله عليه وآله وسلم من السفن
 الواجبة كذا قال عبد الحق واحتج أيضا من قال بالمشروعية بانه لم يرد أب المسجلين
 القاصدين للبع في جميع الازمان على تباين الديار واختلاف المذاهب الوصول الى
 المدينة المشرفة لقصد زيارته ويعدون ذلك من أفضل الاعمال ولم يمتنع ان أحد أنكر
 ذلك عليهم فكان اجماعا

• (أبواب الهدايا والفضايا) •

• (باب في اشعار البدين وتقليد الهدى كله) •

لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن علية وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضا إسقاط القضاء من رواية
 أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن غبدر الرحن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضا من حديث أبي سعيد رفته
 من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه واسناده وان كان ضعيفا لكنه صالح للمتابعة فاقول درجات الحديث بشبهه الزيادة
 أن يكون حسنا في جميع الاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتقد أيضا بانه أفتى به
 جماعة من الصحابة من غير مخالف لهم ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب

القلب وبوافق القياس في إبطال الصلاة بهد الكلام لا بفساده فكذلك الصيام وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورود الحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة فليس مسلم لأنه قاعدة مستقلة في الصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو فتح باب رد الأحاديث المخصصة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل قاله الحافظ في التلخيص وقال الحسن ومجاهد إن جامع ناس ما فلا شيء عليه وقال عطاء عليه القضاء وبه قال الأوزاعي والبيت ومالك وقال أحمد يجب عليه ٢٢٨ الكفاية والبحث في ذلك يطول ومجمله كتب الفروع (فانما)

أطعمه الله وسقاه) ليس له فيه مدخل وفي رواية الترمذي فانما هو رزق رزقه الله ولادار قطن رزق ساقه الله إليه قال ابن العربي تملك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث وتطالع مالك إلى المسئلة من أصلها فاشرف عليه لان القطر ضد الصوم والأمساك ركن للصوم فاشبهه ما لونسى ركعة من الصلاة قال وقد روى الدارقطني فيه لا قضاء عليك فتأوله علمائنا على أن معناه لا قضاء عليك إلا أن وهذا تعسف وإنما أقول ليتسه صح فتنبه ونقول به الأعلى أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الأثم علمنا به وأما الثاني فلا يوافقها ولا نعمل به قال الطبري انما للعصر فدل على أن هذا التسيان من الله تعالى ومن لطفه في حق عباده يسيرا عليهم ودفع العرج وقال الخطابي التسيان ضرورة والأفعال

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا ناقته فاشعرها في صفة سنامها الأيمن وسالت الدم عنها وقلدها نعلين ثم ركب راحته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن المسور ابن مخزومة ومروان قال أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلدهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشعرهم وأحرم بالعمرة رواه أحمد والبزار وأبو داود وعن عائشة قالت قتلت قلات بدين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أشعرها وقلدها ثم بعث بها إلى البيت فحارم عليه شيء كاذل لعلامته عليه وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى مرة إلى البيت غنما فقلدها رواه الجماعة) قوله فاشعرها الأشعار هو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمه فيكون ذلك علامة على كونه أهدى وأيه يكون ذلك في صفة سنامها الأيمن وقد ذهب إلى مشروعية الكراهة الجمهور من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته والأحاديث ترد عليه وقد خالف الناس في ذلك حتى خالفه أصحابه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلة وأجاب الخطابي بجمع كونه منها بل هو باب آخر كالكي وشق أذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوهم والخلطان والظلمة انتهى على أنه لو كان من المثلة لكان ما فيه من الأحاديث مخصصا لمن عموم النهي عنها وقد روى الترمذي عن النخعي أنه قال بكراهة الأشعار وبهذا يتعقب على الخطابي وابن حزم في جزمهما بأنه لم يقل بالكراهة أحد غير أبي حنيفة قوله وقلدها نعلين فيه دليل على مشروعية تقليد الهدى وبه قال الجمهور وقال ابن المنذر أنكر مالك وأصحاب الرأي التقليد للغير زاد غيره وكان لم يبلغهم الحديث انتهى واحتجوا على عدم المشروعية بأنها تضاعف عن التقليد وهي جهة أو هي من بيوت العنكبوت فان مجرد تعليق القلادة مما لا يضاعف به الهدى وأيضا أن فرض ضدها عن بعض القلائد قلدت بما لا يضعفها أو يضاعف وردد السنة بالأشعار وهو لا يترك له كونه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمظنة لذلك مع ورود السنة به قيل الحكمة في تقليد الهدى النعل أن فيه إشارة إلى السقر والجذية وقال ابن المنير الحكمة فيه

الضرورة غير مضافة في الحكم إلى فاعلها ولا يؤخذ بها والله أعلم وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه حسن الأدب في التعبير لما تشعربه العذبة بالتعظيم بخلاف ما لو قال مع لكن في رواية الكشميني مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذبحه رجل) قال في التلخيص لم أقف على تسميته إلا أن عبد الغني في المبهجات وجمعه ابن بشكوال جزمياته سلمان أوسمة بن حضار البياضي واعتد إلى ما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان بن يسار وأوسمة بن حضار

ظاهر من امر أنه في رمضان وانه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرور رقة الحديث قال الحافظ والظاهر انه سلم
واقعتان فان في قصة الجامع في حديث الباب انه كان في رمضان وفي قصة سلمة بن حضرة ان ذلك كان ليلافا فترقا ولا يلزم من ذلك
اتحاد القصتين وأطال الكلام على ذلك فراجعوه (فقال يا رسول الله هلكت) وزاد في افظ وأهلك أي فعلت ما هو سبب
لهلاكه وهلاك غيره وهو زوجته التي وطئها وفي حديث عائشة احترقت واستدل به على انه كان عامدا لان الهلاك
والاحترق مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فكانه جهل ٣٢٩ المتوقع كالواقع وبالغ فيه فعبّر عنه بلفظ

الماضي وعلى هذا ليس فيه جهة
على وجوب الكفارة على
الناس (قال مالك) أي أي شيء
كائن أو حاصل لك وعند ابن
خزيمة ويحك ما شأنك وعند أحمد
وما الذي أهلكك (قال وقت
على امرأتى) وعند السبزار
أصبت أهلى وفي حديث عائشة
وطئت امرأتى (وأنا مسلم)
قال في الفتح يؤخذ منه أنه
لا يشترط في الطلاق اسم
المشتق بقاء المعنى المشتق منه
حقيقة لا استحالة كونه صائغا
بجامعا في حالة واحدة فعلى هذا
قوله وطئت أي شرعت في الوطء
أو أراد جاءته بعد إذا أنا مسلم
(فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم هل تجد رقة نعتها)
أي تقدر فالمراد الوجود
الشرعي لا يدخل فيه القدرة
بالشرع وهو يخرج عنه
مالك الرقة لاحتاج اليها بطريق
معتبر بشرعا وعند أحمد
انستطيع أن تعتق رقة (قال)
الرجل (لا) أجد رقة وفي رواية

ان العرب تعد النعل مر كوبة لكونها اقنى صاحبها وتحمل عنه وعرا الطريق فكان
الذى أهدي خرج عن مر كوبة لله تعالى حيوانا وغيره كما خرج - من أحرم عن ملبوسه
ومن ثم استحب تقلد نعلين لا واحدة وقد اشترط الثوري ذلك وقال غيره تجزئ الواحدة
وقال آخرون لا تنعمن النعل بل كل ما قام مقامها اجزا قولك قتلت قلائدين
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد البخاري في رواية من عن كان عندي وفيه رد
على من كره القلائد من الاوبار واختار أن تكون من نبات الارض وهو منقول عن
ربيعة ومالك وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب القلائد من العهن وهو الصوف
قوله ثم بعث به الى البيت المهدي له حالان اما ان يقصد النسل ويسوق الهدى معه
فيكون التقلد والاشعار عند الاحرام واما أن يبعث به او يقيم فيه كوفان عند البعث
بها من المكان الذي هو مقيم به كافي هذا الحديث ولا يجرم عليه بعد البعث بها ما يحرم
على المحرم اقوالها فاحرم عليه شيء كان له حلالا قوله غفلة فقد هافيه دليل على جواز
أن يكون الهدى من الغنم وهو يرد على الخنفية ومن وافقهم ان الهدى لا يجزئ من
الغنم ويرد على مالك ومن وافقه حيث قال ان الغنم لا تقلد

• (باب النهي عن ابدال الهدى المعين) •

(عن ابن عمر قال أهدي عمر نجيبا فاعطى به الثلث ثمانية دينار فأتى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال يا رسول الله أتى أهديت نجيبا فاعطيت به الثلث ثمانية دينار بها وأشترى
بتمه ايدنا قال لا اشترها يا هارواة أحد وأبوداود والبخاري في تاريخه) الحديث أخرجه
أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما قوله نجيبا النجيب والنجيبة الناقة والجمع
نجائب وفي النهاية النجيب الفاضل من كل حيوان والحديث يدل على انه لا يجوز
بيع الهدى لابدال مثله أو أفضل ثم قال وقد تكررت في الحديث ذكر النجيب من الابل
مفردا ومجموعا وهو القوي منها الخفيف السريع انتهى وقد جوزت الهادوية ذلك
وأجاب صاحب البحر عن حديث الباب بأنه حكاية فعل لا يعلم وجهها فيصطلح أنه صلى
الله عليه وآله وسلم رأى نجيبه أفضل ولا يخفى ان رد السنن العملية بمثل هذا يستلزم رد
أكثر أفعاله ويستلزم رد ما لا يعلم وجهه من أقواله فينقض ذلك الى رد أكثر السنة وذلك
باطل بخلاف الآيات القرآنية القاضية باتباع الرسول والتأسي به والاخذ بما أتى به

٤٢ نيل ح ليس عندي وعند الطحاوي فقال لا والله يا رسول الله
وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق ما ملكك رقة قط (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فهل تستطيع أن
تصوم شهرين متتابعين قال لا) وفي حديث سعد لا أقدر وعند البزار هل لقيت مالك بن النضر قال لا (فقال
فهل تجد اطعام ستين مكينا قال لا) والممكن مأخوذ من السكون لان المسمى ساكن الحال عن أمور الدنيا
والمراد به هنا أعم من الفقير لان كلاهما حيث أفرد يشمل الآخر وانما يفترقان عند اجتماعهما فمأخوذان الصدقات للفقراء

والمساكين والخلاف في معناهما حينئذ معروف قال ابن دقيق العيد هذا يدل على وجوب اطعام هذا العدد لانه
 اضاف الاطعام الذي هو صدقة اطعم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من اطعم عشرين مسكينا ثلاثة ايام مثلا
 ومن اجاز ذلك فكانه استقطب من النص معنى يعود عليه بالابطال والمنه ورعن المنقبة الاجرام حتى لو اطعم الجميع مسكينا
 واحدا في ستمين يوما كفى انتهى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع المطعم في القم بل يكفي
 الوضع بين يديه بلا خلاف وفي اطلاق ٣٣٠ الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط

مناولة بخلاف زكاة القرض
 فان فيها النص على الايتاء
 وصدقة القطر فان فيها النص
 على الاداء وفي الحديث انه
 لا مدخل لغريم هذه الخصال
 الثلاث في الكفارة وجاء عن
 بعض المتقدمين اهداء البقرة
 عند تعذر الرقبة وفيه بهد وفي
 رواية ابن ابي حنيفة اقتصت طبع
 ان تطعم ستمين مسكينا وفي
 حديث ابن عمر قال والذي
 بعنك بالحق ما اشبع أهلي
 والحكمة في ترتيب هذه الكفارة
 على ما ذكر ان من انتمك حرمة
 الصوم بالجماع فقد اهلك نفسه
 بالمهية فماسب ان يعتق رقبة
 فيقضى عنه وقد صرح من اعتق
 رقبة اعتق الله بكل عضو منها
 عضوا منه من الذر وأما الصيام
 فانه كالقائمة بجنس الجنابة
 وكونه شهرا من لانه لما أمر
 بمصابة النفس في حفظ كل يوم
 من شهر على الولاء فلما أفسد
 منه يوما كان كمن أفسد الشهر
 كله من حيث انه عبادته واحدة
 بالنوع وكاف بشهرين مضاعفة

لانهم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فن ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه
 المقالة قد صارت عصى بتوكايم امن رام صيانة مذهبه اذا خالف الثابت من قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم وان كان له ربه أو وضع من الشمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذا
 وافقت المذهب ولا يقدرون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما كثر هذا الصنع في تصرفاتهم
 لمن تتبع فليأخذ المذهب من ذلك حذره فان المذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما
 لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك لصد الذنب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على
 الجواز بأمر الله صلى الله عليه وآله وسلم علميا عليه السلام في هديه وتصرفه عن العمرة
 الى الاحرام فخرج عن محمل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا
 يطل به الحق الذي قد تعلق بها لا تصرف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشراك متوقفة على
 معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك عليا فيه عن نفسه وهو
 ممنوع والسند انه لم يقلد ويشعر من ذلك الهدى الذي وقع فيه الاشرار الا ناقة واحدة
 وأيضا ثبت انه كان يسوق عن اهله جميعا وعلى عليه السلام منهم نعم ان صرح ما ادعاه
 صاحب ضوء النوار من الاجماع على جواز ابدال الادون بأفضل كان هجة عندهم يرى هجة
 الاجماع على جواز مجرد الابدال بالأفضل ولكنه ينبغي ان يهت عن صحة ذلك فان
 الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان
 للابدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة النسيبة أظهر في تعظيم
 الشعائر من غيرها وان كان كثيرا ممنوع والسند ظاهر

(باب أن البدنة من الابل والبقر عن سبع شياء وبالعكس)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان علي بدنة وأنا موسر
 ولا أجدها فاشتريها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتاع سبع شياء فيذهبهن رواء
 أحدها ومن ما جاءه وعن جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشتر في
 الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة متفق عليه وفي لفظ قال لئن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم اشتر كوا في الابل والبقر كل سبعة في بدنة رواء البرقاني على شرط المعصين
 وفي رواية قال اشتر كما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الطح والعمرة كل سبعة منا

على سبيل المقابلة لتضيض قصده وأما الاطعام فظاهره لانه مقابل كل يوم اطعام مسكين في
 واذ اثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهو لهي على القريب أو التخيير قال البيضاوي رتب الثاني بالفاء على
 فقد الاول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فيقول منزلة
 الشرط للعكم وقال مالك بالتخيير (قال) أي أبو هريرة (فكث) بضم الكاف وقصها (عند النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم) وفي رواية ابن عيينة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قبل وانما أمره بالجوارح لا يتطاول الوحي في حقته

أو كان يعرف أنه سيؤتي بشئ يعينه به (فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسم إلا في المسكن عند
 البضاري في الكفارات فاجتمع من الانصار (بعرق) ففتح العين والراء (فبقر) قال القاضي عياض المكنل والقفعة والزنبيل
 سواء زاد ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتى بعرق فيه عشرة صاعا وفي مرسل عطاء
 عند مسدد فأمره يعضه وهو يجمع بين الروايات فن قال عشرين أراد أصل ما كان ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به
 الكفارة قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المكنل) ٢٢١ بكسر الميم وفتح الراء الزنبيل الكبير يسع

خمس عشرة صاعا (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (أين السائل)
 زاد ابن مسافر أنفا وسمله سائلا
 لان كلامه متضمن للسؤال
 فان مراده هلكت فما ينبغي
 أو ما يخص في مثالا (فقال) الرجل
 (أنا قال خذها) أي القسفة
 (فتصدق به) أي بأقفر الذي فيها
 (فقال الرجل) أنصدق (على)
 شخص (أفقر مني يا رسول الله)
 بالاستفهام التهجبي وفي حديث
 ابن عمر عند البزار والطبراني
 إلى من أذفعه قال إلى أفقر من
 تعلم وفي رواية إبراهيم بن سعد
 أعلى أفقر من أهلي وعند
 الطحاوي أعلى أهل بيت أفقر
 مني وللاوزاعي على غير أهلي
 وللمصنوع وأعلى أحوج منا ولا بن
 أصح وهل الصدقة إلى وي
 (فوالله ما بين لابتيها) تثنية لاية
 قال بعض رواة (يريد) باللاتين
 (الحرتين) أرض ذات حجارة
 سود والمدينة المنورة بين حرتين
 (أهل بيت أفقر من أهلي يقي)
 وفي رواية يعقيل ما أجده أحق
 به من أهلي ما أحوج إليه

في بدنة فقال رجل لجابر أيتري في البقرة ما يشتر في الجزور فقال ما هي الا من البدن رواء
 - لم وعن حديثه قال شريك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة بين المسابين في
 البقرة عن سبعة رواء أحمد وعن ابن عباس قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 - مقر حاضر الاضحية فذبحها البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة رواء الخمسة الا ابا داود
 حديث ابن عباس الاول سباق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن معمر حدثنا
 محمد بن بكر البرسافي قال أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكره
 ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد له ما في صحيح مسلم
 من حديث جابر قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن
 سبعة والبقرة عن سبعة وهو يشهد أيضا حديث حذيفة المذكور وقد أوردته الحافظ
 في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رواء أحمد ورجاله ثقات وحديث ابن
 عباس الثاني حسنه الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم قسم فعدل عشر من الغنم سبعين قوله سبع شيئا وكذا قوله كل سبعة
 منها في بدنة استدله من قال عدل البدنة سبع شيئا وهو قول الجوهري والطحطاوي
 وابن رشد انه اجماع ويحجب عنهما بأن الخلاف في ذلك مشهور وحكاة الترمذي في سننه عن
 اصحق بن راهويه وكذا في الفتح وقال هو واحد الروايتين من سعيد بن المسيب واليه
 ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواه واحتج له ابن حزم بحديث رافع المتقدم وحكاة
 في البحر عن العترة وزفر واحصوا بحديث ابن عباس الثاني المذکور في الباب ويحجب
 عنه بأنه خارج عن محل النزاع لانه في الاضحية فان قالوا يقاس الهدى عليها قلنا هو
 قياس فاسد الاعتبار لصاحبه النصوص واحصوا أيضا بحديث رافع ويحجب عنه
 أيضا عن هذا الجواب لان ذلك التعديل كان في القسمة وهي غير محل النزاع ويؤيد كون
 البدنة من سبعة فقط أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن لم يجد البدنة أن يشتري سبعة فقط
 ولو كانت تعدل عشر الامر باخراج عشر لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز
 وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراك في الهدى وهو قول الجوهري ومن غير فرق بين أن
 يكون المشتري كونه مفرضا أو متطوعا من أو بعضهم مفرضا وبعضهم متطوعا أو مريدا
 لهم وقال أبو حنيفة بشرط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين ومنله عن زفر زيادة

من وعن عائشة عند ابن خزيمة ما لنا عائشة (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى دت أنيابها) فجهبا من
 حال الرجل في كونه جاهلا ولا هالكا محترقا خائفا على نفسه راغبا في فدائهم ما أمكنه فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل
 ما أعطيه في الكفارة والانياب جمع ناب وهي الاسنان الملاصقة للرباعيات وهي أربعة والضحك غير التبسم وقد وردان
 ضحكه كان تبسم أي في غالب أحواله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اطعمه) أي ما في المكنل من الفم (أهلن) من
 تلمسك نفقته أو زوجتك أو مطلق آثارك والاول أظهر والثاني أقرب والثالث أوسع ولا بن عينة في الكفارات اطعمه

والمساكين والخلاف في معناهما حينئذ معروف قال ابن دقيق العيد - ما يدل على وجوب اطعام هذا العدد لانه
 اضاف الاطعام الذي هو مصدر اطعم الى -تين فلا يكون ذلك موجودا في حق من اطعم عشرين مسكينا ثلاثة ايام مثلا
 ومن اجاز ذلك فكانه استقطب من النص معنى يعود عليه بالابطال والمشهور عن المنقبة الاجزاع حتى لو اطعم الجميع مسكينا
 واحدا في ستين يوما كفى انتهى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع المعطى في الفم بل يكفي
 الوضع بيديه بلا خلاف وفي اطلاق ٣٣٠ الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط

مناولة بخلاف زكاة الفرض
 فان فيها النص على الايتاء
 وصدة الفطر فان فيها النص
 على الاداء في الحديث انه
 لا مدخل لغيره هذه الخصال
 الثلاث في الكفارة وجاء عن
 بعض المتقدمين اهتداء المدينة
 عند تقدير الرقبة وفيه بعد وفي
 رواية ابن أبي حفصة أفقت طبع
 أن تطعم ستين مسكينا وفي
 حديث ابن عمر قال والذي
 بعثك بالحق ما أشبه أهلك
 والحكمة في ترتيب هذه الكفارة
 على ما ذكر أن من انتهك حرمة
 الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه
 بالعصية فناسب ان يعتق رقبة
 فيفدى نفسه وقد صح من أعتق
 رقبة اعتق الله بكل عضو منها
 عضوانه من الذار وأما الصيام
 فانه كالمقاصة بجنس الجنابة
 وكونه شهرين لانه لما أمر
 بصبرة النفس في حفظ كل يوم
 من شهر على الولا فلما أفسد
 منه يوما كان كمن أفسد الشهر
 كله من حيث انه عبادته واحدة
 بالنوع وكاف بشهرين مضاعفة

لانهم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فمن ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه
 المقالة قد صارت عصي يتوكل بهم امن رام صيانة مذهبه اذا خالف الثابت من فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه أو ضح من التمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذا
 وافقت المذهب ولا يقيدون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما أكثر هذا الصنع في تصرفاتهم
 لمن تتبع قليلا أخذ المنصف من ذلك حذره فان المذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما
 لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك اقصد الذنب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على
 الجواز بأمر الله صلى الله عليه وآله وسلم علميا عليه السلام في هديه وأصرفه عن العمرة
 الى الاحصار فخارج عن محل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا
 يطل به الحق الذي قد تعلق بها له صرف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشراك متوقفة على
 معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك عليه فيه عن نفسه وهو
 ممنوع والسند انه لم يقلد ويشعر من ذلك الهدى الذي وقع فيه اذ شر الى الاقامة واحدة
 وأيضا ثبت انه كان يسوق عن اهله جميعا وعلى عليه السلام منهم نعم ان صرح ما ادعاه
 صاحب ضوء النهار من الاجماع على جواز ابدال الادون بأفضل كان حجة عندهم من يرى حجة
 الاجماع على جواز مجرد ابدال الأفضل ولكنه ينبغي أن يهت عن صحة ذلك فان
 الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان
 للابدال بأفضل كما حكاه صاحب الجروأ مادعوى أن الواحدة النسيبة أظهر في تعظيم
 الشعائر من غيرها وان كان كثيرا ممنوع والسند ظاهر

• (باب أن البدنة من الابل والبقر عن سبع شياء وبالعكس) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان على بدنة وأما وسر
 ولا أجدها فاشترها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتناع سبع شياء فيذهبهن رواء
 أحدها ابن ماجه • وعن جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشتر في
 الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة متفق عليه • وفي لفظ قال لنا رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اشتركو في الابل والبقر كل سبعة في بدنة رواء البر فاني على شرط العصيين
 • وفي رواية قال اشتر كما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والعمرة كل سبعة منافي

على سبيل المقابلة لتقيض قصده وأما الاطعام فغالبته ظاهرة لانه مقابل كل يوم اطعام مسكين
 واذا ثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهو -ل هي على الترتيب أو التخيير قال البيضاوي رتب الثاني بالقائه على
 فقد الاول ثم الثالث بالقائه على فقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة
 الشرط للعكم وقال مالك بالتخيير (قال) أي أبو هريرة (فكثرت) بضم الكاف وقصها (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية ابن عيينة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قبل وانما أمره بالخولس لا يتظار الوحي في حقه

أو كان عرف أنه سيوفى بشئ بعينه به (فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسم إلا في المسكن هذا
 البخاري في الكفارات لما روى من الأنصار (يعرق) بفتح العين والراء (قبحه عمر) قال القاضي عياض المكنل والقفة والزنييل
 سوا زاذان أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعاً وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتى يعرق فيه عشرون صاعاً وفي مرسل عطاء
 عند مسدد قاض له يعضه وهو يجمع بين الروايات فن قال عشرين أراد أصل ما كان ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به
 الكفارة قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المكنل) ٢٢١ بكسر الميم وفتح الراء الزنييل الكبير يسع

خمس عشرة صاعاً (قال) صلى الله
 عليه وآله وسلم (أين السائل)
 زاذان مسافر آفقا وسجلا سائلا
 لان كلامه متضمن للسؤال
 فان مراده هلكت فما ينبغي
 أو ما يخلص في مثلاً (فقال) الرجل
 (أنا قال خذها) أي القسفة
 (فتصدق به) أي بأقصر الذي فيها
 (فقال الرجل) أن تصدق (علي)
 شخص (أفقر مني يا رسول الله)
 بالاستفهام التمجيز وفي حديث
 ابن عمر عند البزار والطبراني
 إلى من أدفعه قال إلى أفقر من
 تعلم وفي رواية إبراهيم بن سعد
 أعلى أفقر من أهلي وعند
 الطحاوي أعلى أهل بيت أفقر
 مني وللازداعي على غير أهلي
 وللعنبري أعلى أحوج منا ولا بن
 أصق وهل الصدقة إلا لله وعلي
 (فوالله ما بين لابتها) تنبيه لآية
 قال بعض رواة (يريد) باللابتين
 (الحرتين) أرض ذات حجارة
 سود والمدينة المنورة بين حرتين
 (أهل بيت أفقر من أهلي يقي)
 وفي رواية يقي ما أجدها حق
 به من أهلي ما أحوج إليه

في بدنة فقال رجل بلابر أين ترك في البقرة ما يشترك في الجزوة قال ما هي الامن البدن رواء
 - لم - وعن حذيفة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة بين المسامين في
 البقرة عن سبعة رواء أحمد وعن ابن عباس قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 - فقر حفص الأضحي فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة رواء الخمسة إلا أبا داود
 حديث ابن عباس الأول سياق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن معمر حدثنا
 محمد بن بكر البرساني قال أخبرنا ابن جريح قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكره
 ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد له ما في صحيح مسلم
 من حديث جابر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن
 سبعة والبقرة عن سبعة وهو يتمد أيضاً الحديث حذيفة المذكور وقد أوردته الحافظ
 في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رواء أحمد ورجاله ثقات وحديث ابن
 عباس الثاني - سننه الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم قسم عدل عشر من الغنم بين سبع شياه وكذا قوله كل سبعة
 منافي بدنة استدله من قال عدل البدنة سبع شياه وهو قول الجمهور ورواه الطحاوي
 وابن رشد أنه اجاع ويحجب عنهما بأن الخلاف في ذلك مشهور وحكاه الترمذي في سننه عن
 أصق بن راهويه وكذا في الفقه وقال هو إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب وإليه
 ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواه واحتج له ابن حزم بحديث رافع المتقدم وحكاه
 في البحر عن العترة وذكروا أحصوا بحديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب ويحجب
 عنه بأنه خارج عن محل النزاع لانه في الاضحية فان قالوا يقاس الهدى عليها قلنا هو
 قياس فاسد الاعتبار لما دمه النصوص وأحصوا أيضاً بحديث رافع ويحجب عنه
 أيضاً بمثل هذا الجواب لان ذلك التعديل كان في القسمة وهي غير محل النزاع ويؤيد كون
 البدنة من سبعة فقط أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يجد البدنة أن يشترى سبعة فقط
 ولو كانت تعدل عشر الأهرم باخراج عشر لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز
 وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراك في الهدى وهو قول الجمهور ومن غير فرق بين أن
 يكون المشتركون مقتضين أو متطوعين أو بعضهم متضررين وبعضهم متفلاً أو مريدا
 لهم وقال أبو حنيفة يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين ومنه عن زفر بن زيادة

من وعن عائشة عند ابن خزيمة ما لئلا شاة إلهة (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى دبت أنيابها) فنهبا من
 حال الرجل في كونه جاهلاً ولا هالكاً محترفاً خائف على نفسه راغباً في فدائهم ما أمكنه فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل
 ما أعطيه في الكفارة والانياب جمع فاب وهي الاسنان الملاصقة للرباعيات وهي أربعة والصحك غير التسم وقد وردان
 ضحك كان تبسم أي في غالب أحواله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اطعمه) أي ما في المكنل من القمح (أهلك) من
 يلزمك تقضه أو زوجتك أو مطلقاً أو بملك أو لا يملك وأظهر والثاني أقرب والثالث أوسع ولا بن عينة في الكفارات اطعمه

عياالكوفي رواية ابن جريح فقال كل مولد ابن اصبح خذها وكلها وانفقها على عيالك أي لاهن الكفارة بل هو عليه السلام مطلق
بالنسبة اليه والى عياله وأخذهم اياه بصفة الذنر وذلك لانه لما عجز عن العتق لاعساره وعن الصيام لضعفه فلما حضر ما يتصدق
به ذكر انه هو وعياله محتاجون فتصدق به صلى الله عليه وآله وسلم عليه وكان من مال الصدقة وصارت الكفارة في ذمته وامن
استقرارها في ذمته ما خذوا من هذا الحديث وأما حديث علي بإلفظ فكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك فضعيف لا يحتج به
قال الحافظ وقيل لما كان عاجزا عن نفقة ٢٣٢ أهل جازله أن يصرف الكفارة لهم وهذا هو ظاهر الحديث

وقد ورد الامر بالقضاء في رواية
أبي أويس وعبد الجبار وهشام
ابن سعيد كلهم عن الزهري
وأخرجه البيهقي من طريق
ابراهيم بن سعيد عن الليث عن
الزهري وحديث ابن سعيد
في الصحيح عن الزهري نفسه
بغير هذه الزيادة وحديث الليث
عن الزهري في الصحيحين بدونها
ووقعت الزيادة أيضا في مرسل
سعيد بن المسيب ونافع بن جبير
والحسن ومحمد بن كعب وعجموع
هذه الطرق يعرف ان لهذه
الزيادة أصلا ويؤخذ من قوله
صم يوم اعدم اشتراط القورية
للتكفير في قوله يوم قال البرماوى
كالكرمانى وقد استنبط بعض
العلماء هذا الحديث ألف
مسئلة وأكثر انتهى وقال الحافظ
ابن حجر وقد اعتنى به بعض
المتأخرين ممن أدركه شيء وخنا
فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما
ألف فائدة ومحصله ان شاء الله
تعالى فيما نصته مع زيادات
كثيرة عليه فله الحمد على ما أنتم
اتمى قال القسطلاني فن ذلك
ان من ارتكب معصية لاجد

أن تكون أسماهم واحدة وعن الهادي بشرط أن يكونوا فقراضين وعن داود
وبعض المالكية يجوز في هدى التطوع دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا وروى
عن ابن عمر نحو ذلك ولا يكتفى به روى عنه أحمد ما يدل على الرجوع لقوله ما هي الامن البدن
يعني في البقرة فيه دليل على أنه يطلق على البقر أن من البدن وفي النهاية البدنة تقع على
الجل والناقة والبقرة وهي بالابل أشبه وفي القاموس والبدنة محركة من الابل والبقرة
وفي الفتح أن أصل البدن من الابل وألحق بهم البقرة شرعا وحكي في البحر عن الهادي
والشافعي والمؤيد بالله ان البدنة تختص بالابل وعن أبي حنيفة وأصحابه والناصر أنها
تطلق على البقر وعن بعض أصحاب الشافعي انها تطلق على الشاة قال ولا وجه له وحكي
فيه أيضا ان البقرة عن سبعة والشاة عن واحد اجماعا قوله والبعير عن عشرة فيه دليل
على ان البدنة تجزئ في الاضحية عن عشرة وسيأتى الكلام على ذلك

* (باب ركوب الهدى) *

(عن أنس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسوق البدنة فقال اركبها
فقال انه ابنة قال اركبها قال انه ابنة قال اركبها اذ لا تملك عليه ولا هم من حديث أبي
هريرة فهو وعنه أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسوق بدنة قد أجهدته
المشي فقال اركبها قال انه ابنة قال اركبها وان كانت بدنة رواء أحد والنسائي * وعن
جابر أنه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اركبكم بال معروف اذا أبلجت اليها حتى تجد ظهرا رواء أحد ومسلم وأبو داود والنسائي
* وعن علي عليه السلام أنه سئل يركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يركب بال رجال يشون فيما مرهم يركب هديه قال لا تنبعون شيئا أفضل
من سنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحد * حديث أنس الثاني أخرجه أيضا
الجزوزقي من طريق حميد عن ثابت عن أنس وأبو يعلى من طريق الحسن عن أنس وزاد
حافيا وهو عند النسائي من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضمف هذه الطرق الحافظ
في الفتح وحديث علي عليه السلام قال في الفتح أيضا اسناده صالح وقال في مجمع الزوائد في
اسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان وضعفه جماعة وحديث أبي هريرة

فيما وجاه مستغنيا انه لا يعاقب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية لان
معاقبة المستغنى تكون سببا لترك الاستغناء من الناس عند وقوعهم في ذلك وهذا مفسدة عظيمة يجب دفعها واسبغ بدل
بافراده بذلك على ان الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد وغير ذلك وهو الاصح
من قول الشافعية وبه قال الاوزاعي وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر يجب التكفير على المرأة أيضا على اختلاف
وتفاصيل لهم في الحرية والامة والمطاوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل واستدل الشافعي بسكوته عن احكام المرأة

فوقت الحاجة وتأخير البيان عنها لا يجوز وورد بأنهم لم يعترفوا ولم تسأل فلا حاجة ولا سماع احتمال ان تكون مكرهة كما
يرشد الى ذلك قوله في رواية امار قطني هلك وأهلك قال القرطبي ليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لانه ساكت
عن المرأة فبوخذ حكمهما من دليل آخر مع احتمال ان يكون سبب السكوت انها كانت غير صائئة اعذر من الاعتذار انتهى
والقائل بوجوب المكفارة يقول يعتبر حالهما فان كانا من أهل العتق أجزأت رقبة وان كانا من أهل الاطعام أطعم ماسبقا
وان كانا من أهل الصيام صام جميعا فان اختلف حالهما ٢٢٢ ففيه تفريع محله كتب الفروع قال ابن

دقيق العبد تباغت في هذه
القصة المذاهب فقيل انما ادلت
على سقوط الكفارة بالاعسار
المقارن لوجوبه او هو أحد قولي
الشافعي وجرم به عيسى بن دينار
من المالكية وقال الاوزاعي
يسقط عن الله ولا يعود وليس
في الخبر ما يدل على اسقاطها بل
فمنه ما يدل على استمرارها على
العاجز وقال الجهور لا تسقط
بالاعسار وأقوى من ذلك ان
يجعل الاعطاء لاعلى جهة
السكنانة بل على جهة التصديق عليه
وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر
من حاجتهم وأما المالكية فتارة فلا
تسقط بذلك قال في الفتح وفي
الحديث السؤال عن حكم
ما يفعل المرأة مخالفا للشرع
وانتحدث بذلك لمصلحة معرفة
الحكم واستعمال التخييه فيما
يستقيم ظهوره بصريح النظم
وفيه الفرق بالتعلم والتلف
في التعليم والتألف على الدين
والندم على المعصية واستشعار
الخوف وفيه الجلوخ في المسجد
لغير الصلوة من المصالح الدينية

الذي أشار اليه المصنف لفظة لفظ حديث أنس ولكنه زاد في آخره اركبها وبك قوله
وأرى رجلا قال الخافظم أقف على اسمه بعد طول البحث قوله بسوق بدنة في رواية لمسلم
مقلدة وكذا في رواية للبخاري وله أيضا من طريق أبي هريرة فلتدرا بته راكبا يسير
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنعل في عنقه قوله انما بدنة أراد انما بدنة مهداة الى
البيت الحرام ولو كان مراده الاخبار عن كونها بدنة لم يكن الجواب مفيد الان كونها
من الابل معلوم فالظاهر ان الرجل ظن انه خفي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونها
هدية فقال انما بدنة قال في الفتح والحق انه لم يعرف ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لكونها كانت مقلدة وله ذلك اهل لما زاد في مراجعته وبك وأحدث الباب تدل على
جواز ركوب الهدى من غير فرق بين ما كان منه واجبا أو تطوعا لتركه صلى الله عليه وآله
وسلم للاسئلة فقال وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر الى أحمد واصح وبه قال أهل
الظاهر وجرم به النووي وجماعة من أصحاب الشافعي كالغفقال والماوردي وحكي ابن
عبد البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء كراهة ركوبه غير حاجة وحكاه
الترمذي أيضا عن أحمد واصح والشافعي وقيد الجواز بعض الحنفية بالاضطرار ونقله
ابن أبي شيبة عن الشعبي وحكي ابن المنذر عن الشافعي انه يركب اذا اضطر ركوبا غير
فادح وحكي ابن العربي عن مالك أنه يركب للضرورة فاذا استراح نزل يعني اذا انتهت
ضرورته والدليل على اعتبار الضرورة ما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم اركبها بالمعروف اذا ألبست اليها ونقل ابن العربي عن أبي حنيفة انه
لا يجوز ركوب الهدى مطلقا وكذا نقله المهدى في البحر عنه ولكن نقل عنه الطحاوي
الجواز مع الحاجة ويضعف ما نقص منها بالركوب والطحاوي أقدم بمعرفة مذهب امامه
وقد وافق أبو حنيفة الشافعي على ضمان النقص في الهدى الواجب ونقل ابن عبد البر
عن بعض أهل الظاهر وجوب الركوب تمسكا بظاهر الامر ونحوه ما كانوا عليه في
الجاهلية من البصرة والسائبية ورده بان الذين ساقوا الهدى في عهد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانوا كثيرا ولم يأمر أحد منهم بذلك انتهى وتعبه الحافظ بحديث على
عليه السلام المذكور في الباب قال وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح
رواه أبو داود في المراسيل عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالهدية

كتشر العلم وجواز الضم عند وجود سببه واخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الخلف لما كيد الكلام
وقبول قول المكاتب فيما لا يطلع عليه الامن جهته لقوله في جواب قوله أفقر مننا اطعمه أهلك ويحتمل ان تكون هناك
قرينة تصدقه وفيه التعاون على العبادقوالسي في خلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة واعطاء الكفارة
لاهل بيت واحد وان المضطر الى ما يده لا يجب عليه أن يعطيه أو يهضمه لخطر آخر انتهى وفي هذا الحديث التبعيد
والاخبار في العتقة والقول ورواه ما ينف على أربعين نفسا عن الزهري عن جيسد عن أبي هريرة بطول ذكره وقد

الفتح وفي الحديث دليل على انه لا كراهة في الصوم في السفر لمن قوي عليه ولم تصبه منه مشقة شديدة وهذا الحديث من الرباعيات وأخرجه أيضا في الصوم والطلاق ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان حذرة بن عمرو الأسلمي) رضي الله عنه (قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أصوم في الشهر وكان حذرة كثير الصيام فقال صلى الله عليه وآله وسلم له (ان شئت فصم وان شئت فانطر) وعند مسلم من رواية أبي مرزوق انه قال يا رسول الله أجدي قوة على ٣٤٦ الصيام في السفر فهل علي جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وهذا مشهور بأنه سأل عن صيام القريضة لان الرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود والحاكم عن حذرة بن عمرو انه قال يا رسول الله اني صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكرهه وانه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة واجدني ان أصوم أهون علي من أن أخره فيكون ديناء علي فقال أي ذلك شئت يا حذرة (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى مكة في غزوة الفتح يوم الاربعاء بعد العصر لعشر مضين من رمضان فصام حتى بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال وهو موضع منه وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها وبينه وبين مكة نحو مرحلتين (أنظر فاطر الناس) معه وكان بعد العصر كما في مسلم عن جابر في هذا الحديث ولعله فقيل له ان الناس قد شق

عليهم اليوم الضر يلهم بقر فقلت ما هذا فقيل بحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أزواجه مصتق عليه وهو دليل على الاكل من دم القران لان عائشة كانت قارئة) حديث جابر الثاني رواه الترمذي من طريق عبد الله بن أبي زياد السكوني عن زيد بن حبان عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وقال هذا حديث غريب من حديث سفيان لانعرفه الا من حديث زيد بن حبان ورأيت عبد الله بن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتبه عن عبد الله بن أبي زياد قال وسالت محمدا عن هذا فلم يعرفه من حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يروا به لا بعد هذا الحديث محفوظا وقال انما يروى عن الثوري عن أبي بصير عن مجاهد مرسل ثم قال حدثنا الحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام حدثنا قتادة قال قلت لانس كم حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حجة واحدة واعتقر أربع عمر ثم قال هذا حديث حسن صحيح وحبان بن هلال هو أبو حبيب البصري وثقه يحيى بن سعيد القطان قول فخر لا ثاوسين بدنه بيده في مسند أحمد وسنن أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم نحو ثلاثين بيده وأمر عليا فخر سائرهما وقد قدمنا الترجيح بين الروايتين قوله وأشركه ظاهره انه أشركه في نفس الهدى قال القاضي عياض وعندي انه لم يكن شريكا حقيقة بل أعطاه قدر اذبحه قال والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما جاء في رواية الترمذي وأعطى عليا عليه السلام البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة قوله يضعه بفتح الباء لا غير وهي القطعة من اللحم قوله برفع الباء وفتح الراء مخففة وهي حاقة تجعل في أنف البعير قوله ولا نرى الا الحج بضم النون أي نطق قوله يلهم بقر قد استدلل به هذه الاحاديث على انه يجوز الاكل للمهدي من الهدى الذي يسوقه قال الزوي وأجمع العلماء على ان الاكل من هدى التطوع وأخصيته سنة انتهى والظاهر انه يجوز الاكل من الهدى من غير فرق بين ما كان منه تطوعا وما كان فرضا للعموم قوله تعالى فكلوا منها ولم يفتصل والتفتت بالقياس على الزكاة في عدم جواز الاكل من الهدى الواجب لا يفتض التخصيص هذا العموم لان شرع الزكاة لو اساءه الفقهاء فصرفها الى المالكات اخرج لها عن موضوعها وليس شرع الدماء كذلك لانها اما الجبرية نقص أو الجبرية التبعية فلا قياس مع الفارق فلا

عليهم الصيام وانما ينتظرون فيما فعلت فدعا بقدح من ماء بعد العصر فقيه ان المسافر له ان

يصوم بعض رمضان ويقطر بعضه ولا يلزمه بصوم بعضه تمامه وانه اذا قوى السفر ليلا فانه يباح له الفطر له وام العذر ولا يكره كافي المجموع وكذا يباح له الفطر اذا كان مقبلا ونوى ليلا ثم حدث له السفر قبل الفجر فلو حدث بعده فلا تغليب للمضرو وقال الحنابلة ان نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في أثناءه فله الفطر قال في الانصاف وهذا هو المذهب مطلقا وعليه الاصحاب سواء كان طوعا أو كرها وهو من مقدرات المذهب ولكن لا يفطر قبل بخروجه وعنه لا يجوز له الفطر مطلقا ولو نوى

الصوم في سفره فله القطر وهذا هو المذهب مطلقا وعليه الاصحاب وهذا الحديث فيه التصديق والاختبار والعنينة وقال القاسبي انه من مراسلات العصاة لان ابن عباس كان في هذه السفرة مع جميع ابييه بمكة فلم يشاهد هذه القصة فكانه معها من غيرهم من العصاة وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد والغزاة ومسلم في الصوم وكذا النسائي (عن أبي الدرداء رضي الله عنه) هو مير بن مالك الانصاري الخزرجي انه (قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) زاده لم في شهر رمضان وليس ذلك في غزوة الفتح لان عبد الله بن رواحة المذکور ٣٢٧ في هذا الحديث كان صائما استشهد

بموتة قبل غزوة الفتح بالاختلاف ولا في غزوة بدر لان أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم (في يوم حار) ولم في حر شديد (حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر وما فيه أصام) الا ما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن رواحة (عبد الله وجه ذابتم المراد من الاستدلال ويتوجه به الرد على أبي محمد بن حزم في زعمه ان حديث أبي الدرداء هذا لا جهة فيه لاحتمال ان يكون ذلك الصوم كان تطوعا وأيضاً ما يؤيد أن هذه السفرة لم تكن في غزوة الفتح أن الذين استقروا على الصيام من العصاة كانوا جماعة وفي هذا انه ابن رواحة وحده ومطابقة هذا الحديث

تخصيص قوله لان عائشة كانت قارئة قد اختلف فيما أحرمت به عائشة أو لا فقيل انها حرة مفردة لما ثبت عنها في الصحيح انها قالت فكننت ممن أهل بعمرة وقيل ل انها أحرمت بالحج أو لا وكانت مفردة لما ثبت عنها في الصحيح خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نرى الا انه الحج وثبت عنها في حديث آخر لدينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وقد أطل ابن القيم الكلام على هذا وبين الرابع من القولين ودليل من قال انها كانت قارئة الحديث المتقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها يا سعة طوافك لحك وعمرتك والى هذا ذهب الجمهور وذهب الكوفيون الى انها كانت غير قارئة لما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وأهلي بالحج ودعى العمرة وأجاب الجمهور بأنها لم ترفض العمرة لما في صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها بعد ان أمرها أن تم بالحج ففعلت ووقفت المواقف كلها حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة وكذلك قوله يسعدك طوافك لحك وعمرتك وقد قدمنا تأويل قوله دعى العمرة وقد استدلل بقول عائشة المذکور فخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه أن البقرة تجزى عن أكثر من سبعة وقد ثبت في رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج عن أزواجه بقرة أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما وكذا في صحيح مسلم والظاهر انه لم يخلف أحدا من زوجاته يومئذ من تسع ولكن لا يخفى ان مجرد هذا الظاهر لا يمارض به الاحاديث الصريحة الصحيحة السالفة المجمع على مدلولها

(باب أن من بعث يدي لم يحرم عليه شيء بذلك)

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهدي من المدينة فاقفل قلاند هديه ثم لا يجنب شيئا مما يجنب المحرم رواد الجماعة وفي رواية ان زياد بن أبي سفيان كتب الى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يضر هديه فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قتلت قلاند هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي ثم قلدها بيده ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء أحله الله حتى يضر الهدى أخرجهما) قوله ان زياد بن أبي سفيان وقع التحديث به في زمن يأمية وأما بهداهم فما كان يقال له الا زياد بن أبيه وقبل

٤٣ نيل ح ابن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر (وسلم في سفر) في غزوة الفتح كما في الترمذي (فرأى زحاما) بكسر الزاي اسم للزحمة والمراد هنا الوصف المحذوف أي فرأى قوما مزدحين (ورجلا) قيل هو أبو اسرائيل العامري وأما قيس وعزام مغلطاي لمهما الخطيب ونوزع في نسبة ذلك للخطيب (قد ظلال عليه) أي جعل عليه شيء يظلم من الشمس لما حصل لهم من شدة العطش وحرارة الصوم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هذا) والنسائي ما بال صاحبكم هذا (فقالوا) أي من ضر من العصاة (صائم فقال ليس من البر) بكسر الباء أي

ليس من الطاعة والعبادة (الصوم في السفر) اذا بلغ بالاصائم هذا المبلغ من المشقة قال في الفتح والحاصل ان الصوم لمن قوى عليه افضل من الفطر والقطر لمن يشق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة افضل من الصوم وان لم يتحقق المشقة يخير بين الصوم والقطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر من القرض بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر واقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم ايس من البر الصوم في السفر ومقابلة البر الاثم ٢٣٨ واذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر وحكى عن عمرو ابن

عمر وابي هريرة والزهرى وابراهيم النخعي وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ظاهره فعليه عدة وقالوا يجب عدة وتأوله الجمهور بان التقدير فاقطر فعدة وذهب اكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وابو حنيفة الى ان الصوم افضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم م انظر افضل عملا بالرخصة وهو الاوزاعي واجمدا وجب وقال آخرون هو مخير مطلقا وقال آخرون افضاهما ايسرهما فوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فان كان القطر ايسر عليه فهو افضل في حقه وان كان الصيام ايسر كن يسر عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه افضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر والذي يترجح قول الجمهور ان كان قد يكون القطر افضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرره وكذلك من

استطاع معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقي وهي بنت عبيد المذكور فوادت زيادا على فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في أيام معاوية ثم بد جماعة على اقرار أبي سفيان بان زياد اولده فاستطاعه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح ان الولد للفراش وللعاهر الحجر وذلك لغرض ديني وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيات فيها الاشعار منها قول القائل

ألا يبلغ معاوية بن حرب * مغلفه من الرجل العاني

أفغضب أن يقال أبولعنف * وترضى أن يقال أبولزاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبه الى أبي سفيان وما وقع من أهل العلم في زمان بني أمية فأنما هو تنقية وذكر أهل الامهات نسبه الى أبي سفيان في كتبهم مع كونه لم يأفوها الا بعد ذلك انقراض عصر بني أمية بحافظة منهم على الالتفات التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم وقد وقع في صحيح مسلم ابن زياد كان زياد وهو هوهم بنه عليه السلامي ومن تبعه والصواب زياد وكذا قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم لم يقر له يد في دفع التجوز بان بطن ان القتل وقع باذنهم الوقات قتل فقط قوله مع أبي بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة يهني أبابكر الصديق رضي الله عنه واستفيد من ذلك ان وقت البعث كان في سنة تسع عام حجة أبي بكر بالناس وقد استدل بالحدِيثين على انه لا يحرم على من بعث بعد شيء من الامم ورائي فصل له وبه قال الجمهور قال ابن عبد البر خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء وتعب بانه قد قال بمقتات جماعة من الصحابة كابن عمر ورواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وقيس بن سعد ورواه عنه عبيد بن منصور وابن المنذر ايضا وعلى عليه السلام وعمر رضي الله عنه ورواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر ايضا ومن غير الصحابة النخعي وعطاء بن سيرين وآخرون كما قال ابن المنذر ونقل الخطابي عن اصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عنهم كما قال الحافظ والي مثل قول ابن عباس ذهبت الهادوية وليس في قول ابن عباس ولا قول غيره من الصحابة حجة ولا سيما اذا عارض الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم نعم احتجوا بما أخرجه أحمد والطحاوي والبخاري من حديث جابر قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد قبض من جيبه حتى أخرجه من رجله وقال اني أهرق يدي فمضى بهت بها ان

ظن به الاعراض عن قبول الرخصة وقد روى احمد عن طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر تقلد

اني اقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الاثم مثل جبال عرفة وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وكذلك من خاف على نفسه الجلب أو الرياء اذا صام في السفر فقد يكون القطر افضل له وقد اشار لذلك ابن عمر فروى الطبراني من طريق مجاهد قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان تصم قال اصحابك كفرة والاصنام بارفها والاصنام وقاموا بامرنا وقالوا فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب اجره وعن

ابن ذر وهو ذلك وسياتي في الجهاد من طريق موثق الجلي عن انس نحوه هذا مرة واحدة حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم
 للمفطر من لم يخدموا الصوم ذهب المقطر ون اليوم بالاجر قال الحافظ في الفتح وقال ابن المنيه هذه القصة تشعربان من
 اتفق لمثل ما اتفق لذلك الرجل انه يساويه في الحكم وامان سلم من ذلك ونحوه وهو في جواز الصوم على اصله وانه اعلم وحل
 الشافعي نفي البر على من ايقبل الرخصة وقال الطحاوي المراد البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر وليس المراد به الخراج
 الصوم في السفر عن ان يكون بر الان الا فطار قد يكون ابر من الصوم ٢٢٩ اذا كان للتقوى على اقاء العدو

مثلا قال وهو تظير قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين بالطواف الحديث فانه لم يرد اخرجه من اسباب المسكن كلها وانما اراد ان المسكين الكامل المسكن الذي لا يجد في يمينه ويسرى ان يسأل ولا يقطن له انتهي لمخصا واما رواية ابدال اللام ميم في لغة اهل اليمن فهي في مسند احمد لا في البخاري وحديث الباب رواه مسلم في الصوم وكذا ابو داود والنسائي (عن انس بن مالك رضى الله عنه قال كما سافر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم) فيه رد على من ابطال صوم المسافر لان تركهم لا تنكاح الصوم والمفطر يدل على ان ذلك عندهم من المتعارف الذي تجب الحجته به وفي حديث ابى سعيد عنده مسلم كاتفزومع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ومن

تفقد اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قميصا ونسيت فلما اكن لاخرج قميصي من رأسي قال في الفتح وهذا الوجه فيه اضعف اسنادا ويجب ان يثبت في مجمع الزوائد بعد ان ذكر رجال احمد ثقات وذكر من طريق أخرى وقال رواه احمد ورجاله رجال الصحيح وانما قال كذا لان احمد رواه عن عبد الرحمن بن عطاء انه سمع ابى جابر يحدث عن ابي عمير مافذ كره وعبد الرحمن وثقه النسائي وقواه ابو حاتم وقال البخاري فيه نظر وبهذا رد على ما قبله حيث قال ان هذا الحديث أخرجه ابن النجار وغالب احاديثه الضعف والظاهر انه لا اصل لهذا الحديث انتهى وقد اخرج النسائي من حديث جابر انهم كانوا اذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالدينة بعث الهدى فمن شاء أحرّم ومن شاء ترك هكذا في جامع الاصول وبه يحصل الجمع بين الاحاديث (باب الحث على الاضحية)

(عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر عملا أحب الى الله من هراق دم وانه لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلالها واشعاعها وان الدم يقع من اقه عز وجل يمكن قبل أن يقع على ارض فطيموا بها نفسا رواه ابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وعمر زيد بن أرقم قال قلت أوقالوا يا رسول الله ما هذه الاضاحي قال سنة أبيكم ابراهيم قالوا ما لنا بها قال بكل شعرة حسنة قالوا فما الصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة رواه احمد وابن ماجه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد شعرة فلم يضعه لا يقرب من صلاته رواه احمد وابن ماجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنفقت الورق في شيء أفضل من شجرة في يوم عيد رواه الدارقطني حديث عائشة رواه الترمذي عن ابى عمرو مسلم بن عمرو والحذاء المديني عن عبد الله بن نافع الصائغ عن ابن المنيه عن هشام بن عروة عن أبيه عنها وقال بعد ان ذكر ان هذا الحديث حسن غريب انه لا يعرف من حديث هشام بن عروة الا من هذا الوجه وحديث زيد بن أرقم أخرجه أيضا الترمذي فقال ويرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وجد شعرة فافطر فان ذلك حسن وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع لنزاع قاله في الفتح وحديث الباب أخرجه مسلم ايضا (عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات) من المكافين (وعليه صيام صام عنه وليه) ولو بغيرانه او اجبن بالاذن من الميت او من القريب باجرة او دنيا وهذا مذهب الشافعي القديم وصوبه النووي بل قال يسن لذلك ويسقط وجوب القدية والجديد هو مذهب مالك وابى حنيفة عدم الجواز لانه عبادة دينية ولا يسقط وجوب القدية قال النووي وليس للجديد جهة والحديث الوارد بالا طعام ضعيف ومع ضعفه فالأطعام لا يمنع عند القائل بالصوم وهل

المعتبر على القديم الولاية كما في الحديث ام مطلق القرابة ام يشترط الاثام العسوية فيه احتمالات للامام قال الرازي
والاشبه اعتبار الارث وقال النووي المختار اعتبار مطلق القرابة ومعه في المجموع قال وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في خبر
مسلم لامرأة قالت ان ابي مات وعليه صوم فداوم عنها صومى عن أمك يطل احتمال ولاية المال والعصوبة انتهى
قال في الفتح واختلف المجيزون في المراد بقوله وليس فقيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبة والاول ارجح ويختص
ذلك بالولي لان الاصل عدم النيابة ٢٤٠ في العبادة البدنية الا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويقتضي

الباقى على الاصل وهذا هو
الراجح وقيل يصح استقلال
الاجنبى بذلك وذكر الولى لكونه
اغلب وظاهر صنيع البخارى
اختياره هذا الاخير وبه جزم ابو
الطيب الطبرى وقواه بتشبيهه
صلى الله عليه وآله وسلم ذلك
بالدين والدين لا يختص بالقرب
انتهى قال الشوكانى في النيل
وظاهر الاحاديث أنه يصوم عنه
وليه وان لم يوص بذلك وان من
صدق عليه اسم الولى لغة او شرعا
او عرفا صام عنه ولا يصوم عنه
من ليس بولى ومجرد القنيل بالدين
لا يدل على ان حكم الصوم
لحكمه في جميع الامور انتهى
واجاب المالكية عن حديث
الباب بدعوى عمل اهل المدينة
واحتج الحنفية بعدم الاحتجاج
بهذين الحديثين بان عائشة سئلت
عن امرأة ماتت وعليها صوم
قالت يطعم عنها ومنها انها قالت
لا تصوموا عن موتاكم واطعموا
عنهم اخرجه البيهقى وعن ابن
عباس قال في زجل مات وعليه
رمضان قال يطعم عنه ثلاثون

انه قال في الاضحية اصحابها بكل شعرة حسنة ويروى بقرونها انتهى وحديث أبي
هريرة معه الحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام لكن ربح الاثمة غيره وقفه وقال في الفتح
رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوى
وغیره وفي الباب عن أبي سعيد عند الحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما طمة
رضي الله عنها قومي الى ضيكتك فاشم منها فانها باقل قطرة منها يغفر لك ما سلف من
ذنوبك وفي اسناده عطية وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه انه حديث منكر وعن
عمران بن حصين عند الحاكم أيضا مثل حديث أبي سعيد وفي اسناده أبو حمزة الثمالى
وهو ضعيف جدا وعن علي بن رضى الله عنه عند الحاكم أيضا والبيهقى مثله وفي اسناده
عمر بن خالد الواسطى وهو متروك وعن علي بن رضى الله عنه أيضا من طريق أبي داود
الضبي عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده عند الطبراني بلقط من ضحى طيبة بها
نفسه محتسبا باضحية كانت له حجابا من النار وأبو داود الضبي كذاب قال أحمد كان يضع
الحديث قوله ما هذه الاضاحى هي جمع اضحية قال الجوهرى قال الاصمعي فيها أربع
لغات اضحية واضحية بضم الهمزة وكسرها وجعلها اضاحى بتشديد الياء وتحققة فيها
والافرة الثلاثة ضحية وجعلها اضاحى والرابعة اضحية بفتح الهمزة والجمع اضحى
كأرطاة وأرطى وبها معنى يوم الاضحية قال القاضى وقيل سميت بذلك لانها تفعّل في
الضحى وهو ارتفاع النهار قال النووي وفي الاضحية لغتان التذكير اغضة قيس
والثانية اغضة فميم قوله فلا يقرب مصلا ناهذا الحديث من جملة ما استدلل به القائلون
بوجوب الضحية وسيأتى الكلام على ذلك وأحاديث الباب تدل على مشروعية الضحية
ولا خلاف في ذلك كما في البصر وانما أحب الاعمال الى الله يوم النحر وانما أتى يوم القيامة
على الصفة التي ذبحت عليها ويقع دمها مكان من القبول قيل أن يقع على الارض وانما
سنة ابراهيم لقوله تعالى وفديناه بذبح عظيم وأن للمضحي بكل شعرة من شعرات
أضحيته حسنة وانه يكرم لمن كان ذاسعة تركها وان الدراهم لم تنفق في عمل صالح أفضل
من الاضحية ولكن اذا وقعت اذاسد اتسفن وتجردت عن المقاصد الفاسدة وكانت على
الوجه المطابق للعكمة في شرعها وسيأتى ان شاء الله تعالى

(باب

مسكيننا اخرجه عبد الرزاق وعن ابن عباس لا يصوم احد عن احد اخرجه النسائي فلما اتى ابن

عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على ان العمل على خلاف ما روياه لان فتوى الراوى على خلاف ما روي به من رواية
للتابع ونسخ الحكم يدل على اخراج المذاط عن الاعتبار وهذه قاعدة لهم معروفة مصادمة للنص الصحيح فلا يعول عليها
ولا يلتزم اليها وقد قال الحافظ في الفتح ان في الآثار المذكورة فيها مقالا وليس فيها ما يمنع من الصيام الا اثر الذي عن
عائشة وهو ضعيف جدا والراجح ان المعتبر ما روي لا ما رآه لاحتمال ان يخالف ذلك لاجتماع مستدركه لم يثبت ولا يلزم من

ذلك ضعف الحديث عنده واذا انصرفت صحة الحديث لم يترك الحق للمظنون والمسئلة مشهورة في الاصول قال الشوكاني في
 النيل وهذا بائنا من صاحب القم على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم أحد عن
 أحد ولكنه ذكره في التخصيص بلفظ لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أخرجه التتافي باسناد صحيح والحق ان
 الاعتبار بما رواه العاصي لا بما رواه الكلام مبسوط في الاصول والذي روى مرفوعا صريح في الرد على المانعين وقد
 اعتذروا بان المراد به ولصاحبه وليه أي فعل عنه ما يقوم مقام ٣٤١ الصوم وهو الاطعام وهذا عذر بارز
 لا يمكن به منصف في مقابلة

لا يمكن به منصف في مقابلة
 الاحاديث العديدة ومن جملة
 أعذارهم ان عمل أهل المدينة
 على خلاف ذلك وهو عذر أبرد من
 الاول ومن أعذارهم ان الحديث
 مضطرب وهذا ان تم لهم في
 حديث ابن عباس لم يتم في حديث
 عائشة قاله لا اضطراب فيه بلا
 ريب وعمل القائلون بأنه يجوز
 في المنذر دون غيره بان حديث
 عائشة مطلق وحديث ابن عباس
 مقيد فيعمل عليه ويكون المراد
 بالصيام صيام المنذر وليس بينهما
 تعارض حتى يجمع بينهما الحديث
 ابن عباس صورة مستقلة سأل
 عنها من وقعت له وأما حديث
 عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد
 وقعت الإشارة في حديث ابن
 عباس الى نحوه هذا العموم
 حيث قال في آخره فدين الله
 أحق ان يرضى انتهى وانما قال
 ان حديث ابن عباس صورة
 مستقلة يعني انه من التخصيص
 على بعض افراد العام فلا يصلح
 لتخصيصه ولا لتقييده كما تقرر
 في الاصول انتهى وقد اختلف

(باب ما احتج به في عدم وجوبه بتخصيصه رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته) •

(عن جابر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيدا الاضحي فلما انصرف
 أتى بكيش فدججه فقال بسم الله والله أكبر اللهم هذا عسى وعن لم يضع من أمي
 رواه أحمد وأبو داود والترمذي • وعن علي بن الحسين عن أبي رافع ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كان اذا ضحى اشترى كبشين يمينين أقرنين أمهين فاذا صلى وخطب
 الناس أتى بأحدهما وهو قائم في صلاة فدججه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن أمي
 جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدك بالبلاغ ثم يوفى بالآخر فدججه بنفسه ويقول هذا
 عن محمد وآل محمد فطمعهم جميعا المساكين ويا كل هو وأهل منهما فكشنا سنين ليس
 لرجل من بني هاتم يضحى قد كفاه الله المؤنة برسل الله صلى الله عليه وآله وسلم
 والغرم رواه أحمد) الحديث الاول قال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه
 وقال المطالب بن عبد الله بن حنطاب يقال انه لم يسمع من جابر وقال أبو حاتم الرازي يشبه
 ان يكون أدركه والحديث الثاني سكنت عنه الحافظ في التخصيص وأخرجه أيضا الطبراني
 في الكبير والبراز قال في مجمع الزوائد واسناد ائمه والبراز حسن وأخرج نحوه أحمد
 أيضا وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسياق في باب التخصيص بالضحى
 قوله أمهين الامح هو الايض الخالص قاله ابن الاعرابي وقال الاصمعي هو الايض
 المشوب بشئ من السواد وقال أبو حاتم هو الذي يخالط بياضه حرة وقيل هو الاسود
 الذي بعلوه حرة وقال الكافي هو الذي فيه بياض وسواد البياض أكرم قال
 الخطابي هو الايض الذي في خلل صوفه طبقات سود قوله أقرنين قال النووي أي
 لكل واحد منهما قرنان حسنان وفيه دليل على استصحاب التخصيص بالامح الاقرن
 قال النووي وأجمع العلماء على جواز التخصيص بالاجم وهو الذي لم يخالف الله له قرنين
 وأما المكسور فسياق الكلام فيه والحديثان يدلان على انه يجوز للرجل ان يضحى
 عنه وعن أتباعه وأهله ويشركهم معه في الثواب وبه قال الجمهور وكرهه الثوري
 وأبو حنيفة وأصحابه والحديثان يردان عليهما وقد أخرج مسلم من حديث أنس ان

أهل السلف في هذه المسئلة فاجاز الاصحاب عن الميت أصحاب الحديث وعلم الشافعي القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في
 المعرفة وهو قول أبي نوري جماعة من همدان الشافعية قال البيهقي في الخلافات هذه المسئلة ثابتة لا علم خلافا بين أهل الحديث
 في صحتها فوجب العمل بها ثم ساق سننه الى الشافعي قال كل ما قلت وصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافا فنفذوا بالحديث
 ولا تقلدوني وقال الحنابلة ولا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر من غير عذر فان فعل فعليه القضاء واطعام مسكين
 لكل يوم ولا يضام عنه على المذهب وهو الصحيح وعليه الاصحاب وان مات وعليه صوم مندور ولم يصم منه شيئا سن لوليه

فعله ويجوز لغيره فعله باذنه وبغيره ويجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد وقد ورد الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين عن رب العالمين ردًا مشبعًا على من أنكروا صوم الولي عن الميت ورد حديث الباب الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما نقلناه عنه في بعض مؤلفاتنا وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصوم (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء رجل) قال في الفقه لم أقف على اسمه وفي رواية جاءت امرأة وفي رواية أنها خنعمية (إلى النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فاقضيه ٣٤٢) عنهما قال نعم (اقضه) قال فدين الله أحق أن يقضى (أي حق العبد

يقضى لحق الله أحق والغرض من هذا الحديث مشروعية الصوم وكذا الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك كما زعم بعضهم وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وأبو داود في الإيمان والنذور والترمذي في الصوم وكذا النسائي وابن ماجه (حديث ابن أبي أوفى وقول النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم له أنزل فاجدح لنا قد قدم قريبا وقال في هذه الرواية إذا رأيتم الليل) أي ظلامه (قد أقبل من ههنا) أي من جهة المشرق (فقد أظفر الصائم) أي دخل وقت افطاره أو صار مفطرا حكما لأن الليل لا يسقط الصوم الشرعي قال ابن خزيمة انظره خبر ومعهناه الانشاء أي فليفطر الصائم ثم قال ولو كان المراد فقد صار مفطرا اكان فطر جميع الصوم واحد ولم يكن للترغيب في تهجيل الافطار معنى ولم يذكر هنا ما ذكر في حديث عمر بلفظ وأدبر النهار من ههنا أي من المغرب وضربت الشمس فقد أظفر الصائم فيتمثل أن ينزل على

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم تقبل من محمد وآل محمد وعن أمة محمد وسياقي في باب التزج بالمصلي وأخرج أيضا ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث أبي أيوب أن الرجل كان يقضي بالشاة عنه وعن أهل بيته في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسياقي في باب الاجتزاء بالشاة وقد تمسك به في الباب وما ورد في معناه من قال إن الاضحية غير واجبة بل سنة وهم الجهور قال النووي وعن قال هذا أبو بكر وعمر وبلال وأبو مسعود البصري وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وأبو ثور والزهري وابن المنذر وأبو داود وغيرهم انتهى وحكاية في البحر أيضا عن ذكر من الصابة وعن ابن مسعود وابن عباس وحكاية أيضا عن العترة والشافعي وأبي يوسف ومحمد وقال ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية أنها واجبة على المومر وحكاية في البحر عن مالك وقال القضي واجبة على المومر إلا الحاجب عنى وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالمصار والمشهور عن أبي حنيفة أنه قال إنما نوجبها على مقيم بملك نصا كما قال النووي قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصابة أنها واجبة وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ووجه دلالة الحديثين وما في معناه على عدم الوجوب أن الظاهر أن قضيتها صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته وعن أهل بيته كل من لم يضع سواه كان مفكرا من الاضحية أو غير متمكن ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن حديث علي أهل كل بيت أضحية وسياقي في باب ما جاء في القرع والعترة ما يدل على وجوبها على أهل كل بيت يجب دونها فيكون قرينة على أن قضيتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير الواجد من أمته ولو سلم الظهور المسمى فلا دلالة له على عدم الوجوب لأن محل النزاع من لم يضع عن نفسه ولا ضحى عنه غيره فلا يكون عدم وجوبها على من كان في عصره من الأمة مستلزما لعدم وجوبها على من كان في غير عصرهم فإن قيل هذا يستلزم أن تجزئ الشاة الواحدة عن جميع الأمة قلنا هذه مسألة أخرى خارجة عن محل النزاع سياقي بيانها ومن أدلة القائلين بعدم الوجوب ما أخرجه أحمد عن ابن عباس مر فوعا أمرت بكعق الضحى ولم تؤمر وأمرت بالاضحى ولم تكتب عليكم وأخرجه أيضا البخاري وابن عدي والحاكم عنه بلفظ ثلاث هن على فرائضكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى وأخرجه

أيضا

حالين فثبت ذلك في حال الغيم مثلا وحيث لم يذ كر في حال العصور أو كانا في حالة واحدة وحفظ

أخذ الراويين ما لم يحفظ الا سحر (وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (باصبعه قبل المشرق) وفي هذا الحديث إيمان أبي الزحر عن متابعة أهل الكتاب فانهم يؤخرون الفطر عن الغروب وفيه أن الأمر الشرعي أبلغ من الحسي وإن العقل لا يقضي على الشرع وفيه البيان بذكر اللازم والمألوم جميعا الزيادة الايضاح (عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) أي إذا تحققوا الغروب بالرؤية أو بأخبار عدلين أو عدل على الأرجح زاد أبو

داود وأخروا الصلوة وما ظرفية أي مدة فعلهم ذلك امتدالا للسنة واقفين عند حدودها غير متنتظفين بعقوبات ما فيها قواعد هاوزاد أبو هريرة في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير أهل الكتاب له أمدهم وظهور التخصيص وقدرى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضا لا تزال امتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها الصوم ويكره أن يؤخره أن قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة والافلا بأش به ثقلي في المجموع عن نص الام وخرج بقيد تحقق الغروب ما إذا طئه فلا يسن له تعجيل الفطر به وما إذا شك فيه رم

٣٤٣

أيضا أبو يعلى عنه بافظ كتب على الفطر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الأضحية ولم تؤمروا بها ويجب عنه بأن في اسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفي اسناد البزار وابن عدي والحاكم ابن جناب الكلابي وقد صرح الحافظان الحديث ضعيف من جميع طرقه وقد أخرجه الدارقطني بافظ ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الضحى وأخرجه البزار بافظ أمرت بركعتي الفجر والوتر وليس عليكم ورواه الدارقطني أيضا وابن شاهين في نامضة عن أنس مرفوعا أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك واستدلوا أيضا بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمران - ما كانا لا يضحيان كراهة أن يظن من رآهما أنهما واجبة وكذلك أخرجه عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا حجة في شيء من ذلك واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى فصل لربك وانحر والامر للوجوب وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالتحركة لا للاصنام فالامر متوجه إلى ذلك لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على أنه قدرى أن المراد بالصلاة وضع اليد من حال الصلاة على الأرض كخالف في الصلاة واستدلوا أيضا بحديث من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا وقد تقدم ووجه الاستدلال به أنه لما نهي من كان ذاسعة عن قربان المصلي إذا لم يضح دل على أنه قد ترك واجبا فكانه لا فائدة في التقرب مع ترك هذا الواجب قال في الفتح وليس صريحا في الإيجاب واستدلوا أيضا بحديث مخنف بن سالم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بعرفات يا أيها الناس على أهل كل بيت أنضمة في كل عام وعشرة أخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسأقي ما عليه من الكلام واجيب عنه بأنه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة ولا يخفى أن نسخ العتيرة على فرض صحته لا يستلزم نسخ الضحية واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صليها فليذبح باسم الله وهو متحقق عليه من حديث جندب بن سفيان الجبلي وعادوى بن حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد وسأقي هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والامر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال بعدم الوجوب بما يصلح للصرف كما عرفت نعم حديث أم سلمة التي قرير بما كان

أيضا أبو يعلى عنه بافظ كتب على الفطر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الأضحية ولم تؤمروا بها ويجب عنه بأن في اسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفي اسناد البزار وابن عدي والحاكم ابن جناب الكلابي وقد صرح الحافظان الحديث ضعيف من جميع طرقه وقد أخرجه الدارقطني بافظ ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الضحى وأخرجه البزار بافظ أمرت بركعتي الفجر والوتر وليس عليكم ورواه الدارقطني أيضا وابن شاهين في نامضة عن أنس مرفوعا أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك واستدلوا أيضا بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمران - ما كانا لا يضحيان كراهة أن يظن من رآهما أنهما واجبة وكذلك أخرجه عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا حجة في شيء من ذلك واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى فصل لربك وانحر والامر للوجوب وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالتحركة لا للاصنام فالامر متوجه إلى ذلك لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على أنه قدرى أن المراد بالصلاة وضع اليد من حال الصلاة على الأرض كخالف في الصلاة واستدلوا أيضا بحديث من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا وقد تقدم ووجه الاستدلال به أنه لما نهي من كان ذاسعة عن قربان المصلي إذا لم يضح دل على أنه قد ترك واجبا فكانه لا فائدة في التقرب مع ترك هذا الواجب قال في الفتح وليس صريحا في الإيجاب واستدلوا أيضا بحديث مخنف بن سالم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بعرفات يا أيها الناس على أهل كل بيت أنضمة في كل عام وعشرة أخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسأقي ما عليه من الكلام واجيب عنه بأنه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة ولا يخفى أن نسخ العتيرة على فرض صحته لا يستلزم نسخ الضحية واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صليها فليذبح باسم الله وهو متحقق عليه من حديث جندب بن سفيان الجبلي وعادوى بن حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد وسأقي هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والامر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال بعدم الوجوب بما يصلح للصرف كما عرفت نعم حديث أم سلمة التي قرير بما كان

الامن نعمده ورأى الفضل فيه ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقا وهو كذا إذا لم يترك من كون الشيء مستحباً أن يكون نقيضه مكروها مطلقا واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب سنة شوال لثلاثين لجاهل أنها ملحقة برمضان وهو ضعيف ولا يخفى الفرق قال الحافظ ابن حجر ومن البدع المستكره ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان وإطفاء المصباح التي جعلت علامة لتعظيم الأكل والشرب على من يريد انصيام زعماء من أحدثه أنه لا احتياط في العبادة ولا يهمل ذلك إلا أحاد الناس وقد جرحهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لئلا يتمكن الوقت زعموا فأخروا الفطر وجاهلوا الصلوة فخالقوا السنة فلذلك قل عنهم الخير وكفرهم الشر والله المستعان (عن أمية بنت أبي

بكر) الصديق (رضي الله عنهما) قالت أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي زمنه وأيام حياته (يوم غيم ثم طلعت الشمس) قال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين ولم يثبت في الحديث أنهم أمروا بالقضاء ولكن هشام بن عمرو سئل عن ذلك فقال لا يدين القضاء وأبو هريرة أعلم من غيره وكان يقول لا قضاء عليه وثبت في العيصين أن بعض العصابة أكلوا حتى ظهر الحبل الأسود من الأبيض ولم يأمر أحد منهم بالقضاء وكانوا محتاجين وثبت عن عمر بن الخطاب أنه أفطر ثم تين النهار فقال لا تقضي لأننا لم نأمر ولم يروى عنه أنه قال ٣٤٤ نقض واستناد الأول أثبت وصح عنه أنه قال الخطيب بسيرتنا وقل ذلك من قوله أنه أراد خفية أمر القضاء

واللفظ لا يدل على ذلك قال شيخنا وبالجمله فهذا القول أقوى أثرا وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس انتهى وقال الحافظ في الفتح وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء واختلف عن عمر فرروي ابن أبي شيبة وغيره عنه ترك القضاء وروي زيد عنه فقال قال عمر لم نقض والله ما تصحافتنا الاثم وفي رواية أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس الخطيب بسير وقد اجتهدنا وفي رواية تقضي يوما وفي رواية من أفطر منكم فليصم يوما مكانه وروي سعيد بن منصور عن طريق أخرى عن عمر نحوه وقد روى عن مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير عدم القضاء وجعلوه بمنزلة من أكل ناسيا وبه قال الحسن وأبو أحمد في رواية واختاره ابن خزيمة والقضاء مذهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة وعليه أن يصم بقية النهار لحرمه الوقت ولا كفارة عليه وحكي في الرعاية من كتب

صالح للصرف أقوله وأراد أحدكم أن يقضي لأن التقويض إلى الإرادة يشعر بعدم الوجوب

(باب ما يجتنبه في العشر من أراد التضحية) (عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يقضي فليصم عن شعره وأظفار رءواه الجماعة إلا الجعاري ولفظ أبي داود وهو لمسلم والنسائي أيضا من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يقضي) قوله ذبح بكسر الذال أي حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى مفعول كحل بمعنى يحول ومنه قوله تعالى وقد بناه بذيبح عظيم الحديث استدله على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة لمن أراد أن يقضي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحق وداود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يقضي في وقت الاضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام وحكي الامام المهدي في البحر عن الامام يحيى والهادوية والشافعية أن ترك الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره والحديث يرد عليه وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من قال بالتصريم بحديث الباب لأن النهي ظاهر في ذلك واحتج الشافعي بحديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصم يديه ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتى يفصر يديه فجعل هذا الحديث مقتضيا لحديث الباب على كراهة التنزيه ولا يجني أن حديث الباب أخص منه مطلقا فيبقى العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتصريم ولكن على من أراد التضحية قال أصحاب الشافعي والمالكية عن أخذ الظفر والشعر انتهى عن إزالة الظفر بقلم أو كسرا وغيره والمنع من إزالة الشعر بخلق أو تقصير أو تنف أو حرق أو أخذه بنورة أو غير ذلك من شعور يدينه قال إبراهيم المروزي وغيره من أصحاب الشافعي حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر ودليله ما ثبت في رواية لمسلم فلا يصن من شعره وبشره شيئا والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء لا يعتق من

الحنابلة أنه لا قضاء على من جامع بعنة قد لافيا ثم اراد لكن الصحيح من مذهبهم وجزم به إلا كراهة يجب النار القضاء والكفارة قال ابن المنير في الحاشية أن المكلفين إنما خوطبوا بالظاهر فإذا اجتمعوا فخطوا فلا حرج عليهم في ذلك وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه في الصوم (عن الربيع) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء (بنت معوذ) بضم الميم وفتح العين وتشديد الواو والمكسورة الانصارية من المصابع تحت الشجرة ابن عفره (رضي الله عنهما) أنها (قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار) زاد مسلم التي حول المدينة (من أصبح مقطرا فليصم بقية يومه ومن أصبح صافيا فليصم) أي فليصم على صومه (قالت) أي الربيع (فكان صومه) أي عاشوراء (بعد ونصوم صيائنا) زاد مسلم الصغار وذهب

هم الى المسجد وهذا تميز للصبيان على الطاعات ونحو يدهم العبادات والمراد بالصبيان الجنس الصادق بالذكو والاناث وفي حديث رزينة بنح الرأ وكسر الزاي عند ابن خزيمة باسناد لا بأس به ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضاعه في عاشوراء ورضعا فاطمة فينتقل في قواهم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وهو يرد على القرطبي حيث قال في حديث الربيع هذا أمر فعله النساء بأولادهن ولم يثبت علمه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ويعبدان يأمر به عذيب صفيه بعد اذ شافته انتهى وما يقوى الرد عليه أيضا ان الصحابي اذا قال فعلمنا كذا في عهد رسول الله عليه وآله وسلم لم كان حكمه الرفيع لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفاؤهم على سؤالهم ايا

٣٤٥

عن الاحكام مع ان هذا لا مجال للاجتماع فيه فافقه ابو الهيثم وقيل واستدل بهذا الحديث على ان عاشوراء كان قرضا قبل ان يقرض رمضان (لجعل له) (الاهبة) بضم اللام ما يلعب به (من العهن) الصوف المصبوغ (قاد ابكى أحدهم على الطعام أعطيه اذك) الذي جعلناه من العهن لياتي به (حتى يكون عند الافطار) وهذا الحديث أخرجه مسلم لم أيضا في الصوم والجهور وعلى انه لا يجب على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للقرين عليه اذا أطاقه وحده صحابه بالبيع والعشر ويضربون على تركه قياسا على الصلاة ويجب على الولي ان يأمرهم به ويضربهم على تركه وعن أحمد في رواية انه يجب على من بلغ عشر سنين وأطاقه كالملة واحدة حتى باتت عشرة سنة وأحمد في رواية بعشر سنين والصحيح من مذهبه

٤٤ نيل ح عدم وجوبه عليه وعليه صحابه لكن يؤمر به اذا أطاقه ويضرب عليه ليعتاده وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لايضا فحين يحل على الصوم والاولى قول الجمهور والمشهور عن المالكية انه لا يشرع في حق الصبيان فيضربون على الصلاة ولا يكلفون الصيام وهو مذهب المدونة وقاطف البخاري في التبع عليهم بايراد أثر عمر في صدر الترجمة لان أكثر ما يعقدونه في معارضة الاحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل بسند اليه أقوى من العمل في عهد عمر بن الخطاب مع شدة تحريره وفور الصحابة في زمانه وقد قال للذي

النار وقيل للتشبه بالمهرم - حتى - الذين الوجهين النووي وحكي عن أصحاب الشافعي ان الوجه الثاني غلط لانه لا يعقل ان النساء ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المهرم

(باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الامم - سنة الان - بضم عابكم فندبحوا جذعة من الضأن رواء الجماعة الا البخاري والترمذي * وعن البراء بن عازب قال ضحى خالي يقال له أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاتك شاة لحم فقال يا رسول الله ان عندي داجنة جذعة من المعز قال اذبحها ولا تصلح لعريك ثم قال من ذبح قبل الصلاة فاعماذبح انفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين متفق عليه) قوله الامم سنة قال العلماء السنة هي النذية من كل شيء من الابل والبقر والعنق فافقه وهو هذا نصريح بانه لا يجوز الذبح ولا يجزئ الا اذا عسر على المضحى وجود المسنة وقد قال ابن عمر والزهري انه لا يجزئ الذبح من الضأن ولا من غيره مطلقا قال النووي وذهب العلماء كافة انه يجزئ - رواء - وجد غير أم لا وحواله هذا الحديث على الاستصحاب والافضل وثقة - ديرة - يستحب لكم ان لا تذبحوا الامم فان عجزتم فجذعة ضأن وايس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن وانما لا تجزئ بحال وقد أجمعت الامة على انه ايس على ظاهره لان الجهور ويجوزون الذبح من الضأن مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهري ينعاه مع وجود غيره وعدمه فيتعين تأويل الحديث على ما ذكرنا من الاستصحاب كذا قال النووي ولا يخفى ان قوله لا تذبحوا عن التضحية بجماعة المسنة مما دونها وذبح الجذعة مقيد بتعسر المسنة فلا يجزئ مع عدمه ولا بد من مقتضى التأويل المذكور وحديث أبي هريرة وما بعده من الاحاديث المذكورة في هذا الباب تصلح لجمعها قرينة مقتضية للتأويل فيتعين المصير اليه لذلك قوله جذعة من الضأن الجذع من الضأن ماله سنة تامه - ذاهو الاشهر عن أهل اللغة وجهور أهل العلم من غيرهم وقيل ماله سنة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية وقيل عشرة وقيل ان كان متولدا بين شابين فسنة أشهر وان كان بين هربين فثمانية

ح

نيل

٤٤

أفطر في رمضان موافقه كيف تظن وصيائنا صيام وأعرب ابن الماجشون من المالكية فقال إذا طاق الصبيان الصيام
الزموه فان أفطر والغير عذر فعليهم القضاء (عن أبي سعيد رضى الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
لا تواملوا) والوصال ان تصوم فرضاً أو نفلاً يومين فأكثر ولا تتناول بلاليل مطعم وماعداً بلا عذر وقضيته ان الجماع
والاستفاة وغيرهما من المقطرات لا تخرجه عن الوصال قال الاسنوى في المهمات وهو ظاهر من جهة المعنى لان النهى عن
الوصال انما هو لاجل الضعف والجماع ٢٤٦ ونحوه يزيد أو لا يمنع حصوله لكن قال الرويانى في الصبر هو ان

قوله شاتك شاة لحم أى ليست أضحية ولا نوب فيها بل هو لحم لك تنتفع به قوله ان عندى
دا جنا الخ الداجن ما يعلف في البيت من الغنم والماعز وفى رواية فسلم ان عندى جذعا
وفيه دليل على ان جذعة المعز لا تجزى في الاضحية قال النووى وهذا متفق عليه قوله
من ذبح قبل الصلاة يأتى شرح هذا ان شاء الله في باب بيان وقت الذبح (وعن أبي هريرة
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نعم أنعمت الاضحية الجذع من
الضأن رواه أحمد والترمذى * وعن أم بلال بنت هلال عن أبيها ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية رواه أحمد وابن ماجه * وعن مجاشع
ابن سليم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ان الجذع يوفى بما توفى منه الغنم رواه
أبو داود وابن ماجه * وعن عقبه بن عامر قال ضحية نافع رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالجذع من الضأن رواه النسائى * وعن عقبه بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بين أصحابه ضحايا باصارت لعقبه جذعة فقلت يا رسول الله أوصاني جذع
فقال ضح به متفق عليه * وفى رواية للجماعة الا با داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعطاهم فقاموا يقسموها على صحابته ضحايا فبقي عتود اذ ذكركم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ضح به أنت قلت والعتود من ولد الماعز مارعى وقوى وأقى عليه حول) حديث أبي
هريرة رواه الترمذى من طريق يوسف بن عيسى عن وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام
ابن عبد الرحمن عن أبي بكاش قال جليت غنما جذعاً نالاً الى المدينة فكذبت على فلقيت
أبا هريرة فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث وقال غريب
وقدرى موقوفاً وذكركم الحافظ في التلخيص ولم يزد على هذا ويشهد له حديث عبادة
ابن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقى مرفوعاً بالفظ خير الضحية
الكبش الا قرن وأخرجه أيضاً الترمذى وزاد وخير الكفن الحلة وأخرجه بنحو اللفظ
الاول أيضاً ابن ماجه والبيهقى من حديث أبي امامة وفى اسناده عقير بن معدان وهو
ضعيف قال الترمذى وفى الباب عن أم بلال بنت هلال عن أبيها جابر وعقبه بن عامر
ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وحديث أم بلال أخرجه أيضاً
ابن جرير الطبري والبيهقى وأشار اليه الترمذى كما سلف ورجال اسناده كلهم بعضهم ثقة

يستدبر جميع أوصاف الصائمين
وقال الجرجاني فى الشافى ان يترك
ما أبج له من غير افطار وقال فى
الفتح الوصال هو الترك فى يسالى
الصيام لما يظن بانهم سار باقصد
فيخرج من أمسك اتفاقاً
ويدخل من أمسك جميع الليل
أو بعضه ولم يجزم البخارى بحكمه
لشبهة الاختلاف فيه والراجح انه
من خصائصه صلى الله عليه وآله
وسلم (فأبكم اذا أراد ان يواصل
فليواصل حتى السحر) وفيه
رد على من قال ان الامساك
بعد الغروب لا يجوز وفى الباب
أحاديث كثيرة فى الصحيح وغيره
وأخر هذا الحديث قالوا فانك
تواصل يا رسول الله قال انى لست
كهيئتكم انى أيتلى مطعم
يطعمنى وساقى يقينى واستدل
بجميع الاحاديث * على ان
الوصال من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم وعلى ان غيره
منوع منه الاما وقع فيه
الترخيص من الاذن نفسه الى
السحر ثم اختلف فى المنع
المذكور فعمل على هبيل التحريم

وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويساحلن لم يشق عليه وقد اختلف
السلف فى ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوماً
وذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين وحجتم انه صلى الله عليه وآله وسلم اواصل باصحابه بعد النهى ولو كان النهى للتحريم
لما أقرهم على فعله فلم انه أراد بالنهى الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة فى حديثها وهذا مثل ما تم اهم عن
قيام الليل خشية ان يفرض عليهم ولم يشكر على من بلغه عن لم يشق عليه وانظر ذلك من صام الدهر عن لم يشق عليهم ولم يقصد

وبعضهم

موافقة أهل الكتاب ولا يرغب عن السنة في تعجيل التطهر لم يمنع من الوصال وذهب الا كثرون الى قصره وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم والكراهة هكذا اقتصر عليه النووي ونص الشافعي في الام انه محظور وصرح ابن حزم الظاهري بقصره وصححه ابن العربي من المالكية مذهب أحدواصق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السهر لحديث الباب وهذا الوصال لا يقرب عليه شيء مما ترتب على غيره لانه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائم في اليوم والليل كلة فاذا اكاه في السهر كان قد نقلها ٢٤٧

أخف لجهته في قيام الليل ولا ينبغي ان يحمل ذلك ما لم يشق على الصائم والا فلا يكون قربة وفي هذا الحديث استواء المكلفين في الاحكام وان كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت في حق أمته الا ما استثنى بدليل وفيه جواز ما وضعت المفاتيح فيها أفتى به اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي سر المخالفة وفيه الاستكشاف عن حكمه النهي وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة مخصوص وفيه ان الصحابة كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته ويأخذون الى الاتساع به الا فيما نهى عنهم وفيه ان خصائصه لا يناسي به في جميعها وقد توقف في ذلك امام الحرمين وقال أبو شامة ليس لاحد انتسبه به في المباح كالزيادة على أربع نسوة ويستحب التنزه عن المحرم عليه والانتسبه به في الواجب عليه كاخيه وأما المستحب فلم يتعرض

وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول وحديث مجاشع بن سليم في اسناده عاصم بن كليب قال ابن المديني لا يحتج به اذا انفرد وقال الامام أحمد دلا بأس به وقال أبو حاتم لرازي صالح وأخرج له مسلم وحديث عقبة الاول أخرجه أيضا ابن وهب وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه ورجال اسناده ثقات قوله نعمت الاضحية الجذع من الضأن فيسه دليل على ان التضحية بالضأن أفضل وبه قال مالك وعمل ذلك بأنهم أطيب لحاء وذهب الجمهور الى أن أفضل الأنواع للضأن البقرة ثم الضأن ثم المعز واحتجوا بأن البقرة تجزئ عن سبعة أو عشرة على الخلاف والبقرة تجزئ عن سبعة وأما الشاة فلا تجزئ الا عن واحد دلا بتوافق وما كان يجزئ عن الجماعة اذا ضحى به الواحد كان أنضل مما يجزئ عن الواحد فقط احكى النووي الاتفاق على ان الشاة لا تجزئ الا عن واحد وحكى المهدى في البحر عن الهادي والقاسم انهما تجزئ عن ثلاثة راجح لهما ما تضمنته صلى الله عليه وآله وسلم بالثابة عن محمد وآل محمد وأورد عليه انه يلزم ان تجزئ عن أكثر من ثلاثة وأجاب بأنه منع من ذلك الاجماع وحكى الترمذي في سننه عن بعض أهل العلم انهما تجزئ الشاة عن أهل البيت وقال وهو قول أحدواصق واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم فقيل الابل أفضل وقيل البقر وهو الانهر عندهم قول ديوف الخ أي يجزئ كما تجزئ الذنية قوله عتود بفتح المهملة وضم الفوقية وسكون الواو وقد فسره أهل اللغة بما نشره به المصنف كما نقله النووي عنهم قال الجوهرى وخبره ما بلغ سنة وجمعه أعتدة وعتدان بادغام التاء في الدال قال البيهقي وغيره من أصحاب الشافعي وغيرهم كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر كما كان مثلهار رخصة لابي بردة بن نيار في الحديث المتقدم ثم روى ذلك بإسناد صحيح عن عقبة قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنما أقسمها ضحايا بين أصحابي فبقي عتود منها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لاحد فيها بعدك قال وعلى هذا يعمل أيضا ما روي عن زيد بن خالد قال قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أصحابه غنما فأعطاني عتودا جذا فقال ضح به فقلت انه جذع من المعز أضحي به قال نعم ضح به فضحيت به وقد أخرج هذا الحديث أيضا أبو داود بإسناد حسن وليس فيه من المعز والتأويل الذي قاله البيهقي وغيره متعين والى المنع من التضحية بالجذع من المعز ذهب الجمهور ورع عن عطاء والاوزاعي تجوز مطلقا وهو وجه لبعض الشافعية

له والوصال منه فيصنع ان يقال ان لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد المسببات العادية من غير سبب ظاهر كما ساقى البحث فيه في الحديث الذي بعده وهذا الحديث أخرجه أبو داود ومن رواه ابن الهادي ولم يخرج مسلم ورواه صاحب العمدة نزهة رانما هو من افراد البخاري كما قاله عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا صاحب المنتقى وصاحب الضماني المختارة والحافظ عبد القى بن سرور في عمدة الكبرى عز ذلك للبخاري فقط فله وقع له في عمدة الصغيرى سبق قلم والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أصحابه رضي الله عنهم (عن الوصال في الصوم

فرضا أرنقلا (فقال له رجل من المساكين) كذا لا كرو في رواية عقيل في التعزير فقال له رجال ولم تسم (انك تواصل يا رسول الله) أي وواصلك دال على اباحته فاجابهم صلى الله عليه وآله وسلم بان ذلك من خصائصه حيث (قال واياكم مثل) استقهاهم يفيد التوبيخ ويشعر بالاستبعاد (اني أيت بطعمي ربي وبسقين) حقيقة فيوفى بطعام وشراب من عند الله كرامة في ليلتي صومه وردائه لو كان كذلك لم يكن مواصلا والجهور على انه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة أو ان الله تعالى يخلق فيه من الشبع والري ما يغنيه ٤٤٨ عن الطعوم والمشر وب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق

بينه وبين الأول انه على الأول يعطى القوة من غير شبع وري بل مع الجوع والظما وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري ورج الأول فان الثاني ينافي حال الصائم ويشوت المنص - ومن الصوم والوصال لان الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها وقال النووي معناه محبة الله تشغلي عن الطعام والشراب والحب البالغ يشغل عنه ما وثر اسم الرب دون اسم الذات المقدسة في قوله يطعمني ربي دون ان يقول يطعمني الله لان التجلي باسم الربوية اقرب الى العباد من الالهية لانها تجلي عظيمة لاطاقة لا ينبريها وتجلي الربوية تجلي رحة وشفقة وهي أليق بهذا المنام قال الشيخ محمد الدين في سفر السعادة والاعمال في هذا الطعام والشراب أقوال أحدها انه طعام وشراب محسوس فان هذا حقيقة اللفظ وليس في الظاهر ما يوجب العدول عن الحقيقة فتعين الحل على الحقيقة الثاني ان المراد غداؤه روحاني

حكاه الرافعي وقال النووي هو شاذ وغلط وأغرب عياض فحكي الاجماع على عدم الاجزاء وأحاديث الباب تدل على انها تجوز التضحية بالخدع من الضأن كما ذهب اليه الجهور ويرد بها على ابن عمر والزهرى حيث قال انه لا يجزى وقد تقدم الكلام في ذلك

• (باب ما لا يضحى به لعييه وما يكره ويستحب) •

(عن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يضحى بأعضب القرن والاذن قال قتادة فذكرت ذلك لـ سعيد بن المسيب فقال الأعضب النصف فاكر من ذلك رواه الخمسة وصححه الترمذي لكن ابن ماجه لم يذكر قول قتادة الى آخره وعن البراء

ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الاضاحي العوراء البسين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكثير التي لا تنقي رواه الخمسة وصححه الترمذي وروى يزيد ومصر قال آتيت عتبة بن عبد السلي فقلت يا أبا

الوليد اني خرجت القس الضحايا فلم أجد شيئا يوجب غير ما فأنقول قال الاجتنى أنضحي به قال سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عنى قال نعم انك تشك ولا أشك انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصنرة والمساكلة والخنثاء والمشيعة والكسرا فالمصنرة

التي تستأصل أذنم احدى يدوهما خها والمساكلة التي ذهب قرنهما من أصله والخنثاء التي تنفق عينها والمشيعة التي لا تتبع الغنم بمفاوضه فوالكسرا التي لا تنقي رواه

أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه ويزيد ومصر بكسر الميم وبالصاد المهملة الساكنة حديث علي عليه السلام صححه الترمذي كما ذكر المنصف وسكت عنه أبو داود والمنذري وحديث البراء أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه النووي وادعى الحياكم

في كتاب الضحايا ان مسلما أخرجه وانه ما أخذه عليه لانه من رواية سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن قيس وز وقد اختلف النافلون عنه نه انتهى وهو ذ اخطأ منه فان مسلما لم يخرج به في صحيحه وقد ذكره على الصواب في آخر كتاب الحج فقال صحيح ولم يخرجاه

وحديث عتبة بن عبد السلي أخرجه أيضا الحياكم وسكت عنه أبو داود والمنذري قوله ينهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يضحى بأعضب القرن الخ فيه دليل على انها لا تجزى التضحية بأعضب القرن والاذن وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه وذهب أبو

يحصل من المعارف ولذا المذاجاة وفيه ان الاطاعة الالهية الواردة على قلبه الكريم وتوابعها من نعيم حقيقة الارواح ومسرة النفوس والروح والقلب وفور البصر ويحصل بذلك من القوة والقدرة والمسرة ما يستغنى به عن الغذاء الجسماني لها أحاديث من ذكر كذا تشغلها • عن الشراب وتلهيها عن الزاد لها أبو جهل نور تستضي به • ومن حديثك في اعقاب احادي إذا اشتكت من كلال السمر واعددها • روح القدوم فحما عند معاد

وهذا القول الثاني هو المختار لانه لا يتصور الوصال لو جعل على حقيقة الطعام والشراب بل يطل الصيام انتهى قال في الفتح ان ما يؤتيه الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وآله وسلم في طست الذهب مع ان استعماله أو اتي الذهب الذي يحرمان من جنس الاعمال وانما هو من هو الطعام المعتاد أو ما الخارق للعادة كالمحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس قعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تطل العبادة وقال ٣٤٩ غيره لا مانع من حمل الطعام والشراب

على حقيقة ثم ما ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره بل الرواية العديدة آيت وأكله وشربه في الليل مما يؤتيه من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك فكانه قال لما قيل له انك تواصل قال الى لست في ذلك كهيئتكم أي على صفتكم فان من أكل منكم وشرب انقطع وصاله بل انما يقطع عن ربي ويسقيق ولا تنقطع بذلك مواصلي قطعامي وشراي على غير طعامكم وشرايكم صورة ومعنى وقال ابن المنير هو محمول على ان أكله وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له الشبع والرى بالاكل والشرب ويستقر لذلك حتى يستيقظ ولا يقطع وصاله ولا صومه ولا ينقص أجره وحاصله ان يحصل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وآله وسلم في أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية وتعمد ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بانه

حنيفة والشافعي والجمهور الى أنه لا تجزئ التضحية بمكسور القرن مطلقا وكرهه مالك اذا كان يدي وجهه عيبا وقال في البحر ان أعصب القرن المنهي عنه هو الذي كسر قرنه أو عصب من أصله حتى يرى الدماغ لا دون ذلك فيكره فقط ولا يعتبر الثالث فيه بخلاف الاذن وفي القاموس ان الأعضاء الشاة المكسورة القرن الدخول فظاهر ان مكسورة القرن لا تجوز التضحية بها الا أن يكون الذاهب من القرن مقدار يسير بحيث لا يقال لها أعضاء لاجله أو يكون دون النصف ان صح ان التقدير بالنصف المروي عن سعيد بن المسيب لغوي أو شرعي ولا يلزم تفسير هذا الحديث بما في حديث عتبة من انتهى عن المستأصلة وهي ذاهبة القرن من أصله لان المستأصلة أعضاء وزيادة وكذلك لا تجزئ التضحية بأعصب الاذن وهو ما صدق عليه اسم الأعصب لغة أو شرعا وان كان تفسير المصفرة المذكورة في حديث عتبة بالتى تستأصل أذنهما كما ذكره المصنف ومثله ذكر صاحب النهاية يدل على ان أعصب الاذن المانع من الاجزاء هو ذلك لادونه وهذا بعد ثبوت اتحاد مدلول أعضاء الاذن والمصفرة والظاهر انهما مختلفان فلا تجزئ أعضاء الاذن وهي ذاهبة نصف الاذن أو مشقوقتها أو التي جاوز القطار ربعها على حسب الخلاف فيها بين أهل اللغة ولا المصفرة وهي ذاهبة جميع الاذن لانها أعضاء وزيادة وقد قيل ان المصفرة هي المهزولة حكى ذلك صاحب النهاية واقتصر عليه صاحب التلخيص ووجه التفسير الاول ان صماخها صار صغرا من الاذن ووجه الثاني انما صارت صغرا من السمع أي خالية منه قوله أربع لا تجوز الخ فيه دلائل على أن متبينة العور والعرج والمرض لا يجوز التضحية به الا ما كان من ذلك يسيرا غير بين وكذلك الكبير التي لا تنقي بضم التاء النوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لا تنقي لها بكسر النون واسكان القاف وهو المخ وفي رواية الترمذي والنسائي والبيهقي بدل الكسير قال النووي وأجمعوا على ان العرج الاربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والجحف والعور والعرج البيئات لا تجزئ التضحية به او كذا ما كان في معناها أو أخرج منها كالعمى وقطع الرجل وشبهه انتهى قوله عن المصفرة بضم الميم واسكان الصاد المهملة وفتح الدال وقد تقدم تفسيرها قوله والجحف بفتح الموحدة ومكون الخاء المجهمة بعدها قاف قال في النهاية الجحف ان يذهب البصر وتبقى العين قائمة وفي القاموس الجحف

صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوع ويشد الجرع على بطنه من الجوع قال لان الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه اذا واصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج الى شد الجرع على بطنه ثم قال وماذا يغني الجرع ثم ادعى ان ذلك تصحيف ممن رواه وانما هي الجوز بالزاي جمع حزمة وقد أكره الناس عليه من الردي في جميع ذلك وأبلغ ما رده عليه أنه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال ما أخرجكما الا الجوع فقال وأنا والذي نفسي بيده ما أخرجني الا الجوع الحديث فهذا الحديث يرد ما تمسك به وأما قوله ماذا يغني الجرع من الجوع فهو بانه

يقوم الصلب لان البطن اذا خلا وبخا ضعفت صاحبه عن القيام لانه اذا ربط عليه الجبر اشتد وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت اظن ان الرجلين يحملان البطن فاذا البطن يحمل الرجلين ويحمل أن يكون المراد بقوله يطعمني ويسقيني أي يشغلني بالتفكير في عظمتي والقلبي بمشاهدته والتغذي بعافيه وقوة العين بحسبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جنح الحافظ ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء ٤٥٠ الجسم بعد القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما

الفرح والسرور ويطالوه الذي قرت عينه بمحبوبه انتهى وهذا كالذي قاله الجهد كما تقدم عنه بل أخذته الجهد من كتاب الهدى وقد أخذ محمد الدين في الحديث على ابن القيم رحمه الله وكتابه سفر السعادة مأخوذ من كتاب الهدى بمذهب الأدلة والمباحث والاقتصار على قس المطالب (فلما أبوا) أي امتنعوا (ان يفتوا عن الوصال) لظنهم ان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم نهي تنزيه لان نهي تحريم (واصلهم يومان يومين) أي يومين لاجل المصلحة ليعين لهم الحكمة في ذلك (ثم رأوا الهلال فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لو تأخر) الشهر (لزدنكم) في الوصال الى أن يهجزوا عنه فتسألوا الخفيف منه بالترك (كالتسكيل لهم) وفي رواية كالتسكيل لهم وعند المستقلى كالتسكيل لهم من الانكار والعموى كالتسكيل من الانكار والاول هو الذي تظاهرت به الروايات خارج هذا الكتاب (حين أبوا) أي امتنعوا (ان يفتوا) أي عن الانتها عن الوصال وهذا الحديث أخرجه

محركة أقبح العور وأكثره غصا وأوان لا يلقي شفر عينه على حدقه بحق كقصر وكنصر والعين البخقاء والباخقة والبخيق والبخيقة العوراء ورجل بخيق كبير وبخيق العين ومضوقها البخيق وبخيق عينه كمنع عورها وأبخقة أفاها والعين نذرت انتهى قوله والمشيعة قال في القاموس ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشيعة في الاضاحي بالفتح أي التي تحتاج الى من يشيعها أي يتبعها الغنم لضعفها وبالكسر وهي التي تشيع الغنم أي تتبعها الجفنها انتهى وهذه الاحاديث تدل على انه لا يجوز في الاضحية ما كان فيه أحد العيوب المذكورة ومن ادعى انه يجوز مطلقا أو يجوز مع الكراهة احتاج الى اقامة دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم المستلزم لعدم الاجزاء ولا سيما بعد التصريح في حديث البراء بعدم الجواز (وعن أبي سعيد قال اشتريت كبشا أضحي به فعدا الذئب فأخذ الالية قال فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به رواه أحد * وهو دليل على ان العيب الحادث بعد التعيين لا يضر * وعن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نستشرف العين والاذن وان لا ننضحى بمقابله ولا مدبرة ولا شرفاء ولا خرقاء رواه الخمسة وصححه الترمذي * وعن أبي امامة بن سهل قال كنا سمن الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون أخرجه البخاري * وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دم عقرأ أحب الى الله من دم سوداوين رواه أحد والعقراء التي ياضها ليس بناصع * وعن أبي سعيد قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبش أقرن فحبل يا كل في سواد ويعنى في سواد ويتظر في سواد رواه أحد وصححه الترمذي * حديث أبي سعيد الاول أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وقبه أيضا محمد بن غرطة بفتح القاف والراء قال في التلخيص غير معروف وقال في التقرير مجهول وقد قيل انه وثقه ابن حبان ويقال انه لم يسمع من أبي سعيد قال البيهقي ورواه حماد بن سلمة عن الجراح بن ارطاة عن عطية عن أبي سعيد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة قطع ذنبها يضحي بها قال ضح بها أو الجراح ضيف وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضا الهزار وابن حبان والحاكم والبيهقي وأعله الدارقطني وحديث أبي هريرة

أيضا للنسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال فاكثروا) من كانت بهذا الامر أخرجه من باب علم يعلم أي تكفوا (من العمل ما طيقون) ولا تكفوا فوق ما طيقونه فتعجزوا (عن أبي جعفر رضي الله عنه) وهب بن عبد الله السوائي (قال أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان) بن عبد الله الفارسي ويقال له سلمان بن الاسلام وسلمان الخير أصله من رامهرمز وقيل من امهان فاش في رواه أبو الشيخ في طبقات الاصبهانين ثلثمائة وخمسة وثمانون ويقال انه أدرك عيسى بن مريم عليه السلام وقيل بل أدرك موسى عيسى وكان أول مشاهدته الخندق وقال ابن عبد البر

يقال انه شمس بن دراهم (و) بين (أبي الدرداء) عويمر أو عامر بن قيس الانصاري أول من شاهده أحد (فزار سلمان أبا الدرداء) في عهد
صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو الدرداء غائباً (فرأى) سلمان (أم الدرداء) هي خيرة بفتح الخاء المجهة وسكون الصانية بنت
أبي حذرداء الأسلمية صحابية بنت مصابي وحديثها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسند أحمد وغيره ومات قبل أبي الدرداء
ولابي الدرداء أيضاً امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء نابعة اسمها هجيرة عاشت بعدهم وروى عنه وقد تقدم ذكرها
في كتاب الصلاة قاله الحافظ في الفتح (متبذلة) أي لابسة ثياب البذلة ٣٥١ بكسر الباء وسكون المجهة أي المهنة وزنا ومعنى

أي تاركة للباس الزينة وفي رواية
متبذلة ولا يني نعم ان سلمان دخل
عليه قرأى امرأته ورثة الهبة
(فقال) - سلمان (لها ما شأنك) يا أم
الدرداء متبذلة (فالت أخوك
أبو الدرداء ليس له حاجة في
الدنيا) ولادار قطن من وجه آخر
عن محمد بن عوف في نساء الدنيا
وزاد ابن خزيمة يصوم النهار
ويقوم الليل (بخاء أبو الدرداء)
زاد الترمذي فرحب بسلمان
(فصنع له طعاماً) وقربه اليه
أي كل (فقال) - سلمان لابي الدرداء
(كل قال) - أبو الدرداء (فأني صائم
قال) - سلمان لابي الدرداء (ما أنا
بأكل) (من طعامك) (حتى تأكل)
أراد - سلمان ان يصرف أبا الدرداء
عن رأيه فيما يصنع من جهده نفسه
في العبادة وغير ذلك مما شكته
اليه زوجته (قال فما كل) أبو
الدرداء معه وفي رواية البراء بن
محمد بن بشار فقال أقسمت عليك
لأنظرن وكذا رواه ابن خزيمة
عن يوسف بن موسى والدارقطني
من طريق علي بن مسلم وغيره
والطبراني من طريق أبي بكر
وعثمان ابني أبي شيبة والعباس

أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ دم
الشاة البيضاء عند الله أركى من دم السوداء وفيه جرمة النصيب قد اتهم بوضع الحديث
ورواه الطبراني أيضاً وأبو نعيم من حديث كبيرة بنت سفيان وهو الأول ورواه البيهقي
موقوفاً على أبي هريرة ونقل عن البضاري ان رفعه لا يصح وحديث أبي سعيد الثاني
صححه ابن حبان أيضاً وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح وأخرج مسلم من حديث
عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن بطافي سواد وينظر في سواد
و يبرك في سواد فأتى به ليضحي به فقال يا عائشة هلي المدينة ثم قال اشكذهم ابججرفهات
ثم أخذها وأخذ الكبش فأضججه ثم ذبحه الحديث قوله فقال ضح به فيه دليل على ان
ذهاب الالبسة ليس عيباً في الضحية من غير فرق بين ان يكون ذلك بعد التعميم أو قبله كما
يدل على ذلك رواية البيهقي التي ذكرناها وقالت الهادوية والامامية يحى ان ذهاب الالبسة
عيب وتكوا بالقياس على ذهاب الاذن والقرن وهو فاسد الاعتبار قوله ان ذهاب
العين والاذن أي تشرف عليهم ما وسأملهما كي لا يتع في حاتمقص وعيب وقيل ان ذلك
ما خوذ من التشريف بضم الشين وهو خيار المال أي أمرنا ان نخيره ما وقال الشافعي
معناه ان نضحى بواسع العينين طويل الاذنين قوله عقابله فتح الموحدة قال في القاموس
هي شاة قطعت أذنها من قدام وتركت معلقة ومنه في النهاية الا أنه لم يثبت ذلك قوله
ولامدبرة بفتح الموحدة أيضاً هي التي قطعت أذنها من جانب وفي القاموس ما لفظه
وهو مقابل ومدابر مجز من أبيه وأصله من الاقبالة والادبارة وهو شق في الاذن
ثم يقتل ذلك فان أقبل به فهو واقباله وان أدبر به فادبارة والجملة المعلقة من الاذن هي
الاقباله والادبارة كأنها زعقة والشاة مدبرة ومقابله وقد دابرها وقابلها انتهى قوله ولا
شرقا هي مشقوقه الاذن طولا كما في القاموس قوله ولاخرقا قال في النهاية الخرقاء
التي في أذنها خرق مستدير قوله كأنهم من الخفيه استعجاب تسمين الضحية لان الظاهر
اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكى القاسمي عياض عن بعض أصحاب
مالك كراهة ذلك لتلايشه باليهود قال النووي وهذا قول باطل قوله دم عتراء الخ فيه
استعجاب التضحية بالاعقر من الانعام وأنه أحب الى الله من أسودين والعفراء على
ما في القاموس البيضاء قال أيضاً والاعقر من الظباء ما يعلو يياضه جرة وأقرا به يض

ابن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم من جهة ابن عوف به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به
البخاري وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيراً الى صحته وان لم تقع في روايته وقد أعاد البخاري
الحديث في كتاب الادب عن محمد بن بشار بهذا الاسناد ولم يذكرها أيضاً واغنى ذلك عن قول بعض المنراحي كابن المنير ان القسم في
هذا السياق مقدر قبل لفظ ما تأيا ٣ كل كما هو مقدر في قوله تعالى وان منكم الا وارداً وهذا موضع الترجمة وهو من أقسم على
أخيه ليعطى التطوع ولم ير عليه قضاء اذا كان أوفق له أو أرفق ومنه مومه وجوب القضاء على من تعده بغير سبب قال البرماوى

كالبكر ماني المعنى يفطر اذا كان الافطار ارفع للمقسم الذي هو صاحب الطعام قال الشافعية ولا تسبى ط اجابة يقوم فان شق على الداعي صوم نفل فافطر افضل من اتمام الصوم وان لم يشق عليه فالإتمام افضل اما صوم القرض فلا يجوز الخروج منه مضيقا كان أو موسعا كالتذرا المطلق (فلمّا كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم) يعني يصلي وقد روى الطبراني هذا الحديث من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلًا فعين الليلة التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء وانقطعه كان أبو الدرداء يصلي ليلة الجمعة ويصوم يومها (قال) - سلمان له (ثم نيام) ٣٥٢ أبو الدرداء (ثم ذهب يقوم فقال) له سلمان (ثم لمّا كان من آخر الليل)

عند الصبح (قال) له (سلمان ثم الآن) فقام أبو الدرداء وسلمان وتوضأ (فصل ما قال له سلمان ان ربك عليك حقا ونفسك عليك حقا ولاهلك عليك حقا) زاد الترمذي وابن خزيمة وان اضيقك عليك حقا (فأعط كل ذي حق حقه) وللدارقاني فصم واقطر ونم رأت أهلك (فأبى) أبو الدرداء (النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كبر ذلك) الذي قاله سلمان (له) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان) والترمذي قانما بالتقية وفيه انه لا يجب اتمام صوم التطوع اذا شرع فيه كصلاته واعتمكاه اثلا يغير الشروع حكم المشرع فيه وحديث الترمذي وصححه الحاكم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر ويقاس بالصوم الصلاة ونحوها لكن **بكره** الخروج منه لظاهر قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وللخروج من خلاف من أوجب اتمامه الا بعد تركه ساعداً ضيق في الاكل اذا عجز عليه امتناع مضيقه منه

والابيض ليس بالشديد البياض انتهى وحكي في البحر عن الامام يحيى انه قال الافضل الابيض ثم الاعقر ثم الاملح والاسمن الاطيب اجماعا قوله تعالى ومن يعظم شعائر الله وما غلا انفاسته افضل مما رخص انتهى قوله بكباش أقرن قد تقدم الكلام على ذلك قوله خيل فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بالنعيل كاضحى بالخصي قوله بأكل في سواد الخ معناه ان فيه أسود وقوائمه وحول عينيه وفيه دليل على انها تستحب التضحية بما كان على هذه الصفة

(باب التضحية بالخصي)

(عن أبي رافع قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين موهوئين خصيين وعن عائشة قالت ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين سميين عظيمين أملحين أقرنين موهوئين رواهما أحمد وعن أبي سلمة عن عائشة وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد ان يضحي اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين موهوئين فذبح أحدهما عن أمته مان شهد بالتوحيد وشهد له بالبلاغ وذبح الآخر عن محمد وآل محمد رواه ابن ماجه) حديث أبي رافع أخرجه أيضا الحاكم قال في مجمع الزوائد واسناده حسن وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والحاكم من حديثها وحديث أبي هريرة ومدا طرقه كلها على عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي اسناده حديث أبي هريرة وعائشة عيسى بن عبد الرحمن بن فروة وهو ضعيف وفي الباب عن جابر عن عبد الحاكم من طريق ابن عقيل وله شاهد من حديث جابر أيضا من طريق أخرى عن أبي داود والبيهقي وعن أبي الدرداء عند أحمد والطبراني قوله أملحين قد تقدم تفسير الاملح والاقرن والموهو من زرع الانقيين كما ذكره الجوهري وغيره وقيل هو المشقوق عرق الانقيين والخصيتان بجاهلها - ما قوله سميين فيه استحباب التضحية بالسمين واستدل باحاديث الباب على استحباب التضحية بالاقرن الاملح وقد حكى النووي الاتفاق على ذلك وقد تقدم حديث دم عقراء أحب عند الله من دم سوداوين وقد تقدم ان الاملح خالص البياض أو المشوب بجمرة والاعقر كذلك وقد تقدم ان مسلوب القرن لا تجوز التضحية به واستدل باحاديث الباب على استحباب التضحية بالموهو موهبه

أو عكسه فلا يكره الخروج منه بل يستحب لحديث الباب مع زيادة الترمذي وان اضيقك عليك حقا ما اذا لم يعز على أحدهما امتناع الآخر من ذلك فالافضل عدم خروجه منه ويستحب قضاءه سواء أخرج به ذرا أو بغيره وهذا مذهب الشافعية والحنابلة والجمهور وقال المالكية يجب القضاء في صوم النفل بالفطر اذا كان عدا حراما فلا قضاء على من أفطر ناسيا ولا على من أفطر لعذر من مرض أو غيره ولو شرع في صوم نفل وجب عليه اتمامه وحرم عليه الفطر من غير عذر وقال الحنفية يلزمه القضاء مطلقا تسد عن قصد أو غير قصد قال في القح وقد انصف ابن المنير في الحاشية فقال ليس في تحريم الاكل في صوم النفل من غير عذر الا الدلة العامة كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم الا ان الخاص يقدم على العام كحديث سلمان

ونحو مذهب الشافعية في هذه المسئلة أظهر وقد قال ابن عبيد الجبر ومن احتج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل بأقوال أهل العلم قال الأكثر المراد بذلك النهي عن الرياء أي لا تبطلوا بها الرياء بل اخلصوها لله وقال آخرون المراد بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يقرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرو غير لا تمتنع عليه الإفطار إلا بما يبيع القطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى وفي الإفطار عن صوم التطوع أخبروا نارهم قصة كثيرة والراجح في المسئلة ما ذهب إليه الجمهور وفي الحديث ٣٥٢ من القوائد مشروعية المواخاة في الله

وزيارة الاخوان والميت عندهم وجواز مخاطبة الاجنبية لل حاجة والسؤال عما تقرب عليه المصلحة وان كان في الظاهر لا يتعلق بالاساتل وفيه التصحح للمسلم وتنبه من أغفل وفضل قيام آخر الليل ومشروعية تزويج المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حتمها في الوطء لقوله وان لاهلك عليكم حقاً ثم قال واقت أهلك وقرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المستحبات اذا خشي ان ذلك ينضى الى السامة والملل وتفقر يت الحقوق المطلوبة الواجبة والمندوبة الراجح على فعل المستحب المذكور وان الوعيد الوارد على من خشي مصليا عن الصلاة مخصوص عن نهاء ظلم وعدوانا وفيه كراهة الحمل على النفس في العبادة وفيه جواز النظر من صوم التطوع كما ترجم له البزارى رحمه الله تعالى وهو قول الجمهور ولم يجعلوا

قالت الهادوية والطاهر انه لا مقتضى للاستصحاب لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التضيعة بالفعيل كما مر في حديث أبي سعيد فيكون الكل سواء واستدل به حديث أبي هريرة على انها تجزئ الشاة عن العدد الكثير وسيأتي الخلاف في ذلك

(باب الاجتزاء بشاة لاهل البيت الواحد)

(عن عطاء بن يسار قال سألت أبا أيوب الانصاري كيف كانت الضحايا انكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيما يكون ويطعمون حتى تباهى الناس فصار كما ترى رواه ابن ماجه والترمذي وصححه * وعن الشعبي عن أبي سريجة قال جئنا أهلنا على الجفاء بعد ما علمت من السنة كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاوتين والآن يتخلنا جيرانا رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا مالك في الموطأ وأخرجه الترمذي من طريق يحيى بن موسى عن أبي بكر الخنفي عن الضحاك بن عثمان عن عمارة بن عبد الله قال سمعت عطاء بن يسار يقول سألت أبا أيوب فذكره وقال هذا حديث حسن صحيح وعمار بن عبد الله هو صديقي وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحق واحتجوا بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بكبش فقال هذا عن لم يضح من أمتي وقال بعض أهل العلم لا تجزئ الشاة الا عن نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى وحديث أبي سريجة اسناده في سنن ابن ماجه اسناد صحيح قول يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيه دليل على ان الشاة تجزئ عن أهل البيت لان العصاة كانوا يفعلون ذلك في عهد رسول الله عليه وآله وسلم والظاهر اطلاعه فلا يشكر عليهم ويدل على ذلك ايضا حديث علي كل أهل بيت في كل عام أضحية وسيأتي في باب ما جاء في الشرع والعتيرة به قال من تقدم ذكره وقال الهادي والقاسم تجزئ الشاة عن ثلاثة وقيل تجزئ عن واحد فقط وبه قال من سلف وقد زعم النووي انه متفق عليه وهو غلط وقد وافقه على دعوى الاجماع ابن رشد وكذلك زعم المهدي في البحر انه لا قائل بان الشاة تجزئ عن أكثر من ثلاثة وهو أيضا غلط والحق أنها تجزئ عن أهل البيت وان كانوا مائة نفس او أكثر كما قضت بذلك السنة

٤٥ نيل ع عليه قضاء لانه يستحب له ذلك وفيه من القوائد غير ما ذكرته من ابطال استقصائه ولا يجزئ على متأمل وأخرجه البزارى في الادب وكذا الترمذي (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر حتى نقول لا يصوم أي ينتهي صومه الى غاية تقول لا يفطر ويفطر فمتى أفطاره الى غاية حتى نقول انه لا يصوم (فأرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر رمضان) وذلك لا يظن وجوبه (وما رأيت أيا كثر صياما منه في شعبان) أي كان صيامه في شعبان تطوعا أكثر من صيامه فيما سواه

فوجه تخصيص شعبان بذلك لكون أعمال العباد ترتفع فيه في النسائي من حديث أسامة قلت يا رسول الله لم ارل تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذال شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فأحب أن يرفع علي وأنا صائم فيبين وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله أنه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى أنه لما كتفه شهران عظيمان الشهر الحرام وشهر الصيام اشتغل الناس به ما صار مغفولا عنه وكثير من الناس يظن ان صيام رجب أفضل

٣٥٤

من صيامه لأنه شهر حرام وايس كذلك وقيل في وجه تخصيصه غير

ذلك وحديث الباب أخرجه

مسلم وأبو داود والنسائي في

الصيام (وعنها) أي عن عائشة

(رضي الله عنها) في رواية زيادة

(وكان) صلى الله عليه وآله وسلم

(يقول خذوا من العمل

ما تطيقون) المداومة عليه بلا

ضرر (فان الله عز وجل لا يعل)

قال النووي الملل السامة وهو

بالمعنى المتعارف في حقنا محال

في حق الله تعالى فيجب تأويله

فقال الحقون أي لا يعاملكم

معاملة الملل فيقطع عنكم قوا به

وقضه ورجحه (حتى قتلوا) أي

تقطعوا أعماركم وقال الكرماني

هو اطلاق مجازي عن ترك الجزاء

وقال بعضهم معناه لا تتكلفوا

حتى تملوا فان الله جل جلاله منز

عن المالة ولا يكتكم تملون قبول

فيض ارجحة (وأحب الصلاة الى

النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

وفي رواية الى الله (مادروم عليه)

من المداومة وفي نسخة ما ديم

عليه من دام والاول من داوم

(وان قلت وكان اذا صلى صلاة

داوم عليه) وفي الائمة والمواظبة

فواتمها تنفق النفس واحتياها لله

قال صلى الله عليه وآله وسلم ان لم

وسلم لا ينبغي أن يتأسى به فيه الامن

الى تركه والمداومة على العبادة

المنقطع غالباً وما قل وكفى خير مما

كثير (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

ولعل مقسك من قال انها تجزئ عن واحد فقط القياس على الهدى وهو فاسد الاعتبار

وأما من قال انها تجزئ عن ثلاثة فقط فقد استدل لهم صاحب البصر بقوله صلى الله

عليه وآله وسلم عن محمد وآل محمد ثم قال ولا قاتل بأكثر من الثلاثة فاقصر عليهم انتهى

ولا يخفالك ان الحديث حجة عليه لانه وان نفي القاتل بأكثر من الثلاثة ممنوع والسند

ماسلف وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية والحنفية والجهر رانها تجزئ عن

سبعة وقالت العترة واسحق بن راهويه وابن خزيمة انها تجزئ عن عشرة وهذا هو الحق

هنا الحديث ابن عباس المتقدم في باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه

والاول هو الحق في الهدى للاحاديث المتقدمة هنالك وأما البقرة فتجزئ عن سبعة فقط

اتفاق في الهدى والاضحية قوله فصار كاترى في نسخة من هذا الكتاب فصاروا كاترى

ولفظ الترمذي فصار كاترى

• (باب الذبح بالصلى والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له) •

(عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يذبح ويضرب بالصلى رواء

الجنابى والنسائي وابن ماجه وأبو داود • وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أمر بكبش أقرن يطافى سواد ويبرئ في سواد وينظر في سواد فأق به ليضحي به فقال

لها يا عائشة على المذبة ثم قال انضحيها على حجر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فاضبعه

ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحي رواء

أحمد وسلم وأبو داود • وعن أنس قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين

أطمين أقرنين فرائته واسمه ما قدمه على صفاحهما يسمى ويكبر فذبحهما بيده

رواه الجماعة • وعن جابر قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد بكبشين

فقال حين وجهه وجهي للذي قطر السموات والارض حنيها وما أنا من

المشركين ان ضلاني ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك وبذلك أمرت وأنا

أول المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وأمة رواء ابن ماجه) حديث جابر أخرجه أيضا

أبو داود والبيهقي وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال تقدم وفي اسناده أيضا أبو عباس

فواتمها تنفق النفس واحتياها لله در القاتل هي النفس ما عودتها تعودده والمواظب تعرض للنفقات الرجعة قال

قال صلى الله عليه وآله وسلم ان لم يركم في أيام دهركم نفقات الا فتعرضوا لها وفي الحديث اشارة الى أن صيامه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم لا ينبغي أن يتأسى به فيه الامن أطاق ما كان يطيقه وان من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشى عليه أن يعل فينفضي

الى تركه والمداومة على العبادة وان قلت أولى من جهد النفس في كثرتها اذا اقتطعت فالقليل الدائم أكثر من الكثير

المنقطع غالباً وما قل وكفى خير مما كثير (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

فواتمها تنفق النفس واحتياها لله در القاتل هي النفس ما عودتها تعودده والمواظب تعرض للنفقات الرجعة قال

قال صلى الله عليه وآله وسلم ان لم يركم في أيام دهركم نفقات الا فتعرضوا لها وفي الحديث اشارة الى أن صيامه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم لا ينبغي أن يتأسى به فيه الامن أطاق ما كان يطيقه وان من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشى عليه أن يعل فينفضي

الى تركه والمداومة على العبادة وان قلت أولى من جهد النفس في كثرتها اذا اقتطعت فالقليل الدائم أكثر من الكثير

المنقطع غالباً وما قل وكفى خير مما كثير (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

السائل حميد الطويل (قال ما كنت أحب أن أراه من الشهر) حال كونه (صائغا الارأيته) صائغا (ولا) كنت أحب أن أراه من الشهر حال كونه (مقطر الارأيته) مقطرا (ولا) كنت أحب أن أراه (من الليل) حال كونه (قائما الارأيته) قائما (ولا) كنت أحب أن أراه من الليل حال كونه (نائما الارأيته) نائما يعني انه كان نائمة يوم من أول الليل وقارة من وسطه وقارة من آخره فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل قائما أو في وقت من أوقات الشهر صائغا فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادقه قائما أو صائغا أو نائما على وفق ما أراد أن يراه وليس ٣٥٥ المراد انه كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قائما وأما

قول عائشة وكان إذا صلى صلاة داوم عليها وكذا قول أنس في الرواية الأخرى كان معه ديعم فالمراد به ما اتخذته وأما المطلق النافلة فلا تعارض قاله في الغنى وهذا وجه الجمع بين الحديثين والإظهارهما التعارض (ولاست خرة) بفتح الخاء والزاي المشددة هو في الأصل اسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خرا (ولاسيرة ألين) من كف رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ولا شمت) بكسر الميم الأولى وقصها لغتان (مسكة ولا هيرة) والعبيد طيب معمول من اخلاط ولابن عسا كروا حبة القطعة من العنبر المعروف (أطيب رائحة) من رائحة رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقد كان على كل الصفات خلقا وخلقافهو كل الكمال وجملة الجمال وفي حديثي الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر وان صوم النفل المطلق لا يختص برمان

قال في التلخيص لا يعرف قوله كان يذبح ويضرب بالمحلى فيه استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمحلى وهو الجبانة والحكمة في ذلك أن يكون مراءى من الفقراء فيه يصيرون من لحم الأضحية قوله بطأ في سواد الخ أي بطنه وقوائمه وما حول عينيه سودا كما تقدم قوله على المدينة أي هاتيا والمدينة بضم الميم وكسرها وقصهار هي السكنى قوله اشهد بها بالشين المجمة والخاء المهملة المفتوحة وبالألف المجمة أي حديها وفيه استحباب أحسان الذبح وكراهة التعذيب كأن يذبح بما في حده ضعف قوله وأخذ الكبش الخ هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وقدره فاضبعه ثم أخذ في ذبحه قائلا باسم الله الخ مضطجابه وفيه استحباب اضباع الغنم في الذبح وانها لا تذبح قائمة ولا باركة بل مضجعة لانه أرفق بها ووجه هذا حديث الأحاديث وأجمع عليه المسلمون كما قال النووي واتفق العلماء على أن اضباعها يحسكون على جانبها الأيسر حتى ذلك النووي أيضا لانه سهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وأما ذلك رأسها باليسار وفيه استحباب قول المضحى بسم الله وكذلك تسحب التسمية في سائر الذبائح وهو مجمع عليه ولكن وقع الخلاف في وجوبها قوله ويكبر فيه دليل على استحباب التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر والصحة جانب العنق وانما فعل ذلك ليكون أثبت له وأمكن اتصال اضطرب الذبيحة برأسها فتمتعه من كمال الذبح أو تؤذيه قال النووي وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالنهي عن ذلك قوله فذبحهم ما يده فيه استحباب نولي الإنسان ذبح أضحيته بنفسه فان استناب قال النووي جاز بلا خلاف وان استناب كما يكره كراهة تنزيه وأجراه ووقعت التضحية عن الموكل هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما لكافي إحدى الروايتين عنه فانه لم يجوزها ويجوز أن يستناب صيادها أو ما ناضالكن يكره نوكيل الصبي وفي كراهة نوكيل الحائض وجهان انتهى ومذهب الهادوية اشترط أن يكون الذابح مسلما لا تحل عندهم ذبيحة الكفار ولا يجوز نوكيله بالذبح قوله فقال حين وجهها وجهت الخ فيه استحباب تلاوة هذه الآية عند توجيه الذبيحة للذبح وقد تقدم ذكرها في دعاء الاستفتاح في الصلاة

• (باب نحر الأبل قائمة معقولة يدها اليسرى) •

(قال الله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف قال البخاري قال ابن عباس صواف

الامتنع عنه وانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصم الدهر ولا قام كل الليل ولعله انما ترك ذلك لانه لا يقدر على قيامه في شق على أمته وان كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لا قدر عليه لكنه سأل من العبادة الطريقة الوسطى فصام وأفطر وقام ونام ليقدر على العبادات صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا أشار إلى ذلك المذهب في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم ما تقدم وقال في هذه الرواية فكان عبد الله يقول بعدما كبر) بكسر الباء أي هجر عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه وشؤ عليه (بالبقي قبلت رخصة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخذت بالآخف (وفي رواية عنه إنه لم يذ كر صيام داود) يعني

كان يصوم يوما ويفطر يوما (قال وكان لا يقر) أي لا يهرب (إذا لاقى) العدو وأشار به إلى أن الصوم على هذا الوجه لا ينهك
البدن بحيث يضعف عن لقاء العدو بل يستعان بفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق وفي الباب
أحاديث تقيدها أن صيام داود عليه السلام أفضل الصيام وفي لفظ لا أفضل من ذلك فهو أفضل من صوم الدهر وقد نقل
الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصوم ويأمن مع ذلك من تفويت الحقوق وقال ابن عبد السلام إن صوم الدهر أفضل
وبه جزم الغزالي لكن تعقبه ابن

٣٥٦

دقيق العبد بأن الأفعال متعارضة المصالح والمفاسد وليس كل ذلك

مع إيماننا ومستحضرا وإذا
تعارضت المصالح والمفاسد فقدر
حاجين كل واحد منها في الحث
والمنع غير محقق لنا فالطريق
الحققة أن نفوض الأمر إلى
صاحب الشرع ونجبر ما دل
عليه ظاهر الشرع مع قوة
الظاهر هنا وما زاد العمل
اقتضاء العادة زيادة الجبرية
فمعارضته اقتضاء العادة والجلب
للتقصير في حقوق يعارضها
الصوم الذي ومقادير ذلك الثبات
مع أن تقادير الحاصل من الصوم
غير معلومة لنا (قال عبد الله
من في هذه) الخصلة الأخيرة
وهي عدم القرار أي من يتكفل في
بها (يا بني الله قال وقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لا صام من
صام الأبد مرتين) استدله من
قال بكراهة صوم الدهر قال ابن
العربي إن كان معناه الدعاء
فيا وجب من أصابه دعاء النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وإن كان
معناه الخبر فيا وجب من أخبر عنه
صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم
وإذا لم يصم شرعا فلم يكتب له ثواب

قيامه وعن ابن خزيمة أنه أتى عن رجل قد أخذنا حديثه ينكرها فقال أبعثها قياما مقيدة
سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه * وعن عبد الرحمن بن سابط أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا ينكروا البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي
من قوائمها رواه أبو داود وهو مرسل (حديث عبد الرحمن بن سابط هو في سنن أبي داود
من حديث جابر بن عبد الله فلا إرسال وهكذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر
وعزاه إلى أبي داود وقد سكنت عنه هو والمنذرى ورجالهم رجال الصحيح وتفسير ابن عباس
الذي ذكره البخاري معلقا قدومه له سعيد بن منصور وعبد بن حميد قوله صواف
بالتشديد جمع صافة أي مصطفة في قيامها ووقع في استدراك الحاكم من وجه آخر عن
ابن عباس في قوله صواف صواف أي قياما على ثلاث قوائم معقولة وهي قراءة ابن
معهود والصوافن جمع صائفة وهي التي رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب قوله
أبعثها أي أثرها يقال بعثت الناقة أي أثرها وقوله قياما معقولة في قائمة ووقع في
رواية الأسماعيلي ينكرها قائمة قوله مقيدة أي معقولة الرجل قائمة على ما بقي من
قوائمها كما في الحديث الآخر قوله سنة محمدية صعب سنة بعامل مضمر كالاختصاص
أو التثنية يرمت به سنة محمدية ويجوز الرفع وفي رواية الخري فانه سنة محمد وفي هذا الحديث
والذبح بعده استحباب نحر الأبل على الصفة المذكورة وعن المنذرية يستوى نحرها
قائمة وبأركه في الفضيلة وفي الباب عن أنس عن عبد البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لم يحر بيده سبع بدن قياما

(باب بيان وقت الذبح)

(عن جندب بن صفيان الجبلي أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحي
قال فأنصرف فذا هو بالبحر وذبح الأضحية تعرف فعر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أنه ذبحت قبل أن يصلي فقال من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه أخرى
ومن لم يذبح حتى صليها فليذبح باسم الله متفق عليه * وعن جابر قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال ففكروا وظنوا أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قد فحرقا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان فحرق قبله أن

لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا نتي عنه الصوم وقد نقي عنه الفضل فكيف يطلب
الفضل فيما أتاه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن التين استدله على كراهته من هذه القصة من أوجه نهيه صلى الله عليه وآله
وسلم عن الزيادة وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وفي حديث أبي قتادة عند مسلم وقد
سئل عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر ولا ترمذي لم يصم ولم يفطر والمعنى أنه لم يحصل له أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لانه أمسك
والى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب الصحيح وأهل الظاهر وأحد وشذا بن حزم فقال يصوم ويبلغ عمر أن رجلا يصوم الدهر فأتاه

فعلاه بالذرة وبخل يقول كل يادغر زواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح وفي حديث أنس ومي رفته من صام الدهر ضيق عليه
جهنم وعقيدته أخرجه أحمد والشافعي وابن خزيمة وابن حبان وظاهره أنه اتفق عليه حصره فيه بالثديده على نفسه وحده عليه
ورغبته عن سنة تبيته صلى الله عليه وآله وسلم واعتقاده ان غير سنته أفضل منها وهذا يقتضي نوعه الشديد فيكون حراما والى
الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي المالكي وذهب آخرون الى جواز صيام الدهر وجعلوا اختيار أنس على من صامه حقيقة
فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعديد من هذا اختيار ابن المنذر ٢٥٧ وطائفة وروى عن عائشة فقوله وفيه .

نظر لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قال جوابا لمن سأله عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر وهو يؤخذ بأنه ما أجروا له وأيضاً فان أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا فلم تدخل في السؤال عنه من علم تحريمها وذهب آخرون الى استصحاب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يقوت فيه حقا والى ذلك ذهب الجمهور وذكري في الفتح أدلتهم وتسكلم عليها والراجح هو الاول والله أعلم (عن أنس رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أم سليم) والدة أنس المذكور واسمها الغصية أو الرميصة أو سملة وعند أحمد عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أم حرام وهي خالة أنس لكن في بقية الحديث ما يدل على انها معا كانتا مجتمعين (فانتهى خبره وعن) على سبيل الضيافة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أعبدوا) (كم في سقائه) بكسر السين ظرف الماء من الجدار وبها جعل

يعبد بنصر آخر ولا ينصرفوا حتى ينصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرواه أحمد ومسلم وعن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر من كان ذبح قبل الصلاة فليعد منق عليه وللبخاري من ذبح قبل الصلاة فاعلم ان ذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين) وفي الباب عن البراءة عند الجماعة كلهم بالنظر من ذبح قبل الصلاة فاعلم ان ذبحه لا يلهي من الذبح في شيء وقد تقدم بنصوه هذا اللفظ قول من ذبح قبل أن يصلي في مسلم قبل أن يصلي أو على الاولى بالياء التخصيص والثانية بالنون وهو شك من الراوي ورواية النون موافقة لقوله في أول الحديث أنه ذهبت قبل أن يصلي فان المراد صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموافقة أيضا لقوله في آخر الحديث ومن لم يكن ذبح حتى صلينا وهذا يدل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الامام لا بعد صلاة غيره فيكون المراد بقوله في حديث أنس من كان ذبح قبل الصلاة الصلاة المعهودة وهي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة الائمة بعد انقضاء عصر النبوة ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي من حديث جابر وصححه ابن حبان ان رجلا ذبح قبل أن يصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة وظاهر قوله في حديث جابر قصر واظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قصر الخ ان الاعتبار بنصر الامام وانه لا يدخل وقت التضحية الا بعد منفره ومن فعل قبل ذلك أعاد كما هو صريح الحديث ويجمع بين الحديثين بان وقت النحر يكون لمجموع صلاة الامام ومنفره وقد ذهب الى هذا مالك فقال لا يجوز ذبحها قبل صلاة الامام وخطبته وذهب وقال أحمد لا يجوز قبل صلاة الامام ويجوز بعدها قبل ذبح الامام وسواء عنده أهل القرى والامصار والمحوم عن الحسن والاوزاعي واسحق وقال الثوري يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبته وفي اثنا ثمانية وقال الشافعي وداود وآخرون ان وقت التضحية من طلوع الشمس فاذا طاعت ومضى قدر صلاة العيد وخطبته أجزأ الذبح بعد ذلك سواء صلى الامام أم لا وسواء صلى المضحى أم لا وسواء كان من أهل القرى والبوادي أو من أهل الامصار ومن المسافرين وقال أبو حنيفة يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي اذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل الامصار حتى يصلي الامام ويخطب فاذا ذبح قبل ذلك لم يجزه وقالت الهاديون ان وقتها يدخل بعد صلاة المضحى سواء صلى الامام أم لا فادع

فيه السمن والعسل (و) أعيدوا (عمر)كم في وعائه فاني صائم ثم قام الى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة) وعند أحمد فصلى ركعتين وصلى نامة (فدع الامام سليم وأهل بيته فالتأم لم يارسول الله ان لي خويصة) بضم الخاء وفتح الواو وسكون الياء وتشديد الماد تصغير خاصة وهو مما اعتقرفيه التقاء لسا كين أي الذي يختص بخدمة من (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) الخويصة (قالت) هو (خادمك أنس) فادع له دعوة خاصة ومفرته اصفرته ولفظ أحمد دخويديك أنس ادع الله قال أنس (فأترك خير آخر ولا خير (دنيا الادعالي به) وفي حديث عمر لا في أمر دنيا ولا في أمر آخر وعند أحمد

فكان من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارزقه ما لا ولدا بارك له قال إن أكثر الأنصار ما لا) لم يذكر الراوي ما حاله به من خير
 الآخرة اختصارا وبذلك لما رواه ابن سعد بأسناده صحيح عن أنس قال اللهم أكثر ما له ولده وأطول عمره واغفر ذنبيه وأزل لفظ بارك إشارة
 إلى خير الآخرة والمال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لأنهما يستلزمانهما قاله البرماوى كالكرمانى وعند الترمذى كان
 لأنس بستان يحمل في السنة مرتين وكان فيه ويحان يحيى منه ربح المسك ولا ينعيم أن أرضى لتثمر في السنة مرتين ومافى البلد شئ
 يثمر مرتين غيرهما قال أنس (وحدثني ابنتي أمينة) ٣٥٨ بضم الهمزة وسكون الياء وفتح النون تصغير آمنة (أنه دفن) بضم الدال

من ولدى (أصله) أى غير أسباطه
 واحفاده (مقدم) مصدر ممي أى
 أن الذى مات من أول أولاده إلى
 مقدم (حجاج) بن يوسف الثقفى
 (البصرة) سنة خمس وسبعين
 وكان عمر أنس انذال بينا وثمانين
 سنة وقد عاش أنس بعد ذلك إلى
 سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال
 إحدى وتسعين وقد قارب المائة
 (بضع وعشرون ومائة) بكسر
 الباء وقد تفتح ما بين الثلاث إلى
 التسع وفي ذكره - ذاد لالة على
 كثرة ما جاء من الولد فان هذا
 القدر هو الذى مات منهم - م وأما
 الذين بقوا فعند مسلم وأن ولدى
 وولد ولدى يتعادون على نحو
 المائة ورواه هذا الحديث كلهم
 بصريون وقرجم البخارى هذا
 الحديث بلافظ من زار قوما أى
 وهو صائم في التطوع فلم يقطر
 عندهم قال فى الفتح هذه الترجمة
 تقابل الترجمة الماضية وهى
 من أقسم على أخيه ليفطر فى
 التطوع وموقعها أن لا يظن أن
 فطر المرء من صيام التطوع
 لتطيب خاطر أخيه حتم عليه

لم يصل المضى وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير
 واجبة عليه لعذر من الأعذار أو كان من لانه صلااة العيد فوقتها من فجر النحر ولا
 يخفى أن مذهب مالك هو الموافق لأحاديث الباب وبقية هذه المذاهب بعضهم أورد
 بجميع أحاديث الباب وبعضهم يرد عليه بعضهم قال ابن المنذر وأجمعوا على أنها
 لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر وأما إذا لم يكن ثم امام فالظاهر أنه يعتبر بكل مضع
 به - لانه وقال ربيعة فحين لا امام له أن ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئته وبعد طلوعها
 تجزئته وأما آخر وقت التضحية فسيأتى بيانه وقد تناول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة
 الامام وذبحه بأن المراد بها الزجر عن التهييل الذى يوقى إلى فعلها قبل وقتها وبأنه لم
 يكن فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم من يصلى قبل صلاته قاله تعليق بصلاته فى هذه
 الأحاديث ليس المراد به الا التعليق بصلاة المضى نفسه لكن لما كانت تقع صلاتهم
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته صلى الله
 عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذى بعد عصره فانها تصلى صلاة العيد فى المصر الواحد
 جماعات متعددة ولا يخفى بعد هذا فانه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا
 لا يصطلون العيد الا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح للمسلم أن يجوز الذبح من
 طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ما ورد من أن يوم النحر يوم ذبح لانه صكك العام
 وأحاديث الباب خاصة فينبى العام على الخاص قوله فليذبح بامم الله الجار والمجور
 متعلق بمحذوف أى قائلا باسم الله (وعن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح رواء أحمد وهو الدار طنى من حديث
 سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن جبير عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نحوه) حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان فى صحيحه والبيهقى وذكر
 الاختلاف فى اسناده ورواه ابن عدى من حديث أبى هريرة وفى اسناده معاوية بن
 يحيى الصدقى وهو ضعيف وذكر ابن أبى حاتم من حديث أبى سعيد وذكر عن أبيه أنه
 موضوع قال ابن القيم فى الهدى أن حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصله
 ويحجب عنه بان ابن حبان وصله - له وذكره فى صحيحه كاسلف وقد استدلل بالحديث على أن

بل المرجع فى ذلك إلى من علم حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام ففى عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الاولى أن أيام
 يستقر على صومه انتهى وفى هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التقدير وثقة الزائر بما حضر بخير تكلف وجواز
 رد الهدي إذا لم يشق ذلك على المهدى وان أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود فى الهبة وفيه حفظ الطعام وترك التزويط فيه
 وجبر خاطر الزوراد لم يؤكل عند دعاة المشركىة الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة والدعاء بخير الدنيا
 والآخرة والدعاء بكثرة المال والولدان ذلك لا ينافى الخير الاخرى وان فضل الثقل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص

وفيه زيارة الامام بعرض رعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يذكري طرق هذه القصة ان ابا طلحة كان حاضرا وفيه ايضا
الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموت في الاولاد لا ينافي اجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم
لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى ويجهزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
في اجابة دعونه من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المساكين مع كثرة الولد وكوز بهتان المدعوه بغير مرتبة في السن دون غيره
وفيه التاريخ بالامر الشهير لا يتوقف ذلك على صلاح المورخ به ٣٥٩ وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد

على عقد العشر خلافا لمن قصره
على ما فيه عقد العشرين (عن
هران بن حسين رضي الله عنه
قال سال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم رجلا) أي عمران أو رجلا
من أصحابه وعمران يسمع (فقال
يا أبا فلان أما سمعت سرر هذا
الشهر) بفتح السين وكسر ها
وحكى عياض ضمها وقال هو
جمع سررة يقال سرار الشهر وسرار
بكسر السين وقصها ذكره
ابن السكيت وغيره قيل والفتح
أفصح قاله القراء واختلاف في
تفسيره والمشهور انه آخر الشهر
وهو قول الجمهور من أهل اللغة
والغريب والحديث وسعى بذلك
لاستسرار القمر فيها وهي ليلة
ثمان وعشرين وتسع وعشرين
يعنى استتاره وهذا موافق لما
ترجم له هنا واستشكل بقوله
عليه الصلاة والسلام في حديث
أبي هريرة لا تقسموا رمضان
يوم أو يومين الا من كان يصوم
صوما فليصمه وأجيب بأن
الرجل كان معتادا للصيام سرر
الشهر أو كان قد نذر فلذلك

أيام القسرة في كل ما أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في
كتاب العيدين وكذلك روى في الهدى عن علي عليه السلام انه قال أيام النحر يوم
الاضحى وثلاثة أيام بعده وكذا حكم النوروى عنه في شرح مسلم وحكاها أيضا عن جبير
ابن مطعم وابن عباس وعطاء الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى
الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشافعي وداود الظاهري وحكام صاحب الهدى
عن عطاء والاوزاعي وابن المنذر ثم قال وروى من وجهين مختلفين يشهد أحدهما
الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل من فطر أو فطره في كل أيام التشريق ذبح
وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن
جابر قال يذبح بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون انتهى وقال أبو
حنيفة ومالك وأحمدان وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده قال النوروى وروى هذا
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي عليه السلام وابن عمر وأبي هريرة وحكى ابن القيم عن
أحمد انه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه
الاثرم عن ابن عباس وكذا حكمه عنه في البحر واليه ذهب الهادي والناسر وقال ابن
سيرين ان وقت يوم النحر خاصة وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيدان وقته يوم النحر
فقط لاهل الامصار وأيام التشريق لاهل القرى وحكى القاضي عياض من بعض
العلماء ان وقته في جميع ذى الحجة فهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الاول للاحاديث
المذكورة في الباب وهي يتولى بعضها بعضا وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر بجواب
في غاية السهولة فقال قلنا لم يعمل به يعني حديث جبير أحد من العصابة وقد عرفت أنه
قول جماعة من العصابة على أن مجرد ترك العصابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز
لا يبعد فادسا واشف ما جاء به من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الاتي في النهي
عن ادخال لحوم الاضاحى فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه
لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يستلزم نسخ وقت الذبح
وقد أجاب عنه ابن القيم بأنه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دليل على
نهي الذابح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلو أخر الذبح الى اليوم الثالث
لجازله الادخار ما بينه وبين ثلاثة أيام وسيأتى بقية الكلام على الحديث ووقع الخلاف

أمره بقضائه وقالت طائفة سرر الشهر اوله وبه قال اوزاعي وسعيد بن عبد العزيز فيما حكاه أبو داود وأجيب بأنه لا يصح
أن يفسر سرر الشهر وسراره بأوله لان أول الشهر يشتر فيه الهلال ويرى من أول الليل ولذلك هي الشهر شهر الاشغاره
وظهوره عند دخوله قسمية ليالى الاشتغال بالى السرا قلب اللغة والمعروف وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن اوزاعي
منهم الخطابي وقيل السرر وسطه حكاه أبو داود أيضا ووجه بعضهم ووجهه بأن السرر جمع سررة وسررة الشئ وسطه وأيدوه بما
ورد من استحباب صوم أيام البيض ولمسلم عنه هل صحت من سررة هذا الشهر وفيه بالأيام البيض وأجيب بأن الاظهر انه الاخر

بما قال الاكثر لقوله فاذا افطرت فصم يومين من شهر هذا الشهر. والمشار اليه شعبان ولو كان السررا وله اوسطه لم يفته
(قال الرجل لا يارسول الله) ما صمته (قال فاذا افطرت) أي من رمضان كما عند مسلم (فصم يومين) بعد العيد عوضا عن سر
شعبان (وفي رواية عنه من شهر شعبان) وليس هو برمضان كما ظنه أبو الزعمان ونقل الحميدي عن البخاري انه قال شعبان أصح
وقال الخطابي ذكر رمضان هنا وهم لان رمضان يتعين صومه بجمعه ورواة الحديث الأول بصريون وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي أيضا (عن جابر رضي الله عنه ٢٦٠) انه قيل له) القائل محمد بن عباد الخزرجي بفتح العين وثبت في الموحدة

في جواز التخصيص في أيام الذبح فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد واسحق وأبو
ثور والجمهور انه يجوز مع كراهة وقال مالك في الشهر وعنه وعامة أصحابه ورواية
عن أحمد انه لا يجوز بل يكون شاة لحم ولا يخفى ان القول بعدم الاجزاء وبالكراهة
يحتاج الى دليل ومجرد ذكر الايام في حديث الهاب وان دل على اخراج الليالي بفهوم
اللقب لكن التمييز بالايام عن مجموع الايام والليالي والعكس مشهور ومتداول بين أهل
اللغة لا يكاد يتبادر وغيره عند الاطلاق وأما ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس انه صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن الذبح لبلاقي اسناده سليمان بن سلمة الخباري وهو متروك
وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسلا وفيه مبشر بن عبيد وهو أيضا
متروك وفي البيهقي عن الحسن بن علي عن جذاذ الليل وحصادة والاضحى بالليل وهو وان
كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسلا

(باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها ونسخ النهي عنه)

(عن عائشة قالت دفى أهل أبيات من أهل البادية حضرة الاضحية زمان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا تصدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك قالوا
يا رسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من ضحاياهم ويحملونها الودك فقال وما ذلك
قالوا نهيت أن تؤكل لحوم الاضاحي بعد ثلاث فقال انما نهيتكم من أجل الدابة
فكلوا واخذروا وتصدقوا متفق عليه وعن جابر قال كنا لنا كل من لحوم يدها فوق
ثلاث مني فرخصنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كلوا وتزودوا متفق عليه
وفي لفظ كنا تزود لحوم الاضاحي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة
أخرجه وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد
ثلاث ثم قال بعد ذلك كلوا وتزودوا واخذروا وامسوا والنسائي وعن سلمة بن الاكوع
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحى منكم فلا يصح بعد ثلثة وفي
بينه منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا في عام الماضي قال
كلوا وأطعموا واخذروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فاودت أن تعينوا فيها متفق

(أنهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم عن صوم يوم الجمعة قال
نعم) زام مسلم ورب هذا البيت
والنسائي ورب الكعبة
وعزاها في العمدة لمسلم فوهم
والظاهر أنه نقل بالمعنى والمعنى
أن يتفرد بصومه والحكمة في
كراهة افراده بالصوم خوف أن
يضعف اذا صامه عن الوظائف
المطلوبة منه فيه ومن ثم خصه
البيهقي والماوردي وابن الصباغ
والله مراني نقلا عن مذهب
الشافعي بمن يضاف به عن
الوظائف وتزول الكراهة
بجمعه مع غيره لكن التعديل
بأن الصوم يضعف عن الوظائف
المطلوبة بيوم الجمعة يقتضي
أنه لا يفرق بين الافراد والجمع
ووجب في شرح الله لذب بأنه
اذ جمع الجمعة وغيرها حل له
بفضيلة صوم غيره ما يجبر
ما حصل فيها من النقص وتيل
الحكمة فيه أنه لا يشبه بالهوى
في افرادهم صوم يوم الاجتماع في
معبدهم وهذا الحديث أخرجه

عليه

مسلم والنسائي وابن ماجه في الصوم (عن جويرية بنت الحرث) تصغير جارية المصطلقة

زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس لها في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث (رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال) لها (أصمت امس) بكسر السين امس على لغة الحجاز
أي يوم الخميس (قالت) جويرية (لا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تريدن أن تصومين غدا) أي يوم السبت (قالت لا قال)

صلى الله عليه وآله (وسلم فافطرى) وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وعن أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يصوم يوما بعده والحديث له طرق وألفاظ واختلف في صوم هذا اليوم على أقوال كراهته مطلقا وإباحته مطلقا وهو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وكراهة أفراده وهو مذهب الشافعية والرابع أن النهي مخصوص بمن يتصرى صيامه ويحرمه دون غيره وهذا برده حديث الباب والخامس أنه يحرم إلا لمن صام قبله أو بعده أو وافق عادته وهو ٢٦١ قول ابن حزم الفواهر الأحاديث قال في

الفتح بعد ما ذكر مذهب الشافعي والخلاف في هذه المسئلة وذكر أدلتهم ما ذكره وأقوى الأقوال وأولها بالصواب أو إباحته منع أفراد يوم الجمعة بصوم قال وفيه صريح أحاديثان أحدهما رواه الحاكم وغيره عن أبي هريرة مرفوعا يوم الجمعة يوم عيدكم فلا تصوموا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم الخميس ولا يصوم يوم الجمعة فإنه يوم طهارة وشراب وذكرياته من عاتشة رضي الله عنها أنها سألت السائل لقمة بن قيس الفضي (هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يختص من أيام شيا) بالصوم كالبث مثلا (قالت لا) وبشكل عليه صوم الاثنين والخميس الوارد عند أبي داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان عنها وأجيب بأنه استقنا من عموم قول عائشة لا وأجاب في الفتح باحتمال أن يكون المراد بالأيام المتوالت ثلاثا من كل شهر فكان

عليه وعن ثوبان قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضحية ثم قال يا ثوبان اصلي لي لحمة هذه فلم أزل أطمع منه حتى قدم المدينة ثم رآه أحد رؤسائه وعنه أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أهل المدينة لانا كلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام فذكروا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لهم عيالا وحشما وخداما فقال كلوا وأطعموا واحبسوا وادخروا وادعوا وعنه عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نبي يتكلم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام مع ذوو الطول على من لا طول له وكموا ما يجد الكرم وأطعموا وادخروا وادعوا وعنه عن الترمذي وصححه وفي الباب عن نبيشة الهذلي عن أحمد وأبي داود وزاد بعد قوله وادخروا واتجروا أي اطلبوا الأجر بالصدقة قوله دفع بفتح الدال المهملة وتشديد النون أي جاء قال أهل اللغة الدافة بتشديد الفاء قوم يسبون جميعا سيرا خفيفا ودافة الأعراب من يريد منهم المصير والمراد ههنا من ضعفاء الأعراب لا مواسة قوله حضرة بفتح الحاء موضعها وكسرها والاضادسا كنهة فيها كلها وحكي قصها وهو ضعف وانما دفع إذا حذفت الهاء فيقال بضمه فلان كذا قال النووي قوله ويجعلون بفتح الهمزة وسكون الجيم مع كسر الميم وضمة الواو يقال بضم الياء مع كسر الميم يقال جات الدهر أجملة بكسر الميم وأجملة بضمها أجملة وأجملة أي أذنبته قوله بعد ثلاث قال القاضي عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وإن ذبحت بعد يوم النحر ويحتمل أن يكون من يوم النحر وإن تأخر الذبح عنه قال وهذا الظاهر وورج ابن الفهم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة عند من قال بالنسخ الإباحة بما سلف من الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح قوله انما يتكلم من أجل الدامة فكما الخ هذا وما بعده تصرح بالنسخ التحريم لكل لحوم الأضاحي بعد الثلاث وادخارها واليه ذهب الجاهل من علماء الأمصار من الأصمعية والتابعين فمن بعدهم وحكي النووي عن علي عليه السلام وابن عمر أنهم ما قالوا يحرم الأمساك للعوام الأضاحي بعد ثلاث وإن حكم النحر يباقي وحكام الحازمي في الاعتبار عن علي عليه السلام أيضا والزبير وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمرو ولعلهم لم يعملوا بالنسخ ومن علم بحجة علي من لم يعمل وقد أجمع على

السائل لما مع أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر سأل عائشة هل كان يختصم بالبيض فقالت لا (كان عليه ذبحة) بكسر الدال وسكون الياء أي داغما (وأيكم يطبق ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطبق) وفي رواية جرير وأيكم يستطيع في الموضوعين معناه أن اختلاف حاله في الأكل من الصوم ثم من الفطر كان مستمرا وقيل أنه كان لا يقصد ابتداء إلى يوم بعينه فيه صومه بل إذا صام يوما بعينه كان ليس مثله لا داوم على صومه ورواه هذا الحديث كله

كوفيون الا اولين فيصريان واسناده معتمد ومن اصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الرقاق ومسلم في الصوم وابوداود في الصلاة (عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قال لا يبرخص) مبنيا للمفسول ولم يضيفه الى الزمن النبوي فهو موقوف كما جزم به ابن الصلاح في نحوه مما يضاف والمعنى حينئذ لم يبرخص من له مقام القموي في الجملة ~~الكن~~ جعله الحاكيم من المرفوع قال النووي في شرح المهذب وهو القوي يعني من حيث المعنى وهو ظاهر ~~استعمال~~ استعمال كثير من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه واعتمد الشيخان في صحيحهما ٣٦٢ وأكثرت البخاري وقال التاج بن السبكي انه لا يظهر واليه ذهب

الامام نضر الدين الرازي وقال ابن الصباغ في العدة انه الظاهر والمعنى هناك يبرخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم (في أيام التشريق) وهي الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر (ان يصوم) أي يصام فيه من ولدا بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ينادي انهم ايام أكل وشرب وذكر الله عز وجل فلا يصوم من أحد رواه أصحاب السنن وروى ابوداود عن عتبة بن عامر مرفوعا يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق عيدنا أهل الاسلام وهي ايام أكل وشرب وفي حديث عمرو بن العاصي عند أبي داود رحمه الله ابن خزيمة والحاكم انه قال لابنه عبيد الله في ايام التشريق انما الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومهم وأمر بقطرهم وقد قال الطحاوي بعد أن أخرج أحاديث النهي عن ستة عشر صمايا فلما ثبت به هذه الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انني عن صيام ايام التشريق

جواز الاكل والادخار بعد الثلاث من بعد عصر المخالفين في ذلك ولا أعلم أحدا بعدهم ذهب الى ما ذهبوا اليه قوله كذا استدل به هذا الامر ونحوه من الاوامر المذكورة في الباب من قال بوجوب الاكل من الاضحية وقد حكاه النووي عن بعض السابقين وأبي الطيب بن سلمة من أصحاب الشافعي ويؤيده قوله تعالى فكلوا منها وحل الجمهور هذه الاوامر على الندب والاباحة لورودها بعد الحظر وهو عند جماعة الاباحة وحكي النووي عن الجمهور انه لا وجوب والكلام في ذلك مبسوط في الاصول قوله وأطعموا وفي حديث عائشة وتصدقوا فيه دليل على وجوب التصديق من الاضحية وبه قالت الشافعية اذا كانت اضحية تطوع قالوا الواجب ما يقع عليه اسم الاطعام والصدقة ويستحب أن يكون مع ظلمها قالوا وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدى الثلث وفي قولهم يأكل النصف ويتصدق بالنصف وله وجه أنه لا يجب التصديق بشئ وقال القاسم بن ابراهيم انه يتصدق بالبدن غير مقدور قال في البحر وفي جوازها كلها جميعها وجهان الامام يحيى أحسنها لا يجوز اذ يطل به القربة وهي المقصود وقيل يجوز والقربة تعلقت باهراق الدم فان فعل لم يضمن شيئا عند الجميع اذ لا دليل قلت وفي كلام الامام يحيى نظر مع القول بأنها سنة انتهى قوله فأردت أن تعبنا فيها بالعين المهمة من الاعانة هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم أن يشوفهم بالقائم والشين المهمة أي يسمع لهم الاضاحي في الناس وينتفع به المحتاجون قال القاضي عياض في شرح مسلم الذي في مسلم أشبه وقال في المشارق كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه والجهدهما يفتح الجيم وهو المشقة والفاقة قوله اكل الى لحم هذه الخ فيه تصريح بجواز ادخال لحم الاضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه وان التزود منه في الاسفار لا يرفع في التوكل ولا يخرج التزود عنه وان الاضحية مشروعة للمسافر كما يشترع للمقيم وبه قال الجمهور وقال القاضي وأبو حنيفة لا ضحية على المسافر قال النووي وروى هذا عن علي رضي الله عنه وقال مالك وجماعة لا تشترع للمسافر عني ومكة والحديث يرد عليهم قوله حشم قال أهل اللغة الحشم يفتح الحاء المهمة والشين المهمة هم اللائذون بالانسان يخدمونه ويقومون بأموره وقال الجوهري هم خدم الرجل ومن يغضب له سموا بذلك لانهم يغضبون له والحشمة الغضب ويطلق على الاستحياء ومنه قولهم فلان

وكان فيه عن ذلك يعني والحاج مقبوعون وفيهم المتمتعون والقارئون ولم يستثن منهم مائة ما لا ياراد داخل المقتدون لا والقارئون في ذلك انتهى قال في الفتح وعلى هذا فقد تعرض عموم الآية المشعر بالاذن وعموم الحديث المشعر بالنهي وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الاحاد نظروا كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظروا في هذا يترجح القول بالجواز والى هذا ذهب البخاري انتهى وتقدم آثاق الصحيح ان الحديث له حكم المرفوع حكوا وقال الشوكاني في نبيل الارطار وقد استدلل القائلون بجواز صوم ايام التشريق للمتمتع بحديث عائشة وابن عمر وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني

والطحاوي يلتزم بخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمجتمع اذ لم يجد الهدى ان يصوم أيام التشريق وفي اسناد يحيى ابن سلام وليس بالقوى ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا رجل المطلق على المقيد واجب وكذا بنا العام على الخاص وهذا أقوى المذهب وأما القائلون بالجواز مطلقا فحدث الباب جميعها ترد عليه انتهى وذكر القسطلاني في التمهيد عن مسيام هذه الايام والامر بالاكل والشرب فيها سراحا سخيا لم يطول بذلك مكرهنا (الام لم يجد الهدى) وفي رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي الاجتماع أو محصر أي فيجوز له صيامها ٢٦٣ وهذا مذهب مالك والرواية

الثانية عن أحمد واختاره ابن عبدوس في ذكره ومعه في الفائق وقتنه في الحرر والرعاية الكبرى وقال ابن مضا في شرحه انه المذهب وهو قول الشافعي القديم لحديث الباب قال في الرخصة وهو الراجح دليله والصحيح من مذهب الشافعي وهو القول الجديد ومذهب الحنفية انه يصوم صومها لعموم التمهيد وهو الرواية الاولى عن أحمد قال الزركشي الحنبلي وهي التي ذهب اليها أحمد أخيرا قال في المجمع وهي العيصية انتهى (من عائشة رضي الله عنها) قالت كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية) بمقتل انهم اقتدوا في صيامه بشرع سالف ولذا كانوا يعظمونه بكسوة البيت الحرام فيه (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه) أي عاشوراء زاد أبو الوقت وذروا بن عسا كوفي الجاهلية قال في القاموس هو عاشوراء ثم أوتى من الله في الاول هو قول الخليل

لا يحتشم أي لا يستحي ويقال حشمته ومحشمته اذا أغضبتة واذا أخجلته فاستحي الخجله قال النووي وكان الحشم أعم من الخدم فلماذا جع بينهما في هذا الحديث وهو من باب ذكر الخاص بعد العام وفي القاموس الحشمة بالكسر الحياء والاقباض احتشم منه وعنه وحشمة وأحشمة أخجله وان يجلس اليك الرجل فتؤذيه وتسمعه ما يكره ويضم حشمة يحشمه ويحشمه كقبح غضب وكسبه اغضبه كاحشمة وحشمة وحشمة الرجل وحشمة محرر ككثير واحشامه خاصته الذي يغضبون له والحشم محرر كالأحد والجمع وهو العيال والقرابة أيضا انتهى في قوله فكلوا ما بدا لكم فيه دليل على عدم تقدير الاكل بقدار وان للرجل ان يأكل من أخضيته ما شاء وان كثر ما لم يستغفر بقربة قوله وأطعموا

باب الصدقة بالخلود والجلال والهي عن يمينها

(عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أقوم على بدنه وان أتصدق بطومه واجلودها واجلته وان لا أعطي الجازر منها شيئا وقال نحن نعطيها من عندنا متفق عليه) وعن أبي سعيد بن قتادة بن النعمان أخبره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام فقال اي كنت أمرتكم ان لا تأكلوا الحوم الا صاحي ووقته انه أيام ليس بكم وفي أكله لكم فكلوا ما شئتم ولا تتبعوا الحوم الهدي والاضاحي وكلوا وتصدقوا وانتم تاكلوها ولا تتبعوها وان أطعمتم من طومها شيئا فكلوا اني شئت رواه أحمد) حديث قتادة ذكره صاحب الفتح ولم ينقله مع جري عاداته بنعت ما فيه ضعف وقال في مجمع الزوائد انه مرسل صحيح الاسناد انتهى في قوله ان أقوم على بدنه أي عند فقرها للاحتفاظ به او يحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك أي في مصالحها في ملئها ورعيها وسقيها وغير ذلك ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ووقع في رواية أخرى للجضاري وغيره انها مائة بدنة وقد تقدم ما روي من انه صلى الله عليه وآله وسلم نحر ثلاثين بدنة كافي رواية أبي داود وأبو ثور وسنين كافي رواية مسلم وهي الاصح قوله واجلته جمع جلال بضم الجيم وتخفيف اللام وهو ما يباح على ظهور البعير من كسائه ونحوه ويجمع أيضا على جلال يكسر الجيم قوله وان لا أعطي الجازر منها شيئا فيه دليل على انه

والاشتقاق يدل عليه وصومه مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب ابن عباس الى الثاني وقال الضحاك عاشوراء يوم التاسع قبل ليلة ماخوذ من العشر بالكسر في أوراد الابل تقول العرب وددت الايل عشر اداوردت ربعا وان رعت ثلاثا في الرابع وددت قالوا وددت خصالا من حساب وان كل هذا بقية اليوم الذي وددت فيه قبل الرمي وأول اليوم الذي ترد فيه بعده وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء وهذا كقولهم الحج أشهر معلومات عن القول بأنها شهران وشيرة أيام وفي الفتح اختلاف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي صار هذا اللفظ علما على اليوم

العاشر وقال ابن المنير لاكثر على ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع وعن ابن عباس مثله انتهى والراجح هو الاول كما يظهر من القم (فلما قدم المدينة) وكان قدومه بلا ريب في ربيع الاول (صامه) على عادته (وأمر) الناس (بصيامه) في أول السنة الثانية (فلما فرض رمضان) أي صيامه في الثانية في شهر شعبان (ترك يوم عاشوراء) من شأ صامه ومن شاء تركه فعلى هذا لم يقع الامر بصومه الا في سنة واحدة وعلى تقدير صحة القول بفرضيته فقد نسخ ولم يرو

٣٦٤

بل تركهم على ما كانوا عليه من غير منى عن صيامه فان كان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بصيامه قبل فرض صيام رمضان للوجوب فان بنى على أن الوجوب اذا نسخ هل ينسخ الاستصحاب أم لا فيه اختلاف مشهور وروايات كان أمره للاستصحاب فيكون باقيا على الاستصحاب وهذا الحديث أخرجه الترمذي (عن) ابن عباس رضى الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم المدينة) فاقام الى يوم عاشوراء من السنة الثانية (فراى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هذا) الصوم (قالوا هذا يوم صالح هذا يوم نجى الله بنى اسرائيل) وسلم موسى وقومه (من عدوهم) فرعون حيث اغرق في اليم (فصامه موسى) زاد مسلم في روايته شيكر الله تعالى فحسن نصومه وعند البخاري في الهجرة ونحن نصومه تعظيما وزادا أحمد من حديث أبي هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكرا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فانا أحق بموسى ينصر منكم فصامه) كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكن أجيب بمحمل الامر هنا على الاستصحاب وائس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقا للهم ودجيم رد قولهم بل كان يصومه قبل ذلك كما وقع النصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قواهم أو توازعه عند الخبير أو صامه باجتهاده أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام والاحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقراءة الظاهرة دونهم ولانه صلى الله عليه

• (باب من أذن في انتهاب أخصيته) •

(عن) عبد الله بن قرط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعظم الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس بدئات أوست

استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكرا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فانا أحق بموسى ينصر منكم فصامه) كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكن أجيب بمحمل الامر هنا على الاستصحاب وائس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقا للهم ودجيم رد قولهم بل كان يصومه قبل ذلك كما وقع النصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قواهم أو توازعه عند الخبير أو صامه باجتهاده أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام والاحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقراءة الظاهرة دونهم ولانه صلى الله عليه

والله وسلم أطوع وأطيع للفق منهم وهذا آخر كتاب الصوم ولم يذكر الماتن فيه حديث صوم أيام البيض مع أنه موجود في الصحيح وبوبه البخاري فاقول البيض صفة لمذوف وهو الماتن في حديث بذلك لأنها مفرة لا ظلة فيها وهي ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ليلة البدر وما قبلها وما بعدها يكون القمر فيها من أول الليل إلى آخره ويقال الأيام البيض أيضا وفيه بحث ذكره القسطلاني وغيره وفي هذه المسئلة حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وان ٣٦٥ أو ترقبل ان أنام انتهى وليست الوصية بذلك خاصة

بأبي هريرة فقد وردت وصيته

صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث

أيضا لا يذركم عند الناس

ولا يالدرداء كما عندهم ولم يقل

في خمسة من الثلاثة بالثلاثة

لكنهم فقروا لا مال لهم

فوصاهم عما يليق بهم وهو

الصوم والصلاة وهما من أشرف

العبادات البدنية ولم يعين في

هذا الحديث الأيام بل أطلقها

وورد التقييد في الأحاديث

الأخرى منها عند الناس وصحة

ابن حبان من حديث أبي هريرة

ان كنت صائما فصم الغرأى

البيض وفيه موسى بن طلحة

واختلف فيه اختلافا كثيرا

بينه الدارقطني وفي بعض طرقه

فصم البيض ثلاث عشرة وأربع

عشرة وخمس عشرة وعنده

أيضا من حديث جرير بن عبد

الله عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال صيام ثلاثة أيام من

كل شهر صيام الدهر وأيام البيض

ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس

عشرة واسناده صحيح قال السبكي

والخاص لانه ليس صوم ثلاثة

ينصرون فطعن يزدقن اليه ايتمن

أفهمها فاسات بعض من يلقي ما قال قالوا قال من شاء اقتطع رواء

احتج به من رخص في نهار العروس ونحوه الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان في

صححه وسكت عنه أبو داود والمنذري قوله ابن قريط يضم القاف وآخره طامه ملة

قوله يوم النحر هو يوم الحج الأكبر على الصحيح عند الشافعية ومالك وأحمد في البخاري

انه صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات وقال هذا يوم الحج الأكبر وفي

الحديث دلالة على انه أفضل أيام السنة ولكنه يعارضه حديث خير يوم طلعت فيه

الشمس يوم الجمعة وقد تقدم في أبواب الجمعة وتقدم الجمع ويعارضه أيضا ما أخرجه ابن

حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم أفضل عند

الله من يوم عرفه ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيباهي بأهل الأرض أهل السماء فلم يروم

أكثره فقام من النار من يوم عرفه وقد ذهبت الشافعية إلى انه أفضل من يوم النحر ولا

يحتج ان حديث الباب ليس فيه الا ان يوم النحر أعظم وكونه أعظم وان كان مستلزما

لكونه أفضل لكنه ليس كالتصريح بالافضية كما في حديث جابر اذا لاسك ان الدلالة

المطابقة أقوى من الالتزامية فان أمكن الجمع بينهما لافضية يوم النحر على غير

الافضية فذلك والايكمن فدلالة حديث جابر على افضلية يوم عرفه أقوى من دلالة

حديث عبد الله بن قريط على افضلية يوم النحر قوله يوم النحر ينفع القاف وتشديد الراء

وهو اليوم الذي يلي يوم النحر سمى بذلك لان الناس يقفون فيه معنى وقد فرغوا من

طواف الافاضة والحرفا سترأحو ومعنى قروا استقروا ويسمى يوم المقر الاول ويوم

الا كارع قوله يزدقن أي يقترن وأصل الدال تاء ثم أبدلت منها ومنه المزدلفة لاقتراحها

إلى عرفات ومنه قوله تعالى وأزلفت الجنة للمتقين وفي هذه معجز فاعلموا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم حيث تسارع إليه الدواب التي لا تعقل لاراقه دمهاتير كابه

فإن الله الهب من هذا النوع الانساني كيف يكون هذا النوع البهي أهدى من أكثره

وأعرف تقرب إليه هذه الهم لا زهاق أرواحها وفري أوداجها وتنافس في ذلك

وتسابق اليه مع كونهم لا ترجو جنة ولا تخاف نارا ويبعد ذلك المناطق العاقل عنه مع

كونه يبالقرب منه النعيم الآجل والعاجل ولا يصيبه ضرر في نفسه ولا مال حتى قال

أيام من كل شهر وان تكون أيام البيض فان صامها أتى بالستين وتفرج البيض يكون من أوسط الشهر ووسط الشهر أهدله وان الكسوف غالب يقع فيها وقد ورد الأمر بزيادة العبادة اذا وقع وسئل الحسن البصري لم صام الناس الأيام البيض وأهراي فيسمع فقال الأهرابي لانه لا يكون الكسوف الا فين ويجب الله أن لا تكون في السماء آية الا كان في الأرض عبادة والاحتياط صوم الثاني عشر مع أيام البيض لان في الترمذي انها الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وجميع بعضهم صيام الثلاثة في أول كل شهر لان المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع وفي حديث ابن مسعود عن أصحاب السنن وصحة ابن خزيمة ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وقال بعضهم يصوم من أول كل عشرة أيام وفي حديث ابن عمر وعنده
التساقط من كل عشرة أيام يوما وروى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من
كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثني عشر من الجمعة الأخرى وروى الترمذي عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الاثني عشر الثلاثة والأربعاء والخميس وقد جمع البيهقي بين ذلك وبين
ما قبله بما في مسلم عن عائشة ٣٦٦ فأتت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام

ما يباي من أي الشهر صام قال
فكل من رآه فعل نوعا ذكره
وعائشة رأت جميع ذلك وغيره
فاطلقت وروى أبو داود عن
أم سلمة رضي الله عنها قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام
من كل شهر أوها الاثنين والخميس
والمعروف من قول مالك كراهة
تعيين أيام الغفل أو يجعل لنفسه
شهرا أو يوما يلتزم صومه وروى
عنه كراهة تعدد أيام أيام
المبيض وقال ما كان ينادنا وروى
عنه أنه كان يصومها وأنه
كتب إلى الرشيد يحضه على
صومها قال ابن رشد إنما كرهاها
أسرعة أخذ ذلك الناس بذهب
فيظن الجاهل وجوبها والمنهور
من مذهبه استحباب ثلاثة أيام
من كل شهر وكرهه كونهما
البعض لأنه كان يفر من التحديد
وقال الماوردي ويسن صوم
أيام السود الثامن والعشرين
وتاليه ويقتى أيضا أن يصام
معها السابع والعشرون احتياطا
وخصت أيام البيض وأيام السود

القاتل مظهر الشره حرمه على قتل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ابن محمد لا نجوت ان
نجوا وأراق الاخر دممه وكسر شيعته فانظر الى هذا التفاوت الذي يحصل منه ابليس
ولا مرما كان الكافر شر الدواب عند الله قوله فلما وجبت جنوبها أي سقطت إلى
الأرض جنوبها والوجوب السقوط قوله من شاء اقتطع أي من شاء ان يقتطع منها
فليقتطع هذا محل الحجة على جواز انتهاب الهدى والاضحية واستدله به على جواز
انتهاب ثمار العروس كما ذكره المصنف ومن جعله من استدله به البغوى ووجه الدلالة
قياس انتهاب النثار على انتهاب الاضحية وقد رويت في النثار وانتهاه أحاديث
لا يصح منها شيء وليس هذا محل ذكرها وقد ذهب بعض أهل العلم إلى كراهة انتهاب
النثار وروى ذلك عن ابن مسعود ورواه إبراهيم النخعي وعكرمة وقتب كواجا وروى في
النهي عن النبي وهو يوم كل ماصدق عليه أنه انتهاب ولا يخرج منه إلا ما خص
بالحصص صالح

(كتاب العقيقة وسنة الولادة)

(عن سلمان بن عامر الضبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيقة
فاهرقه واعنه دما واميطوا عنه الاذى رواه الجماعة الا مسما وعن سمرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه
ويحلق رأسه رواه الجماعة وصححه الترمذي وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن الغلام شاتان مكا فأتان وعن الجارية شاة رواه أحمد والترمذي
وصححه وفي لفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نعق عن الجارية شاة وعن
الغلام شاتين رواه أحمد وابن ماجه وعن أم كرز الكعبية أنها سألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال نعم عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم
ذكرنا كذا كن أو أنا ثار رواه أحمد والترمذي وصححه) حديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي
والحاكم وصححه عبد الحق وهو من رواية الحسن عن سمرة والحسن مدلس لكنه روى
البخاري في صحيحه من طريق الحسن أنه سمع حديث العقيقة من سمرة قال الحافظ

كانه

والثانية طلب

بذلك له عم ليالي الأولى بالنور وليالي الثانية بالسواد فناسب صوم الأولى شكرا والثانية طلبا
كشف السواد ولأن الشهر ضيف قد أشرف على الرحيل فناسب تزويد بذلك والحاصل مما سبق أقوال استحباب ثلاثة أيام
من الشهر غير معينة الثاني استحباب الثالث عشر وتاليه وهو مذهب الشافعي وأصحابه وابن حبيب المالكي وأصحاب حنيفة
ومالك وأحمد والثالث استحباب الثاني عشر وتاليه وهو في الترمذي الرابع استحباب ثلاثة أيام من أول الشهر الخامس
السبت والأحد والاثنين من أول شهر رمي الثلاثة والأربعاء والخميس من أول الشهر الذي يليه السادس استحباب ما في آخر

الشهر السابع أولها الخميس والاثني والخميس الثامن الاثني والخميس والاثني من الجمعة الأخرى والتاسع ان يصوم من أول كل عشرة أيام يوما ذكره الله تعالى أخذ من فتح الباري من غير عز واليه كما هو عادته في غالب المواضع من كتابه هذا مع تصرف فيه قال الحافظ قال شيخنا في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال ثم ذكر ما ذكرنا ثم قال بقول آخر وهو آخر ثلاثة أيام من الشهر فتعشرنا في هذا كقول السادس الماضي وذكر الحافظ عوضه أول يوم والعاشر والعشرون (بسم الله الرحمن الرحيم) ٣٦٧ (كتاب صلاة التراويح) •

في ليالي رمضان جمع ترويض وهي المرة الواحدة من الراحة كنسبة من السلام وهي في الأصل اسم للجلسة وسُميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لانهم كانوا أول ما اجتمعوا عليهم يستريحون بين كل تسليتين وقعدة محمد بن أبي نصر في قيام الليل باين ان احتجب التطوع بنفسه بين كل ترويضتين ولو كان ذلك وحكي فيه عن يحيى بن بكير عن الليث انهم كانوا يستريحون قدر ما يصلي الرجل كذا وكذا ركعة (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من حجته الى المسجد (ليلا) من ليالي رمضان (من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته تدم هذا الحديث في كتاب الصلاة وبينهم مخالفة في اللفظ وللفظ هذا الحديث فاصبح الناس قد صدقوا فاجتمع أي في الليلة الثانية أكثر منهم فاصلوا معه فاصبح الناس قد صدقوا أي بذلك فكثروا

كله عن هذا وقد تقدم قول من قال انه يخرج منه غيره وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وحديث أم كرز أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم والدارقطني قال في التلخيص وله طرق عند الاربعه والبيهقي قوله مع الغلام عقيقة العقيقة الذبيحة التي تذبح للمولود والعق في الأصل الشق والقطع وسبب تسميتها بذلك انه يشق حاقها بالذبح وقد يطلق اسم العقيقة على شعر المولود وجهه الزخمشري الأصل والشاة مشتقة منه قوله فاهريقوا عنه دما مذكور به هذا رقيقة الأحاديث الثابتون بانها واجبة وهم الظاهرية والحسن البصري وذهب الجمهور ومن العترة وغيرهم الى أنها سنة وذهب أبو حنيفة الى أنها ليست فرضا ولا سنة وقيل انهم اعند تطوع احتج الجمهور بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن ينسك عن ولده فليفعه وسبأني وذلك بقتضى عدم الوجوب تنقويضه الى الاختيار فيكون قرينة صارفة لا وأمر ونحوها عن الوجوب الى الندب وبهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنة ولكنه لا يخفى أنه لا منافاة بين التفويض الى الاختيار وبين كون الفعل الذي وقع فيه التفويض سنة وذهب محمد بن الحسن الى أن العقيقة كانت في الجماعة وصدر الاسلام فنبضت بالاختصاص ونسك بمسألة أي ويأتي الجواب عنه وحكي صاحب البحر عن أبي حنيفة أن العقيقة جاهلية يحاها الاسلام وهذا ان صح عنه حمل على انهم لم يباغوه الأحاديث الواردة في ذلك قوله وأميطوا عنه الأذى المراد احلقوا عنه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده ووقع عنه أي داود عن ابن سيرين انه قال ان لم يكن الأذى - الرأس والأفلا أدري ما هو وأخرج الطحاوي عنه أيضا قال لم أجدهم يخبرني عن تفسيع الأذى وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحاكم بلانظ وأمر أن يمسح عن رؤسهم الأذى قال في الفتح ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس فالاولى حمل الأذى على ما هو أهم من حلق الرأس ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويمسح عنه أذنيه رواه أبو الشيخ قوله كل غلام رهينة بعقيقته قال الخطابي اختاب الناس في معنى هذا فذهب أحمد بن حنبل الى أن معناه انه اذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لأبويه وقيل المعنى ان العقيقة لازمة لا بد منها فشبها لزمها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في بيع

المسجد من الليلة الثالثة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة هجر المسجد عن أهله أي ضاق حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد أي في صدر الخطبة ثم قال ما بعد فانه لم يصف على مكانكم ولكني خشيت أن تفرض أي صلاة التراويح في جماعة عليكم فتجهزوا عنها أي فتركوها مع القدرة وظاهر قوله هذا انه توقع ترتب اقتراف قيام رمضان في جماعة على مواظبتهم عليه وفي ارتباط اقتراف العبادة بالمواظبة عليه اشكال قال أبو الهيثم القرطبي معناه تنظونه فرضا لا مداومة فيجب على من ينظنه كذلك كما اذا ظن المجتهد حل شيء

أو قهره وجب عليه العمل بذلك وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه أنه إذا ثبت غلب في شيء من أعمال القرب
واقترى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم ولذا قال خشيت أن تفرض عليكم انتهى واستبعد ذلك في شرح التقريب
وأجاب بأن الظاهر أن المانع له صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يستحلون متابعتها ويستعدونهم أو يستسلمون الصعب
منها فإذا فعل أمر أهل عليهم فعله لمتابعة فقد يوجب الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت فإذا زال عنهم ذلك النشاط
وحصل لهم الفتور فشق عليهم ٣٦٨ ما كانوا استسلموا له لأنه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي وغاية إن

يصير ذلك الأمر مرتقباً متوقفاً
قد يقع وقد لا يقع واحتمال
وقوعه هو الذي منعه صلى الله
عليه وآله وسلم من ذلك قال ومع
هذا فالمسئلة مشككة ولم أر من
كشف الغطاء في ذلك وأجاب في
الفتح بأن الخوف افتراض قيام
الليل في جهل التهجد في
المسجد جماعة شرطاً في صحة
التنفل في الليل ويومئ إليه قوله
في حديث زيد بن ثابت حتى
خشيت أن يكتب عليكم عليكم ولو
كتب عليكم ما كتبهم فصاروا أيها
الناس في يوتكم فنعهم من
التجسس في المسجد اشتاقا
عليهم من اشتراطه وأمن مع
أذنه في المواظبة على ذلك في
يوتهم من اقتراضه عليهم وقال
في آخر هذه الرواية فتوفي رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
والامر على ذلك أن كل أحد
يصل في قيام رمضان في بيته مفرداً
حتى يجمع عمر رضي الله عنه الناس
على أبي بن كعب فمضى بهم جماعة
واسقر العمل على ذلك وعن
عائشة عند البخاري في باب

المرتبة وقيل أنه مرهون بالعقبة بمعنى أنه لا يسمى ولا يحلق شعره إلا بعد ذبحها وبه
صرح صاحب المشرق والنهاية قوله يذبح عنه يوم سابعه يضم الياء من قوله يذبح وبناء
العمل للمجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه
القريب من قريته والشخص عن نفسه وفيه أيضاً دليل على أن وقت العقبة سابع
الولادة وانها تقوت بعدم وتسقط إن مات قبله وبذلك قال مالك وحكي عنه ابن وهب أنه
قال إن فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن
تذبح العقبة في السابع فإن لم يكن في الرابع عشر فإن لم يكن في يوم أحد
وعشرين وتعقبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله
صالح بن أحمد عن أبيه ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العقبة تذبح سابع ولا ربع عشرة ولا حدى
وعشرين وعند الخليل في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات وعندها الشافعية أن ذكر
السابع للاختيار للتعين ونقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة وقال الشافعي إن
معناها أنها لا تؤثر عن السابع اختياراً فإن تأخرت إلى السبع سقطت عن كان يريد
أن يعق عنه لكن إن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل ونقل صاحب البصر عن الإمام يحيى
أنه لا يجزى قبل السابع ولا بعده أجمعاً ودعوى الإجماع مجازفة لما عرفت من
الخلافا المذكور قوله ويسمى فيه في رواية يدي وقال أبو داود أنه ما فهم من حمام
وقال ابن عبد البر هذا الذي تقدم به حمام إن كان حفظه فهو منسوخ وقد سئل قتادة
عن معنى قوله يدي فقال إذا ذبحت العقبة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أو داجها
ثم توضع على يانوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعلق ثم يغسل رأسه بعد
ويحلق وقد كرم الجمهور التسمية واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن
عائشة قالت كنوا في الجاهلية إذا عوا عن الصبي خضياً بطنه بدم العقبة فإذا
حلقوا رأس المولود وضعوها على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا
مكان الدم خلوا فازاد أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس المولود بدم وأخرج ابن ماجه عن يزيد
ابن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يعق عن الفلام ولا يمس رأسه بدم
وهذا امرسل لأن يزيداً لصبيته وقد وصله البزار من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع

تخريض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والتوافل من غير إيجاب من أبواب التهجد بل فقط هذا
فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم قالت عائشة وذلك في رمضان
واستدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة لكونه صلى الله عليه وآله وسلم صلى معه ناس في
تلك الليالي وأقرهم على ذلك وانما تركه لمعنى قد آمن بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو خشية الافتراض وبهذا قال الشافعي
وجهه وأصحاه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وقد روى ابن أبي شيبة فعله عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وسويد

ابن خلفه وغيرهم وأمر به عمر بن الخطاب واستمر عليه على الصلابة وسائر المسلمين وصار من الشعاع الظاهر كصلاة العيد وذهب آخرون إلى أن فعله أفرادى في البيت أفضل لكونه صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك وقوف والامر على ذلك حتى مضى صدر من خلافة عمر وقد اعترف عمر بانهم فضولة وبهذا قال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وأجيب بأن ترك المواظبة على الجماعة إنما كان لمعنى وقد زال وبان عمر لم يعترف بانهم فضولة وقوله ولحقنا من آمنوا عنهم أفضل ليس فيه ترجيح إلا الأفراد ولا ترجيح فعلها في البيت وانما فيه ترجيح آخر الدليل على أوله كما صرح به الراوى بقوله ٣٦٩ يريد آخر الدليل وقرئ بعضهم بين من يثق

بأنقباه وبين من لا يثق به كذا في القسط لاني وحديث عمر أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري عامل عمر على بيت مال المسلمين واظفه بجماعه هكذا انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد أي انبوى فاذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة فقال عمر رضي الله عنه أي أرى لو جئت هؤلاء على قارئ واحد لكان أي ذلك أمثل أي أفضل من تفرقهم لانه انشط لكنهم من الصالحين واستنبط ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في ثلاث الليالي وإن كان كرهه لهم خشية اقتراضه عليهم ثم عزم أي عمر على ذلك لجماعهم يعني سنة أو بيع عشرة من الهجرة على أبي بن كعب أي يصلي بهم اما لكونه أقرأهم وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم يومهم أقرؤهم الكتاب الله وعند سعيد بن منصوران عمر رجح

هذا فقد قيل انه عن أبيه مرسل وسياق الحديث بريدة الاسلمى ونقل ابن حزم عن ابن عمر وعطاء استحبوا التسمية وحكام في البحر عن الحسن البصري وقناعة في قوله ويسمى دليل على استحباب التسمية في اليوم السابع وحمل ذلك بعضهم على التسمية عند الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق همام عن قتادة قال يسمى على المولود كما يسمى على الأضحية بسم الله حقيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولات حقيقة فلان باسم الله والله أكبر ولا يخفى بعده لان قوله ويسمى فيه مشعر بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض اقال ويسمى عليها تقول مكافئتان قال القروي بكسر الف بعدها همزة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح القاف قال أبو داود في سننه أي مستويان أو متنازيبان وكذا قال أحمد قال الخطابي والمراد التكافؤ في السن فلا تكون احداهما سنة والاخرى غير سنة وقيل معناه أن يذبح احداهما مقابلة للاخرى وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع وسياق دليل على أن المنسروع في العقيقة شاتان عن الذكرو به قال الشافعي وأحمد وأبو نوري وداود والامام يحيى وحكام المذهب وحكام في الفتح عن الجمهور وقال مالك انها شاة عن الذكروا لا تثنى قال في البحر وهو المذهب واستدل على ذلك بحديث بريدة لا آتى بلفظ كذا نذبح شاة الخ وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرق عن الحسن والحسين عليهما السلام كبشا كبشا ويحجب عن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشقة على الزيادة فهي من هذه الحقيقة أولى با قبول وأما حديث ابن عباس فسياق أيضا في رواية منه انه عرق عن كل واحد بكسبتين وأيضا القول أرجح من الفعل وقيل ان في اقتضائه صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليل على ان الشاتين مستحبة فقط وليست بتعينة والشاة جائزة غير مستحبة وفعل انه لم يتيصرا لاشاة وأما الاثنى فالمشروع في العقيقة عنهما شاة واحدة اجماعا كما في البصر قوله ولا يضر كم ذكرنا كذا أو انما فيه دليل على انه لا فرق بين ذكر كور الغنم وانها وعن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال لا أحب العقوق ولكنه كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما نسال عن احدنا يولد له قال من أحب منكم ان يسل عن

٤٧ قيل مع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان غيم الداري به لي بالنساء وعند البيهقي وعلى النساء سلمان بن أبي حنيفة وهو محمول على التعدد قال عبد الرحمن بن عبد القاري ثم خرجت معه أي عمر ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم أي امامهم وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم ولعله كان يرى ان فعلها في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل قال عمر لما رآهم نتم البدعة هذه قال القسط لاني سمعها بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن لهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ولا أول الليل ولا كل ليلة ولا هذا العدد لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي

بكر وعمر واذا اجتمع الناس مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة والفرقة التي ينمون عنها أي من صلاة التراويح افضل من التي يقومون بها آخر الليل هذا نصريح منه رضي الله عنه بانضائية صلاتها في أول الليل على آخره لكن ليس فيه ان فعلها فرادى افضل من الجميع وكان الناس يقومون أوله انتهى ولم يذكر في هذا الحديث عدد الركعات التي كان يصلي بها النبي والمعرفة وهو الذي عليه الجمهور انه عشر وثلاث ركعة بعشر تسليمات وذلك خمس ترويعات كل ترويعية أربع ركعات بتسليمتين غير الترويع وهو ٣٧٠ ثلاث ركعات وفي سنن البيهقي باسناد صحيح كما قال ابن العراقي في شرح

التقريب عن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشر ركعة وفي الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر رضي الله عنه بثلاث وعشرين وفي رواية باحدى عشرة وجمع البيهقي بينهما بانهم كانوا يقومون باحدى عشرة ثم قاموا بعشرين وأوتروا بثلاث وقد عدوا ما وقع في زمن عمر رضي الله عنه كالاجماع وفي مصنف ابن أبي شيبة وسنن البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر لكن ضعفه البيهقي وغيره برواية أبي شيبة جدد ابن أبي شيبة قال الحافظ في الفتح وقد عارضه حديث عائشة الصحيح ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة مع كون عائشة أعلم بهما النبي صلى الله

ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية بشاة واحدة وأبو داود والنسائي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى عنه والعقرواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن بريدة الاسلمي قال كثافي الجاهلية اذا ولد لاجل غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها قال جاء الله بالاسلام يكاتب ذبح شاة ويحلق رأسه وتلطفه بنعقران رواه أبو داود وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقى عن الحسن والحسين كبشاً كشارواه أبو داود والنسائي وقال بكباشين كبشين حديث عمرو بن شعيب الاول سكت عنه أبو داود وقال المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وفيه مقال يعنى في روايته عن أبيه عن جده وقد ساق بيان ذلك وحديثه الثاني أخرجه الحافظ في حديث بريدة أخرجه أيضاً أحمد والنسائي قال في التلخيص واسناده صحيح انتهى وفيه نظر لان في اسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال وقد اخرج في حديث بريدة هذا ابن حبان وصححه وابن السكن وصححه من حديث عائشة والطبراني في الصغير من حديث أنس والبيهقي من حديث فاطمة والترمذي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبيهقي من حديث علي عليه السلام وحديث ابن عباس صححه عبد الحق وابن دقيق العيد وأخرج نحوه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عائشة بن ياد يوم السابع وسماهوا أو امران يماطعن رؤسهما الاذى قوله وكأنه كره الاسم وذلك لان العقبة التي هي الذبيحة والعقوق للامهات مشتقة من العق التي هو الشق والقطع فقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأحب العقوق بعد سؤاله عن العقبة للإشارة الى كراهة اسم العقبة لما كانت هي والعقوق يرجعان الى أصل واحد ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم من أحب منكم ان يسلك ارتدادا منه الى مشروعية فهو يل العقبة الى التسيكة وما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله مع الغلام عقبة وكل غلام مرتين بعقيقته ورهينة بعقيقته فن البيان للخطاطبين بما يعرفونه لان ذلك اللفظ هو المسمى عند العرب ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك لبيان الجواز وهو لا ينافي مع كراهة التي أشعر بها قوله لأحب العقوق قوله من أحب منكم قد قد صانان

عليه وآله وسلم ليلامن غيرهما وفيه ان صلاته كانت متساوية في جميع السنة ولا ينافي ذلك حديثها. التقويص

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل العشر يتجدد فيه ما لا يتجدد في غيره لانه يعمل على التطويل في الركعات دون الزيادة في العدد انتهى قال الحلبي والبرقي كونهما عشرين ان الروايات في غير رمضان عشر ركعات فوقعته لانه وقت جدد وتشمير وفهم مما سبق من أنها بعشر تسليمات انه لو صلاها أربعاً أربعاً بتسليمات لم يصح وبه صرح الامام النووي في الروضة اشبهها بالعرض في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد بخلاف نظيره في سنة الظهور والعصر واختار مالك ان تصلي ستاً وثلاثين ركعة غير

الوتر وقال ان عليه العمل بالمدينة وقد قال المالكية كانت ثلاثا وعشرين ثم جعلت تسعا وثلاثين أي بالشفع والوتر فيها
 وذكر في النوادر عن ابن حبيب انها كانت أولا الخدي عشرة ركعة الا انهم كانوا يطيلون القراءة فتقل عليهم ثم ذلك فزادوا في
 أعداد الركعات وخففوا القراءة وكانوا يصلون عشرين ركعة غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ثم خففت القراءة وجعلوا عدد
 ركعاتها تسعا وثلاثين غير الشفع والوتر قال ومضى الامر على ذلك انتهى وفي مصنف ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال
 أدركت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد الله المزني وأبان بن ٢٧١ عثمان يصلون تسعا وثلاثين ركعة ويوترون

بثلاث وثلاثين وأما فعل أهل المدينة
 هذا لانهم أرادوا مساواة أهل
 مكة فانهم كانوا يطوفون سبعاً
 بين كل ترويحين فجعل أهل
 المدينة مكان كل سبع أربع
 ركعات وقد حكى الولي بن
 العراقي ان والده الحافظ لما ولي
 امانة مسجد المدينة أحيا سنتهم
 القديمة في ذلك مع مراعاة ما عليه
 الاكثر فكان يصل على التراويح
 أول الليل بعشرين ركعة على
 المعتاد ثم يقوم آخر الليل في المسجد
 بست عشرة ركعة فيختم في الجماعة
 في شهر رمضان ختمتين واسقر على
 ذلك عمل أهل المدينة فهم عليه
 الى الآن فنسأل الله الكريم
 الثمان ان يافنا صلاتها كذلك
 في ذلك المكان في عافية وأمان
 استودعه تعالى ذلك ونعمه
 الاسلام وقد قال النووي قال
 الشافعي والاصحاب لا يجوز ذلك
 أي صلاتها تسعا وثلاثين ركعة
 لقبر أهل المدينة لان أهلها شرفاً
 بهجرته صلى الله عليه وآله وسلم
 وهذا يخالف قول الشافعي المروي
 عنه في المعرفة للبيهقي وليس

التفويض الى المحبة يقتضي رفع الوجوب كدفع ما يشعر به الى التدبير قوله مكاناً ثانياً
 قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله أمر بتسمية المولود الخ فيه مشروعية التسمية في اليوم
 السابع والرد على من حل التسمية في حديث مرة السابق على التسمية عند الذبح وفيه
 أيضاً مشروعية وضع الاذى عنه وذبح الحقيقة في ذلك اليوم قوله لما جاء الله بالاسلام
 الخ فيه دلائل على ان تلطخ رأس المولود بالدم من عمل الجاهلية وانه منسوخ كما تقدم
 وأصرح منه في الدلالة على التلخخ حديث عائشة عند ابن حبان وابن السكن وصحاح
 كما تقدم بلفظ فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجملا ما كان الدم خلوا فاقوله
 ونظنه يزعم ان فيه دليل على استحباب تلطخ رأس الصبي بلزعفران أو غيره من
 الخلق كما في حديث عائشة المذكور قوله عني عن الحسن والحسين فيه دليل على انها
 نصح الحقيقة من غير الاب مع وجوده وعدم امتناعه وهو يرد ما ذهب اليه الحنابلة
 من أنه يتعين الاب الآن يموت أو يتنع وروى عن الشافعي ان العقيقة تلزم من تلأمه
 النفقة ويجوز أن يعق الانسان عن نفسه ان صح ما أخرجه البيهقي عن أنس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عني عن نفسه بعد البعثة ولكنه قال انه منكر وفيه عبد الله
 ابن محرز به ثلاث وهو ضعيف جداً كما قال الحافظ وقال عبد الرزاق انما تكلموا فيه
 لاجل هذا الحديث قال البيهقي وروى من وجه آخر عن قتادة عن أنس وليس بشيء
 وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن أنس وأخرجه أيضاً ابن أبي عمير في مصنفه والحلال
 من طريق عبد الله بن المنثري عن ثعلبة بن عبد الله عن أنس عن أبيه وقال النووي
 في شرح المهذب هذا حديث باطل وأخرجه أيضاً الطبري والضياع من طريق فيها
 ضعف وقد احتج بحديث أنس هذا من قال انها تجوز الحقيقة عن الكبير وقد حكاه ابن
 رشد عن بعض أهل العلم (وعن أبي رافع ان حسن بن علي رضي الله عنهم لما ولدوا أرادت
 أمه فاطمة رضي الله عنهم ان تعق عنه بكبشين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا تعق عنه ولكن احلق شعراً رأسه فصدق بوزنه من الورق ثم ولد حسين رضي الله
 عنه فصنعت مثل ذلك رواه أحمد وعنه أبي رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أذن في اذن الحسين حين ولدته فاطمة بالصلاة قرأه أحمد وكذلك أبو داود

في شيء من هذا سبق ولا حديث انتهى اليه لانه نافله فان طأوا القيام وأدلموا السجود لحسن وهذا أحب الي وان أكثر الركوع
 والسجود لحسن وقول الحلبي ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين لحسن أيضاً لانهم انما أرادوا بما صنعوا الاقتداء
 بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المدافة كما ظن بعضهم قال والاقتصار على عشرين مع القراءة فيها بما يشرو غيره في
 ست وثلاثين ركعة أفضل لفضل طول القيام على كثرة الركوع والسجود وعن الشافعي أيضاً ما رواه عنه الزعفراني رأيت
 الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق انتهى وقال الحنابلة والتراويح

عشرون ولا بأشياء بالزيادة نصاعن الامام أخذ انتهى كلام القسطلاني بقائه على حديث محمد بن الخطاب وفي الفتح وفي الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه وكانوا يقولون بالثنتين وثلاثة ومون على العصي من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة ٣٧٢ وهذا محمول على غير الوتر وعن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمان عمر

يقومون بثلاث وعشرين ورواه محمد بن نصر عن عطاء أدركتم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتحققها بحيث تطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره والعدد الاول موافق لحديث عائشة وانافي قريب منه والاختلاف فيما زاد على العشر ين راجع الى الاختلاف في الوتر فكان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وقال الترمذي اكثر ما قيل فيه انها صلى احدى واربعين ركعة يعني بالوتر كذا قال وقد نقل ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد يصلي أربعين ويوتر بسبع وقيل ثمانا وثلاثين وهذا ما ذكره الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في رواية بانه يوتر بواحدة فتكون أربعين الواحدة قال مالك وعلى هذا العمل من تضع

والترمذي وصححه وقال الحسن * وعن أنس أن أم سليم ولدت غلاما قال فقال لي أبو طلحة احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنا به وأرسلت معه بمبرات فأخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضعها ثم أخذها من فيه فجعلها في في الصبي وحسبته ومما عبد الله * وعن سهل بن سعد قال أتى بالخضر بن أبي أسيد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين ولد فوضعه على فخذه وأبو أسيد جالس فلم يلبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشئ بين يديه فأمر أبو أسيد بانه فاحتمل من فخذه فاستنشق النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال أين الصبي فقال أبو أسيد قلبناه يا رسول الله قال ما اسمه قال فلان قال ولكن اسمه المنذر فسماه يومئذ المنذر متفق عليه ما حديث أبي رافع الاول أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده ابن عقيل وفيه مقال وقال البيهقي انه تفرد به ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده ان فاطمة رضي الله عنهما أوزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم رضي الله عنهم فمصدق بوزنه فضة وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن رضى الله عنهم قال عى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلق رأسه وتصدق بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهما أو بعض درهم وروى الحاكم من حديث علي رضي الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فقال زنى شعر الحسن وتصدق بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة ورواه أبو داود في سننه من طريق حفص بن غيث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلا وحديث أبي رافع الثاني أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورواه أبو نعيم والطبراني من حديثه بالفظ أذن في أذن الحسن والحسين رضي الله عنهم ما ورواه علي بن عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال البخاري منكر الحديث وأخرج ابن السني من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهم ما مرفوعا بالنظ من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان وأم الصبيان هي التابعة من الجن هكذا أورد الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه قبله لانه قيل يحمل هذا على انه قد كان صلى الله عليه وآله وسلم لم عى عنه وهذا

ومائة وعن مالك ستة وأربعين وثلاث الوتر وهو المشهور عنه وروى ابن وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك متعين الناس الا وهم يصلون ثمانا وثلاثين ويوترون بثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بهم بالبصرة أو بها وثلاثين ويوتر وعن سعيد بن جبيرة أربعين وثلاثين ويوترون بثلاث وعن أبي مجلز عن محمد بن نصر وأخرج من طريق محمد بن اسحق حديث محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال كان صلى زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة قال ابن اسحق وهذا ثبت ما سمعت في ذلك وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليل انتهى كلام الفتح وقال شيخ الاسلام

ابن القسيم رحمه الله تعالى في بعض فتاواه ان تنس قيام رمضان لم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه عددا معينا بل هو كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة كان يطيل الركعات فلما جاءهم عمر على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات ولان ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ويوترون بثلاث وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث وهذا شائع فكيف نهأ في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن ٣٧٣ والافضل بختا فباختلاف أحوال المصلين

فان كان فيهم احتمال الطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الافضل وان كانوا لا يحتملون فالقيام بعشرين هو الافضل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين فانه وسط بين العشرين والأربعين وان قام بأربعين وغيره اجاز ذلك ولا يكره شيء من ذلك وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره ومن ظن ان قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا زاد عليه ولا ينقص فقد أخطأ فإذا كانت هذه المسئلة في تنس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لأجل دعاء القنوت أو تركه كل ذلك سافح حسن وقد ينشط الرجل فيكون الافضل في حقه تطويل العبادة وقد لا ينشط فيكون الافضل في حقه تخفيفها انتهى كلامه وهذا الكلام أعدل الكلمات وأقربها الى الانصاف وأبعد ما عن الاعتساف قال السيد العلامة محمد بن اسماعيل بن

متهين لما قدمنا في رواية الترمذي والحاكم على عليه السلام قوله من الورق قال في التلخيص الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس في شيء منها ذكر الذهب وقال الرافعي انه يتصدق بوزن شعره ذهبا وان لم يفعل فضة وقال المهدي في البحارنة يتصدق بوزن شعره ذهبا وفضة ويدل على ذلك ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الاذى وتذيب أذنه ويحق عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزن شعره رأسه ذهبا وفضة وفي استاذه رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات وفي لفظه ما سكر وهو ثقب الاذن والتلطيخ بدم العقيقة قوله أذن في أذن الحسين عليه السلام الخ فيه استحباب التآذين في أذن الصبي عنه ولادته وحكي في البحر استحباب ذلك عن الحسن البصري واحتج على الاقامة في اليسرى بفعل عمر بن عبد العزيز قال وهو وثيق وقد روى ذلك ابن المنذر عنه انه كان اذا ولده ولد له ولد في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى قال الحافظ لم أره عنه مندا انتهى وقد قدمنا نحوه هذا مرفوعا قوله فضة أي لا كلها في فيه قوله وحكي بفتح المهملة بعدها نون مشددة والتحريك ان يضعف الهنك القرا ونحوه حتى يصير مائة بحيث يتابع ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها جوفه قال النووي اتفق العلماء على استحباب تحريك المولود عند ولادته بقر فان تعذر فخالق معناه أو قر يسمونه من الخلو قال ويستحب ان يكون من الصالحين وعن يمينه رجله رجله كان أو امرأة فان لم يكن حاضر اعنه المولود وحل اليه وفيه استحباب التسمية بعبد الله قال النووي وابراهيم وسائر الانبياء الصالحين قال في البحر وعبد الرحمن واستحباب تقويض التسمية الى أهل الصلاح قوله أسيد بفتح الهمزة على المشهور وحكي عياض عن أحمد الضم وكذا عن عبد الرزاق وكيع قوله فلهي روى بفتح الهاء وكسر هاء مع الياء والاولى لغة طي والثانية لغة الاكثري ومعناه اشتمل بذلك الشيء قاله أهل القريب والسراح قوله فاسم اتفاق أي فرغ من ذلك الاشتغال قوله قلبناه أي ردناه وسرفناه وفي الحديث استحباب التسمية بالمنذر ~~بجدة~~ فندة ~~بجدة~~ قد وقع الخلاف في ابحاث تتعلق بالحقبة الاول هل يجزئ منها غير الغنم أم لا فقيه لا يجزئ وقد نقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه وقال البوشنجي لانص لاشافي في ذلك

صلاح الامير يعني رحمه الله في سبل السلام شرح بلوغ المرام ان من أثبت صلاة التراويح وجه لها سنة في قيام رمضان استدلل بحديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في شهر رمضان ثم انتظروه من الليلة التالية فلم يخرج وقال اني خفيت ان يكتب عليكم الوتر رواه ابن حبان وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولا كيفية قائم يصلون بها جماعة عشرين ركعة يتر وحون بين كل ركعتين ثم رد على ذلك ثم قال اذا عرفت هذا عرفت ان هو هو الذي جاءها جماعة على معين وهاها بدعة وقوله نعم البدعة فليس في البدعة ما يحد بل كل بدعة ضلالة ويتعين حل قوله بدعة على جماعة لهم معينين والزامهم بذلك لانه

أراد ان الجماعة بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع بهم وليس في العشرين رواية مرفوعة بل حديث عائشة المتفق عليه انه ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة فخرقت من هذا ان صلاة التراويح على هذا الاسلوب الذي اتفق عليه الاكثر بدعة نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافذاته لا تنكر فقد اتهم ابن عباس وغيره صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية والمحافظة عليها هو الذي نقول انه بدعة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتابي الانتقاد الرجح لشرح الاعتقاد ٣٧٤ الصحيح وشرحي على بلوغ المرام المسمى بمسك الختام وفي البخاري

قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدا من خلافة عمر رضي الله عنهما قال القسطلاني أي على ترك الجماعة في التراويح ونظ الفتح ولا جد في رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع الناس على القيام وامامارواه ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقل نام صلى بهم أبي بن كعب فقال أصابوا ونعم ما صنعوا واذكر ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد والحفوظ ان عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان واما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر

وعندي لا يجزئ غيرها انتهى ولعل وجه ذلك ذكره في الاحاديث دون غيرها ولا يخفى ان مجرد ذكرها لا يثبت اجزا غيرهما واختلف قول مالك في الاجزاء وأما الأفضل عنده فالكبش مثل الاضحية كما تقدم والجمهور على اجزاء البقر والغنم ويدل عليه ما عند الطبراني وابي الشيخ من حديث أنس مرفوعا بلفظ يعق عنه من الابل والبقر والغنم ونصر أحمد على انها تشترط بدنة أو بقرة كلمة وذكر الرازي انه يجوز اشتراك سبعة في الابل والبقر كما في الاضحية وامل من يجوز اشتراك عشرة هناك يجوز هنا الثاني هل يشترط فيها ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية وقد استدلل باطلاق الشافعي على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لال هذا الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل ههنا على تلك الشروط والعيوب المذكورة في الاضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل وقال المهدي في البحر مسئلة الامام يحيى ويجزئ عنها ما يجزئ أضحية بدنة أو بقرة أو شاة رستهنا وصنيتها والجامع التقرب بآراقة الدم انتهى ولا يخفى انه يلزم على مقتضى هذا القياس ان تثبت أحكام الاضحية في كل دم متقرب به ودماء الولائم كلها مندوبة عند المستدل بذلك القياس والمندوب متقرب به فيلزم ان يعتبر فيها أحكام الاضحية بل روى عن الشافعي في احد قوليه ان ولجة العرس واجبة وذهب أهل الظاهر الى وجوب كثير من الولائم ولا أعرف قائلًا يقول بأنه يشترط في ذبائح من هذه الولائم ما يشترط في الاضحية فقد استلزم هذا القياس ما لم يقل به احد وما استلزم الباطل باطل الثالث في مباد وقت ذبح العقيقة وقد اختلف أصحاب مالك في ذلك فقبل وقم وقت الضحايا وقد تقدم الخلاف فيه هل هو من بعد الفجر أو من طلوع الشمس أو من وقت الضحي أو غير ذلك وقيل انها تجزئ في الليل وقيل لا على حسب الخلاف السابق في الاضحية وقيل تجزئ في كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يعتبر في الاضحية

(باب ما جاء في القرع والعنبر ونسختهما)

(عن مخنف بن سليم قال كانوا قوامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرفات فسهته يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعنة يرهل تدبرون ما العنبرة هي التي

تسمونها

فاسناد ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها علم بحال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلامن غيرها قال ابن التين وغيره استنبط عن ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي وان كان كره ذلك لهم فاعلموا كرهه خشية ان يفرض عليهم وكان هذا هو السر في ايراد البخاري لمحدث عائشة عقب حديث عمر فلما مات صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك ورجح عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولان الاجتماع على واحد انشط لكثير من المصلين والي قول عمر بن الخطاب قال ابن بطال قيام رمضان سنة لان عمر أخذ من

270

تسمونها الرجبية رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب
وعن أبي رزين العقيلي انه قال يا رسول الله ان كنت ذبح في رجب ذبائح فذاكل منها
ونظم من جاءنا قال له لا بأس بذلك وعن الحرث بن عمرو انه قال يا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في حجة الوداع قال فقال رجل يا رسول الله الفرائع والعتائر فقال من
شاه فرع ومن شاه لم يفرع ومن شاه عتر ومن شاه لم يعتر في الغنم أضحية رواه أحمد
والنسائي وعن نيشة الهذلي قال قال رجل يا رسول الله انا كذبت عترة في الجاهلية
في رجب فأتا مني فقال اذبحوا لله في أي شهر كان وبروا الله عز وجل وأطعوا وقال فقال
رجل آخر يا رسول الله انا كذبت فرعا في الجاهلية فما أتا مني فقال يا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في كل ساعة من الغنم فرع تغذوه غنمك حتى اذا استعمل ذبحته
فصدقت بلحمة على ابن السبيل فان ذلك هو خير رواه الخمسة الا الترمذي حديث
مخفف أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وفي اسناده أبو رمله واسمه عامر قال الخطابي
هو مجهول والحديث ضعيف الطريج وقال أبو بكر الماعز في حديث مخفف بن سليم
ضعيف لا يحتج به وحديث أبي رزين العقيلي أخرجه أيضا البيهقي وأبو داود وصححه ابن
حبان بلفظ انه قال يا رسول الله انا كنت ذبح في الجاهلية ذبائح في رجب فذاكل منها ونظم
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس بذلك وحديث الحرث بن عمرو أخرجه
أيضا البيهقي والحاكم وصححه وحديث نيشة صححه ابن المنذر وقال النووي بأسناده
صححة وفي الباب عن عائشة عند أبي داود والحاكم والبيهقي قال النووي بأسناده صحيح
قال أحمد بن داود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالفرعة من كل خسين واحدة وفي رواية
من كل خسين شاة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود قال سئل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفرع فقال الفرع حتى وأن تتركوه حتى يكون بكرة
أو ابن مخاض أو ابن لبون فتعطيه أمه أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تذبحه
فلم يزل يلهو بوبره وتكفأناك وتوله ناقتك يعني أن ذبحه يذهب ابن الناقة ويذهبها قوله
في كل عام أضحية هذا من جملة الأدلة التي تمسك بها من قال بوجوب الأضحية وقد تقدم
الكلام على ذلك قوله وغيره بفتح الهمزة وكسر القوقية ويكون الأضحية

والإيمان وهي لم تثبت في جهم من الوجوه المعقدة عليها وليس فعله لغير رضى الله عنه ولا غيره من الصحابة بصحة شرعية حتى يدل له نص صحيح عن الشارع وإذا كان عمره في نفسه قال بانها بدعة فلا ينبغي لاحد ان يقول ان الجماعة فيها بتعيين عدد الركعات والمواظبة عليها بالزيادة وتقصان سنة أو مستنبطة من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وحديث ائمة وابل الذين من بعدى أبي بكر وعمر فهما في السنن بالفاظ وطرق صحيحة أهل الآثار كلها كما وان حبان وغيرهما يمكن انيس المراد بسنتهم الاطريقة التي وافقة لطرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من جهاد الكفار والاعداء وتقوية شهادتنا الدينية ونحوها والحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص بالشيعين ومعلوم من قواعد الشريعة انه ليس خليفة راشد ان يشترط طريقه غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ان هذا عمر نفسه خليفة راشد هي ما رآه من جمع صلاة ليل رمضان بدعة ولم يقل انها سنة والصواب قد خالفوا الشيعة في مسائل ومواضع فدل انهم لم يصحوا حديث الاقتداء على ان ما قالوه أو فعلوه حجة وقد حقق البرماوى الكلام في شرح الفقه أصول الفقه وقال ان الحديث الاول انما يدل على انه ٣٧٦ اذا اتفق الخلفاء الاربعة على قول كان حجة لا اذا انفرد واحد منهم أو منهما

والصحيح ان الاقتداء ليس هو التقليد المحض بل هو غيرة كالحق شارح نظم الكافى في بحث الاجماع نعم يجوز صلاة التراويح وعدد الركعات فيها بزيادة وفقهه ان لكن لا يقال انها سنة على هذه الحالة الطارئة بل السنة العصرية المحكمة ما ورد في حديث عائشة المذكور المروى في الصحيح وحاصل المقال في هذا الموضوع بلا تعصب في الانكار ما قال الشوكانى رحمه الله في السبل الجرار في هذه المسئلة ما لفظه أقول اما التراويح فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في ليالى رمضان وأتم به جماعة وعلمهم فتم لذلك مخافة ان تفرض عليهم وهذا ثابت في أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وهذا يتقرر ان صلاة التوافل في ليالى رمضان جماعة سنة لا بدعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتزل ذلك الا لئلا العذر وثبت أيضا عنه أجمد أهل السنن وصححه الترمذى ورجاله رجال

بعدها راهى ذبيحة كانوا يذبحونها في ليلة شهر الاول من رجب ويسمونهم الرجبية كما وقع في الحديث المذكور قال النووى اتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا قوله القرائع جمع فرع بفتح الفاء والراء ثم عين مهملة ويقال فيه الفرعة بالهاء هو أول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الام وكثرة نسلها هكذا فسروا كثرة أهل اللغة وجماعة من أهل العلم منهم الشافعى وأصحابه وقيل هو أول النتاج للابل وهكذا جاء تفسيره في البخارى ومسلم وسنن أبي داود والترمذى وقالوا كانوا يذبحونه لآلهتهم فالقول الاول باعتبار أول نتاج الدابة على انفرادها والثاني باعتبار نتاج الجميع وان لم يكن أول ما تنتجه أمه وقيل هو أول النتاج لمن بلغت ابله مائة يذبحونه قال شعر قال أبو مالك كان الرجل اذا بلغت ابله مائة قدم بكر افخيره لصفه ويسمونه فرعاً قوله حتى اذا استعمل في رواية لابي داود عن نصر بن علي استعمل الجميع أى اذا قدر الفرع على ان يحمله من أراد الحج تصدقت بلحمه على ابن السبيل وأحاديث الباب يدل بعضها على وجوب العتيرة والفرع وهو حديث مخفف وحديث نيسة وحديث عائشة وحديث عمرو بن شعيب وبعضها يدل على مجرد الجواز من غير وجوب وهو حديث الحرث بن عمرو وأبي رزين فيهما كون هذان الحديثان كالقرينة الصارفة للأحاديث المقتضية للوجوب الى النسخ وقد اختلف في الجمع بين الأحاديث المذكورة والأحاديث الآتية القاضية بالمنع من الفرع والعتيرة فقبل انه يجمع بينهما يحمل هذه الأحاديث على النسخ وحل الأحاديث الآتية على عدم الوجوب ذلك جماعة منهم الشافعى والمبيني وغيرهما فيكون المراد بقوله لا فرع ولا عتيرة أى لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وهذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع امكان الجمع لا يجوز كما تقرر في موضعه وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان هذه الأحاديث منسوخة بالأحاديث الآتية وادعى القاضى عياض ان جماهير العلماء على ذلك ولكنه لا يجوز الجزم به الا بعد ثبوت انما من آخره ولم يثبت (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة والفرع أول النتاج كان ينتج لهم فذبحونه والعتيرة في رجب متفق عليه * وفي لفظ لا عتيرة في الاسلام ولا فرع رواء

الصحيح عن أبي ذر رضى الله عنه قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يصل بنا حتى يبنى سبع من احد الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يبق بنا فى السادسة وقام بنا فى الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو قلنا ببقية ليلتنا هذه فقال لا من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يبق بنا حتى يبنى ثلاث من الشهر فصلى بنا فى الثانية ودعا له ونساء فقام بنا حتى تخوفنا القلاخ قلت له وما القلاخ قال الصور وفي هذا الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم فى اثنا عشر ليالى رمضان فكيف تكون الجماعة بدعة ولم يقع من عمر رضى الله عنه الا ما خرج الى المسجد فوجد الناس

أحمد * وفي لفظ انه من عن الفرع والعتبة رواه أحمد والنسائي * وعن ابن عمر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا فروع ولا عتبة رواه أحمد حديث
ابن عمر رضي الله عنه منه متن حديث أبي هريرة الملقب عليه فهو شاهد بصحة ولم يذكره
في مجمع الزوائد بل ذكر حديث ابن عمر الا سخر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال
في العتبة هي حق وفي بعض نسخ المتن ركاه ابن ماجه مكان قوله رواية أحمد قوله لا فرع
والعتبة قد تقرر ان النكارة الواقعة في سياق النبي ثم في غير ذلك يتي كل فرع وكل عتبة
والخبر محذوف وقد تقرر في الاصول ان المقتضى لا عموم له في قدر واحد وهو الصقها
بالمقام وقد تقدم ان المحذوف هو لفظ واجب وواجبة ولكن انما حسن المصير الى أن
المحذوف هو ذلك الحرص على الجمع بين الاحاديث ولولا ذلك لكان المناسب بتقدير ثبات
في الاسلام أو مشررع أو حلال كما يرشد الى ذلك النص صريح بالهي في الرواية الاخرى
وقد استدلل بجود بني الباب من قال بأن الفرع والعتبة منسوخان وهم من تقدم ذكره
وقد عرفت ان النسخ لا يتم الا بعد معرفة تأخرنا ربيع ما قبل انه ناسخ فاعدل الاقرار
الجمع بين الاحاديث بما سلف ولا يعكر على ذلك رواية النهي لان معنى النهي الحقيقي وان
كان هو التحريم لكن اذا وجدت قرينة أخرجه عن ذلك ويمكن ان يجعل النهي
موجه الى ما كانوا يذبحونه لاصنامهم فيكون على حقيقته ويكون غير متناول لما ذبح
من الفرع والعتبة لغير ذلك بما فيه وجه قرينة وقد قيل ان المراد بان في المذكو زني
مسواتهم للانسجية في الشراب أو تأكد الاستحباب وقد استدلل الشافعي بما روى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذ يجوز الله في أي شهر كان كما تقدم في حديث يمشة
على مشر وعينة الذبح في كل شهر ان أمكن قال في سنن حرمله .

انما ان يجهزت كل شهر كان حسنا والى هذا انتهى

النصف الاول من نيل الاوطار شرح منتقى

الاخبار بمعونة العزيز الغفار

وصلى الله وسلم على نبيه

المختار وال

• الاخبار

تم

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس قوله كتاب البيوع)

أزاعة: فرقين يصلي الرجل
لنفسه ويصلي الرجل فيصلي
بصلاته الرخبط فقال اني أرى لو
جئت هؤلاء على قارى واحد
اكان أولى ثم عزم فجههم على
ابن كعب فقد كانت الجماعة في
المسجد موجودة بعد موت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقبل
أن يجمعهم عمرو بن حزم
ان لا يجمع في النوافل في ايالي
رمضان سنة لا بدعة واماما
استحسنه جماعة من أهل العلم
من جعل هذه الصلاة عشرين
ركعة وجعل القراة في كل ركعة
شيامعينا فهذا لم يكن ثابتا
بغيره وصح لكنه من جملة
ما يصدق عليه انه صلاة وأنه
جماعة وأنه في رمضان انتهى

(اصلاح ما وقع من اللط في طبع الجزء الرابع من نيل الاوطار
شرح منتقى الاخبار)

صواب	خطا	سطر	صفحة
أطاعوك لذلك	أطاعوك	٤	٣
الموحدة	بواحدة	٢٢	٦
يبيعون	يتبعون	٢٧	١١
ولانا كلوا	لانا كلوا	١٧	١٢
ما	من	٢٠	١٣
مسلم والفساق	مسلم	١٩	١٤
بينهما بالسوية	بينهما	٢٠	١٧
إذا	اذ	٢١	١٨
أخرجه أيضا	أخرجه	٩	١٩
طريق أبي	طريق	١٨	٢٨
وغيرهما	وغيرها	٢٤	٣٠
لكي	لكن	٣٠	٣١
والى	لى	٣١	٣٧
قدمنا ذلك	قدمنا	١٢	٣٩
الادلة	الدلالة	١٦	٤٢
المنهى	المقى	١٣	٤٤
المستعفف	مستعفف	١٧	٤٥
إذا	اذ	٢٦	٤٧
بى	مى	٥	٥١
انه	نه	٣٠	٥٦
وهو مروي أيضا من الناصر والشافعي			
تقدم عند البخاري	تقدم	٣٠	٦٣
شعيب	سعيد	١٨	٦٨
ابتداء قصوم	ابتداء	٢٤	٧٤
للمضائق	للمضائق	٢٦	٧٥
لا يجوز له	لا يجوز	٧	٧٦
الحافظ	الحاكم	٢٤	٧٧
الذى	لذى	٧	٧٩
أخرج	أخرج	٢٢	٨١

صفحة	سطر	حذنا	لهواب
٩٠	١٤	عند	عن
٩٢	١٢	خزيمة	خزيمة بزيادة
٩٥	٢٢	الملايكي	الملايكي
٩٨	٢٥	ان	بان
١٠٢	١١	أخوج	أهل بيت أخوج
١٠٤	٦	يؤثر	يؤثر
١٠٦	١٥	خدم	خدم
١٠٩	٢٦	بانة	بانة صوم
١١٢	٨	الصيام	القطر
١١٢	١٩	ظاهرة	ظاهرة
١١٥	١٥	لا يجوز	يجوز
١٢٣	٢٤	القصر	القطر
١٢٨	١٦	الطعام	الصيام
١٤	٢	انها	باسمها
١٤١	١٧	بصيام بعض	بصيام دون بعض
١٤٨	١٩	المذكور	المذكور في الباب
١٥١	٢٥	ابن	بني
١٥٢	٩	لريض	بالمرريض
١٥٦	٢٢	و	أو
١٦٥	٢٨	عبد الرزق	عبد الرزاق
١٦٧	٢	والاعتزال	والاعتزال
١٧٨	٤	اماراتها	اماراتها
١٩١	١٩	لابر	لابرد
١٩٨	١٣	غريب	غريب في اسناده
٢٠٤	١٦	الحج حتى	الحج
٢٠٥	٢٦	أحاديثهم	أحاديثهم
٢٠٦	١٦	القران	القران
	١٦	صديعا	صديعا
	٨	المصدر	المصدر
	٦	صاحب الهداية	صاحب الهداية من الحنفية
	٨	صاحب الهداية من الحنفية	الزبيرى
	١٢	عزاء	عزاء اليه

صواب	خطا	طر	حصيفة
أخرج عنه	أخرج	٣	٢٠٩
بذلك	ذلك	١١	٢١٥
فقد	فوق	١	٢١٧
قرانا قرا	قرا	١٨	٢٢٦
جابر يرفعه وكذلك الحاكم ورواه	جابر	٩	
الشافعي عن مالك عن أبي الزبير			
موقوفاً على جابر			
جفرة	جفر	١١	
جناية أنه	جناية	١٩	
أشاد	أشاد	٢٠	٢٥٠
راءينا	راينا	١١	٢٦١
العروش	العرش	٤	٢٧٩
عتود	عتودا	١٣	٣٤٦
محض	محض	١٧	٣٥١
أقرانه	أقرايه	٢٥	
يخانا	يخانا	٩	٣٥٣
لا شريك	لا شريك	٢١	٣٥٤
ابن القيم	ابن التميم	١٧	٣٦١

((تم بحمد الله وعونه))

• (صلاح ما وقع من الاعاط في طبع الجزء الرابع من كتاب
عون الباري شرح القبريد لجميع البزارى) •

صواب	خطا	سطر	صفحة
م	م	٣٥	٢
الاعمال	العالم	٢	٦
واحترز	أواحترز	٢٦	٩
الطبراني	الطبري	١	١٠
X	قال	٢٠	١٢
الراجل	الرجل	١٦	١٤
(فان)	(وان)	١	١٧
واخرجه البزارى	وأخرجه	٣٦	١٩
أوالدنانير	اولدنانير	٢	٢٢
لترجمة البزارى	للترجمة	١	٢٤
X	زاد الطبراني فساءه	٢٥	٢٨
	ذلك		
فانكحني	فانكحني	٢٩	٢٩
قبله	بعده	٢	٣٣
زاد	زد	١	٥١
لكن السباق	لكرم السباق	١٢	٥٥
(حيطا)	حيطا	٢٧	٥٧
لاحداهما	لاحدهما	٣٠	٦٠
الحديث في البزارى	الحديث	١٩	٦١
عنده	عنده	٩	٦٤
X	وان رد السائل بعد	١٩	٧٢
	ثلاث ايس بكره		
شين	شير	٣٥	٧٤
يقى	بقي	٢٩	٨٥
والكفارة في مال	والكفارة مال	١	٩٢
أوجب	وجب	١٧	٩٣
التفصيل	التفصيل	٣٥	١٠٢
هو ما لبقى	ما لبقى هو	٣٦	١١٤
ياذا	اذا	١٩	١٢٣

صواب	خطا	سطر	صفحة
مسجد	مساجد	٣٥	١٣٧
X	وهذا هو نسخ الحج المترجم به	٣٢	١٤٢
X	بالسكود في الاربع	١	١٤٧
لنا	هنا	٢٤	١٦٢
بذلك	ذلك	٧	١٦٤
ذراع	ذراعا	٣٤	١٧٢
لكان ترك	لكان	١٧	١٧٩
لم يضبط	يضبط	١١	١٨٣
افراد البخارى	افراد	١٦	١٨٥
البخارى	المصنف	٣	٢٠٧
ما يقتضى	تقتضى	٣٤	٢٠٨
البخارى	المؤلف	٤	٢١٥
يتى	يتى	٣٦	٢١٨
(بجعل)	(جعل)	٤	٢٢٢
أى النبي	أى	١	٢٢٤
ففضب	فقب	-	٢٣٥
X	ما فى القسطلاى	٣٤	-
(فلما مصنا)	فلما مصنا	٤	٢٣٨
X	اتتهى	٣٢	٢٣٩
باحد	باحدى	٣٣	٢٤٠
للتكسب	للتب	١	٢٤٤
وهى داخله فى الحرم	وهى خارج من الحرم	٢٩	٢٤٦
طال	دام	٢	٢٤٧
فى كتاب	من كتاب	١	٢٥١
البخارى	المصنف	٣٢	٢٥٢
X	ومقول قول الرجل هو قوله	١٦	٢٦٤
فاستفتيته	فاستفتيه	٣	٢٧١
جائيا	جائيا	٥	٢٧٦
أوهو	وهو	٢٠	٢٧٩
الكرك	أشرك	٤	٢٨١
فرائحة	فرائحة	-	٢٩٩
ذكر العام بعد ان الخاص	الخاص بعد العام	٣٢	-

مجمعة	سطر	خطا	مواب
٣٠٠	٢٦	حدثيه	حدثيه
٣٠٢	٢٦	كوني	لكوني
٣١٢	٨	بجملته	بجملته
٣٢٠	٢	وعلى	على
٣٢١	٣٢	الموافق	البخاري
٣٢١	٥	بكسر الميم وقع الراء	بقح الراء وبكسر الميم
٣٤٠	٣٥	فيها مقالا	مقالا
٣٥٠	١	لانشاء	لانشاء
٣٥٩	٢٥	ترجم له	ترجم له البخاري
٣٦٥	٥	انتهى	X
٣٦٩	٣٦	لانه	وقيام رمضان ليس بدعة لانه
٣٧٣	١٤	العشرين	العشر
٣٧٦	١	والحديث	والحديث الاول

• (تم بحمد الله وعونه) •

(فهرسة الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار)

صفحة	
٥	كتاب الزكاة
٢	باب الحث عليها والتشديد في منعها
١٢	باب صدقة المواسي
٢٣	باب لازكاة في الرقيق والخيل والحمر
٢٥	باب زكاة الذهب والفضة
٢٧	باب زكاة الزرع والثمار
٣٢	باب ما جاء في زكاة العسل
٣٤	باب ما جاء في الركاك والمعدن
٣٥	(أبواب اخراج الزكاة)
٣٥	باب المبادرة الى اخراجها
٣٦	باب ما جاء في تحصيلها
٣٨	باب تفرقة الزكاة في بلدها ومراعاة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها
٤٠	باب من دفع صدقته الى من ظنه من أهلها فبان غنيا
٤١	باب براقة رب المال بالدفع الى السلطان مع العسل والجور وأنه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب به عن شيء
٤٣	باب أمر الساعي أن يهد المشاة حيث ترد الماء ولا يكلفهم حشدها اليه
٤٣	باب حمة الامام المواسي اذا تنوعت عنده
٤٤	(أبواب الاصناف الثمانية)
٤٤	باب ما جاء في الفقير والمسكين والمستلة والفق
٥٠	باب العاملين عليها
٥٢	باب المولقة قلوبهم
٥٢	باب قول الله تعالى وفي الرقاب
٥٣	باب الغارمين
٥٤	باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل
٥٦	باب طائذ كرف استيعاب الاصناف
٥٧	باب تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم دون موالى أزواجهم
٦٠	باب نهى المتصدق أن يشترى ما تصدق به
٦١	باب فضل الصدقة على الزوج والاقارب
٦٤	باب زكاة القطر
٧١	(كتاب الصيام)

- ٧١ باب ما يشب به الصوم والفطر من اشهرود
- ٧٤ باب ما جاء في يوم الغيم والشك
- ٧٨ باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم
- ٨٠ باب وجوب النية من الليل في القرص دون النفل
- ٨٢ باب الصبي يصوم اذا اطاق وحكم من وجب عليه الصوم في اثناء الشهر أو اليوم
- ٨٤ (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب)
- ٨٤ باب ما جاء في الطحامة
- ٨٨ باب ما جاء في القيء والاكتحال
- ٩٠ باب من أكل أو شرب ناسيا
- ٩١ باب التحفظ من الغيبة واللهو وما يقول اذا شتم
- ٩٣ باب الصائم يتمضمض أو يغتسل من الحر
- ٩٤ باب الرخصة في القبلة للصائم الا ان يخاف على نفسه
- ٩٦ باب من أصبح جنباً وهو صائم
- ٩٨ باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع
- ١٠١ باب كراهة الوصال
- ١٠٢ باب آداب الافطار والصور
- ١٠٦ (أبواب ما يبيح الفطر وأحكام القضاء)
- ١٠٦ باب الفطر والصوم في السفر
- ١٠٩ باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك
- ١١١ باب من ما فر في أثناء يوم هل يفطر فيه ومتى يفطر
- ١١٢ باب جواز قصر الصلاة اذا دخل بلدة ولم يجمع إقامة
- ١١٣ باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع
- ١١٥ باب قضاء رمضان متتابعاً ومتفرقاً وتأخيرها الى شعبان
- ١١٨ باب صوم النذر عن الميت
- ١٢٠ (أبواب صوم التطوع)
- ١٢٠ باب صوم ست من شوال
- ١٢١ باب صوم عشر ذي الحجة وتنا كيد يوم عرفة الغير الحاج
- ١٢٣ باب صوم المحرم وتنا كيد عاشوراء
- ١٢٧ باب ما جاء في صوم شعبان والاشهر الحرم
- ١٢١ باب الحث على صوم الاثنين والخميس
- ١٢١ باب كراهة افرا ديوم الجمعة ويوم السبت بالصوم

- ١٣٥ باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها
 ١٣٦ باب صيام يوم وفطر يوم وكراهة صوم الدهر
 ١٣٨ باب تطوع المسافر والغاى بالصوم
 ١٣٨ باب في ان صوم التطوع لا يلزم بالشرع
 ١٤١ باب ما جاء في استتبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك
 ١٤٣ باب النهى عن صوم العيدين وأيام التشريق
 ١٤٥ (كتاب الاعتكاف)
 ١٥١ باب الاجتماع في العشر الاواخر وفضل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها وأى ليلة
 هي
 ١٦٠ (كتاب المناسك)
 ١٦٠ باب وجوب الحج والعمرة وفوائدهما
 ١٦٤ باب وجوب الحج على الفور
 ١٦٦ باب وجوب الحج على المعصوب اذا أمكنه الاستجابة وعن الميت اذا كان قد
 وجب عليه
 ١٦٨ باب اعتبار الزاد والراحلة
 ١٦٩ باب ركوب البصر للحج الا ان يغلب على ظنه الهلاك
 ١٧٠ باب النسي عن سفر المرأة للحج وغيره الا بعزم
 ١٧٣ باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه
 ١٧٣ باب حصة الصبي والعبد من غيرا يجاب به عليهما
 ١٧٥ (أبواب مواقيت الاحرام وصفته وأحكامه)
 ١٧٥ باب المواقيت المكانية وجواز التقدم عليها
 ١٨٠ باب دخول مكة بغير احرام لعذر
 ١٨٢ باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها
 ١٨٢ باب جواز العمرة في جميع السنة
 ١٨٣ باب ما يمنع من اراد الاحرام من الغسل والتطيب ونزع الخيط وغيره
 ١٨٨ باب الاشتراط في الاحرام
 ١٨٩ باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبين ان أفضلها
 ١٩٩ باب ادخال الحج على العمرة
 ٢٠٢ باب من أحرم مطلقة أو قال أحرمت بما أحرم به فلان
 ٢٠٣ باب التلبية وصفته وأحكامها
 ٢٠٧ باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة
 ٢١٧ (أبواب ما يجتنبه المحرم وما يباح له)

- ٢١٧ باب ما يجتنبه من اللباس
- ٢٢٢ باب ما يصنع من أحرم في قبض
- ٢٢٤ باب تظلل المحرم من الحر أو غيره وإنه ي عن تغطية الرأس
- ٢٢٦ باب المحرم يتقدم بالسيف للحاجة
- ٢٢٧ باب منع المحرم من اقتداء الطبيب دون استدائه
- ٢٢٨ باب النهي عن أخذ الشعر الأعدو وبيان قديته
- ٢٣٠ باب ما جاء في الجمامة وغسل الرأس للمعمر
- ٢٣١ باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه
- ٢٣٤ باب تحريم قتل الصيد وضمائه بنظيره
- ٢٣٦ باب منع المحرم من أكل لحم الصيد إلا إذا لم يصد لأجله ولا أعان عليه
- ٢٣٧ باب صيد الحرم وشجره
- ٢٤٥ باب ما يقتل من الدواب في الحرم والأحرام
- ٢٤٦ باب تفضيل مكة على سائر البلاد
- ٢٤٧ باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره
- ٢٤٨ باب ما جاء في صيد وج
- ٢٥٧ (أبواب دخول مكة وما يتعلق به)
- ٢٥٧ باب من أين يدخل إليها
- ٢٥٧ باب رفع اليدين إذا رأى أيتها وما يقال عند ذلك
- ٢٥٩ باب طواف السدوم والرمل والاضطباع فيه
- ٢٦٢ باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وتقبيله وما يقال حينئذ
- ٢٦٤ باب استلام الركن اليماني مع الركن الأسود دون الآخرين
- ٢٦٦ باب الطواف يجعل أنيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الحجر
- ٢٦٧ باب الطهارة والسترة للطواف
- ٢٦٨ باب ذكر الله في الطواف
- ٢٧٠ باب الطواف راكبا أو مشيا
- ٢٧٢ باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما واستلام الركن بعدهما
- ٢٧٣ باب السعي بين الصفا والمروة
- ٢٧٦ باب النهي عن التهل بعد السعي إلا للمعتق إذا ليسق هديا أو بيان متى يتوجه المعتق إلى متى ومتى يحرم بالحج
- ٢٨٢ باب السعي من متى إلى عرفة والوقوف به وأحكامه
- ٢٨٨ باب الدفع إلى من دلفه ثم منها إلى متى وما يتعلق بذلك
- ٢٩١ باب رمي جرة العتبة يوم النحر وأحكامه

- ٢٩٥ باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما
 ٢٩٨ باب الافاضة من متى للطواف يوم النحر
 ٢٩٩ باب ما جاء في تقديم النحر والحلق والرى والافاضة بعضهم على بعض
 ٣٠٢ باب استحباب الخطبة يوم النحر
 ٣٠٤ باب اكتفاء القارن لنسكية بطواف واحد وسعي واحد
 ٣٠٧ باب المبيت يعني الى متى ورمى الجمار في أيامها
 ٣١٠ باب الخطبة أوسط أيام التشريق
 ٣١٢ باب نزول المحصب اذا نفر من متى
 ٣١٣ باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها
 ٣١٥ باب ما جاء في ما من حرم
 ٣١٧ باب طواف الوداع
 ٣١٩ باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره
 ٣١٩ باب الفرات والاصفار
 ٣٢٢ باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحر ثم الحلق حيث حصر من حل أو حرم وأنه لا قضاء عليه
 ٣٢٧ (أبواب الهدايا والضحايا)
 ٣٢٧ باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كاله
 ٣٢٩ باب النحر عن ابدال الهدى المعين
 ٣٣٠ باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه وبالعكس
 ٣٣٢ باب ركوب الهدى
 ٣٣٤ باب الهدى يطيب قبل المهل
 ٣٣٥ باب الاكل من دم القتح والقران والتطوع
 ٣٣٧ باب ان من بعث بهدى لم يحرم عليه شئ بذلك
 ٣٣٩ باب الحث على الاضحية
 ٣٤١ باب ما احتج به في عدم وجوبها بتخصية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته
 ٣٤٤ باب ما يجتبه في العشر من اراد التضحية
 ٣٤٥ باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ
 ٣٤٨ باب ما لا يضحي به لهيبه وما يكره ويستحب
 ٣٥٢ باب التضحية بالخصى
 ٣٥٢ باب الاجتزاء بالشاة لاهل البيت الواحد
 ٣٥٤ باب الذبح بالمصل والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له
 ٣٥٥ باب نحر الابل قاعة معقولة يدها اليسرى

- ٣٥٦ باب بيان وقت الذبح
 ٣٦٠ باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها ونسخ التمس عنه
 ٣٦٣ باب الصدقة بالجلود والجلل والتمس عن يمينها
 ٣٦٤ باب من أذن في انتهاب أضحيته
 ٣٦٦ (كتاب العقيدة وسنة الولادة)
 ٣٧٤ باب ما جاء في القرع والعتيرة ونسخهما

• (تمت) •

• (فهرسة الجزء الرابع من عون الباري) •

صفحة	
٢	باب وجوب الزكاة
٩٦	(أبواب صدقة الفطر)
١٠٧	(كتاب وجوب الحج وفضله)
٢٢٧	(أبواب العمرة)
٢٤٢	(أبواب المحصر)
٢٤٨	باب جزاء الصيد ونحوه
٢٧١	فضائل المدينة
٢٩٥	(كتاب الصوم)
٢٦٧	(كتاب صلاة التراويح)

• (تمت) •